

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية اللغة العربية بالرياض

قسم النحو والصرف وفقه اللغة

الفكر النحوي عند ابن الدهان

(ت ٥٦٩هـ)

مع تحقيق كتابه

«الغرة في شرح اللمع»

من أول باب (إن وأخواتها) إلى آخر باب (العطف)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف

إعداد الطالب

فريد بن عبد العزيز الزامل السليم

إشراف

أ.د. تركي بن سهو العتيبي

العام الجامعي ١٤٣٠ - ١٤٣١هـ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد:

فلم يزل الباحثون يؤدون شيئاً من حقِّ تراثهم العلمي الذي خلّفه أسلافهم العلماء، يحققون، ويدرسون، وينشرون، كي يظهر ما وصلوا إليه من نضج فكري، وثراء معرفي، في ميادين العلم كافة، وخاصةً ما كان متعلقاً بكتاب الله تعالى، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

ولقد كانت علوم العربية، وخاصة النحو والصرف، مرآة كشفت عن علم دقيق، وفكر رصين، ونمط أصيل من البحث، حتى ظنَّ بعض الناس أنَّ شعاعه مقتبس من أمم أخرى، فشكُّوا في أصالة هذا الفكر، وراحوا يتصيّدون الأدلة، ويتكلّفونها، انبهاراً بهذا المقدار العالي الذي وصله، في وقت مبكر من عمره.

وإنَّ من القيام على التراث وخدمته، العناية برموزه وأربابه، الذين حملوا لواء العلم، وأدّوه إلى من بعدهم، فاجتهدوا في أدائه، بالتأليف والتدريس، واجتهدوا في تطويره، من خلال ما أضافوه من دقائق العلم، ونتائج الفكر.

وقد كانت هذه المعاني حاضرة في ذهني لما أردت أن أسجل موضوعاً لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، فبقيت زمناً أبحث وأستشير، وكان د. عبد الرحمن العثيمين -حفظه الله- الله قد حدّثني في زمن سابق عن شروعه في تحقيق كتاب الغرة لابن الدهان، إلّا أنه وقف عن إكماله من زمن، لانشغاله في شؤون علمية أخرى، فلما راجعته في اختيار موضوع للدكتوراه، أشار علي بأن أسجل جزءاً من الغرة، بعد الجزء الذي وقف عنده، ولا أملك من مكافأته على ذلك إلّا الدعاء له، فجزاه الله خيراً. ثم إني استشرت د. تركي العتيبي -حفظه الله- في هذا، فوافق على ذلك، ثم استقرَّ الأمر بعد زمن، على أن تكون الدراسة عن فكر ابن الدهان النحوي مع تحقيق جزء من كتابه الغرة.

ولهذا الكتاب أهمية ظاهرة، فمؤلفه من أعلام نحوي عصره، وعصره عصر مزدهر

بالعلم، فإنه وإن كان النحو قد استقرت أصوله في القرن الرابع، إلا أن ما بعده من القرون، كان الاجتهاد فيها هو سبيل التميز عند النحويين، وميدان المسابقة، بقيت الحالة هذه، حتى جاءت عصور النقل والتلخيص والتحشية، التي قلَّ فيها التميُّز.

ثم إن الكتاب غزير المادة، معنيٌّ باستقصاء آراء النحويين ومذاهبهم، وهو مصدر لكثير من الكتب التي جاءت بعده، مما هو متداولة بيننا، وله أهمية بالغة في نظر الدارسين المعاصرين، كالتذليل والتكميل، ومختصره: ارتشاف الضرب، لأبي حيان، وغيرهما من الكتب.

ويمكن أن ألخص أهدافي في هذا الموضوع بهدفين رئيسين:

١- إبراز الجوانب المعرفية التي كان نحو ابن الدهان أثراً لها، والكشف عن ذلك الأثر ومظاهره وهو ما يعبر عنه بالفكر النحوي.

٢- نشر هذا الكتاب النفيس (الغرة) بعد خدمته، بالدراسة والضبط والتعليق والفهرسة.

ولقد سُبِّقتُ بدراسات متعددة لهذا الكتاب ومؤلفه، وهي كما يلي:

١- رسالة د. إبراهيم الأدكاوي، التي هي بعنوان (آراء ابن الدهان النحوي، مع تحقيق الأبواب الستة الأخيرة التي أضافها إلى شرح اللمع).

٢- رسالة د. علاء محمد رأفت، التي هي بعنوان (جهود ابن الدهان وأثره في الدراسات النحوية والصرفية).

٣- ما شرع فيه د. عبد الرحمن العثيمين من تحقيق الجزء الأول.

٤- رسائل ماجستير لطلاب د. الأدكاوي، في جامعة المنوفية في مصر، لعدد من الأبواب، تبدأ من باب النكرة والمعرفة إلى آخر الكتاب.

فأمَّا الرسالتان الأوليان، فإنهما لم تُفردا للفكر، ولم يكن الجزء الأول من الغرة داخلياً في بحثهما، كما صرح بذلك د. الأدكاوي، في رسالته، وكذلك د. علاء، فقد أخبرني من خلال اتصال به أنه لم يعثر على الجزء الأول عند بحثه.

وأما الجزء الذي حُقِّق، فقد راعيته، فاخترت هذا الجزء المحدد: من أول باب (إن) وأحواتها إلى آخر باب (العطف)، وذلك أن د. عبد الرحمن العثيمين قد شرع في تحقيق الجزء الأول منه، فكان المقترح أن تكون بدايتي من حيث انتهاؤه، أما النهاية، فقد علمت أن

الدكتور الأدكاوي - رحمه الله - قد قسم الأبواب الأخيرة على بعض طلاب الماجستير، وأن ذلك التقسيم يبدأ من باب النكرة والمعرفة، فوقفت قبيله.

وقد قسمت العمل قسمين:

الأول: الفكر النحوي عند ابن الدهان، وفيه تمهيد وتسعة فصول:

فأما التمهيد، فتحدثت فيه حديثاً مختصراً جداً عن ابن جني، وركزت على المواضع التي اختلف حولها الدارسون، لكثرة ما كتب عنه، ورغبتني عن التكرار، وتحدثت في التمهيد أيضاً عن متن اللمع، وترجمت لابن الدهان.

أما الفصل الأول فكان عن منهج ابن الدهان، وفيه من المباحث: طريقته في شرح اللمع، وشرح شواهد، وأمثله، والاستدراك عليه، وما تميز به منهجه من الاستقصاء. والفصل الثاني في مصادر ابن الدهان، تحدثت فيه عن نقل عنهم من العلماء، ومن الكتب، كتب النحو، وكتب معاني القرآن وإعرابه، وكتب اللغة.

والفصل الثالث في الخلاف النحوي عند ابن الدهان وموقفه منه، تحدثت مباحثه عن عنايته بالخلاف، وموقفه من البصريين، والكوفيين، وموقفه من ابن جني، صاحب المتن. والفصل الرابع في أثر المعنى الشرعي في الخلاف النحوي عند ابن الدهان، تحدثت مباحثه عن الدلالة التركيبية، والدلالة الشرعية، وأقوال الفقهاء.

والفصل الخامس في شخصية ابن الدهان النحوية، تحدثت مباحثه عن مناقشاته، ونقده واعتراضاته، وآرائه واختياراته.

والفصل السادس في الأصول النحوية عند ابن الدهان، تحدثت فيه عن السماع والقياس. والفصل السابع في التعليل عند ابن الدهان، وتحدثت مباحثه عن: العلل التعليمية والقياسية، وأنواعها، وعن الجدل واستخدام المنطق في التعليل. والفصل الثامن في العوامل النحوية عند ابن الدهان، تحدثت مباحثه عن العوامل اللفظية، والعوامل المعنوية، وتقدير العامل، وتعدد المعمولات.

والفصل التاسع في قيمة كتاب (الغرة)، فتحدثت مباحثه عن مزاياه، والمآخذ عليه، وأثره فيمن بعده.

وذيلت الدراسة بخاتمة أودعتها أهم النتائج.

أما القسم الثاني: فهو تحقيق الغرة من أول باب (إن) وأخواتها إلى آخر باب العطف،

وقد قدمت التحقيق بإثبات نسبة الكتاب، وبوصف النسخ الخطية.
وذيلت العمل بالفهارس الفنية.

ولقد جرت عادة الباحثين أن يذكروا في مقدمات بحوثهم ما واجههم من صعوبات،
ويشكروا من ساعدتهم في إنجاز عملهم.
فأما الصعوبات، فإني أحمد الله تعالى على جزيل ما أنعم، ولم أجد من فضله إلا ما يوجب
الشكر، وإن كان ثم شيء فأسأل الله أن يجعل عاقبته حميدة، وأن يعوّض عن وطأته بخيري
الدنيا والآخرة.

وأما الشكر، فالشكر لله تعالى أولاً وآخراً، ثم إني أشكر المشرف على هذه الرسالة، د.
تركي بن سهو العتيبي، فقد زاد فضله على ما يوجد به أكرم المشرفين على تلاميذهم، قرأ
الرسالة حرفاً حرفاً، ولم يترك نقصاً إلا أشار بإكماله، ولا خللاً إلا بين السبيل إلى تسديده،
أعطاني من وقته وجهده، حتى وقت إجازته وراحته، واستفدت من منهجه وعلمه، لم يأخذ
حزمه من علو خلقه، ولا خلقه عن أداء واجبه، فجزاه الله خير الجزاء.
وأسأل الله سبحانه وتعالى، أن يرزقنا جميعاً الإخلاص في القول والعمل، وأن يتقبل منا
الصالحات، ويعفو عن الزلات، إنه سميع مجيب.

كتبه

فريد بن عبد العزيز الزامل السليم

عنيزة ١٨ المحرم ١٤٣١هـ

التمهيد

أ- ابن جني ومؤلفاته.

ب- كتاب اللمع.

ج- ابن الدهان ومؤلفاته.

أ- ابن جني ومؤلفاته:

الدراسات التي تعرضت لابن جني بالترجمة كثيرة جداً، وقد أفرد برسائل خاصة، فجعلت هذه الترجمة مقتضبة جداً، وحاولت أن أذكر فيها ما اختلف حوله المترجمون، أو ما كان فيه إضافة على ما ذكروه.

اسمه ونسبه:

هو عثمان بن جني الموصللي. لم أقف على غير هذا في اسمه. كان أبوه مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصللي، ولذا ابن جني قد يلقب بالأزدي ولأ^(١).

و(جني) معرب كني، بجيم مكسورة، ونون مشددة مكسورة، وياء ساكنة، وليست مشددة على صورة المنسوب. قيل معناه: كريم نبيل، جيد التفكير، مخلص عبقر، وروي عنه: أن معنى اسمه أبيه (فاضل) بالرومية^(٢). ويكنى أبا الفتح.

ولم يزد المترجمون له على ذكر أبيه، وأنه رومي، وفي ذلك يقول:

فإن أصبح بلا نسب	فعلمي في الورى نسبي
على أنني أول إلى	قروم سادة نجب
قياصرة إذا نطقوا	أرم الدهر ذو الخطب
أولاك دعا النبي لهم	كفى شرفاً دعاء نبي ^(٣)

نشأته:

لم أقف في ترجمة ابن جني على تاريخ دقيق لولادته، وإنما اختلف فيها على أقوال:

١- أنها كانت قبل ٣٣٠هـ، وعلى هذا أكثر المترجمين^(٤).

٢- أنها كانت سنة ٣٠٢هـ^(٥).

(١) انظر: تاريخ بغداد ٢٠٥/١٣.

(٢) انظر: الأنساب للسمعاني ٣/٣٢٨، ومقدمة الخصائص ٨.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ٢٠٥/١٣، ومعجم الأدباء ٤/١٥٨٦، ووفيات الأعيان ٣/٢٤٦.

(٤) انظر: معجم الأدباء ٤/١٥٨٥، ووفيات الأعيان ٣/٢٤٨.

(٥) انظر: المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء ١/٢٤١.

٣- أنها كانت قبل الثلاثمائة^(١).

٤- أنها كانت سنة ٣٢٠^(٢).

وهذا القول الأخير، هو الذي ارتضاه الذين ترجموا لابن جني من المعاصرين، وذلك من خلال تتبع بعض الأحداث التي ثبت أن ابن جني حضرها، أو كان طرفاً فيها، فقد حددها برجشتراسر بهذه السنة^(٣)، وقرّر د. فاضل السامرائي ود. فائز فارس أنها في حدود تلك السنة^(٤)، وذهب د. حسين شرف إلى أنها سنة ٣٢٢، أو ٣٢١ هـ^(٥).

وكانت ولادته في الموصل، وفيها نشأ^(٦).

وقد أخذ في الموصل عن أحمد بن محمد الموصلي الشافعي^(٧).

ويقال إنه تصدّر للتدريس في الموصل، ومراً أبو عليّ الفارسي بالموصل، فحضر حلقة، ثم سأله في التصريف، فقصر في الإجابة، فقال له: زببت وأنت حصرم. فلازم أبا عليّ أربعين سنة حتى وفاة أبي علي^(٨).

صفاته الخلقية:

وذكروا من صفاته الخلقية أنه كان أشقر، في صورته بعض التركية^(٩).

وكان إذا تكلم يميل شفته، ويحرك يده.

وكان ممتعاً بإحدى عينيه، ولذا قال في شعر له:

فَقَدْ -وَحْيَاتِكَ- مَّأْ بَكَيْتُ -حَشَيْتُ عَلَى عَيْنِي الْوَاحِدَةَ^(١٠)

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/٢٤٤.

(٢) انظر: مقدمة اللمع د. حسين شرف ٦، وابن جني النحوي ٤٠.

(٣) انظر: مقدمة المقتضب لابن جني ١٠، عن مقدمة اللمع د. حسين شرف ٦.

(٤) انظر: ابن جني النحوي ٤٣، ومقدمة اللمع د. فائز فارس هـ.

(٥) انظر: مقدمة اللمع ٦.

(٦) انظر: معجم الأدباء ٤/١٥٨٦، ووفيات الأعيان ٣/٢٤٦، وبغية الوعاة ٢/١٣٢، ومقدمة الخصائص ١٠.

(٧) انظر: بغية الوعاة ٢/١٣٢.

(٨) انظر: معجم الأدباء ٤/١٥٨٩.

(٩) فهرسة ابن خير الأشبيلي ٣١٨، وابن جني النحوي ٢٥.

(١٠) انظر: معجم الأدباء ٤/١٥٨٦، ومقدمة الخصائص ١١-١٣.

شيوخه:

ذكرت في نشأته أخذه عن أبي العباس أحمد بن محمد الموصلبي^(١). وأما أبرز من أخذ عنهم بعده فهم:

١- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)^(٢).

لازمه ابن جني أربعين سنة، وكان يحله ويثني عليه، وروى عنه في مواضع كثيرة جداً، وقد ذكر المترجمون من خبره معه، ما أشرت إليه آنفاً، من تصدر ابن جني للإقراء في الموصل، وحضور أبي علي حلقته، فكانت تلك الحادثة مبدأ ملازمته له في سفره وحضره. وقد شكك د. محمد أسعد أطلس في هذه القصة^(٣)، وذلك لما وازن بين تاريخ ولادته الذي اختار أنه في حدود ٣٣٠هـ، وقول ابن جني: إن أبا علي أنشده بالموصل سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة^(٤)، فيكون ابن جني في حدود الثانية عشرة من عمره، وهذا سنٌ يبعد أن يرحل فيه لطلب العلم.

وهذا الذي ذكر يمكن أن ينازع فيه، وذلك أن الأقرب للصواب - كما سبق - أن ولادة ابن جني كانت في حدود سنة ٣٢٠هـ، وبذلك يزول الإشكال^(٥). وبهذا أيضاً يزول إشكال آخر، وهو في طول المدة التي قضاها مع شيخه، وذلك أن الروايات تكاد تجمع على أن أبا علي اجتاز الموصل سنة ٣٣٧هـ، ويُعتقد أن ذلك لما أغار معز الدولة البويهية عليها في ذلك التاريخ^(٦)، فيكون ابن جني في ذلك الوقت في حدود السابعة عشرة من عمره، فأحداث القصة - والحالة هذه - موافقة للمعقول. وقد قرأ عليه كتاب سيبويه^(٧)، وكتاب التصريف للمازني^(٨)، وكتاب الإبدال لابن

(١) ترجمته في: بغية الوعاة ٣٨٩/١.

(٢) ترجمته في: تاريخ بغداد ٢١٧/٨، وإنباه الرواة ٢٧٣/١، ووفيات الأعيان ٨٠/٢.

(٣) انظر: مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد ٤٤٩/٣٠.

(٤) انظر: الخصائص ٧٤/١.

(٥) انظر: ابن جني النحوي ٤٠-٤١.

(٦) انظر: مقدمة الخصائص ١٨.

(٧) انظر: ابن جني النحوي ٤٤.

(٨) انظر: الخصائص ٣٥٨/١، والمنصف ٦/١.

السكيت^(١)، وكتابي أبي زيد الهمز^(٢)، والنوادر^(٣).

٢- أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب، المقرئ، المعروف بابن مقسم (ت ٣٨٠هـ)^(٤).

وقد أكثر من النقل عنه، فكان في المرتبة الثانية في كثرة النقل عنه بعد الفارسي^(٥).

٣- أبو الفرج الأصفهاني. (ت ٣٥٦)^(٦)

روى عنه في سر الصناعة^(٧)، والفسر^(٨)...

٤- أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى (ت ؟)^(٩).

روى عنه في الخصائص^(١٠)...

٥- أبو سهل أحمد بن محمد القطان (ت ٣٥٠هـ)^(١١).

وقفت على نقول عنه في المبهج^(١٢)، وسر الصناعة^(١٣)، والخصائص^(١٤).

٦- أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرمسيني (ت ٣٥٨هـ)^(١٥).

(١) انظر: سر الصناعة ٥٥٣/٢.

(٢) انظر: سر الصناعة ٧٢٢/٢.

(٣) انظر: سر الصناعة ٧٧/١.

(٤) ترجمته في: تاريخ بغداد ٦٠٨/٢، والمنتظم ١٧٠/١٤.

(٥) انظر: مقدمة اللمع د. حسين شرف ٧، ومقدمة الفسر ١٠٢. وانظر أمثلة على مواضع النقل عنه في: سر صناعة

الإعراب ١٣/١، ١٤٢، ١٥٥، ١٦٠، ٣٧١، ٣٧٩، ٥٣٩/٢، والخصائص ٦٨/١، والمحتسب ٩٠/١، ١٢٩،

والمبهج ٥٣، ٨٣، ١٣٧.

(٦) ترجمته في: ميزان الاعتدال ١٥١/٥، ولسان الميزان ٢٢١/٤.

(٧) ٧٤/١، ٢٠٢.

(٨) ١٠١/١، ١٨٢.

(٩) لم أقف على من ترجم له.

(١٠) ٣٦٠/١، ٣٨٧.

(١١) ترجمته في: تاريخ بغداد ١٩٤/٦، وسير أعلام النبلاء ٥٢١/١٥.

(١٢) ص: ٧٥.

(١٣) ٦٣٣/٢، ٣٣٩/١.

(١٤) ٢٠١/٣.

(١٥) ترجمته في: تاريخ بغداد ٥٠٣/٦.

روى عنه في المحتسب^(١)، والخصائص^(٢).

٧- محمد بن سلمة (ت ٢٠٣)^(٣).

نقل عنه في الخصائص^(٤)، وسر الصناعة^(٥).

كما روى عن شيوخ آخرين، استقصى ذكرهم د. رضا رجب في مقدمة الفسر^(٦)، ولا حاجة لإعادة ذكرهم، إلا أنه يجدر أن أشير إلى من اختلف في أخذه عنهم، فقد ذكر د. محمد أطلس من شيوخ ابن جني: بندار بن عبد الحميد الكرخي، وأبا بكر بن دريد الأزدي^(٧).

وكان الكرخي قد عاش في زمن المتوكل، وعاصر المبرد، فلا يمكن أن يدركه ابن جني، وكذا ابن دريد، فقد كانت وفاته سنة ٣٢١هـ، وهي السنة التي ولد فيها ابن جني على وجه التقريب^(٨).

ثقافته:

استمد ابن جني ثقافته من مصادر عدة، فمنها:

١-أخذه من الكتب، فقد جرى في كتبه ذكر النسخ والنقل^(٩)، وأنه وقف على كذا بخط فلان^(١٠). إلا أن د. حسام النعيمي يميل إلى أن ما لم ينص على قراءته على شيوخه من الكتب مع نقله عنه، أنه قد قرأها عليهم وإن لم ينص على ذلك، وذلك لعنايته بالرواية، وثنائه على المعتنين بها^(١١).

(١) ٣٥/١، ١٧/٢.

(٢) ٧٥/١.

(٣) لم أقف على من ترجم له.

(٤) ٣١٥/١.

(٥) ٣٧١/١.

(٦) انظر: مقدمة الفسر ١٠١-١٠٨.

(٧) انظر: مجلة الجمع العلمي العربي بدمشق ٤٤٩/٣٠.

(٨) انظر: مقدمة الفسر ١٠٨.

(٩) انظر: الخصائص ٢٠٧/١، وسر الصناعة ٣٨٦/١.

(١٠) انظر: المنصف ٢١٦/١.

(١١) انظر: الدراسات اللهجية ٣١.

٢- مشافهته لبعض الأعراب، فقد أخذ اللغة عن من شافهه منهم، فقد روى عن أبي عبد الله الشجري مرات كثيرة^(١).

٣- حضوره مجالس ذوي السلطان، فقد حضر مجلس سيف الدولة، وخدم بني بويه: عضد الدولة، وولده صمصام الدولة، وولده شرف الدولة، وولده بهاء الدولة^(٢)، والمعتاد أن يلتقي في مجالسهم أهل العلم والأدب، فيكون في ذلك الحوارات والمناظرات، وتبادل الآراء والأفكار. ومن أهم نتائج ذلك، لقاءه بالمتنبي في بلاط سيف الدولة، فكانت بينهما صلات علمية وشخصية متينة، ويروى عن المتنبي أنه كان يقول: ابن جني أعلم بشعري مني^(٣)، وكان من أبرز نتائج هذه الصلة كتاب الفسر، الذي عُني فيه بشعري المتنبي، إعراباً، وتصريفاً ودلالة.

٤- أسفاره وتنقلاته، فقد نشأ في الموصل، ثم انتقل إلى حلب^(٤)، وواسط^(٥)، واستقر أخيراً في بغداد.

ومن هذه المصادر تشكلت ثقافة ابن جني، فأبدع لنا ما أبدع في هذا العلم الجليل، علم العربية، نحواً وصرفاً ولغةً ودلالةً وأصواتاً، كما أن هذه المصادر وغيرها شكلت ثقافة موسوعية عظيمة، لم تقتصر على علوم العربية فحسب وإنما استفادت من العلوم الأخرى وسخرتها لخدمة هذا العلم العظيم^(٦).

مذهبه العقدي:

وفي صدد الحديث عن تكوينه العلمي، تجدر الإشارة إلى مسألتين مهمتين، عُني بعض المترجمين له بذكرهما، واختلفوا حول إحداهما، وهما: اعتزاله، وتشيعه.

فأما اعتزاله فلا تجد خلافاً عند من تعرض لمذهبه في كونه معتزلياً^(٧)، وآراؤه شاهدة

(١) انظر على سبيل المثال: الخصائص ١/٧٨، ٢٤٠، ٢٥٠، ٣٣٨، ٩/٢، ٢٦، ٥٥.

(٢) انظر: إنباه الرواة ٢/٣٤٠.

(٣) انظر: البلغة ١٤١.

(٤) انظر: معجم الأدباء ٤/١٥٩٤.

(٥) انظر: إنباه الرواة ٢/٣٤٠.

(٦) انظر: مقدمة الفسر ١٢٤-١٢٥.

(٧) انظر: طبقات المعتزلة ١٣١، ولسان الميزان ٢/١٩٥، والمزهر ١/١٠، ومناهج اللغويين في تقرير العقيدة ٦١٤.

بذلك^(١)، ومن ذلك:

١- نفي الصفات، قال: «فأما قوله سبحانه: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ﴾^(٢) فحقيقة لا مجاز . وذلك أنه سبحانه ليس عالماً بعلم، فهو إذا العليم الذي فوق ذوي العلوم أجمعين»^(٣).

وقال: «وأما قوله عز وجل: ﴿ل K J I﴾^(٤) فليس من باب المجاز في الكلام، بل هو حقيقة، قال أبو الحسن: خلق الله لموسى كلاماً في الشجرة، فكلم به موسى، وإذا أحدثه كان متكلماً به...»^(٥).

٢- أن أفعال العباد ليست من خلق الله تعالى ولم يشأها، وإنما هي من خلق العباد أنفسهم، قال في (باب ما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية): «... قول الله عز اسمه: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ؛ : < = > ? @﴾^(٦) ولن يخلو (أغفلنا) هنا من أن يكون من باب أفعلت الشيء أي صادفته ووافقته كذلك... أو يكون ما قاله الخصم: أن معنى أغفلنا قلبه: منعنا وصددنا، نعوذ بالله من ذلك...»^(٧).

٣- أنه نعت المتكلمين بأشياخه وأصحابه^(٨).

وقد استعمل (القديم) لله تعالى^(٩)، فعد ذلك د. فاضل السامرائي من أدلة اعتزاله^(١٠)، وهو ليس دليلاً قاطعاً؛ لأنه يحتمل أن يُريد به الخبر لا الاسم، فإن أراد الخبر فالكل يعتقد بأنه جل وعلا هو الأول وليس قبله شيء، وإن أراد الاسم، فإن غير المعتزلة قد يدخلون في استعماله اسماً.

(١) انظر عرض آرائه الاعتزالية والرد عليها في: مناهج اللغويين في تقرير العقيدة ٦١٩-٦٣٤.

(٢) يوسف: ٧٦.

(٣) الخصائص ٤٥٧/٢.

(٤) النساء: ١٦٤.

(٥) الخصائص ٤٥٤/٢.

(٦) الكهف: ٢٨.

(٧) الخصائص ٢٥٤/٣.

(٨) انظر: الخصائص ٢٦٦/٣، والمبهم ١٠٥.

(٩) انظر: الخصائص ٤٩/١، ١٢/٢، ٢١٣، ٤٤٩، ٤، ٢٣٢/٣، ٢٤٨، والتمام ١١٩، ١٩١.

(١٠) انظر: ابن جني النحوي ٥٤.

وفي مسألة نحوية حَكَمَ بِحَكْمٍ عَبرَ عَنْهُ بِأَنَّهُ مِثْلُهُ بَيْنَ الْمُتَرَلِّتَيْنِ^(١)، وعدَّ د. فاضل السامرائي هذا مما يثبت اعتزاله، والظاهر أن هذا لا يُثَبِّتُ ذلك مجرداً، وإنما بوجود الأدلة الأخرى، وإلا فاستعمال المصطلح في غير قَضِيَّتِهِ التي أوجد فيها، لا يدل دلالة قاطعة على أن مستعمله قد تبني رأي أصحاب القضية الأصلية.

وأما تشييعه فقد استُدل عليه بأدلة منها:

- ١- أنه ذَكَرَ في أعيان الشيعة، وذَكَرَ بَعْضُ كُتُبِهِ في كُتُبِ تصانيفهم^(٢).
- ٢- أن بعض نصوصه يوحي بذلك، فهو يصلي ويسلم على علي رضي الله عنه^(٣)، ولم يدخل في خطبة الخصائص^(٤) (على) على (الآل) عند الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، قيل: هذا من شعار الشيعة^(٥).
- ٣- أن ذوي السلطان الذين اتَّصل بهم، وكان من خاصتهم -وهم البويهيون- كانوا شيعةً حَرِيبِينَ على إظهار التشيع^(٦).
- وذهب الأستاذ محمد النجار، ود. فاضل السامرائي ود. محمد الشيخ عليو محمد إلى أنه كان مصانعاً للشيعة ولم يكن شيعياً^(٧).

وقد اعترض هذا الرأي د. حسام النعيمي، ورأى أن المصانعة تشعر باهتزاز الشخصية، وهذا ما لا يمكن أن يحكم عليه به، مع وجود ما ينفيه، وذكر عدة أدلة على أنه كان سنياً مصرحاً بسنيته، ومن ذلك:

- ١- الصلاة على عمر بن الخطاب رضي الله عنه^(٨)، والسلام على عائشة رضي الله

(١) انظر: الخصائص ٣٥٩/٢.

(٢) انظر: أعيان الشيعة ٢٠٩/٣٩، والذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٦٣/٧. عن ابن جني النحوي ٤٠.

(٣) انظر: الخصائص ١٣٥/٢، والتمام ١٢٤.

(٤) ١/١.

(٥) انظر: مقدمة الخصائص ٣٧.

(٦) انظر: الكامل لابن الأثير ١٤٦/٦.

(٧) انظر: مقدمة الخصائص ٣٧، وابن جني النحوي ٦٠، ومناهج النحويين في تقرير العقيدة ٦٣٦.

(٨) انظر: المحتسب ٣٢١/٢.

عنها^(١)، والترضي عن عمر^(٢)، وأبي هريرة^(٣)، ومعاوية^(٤) رضي الله عنهم أجمعين.
 ٢- أنه قرر - كما هو رأي جمهور المسلمين - وجوب غسل الرجلين في الوضوء^(٥)،
 والمعلوم من مذهب الشيعة أن فرضهما المسح لا الغسل^(٦).

والذي يظهر لي أنه لم يكن شيعياً، وأما المصانعة فلها مفهومان:
 الأول: أن يفهم منها التلون، بأن يظهر عند كل طائفة بما يعجبهم، ويسر هو غير ذلك، وهذا الذي أنكره د. حسام النعيمي، ورأى أنه اهتزاز في الشخصية.
 والثاني: أن تكون محاولة للتقريب، وتركيزاً على نقاط الاتفاق بين الطوائف، مع التصريح التام بما يعتقد ذلك الفرد، دون تمويه أو تزييف، وهذا الذي اعتقد أن ابن جني قد ارتكبه، فالصلاة والسلام على عليٍّ والحسن رضي الله عنهما ليس شيئاً منكراً عند السنة، بخلاف الترضي عن عمر وعائشة ومعاوية وأبي هريرة رضي الله عنهم عند الشيعة، فهو أمر منكر عندهم، بل إنه صلى على عمر، كما نقلت آنفاً، وهذا التصريح لا يمكن أن يتصور معه مصانعة أو مداهنة. والله أعلم.

وفي معاصري ابن جني من كان على سننه في هذه المسألة، فابن فارس (ت ٣٩٥هـ) ذكر أنه كان متشيعاً، وترجم له في طبقات الشيعة^(٧)، وأيد هذا باتصاله بالبويهيين^(٨)، كما حصل تماماً لابن جني.

ولكن هذا لم يرتضه المحققون لحياته، والفاحصون لآثاره، يقول د. زهير سلطان: «... وهكذا يتضح لنا أن ابن فارس كان محباً لعلي - عليه السلام - وآله، ولم يكن متشيعاً، وهناك فرق كبير بين حبه والتشيع له، فلم نعثر له في آثاره على ما يدل على تشيعه، كحديثه عن ولاية عليٍّ، أو ذكره لخطبة غدير خم ... إلى غير ذلك من مبادئ التشيع

(١) انظر: المحتسب ٦٧/٢.

(٢) انظر: المنصف ١٢٩/١.

(٣) انظر: المبهج ٤٢.

(٤) انظر: الفسر ٥٤٨/١.

(٥) انظر: المحتسب ٦٧/٢.

(٦) انظر: الدراسات اللهجية ١٢-١٣.

(٧) أعيان الشيعة ٢١٦/٩.

(٨) انظر: مقدمة مجمل اللغة ١٤/١.

المعروفة، ولم يمنعه من إظهار التشيع مانع؛ لأنه كان يعيش في كنف بني بويه الشيعة...»^(١). ويمكن إسقاط هذه الأدلة ذاتها على ابن جني، لتأييد النتيجة الآتية الذكر.

تلاميذه:

تتلمذ على ابن جني جماعة، ومن أشهرهم:

- ١- أبو القاسم عمر بن ثابت الثماني (ت ٤٤٢ هـ)^(٢)، وكان من شراح اللمع. ذكر المترجمون له تلمذته على ابن جني^(٣)، كما ذكر المترجمون لابن جني تتلمذه عليه^(٤)، ولكن لم يجر له ذكر في كتابيه شرح اللمع^(٥)، وشرح التصريف^(٦).
 - ٢- أبو أحمد عبد السلام بن الحسين البصري (ت ٤٠٥ هـ)^(٧). ورد اسمه في إجازة ابن جني للحسين بن أحمد بن نصر^(٨).
 - ٣- أبو الحسن علي بن عبيد الله السمسمي (ت ٤١٥ هـ)^(٩). ذكر الأنباري أخذه عن ابن جني^(١٠).
 - ٤- علي بن زيد القاشاني (ت ؟)^(١١).
 - ٥- محمد بن أحمد بن سهل الحنفي (ت ٤٦٢ هـ)^(١٢).
- وقد عد د. رضا رجب في مقدمة الفسر من تلامذته ستة عشر^(١٣).

(١) مقدمة مجمل اللغة ١/١٤.

(٢) ترجمته في: إشارة التعيين ٢٣٨، وبغية الوعاة ٢/٢١٧.

(٣) انظر: معجم الأدباء ٥/٢٠٩١، ووفيات الأعيان ٣/٤٤٣.

(٤) انظر: معجم الأدباء ٤/١٥٨٦، وبغية الوعاة ٢/١٣٢.

(٥) انظر مقدمة محقق شرح اللمع المسمى (الفوائد والقواعد) ح.

(٦) انظر مقدمة محقق شرح التصريف ٧٤.

(٧) ترجمته في: تاريخ بغداد ١٢/٣٣١، وإنباه الرواة ٢/١٧٥.

(٨) انظر: معجم الأدباء ٤/١٥٩٧.

(٩) ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٢٨٨، ووفيات الأعيان ٣/٣١٢.

(١٠) انظر: نزهة الألباء ٢٤٨.

(١١) ترجمته في: معجم الأدباء ٤/١٧٥٩، وبغية الوعاة ٢/١٦٧، وفيهما أخذه عن ابن جني.

(١٢) ترجمته في: إنباه الرواة ٣/٤٤، ومعجم الأدباء ٥/٣٢٥٠، وفيهما أخذه عن ابن جني.

(١٣) انظر: مقدمة الفسر ١٠٨-١١٧.

مصنفاته:

مصنفاته كثيرة مشهورة، والموجود منها مطبوع محقق، وقد استقصاها د. رضا رجب بالعرض، فعد سبعة وستين مصنفًا، والمطبوع يذكُر مكان الطبع وتاريخه، وعدد الطبعات وأماكنها، كما نص على ترتيبها في التأليف، من خلال ما ذكر ابن جني في المتأخر عن المتقدم، من إشارة أو إحالة، فمما نص عليه؛ تقدم المنصف، وتقدم سر الصناعة على التمام والمبهج، وتأخر الخصائص عن التنبيه والمبهج، وتأخر المحتسب عن سر الصناعة...^(١).

كما أعدَّ د. غنيم بن غانم الينعاوي بحثًا بعنوان: أضواء على آثار ابن جني في اللغة (الآثار المخطوطة والمفقودة)^(٢).

وأودُّ هنا أن أُشير إلى مسائل:

الأولى: أن من مصنفات ابن جني (تفسير شعر المتنبي الصغير)، وقد طبع بتحقيق د. محسن غياض باسم: الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي، ثم طبع بعد ذلك في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، باسم: الفسر الصغير، بتحقيق أ.د. عبد العزيز بن ناصر المانع، الذي نقد التحقيق الأول، ورجح العنوان الذي أثبتته بأدلة وحجج كثيرة.

والثانية: أن مما أشار إليه الباحثون المعاصرون من كتبه: شرح الإيضاح للفارسي، وقد ذكر بروكلمان أنه محفوظ في مكتبة شهيد علي برقم ٩٣٠^(٣)، والصحيح خلاف هذا-والله أعلم- وذلك أن ما أشار إليه، هو مخطوط محفوظ بهذا الرقم في مكتبة قليج علي، كتب عليه: شرح الإيضاح لابن جني، وهو الكتاب الذي بين أيدينا: الغرة لابن الدهان، يبدأ من باب النكرة والمعرفة إلى آخر الكتاب.

والثالثة: أن المترجمين ذكروا له كتاب: تهذيب تذكرة أبي علي الفارسي، وقد ظل هذا التهذيب مفقودًا، ثم عثر مؤخرًا د. صالح العايد على مخطوطة يُظنُّ أنها تذكرة أبي علي نفسها، أو قطعة منها، ولكن من خلال النظر فيها، يُعتقد أنها تهذيب التذكرة لابن جني، يدل لذلك أنه كثيرًا ما يستعمل الرمز ع~ ثم يعقبُ على كلام سابق^(٤)، وقد يستعمل

(١) انظر: مقدمة الفسر ١٣٤-١٥٤.

(٢) طبعته جامعة أم القرى ط: ١، ١٤٢٠هـ.

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي ١٩١/٢.

(٤) ١٧٩ أ.

الرمز: فا. فلعل العين رمز لابن جني فهو أول حروف اسمه (عثمان)، و(فا) رمزٌ للفارسي. وقد وقفت في الغرة على ما يؤيد هذا، قال ابن الدهان: «وقال الفارسيُّ: النصبُ بعدَ (لا سيَّما) في الاستثناءِ ليسَ بالسَّهلِ»^(١)، وجاء في هذا المخطوط: «قال: رَوُوا في (ولا سيَّما) الوجوهَ الثلاثة، فا: والنصب عندي ليس بالسهل، ووجهه أن تجعل (ما) بمتزلة (شيء) وتنصب (يوماً) عن تمام الاسم بالإضافة»^(٢).

ونقل ابن الدهان عن «التذكرة المهدبة عن الفارسي» قولَ المبرد: «لو صليت خلف إمام يقرأ...»، وقد وقفت عليه في هذا المخطوط.

والكتاب ظاهرٌ أنه مختارات من أصل، فهو يقول: «مسألةٌ مكتوبة في آخر المجلدة»^(٣)، «مسائل في آخر الجزء»^(٤)، «آخر المجلدة، وهو آخر الجزء العشرين من أجزاء أبي عليٍّ، وأوَّلُ الحادي والعشرين»^(٥).

وفاته:

توفي ابن جني يوم الجمعة لليلتين بقيتا من شهر صفر عام ٣٩٢هـ في بغداد^(٦).

(١) ص: ٤٩٧.

(٢) ٧٧ ب.

(٣) ١٥٦ ب.

(٤) ١٦٦ ب.

(٥) ١٦٩ ب - ١٧٠ أ.

(٦) انظر: تاريخ بغداد ٢٠٥/١٣، والأنساب ٣٢٩/٢، وبغية الوعاة ١٣٢/٢.

ب- كتاب اللع:

اللُّعُ: جمع لُمعة: وهي القطعة من الشيء^(١).

وهو يُريد من هذه التسمية الإشارة إلى أن هذا الكتاب إنما هو نُبذٌ وأساساتٌ لعلم النحو.

وقد سَمَّاه ابن جني: اللع في العربية، صرح بذلك في إجازته للحسين بن أحمد بن نصر^(٢).

وقد أجمع محققوه على هذه التسمية.

وقد حُدِّدَ زمنُ تأليفه بأنه قُبيل سنة ٣٨٤ هـ^(٣)، وهو تاريخ كتابة تلك الإجازة. قال د. رضا رجب: لأنه لم يشر إليه في كتبه، كما هي العادة^(٤)، لكن الظاهر أن عدم إشارته إليه إنما هي بسبب طبيعة الكتاب، فهو لا يعدو أن يكون قواعداً مُخْلِصةً من الشرح والتعليلات والخلاف، فما الذي يدعو إلى أن يُشارَ إليه؟

وقد طبع الكتاب بتحقيق ثلاثة من الأساتذة:

الأول: د. فائز فارس، في دار الثقافة في الكويت سنة ١٣٩٢ هـ، طبع بمناسبة مرور ألف عام على وفاة ابن جني.

الثاني: د. حسين محمد شرف، في القاهرة سنة ١٣٩٩ هـ.

الثالث: حامد المؤمن، في بيروت، سنة ١٤٠١ هـ.

مصادره:

اللع كتاب مختصر، مادته قواعد متداولة بين النحويين، لا تحتوي نقاشاً أو خلافاً أو ترجيحاً تطلبُ نسبته إلى عالم بعينه.

وقد ذكر حاجي خليفة أنه جمع اللع من كلام شيخه أبي عليّ الفارسي^(٥)، والذي يظهر أن هذا كلامٌ غير دقيق، لما قدمت من أن مادة اللع غير متميزة بمذهب أو منهج.

(١) انظر: اللسان ٣٢٤/٨-٣٢٧ (لع).

(٢) انظر: معجم الأدباء ١٥٩٨/٤.

(٣) انظر: مقدمة اللع د. حسين شرف ٤٤، ومقدمة الفسر ١٣٩.

(٤) انظر: مقدمة الفسر ١٣٩.

(٥) انظر: كشف الظنون ١٥٦٢/٢.

ولعل الذي أحدث هذا الخطأ أن السيوطي عدد مصنفات ابن جني فقال: «... اللمع في النحو، ذا القد، جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسي...»^(١)، فتوهم أن (ذا القد) وصف للمع^(٢).

منهجه:

الغرض من هذا الكتاب أن يكون كتاباً تعليمياً، ولذا نهج ابن جني فيه منهجاً يتوافق مع هذا الهدف، ومن أبرز ملامح منهجه فيه:

١- ترتيب الأبواب ترتيباً جمع فيه النظر إلى نظيره، فبعد الحديث عن المعرب والمبني، وما يتصل به من أبواب، تحدث عن الأسماء المرفوعة، ثم الأسماء المنصوبة، ثم الأسماء المحرورة، ثم التوابع، ثم النكرة والمعرفة، وبعدها باب النداء، لاتصاله بالمعرفة، ثم تحدث عن بناء الأفعال وإعرابها، وأتبعه بباب ما لا ينصرف، للعلاقة بين المنع من الصرف والفعل، ثم ختم أبواب النحو بباب العدد، ثم بحث أبواب الصرف.

كما حذف الأبواب التي تتسم بالصعوبة، والتي قد لا تهم المبتدئ، كباب الاشتغال والتنازع، والإخبار بالذي والألف واللام، والإبدال.

٢- الاقتصار على المسائل الأساسية، التي يكثر استعمالها، والتي هي أحق من غيرها بالذكر^(٣)، دون ذكر المسائل الفرعية القليلة الدوران. فعلى سبيل المثال؛ في باب الإضافة اكتفى بتقسيمها إلى ضربين، وهما: «ضم اسم إلى اسم هو غيره، بمعنى اللام، والآخر: هو ضم اسم إلى اسم هو بعضه، بمعنى (من)»^(٤). تاركاً الحديث عن الإضافة التي بمعنى (في)، بل ترك الحديث عن الإضافة المحضة وغير المحضة، وما يُفیده كل منهما، من التعريف أو التخصيص، أو رفع القبح...

٣- الاقتصار على رأي واحد، فلم يُعن بالخلاف، والتعليل له، والتفصيل في أثره^(٥).

٤- الاختصار في العبارة، ولذا اكتفى بالحد العام، دون ذكر الشروط والموانع، التي قل

(١) بغية الوعاة ١٣٢/٢.

(٢) هذا تعليل د. فائز فارس في مقدمة تحقيقه للمع ص: يح.

(٣) انظر: مقدمة اللمع د. حسين شرف ٥٢.

(٤) انظر: اللمع ٨٠.

(٥) انظر: مقدمة اللمع د. حسين شرف ٥٣، وحامد المؤمن ٢٥.

أن يتركها المصنفون، فتارة يوضح المصطلح بعلاماته، كقوله في تعريف الاسم: «فالاسم ما حسن فيه حروف الجر، أو كان عبارة عن شخص... والفعل: ما حسن فيه (قد) أو كان أمراً»^(١).

وتارة يوضحه بضده، ثم يفرق بينهما، كقوله في تعريف الإعراب: «الإعراب: ضد البناء في المعنى ومثله في اللفظ، والفرق بينهما: زوال الإعراب لتغير العامل وانتقاله، ولزوم البناء الحادث لتغير عامل وثباته»^(٢).

ومن عدم استطراده في الحد، عدم ذكر الاستثناءات، قال في تعريف الجمع السالم: «فجمع التصحيح: ما سلم فيه نظم الواحد وبنائوه، وهو على ضربين: جمع تذكير وجمع تأنيث...»^(٣)، ولم يذكر ما التغير المستثنى في جمع الاسم الثلاثي الساكن العين بالألف والتاء، نحو: هِنْد، يقال فيه: هِنْدَات، هِنْدَات، هِنْدَات، ونحو ذلك، وأيضاً في تعريفه جمع التكسير يقول: «وهو كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبنائوه»^(٤)، فلم يذكر صور التغير، وأنه يكون إما بزيادة أو نقص أو زيادة ونقص، ظاهر أو مقدر.. إلى غير ذلك من التفاصيل.

ومع هذا الاقتصار في العبارة، والوضوح فيها، فإنه قد خالف هذا حين تأثر بعرض إحدى المسائل عرضاً منطقيّاً، ورتبها ترتيباً لا حاجة للنحوي فيه^(٥)، جاء في (باب المعرفة والنكرة): «واعلم أن بعض النكرات أعم وأشيع من بعض، فأعم الأسماء وأبهما: (شيء)، وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعاً، قال الله سبحانه: ﴿ & ' (*) ﴾^(٦) فسمّاها شيئاً، وإن كانت معدومة، فـ(موجود) -إذن- أخص من (شيء)؛ لأنك تقول: كل موجود شيء، ولا تقول: ليس كل شيء موجوداً، و(محدث) أخص من (موجود)؛ لأنك تقول.... و(جسم) أخص من (محدث)....»^(٧).

(١) اللمع ٧-٨.

(٢) اللمع ١٠.

(٣) اللمع ٢٠.

(٤) اللمع ٢٢.

(٥) انظر: خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري ١٣٥.

(٦) الحج: ١.

(٧) اللمع ٩٨-٩٩.

٥- عُنِيَ بكثرة الشواهد، والأمثلة، فبلغت الشواهد القرآنية قُرابة (٤٥) آية، وبلغت الشواهد الشعرية عنده (٧٦) بيتاً ورجزاً. وهذا العدد يعد كثيراً بالنسبة لحجم الكتاب. أمّا الأمثلة، فعنايته بها ظاهرة، فلا تكاد مسألة تخلو من مثال.

أسلوبه:

اتسم أسلوبه في هذا الكتاب بالوضوح، وعدم التعقيد، طلباً للتيسير، ويمكن أن يتضح هذا بالنظر إلى:

- ١- المفردات؛ فهي مألوفة متداولة، ليس فيها غريبٌ أو مستعمل في غير ما وضع له.
- ٢- الجمل؛ فهي قصيرة، ولا يكاد يقحم جملاً اعتراضية، ومراجع الضمائر واضحة قريية.

إلاً أنه قد يقوده هاجس الاختصار، الذي كان أساساً من أسس منهجه، إلى عبارة تحتاج التوضيح والشرح، كقوله في تعريف المبتدأ: «هو كل اسم ابتدأته، وعريته عن العوامل اللفظية، وعرضته لها، وجعلته أولاً لثانٍ يكون الثاني خبراً عن الأول ومسنداً إليه...»^(١).

شروحُ اللمع:

شرح هذا المتن جمع كبير من العلماء، وذلك للأهمية التي تبوَّأها، قال القفطي في معرض حديثه عن جمل الزجاجي: «وهو كتاب المصريين وأهل المغرب، وأهل الحجاز واليمن والشام، إلى أن اشتغل الناس باللمع لابن جني، والإيضاح لأبي عليٍّ الفارسي»^(٢). وقد ذكر محققو كتاب اللمع، وبعض شروحه جمعاً كبيراً من الشراح، يحسنُ هنا أن أعيد ذكرهم:

- ١- أبو القاسم عمر بن ثابت الثماني (ت ٤٤٢ هـ).

وقد حقق شرحه د. فتحي علي حسانين علي، رسالة دكتوراه في جامعة الأزهر، عام ١٤٠١ هـ، ثم طبع بعنوان: الفوائد والقواعد بتحقيق: د. عبد الوهاب محمود الكحلة، ونشر بمؤسسة الرسالة عام ١٤٢٢ هـ.

وهذه التسمية مجانبة الصواب، والصواب تسميته: شرح اللمع، كما تثبت مخطوطتا

(١) اللمع ٢٥.

(٢) إنباه الرواة ١٦١/٢.

الكتاب، كما أن المترجمين لم يذكروا له كتاباً باسم الفوائد والقواعد^(١).

٢- عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ)^(٢).

وقد طبع في الكويت عام ١٤٠٤هـ بتحقيق د. فائز فارس.

٣- أبو نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي (ت ٤٦٨هـ)^(٣).

وقد حققه د. رجب عثمان محمد. ونشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٤٢٠هـ.

٤- الشريف يحيى بن محمد بن طباطبا العلوي. (ت ٤٧٨هـ)^(٤).

ذكر شرحه حاجي خليفة وإسماعيل باشا^(٥).

٥- أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت ٤٧٨هـ)^(٦).

٦- أبو بكر الحسن بن علي بن محمد الطائي (ت ٤٩٨هـ).

وسمى شرحه: المقنع^(٧).

٧- أحمد بن عبد الله المهابازي. (ت في حدود ٥٠٠هـ)^(٨).

وقد حقق في تونس، كما ذكر ذلك لي د. عبد الرحمن العثيمين، وقد اطلع عليه.

٨- أبو زكريا يحيى بن علي، الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ)^(٩).

٩- ناصر بن أحمد الخُوِّي الشيرازي (ت ٥٠٧هـ)^(١٠).

١٠- الشريف أبو البركات عمر بن إبراهيم الكوفي (ت ٥٣٩هـ)^(١١).

واسم شرحه: البيان في شرح اللمع. وقد حقق الكتاب رسالة ماجستير في جامعة أم

(١) نشر د. عبد الله عمر الحاج إبراهيم مقالاً نقد فيه إخراج الكتاب، وتعرض لقضية العنوان. انظر: مجلة عالم

الكتب المجلد ٢٥. العدد: ٤-٣. ١٤٢٤-١٤٢٥.

(٢) ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٧٠/١٢، وإنباه الرواة ٢١٣/٢.

(٣) ترجمته في: بغية الوعاة ٢٦٢/٢.

(٤) ترجمته في: نزهة الألباء ٢٦٩، وبغية الوعاة ٣٤٢/٢.

(٥) انظر: كشف الظنون ٤٠٤/٦ (دار الفكر)، وهدية العارفين ٥١٩/٦.

(٦) ترجمته في: إنباه الرواة ٣٢٩/١، وتاريخ الإسلام ٢٠٣/٣٣ (تدمري)، وفيهما ذكر شرحه.

(٧) ترجمته في: إنباه الرواة ٣٥٢/١، وبغية الوعاة ٥١٥/١، وفيهما ذكر شرحه.

(٨) ترجمته في: معجم الأدباء ٣٥٧/١، ومعجم البلدان ٢٢٩/٥، وبغية الوعاة ٣٢٠/١، وفيها ذكر شرحه.

(٩) ترجمته في: معجم الأدباء ٢٨٢٣/٦، وبغية الوعاة ٣٣٨/٢، وفيهما ذكر شرحه.

(١٠) انظر: إنباه الرواة ٣٤١/٣، وبغية الوعاة ٣١٠/٢، وفيهما ذكر شرحه.

(١١) ترجمته في: نزهة الألباء ٢٩٥، وإنباه الرواة ٣٢٤/١.

القرى، وطبع عام ١٤٢٣ هـ ، عن دار عمار في الأردن.

١١- الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي ابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ)^(١).

١٢- أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي، الملقب بجامع العلوم (ت ٥٤٣ هـ)^(٢).

وقد حققه د. إبراهيم أبو عباة رسالة دكتوراه، وطبعته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤١٠ هـ.

١٣- أبو عبيد الله محمد بن علي بن أحمد بن حميدة، محمد بن علي. (ت في حدود ٥٥٠ هـ)^(٣).

١٤- أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ)^(٤).

١٥- سعيد بن المبارك بن الدهان، وهو موضع الدراسة.

١٦- أبو منصور أسعد بن نصر العبرتي. (ت ٥٨٩ هـ)^(٥).

ومن هذا الشرح نسخة في المكتبة الملكية ببرلين برقم: ٦٤٦٧^(٦).

١٧- أبو الحسن علي بن الحسن بن عنتر بن ثابت، المعروف بشميم الحلبي (ت ٦٠١ هـ)^(٧).

وسمى شرحه: المخترع^(٨).

١٨- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ)^(٩).

واسم شرحه: المتبع في شرح اللمع. وقد حققه د. عبد الحميد الزوي. ونشرته جامعة قاريونس بينغازي سنة ١٩٩٤ م.

١٩- أبو محمد القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور الواسطي (ت ٦٢٦ هـ)^(١٠).

(١) ترجمته في: معجم الأدباء ٢٧٧٦/٦، ووفيات الأعيان ٤٥/٦، وشذرات الذهب ١٣٢/٤، وفيها ذكر شرحه.

(٢) ترجمته في: إنباه الرواة ٢٤٧/٢، ونكت الهميان ٢١١، وبغية الوعاة ١٦٠/٢.

(٣) ترجمته في: معجم الأدباء ٢٥٧١/٦، وبغية الوعاة ١٧٣/١. وفيهما ذكر شرحه.

(٤) ترجمته في إنباه الرواة ١٠٠/٢، وبغية الوعاة ٣٠/٢، وفيهما ذكر شرحه.

(٥) ترجمته في: إنباه الرواة ٢٣٥/١، وبغية الوعاة ٤٤١/١.

(٦) انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٤٧/٢. وانظر: شرح اللمع للأصفهاني ٤٥/١.

(٧) ترجمته في: إنباه الرواة ٢٤٣/٢، ومعجم الأدباء ١٦٨٩/٤، وبغية الوعاة ١٥٦/٢.

(٨) انظر: معجم الأدباء ١٦٩٧/٤، وهدية العارفين ٧٠٣/٥.

(٩) ترجمته في: وفيات الأعيان ١٠٠/٣، والذيل على طبقات الحنابلة ٢٢٩/٣، وبغية الوعاة ٣٨/٢.

٢٠- أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي المعروف بابن الخباز (ت ٦٣٩هـ)^(٢).
واسم شرحه: توجيه اللمع، وقد حققه د. فايز زكي دياب. ونشرته دار السلام في
القاهرة عام ١٤٢٣هـ.

وحققه أيضاً د. عبد الله عمر الحاج إبراهيم، وهو الآن تحت الطبع^(٣).
ولابن الخباز شرح آخر اسمه: الإلماع في شرح اللمع^(٤).
٢١- أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامي، المعروف بالخفاف الأندلسي (ت ٦٥٧هـ)^(٥).

وقد ذكر بروكلمان جمعاً كبيراً من الشروح، في مكتبات تركيا وأوروبا الشرقية^(٦).

أوهام في شروح اللمع:

١- ذكر د. فائز فارس أن ابن هشام الأنصاري شرح شواهد اللمع، وأشار إلى نسخة
في دار الكتب المصرية^(٧)، وذلك في مقدمة تحقيقه لشرح ابن برهان^(٨)، وفي مقدمة تحقيقه
للمع أشار إلى نسخة أخرى بمكتبة برلين، ولم يذكر نسخة دار الكتب^(٩). وقد اطلع د.
إبراهيم أبو عباة على نسخة برلين المسماة: الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية فوجدها
نسخة من الاقتراح للسيوطي^(١٠).

٢- عد د. عبد الحميد الزوي من شراح اللمع ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، استناداً على
ذكر السيوطي لشرح للمع له في همع الهوامع^(١١)، قال د. عبد الله عمر الحاج إبراهيم:

(١) ترجمته في: معجم الأدباء ٢٢١٨/٥، وفوات الوفيات ١٩٢/٣، وبغية الوعاة ٢٦١/٢ وفيها ذكر شرحه.

(٢) ترجمته في: إشارة التعيين ٢٩، والوافي بالوفيات ٢٢٣/٦، وبغية الوعاة ٣٠٤/١.

(٣) وقد زودني بنسخة من الكتاب بعد المراجعة الأخيرة، جزاه الله خيراً.

(٤) عن مقدمة محقق توجيه اللمع د. عبد الله عمر الحاج، ص: ٢٥.

(٥) ترجمته في: بغية الوعاة ٤٧٣/١، وفيه ذكر شرحه.

(٦) انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٤٧/٢.

(٧) برقم ١٥٧٠.

(٨) انظر: شرح اللمع لابن برهان ٥٢/١.

(٩) انظر: مقدمة تحقيق اللمع: كز

(١٠) انظر: شرح اللمع للأصفهاني ٤٨/١.

(١١) ٢٢٧/١.

«الذي ذكره السيوطي في الهمع هو شرح المهابادي، ولم ينسب شيئاً إلى ابن مالك»^(١). وبالرجوع إلى الموضوع المحال إليه، تجد النص التالي: «قال أبو حيان: هذه المسألة قلّ من تعرض لها من النحاة، ولم أر من تكلم عليها منهم سوى ابن مالك في التسهيل، وإليها نادى في شرح اللمع». فالظاهر أنّ د. عبد الله يريد أنّ ثمّ خطأ طباعياً، وأنّ (إليها نادى): (المهابادي)، وقد وجدت طبعات الكتاب متضافرة على هذا^(٢)، ولكنّ ما ذهب إليه د. عبد الله صحيح، وذلك أنّ النص الذي نقله السيوطي عن أبي حيان وقفت عليه في التذيل والتكميل، قال: «وهذه المسألة قلّما تعرض لها النحويون، ولم أر أحداً تكلم فيها - فيما وقفت عليه - غير هذا المصنف، وغير رجل يعرف بالمهابادي، قال في شرح اللمع من تصنيفه...»^(٣).

مختصرات اللمع:

وقفت على ذكر مختصرين للمع:

الأول: لابن جني، واسمه عقود اللمع، وقد حققه د. حسن شاذلي فرهود، ونشر في مجلة كلية الآداب جامعة الرياض (الملك سعود)^(٤). وقد نظم هذا المختصر، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين الموصلي الحنبلي، الملقب بشُعْلَة (ت ٦٥٦ هـ)^(٥)، وسمّاه: العنقود في نظم العقود^(٦). والثاني: لمحمود بن حمزة بن نصر الكرمان. (ت في حدود ٥٠٠ هـ)^(٧). ذكره ياقوت، قال: صنف النظامي في النحو، اختصره من اللمع^(٨).

(١) مقدمة تحقيقه لتوجيه اللمع ٣٨.

(٢) انظر الهمع بتحقيق د. عبد العال سالم مكرم ٢٧٦/٣، وتحقيق أحمد شمس الدين ١٩٦/٢، وتحقيق عبد الحميد هندراوي ٢٦٣/٢.

(٣) التذيل والتكميل ٢٦٣/٨.

(٤) مجلد ٥، عام ١٩٧٧ - ١٩٧٨ م.

(٥) ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٣٦٠/٢٣، وغاية النهاية ٨٠/٢.

(٦) انظر: غاية النهاية ٨١/٢، والدر المنضد ٣٩٥/١.

(٧) ترجمته في: معجم الأدباء ٢٦٨٦/٦، وبغية الوعاة ٢٧٧/٢، وهدية العارفين ٤٠٢/١.

(٨) انظر: معجم الأدباء ٢٦٨٧/٦.

ج- ابن الدهان ومؤلفاته:

اسمه ونسبه:

هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله بن سعيد بن محمد بن نصر بن عاصم بن عباد ابن عاصم، وقيل: عصام^(١)، بن الفضل بن ظفر بن غلاب بن حمد بن شاكر بن عياض بن حصن بن رجاء بن أبي بن شبل بن أبي اليسر كعب بن عمرو الأنصاري، ناصح الدين أبو محمد، المعروف بابن الدهان البغدادي^(٢).

وقد نص جماعة من المترجمين أن نسبه يرجع إلى الصحابي الجليل أبي اليسر كعب بن عمرو الأنصاري رضي الله عنه^(٣)، ثم وهم بعض المعاصرين، فنسبوه إلى كعب بن مالك الأنصاري رضي الله عنه^(٤).

مولده ورحلاته:

وكانت ولادته ليلة الجمعة الخامسة والعشرين من رجب سنة ٤٩٤هـ^(٥). وقيل الحادي عشر من رجب، وقيل سنة ٤٩٣هـ^(٦). ولد بنهر طابق^(٧)، وكان أصله من بغداد، من محلة المقتدية^(٨).

ولم أقف على ذكر نشأته الأولى، ولا ذكر من أخذ عنهم في صغره، وإنما يذكر المترجمون أنه انتقل من بغداد إلى أصفهان، وسمع بها واستفاد من خزائنها، ثم عاد إلى بغداد، واستوطنها زمناً، ثم خرج منها قاصداً دمشق بطلب من صاحبها ابن الصوفي^(٩)، فاجتاز

(١) انظر: معجم الأدباء ١٣٦٩/٣، ونكت الهميان ١٥٨.

(٢) انظر: معجم الأدباء ١٣٦٩/٣، ووفيات الأعيان ٣٨٢/٢، ونكت الهميان ١٥٨.

(٣) انظر: المراجع في الحاشية السابقة، وإشارة التعيين ١٢٩، والبلغة ١٠٤.

(٤) انظر: الفريدة في شرح القصيدة ٣١، وشرح أبنية سيويه ٧.

(٥) انظر: مسالك الأبصار ٧٦/٧.

(٦) انظر: بغية الوعاة ٥٨٧/١، وطبقات المفسرين للداودي ١٨٤/١.

(٧) محلة ببغداد من الجانب الغربي، قرب نهر القلائين. انظر: معجم البلدان ٣٢١/٥.

(٨) انظر: معجم الأدباء ١٣٦٩/٣، وإنباه الرواة ٤٧/٢-٤٨.

(٩) انظر: معجم الأدباء ١٣٧٠/٣. وابن الصوفي هو حيدرة بن مفرج بن حسن، (ت ٥٤٨هـ). انظر: سير أعلام

الموصل وذلك سنة ٥٤٤هـ^(١)، فطلبه وزيرها الجواد الأصفهاني^(٢)، وأكرمه وصدّره للإقراء والتأليف، وبقي بها إلى أن مات^(٣).

شيوخه:

يبدو أن ابن الدهان كان أكثر أخذَه عن الكتب، ففي الجزء الذي حققته من الغرة لم أجد إشارة إلى شيخ له، أو تصريحاً بسماع، أو رواية. ثم لم أجد من ذكر له شيخاً أخذ عنه علوم العربية، إلا ما ذكر ياقوت أنه أخذ اللغة العربية عن الرماني^(٤)، ولا أدري من عني به، فهو قطعاً ليس أبا الحسن النحوي الشهير، فإنه توفي سنة ٣٨٤هـ، أي قبل ولادة ابن الدهان بنحو تسعين سنة، فيحتمل أن يكون وهماً، أو أن نحوياً آخر عُرف بالرماني معاصر لابن الدهان.

وأما شيوخه في الحديث، فقد ذكروا أنه أخذ عن اثنين، وقد صرح الذهبي أنه سمع منهما وهو كبير^(٥)، وهما:

١. أبو القاسم هبة الله بن الحصين (ت ٥٢٥ هـ)^(٦).

٢. أبو غالب أحمد بن الحسن بن البناء (ت ٥٢٧ هـ)^(٧).

قالوا: وأخذ عن غيرهما^(٨).

تلاميذه:

وقد أخذ عنه جماعة من أهل العلم، وذكر القفطي: أن جماعته يتعصبون له، ويفضّلونه

(١) انظر: خريدة القصر (شعراء العراق) ٢١/٣.

(٢) هو جمال الدين أبو جعفر محمد بن علي بن أبي المنصور (ت ٥٥٩ هـ). انظر: وفيات الأعيان ١٤٣/٥، وشذرات الذهب ١٨٥/٤.

(٣) انظر: إنباه الرواة ٤٧/٢-٤٨، ونكت الهميان ١٥٩.

(٤) انظر: معجم الأدباء ١٣٦٩/٣.

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء ٥٨١/٢٠.

(٦) ترجمته في: شذرات الذهب ٧٧/٤.

(٧) ترجمته في: شذرات الذهب ٧٩/٤.

(٨) انظر: معجم الأدباء ١٣٦٩/٣، وفيات الأعيان ٣٨٢/٢، وإشارة التعيين ١٢٩، ونكت الهميان ١٥٩، والوافي بالوفيات ١٥٦/١٥، والبلغة ١٠٤، وبغية الوعاة ٥٨٧/١.

على غيره، ويقصدون نحوه لنحوه^(١).

وممن أخذوا عنه:

- ١- أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت ٥٦٢ هـ)^(٢).
- قال عبد الباقي اليماني: «روى عنه أبو سعد بن السمعاني»^(٣)، وقال الفيروز آبادي: «روى عنه أبو سعيد السمعاني»^(٤)، ولم أقف على ذكره في شيوخ السمعاني^(٥).
- ٢- أبو الفتح عثمان بن عيسى بن منصور البُلَطي (ت ٥٩٩ هـ)^(٦).
- ٣- أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، صاحب تاريخ دمشق (ت ٥٧١ هـ)^(٧).
- ذكر القفطي أنه روى عن ابن الدهان خبراً^(٨).
- ٤- أبو الحرم مكّي بن ريان بن شبة بن صالح الماكسيني الضرير (ت ٦٠٣ هـ)^(٩).
- ذكر قراءته على ابن الدهان ابن خلكان^(١٠) والذهبي^(١١).
- ٥- أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)^(١٢).
- من أشهر من تتلمذ عليه، ونقل عنه في كتاب البديع^(١٣).
- ٦- أبو الشاء، وأبو المجد محمود بن الحسن بن علي، المعروف بابن الأرملة (ت

(١) انظر: إنباه الرواة ٥١/٢.

(٢) ترجمته في: البداية والنهاية ٢٥٤/١٢، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبه ١١/٢.

(٣) إشارة التعيين ١٢٩-١٣٠.

(٤) البلغة ١٠٤.

(٥) انظر: المنتخب من معجم شيوخ السمعاني. (ثبت الشيوخ) ١٣/٤-١٢٥.

(٦) ترجمته في: بغية الوعاة ١٣٦/٢، وفيه ذكر أخذه عن ابن الدهان.

(٧) ترجمته في: وفيات الأعيان ٣١١/٣.

(٨) انظر: إنباه الرواة ٤٩/٢.

(٩) ترجمته في: وفيات الأعيان ٢٧٨/٥، وسير أعلام النبلاء ٤٢٥/٢١، وبغية الوعاة ٢٩٩/٢.

(١٠) انظر: وفيات الأعيان ٢٧٨/٥.

(١١) انظر: تاريخ الإسلام ١٣٣/٤٣.

(١٢) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١٤١/٤، والبدية والنهاية ٥٤/١٣، وطبقات المفسرين للدواودي ١١٢/١،

وبغية الوعاة ٢٧٤/٢. وقد أجمعوا على تتلمذه على ابن الدهان.

(١٣) انظر: مقدمة تحقيق البديع ١٠٦/١، والفصل التاسع من هذا البحث.

٦٠٦هـ) (١).

٧- أبو الرضا أحمد بن علي بن زنبور النيلي (ت ٦١٣هـ) (٢).

قال الذهبي: «تأدب على سعيد ابن الدهان» (٣).

٨- أبو الدر (٤) ياقوت بن عبد الله الرومي. (ت ٦١٨هـ) (٥).

قرأ عليه ديوان المتنبي (٦).

وقال ياقوت: وأخذ عنه الخطيب التبريزي وجماعة (٧). وهذا وهم، فإن الخطيب التبريزي أبا زكريا يحيى بن علي توفي سنة ٥٠٢هـ (٨)، وفي تلك السنة عمر ابن الدهان ثمان سنين، فكيف يكون شيخاً له (٩)!

والذي يظهر أن ثَمَّ وهماً سببه تشابه في الأسماء، فإن شيخ الخطيب هو الحسن بن رجاء

(١) ترجمته في: بغية الوعاة ٢/٢٧٦، وفيه أخذه عن ابن الدهان.

(٢) ترجمته في: تاريخ الإسلام ٤٤/١٣٥، وبغية الوعاة ١/٣٤١.

(٣) انظر: تاريخ الإسلام ٤٤/١٣٥.

(٤) هذه الكنية في معجم الأدباء (٦/٢٨٠٤) لمهذب الدين ياقوت بن عبد الله الرمي، (ت ٦٢٢هـ)، وأما تلميذ ابن الدهان فلم يكنه ياقوت بأبي الدر، في حين كناه بها غيره، وإنما كناه ياقوت بأبي محمد، ولقبه أمين الدين، كما لقبه غيره بهذا اللقب، جاء في معجم الأدباء (٣/١٣٧٠): «... فمما أنشدت من شعره ما ألقاه عليّ أمين الدين أبو محمد ياقوت الموصلي الكاتب، وكان من أعيان تلاميذه، وسمع أكثر تصانيفه...».

(٥) ترجمته في: معجم الأدباء ٦/٢٨٠٥، ووفيات الأعيان ٦/١١٩، وتاريخ الإسلام ٤٤/٤٣٤. وفيها ذكر تلمذته على ابن الدهان.

(٦) توضيح المشتبه ٥/٣١٨.

(٧) انظر: معجم الأدباء ٣/١٣٦٩.

(٨) انظر: تاريخ دمشق ٦٤/٣٤٩.

(٩) في كتاب «التنبية على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف ... في كتاب الغريين» (ص: ١٦٢-١٦٣): «كذا قرأته على شيخنا الأديب أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي الشيباني اللغوي، وكان ضابطاً، حافظاً للغة، متقناً، أخذها عن علماء العراق والشام، مثل أبي محمد الدهان، وأبي القاسم الرقي...» ثم ترجم المحقق خطأً لأبي محمد سعيد بن المبارك. (هامش رقم (١) ص: ١٦٣).

ومثل هذا الوهم وهم د. إبراهيم السامرائي في تحقيقه نزهة الألباء، فقد ترجم الأنباري لأبي محمد الدهان، فقال: «وأما أبو محمد الدهان اللغوي، فإنه كان من أفاضل أهل اللغة... وأخذ عنه أبو زكريا الخطيب التبريزي» فأفحم المحقق بين معقوفتين بعد أبي محمد (سعيد بن المبارك بن علي بن) وترجم لصاحب الغرة. انظر: نزهة الألباء ٢٦٣ هامش رقم (٥).

ابن الدهان اللغوي^(١).

مؤلفاته:

ذكر المترجمون له أكثر من عشرين مؤلفاً، منها الموجود، ومنها المفقود، وهي:

١- شرح الإيضاح والتكملة.

ذكره القفطي وياقوت وغيرهما. وذكروا أنه في ثلاثة وأربعين مجلداً^(٢).

و نقل عنه السبكي في فتاويه^(٣)، وابن النحاس الحلبي في تعليقه على المقرب، وسماه:

الشامل في شرح الإيضاح^(٤).

٢- شرح اللمع.

واسمه: الغرة في شرح اللمع. وهو في ثلاث مجلدات^(٥). وهو الكتاب الذي ندرسه.

٣- كتاب تفسير القرآن.

ذكره ياقوت، وذكر أنه في أربع مجلدات^(٦).

٤- كتاب النهاية في العروض.

ذكره ياقوت^(٦).

٥- كتاب الدروس.

ذكره القفطي^(٧)، وياقوت، ووصفه بأنه مقدمة في النحو^(٦).

٦- كتاب الفصول.

ذكر القفطي وياقوت من مصنفاته الفصول في النحو^(٨)، وذكر ابن خلكان: الفصول

الكبرى والفصول الصغرى^(٩)، وحقق د. فائز فارس لابن الدهان كتاباً بعنوان:

(١) انظر: نزهة الألباء ٢٧٠، ومعجم الأدباء ٢٨٢٣/٦.

(٢) انظر: إنباه الرواة ٥٠/٢، ومعجم الأدباء ١٣٧١/٣، ووفيات الأعيان ٣٨٢/٢.

(٣) انظر: فتاوي السبكي ٣٢٣/٢.

(٤) انظر: التعليقة على المقرب ١٦٢/١، ٣٤٧، ٨٠٥/٢، ٨٢٥.

(٥) انظر: إنباه الرواة ٥٠/٢، ومعجم الأدباء ١٣٧١/٣.

(٦) انظر: معجم الأدباء ١٣٧١/٣.

(٧) انظر: إنباه الرواة ٥٠/٢.

(٨) انظر: إنباه الرواة ٥٠/٢، ومعجم الأدباء ١٣٧١/٣.

(٩) انظر: وفيات الأعيان ٣٨٢/٢.

الفصول في العربية^(١).

٧- كتاب الدروس في القوافي والعروض.

ذكره ياقوت^(٢)، ومنه نسخة خطية في دار الكتب المصرية رقم ١٨٦ عروض^(٣).
ونسخة في جوتا في ألمانيا برقم ٣٥٨، رقم ١^(٤).

٨- كتاب العقود في المقصور والمدود.

ذكره ياقوت^(٢)، وذكره ابن خلكان باسم: المعقود في المقصور والمدود^(٥)، ويحتمل أن يكون خطأ طباعياً.

٩- كتاب الرسالة السعيدية في المآخذ الكندية.

ذكره القفطي وابن خلكان بهذا الاسم^(٦)، وذكره ياقوت باسم: المآخذ الكندية من المعاني الطائفة^(٢)، وهو ما أخذه المتنبّي من أبي تمام^(٧)، ومنه نسخة في مكتبة كوبريللي رقم ١٢٠٤^(٨).

١٠- كتاب فيه شرح بيت واحد من شعر الملك الصالح بن رزّيك، وزير صاحب مصر.

ذكره القفطي وياقوت^(٩).

١١- كتاب إزالة المرء في الغين والراء.

ذكره القفطي وياقوت وابن خلكان^(١٠).

١٢- كتاب الغنية في الضاد والطاء.

(١) نشرته مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.

(٢) انظر: معجم الأدباء ١٣٧١/٣.

(٣) انظر: مقدمة تحقيق د. علاء رأفت لشرح أبنية سيويه ١٤.

(٤) انظر: تاريخ الأدب العربي ١٧٠/٥، ومقدمة تحقيق د. صالح العايد للفصول في القوافي ١٤.

(٥) انظر: وفيات الأعيان ٣٨٢/٢.

(٦) انظر: : إنباه الرواة ٥٠/٢، ووفيات الأعيان ٣٨٢/٢.

(٧) المصادر السابقة.

(٨) انظر: تاريخ الأدب العربي ١٧٠/٥.

(٩) انظر: إنباه الرواة ٥٠/٢، ومعجم الأدباء ١٣٧١/٣.

(١٠) انظر: إنباه الرواة ٥٠/٢، ومعجم الأدباء ١٣٧١/٣، ووفيات الأعيان ٣٨٢/٢.

ذكره ياقوت وابن خلكان^(١).

١٣- كتاب الأضداد في اللغة.

طبع بتحقيق: محمد حسين آل ياسين^(٢).

١٤- كتاب النكت والإشارات على ألسن الحيوانات.

ذكره ياقوت^(٣).

١٥- كتاب تفسير (قل هو الله أحد).

ذكره ياقوت^(٣).

١٦- كتاب شرح الفاتحة.

ذكره ياقوت^(٣).

١٧- كتاب رسائله.

ذكره ياقوت^(٣).

١٨- ديوان شعره.

ذكره ياقوت^(٣).

١٩- زهر الرياض.

وهي تذكرته، قال القفطي: رأيتها وملكته بخطه^(٤)، وتقع في سبع مجلدات^(٥).

٢٠- الرياضة في النكت النحوية.

ذكره ياقوت^(٣).

٢١- المختصر في القوافي.

حققه د. محمد الطويل، بعنوان: الفصول في القوافي^(٦)، ثم حققه د. صالح بن حسين

(١) انظر: معجم الأدباء ١٣٧١/٣، ووفيات الأعيان ٣٨٢/٢.

(٢) ط: ٢. مكتبة النهضة ببغداد. ١٣٨٢هـ.

(٣) انظر: معجم الأدباء ١٣٧١/٣.

(٤) انظر: إنباه الرواة ٥٠/٢.

(٥) انظر: إنباه الرواة ٥٠/٢، ومعجم الأدباء ١٣٧١/٣، ووفيات الأعيان ٣٨٢/٢.

(٦) نشر دار الثقافة ١٤١١هـ.

العايد^(١).

٢٢- شرح الدروس في النحو.

حققه د. إبراهيم الأدكاوي^(٢).

٢٣- شرح أبنية سيبويه.

حققه د. حسن شاذلي فرهود^(٣)، ثم حققه د. علاء محمد رأفت^(٤).

٢٤- قصيدة في الألغاز النحوية.

شرحها ابن الجباز، وسماه: الفريدة في شرح القصيدة، وقد حققه د. عبد الرحمن العثيمين^(٥).

٢٥- بلوغ الأماني في حروف المعاني.

نصّ عليه في هذا الكتاب (كتاب الغرة)، ولم أجد من ذكره، قال: «... وقد حصرناها وتكلمنا عليها حرفاً حرفاً، في كتاب مفرد ترجمناه ببلوغ الأماني في حروف المعاني»^(٦).

وقد عدّ د. صالح العايد من مؤلفاته كتاباً في الكنى، ذكر أنه ذكره في الغرة^(٧)، وعند الرجوع إلى الموضع الذي أحال إليه، لا تجد نصّاً يقطع بذلك، بل إنه يوحى بخلافه، ففي معرض حديثه عن الكنى قال: «وقد ذكرنا منه شيئاً كثيراً في كتابنا الكبير»، فلو كان كتاباً مستقلاً للكنى لعبر بما يدل على التخصيص، فلا دلالة أنّ كتابه الكبير كان في الكنى، بل يتبادر إلى الذهن شرح الإيضاح، فإنه كبير جداً، أكبر من الغرة.

صفاته وشيء من أخباره:

كان واسع العلم في العربية، نعت بسيبويه عصره^(٨)، وكان يقال: النحويون ببغداد

(١) نشر دار أشبيليا، الرياض، ١٤١٨هـ.

(٢) نشر بمطبعة الأمانة، في القاهرة، ١٤١١هـ.

(٣) نشر في دار العلوم في الرياض ط: ١، ١٤٠٨هـ.

(٤) نشر في دار الطلائع في القاهرة، بلا تاريخ.

(٥) نشر بمكتبة الخانجي عام ١٤١٠هـ.

(٦) الغرة ٢ ب.

(٧) مقدمة الفصول في القوافي ١٦. وقد أحال إلى الغرة ٢١ أ (قليج علي).

(٨) انظر: إنباه الرواة ٥١/٢، ورمّة الجنان ٣٩٠/٣، وشذرات الذهب ٢٣٣/٤.

أربعة: ابن الجواليقي وابن الشجري وابن الخشاب وابن الدهان^(١). كما كان له قدمٌ في الشعر^(٢).

ومع هذه الميزات، قد كان كثير الغلط، سقيم الخط، سيئ الحفظ^(٣)، ويُذكر له في ذلك نادرة طريفة، فقد أُملى حكاية على ابن عساكر، ثم عرضها عليه ابن السمعاني، فقال: ما أعرفها، ثم استملاها ابن الدهان من ابن السمعاني، قال: أخبرني ابن السمعاني، عن ابن عساكر عني، روى عن شخصين عن نفسه^(٤)!

وقد كُفَّ بصره آخر عُمره، وكان من سبب ذلك أن بغداد لما غرقت سنة ٥٦٨ هـ، أهدمت داره في الغرق على كتبه، وكان جوار داره مديغة، فسرى إلى ما بقي من كتبه رائحة الجلود، فصارت في غاية النتن وسوء الحال، فأمر بحمل كتبه إليه، ثم بخرها بأربعين رطلاً من اللاذن، لتزول منها رائحة العفونة، فلم تزل، وتضررت عيناه من كثرة التبخير حتى ذهب بصره^(٥).

وكان يكتب الشعر، وقد سبق أن أشرت في سرد مؤلفاته إلى ديوان شعره، كما بقي من آثاره قصيدته الملعزة، التي شرحها ابن الحبار، قال القفطي: «له معرفة كاملة بالنحو، ويد باسطة في الشعر»^(٦)، إلا أن ما بقي من شعره لا يعدو أن يكون نظماً، كما هي أشعار العلماء.

ومن شعره قوله، وقد بُشِّر بولد على كبر:

قِيلَ لِي جَاءَكَ نَحْلٌ	وَلَدُ شَهْمٌ وَسِيمٌ
قُلْتُ عَزُوهُ بِفَقْدِي	وَلَدُ الشَّيْخِ يَتِيمٌ ^(٧)

(١) إنباه الرواة ٥١/٢.

(٢) انظر: معجم الأدباء ١٣٧٠/٣.

(٣) انظر: معجم الأدباء ١٣٧١/٣، ونكت الهميان ١٥٩.

(٤) انظر: إنباه الرواة ٤٩/٢، ورفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب للسبكي ٤٣٣/٢، ووفيات الأعيان ٣٨٤/٢،

ونكت الهميان ١٥٩، وفتح المغيث للسخاوي ٣٤٣/١.

(٥) انظر: معجم الأدباء ١٣٧١/٣، وإنباه الرواة ٤٨/٢، ونكت الهميان ١٥٩.

(٦) إنباه الرواة ٤٧/٢.

(٧) انظر: معجم الأدباء ١٣٧١/٣.

وقال:

وأخِ رَحُصْتُ عَلَيْهِ حَتَّى مَلَّنِي والشَّيْءُ مَمْلُولٌ إِذَا مَا يَرُحُصُ
 مَا فِي زَمَانِكَ مَا يَعِزُّ وَجُودُهُ إِنْ رَمَتْهُ إِلَّا صَدِيقٌ مُخْلِصٌ^(١)
 ونسب إليه الفيروزآبادي أبياتاً في مدح تاج الدين زيد بن الحسن الكندي، وهي:
 يَا زَيْدُ زَادَكَ رَبِّي مِنْ مَوَاهِبِهِ نَعْمَى يُقَصِّرُ عَنْ إِدْرَاكِهَا الْأَمَلُ
 لَا بَدَلَ لِلَّهِ حَالاً قَدْ حَبَاكَ بِهَا مَا دَارَ بَيْنَ النُّحَاةِ الْحَالُ وَالْبَدَلُ
 النَّحْوُ أَنْتَ أَحَقُّ الْعَالَمِينَ بِهِ أَلَيْسَ بِاسْمِكَ فِيهِ يُضْرَبُ الْمَثَلُ^(٢)

والظاهر أنَّ هذه النسبة غير صحيحة، فلم أجد من نسبها إليه، وإنما أجمع المترجمون —
 فيما اطلعت عليه — على نسبتها لأبي شجاع محمد بن علي بن الدهان الفرضي (ت
 ٥٩٠هـ)^(٣).

وفاته:

كانت وفاته — عليه رحمة الله — في الموصل، ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩هـ^(٤).

(١) انظر: الوافي بالوفيات ١٥٧/١٥.

(٢) انظر: البلغة ١٠٤.

(٣) انظر: وفيات الأعيان ٣٤١/٢، وسير أعلام النبلاء ٣٩/٢٢، وتاريخ الإسلام ١٤٦/٤٤، والبداية والنهاية ١٣/١٣، وبغية الوعاة ١٨٠/١-١٨١. وفي الأخير ترجمة ابن الدهان الفرضي.

(٤) انظر: معجم الأدباء ١٣٦٩/٣، وإنباه الرواة ٥١/٢، ومسالك الأبصار ٧٦/٧، والوافي بالوفيات ١٥٧/١٥، وإشارة التعيين ١٣٠، ونكت الهميان ١٥٨، وبغية الوعاة ٥٧٨/١.

الفصل الأول

منهج ابن الدهان

- المبحث الأول: طريقته في شرح اللمع.
- المبحث الثاني: طريقته في شرح شواهد اللمع.
- المبحث الثالث: طريقته في شرح أمثلة اللمع.
- المبحث الرابع: طريقته في الاستدراك على اللمع.
- المبحث الخامس: الاستقصاء والتفريع.

المنهج مشتق من (نَهَج)، وهذه المادة تعود مدلولاتها إلى الوضوح، وسمي الطريق الواضح نَهْجاً ومنهجاً ومنهاجاً^(١).

أمّا المنهج في اصطلاح الباحثين فقد عُرِّفَ بعدد من التعريفات، من ذلك:

١- «أنّه وسيلة محدّدة توصل إلى غاية محدّدة»^(٢).

٢- «هو الطريق المؤدّي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، من خلال طائفة من القواعد العامة، التي تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة»^(٣).

٣- «هو السبيل الفكري، والخطوات العملية، التي يتبعها الباحث في مساره، بقصد تحصيل العلم»^(٤).

٤- «فنّ التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إمّا من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، وإمّا من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين»^(٥).

وهذه التعريفات تجمع ركنين أساسيين، وهما:

أ- خطوات عملية تنظيمية، تتعلق بالشكل، فيدخل في ذلك طرق التصنيف، وتنظيم المسائل والفصول...

ب- قواعد عملية فكرية، تعالج طرق استنباط الأفكار، وطرق توظيفها بما يخدم القضية المدروسة.

ومباحث هذا الفصل أرادت أن توضح الطرق التنظيمية، التي سار عليها ابن الدهان في شرحه للمع، محاولةً أن تبين تأثير مراجعها الفكرية فيها.

المبحث الأول: طريقته في شرح اللمع.

المخطوطة الفريدة التي بين أيدينا لأول الكتاب فقد منها مقدار لوحة أو لوحتين، فأول الكتاب، الذي قد يذكر فيه المؤلف منهجه، مفقود، ولكن من خلال النظر يمكن أن يلخص

(١) انظر: العين ٣/٣٩٣ (نَهَج)، ومقاييس اللغة ٥/٣٦١ (نَهَج)، وتاج العروس ٦/٢٥٢ (نَهَج).

(٢) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ٣٩٣.

(٣) مناهج البحث العلمي لعبد الرحمن بدوي ٥.

(٤) منهج كتابة التاريخ الإسلامي ٨٣.

(٥) منهج البحث الأصولي ١٢.

منهجه في شرح نص اللمع بما يأتي:

أولاً: أنه يذكر نص اللمع المراد شرحه كاملاً، على شكل فقرات، تحتوي الفقرة على أكثر من جملة في الغالب. ولا يكتفي بأول الفصل، أو بجزء منه.

وقد سبقه إلى هذا الثماني والشريف الكوفي في شرحيهما للمع.

ثانياً: أنه يشرح النص المحدد شرحاً إجمالياً، ولا يعيد شيئاً من النص، إلا إذا دعت الحاجة، وذلك إذا أراد التعليق على عبارة ابن جني، كما في قوله: «وقوله: «ودخلت اللام زائدة للتوكيد» هذه عبارة النحويين في كل حرف لا يخلُ بخروجه الكلام، وإذا حُقق لم يحسن أن يكون للتأكيد وهي زائدة»^(١).

وقوله: «وأما قوله: إنَّ (لا) تنصبُ النكرة بغير تنوين، ما دامت تليها، وتُبنى معها على الفتح كخمسة عشر. فقوله: «تنصب» يدلُّ على أنَّه مُعربٌ، وقوله: «تُبنى معها» يدلُّ على أنَّه مبنيٌّ، وقوله: «النكرة بغير تنوين» ينبغي أن يُخصَّصَ، فيقول: المفردة السابقة ذكرها، وقوله: «تُبنى معها على الفتح» ينبغي أن يقول: إذا قصدتَ العموم، ثم قوله: «في الدار» يحتمل أن يكون خبراً وأن يكون صفة...»^(٢).

ثالثاً: أنه قد يشرح بعض الكلمات، التي تحتاج إلى ذلك، كقوله: «والكروان: طائرٌ، وقيل: اسمُ ذكره: كرا، وعليه عند بعضهم:

أَطْرَقَ كرا إنَّ التَّعامَ في القُرَى

والصَّمَيان: التَّقْلُبُ والوَثْبُ، وقيل: رجلٌ صَمَيان، أي: شجاعٌ»^(٣).

رابعاً: أنه كان يشير إلى اختلاف نسخ اللمع، ويعلق على كلٍّ، قال: «قال أبو الفتح: وحرفُ كُلِّ مُعربٍ آخرُهُ، نحو: الدالِ من (زيد)، والميم من (يقوم)» وفي نسخة: «وحرف الإعراب من كُلِّ مُعربٍ آخرُهُ»... وفي كلامه في الرواية الأولى حذفُ مضاف، تقديره: وحرف إعراب كل مُعربٍ»^(٤).

وخُتِمَ باب الخبر في اللمع بقول الشاعر:

(١) ص: ٢٣١.

(٢) ص: ٢٦٦.

(٣) الغرة ٥٠ أ (قليج علي).

(٤) الغرة ٦ ب (كوبريللي).

فَقَالَتْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ أَمْرُكَ طَاعَةٌ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ كَلَّفْتُ مَا لَمْ أُعَوِّدُ^(١)

قال ابن الدهان: هذا البيت آخر الباب في أكثر النسخ، ووجدت زيادة في بعض النسخ أنا أبيّتها إن شاء الله...^(٢) ثم ذكر هذه الزيادة، قال: «قال أبو الفتح: وكذلك قولهم: لولا زيدٌ لجئتُك، فزيدٌ رفعٌ بالابتداء، وخبره محذوفٌ، تقديره: لولا زيدٌ بالحضرة، أو هنالك، وقوله: لجئتُك، جواب لولا، وصار الجواب مع العلم عوضاً عن الخبر.

قال سعيد: قوله: «وكذلك» إن أراد به أنه مثله في حذف الخبر فسهل، وإن أراد أنه مثله في كل وجه ففسد...»^(٣).

وفي باب ظرف المكان، ذكر ابن جني أربعة أمثلة، ثم استدرك ابن الدهان من نسخة أخرى عدداً من الأمثلة^(٤).

وقد يثبت نص النسخة الأخرى دون أن يعلق، قال في تعريف المبتدأ: «هُوَ كُلُّ اسْمٍ ابْتَدَأَتْهُ، وَعَرَيْتُهُ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، وَعَرَضَتْهُ لَهَا، وَجَعَلَتْ مَا بَعْدَهُ حَدِيثاً عَنْهُ، وَمُسْنِداً إِلَيْهِ، وَفِي نَسْخَةٍ: وَجَعَلَتْهُ أَوَّلًا لِثَانٍ يَكُونُ الثَّانِي خَبَرًا عَنِ الْأَوَّلِ وَمُسْنِداً إِلَيْهِ»^(٥).

خامساً: أنه قد يبدأ الباب بمقدمة يذكر فيها مسائل متعلقة بالباب، مثاله: ما صدر به باب (حتى)، إذ علّل أفراد ابن جني لها باباً خاصاً مع أنها حرف جر^(٦)، وكذلك ما صدر به باب البدل من التعرض للخلاف في العامل فيه^(٧).

سادساً: أنه قد يذيل الباب بإجمال مسائله، قال في آخر باب (لا) التي للنفي: «والذي جمع أمر (لا) هذه القسمة، وهي أن (لا) تنقسم إلى قسمين: أحدهما: غير عامل، والآخر عامل».

(١) اللمع ٣٠.

(٢) الغرة ٣٦ أ (كوبريللي).

(٣) الغرة ٣٦ ب (كوبريللي).

(٤) انظر: ٤٠٤.

(٥) انظر: الغرة ٢٣ ب (كوبريللي).

(٦) انظر: ٦٢٢.

(٧) انظر: ٧٣٥.

فغير العامل ينقسمُ إلى سبعة أقسامٍ...»^(١).

وفي ختام باب (لا) كان قد أتمَّ ذكر أبواب المرفوعات، فرأى أن يجمل المرفوعات عند أهل الكوفة، فسرَّد ثمانية عشر مرفوعاً^(٢).

سابعاً: أنه قد يبسط القول في المسألة، ثم يختصر في آخرها، ففي باب المبتدأ، فصَّل في أقوال رافع المبتدأ، ثم أجمل فقال: «فجُمْلَةُ القولِ في العاملِ في المبتدأ خمسة أقوال...»^(٣)، وإن كان مقدار كلامه بعد الإجمال قريباً من مقداره وقت التفصيل، وهذا من المآخذ القليلة، التي سأتناولها — إن شاء الله تعالى — في فصل قادم.

ثامناً: أنه يُعنى بالمصطلحات والحدود، كما يلحظ في تعريفه للمبتدأ، والفاعل، والاستثناء، والتمييز، والحال، وغيرها... يربط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، وقد يقارن بين المعنى في اصطلاح النحويين وغيرهم، من أمثلة ذلك: لما عرَّف ابن جني الفاعل بقوله: «اعلم أنَّ الفاعلَ عند أهل العربية كلُّ اسمٍ ذكرتهُ بعد فعلٍ، وأسندتَ ونسبتَ إليه ذلك الفعل»^(٤)، قال ابن الدهان: «الفاعلُ عند المتكلمين: مَنْ أوجدَ مقدوره...، وعِنْدَ الفلاسفة: كُلُّ مُؤثِّرٍ، وعِنْدَ أهل اللغة: الموجدُ، وعِنْدَ النحويين: اسمٌ صناعيٌّ نَقَلَهُ النحويونَ عَن مَعْنَاهُ فِي اللغةِ إِلَى مَعْنَى آخَرَ وَضَعَ لَهُ، وَحَقِيقَتُهُ فِي الْوَضْعِ النَّحْوِيِّ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الفعلِ وَلَا يَصِحُّ تَقْدُمُهُ عَلَيْهِ...»^(٥).

يلحظ جمعه لحده في أكثر من علم، ثم إشارته إلى الفرق بين معناه في اللغة ومعناه في اصطلاح النحويين.

وقال في تفسير مصطلح (المبتدأ): «إنما سُمِّيَ هذا الاسمُ الذي يكونُ على الشرائطِ التي ذَكَرَها مُبْتَدَأً؛ لِأَنَّ الاسمَ أَيْنَ وَقَعَ كَانَ مَعْمُولاً، وَلَا يَكُونُ عَامِلُهُ فِي الرُّبْعَةِ إِلَّا قَبْلَهُ، وَهَذَا الْمُبْتَدَأُ لَا عَامِلَ قَبْلَهُ مَلْفُوظاً بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْهُ عَامِلٌ فِي اللَّفْظِ، وَالنَّحْوَةُ يَخْتَصِرُونَ فِي

(١) ص: ٢٩٣.

(٢) انظر: ٢٩٤.

(٣) الغرة ٢٤ أ (كوبريللي).

(٤) اللمع ٣١.

(٥) الغرة ٣٧ ب - ٣٨ أ (كوبريللي).

أوضاعهم...»^(١).

وفي مطلع باب التمييز ربط المعنى الاصطلاحي الذي ذكره ابن جني بالمعنى اللغوي، لما فسره لغوياً، فقال: «إِنَّمَا سُمِّيَ التَّمْيِيزُ تَمْيِيزاً لِأَنَّهُ يُزِيلُ مِنَ الْكَلَامِ إِهْمَاماً مَا، كَانَ لَوْلَا هُوَ مُحْتَمَلاً، وَيُسَمَّى التَّيْيِينَ، وَالتَّفْسِيرَ»^(٢).

ومثل ذلك لما عرّف المضارع، قال: «قَوْلُهُ: «مُضَارِعٌ» مَعْنَاهُ مُشَابِهٌ، وَالْمُضَارَعَةُ الْمُشَابَهَةُ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الضَّرْعُ ضَرْعاً لِمُشَابَهَتِهِ أَخَاهُ»^(٣).

وفي باب الاستثناء وقف عند التعريف وقفة طويلة نسبياً، وذكر عدداً من الأقوال، ووازن بينها، عاضداً كل رأي بمن قال به من الفقهاء^(٤).

المبحث الثاني: طريقته في شرح شواهد اللمع.

عُنِيَ ابن جني في اللمع بالشواهد، كما أشرت إلى ذلك في الحديث عن اللمع، سواء الشواهد القرآنية، أو شواهد الشعر.

فأما شواهد القرآن الكريم فلا يعدو أن يكون ابن الدهان مبيناً لوجه الاستشهاد، أو شارحاً له، وأمثلة هذا كثيرة، منها هذا الموضع من باب البدل:

«قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ : > = < ٥﴾، فَهَذَا بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ^(٦)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ > ? @ A B C ٧﴾ فَهَذَا بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ^(٨). قَالَ سَعِيدٌ: أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ : < ٨﴾ فَهُوَ بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وَهُوَ هُوَ، أَلَا تَرَى أَنَّ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ هُوَ الصِّرَاطُ الَّذِي أَنْعَمَ بِهِ عَلَى الْقَوْمِ الْمُهْتَدِينَ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ > ? @ A B C E F G ٩﴾ فَهَذَا بَدَلُ

(١) الغرة ٢٣ ب (كوبريللي).

(٢) ص: ٤٧٤.

(٣) الغرة ٤ ب (كوبريللي).

(٤) انظر: ٤٩٣ وما بعدها.

(٥) الفاتحة: ٦، ٧.

(٦) تقدمت في اللمع على الآية السابقة. وفيه: فهذا بدل الكل.

(٧) البقرة: ٢١٧.

(٨) اللمع ٨٩.

اشتِمال؛ لأنَّ الشَّهْرَ الحَرَامَ لَيْسَ بِالْقِتَالِ، وَلَا الْقِتَالُ بِيَعْضِهِ، وَالْقِتَالُ مَصْدَرٌ، وَالشَّهْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ...»^(١).

أما شواهد الشعر، فكان يبحث فيها أكثر من ذلك، فهو يبين وجه الاستشهاد بها من خلال شرحه، وفي آخر الفصل يذكر قائل البيت، ويصحح نسبته إن كان ثمت خطأ، وقد يورد المناسبة، وأبياتاً من القصيدة، ويمكن أن تُجمل وقفاته مع الشاهد في نقاط:

أ- بيان وجه الاستشهاد.

يكاد هذا لا يتخلف، ومن أمثلة ذلك قوله: «... فَأَمَّا الْبَيْتُ الْأَوَّلُ الَّذِي أَنْشَدَهُ وَهُوَ:
أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا
فَالثَّلَاثَةُ الْأَوْجُهُ جَائِزَةٌ فِيهِ: الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ، أَمَّا الرَّفْعُ فَمِنْ وَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنْ يَرْفَعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ(أَلْقَاهَا) خَبْرُهُ، كَمَا ذَكَرَ، وَيَكُونُ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ
الْإِبْتِدَاءِ.

وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ حَرْفًا عَاطِفًا، وَيَكُونُ قَدْ عَطَفَ جَمْلَةً اسْمِيَّةً عَلَى جَمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ ...
وَأَمَّا النَّصْبُ فَمِنْ وَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ (النَّعْلُ) مَعْطُوفَةً عَلَى (الزَّادِ)، وَيَكُونُ (أَلْقَاهَا) تَوْكِيدًا ... وَتَكُونُ
فِيهِ (حَتَّى) حَرْفَ عَاطِفٍ.
وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يُنْصَبَ (النَّعْلُ) بِفِعْلِ مُضْمَرٍ بَعْدَ (حَتَّى)، وَيَكُونُ (أَلْقَاهَا) تَفْسِيرًا لَهُ
... وَيَكُونُ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ ...
وَأَمَّا الْجَرُّ فَبِحَتَّى وَيَكُونُ (أَلْقَاهَا) تَوْكِيدًا...»^(٢).
ب- نسبة البيت إلى قائله.

وأمثلة هذا كثيرة جداً^(٣)، ويذكر الروايات في القائل، قال في نسبة قول الشاعر:
فلا أبَ وأبناً مثلَ مروانَ وابنِهِ إذا ما ارتدى بالمجدِ ثمَّ تَأَزَّرَا
«...» وأما البيت فللفرزديق، وقد قيل: هو للناطقة الجعدي فيما حكاه يونس^(٤).

(١) ص: ٧٥٣.

(٢) ص: ٦٣١.

(٣) انظر على سبيل المثال: ٢٧٤، ٢٧٨، ٣٨٣، ٤١٨، ٦٣٢ ...

(٤) ص: ٢٨١.

وقد يغفل النسبة، ومن ذلك إغفاله الحديث عن قول الراجز:

يَعْجُبُهُ السُّخُونُ وَالْبِرُودُ وَالتَّمْرُ حَبًّا مَالَهُ مَزِيدُ^(١)

كما لم ينسب قول الشاعر:

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطُّحَالِ^(٢)

كما أغفل الحديث عن بيتي عبد الله بن قيس الرقيات:

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبْوِ حَ يَلْمَنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ

وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا لَكَ وَقَدْ كُبُرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهُ^(٣)

ولم يتبين لي ضابط في ترك النسبة، فالبيتان الأولان غير معروف في القائل على وجه التحديد، وإغفاله للنسبة له العذر فيه، إلا أن البيتَين الآخرين معروف قائلهما، نص عليه سيويوه وغيره.

ج- تصحيح نسبة البيت.

ومن أمثلة ذلك قوله: «والبيت الذي أوردته وذكر أنه لأمية، وهو للفرزدق، وقبله:

إِنِّي حَلَفْتُ وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ فِنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورِ^(٤)

وتصحيحه موافق للصواب، فهو في ديوان الفرزدق^(٥)، ولم أقف على من ذكر أنه لأمية.

د- ذكر روايات البيت.

ومن ذلك قوله: «والبيت الذي أنشده يُنشِدُ وحرفُ رُوِيهِ القافُ، ويُنشِدُ وحرفُ رُوِيهِ العينُ، فإذا أنشد بالقاف فالبيت لأنس بن العباس...»^(٦). وقوله: «والبيت الذي أنشده مُعَيَّرٌ عَمَّا فِي دِيوَانِ شَاعِرِهِ، وَهُوَ الْجُمَيْحُ الْأَسَدِيُّ...»^(٧).

هـ- ذكر أبيات من القصيدة.

(١) انظر: ٣١١.

(٢) انظر: ٤٢١.

(٣) انظر: ٢٤٠.

(٤) الغرة ١٩ أ (قليج علي).

(٥) انظر: ديوان الفرزدق ٢٦٤/١.

(٦) ص: ٢٧٤.

(٧) ص: ٥٤٨.

يعمد إلى ذلك أحياناً، فيذكر بيتاً أو أكثر قبل الشاهد أو بعده^(١).

المبحث الثالث: طريقته في شرح أمثلة اللمع.

اعتمد ابن جني على الأمثلة اعتماداً كبيراً في هذا الكتاب، وذلك لأن في الأمثلة توضيحاً وتيسيراً للقاعدة، وهو من مقاصد التأليف في هذه المختصرات، وكان ابن جني يستعمل المثال في شرح بعض القواعد^(٢)، فهو على سبيل المثال لم يشرح الضمير إلا بالمثال^(٣)، وتعريفه للمفعول معه لا يمكن أن يكتفى به لولا المثال^(٤).

ولهذا أخذت الأمثلة حيزاً كبيراً من الكتاب، وهي في غالبها واضحة ظاهرة، ولذا كان حديثه عن أمثلته داخلاً في شرحه، لا يقف عندها ولا يبحث فيها، إلا إن اعترض على شيء منها، كما قال في باب البدل: «ليس في جميع ما مثل به حجة...»^(٥)، بل إنه قد يصرح باكتفائه في الكلام عن الأمثلة في موضع سابق، كقوله: «أما المثال على بدل الكل من الكل فقد تقدم بما يغني عن إعادته»^(٦).

ومما يذكر في تعرضه للأمثلة، ما وقع في باب ظرف المكان، فقد مثل ابن جني بأربعة ظروف، فاستدرك ابن الدهان من نسخة أخرى من اللمع غير تلك الظروف، كما سبق الإشارة إلى ذلك في المبحث السابق.

وكان حريصاً على تتبع نص ابن جني كاملاً، لا يريد أن يترك شيئاً دون أن يشرحه أو يعلق عليه، ومن ذلك الأمثلة، إلا أن يواجه عارضاً في الترتيب، يضطره إلى تكرار أو إغفال، كما حصل له في باب التوكيد، إلا أنه تخلص من التكرار، وذكر شيئاً مفيداً.

ففي مطلع الباب قدم الكلام على أمثلة التوكيد لما سردها ابن جني في أول الباب^(٧)، ثم لما مثل ابن جني لكل لفظ، أحال إلى ما قدمه أول الباب، ولم يجب أن يترك الفصل دون

(١) انظر على سبيل المثال: ٢٧٨-٢٧٩، ٣٨٣، ٧٥٨-٧٥٩.

(٢) انظر: خصائص التأليف النحوي ١٣٣.

(٣) انظر: اللمع ٩٩.

(٤) قال: «وهو كل ما فعلت معه فعلاً، وذلك قولك: قمت وزيداً...» (اللمع ٦٠).

(٥) ص: ٧٥٤.

(٦) ص: ٧٤٧.

(٧) ص: ٥١٤-٧١٥.

تعليق، فتكلم عن أحكام عطف بعض هذه الألفاظ على بعض، قال: «قَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ، وَلَا بُدَّ أَنْ يُقَالَ فِي هَذَا الْفَصْلِ شَيْءٌ، فَاعْلَمْ أَنَّ الصِّفَاتِ يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ بِالْوَاوِ...»^(١).

المبحث الرابع: طريقته في الاستدراك على اللمع.

اللمع - كما هو معلوم - كتاب مختصر، لكنَّ ابنَ الدهان جعل من شرحه كتاباً موسَّعاً، من منهجه فيه الاستقصاء والشمول - كما سيتبين إن شاء الله - لذا كان مُستدرِكاً على ابن جني في أحيان كثيرة، ويمكن أن أجمل استدراكاته بثلاث صور:

الأولى: أن يستدرك باباً بأكمله، ويدخله في الشرح، كما فعل في باب الضرورة، حين جر الحديث إليها في باب (كان)^(٢)، وقد نص على طريقته هذه في مقدمة حديثه عن الأبواب التي ألحقها على الشرح، فقال: «... فهذه جملة الكلام على أبواب الكتاب المنبوز باللمع، وقد ضمناها نُكْتاً من أبواب... ولم نُفرد لها أبواباً، لكن نظمناها في سلك التماثيل، التي أشار إليها، ألا ترى أنه قال في باب (كان): «وقد يجعلُ الشاعرُ اسمَ كانَ نكرةً وخبرها معرفةً للضرورة»، وأنشد البيت، فذكرتُ ضرورة الشعر في هذا الفصل، وكذلك ما أشبههُ حسب الطاقة»^(٣).

الصورة الثانية: أنه يستدرك أبواباً على الكتاب، لم يجر لذكرها مناسبة، فلم يتكلف تطلب مناسبة لذكرها، فألحقها في آخر الكتاب، قال بعد النص السابق مباشرة: «وبقيتُ أبوابٌ لا مَسَاغَ لدخولها في ضمنِ أبوابِهِ إلاَّ على طريقِ التكلُّفِ الذي نبا عنِ المقصودِ، فأفردنا لها أبواباً، وهي ستة أبواب: بابُ الإخبار بالذي والألف واللام، باب الهجاء، باب المقصور والممدود، باب التقاء الساكنين، باب الهمز، باب أسماء المصادر»^(٤).

الصورة الثالثة: أنه يضمن شرحه مسائل لم يتعرض لها في المتن، وهذا كثير جداً، ومن أمثلة ذلك: أنه عند شرحه لقول ابن جني: «والمعرفة توصف بالمعرفة...» الفصل^(٥) تكلم عن

(١) ص: ٧٢١.

(٢) الغرة ٥٠ أ (كوبريللي).

(٣) الغرة ٣١٥ أ (قليج علي).

(٤) الغرة ٣١٥ أ (قليج علي).

(٥) اللمع ٨٢.

جريان الصفة على الموصوف من حيث التذكير والتأنيث، قال: «واعلم أنَّ الصفة تجري في التأنيث والتذكير على ثمانية أضرب...»^(١).

ومن ذلك استدراكه لأحكام (لا سيَّما) في باب الاستثناء، حيث لم يذكرها ابن جني في أدواته، فتحدَّث عنها^(٢).

ومن ذلك أيضاً حديثه عن إعراب الضمير المتصل بعد (لولا)، والأقوال فيه^(٣). وتحدَّث عن تعدد الخبر، قال: «واعلم أنَّك إذا قلت: هذا حُلُوٌّ حامضٌ فهما خبران، وهذا مشكلٌ...»^(٤).

الصورة الرابعة: أنه يستدرك على عبارته ما يراه من نقص فيها، كقوله في باب المصدر: «وقوله: «وهو وفعله من لفظ واحد» إنَّ كانَ له فعلٌ، ألا ترى أنَّ في المصادرِ ما لا أفعالَ لها، نحو: وَيَلِّ وَيُوجِّ، وَيُؤَيِّسُ...»^(٥).

المبحث الخامس: الاستقصاء والتفريع.

الاستقصاء: أن يذكر كل ما يتعلق بالقضية من أحكام، أو أنواع، أو نظائر... وقد يرجع المسألة إلى أصل واحد، ثم يذكر فروعها، وما يندرج تحت كل فرع، حتى يصل إلى المسألة المرادة.

ويمكن أن أجمل مظاهر استقصائه في نقاط:

أ- استقصاء النظائر.

والنظائر قسمان، نظائر لفظية، ونظائر معنوية.

فمن استقصائه النظائر اللفظية، ذكره في باب (إنَّ) كل ما كان على هذه اللفظة، من فعل أو اسم أو حرف، فذكر أنَّ (إنَّ) تأتي على عشرة أنحاء، وذكر منها: أنها تأتي بمعنى (نعم)، وتأتي فعلٌ أمر للنساء، وفعلًا ماضيًا، وفعلٌ أمرٍ من الأنين، وفعلٌ أمرٌ للأنثى من

(١) ص: ٦٧٩.

(٢) انظر: ٤٩٦.

(٣) انظر: الغرة ٣٧ أ (كوبريللي).

(٤) الغرة ٣٧ أ (كوبريللي).

(٥) ص: ٢٩٩.

(وأي) إذا وعد، ثم تلحق به نون التوكيد الثقيلة...^(١).

ومن ذلك تقسيمه لأن وأن المخففتين، وأن كل واحدةٍ منهما تأتي على أربعة أضرب، وذكر (إن) الشرطية، والنافية...^(٢).

أما النظائر المعنوية، فهو يُعنى بذكرها متى ما أدّاه المقام إلى ذلك، ففي مختتم باب (لا) النافية للجنس أبعاد أدوات النفي، ورتبها حسب مراتبها في إفادة النفي^(٣). كما استقصى ما يفيد معنى الاستثناء، من حروف، أو أسماء، أو تراكيب، مما لم يذكره ابن جني، فذكر (بله) و(بيد) و(لا سيما)^(٤).

ب - استقصاء الأقسام.

وذلك أن يذكر جميع الأقسام التي تتفرع من المسألة المدروسة، أو الأنواع التي تفرعت منها تلك المسألة، فمثال الأول: ذكره لأقسام الإضافة، لما شرح الضرب الأول من تقسيم ابن جني للإضافة، وهو الإضافة بمعنى اللام، فقال: «الإضافة التي بمعنى اللام على ضربين: إضافة محضة وإضافة غير محضة، ولم يذكر منها إلا قسمًا واحدًا، والإضافة المحضة على ضربين: إضافة ملك، وإضافة تخصيص، وإضافة الملك: دار زيد، وثوب عمرو، وإضافة التخصيص: سرج الدابة... والإضافة غير المحضة أربعة أشياء: اسم الفاعل...»^(٥).

ومثال الثاني، أنه في باب العطف لما أراد الحديث عن الواو العاطفة، قسم الواو إلى قسمين، وفي كل قسم أقسام، الواو العاطفة واحدة من أحد هذه الأقسام، قال: «الواو لا تخلو أن تكون متصلة بالكلمة اتصالاً واو (جوهر) أو منفصلة، فإذا كانت متصلة فلا يخلو أن تكون أصلاً أو زائدة، فالأصل نحو: وعد، وثوب، وعدو، والزائدة تكون للإلحاق وغير الإلحاق، ولا تكون أولاً زائدة البتة، فالتى للإلحاق نحو: حوّل وجوهر وجهور وسنور، أو للمدّ نحو: عجز، أو للتكثير نحو: قمحذوة.

وأما المنفصلة فسبع واوات: الأولى: جامعة عاطفة. والثانية: جامعة غير عاطفة. والثالثة:

(١) ص: ١٩٣.

(٢) ص: ٢٥٥.

(٣) انظر: ٢٦٧.

(٤) انظر: ٤٩٦.

(٥) ص: ٦٤٢-٦٤١.

وَأَوْ قَسَمَ. الرابعة: وَأَوْ الْحَالِ. الخامسة: وَأَوْ رُبَّ...»^(١).

ومثل هذا تماماً عند حديثه عن الفاء قال: «الفاء تَكُونُ أَصْلًا وَبَدَلًا وَمُتَبِعَةً وَزَائِدَةً، فَالْأَصْلُ تَكُونُ فَاءً وَعَيْنًا وَلَا مَاءً... وَمُتَبِعَةٌ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُتَبِعَةٌ عَاطِفَةٌ، وَمُتَبِعَةٌ غَيْرُ عَاطِفَةٍ، فَالْمُتَبِعَةُ الْعَاطِفَةُ...»^(٢).

ج- جمع مسائل متفرقة في موضع واحد.

قد يعتمد إلى جمع مسائل متفرقة قد تحدث عنها، في موضع واحد إذا دعا إلى ذلك داعٍ، ففي باب (لا) النافية لما جرّه الحديث إلى أقسام النفي قال: «... وَذَلِكَ أَنَّ مَرَاتِبَ النَّفْيِ تَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ قَدْ سَبَقَ ذِكْرُهَا، لَكِنَّا نُعِيدُهُ لِأَنَّ الْمَوْضِعَ يَقْتَضِيهِ...»^(٣). ولما بحث أحكام الاستثناء بإلّا، جمع الحالات التي ينتصب فيها ما بعد إلّا، وحصرها في ست^(٤).

د- استقصاء التقسيمات.

من عنايته بالاستقصاء، أن يعدد التقسيمات، ففي باب المفعول به، لما كان الحديث عن التعدي، قسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أضرب: «ضربٌ يتعدى بنفسه، وضربٌ يتعدى بقرينة، وضربٌ يتعدى تارةً بنفسه وتارةً بقرينة...»^(٥). ثم ذكر القرائن، وأخذ يفصلها ويمثل لها. ثم عاد إلى التقسيم الأول، فتحدث عن الضرب الثالث الذي يتعدى تارةً بنفسه وتارةً بقرينة^(٦).

ثم ذكر بعد ذلك قسمة ثانية، تتصل بأثر الفعل في الخارج، قال: «وله قسمة ثانية، وهو أن الأفعال على ضربين: ضربٌ حقيقيٌّ، وضربٌ غير حقيقيٍّ، فالحقيقيُّ على ضربين: قاصرٌ وغير قاصرٍ، فالقاصرُ قد ذكرنا حكمه، وغير القاصرِ على ضربين: مؤثّرٌ وغير مؤثّرٍ، فالمؤثّرُ

(١) ص: ٧٧٢.

(٢) ص: ٧٨٤.

(٣) ص: ٢٦٧.

(٤) انظر: ٥٠٥.

(٥) ص: ٣١٩.

(٦) انظر: ٣٢١.

نحو: ضربتُ، وغيرُ المؤثرِ نحو: مدحتُ وهجوتُ، ألا تَرى إلى تعدّيهِما على الغائبِ؟ وأفعالُ النفسِ من هذا القبيلِ في عدمِ التأثيرِ، لا في عدمِ التعديةِ.

وغيرُ الحقيقةِ على ثلاثةِ أضربٍ: فعلٌ مستعارٌ، نحو قولك: ماتَ زيدٌ، ووقعَ الحائطُ، وفعلٌ يدلُّ على زمانٍ وليسَ يُرادُ أنَّ الأسماءَ المسندةَ إليها فاعلةٌ في الحقيقةِ لِذلكَ الفعلِ، وذلكَ نحو قولك: كانَ زيدٌ قائماً، وفعلٌ منقولٌ عن جهتهِ، وهو قولك: لأريَنَّك هُنا، وقد تقدّمَ ذكرُهُ^(١).

هـ - العناية بالفروق والمناسبات.

من مظاهر استقصائه، عنايته بالفروق والمناسبات بين الأبواب النحوية، فقد سرد الفروق والمناسبات بين الحال والتمييز^(٢)، وبين البدل من جهة، والتوكيد والوصف من جهة أخرى، قال: «وَالْمُنَاسِبَةُ بَيْنَ التَّوَكِيدِ وَالْبَدَلِ أَهْمَا تَكْثِيرَانِ يَلْحَقَانِ الْأَوَّلَ فِي أَحَدِ أَقْسَامِ الْبَدَلِ، وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى صَاحِبِهِ، وَأَنَّ إِعْرَابَهُمَا كإِعْرَابِ مَا يَجْرِيانِ عَلَيْهِ، وَأَنَّكَ فِي التَّوَكِيدِ مُشَدَّدٌ مَعْنَى الْمُؤَكَّدِ، وَكَذَلِكَ فِي الْبَدَلِ تُعْنَى بِالْأَوَّلِ فَتَبْدُلُ مِنْهُ... وَمِنْ الْمُقَارَبَةِ الَّتِي بَيْنَ الْوَصْفِ وَالْبَدَلِ أَنَّ الصِّفَةَ مُوضَّحَةٌ كَمَا أَنَّ الْبَدَلَ مُوضَّحٌ...»

وَالْمُبَايَنَةُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الصِّفَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِمَا يُشْتَقُّ أَوْ بِتَقْدِيرِ ذَلِكَ، وَالْبَدَلُ لَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِيهِ...»^(٣).

ومثل ذلك أيضاً ما ذكره من أوجه الشبه بين المستثنى والمستثنى منه والمضاف والمضاف إليه، قال: «وَالْمُسْتَثْنَى وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ شَبَهُ بِالْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جَاعَنِي قَوْمُكَ إِلَّا نَاساً مِنْهُمْ، فَتَقْدِيرُهُ: جَاعَنِي أَكْثَرُ قَوْمِكَ، أَوْ أَقَلُّ قَوْمِكَ، أَوْ بَعْضُ قَوْمِكَ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى جَازَ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، فَحَذَفْتَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فِي اللَّفْظِ، كَمَا جَازَ حَذْفُ الْمُضَافِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿K J﴾^(٤)، وَلَمْ يُجْزَ حَذْفُ الْمُسْتَثْنَى وَإِرَادَتُهُ كَمَا لَمْ يُجْزَ حَذْفُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَإِرَادَتُهُ بغيرِ دليلٍ، وَمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فَيَسِيرٌ...»^(٥).

(١) ص: ٣٢٤.

(٢) انظر: ٤٧٤.

(٣) ص: ٧٣٨-٧٣٩.

(٤) يوسف: ٨٢.

(٥) ص: ٥٠٦.

كما كان يذكر الفروق والمناسبات بين بعض الأدوات، أو المسائل الجزئية، فمن ذلك ما ذكره من الشبه والمباينة بين (إلا) الاستثنائية و(لا) العاطفة، قال: «وَلـ(إلا) شَبَّهَ بـ(لا) العاطفة من وجه، ومُبايَنة من وجه، فوجه شَبَّهَها بها أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جاءَ القومُ إِلَّا زَيْدًا، فهوَ بِمِثْلَةِ قولِكَ: جاءَ القومُ لا زَيْدًا، وَأَمَّا وجهُ مُباينتها فَإِنَّ (لا) قد يكونُ ما قَبْلَها مُفْرَدًا فَيُعْطَفُ عليه بها مُفْرَدًا، وليست (إلا) كذلك، وإِنَّكَ قد تَحْذِفُ المُسْتثنى مِنْهُ في اللفظِ ولا تَحْذِفُ المعطوفَ عليه في اللفظِ، وَإِنَّ ما بَعْدَ (إلا) قد يُحْذَفُ في بعضِ المواضعِ، نحو: لَيْسَ إِلَّا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (لا)، وَإِنَّ (إلا) تَكُونُ في النفي والإيجابِ، و(لا) لا تَكُونُ إِلَّا في الإيجابِ...»^(١).

ومثل ذلك أيضاً ما ذكر من الفرق والمناسبة بين الضمير المجرور والضمير المنصوب^(٢)، والفرق بين (إمّا) و(أو)^(٣)، والفرق بين (ليت) و(لعل)^(٤)، والفرق بين (أن) المفسرة والمصدرية^(٥). إلى غير ذلك.

ومع هذا التوسع الظاهر، والاستقصاء للمسائل، والاستدراك على المؤلف، إلا أنه نص على أن كتابه هذا كتاب اختصار، قال: «وللكوفي في هذا كلامٌ صدقنا عنه لأنّه كتابُ اختصارٍ»^(٦)، وأيضاً حينما أضاف بعض الأبواب على شرحه، اعتذر عن إضافة بابي التصريف والإدغام، بحجة أن الحديث عنهما لا يمكن أن يحيط به الاختصار! قال: «فأمّا التصريفُ والإدغامُ، فعدّلنا عنهما لكونهما بابين يُرَبِّي ذكرُهما على الاختصارِ...»^(٧).

وهذا الاختصار الذي يعنيه، إنما هو بالنظر إلى ما هو أوسع منه، ولعله كان مقارناً شرحه للغرة بشرحه للإيضاح، الذي ذكر المترجمون أنه يقع في ثلاثة وأربعين مجلداً، في حين أنهم ذكروا أن الغرة في ثلاثة مجلدات. وإلا فالتوسع في هذا الكتاب ظاهر.

(١) ص: ٥٠٦.

(٢) انظر: ٨٣٢.

(٣) انظر: ٨٢٣.

(٤) انظر: ٢٠٤.

(٥) انظر: ٢٥٦.

(٦) ص: ٤٩٢.

(٧) الغرة ٣١٥ أ (قليج علي).

الفصل الثاني

مصادر ابن الدهان

المبحث الأول: العلماء.

المبحث الثاني: الكتب.

المَصْدَرُ في اللغة، من صدرَ يَصْدُرُ صَدْرًا وصدُورًا، أي رجع، ومنه: صدر عن الورد، أي انصرف عنه. قال تعالى: ﴿ F E D C B A ﴾^(١)، أي: يصدروا إبلهم، أو ينصرفوا^(٢).

والمصدر: ما يصدُرُ عنه الشيء^(٣).

وهو في اصطلاح الباحثين: «ما يحوي مادّةً عن موضوع ما»^(٤). والمقصود بها في هذا الفصل، الكتب التي استمدَّ منها ابن الدهان مادته العلمية، والرجال الذين أخذ عنهم.

وابن الدهان قد عاش في القرن السادس الهجري، فهو مسبق بقرون ازدهر فيها هذا العلم، وكثر البحث والتصنيف فيه، وعمد ابن الدهان في (الغرة) إلى التوسع، والعناية بالخلاف، فاحتاج إلى مراجعة مصادر كثيرة لاستدراك المسائل وتوضيحها، والاستشهاد لها، وذكر الخلاف فيها.

وأودُّ في مستهل هذا الفصل أن أعرض لشيءٍ من ملامح تعامل ابن الدهان مع مصادر مادته العلمية.

أ- النص على المصدر.

ينص على بعض مصادره، ككتاب سيويه^(٥)، والمسائل للأخفش^(٦)، والمقتضب^(٧)، وغيرها، ولم أجد له منهجاً في ذلك، فهو لا يقارن بين أقوال العالم في كتبه، ولا أجد للنص على المصدر من سبب غير التوثيق.

ب- الاكتفاء بذكر العالم الذي ينقل عنه.

(١) القصص: ٢٣.

(٢) انظر: اللسان (صدر) ٤/٤٤٨، وتاج العروس (صدر) ١٢/٢٩٤.

(٣) انظر: المعجم الوسيط (صدر) ٥١٠.

(٤) انظر: البحث العلمي حقيقته ومصادره ١/٩١.

(٥) انظر: الغرة ٣٤٩، ٣٦٢.

(٦) انظر: ٢١٩، ٢٤٥.

(٧) انظر: ٤٩٩.

وكان يغفل كثيراً النصّ على المصدر، مكثفياً في أغلب الأحيان بذكر العالم الذي ينقل عنه، وهذا العالم يُقطع بأنه لم يأخذ منه مباشرة.

وأحياناً يسلك سبيل الإيهام في العالم الذي ينقل رأيه، فيقول: قال بعضهم^(١)، أو قيل^(٢)، بالبناء للمجهول، ولم أجد له منهجاً في هذا الإيهام، فمعظم الذين أهتم أسماءهم قد ذكرهم في مواضع أخرى، كالأخفش والفراء وغيرهما. غير أنه أهتم من لم يذكره مطلقاً، وقد وقفت على اثنين منهم، وهما:

١- الصيمري. قال: «وسمعتُ أن بعضهم جَوَزَ النصبَ في قولهم: كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ، عَلَى إِعْمَالِ الْخَبْرِ الْمُضْمَرِ»^(٣). وهذا الرأي للصيمريّ، ذكره في التبصرة^(٤)، وهو مما تفرد به، ونقله عنه غير واحد^(٥).

٢- عبد القاهر الجرجاني. قال: «وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا قُلْتَ: أَفْضَلُ الْقَوْمِ، فَهُوَ مُنْفَصِلٌ مِنْ وَجْهِهِ وَغَيْرُ مُنْفَصِلٍ مِنْ وَجْهِهِ، أَمَّا وَجْهُ انْفِصَالِهِ فَتَصَوُّرُ مَعْنَى (مِنْ) فِيهِ، وَأَمَّا وَجْهُ اتِّصَالِهِ...»، وذكر مسائل أخرى بعد هذه، كلها قد ذكرها عبد القاهر في المقتصد^(٦).

ج- إغفال المصدر.

رأيت في أحيان كثيرة لا يذكر عالماً، ولا مصدراً، ولا ينسب القول إلى بعضهم، وذلك عند التعرض لبعض المسائل الشائعة، التي يكثر تداولها وتناقلها بين العلماء^(٧).

وكان يغفل شراح اللمع الذين سبقوه، كالثمانيني وابن برهان، فلم يشر إلى أحد منهم، ووقفت على موضع نقله من ابن برهان نصاً، وهو قوله: «قال المبرد: (رُبَّ) يُنبئُ عَنْ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ كَانَ وَلَيْسَ بِالكَثِيرِ، فَلِذَلِكَ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى نَكْرَةٍ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا يَخْرُجُ مَخْرَجَ التَّمْيِيزِ، فَـ(رُبَّ) مَعْنَاهَا الشَّيْءُ يَقَعُ قَلِيلاً، وَلَا يَقَعُ ذَلِكَ الشَّيْءُ إِلَّا مَنْكُوراً؛ لِأَنَّهُ

(١) انظر على سبيل المثال: ٢٩٦، ٣١٥، ٣٥٦...

(٢) انظر: ٤٣٩.

(٣) ص: ٤٩٢.

(٤) ٢٥٧/١.

(٥) كالرضي في شرح الكافية ٦٣٠/٢/١، وأبي حيان في الارتشاف ١٤٨٣/٣. وانظر تعليق محقق التبصرة ٢٥٧/١

هامش رقم (١).

(٦) ٨٨٨-٨٨٥/٢.

(٧) انظر على سبيل المثال: ٥٦ أ (كوبريللي).

مُفْرَدٌ يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرِ مِنْهُ»^(١). فقولُه: فـ(رب) معناها... هذا نص المبرد^(٢)، والنص كله عند ابن برهان إلا أنه قال: (قال محمد بن يزيد) بدل: (قال المبرد)^(٣).

وفي باب النعت نقل عن بعضهم نقلاً وجدته في شرح ابن برهان بتغيير يسير جداً، والنقل عن الربيعي، فيحتمل أن يكون النقل عنه، أو أنهما نقلاً من مصدر واحد^(٤).
وحينما بحث قضية كون الواو للترتيب أو لمطلق الجمع اتفقت أدلته مع أدلة شراح اللمع قبله اتفاقاً كبيراً^(٥).

د - دقة النقل.

كان غالب نقل ابن الدهان بالمعنى، والنصوص التي نقلها نصاً وجدت فيها تغييرات يسيرة عن أصولها، كتغيير المثال، أو تقديم كلمة على أخرى، ولعل هذه التغييرات راجعة إلى اختلاف النسخ.

فمن ذلك ما نقله عن سيبويه: «تَقُولُ: مَا أَدْرِي أَقَامَ أَوْ قَعَدَ، إِذَا أَرَدْتَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: لَا أَدَّعِي أَنَّهُ كَانَ مِنْهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ قِيَامٌ وَلَا قُعُودٌ، أَي: لَمْ أَعُدَّ قِيَامَهُ قِيَاماً وَلَمْ يَسْتَبِنْ لِي قُعُودٌ بَعْدَ قِيَامِهِ»^(٦)، والنص في الكتاب: «... كَأَنَّهُ قَالَ: لَا أَدَّعِي أَنَّهُ كَانَ مِنْهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ قِيَامٌ وَلَا قُعُودٌ، بَعْدَ قِيَامِهِ، أَي: لَمْ أَعُدَّ قِيَامَهُ...» فأضاف «بعد قيامه» وهي كما أشار الأستاذ عبد السلام هارون أنها زيادة من النسخة المطبوعة^(٧).

وكان كتاب الأصول لابن السراج مما أكثر ابن الدهان من الرجوع إليه، وقد نقل عنه نصاً في بعض المواضع، غير تلك الاختلافات اليسيرة^(٨).

وقد تطال هذه الاختلافات الأمثلة المسموعة، فمن ذلك أنه نقل عن الأخفش أنه

(١) انظر: ٥٧٩..

(٢) انظر: المقتضب ١٣٩/٤.

(٣) شرح اللمع ١٧١/١.

(٤) انظر: ٦٧٨.

(٥) ص: ٧٧٧ وما بعدها، وانظر: شرح اللمع لابن برهان ٢٣٨/١ وما بعدها، وشرح اللمع للواسطي ١١٦ وما بعدها، والبيان في شرح اللمع ٢٦٩.

(٦) ص: ٨١٠-٨١١.

(٧) انظر: الكتاب ١٧٢/٣. هامش رقم (١).

(٨) انظر: ٥٥٤-٥٥٥، ٦٠٣.

روى: «زيدٌ فوجد»^(١)، ولفظه عند الأخفش: «أخوك فوجد»^(٢).

وقد وقفت على وهمين في أسماء الرجال، وهما:

١ - أنه قد استشهد بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو قوله للضحاك بن سفيان: «إذا أُتيتهم فاربض في دارهم ظبياً» وقد رواه عن الضحاك بن قيس، والراوي هو الضحاك بن سفيان^(٣).

٢ - أنه نقل عن ابن سيرين أنه سأل (عبدة السلمي) عَنْ قَوْلِهِ: ﴿﴾ ١١
...^(٤)، والمثبت من شيوخ ابن سيرين: عبدة السلماني^(٥)، ونص على هذا الأثر الخطابي نسباً إياه إلى عبدة السلماني^(٦).

المبحث الأول: العلماء:

لم أجد ابن الدهان يحكي عن شيخ له، فلم يصرح بالتحديث ولا بالسماع، ولم يذكر له المترجمون شيوفاً في النحو، كما سبق أن أشرت في ترجمته.
وبالنظر إلى تراث ابن الدهان، وخاصة الغرة، نجد أنه قد نقل عن جمع كبير جداً من العلماء، يصعب الإحاطة بهم وبمواضع ذكره إياهم، فأحببت أن أقتصر على الإشارة إلى من أكثر من النقل عنهم، وسأذكر في آخر المبحث جمعاً من غيرهم على وجه الإجمال.
وقد نقل عن كثير من العلماء دون أن يصرح بكتبهم، ونقل عن آخرين مصرحاً بكتبهم، فأثرت أن أقسم الفصل إلى مبحثين، أحدهما لمن نقل عنهم دون أن يصرح بكتبهم، والثاني لمن صرح بكتبهم أو نقل عنها بالنص.

فمن نقل عنهم من العلماء:

١ - علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ).

(١) انظر: ٧٨٧.

(٢) انظر: معاني القرآن ٣٠٦/١.

(٣) انظر: ٣١٦.

(٤) انظر: ٣٣٦.

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء ٦٠٦/٤.

(٦) انظر: غريب الحديث للخطابي ٢٦/٣.

نقل ابن الدهان عن الكسائي كثيراً^(١)، وقد وقفت على بعض أقواله في كتب الفراء^(٢)، وابن السراج^(٣)، والسيرافي^(٤)، وهي مما أكثر ابن الدهان من النقل عنها.

٢- أحمد بن يحيى، المعروف بثعلب (ت ٢٠٥هـ).

روى عنه بالواسطة في موضع واحد، قال: «وَقِيلَ: إِنَّ ثَعْلَبًا قَطَعَ فِي مَجْلِسٍ بِقَوْلِهِمْ: شَتَّى تَوْوَبُ الْحَلْبَةُ»^(٥)، ولم أقف عليه في المجالس المطبوع، ونقل عنه إنشاد بيتين، وقفت على أحدهما في المجالس^(٦)، وأورد بعض آرائه^(٧).

٣- يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ).

نقل ابن الدهان عن الفراء كثيراً، فكان كتابه: معاني القرآن، من مصادره الأساسية، يظهر ذلك في نقله لتقريرات الفراء على الآيات، كما في قوله: «وَقَوْلُ الْفَرَاءِ إِنَّهُ مَفْعُولٌ مُغْنٍ عَنِ الْمَفْعُولِينَ لَا يَتَّجِهْ؛ لَأَنَّهُ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَوَانُ يَتَرَكُ ذَلِكَ﴾»^(٨) فَقَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ الْجُرَازِينَ؛ لِأَنَّ (بَيْنَ) لَا تُضَافُ إِلَى مُفْرَدٍ^(٩)، وهذا فاسد؛ لِأَنَّ مُفْرَدَ (ذَلِكَ) عَائِدٌ إِلَى مَعْنَى الْكَلَامِ، وَ(بَيْنَ) إِنَّمَا يَفْتَقَرُ إِلَى اثْنَيْنِ فِي تَقْدِيرِ مُفْرَدٍ إِعْرَاباً أَوْ إِلَى وَاحِدٍ مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ، فَأَمَّا إِلَى الْجُمْلَةِ فَلَا»^(١٠).

٤- هشام بن معاوية الضير (ت ٢٠٩هـ).

نقل عنه غير مرة، ولم يشر إلى مصدر له، ونعته بالكوفي^(١١).

٥- سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ).

(١) انظر مثلاً: ١٩٣، ٢٠٣، ٢٤٤، ٢٦٥...

(٢) انظر: ٢٤٤، ٦٨١.

(٣) انظر: ٢٦٥.

(٤) انظر: ٥٠٠.

(٥) ص: ٤٥٦.

(٦) انظر: ٦٣٦.

(٧) ٣٧١، ٦٧١، ٧٧٨.

(٨) البقرة: ٦٨.

(٩) انظر: معاني القرآن ١/٤٥.

(١٠) ص: ٣٣٩.

(١١) انظر: ٤٦٨.

نقل عن الأخفش كثيراً، وصرّح ببعض كتبه، كما سيذكر في المبحث القادم إن شاء الله، وقد وقفت على بعض ما نسب له في معاني القرآن، كما في قوله: «وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَخْرَجَ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ﴾ ^(١) أَنْ يَكُونَ (الْأُولَيَانِ) صِفَةً (آخَرَيْنِ)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا وَصَفَهُ اخْتَصَّ ^(٢)، وَهَذَا لَا يَقُولُ بِهِ بَصْرِيُّ غَيْرُهُ ^(٣). وأيضاً نقل استدلال الأخفش بقوله تعالى: ﴿S U T V X W Y [\] ^(٤) عَلَى بَدَلِ الْمَظْهَرِ مِنَ الْمَضْمَرِ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مَخَاطَباً ^(٥).

ومما يشعر بنقله من المعاني قوله في الكلام على (أَنْ) المخففة من الثقيلة: «ووجدتُ كلامَ الأخفش يدلُّ على أَنَّهُ لَيْسَ مَعَ الْخَفِيفَةِ شَيْءٌ مَحذُوفٌ» ^(٦)، فقد جاء في المعاني: «وتكون خفيفة في معنى الثقيلة، في مثل قوله: ﴿S U T﴾ ^(٧)... على قولك: وأَنَّهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ... ولكن هذه إذا خففت وهي إلى جنب الفعل لم يحسن إلا أَنْ معها (لا) حتى تكون عوضاً من ذهاب التثقيل والإضمار، ولا تعوّض (لا) في قوله: ﴿S U T﴾؛ لأنها لا تكون - وهي خفيفة - عاملة في الاسم، وعوّضتها (لا) إذا كانت مع الفعل لأنهم أرادوا أن يبينوا أنه لا تعمل في هذا المكان، وأنها ثقيلة في المعنى...» ^(٨).

كما نسب إلى الأخفش إنشاد بيت وقفت عليه في المعاني ^(٩). وقد نسب له قولاً وفي المعاني ما يخالفه، وذلك أنه نقل عنه أن (لات) ليس لها عمل ^(١٠)، وفي المعاني حَكَمَ أَنَّهَا مَشْبَهَةٌ بِلَيْسَ فِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ ^(١١).

(١) المائة: ١٠٧.

(٢) انظر: معاني القرآن ٤٧٩/٢.

(٣) ص: ٦٧٩.

(٤) الأنعام ١٢. واستدلال الأخفش في المعاني ٤٨٢/٢.

(٥) ص: ٧٤١.

(٦) ص: ٢٣٧.

(٧) يونس: ١٠.

(٨) ٢٩٣/١ - ٢٩٤.

(٩) انظر: ٧٧٤.

(١٠) انظر: ٢٩٢.

(١١) انظر: معاني القرآن ٦٧٠/٢.

٦- أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥ هـ).

نقل عنه عدة مرات^(١)، وقفت على موضعين صرّح بالنقل بالواسطة، فأحدهما عن المبرد^(٢)، والثاني عن الفارسي^(٣).

٧- المازني (٢٤٩ هـ).

وقفت على بعض مواضع نقله عنه في المقتضب^(٤)، والأصول^(٥)، وبعض كتب الفارسي كالإيضاح^(٦) والبغداديات^(٧)، وشرح السيرافي^(٨) وغيرها.

٨- أبو إسحاق الزجاج (٣١١ هـ).

نقل عن معاني القرآن له، كما سيأتي إن شاء الله.

ووقفت على أحد نقوله عنه في ما ينصرف وما لا ينصرف^(٩).

ونقل عنه نقولاً يُقطع بأنها غير مباشرة، وذلك كما إذا قال: «ما ذكر عن الزجاج»^(١٠).

وقد وقفت على بعض نقوله عنه في مصادر أخرى نقل عنها ابن الدهان، كالأصول^(١١) وشرح السيرافي للكتاب^(١٢).

٩- مبرمان (ت ٣٢٦ هـ).

أكثر تلميذه السيرافي من النقل عنه في شرح الكتاب، وقد نقل عنه ابن الدهان، وقفت على أحد نقوله عنه^(١٣) في شرح الكتاب للسيرافي.

(١) انظر: ٢٩٢، ٣٣٥، ٣٦٨، ٤٢٤...

(٢) انظر: ٥٤٢.

(٣) انظر: ٥٤٩.

(٤) انظر: ٤٨٢.

(٥) انظر: ٢٩٢، ٤٨٢.

(٦) انظر: ٣٦٥.

(٧) انظر: ٥١٥.

(٨) انظر: ٥١٣، ٨٣٣.

(٩) انظر: ٧١٩.

(١٠) انظر: ٣٥٤.

(١١) انظر مثلاً: ٣٣٤.

(١٢) انظر مثلاً: ٣٠٦، ٤٤٥، ٥٠٠.

(١٣) انظر: ٥٢٠.

وفي موضع آخر، تبين عبارة ابن الدهان أنه لم ينقل من كتبه، فإنه قال: «هذا القول رأيته محكيًا عن مبرمان»^(١).

١٠ - الرماني (ت ٣٨٤هـ).

نقل ابن الدهان عنه عددًا من النقول^(٢)، وليس فيها ما يقطع بالأخذ عن كتبه أو ينفيه، إلا أن بعض المواضع وقفت عليها في شرح الرماني لكتاب سيبويه^(٣).

١١ - أبو طالب العبدي (ت ٤٠٦هـ).

نقل عنه عدة مرات^(٤)، عبارته في أحدها تشير إلى أنه نقل من أحد كتبه، قال: «وَرَأَيْتُ الْعَبْدِيَّ قَدْ مَنَعَ مِنْ عَمَلِ (أحمر) و(أسود) فِي الظَّاهِرِ»^(٥).

أمَّا العلماء الذين لم يكثر من النقل عنهم، فأذكر منهم على سبيل الإجمال: ابن دريد^(٦)، وأبا طاهر عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم^(٧)، وعلي بن سليمان (الأخفش الأصغر)^(٨)، والأثرم^(٩)، وابن درستويه^(١٠)، وابن خالويه^(١١) وغيرهم.

المبحث الثاني: الكتب:

أردت في هذا المبحث الحديث عن الكتب التي ذكرها ابن الدهان، واعتمد عليها مصادر لمادته العلمية، وقد قسمتها حسب مادتها على النحو التالي:

أ) كتب إعراب القرآن ومعانيه.

١ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج:

(١) انظر: ٢١٢.

(٢) انظر: ٢٦٩، ٣٧٠، ٤١٩، ٥٥٣، ٨٠٤.

(٣) انظر: ٣٧٠، ٥٥٣.

(٤) انظر: ٢٢٢، ٦٩٧.

(٥) ص: ٦٩٧.

(٦) الغرة ٣ أ (كويريلي).

(٧) الغرة ٨ أ (قليج علي).

(٨) الغرة ٥ أ (قليج علي).

(٩) الغرة ٣ ب (كويريلي).

(١٠) انظر: ٧٦٢، ٧٨٩.

(١١) انظر: ٥٣٤.

نقل عن الزجاج كثيراً، ونصَّ على معاني القرآن في بعضها^(١)، ومن نقله عن المعاني قوله: «قال الزجاج: الجرُّ في «والأرحام» خطأ في العربيَّة وخطأ في الأصول، أمرُ الدينِ عَظِيمٌ؛ لأنَّ النَّبيَّ عَلَيْهِ السَّلامُ قال: «لا تحلفوا بآبائكم» فكيفَ يَكُونُ يَتَسَاءَلُونَ بِهِ وَبِالرَّحِمِ عَلَى ذَا؟ وَرَأَيْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِسْحَاقَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الحَلْفَ بغيرِ اللَّهِ أمرٌ عَظِيمٌ، وَأَنَّهُ خَاصٌّ بِاللَّهِ تعالى»^(٢)، وهذا النص في معاني القرآن وإعرابه بتغيير يسير^(٣).

كما وقفت على كثير من نقوله عنه في المعاني^(٤).

كما نقل عنه مردفاً ردَّ الفارسي عليه^(٥)، وهذا محتمل أن يكون النقل عن الإغفال.

٢ - تفسير القرآن للمفضل بن سلمة:

ذكر المترجمون من كتب المفضل: ضياء القلوب في تفسير القرآن^(٦)، وسماه الخطيب البغدادي: ضياء القلوب في الأدب^(٧)، وعدَّ أبو الطيب اللغوي من كتبه: معاني القرآن^(٨). ونقل عنه إنشاد بيت. قال: «وأنشد المفضل في تفسير القرآن»^(٩).

ونقل عن المفضل دون تصريح بكتاب في بحث قولهم: (لهنَّكَ لرجل صدق)^(١٠).

ب) كتب النحو.

١ - كتاب سيبويه.

أكثر ابن الدهان من النقل عن سيبويه، ولا غرابة في هذا، فعن كتابه يصدر النحويون، وقد نقل عنه نصًّا في بعض المواضع^(١١)، كما صرَّح باسمه في مواضع أخرى، كقوله:

(١) انظر: ٧٧٧.

(٢) ص: ٨٣٤.

(٣) ٦/٢.

(٤) انظر على سبيل المثال: ٣٩٠، ٤٧٣، ٥٢٥، ٧٤٦.

(٥) انظر: ٢٣٧-٢٣٨.

(٦) انظر: إنباه الرواة ٣/٣٠٥، ومعجم الأدباء ٦/٢٧٠٩.

(٧) انظر: تاريخ بغداد ١٥/١٥٦.

(٨) انظر: مراتب النحويين ١٥٤.

(٩) ص: ٧١٣.

(١٠) انظر: ٢٢٣.

(١١) انظر مثلاً: ٣٤٩، ٨١٠-٨١١.

«ووجدتُ في كتاب سيبويه ما يدل على هذا...»^(١)، «وأنشدوا البيت وهو في كتاب سيبويه...»^(٢)، «... وفي الكتاب: بُتُّ زيدا يقول ذاك...»^(٣).

٢ - الحدود للفراء.

مما ذكر المترجمون من كتب الفراء: «الحدود»^(٤)، وقد صرح به ابن الدهان، قال: «... ورواه الفراء في الحدود عن الكسائي...»^(٥).

٣ - المسائل للأخفش.

ذكر المترجمون من مصنفات الأخفش المسائل الكبير، والمسائل الصغير^(٦)، وقد نقل عنهما ابن الدهان، فصرح بالنقل عن المسائل الكبير^(٧)، وصرح بالنقل عن المسائل الصغير^(٨)، وأبهم فاكتمى بـ (المسائل) في مواضع أخر^(٩). وكان معنيًا بذكر أقوال الأخفش، فقد تردد اسمه كثيراً، ونص على ذكر بعض عباراته نصًّا، وعلى تفرده بالرأي بين نظرائه البصريين^(١٠).

٤ - المقتضب.

كان المبرد من الذين أكثر ابن الدهان من النقل عنهم، وذكر آرائهم، إلا أن النقل لم يكن من المقتضب في جميعها، فقد نقل عن مسائل الغلط، وعن كتب وسيطة كالأصول لابن السراج^(١١).

(١) ص: ٣٤٩.

(٢) ص: ٣٦٢.

(٣) ص: ٣٧٠.

(٤) انظر: معجم الأدباء ٦/٢٨١٥، وفيه: ألفه بأمر المأمون، وإنباه الرواة ٤/٢٢.

(٥) ص: ٥٩٦.

(٦) انظر: إنباه الرواة ٢/٤٢.

(٧) انظر: ٢١٩، ٢٤٥، ٣٠٥، ٦٦٣.

(٨) انظر: ٥٠٢.

(٩) انظر: ٢٥٤، ٤٩٥.

(١٠) في ص: (٢٣٣) قال: «هذه عبارة الأخفش وحده». وفي ص: (٦٧٩): «وَهَذَا لَا يَقُولُ بِهِ بَصْرِيٌّ غَيْرُهُ».

(١١) انظر: ٣٧٠.

إلا أنه نص على المقتضب^(١).

وقد أشرت في أول الفصل إلى نقله من ابن برهان نصاً للمبرد في المقتضب.

وقد وقفت على أكثر نقوله عنه في المقتضب^(٢).

٥ - ما أغفل سيبويه.

هكذا ورد اسم الكتاب عند ابن الدهان، قال: «وحكى المبرّد في ما أغفل سيبويه عن البغداديين...»^(٣).

وقد ذكر من مصنفاته: الرد على سيبويه^(٤)، ومسائل الغلط^(٥)، وكأن الدكتور محمد عبد الخالق عزيمة لم يقطع بأنهما كتاب واحد، قال: «ولست أدري أهما كتابان أم كتاب واحد»^(٦)، إلا أنه فيما بعد قرن بين التسميتين، فعنون حديثه عنه في مقدمة تحقيقه للمقتضب بـ«رد المبرد على سيبويه أو مسائل الغلط»^(٧)، وإلى أنهما كتاب واحد مالت د. خديجة الحديشي^(٨).

وقد وقفت على بعض أقواله التي في (مسائل الغلط)، وذلك في الانتصار لابن ولاد^(٩).

٦ - كتاب الخلاف لثعلب.

ذكر المترجمون من كتب ثعلب كتاباً في الخلاف، اسمه: اختلاف النحويين^(١٠). وهو ذو أهمية كبيرة، فهو أول ما صنّف في الخلاف^(١١).

وقد نقل عنه ابن الدهان، قال: «وحكى ثعلب في كتاب الخلاف عن الكسائي أن

(١) انظر: ٤٩٩.

(٢) انظر مثلاً: ٣٩٠، ٣٩٩، ٤٥٥.

(٣) ص: ٢٥٧.

(٤) انظر: الفهرست ٨٨، ومعجم الأدباء ٦/٢٦٨٤.

(٥) انظر: الخصائص ١/٢٠٦، ٣/٢٨٧.

(٦) أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ١٢٣.

(٧) ص: ٨٩.

(٨) انظر: المبرد سيرته ومؤلفاته ١٥٩.

(٩) انظر مثلاً: ٤٣٠، ٣٩٩، ٥٣٥...

(١٠) انظر: الفهرست ١١٠، ومعجم الأدباء ٢/٥٥٢، ووفيات الأعيان ١/١٠٢، وسير أعلام النبلاء ١٤/٧.

(١١) انظر: من تاريخ النحو ٩١، والخلاف بين النحويين ٦٨، ٦٠٧.

العرب قالت: إن أحد خير من أحدٍ إلا بالعافية»^(١).

٧- كتاب الابتداء لابن كيسان.

ذكر المترجمون من كتب ابن كيسان كتاب الوقف والابتداء^(٢)، وقد نقل ابن الدهان عن كتاب الابتداء له، فهل هذه التسمية من باب الاختصار، وهو المقصود؟ قال: «وذكر ابن كيسان في كتاب الابتداء: عبد الله نفسه الظريف أخوك، وقدم كلاماً يقتضي أن يكون (الظريف) صفة»^(٣).

ونقل عنه نقولاً أخرى مغفلاً ذكر المصدر^(٤).

٨- الأصول لابن السراج.

نقل ابن الدهان عن ابن السراج كثيراً، ووجدت أكثرها في الأصول^(٥)، وفي بعض المواضع كان نقله عنه بالنص^(٦).

وكما أشرت قبل، فإنه نقل عن بعض العلماء عن الأصول^(٧).

٩- أمالي الزجاجي.

ذكر البغدادي أن للزجاجي أمالي كبرى، وأمالي صغرى^(٨). وذهب الأستاذ عبد السلام هارون إلى أن الزجاجي لم يقسم تلك الأمالي هذا التقسيم، وأن ذلك من صنع التلاميذ^(٩). وعلى كل حال، فلم يطبع إلا جزء من الأمالي.

وقد نقل ابن الدهان عن الزجاجي عدة مرات، صرح في أحدها بالنقل عن أماليه^(١٠)، ولم أجده في المطبوع منها.

(١) الغرة ٥٦ أ (كوبريلي).

(٢) انظر: إنباه الرواة ٥٩/٣، ومعجم الأدباء ٢٣٠٧/٥.

(٣) ص: ٧٢٤.

(٤) انظر: ٤٣٨، ٥٤١، ٧٩٦.

(٥) انظر مثلاً: ٤٩٩، ٥٥٣، ٥٥٥، ٦٤٤...

(٦) انظر: ٥٥٥، ٥٦٤، ٦٠٣.

(٧) انظر: ٣٧٠، ٤٩٨.

(٨) انظر: الخزانة ٢٣/١.

(٩) انظر: مقدمة تحقيقه لأمالي الزجاجي ١٦-١٧.

(١٠) انظر: ٣٥١.

ووجدت بعض نقوله عنه في حروف المعاني له^(١).

وروى عنه إنشاد بيت، وقفت على نقله عن الزجاجي في الخصائص^(٢).

١٠ - مصنفات أبي علي الفارسي:

تردد الفارسي في هذا الجزء من الغرة كثيراً، فكان أحد مصادره الأساسية، وصرّح بالرجوع إلى جملة من كتبه، كالتذكرة^(٣)، والقصريات^(٤)، والإيضاح^(٥)، والشيرازيات^(٦)، كما وقفت على كثير مما نسب له في بقية كتبه^(٧).

وكان يقارن بين آرائه في كتبه، ومن أمثلة ذلك قوله: «... ورأيتُ الباء في شعر التميميين، وفي كلام الفارسي ما يشهد بصحة ذلك، ورأيتُ في كتاب الإيضاح يمنع منه ... ورأيتُ في البغداديات قد منع أن تدخل في خبر التميمية ونص عليه»^(٨).

١١ - شرح السيرافي لكتاب سيويه.

ورد ذكر السيرافي مرات متعددة، وقد وقفت على كثير منها في شرح الكتاب^(٩)، وفي أحدها إشارة ظاهرة إلى شرح الكتاب، وذلك في قوله: «كذا ذكر السيرافي في تأويل ما قاله سيويه»^(١٠).

١٢ - مصنفات ابن جني.

ذكر ابن الدهان بعض كتب ابن جني، كالتمام^(١١)، والخاطر (لعله يريد الخاطريات)^(١٢)،

(١) انظر: ١٩٥.

(٢) انظر: ٤٨٣.

(٣) انظر: ٧٣٣.

(٤) انظر: ٢٣٥.

(٥) انظر: ٥٨٤.

(٦) انظر: ٣٥٤.

(٧) انظر مثلاً: ٦٠٩، ٧٦٣.

(٨) الغرة ٥٥ ب (كوبريللي).

(٩) انظر: ٢٣٥، ٢٦٤، ٣٣٤، ٥٠٢...

(١٠) ص: ٢٦٧.

(١١) انظر: ٤٣٨.

الخاطريات»^(١)، و«التذكرة المهدبة عن الفارسي»^(٢)، وأحال مرةً إلى بعض كتبه بالإجمال: «كذا حكاة عثمان في بعض كتبه»^(٣)، ووقفت على بعض ما نقل عنه في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة^(٤)، والخاطريات^(٥).

ج) كتب اللغة:

١ - الغريب المصنف.

نقل عن أبي عبيد ناصباً على الغريب المصنف، ويسميه: (الغريب)^(٦)، وقد وقفت على نقله فيه.

٢ - الزاهر لابن الأنباري.

نقل عن ابن الأنباري عدة نقول^(٧)، صرح في أحدها بالزاهر^(٨)، وقد وقفت عليه فيه. كما يشعر برجوعه لكتب اللغة بعض شواهد، التي لم أقف عليها إلا في واحد من كتب اللغة، كالمخصص^(٩)، وتهذيب اللغة^(١٠)، وأساس البلاغة^(١١).

وقد استشهد بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره علماء اللغة، وهو قوله للضحاك بن سفيان: «إِذَا أَتَيْتَهُمْ فَارْبِضْ فِي دَارِهِمْ ظَبْيًا» وقد رواه ابن الدهان عن الضحاك ابن قيس^(١٢)، والراوي في جميع المصادر هو الضحاك بن سفيان، إلا الأزهري في تهذيب اللغة، فقد ذكره في موضعين، موضع نسبه النسبة الصحيحة للضحاك بن سفيان^(١٣)،

(١) انظر: ٧٢٤.

(٢) انظر: ٨٣٣. وانظر الحديث عنها في مؤلفات ابن جني.

(٣) ص: ٧٨٤.

(٤) انظر: ٤٣٩.

(٥) انظر: ٤٥١.

(٦) انظر: ٥٥١، ١٨٢ أ (قليج علي).

(٧) انظر: ٥٥١، ٧٩٩، ٨٢٢.

(٨) انظر: ٥٥١.

(٩) انظر: ٤٥٤، ٦٩٣.

(١٠) انظر: ٥٤١.

(١١) انظر: ٧٠٢.

(١٢) انظر: ٣١٦.

(١٣) (ربض) ٢٦/١٢.

والموضع الآخر نسبة للضحاك بن قيس^(١)، فالذي يظهر أنَّ ابن الدهان تابعه في هذه النسبة، خاصةً وقد صرَّح بالنقل عنه في أوائل الكتاب^(٢).

وقد نقل عن الفراء أنَّ (ظننت) تأتي بمعنى القسم، وأنشد:

أظنُّ لا تَنقُضي عَنَّا زيارتُكم حتَّى تَكُونَ بِواديِنا البَسَاتينُ^(٣)

وهذا النقل والإنشاد لم أجده إلا في غريب الحديث للخطابي، وقد رواه عن الفراء بالسند^(٤)، فلعل ابن الدهان نقل عنه.

(١) (ظلي) ٣٩٩/١٤.

(٢) الغرة ١ ب (كوبريللي).

(٣) انظر: ٣٣٥.

(٤) قال الخطابي: «أخبرني أبو عمر، قال: أنبأنا أبو العباس ثعلب، أنا سلمة، عن الفراء قال: من العرب من يقول:

أظن. بمعنى أقسم، وأنشد...» (غريب الحديث ٢٦/٣-٢٧).

الفصل الثالث

الخلاف النحوي عند ابن الدهان وموقفه منه

المبحث الأول: عناية ابن الدهان بالخلاف.

المبحث الثاني: موقفه من البصريين.

المبحث الثالث: موقفه من الكوفيين.

المبحث الرابع: موقفه من ابن جني.

يقع الخلاف بين العلماء، نتيجة لاختلافات منهجية، أو ثقافية، أو عصبية، أو لتفاوت في مستويات التحليل، أو كل هذه الأسباب مجتمعة.

وقد نشأ الخلاف عند النحويين مبكراً، وأوّل المصنفات النحوية التي وصلت إلينا، وهو كتاب سيبويه، يحتوي على مسائل خلافية، كالتّي بينه وبين شيخيه: الخليل، ويونس، كما كان ينقل أقوالاً لأبي جعفر الرؤاسي، وينعته بالكوفي^(١).

وقد بلغ الخلاف مبلغاً كبيراً بين سيبويه والكسائي، حتى وصل إلى المناظرة والحاجة، والمسألة الزنبورية شاهد على هذا.

أما التصنيف في الخلاف، فقد تأخر حتى أواخر القرن الثالث الهجري، حين ألف ثعلب كتاباً في اختلاف النحويين، وكان ضمنه الانتصار للمذهب الكوفي، مما جعل البصريين يردون عليه، كابن كيسان، وأبي جعفر النحاس، وابن درستويه وغيرهم^(٢).

المبحث الأول: عناية ابن الدهان بالخلاف.

كانت عناية ابن الدهان بالخلاف في الغرة عناية ظاهرة، فلا تكاد تجد مسألة جزئية أو كلية، إلا أشار إلى ما فيها من خلاف، وكان يُعقب ذلك بذكر الأدلة، والحجج والتعليلات، وقد يختار ما يراه صواباً.

ويمكن أن تقسم المسائل الخلافية التي بحثها أقساماً:

١ - مسائل خلافية بين الفريقين، البصريين والكوفيين.

فقد بحث في هذا الجزء المحقق على سبيل المثال أكثر من ثلاثين مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين.

وهذه المسائل منها مسائل مشهورة، أثبتتها الأنباري والعكبري في كتابيهما في الخلاف، كأصل المشتقات^(٣)، وشرط كون التمييز نكرة^(٤)، ورافع خبر (إن) وأخواتها^(٥)، وغير ذلك.

(١) انظر: الخلاف بين النحويين ٢٥.

(٢) انظر: من تاريخ النحو ٩١.

(٣) انظر: ٣٠٠.

(٤) انظر: ٤٧٤.

(٥) انظر: ١٩١.

ومنها مسائل خلافية قليلة الورد، وإنما ذكرها بعض العلماء، كتمام (مررت)، قال ابن الدهان: «و(مَرَرْتُ) عِنْدَ الْكُوفِيِّ عَلَى ضَرَبَيْنِ: تَامَّةٌ، وَنَاقِصَةٌ، فَالتَّامَةُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، فَمَا وَرَدَ مِنَ النِّكَرَاتِ بَعْدَ زَيْدٍ نُصِبَ عَلَى الْحَالِ، وَالنَّاقِصَةُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الظَّرِيفِ، فَيَنْصَبُونَ بِهَا كَمَا يَنْصَبُونَ بِكَانَ، وَهَذِهِ لَا يَعْرِفُهَا الْبَصْرِيُّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ»^(١). وكمنع وقوع (بل) في الإيجاب^(٢)، وغير ذلك.

ومن عنايته بالخلاف أنه لما انتهى من باب المرفوعات، وقد ذكر في أثنائها كثيراً من المسائل الخلافية بين الفريقين، إلا أنه أحب أن يستقصيها جميعاً، فقال: «وحيث انتهيت من المرفوعات وذكر حدودها عند أهل البصرة، فلنذكرها على المذهبين...»^(٣)، وقد أشرت إلى هذا في الفصل السابق.

ومما يدل على إلزامه نفسه بذكر الخلاف، اعتذاره لما صدف عن كلام الكوفي في إحدى المسائل^(٤)، ونقل نصه في الفصل الأول، فهذا يعطي دلالة ظاهرة على عنايته بالخلاف والتزام إيراده.

٢- مسائل خلافية بين علماء المدرسة الواحدة.

فقد بحث مسائل خلافية بين سيبويه والأخفش، كالخلاف في رافع الخبر^(٥)، وفي المفعول الثاني لظننت وأخواتها إذا كان الأول (أن) ومعموليه^(٦). كما ذكر مسائل خلافية بين سيبويه والمبرد، كتعدي (دخل) ولزومه^(٧)، واختلاف الناصب في نحو: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وقصعة من ثريد^(٨). وذكر اختلاف الكوفيين الفراء وهشام في ناصب المفعول به^(٩).

(١) ص: ٤٦٥.

(٢) انظر: ٨٠٢.

(٣) انظر: ٢٩٤.

(٤) انظر: ٤٩٢.

(٥) انظر: ٢٦٧.

(٦) انظر: ٣٥٥.

(٧) انظر: ٣٩٩.

(٨) انظر: ٤٣٠.

(٩) انظر: ٣١٨.

وذكر مسائل خلافية بين المتأخرين، كالرمانى وابن السراج، فقد ذكر اختلافهما في نحو: ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرو، فلا يجوز رفع (عمرو) من حيث كان للفعل فاعلان مفردان بغير عطف، فمنع منه ابن السراج، وأجازه الرمانى^(١).
وذكر الخلاف في أيّ قسمي الأفعال أسبق، الحال، أو المستقبل، بين الزجاج وابن السراج والفارسي^(٢).

٣- مسائل خلافية أخرى.

لم تقتصر عنايته بالخلاف على المسائل النحوية المتداولة، وإنما مدّ ذلك إلى ما جرّه إليه البحث من مسائل أخرى، قد تكون صلتها بالنحو غير مباشرة، ففي حديثه عن المعرب والمبني، تعرض للخلاف في المعرب؛ هل وقع إلى العرب معرباً، أم وصل إليهم مبنياً فأعربوه بحكمتهم، وهي مسألة جدلية، تعرض فيها لطرف من بحث نشأة اللغة، قال: «بَيْنَ النَحَاةِ خِلَافٌ فِي الْمُعَرَّبِ؛ هَلْ وَقَعَ مُعَرَّباً إِلَى الْعَرَبِ، أَوْ وَصَلَ إِلَى الْعَرَبِ مَبْنِياً فَلَمَّا رَأَوْا اخْتِلَالَهُ أَعْرَبُوهُ؟ وَالْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ يَطُولُ، وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ شَيْءٍ مَا، فَذَلِيلُ الْأَوَّلِ: جَرَيَانُهُ عَلَى نَهْجِ الْإِسْتِقَامَةِ مَعَ تَشَعُّبِ الْقِبَائِلِ ... وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ @ A B C ﴾^(٣)، فإذا كانت الذوات مُعَلِّمَةً تَبَعَتْهَا الْأَحْوَالُ، لِيَكُونَ ذَلِكَ أَلْطَفُ، وَذَلِيلُ الثَّانِي: أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ يُخْبَرَ عَنْهَا بِالْفَصَاحَةِ إِلَّا لِحِكْمَتِهَا، وَلَمَّا لَهَا فِيهِ كَسْبٌ، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ عَنْ تَعَلُّمٍ قَلَّتِ الْفَائِدَةُ...»^(٤).

كما تحدّث عن الخلاف في أمور فقهية، وعقدية، كما سيتبيّن في الفصل القادم إن شاء الله تعالى.

البحث الثاني: موقفه من البصريين.

كان ابن الدهان بصري المذهب، يتضح ذلك في أمور:

١- أن مصطلحاته وتقسيماته بصرية، ولم يستعمل المصطلحات الكوفية إلا في أحيانٍ

(١) انظر: ٥٥٣.

(٢) انظر: الغرة ٢٣ أ (كوبريللي).

(٣) البقرة: ٣١.

(٤) الغرة ٣ ب (كوبريللي).

قليلة جداً^(١).

٢- أنه نعت البصريين بأصحابنا^(٢).

٣- أنه رجَّح رأي البصريين في أكثر المسائل التي بحث الخلاف فيها.

ومن ذلك:

أ- أن أصل المشتقات هو المصدر لا الفعل الماضي^(٣).

ب- أن ناصب المفعول به، هو الفعل وحده^(٤).

ج- أن فعل الأمر مبني وضعاً. قال: «الأفعال في إعرابها وبنائها مخالفة للأسماء في الأصلية والفرعية ... وبنائها على الأصل، ومبنيها على ثلاثة أضرب عندنا: أحدها: مبني على وضعه الأول، وهو فعل الأمر عندنا...»^(٥).

وفي هذا النص على انتمائه لأصحاب هذا الرأي، وهم البصريون.

د- لم يرتض قول الكوفيين بزيادة الواو، وأول الشواهد التي استشهدوا بها^(٦).

هـ- لم يُجَزِ تناوب حروف الجر، فحرف الجر لا يجوز أن يأتي بمعنى حرف آخر، فروى عن الكوفيين هذا الرأي، وساق شواهد، وعقب على كل شاهد بقوله: «وكل هذا متأول عند أصحابنا تأويلاً لا يخرج عن حده الذي وضع له»^(٧). والتأويل الذي يعنيه، هو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف^(٨).

مخالفته لبعض البصريين:

وكان مع أفراد المدرسة البصرية قد اختلف موقفه بين المتابعة والاعتراض، ففي إحدى مسائل (حتى) لم يرتض قول سيبويه^(٩). وخالف الأخفش في كثير من المسائل^(١)، كما

(١) انظر: ٢٨٥.

(٢) انظر: ٢٨٧، ٥٧١.

(٣) انظر: ٣٠٠.

(٤) انظر: ٣٢٨.

(٥) الغرة ٥٨ أ (قليج علي).

(٦) انظر: ٧٧٥.

(٧) انظر: ٥٧١.

(٨) انظر: الخصائص ٣٠٦/٢.

(٩) انظر: ٦٣٩.

خالف المازني^(٢)، وناقش أحد علماء البصرة، ولم يُسمَّه، ووصف كلامه بالاختلال^(٣). أما المبرد فقد خالفه في مسائل كثيرة، إذا ما قُورنت بما أورد من أقواله، فلقد بلغت في هذا الجزء المحقق فقط أكثر من ست عشرة مسألة^(٤).

ولما بحث ابن الدهان قولهم: كلمته فاهُ إلى في، قال: «والأخفش ينصبه على حذف حرف الجر، كائنك قلت: كلمته من فيه إلى في^(٥)، وقد ردَّ عليه» وقد ذكر النحويون أن الذي ردَّ عليه هو المبرد، وقال: إن تقدير الأخفش لا يعقل؛ لأنَّ الإنسان لا يتكلم من فم غيره، إنما يتكلم كل إنسان من في نفسه^(٦). فأغفل ذكر المبرد.

وأعتقد أن موقفه هذا من المبرد، يستدعي الوقوف لمحاولة معرفة سببه، وقد ظهر لي سببٌ ظني، هو نتيجة لمقدمتين:

أولاهما: أن ابن الدهان أكثر النقل عن الفارسي، فكتب الفارسي من مصادره الأساسية، كما بينت ذلك في الفصل السابق.

الثانية: أن الفارسي كان غاضباً من شأن المبرد، أفصح عن ذلك تلميذه ابن جني في أكثر من موضع، كقوله: «وكان أبو علي رحمه الله في هذا الباب ونحوه جباراً، يرى نفسه وأهل هذا الشأن بحيث هي وهم... وكان يعظمُ أبا عثمان، ويكادُ يعبدُ أبا الحسن، ولم يكن أبو العباس عنده إلا رُجِيلاً، ولم تكن جنائته عنده على نفسه في تعقبه كلام سيبويه بكتابه الموسوم بالغلط إلى غاية^(٧)». وقال: «... وكان قد ثبت في نفس أبي عليٍّ على أبي العباس في تعاطيه الرد على سيبويه ما كان لا يكاد يملك معه نفسه، ومعدوراً كان عندي في ذلك، لأنه أمرٌ وضع من أبي العباس وقدح فيه، وغضَّ كلَّ الغضِّ منه^(٨)»، وقال: «قال أبو علي -

(١) انظر مثلاً: ٤٥٩، ٤٦٣، ٥٠٢، ٦٣٠، ٦٦٤.

(٢) انظر: ٤٣٨.

(٣) انظر: ٦٣٨.

(٤) انظر على سبيل المثال: ٢١٤، ٢٦٩، ٢٩٨، ٣٢٠، ٣٧٠، ٣٩٩ ...

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٢٤/٢، وارتشاف الضرب ١٥٥٩/٣.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ١٥٦٠/٣.

(٧) بقية الخاطريات ٤٤-٤٥.

(٨) الخصائص ٢٨٨/٣-٢٨٩.

رحمه الله-: إني لم أودع كتابي في الحجة شيئاً من انتزاع أبي العباس غير هذا الموضع...»^(١). وجاء في شرح اللمع لابن برهان: «قال أبو علي الفارسي: ما ضمنت كُتبي من خاطر أبي العباس المبرد غير هذا...»^(٢).

فلعل ابن الدهان كان متابعاً للفارسي في موقفه ذاك.

المبحث الثالث: موقفه من الكوفيين.

ذكرت في المبحث الأول عنايته الظاهرة بالخلاف، وأن ما بحثه من خلاف بين المدرستين قد جاوز الثلاثين مسألة، كما أثبت بصريته، من خلال مصطلحاته وتقسيماته، ويمكن أن يلخص موقفه من الكوفيين في مسائل:

الأولى: أن بصريته لم تقحمه بالتزام رد أقوال الكوفيين، ولكنه كان في أغلب المواضع ملتزماً بذكر القول دون حكم عليه، وربما اكتفى بإنكار البصريين له، كأن يقول: «وهذا لا يعرفه بصري»^(٣)، أو «وهذا عند البصري لا يصح»^(٤). وقد يحكم على فساد به بالدليل، فيقول: «وهذا يفسده كذا...»^(٥)، وقد ينعت رأي الكوفيين بالإشكال^(٦)، وربما أورد دليل الكوفيين ثم أنكر حججه^(٧)، أو حكم عليه بأنه متأول^(٨)، وقد ينص على اختيار رأي البصريين^(٩) أو وصفه بالأولوية^(١٠).

(١) الخصائص ٣/٣٢٥. والموضع المشار إليه هو جمعه بين قوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ مِنْهُ فَإِنَّهُ

مُلَقِّعِكُمْ ﴿الجمعة: ٨﴾، مع قوله:

ومن هاب أسباب المنايا ينلته

(٢) ٢٤٢/١.

(٣) ص: ٤٧٤، ٦٧٨، ٨٢٣.

(٤) ص: ٤٣٢.

(٥) انظر: ٣٣٣، ٥٠٠.

(٦) انظر: ٥٥٢، ٨٢٥.

(٧) انظر: ٧٠٥، ٧٦٣.

(٨) انظر: ٢٢٥٩.

(٩) كما في أصل المشتقات ص: ٣٠٠.

(١٠) انظر: ٥١٧.

الثانية: أنه أشار إلى خلاف للكوفيين، وحَذَفَهُ، معْتَذِراً بأن كتابه كتاب اختصار^(١)! وقد أشرت إلى ذلك في الفصل الأول، وهذا عذر يخالفه الواقع، وإنما يدل هذا الإغفال على قلة أهميته عنده.

الثالثة: أنه وصف رأي الكوفيين بالوهن، وقلل من أهميته، قال عند حديثه عن إعراب الفعل المضارع: «وذكر الكوفي في إعرابه أشياء لا تثبت عند النظر، فصدفنا عن ذكرها»^(٢)، وقال: «الخلاف في إعراب الأفعال قد سبق ذكره، وللكوفيين في إعرابه قولان لا ننشغل بهما لو هنيئاً...» وذكرهما^(٣).

الرابعة: أنني لم أجده ينص على اختيار رأي الكوفيين، إلا أنه جَوَّزَ وجهاً في بيتٍ على قول الكوفيين، قال: «فأما قول مسافع العبيسي:

أولاك بنو خيرٍ وشرٍ كليهما جميعاً ومعروف هُناك ومُنكرٍ
وَ(كِلَاهُمَا) بَدَلٌ مِنْ (خَيْرٍ) وَ(شَرٍّ)، لَا تَأْكِيْدُ عِنْدَ بَصْرِيٍّ وَلَا كُوفِيٍّ، أَمَّا الْبَصْرِيُّ فظَاهِرُ
الْأَمْرِ أَنَّهُ نَكِرَةٌ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَحْسُنُ تَأْكِيْدُ النَّكِرَةِ عِنْدَهُ إِذَا كَانَتْ مُؤَقَّتَةً، نَحْوُ: أَكَلْتُ
رَغِيْفًا كُلَّهُ، وَصُمْتُ يَوْمًا كُلَّهُ، وَهَذَا عِنْدِي يُجَوِّزُ عَلَى قَوْلِ الْكُوفِيِّ؛ لِأَنَّ الْعُمُومَ فِيهِ بِمِثْلَةِ
التَّوْقِيْتِ...»^(٤).

وفي باب التصغير علَّلَ اختيار الياء لتزاد في التصغير، فقرر أن أولى الزيادات حروف المد، والجمع قد استبدَّ بالألف، فجعلوا للتصغير الياء، قال: «والدليل على ذلك أن العرب صَغَّرَتْ كَلِمَتَيْنِ بِالْأَلْفِ، قَالُوا فِي تَصْغِيرِ (دَابَّةٍ): دَوَابَّةٌ، وَفِي (هَدْهَدْ): هُدَاهِد...»^(٥)، وجعل الألف علامةً للتصغير في هاتين الكلمتين رأي الكوفيين، قال السيوطي: «وزعم بعض الكوفيين وصاحبُ الغرة أن الألف قد تجعل علامةً للتصغير، كقولهم: هُدْهَدْ، وتَصْغِيرُهُ: هُدَاهِد، ودَابَّةٌ وشَابَّةٌ، والتصغير: دَوَابَّةٌ، وشَوَابَّةٌ»^(٦).

(١) انظر: ٤٩٢.

(٢) الغرة ٥٨ أ.

(٣) انظر: الغرة ٥٨ أ-٥٨ ب (قليج علي).

(٤) انظر: ٧٣٠.

(٥) الغرة ٢٣٩ ب (قليج علي).

(٦) همع الهوامع ١٨٥/٢.

الخامسة: أنه قد استعمل مصطلحاً كوفيّاً، وذلك في موضع واحد قال: «وفي نصبه وجهان: أحدهما: أن يكون على التفسير...»^(١)، يريد: التمييز.

أما ذكره للمصطلحات الكوفية بإزاء البصرية فكثير، قال: «وهذا الباب يسميه الكوفي باب التبرئة»^(٢)، وقال: «والنحاة يختلفون في هذه التسمية، فالْبَصْرِيُّ يُسَمِّيها الحال، والكسائي يُسَمِّيها القطع والحال، وهشامُ يُسَمِّي الحال ما جرت بعد المعرفة العلم والمضمر، والقطع بعد الظاهر غير العلم، وبعضهم يُسَمِّيها الحال في كل شيء إلا بعد الألف واللام، فإنه يُسَمِّيها القطع، والفراء يقول في قولك: زيدٌ خلفك قائماً، هي حال؛ لأنها تحتل أشياء كثيرة، ويقول في قولك: زيدٌ على الحائط راكباً: هو قطع؛ لأنها بمعنى الملفوظ بها»^(٣)، وقال: «هذا الباب يُسَمِّيهِ الْبَصْرِيُّ الْبَدَل، وَيُسَمِّيهِ الْكُوفِيُّ التَّرْجِمَةَ»^(٤).

السادسة: اختلف موقفه مع أفراد المدرسة الكوفية، فقد التزم ذكر آراء الكسائي دون أن يعلق عليها، إلا في مواضع قليلة، ففي موضع وصف قوله بالقبح: «وإنما فُبح هذا القول وقول الكسائي...»^(٥)، وفي مواضع أخرى ذكر قوله ثم أورد ما يُفسده^(٦)، كقوله: «وقال الكسائي: (زيد) منصوبٌ في الاستثناء بأن مضمره، وتقديره: قام القوم إلا أن زيدا لم يَقم، وهذا يُفسده أن الحروف لا تُضمَر، ولا تعمل إلا فيما لا اعتداد به...»^(٧).

وقد ردّ على الفراء في إغناء (ذاك) في قولك: ظننت ذاك، عن المفعولين^(٨)، وردّ حجج من خالفه في جواز تقدم الحال على صاحبها، فقال «وليس في هذا جميعه حجة على الفراء»^(٩)، ثم أورد بيتاً فيه حجة عليه، ثم وجهه على مذهبه: «فأما قول الشاعر:

تَبَيَّنْ أَعْجَازُ الْأُمُورِ إِذَا انْقَضَتْ وَتُقْبَلُ أَشْبَاهُا عَلَيْكَ صُدُورُهَا

(١) انظر: ٢٨٥.

(٢) ص: ٢٦٢.

(٣) ص: ٤٤٠.

(٤) ص: ٧٣٥.

(٥) ص: ٢٤٦.

(٦) انظر: ٦٢٣-٦٣٤.

(٧) انظر: ٥٠٠.

(٨) انظر: ٣٩٩.

(٩) انظر: ٤٥٦.

فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الْفَرَاءِ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ: أُجِيزُ تَقْدِيمَهُ عَلَى صَاحِبِهَا وَلَا أُجِيزُ تَقَدُّمَهَا عَلَى عَامِلِهَا»^(١).

المبحث الرابع: موقفه من ابن جني.

يمكن النظر إلى موقفه من ابن جني من خلال مسألتين:

الأولى: موقفه من المتن الذي يشرحه، وهذا سبق شيء منه في الفصل الأول، وسيأتي مزيد بحث فيه في الفصل الخامس إن شاء الله.

والثانية: من خلال أقواله، فقد ذكر ابن الدهان بعض آراء ابن جني في كتبه الأخرى، فمن ذلك على سبيل المثال قوله: «وقال الفارسي: إذا كانت (إذا) حيناً عملَ فيها ما قبلها وما بعدها، كقولك: القتالُ إذا جاءَ زيدٌ، وإذا كانت بمعنى الشرط لم يعمل فيها إلا ما بعدها، وبعضهم يجعل الحكم في الموضعين واحداً، ولا يُعمل فيها إلا ما بعدها، وهو مذهب عثمان في التنبيه»^(٢).

وفي مطلع باب المعرب والمبني، ذكر سؤال أبي عمرو بن العلاء للفرزدق عن قول ذي الرمة:

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألّباب ما تفعلُ الخمرُ

فقال: «وَرَأَيْتُ عُثْمَانَ قَدْ طَعَنَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ بِكَلَامٍ يَطُولُ ذِكْرُهُ»^(٣).

وقد يوازن بين أقواله في كتبه: «وعُثْمَانُ يجعله في كتاب التمام في قول الشاعر:

إذا نظرَ المختالُ بالبُغْضِ نَحَوْنَا يُرْدُ حَسِيرًا طَرْفُهُ وَهُوَ أَقْبَلُ

فجعل (حسيراً) والجملة التي هي (هو أقبل) حالين، للطرف، وقد ذكر منع ذلك في عدة كتب»^(٤).

وقد يقارن بين أقواله وأقوال غيره، قال: «عبارة النحاة تَخْتَلَفُ في هذا الباب، فبعضهم يقول كما قال عُثْمَانُ، وبعضهم يقول: الاستثناء أن تُخرجَ بعضاً مما تدخل فيه كلاً له، أو

(١) ص: ٤٥٦-٤٥٧.

(٢) ص: ٣٩٢.

(٣) الغرة ٣ ب (كوبريللي).

(٤) انظر: ٤٣٨.

تَدْخُلُ بَعْضًا فِيمَا أُخْرِجَتْ مِنْهُ كُلًّا لَهُ»^(١).

وقد خالفه في بعض المسائل، فمن ذلك تقسيمه لأضرب (حتى)، فقد قسمها ابن جني إلى أربعة أضرب، فاعترض ذلك، قال: «وَذَكَرَ عُثْمَانُ انْقِسَامَهَا إِلَى أَرْبَعَةِ أَضْرِبٍ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ قِسْمَةٌ؛ لِأَنَّ فِيهَا تَدَاخُلًا، وَذَلِكَ أَنَّ: الَّتِي يَنْتَصِبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا عِنْدَهُ هِيَ الَّتِي يَنْجَرُّ الْأِسْمُ بَعْدَهَا...»

فإن قيل عُذْرًا لِعُثْمَانَ: إِنَّ الَّتِي يَنْتَصِبُ بَعْدَهَا الْفِعْلُ قَدْ يَكُونُ أَحَدُ قِسْمَيْهَا. بمعنى (كَي)، وَ(كَي) يَنْتَصِبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا فِي أَحَدِ قِسْمَيْهَا بِهَا نَفْسِهَا، فَكَذَلِكَ تُجْعَلُ هِيَ. فالجواب: أَنَّ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّ يَقْضِي بِأَنَّ انْتِصَابَ الْفِعْلِ بَعْدَ (حَتَّى) بِأَنَّ مُضْمَرَةً، وَلَيْسَ يَرْتَكِبُ عُثْمَانُ غَيْرَ مَذْهَبِهِ؛ لِأَنَّا لَمْ نَرْ لَهُ نَصًّا سِوَى الْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ»^(٢).

وعلى هذا، فلم يتميز له من ابن جني موقف خاص، فهو عنده كسائر النحويين، فلم ينهج منهج الذين ينصبون أنفسهم مدافعين عن صاحب المتن الذي يشرحونه، ولا منهج الذين يُعَنُونَ بتتبع هفوات صاحب المتن، فيخطئون ويعترضون.

(١) ص: ٤٩٣.

(٢) ص: ٦٢٣.

الفصل الرابع

أثر المعنى الشرعي في الخلاف النحوي عند ابن الدهان

المبحث الأول: الدلالة التركيبية.

المبحث الثاني: الدلالة الشرعية.

المبحث الثالث: أقوال الفقهاء.

كان المعنى أساساً في بناء قواعد النحو، وفي الاستدلال لها، والاعتراض عليها، فإذا استُدلَّ على حكم ما بشاهد كان وجه الدلالة فيه يناقض المعنى أو يضعفه، كان ذلك الشاهد عرضة للاعتراض عليه، وإسقاط الاستشهاد به من ذلك الوجه^(١).

ومعنى الجملة حصيلة لدلالات متعددة؛ دلالة النحو (التركيب)، ودلالة الصرف (البنية)، ودلالة اللغة، ودلالة السياق ... إلى غير ذلك، كما سيتبين إن شاء الله. أمَّا المعنى الشرعي، فهو ما كان مأخوذاً مما دلت عليه نصوص الشريعة، وما استنبطه العلماء منها.

فمراعاة المعنى الشرعي عند الاستشهاد، والاعتراض، إنما هو مراعاة لقرينة من القرائن الحالية، التي يُعتدُّ بها عند دراسة النص، والاستنباط منه. وقد اعتدَّ النحويون بالمعنى الشرعي في بحثهم لمسائل النحو، وأدلتها، كما كان حاضراً في تحليلهم للنصوص، وأمثلة ذلك كثيرة لا تحصر، فمنها:

١- أن سيبويه نفى أن يكون قوله تعالى: ﴿مُذْئِبَةً﴾، وقوله: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾^(٢) دُعَاءً، لأن المتكلم بذلك الله عزَّ وجل، قال: «وَأَمَّا قوله تعالى جُدُّه: ﴿مُذْئِبَةً﴾ و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾، فإنه لا ينبغي أن تقول: إنه دُعَاءٌ ههنا؛ لأنَّ الكلام بذلك قبيحٌ، واللفظُ به قبيحٌ، ولكنَّ العبادَ إنما كلَّموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون، وكأنَّه والله أعلم قيل لهم: ويلٌ للمطففين، وويلٌ للمكذِّبين، أي هؤلاء مما وجب هذا القول لهم»^(٣).

٢- ما خرَّجه سيبويه وتابعه المبرد من تأويل الترجي الذي تفيده (لعل) في قوله تعالى: ﴿يَخْشَى﴾^(٤)، فقد خرَّجَاهُ على: اذْهَبَا فِي رَجَائِكُمَا وَطَمَعِكُمَا^(٥)،

(١) انظر: مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ٤٥٦-٤٥٧.

(٢) الطور: ١١.

(٣) المطففين: ١.

(٤) الكتاب ٣٣١/١.

(٥) طه: ٤٤.

(٦) انظر: الكتاب ٣٣١/١، والمقتضب ١٨٣/٤.

والذي منعه من إبقائها على أصلها، تزيه الله تعالى عن الرجاء؛ لأن الله يعلم ما سيكون، وعبر سيبويه عن هذا بقوله: «فالعلم قد أتى من وراء ما يكون»^(١).

٣- أن الفارسي حكم بزيادة الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٢) والذي دعاه إلى ذلك تزيه الله تعالى عن الشبيه، قال: «ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، الكاف زائدة لا محالة، لأنه لم يثبت لله عز وجل مثل ولا شبيه، تعالى الله عن ذلك»^(٣).

٤- أن ابن جني جعل الهمزة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ :﴾^(٤)، دالة على الوجدان، لا على التعدية، بناءً على مذهبه الاعتزالي، الذي ينفي أن يكون الله قد خلق أفعال العباد، والمعنى: من وجدناه غافلاً، قال: «... وذلك قوله عز اسمه: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ :﴾ ; < = > ? @»، ولكن يخلو (أغفلنا) هنا من أن يكون من باب أفعلت الشيء أي: صادفته ووافقته كذلك... أو يكون ما قاله الخصم: أن معنى (أغفلنا قلبه): منعنا وصددنا، نعوذ بالله من ذلك...»^(٥).

فالذي دعاه إلى هذا التأويل مذهبه العقدي، وهو تأويل مردود عند أهل السنة، وإنما ذكرته هنا تمثيلاً للاعتداد بالمعنى الشرعي حسب ما يعتقده قائله.

٥- ما قرره الزمخشري من أن (لن) تُفيد تأييد النفي^(٦)، وتوكيده^(٧)، فقد دعاه إلى ذلك مذهبه العقدي، فهو لا يرى أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة، فاستدل على ذلك بقوله تعالى لموسى عليه السلام: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾^(٨). وقد ردّ عليه ابن مالك^(٩)، وابن

(١) الكتاب ٣٣١/١.

(٢) الشورى: ١١.

(٣) المسائل البغداديات ٤٠٠.

(٤) الكهف: ٢٨.

(٥) الخصائص ٢٥٣/٣-٢٥٤.

(٦) انظر: شرح الأتموزج في النحو ١٩٠.

(٧) انظر: الكشف ١١٣/٢.

(٨) الأعراف: ١٤٣.

(٩) انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٣١/٣.

هشام^(١)، وغيرهما^(٢).

وقد قسمت هذا الفصل ثلاثة مباحث، وآثرت أن أجعل للدلالة التركيبية مبحثاً خاصاً؛ لأنها الجزء الأساس في تكوين المعنى، فتكون توطئة لدراسة أثر المعنى الشرعي في الخلاف النحوي، الذي كان نصيبه من هذا الفصل المبحثين الآخرين.

المبحث الأول: الدلالة التركيبية:

الدلالة مصدر دلَّ يدلُّ، إذا هدى^(٣)، وتُعرَّف عند الأصوليين، وعند المنطقيين^(٤) بتعريفات متعددة منها: أنها ما يلزم من فهمه فهم شيء آخر. ودلالة الكلام: فائدته ومعناه، ولذا كانت الإفادة شرطاً من شروط الكلام عند النحويين.

والدلالة التي تنشأ عن الجملة تنسب للتركيب، فيقال: الدلالة التركيبية، ويُعنى بها فرعان من فروع اللغة، النحو، والبلاغة، فما كان أثراً لأحكام النحو، من الإعراب ومقتضياته من الدلالة سُمِّي الدلالة النحوية، وما كان أثراً لأحوال المقام، ومدى المطابقة لمقتضى الحال نسب ذلك للبلاغة.

ومما يُمثل به من صور الدلالات النحوية: الإسناد، والترتيب (التقديم والتأخير)، والتطابق العددي (الإفراد والتثنية والجمع)، والتطابق الجنسي (التذكير والتأنيث)، والتطابق النوعي (العاقل وغير العاقل). أمَّا الإعراب فهو قرينة في تحديد الإسناد، كما أن التطابق في علامة الإعراب صورة من صور الدلالة.

فإذا قلت مثلاً: قامَ الرجلُ، فقد أسندت القيام إلى الرجل، فهو المحكوم عليه بالقيام، ومثل ذلك إذا قلت: زيدٌ أخوك، فزيدٌ محكوم عليه بالأخوة؛ لأنه مسند إليه، والأخوة مسندٌ، أي حُكم.

وعلامه الإعراب تحدد الإسناد، ولذا فالجملتان: أكرمَ زيدٌ محمداً، وأكرمَ محمداً زيدٌ،

(١) انظر: معني اللبيب ٣٧٤.

(٢) انظر: أضواء البيان ٢١٥/٥.

(٣) اللسان ٢٤٨/١١ (دلل).

(٤) انظر: التعريفات للجرجاني ٧٥، والتحبير شرح التحرير ٣١٦/١، وشرح الكوكب المنير ١٢٥/١، والكيليات

٤٣٩، وشرح السلم في المنطق للأخضري ٨.

سواءً في إفادة المعنى من الناحية النحوية.

ودلالة الترتيب^(١) ليست مطردة في كل جملة، من الناحية النحوية، كما تقدّم في المثالين السابقين: أكرم زيدٌ محمّداً، وأكرم محمّداً زيدٌ. لكن بالنظر إلى مطابقة مقتضى الحال (البلاغة) فالأمر يختلف، ولكن الترتيب قد يلزم في أساليب أخرى، كأن يكون قرينة لمعرفة الإسناد، مثل إذا استوى المبتدأ والخبر في التعريف أو التنكير، فيجب أن يقدم المبتدأ، فالتقديم هو الذي حدد الإسناد، وهو أيضاً قد يكون لازماً لإفادة معانٍ أخرى، كالفاعلية والمفعولية في نحو: أكرم موسى عيسى، وأعطيتُ زيداً عمراً ونحو ذلك^(٢).

أمّا دلالة التطابق فهي نتيجة لما تقتضيه الأحكام النحوية من المطابقة بين أجزاء الجملة، سواء الركنان الأساسيان، أو غيرهما، على مختلف صور التطابق، تقول: الرجل قائمٌ، والرجال قائمون، وسُعاد مُجتهدَةٌ، وسلمتُ على ثلاثة رجالٍ، وتفوّق ثلاثُ نساءٍ، وقامتُ هندٌ، والحربُ اشتعلتُ، وأكرمتُ الرجالَ الذين أقبلوا، وقبلتُ الكُتُبَ التي أهديتُ...

وقد يُنازعُ في هذه الدلالة، من حيث إنها استُفيدت من البنية، حيث أُضيف إلى الجملة (بعض اللواحق)، ولم تستفد من التركيب وقواعد النحو. والإجابة عن هذا بأن هذه (اللواحق) إنما أوجبتها قواعد النحو، فوجودها مسبّبٌ عن تلك القواعد، ونسبة الشيء لسببه نسبة صحيحة غير معترضة.

وبعض الجمل تحمل بذاتها دلالات معيّنة، كجمل أسلوب التعجب، والاختصاص، والتحذير والإغراء، كما أن حروف المعاني تكتسب دلالات خاصّة من خلال التركيب...^(٣).

والدلالة النحوية واحدة من دلالات متعددة، فبالإضافة إليها، تُضيف دلالة البنية، وهي التي تسمى الدلالة التصريفية معنىً آخر، ولا يستفاد هذا المعنى أو ذاك إلا بمعنى كل كلمة مفردة في الجملة، ودلالة الكلمة المفردة، هي ما يسمّى الدلالة المعجمية، وهي المستمدّة من متن اللغة^(٤).

(١) انظر الحديث عن هذه الدلالة في: علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم ٩-٥١.

(٢) انظر: دور الرتبة في الظاهرة النحوية ١٧٠ وما بعدها.

(٣) انظر: اللغة معناها ومبناها ١٧٨.

(٤) انظر: علم الدلالة ١٣.

وهناك أيضاً دلالات أخرى، قد يُحتاج إليها في بيان المراد، كدلالة السياق، فقد تفيد جملة واحدة معنيين مختلفين، بسبب أنها وُجدت في سياقين مختلفين^(١).

وأيضاً دلالة الأداء، وهو ما يلتبس بالحديث من تصرّف المتحدث، عن طريق تغيير الصوت إمّا ضغطاً على كلمة، أو رفعاً للصوت أو خفضاً له، أو الوقف، وله مصطلحات متعددة، كالنبر، والتنغيم، والوقف، والوصل، فمثلاً لو قيل: جاء زيد. هذه الجملة يمكن أن تكون خبراً، أو استفهاماً حقيقياً، أو استفهاماً تقريرياً، أو تهكمياً أو غير ذلك، وذلك من خلال الأداء^(٢).

والمثأمل في هذه الدلالات يجد أنها جميعاً متضافرة في إفادة المعنى الكلي، وأن دلالة الجملة، لا يمكن أن تؤخذ من دلالة واحدة، وكذلك كل دلالة —من الدلالات الأساسية— هي محتاجة إلى الدلالة الأخرى في بيان المعنى^(٣)، فإذا قلت: زيدٌ مجتهد، عرفت أن زيدا متّصفٌ بالاجتهاد، لكن هذه الفائدة ليست من تركيب الجملة فحسب، فلا يمكن أن تفيد هذه الفائدة لو لم نعرف معنى الاجتهاد، أو أن زيدا اسمٌ ذات، كما لا تحصل هذه الفائدة لو لم نعلم أن هذه الصيغة (مُفتعل) تدل على حدث وذات، وأن الافتعال يدل على تطلّب للفعل وبذل الوسع في تحصيله، وهكذا^(٤).

أما المعاني الجزئية فيمكن أن تستقل كل دلالة بإيجادها، ففي قوله تعالى: ﴿كَلِمَةً الَّتِي كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾^(٥) نجد أن (كلمة الله) جاءت مرفوعةً، فالرفع دلٌّ على أن الواو استئنافية، وأن الجملة غير معطوفة على مفعول

(١) انظر: علم الدلالة العربي ٢٠-٢٢.

(٢) انظر: دلالة الألفاظ ٤٦-٤٧، والدلالة اللغوية عند العرب ١٦٨.

(٣) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٥، والقاعدة النحوية تحليل ونقد ١٠٤-١٠٥.

(٤) انظر: المعنى والقاعدة النحوية. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية ج ١٧ عدد ٣٢. ص: ٥٢٦.

وقد مثّل لهذا المعنى د. تمام حسان ببيت افتراضي هو:

قاصّ التّجنيُّ شِحَالُهُ بِتَريسيهِ الـ فاحيٍ فلم يَسْتَفْ بطاسيةِ البَرَن

انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٣. وانظر تحليل هذا المثال، واستنتاج عدم جدوى دلالة دون أخرى في:

القاعدة النحوية تحليل ونقد ١٠٤-١٠٥.

(٥) التوبة: ٤٠.

الجعل السابق، مما يفيد أن كلمة الله هي العليا منذ الأزل. فهذه الدلالة الجزئية إنما استفيدت من الإعراب فقط.

ولقد تعرض ابن الدهان في مواضع متعددة إلى الدلالة النحوية (التركيبية) بشيءٍ من التنظير، وذلك في بحث غرض الإعراب، فبيّن أن شدة الحاجة إليه تكون مع اللبس، وكلّما زال اللبس قلت حاجة الإعراب، ففي معرض بحثه في أصل المرفوعات، وهل هو المبتدأ أو الفاعل، رجّح أنّه الفاعل، قال: «ومّا يدلُّ على أنَّ الفاعلَ الأصلُ أنَّ الإعرابَ جيءَ به للفرق، ونحن نرى أنَّ الفاعلَ أحوَجُ إلى الفرقِ بينه وبينَ المفعولِ، وليسَ كذلكَ المبتدأ؛ لأنَّ خبرَهُ مثلهُ في الإعرابِ، وكلّما بُعدَ اللبسُ كانَ بعيداً من استحقاقِ الإعرابِ»^(١).

وأيضاً حكم بفرعية إعراب الفعل المضارع، وذلك «لأنَّه لا ضرورةَ إلى إعرابه؛ لأنَّه بصيغته يدلُّ على معناه»^(٢).

وردَّ على شبهة إغناء التركيب (التقديم والتأخير) عن الإعراب في تحديد الدلالة، فقال: «... والاسم ذو معانٍ مختلفة، فلولا الإعرابُ لوقع اللبسُ، ولا يكفينا مؤونة ذلك التقديم والتأخير، لضروراتٍ منها: ضيقة الوزن في الشعرِ والسَّجع، وتقدُّم المفعولِ إذا اتَّصلَ ضميرُهُ بالفاعل»^(٣).

الدلالة النحوية في التقعيد والخلاف:

وهذه الدلالة النحوية (التركيبية)، لها أثر ظاهر في القواعد النحوية، سواء قواعد الأبواب، أو قواعد التوجيه^(٤)، وذلك أن الاستدلال بالدليل النقلي قائمٌ على دلالاته الكلية، المستنتجة من دلالاته الجزئية، ومنها الدلالة النحوية، فدلالة إسناد (أسد) إلى (حُرَّاس) في

(١) الغرة ٢٣ ب (كوبريللي).

(٢) الغرة ٤ ب (كوبريللي).

(٣) الغرة ٣ ب (كوبريللي).

(٤) المقصود بقواعد الأبواب هي القواعد المندرجة تحت باب بعينه، كقواعد الفاعل، والمبتدأ والخبر، والحال، والاستثناء وغيرها، وأما قواعد التوجيه فهي القواعد التي لا تتعلق بباب معين، وإنما تستدعى عند التحليل النحوي (الإعراب)، كالقوة والضعف، والرجحان، والأصالة، والفرعية ونحو ذلك، وقد عُني بها ابن هشام في مغني اللبيب في الباين الرابع والخامس، وعقد د. تمام حسان فصلاً لقواعد التوجيه في الأصول ٢٢٠. إلا أن الذي حرر هذا التقسيم، وعنه نقلتُ هو د. محمود الجاسم، في القاعدة النحوية تحليل ونقد ٣٥.

قول الشاعر:

إِذَا اسْوَدَّ جَنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خَفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا
هو الذي دعا إلى القول بأنَّ (إنَّ) نصبتِ الجزأين^(١).

ونحو من ذلك الخلاف في اسمية نعم وبئس، فقد وردا في تراكيب واقعين موقع الأسماء، قالوا: نعم السير على بئس العير، وما هي بنعم الولد، وفي أخرى وقعا موقع الأفعال، قالوا: نعمت المرأة، وبئست الجارية^(٢).

وقد شارك ابن الدهان النحويين في استصحاب هذه الفكرة في التقعيد والخلاف، وأمثلة ذلك كثيرة، منها:

١- أنه حكم على الضمير المنفصل بحكم الاسم الظاهر، وذلك من خلال استدلاله بقول الشاعر:

أَنَا الْبَطْلُ الْحَامِي الذَّمَّارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
ففي قوله: يدافع عن أحسابهم أنا، أسند الفعل المضارع (يدافع) إلى الضمير (أنا)، وحرف المضارعة الياء، وهو الذي يصلح للمذكر الغائب، «فَاتِيَانُهُ بِـ» (أنا) مَعَ الْيَاءِ الَّتِي تَصْلُحُ لِلْمَذْكَرِ الْغَائِبِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَثَرِلَتَهُ بِمَثَرِلَةِ الْمُظْهَرِ مِنَ الْأَسْمَاءِ»^(٣).

٢- أنه أجاز كون اسم الفعل الناسخ نكرة، وخبره معرفة، مع وجود المسوِّغ المعنوي، قال: «ووجدتُ في كتاب الله تعالى الاسم نكرة والخبر معرفة للفائدة المطلوبة في الخبر، وهو قوله تعالى: ﴿m l k j i h g f﴾»^(٤)^(٥).

٣- أنه لما بحث توجيه قولهم: أخطب ما يكون الأمير قائماً، ذكر وجهين، وساق أدلة نقلية، الإسناد فيها هو الشاهد في المسألة، قال: «و(أخطب ما يكون الأمير قائماً)، تقديره: أخطب أوقات كون الأمير إذا كان قائماً، فلا يحتاج إلى عامل في (إذا)؛ لأنَّ (أخطب) وقت؛ لإضافته إلى الوقت، و(إذا) وقت، فهو هو، فإن لم تُقدِّر الوقت محذوفاً وجعلت

(١) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥١٨/١، والبحر المحيط ٤٤٤/٤.

(٢) انظر: الإنصاف ٩٧/١.

(٣) ص: ٨٢٨.

(٤) آل عمران: ٩٦.

(٥) ص: ٢٠١.

(أخطب) مُضافاً إلى (ما)، وَجَعَلْتَ (ما) عامّةً؛ لأنَّ (أفعل) لا يُضافُ إلى واحدٍ لفظاً وَمَعْنَى، وَكَأَنَّ تقديرَ (ما يكون) أَكْوَاناً، فَكَأَنَّكَ جَعَلْتَ الْأَكْوَانَ خَطِيبَةً عَلَى الْإِتْسَاعِ، كَانَ (إذا) مُتَعَلِّقاً بِمُسْتَقَرٍّ أَوْ اسْتَقَرَّ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْمَصْدَرِ... وَالْوَجْهَ الْأَوَّلُ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ كَثِيراً مَا تَتَسَعُّ فِي الزَّمَانِ فَتَجْعَلُ الْفِعْلَ لَهَا، وَعَلَى هَذَا قَالُوا: فَهَارُكَ صَائِماً، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ

وَاللَّيْلُ فِي جَوْفٍ مَنَحُوتٍ مِنَ السَّاجِ^(١)

٤- وإذا خالفت دلالة التركيب المتقرر عند النحويين ذهبوا إلى التأويل، وهذا من الأثر العكسي لهذه الدلالة، فلمَّا تقرر عند ابن الدهان -تبعاً للنحويين- أنَّ ما بعد حرفِ العطف لا يتقدّم على ما قبله، وَجَّهَ قول الشاعر:

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

عَلَى تَقْدِيرِ عَطْفِ (رَحْمَةُ اللَّهِ) عَلَى الْمُضْمَرِّ فِي (عَلَيْكَ)، وَ(السَّلَامُ) مُبْتَدَأٌ^(٢)؛ لِأَنَّ دَلَالَةَ التَّرْكِيْبِ تَنْقُضُ الَّذِي قَرَّرُوهُ.

٥- وأيضاً لما وجدوا دلالة الإسناد واضحةً بين الجزأين المنصوبين في مدخولات بعض الحروف الناسخة، جَوَّزَ بعضهم أن يكون الثاني خبراً، وَخَرَّجَهَا بعضهم على الحال أو على إضمار (كان)، ولم يكتفِ ابن الدهان بإيراد شاهد واحد، بل ساق لهذه المسألة ستة شواهد، ثم ساق حجج كُلِّ، ولم يرجح شيئاً^(٣).

المبحث الثاني: الدلالة الشرعية:

الدلالة الشرعية هي المستمدة من نصوص الشرع، وذلك من خلال مستويات متعددة، فإما أن يكون الاستمداد من النص مباشرة من خلال دلالة منطوق النص أو مفهومه، أو غير مباشرة من خلال الإجماع أو القياس، فإنهما داخِلان في مضمون النص الشرعي، ومقاصد الشرع العامة.

والذي نبهته هنا هو المعنى الشرعي المستصحب عند بحث الخلاف النحوي، إمَّا

(١) ص: ٤٦٦-٤٦٧.

(٢) انظر: ٧٦٨.

(٣) انظر: ٢٠١ وما بعدها.

ترجيحاً أو اعتراضاً، مثل استدلالهم على أن الاثنين جمع بقوله تعالى: ﴿مُتَّحِدِينَ﴾، إِيَّاهُ فَلَاؤُهُ السُّدُسُ^(١)؛ لأنَّ الثابت أنَّ الاثنين من الإخوة يحجبان الأم من الثلث إلى السدس، وقد عبّر عنهم بالإخوة.

ولا يُقصد بالمعنى الشرعي المعنى اللغوي لنص شرعي، سواءً أكان معجمياً أم نحوياً أم تصريفيّاً، وذلك لأنَّ الشرعيّة فيه من ذات النص لا من المعنى، وذات النص متّفق على الاستدلال به في النحو إذا كان من القرآن، وفيه الخلاف المعروف إذا كان من السنة، فليس هو موضوع هذا البحث.

والمعنى على جميع مستوياته - الشرعي، واللغوي، والعرفي... - له مكان ظاهر في البحث النحوي، سواءً أكان تعقيداً أم توجيهاً أم خلافاً؛ لأنَّه ركنُ الكلام، ولذا لما عرف ابن جني اللغة قال: «أما حدها فإنها أصواتٌ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»^(٢). فلا كلام إلا بلفظ ومعنى، فإن تخلف أحدهما في شيء لم يكن ذلك الشيء كلاماً^(٣).

لقد اعتدوا بالمعنى في المصطلحات والأحكام، والتعليل والترجيح، فكثير من المصطلحات تدل على المعنى اللغوي الذي تؤدبه، كالفاعل والمفاعيل، والفعل الماضي والأمر... كما أنَّ كثيراً من الأحكام كانت نتيجةً لمقتضيات المعنى^(٤)، كامتناع الابتداء بالنكرة ما لم تفد، وكمنع ما يحدث اللبس، وجواز ما أمن فيه اللبس.. إلى غير ذلك.

كما كان المعنى ركناً في الترجيح والاعتراض، وكان الحمل على المعنى واحداً من أهم مجالات التأويل عند النحويين^(٥)، ومن ذلك تأويلهم الرفع على البدل بعد الاستثناء

(١) النساء: ١١.

(٢) الخصائص ٣٣/١.

(٣) هناك بحوث طويلة في هذا المعنى، وذلك لارتباطها بمباحث عقديّة، ومن الفرقِ مَنْ يُثبتُ الكلام النفسي ليصل إلى تزييه الله عن صفات المخلوقين، بناءً على الإلزامات الخاطئة التي يلزمهم بها العقل المادي، ومن أدلتهم على ذلك قول الأخطل:

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

انظر: لمع الألة للجويني ١٠٤، وإحياء علوم الدين ١٠٩/١.

(٤) انظر: الحجج النحوية ١٥٩، والمعنى والقاعدة النحوية. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية ج ١٧ عدد ٣٢. ص: ٥٢٠ وما بعدها.

(٥) انظر: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ٢٤١.

الموجب في قوله تعالى: - في قراءة^(١) - ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْكُمْ﴾^(٢) على معنى: لم تفوا بالميثاق إلا قليل^(٣)، وقول الشاعر:

وبالصريمة منهم مزل خلق عافٍ تغير إلا النوي والوتد
على أن معنى (تغير): لم يبق على حاله^(٤).

ولأجل هذا كله كان المعنى أساساً في البحث النحوي، والمعنى الشرعي جزءاً من المعنى، فأهميته بأهميته.

ولقد كان المعنى الشرعي حاضراً في مناقشات ابن الدهان واستدلالاته، من خلال تعامله مع النصوص، وكان ذلك من ناحيتين: الأولى: إثبات الحكم، والثانية: توجيه الخارج عن القواعد.

١ - مراعاة المعنى الشرعي في إثبات الحكم أو نفيه:

أ- في باب جمع التذكير (المذكر السالم)، لما تعرض لقول ابن جني في حده: (لَمَنْ يَعْقِلُ) قال: «صَدَفَ بَعْضُهُمْ عَنِ الْعَقْلِ - وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِالْعَقْلِ، وَقَدْ قَالَ: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾»^(٥)، فَجَمَعَ بِالْوَاوِ وَالتَّنُونِ - فقال: لمن يعلم، فهو أعم^(٦). فتراه اختار ذلك القول احترازاً من ذلك اللازم الذي لم يرتضه^(٧)، وهو قول لغلاة الفلاسفة، فإنهم يصفون الله تعالى بالعقل، وصفات الله تعالى توقيفية، فلا يوصف إلا بما وصف به نفسه في كتابه، أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم^(٨)، ولم يرد وصفه بالعقل، وإنما وصف عز وجل نفسه بالعلم.

ب- اختلف في زيادة (من) في الموجب، وكانت الحجة شرعية محضة، قال ابن

(١) نُسِبَتْ لِأَبِي عَمْرٍو. انظر: تفسير ابن عطية ١/١٧٣، والبحر المحيط ١/٢٨٧، والدر المصون ١/٤٦٩.

(٢) البقرة: ٨٣.

(٣) انظر: تفسير ابن عطية ١/١٧٣. وخرجت تخريجات أخرى في الدر المصون ١/٤٦٩.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٢/٢٥٥، ومغني اللبيب ٣٦٣.

(٥) الذاريات: ٤٧.

(٦) الغرة ١٨ أ (كويريللي).

(٧) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية ١/١٦١.

(٨) انظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة ١/١٣٧، والشرعية للآجري ٢/١٠٥١، والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية لابن

بطه ٣/٩١.

الدهان- في معرض حديثه عن أقسامها-: «تَقَعُ زائِدةٌ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي التَّفْيِ أَوْ مُضَارِعِهِ عِنْدَ سِيَوِيهِ، وَأَمَّا الْأَخْفَشُ فَيَجِيزُ زِيَادَتَهَا فِي الْوَاجِبِ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿@ C B A﴾^(١)، وَقَالَ: التَّقْدِيرُ: يُكْفَرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ؛ لِأَنَّ كَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى يَقْتَضِي ذَلِكَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿H G F﴾^(٢)، وَسِيَوِيهِ يَجْعَلُهَا لِلتَّبْعِيضِ، وَيُقَدِّرُ الْكَلَامَ: يُكْفَرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتٍ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ؛ لِأَنَّ فِي السَّيِّئَةِ مَا لَا يُكْفَرُ كَالشَّرِكِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿s r﴾^(٣)، وَاحْتَجَّ الْأَخْفَشُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿@ ? ~ } | { z y x w v u t﴾^(٤)، فَقَالَ: التَّقْدِيرُ: نَقُصُّ عَلَيْكَ أَنْبَاءَ الرُّسُلِ، وَلِسِيَوِيهِ أَنَّ يَقُولَ هِيَ لِلتَّبْعِيضِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿F E D C B A @ ? >﴾^(٥)، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿G ...﴾^(٦).

فحجج كلا القولين شرعيةً، ولم يصرح ابن الدهان بترجيح أحد القولين، ويبدو أنه كان متوقفاً في هذا، وذلك أنه احتج لسِيَوِيهِ، ولم ينقل ردّاً للأخفش على حجة سِيَوِيهِ من أن من الذنوب ما لا يكفر، وهو الشرك، ولكنه بعد ذلك استدللَّ لصحة قول الأخفش بدليل آخر، وهو قول الأسود بن يعفر:

هَوَى بِهِمْ مِنْ حُبِّهِمْ وَسَفَاهِهِمْ مِنْ الرِّيحِ لَا تَمْرِي سَحَاباً وَلَا قَطَرًا^(٧)

فلو لم يحكم بزيادة (من) في قوله: (من حُبِّهِمْ) لبقى الفعل (هوى) بلا فاعل.

ولم أقف على من استشهد بهذا البيت غيره، ويمكن أن يحمل على الضرورة.

ج- استدلل عامة النحويين على أن الواو لمطلق الجمع، ولا تفيد ترتيباً بأدلة كثيرة، استقصاها ابن الدهان جميعاً، فلم أجد دليلاً غير ما ذكر، ووجه الاستدلال في معظم هذه

(١) البقرة: ٢٧١.

(٢) آل عمران: ٣١.

(٣) النساء: ٤٨.

(٤) هود: ١٢٠.

(٥) النساء: ١٦٤.

(٦) ص: ٥٦٢.

(٧) انظر: ٥٦٣.

الأدلة معني شرعي، فمن ذلك أنه استدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَمْرِيْمُ أَفْتِي لِرَبِّكَ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَعِي مَعَ الرُّكَّعِيْنَ﴾^(١)، قال: «وَالسُّجُودُ بَعْدَ الرُّكُوعِ»^(٢).

واستدل أيضاً بقوله تعالى: ﴿B A @ ? > = < ;﴾^(٣)، قال: «وَهَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَمْ يَكُونُوا يُؤْمِنُونَ بِالرَّجْعَةِ، وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى عَنْهُمْ: ﴿μ ¶﴾»^(٤)، يُريدُ: نحيا ونموت»^(٥).

واستدل أيضاً بأن النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «قُلْ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شِئْتُ»^(٦)، قال: «فَلَوْ كَانَتْ الْوَاوُ لِلتَّرْتِيبِ لَمْ يَنْقُلْهُ مِنْ الْوَاوِ إِلَى (ثُمَّ)»^(٧).

د- نقل ابن الدهان عن بعض الفقهاء أن الباء قد تأتي للتبويض، مستدلين بقوله تعالى: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(٨)، ثم ناقش هذا القول، فردَّ عليه أولاً، بأنَّ هذا غير معروف عند أهل اللغة، ثم نقل أن هذا القول قد ردَّ بقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾^(٩)، وبقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾^(١٠)، ولم يبيِّن وجه الاستدلال، لوضوحه، فالتبويض لا يمكن أن يتصور فيهما؛ لأنَّ مدخولهما لفظ الجلالة، ثم بيَّن أنَّ هاتين الآيتين ليس فيهما دليل على ذلك من غير طريق المعنى، وذلك «أنَّ الْمُدَّعِيَّ لِهَذَا لَا يَدَّعِي أَنَّهَا تَكُونُ لِلتَّبْعِيضِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَمَنْ رَدَّ هَذَا الْقَوْلَ يَقُولُ: إِنَّا اسْتَفَدْنَا التَّبْعِيضَ فِي الْآيَةِ مِنْ

(١) آل عمران: ٤٣.

(٢) ص: ٧٧٩. وقد سبقه إلى هذا بهذا اللفظ أيضاً المبرد في المقتضب ١/١٠، وانظر: البيان في شرح اللمع ٢٩٦، وشرح اللمع للواسطي ١١٧.

(٣) الجاثية: ٢٤.

(٤) الأنعام: ٢٩.

(٥) ص: ٧٧٩.

(٦) أخرجه أحمد في المسند ٦/٣٧١، والنسائي في السنن ٦/٦، وابن ماجه ١/٦٨٤.

(٧) ص: ٧٨١.

(٨) المائدة: ٦.

(٩) الأنعام: ١٠٩.

(١٠) الواقعة: ٧٤.

وَجِهٍ آخَرَ، وَالْبَاءُ فِي الْآيَةِ ظَرْفٌ، وَالظَّرْفُ قَدْ يَكُونُ الْعَمَلُ فِي بَعْضِهِ^(١).

هـ - قَدَّرَ النَحْوِيُّونَ (مَا) فِي أَسْلُوبِ التَّعَجُّبِ (مَا أَفْعَلُهُ) بِـ (شَيْءٍ)، فَإِذَا قُلْتَ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، فَالتَّقْدِيرُ: شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا.

وقد أشكل هذا التقدير في قولهم: مَا أَعْظَمَ اللَّهُ. فتقديره على هذا: شَيْءٌ أَعْظَمَ اللَّهُ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَظِيمٌ لَا يَجْعَلُ جَاعِلٌ^(٢)، فَخَرَّجَ ابْنُ الدَّهَّانِ هَذَا بَعْدَ مِنَ التَّخْرِيجَاتِ لِتَسْلَمِ الْقَاعِدَةُ وَتَثْبِتَ، قَالَ: «فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا قَدَّرْتَ (مَا) تَقْدِيرَ (شَيْءٍ)، وَإِذَا قُلْتَ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا قَدَّرْتُهُ تَقْدِيرَ: شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا، فَمَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِمْ: مَا أَعْظَمَ اللَّهُ؟ فَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهِهِ: أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّيْءُ نَفْسَهُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ.

وَالثَّالِثُ: مَنْ يُعَظِّمُهُ مِنْ عِبَادِهِ.

الرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ الْأَفْعَالُ الْجَارِيَةُ عَلَيْهِ لِحَمْلِهَا عَلَى مَا يَجُوزُ مِنْ صِفَاتِهِ، وَيَلِيقُ بِهِ، فَيَحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ عَظِيمٌ فِي نَفْسِهِ، لَا عَلَى شَيْءٍ عَظَّمَ اللَّهُ، وَإِنْ كَانَ يَصِحُّ عَلَى مَا بَيَّنَّا^(٣).

٢ - مراعاة المعنى الشرعي في تخريج المخالف للقواعد:

أ - في قوله تعالى: ﴿! " # \$ % & ' () *

+ , - . / إِلَى الْكَمْبَيْنِ﴾^(٤) نُصِبَتْ الْأَرْجُلُ عَطْفًا عَلَى الْوَجْهِ، فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي الْغَسْلِ، قَرِئَ بِالْجَرِّ، فَصَارَ فِي الظَّاهِرِ عَطْفًا عَلَى الرُّؤُوسِ، وَخَرَجَ بَعْدَهُ تَخْرِيجَاتٌ، ذَكَرَ ابْنُ الدَّهَّانِ مِنْهَا نَقْلًا عَنِ الْحَسَنِ وَمُجَاهِدٍ وَالشَّعْبِيِّ: أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِالْمَسْحِ، وَالسَّنَةُ جَاءَتْ بِالْغَسْلِ. ثُمَّ أورد احتمالين في قراءة النصب، أولهما: أَنْ تَكُونَ الْأَرْجُلُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَوْضِعِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، وَالْآخَرُ: أَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْيَدَيْنِ، ثُمَّ أورد من الآثار ما يستدل به على هذين الاحتمالين، ولم يرجح شيئاً^(٥).

والعطف على موضع الجار والمجرور، مع تقدُّم ما يمكن أن يعطف عليه، مخالف للظاهر؛

(١) ص: ٥٩١.

(٢) انظر: الإنصاف ١٢٨/١ - ١٤٧.

(٣) نقله السبكي عن شرح الإيضاح لابن الدهان. انظر: فتاوي السبكي ٣٢٣/٢.

(٤) المائدة: ٦.

(٥) انظر: ٥٩٢.

لأن مرتبة العطف على الموضع أدنى من مرتبة العطف على الظاهر، ولا سيّما أن الأدلة الشرعية الأخرى تضافرت في إفادة المعنى الآخر، وإنما قاده إلى ذلك - فيما يظهر لي - ديلان نقليان، أولهما: المروئي عن علي رضي الله عنه أنه توضأ ومسح على ظهر القدمين، وقال: «لولا أنني رأيت النبي صلى الله عليه وسلم قد فعله لكان باطن القدمين أحق من ظاهرهما». والثاني: ما رواه عن رفاعة بن رافع رضي الله عنه أنه كان جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال له: «لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء، كما أمر الله تعالى، فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين، ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين».

فأمّا الأول، فلم أجده بهذا اللفظ قط، وإنما روي بلفظ: «لو كان دين الله بالرأي لكان باطن الحفّين أحق بالمسح من أعلاه، ولكن رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح عليهما»^(١)، فالحديث في الخف لا في القدم.

وأما الثاني، ففيه الاحتمال الوارد في الآية، فيمكن العطف على اليدين والوجه. فأعتقد أن هذا التأويل، بالعطف على الموضع، إنما كان نتيجة لهذا المعنى الشرعي الذي تراءى له.

ب- من المقرر أن الفاء العاطفة تفيد الترتيب بلا مهلة، وقد أورد ابن الدهان من النصوص ما ظاهره مخالف لهذا الحكم، من ذلك قوله تعالى: ﴿r q p o n m﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿t s﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿F E D C B A﴾^(٤)، فأمّا الآيتان الأوليان فقد خرجهما على أن الفعل مراد به الإرادة، أو أنه على القلب.

وأما الآية الثالثة فقد خرجها على أن الإهلاك واقع على بعضها، ثم جاء البأس على الجميع^(٥).

وأثر التفسير في هذه التخريجات واضح، ففي كتاب التفسير من صحيح البخاري:

(١) رواه الدارقطني عن علي رضي الله عنه في سننه (١٩٩/١) والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١٦٩/١).

(٢) النحل: ٩٨.

(٣) المائدة: ٦.

(٤) الأعراف: ٤.

(٥) انظر: ٧٨٥-٧٨٦.

﴿ t s r q p o n m ﴾ هذا مقدّم ومؤخّر، وذلك أن الاستعاذة قبل القراءة^(١)، وقد فسّره على معنى الإرادة عامة المفسرين^(٢).

إلا أن تخريجه للآية الثالثة فيه شيء من الضعف؛ لأنه حمّل الآية وجهاً لا يحتمله لفظها، وكان توجيه المفسرين أقرب إلى لفظها، فالطبري ذكر وجهين كلاهما صحيح عنده:
الأول: أن إهلاك الله إياها بخذلانها عن طاعته.

والثاني: أن يكون الإهلاك هو البأس بعينه، قال: «فيكون في ذكر الإهلاك الدلالة على ذكر مجيء البأس، وفي ذكر مجيء البأس الدلالة على ذكر الإهلاك، وإذا كان ذلك كذلك كان سواءً عند العرب بُدئ بالإهلاك ثم عطف عليه بالبأس، أو بُدئ بالبأس ثم عطف عليه بالإهلاك...»^(٣).

ج- تعرض ابن الدهان لمحرور (إلى)، وهل يدخل في حكم ما قبلها أم لا يدخل، وقرر أنه لا يدخل، فإن احتمل دخوله رُجع إلى القرائن، قال: «وَلَيْسَ يَقْتَضِي الظَّاهِرُ دُخُولَ مَا انْجَرَّ بِهَا فِي حُكْمِ مَا تَقَدَّمَ، إِذَا ذُكِرَ قَبْلَهَا مَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ... وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ فِي الْحُكْمِ لِغَيْرِ الْوَضْعِ، لَكِنْ لَاحْتِمَالِهِ الْأَمْرَيْنِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ * ﴾ +
, ﴿٤﴾ فَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ يَرَوْنَ غَسْلَ الْمِرَافِقِ، وَبَعْضُهُمْ لَا يَرَاهُ، وَهَذَا يُعْرَفُ بِالْقُرَائِنِ»^(٥).

د- ذهب ابن الدهان إلى أنه لا يجوز حذف الصفة، واعترض من قدّر صفة محذوفة في قوله صلى الله عليه وسلم: «لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ»^(٦)، فقد قدّر قوم: لا صلاة كاملة، قال: «وهذا نقض لما أصْلَنَاهُ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدِي: لَا كَمَالَ صَلَاةٍ، فَحَذَفَ

(١) صحيح البخاري ١٧٣٩/٤.

(٢) انظر على سبيل المثال: معاني القرآن للنحاس ٢/٢٦٩، وأحكام القرآن للجصاص ٢/٩٨، وللكنيا الهراسي ١/١٨١، وتفسير القرطبي ٧/٣٢٧.

(٣) تفسير الطبري ٨/١١٨.

وقد خُرّجت الآية تخريجاتٍ أخرى، انظر: تفسير الماوردي ٢/٢٠٠، وزاد المسير ٣/١٦٨.

(٤) المائدة: ٦.

(٥) ص: ٥٦٧.

(٦) رواه الشافعي في الأم، وعبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما عن علي رضي الله عنه. ورواه مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم الدارقطني في سننه. انظر: الأم ٧/١٦٥، ومصنف عبد الرزاق ١/٤٩٧، ومصنف ابن أبي شيبة ١/٣٠٣، وسنن الدارقطني ١/٤١٩.

المُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُقَامَهُ»^(١). وقد نقله عنه بعض الأصوليين^(٢). والداعي إلى تقدير محذوف معنى شرعي، وذلك أن الجماعة ليست شرطاً لصحة الصلاة، لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً»^(٣)، فالتفاضل يفيد صحة المفضول، فلا يمكن أن يتوجه النفي للصحة، كما هو ظاهر لفظ الحديث، فافتضى ذلك تقدير محذوف.

المبحث الثالث: أقوال الفقهاء:

في المبحث السابق تعرضت لتعامل ابن الدهان مع المعنى الشرعي من خلال النصوص، إمّا استشهداً بها وترجيحاً للحكم من خلالها، أو اعتراضاً على دلالتها وتوجيهها لها. ولقد وجدته في بعض المواضع يكتفي بالإسناد إلى أقوال الفقهاء، دون تعرض للنصوص، لذا رأيتُ أن أفرد لهذا مبحثاً.

لقد عوّل ابن الدهان على أقوال الفقهاء في عدد من المواضع، منها:

أ- حجب الفقهاء الأم من الثلث إلى السدس بالاثنتين من الإخوة^(٤)، فجعل ابن الدهان ذلك دليلاً على أن الاثنتين جمع، فكان حكم الفقهاء عنده تفسيراً لآية النساء، قال: «... وَمَنْ نَصَبَ أَرَادَ بِالْآيَاتِ اثْنَيْنِ، وَإِنْ كَانَ جَمَاعَةً فِي الْلفظِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مُ ۖ ۖ﴾، وَإِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ»^(٥)، والفقهاء ما عدا ابن عباس يحجبون بالاثنتين من الإخوة الأم، فدلَّ أن الجمع واقع على اثنين^(٦).

ب- أشار إلى مذاهب الفقهاء في بعض مسائل الاستثناء عموماً، ثم تعرض لبعضها بشيء من التفصيل، قال في أوائل باب الاستثناء: «وللفقهاء في هذا الباب مذاهب يوافقون النحاة في بعضها ويخالفونها في بعضها، فمن ذلك: أن الاستثناء من غير الجنس عند بعضهم

(١) ص: ٦٤٨.

(٢) كالزركشي في البحر المحيط في أصول الفقه ٤٧٠/٣.

(٣) رواه البخاري ٢٣١/١، ومسلم ٤٥٠/١.

(٤) انظر: تفسير الطبري ٢٧٨/٤، وتفسير ابن عطية ١٧/٢، والمغني ١٢١/٦.

(٥) النساء: ١١.

(٦) ص: ٧٥٨.

مجازاً، وعند بعضهم حقيقة... والقول الثاني يوافق أكثر النحاة...^(١).

ج- اختلف النحويون في الاستثناء بأكثر من النصف، فمنعه بعضهم، وأجازه بعضهم، وأيد ابن الدهان قول المجيزين بإجازة بعض الفقهاء له، قال: «... وبعض النحاة منهم السيرافي، وجماعة من الفقهاء يجيزون ذلك، ويعتلون بأن معنى الكلام: العشرة عندي أربعة منها، وهذا يؤدي إلى إجازة: لي عنده عشرة إلا تسعة ونصفاً، وهو مذهب بعض أصحاب الشافعي رحمه الله عليه، واستدلوا عليه بقوله تعالى: ﴿q p o n m l k j t s r﴾^(٢) ثم قال: ﴿e ê é ë ì î ï المخلصين﴾^(٣)، فاستثنى الغاوين من العباد، والعباد من الغاوين، ومذهب أبي حنيفة رحمه الله عليه يقتضي جواز لي عنده عشرة إلا ستة؛ لأنه قال: إذا قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين، طلقت بواحدة...»^(٤).

د- ذكر رأي بعض الفقهاء في الاستثناء من الاستثناء، وطريقة حسابه، وما يثبت للمدعي إذا استثنى من المستثنى.^(٥)

هـ- ذهب ابن الدهان إلى أن (لا) النافية للجنس قد اجتمع فيها علتان، كل منهما تقتضي شيئاً غير الذي تقتضيه الأخرى، فإحدهما تقتضي أن تنصب قياساً على (إن)، والأخرى تقتضي البناء مع ما بعدها قياساً على (من) في قولك: هل من رجل... وقد قدم لهذا بمقدمة ذكر فيها نظائر فقهية لفرع اجتمع فيه علتان لأصلين مختلفين، فأوجب لهذا الفرع حكم ثالث. قال: «... وإذا كان الفرع كما يصح أن يكون فيه علة واحدة فقد يصح أن يوجد فيه علتان، فيقتضي لذلك أن يختص بحكم ثالث ينفرد به من الأصل والفرع الذي انفرد كل واحد منهما بإحدى العلتين، وذلك نحو اجتماع علتي السبع والشاة عند أبي

(١) ص: ٤٩٣.

(٢) الحجر: ٤٢.

(٣) سورة ص: ٨٢-٨٣. وهاتان الآيتان ليستا بعد الآية التي ذكرها في السورة، وإنما بعدها في القصة، والآية التي

ذكرها أولاً مسبوقه بقوله سبحانه: ﴿a ^ _] \ [Z Y X W V U T﴾

b .

(٤) ص: ٤٩٤-٤٩٥.

(٥) انظر: ٥٥٤.

حنيفة في الحمار، فصار لسؤره حُكْمٌ ثالثٌ يخالف حُكْمَ سُورِي السَّبْعِ والشاة، وعلى هذا العمل في وَضْعِ جنازة الخُنْثَى المُشَكَّلِ، بين الرجال والنساء، ودفنهم في قبرٍ واحدٍ^(١).

ومن خلال مباحث هذا الفصل، يتبين مدى أثر المعنى الشرعي في التقعيد النحوي، والترجيح والاعتراض، فلقد كانت الثقافة الشرعية عنصراً أساسياً في تكوين العقلية النحوية، وكان أكثر النحويين ذوي عناية بالعلوم الشرعية الأخرى، ولذا لما كان أحد أعلام النحويين لا يحسن غير النحو، نصَّ على ذلك المترجمون.

هذا الامتزاج بين هذه العلوم، التي ترجع إلى أصل واحد، أدى إلى تشابه في طرق التحليل والاستنتاج، وتربط بين مواد الدراسة، وتقارب في أهدافها، فإذا كان أبرز غايات النحو خدمةً الوحيين، فإن العلوم الشرعية منبثقة منهما. وقد أبرز ابن الدهان هذا الترابط في أثناء شرحه، وكان ذلك نتيجة لثقافته الشرعية، التي كان من مظاهرها تصنيفه في التفسير.

(١) ص: ٢٦١.

الفصل الخامس

شخصية ابن الدهان النحوية

المبحث الأول: مناقشاته.

المبحث الثاني: نقده واعتراضاته.

المبحث الثالث: آراؤه واختياراته.

المبحث الأول: مناقشاته.

لقد أشرتُ في بعض ما سبق من الفصول أن ابن الدهان قد اتخذ التوسع والتفصيل منهجاً له في هذا الكتاب، حتى إنَّه كان يعتمد إلى الاستقصاء بذكر ما يتعلق بالباب، وما لا يتعلق به إلا من باب المشاكلة اللفظية فقط، ومثلت باستقصائه لمعاني (إن)، ولما تأتي له الواو والفاء، وهما حرفا مبني، عند ذكر حروف العطف. وفي أوَّل الكتاب، لما ذكر الحرف -أحد أقسام الكلمة- سرَّد حروف المعاني كلها، الأحادية والثنائية والثلاثية والرابعة، و(لكن) الخماسي^(١).

ويحسن في هذا الفصل أن تُتناوَل مناقشاته من جانبين:

الأول: مناقشاته للنحويين، وعرض آرائهم ونقدها.

والثاني: مناقشاته للقضايا النحوية، بغض النظر عن التعرض للخلاف من عدمه.

فأما مناقشاته للنحويين، فقد كانت مظهراً من مظاهر هذا التوسع والاسترسال الذي انتهجه؛ لأنه كان معنياً بذكر الخلاف، ومن عنايته به ذكر ما يرد عليه موافقةً أو مخالفةً. ومن صور عنايته بالخلاف والإيرادات عليه؛ أن يذكر الرأي والرد عليه، ثم يقترح على الرد جواباً، ثم على الجواب ردّاً، وهكذا، مثال ذلك، ما ساقه من خلاف بين سيبويه والأخفش في نحو: علمتُ أنَّ زيدا منطلق، فسيبويه يقول: استغني عن المفعول الثاني، والأخفش يقدره (موجوداً)، وحجته: أنه لو أظهر المصدر المُقدَّر به (أنَّ) لم يكن بُدُّ من المفعول الثاني، ثم اختار ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنه لم يظهر هذا المُقدَّر، ولأنَّ الكلام مُستقلٌّ بالفائدة، ثم قال: «وللأخفش أن يقول: لو أغنت عن المفعولين لم تقع بعد (لولا) إذ لا يقع بعدها مُبتدأ وخبر، ولسيبويه أن يقول: إنما يكون هذا الغناء في موضع لا في كل موضع، كما يغني بعد (لو) عند جماعة عن ظهور الفعل في قولك: لو أنَّك جئتني لأكرمُك...»^(٢).

وأيضاً ما ذكره من خلاف في العامل في المعطوف، فذهب بعضهم إلى أن الواو هي العاملة، فاحتجَّ له بأنَّ العامل الأوَّل قد اشتغل بمعموله، ولا شيء في الكلام غير هذا الحرف،

(١) الغرة ٢ ب (كويريلي).

(٢) ص: ٣٥٥.

قال: وأفسدَ قوله بعدم الحكاية، «وَعَلَيْهِ أَنْ يُقَالَ: لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا (زَيْدًا وَعَمْرًا) مِنْ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، لَمْ تَحْكْ، وَلَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْعَامِلَ الَّذِي تَدْعِيهِ غَيْرُ مَوْجُودٍ مَعَ الْمَعْمُولِ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ: أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو؟ فَيَكُونُ اسْتِفْهَامًا مُتَّصِلًا، وَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ مُرَادًا كَانَ عَلَى تَقْدِيرٍ: أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ قَامَ عَمْرُو، فَيَكُونُ مُنْقَطِعًا، وَفِي كَوْنِهِ مُتَّصِلًا عِنْدَ التَّحْوِيلِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا فِعْلَ مَعَهُ مُقَدَّرٌ، فَثَبَّتَ أَنَّهُ مُرْتَفِعٌ بِالْعَاطِفِ، أَعْنِي الْحَرْفَ دُونَ الْفِعْلِ...»^(١).

ومما وجدته أيضاً من هذا الباب أنه اعترض ثم انتصر للمعترض، ففي باب المعرب والمبني^(٢)، لما وصف ابن جني الفعل المضارع بقوله: «ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع، وهي الهمزة والنون والتاء والياء... والتاء للمذكر الحاضر...»^(٣)، قال ابن الدهان: «وفي كلامه تسامح؛ لأنه قال: إِنَّ التاءَ قَدْ تَكُونُ لِلْمَذْكَرِ الْحَاضِرِ، فَكَانَ الْمَعْنَى أَنَّ لَوْ كَانَ مُؤَنَّثًا حَاضِرًا لَمْ تَكُنِ التاءُ لَهَا، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ: وَالتاءُ لِلْمُخَاطَبِ الْحَاضِرِ، لِيَشْمَلَ الْمَذْكَرَ وَالْأُنْثَى... وَالْإِنْتِصَارُ لَهُ أَنَّ التاءَ مَعَ الْمَذْكَرِ الْحَاضِرِ يَفْتَقِرُ إِلَى الْيَاءِ، وَإِنَّمَا كَلَامُهُ فِيمَا تَصْلُحُ التاءُ وَحَدَهَا لَهُ...»^(٤).

ولما تحدث عن إضافة الظرف إلى الجمل، ذكر التفصيل في ذلك، وأنه يضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية ما كان بمعنى (إذ)، ويضاف إلى الفعلية فقط ما كان بمعنى (إذا)، قال: «تقول: أَجِيؤُكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ، وَكَذَلِكَ أَجِيؤُكَ يَوْمَ يَقُومُ زَيْدٌ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ: أَجِيؤُكَ يَوْمَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَلَا يَوْمَ قَائِمَ زَيْدٌ»، ثم بين أن هذا رأي الأخفش والمبرد، قال: «هذا مذهب الأخفش والمبرد... وَالزَّجَّاجُ قَدْ اطَّرَحَ هَذَا النَّظْرَ، وَقَالَ: يُعْجِبُنِي يَوْمٌ أَنْتَ قَائِمٌ...»^(٥) ثم قال: «ووجدت للزجاج دليلاً وهو قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ﴾ : < = > ؟ @ A ﴿٦﴾ فـ(يوم) هنا بتقدير المستقبل... وهو مضافٌ إلى جملة اسمية. وقال تعالى:

(١) ص: ٧٦٥.

(٢) في الجزء الأول.

(٣) اللع ٩.

(٤) الغرة ٦ أ - ٦ ب (كوبريللي).

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٥٢/٥.

(٦) الذاريات: ١٢، ١٣.

﴿لِنُذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ (١٥) يَوْمَ هُمْ بَرْزُورُونَ ﴿١﴾ فهذا بمعنى المُسْتَقْبَلِ، وهو مُضَافٌ إلى جملة اسمية، ثم التمس انتصاراً للرأي الأول فقال: «وللمُنْتَصِرِ لِلأَوَّلِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿= > ؟ @ A﴾ (٢) فـ(هُمْ) فِيهِ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، كَمَا تُرْفَعُ (السَّمَاءُ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿﴾ ، - . ﴿٣﴾ فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورُونَ﴾ فـ(يَوْمَ) فِيهِ لَيْسَ بِظَرْفٍ، وَإِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ وَ(يَوْمَ) مَفْعُولٌ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِنْذَارُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَإِنَّمَا يُنْذَرُ بِهِ، فَإِذَا كَانَ اسْمًا تَوَسَّعَ فِيهِ فَأُضِيفَ إِلَى كِلَا الْجُمْلَتَيْنِ، فَالْإِضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ بِحُكْمِ الْمَعْنَى الَّتِي لِلظَّرْفِ، وَالِاتِّسَاعُ بِحُكْمِ مَعْنَى الْاسْمِ، فَتَدْبِيرُهُ» (٤).

فانتصر للزجاج بالدليل الذي وجده، ثم انتصر للأخفش والمبرد بتأويل ذلك الدليل. ومما ظهر لي في مناقشاته للنحويين التزام الحياد في كثير من المسائل، فعنايته بذكر الأقوال واستقصائها أكبر من عنايته بالترجيح، فكان كثيراً ما يذكر القولين، أو الأقوال، وحججها، وما ردَّ به كلٌّ على الآخر، ثم يتركها دون ترجيح.

ويمكن أن يُستدلَّ بهذه الظاهرة على مظهرين في شخصية ابن الدهان: الأول: مظهر قوة، وهو الدقة، فهو لا يتكلف الترجيح، وإنما لا يرجح إلا ما ظهر له رُجحانه، فعلى هذا تكون أحكامه في الترجيح دقيقة متقنة.

الثاني: مظهر ضعف، فتخلف الترجيح إشارة إلى عجز عن الحكم. ويمكن أن يُعدَّ اكتفاؤه بإيراد الخلاف وتركه دون ترجيح، إشارة إلى تساوي الرأيين في نظره، وقوَّة الدليلين، بحيث لا يمكن الترجيح بينهما.

وأما مناقشته للقضايا النحوية، فقد اتسمت بمعالم ظاهرة، منها:

١ - كثرة الاستدلال والتعليل، فمثلاً في باب المفعول المطلق الذي أخذ أقل من ثلاث لوحات في نسخة (كوبريللي)، استدل بواحد وثلاثين شاهداً؛ ثمان آيات، وحديث، وقول، وواحد وعشرين بيتاً من الشعر.

(١) غافر. من الآيتين ١٥، ١٦.

(٢) الذاريات: ١٣.

(٣) الانشقاق: ١.

(٤) ص: ٣٩٠-٣٩١.

٢- عنايته بذكر الأوجه الجائزة، فمن ذلك: بيانه لأوجه إعراب (حسبك به)، يقول: فإذا قلتَ: حَسْبُكَ بِهِ، فـ(به) يجوزُ أن يتعلّق بـ(حسبك)، والخبرُ محذوفٌ، أو مُستغنى عنه بالمعنى الذي تَضَمَّنَتْهُ، وفيه معنى التعجُّب، فإن قَدَّرْتَ البَاءَ عَلَى بابِها، فَالتقديرُ: اكتفِ بِهِ، فَالكَافُ فَاعِلَةٌ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ قَدَّرْتَ الْبَاءَ زَائِدَةً فَالكَافُ مَفْعُولَةٌ، وَهَاءُ فَاعِلَةٌ فِي الْمَعْنَى كَمَا تَقُولُ: أَكْرَمَ بِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ زَائِدَةً، وَتَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، أَوْ فِي مَوْضِعِ الْمُبْتَدَأِ...»^(١).

٣- عنايته بالافتراضات، فمن ذلك قوله: «... فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ: وَوَطِئْتَنَا وَطِئًا عَلَى حَقِّ وَطْءِ الْمُقَيَّدِ نَابَتْ الْهَرَمُ فَإِنْ جَعَلْتَ الثَّانِي [وَطْءَ الْمُقَيَّدِ] بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ [وَطِئًا] لَمْ يَحْسُنْ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَهُ وَصْفًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ مَعْرُفَةٌ، وَالْأَوَّلُ نَكْرَةٌ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ عَلَى إِرَادَةِ: (مِثْل) فَفِيهِ قُبْحٌ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٍ، أَيْ: مِثْلِ زَيْدٍ، وَتَجْعَلَهُ وَصْفًا، وَإِنَّمَا نَصَبُهُ إِمَّا عَلَى أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مَفْعُولًا بِهِ عَلَى الْإِتْسَاعِ، وَإِمَّا عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ»^(٢).
ومن ذلك أيضاً أنه يعتمد إلى فرض الأسئلة والإجابة عنها، فيكرر كثيراً: فَإِنْ قُلْتَ... قُلْتُ...، فَإِنْ قِيلَ... فَالْجَوَابُ... وقد يفرض على الجواب سؤالاً ثانياً، وعلى جوابه سؤالاً آخر وهكذا، ومن ذلك على سبيل المثال قوله: «إِنْ قُلْتَ: فَأَنْتَ تَقُولُ: إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا، وَإِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ، وَمَا بَعْدَ اللَّامِ مَعْمُولٌ (إِنَّ) فَكَيْفَ لَمْ يَقْطَعْهَا»^(٣).
فالْجَوَابُ: أَنْ النِّيَّةَ بِاللَّامِ التَّقْدِيمُ، أَلَا تَرَى إِلَى تَقْدِيمِ أَحَدِ الْجُزْأَيْنِ، وَحُكْمِ اللَّامِ أَنْ تَتَصَدَّرَ الْجُمْلَةُ، فَلَمَّا تَصَدَّرَتْ الْمَفْرَدُ لَمْ يُغَيَّرْ حُكْمُهَا.
فَإِنْ قِيلَ: فَأَخْرُوا (إِنَّ) وَقَدِّمُوا اللَّامَ.
فَالْجَوَابُ: أَنَّ (إِنَّ) عَامِلَةٌ، فَهِيَ أَقْوَى...»^(٤).

٤- وقد تطول عباراته، بما يعترض من استطراد أو احتراز، فمن ذلك، قوله: «أَصْلُ آلَاتِ الْإِسْتِثْنَاءِ (إِلَّا)، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ حَرْفٌ مُخَلَّصٌ لَهُ، لَيْسَ لَهُ مَعْنَى سِوَى مَعْنَاهُ، إِلَّا

(١) ص: ٤٨٧.

(٢) ص: ٣٠٦.

(٣) أي: عن العمل.

(٤) ص: ٢٢٤.

أَنْ يُحْمَلَ عَلَى غَيْرِهِ، وَالْحَرْفُ هُوَ الْمَوْضُوعُ لِلْمَعْنَى الطَّارِئِ عَلَى الْجُمْلِ مِنْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ أَوْ تَمْنٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَمَا عِداهَا [أَي (إِلَا)] فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَيْهَا، مِنْ اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ حَرْفٍ يَتَجَادَبُهُ خِلَافٌ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ»^(١). فَقَوْلُهُ: وَالْحَرْفُ هُوَ الْمَوْضُوعُ... اسْتَطْرَادَ فِي تَعْرِيفِ الْحَرْفِ، عَادَ بَعْدَهُ إِلَى الْحَدِيثِ عَنْ (إِلَا).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُ عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ جَنِّي: «وَالْمَعْرِفَةُ تَوْصِفُ بِالْمَعْرِفَةِ...» أَرَادَ أَنْ يَعْضِلَ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ، فَبَيَّنَ أَوَّلًا اخْتِلَافَ الْمَعْرِفَةِ عَنِ النِّكَرَةِ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ الصِّفَةَ هِيَ الْمَوْصُوفُ، فَنَتِيجَةُ ذَلِكَ امْتِنَاعُ وَصْفِ الْمَعْرِفَةِ بِالنِّكَرَةِ، وَلَكِنَّهُ اسْتَطْرَدَ خِلَالَ هَاتَيْنِ الْمَقْدَمَتَيْنِ فِي شَرْحٍ وَتَفْصِيلٍ لِلْفَرْقِ فِي الْأَوَّلِ، وَالِاتِّفَاقِ فِي الثَّانِي، عَلَى النِّحْوِ التَّالِي: «طَبِيعَةُ الْمَعْرِفَةِ مُضَادَّةٌ لَطَبِيعَةِ النِّكَرَةِ، وَالصِّفَةُ مُكَمِّلَةٌ، وَلَا يُكَمِّلُ الشَّيْءُ بِمَبَايِنِ طَبِيعَتِهِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمَعْرِفَةَ تَذُلُّ عَلَى الْخُصُوصِ، وَالنِّكَرَةُ تَذُلُّ عَلَى الشَّيْءِ» فَأَخَذَ يَدُلُّ عَلَى الشَّيْءِ: «فَإِذَا قَالَ رَجُلٌ: مَا جَاءَنِي رَجُلٌ، جَازَ أَنْ يَكُونَ نَافِيًا لِلْجِنْسِ جَمِيعِهِ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ نَافِيًا وَاحِدًا، فَالشَّيْءُ مَوْجُودٌ فِيهِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَدْخُلَ (مِنْ) عَلَيْهِ فَتَسْتَغْرِقَ الْجِنْسَ، وَلَيْسَ زَيْدٌ وَعَمْرُو بِهَذِهِ الْمِثْلَةِ، فَإِذَا قَالَ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ، لَمْ يَكُنْ نَافِيًا إِلَّا جَمِيعًا وَاحِدًا بِعَيْنِهِ» هَذِهِ الْمَقْدَمَةُ الْأُولَى.

قَالَ: «وَالصِّفَةُ هِيَ الْمَوْصُوفُ» فَأَتَى بِالْأَدْلَةِ عَلَى ذَلِكَ: «وَلِهَذَا الْمَعْنَى تُعْنِي الصِّفَةُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ عَنِ الْمَوْصُوفِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِقَائِمٍ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا﴾^(٢)، أَيْ: رَجُلًا بَرِيئًا، أَوْ شَخْصًا مُحْصَنًا. وَقَدْ اسْتُغْنِيَ بِالْمَوْصُوفِ عَنِ الصِّفَةِ نَحْوُ: «لَا صَلَاةَ لِحَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ»، فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَحَيْثُ كَانَتْ إِيَّاهُ تَبَعْتُهُ فِي الْإِعْرَابِ، لِيَدُلَّ الْفِعْلُ عَلَى أَنَّهُمَا لِشَيْءٍ وَاحِدٍ».

ثُمَّ جَاءَ بِالنَّتِيجَةِ: «فَمِنْ حَيْثُ لَمْ يُجْزَ أَنْ يُوصَفَ الْوَاحِدُ بِالْجَمْعِ وَلَا الْجَمْعُ بِالْوَاحِدِ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُوصَفَ الْمَعْرِفَةُ بِالنِّكَرَةِ وَلَا النِّكَرَةُ بِالْمَعْرِفَةِ...»^(٣).

وَتَحَدَّثَ فِي بَابِ الْحَالِ عَنْ رَوَابِطِ الْجُمْلَةِ الْحَالِيَةِ، فَقَالَ فِي رَوَابِطِ الْجُمْلَةِ الْحَالِيَةِ الْمُضَارَعِيَّةِ: «فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُضَارِعًا لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى وَائٍ فِي الْقَوْلِ الْقَوِي، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: قُمْتُ

(١) ص: ٤٩٦.

(٢) النساء: ١١٢.

(٣) ص: ٦٧٧-٦٧٨.

وأصلك عينه، فعلى إضمار المبتدأ، بدليل ظهوره في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانُ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾^(١)، واحتجت إلى الضمير كقولك: جاء زيدٌ يضحك^(٢). فقوله: فأما قولهم ... كلام معترض، وتقدير الكلام: فإن كان الفعل مضارعاً لم يفتقر إلى واو في القول القوي واحتجت إلى الضمير ...
وكانت مناقشاته معتمدة على الاستدلال والتعليل، وسأعرض لذلك إن شاء الله تعالى في فصول قادمة.

المبحث الثاني: نقده واعتراضاته.

الاعتراض والاختيار بينهما تلازم من وجه، فكل اختيار أو ترجيح يتضمن اعتراضاً على الرأي الآخر، وليس كل اعتراض يقطع باختيار أو ترجيح، ولذا آثرت أن أفرد مبحثاً لكل من الاعتراض والاختيار.
وقد ظهرت اعتراضات ابن الدهان في جانبين:

الأول: متن اللمع:

فقد كان كثيراً ما يتعقب عبارته، من مثل قوله: «هذه العبارة يُفتقر فيها إلى احتراز من الشأن والقصة»^(٣)، وقوله: «قوله: «إن وصفت اسم (لا) كان لك فيه ثلاثة أوجه» يفتقر إلى احتراز»^(٤)، وقوله: «في هذا الفصل اتساع ما»^(٥)، وقوله: «إن أراد عثمان أن كل جارٍّ ومجرور في موضع نصب فهو غير مُستقيم، لقوله تعالى: ﴿è ê é﴾^(٦) وقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾^(٧)...»^(٨).

ولما ذكر ابن جني ضابطاً لكسر همزة (إن)، اعترضه ابن الدهان، واقترح ضابطاً آخر:

(١) الأنفال: ٣٣.

(٢) ص: ٤٧٠-٤٧١.

(٣) ص: ٢٤٢.

(٤) ص: ٢٨٢.

(٥) ص: ٣٥٥.

(٦) النساء: ٧٩.

(٧) مريم: ٣٨.

(٨) ص: ٣٢٧.

«قال أبو الفتح: وَتُكْسَرُ (إِنَّ) فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَوْ طَرَحْتَهَا مِنْهُ لَكَانَ مَا بَعْدَهَا مَرْفُوعاً بِالْإِبْتِدَاءِ، نَحْوُ: إِنَّ أَحَاكَ قَائِمٌ؛ لِأَنَّكَ لَوْ طَرَحْتَهَا مِنْ هُنَاكَ لَقُلْتَ: أَخَوِكَ قَائِمٌ.

قال سعيد: هذا الكلام لا يَتَّجِه؛ لِأَنَّ (لَوْلا) تَفْتَحُ بَعْدَهَا وَإِذَا أُزِيلَتْ عَنْهَا ارْتَفَعَ مَا بَعْدَهَا بِالْإِبْتِدَاءِ، فَتَقُولُ: لَوْلا زَيْدٌ جَاءَ عَمْرُو، وَالصَّوَابُ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ الْمَوْضِعَ إِذَا لَمْ يَخْتَصَّ صَلَحَ لِلْمَكْسُورَةِ كَالْإِبْتِدَاءِ...»^(١).

ولقد تتبعنا هذه الاعتراضات في الجزء المحقق، وفي مواضع أُخَر من الغرة^(٢)، فوجدت أَنَّ ابن الدهَّان قد أصاب فيها، وَأَنَّ عبارة ابن جني لا تخلو من نقص أو خلل.

ولكن بالنظر إلى منهج ابن جني في اللمع من التزام الاختصار، وتوضيح العبارة، والبعد عن كثرة التقييدات والاستثناءات، تجد أَنَّ بعض تلك الاعتراضات تفقد الوجهة، ليس من جهة ذواتها، ولكن بالنظر إلى السياق الذي هي فيه، وذلك كإِذَا كانت متعلقة بمسألة لم يوردها ابن جني، فإسقاطه لها، ولما يتعلق بها، أمرٌ كان مقصوداً، فلا يسوغُ اعتراضه.

مثال هذا اعتراضه على قول ابن جني: «والمفعول الثاني من (ظَنَنْتُ) وأخواتها كأخبار المبتدأ من المفرد والجمله والظرف»^(٣) بأنَّ خبر المبتدأ قد يكون بالفاء، وقد يكون أمراً ونهياً، ولا يجوز ذلك في (ظَنَنْتُ)^(٤). وهذه المسألة لم يتعرض لها ابن جني في باب خبر المبتدأ لهاتين المسألتين، فهو قد أحال إلى ما قرَّره سلفاً، فلا يؤخذ عليه هذا.

والثاني: الآراء والأقوال التي يوردها في الشرح، وقد أشرتُ إلى جملة منها عند

الحديث عن موقفه من النحويين البصريين والكوفيين، وأودُّ أن أعرض هنا شيئاً من ذلك:

١- أَنَّ المبرد فرق بين التعدية بالهمزة والتعدية بحرف الجر، فقال: إِذَا قَالَ: أَذْهَبْتُه، فالعنى حملته على الذهاب، ويجوز أن يكون معه وألاً يكون معه، أما إِذَا قَالَ: ذَهَبْتُ بِهِ، فالعنى: أَنَّهُ ذَهَبَ وَاسْتَصْحَبَهُ مَعَهُ، قَالَ ابْنُ الدَّهَّانِ: «وَلَا يَتَّجِهُ قَوْلُهُ فِي هَذَا»^(٥)، وَأُورِدَ

(١) ص: ٢٣٢.

(٢) على سبيل المثال: ٦ أ (كويريللي).

(٣) اللمع ٥٣.

(٤) انظر: ٣٥٥.

(٥) ص: ٣٢٠.

استدلال من ردّوا عليه، وهو قوله تعالى: ﴿ ٨ _ ٨ a b c ﴾^(١)، فلا يمكن أن يسوغ في حقّ الله تعالى ما ذكر.

وقد ردّ على المبرد الحريري^(٢)، وابن عصفور^(٣)، وغيرهما^(٤).

٢- مما استدل به النحويون على أن (لا) وما عملت فيه بمثلة شيء واحد، قولهم: غضبتُ من لا شيء، وجئتُ بلا مال، فدخول (من) عليهما يدل على أنه لا حكم لـ لا مُنفردةً. وقد اعترض ابن الدهان هذا، وقال إنّ ذلك يؤدي إلى تعليق حرف الجر؛ «لأن (لا) وما يتصل به من اسمٍ وخبر إذا بنيت المبتدأ جملةً، وحرف الجر لا يدخل على جملة»^(٥). ثم افترض أن يقال: إنّ ذلك بمثلة قولهم: بحسبك قولُ السوء، وما من أحدٍ قائمٌ، فهو يعمل في المبتدأ وحده، قال: «وهو قولٌ وفيه أيضاً نظر»^(٦).

٣- ذهب بعض النحويين إلى أن الغرض من المصدر المؤكّد الفرق بين الحقيقة والمجاز، فإذا قلت: «ضرب الأمير اللصّ، فلا يكون قد لابسَه بنفسه، وإنما أمرَ به، فإذا قلت: ضرباً، علِمَ أنّه قد لابسَه» ولم يرتضِ هذا القول، وقرر أنّ هذه الدلالة تكون في باب التوكيد بالنفس والعين، واستشهد على عدم صحة هذا الدعوى بقول الشاعر:

قرعتُ ظنايبَ الهوى يومَ عالجَ ويومَ اللوى حتى قسرتُ الهوى قسراً
قال: «فأكّدَ وليسَ هذا بحقيقة»^(٧).

٤- في حديثه عن العامل في الحال، إذا لم يكن ثمَّ فعلٌ، أورد أنّ بعض المتقدمين جعل العامل في (مُصدّقاً) في قوله تعالى: ﴿ ٨ k j l ﴾^(٨) هو (الحق)، ولم يرتضِ هذا القول، قال: «ورأيتُ بعضَ المُتقدِّمينَ يذكُرُ في قولهِ تعالى: ﴿ ٨ k j l ﴾ أن (مُصدّقاً) حالٌ من

(١) البقرة: ٢٠.

(٢) انظر: درة الغواص ٥٨.

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجي ٤٩٣/١.

(٤) انظر: البسيط ٤١٧/١، والجنى الداني ٣٧، ومغني اللبيب ١٣٨.

(٥) ص: ٢٦٦.

(٦) ص: ٢٧٠.

(٧) ص: ٣٠٤.

(٨) البقرة: ٩١.

(الحق)^(١)، وَجَوَزَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا مَا لَا يَعْمَلُ فِي صَاحِبِهَا؛ لِأَنَّ الْحَالَ خَيْرٌ، وَالْعَامِلُ فِي الْخَيْرِ غَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْمَخْبَرِ عَنْهُ، وَلَا يَعْجُبُنِي هَذَا الْقَوْلُ^(٢).

المبحث الثالث: آراؤه واختياراته.

كان من منهجه في الغرة ألا يقتصر على قول واحد في المسألة، يكاد لا يتخلف هذا مطلقاً، فلا بُدَّ أَنْ يَذْكَرَ خِلَافاً، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَطْرُدُ تَرْجِيحَهُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ خِلَافِيَّةٍ، وَإِنَّمَا يَقْتَصِرُ عَلَى بَعْضِ الْمَسَائِلِ، فَيَعْقِبُ الْمَسْأَلَةَ بِقَوْلِهِ: وَعِنْدِي أَنَّ كَذَا.. وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فَلَان..، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ شَيْءٍ مِنْ اخْتِيَارَاتِهِ فِيمَا سَبَقَ مِنَ الْفُصُولِ.

ويمكن أَنْ تُقَسِّمَ آرَأُوهَ وَاخْتِيَارَاتِهِ قِسْمَيْنِ؛ فَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْقَوَاعِدِ وَالْمَسَائِلِ قِسْمٌ، وَمَا يَكُونُ فِي تَوْجِيهِ الشُّوَاهِدِ قِسْمٌ آخَرُ.

أولاً: آراؤه واختياراته في المسائل والقواعد.

من ذلك:

أ- المجزوم لا يتقدم على الجازم، فكذلك معموله، وقالوا: زيداً لم أضرب، قال ابن الدهان: «فالجواب عند النحاة: أَنَّ هَذَا مُحْمُولٌ عَلَى الْإِيجَابِ، وَهَذَا عِنْدِي ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا الْجَوَابُ عِنْدِي: أَنَّ هَذَا الْعَمَلُ الَّذِي هُوَ الْجَزْمُ فِيهِ ضَعِيفُ التَّقْدِيرِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِي هَذَا لِلْفِعْلِ الْمَاضِيِّ، وَإِذَا كَانَ مَاضِياً فَمَا لِلْعَمَلِ فِيهِ وَجْهٌ، وَكَأَنَّ الْجَزْمَ فِيهِ كَلَّا جَزْمٌ، فَعَمَلٌ فِيمَا قَبْلَهُ كَمَا لَوْ كَانَ مَاضِياً غَيْرَ مُعْمُولٍ»^(٣).

ب- نقل ابن الدهان عن النحويين: أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يُلَاقِي شَيْئاً أَوْ يَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ فَهُوَ مُتَعَدٌّ. واختار ضابطاً آخر، فقال: «والذي عِنْدِي أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يَفْتَقِرُ وَجُودَهُ إِلَى شَيْءٍ غَيْرِ فَاعِلِهِ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ فَهُوَ مُتَعَدٌّ مُؤَثَّراً كَانَ أَوْ غَيْرَ مُؤَثَّرٍ»^(٤).

ج- يرى أَنَّ (إِمَّا) ليست حرف عطف، يستوي في ذلك (إِمَّا) الأولى و(إِمَّا) الثانية؛ وعلة ذلك أَنَّ الأولى ليس قبلها ما يحمل بعدها عليه في نحو: قَامَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو، وَأَمَّا

(١) هو مكى بن أبي طالب فيما يظهر. انظر: مشكل إعراب القرآن ١٠٥. وانظر التعليق على موضعه من النص.

(٢) ص: ٤٥٩.

(٣) ص: ٣٦٥.

(٤) ص: ٣٢٩.

الثانية فلأن الواو لازمة قبلها^(١).

د- جعل اللامات غير الزوائد خمساً فقط، قال: «وقومٌ يقسمونها ثلاثين لاماً، وقومٌ يقسمونها عشرين لاماً، والصحيح ما بدأنا به»^(٢) ثم فصل ذكرها.

هـ- ذكر من أقسام المصادر ما يذكر لتعدد المرات، ومن ذلك عنده: ضَرَبَ بِهِ ضَرْبَتَيْنِ، ونقل عن سيويه أنه ظرف، وعن قوم أنه تمييز، واختار كونه مصدرًا^(٣).

و- تحدث عن إعراب الظرف مع أنه قد تَضَمَّنَ معنى (في)، والاسم إذا تَضَمَّنَ معنى الحرف بُني كما وُجد في (أَمْسٍ) و(هؤلاء)، فنقل تعليقات عن بعض النحويين، منها: أن الاسم إذا تَضَمَّنَ الحرف وجاز ظهور الحرف معه فهو معرب؛ لأن الاسم غير متَضَمِّنٍ له، فإن لم يَصِحَّ ظهوره معه فهو متَضَمِّنٌ معناه، نحو (أَيْنَ) و(كَيْفَ)، ثم قال: «وهذا غير قوي؛ لأنَّ (عِنْدَ) قَدْ تَضَمَّنَتْ الحرفَ وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ (فِي) لَا تَظْهَرُ مَعَهَا، وَهِيَ مُعْرَبَةٌ، وَكَذَلِكَ (حَيْثُ) هَذَا فِي الْمَكَانِ، إِلَّا الْيَسِيرَ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَيُفْسِدُ ذَلِكَ (أَمْسٍ) فَإِنَّهَا قَدْ تَضَمَّنَتْ الْأَلْفَ وَاللَّامَ وَظَهَرَتْ مَعَهَا فِي بَعْضِ كَلَامِهِمْ...».

ثم نقل عن بعضهم أنه «لَمَّا ظَهَرَ فِي بَعْضِهَا ذَلِكَ صَارَ ذَلِكَ بِمِثْلَةِ ظُهُورِهَا فِي جَمِيعِهَا، فَأَعْرَبُوهَا»، ولم يرتض هذا الرأي؛ لأنه «يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يُبْنَى جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ لِبْنَاءِ بَعْضِهَا، أَوْ يُعْرَبَ جَمِيعُ الْأَفْعَالِ لِإِعْرَابِ بَعْضِهَا».

وبعد ذلك لخص رأيه في ضبط علة البناء لتضمن الحرف فقال: «والصحيح أن حَذَفَ الحرف من الأسماء ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: حذفها وتضمُّنُ الاسمَ معناها، وإنابة الاسمَ منابها، كما تقول في (أَمْسٍ) و(هؤلاء)، فحكم التعريف والإشارة قد انتقل إلى الاسم، وبطل حكم الحرفين للغناء عنهما بما انتقل إلى الاسمين منهما، فبني الاسمان لذلك.

والقسم الثاني: المعدول مثل: (عَمَر) و(سَحَر)، فـ(عَمَر) معدول عن عامر، و(سَحَر) معدول عن السَّحَر، وهذا لا يُبنى له الاسم؛ لأن الحرف يُراد في الاسم الأول المعدول عنه،

(١) انظر: ٨٢٣.

(٢) ص: ٥٩٨.

(٣) انظر: ٣٠٥.

وإذا كان هناك مُراداً لم يَتَضَمَّنْهُ هذا الاسم...

والضرب الثالث: أن يُحذف الحرف من اللفظ وهو مُرادٌ فيه، وإنما يُحذف اختصاراً، فهو يجري مجرى الثبات...»^(١).

ز - يرى أن الباء وُضِعَتْ للتعدية، وأن المعاني الأخرى لا تخرج عن التعدية، قال: «وَلِلْبَاءِ عِنْدَ النُّحَاةِ أَقْسَامٌ كُلُّهَا صَحِيحَةٌ، فَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا لِلِإِلْصَاقِ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا لِلِاسْتِعَانَةِ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا لِلِإِضَافَةِ، وَالْأَصْلُ فِيهَا جَمِيعُهَا التَّعْدِيَةُ؛ لَأَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنْهُ، كَإِنْ الشَّرْطِ وَوَاوِ الْعَطْفِ»، وقال: «وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْبَاءَ لِلِإِضَافَةِ أَدْخَلَ الْإِلْصَاقَ وَالِاسْتِعَانَةَ فِي الْإِضَافَةِ، وَكَذَلِكَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا لِلِإِلْصَاقِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا وَضِعَتْ لِلتَّعْدِيَةِ كَالْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ»^(٢).

ح - قَوَى فَعْلِيَّة (ليس)^(٣)، وهو مذهب الجمهور^(٤).

ط - قرر أن اللام في: لا أبا لك، ولا غلامي لك، مرادة لأجل التنكير، لا مُرادة لأجل حذف النون، ثم قال: «وعندي أن هذه اللام في: لا أبا لك، ولا غلامي لزيد، لم تَدْخُلْ لِتَصِيرَ الْكَلِمَةُ نَكْرَةً حَسْبُ، بَلْ تَنْبِيهَا عَلَى أَنَّ الْإِضَافَةَ بِتَقْدِيرِ اللَّامِ، وَالْجُرْ لِّلَامِ فِي غِلَامِي زَيْدٍ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِي طَافَسْتَرَا حُوا

فأتى باللام ولا حاجة إلى تنكير (بؤس)؛ لَأَنَّهُ مُنَادَى، وَالْمُنَادَى يَكُونُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً»^(٥).

ي - قرّر أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى من الوصف بالجملة الاسمية؛ «لأنَّ الصِّفَةَ بِأَبْهَا الْإِفْرَادُ، وَالْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ أَشْبَهُ بِالْمُفْرَدِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ؛ لِأَنَّ اتِّصَالَ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ أَقْوَى مِنْ اتِّصَالِ الْمُبْتَدَأِ بِالْخَبَرِ»^(٦). وقد نقله ابن الأثير في البديع، ونقله جماعة عن ابن الأثير^(٧).

(١) ص: ٣٨٠.

(٢) ص: ٥٩٠.

(٣) انظر: ٢٦٧.

(٤) انظر الخلاف فيها في الموضع المحال إليه.

(٥) ص: ٢٨٩.

(٦) ص: ٦٨٩.

(٧) انظر: البديع ٣٢٠/٢/١، وانظر الحاشية رقم (٤).

والبدیع - كما سيذكر لاحقاً إن شاء الله - اختصار للغرة.

ك- نقل الرضي عن ابن الدهان أنه يرى أنه إذا حصلت الفائدة جاز أن تخبر عن أي نكرة، وأثنى على قوله، قال: «قال ابن الدهان -وما أحسن ما قال- إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا»^(١).

ولم أقف على نص كلامه في الغرة، وإنما ذكر المسوغات، كالتخصيص، والدلالة على العموم، وجعل مدار ذلك على الفائدة^(٢).

ثانياً: آراؤه واختياراته في توجيه الشواهد.

لكثرة الشواهد التي تعرض لها فقد كثر بحثه وتوجيهه لها، فمن ذلك:

أ- تجاذب المعنى والإعراب في قوله تعالى: ﴿ I H G F E D C B ﴾

﴿ P O N M L K J ﴾^(٣)، فـ(إذ) لا يصح أن يتعلق بـ(مقت الله)، وإن كان المعنى مستقيماً، وذلك لأنه فصل بين المصدر (مقت الله)، ومعموله، وهو (إذ) بالخبر، وهو (أكبر)، ولا يجوز أن يتعلق بـ(مقتكم)؛ «لأن المعنى يفسده، لأن مقتهم أنفسهم كان في الآخرة، ودعاهم إلى الإيمان كان في الدنيا، فالفارسي يقدّر محذوفاً، تقديره: يمقتكم الله إذ تدعون، وعندي أنا أن العامل فيه (أكبر)»^(٤).

ب- (عسى) إذا وقعت في القرآن الكريم، وفاعلها الله عز وجل، فهي واجبة، إلا أن قوماً استثنوا من ذلك موضعين:

الأول: قوله تعالى: ﴿ { z y x } | ~ خَيْرًا مِّنْكَ ﴾^(٥)، ولم يطلّقهن النبي صلى الله عليه وسلم.

الثاني: قوله تعالى: ﴿ ! " # \$ ﴾^(٦)، وهذه الآية نزلت في بني النضير، وقد سباهم

(١) شرح الكافية ٢٥٨/١/١-٢٥٩.

(٢) انظر: الغرة ٢٨ ب (كوبريللي).

(٣) غافر: ١٠.

(٤) ص: ٣٩٦.

(٥) التحريم: ٥.

(٦) الإسراء: ٨.

النبي صلى الله عليه و قتلهم وأبادهم.

قال ابن الدهان: «وهذا عندي مُتَأَوَّلٌ؛ لأنَّ الأول تقديره: إن طلقكَنَّ يبدله، وما فعل، فهذا شرطٌ يقع به الجزاءُ، ولم يفعله^(١). والثاني: تقديره: إن عدتم وأسلمتم رحمكم، وهم أصرُّوا ولم يسلموا، فـ(عسى) على بابها^(٢)».

ج- قال تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾^(٣)، ذكر ابن الدهان أن الفاء لا تكون جوابين، ولا يحجب الشيء الواحد بجوابين، فقرر أن «أحد الفاءين جوابٌ لأحد النفيين، والفاء الأخرى جوابٌ للآخر»، ثم حدَّد الجوابين، فقال: «والصواب عندي أن تكون الفاء الأولى جواباً للنفي القريب منها، والثانية جواباً للنفي المتقدم في الأول، وهو قوله: ﴿وَلَا تَطْرُدِ﴾»، ويجوز أن يكون أحد الفاءين عطفاً على الآخرين^(٤).

د- الفعل (يريد) في قوله تعالى: ﴿WV U T﴾^(٥) تعدَّى بحرف الجر، والأصل أن يتعدَّى بنفسه، وكذلك في قول كثير:

أُرِيدُ لَأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّهَا تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ^(٦)

فنقل عن الخليل أنه محمول على المعنى، وأن التقدير: إرادتي لهذا، وإذا كان العامل مصدراً أو اسم فاعلٍ جاز أن يتعدى باللام، ثم رأى أن الصواب في ذلك تقدير مفعول محذوف، وتكون اللام تعليلًا، لا تعدية، مستشهداً لكونها علة بقول أبي ذؤيب:

تُرِيدِينَ كَيْمَا تَضْمِدِينِي وَخَالِدًا

وَهَلْ يُجْمَعُ السَّيْفَانِ وَيَحْكُ فِي غَمْدٍ^(٧)

قال: «والصواب عندي في الآية التي تأولها الخليل أن يكون مفعول (يُريدون) محذوفاً،

(١) سبقه إلى ذلك النحاس والبغوي وغيرهما. انظر: إعراب القرآن ٤/٦٢، وتفسير البغوي ٤/٤٣٠.

(٢) الغرة ١٠٨ ب (قليج علي).

(٣) الأنعام: ٥٢.

(٤) الغرة ٧٠ ب - ٧١ أ (قليج علي).

(٥) الصف: ٨.

(٦) انظر: ديوان كثير ١٧٦.

(٧) انظر: ديوان الهذليين ١/١٩٥.

تقديره: يريدون العنتَ ليطفئوا، فاللامُ علةٌ لهم، وفي البيت: أريدُ الصبرَ عنها لأنسى ذكرَها، فاللامُ في موضع نصبٍ على العلة، والدليلُ على ذلك قولُ الهذلي...»^(١).

هـ - إذا عَلِمَ خبرٌ (إنَّ) جازَ حذفُهُ، والبصريون يُسوونَ في ذلك بين خبر النكرة وخبر المعرفة، والكوفيون لا يجيزون الحذف إلا إذا كان الاسم نكرة، وقد استدل المبرد على حذف خبر المعرفة بقول الأخطل:

سوى أن قومًا من قريشٍ تفضَّلوا على النَّاسِ أو أن الأكارمَ نهشَلَا^(٢)

وردَّ عليه الفارسيُّ بأنَّ البحث في (إنَّ) المكسورة، وفي البيت (أنَّ) مَفْتُوحَةٌ، قال ابن الدهان: «وعندي أنا أنَّه لا حُجَّةَ فيه من غيرِ هذا الوجه، وهو ظُهُورُ خبرِ الأوَّل، فقَامَتِ الدَّلالةُ على الخبرِ الثاني فحُذِفَ، وأيضاً لكونها محمولةً على تَقْيِضَتِها، وهي (لا) في حَذْفِ الخبرِ»^(٣)، ومعلومٌ أن اسم (لا) النافية للجنس يشترط أن يكون نكرةً.

و - لا يجوز في غير أفعال الشك واليقين أن تتعدى إلى ضمير الفاعل، فلا يجوز أن تقول: قتلْتُني وضربْتُني، وقد ذكر ابن الدهان عدة أقوال في علة ذلك، أحدها نقله عن السيرافي.

ثم أورد بيت جران العود:

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتَنِي وَعَمَّا أَلاقي مِنْهُمَا مُتَرَحِّزٌ^(٤)
فحكم عليه بأنه شاذٌ وليس بحقيقة^(٥).

فأمَّا كونه ليس بحقيقة فقد ذكره السيرافي، في المسألة التي نقل عنه ابن الدهان فيها، قال: «... وقد جاء في فعلين سوى هذه الأفعال تعدِّي فعل الفاعل إلى ضميره، وهو فقدتُني وعَدِمْتُني، وإنما جاز ذلك لأنه محمولٌ على غير ظاهر الكلام وحقيقته؛ لأن الفاعل لا بُدَّ من أن يكون موجوداً، وإذا عَدِمَ نفسه كان عادماً معدوماً، وذلك محال، وإنما جاز ذلك لأن الفعل له في الظاهر، والمعنى لغيره؛ لأنه يدعو على نفسه بأن يعدم، فكأنَّه قال: عَدِمَني غيري،

(١) ص: ٣٢١.

(٢) شعر الأخطل ٥٥٩.

(٣) ص: ٢١٤-٢١٥.

(٤) ديوان جران العود ٤.

(٥) ص: ٣٣٤.

قال جران العود... البيت^(١).

وأما الشذوذ فليس في كلام السيرافي ما يدل عليه، فيظهر أنه رأي لابن الدهان، ولكن جمعه بين الحكمين؛ الشذوذ والحمل على عدم الحقيقة، مشعرٌ بالاضطراب. والله أعلم.

ز - قال الراجز:

قال جَوَارِي الْبَيْتِ لَمَّا جِينَا هَذَا وَرَبَّ الْبَيْتِ إِسْمَاعِينَا^(٢)

قال ابن الدهان في نصب (إسماعين) ثلاثة أقوال:

أحدها: أن (قال) بمعنى الظن، وقد عملت في (هذا) و(إسماعين)، قال: وهو القوي عندي^(٣).

الثاني: أن أصل (إسماعين) (إسماعينا) فحذف النون.

الثالث: أنه جعل مُرَكَّباً مَبْنِياً.

فهذه الأمثلة، من مناقشاته واختياراته وآرائه، تصور مدى عنايته بالشواهد، وخاصة شواهد القرآن الكريم، وتتبعه لأوجه الاستشهاد ومراعاة دقتها ووجاهتها، ومدى عنايته بالتعليل، والحرص على سلامة الدليل.

كما يمثل مجموع هذه الأمثلة دقته في الحكم، فإن توفرت أدلة الترجيح رجح، وإن لم تتوفر تركه، إثارةً للسلامة من الحيف والتكلف.

ومن أبرز مظاهر شخصيته تساوي المذاهب عنده في أحقية العرض والمناقشة، فلا يغفل قولاً لأنه للكوفيين فحسب، ما لم يكن ثم سبب آخر، وإنما يعتذر بإرادة الاختصار، أو بضعف القول أو نحو ذلك.

(١) شرح السيرافي ١٤٨/٣ أ.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٩١/٢.

(٣) انظر: ٣٥٤.

الفصل السادس

الأصول النحوية عند ابن الدهان

المبحث الأول: الأصول السماعية.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الأول: الأصول السماعية.

لم يترك ابن الدهان شيئاً من الأصول السماعية إلا استدل به، فاستدل بالقرآن الكريم وقراءاته، واستدل بالحديث النبوي، وبالأثار المروية عن الصحابة، وبأقوال العرب وأمثالهم، وبالشعر.

وقد صرّح في بعض المواضع بشيء من منهجه في التعامل مع هذه الأدلة السمعية، وفي ترتيبها في القياس عليها، ففي موضع من المواضع عوّل في قبول الحكم على السماع موازناً بين كتاب الله تعالى والشعر. وتحدث عن الضرورة والشذوذ، ونسب بعض الأحكام إليها مما يمنع القياس.

وسأقف عند كل واحد من مصادر السماع:

١ - القرآن الكريم وقراءاته.

استشهد بالقرآن الكريم كثيراً، وقدمه في الاحتجاج، وقد نظر لذلك في مواضع، منها قوله: «... وهو كثير في القرآن والكلام والشعر»^(١)، وقوله: «... وهذا يُستعمل في الكلام وغيره، لمحيته في كتاب الله، ولا يُقاسُ حذف حروف الجرّ جميعها عليه، وإنما يُستعمل في الكلام ما ورد في كتاب الله تعالى، لا ما ورد في الشعر»^(٢). وتراه في هذا النص يثبت القياس على القليل الوارد في القرآن، دون ما ورد قليلاً في الشعر.

وقال: «والم يُوجد في كتاب الله تعالى إلا ما يُمكن تأويله على غيره»^(٣) فهو هنا يعوّل على الأخذ بما ورد في القرآن شريطة أن يسلم من التأويل.

وقد جعل الورود في كتاب الله تعالى معياراً للحسن والقبح، قال في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿ | ~ حُجُّ الْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾^(٤): «... لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ وَمَعَهُ الْفَاعِلُ، لَكِنَّهُ حَسَنٌ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ...»^(٥).

(١) ص: ٤٨٤.

(٢) ص: ٣٢٧.

(٣) ص: ٤٢٢.

(٤) آل عمران: ٩٧.

(٥) ص: ٧٥٢.

أمَّا القراءات القرآنية فقد استشهد بها أيضاً في مواضع كثيرة^(١)، وقد يعزو القراءة إلى صاحبها^(٢).

وقد يفاضل بين القراءات استناداً إلى المعنى، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾^(٣) قرئ بالتاء والياء في (يحسبن)^(٤)، قال: «فَمَنْ قرأ بالياء فالفعل الأول محذوف، التقدير فيه: البخل هو خيراً له، فـ(هو) فصل، فَمَنْ قرأ بالتاء فـ(الذين) المفعول الأول و(خيراً) المفعول الثاني، و(هو) فصل، والتقدير: بخل الذين يبخلون، والقراءة بالياء أقيس؛ لتقدم الدلالة»^(٥).

ولم أجده يفرق بين القراءة السبعة وغيرها^(٦)، بل إنه حكم على قراءة سبعة^(٧) بالشذوذ، قال: «فَأَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قرأ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٨) بالجر، فإنها قراءة شاذة»، ثم نقل ما روي عن المبرد في شأنها^(٩). ونقل عن الزجاج تخطئة القراءة^(١٠)، إلا أنه ذكر أوجه تخريجها^(١١).

وموقفه هذا يظهر أنه يتابع من يرد القراءة الصحيحة من النحويين، ويحكم المقاييس النحوية فيها، وذلك لأنه حكم عليها أولاً بالشذوذ، قبل التعرض لتوجيهها، ثم إنه نقل نصين صريحين في ردها لمن عرّف عنهم ردُّ القراءة، كما أن عبارته في التوجيه لا تشعر بالقوة التي هي وليدة اعتقاد الصحة، وإنما هي التماس لوجه يدفع الرد، قال: «فَأَمَّا قِرَاءَةُ... فإنها قراءة شاذة... وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ قَسَمًا؛ لَأَنَّ الْعَرَبَ تُقَسِّمُ بِالرَّحِمِ، وَيَصِحُّ

(١) انظر على سبيل المثال: ٢٥٤، ٢٩٢، ٣٣٢، ٣٤٤، ٣٦١، ٣٧٧.

(٢) انظر: ٢٢٧، ٧٣٠، ٤١ ب (قليج علي).

(٣) آل عمران: ١٨٠.

(٤) التاء قراءة حمزة وحده. انظر: السبعة ٢١٩-٢٢٠، والتذكرة ٣٦٥/٢-٣٦٦.

(٥) ص: ٣٦١.

(٦) انظر: ٢٢٧، ٤٦٠، ٦٨٥. ثم وازنه بالمواضع السابقة.

(٧) وهي قراءة حمزة وحده من السبعة. انظر: السبعة ٢٢٦، والتذكرة ٣٧١/٢.

(٨) النساء: ١.

(٩) انظر: ٨٣٣.

(١٠) انظر: ٨٣٤.

(١١) انظر: ٨٣٣-٨٣٤.

أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ مُرَادَةً فَحَذَفَهَا...»^(١).

٢- الحديث النبوي، وآثار الصحابة^(٢).

لقد ثار جدلٌ كبيرٌ حول الاحتجاج بالحديث النبوي منذ عصر متقدم، وقد ألفت فيه في هذا العصر مؤلفات مستقلة، أفردت هذه القضية بالبحث^(٣)، ويتلخص موقف النحويين من الاحتجاج بالحديث النبوي في أنهم انقسموا إلى ثلاثة مذاهب: مذهب المجيزين، ومذهب المانعين، ومذهب المتوسطين، وهم الذين أجازوا بشروطٍ تخرج اعتراض المانعين، من احتمال روايته بالمعنى، أو كون روايته من الأعاجم.

وقد احتج ابن الدهان بالحديث النبوي^(٤)، ولم يقتصر احتجاجه على أحاديث ذات صفة معينة، تبعد احتمال خطأ الرواية، كما اشترط المتوسطون، فعلى حين أنه استشهد بقوله صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامُ فِي أَمْسَفَرٍ»^(٥) الذي يجيز المتوسطون الاحتجاج به لأنه روي مقصوداً لفظه، وهو إثبات أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكلم كل قوم بلغتهم، فقد استشهد بقوله صلى الله عليه وسلم: «لَا تَتِمُّ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسْبَغَ الْوُضُوءَ...»^(٦)، وقوله: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»^(٧)، وهذان غير داخلين في شرط المتوسطين، وهذا مما يدل على أنه استشهد بالحديث مطلقاً، دون قيد.

وأكد أهمية الاعتداد بالحديث شاهداً، لما استشهد بقوله صلى الله عليه وسلم لزيد الخير رضي الله عنه: «مَا وُصِفَ لِي شَيْءٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَرَأَيْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ، إِلَّا وَرَأَيْتُهُ دُونَ الْوَصْفِ، لَيْسَكَ»^(٨)، ذيل ذلك بقوله: «وَلَا آدَمِي أَفْصَحُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) ص: ٨٣٣.

(٢) جعلت آثار الصحابة مع الحديث النبوي لاشتراكهما في طريق النقل، فما وجه للحديث النبوي في قضية الاستشهاد به يمكن أن يوجه لتلك الآثار المروية عن الصحابة رضي الله عنهم.

(٣) مثل: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف. د. خديجة الحديشي، والحديث النبوي في النحو العربي. د. محمود فجال.

(٤) انظر على سبيل المثال: ٣٣١، ٣٥٢، ٥٦١، ٥٩٢، ٦٤٨، ٧٨١.

(٥) انظر: ٨٠٨.

(٦) انظر: ٥٩٢.

(٧) انظر: ٥٩٢.

(٨) الشعر والشعراء ٢٧٨/١.

وسلم^(١)، تقويةً لاستدلاله، واستباقاً لاعتراض المعارض، وكأنه بهذا يبين مكانة الاستشهاد بالحديث النبوي، في قضايا اللغة.

وكان استشهاده بهذا الحديث ردّاً على من زعم أن الضمير المنصوب إذا اتصل بليس ولا يكون فلا بد أن يكون منفصلاً، فردّه بالحديث، قال: «وَأَعْلَمُ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ الْمَضْمَرَ الْمَنْصُوبَ إِذَا اتَّصَلَ بِلَيْسَ وَلَا يَكُونُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُنْفَصِلًا؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ لَمْ يَسْتَحْكَمْ فِيهَا... وَهَذَا الْقَوْلُ يُفْسِدُهُ عِنْدِي مَا رَوَاهُ الْقُتَيْبِيُّ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ قَالَ لَزَيْدٍ الْخَيْلُ...» وذكر الحديث.

وقد استشهد بخبر على أنه حديثٌ عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو خبر الرجل الذي قدّم الشر على الخير في آخر سورة الزلزلة^(٢)، وهذا الخبر لم أقف عليه مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما ذكر عن عمر بن عبد العزيز وذكر عن الحجاج، فابن الدهان وهم في عدّه حديثاً.

وقد استشهد بأقوال الصحابة رضي الله عنهم، فاستشهد بقول لابن الزبير^(٣) ولأبي هريرة^(٤)، ولطلحة بن عبيد الله^(٥). وغيرهم.

٣- أقوال العرب:

استشهد ابن الدهان بمأثور كلام العرب، الذي نقله أهل اللغة والنحو قبله، مصرّحاً بالرواي حيناً ومبهماً حيناً، يقول: «وروى سيبويه عن العرب: لا كزيد أحد^(٦)»، «وروى الكسائي: إِنَّ لَثَمَ شَرُّ طَوِيلٍ^(٧)»، «وروى الأخفش: هم هيئتهم^(٨)». «وروى أبو زيد: إِنَّ فُلَانًا لَا يُطِيقُ أَنْ يَحْمِلَ الْفِهْرَ، فَمِنْ بَلَهْ أَنْ يَأْتِيَ بِالصَّخْرَةِ، أَيْ فَكَيْفَ، وَبَعْضُهُمْ يَرَوِي: مِنْ

وانظر الحديث في: الاستيعاب ٥٥٩/٢، والفاثق ٣٣٨/٣، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٢٨٥/٤.

(١) ص: ٥٤٤.

(٢) انظر: ٧٨١.

(٣) انظر: ١٩٤.

(٤) انظر: ٨٠٨.

(٥) انظر: ٣٤٥.

(٦) ص: ٢٨٩.

(٧) ص: ١٩٣.

(٨) ص: ٣٢٦.

بَهْلٍ أَنْ»^(١)، «وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ فِي كِتَابِ الْغَرِيبِ عَنِ الْأَحْمَرِ وَالْفَرَّاءِ عَنِ الْعَرَبِ: كُلُّ شَيْءٍ مَهْمَةٌ وَمَهْمَةٌ مَا التَّسَاءَ وَذَكَرَهُنَّ»^(٢). إلى غير ذلك من الأمثلة.

٤ - الشعر:

كان استشهاد ابن الدهان بالشعر غالباً لكل أدلة السماع الأخرى، فقد بلغت الأبيات التي استشهد بها في هذا الجزء المحقق أكثر من ثمانمائة بيت ورجز.

وقد لفت نظري في استشهاديه بالشعر أمور:

أ - عنايته بالرواية عند الاستشكال، فتراه يبين التصحيف، أو ينص على رواية أخرى، كقوله: «وَوَجَدْتُ عَلَى ذَلِكَ بَيْتاً رَأَيْتُهُ مَرْوِياً فِي كُتُبِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ شَاهِداً، وَهُوَ: أَتَيْنَاكَ زُوراً وَنَمْعاً وَطَاعَةً فَلَيْتَكَ يَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ دَاعِياً وَهُوَ مُصَحَّفٌ، وَإِنَّمَا هُوَ: فَلَيْتَكَ...»^(٣). وقوله: «وَالْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ مُعَيَّرٌ عَمَّا فِي دِيوانِ شَاعِرِهِ»^(٤)، وقال في قول المهلهل:

فَقَتَلًا بِتَقْتِيلٍ وَأَسْرًا بِأَسْرِكُمْ جزاءَ العُطَّاسِ لَا يَمُوتُ مَنْ أَتَّارٌ^(٥)

«وَيُرَوَّى: وَضَرْباً بِضَرْبِكُمْ، وَرَأَيْتُهُ مَرْفُوعاً فِي بَعْضِ النُّسخ»^(٦).

ب - اطلاع الواسع على أشعار العرب، وتتبعه لما يصلح للاستشهاد فيه، ومحاولة مقارنة القاعدة بالنص الشعري، فمن ذلك قوله: «وَرَأَيْتُ الْبَاءَ فِي شِعْرِ التَّمِيمِيِّينَ»^(٧)، وقوله: «وَقَدْ وَجَدْتُ أَنَا فِي الشَّعْرِ مِنْهُ أَيْبَاتاً»^(٨). وقد وقفت على أبيات لم أجد لها مصدراً إلا ديوان الشاعر، أو الموسوعات الأدبية، والمجموعات الشعرية، فقد خلت منها كتب النحو المتقدمة على ابن الدهان حسب ما اطلعت عليه، فمن ذلك بيت الأعشى:

(١) ص: ٥٥٠.

(٢) ص: ٥٥١.

(٣) ص: ٢٠٢.

(٤) ص: ٥٤٨.

(٥) انظر ديوان المهلهل: ٩.

(٦) ص: ٣١٣.

(٧) الغرة ٥٥ ب (كوبريللي).

(٨) ص: ٤٦٧.

على ظهر أنماطٍ له ووسائد^(١)

ويُصبحُ كالسَّيفِ الصَّقِيلِ إذا غدا

وبيت حاتم:

رَفِيقَكَ يَمْشِي خَلْفَهَا غَيْرَ رَاكِبٍ^(٢)

إِذَا كُنْتَ رَبًّا لِلْقُلُوصِ فَلَا تَدَعْ

وبيت الأسود بن يعفر:

مِنَ الرِّيحِ لَا تَمْرِي سَحَابًا وَلَا قَطْرًا^(٣)

هَوَى بِهِمْ مِنْ حُبِّهِمْ وَسَفَاهِهِمْ

وبيت جرير:

طَلَابَ سُلَيْمَى فَاَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضِيَا^(٤)

أَذَا الْعَرْشِ إِنِّي لَسْتُ مَا عِشْتُ تَارِكًا

وبيت الأفوه الأودي:

وَالشَّرُّ يَكْفِيكَ مِنْهُ قَلَمًا زَادُ^(٥)

الْخَيْرُ تَزَادُ مِنْهُ مَا لَقِيتَ بِهِ

ج- عنايته بأبيات اللمع، بذكر القائل، وأبيات من قصيدة الشاهد، وربما أورد خلافاً في القائل أو القصيدة. وقد سبق ذكر هذا في الفصل الأول.

د- استشهاده بأبيات بعد عصر الاحتجاج، فاستشهد ببیت لأبي تمام الطائي، من غير أن ينسبه، وهو بعد عصر الاحتجاج، وهو قوله:

كَأَنَّ عَلَى عَرْنَيْنِهِ وَجَبَيْنِهِ أَقَامَ شُعَاعُ الشَّمْسِ أَوْ طَلَعَ الْبَدْرُ^(٦)

ولم أجد من نسبه إلى أبي تمام، فقد أورده ابن عصفور والرضي والسيوطي والبغدادی من غير نسبة^(٧)، ولكنَّ محقق شرح الكافية أحال إلى ديوان أبي تمام، ولم أقف على الطبعة التي أحال إليها. ويحتمل أن تكون النسبة إليه غير صحيحة، أو أن أبا تمام قد اقتبس من سابق.

(١) انظر: ٣٢٨.

(٢) انظر: ٤٥٢.

(٣) انظر: ٥٦٣.

(٤) انظر: ٤٥٠.

(٥) انظر: ٤٥٠.

(٦) انظر: ٢١١.

(٧) انظر: الضرائر لابن عصفور ١٧٨، وشرح الكافية للرضي ١٢٩٧/٢/٢، وجمع الموامع ٣٦/١، وخزانة الأدب ٤٤٩/١.

كما استشهد بيتُ نُسب إلى ابن المعتز، وهو بعد عصر الاحتجاج أيضاً، وهو قوله:
 لعمرى لقد أحببتك الحبَّ كُلَّهُ وزدُّنك حبًّا لم يكن قطُّ يعرفُ^(١)

وكذلك استشهد بيت أبي نواس:

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ^(٢)

هـ- عنايته بالضرورة، فقد تحدّث عنها حديثاً طويلاً لما أداه المقام إليها^(٣)، كما أنه حمل عليها بعض الأبيات التي لا توافق الراجح عنده^(٤).

وحينما تعرض للضرورة لم يجدّها بحدٍّ معيّنٍ، وإنما وصفها بقوله: «ليسَ للشاعرِ أن يلحنَ، ولكنّه يسلك شيئاً فيه مذهبٌ»، قال سيّويه: «وليسَ شيءٌ يضطرونّ إليه إلا وهم يُحاولونَ به وجهاً»^(٥)، فإن جهلنا ذلك فإنما جهلنا ما علمه غيرُنا، أو يكونُ وصل إلى الأوّل شيءٌ لم يصل إلى الآخر»^(٦).

ومذهبه في مفهوم الضرورة مذهب الجمهور، الذين يرون أنهما ما وقع في الشعر، سواء وجد الشاعر عنه مندوحة أم لا^(٧)، يمكن أن نستدل على هذا من خلال حكمه على الأبيات، فمثلاً سوى بين بيتين أحدهما للشاعر مندوحة عن الضرورة والآخر لا مندوحة له عنها فيه، وذلك لما مثل للاتساع في الفصل بالظرف والجار والمجرور، فقال: «... وقد تجاوزوا ذلك ففصلوا بالمفعول بين المصدر وفاعله، وليس بمُطَرِّدٍ، وإنما هو محمولٌ على هذا^(٨)، قال الشاعر:

فَزَجَّجْتُهَا بِمَرْجَّةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَ

وقال:

(۱) انظر: ۳۰۹-۳۱۰.

(۲) انظر: ۷۹۰.

(٣) الغرة ٥٠ أ (كوبريللي).

(٤) انظر على سبيل المثال: ٢٠٨-٢٠٩ ، ٢٢٩ ، ٤٠٨ ، ٥٣١ ، ٨١٦ .

(٥) الكتاب ١٣/١.

(٦) الغرة ٥٠ أ (كويريللي). وقد نقل ابن القواس عبارة ابن الدهان نصًّا في شرح ألفية ابن معطى ١٣٨٠/٢.

(٧) انظر: الضرورة الشرعية في النحو العربي ١٣، ومجلة الجامعة الإسلامية: الضرورة الشرعية ومفهومها لدى

النحويين. عدد ١١١. ص: ٤٠٤.

(٨) أي على الاتساع.

.... من قَرَعَ القسيَّ الكنائن^(١)

وكان ابن جني قد فرّق بين الشاهدين، فأحدهما يمكن اجتناب الضرورة فيه، والآخر بخلافه، وحكم عليهما جميعاً بالضرورة، قال: «... ومن ذلك قوله: فزججتها...»

أي: زج أبي مزادة القلوص، فقد فصل بينهما بالمفعول، هذا مع قدرته على أن يقول: زجَّ القلوص أبو مزادة... وفي هذا البيت عندي دليلٌ على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكبه ههنا للضرورة، مع تمكنه من ترك ارتكابها... فأما قوله: يُطْفَنَ ...

فلم نجد فيه بُدّاً من الفصل؛ لأنّ القوافي مجرورة^(٢).

وغيرُ خافٍ مدى اعتماد ابن الدهان على ابن جني، وعنايته بكتبه، وآرائه.

المبحث الثاني: القياس.

لقد تبوّأ القياسُ قدراً كبيراً جداً من الأهمية في النحو العربي، إذ إنّ البحث النحوي يدور حوله، ومعظم المشكلات العويصة في النحو، التي دار حولها الخلاف كثيراً، إنما هي أحد أركان القياس، كالعلة، والأصالة والفرعية، أو هي مرتبطة بمباحثه ارتباطاً وثيقاً، كالمسائل المتعلقة بمراتب المسموع في الحُجَّة.

وكان من المآخذ التي أُخذت على البحث النحوي أنّ أقيسته كانت مشابهةً للأقيسة المنطقية، التي تقوم على أنّ النتيجة تلزم اضطراراً عند وجود مقدّماتها، بغض النظر عن صدق هذه المقدمات وكذبها، يقول د. عبد الرحمن بدوي: «... إلّا أنّ المنطق لا يُعنى عنايةً خاصة بالمضمون الواقعي لهذه التصورات، بقدر عنايته بالعمليات العقلية التي تؤدي إلى تحصيل التصورات والتصديقات تحصيلاً صحيحاً^(٣)»، وهكذا كان القياس عند النحويين، فإنّه

(١) تمامه:

يُطْفَنَ بِخُوزِيٍّ المراتع لم تُرَعَ بواديه من قَرَعَ القسيَّ الكنائن

انظر: ٢١٧.

(٢) الخصائص ٤٠٦/٢.

(٣) المنطق الصوري والرياضي ٦. وانظر: تقويم الفكر النحوي ١٢٦.

«عملية فكرية تقوم على الاستدلال الذاتي للعقل، بعيداً عن موضوعية الواقع اللغوي ومحاولة رصده»^(١).

ومصطلح القياس في التراث النحوي لم يكن محدداً بدقة، فعلماء أصول النحو يعرفونه بأنه: «حمل فرعٍ على أصلٍ بعلةٍ، وإجراء حكم الأصل على الفرع»^(٢). لكن استعمال هذا المصطلح لم يكن مقصوراً على هذا، فإنه يطلق ويُراد به «مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية... واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها...»^(٣)، وعن هذا المفهوم جاءت عبارة عبد الله بن أبي إسحاق التي رواها عنه يونس بن حبيب لما سأل يونس: «هل يقول أحد الصَّوِّيق يعني السويق؟ قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها. وما تُريدُ إلى هذا؟ عَلَيْكَ بِيَابٍ مِنَ النَّحْوِ يَطْرُدُ وَيَنْقَاسُ»^(٤).

وبهذا المفهوم ذكر الكسائي القياس وأعلى شأنه لما قال:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعُ^(٥)

أمَّا المفهوم الاصطلاحي للقياس، الذي يُراد به العملية العلمية المنطقية، التي تعتمد على الأركان الأربعة المعروفة، فهو كما يقول السيوطي: «معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه»^(٦)؛ إلا أنه ظلَّ جزءاً من مفهوم القياس عند النحويين، وسأعرض لاحقاً بعض مفاهيم القياس عند ابن الدهان.

وتعددت صور استعمال القياس حتى داخل الاستعمال الاصطلاحي، فمن خلال القياس علل النحويون الظواهر النحوية في كلام العرب، فإذا ألحقت العرب حكمَ شيءٍ بحكمِ نظيرٍ له، فإنَّ مهمَّةَ النحوي هنا تحديد تلك العلاقة، بتوضيح الأصل (وهو المقيس عليه)، والفرع (وهو المقيس)، والعلة الجامعة بينهما.

فمن ذلك ما قرَّره ابن الدهان من تعليل عمل (لا) النافية للجنس، بأنَّه كان قياساً على

(١) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ١٦٢.

(٢) لمع الأدلة ٩٣.

(٣) أصول التفكير النحوي ٢٧.

(٤) طبقات فحول الشعراء ١٥/١.

(٥) انظر: إنباه الرواة ٢٦٧/٢.

(٦) الاقتراح ١٠٠.

(إن)، وبنائها قياساً على (هل من رجل)^(١).

وأيضاً علّلوا وجوب تصدر لام الابتداء للجملة «بأن الحرف إذا كان معناه في الجملة تصدرها كَهْلٌ و(ما) النافية»^(٢)، فالقياس هنا تعليل لوجوب التصدر، وليس إثباتاً لحكم جديد من خلال الاستدلال به.

والقياس نوعان من حيث نوع المقيس عليه (الأصل)، فالأصل قد يكون سماعياً، أخذ عن العرب، وقد يكون قاعدة نحوية، ثبتت هي من دليل غير مسموع، كالإجماع والاستنباط والقياس^(٣).

فمثال ذلك ما قرّره ابن الدهان تبعاً لرأي البصريين، أن الحرف المختص يعمل، وغير المختص يهمل، فهذه قاعدة مستنبطة، وقد عبّر عنها بالقياس، قال في (حتى): «... وهو أنه حرفٌ غيرٌ مختصٍّ، يدخلُ على الاسمِ والفعلِ، وإذا لم يختصَّ بالقياسُ ألاَّ يعملَ، كهمزة الاستفهام وحروفِ العطف...»^(٤).

ولقد اعتمد ابن الدهان على القياس، في متابعاته للنحويين، وفي تفسير كلامهم، وفي اختياراته وآرائه، كما نظر لبعض مسائله بعبارات مختصرة، كمنعه القياس على ما جاء في الشعر من حذف الجار، وأخذ ما جاء في القرآن منه، وكقوله: «والشيء يحمل على نظيره وعلى نقيضه»^(٥)، وقوله في مقدمة فصل (ما) الحجازية: «اعلم أن المشابهة تقتضي التأثير...»^(٦).

ويمكن أن أجمل وقفاته مع القياس في هذه المسائل:

أ- مصطلح القياس:

استعمل هذا المصطلح في معانٍ متعددة، فإضافةً إلى معناه الاصطلاحي، استعمله بمعنى القاعدة، قال في قول الشاعر:

(١) انظر: ٢٦١.

(٢) ص: ٢٢٤.

(٣) انظر: الأدلة النحوية الإجمالية ٣١٤ (رسالة علمية).

(٤) ص: ٦٢٣.

(٥) ص: ٢٦٢.

(٦) الغرة ٥٥ أ (كوبريللي).

تَرَاهُ الضَّبْعُ أَعْظَمُهُنَّ رَأْسًا

«القياسُ: عَظْمَاهُنَّ رَأْسًا؛ لِأَنَّ الضَّبْعَ مُؤَنَّثٌ»^(١).

ولما جره الحديث في مسألة الإتيان في باب التوكيد إلى الموازنة بين العين واللام، قال: «...» وَأَيْضًا فَإِنَّهُمْ تَرَكَوْا فِي الْعَيْنِ الْقِيَاسَ لِبُعْدِهَا عَنِ الطَّرْفِ، وَلَزِمُوا ذَلِكَ فِي اللَّامِ لِقُرْبِهَا، وَلِهَذَا إِذَا اجْتَمَعَا صَحَّتِ الْعَيْنُ وَأُعْلِتِ اللَّامُ، نَحْوُ: طَوَى وَشَوَى»^(٢). فالقياسُ قلب الواو أو الياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ألفاً، فهو هنا بمعنى القاعدة.

وقال: «فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَكِيرًا فَالَّذِي أُولَى بِهِمَا﴾»^(٣) وَقِيَاسُ الْعَرَبِيَّةِ: فَاللَّهُ أُولَى بِهِ؛ لِأَنَّ هَاهُنَا (أَوْ) وَالْعَائِدُ إِلَى أَحَدِهِمَا لَا إِلَيْهِمَا»^(٤).

واستعمله بمعنى الأصل، فقال عن المعرفة: «وَكَانَ الْقِيَاسُ أَلَّا تُوصَفَ، إِلَّا أَنَّهُ عَرَضَ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ اللَّبْسِ لِلِاشْتِرَاكِ الْوَاقِعِ فِيهَا فَوُصِفَتْ بِهَذَا»^(٥).

وقال: «وَأَعْلَمَ أَنَّ الْقِيَاسَ أَلَّا يُحْدَفَ مِنَ الْحُرُوفِ شَيْءٌ وَلَا يُزَادَ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ جَاءُوا بِهَذِهِ الْحُرُوفِ اخْتِصَارًا، وَلِهَذَا لَمْ يُعْمَلُوا أَكْثَرَهَا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَرِيَادُهَا إِسْهَابٌ، وَحَذْفُهَا إِخْلَالٌ وَإِجْحَافٌ...»^(٦).

فالقياس هنا بمعنى الأصل.

واستعمله بمعنى المذهب أو الرأي، فكثيراً ما يقول: قياس الكوفي كذا، ويجوز هذا على قياس فلان...

مثال ذلك: «...فَقِيَاسُ الْكُوفِيِّ لَا يَمْنَعُ مِنْ: هَا قَائِمًا ذَا زَيْدٍ؛ لِأَنَّ عَامِلَهُ قَبْلَهُ، وَهَا زَيْدٌ قَائِمًا ذَا، وَقِيَاسُ الْبَصْرِيِّ يَمْنَعُهُ إِنْ كَانَ الْعَامِلُ (ذَا)؛ لِأَنَّ عَامِلَهُ بَعْدَهُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ (ذَا)...»^(٧).

(١) ص: ٦٤٩.

(٢) ص: ٧٢٢.

(٣) النساء: ١٣٥.

(٤) ص: ٧٩٧.

(٥) ص: ٦٩٠.

(٦) ص: ٧٧٧.

(٧) ص: ٤٥٨.

وقال: «... في قولك: دخلت البيت، وتقديره: إلى البيت، على قياس سيبويه»^(١). وقال في مثال ابن جني: ظننت زيدا قام عمرو: «فإن كان زيدا عمراً، وكان له اسمان، صحت المسألة على قياس الأخفش، ولم تصح على قياس سيبويه»^(٢).

واستعمله بمعنى الأوجه في المعنى، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾^(٣)، قال: «فمن قرأ بالياء فالمفعول الأول محذوف، التقدير فيه: البخل هو خيراً له، فـ(هو) فصل، فمن قرأ بالتاء فـ(الذين) المفعول الأول و(خيراً) المفعول الثاني، و(هو) فصل، والتقدير: بخل الذين يبخلون، والقراءة بالياء أقيس؛ لتقدم الدلالة»^(٤).

وفي باب إعراب الأفعال وبنائها، ذكر ابن جني أن الأفعال المبنية على ضربين: مبني على الفتح، «ومبني على السكون، وهو جميع أمثلة الأمر للمواجه، مما لا حرف مضارعة فيه»^(٥).

فاعترض على لفظه بقوله: «وإنما قال: مما لا حرف مضارعة فيه، ولم يقل: مما لا لام في أوله؛ لأن حرف المضارعة هو الذي سوغ له المشابهة، فاستحق بها الإعراب، لا اللام... وكان قياسه أيضاً أن يحترز، فيقول: إذا خلا من نوني التوكيد»^(٦).

فهو يريد: الأدق والأكمل في العبارة.

ب- الأصالة والفرعية:

الحكم بالأصالة والفرعية -بجد ذاته- مسألة جدلية غير قطعية، ففي حين يقرر النحويون أن هذا هو الأصل، وأن الثاني هو الفرع، فقد ينازعون بأن كلا الأسلوبين قد ورد عن العرب، فمثلاً ركب النحويون قياساً في الدلالة على رفع نائب الفاعل، فقالوا: «اسم أسند الفعل إليه، مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل،

(١) ص: ٢٩٦.

(٢) ص: ٣٥٧.

(٣) آل عمران: ١٨٠.

(٤) ص: ٣٦١.

(٥) اللع ١٢٣.

(٦) الغرة ٥٧ ب (قليج علي).

والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع^(١).

فالأسلوبان كلاهما وارد عن العرب، فما تبرير الأصالة والفرعية^(٢)؟

ولكنَّ النحويين في كثير من الأحيان كانوا يقرنون الحكم بالأصالة بعلة أصالته، فقرروا مثلاً أن الأصل في الأسماء الإعراب؛ لأن المعاني تعتورها، وأنَّ الأصل في الأفعال البناء؛ لأنها عوامل في الأسماء^(٣)، وأنها أثقل منها، والفعل لا بد له من الاسم، والاسم قد يستغني عن الفعل...^(٤)

كما قرَّروا أصالة الأسماء في أبواب أخرى لأنها هي الأوَّل^(٥).

ولهذه الأولوية ما يبررها عندهم، وإن كانت معرَّضة للنقد، غير مسلَّم بها، إلا أنَّ إحدى الباحثات في العصر الحديث أرجعت هذه الأولوية إلى أسباب نفسية حقيقية^(٦).

وابن الدهان سار في منهج من تقدَّمه من النحويين، فأخذ بمبدأ الأصالة والفرعية فيما أجراه من الأقيسة، فالأصل في الأفعال أن تعمل، والأصل في الأسماء أن تكون معمولَّة^(٧)، ولذا كانت إن وأخواتها فرعاً عن الفعل في العمل^(٨).

(١) لمع الأدلة ٩٣.

(٢) قال د. علي أبو المكارم: «... ولكن اشتراط هذا الجامع [أي بين المقيس والمقيس عليه] لم يُحدَّد -بصورة قاطعة- علاقة موضوعية بين ركني القياس ... إذ الأصالة والفرعية في هذا الجامع لا ترتبط بمقاييس ثابتة، وعدم ربطها بمقاييس تحدَّد أنماطها، وتُسجَّل أبعادها مكنَّ الباحث أن يلحق ما يشاء بما يشاء، معتبراً ما يشاء من الظواهر أو النصوص أصلاً، وما يشاء من الظواهر والنصوص فروعاً لذلك الأصل، وقد أفسح ذلك المجال للاضطراب في تحديد الظواهر ثم في تقنينها، ثم انفتح الباب على سعة للخلط في الأحكام الصادرة عن عملية القياس بأسرها». أصول التفكير النحوي ٧٨-٧٩.

(٣) انظر: الإيضاح في علل النحو ٧٧-٧٨.

(٤) انظر: الكتاب ٢٠/١-٢١.

(٥) انظر: الكتاب ٢٠/١، والمقتضب ١٨/٣.

(٦) تقول د. منى إلياس: «وكثير من الأمور التي أخذ فيها الخليل بهذا المبدأ [تعني مبدأ الأصالة والأولوية] جاءت مطابقة لما ثبت في الدراسات النفسية للغة، التي قامت على أصول تجريبية، فتبين أن الأسماء أقوى تمكناً في النفس والعقل، ومن ثمَّ كانت أثبت في الحفظ من الأفعال، وهذا ما عناه الخليل بقوله: إنها هي الأوَّل». القياس في النحو ٣٥. وقد نقلت بعد هذا مباشرة نصّاً لفندريس في كتابه (اللغة) يؤيد ما ذهبت إليه.

(٧) انظر: ٥٥٦.

(٨) انظر: ١٩١.

ومن الاعتداد بالأصالة والفرعية تطلّب العلل للخروج عن الأصل، كقوله: «هذه الأسماء [يعني حيث وقبل وبعد] وجميع ما بُني على حركة فيه ثلاثة أسئلة: الأول: لم بُني، وأصل الاسم الإعراب؟ والثاني: لم بُني على حركة، وأصل البناء السكون؟ والثالث: لم اختصّ هذه الحركة دون غيرها...»^(١) ثم أخذ يجيب عن كل سؤال.

وأيضاً لما تحدّث عن حركة اللام الجارّة، علّل فتحها مع المضمر، وكسرها مع المظهر، وعقد موازنة بينها وبين لام الابتداء، بناها على الأوليّة فقال: «... وَإِنَّمَا فَتَحُوا اللَّامَ مَعَ الْمُضْمَرِ غَيْرِ الْيَاءِ، وَكَسَرُوا مَعَ الْيَاءِ؛ لَأَنَّهُمَا قَدْ تُكْسَرُ مَعَ الْمُظْهِرِ، فَلَمْ يَحْتَاجُوا إِلَى نُونٍ وَقَايَةٍ، وَإِنَّمَا كُسِرَتْ فِي الْمُظْهِرِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ، وَلَمْ تَكُنِ الْبَاءُ لِمَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فَيَحْتَاجُ إِلَى فَرْقٍ، وَكَانَتْ أُولَى بِالْتَّغْيِيرِ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ أَوَّلُ أَحْوَالِ الْأَسْمَاءِ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ النَّاصِبُ وَالرَّافِعُ وَالْجَارُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، فَلَمَّا كَانَ الْإِبْتِدَاءُ مُقَدِّمًا فِي الرَّثْبَةِ، وَأَوَّلُ أَحْوَالِ الْحَرْفِ الْفَتْحُ قُرِنَ بِهِ، فَلَمَّا اتَّصَلَتْ بِالْمُضْمَرِ رُدَّتْ إِلَى أَصْلِهَا...»^(٢).

ولكنّ قوله إنّ أول أحوال الحرف الفتح، غير مسلم، فإنّ أول أحواله السكون، كما قرّر هو وغيره، ولذلك إذا بنيت الكلمة على حركة غير السكون احتاجوا إلى تعليل ذلك، وقد سبق نقل كلامه في هذه المسألة، قال: «وجميع ما بُني على حركة فيه ثلاثة أسئلة: الأول: لم بُني، وأصل الاسم الإعراب؟ والثاني: لم بُني على حركة، وأصل البناء السكون؟ والثالث: لم اختصّ هذه الحركة دون غيرها...»^(٣).

وفي باب حروف الجر أيضاً جعل الجر في قول الشاعر:

فصيّروا مثلاً كعصفٍ مأكولٍ

للكاف، لا لـ(مثل)؛ «لأنّ إضافة الأسماء ثانیة وعمل الحرف أوّل»^(٤). يريد أنّ الإضافة إنّما تعمل لأنّها بمعنى حرف الجر، فأصل الجر للحرف، والإضافة فرع عنه.

ج- لا يقاس على القليل والشاذ:

منع ابن الدهان من القياس على القليل، كما هو مذهب البصريين، ولذا لما ذكر ما

(١) الغرة ٨ ب (كوبريللي).

(٢) ص: ٥٩٩.

(٣) الغرة ٨ ب (كوبريللي).

(٤) ص: ٦٠٩.

يتعدى به الفعل اللازم من القرائن، قرَّرَ أن هناك أفعالاً بعكس ذلك، ومنع القياس عليها لقلتها، قال: «وهنا أفعالٌ بعكس ما أَصْلَنَاهُ، وهي أفعالٌ تكون مُتَعَدِيَّةٌ إذا عَرِيتُ مِنَ الْقَرِينَةِ، فإذا وَجِدْتَ الْقَرِينَةَ كَانَتْ قَاصِرَةً، وذلك قولهم: أَقْشَعَتِ السَّحَابُ، وَقَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ ... وَهَذِهِ أَلْفَاظٌ يَسِيرَةٌ تُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا»^(١).

ومنع من قياسية حذف حرف الجر، وإنما يُكْتَفَى بما ورد به السماع، فلمَّا أورد ما جاء في القرآن من ذلك قال: «وهذا يُسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ وَغَيْرِهِ، لِحَيْثُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا يُقَاسُ حَذْفُ حُرُوفِ الْجَرِّ جَمِيعَهَا عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ مَا وَرَدَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، لَا مَا وَرَدَ فِي الشَّعْرِ، وَمِنَ الشَّاذِّ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

نُغَالِي اللَّحْمَ لِلْأَضْيَافِ مِنَّا

أي في اللحم، فحذف»^(٢).

ولمَّا بحث الاستثناء بليس ولا يكون، قدَّم لذلك بالعلة التي ألحقتهما بأدوات الاستثناء، فبين أن ذلك كان حملاً على المعنى، فكما كان ما بعد (إلا) غير داخل في حكم ما قبلها، فإن ما بعد النفي غير داخل فيما قبله، ولذا استثنوا بليس ولا يكون.

إلَّا أَنَّهُ لَا يُقَاسُ ذَلِكَ عَلَى جَمِيعِ مَا دَلَّ عَلَى النَّفْيِ، وَإِنَّمَا يُقَاسُ عَلَى الْمَسْمُوعِ، قَالَ: «وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَقِيسَ عَلَى ذَلِكَ: لَمْ، وَلَا، وَمَا، وَمَا كَانَ نَفِيًّا مُحْضًا، فَأَمَّا مَا حَكَاهُ الْفَرَاءُ مِنْ قَوْلِهِمْ: كُلُّ شَيْءٍ مَهَّةٌ وَمَهَاهُ مَا النِّسَاءُ وَذَكَرَهُنَّ، يُرِيدُ إِلَّا النِّسَاءَ، فَشَاذٌّ»^(٣).

د- قياس الشبه:

قال أبو البركات الأنباري: «اعلم أن قياس الشبه أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علَّقَ عليها الحكم في الأصل»^(٤). فعلة الأصل ليست علة في الفرع، وإنما ألحق الفرع بالأصل لوجه من الشبه بينهما.

وقد نظر ابن الدهان لهذا النوع من القياس، ومثل له، فقال: «اعلم أن المشابهة تقتضي التأثير، ألا ترى أن (مَنْ) بُنِيَتْ لِمِشَاهَةِ الْحَرْفِ، (وَتَفَعَّلُ) أُعْرِبَ لِمِشَاهَةِ الْاسْمِ، وَتُرِكَ صَرْفُ

(١) ص: ٣٢٣.

(٢) ص: ٣٢٧.

(٣) ص: ٥٤٠.

(٤) لمع الأدلة: ١٠٧.

ما ينصرفُ لمُشابهةِ الفعل، وكذلك (ما) لما أشبهتَ (ليس)؛ لأنها لنفي الحال كـليس، وتدخُلُ على المُبتدأ والخبر كـليس، وتتصلُ بخبرها الباءُ كـليس، حملها أهلُ الحجاز عليها في العمل^(١).

وقد قاس (حسبُ) على (قبلُ) و(بعدُ)، لما بينهما من الشبه، فأوجب لها حكمهما، (وهو تعريفها عند إضافتها، وإعرابها تبعاً لذلك)، وردَّ بناءً على هذا القياس قولَ الجرميِّ الذي ادَّعى بناء (حسبُ) مطلقاً، قال: «... وإذا قلت: حسبُك، فهي معرفةٌ للإضافة، والجرميُّ يدَّعي بناءها، ويقول: الإضافة لا تُكسِبُها إعراباً، كما لا تُكسِبُ (لَدُنْ) و(كَمْ)، وليسَ يَتَّجِهْ هذا القولُ؛ لأنَّها مُشَبَّهةٌ بـقبلُ وبعْدُ، فيجبُ أن يكونَ لها حُكْمُها»^(٢).

هـ- القياس على النظير وعلى النقيض:

هذان قسمان من أقسام القياس عند السيوطي^(٣).

وقد قرر ابن الدهان هذا الأصل، فقال في عمل (لا) النافية للجنس: «فأمَّا مذهبُ أهلِ البصرة فإنهم يجعلون لـلا عملاً^(٤)؛ لأنها مُختَصَّةٌ بالاسم، وحكمُ كلِّ مختصِّ العمل، على ما سبق، وهو أيضاً نقيضُ (إنَّ)، والشيءُ يحملُ على نظيره وعلى نقيضه، فإن حُمِلَتْ على (إنَّ) عملتَ للضدِّيةِ التي بينهما، وإن حملتها على (أنَّ) المصدريةِ عملتَ للمُشابهةِ اللفظيةِ»^(٥).

ومن أمثلة ذلك عنده:

١- حَرَجَ قراءة من فتح لام الجر في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَنْزُولٍ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾^(٦)، على أنه تشبيهٌ له بالضمير، فهي تفتح معه، في قولهم: لَهُ ولها ونحوه، قال: «وَرَوَى الْمُبَرِّدُ عَنْ ابْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَنْزُولٍ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ بِفَتْحِ اللامِ

(١) الغرة ٥٥ أ (كوبريللي).

(٢) ص: ٤٨٧.

(٣) انظر: الاقتراح ١٠٧، وفيض نشر الانشراح ٧٨٤/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٢٢٧٤، والمقتضب ٣٥٧/٤.

(٥) ص: ٢٦٢.

(٦) إبراهيم: ٤٦.

وقد نسبت القراءة إلى سعيد بن جبير في: سر صناعة الإعراب ٣٢٨/١، ٣٩٠.

التي للجَرِّ، وَلَهُ عِنْدِي وَجْهٌ حَسَنٌ، وَذَلِكَ أَنَّ (أَنْ) وَالْفِعْلَ يُشَبَّهُ بِالْمُضْمَرِ ... كَمَا فَتَحَتْ لَامُ الْمُسْتَعَاثِ بِهِ لِشَبَّهِهِ بِالْمُضْمَرِ^(١).

٢- أقرَّ الاستدلالَ لرأي سيبويه في أَنَّ (دخل) غير متعدٍّ بأنَّ نظيره ونقيضه غير متعدَّين، فنظيره: غُرْتُ، ونقيضه: خَرَجْتُ^(٢).

٣- استدلَّ على أَنَّ الأصلَ في البناءِ السكون، بأنَّ الأصلَ في الإعرابِ الحركة، قال: «وَأَعْلَمُ أَنَّ أَصْلَ الْبِنَاءِ السَّكُونُ، بِدَلَالَةِ أَنَّهُ ضِدُّ الْإِعْرَابِ، وَأَصْلُ الْإِعْرَابِ الْحَرَكَةُ»^(٣).

٤- لما منع ابن السراج وقوع الحاضر والمستقبل بعد (ربما)؛ لأنَّ (ربَّ) تستعمل لما مضى فكذلك (ربما)، استدلَّ ابن الدهان على أَنَّ (ربَّ) تستعمل لما مضى بأدلة منها: أنها نقيضة (كم) الخبرية، «تَقُولُ: كَمْ غُلَمَانٍ مَلَكَتُ، وَأَنْتَ مَادِحٌ، وَالْمَدْحُ إِنَّمَا يَكُونُ بِمَا يَثْبُتُ»^(٤)، أي بما كان قد ثبت فهو واقع في الماضي.

٥- لما تعرض للخلاف في العامل في البدل، وما أفسدَ به قول المبرد من أَنَّ الثاني وقع موقع الأول، مع أطراح الأول، بِقَوْلِكَ: جَاءَنِي الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٍ، فَإِنَّ (زيداً) لا يجوز أن يقع موقع الهاء، إذ تخلو جملة الصلة من العائد. ثم قال: «وَأَمَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ وَإِنَّمَا مَوْضِعُهُ لَهُ فَقَوْلُهُ صَحِيحٌ بِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ فَسَادٍ ضِدِّهِ»^(٥).

٦- ذكر أَنَّ إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال إضافة غير محضة، أي أنها لا تفيد تعريفاً، واستدل على ذلك بالسماع والقياس... فأما القياس فإنه قاسه على فعله، والفعل نكرة، وقد عمل عمل فعله، كما نُزِلَ الفعل الذي بمعناه، وهو الفعل المضارع، مترلته في الإعراب، قال: «وَالْإِضَافَةُ غَيْرُ الْحِصَّةِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: اسْمُ الْفَاعِلِ، إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ: السَّمَاعُ وَالْقِيَاسُ... أَمَّا الْقِيَاسُ فَإِنَّمَا نَزَّلُوهُ مَتَرَلَةً الْفِعْلِ فِي الْعَمَلِ، كَمَا نَزَّلُوا الْفِعْلَ الَّذِي بِمَعْنَاهُ مَتَرَلَتُهُ فِي الْإِعْرَابِ»^(٦).

(١) ص: ٥٥٩.

(٢) انظر: ٣٩٩.

(٣) الغرة ٨ ب (كوبريللي).

(٤) ص: ٥٨٣.

(٥) ص: ٧٣٧.

(٦) ص: ٦٤٢.

إنَّ المتتبع لمنهج ابن الدهان مع الأصول النحوية، ليجد عناية ظاهرة بها، يتضح ذلك في تطبيقاته، من خلال الشرح، والمناقشة، والاختيار، والاعتراض، فتجد كل قضية مقرونة بدليلها، من المسموع أو من المقيس.

ومن عنايته بهذه الأصول، أنه قد يضمن مناقشاته شيئاً من أحكامها النظرية، كموازنته بين القرآن والشعر في القياس عليه، وكتصريحه بوجاهة الاستدلال بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم، وكذكره بعض قواعد القياس، كقوله: «اعلم أنَّ المشابهة تقتضي التأثير...»^(١)، وقوله: «المشاكلة مُعْتَبَرَةٌ في كلامِ العرب...»^(٢)، وقوله: «العَرَبُ تَحْمِلُ الشَّيْءَ عَلَى الشَّيْءِ لِمَعْنَى اجْتِمَاعِ فِيهِمَا، وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَقِيسَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يُقْبَلُ مَا وَرَدَ مِنْهُ»^(٣)، إلى غير ذلك من القواعد النظرية، التي تجلِّي منهجه.

وعند الموازنة بين هذه القواعد وتطبيقاتها عنده، تجد أنَّه قد سار على طريقة محكمة، ومنهج مطرد غير مختلف، ولا يكاد الناظر يجد فيه خللاً ولا تناقضاً، فلا تراه يجازف في الحكم، أو يغفل الاستدلال في الاعتراض، إلا في أحيان قليلة، يهم فيها وجه الاعتراض، فيقول مثلاً: «هذا القول فيه نظر»^(٤)، ولا يتبع ذلك بوجه الاعتراض عليه.

(١) الغرة ٥٥ أ (كوبريللي).

(٢) ص: ٥٠٧.

(٣) ص: ٥٤٠.

(٤) انظر: ٦٣٩.

الفصل السابع

التعليل عند ابن الدهان

المبحث الأول: العلل التعليمية والقياسية.
المبحث الثاني: الجدل واستخدام المنطق في التعليل.

العلة: «كل أمر يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال، أو بواسطة انضمام الغير إليه»^(١).
والعلة عند النحويين: «الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم» أو «هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة»^(٢).

ولقد أثارت العلة بحثاً واسعاً في النحو العربي، ودار حولها جدل كبير، امتد هذا البحث من لدن أوائل النحويين إلى العصر الحاضر.

وفي خلال هذه العصور المتتابعة تطور مفهوم العلة، واختلف الموقف منها حسب ذلك المفهوم، وتجاذب التأثير فيها علوم أخرى، كالأصول، والمنطق، وعلم الكلام. وكان الذي أدى إلى ظهور التعليل وازدهاره، ما يروم النحويون من تثبيت القواعد، وتبريرها، فإن التعليل من أظهر السبل إلى إقناع الدارسين بصحة هذه القاعدة ودقتها. يُضاف إلى هذا ما استقر في أذهانهم من فضل هذه اللغة، فهي تحوي خصائص وميزات لا توجد في سواها، فأحكامها مقرونة بعلة^(٣)، ومهمة النحوي إظهار حكمة اللغة، قال ابن السراج: «واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب... وضرب آخر يسمى علة العلة... وهذا ليس يُكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تُستخرج منه حكمته في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها، وجعل فضلها غير مدفوع»^(٤).

ويلاحظ في نص ابن السراج أنه قسم العلة إلى مستويين، علة يعرف بها كلام العرب، وعلة تفسر تلك العلة، وهو بذلك أول من أشار إلى مستويات التعليل، ثم جاء بعده الزجاجي فقسم العلة إلى ثلاث: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية. فعرف التعليمية بأنها ما يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، كقولهم: لم نصب (زيد) في قولك: إن زيدا قائم؟ فيقال: لأن (إن) تنصب الاسم...

(١) الكليات ٥٩٩.

(٢) العلة النحوية د. مازن المبارك ٩٠.

(٣) انظر: أصول التفكير النحوي ١٤٩-١٥٠.

(٤) الأصول ٣٥/١.

أما القياسية فإنه لم يعرفها بالحدّ، وإنما مثل لها، فقال: العلة القياسية أن يقال لمن قال: نصبتُ زيداً بياناً.. لم وجب أن تنصب (إنّ) الاسم؟ فالجواب: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت...

ومثلها العلة الجدلية، فقد مثل لها، فقال: «فأما العلة الجدلية النظرية؛ فكلُّ ما يُعتل به في باب (إنّ) بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها...»^(١).

فإذا كانت غاية الأولى (التعليمية) التعليم، فغاية القياسية والجدلية بيان حكمة العرب، والدفاع عن القواعد التي استنبطوها من كلامهم^(٢).

وقد اختلفت طبيعة العلل، من وجوه أخرى، واختلفت المواقف منها تبعاً لذلك، فمن العلل ما مأخذه نطقيّ، يدور على أسباب لسانية، يؤيدها الحس، قبل أن يدركها الذهن^(٣)، كعلل الاستثقال والخفة^(٤)، ومنها ما مأخذه دلالي، كأمن اللبس، والفرق، والتوكيد^(٥). ومن العلل ما قد يَنازَع بعضهم في وجاهتها، مما هو راجع إلى أمور افتراضية جدلية، كالأصالة والفرعية، نحو علة استصحاب الأصل، والرد إلى الأصل، والدلالة على الأصل، والتعويض، والعدل...^(٦)

وكان ابنُ مضاء القرطبي قد اطَّرحَ العلل الثواني والثالث (القياسية والجدلية) في رده على النحاة، وذلك للاستغناء عنها، فالجهل بها لا يضر^(٧)، وذلك من آثار منهجه الظاهري، الذي مده من الفقه إلى النحو، وكان رفض العامل والعلة أبرز صوره.

وبعض الدارسين المحدثين قد تناول قضايا العلة النحوية بقدر كبير من الرفض؛ لأنها أثر من آثار المنطق، ودليل هذا لا يحتاج إلى كبير تأمل، فالعلة عند المناطقية ضرورية (لازمة)،

(١) انظر: الإيضاح في علل النحو ٦٤-٦٥.

(٢) انظر: الأسس المنهجية للنحو العربي ٤٤.

(٣) انظر: القياس في النحو ٤٧.

(٤) يعبر عنه دي سوسير بقانون الاقتصاد في الجُهد. انظر: علم اللغة العام ١٧١.

(٥) انظر: الأسس المنهجية للنحو العربي ٣٩٤-٣٩٨.

(٦) انظر: الأسس المنهجية ٣٩٩ وما بعدها.

(٧) انظر: الرد على النحاة ١٣٠.

ولها تأثير في المعلول، وهي تسبقه في الوجود^(١).

والعلة عند النحويين تتسم بهذه السمات، فهي ضرورية، فوجودها يستوجب وجود المعلول، فهي بناءً على ذلك سابقة له، بخلاف العلة عند علماء الكلام من المسلمين، إذ يرون أن العلاقة بين العلة والمعلول أمر جرت به العادة، وأن قدرة الله تعالى هي الفاعل المؤثر^(٢).

من هنا كان كثير من الدراسات ترى أن العلة النحوية بعيدة عن روح اللغة وطبيعتها، مما أدى إلى تناقضها وتعقيدها وعدم تأديتها للغرض المفترض أن تؤديه^(٣). وارتضت بعض الدراسات الحديثة التعليل النحوي^(٤)، على مستويات مختلفة من القبول، فبعضها شرط قبوله باطراح التكلف والفلسفة، وبعضها قبل ذلك على أنه وسيلة للتنظيم والترتيب^(٥)، وبعض الدراسات ربطت بين التعليل النحوي والنظريات الحديثة^(٦)، سعياً لتحقيق الواجهة والقبول.

ولقد أخذ ابن الدهان بالعلة النحوية، فكانت إحدى السمات الظاهرة في فكره، كان اعتماده عليها امتداداً لمن سبقه من النحويين، وتميز بدقة واستقصاء، شمل ذلك جميع أنواع العلل، التعليمية وغيرها.

(١) انظر: الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ١١٩-١٢٠.

(٢) انظر: تقويم الفكر النحوي ١٣٧.

(٣) انظر: تقويم الفكر النحوي ١٤٠-١٤٣، وأصول التفكير النحوي ١٧٢. وانظر أيضاً في رفض نظرية التعليل: إحياء النحو ١٩٤، ومقدمة الرد على النحاة ٤٦-٦٧، وتحديد النحو ١١-٤٣، ونظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ٢١٧.

(٤) انظر: نظرية التعليل في النحو العربي ٢١١.

(٥) يقول فؤاد علي: «فليس هناك مانع من الفلسفة النحوية وسيلةً لتنظيم الفكر، وترتيب العرض، وتوضيح القاعدة، وإبراز الثمار التي تمخّضت عنها القاعدة...» (فلسفة عبد القاهر الجرجاني ١٠٢).

(٦) يقول د. حسن الملخ: «ويتفق مفهوم التعليل في النحو العربي، ومفهوم التيسير في النظرية التوليدية التحويلية، في سعيهما إلى تجاوز الوصف الخض للظاهرة اللغوية نحو تفسيرها تفسيراً علمياً، فيه برهان على صحة القواعد التي تنتج أنماط الكلام المختلفة...» (نظرية التعليل ٣٢).

وانظر: العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العملي لنوام تشومسكي. د. شفيقة العلوي (مجلة حوليات التراث عدد ٧-٢٠٠٧م).

وقد سلك إلى بعض تعليلاته السبر والتقسيم، فمن ذلك قوله: «وإنما نَصَبْتُ (إنَّ) الأولَ وَرَفَعْتُ الثانيَ لَأَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ تَرَفَعَهُمَا مَعًا، أَوْ تَنْصِبَهُمَا مَعًا، أَوْ تَرَفَعِ الأولُ، وَتَنْصِبِ الثانيَ، أَوْ تَنْصِبِ الأولَ وَتَرَفَعِ الثانيَ، فَأَمَّا الْجَرُّ فَلَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ شَابَهَتْ الْفِعْلَ، وَلَيْسَ لِلْفِعْلِ جَرٌّ، فَلَا يُجُوزُ أَنْ تَرَفَعَهُمَا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ لَمْ يَرَفَعْهُمَا مَعًا، وَلَا يُجُوزُ نَصِبُهُمَا مَعًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ تَبْقَى جُمْلَةٌ مُفِيدَةٌ بِغَيْرِ مَرْفُوعٍ، وَلَا نَظِيرٍ لِهَذَا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَرَفَعِ الأولُ وَتَنْصِبِ الثانيَ؛ لَأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ كَالْفَرْعِ»^(١).

فتجده قد استقصى الأوجه المحتملة التي يمكن أن يكون عليها معمولاً (إن)، ثم اختبرها واحداً واحداً، حتى توصل إلى العلة.

وأيضاً لما تحدّث عن موقع الحركة من الحرف، توصّل من خلال السبر والتقسيم إلى اختيار قول سيبويه، وهو أن الحركة بعد الحرف، قال: «... فكما أنَّ الحرف لا يجامع حرفاً آخر في النطق، وإنما يجيء قبله أو بعده، فكذلك بعض الحرف لا يجامع حرفاً، إنما يكون قبله أو بعده، فإذا بطل أن يكون قبله بما تقدم، لم يبق إلا أن يكون بعده، فثبت قول سيبويه»^(٢).

وسلك هذا المسلك أيضاً لما أراد الاستدلال لكون الواو العاطفة للجمع، وسمّى هذا المسلك: (التحليل)، قال: «... وأيضاً فَطَرِيقُ التَّحْلِيلِ يَشْهَدُ بِأَنَّ الْوَائِلَ لِلْجَمْعِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ مَا مَعْنَاهُ الْجَمْعُ إِلَّا الْوَائِلُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْفَاءَ لِلتَّعْقِيبِ، وَ(ثُمَّ) لِلْمُهِلَةِ، وَمَا بَقِيَ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ لَيْسَ لَهَا مَعْنَى جَمْعٍ، فَلَوْ جَعَلْنَاهَا لِلتَّرْتِيبِ اسْتَعْنَيْنَا عَنْهَا وَأَفْقَدْنَا مَعْنَى الْجَمْعِ، وَجَعَلْنَاهَا لِمَعْنَى وَاحِدٍ حَرْفَيْنِ»^(٣).

المبحث الأول: العلل التعليمية والقياسية.

العلل التعليمية — كما سبق تعريفها — هي التي يُتعلّم بها كلام العرب، ولذا فهي لا تفارق التنظير والتفصيل والشرح، في أي باب أو مسألة من المسائل، وهي أشهر من أن يمثل لها.

(١) ص: ١٩١.

(٢) الغرة ٧ ب (كوبريللي).

(٣) ص: ٧٨٢.

أما العلة القياسية فيمكن أن يُمثَّل لها من خلال تصنيف العلل حسب أنواعها:

١ - علة سماع:

اعتلَّ ابن الدهان بالسماع في مواضع كثيرة، فمن أمثلة ذلك أنه لما عقد موازنة بين (أن) و(أن) الناصبة للفعل قرَّر أنهما سواء إذا وقعتا مفعولاً للظن، واعتلَّ لذلك بالسماع، قال: «... فأما في الظنَّ فإنَّ السماعَ يُوَدِّيكَ إلى أن تَجْعَلَهُما سواءً، أعني (أن) و(أن) النَّاصِبَةَ للفعل، والدليلُ عليه قولُهُ تعالى في قراءةٍ مَنْ قَرَأَ: ﴿! " # \$ %﴾^(١)، بنصب (تكون)^(٢)، وقولُهُ تعالى: ﴿تُظَنُّ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا فَاقَةٌ﴾^(٣)، وقولُهُ تعالى: ﴿x w v u t s﴾^(٤)، وإذا قَدَّرَها: لأنَّ يَقُولُوا آمَنَّا، وهذا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ، وبعضُهُم يُجِيزُهُ في (أن) ويأباهُ في (أن) إلَّا مَعَ مَفْعُولٍ ثَانٍ، والأوَّلَى ما قَدَّمْنَاهُ...»^(٥).

وأيضاً أوجب تصدُّر لام الابتداء، واعتلَّ لوجوبه بالسماع، قال: «وإنما وجبَ أنْ تَصْدُرَ الجملةُ للسماعِ والقياسِ، فالسماعُ قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿x y z [\]﴾^(٦)»^(٧).
كما اعتلَّ بالسماع لما قرر أن التقليل يقارب النفي، فيأخذ أحكامه، قال: «...يَدُلُّكَ عَلَى مُقَارَبَةِ التَّقْلِيلِ النَّفْيَ قَوْلُهُمْ: قَلَّمَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ الرَّفْعُ فِي (أَدْخُلَهَا) لَمَّا نَفَيْ السَّيْرَ، وَالرَّفْعُ مَعَ النَّفْيِ لَا يَصِحُّ ... فَلِهَذَا الْمَعْنَى نَصَبُوا هُنَا؛ لِأَنَّ التَّقْلِيلَ يَقَارِبُ النَّفْيَ، كَمَا يَنْصَبُونَ إِذَا قَالُوا: مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ التَّقْلِيلَ قَدْ يُجْعَلُ نَفِيًّا قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ:

قَلِيلَةُ جَرَسِ الصَّوْتِ مَا لَمْ يَمَسَّهَا فَإِنْ مَسَّهَا صَاحَتْ بِغَيْرِ خُفَاتِ
يَصِفُ الْبَكْرَةَ، وَالْبَكْرَةُ مَا لَمْ تُمَسَّ فَلَا صَوْتَ لَهَا الْبَتَّةَ»^(٨).

(١) المائدة: ٧١.

(٢) هي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر. انظر: السبعة ٢٤٧.

(٣) القيامة: ٢٥.

(٤) العنكبوت: ٢.

(٥) ص: ٢٣٧.

(٦) يوسف: ٨.

(٧) ص: ٢٢٤.

(٨) ص: ٥٧٩.

٢- علة شبه:

هذه العلة كثيرة في اعتلالات النحويين، ومن أمثلتها عند ابن الدهان تعليله لنصب اسم (إنَّ) ورفع خبرها بشبهه (إنَّ) وأخواتها بكان وأخواتها، قال: «هذه الحروف لها شبهة بكان من وجوه ثلاثة: منها: أنها على ثلاثة أحرف، كما أنَّ (كان) على ثلاثة أحرف، ومنها أنها مفتوحة الآخر، كما أنَّ (كان) كذلك، ومنها أنها داخلة على المبتدأ والخبر كما أنَّ (كان) كذلك. ولما كانت (كان) أصلاً في العمل لأنَّ أُعْطِيتَ حكم الأصول، وذلك تقدّم الفاعل على المفعول، ولما كانت (إنَّ) فرعاً في العمل لكان أُعْطِيتَ حكم الفروع، وذلك تقدّم المنصوب على المرفوع...»^(١).

وهذا ليس خاصاً بباب (إنَّ)، وإنما عللوا عمل الحروف بشبهها بالأفعال^(٢). ومن أمثلة الاعتلال بالمشابهة أيضاً ما قرره من أنَّ علة انتصاب الصفة إذا تقدمت على الحال، المشابهة التي بين الصفة والحال، قال: «وُثِّبَ الحال الصفة، فلذلك انتصبت إذا تَقَدَّمتْ عَلَى الحال»^(٣).

وعلل امتناع تقدّم (إلا) على العامل بمشابهتها لـ(لا) العاطفة، «فلا تَتَقَدَّمُ عَلَى العامل، كما لا تَتَقَدَّمُ (لا) على المعطوفة هِيَ عَلَيْهِ»^(٤).

كما علل جواز حذف المستثنى منه بجواز حذف المضاف، لما للمستثنى والمستثنى منه من الشبه بالمضاف والمضاف إليه، قال: «وللْمُسْتَثْنَى وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ شَبَهُ بِالْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جَاعَنِي قَوْمُكَ إِلَّا نَاساً مِنْهُمْ، فَتَقْدِيرُهُ: جَاعَنِي أَكْثَرُ قَوْمِكَ، أَوْ أَقَلُّ قَوْمِكَ، أَوْ بَعْضُ قَوْمِكَ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى جَازَ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، فَحَذَفْتَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فِي اللَّفْظِ، كَمَا جَازَ حَذْفُ الْمُضَافِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَ ز ج﴾^(٥)، وَلَمْ يُجْزَ حَذْفُ الْمُسْتَثْنَى وَإِرَادَتُهُ كَمَا لَمْ يُجْزَ حَذْفُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَإِرَادَتُهُ بغير دليل...»^(٦).

(١) ص: ١٩١-١٩٢.

(٢) انظر: ٤٥٧.

(٣) ص: ٤٦١.

(٤) ص: ٥٠٣.

(٥) يوسف: ٨٢.

(٦) ص: ٥٠٦.

٣- علة رفع اللبس:

علل بهذه العلة لعدم استحسان جعل (ضاحكاً) حالاً من الفاعل في نحو: مررتُ بزيدٍ ضاحكاً، فقال: «إذا قُلْتَ: مررتُ بزيدٍ ضاحكاً، وكانتِ الحالُ لك لم يحسُنْ لأجلِ اللبسِ؛ لأنَّه يُوهِمُ أَنَّ الضَّحَكَ كَانَ لِزَيْدٍ، والأولى في هذه المسألة أن تقول: مررتُ ضاحكاً بزيدٍ، إلا أن يُعلم المقصودُ»^(١).

وفي قولهم: تصدَّقتُ بمالي درهماً درهماً، منع أفراد الدرهم، أي عدم تكراره؛ لأنَّ في ذلك لبساً^(٢).

وعلل امتناع كون الواو رابطاً للجملة الحالية التي فعلها مضارع، بخوف اللبس بالعطف^(٣).

وفي باب التوكيد قرر ابن جني أن الغاية منه: «رفع اللبس وإزالة الاتساع»^(٤)، فتابعه على ذلك، إلا أنه فرَّق بين رفع اللبس وإزالة الاتساع، فجعل رفع اللبس علةً للتوكيد بكل وأجمع، وجعل إزالة الاتساع للتوكيد بالنفس والعين، قال: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وإِزَالَةُ الْإِتْسَاعِ» فَهُوَ كَمَا ذَكَرَ، وَهُوَ مُنَاسِبٌ لِرَفْعِ اللَّبْسِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ: جَاءَ الْقَوْمُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ بَقِيَ مِنْهُمْ رَجُلٌ أَوْ أَكْثَرُ، فَغُلِبَ الْأَكْثَرُ، فَتَوَهَّمُ أَنَّ قَدْ بَقِيَ مِنْهُمْ أَحَدٌ، فَإِذَا قُلْتَ: (كُلُّهُمْ) عَلِمَ أَنَّه لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ، كَذَا ذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ، وَعِنْدِي أَنْ يُجْعَلَ إِزَالَةُ الْإِتْسَاعِ هُوَ الْفَصْلُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ أَنْ يُزِيلَ الْإِحْتِمَالُ لِضَرْبِ الدَّرَاهِمِ الَّذِي كَانَ شَائِعاً بَيْنَ الْمَلِكِ وَأَصْحَابِهِ [فِي قَوْلِهِمْ: ضَرَبَ السُّلْطَانُ الدَّرَاهِمَ، فَإِذَا قَالَ: نَفْسُهُ زَالَ إِحْتِمَالُ كَوْنِهِ أَمْرٌ بِذَلِكَ] وَيُجْعَلَ لِرَفْعِ اللَّبْسِ قَوْلُكَ: جَاءَ الْقَوْمُ، إِذَا كَانَ قَدْ بَقِيَ مِنْهُمْ بَعْضُهُمْ مِمَّنْ لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ، فَإِنْ قُلْتَ: (كُلُّهُمْ) أَوْ (أَجْمَعُونَ) وَنَحْوَ ذَلِكَ عَلِمَ أَنَّه لَمْ يَبْقَ أَحَدٌ وَزَالَ اللَّبْسُ»^(٥).

٤- علة حمل على المعنى:

من ذلك تعليله امتناع تقدم (إلا) في الاستثناء على العامل، قال: «وَعِنْدِي أَنَّه إِنَّمَا لَمْ

(١) ص: ٤٦٣.

(٢) انظر: ٤٤٦.

(٣) انظر: ٤٧١.

(٤) اللمع ٨١.

(٥) ص: ٧١٠.

يُجْزِ تَقْدِيمُ (إِلَّا) عَلَى الْعَامِلِ أَنْ قَوْلَكَ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، فِيهِ النَّفْيُ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا قَامَ زَيْدٌ، وَمَا فِي حَيْزِ النَّفْيِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ»^(١).

كما علل وجوب تصدُّر (رَبِّ) بِأَنَّهَا لِلتَّقْلِيلِ، وَالتَّقْلِيلُ يَقَارِبُ النَّفْيَ، وَالنَّفْيُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، قَالَ: «وَإِنَّمَا تَصَدَّرَتْ (رُبِّ)؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا التَّقْلِيلُ، وَلَهُ وَضَعْتُ، وَالتَّقْلِيلُ يُقَارِبُ النَّفْيَ، وَالنَّفْيُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ»^(٢).

٥ - علة مُشَاكَلَة:

وَيُقْصَدُ بِهَا الْمَشَاكَلَةُ اللَّفْظِيَّةُ، فَقَدْ نَظَرَ لِلْإِعْتِدَادِ بِهَا، وَعَلَّلَ بِهَا اسْتِحْسَانَ إِضْمَارِ فِعْلٍ فِي نَحْوِ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا ضَرْبَتُهُ؛ حَتَّى يَعْطِفَ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ، قَالَ: «الْمَشَاكَلَةُ مُعْتَبَرَةٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَهِيَ قَرِينَةٌ مِنَ الْإِتْبَاعِ ... وَلِهَذَا الْمَعْنَى اخْتَارُوا: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا ضَرْبَتُهُ، عَلَى قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا ضَرْبَتُهُ، فَتَكَلَّفُوا إِضْمَارَ الْفِعْلِ لِيَكُونَ عَاطِفًا جُمْلَةً فَعْلِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ، فَهَذَا جَمِيعُهُ يُؤَنِّسُكَ بِالْمَشَاكَلَةِ، فَإِذَا صَادَفُوا الْمَشَاكَلَةَ وَالْمَعْنَى الْمَطْلُوبُ غَيْرُ مُخْتَلِّ كَانَ أَوْلَى مِنَ الصَّدُوفِ عَنْهُ إِلَى مَعْنَى غَيْرِهِ صَحِيحٌ مَعَ عَدَمِ الْمَشَاكَلَةِ»^(٣).

٦ - علة توسع:

علل بهذه العلة وقوع اسم الفاعل بمعنى المصدر، في نحو: لَهِ دَرُّهُ شُجَاعًا، وَقَوْلُهُمْ: أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ، قَالَ: «... وَالَّذِي عِنْدِي فِي هَذَا أَنَّ التَّقْدِيرَ: لَهِ دَرُّ شُجَاعَةٍ زَيْدٍ، ثُمَّ نَقَلَ (زَيْدًا) فَجَعَلَهُ مُضَافًا إِلَى (دَرِّ)، وَخَرَجَتْ (الشُّجَاعَةُ) تَمْيِيزًا، فَقَامَ (الشُّجَاعُ) مَقَامَ (الشُّجَاعَةِ)، لِضَرْبِ مِنَ التَّوَسُّعِ، كَمَا قَالُوا: أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ، أَي: أَقِيَامًا، فَنَصَبُوا (قَائِمًا) عَلَى الْمَصْدَرِ...»^(٤).

٧ - علة فرق:

علل بهذه العلة كسر اللام الجارة مع الاسم الظاهر، وذلك أنها كسرت فرقاً بينها وبين لام الابتداء^(٥).

(١) ص: ٥٠٣.

(٢) ص: ٥٧٩.

(٣) ص: ٥٠٧-٥٠٨.

(٤) ص: ٤٨٩-٤٩٠.

(٥) انظر: ٥٩٩.

وكذلك فتحت لام المستغاث، فتحت فرقاً بين المستغاث به والمستغاث له^(١).

كما قرّر أن فائدة التوكيد المعنوي بالنفس والعين إنما هي الفرق بين الحقيقة والمجاز^(٢).

المبحث الثاني: الجدل واستخدام المنطق في التعليل.

اقتضى التوسع والاستقصاء الذي انتهجه ابن الدهان في كتابه أن يتعرض إلى بعض العلل الجدلية، ويمكن أن أمثل لها من خلال تصنيفها حسب أنواعها:

١ - علة نظير:

استدل بعدم النظر لما عرض الاحتمالات الفرضية للجملة المصدرة بحرف ناسخ، فقال: «... ولا يجوز نصبهما معاً [أي اسم (إن) وخبرها]؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن تبقى جملة مفيدة غير مرفوع، ولا نظير لهذا»^(٣).

كما منع من جعل الظرف في باب الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل مفعولاً اتّسعاً؛ لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له؛ لأنه لا يوجد فعل يتعدى إلى أربعة مفعولين^(٤). وفي باب الاستثناء ذكر أن (إلا) بمنزلة الحرف المعدّي للفعل، فالفعل هو العامل للنصب في المستثنى بوساطة (إلا)، وذلك نظير الحرف المعدّي للفعل، كالمهمزة والتضعيف، فإنها توصل عمل الفعل إلى المفعول به.

ثم إنه اعترض على هذا، بأن الحرف المعدّي يوصل الفعل إلى المعدّي إليه، ويدخله في حكمه، بخلاف المستثنى، فإذا قلت: ضربتُ القومَ إلا زيدا، فإن زيدا ليس بمضروب، فأجاب عن هذا بأنه نظير لهمزة السلب، فهي توصل عمل الفعل إلى المفعول، مع أنها تزيل معناه عنه، قال: «... حُكْمُ الحرفِ المعدّي أن يُدخَلَ المعدّي إليه في حيزِ الفعل، نحو قولك: أقمْتُ زيدا، أي: جعلته قائماً... وأنت تقول: ضربتُ القومَ، ثم تقول: ضربتُ القومَ إلا زيدا، فتجدُ (زيداً) ليس بمضروب فيما يحتمله اللفظ، ولهذا نظيرٌ في كلام العرب، ألا تَرى أنَّكَ تقولُ: أشكيتُ الرجلَ، أي: أزلتُ شكايته، وأعتبتُهُ، أي: أزلتُ عتبه...»^(٥).

(١) انظر: ٢٨٠-٢٨١.

(٢) انظر: ٣٠٤.

(٣) ص: ١٩١.

(٤) انظر: ٣٦٦.

(٥) ص: ٥٠١.

٢- علة أصل:

علل بالأصل في مواضع، منها تعليل عدم عمل الحرف، لأنَّ الأصل في العمل الفعل، ولا يعمل الحرف إلا إذا شابه الأصل، قال: «اعلم أنَّه ليسَ كُلُّ ما كانَ فيه معنى الفعلِ يَصِحُّ لَهُ العَمَلُ، ألا تَرى أنَّ الحُرُوفَ جَمِيعَهَا فيها مَعَانِي الفِعْلِ، ولا يَصْلُحُ أَنْ يَعمَلَ في الحَالِ إلاَّ ما قَوِيَ مِنْ ذَلِكَ قُوَّةٌ تُخْرِجُهُ إلى شَبِّهِ الفِعْلِ، كَكَأَنَّ، وَحُرُوفِ النَّدَاءِ، فَأَمَّا (ما) و(لا) و(هل) فلا يَعمَلُ شَيْءٌ مِنْهَا في الحَالِ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ هُوَ أَنَّ العَرَبَ عَدَلَتْ عَنِ الفِعْلِ إلى الحَرْفِ للاختصارِ والإيجازِ، فإذا أَرَادَتِ العَمَلُ عَادَتْ إلى الأَصْلِ، وَنَزَلَتْ عَنِ الفَرْعِ، فلو أنها أَعْمَلَتْهَا كانَ عَوْدًا إلى الأَصْلِ بَعْدَ ما اخْتَزِلَ...»^(١).

كما علل ضم ذال (مُذْ) إذا التقت ساكنًا بأن أصلها (مُنْذُ)، قال: «وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصْلَ (مُذْ) (مُنْذُ) أَنَّهُ إِذَا التَقَى بِمُذٍّ سَاكِنٌ آخَرُ حُرِّكَتْ ذَالُهُ بِالضَّمِّ حَمَلًا عَلَى الأَصْلِ الذي كانَ لها، كما أَنَّكَ إِذَا اضْطَرَّرْتَ إلى تحريكِ مِيمٍ (عَلَيْكُمْ) حَرَّكَتَهُ بِالضَّمِّ»^(٢).

وفي باب الحال، إذا اجتمع حالان أحدهما مفرد والآخر جملة، فالأكثر تقديم المفرد، وعلل ذلك بأنه الأصل^(٣).

ونقل اعتلال بعضهم بالأصل، لما قرَّرَ أن (جُمَعَ) معدول عن (جُمِعَ)، قال: «... وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: هُوَ مَعْدُولٌ عَنِ جُمِعَ، كما تقول: حمراءٌ وحُمْرٌ، وَيَعْتَلُّ في ذَلِكَ بِأَنَّهُ أَصْلُهُ الصِّفَةُ، فَالْتَفَتَ إلى الأَصْلِ فِيهِ»^(٤).

٣- علة خفة:

التخفيف والاستثقال علتان سائرتان عند النحويين، وخاصة في مسائل التصريف، ومن ذلك -عند ابن الدهان- ما أورده على نفسه من أن حذف التنوين في الإضافة غير المحضة إنما كان للاستخفاف، في نحو: هذا ضاربٌ زيدٌ غدًا، فلم وجب حذفه في نحو (مُعْطٍ) وقد حصل بحذفه ما هو أثقل منه وهو الياء؟

فأجاب عن هذا الإيراد بأن التنوين أخفُّ من الياء، «بدلالة أنَّ الياءَ تُحذفُ لالتقاء

(١) ص: ٤٥٧ .

(٢) ص: ٦١٣ ..

(٣) انظر: ٦٨٨ .

(٤) ص: ٧١٩-١٢٠ .

السَّاكِنِينَ فِي الْفِظِ، وَالتَّنْوِينَ يُحَرِّكُ لِالتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ...»^(١).

ومن العلل الجدلية ما لم أستطع أن أصنّفه تحت واحدة من العلل التي ذكرها النحويون، كما علل به كون الهمزة أولى بالمتكلم عند إسناد الفعل إلى ضميره، فقد قرّر أن الألف أقوى حروف المد واللين، والمتكلم أعنى بنفسه من غيره، فجعل أقوى حروف المد واللين له.

وقد استدل على قوّة الألف بدلائل، قال: «لما كانت الألف أقعد حروف المد واللين بدلائل منها: أنها لا تكون إلا ساكنة، ومنها أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، ومنها أنها لا تكون أصلاً في اسم معرب، ولا فعل، ومنها بيانها بالهاء في: وازيداه، وهذا جميعه لا يكون في الواو والياء، وكلما قوي شبهها بالحركة قويت في باب المد واللين، والمتكلم أعنى بنفسه فجعلت أقوى حروف المد واللين له، فأبدلت الهمزة منه»^(٢).

ويلحظ أن في هذه العلة اختلافاً ظاهراً، ويمكن أن يعترض عليها من وجهين: الأول: أن الحديث عن الألف، وليس عن الهمزة، ولو قيل: إن الهمزة تخفف، فالجواب: أن حالها مع الواو والياء كحال الألف؛ لأن المفتوحة تخفف فتبدل ألفاً، والمضمومة تخفف فتبدل واواً، والمكسورة تخفف فتبدل ياءً.

الثاني: أن أحرف المضارعة ليست محصورة في أحرف المد واللين، بل ليس فيها منها إلا الياء، فعناية المتكلم بنفسه يجب أن تؤديه إلى اختيار حرف قوي، كالتاء أو النون، وليس الهمزة، التي تقول إلى أن تكون ألفاً.

وأخذ بعد ذكر علة الهمزة يذكر علل باقي حروف المضارعة، على مستوى علة الهمزة في التوغل في التكلف، إلى أن قال: «... وَالْهَاءُ حَيْثُ كَانَتْ تُبَدَّلُ مِنَ الْيَاءِ فِي: هَذِي، فَيَقُولُونَ: هَذِهِ، وَالْهَاءُ قَدْ تَدُلُّ عَلَى ضَمِيرِ الْمَذْكُورِ الْغَائِبِ فِي قَوْلِكَ: ضَرَبْتُهُ، جُعِلَتِ الْيَاءُ هُنَا دَالَةً عَلَى الْمَذْكُورِ الْغَائِبِ، هَذَا مَعَ أَنَّ الْيَاءَ قَدْ تَقَعُ وَصْلاً، كَمَا تَقَعُ الْهَاءُ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِكَ: مِنَ الْيَّامِي، وَأَيَّامِهَا، وَلَمْ أُسَبِّقْ إِلَى هَذَا التَّعْلِيلِ»^(٣).

فيلحظ هنا عنايته بالعلة، لتصريحه بأسبقيته، مع ما في هذه العلة من الضعف، فالياء تقع

(١) ص: ٦٤٣.

(٢) الغرة ٦ أ (كوبريللي).

(٣) الغرة ٦ أ (كوبريللي).

وصلاً، كما تقع الألف والواو كذلك، فليس للياء هنا مزيد تمييز.

ومن علله المتكلفة، قوله مُعللاً اختصاصَ الجرِّ بالأسماء: «وإنما اختصَّ الجرُّ بالاسم، لأنَّ الجرَّ لا يكونُ إلاَّ بحرفٍ جارٍّ، أو بإضافة، ويستحيلُ دخولُ هذينِ القسمينِ على الفعلِ، أمَّا حرفُ الجرِّ فإنما دخلَ ليُوصلَ القاصِرَ مِنَ الأفعالِ إلى الأسماءِ، فوضعه لا يقتضي دخولَهُ على الفعلِ؛ لأنَّه يُؤدِّي إلى أن يعملَ فعلٌ في فعلٍ.

والإضافة المقصودُ فيها تخصيصُ الأوَّلِ، أو تعريفُهُ، والفعلُ من ضروريَّتهِ الفاعلُ، وهما جملةٌ، والجملةُ نكرةٌ... فكان ذلك عكسَ المقصود...»^(١).

ومع هذا، فإنه رفض بعض التعليقات والتأويلات المتكلفة، فمن ذلك أنه وصف قول من ذهب إلى تركيب (منذ) بأنه ضربٌ من علم الغيب^(٢).

ومن علله الجدلية، تعليله لمنع البصري مجيء التمييز معرفة، قال: «التَّمييزُ لا يكونُ عندَ البصريِّ إلا نكرةً، ولا يُجيزونَ تعريفَهُ؛ لأنهم أرادوا أن يكونَ المنصوبُ غيرَ المنقولِ دليلاً على الجنسِ، فحيثُ بلغوا مقصودَهُم بالنكرة لم يتعدَّوه إلى المعرفة؛ لأنها ثانية...»^(٣).

ومن خلال هذه الأمثلة، يتضح من تنوعها وشمولها مدى عناية ابن الدهان بالتعليل، وتمكنه من تفكيره، واستصحابه عند كل قضية كلية أو جزئية، سواء أكان ذلك في معرض التععيد، أو الاعتراض، أو الترجيح والاختيار.

ولا شك أن في هذا المنهج إثراء للبحث النحوي، ففيه تأكيد للقاعدة، ووجهة للرأي، وتخريج للشاهد.

ولا أدل على تلك العناية من تلمُّسه العلل، وعدم وقوفه عند ما ذكر المتقدمون منها، ويزيد تلك العناية وضوحاً تصريحه بأسبقيته إلى هذه العلة أو تلك.

وقد أوصلته هذه العناية إلى شيءٍ من التناقض، فلمَّا كان حريصاً على تتبع العلل، رفض بعضها في موضع، ثم اعتلَّ به في موضع آخر، فقد ردَّ قول الفراء في العامل الرفع في

(١) الغرة ٨ أ (كوبريللي).

(٢) انظر: ٦١٣.

(٣) ص: ٤٧٤-٤٧٥.

المضارع، بأنه التعري من الناصب والجازم، وكان قبلُ قد ذكر عن المبرد أنه جعل العامل في المبتدأ هو التجريد من العوامل اللفظية، وسيأتي ذكرُ هذه المسألة في الفصل القادم إن شاء الله تعالى.

كما نقد تكلف العلل، ورأى أنَّ المبالغة فيها أمر لا يؤيده دليل مقبول، فهو ضرب من علم الغيب، في الوقت الذي ارتضى عللاً بعيدة متكلفة، وأشاد بأسبقيته للوصول إليها.

الفصل الثامن

العوامل النحوية عند ابن الدهان

المبحث الأول: العوامل اللفظية.

المبحث الثاني: العوامل المعنوية.

المبحث الثالث: تقدير العامل.

المبحث الرابع: تعدد المعمولات.

حظيت نظرية العامل بدراسات كثيرة على اختلاف أغراضها، بين التنظير، والتفسير، ثم الرفض، والتبرير، والترشيح... وذلك في فترات زمنية ممتدة، فنشأة النحو لم تحمل في قضية العامل إلا إشارات يسيرة، نالت قبول الباحثين؛ لأنها لم تخرج عن الإطار العام للغة، والمنهج الاستقرائي الوصفي لها.

ثم أخذ العامل - مع التغيرات الفكرية التي طرأت على الفكر العلمي في تلك المراحل - ينحو منحى أخرى تلتزم بالتقعيد والمعيارية، والتعليل المنطقي الفلسفي للأحكام، فكان هذا مأخذاً كبيراً أدى إلى رفض هذه الفكرة جملة وتفصيلاً عند بعضهم، كابن مضاء القرطبي، كما سبقت الإشارة في فصول ماضية، وكثير من الباحثين المعاصرين^(١)، أو إلى رفض جزئي، كالحال عند طائفة أخرى من الباحثين المعاصرين.

وعند استعراض تعريفات العامل عند من عرفه من النحويين، وأصحاب الاصطلاحات، تجد أنه قائم على أثر ومؤثر، فالأثر هو الإعراب، والمؤثر هو لفظ أو معنى في الجملة، يقتضي ذلك الأثر.

فعرفه الدينوري بأنه: «ما أثّر في غيره شيئاً من رفع أو نصب أو جر أو جزم»^(٢)، والجرجاني عرفه بأنه: «ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»^(٣). وعرفه ابن الحاجب بأنه: «ما يتقوم به المعنى المقتضي للإعراب»^(٤).

لقد أخذ العامل منطقيته من هذه الناحية، إذ كل أثر لا بد له من مؤثر^(٥)، هذا الأصل

(١) مثل إبراهيم مصطفى، ود. مهدي المخزومي، ود. شوقي ضيف، ود. تمام حسان، وغيرهم. انظر: إحياء النحو ٢٢-٤٢، ومقدمة الرد على النحاة ٤٧-٥٥، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ٢٢٨-٢٣٠، واللغة العربية معناها ومبناها ١٨٩، ومناهج البحث في اللغة ٢٤١، واللغة بين المعيارية والوصفية ٥٣، والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه.

(٢) ثمار الصناعة ٢٤١.

(٣) التعريفات ١٨٩.

(٤) شرح الكافية ٦٤/١/١. وهذا التعريف يتضمن معنى فلسفياً وكلامياً، فالتقوم مفاده أن الكائن منشطر إلى حقيقتين: عرض وجوهر، فالأعراض صفات غير ثابتة ترتبط بالجوهر، فإذا أريد التعبير عن حالة ارتباط الأعراض بالجوهر قيل إنها قائمة به... انظر: نظرية العامل في النحو العربي ٩٩.

(٥) استعرض د. علي أبو المكارم عدداً من تعريفات العامل، ثم توصل إلى نتيجة مفادها: أن هذه التعريفات تقوم

المنطقي، أدّى النحويين إلى أن يطردوا هذه القاعدة، وأن يلتزموا بمقتضاياتها الأخرى، ككون الأثر لا يكون من مؤثرين، فلا بد لكل أثر من مؤثر واحد؛ لأن اجتماع المؤثرين أو العلتين على محل واحد محال^(١)، فأدّى إلى التكلف الظاهر، كما في بابي التنازع والاشتغال. يقول د. أحمد الجوّاري: من أمثلة مشكلات العامل أنهم «يولدون من القاعدة العامة في العوامل قواعد كلها عجب يجافي الطبع، ويخالف طبيعة الكلام، ومن ذلك كلامهم في تنازع عاملين على معمول واحد، إنهم لا يتحملون أن يكون المعمول إلّا خاضعاً لتأثير أحدهما، أمّا الآخر فلا بد له من معمول آخر ... وفي فروع هذه المسألة ما يكد فيه الذهن ويجهد فيه الفكر بلا طائل، ولا سيما حين يتنازع العاملان في معمول واحد، فيطلبه كل منهما على جهة غير الجهة التي يطلبه بها العامل الآخر...»^(٢).

وهذا التكلف الذي أخذه بعض النحويين على العامل، لا يمكن أن يطرد على جميع قواعد العمل، بل إنّ العمل حقيقة لا يمكن إنكارها، وإن اختلفت اصطلاحاتهم في وصفها، فبين أجزاء الجملة من الارتباط والتعلق ما يكون بعضها مقتضياً لبعض، وعلامة الإعراب أمانة لمضامّة ما، وقعت بين أجزاء الجملة، فجاء به ليؤدي الدلالة المرادة من تلك المضامّة^(٣).

ففكرة العمل بهذا المعنى لا يتطرق إليها الاعتراض، إلا من آراء شاذة، كرأي قطرب الذي أنكر الصلة بين حركات الإعراب والمعاني^(٤)، ولذا يقول د. الجوّاري: إنّ كلام النحاة عن العامل ليس لغواً كله، وأكّد أن معنى العمل في النحو هو الذي ينبغي أن يعنى به؛ لأنه ليس ثمّ إلا العلاقة المعنوية التي تكون بين أجزاء الكلام حين يؤلّف وتُركب أجزاؤه...^(٥). ويؤكد هذا القبول د. حسام قاسم حين يقرر أن «ارتباط ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى

على المسلمات الذهنية، ولا ترتكز على قاعدة لغوية، بل على نظر عقلي منطقي. انظر: الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٤.

(١) انظر: إحياء النحو ٣١، والأثر الفلسفي في التفسير ١٩٢.

(٢) نحو التيسير ٤٣-٤٤.

(٣) انظر: الخصائص ١٠٩/١-١١٠، والأسس المنهجية للنحو العربي ٥٨.

(٤) انظر: الإيضاح في علل النحو ٧٠. وقد احتفى بهذا الرأي د. إبراهيم أنيس في كتابه: من أسرار اللغة ٢٣٧.

(٥) انظر: نحو التيسير ٤٧-٤٨.

وجوداً وعدمًا، وتسمية هذا التعلق بالعمل، لا يفقد - في حد ذاته - الفكرة أساسها الاستقرائي»^(١).

كما أن من الباحثين المعاصرين مَنْ أكَّد أهمية نظرية العامل، ووجاهتها اللغوية، وربطها بالنظريات الحديثة، يقول د. محمد صاري: «وخلافًا لما يدَّعيه دُعاة الإصلاح والتجديد، فإنَّ صعوبة العامل النحوي، قضية مُزيَّفة لا أساس لها من الصحة، ونظرية النحاة الأوائل تتميز بال موضوعية والشمولية والتماسك والاقتصاد، وفكرة العامل ليست مما يغضُّ من شأن النحاة الأوائل، بل هي مما يعلي شأنهم، ويُكبر تفكيرهم ... وقد لا نكون مبالغين إذا قلنا إن اللسانيات الغربية لو انتبه أصحابها إلى نظام العامل في النظرية النحوية العربية القديمة، لكانت اللسانيات العامة على غير ما هي عليه، بل لعلها كانت تكون قد أدركت ما لا تدركه إلاَّ بعدَ أمدٍ»^(٢).

ويؤكد د. عبده الراجحي أنَّ فكرة العمل حاضرة عند التحويلين في العصر الحديث، ويذكر جملاً يحدد فيها كلمات هي العامل الذي يؤثر في نظم الكلام حتى يؤدي دلالة معينة - حسب نظريتهم -، ويضيف أنَّ عبارة: in the scope of «ليست بعيدة عن التعبيرات التي جاءت في النحو العربي عند الحديث عن العامل»^(٣).

ويمكن القول: إنَّ رفض العمل في القديم والحديث كان بسبب ادِّعاء العمل الحسي لبعض الألفاظ، وما يقتضيه ذلك من التكلف، كقول الرضي: «اجتماعُ المؤثرين التامين على أثر واحد مدلولٌ على فساده في علم الأصول، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية»^(٤).

كما أنَّ قبول فكرة العمل يعود إلى ربطه بالمعنى، أو الوظيفة النحوية.

الآراء في طبيعة العامل:

حاول بعض الباحثين من خلال تتبع تفسيرات العامل عند المتقدمين، أن يصل إلى حصر لتلك الآراء، فحصرها د. أحمد الجواري في رأيين رئيسيين، وثالث جاء بعد ذلك.

(١) الأسس المنهجية للنحو العربي ٥٨.

(٢) المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة. مجلة اللسانيات ٢٥، وانظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية ٢٣.

(٣) النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج ١٤٨.

(٤) شرح الكافية ٢٢٩/١/١.

فالرأي الأول: أن أجزاء الكلام يعمل بعضها في بعض، ويؤثر أحدها في الآخر.
والثاني: أن أحوال الإعراب، وما يطرأ على الأواخر من تغيير هو من عمل المتكلم نفسه، وهو رأي ابن جني.

أما الرأي الثالث: فهو رأي ابن مضاء الذي يرى أن العامل هو الله سبحانه^(١).
والحقيقة أن الرأي الثاني داخل في الأول، فإن ابن جني مؤمن بفكرة العامل كإيمان النحويين بها، وأما نسبة العمل للمتكلم فلا تعدو أن تكون تفسيراً عقلياً توصل به إلى توضيح فكرته، فهو قد سلب اللفظ التأثير بذاته، وجعله للمعنى، والمتكلم من خلال ما يوجهه المعنى ينطق بحركات الإعراب، يقول: «...» ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول: رَفَعْتُ هذا لَأَنَّهُ فاعِلٌ، وَنَصَبْتُ هذا لَأَنَّهُ مفعولٌ، فهذا اعتبارٌ معنويٌّ لا لفظيٌّ، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعةً في الحقيقة إلى أنها معنويةٌ، ألا تراك إذا قلت: ضَرَبَ سَعِيدٌ جَعْفَرًا، فَإِنْ (ضَرَبَ) لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك (ضَرَبَ) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل؟ فهذا هو الصوت، والصوت ممّا لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل.

وإنما قال النحويون عاملٌ لفظيٌّ وعاملٌ معنويٌّ؛ ليرُوك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد... وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء... هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصل الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظيٌّ ومعنويٌّ لما ظهرت آثارُ فعل المتكلّم. مُضَامَّةُ اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ^(٢).

وقد ربط بعض الباحثين بين رأي ابن جني في العامل ومذهبه في الاعتزال، فجعل نسبة العمل النحوي للمتكلّم أثراً لا اعتقاد خلق أفعال العباد^(٣)، والذي يظهر لي أن لا علاقة بينهما، فإن مذهب في العامل هو ما يؤول إليه رأي النحويين فيه^(٤).

أمّا د. مصطفى بن حمزة فقد خرج بنتيجة أكثر دقة، من استقصاء تفسيرات النحويين،

(١) انظر: نحو التيسير ٣٩-٤١.

(٢) الخصائص ١٠٩/١-١١٠.

(٣) انظر: نحو التيسير ٤٠، وابن جني النحوي ٢٠٤.

(٤) انظر: ابن جني النحوي ٢٠٤.

وإن كان تأثيره بالتقسيم السابق ليس خافياً، وذلك لما حصر آراء النحويين في طبيعة العامل، وجعلها ترجع إلى ثلاثة أيضاً:

الأول: «أنَّ العامل مُفَضٌّ إلى ما بعده إفضاءً سببياً عقلياً، وأنَّ العلاقة بينهما علاقةٌ عليَّة»^(١)، فهو مؤثِّرٌ في معموله تأثيراً حسياً.

الثاني: أن العامل عبارة عن علامة ترشد إلى علامة إعرابية معينة، فهو «أداة توسَّلَ بها المتكلم إلى إحداث الخلاف الإعرابي، الذي يصنف الكلمة داخل باب إعرابي خاص»^(٢).

الثالث: أنَّ العامل والمعمول هو العلاقة التركيبية التي «تقضي بأن يكون المعمول حركة معينة يوحي بها التركيب المخصوص... وحين تحتل الكلمة موقعها الطبيعي الذي يحدده نظام الجملة، ينشأ عن ذلك مصاحبة حركة إعرابية هي دليل الانسجام والتوافق»^(٣).

وقد ذكر أمثلة لكل رأي، وحلل هذه الأمثلة تحليلاً يعضد نتيجته هذه، إلا أنَّ المتأمل يجد بين الرأيين الثاني والثالث اشتباهاً في الانفكاك من قيد التشبيه بالعمل الحسي المادي، والاتِّكاء على التركيب والدلالة.

ولكن ثمتَ أمر في غاية الأهمية، وهو أنَّ هذه الآراء لا يمكن أن تعد مذاهب، بحيث كل واحد منها يختص به نحويٌّ أو أكثر، وإنما هي تفسيرات مستوحاة من تحليل بعض النحويين في باب معين، أو مسألة معينة، ولا يعني هذا أنَّ ذلك التفسير مطرد عند صاحبه في كل باب، فتجد أنَّ القائل بلزوم اعتقاد الأثر الحسي للعامل هو نفسه قد فسَّرَ العامل في موضع آخر بأنه العلاقة التركيبية.

ويمكن أن أذكر مثلاً مفصلاً على هذا، وهو موضوع الدراسة؛ ابن الدهان، فهو من أصحاب الرأي الأول، حيث نسب إلى العامل التأثير، وتعرض لما يعترض اتِّساق قواعده وسلامتها، وحاكم مسأله محاكمة الموقن بفكرة العمل المادي، بل إنه مثَّلَ للعمل النحوي بأمثلة حسية، من باب التقريب، فمن ذلك ما ساقه ردّاً على من اعترض قول من قال إنَّ الابتداءَ عمل في المبتدأ، وإنَّ الابتداءَ عملاً في الخبر، قال: «فإن قيلَ على هذا: كيف

(١) نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية ١١١.

(٢) نظرية العامل في النحو العربي ١١٦.

(٣) نظرية العامل في النحو العربي ١١٩-١٢٠.

يَعْمَلُ عَامِلَانِ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ لَمَّا كَانَ لَا يَظْهَرُ صَارَ الْحُكْمُ لِلْمُبْتَدَأِ، وَلِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ مُلَازِمٌ لِلْمُبْتَدَأِ غَيْرُ مُفَارِقٍ لَهُ، فَكَأَنَّهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ، فَكَانَ الْمُبْتَدَأُ فِي التَّمْثِيلِ بِمَثَلَةِ الْقَدْرِ، وَالْإِبْتِدَاءُ بِمَثَلَةِ النَّارِ، وَالْخَبَرُ بِمَثَلَةِ مَا فِي الْقَدْرِ، فَالْمُبْتَدَأُ وَاسْطَةُ بَيْنَهُمَا^(١).

ومن الأمثلة الأخرى على اعتقاده فكرة العمل المادي:

١- أنه منع من بعض الصور والتوجيهات لئلاَّ يعمل عاملان في معمول واحد^(٢)، قال

في قول الشاعر:

قالت أمانة لا تجزع فقلت لها إن العزاء وإن الصبر قد نفدا

«(إن) الثانية مُكررة تأكيداً؛ كيلاَّ يَعْمَلَ عَامِلَانِ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ»^(٣).

٢- حكم بفساد العطف على عاملين، ودليله على فساده «أَنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلَهُ وَعَمَلٌ غَيْرُهُ، فَكَيْفَ يَفْعَلُ الْحَرْفُ ذَلِكَ؟»^(٤).

٣- حكم بقوة عامل وضعف آخر^(٥)، قال: «الْعَامِلُ عَلَى ضَرِيْنٍ، قَوِيٌّ وَضَعِيفٌ، فَالْقَوِيُّ مَا كَانَ أَصْلًا فِي بَابِهِ، لَمْ يَتَطَرَّقْ عَلَيْهِ نَقِصَةٌ، كَالْفِعْلِ الْعَارِي مِنَ الْجُمُودِ، وَهُوَ الْمُتَصَرِّفُ...»^(٦).

٤- عدم العامل سبب لطرح الوجه، ففي قول الشاعر:

وَأَكْفِيهِ مَا يَجْنِي وَأَعْطِيهِ سُؤْلَهُ وَأُلْحِقْهُ بِالْقَوْمِ حَتَاهُ لَاحِقُ

دخلت (حتى) على المضممر المتصل في ظاهر الأمر، فنفى ذلك ابن الدهان بأن المضمير ليس متصلاً، وإنما هو منفصل، ولو كان متصلاً مجروراً ل بقي (لاحق) بلا عامل للرفع^(٧)، والتقدير: حتى هو لاحق، فتكون (حتى) ابتدائية دخلت على الجملة.

وفي الوقت نفسه تجده يقرر في معرض حديثه عن الابتداء -عاملاً في المبتدأ- أن

(١) الغرة ٢٦ ب - ٢٧ أ (كوبريللي).

(٢) انظر على سبيل المثال: ص: ٢٧٠، والموضع التالي.

(٣) ص: ٢١٤.

(٤) الغرة ٥٥ أ (كوبريللي).

(٥) انظر: ٢٧٠، ٤٦١. والموضع التالي.

(٦) ص: ٤٥٣.

(٧) انظر: ٦٢٤-٦٢٥.

التركيب هو العامل حقيقة، فيقرر أولاً: أنَّ العامل المؤثر تأثيراً حقيقياً، هو الفعل الذي له أثر علاجي، نحو: ضربتُ زيداً، وأما غير ذلك فالذي يعمل المعنى تشبيهاً بالفعل المؤثر، كما تقول: ذكرتُ زيداً... فالتركيب هو الذي جعل له ذلك الإعراب المخصوص، فكذلك المبتدأ، تعريته عن العوامل الأخرى هي التي أوجبت له الرفع، قال: «جميع المعاني التي ليست مؤثرة إنما تعمل تشبيهاً بالفعل المؤثر، ألا ترى أنَّ قولك: ذكرتُ زيداً، ليس بمؤثر في زيد حالاً، ألا ترى أنَّك تقول: هذا، وهو بخرسان وأنت ببلد آخر، والمؤثر [فعلت]»^(١) الذي هو علاج وإيجاد أمر لم يكن، وما لم يكن علاجياً فهو تشبيه لفظي، فإذا انفرد هذا صار بهذه الصيغة فيه إعراب، فكذلك من هذا الوجه أيضاً يحدث في الاسم الذي يكون على الصفة التي قدمنا، ضرب من التركيب مخالف لما فيه (إن) أو (كان) أو (مررت)، فالذي حصل له ضرباً من الإعراب بضرب من الصيغة هو معنى وليس بلفظ قبله... لكن الإعراب بضرب من الصيغة وصورة من التركيب»^(٢).

كما أكد أيضاً كون التركيب هو العامل، لما قرر أنَّ العامل في الفاعل إسناد الفعل إليه، وكون الفعل حديثاً عنه، قال: «الفاعل المعنى، وهو إسناد الفعل الذي صار به فاعلاً للفظ، فإنَّ الألفاظ دلائل على المعاني، والترتيب في النفس هو الذي عمل لا اللفظ، ولكن اللفظ علامة له»^(٣).

المبحث الأول: العوامل اللفظية:

ظهر من البحث السابق أنَّ العامل إنما هو المعنى، فالمقصود بالعامل اللفظي: القرينة اللفظية التي تدل على المعنى العامل، ويمكن أن يُوقف على فكر ابن الدهان نحو العوامل اللفظية من خلال مسائل:

١- أنَّ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي:

يقر ابن الدهان - كغيره من النحويين - أنَّ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، فلما عرض الأقوال في رافع المبتدأ والخبر قال: «وَقَالَ بَعْضُهُم: الْإِبْتِدَاءُ عَامِلٌ فِيهِمَا مَعاً، حَمَلًا

(١) كلمة غير واضحة، وعليها تصحيح بخط مغاير، والذي أثبت اجتهاد مني.

(٢) الغرة ٢٤ ب (كوبريللي).

(٣) الغرة ٣٨ ب (كوبريللي).

عَلَى سَائِرِ الْعَوَامِلِ الدَّاحِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، نَحْوُ: (كَانَ) وَ(ظَنَنْتُ) وَهَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ مَعْنَوِيٌّ، فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْقُوَّةِ أَنْ يَعْمَلَ فِي شَيْئَيْنِ، كَمَا عَمِلَ الْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَنْقُصَ عَنْ رُتْبَتِهِ»^(١).

٢- تفاوت العوامل اللفظية في القوة:

وذلك التفاوت ناتج عن أحد أمرين؛ إمَّا عن ذات العامل، وإمَّا عن موقعه. فالعامل قد يكون ضعيفاً في نفسه، كضعف (لا) و(لات) و(إن) في النفي؛ لأنها عملت حملاً على غيرها، فقد قسم ابن الدهان النفي إلى مراتب، جعل (ليس) في المرتبة الأولى؛ لأنها فعلٌ، فهي تعمل في المعرفة والنكرة، ويتقدم خبرها على اسمها... ثم جعل (لا) تالية لها في المرتبة الثانية؛ لأنها لا تعمل إلا في النكرة؛ لأنها لا تكون لنفي الحال، فبعدت عن (ليس)... ثم جعل (لات) في المرتبة الثالثة؛ لأنها لا تعمل إلا في الحين، ولا يظهر معمولها معها، أما المرتبة الأخيرة فهي لـ(إن)، فالحققون لا يعملونها؛ لأنها لا تختص للنفي^(٢).

كما وصف (إن) وأخواتها بالضعف، موازنةً بالفعل، قال: «واعلم أنَّه قد تدخلُ (ما) على هذه الأحرف فتكفُّها عن العمل، وإذا كانت (ما) كافةً لـ(قل) -وهي فعلٌ- عن العمل، فما رأيك بهذه الضعائف»^(٣).

أما الضعف الناتج عن موقع العامل في الجملة، فإنه إذا تقدم المفعول به جاز أن يعدى الفعل إليه باللام، ولا يجوز ذلك إذا تقدم الفعل، وذلك لأنَّ الفعل إذا كان في مكانه الأصلي، فهو قويٌّ لا يحتاج إلى مقوٍّ، بخلاف ما إذا كان متأخراً، فيجوز أن تدخل عليه اللام المعدية تقويةً له.

ولما بحث ابن الدهان تقدُّم الحال، وعاملها ظرف، نحو: قائماً فيها رجلٌ، ذكر رأي سيبويه بمنع ذلك؛ لأنه ليس بفعل، ثم عضده بهذه المسألة، قال: «ويشيدُ قولُ سيبويه: أنَّ العاملَ القويَّ إذا تقدَّمَ معمولُهُ عَلَيْهِ ضَعُفَتْ عُلُقَتُهُ فَتَعَدَّى لِذَلِكَ بِحَرْفِ الْجَرِّ، نَحْوُ قَوْلِكَ: لَزِيدٍ ضَرَبْتُ، وَلَا يُجِيزُونَ: ضَرَبْتُ لَزِيدٍ»^(٤).

(١) الغرة ٢٧ أ (كويريللي).

(٢) انظر: ٢٦٧-٢٦٨.

(٣) ص: ٢٥٠.

(٤) ص: ٤٦٢، وقرر هذا أيضاً في ص: ٣٢٢.

٣- الأصل في العمل الأفعال.

بنى على هذا الأصل كثيراً، وصرح به في قوله: «وَأَصْلُ الْعَمَلِ لِلْفِعْلِ، إِذْ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ»^(١).

ومن إيمانه بهذا الأصل، تعليل عمل الحرف بشبهه للفعل، قال: «(إِنْ) وَأَخَوَاتُهَا إِنَّمَا عَمِلْنَ لِمُشَابَهَةِ الْفِعْلِ، وَمُعَاقِبَةِ الْمُضْمَرِ عَلَيْهِ، الَّذِي بِهِ أَشْبَهَ الْفِعْلُ»^(٢).

٤- لا يعمل إلا الحرف المختص.

لما تحدث عن حروف الجر، علل عملها بقوله: «إِنَّمَا اسْتَحَقَّتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ الَّتِي لِلْجَرِّ الْعَمَلُ؛ لِأَنَّهَا مَخْتَصَّةٌ، وَكُلُّ مَخْتَصٍّ مُؤَثَّرٌ»^(٣)، وقال معللاً عمل (إِنْ) وَأَخَوَاتُهَا: «وإِنَّمَا عَمِلَتْ لِأَنَّهَا مَخْتَصَّةٌ، وَلِكُلِّ مَخْتَصٍّ تَأْثِيرٌ»^(٤).

وقد خرج عن هذا الأصل بعض الحروف، فأخذ ابن الدهان يوجه هذا الخروج. فمن ذلك الألف واللام، فإنها مختصة بالاسم، ومع ذلك فهي غير عاملة، فأرجع ذلك إلى أنها نزلت منزلة الجزء من الاسم، والجزء لا يعمل في جزئه الآخر^(٥).

وبهذه العلة أيضاً علل إهمال السين وسوف، فهما مختصان بالفعل، ولم يعملوا فيه^(٦). وبنى على هذا الأصل أيضاً في رده على قول من قال إِنَّ المستثنى منصوب بـ(إِلَّا)^(٧).

٥- لا يعمل الاسم إلا إذا أشبه الفعل أو الحرف.

رد بهذا الأصل على من زعم أَنَّ الابتداء عاملٌ في المبتدأ، والمبتدأ عاملٌ في الخبر، كما عملت (إِنْ) الشرطية بالشرط، والشرط عمل في الجزاء عند قوم، فقال: «وهذا يُفسدُهُ أَنَّ الاسم لا يعمل إِلَّا بِشَبَهِ الْفِعْلِ أَوْ شَبَهِ الْحَرْفِ، وَهُوَ هُنَا غَيْرُ مُوجُودٍ»^(٨).

٦- قوّة العامل تجيز تقدم المعمول.

(١) ص: ٤٥٣.

(٢) ص: ٢٥٢.

(٣) ص: ٥٥٦.

(٤) ص: ١٩١.

(٥) انظر: ١٩١، ٥٥٦.

(٦) انظر: ١٩١.

(٧) انظر: ٤٩٩.

(٨) الغرة ٢٧ أ (كوبريللي).

بنى على هذا في مسائل، منها: أنَّ الفعل المتصرف يجوز أن يتقدم مفعوله عليه، بل إن تقدم المفعول دليلٌ لكون الفعل متصرفاً، قال في معرض تعداده لشروط الحكم على كلمة بأنها فاعلٌ نحويًا: «الثانية: أن يكون الفعل مُقَدِّمًا، وإنما قلنا ذلك؛ لأنه عاملٌ، ورُتبة العامل أن يتقدم المفعول، وإنما قُدِّمَ المفعول وهو مَعْمُولٌ لِيَتَبَيَّنَ الفعل المتصرف من غيره»^(١).

وكذا الحال، يجوز أن يتقدم على عامله المتصرف عليه عند البصريين، قال: «فإذا كان صاحبُ الحال مُظْهِراً والعاملُ فيه هذا الفعلُ المتصرفُ، فالبصريُّ يُجيزُ تقدُّمَ الحالِ عليه، كقولك: ركباً جاء زيدٌ... ومذهبُ البصريِّ هو الصحيح»^(٢).

أما الفعل غير المتصرف فلا يجوز أن يتقدم مفعوله عليه، قال: «وإذا أفسدوا أن يتقدم مَعْمُولُ الفعلِ غيرِ المتصرفِ فما ظنُّك بالمعنى؟»^(٣).

كما دُلَّ على ضعف (لا) ونقص مرتبتها بالنفي، بأنَّ من شروط عملها عمل (ليس) ألاَّ يفصل بينها وبين معمولها^(٤).

٧- ليس للعامل أن يعمل فيما لم يدلَّ عليه.

بنى على هذا لما ردَّ قول من قال: إنَّ ناصب المفعول معه هو الفعل المتقدم بغير وساطة الواو^(٥).

٨- الجملة لا يتقدم معمولها عليها.

٩- لا يفصل بين الجزأين العاملين بالمعمول.

بنى على هاتين المسألتين في رده قول الفراء في عامل النصب في المفعول به، فالفراء يزعم أنَّ ناصب المفعول به هو الفعل والفاعل جميعاً؛ لأنَّ حاجتهما إلى المفعول به داعية، ونظر ابن الدهان لقوله بقول بعض البصريين في عمل أداة الشرط بالفعل والجواب، ثم رده بقوله: «وهذا يفسدُ عليه بأنَّه يصحُّ أن يتقدم المنصوبُ على الفعل، فتقول: زيداً ضَرَبَ عمرو، ويُفصلُ بينهما، فتقول: ضَرَبَ زيداً عمرو، ولو كانا جميعاً العاملين في

(١) الغرة ٣٨ أ (كوبريللي).

(٢) ص: ٤٥٣.

(٣) ص: ٤٦٠.

(٤) انظر: ٢٦٨.

(٥) انظر: ٤٣٢.

(زيد) لم يصحَّ أن يتقدَّم عليهما؛ لأنهما جملة، والجملة لا يتقدَّم معمولها عليها، ولا يُفصلُ بين الجزأين العاملين بالمعمول^(١).

١٠ - المعنى يحدد العامل.

هذه الفكرة تتضح من خلال النظر في تحليل ابن الدهان للنصوص، وأمثلة هذا كثيرة، فمنها أنه لما قرَّرَ وجوب اتحاد الظرف وعامله في الوقت، بحث قوله تعالى: ﴿D C B﴾^(٢)، اختار أن يكون العامل في (إذ) (أكبر)، لأنه «لا يصحُّ أن يكون العامل فيه (مَقْتُ اللَّهِ) وإن كان المعنى صحيحاً؛ لأن الإعراب يمنع منه لأجل الفصل^(٣)، ولا (مَقْتُكُمْ)؛ لأن المعنى يُفسدُه؛ لأنَّ مَقَّتَهُمْ أَنفُسَهُمْ كان في الآخرة، ودعاهم إلى الإيمان كان في الدنيا»^(٤).

المبحث الثاني: العوامل المعنوية:

لا يلجأ النحويون إلى ادعاء العامل المعنوي إلا عند عدم العامل اللفظي، وذلك لأنهم يفترضون ضعف العامل المعنوي، ولذا فالعوامل المعنوية قليلة جداً نسبةً إلى العوامل اللفظية، وكأنها كانت مخرجاً للنحويين إذا أعوزهم العامل.

وقد سار ابن الدهان على طريقتهم، ويمكن أن يتضح ذلك من خلال الوقوف على حديثه عن العوامل المعنوية.

وقبل أن أستعرض بحثه للعوامل المعنوية أحبُّ أن أشير إلى مسألة اصطلاحية، وهي تعبيره بالعامل المعنوي في إرادة العامل اللفظي المقدر، وذلك أنه لما بحث تقدم الحال على صاحبها، في نحو: زيد قائماً في الدار، بين الأقوال في ذلك، فمما قال: «... وفي هذه المسألة ثلاث مراتب: مرتبة لا شك في جوازها، وهي قولك: زيد في الدار قائماً، ف(قائم) حال من الضمير المستكن في الظرف، والعامل الظرف. ومرتبة فيها خلاف بين سيوييه والأخفش، وهي: زيد قائماً في الدار، فسيوييه يمنع منها، والأخفش والكسائي والفراء يجوزونها،

(١) ص: ٣١٨.

(٢) غافر: ١٠.

(٣) الفصل بين المصدر (مقت الله)، ومعموله، وهو (إذ) بالخبر وهو (أكبر).

(٤) ص: ٣٩٦-٣٩٧.

وَاسْتَدَلَّ سَبِيوِيهِ بِمَا سَبَقَ أَنَّهُ مَعْنَى فَلَا يَقْوَى قُوَّةَ الْعَامِلِ الْقَوِيَّ فِي تَقَدُّمِ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ، وَإِذَا أَفْسَدُوا أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْفِعْلِ غَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ فَمَا ظَنُّكَ بِالْمَعْنَى^(١)، فَهُوَ يَرِيدُ الْاسْتِقْرَارَ الْحَذُوفَ، وَلِذَا قَالَ: «وَالْعَامِلُ الظَّرْفُ» وَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْإِتْسَاعِ، وَإِلَّا فَالْعَامِلُ هُوَ الْاسْتِقْرَارُ الَّذِي تَعْلُقُ بِهِ الظَّرْفُ.

وَيُوَاصِلُ حَدِيثَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَيُخَلِّصُ إِلَى أَنَّ الْمَعْمُولَاتِ ثَلَاثَ مَرَاتِبٍ، مَعْمُولٌ قَوِيٌّ فِي الْغَايَةِ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ وَالْمَصْدَرُ، وَمَعْمُولٌ ضَعِيفٌ فِي الْغَايَةِ، وَهُوَ الظَّرْفُ، وَالثَّلَاثَةُ مَرْتَبَةٌ الْحَالِ، الَّتِي عَبَّرَ عَنْهَا بِقَوْلِهِ: «وَمَعْمُولٌ يَكُونُ لَهُ مَرْتَبَةٌ بَيْنَ مَرْتَبَتَيْهِمَا، يَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ وَالْمَعْنَى، لَكِنْ يَعْمَلُ فِيهِ الْمَعْنَى مُقَدِّمًا عَلَيْهِ، فَلَوْ تَقَدَّمَ عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ لَصَارَ الْمَعْمُولُ الْمُتَوَسِّطُ ضَعِيفًا»^(٢)، فَالْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ هُوَ الْاسْتِقْرَارُ الْمَقْدَرُ.

وَأَمَّا الْعَوَامِلُ الْمَعْنَوِيَّةُ الَّتِي بَحَثْنَا فِيهَا فَهِيَ:

١ - الْإِبْتِدَاءُ:

فَسَّرَ ابْنُ الدِّهَانَ الْإِبْتِدَاءَ بِأَنَّهُ مَجْمُوعٌ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: التَّعْرِي وَالْتَّهِيَّةُ وَالْإِسْنَادُ. قَالَ: «...» وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَجْعَلُوا: التَّعْرِيَّ وَالتَّهِيَّةَ وَالْإِسْنَادَ مَجْمُوعًا عَامِلًا، فَسَمَّوْا مَجْمُوعَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِبْتِدَاءً، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَعْدُوقٌ^(٣) بِالْآخِرِ، لَا يَصِحُّ انفِصَالُهُ عَنْهُ، فَلَا تَهَيُّؤَ إِلَّا بِتَعَرُّ، وَلَا يُوجَدَانِ إِلَّا بِالْإِسْنَادِ^(٤).

وَقَدْ قَرَّرَ ضَعْفَ الْإِبْتِدَاءِ، فَلَمَّا عَرَضَ الْأَقْوَالُ فِي الْعَامِلِ فِي الْخَبَرِ، أَوْرَدَ قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ عَامِلٌ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مَعًا، ثُمَّ رَدَّهُ بِـ«أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ مَعْنَوِيٌّ، فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْقُوَّةِ أَنْ يَعْمَلَ فِي شَيْئَيْنِ، كَمَا عَمِلَ الْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَنْقُصَ عَنْ رُتْبَتِهِ»^(٥).

وَقَادَهُ نَظَرُهُ الدَّقِيقُ، وَرُؤْيَا فَاحِصَةِ الْمُسْتَقْصِيَّةِ، إِلَى بَيَانِ تَمِيزِ الْإِبْتِدَاءِ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْعَوَامِلِ، فَتَفَرَّدَ بِقَوْلٍ لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهِ عَلَى حَدِّ زَعْمِهِ، إِذْ يَقُولُ: «وَأَنْفَرَدْتُ فِي هَذَا بِشَيْءٍ لَمْ أُسَبِّقْ إِلَيْهِ، وَهُوَ أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ لَيْسَ بِعَامِلٍ كَالْعَوَامِلِ، لِأَنَّ الْعَامِلَ مَعَ الْمَعْمُولِ إِذَا سُمِّيَ بِمَا

(١) ص: ٤٥٩.

(٢) ص: ٤٦١.

(٣) أي مربوط. انظر: أساس البلاغة ١٠٥/٢ (عذق).

(٤) الغرة ٢٣ ب - ٢٤ أ (كوبريللي). ومثل هذا أيضاً في شرح الدروس ١٣٩ باختصار.

(٥) الغرة ٢٧ أ (كوبريللي).

حُكِيَا، وَأَجْمَعْنَا أَنَّنَا لَوْ سَمَّيْنَا بِـ(زَيْدٍ) مِنْ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ) لَمْ نَحْكُ، فَتَرَلَا مَترَلَةَ الْعَامِلِ وَحَدَهُ، فَأَمَّا مَنْ يَقُولُ: إِنَّ مِنْ جُمْلَةٍ وَصَفِ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُوَجِّدْ فِي مَسْأَلَتِكَ، فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ هَذَا^(١).

هذا، وهو قد قرَّرَ قبلُ أَنَّ مِنْ جُمْلَةٍ وَصَفِ الْإِسْنَادِ، وَقَدْ نَقَلْتَهُ قَرِيبًا.
٢- وَقُوعُ الْفِعْلِ مَوْقِعَ الْأِسْمِ:

هذا عامل الرفع للفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم، في اختيار ابن الدهان، وهو قول سيبويه، فقد ذكر عددًا من الأقوال، صَدَّرَهَا بِهِ، فَقَالَ: «اعْلَمْ أَنَّ فِي رَفْعِ هَذَا الْقِسْمِ مِنَ الْأَفْعَالِ أَقْوَالًا، مِنْهَا قَوْلُ سَيَبَوِيهِ، وَهُوَ وَقُوعُهُ مَوْقِعَ الْأِسْمِ، وَالْوُقُوعُ مَعْنَوِيٌّ، فَشَابَهُ الْإِبْتِدَاءُ، فَعَمِلَ فِيهِ الرِّفْعُ، وَلِهَذَا جَعَلَ فِعْلَ الْحَالِ أَشْبَهَ شَيْءٍ بِالْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ»^(٢).

ثم سرد الأقوال الأخرى، وأردف كل قول بما يُفسده، ومن ذلك قول الفراء، وهو أنه ارتفع بالتعري من العوامل الناصبة والجازمة، قال: «وهذا يُفسدُهُ أَنَّ التَّعْرِيَّ عَدَمٌ، وَالْعَدَمُ لَا يَكُونُ عَامِلًا»^(٣).

وقد ارتضى هذه العلة في موضع سابق، ففي معرض سرده أقوال العلماء في العامل في المبتدأ، ذكر قولاً يحكى عن المبرد، أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَبْتَدَأِ هُوَ التَّجْرِيدُ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، ثُمَّ أورد اعتراض بعضهم عليه بأنَّ التَّجْرِيدَ هُوَ عَدَمُ الْعَامِلِ، وَعَدَمُ الْعَامِلِ لَا يَكُونُ عَامِلًا، ثُمَّ رَدَّ عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ: «وَالْمَقْدَمَةُ الْأُولَى: التَّجْرِيدُ، أَحَدُ صِفَاتِ الْعَامِلِ، وَإِذَا عُرِفَ حَقِيقَةُ الْعَامِلِ سَهِّلَ هَذَا الْأَمْرُ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَاظَ الَّتِي هِيَ عَوَامِلُ أَمَارَاتٍ لَهَا فِي النَّفْسِ مِنَ الْمَعَانِي، وَالْعَلَامَةُ قَدْ تَكُونُ بَعْدَ الشَّيْءِ وَوُجُودِهِ»^(٤).

فهذا تناقض ظاهر.

٣- التبعية:

اختلف النحويون في العامل في الصفة والتوكيد وعطف البيان، فذكر ابن الدهان قولين

(١) الغرة ٢٧ أ (كويريللي).

(٢) الغرة ٥٨ ب (قليج علي).

(٣) الغرة ٥٨ ب (قليج علي).

(٤) الغرة ٢٤ أ (كويريللي).

منها، وهما قول سيبويه، وهو أنَّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع، وقول الأخفش، وهو أنَّ العامل هو التبعية.

ثم أخذ يسرد حجج كل قول، فبدأ بحجج الأخفش، وهي:

أ- أن بعض ألفاظ التوكيد لا يمكن أن تلي العامل، نحو: أكتع وأبصع.

ب- أن الوصف قد يكون معرباً والموصوف مبنياً، نحو: يا زيدُ الظريفُ، فـ(زيد) مبني، و(الظريف) مرفوع، فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لم تختلف حركاتهما، فتكون في أحدهما بناءً وفي الثاني إعراباً.

ج- أن (يا) في قولك: يا زيدُ الظريفُ، لا يمكن أن تُباشِر (الظريف)، ولو باشِرتَه لم تعمل فيه الرفع، ولا البناء عليه، كما عملته في العلم المفرد.

د- أنه يمكن أن يأتي الموصوف معرباً، والصفة مبنيةً، نحو: مررتُ بزيدٍ الذي في الدار.

ثم قال بعد سرد حججه: «وَوَجَدْتُ لَهُ دَلِيلًا قَوِيًّا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ يَا لَا

وَقَدْ صَحَّ أَنَّ (نَحْنُ) تَأْكِيدٌ لِلْمُضْمَرِ فِي (خَيْرِ)، وَهُوَ يَجْرِي مَجْرَى الْمُظْهَرِ، وَ(أَفْعَلُ) لَا يَعْمَلُ فِي الْمُظْهَرِ فِي الْقَوْلِ الْقَوِيِّ، وَلَوْ عَمِلَ لَضَعُفَ هُنَا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَمَدٍ، إِذَا لَمْ يَكُنْ (خَيْرِ) مُبْتَدَأً، وَهُوَ أَنْقَضَ مَرْتَبَةً مِنَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ عَلِمَ أَنَّ الْعَامِلَ فِي التَّابِعِ غَيْرَ الْعَامِلِ فِي الْمَتْبُوعِ»^(١).

ثمَّ قَارَنَ رَأْيَهُ هَذَا بِقَوْلِ لَه فِي الْمَسَائِلِ الْكَبِيرِ، قَالَ حَاكِيًا عَنْهُ: «تَقُولُ: يَا مُنْطَلِقًا نَفْسُهُ وَإِخْوَتُهُ، إِذَا جَعَلْتَ (نَفْسُهُ) تَأْكِيدًا لِلْمُضْمَرِ فِي (مُنْطَلِقَ) عَلَى قُبْحٍ^(٢)، فَلَوْ لَمْ يَطُلْ لِمَا انْتَصَبَ، وَمَا طَوَّلَهُ إِلَّا لِعَمَلِهِ فِي (نَفْسِهِ)، أَوْ يَكُونُ قَدْ نَظَرَ إِلَى الْمَعْطُوفِ عَلَى الْمُضْمَرِ فِيهِ، فَأَمَّا الضَّمِيرُ الَّذِي فِيهِ فَلَا يَطُولُ بِهِ» قَالَ: «وَهَذَا يُقَوِّي قَوْلَ سِيبَوِيهِ».

وبيان ذلك أن (منطلقاً) شبيه بالمضاف، ولذا نصب في النداء، وما كان شبيهاً بالمضاف إلا لعمله فيما بعده، وهو المسمى (الطويل)، وليس بعده (مما يطول به) إلا التوكيد، فدلَّ أن (نفسه) معمول لـ(منطلق)، وهو العامل في الضمير المؤكّد.

(١) ص: ٦٦٣.

(٢) لأنه لا يحسن أن يؤكد الضمير المستتر إلا بعد تأكيده بضمير منفصل.

ثم بيّن حُججَ سيبويه، ثم عاد ليردّ على حُجج الأَخفش، فذكر أنّ ألفاظ التوكيد وُضِعَت لأن تكون تابعةً لشيءٍ قبلها، ولو فُرِضَ أنّ فيها ما يمكن أن يلي العامل لم يمتنع أن تليه.

وأما مسألة الإعراب والبناء، فإنّ الصفة كلمة مستقلة، ولها حرف إعراب خاص، وكذلك الموصوف، فإذا طرأ على أحدهما ما يخرجها عن الأصل الذي كان عليه، لم يتعدّ ذلك إلى صاحبه، ولذا فالصفة تكون فعلاً، وظرفاً، وجاراً ومجروراً، فلا يمنع أن يكون أحدهما معرباً والآخر مبنياً.

وختم المسألة بتأييده لحجة سيبويه^(١).

فهو لا يرى أنّ التبعية عاملٌ في هذه الأبواب.

المبحث الثالث: تقدير العامل:

تبين فيما سبق، مدى إيمان النحويين بفكرة العمل، وما يقتضيه من تأثير في الجملة، هذا التأثير الذي تتضح به معالم الدلالة، وكان من لازم ذلك اعتبار العامل أساساً في أي جملة مفيدة، فإذا لم يظهر العامل في الجملة فلا بد من تقديره، وأيضاً فالنظر العقلي يحتم أن يكون ثمة معمولٌ لكل عامل، فإذا اكتملت الجملة دلاليّاً، مع عدم المعمول الظاهر، فلا بد من تقدير ذلك المعمول المفهوم محذوفاً.

فالتقدير عند النحويين ملجأً كثيراً ما يضطرون إليه، واضطرارهم راجع إلى أحد أمرين: الأول: ما يقتضيه المعنى. فالعرب تميل إلى الاختصار في كلامها، فتحذف ما لا يحتاج إليه، إما للعلم به، وإما للدلالة عليه، وإما لعدم أهميته، فيقدر النحويون ذلك المحذوف. مثال ذلك: ما أورده ابن الدهان من ضرورة تقدير مضاف محذوف، في نحو: ضربته ضرب زيد عمراً، إذ التقدير: ضربته مثل ضرب زيد عمراً؛ «لأنّ الإنسان ليس يفعلُ فعل غيره، وإنما يفعلُ مثل فعله»، وجعل منه قول الراجز:

حَتَّى إِذَا اصْطَفَوْا لَنَا جِدَارًا

وقوله:

(١) انظر: ٦٦٢-٦٦٥.

ولم يُضِعْ ما بَيْنَا لَحْمَ الْوَضَمِ^(١)

«أي: اصْطِفَافاً مِثْلَ اصْطِفَافِ الْجِدَارِ، وَإِضَاعَةً مِثْلَ إِضَاعَةِ لَحْمِ الْوَضَمِ»^(٢).

والثاني: ما تقتضيه الصناعة النحوية، وذلك أَنَّهُم أَلْزَمُوا أَنْفُسَهُمْ مِنْ جَرَاءِ اسْتِقْرَاءِ نَاقِصٍ لِكَلَامِ الْعَرَبِ - بِقَوَاعِدٍ، تَشْذُ عَنْهَا نِصُوصٌ فِي غَايَةِ الْفَصَاحَةِ، فَلَا يَمْلِكُونَ تَجَاهُهَا إِلَّا التَّأْوِيلَ، وَمِنْ أَنْوَاعِ التَّأْوِيلِ التَّقْدِيرُ، فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ الدَّهَانَ خَرَّجَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿T WV U﴾^(٣) عَلَى حَذْفِ مَفْعُولٍ؛ لِثَلَا يُعَدِّي الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي بِنَفْسِهِ بِقَرِينَةٍ^(٤).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿J I H G F E D C B﴾

﴿P O N M L K﴾^(٥)، فَقَدْ مَنَعُوا أَنْ يُعْلَقَ (إِذْ) بِ(مَقَّتَ اللَّهُ)؛

لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ، وَقَدْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا هُنَا بِالْخَبَرِ. قَالَ ابْنُ الدَّهَانَ: «و(إِذْ) لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ (مَقَّتَ اللَّهُ) وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى صَحِيحاً؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ يَمْنَعُ مِنْهُ لِأَجْلِ الْفَصْلِ»^(٦).

مواضع تقدير العامل:

يمكن أن تُرجع مواضع التقدير إلى موضعين:

الأول: تقدير قياسي في أبواب معينة، كالاشتغال، والتحذير، والإغراء، والاختصاص، والفعل بعد أداة الشرط المتلوة باسم. وقد ذكر ابن الدهان جملة منها في باب المفعول به، فقال: «وَحَيْثُ فَرَعْنَا مِنْ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ بِهِ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ الظَّاهِرُ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ بِهِ الْمَنْصُوبِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، وَذَلِكَ الْعَامِلُ الْمُضْمَرُّ عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ عَامٌّ وَضَرْبٌ خَاصٌّ، فَالْخَاصُّ عِنْدَ قَوْمٍ (أَعْنِي)، وَيَنْتَصِبُ بِهِ سَبْعَةُ أَشْيَاءَ، وَأَصْلُهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: الْأَوَّلُ: الْمَدْحُ ... الثَّانِي: الذَّمُّ ... الثَّالِثُ: الْفَخْرُ ... وَلَا يَقَعُ هُنَا إِلَّا مَعْرِفَةٌ، وَجُعِلَ نَصْبُهُ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ ...»

(١) انظر: ديوان العجاج ٤٢٧/١.

(٢) ص: ٣١٦.

(٣) الصف: ٨.

(٤) انظر: ٣٢١.

(٥) غافر: ١٠.

(٦) ص: ٣٩٦-٣٩٧.

وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ بِالْعَامِّ فَكُلُّ مَنْصُوبٍ دَلٌّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ لَفْظاً أَوْ مَعْنً أَوْ تَقْدِيرًا، وَالْمَنْصُوبُ بِهِ عَلَى ضَرَبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَا وُجِدَ مَعَهُ حَرْفٌ، وَالْآخَرُ: مَا لَمْ يُوْجَدْ مَعَهُ حَرْفٌ، فَلَاوَلُّ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرُبٍ:

أَحَدُهَا: مَا نَابَ عَنْهُ مُضَمَّرٌ مَفْعُولٌ مِثْلُهُ، كَقَوْلِكَ: إِيَّاكَ وَزَيْدًا...
وَالثَّانِي: مَا انْتَصَبَ بِفِعْلِ مُضَمَّرٍ طَالَبَتْ بِهِ الْجُمْلَةُ، لِكثَرَةِ وَقُوعِهِ فِيهَا، كَقَوْلِكَ: مَا أَنْتَ وَزَيْدًا...
وَالثَّانِي مِنَ الْقِسْمَةِ الثَّانِيَةِ، وَهُوَ الَّذِي لَا حَرْفَ عَطْفٍ مَعَهُ، يَنْتَصِبُ الْاسْمُ الْمَفْعُولُ بِهِ فِيهِ عَلَى عَشْرَةِ أَضْرُبٍ:

الْأَوَّلُ: مَا دَلَّ عَلَى عَامِلِهِ الْعَامِلُ الْمَذْكُورُ، وَكَانَ مِنْ لَفْظِهِ وَالْمَعْمُولُ قَبْلَ الْمَلْفُوظِ بِهِ، كَقَوْلِكَ: أَزَيْدًا ضَرَبْتُهُ...^(١).

الثاني: تقدير تحمل عليه دلالة السياق، كما أولوا قوله تعالى: ﴿E D

F﴾^(٢)، على حذف الفعل، والتقدير: وأتوا أمراً خيراً، أو يكن خيراً^(٣).
وأيضاً في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ﴾^(٤) في قراءة مَنْ قَرَأَ بِنَصَبِ (الأعداء)، وفتح تاء (تشمت)^(٥)، كان تقديرهم: فلا تشمت بي فتشمت الأعداء^(٦).

وبهذا التأويل أولوا قولهم: ما أنت إلا سيراً، وقول لبيد:

فأرسلها العراك ولم يذدها

فالتقدير: ما أنت إلا تسير سيراً، وأرسلها تعترك العراك^(٧).

ويلحظ في تقديرات ابن الدهان أنه سار فيها على المشهور من آراء البصريين، ولذا تجده يرد قول الكسائي: إِنَّ (إلى) المقدرة هي عامل الجر في نحو: مررت بالقوم حتى زيد،

(١) ص: ٣٧٣-٣٧٨.

(٢) النساء: ١٧١.

(٣) انظر: ٣٧٧.

(٤) الأعراف: ١٥٠.

(٥) هي قراءة مجاهد. انظر: تفسير الطبري ٦٨/٩، والمختسب ٢٥٩/١، والبحر المحيط ٣٩٦/٤.

(٦) انظر: ٣٧٧.

(٧) انظر: ٤٤٣-٤٤٤.

كما جرّت (رب) بعد الواو وهي محذوفة، وقد ذكر أدلة رده^(١).

المبحث الرابع: تعدد المعمولات:

العامل القوي يعمل أكثر من عمل، فالفعل يرفع فاعلاً، وقد ينصب مفعولاً أو أكثر، وكذا الحرف الذي يشبهه، ينصب المبتدأ، ويرفع الخبر، وأداة الشرط تجزم الفعل والجواب، إلى غير ذلك.

إلا أن النحويين قيّدوا هذا، فلم يرضوا أن ينصب الابتداء شيئاً، ولذا منع ابن الدهان في نحو: زيدٌ قائماً في الدار، من جعل الحال من زيد، قال: «... ولا يكونُ حالاً من (زيد)؛ لأنّ (زيداً) مُبتدأً، والعاملُ فيه الابتداءُ، والابتداءُ لا يعملُ النَّصْبَ في شيءٍ، وإذا لم يعملِ النَّصْبُ في الظرفِ فالأولى ألاَّ يعملَ في الحال»^(٢).

كما لم يجيزوا للعامل الضعيف أن تتعدد معمولاته، ولذا منع سيبويه من عمل (لا) النافية للجنس في الخبر، قال ابن الدهان: «وفي رفع الخبر خلافٌ بين سيبويه والأخفش رحمهما الله، فأما سيبويه فإنه لا يُعملُها في الخبر، وإنما الخبرُ مرفوعٌ على ما كان عليه، وأما الأخفش والمبردُ وجماعةٌ من النحاة فإنهم يرفعون بها الخبر كما نصبوا بها الاسم، وحجتهم أن كلَّ شيءٍ يعمل في المبتدأ يعمل في الخبر، إلا حرفَ الجر، وحجة سيبويه قلةُ تصرُّفها، وأنها دون (إن) في العمل، لدخول (إن) على المبتدأ المعرفة والنكرة»^(٣).

كما يمتنع أن تتعدد المعمولات إذا استحال اجتماعها عقلاً، فلا يجوز أن يعمل الفعل في ظرفي زمان، ولذا لما حكم الفارسي في قولهم: هذا بُسراً أطيب منه رطباً، أن العامل في (بُسرًا) و(رُطباً) هو (أطيب)، خرّج ذلك ابن الدهان بأن «الزيادة التي تَضَمَّنْها (أفْعَلُ) سوَّغتْ له ذلك، فعَمِلَ في أحدهما بِحُكْمِ الاشتقاق، وعَمِلَ في الآخرِ بِحُكْمِ الزيادة»^(٤). وهذا التخرّيج وجهه من جهة أن العمل يزيد بزيادة الكلمة، ونظيره الفعل اللازم، فهو بصيغته الأولى يرفع الفاعل، ثم إذا دخلت عليه همزة التعدية نصب مفعولاً.

إلا أن تخرّجه قد يُنازع في وجاهته من جهة أخرى، وهي تحديد عامل كل معمول

(١) انظر: ٦٢٣-٦٢٤.

(٢) ص: ٤٥٩.

(٣) ص: ٢٦٧.

(٤) ص: ٤٦٦.

منهما، فأى الكلمتين كانت معمولاً للاشتقاق، وأيها كانت معمولاً للزيادة؟ فلا دلالة في المعنى، ولا في الصناعة على هذا، ومن هنا كان هذا التوجيه ضعيفاً.

ومن خلال هذه الوقفات مع العامل عند ابن الدهان، يتضح مقدار قناعته به، والتعويل عليه في تععيده وتوجيهه، واعتراضه وترجيحه، ويظهر من خلال هذه الأمثلة ودراستها، أنَّ العمل النحوي إنما كان تعبيراً عن التعلق المعنوي، وأنَّ علاقته بالحسيَّات إنما هي من باب التشبيه في أكثر الأحيان، كما أنَّ الفلسفة والمنطق، التي بالغ الرافضون لفكرة العامل في تضخيم أثرها فيه، إنما كانت أدوات للضبط، ويمكن أن يُختلف حولها، دون أن ينسف فكر المتقدمين، المبني على أسس دلالية وتطبيقية متينة.

الفصل التاسع

قيمة الكتاب

المبحث الأول: مزايا الكتاب.

المبحث الثاني: المآخذ عليه.

المبحث الثالث: أثره فيمن بعده.

تميّز كتاب الغرة بمزايا عديدة، بؤاته مكانة عليا في أنظار العلماء وطلاب العلم، فعكفوا عليه ناهلين مما فيه، ناقلين عنه، قارئيه على المشايخ، وفي أحيان أخرى: مختصرين له، ومقارنين بينه وبين غيره، قال ابن خلّكان في ذكر مؤلفات ابن الدهان: «وشرح كتاب «اللمع» لابن جني شرحاً كبيراً، يدخل في مجلدين، سماه «الغرة»، ولم أر مثله مع كثرة شُرُوح هذا الكتاب»^(١).

ويمكن أن تظهر قيمة الكتاب بمعرفة مزاياه، والمآخذ عليه، وأثره فيمن جاء بعده، وهذا ما سأعرضه في مباحث هذا الفصل إن شاء الله تعالى.

المبحث الأول: مزاياه.

تميّز ابن الدهان بنظرة علمية ثاقبة، وباطلاع واسع، مما كان له أثر ظاهر في كتبه، ومنها كتابه هذا، ويمكن أن تُجمل مزاياه في الآتي:

١ - عنايته بالمتن الذي يشرحه.

وذلك باستقصاء مسأله، وتتبع نسخه، والعناية بشواهد، وشرح أمثله. وقد سبقت الإشارة إلى هذه المسائل بشيء من التفصيل^(٢).

٢ - سعته وشموله.

اتّسم هذا الكتاب باستيعابه لجمع كبير جداً من مسائل النحو، وقد استدرك ما قصُر عنه متن اللمع، إمّا أثناء الشرح، وإما في آخر الكتاب.

كما عُني بمسائل الخلاف، فأثبتها وتتبع أدلتها وحججها.

٣ - حفظه لآراء العلماء.

فقد حوى كتاب الغرة آراء كثيرة لعلماء بارزين، ومنهم من فُقد تراثهم، فعلى سبيل المثال نقل عن الأخفش نقولاً كثيرة، كما نقل عن أبي عمرو بن العلاء والأصمعي والأثرم، والفراء وثعلب وابن كيسان، ونص على عدد من الكتب المفقودة، كالحدود للفراء، والمسائل الكبير والمسائل الصغير للأخفش، والخلاف لثعلب، والابتداء لابن كيسان، وتفسير

(١) وفيات الأعيان ٣٨٢/٢.

(٢) انظر: الفصل الأول.

القرآن للمفضل، وقد سبق بيان شيء من هذا في المبحثين الأول والثاني من الفصل الثاني. كما أنه تفرّد بنقول لم أقف عليها عند من سبقه، فمن ذلك سرده للمرفوعات عند الكوفيين، فقد سرد ثمانية عشر مرفوعاً، مع الأمثلة، ينقلها عن الفراء^(١).

٤ - وفرة مصادره وتنوعها.

أمّا مصادره النحوية فقد أشرت إلى ذلك، وأمّا غيرها، فقد أخذ عن كتب اللغة كثيراً، وتدل مناقشاته واستدلالاته على سعة اطلاعه، ودقة نظره فيما يطلع عليه^(٢). وله اطلاع في كتب الفقه، والتفسير، ولا يستغرب هذا فقد أثبت له المترجمون مصنفات في التفسير، ولكن ما يستحق الإشادة، هو حسن توظيفها في بحث المسائل النحوية، ومناقشة الآراء والخلاف^(٣).

كما تعرّض لعلوم أخرى كعلم الهيئة، قال في مُفْتَح باب ظرف الزمان: «ظُرُوفُ الزمان مُرُورُ الليالي والأيام، فَهُوَ مِنَ الْفَلَكِ بِمِثْلَةِ الْحَرَكَةِ مِنَ الْآدَمِيِّ... فَمَتَى وَجِدَتْ الْحَرَكَةُ مِنَ الْفَلَكِ مَعَ وَجُودِ الشَّمْسِ فَوْقَ الْكُرَّةِ بِالنِّسْبَةِ، سُمِّيَ ذَلِكَ الْوَقْتُ نَهَاراً، فَإِنْ وَجِدَتْ حَرَكَةُ الْفَلَكِ مَعَ عَدَمِ الشَّمْسِ فَوْقَ الْكُرَّةِ سُمِّيَ ذَلِكَ الْوَقْتُ لَيْلاً، تَبَارَكَ اللَّهُ وَتَعَالَى أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ»^(٤).

٥ - انفراده بآراء ذات قيمة.

وقد ذكرتُ طرفاً منها في المبحث الثالث من الفصل الخامس. وكان ينصُّ أحياناً على أسبقيته لرأي أو تعليل^(٥)، مما يؤكّد أصالة الرأي وجدّته.

٦ - جودة تعليقاته ودقة أقيسته.

تعرّضتُ في أثناء هذه الدراسة لشيءٍ من أقيسته وعلمه، إلّا أنّ ما ينبغي أن يُشار إليه هنا وقوفه على مسائل وتعليلات دقيقة، قلما تعرض لها النحويون، فمن ذلك تقديمه لباب الندبة، بذكر وجه طريفٍ، يعلّل فيه ركوب العرب هذا الضرب من التعبير، فيقول: «من

(١) انظر: ٢٩٤-٢٩٥.

(٢) انظر: المبحث الثاني من الفصل الثاني: ج.

(٣) انظر: الفصل الرابع.

(٤) ص: ٣٨٣.

(٥) انظر: الغرة ٦ أ، ٢٧ أ (كوبريللي).

شأن العرب مخاطبة الأطلال والوحوش والمياه والجبال والأشجار والسحاب وغير ذلك،
والكنيات بها عن المقاصد، فتتزلّ الجمادات منزلة من يعي ويحسب، فمن ذلك قوله:

يا دار مية بالجواء تكلمي

وقوله:

ألا يا نخلة من ذات عرقٍ عليكَ ورحمةُ الله السَّلامُ
... فإذا وجهوا الخطاب إلى هذه الأشياء ولم يجدوا منها نطقاً ألبتة، كان توجه الخطاب
إلى الميت الذي أنس منه الخطاب أولى^(١).

فشبه نداء الميت بنداء غير العاقل، وجعله من قياس الأولى كما يقول الأصوليون؛ لأنَّ
الميت قد كان من شأنه الحديث والجواب.

ومن ذلك أيضاً تحليله لدلالة (لا) النافية للجنس، وتوصله بطريقة منطقية إلى النتيجة
التي فسرت ظاهرة بناء اسم (لا)، وهذا كلامه أنقله بطوله لأهميته وترابطه: «ولما كانت
الأخبار إذا وقعت فإنما هي أجوبة لأسئلة منطوق بها، أو مقدرة، والجواب ينبغي أن يكون
وفق السؤال، وإذا كانت المسألة عامة كان الجواب مثلها، فإذا كنت استفهمت بلفظ
يتضمن استغراق الجنس كان الجواب مثله، وذلك أن (من) تدلُّ على استغراق الجنس؛ لأنَّ
من جملة موضوعاتها ابتداء غاية للشيء، ويستغنى بها عن حرف النهاية، وهو (إلى)؛ لأنَّ
طرفي المعنى غايته، فيجوز أن تستغني بدلالة إحدى الغائتين عن الأخرى، ألا ترى أنك
تقول: رأيت الهلال من خلل السحابة، فتذكرها في موضع الانتهاء، والأصل فيه: رأيت من
مكاني إلى خلل السحاب، فاستغنيت بمن عنها.

وأيضاً فإنَّ من مدلولاتها التبعض، فإذا قال: لا رجل في الدار، فكأنه قال: ليس بعض
الرجال في الدار، فوقع النفي عاماً؛ لأنه لو كان جميع الرجال في الدار كان بعضهم في الدار،
وهذا قول الرماني، وذلك أنك إذا قلت: هل رجل في الدار؟ جاز أن يكون سؤالك عن
رجل واحد وعن جميع الرجال، كما أنك إذا قلت: ضربت زيداً جاز أن يكون قليلاً
وكثيراً، فإذا قلت: هل من رجل في الدار؟ استغرقت الجنس بها في الاستفهام، فلم يحتمل إلا
العموم، كما أنك إذا قلت: ضربت لم يحتمل إلا التكثير.

(١) الغرة ٥٢ أ - ٥٢ ب (قليج علي).

فلما أرادوا نفي هذا الاستفهام العام أرادوا إعادة الدال على معنى استغراق المنفي، وعلموا أنهم إذا فعلوا ذلك أبطلوا حكم (لا) التي أرادوا إعمالها، وإذا حذفوا الدال على المعنى وأعملوا (لا) بطل حكم استغراق الجنس في النفي، فتوسّطوا الأمر بشيء يقوم مقام وجودها، وهو أنهم حذفوها وبنوا الاسم مع (لا) فقالوا: لا رجل في الدار^(١).

٧- الترتيب والتنظيم.

وذلك في عرضه للمسائل، فيجمع قضايا المسألة، ثم يتناولها واحدة واحدة، وإذا اضطر إلى أن يقسم بعض الأقسام فعل، ونص على كل تقسيم. مثال ذلك: قوله: «وَأَعْلَمُ أَنَّ الاسْتِثْنَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ: اسْتِثْنَاءٌ بَعْدَ اسْتِثْنَاءٍ، وَاسْتِثْنَاءٌ مِنْ اسْتِثْنَاءٍ، وَاسْتِثْنَاءٌ مُطْلَقٌ مِنْ اسْتِثْنَاءٍ، وَاسْتِثْنَاءٌ بَعْدَ الاسْتِثْنَاءِ تَكُونُ (إِلَّا) فِيهِ بِمَعْنَى الْوَاحِدِ...»^(٢).

وقال: «(حتى) إذا دَخَلَتْ عَلَى الْأَفْعَالِ فَإِنَّ الَّذِي يَأْتِي بَعْدَهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ: مُسْتَقْبَلٌ، وَحَاضِرٌ، وَمَاضٍ، فَالْمُسْتَقْبَلُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَنْصُوبًا؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا يَكُونُ فِيهِ بِمَعْنَى (كَي)، وَالْآخَرُ بِمَعْنَى: (إِلَى أَنْ)، فَالَّذِي بِمَعْنَى (كَي) هُوَ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ عِلَّةً لِلثَّانِي...

والثاني: أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا غَايَةً لِمَا قَبْلَهَا، تَنْتَهِي إِلَيْهِ ... وَيَحْتَمِلُ الْفِعْلُ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا الْأَزْمِنَةَ الثَّلَاثَةَ ... وَأَمَّا فِعْلُ الْحَالِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَرْفُوعًا أَبَدًا ... وَالرَّفْعُ فِي الْفِعْلِ بَعْدَ (حَتَّى) عَلَى شَرِيطَةٍ أَنْ يَكُونَ حَالًا، وَأَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الَّذِي قَبْلَهَا عِلَّةً لِلْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا، وَهُوَ يَكُونُ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ قَدْ مَضَى، وَالثاني: أَنْتَ فِيهِ... وَالضَّرْبُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ قَبْلَ (حَتَّى) قَدْ مَضَى، وَالَّذِي بَعْدَهُ أَيْضًا قَدْ مَضَى، وَالْأَوَّلُ سَبَبٌ لِلثَّانِي، وَيَكُونُ حِكَايَةً حَالٍ يَحْسُنُ أَنْ يَقَعَ الْمَاضِي بَعْدَهَا...»^(٣).

٨- وضوح عبارته وسلامتها من الغريب. إلا في النادر.

المبحث الثاني: المآخذ عليه.

(١) ص: ٢٦٢.

(٢) ص: ٥٢٩.

(٣) ص: ٦٣٤-٦٣٥.

من خلال تكرار النظر في هذا الكتاب القيم، يقع المتأمل على هفوات يسيرة، وأكثرها غير متكرر، منها:

١ - الوهم في نسبة الأقوال.

فأظهر ذلك أنه نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً، ولم يرفعه أحدٌ من أهل العلم للنبي صلى الله عليه وسلم، وإنما روي عن عمر بن العزيز رضي الله عنه، وروي عن الحجاج، وغيرهما، وهو أنه سأل أعرابياً: «ما تحفظ من القرآن؟» فقال: الكثير الطيب، قال: «وما هو؟» قال: فمن يعمل مثقال ذرة شراً يره. ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «يقدم الله الخير وتؤخره!» فأنشد الأعرابي:

خذا بطن هرشي أو قفاها فإنما
كلا جانبي هرشي لهن طريق
فلم ينكر عليه^(١).

ومن ذلك أنه نسب للزجاج أنه يقدر في نحو: أنا زيدا غير ضارب. (غيراً). بمعنى (لا)، وهذا القول للمبرد نسبه إليه ابن السراج والفارسي^(٢).

ومن ذلك أنه نسب لابن السراج منع إجازة الوصف باسم الإشارة، وما في الأصول يخالفه^(٣).

ونسب للأخفش أنه لا يعمل (لات) مطلقاً، وقد أعملها في قوله تعالى: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٤).

وأيضاً نسب إلى سيبويه والأخفش أنهما يحذفان واو (شنوءة) في النسب، ويُقرآن الضمة، فيقولان: شئتي^(٥).

والصحيح أن سيبويه يحذف الواو ويقلب الضمة فتحة^(٦)، وأما الأخفش فقد اختلف

(١) انظر: ٧٨١-٧٨. وتخريج القصة هناك.

(٢) انظر: ٢٢٦-٢٢٧.

(٣) انظر: ٦٩١.

(٤) سورة ص: ٣. انظر: ٢٩٢.

(٥) انظر: الغرة ٢٣١ أ (قليج علي).

(٦) انظر: الكتاب ٣/٣٣٩.

النقل عنه، فالفارسي روى عنه أنه يحذف الواو، كرأي سيويه^(١)، وأما أبو حيان فقد روى عنه أنه ينسب إلى الكلمة على لفظها دون حذف^(٢).

وقد نبه على هذا الوهم من ابن الدهان أبو حيان^(٣) والمرادي^(٤) وابن عقيل^(٥).

٢ - اضطراب المنهج في الموقف من الخلاف.

فقد عُني بذكر الأقوال في كل مسألة، إلا أنه صدف عن ذكر قول للكوفيين معذراً بأن كتابه كتاب اختصار، وقد سبق أن أشرت إلى هذا.

والحقيقة أن كتابه هذا لا يعد مختصراً، إلا إن كان اختصاره بالنسبة إلى شرحه للإيضاح، وقد أحال في الغرة إلى «كتاب الكبير»^(٦)، ولعله يعني به شرح الإيضاح، فقد ذكر المترجمون أنه شرح الإيضاح بثلاث وأربعين مجلدة، في حين أنهم وصفوا الغرة بأنه ثلاث مجلدات^(٧).

فإذا ثبت أنه «كتاب اختصار»، وأن القول الضعيف ينبغي ألا يُثبت فيه، طالعنا في موضع آخر، ينص على ضعف القول ثم يورده، قال: «الخلاف في إعراب الأفعال قد سبق ذكره، وللكوفيين في إعرابه قولان لا نشغلُ بهما لو هنيهما، أحدهما: أنها أُعربت لما دخلت عليها المعاني المختلفة، ووقعت على الأزمنة الطويلة. والثاني: أنها وقعت بين الاسم والأداة، فأشبهه من الأداة أنه لا يلزم المعنى في كل الحالات، وأشبه من الاسم وقوعه على كل دائم الفعل، وهذان القولان لا يلتفت إليهما»^(٨).

٣ - الإحالة إلى غير هذا الكتاب.

قال في مسألة أصل المشتقات: «هذا موضعٌ تجاذبه الخلاف بين الفريقين، وقد بينّا الحجة

(١) انظر: العضديات ٢١.

(٢) انظر: الارتشاف ٦١٤/٢.

(٣) انظر: الارتشاف ٦١٤/٢.

(٤) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٤٥٦/٣.

(٥) انظر: المساعد ٣٦٦/٣.

(٦) انظر: الغرة ٢١ أ (قليج علي).

(٧) انظر: معجم الأدباء ١٣٧١/٣.

(٨) الغرة ٥٨ أ - ٥٨ ب (قليج علي).

لكل واحد منهما في غير هذا الكتاب، ولا بُدَّ من ذكر شيءٍ مُختصرٍ هنا^(١). وقال في حديثه عن الكُنَى: «والتركيبُ كَمُفْرَدِهِ فِيهِ، وقد ذكرنا منه شيئاً كثيراً في كتابنا الكبير»^(٢).
 ٤ - الخلل في الأسلوب.

ولهذا صور، منها:

أ - استعمال مفردات غريبة، كاستعماله (معذوق) بمعنى: مربوط. قال: «وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهَا مَعْذُوقٌ بِالْآخِرِ، لَا يَصِحُّ انفصالُهُ عَنْهُ»^(٣).
 واستعمل (ينتخل) بمعنى: يصفو، قال: «... جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو، فَيَجُوزُ فِي هَذَا أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مَضَى صَدْرُهُ عَلَى الْإِخْبَارِ، ثُمَّ جِئْتَ بِأَوْ فَسَارَ الشَّكُّ مِنَ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ ... وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَدْرُ الْكَلَامِ مَضَى عَلَى الشَّكِّ، فَيَنْتَخِلُ فِي الْيَدِ مِنْهُمَا مَعْنَى أَحَدِهِمَا»^(٤).
 ب - الخطأ في التركيب.

من ذلك تكرار (بين) مع إضافة الأولى إلى الاسم الظاهر، قال: «فَجَمَعَ بَيْنَ (نا) وَبَيْنَ (من)»^(٥)، والصواب أن يقال: بين (نا) و(من)^(٦)، ومثله أيضاً قوله: «الظرفُ وحرفُ الجرِّ» قد اتَّسَعَ فِيهِمَا غَايَةُ الْإِتْسَاعِ، فَفُصِّلَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَبَيْنَ حَرْفِ الْجَرِّ وَمَا جَرَّ بِهِ»^(٧)، وقال: «إِنَّمَا وَقَعَتْ (غَيْرُ) فِي الْكَلَامِ لِيُفْصَلَ بَهَا بَيْنَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ وَبَيْنَ مَا وَقَعَتْ صِفَةً لَهُ»^(٨).

ج - الفصل الطويل بين المتلازمين.

يفصل أحياناً بين جزأي الجملة، أو بين المتعاطفين، بما يعترض به من شرط، أو استدراك، أو إيضاح، أو استثناء، وقد ذكرتُ طرفاً من هذا في المبحث الأول من الفصل الخامس، ومن ذلك أنه لما تحدّث في باب الحال عن روابط الجملة الحالية، قال في روابط

(١) ص: ٣٠٠.

(٢) الغرة ٢١ أ (قليج علي).

(٣) الغرة ٢٣ ب - ٢٤ أ (كوبريللي).

(٤) ص: ٧٩٣.

(٥) ص: ٦٥٢.

(٦) انظر: درة الغواص ١٠١.

(٧) ص: ٢١٥.

(٨) ص: ٥٣٣-٥٣٤.

الجملة الحالية المضارعية: «فإن كان الفعل مضارعاً لم يفتقر إلى واوٍ في القول القويّ، فأما قولهم: قُمتُ وأصلك عينه، فعلى إضمار المبتدأ، بدليل ظهوره في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانُ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾^(١)، واحتجت إلى الضمير كقولك: جاء زيدٌ يضحكُ»^(٢). فقوله: فأما قولهم ... كلام معترض، وتقدير الكلام: فإن كان الفعل مضارعاً لم يفتقر إلى واوٍ في القول القويّ واحتجت إلى الضمير ... د- التعبير بما يوهم التناقض.

ومن أمثلة ذلك قوله في باب الاستثناء: «والنحاة يجمعون على أنّه لا يجوز تقديم (إلا) على العامل والمستثنى منه معاً، في حال، كقولك: إلا زيداً قام القوم، وذلك أنّهم شبّهوها بالواو في باب المفعول معه، وبينهما فرق؛ لأنّ الواو في ذلك الباب منقولة عن باب لا تتقدم فيه، وليست (إلا) هنا كذلك، وذكر السيرافي عن الكسائي إجازته، قال: تقول: إلا طعامك ما أكل زيد شيئاً»^(٣)، فقوله أولاً: «النحاة يجمعون» صريح في أنّ المسألة مسألة إجماع، ولكنه جاء بعده بكلام مناقض، فقال آخرًا: «وذكر السيرافي عن الكسائي إجازته».

ومن ذلك أيضاً أنه لما تحدث عن العامل في المبتدأ، ذكر الأقوال في ذلك، ثم قال: «فجملة القول في العامل في المبتدأ خمسة أقوال...»^(٤) ثم تحدث عن الأقوال الثلاثة الأولى بشيء من التفصيل، وذكر مسائل لم يذكرها قبل الإجمال، ثم بعد ذلك ذكر القولين الرابع والخامس، وأضاف سادساً: «والقول الرابع: هو قول الكوفي، والقول الخامس هو القول الآخر للكوفي، وفيه قول سادس: وهو أنما ارتفع بالإخبار عنه، وهذا فاسدٌ لأنّ اسم (إن) محبّر عنه وهو منصوب»^(٥). فادّعاء الإجمال نقضه بتفصيل القول في الأقوال الثلاثة، وإضافة قول سادس مناقض لحصرها بالخمسة.

المبحث الثالث: أثره فيمن بعده.

(١) الأنفال: ٣٣.

(٢) ص: ٤٧٠-٤٧١.

(٣) ص: ٥٠٢.

(٤) الغرة ٢٤ أ (كوبريللي).

(٥) الغرة ٢٤ ب (كوبريللي).

كان لهذا الكتاب أثرٌ بارز فيمن جاء بعد ابن الدهان، ويمكن أن أجمل الأثر في مسألتين:

الأولى: اختصار الغرة.

أ- مختصر الغرة لابن عصفور.

ذكر المترجمون هذا الكتاب في ضمن مؤلفات ابن عصفور^(١).

ب- البديع لابن الأثير.

ابن الأثير أحد تلاميذ ابن الدهان، وأثر ابن الدهان في كتابه البديع ظاهر، وقد سماه بعض المترجمين: البديع في شرح الفصول في النحو لابن الدهان^(٢)، لكن ابن الأثير ذكر في مقدمة البديع أنه شرح فصول ابن الدهان بكتاب سماه: بغية الراغب في تهذيب الفصول النحوية، ولما كان مختصراً أشد الاختصار رغب في جمع كتاب يكون أشمل وأوسع، فألف هذا الكتاب (البديع)^(٣).

ولكن المتأمل في هذا الكتاب لا يجد فيه ذكراً للفصول، وإنما يجد التشابه الكبير بينه وبين الغرة، ولذا يقول محقق البديع: «حينما همَّ ابن الأثير في تأليف كتابه، لا شك أنه عمد إلى كتاب من أهم كتب شيخه ابن الدهان، وهو المسمى بالغرة في شرح لمع ابن جني فاستقى منه أكثر مادة كتابه»^(٤).

وقد ذكر شيئاً من أثر الغرة في البديع^(٥)، كما وقف على متابعات لأخطاء وقعت في الغرة وتابعه ابن الأثير عليها^(٦).

وقد وقفت في البديع على متابعات أخرى، تابع بها ابن الأثير ابن الدهان، في أشياء تفرد بها ابن الدهان، أو وهم فيها، فمن ذلك:

(١) انظر: تاريخ الإسلام ٢٨٩/٤٩، والوافي بالوفيات ١٦٦/٢٢، وفوات الوفيات ١١٠/٣، وإشارة التعيين ٢٣٦.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ١٤١/٤، وطبقات الشافعية للسبكي ٣٦٧/٨، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبه ٧٧/٢.

(٣) البديع ٢/١/١.

(٤) مقدمة تحقيق البديع ٧٧/١/١.

(٥) انظر: مقدمة تحقيق البديع ٧٧/١/١، ١١٥-١١٦.

(٦) انظر: مقدمة تحقيق البديع ١١١/١/١، ١١٢، ١١٦.

١- أن ابن الدهان وهم في قوله تعالى: ﴿f e d c﴾^(١)، فأبدل (كتاب) بـ (ذكر)^(٢)، وتابعه ابن الأثير على هذا الوهم^(٣).

٢- انفرد ابن الدهان برواية قول طرفة:

خَيْرُ حَيٍّ لَمَعَدٌ خُلِقُوا لِفَقِيرٍ وَلِجَارٍ وَابْنِ عَمٍّ^(٤)

في حين أنه روي في جميع ما وقفت عليه (لكفي) بدل (لفقير)، وقد تابعه ابن الأثير على هذه الرواية^(٥).

٣- ومثل ذلك أيضاً قول الشاعر:

وَكَذَلِكَ لَا خَيْرٌ عَلَى أَحَدٍ وَلَا شَرٌّ بِدَائِمٍ

رواه ابن الدهان هكذا^(٦)، وتابعه على ذلك ابن الأثير^(٧)، في حين أنه في جميع ما وقفت عليه من المصادر:

وَكَذَلِكَ لَا خَيْرٍ وَلَا شَرٌّ عَلَى أَحَدٍ بِدَائِمٍ

٤- ومثله أيضاً قول رؤبة:

فَلَا أَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كَهَا وَلَا كَهْنًا إِلَّا حَائِلًا

كذا رواه ابن الدهان^(٨)، في حين أن المصادر أجمعت^(٩) على:

كهو ولا كهن إلا حازلا

وتابعه ابن الأثير في رواية (حائلا)^(١٠).

الثانية: النقل عن الغرة.

(١) الأنبياء: ٥٠.

(٢) انظر: ٦٨٨.

(٣) انظر: البديع ٣٢٠/٢/١.

(٤) انظر: ٧٣٥.

(٥) انظر: البديع ٣٤٤/٢/١-٣٤٥.

(٦) انظر: ٢٦٨.

(٧) انظر: البديع ٥٨٢/٢/١.

(٨) انظر: ٦٠٩.

(٩) سوى نسخ من شرح الكافية للرضي أشار إليها المحقق. انظر: ١٢٢٥/٢/٢ هامش (٣).

(١٠) انظر: البديع ٢٨/١/٢.

نقل كثير ممن جاء بعد ابن الدهان عن الغرة، فممن نقل عنها:

- ١- ابن الخباز في توجيه اللمع^(١).
 - ٢- ابن القواس عبد العزيز بن جمعة الموصلي في شرح كافية ابن الحاجب^(٢)، وشرح ألفية ابن معط^(٣).
 - ٣- أبو حيان في التذييل والتكميل^(٤)، وارتشاف الضرب^(٥).
 - ٤- ابن هشام في مغني اللبيب^(٦)، وأوضح المسالك^(٧).
 - ٥- الزركشي في البحر المحيط^(٨).
 - ٦- الأشموني في شرح الألفية^(٩).
 - ٧- خالد الأزهرى في التصريح^(١٠).
 - ٨- السيوطي، في همع الهوامع^(١١)، والمزهر^(١٢).
- وقد نقل عن ابن الدهان جمع من العلماء من غير الغرة، أو من مواضع لم أقف عليها في الغرة، ومن أولئك:

- ١- الرضي في شرح الكافية^(١٣).
- ٢- شهاب الدين القرافي في الاستغناء في أحكام الاستثناء، نقل عن شرح الإيضاح^(١٤).
- ٣- ابن النحاس في تعليقاته، فقد نقل عن شرح الإيضاح^(١).

(١) انظر: ص ٢٤٢.

(٢) انظر: ٦٦٤/٢.

(٣) انظر: ٣٠٩/١، ٧٧٩.

(٤) انظر: ٢٤٥/٢، ٥٥/٤، ٩٢، ١٤٢، ١٥٠، ١٨٤، ٢٦٠، ١٥٦/٥...

(٥) نقل عن الغرة أكثر من ثلاثين نقلاً. انظر: فهرس الكتب في ارتشاف الضرب ٢٥٤٦/٥.

(٦) انظر: ص ٥٥١.

(٧) انظر: ٣٤٦/١.

(٨) نقل عنها أربعة نقول. انظر الفهارس ٥٥٦/٦.

(٩) مع الصبان ٢٢٧/٣.

(١٠) انظر: ١٣٠/٢، ٢٨٣/٥.

(١١) فقد نقل عنها أكثر من ثمانية نقول، انظر على سبيل المثال: ١٢٤/١، ١٣٤، ١٥٤، ٢٠٩، ١٨٥/٢.

(١٢) انظر: ٤٢٤/١.

(١٣) انظر: ١٥١٠/٢/٢.

(١٤) نقل عنه سبعة نقول، انظر: ١٣١، ١٤٦، ١٦٣، ١٨٤، ٢١٦، ٣٤٣.

٤- أبو حيان في تذكرة النحاة، نقل عن شرح الإيضاح أيضاً^(٢).

٥- الشاطبي في المقاصد الشافية^(٣).

فهذا ما تيسر الوقوف عليه من ميزات هذا الكتاب، وأثره الظاهر فيمن جاء بعده، ومن المآخذ اليسيرة، غير المتكررة، التي لا تغض من شأن هذا العلم وكتابه الكبير، وهذه الأمثلة تشعر بقيمته العلمية العالية، التي تؤهله لأن يكون مرجعاً مفيداً لطلاب العلم، ومجالاً خصباً للدراسات والبحوث العلمية.

(١) انظر: الفهارس ١١٦٩/٢.

(٢) انظر: ٣٤٢، ٣٥٦، ٣٦٠، ٦٥١.

(٣) انظر: ٥٠١/٤.

الخاتمة

الفكر مجموعةٌ لمعارف ورؤى وتصورات واعتقادات، وقدرات شخصية، في الإدراك والتحليل والتعبير، والناظر فيه للدراسة والبحث، لا يمكن أن يصل - في الغالب - إلى نتائج مرضية، إلا بعد طول استبصار ومزيد تأمل، واستجماع القوى لاستقصاء مادة الدراسة، وتدقيق الملاحظة فيها، وفيما يتصل بها من قريب وبعيد، ولذا فالباحث في الفكر معرض للوهم والنقص، وتخلف الدقة، مما يكون سبباً في اختلال النتيجة.

وبعد هذه الفصول وما سبقها من تمهيد، لا أزعج أيّ قد وفيتُ الدراسة حقها، ولا أيّ قد وصلت إلى نتائج قطعية غير مدخولة، ولكن حسبي أيّ قد اجتهدت، والله المستعان. ويمكنني أن أخص أهم النتائج التي خرجتُ بها في هذه الدراسة، في الآتي:

١ - أهمية المعنى في البحث النحوي، فهو المعتمد في غالب القضايا، وعليه المعوّل في الاستشهاد، وقبول وجه الاستشهاد معلقٌ على صحة المعنى، كما أنه معيارٌ لصحة التوجيه، عند وجود إشكال أو ما يوهم بالإشكال.

والمعنى ذو أثر في العلة النحوية، فكثير من العلل ترجع إلى المحافظة على المعنى، وبقائه واضحاً غير مشكل، كعلة رفع اللبس، وبعض صور علة الفرق، أما الحمل على المعنى فهو أساس في العلة، وبعض أنواع القياس.

وقد تبين في هذا البحث أنّ العامل النحوي يرجع إلى نظرة معنوية، أدركها النحويون في كلام العرب، ونسبوا العمل لها، على اختلاف بينهم في التعبير والاصطلاح، وما كانت دعاوى إغراق العامل النحوي في المنطق، والاتهامات التي وجهت إليه إلا نظراً مبالغاً فيه، غير مُعادٍ فيه إلى أصوله المعنوية، التي لو رُوِّعت لتقلص كثير من تلك الدعاوى.

وقد كان للمعنى أثر واضح في فكر ابن الدهان، وقد بيّنت الدراسة كيف عُني به، فجعله أساساً في استخلاص القواعد من النصوص، وفي الموازنة بين الأقوال ترجيحاً واعتراضاً.

٢ - سيطرة فكرة الضبط والدقة على عقلية ابن الدهان، فاتسم بحثه بمظاهرها، من شدة العناية بالأصول النحوية، ودقة تطبيقها في البحث، ووتبع المسموع في مصادره، وتطلّب شواهد ما عثر عليها من سبقوه، واستبعاد الضعيف والشاذ من أن يقبل للبناء عليه.

ومن مظاهر هذا الفكر، إيمانه العميق بالعلة، فيها تنضبط القواعد، وتنظم في سلك واحد، فاستصحب العلة في بحثه تقعيداً وترجيحاً واعتراضاً.

إلا أن ولعه بالعلة قاده إلى التناقض، إذ رفض علة كان قبلُ قد قبلها ووجهها، كما تكلف عللاً، في الوقت الذي رفض فيه غيرها بداعي التكلف والتعسف.

٣- تساوت الأقوال والمذاهب في أحقيّة البحث والمناقشة عند ابن الدهان، فلم يؤثر انتسابه لمذهب أن يقصي المذهب الآخر، ولا تعظيمه لعالم أن يتجاهل من خالفه، ولا شرحه لمن أن يقف مع صاحبه غير ما أداه إليه اجتهاده من الإنصاف.

لقد كان مصرّحاً ببصريته، مختاراً لآراء البصريين في غالب الأحيان، إلا أنه مع ذلك حرص على عرض آراء الكوفيين، ومناقشتها، وإن ضعّفها قرنَ تضعيفه بدليله، أو يتركها دون ترجيح، وقد يختار شيئاً منها.

وإن رأى أن الأليق بالمقام ترك الرأي الآخر، اعتذر عن ذلك، إمّا بطلب الاختصار، وإما بغيره مما لا يشعر بانتقاص.

إنّ هذا التعامل مع الخلاف مظهر لسلامة المنهج، والحرص على الموضوعية، مما يؤهّل أحكامه لأن تكون أكثر دقة وإتقاناً.

وبناءً على هذه النتيجة، فإنّ من الجدير أن تُوجّه الدراسات النحوية إلى البحث عن النحويين الذين تخلّصوا من علامات التقليد والتعصب البارزة، ثم دراسة آرائهم، وموازنتها بأولئك الذين أثر التعصب فيهم ظاهر، فقد توصل تلك الدراسات إلى نتائج مفيدة.

٤- الناظر في الغرة يجد من أهم ميزاته عدم الاستطراد في موضوع أجني، وندرته في مسائل ذات علاقة بالموضوع، فتجد البحث في غاية الإحكام، لا تكاد تجد فيه ما يمكن أن تحذفه لعدم مناسبته.

وعباراته علميّة خالصة، غير مثقلة بمحسنات لفظية أو معنوية، وبالمقابل تجدها نظيفة من الإقذاع أو النقائص، أو ذكر ما يخل بالأدب، ولو من جهة بعيدة.

كل هذا، إنما كان نتيجة للموضوعية، التي تشكّلت عن فكر جاد، وشخصيّة متّزنة.

القسم الثاني: التحقيق.

أولاً: توثيق نسبة الكتاب

أجمعت كتب التراجم التي ترجمت لابن الدهان على أن له شرحاً للمع، اسمه: الغرة^(١).

وهذا المخطوط الذي بين أيدينا، هو ذلك الكتاب، يدل على ذلك عدة أمور:

١- وجود نصوص في النسخ تنص على ذلك، أو تدل عليه، فمن ذلك:

أ- ما جاء في آخر الورقة ٧٣ أ من نسخة كوبريللي: «تم الجزء الأول من كتاب الغرة من شرح المع، تصنيف: ناصح الدين تاج الأئمة أبي محمد سعيد بن المبارك بن علي الدهان النحوي رحمه الله وغفر له».

ب- آخر نسخة التيمورية: «تم الجزء الثاني من الغرة، وهو شرح المع».

ج- في الورقة ٢٥ ب من النسخة الأزهرية: «قال الشيخ الإمام العالم ناصح الدين...» وهذه النسخة وُضِعَ (قال الشيخ) بدل (قال سعيد) في كل موضع، وفي هذا الموضع ذكر لقبه.

٢- وجود النصوص المنقولة عن الغرة في هذا الكتاب، فمن ذلك:

أ- قول أبي حيان في التذييل والتكميل: «وفي الغرة: تكتفي (ليت) بأن مع الاسم، ولا تكتفي بأن مع الفعل عند المحققين، كذا نص ابن السراج، وهما مصدران، وذلك لظهور الخبر مع (أن)»^(٢).

وهذا النص بلفظه في الغرة: «وهنا نُكْتَةُ لطيفة، وهو أن (ليت) تكتفي بأن مع الاسم...»^(٣).

ب- قوله أيضاً في الارتشاف: «وفي الغرة: وتقول في: إن زيدا لما لينطلقن: إن الأولى لأن الثانية للقسم، وزيدت (ما) فيه فاصلة»^(٤). وهو بلفظه في الغرة^(٥).

(١) انظر: إنباه الرواة ٥٠/٢، ومعجم الأدباء ١٣٧١/٣، ووفيات الأعيان ٣٨٢/٢.

(٢) ١٥٦/٥.

(٣) الغرة ٦٢ أ.

(٤) ١٢٦٦/٣.

(٥) الغرة ٦٠ ب.

٣- وجود ما نسب لابن الدهان من آراء دون تصريح بالغرة، في هذا الكتاب.
وقد ذكرت أمثلة لذلك في المبحث الثالث من الفصل التاسع.

ثانياً: منهج التحقيق.

وهو المنهج المتبع في تحقيق المخطوطات، من نسخ المخطوط، ومقابلة النسخ، وتخراج الشواهد، وتوثيق النقول، والتعليق على ما يحتاج إلى تعليق من المسائل، ثم عمل الفهارس الفنية.

ثالثاً: وصف النسخ:

للكتاب أربع نسخ خطية، الذي يهمني منها ثلاث، إذ إن الرابعة لا يدخل شيء منها في الأبواب التي هي ضمن التحقيق.

النسخة الأولى: نسخة كوبريللي (رقمها ١٤٩٥)، وعدد أوراقها (١٥٣) ورقة، في كل صفحة اثنان وثلاثون سطراً، وفي السطر خمس عشرة كلمة، تبدأ من أول الكتاب، إلى أوائل باب النداء، وفيها سقطان:

الأول: في باب النعت بعد نهاية الورقة ٣٢ ب، ومقداره أربع ورقات، ينتهي بعد عدة أسطر من باب التوكيد، والترقيم متواصل.

الثاني: من آخر باب التوكيد، حتى أوائل باب النكرة والمعرفة، ومقداره عشر ورقات تقريباً، وموضع هذا السقط أبواب من أول الكتاب (باب الاسم المعتل) وما بعده، بترقيم متواصل.

والداخل في موضوعي من أول باب إن وأخواتها ورقة ٥٦ ب حتى السقط الثاني الواقع في باب التوكيد ١٣٥ ب، ومقداره (٧٩) ورقة.

ولم أعر على تاريخ نسخها، ولا ناسخها، وإنما وجد في آخرها: «استنسخها لنفسه محمد بن محمد بن عبد العزيز التجيبي الشاطبي، عفا الله عنه وعن والديه وعن المسلمين أجمعين».

النسخة الثانية: نسخة التيمورية، (رقمها ١٧١ نحو) وعدد صفحاتها (٥٣٦) صفحة، في كل صفحة سبعة عشر سطراً، وفي السطر عشر كلمات. تبدأ من أول باب المفعول به، وتنتهي بأول باب النداء.

وناسخها هو علي بن محمد بن أب القسم، وتاريخ النسخ عاشر ربيع الأول سنة أربع عشرة وستمائة (٦١٤هـ).

والداخل في الجزء المراد تحقيقه من أولها حتى نهاية باب العطف. ومقداره (٢٣٥) ورقة، ويوجد فيها تقديم وتأخير في الصفحات، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: بعد صفحة ٣٦، إذ يأتي بعدها صفحة ١٩٩، حتى ٢١٩، فبعد ٢١٨: ٣٧.

والثاني بعد: ٣٢٠، إذ يأتي بعدها صفحة: ٣٤١ حتى: ٣٨٠، وبعدها ٣٢١.

والثالث بعد ٣٤٠، إذ يأتي بعدها: ٣٨١.

النسخة الثالثة: نسخة الأزهر، (بلا رقم) وعدد أوراقها (٢٣٥) ورقة، في كل صفحة سبعة عشر سطراً، وفي السطر عشر كلمات. تبدأ من باب إن وأخواتها حتى قبيل نهاية باب العطف، وقد سقط من أول باب (إن وأخواتها) قرابة ٦ أسطر، وكل هذه النسخة داخلة في الجزء المراد تحقيقه.

إلا أن هذه النسخة كثيرة الأسقاط، ولذا لم أثبت فروقها، إلا ما كان زيادة مفيدة، فأثبتته بين معقوفين.

وأعتقد أن هذه النسخة كالاختصار للكتاب؛ لأن أسقاطها منتقاة، والساقط فقرات كاملة، بحيث إن الكلام في غالب الأحيان لا يختل بذلك السقط.

وهذه النسخة مبتورة من أولها وآخرها، وليس فيها ما يفيد شيئاً عن ناسخها، إلا أنه لا يقول: (قال سعيد)، وإنما أبدل بها: (قال الشيخ)، فلعله كان أحد تلاميذه.

الغُرَّةُ

في شرح اللُّمَعِ

(من أول باب (إنَّ) وأخواتها إلى آخر باب العطف)

تأليف

أبي محمد سعيد بن المبارك بن الدَّهَّان (ت ٥٦٩هـ)

/ ٥٦ ب قال أبو الفتح:

«بَابُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

وَهِيَ إِنَّ وَأَنَّ وَلَكِنَّ وَكَأَنَّ^(١) وَلَيْتَ وَلَعَلَّ، هَذِهِ^(٢) الْحُرُوفُ كُلُّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، فَتَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَيَصِيرُ اسْمُهَا، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ وَيَصِيرُ خَبَرُهَا، وَاسْمُهَا مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ، وَخَبَرُهَا مُشَبَّهٌ بِالْفَاعِلِ، تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَبَلَعْنِي أَنَّ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ، وَكَأَنَّ أَبَاكَ الْأَسَدُ، وَمَا قَامَ زَيْدٌ وَلَكِنَّ جَعْفَرًا قَائِمٌ، وَلَيْتَ أَبَاكَ قَادِمٌ، وَلَعَلَّ أَخَاكَ واقِفٌ^(٣).

قال سعيدٌ: هذه الحروف لها شبهة بكان من وجوه ثلاثة: منها: أنها على ثلاثة أحرف، كما أن (كان) على ثلاثة أحرف، ومنها أنها مفتوحة الآخر، كما أن (كان) كذلك، ومنها أنها داخلية على المبتدأ والخبر كما أن (كان) كذلك^(٤).

ولما كانت (كان) أصلاً في العمل لأن أعطيت حكم الأصول، وذلك تقديم الفاعل على المفعول، ولما كانت (إن) فرعاً في العمل / ٥٧ أ لكان أعطيت حكم الفروع، وذلك تقديم المنصوب على المرفوع، وإنما عملت لأنها مختصة، ولكل مختص تأثير، كحروف الجزم، وأما الألف واللام، والسين وسوف، فتتراً منزلة بعض الكلمة، ولهذا المعنى قلت: مررت بالرجل، وعدلت (سحر) عن (السحر)، كما عدلت (عمر) عن (عامر)، ونزلت السين و(سوف) و(قد) في الفعل منزلة تلك في الاسم.

وإنما نصبت (إن) الأول ورفعت الثاني لأنه لا يخلو أن ترفعهما معاً، أو تنصبهما معاً، أو ترفع الأول، وتنصب الثاني، أو تنصب الأول وترفع الثاني، فأما الجر فلا وجه له؛ لأن هذه الحروف شابهت الفعل، وليس للفعل جر، فلا يجوز أن ترفعهما؛ لأن الفعل الذي هو الأصل لم يرفعهما معاً، ولا يجوز نصبهما معاً؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن تبقى جملة مفيدة بغير مرفوع، ولا نظير لهذا، ولا يصح أن ترفع الأول وتنصب الثاني؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون

(١) في اللمع: وكأن ولكن.

(٢) في اللمع: فهذه.

(٣) اللمع ٤١.

(٤) انظر: المقتضب ١٠٨/٤، والأصول ٢٣٥/١، وشرح اللمع لابن برهان ٦٢/١، والبيان في شرح اللمع ١٥٧.

الأصل كالفرع.

فإن قيل: فكيف رفعت (ما) الاسم ونصبت الخبر؟

فالجواب: أن (ما) لم تقو في العمل، ولهذا المعنى كان القياس قول التميمي، ولم ينصب بها الحجازي في كل حال^(١)، فلم يحفل بها، ولكونها على حرفين فلم تُشابه الفعل في اللفظ. وأيضاً فلو رفعت الأول ونصبت الثاني وخففت (أن) والضمير متصل مخاطب، كما اتصل بها ضمير المنصوب في قوله^(٢):

فلو أنك في يوم الرِّخاء سألتني وصالك لم أبخل وأنت صديق^(٣)
 لكان يؤدّي إلى أن تقول: أنت قائم^(٤)، وكان يكون مُلبساً، فلم يبق إلا نصب الاسم ورفع الخبر.

وفي رفع الخبر بها بين البصري والكوفي خلاف، فالبصري رفعه بأن كما نصب الاسم بها، ويحتج بأن كل عامل دخل على المبتدأ والخبر يعمل في أحدهما، عمل في الآخر، وكان وظننت، فأما: بحسبك قول السوء، فإن الباء زائدة، وليست بمطرودة الدخول على المبتدأ، وأما الكوفي فإنه يرفعه على ما كان عليه قبل دخول هذه الحروف لضعفها^(٥)، ومن العجب في هذا أن الفراء^(٦) يُجيز أن تنصب بليت

(١) انظر إعمال (ما) وإعمالها في الكتاب ٥٧/١، والمقتضب ١٨٨/٤.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

روي (فراقك) و(ظلاقلك) بدل (وصالك) ولم أجد رواية المؤلف في واحد منها.

انظر: معاني القرآن للفراء ٩٠/٢، والمنصف ١٢٨/٣، والأزهية ٦٢، والإنصاف ١٦٩، وأما ابن الشجري ١٥٣/٣، والتبيين ٣٤٩، وشرح المفصل ٧١/٨، والمقرب ١٢٢، وشرح الكافية ١٨٣/١/٢، ورصف المباني ١٩٦، والجنى الداني ٢١٨، ومغني اللبيب ٤٧، والمقاصد الشافية ٣٩٧/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٤٧/١.

(٤) يريد (أن) المخففة مع التاء التي هي ضمير المخاطب، وليس الضمير المنفصل.

(٥) انظر الخلاف في الكتاب ١٣١/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣١٠-٣١١، والمقتضب ١٠٩/٤، والأصول ٢٣٠/١، ومجالس العلماء ١٣٢، وأسرار العربية ١٤٥، والإنصاف ١٥٣، والتبيين ٣٣٣، وائتلاف النصرة ١٦٦.

(٦) هو يحيى بن زياد الفراء، أبو زكريا (ت: ٢٠٩هـ) إمام الطبقة الثالثة من نحوي الكوفة، أخذ عن الكسائي ويونس، وأخذ عنه سلمة بن عاصم، من تصانيفه: معاني القرآن، والمذكر والمؤنث وغيرهما... انظر: مراتب

الاسمين^(١)، وَيَقُولُ: لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا، وَقَدْ جَاءَ النَّصْبُ بِكَأَنَّ عَلَى الْحَالِ، وَسَيِّئٌ فِي مَوْضِعِهِ.

قال أبو الفتح: «ومعاني هذه الحروف مُختلفة، فمعنى: (إِنَّ) و(أَنَّ) جميعاً التحقيق، ومعنى (كَأَنَّ) التشبيه، ومعنى (لَكِنَّ) الاستدراك، ومعنى (لَيْتَ) التمني، ومعنى (لَعَلَّ) التَّوَقُّعُ وَالرَّجَاءُ»^(٢).

قال سعيد: اعلم أَنَّ (إِنَّ) لها في الكلام عَشْرَةُ أَنْحَاءٍ، منها: أنها تكون للتحقيق، ولها مواضع تختصُّ بها وسنذكرها.

الثاني: أنها تكون بمعنى (نَعَمْ)^(٣)، قال الشاعر^(٤):

قالوا غَدَرْتُ فَقُلْتُ إِنَّ وَرَبِّمَا نَالَ الْمُنَى وَشَفَى الْغَلِيلَ الْغَادِرُ^(٥)
وَرَوَى الْكَسَائِيُّ^(٦): إِنَّ لَثَمَ شَرِّ طَوِيلٍ^(٧)، وَقَالَ: لَا يُؤْلُونَ اللَّامَ مَا تَعْمَلُ فِيهِ (إِنَّ)

النحويين ١٣٩، وتاريخ بغداد ٢٢٤/١٦، وإنباه الرواة ١/٤.

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٤١٠/١، وانظر النقل عنه في: المفصل ٣٦٠، وشرحه لابن يعيش ٨٣/٨، وشرح الكافية ٣٣٢/١/١، ومعني اللبيب ٣٧٦.

(٢) اللمع: ٤١.

(٣) العين ٣٩٨/٨ (أَنَّ).

(٤) هو مسعود بن عبد الله الأسدي.

(٥) البيت من الكامل.

روي: فَقُلْتُ: جَبَرٍ وَرَبِّمَا، فلا شاهد فيه على هذه الرواية.

انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٤/٣، محاضرات الأدباء ٣٥٨/١، والتذكرة الحمدونية ٣٧/٣-٣٨، وأمثالي ابن الشجري ٤٢/٢، ٦٥، وشرح المفصل ١٣٠/٣، وتذكرة النحاة ٧٣٢، وخزانة الأدب ٢١٥/١١.

(٦) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي. (ت: ١٨٩هـ)، أحد القراء السبعة، وإمام الطبقة الثانية من طبقات نحويي الكوفة. انظر: إنباه الرواة ٢٥٦/٢، وإشارة التعيين ٢١٧، وطبقات المفسرين للداودي ٤٠٤/١.

(٧) لم أقف عليه.

مُقَدَّمًا، وفي الحديث أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ^(١) لما وَفَدَ عَلَيْهِ الْأَعْرَابِيُّ فَحَرَّمَهُ فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ، فَقَالَ: إِنَّ وَرَآكِبَهَا^(٢). أَي: نَعَمْ.

الثالث: أَنَّ يَكُونُ إِخْبَارًا عَنْ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ مِنَ الْأَيْنِ^(٣)، تقول: النَّسْوَةُ إِنَّ، أَي: لَغِينٍ، وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ^(٤):

أَقُولُ لِلْعَبَّاسِ وَالْمُهَاجِرِ إِنَّ رَبَّ الْقُلُوصِ الضَّوَامِرِ^(٥)

الرابع: أَنَّ يَكُونُ أَمْرًا مِنَ الْأَيْنِ^(٦)، تقول للرجل: إِنَّ يَا فَتَى.

الخامس: أَنَّ يَكُونُ فِعْلًا مَا لَمْ يُسَمَّ فاعله ماضياً مِنَ الْأَيْنِ، على لغةٍ مِنْ قَالَ: رَدِّ، فتقول: إِنَّ فِي هَذَا الْمَكَانِ، فتُعَدِّيهِ إِلَى الظرف.

السادس: أَنَّ يَكُونُ أَمْرًا لِلنِّسَاءِ مِنَ الْأَيْنِ^(٧)، فتقول: إِنَّ، أَي: ائْتَبَنَ.

السابع: أَنَّ يَكُونُ أَمْرًا لِلْأُنْثَى مِنْ (وَأَي)، إِذَا وَعَدَ^(٨)، وَيَلْحَقُ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ الثَّقِيلَةِ، فتقول: إِنَّ يَا امْرَأَةً.

الثامن: أَنَّ يَكُونُ أَمْرًا لِلنِّسَاءِ مِنْ (آنَ) أَي قُرْبَ^(٩)، فتقول: إِنَّ، أَي اقْرُبْنِ.

(١) هو عبد الله بن الزبير بن العوام بن حويلد الأسدي. (ت: ٧٣هـ)، الصحابي الجليل، أمه أسماء بنت أبي بكر، روى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان أول مولود للمهاجرين في المدينة، استقل بالحجاز، فقاتله الأمويون حتى قتلوه. انظر: سير أعلام النبلاء ٣/٣٦٣، والإصابة ٣/٦٩، وغاية النهاية ١/٤١٩.

(٢) العين ٨/٣٩٨، والبيان والتبيين ٢/٢٧٩، وأساس البلاغة ١/٢٣ (أنن)، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١/٧٨ (أنن)، وتاج العروس ١١/٤٠٣ (أنن).

(٣) تهذيب اللغة ١٥/٥٥٠ (أنن).

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) روايته بلفظ: إِنَّا. أَي: أَغَيَّبْنَا.

انظر: جمهرة اللغة ١/١٩١، وتهذيب اللغة ١٥/٥٥٠ (أين)، والخصائص ٣/١٦٨، وأساس البلاغة ١/٢٨ (أين)، وتاج العروس ٣٤/٢٢١ (أين).

(٦) تهذيب اللغة ١٥/٥٦٢ (أنن).

(٧) تهذيب اللغة ١٥/٥٥٠ (أين) وفيه: عن أبي زيد والليث: الأين: الإعياء، ولا يشتق منه فعلٌ، قال الليث: إلا في الشعر.

(٨) الصحاح ٦/٢٥١٨ (وأي).

(٩) لم أجد (آنَ) بمعنى قُرْبٍ فيما اطلعت عليه، وإنما: آن يؤون أونا: إذا استراح، من الرفق والسكينة والدعة، وآن =

التاسع: أن يكون إخباراً عن المؤنث المجموع، فتقول: الساعات إن، أي قرئين.
 العاشر: أن تكون (إن) النافية، فتدخلها على المضمر المرفوع المنفصل للمتكلم، فتقول:
 إن أنا قائم، / ٥٧ ب ثم تلقي على النون حركة الهمزة، وتحذف الهمزة، فتلقى النونان،
 فتلقى حركة الأولى، وتُدغمها في الثانية، وتحذف الألف للوصل، فتقول: إن قائم، ويجوز
 على قياس المبرد^(١): إن قائماً، على إعمالها^(٢).

وأما (أن) فلها مَوْضِعَان:

أَحَدُهُمَا: أن تَكُون فِيهِ فِعْلاً مَاضِياً مِنَ الْأَيْنِ، كما قال ذو الرُّمَّة^(٣):

..... كَمَا أَن الْمَرِيضُ إِلَى عَوَادِهِ الْوَصْبُ^(٤)

من الأين: أي حان. انظر على سبيل المثال: تهذيب اللغة ٥٤٤/١٥ (أون) و ٥٥٠/١٥ (أين)، والصحاح
 ٢٠٧٥/٥ (أون)، ٢٠٧٦/٥ (أين)، واللسان ٣٨/١٣-٤٠ (أون) و (أين)، وتاج العروس ٢١٦/٣٤ (أون)،
 ٢٢١/٣٤ (أين).

(١) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، أبو العباس، الملقب بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، إمام الطبقة السابعة من
 طبقات النحويين البصريين، من تصانيفه: المقتضب، والكمال. انظر: مراتب النحويين ١٣٥، وأخبار النحويين
 البصريين ١٠٤، وإنباه الرواة ٢٤١/٣.

(٢) يرى المبرد إعمال (إن) النافية، فينصب الخبر بها تشبيهاً بـ (ليس) كما كان ذلك مع (ما). المقتضب ٣٦٢/٢.

(٣) هو غيلان بن عقبة بن هيثم من بني عدي بن عبد مناة. (ت: ١١٧هـ)، شاعر أموي فحل، اشتهر بصاحبته
 مية بنت مقاتل بن طلبة بن قيس عاصم، مدح هشام بن عبد الملك وغيره، توفي شاباً. انظر: طبقات فحول
 الشعراء ٥٤٣/٢، ٥٤٩، والشعر والشعراء ٥١٥/١، ووفيات الأعيان ١١/٤.

(٤) البيت من البسيط، وتمامه:

تشكو الخشاش ومجرى النسعتين ...

الخشاش: هو العود الذي يُجعل في أنف البعير، والنسعة: جبل من جلد يكون زمناً للبعير، والوصب: الوجع.

انظر: اللسان ٢٩٧/٦ (خشش)، ٣٥٢/٨ (نسع)، ٧٩٧/١ (وصب).

وهو من بآيته المشهورة التي مطلعها:

ما بال عينك منها الماء ينسكب كأنه من كلِّ مفريسة سَرَبُ

انظر: ديوانه ٤٢/١، والعين ٣٩٨/٨ (أنن)، والكمال ٩٣٤/٢، ومقاييس اللغة ٣٢/١ (أنن)، وذيل اللآلئ

٥٥، ولسان العرب ٢٨/١٣ (أنن).

والثاني: أَنْ تَكُونَ فِيهِ لِلتَّحْقِيقِ وَالتَّأَكِيدِ، وَقَدْ جَاءَتْ بِمَعْنَى (لَعَلَّ) عِنْدَ الْخَلِيلِ^(١)، وَلَهَا مَوْضِعٌ سَتُذَكَّرُ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَأَمَّا (كَأَنَّ) فَلِلتَّشْبِيهِ، وَزَعَمَ الزَّجَّاجِيُّ^(٢) أَنَّهَا تَكُونُ تَشْبِيهًا وَشَكًّا وَوَاجِبَةً، فَالتَّشْبِيهُ إِذَا كَانَ خَبَرُهَا اسْمًا جَامِدًا، كَقَوْلِكَ: كَانَ زَيْدًا الْأَسَدُ، وَالشَّكُّ إِذَا كَانَ خَبَرُهَا مَشْتَقًّا، كَقَوْلِكَ: كَانَ زَيْدًا قَائِمًا^(٣)، وَالوَاجِبُ قَوْلُكَ: كَأَنَّكَ بَزِيدٍ قَدْ جَاءَ^(٤)، وَهَذِهِ الْقِسْمَةُ لَا يَعْرِفُهَا بَصْرِيٌّ.

وَالْفَارْسِيُّ^(٥) يَعْتَقِدُ أَنَّ الْبَاءَ وَالْكَافَ زَائِدَتَانِ^(٦). وَهَذَا يَبْتَغِي عَلَيْهِ بِالْبَاءِ وَدُخُولِ الْوَاوِ فِي قَوْلِكَ: كَأَنِّي بَزِيدٍ وَقَدْ جَاءَ، وَهَذِهِ الْكَافُ الَّتِي فِي (كَأَنَّ) لَيْسَ لَهَا تَعَلُّقٌ، وَكَأَنَّ الْأَصْلَ فِي قَوْلِكَ: كَانَ زَيْدًا الْأَسَدُ: إِنَّ زَيْدًا كَالْأَسَدِ، ثُمَّ قُدِّمَتِ الْكَافُ لِلْعِنَايَةِ بِالتَّشْبِيهِ، فَكَانَتْ

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، أبو عبد الرحمن. (ت: ١٨٠هـ)، إمام الطبقة الثالثة من طبقات النحويين البصريين، شيخ سيبويه، وقد أكثر في كتابه من النقل عنه. وهو مستنبط علم العروض. من تصانيفه: معجم العين. انظر: أخبار النحويين البصريين ٤٨، ونزهة الألباء ٤٥، وإنباه الرواة ٣٤١/١. وانظر رأيه في (أن بمعنى لعل) في الكتاب ١٢٣/٣.

(٢) عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، أبو القاسم، (ت: ٣٤٠هـ)، إمام في النحو، عرف بالزجاجي لملازمته أبا إسحاق الزجاج، من تصانيفه: الجمل، والإيضاح في علل النحو، ومجالس العلماء. انظر: إنباه الرواة ١٦٠/٢، ووفيات الأعيان ١٣٦/٣، وبغية الوعاة ٧٧/٢.

(٣) انظر: حروف المعاني للزجاجي ٢٩، ولم يذكر الوجوب. ونقل أبو حيان والمرادي وابن هشام الوجوب عن الزجاجي والكوفيين. انظر: التذيل والتكميل ٦١٣/٢، والجنى الداني ٥٧٢-٥٧٣، ومغني اللبيب ٢٥٣.

(٤) وصف النحويون هذا المعنى في نحو هذا المثال بالتقريب، ونسبه ابن عصفور لبعض النحويين، ونسبه غيره للكوفيين. انظر: شرح جمل الزجاجي ٤٤٨/٢، والجنى الداني ٥٧٣، ومغني اللبيب ٢٥٤، وتعليق الفرائد ١٣/٤، وأما التحقيق فشاهده قول الشاعر:

فأصبح بطنُ مَكَّةَ مُقَشَّعَرًا كأنَّ الأرضَ ليسَ بها هَشَامُ

انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٤٧/١، والجنى الداني ٥٧١، ومغني اللبيب ٢٥٣.

(٥) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الفارسي، أبو علي، (ت: ٣٧٧هـ)، إمام في النحو، أخذ عن ابن السراج، وأخذ عنه ابن جني والربيعي وغيرهما، من مصنفاته: الحجة للقراء السبعة، والإيضاح العضدي والتكملة، وغيرها. انظر: تاريخ بغداد ٢١٧/٨، وإنباه الرواة ٢٧٣/١، ووفيات الأعيان ٨٠/٢.

(٦) انظر ما يأتي بعد قليل.

مُتَعَلِّقَةً، فلما تَقَدَّمتْ بَطْلَ تَعَلُّقِهَا، ولم يَظْلُ عَمَلُهَا، وإن كَانَ حَكْمُهَا قد بَطَلَ؛ لِأَنَّ (أَنْ) وما عَمِلَتْ فِيهِ بِتَقْدِيرِ مَصْدَرٍ، وَلَا يُسَبِّكُ مِنْ (أَنْ) هُنَا مَصْدَرٌ؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى أَنْ تَقَعَ الْفَائِدَةُ مِنْ مَفْرَدٍ، وَنَظِيرُ هَذِهِ الْكَافِ الْكَافِ فِي (كَذَا) وَ(كَأَيِّنْ) وَقَدْ سَلَبَتْ التَّشْبِيهَ فِيهِمَا. وَ(كَأَنَّ) تَعْمَلُ مَخْفَفَةً وَمُثْقَلَةً؛ إِمَّا فِي مَضْمَرٍ وَإِمَّا فِي مُظْهَرٍ.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ لَا مَوْضِعَ لِأَنَّ هُنَا؛ لَمَّا يُوَدِّي إِلَيْهِ مِنْ عَدَمِ الْفَائِدَةِ بِالْمَصْدَرِ وَحْدَهُ، وَالْفَائِدَةُ هُنَا مَوْجُودَةٌ، وَبَعْضُهُمْ لَا يَعْمَلُهَا مَخْفَفَةً^(١)، وَهُوَ رَدِيٌّ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

وَوَجْهِهِ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنَّ تَدْيِيهِ حُقَّانَ^(٣)

وَيُرْوَى: ثَدْيَاهُ^(٤)، عَلَى إِضْمَارِ الْاسْمِ، وَقَدْ أَجَازُوا: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَأَنَّ زَيْدًا، أَيْ كَزَيْدٍ.

وَزَادُوا (أَنْ) تَوْكِيدًا كَمَا زَادُوهَا فِي: لَمَّا أَنْ جِئْتَ جِئْتُ. وَرَوَوْا [قَوْلَ الشَّاعِرِ]^(٥):

جَمُومُ الشَّدِّ شَائِلَةُ الذَّنَابِ وَهَادِيهَا كَأَنَّ جِذْعٍ سَحِيقٍ^(٦)

(١) جَوَّزَ الزَّمْخَشَرِيُّ الْإِلْغَاءَ مَعَ التَّخْفِيفِ، وَحَمَلَهُ ابْنُ يَعِيشَ عَلَى الْعَمَلِ فِي ضَمِيرِ الشَّأْنِ، وَجَعَلَ ابْنَ الْحَاجِبِ الْإِلْغَاءَ هُوَ الْأَصَحُّ، وَفَسَّرَهُ الرُّضِّيُّ عَلَى الْعَمَلِ فِي اللَّفْظِ، لَكِنَّهُ جَوَّزَ عَدَمَ التَّقْدِيرِ لِعَدَمِ الدَّاعِي إِلَيْهِ، لَكِنَّهُ قَوَاهُ إِجْرَاءً لَهَا مُجَرًى (أَنْ). انْظُرْ: الْمَفْصَلُ ٣٥٨، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨٢/٨، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ ١٢٨٧/٢/٢-١٢٨٨، وَتَعْلِيقُ الْفَرَائِدِ ٧٦/٤.

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْمُهْزَجِ.

رَوَى: وَصَدَرَ مَشْرِقُ النَّحْرِ، وَوَجْهُ مَشْرِقِ اللَّوْنِ..

الشَّاهِدُ فِيهِ: إِعْمَالُ (كَأَنَّ) الْمَخْفَفَةِ، وَنَصَبُ (تَدْيِيهِ) اسْمًا لَهَا.

انْظُرْ: الْكِتَابُ ١٤٠/٢، وَالْأَصُولُ ٢٤٦/١، وَالْمُحْتَسَبُ ٩/١، وَالنَّكَتُ ٥١٤/١، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٦٢/١، وَالْإِنْصَافُ: ١٦٦، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨٢/٨، وَالتَّبْيِينُ ٣٤٩، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ ١٢٨٨/٢/٢، وَغَيْرُهَا كَثِيرٌ.

(٤) انْظُرْ هَذِهِ الرِّوَايَةَ فِي: الْكِتَابُ ١٣٥/٢، وَالتَّبْيِينُ ٣٤٩، وَالْإِنْصَافُ ١٦٦، وَغَيْرُهَا.

(٥) تَكْمَلَةٌ مِنْ د.

وَالشَّاعِرُ هُوَ الْمُفَضَّلُ التُّكْرِي.

(٦) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ.

رَوَايَتُهُ فِي مَصَادِرِهِ: جَذَعٌ سَحُوقٌ، وَفِي بَعْضِهَا: تَشَقُّ الْأَرْضِ بَدَلًا: جُمُومُ الشَّدِّ. وَلَمْ أَعْثُرْ عَلَى رَوَايَةِ الْمُؤَلِّفِ بِحَرْفِ جِذْعٍ، وَسَحِيقٍ، وَرَوَى الْقَصِيدَةُ قَافٌ مَضْمُومَةٌ، فَلَا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى زِيَادَةِ (أَنْ)، وَلَا عَلَى عَمَلِ (كَأَنَّ).

وكذا قوله^(١):

فيوماً تُوافينا بوجهٍ مُقسَّمٍ كأنَّ ظبيّةً تعطو إلى وارقِ السَّلَمِ^(٢)
فُيْشَدُ بالجرِّ على الزَّيادةِ لأنَّ، وبالنَّصبِ على العملِ، وبالرفعِ على أن يكون اسمُها
مُضمراً فيها.

فأما نَصْبُ الحالِ عنها، وهو ما قَدَّمنا ذكره، فَقَوْلُ الشاعرِ^(٣):
كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُودٌ شَرِبَ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدٍ^(٤)

والفرس الجموم ما ترك الضراب فتجمع ماؤه، وشائلة الذنابي: أي ترفع ذنبها في العدو، والهادي: العنق،
وسحوق: طويل.

انظر: الأصمعيات ٢٠٣، وحروف المعاني للزجاجي ٢٩، والفسر ٥١٥/١، والمحكم ٣٧٢/٤ (هدي)، وعجزه
في شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكيري ٣٥٧/٢.

وللنمر بن تولب بيت صدره يوافق صدر هذا البيت، وهو قوله:

جَمُومُ الشَّدِّ شَائِلَةُ الذَّنَابِ تَخَالُ بِيَاضَ غُرَّتْهَا سَرَاجَا

في شعراء إسلاميون (شعرالنمر بن تولب) ٣٤٠.

(١) اختلف في قائله على أقوال، منها أنه:

أ- ابن صريم اليشكري.

ب- علباء بن أرقم اليشكري.

ج- زيد بن أرقم.

د- راشد بن شهاب اليشكري.

(٢) البيت من الطويل.

المقسَّم: المحسَّن، من القسمات، وهي أعالي الوجه، وتعطو: تتناول، والوارق: ذو الورق، أي المورق، والسَّلَم: شجر له شوك. انظر: شرح شواهد المغني ١١١/١.

انظر: الكتاب ١٣٤/٢، والكامل ١١١/١، والأصول ٢٤٥/١، وأما القالي ٢١٠/٢، والتبصرة والتذكرة ٢٠٨/١، والمسائل البصريات ٦٥٣/١، وشرح المفصل ٨٣/٨، والإنصاف ٢٠٢/١، واللائق ٨٢٩/٢، وشرح شواهد المغني ١١١/١، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٥٩/١.

(٣) هو النابغة الذبياني.

(٤) البيت من البسيط.

وهو يتحدث عن قرن الثور، ويصفه حالة كونه خارجاً من صفحة الكلب، السفود: وهو الحديدية التي يشوى بها. والشرب: هم القوم الشاربون. والمفتأد: موضع الوقود. انظر: اللسان ٢١٨/٣ (سغد)، ٣٢٨/٣ (فأد).

وإنَّما نُصِبُ الحال؛ لأنَّ معنى (أنَّ) التأكيد، و(كأنَّ) التشبيه، فيجوز أن تقول: أشبه زيداً، ولا تقول: أوكدُ زيداً. ورأيتُ بيتاً قد عملتُ فيه كأنَّ في اسمين معاً، أنشد الكوفي^(١):

كَأَنَّ مَكَائِيَهُ بِالْجَوَاءِ خِلَالَ الدَّقَارِيِّ شَرِباً ثَمَالاً^(٢)
فأما قوله: «كَأَنَّكَ بِالدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ، وَكَأَنَّكَ بِالْآخِرَةِ لَمْ تَزَلْ»^(٣)، فإنَّ الفارسي رحمه الله جعلَ الكافَ لِلْخِطَابِ زائِدةً، وجعلَ الباءَ أيضاً زائِدةً^(٤)، فصارَ التَّقْدِيرُ: كأنَّ الدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ، وَاسْتَدَلَّ لِذَلِكَ بِكِتَابِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ^(٥) إِلَى الْحَسَنِ^(٦): «كَأَنَّ الدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ، وَكَأَنَّ

اشتشهد به على نصب الحال بمعنى التشبيه الذي تضمنته (كأنَّ).

انظر: ديوان النابغة ١٩، وكتاب الشعر ٦٢/١، والخصائص ٢٧٥/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ٤٥٢/١، وأمالى ابن الشجري ٢٣٩/١، ١٠/٣، ورصف المباني ٢٨٦، ٣٦٣، وخزانة الأدب ١٨٥/٣.

(١) لأبي داؤد الإيادي.

(٢) البيت من المتقارب.

روايته في مصادره: (تخال) بدل (كأنَّ)، و(بالضحى) بدل (بالجواء)، فلا شاهد فيه.

والمكايي جمع مكاء وهو طائر، والجواء: موضع. والدقاري: جمع دقري، وهي الرياض. انظر: اللسان ٢٨٩/٤ (دقر)، ٢٩٠/١٥ (مكا).

انظر: ديوان أبي دؤاد ٣٣١، وكتاب الشعر ٤٤٧/٢، والمخصص ١٣٣/١٠، والتذكرة الحمدونية ٢٨١/٧.

(٣) اختلف في قائله على أقوال:

أ- جعله أبو شامة حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم. انظر: إبراز المعاني ٢٧٩/١.

ب- ونسب إلى الحسن البصري. انظر: النكت والعيون ٢٤٩/٣، وتفسير العز بن عبد السلام ٢٢١/٣، والجنى الداني ٥٧٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٧٥/٤.

ج- ونسب إلى عمر بن عبد العزيز. انظر: حلية الأولياء ٣٠٥/٥، والمقاصد الحسنة ٤٩٨/١، وكشف الخفاء ١٦٨/٢. وهو الصحيح، جاء في حلية الأولياء: «كتب الحسنُ إلى عمرَ بن عبد العزيز: أما بعدُ: فكأنَّكَ بآخر من كُتِبَ عليه الموت، قيل: قد مات. فأجابه عمرُ: أما بعدُ: فكأنَّكَ بالدنيا ولم تكن، وكأنَّكَ بِالْآخِرَةِ ولم تزل».

(٤) الجنى الداني ٥٧٣، ومغني اللبيب ٢٥٤، وتعليق الفرائد ١٤/٤.

(٥) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي (ت: ١٠١هـ)، الخليفة الأموي الصالح الزاهد العادل، ينعت خامس الخلفاء الراشدين، منع سبَّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه على المنابر، فرثاه الشريف الرضي رغم ما يقتضيه مذهبه من عداة الأمويين. ولي الخلافة سنة ٩٩ وتوفي وعمره تسع وثلاثون سنة. انظر: سير أعلام النبلاء ١١٤/٥، ووفوات الوفيات ١٣٣/٣، وتهذيب التهذيب ٤٧٥/٧.

وَكَأَنَّ الْآخِرَةَ لَمْ تَزَلْ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا: كَأَنِّي بِالْدُّنْيَا، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُمْ: كَأَنَّكَ بَزِيدٍ قَدْ جَاءَ، وَجُوزَ أَنْ تَكُونَ الْكَافُ اسْمَ (كَأَنَّ)، وَالْبَاءُ فِي تَقْدِيرِ (فِي) وَهِيَ الْخَبَرُ، وَلَمْ تَكُنْ فِي تَقْدِيرِ الْحَالِ، وَالْوَاوُ مُقَدَّرَةٌ مَعَهُمَا، أَي: كَأَنَّكَ بِالْدُّنْيَا مَعْدُومَةٌ، وَيَجُوزُ عِنْدِي أَنْ تَكُونَ الْكَافُ اسْمَهَا، وَ(لَمْ تَكُنْ) الْخَبَرُ وَهِيَ تَامَّةٌ، وَ(بِالدُّنْيَا) مُتَعَلِّقٌ بِهَا، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: كَأَنَّكَ لَمْ تَكُنْ فِي الدُّنْيَا.

وَأَمَّا (لَكِنَّ) فَتَكُونُ مُثْقَلَةً وَمُخَفَّفَةً، فَالْخَفِيفَةُ تُذَكَّرُ فِي بَاهَا، فَأَمَّا الْمُثْقَلَةُ فَمَعْنَاهَا الْاسْتِدْرَاكُ، وَهِيَ عَامِلَةٌ عَمَلٍ (إِنَّ) مُخَالَفٌ مَا بَعْدَهَا مَا قَبْلَهَا فِي الْمَعْنَى، كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمراً غَيْرُ جَاءَ، وَكَذَلِكَ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ، لَكِنَّ عَمراً جَاءَنِي، وَمَنْ النَّاسِ الْمُتَأَخِّرِينَ^(٢) مَنْ قَالَ: أَصْلُ لَكِنَّ: كَنْ، وَ(لَا) مَرْكَبَةٌ مَعَهَا، وَلَا أُعْرِفُ لِهَذَا حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا حَمَلَهُ هَذَا الْقَائِلُ عَلَى (لَعَلَّ)، وَبَيْنَهُمَا بُعْدٌ؛ لِأَنَّ (لَعَلَّ) قَدْ اسْتُعْمِلَ فِيهِ (عَلَّ) وَحْدَهَا، وَلَمْ تُسْتَعْمَلْ (كَنْ) وَحْدَهَا، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣):

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيًّا عَظِيمَ الْمَشَافِرِ^(٤)

٥٨/ أَوَّلُ الْخَبَرِ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: وَلَكِنَّ زَنْجِيًّا عَظِيمَ الْمَشَافِرِ رَجُلٌ لَا يَعْرِفُ قَرَابَتِي، وَيُرْوَى: وَلَكِنَّ زَنْجِيًّا عَظِيمَ الْمَشَافِرِ^(٥)، تَقْدِيرُهُ: وَلَكِنَّكَ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ، وَهُوَ حَسَنٌ

(١) هُوَ الْحَسَنُ بْنُ يَسَارٍ الْبَصْرِيُّ (ت: ١١٠هـ)، تَابِعِي حَلِيلٍ، وَفَقِيهِ شَجَاعٍ نَاسِكٍ، كَانَ لَا يَخَافُ فِي اللَّهِ لُومَةً لَائِمًا، وَكَانَ لَهُ مَعَ الْحِجَاجِ مَوَاقِفٌ. انْظُرْ: الْوَاقِي بِالْوُفَايَاتِ ١٢/١٩٠، وَسِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٤/٥٦٤، وَالْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ ٩/٢٦٦.

(٢) قَالَ الْفَرَّاءُ مَرْكَبَةٌ مِنْ (لَكِنَّ) وَ(إِنَّ)، وَقِيلَ: مِنْ (لَا) وَ (أَنَّ) وَالْكَافُ زَائِدَةٌ، وَقِيلَ: أَصْلُهَا (إِنَّ) وَزِيدَتْ عَلَيْهَا (لَا) وَالْكَافُ. انْظُرْ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨/٧٩، وَالْجَنِّي الدَّانِي ٦١٧، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ٣٨٤.

(٣) هُوَ الْفَرَزْدَقُ.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ.

ضَبِي: مَنْسُوبٌ إِلَى بَنِي ضَبَّةَ، وَهُمْ قَوْمُ الْفَرَزْدَقِ، وَالْمَشْفَرُ لِلْبَعِيرِ كَالشَّفَةِ لِلْإِنْسَانِ، اسْتَعْمَلَهَا تَشْبِيحًا لَصُورَتِهِ. (عَنْ شَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ).

انْظُرْ: دِيَوَانُهُ ٢/٤٨١، وَالْكِتَابُ ٢/١٣٥، وَمَجَالِسُ ثَعْلَبِ ١/١٢٧، وَالمَحْتَسَبُ ٢/١٨٢، وَالمَنْصَفُ ٣/١٢٩، وَالنَّكَتُ ١/٥١٤، وَشَرْحُ اللَّمَعِ لِلْأَصْفَهَانِيِّ ١/٣٥٠، وَالإِنْصَافُ ١٥٧، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨/٨٢، وَرِصْفُ الْمَبَانِي ٣٥٠، وَالْجَنِّي الدَّانِي ٥٩٠، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ٣٨٤، وَشَرْحُ شَوَاهِدِهِ ١/٢٣٩، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ١٠/٤٤٤.

(٥) وَرَدَ بِالنَّصْبِ فِي مَجَالِسِ ثَعْلَبِ وَالمَحْتَسَبِ، وَفِي بَاقِي الْمَصَادِرِ بِالرَّفْعِ.

الإعرابِ ضعيفُ المعنى، وقدّر قومُ الخيرِ في الأول: ولكنَّ زنجياً عظيماً المشافرِ أنتَ، وهو كالوجهِ الثاني في الجودةِ والقبحِ، ومثلهُ في جعلِ الاسمِ نكرةً والخبرِ معرفةً قوله^(١):

كَأَنَّ دَرِيَّةً لِمَا التَّقِينَا بِنَصْلِ السَّيْفِ مُجْتَمَعُ الصَّدَاعِ^(٢)
وقوله^(٣):

وإنَّ حراماً أَنْ أُسَبَّ مُجَاشِعاً بِآبَائِي الشُّمِّ الْكَرَامِ الْخَضَارِمِ^(٤)
وقال^(٥):

كَأَنَّ طَيْراً سُودُهَا وَحُمْرُهَا^(٦)

(١) هو مرداس بن حصين.

(٢) البيت من الوافر.

روي: (وكان) بدل (كأن) فلا شاهد فيه. والدريّة: مخفف دريئة، وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي، (اللسان

٧٤/١) (درأ) ومجتمع الصداع: الرأس. (عن المخصص).

الشاهد فيه: كأنّ دريةً مجتمع الصداع، حيث جاء الاسم نكرة والخبر معرفة.

انظر: نوادر أبي زيد ١٥٠، والخصائص ٢/٢٧٥، والمخصص ٣/٣١، واللسان ٣٣/١٣ (أنن).

(٣) هو الفرزدق.

(٤) البيت من الطويل.

جاء في مصادره (مقاعساً) بدل (مجاشعاً)، وهو الصواب؛ لأن مجاشع بن دارم من أجداد الفرزدق، وكان يفتخر

به دائماً. (انظر: تعليق د. عضيمة على الشاهد في المقتضب ٧٤/٤ الهامش رقم: ١). والخضارم: جمع خضرم،

وهو كثير العطاء. انظر: اللسان ١٢/١٨٤ (خضرم)، وروي:

وليس بعدلٍ إن سببتُ مقاعساً

فلا شاهد فيه.

وعلى رواية المؤلف جاء الاسم نكرة وهو (حرام)، والخبر معرفة، وهو المصدر المؤول (أن أسب).

انظر: ديوانه ٢/٨٤٤، والمقتضب ٤/٧٤، وشرح أبيات سيويه ١/٤٦، ١٩١، وتحصيل عين الذهب ٩٩،

وتهديب إصلاح المنطق ١/٧٤، ١٦٨، والحلل في شرح أبيات الجمل ١٤٢، ومعاهد التنصيص ١/٤٧، وخزانة

الأدب ٩/٢٨٥.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) من الرجز.

الشاهد فيه: ورود اسم كأنّ نكرة وهو (طيرا)، والخبر معرفة، وهو (سودها).

انظر: التذييل والتكميل ٥/٥٩، ولم أجده في غيره.

وَوَجَدْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى الْاسْمَ نَكِرَةً وَالْخَبَرَ مَعْرِفَةً لِلْفَائِدَةِ الْمَطْلُوبَةِ فِي الْخَبَرِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿m l k j i h g f﴾^(١) فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَوَّلَىٰ μ ¶ ر﴾^(٢) فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْفَائِدَةَ مَعْرُوفَةً بِالْمَعْرِفَةِ.

وَأَمَّا (لَيْتَ) فَمَعْنَاهَا التَّمَنِّي، وَالْفَرَاءُ يَزْعُمُ أَنَّ الْعَرَبَ تَجْعَلُهَا كَوَدَدْتُ، فَتَعْمَلُهَا فِي الْاسْمِ وَالْخَبَرِ النَّصْبَ، فَتَقُولُ: لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا^(٣)، كَمَا قَالُوا: ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا، وَأَنْشَدُوا^(٤) [هَذَا الْبَيْتَ]^(٥):

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا^(٦)

وَأَنْشَدُوا^(٧):

أَلَا يَا لَيْتَنِي حَجَرًا بِوَادٍ أَقَامَ وَلَيْتَ أُمِّي لَمْ تَلِدْنِي^(٨)

(١) آل عمران: ٩٦.

(٢) آل عمران: ٦٨.

(٣) معاني القرآن للفراء ٤١٠/١، وانظر النقل عنه في المفصل ٣٦٠، وشرحه لابن يعيش ٨٣/٨، وشرح الكافية للرضي ٣٣٢/١/١، ورصف المباني ٣٦٦، ومغني اللبيب ٣٧٦، وفي شرح الحديث المقتفى لأبي شامة ١٦٢/١ عن الفراء أنها لغة عُكَلٍ.

(٤) اختلف في قائله فقليل:

أ- العجاج.

ب- رؤبة بن العجاج.

(٥) تكملة من د.

(٦) من الرجز.

انظر: ملحق ديوان العجاج ٤٠٥ (تحقيق: شعوي ضناوي)، والكتاب ١٤٢/٢، وطبقات فحول الشعراء ٧٨/١، وشرح المفصل ١٠٤/١، ورصف المباني ٣٦٦، والجنى الداني ٤٩٢، ومغني اللبيب ٣٧٦، وشرح شواهده ٦٩٠/٢، وخرانة الأدب ٢٣٤/١٠.

(٧) للنمر بن تولب.

(٨) البيت من الوافر.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر النمر بن تولب) ٣٩١، وشرح الحديث المقتفى لأبي شامة ١٦٢/١، وجمع الهوامع ١٣٤/١.

وَوَجَدْتُ عَلَى ذَلِكَ بَيْتًا رَأَيْتُهُ مَرُويًّا فِي كُتُبِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ شَاهِدًا، وَهُوَ:
 أَتَيْنَاكَ زُورًا وَنَمْعًا وَطَاعَةً فَلَيْتَكَ يَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ دَاعِيًا^(١)
 وَهُوَ مُصَحَّفٌ، وَإِنَّمَا هُوَ: فَلَيْتَكَ^(٢)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٣):
 فَلَيْتَ الْيَوْمَ كَانَ غَرَارَ حَوْلٍ وَلَيْتَ الْيَوْمَ أَيَّامًا طَوَالًا^(٤)
 وَأَنْشَدُوا^(٥):
 أَلَا لَيْتَنِي إِنْ لَمْ تَجُودِي بِنَظْرَةٍ لَمَّا بِي وَلَيْتَ الْحُبَّ شَيْئًا مُحَرِّمًا^(٦)
 وَأَنْشَدَ الْكُوفِيُّ^(٧):
 يَا لَيْتَهُ إِذْ لَمْ يَكُنْ حَمَارًا لَوْلَوْهُ فِي الدَّارِ أَوْ مِسْمَارًا^(٨)
 وَبَعْضُهُمْ يَقْدِّرُ (كَانَ) مَضْمَرًا، وَبَعْضُهُمْ عَلَى إِضْمَارِ الْخَبَرِ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ، وَرَوَى

(١) البيت من الطويل.

وهو للفرزدق.

انظر: ديوانه ٨٨٨/٢، والتذييل والتكميل ٣٠/٥.

(٢) هي رواية الديوان.

(٣) لم أعثر على قائله.

(٤) البيت من الوافر.

وروي في مجالس ثعلب ٢٣٦/١، برواية:

لعل غداً يكون غرار شهرٍ

فلا شاهد فيه. وانظر: التذييل والتكميل ٢٢/٥، ٢٩.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) البيت من الطويل.

انظر: التذييل والتكميل ٢٩/٥، ولم أجده في غيره.

(٧) للعجاج.

(٨) من الرجز.

انظر ديوان العجاج البيت الأول ٣٦٤، والبيت الثاني ٣٦٣، برواية: لَوْلَوْهُ فِي الْمَاءِ أَوْ مِسْمَارًا. والبيت الثاني

أيضاً في ديوان المفضليات شرح الأنباري ١٧/٢، وقبله:

تخالُ فيه الكوكبَ الزهرا

وكذا في اللسان ٢٨٠/٥ (وجر)، والتاج ٣٥١/١٤ (وجر). في أبيات.

الكسائي: ليت الدجاج مُذْبَحاً^(١).

والبصريون يُضْمِرُونَ الخبرَ وَيَنْصُبُونَ هَذَا عَلَى الْحَالِ، وَالْكَسَائِيُّ يُضْمِرُ (كَانَ) الْمُظْهَرَةَ فِي الْبَيْتِ، وَعَلَى قَوْلِ الْكَسَائِيِّ فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ حَمَاراً لَوْلُؤَةٌ فِي الْمَاءِ أَوْ مَسْمَاراً، يَرِيدُ مَسْمَارَ الْمُصْحَفِ، أَيْ: كَانَ لَوْلُؤَةٌ، كَذَا تَأَوَّلَهُ عُثْمَانُ، فِيمَا أَمْلَاهُ عَلَيَّ خَاطِرِي، وَحُجَّةُ الْفَرَاءِ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

نَدِمْتُ عَلَى لِسَانٍ فَاتٍ مِنِّي فَلَيْتَ بَأْتَهُ فِي وَسْطِ عِجْمِ^(٣)

فَدُخُولُ الْبَاءِ عَلَى (إِنَّ) فِي هَذَا الْبَيْتِ كَدُخُولِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾^(٤)، [وَحُجَّةُ الْكَسَائِيِّ ظُهُورُ (كَانَ) فِي الْبَيْتِ]^(٥)، وَحُجَّةُ سَيَبَوِيهِ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْفَرَاءَ الْفَائِدَةُ بِمَنْصُوبٍ لَا مَرْفُوعٍ مَعَهُ، وَيَلْزَمُ الْكَسَائِيُّ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَوْضِعٍ يُضْمَرُ (كَانَ)، [وَقَدْ أُضْمِرَ الْخَبْرُ كَثِيراً كَمَا ذَكَرَهُ]^(٦) فَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، وَلَمْ يُرَ هَذَا الْقِسْمُ إِلَّا نَكْرَةً. فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لَيْتَ شِعْرِي أَزِيدُ مَنْطَلِقُ أُمِّ عَمْرُو، فَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ نَصْبٌ بِشِعْرِي، وَهُوَ مَعْلُقٌ كَالْعِلْمِ، وَالْأَصْلُ فِي شِعْرِي: شَعُرْتُ شِعْرَةً، كَالدَّرِيَّةِ، فَحَذَفُوا التَّاءَ وَعَوَّضُوهَا الْإِضَافَةَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿﴾ (٧) * (شِعْرِي) اسْمٌ (لَيْتَ)، وَالْخَبْرُ مُحْذُوفٌ، وَمَوْضِعُ (شِعْرِي) مَنْصُوبٌ بِأَنَّهُ اسْمٌ

(١) المباحث الكاملية ٥٤٢/١، والتذييل والتكميل ٣٠/٥.

(٢) هو الخطيئة.

(٣) البيت من الوافر.

رواية الديوان:

فليت بيائه في جوف عجم

وفي جميع المصادر (في جوف) بدل (في وسط). والعجم: العدل. (اللسان ١٢/١٥٥ عجم)

انظر: ديوان الخطيئة ١٩٧، والنوادر ٢١١، والمذكر والمؤنث للفراء ٦٥، وديوان المفضليات شرح الأنباري

١٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٠/٣، والحجة للقراء السبعة ١٧٥/٢، والمسائل الحلبيات ٢٦٠، والبلغة في

الفرق بين المذكر والمؤنث ٨١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٤٩/٢، وخزانة الأدب ١٥٢/٤.

(٤) العلق: ١٤. وانظر: الحجة للقراء السبعة ١٧٥/٢، والمسائل الحلبيات ٢٦٠.

(٥) تكملة من د.

(٦) تكملة من د.

(٧) الأنبياء: ٧٣.

(شعري) منصوبٌ بآئه اسمُ (ليت)، ويجوزُ أن يكونَ قد أغنى معمولُ (شعري) عن الخبرِ، وفي هذا نظرٌ.

وأما (لعلَّ) فقليلٌ معناها: التوقعُ والرجاءُ، وقيل: الطمعُ والإشفاقُ، ومثالُ الطمعِ: اسئلكَ هذه الطريقَ لعلَّك تسلمَ، ومثالُ الإشفاقِ قولك: لا تسئلكَ هذه الطريقَ لعلَّك تضلَّ، كذا ذكره بعضهم^(١).

والفرقُ بينَ التَّمني والرجاءِ أنَّ التَّمنيَّ يكونُ في المستحيلِ، والرجاءُ لا يكونُ إلَّا في غيرِ المستحيلِ، خصوصاً من العاقلِ المميزِ، تقولُ في التَّمني: ليتَ الشبابُ يعودُ، ولا تقل: لعلَّ الشبابُ يعودُ، وفي الرجاءِ: لعلَّ أظفرُ بُغيتي في سعيي، فتدبرُ ذلكَ.

وقد امتنعوا من الجمعِ بينَ (ليت) و(سوف)، فلم يقولوا: ليتَ زيداً^(٢) سوفَ يقومُ؛ لأنَّ (ليت) لما لم يثبت، و(سوف) لما ثبت، وقد جاءتْ معَ (لعلَّ) وأنشدوا^(٣):

فَقُولَا لَهَا قَوْلًا رَفِيقًا لَعَلَّهَا سَتَرَحْمَنِي مِنْ زَفَرَةٍ وَعَوِيلٍ^(٤)

وإنما كانَ كذلكَ لأنَّ (لعلَّ) حُمِلتْ عَلَى (أَنَّ)، كما حُمِلتْ (أَنَّ) عَلَى (لعلَّ)، وَهِيَ حَرْفٌ مُرَكَّبٌ مِنَ اللَّامِ وَ(عَلَّ)، وَاللَّامُ فِيهِ زَائِدَةٌ^(٥)، وَابْنُ السَّرَاجِ^(٦) / ٥٨ ب لا يجعلها زائدة^(٧)، وإنما هما لغتان، وجوزَ زيادتهما وعملهما عملَ (إنَّ).

(١) انظر: الأزهية ٢١٧، والجنى الداني ٥٧٩، ومغني اللبيب ٣٧٩.

(٢) في أ: زيد. وسقطت العبارة من د.

(٣) لعبد الله بن مسلم الهذلي.

(٤) البيت من الطويل.

انظر: شرح أشعار الهذليين ٩٠٩/٢، والتمام ١٦٨، والتذيل والتكميل ٢٣/٥، وارتشاف الضرب ١٢٤١/٣،

ومغني اللبيب ٣٨٠، وشرح شواهد ٦٩٥/٢، وخزانة الأدب ٣٤٥/٥.

(٥) حكى الزجاجي الإجماع على زيادتهما، في اللامات ١٣٥.

(٦) هو محمد بن السري بن السراج، أبو بكر، (ت: ٣١٦هـ)، إمام في النحو، تتلمذ على المبرد وثعلب، وأخذ عنه

أبو علي الفارسي وغيره، ومن أشهر تصانيفه: الأصول في النحو. انظر: نزهة الألباء ١٨٦، وإنباه الرواة

١٤٥/٣، وإشارة التعيين ٣١٣.

(٧) وهو مذهب الكوفيين، كما في الإنصاف ٢١٨/١. وقد أخذ به كثير من متأخري البصريين كما في شرح ابن

يعيش ٨٨/٨، وقواه السُّهيلي، واختاره أبو حيان كما في التذيل والتكميل ١٧٦/٥-١٧٧.

وفيه لغات: لعلَّ وعلَّ ولعنَّ ورعنَّ ورعلَّ ولأنَّ، قال الشاعر^(١):

أَلَسْتُمْ عَائِجِينَ بِنَا لَعْنًا نرى العرصاتِ أو أثَرَ الخيامِ^(٢)

وقال الشاعر^(٣):

عُوجًا عَلَى الطَّلَلِ الْقَدِيمِ لَأَنَّنَا نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ حُذَامِ^(٤)
وَأَنشُدُ الْبَاهِلِيَّ^(٥):

وَلَا تَحْرِمِ الْمَرْءَ الْكَرِيمَ فَإِنَّهُ أَخْوَكُ وَلَا تَدْرِي لَعْنَتُكَ سَائِلُهُ^(٦)
وقال الشاعر^(٧):

يَا أَبْتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ^(٨)

وَزَعَمَ أَبُو زَيْدٍ^(٩) أَنَّ مَنْ الْعَرَبِ مَنْ يُجْرُهَا^(١)،

(١) هو الفرزدق، وورد في ملحقات ديوان جرير ١٠٣٩.

(٢) البيت من الوافر.

ورواية الديوان: هَلْ أَنْتُمْ عَائِجُونَ .. وروي:

أَلَا يَا صَاحِبِي قَفَا لَعْنًا

وعائجين: مائلين. (اللسان ٣٣١/٢) (عوج)، والعرصات: هي الساحة وسط الدار. (اللسان ٥٢/٧) (عرض).
انظر: ديوان الفرزدق ٨٣٥/٢، وطبقات فحول الشعراء ٣٦٥/٢، واللامات ١٤٧، وأمالي القالي ١٣٤/٢،
والإنصاف ٢٢٥/١، والتوطئة ٢٣٦، واللسان ٣٤/١٣ (أنن).

(٣) هو امرؤ القيس.

(٤) البيت من الكامل.

روي: جذام، وخدام، وحرام، وهمام.

انظر: ديوانه ١٩٣، والحيوان ١٤٠/٢، وشرح المفصل ٧٩/٨، والبسيط لابن أبي الربيع ٧٦٤/٢، ورفض
المباني ٢٠٧، وتذكرة النحاة ١٩، وخزانة الأدب ٣٧٦/٤.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) البيت من الطويل.

انظر: التذييل والتكميل ١٧٧/٥، وجمع الهوامع ١٣٤/١، والدرر اللومع ١٦٥/٢.

(٧) هو رؤبة.

(٨) من الرجز.

انظر: ملحقات ديوان رؤبة ١٨١، والكتاب ٣٧٥/٢، المقتضب ٧١/٢، وكتاب الشعر ١٤/١، والخصائص
٩٦/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٨٠، وأمالي ابن الشجري ٢٩٦/٢، وشرح المفصل ١٢٣/٧.

(٩) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن حرام، أبو زيد الأنصاري، (ت: ٢١٥هـ)، إمام في القراءات واللغة، من

وَأَنْشَدَ^(٢):

فَقُلْتُ اذْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتِ دَعْوَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغَوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ^(٣)
وَتَأْوُلَ ذَلِكَ الْفَارْسِيُّ تَأْوِيلًا أَخْرَجَهُ عَنْ هَذَا، فَقَالَ: هِيَ (لَعَلَّ) مُخَفَّفَةٌ، وَفِيهَا ضَمِيرُ
الشَّانِ وَالْقِصَّةِ، وَ(قَرِيبٌ) مُبْتَدَأٌ، وَ(لَأَبِي الْمَغَوَارِ) خَبْرُهُ، وَفَتَحَتْ لَامُ الْجَرِّ حَمَلًا عَلَى الْمُضْمَرِ،
وَبَعْضُهُمْ يَرَوِي: (لَعَلَّ أَبِي الْمَغَوَارِ) بِكَسْرِ اللَّامِ، عَلَى الْأَصْلِ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: لَعَلَّ لِأَبِي
الْمَغَوَارِ مِنْكَ جَوَابٌ قَرِيبٌ^(٤).

وَإِذَا كَانُوا قَدْ رَوَوْا فَتَحَ الْبَاءِ الَّتِي لِلْجَرِّ مَعَ الظَّاهِرِ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، حَكَاهَا عُثْمَانُ عَنْ
بَعْضِهِمْ^(٥)، فَالْأَوَّلَى فَتَحُ اللَّامِ.

وَقَدْ أَدْخَلَ بَعْضُهُمْ (أَنَّ) مَعَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فِي خَبَرِ (لَعَلَّ) فَقَالُوا: لَعَلَّ زَيْدًا أَنْ يَقُومَ^(٦)،
قَالَ الشَّاعِرُ^(٧):

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنْ اللَّائِي تَرَكْنِكَ أَجْدَعًا^(٨)

تصانيفه: كتاب النوادر. انظر: إنباه الرواة ٣٠/٢، ووفيات الأعيان ٣٧٨/٢، وغاية النهاية ٣٠٥/١.

(١) انظر: النوادر ٢١٨. وقد نسب النووي القول لأبي زيد، وأنها لغة عقيل، في تهذيب الأسماء واللغات ٢٢٣/٣.

(٢) لكعب بن سعد الغنوي.

(٣) البيت من الطويل.

روي: بنصب (أبا).

انظر: الأصمعيات ٩٦، واللامات ١٣٦، وكتاب الشعر ٧٥/١، وسر صناعة الإعراب ٤٠٧/١، وأمالى القالي

١٥١/٢ والإفصاح ١١٠، وأمالى ابن الشجري ٣٦١/١، ومغني اللبيب ٣٧٧، ٥٧٦ وغيرها كثير.

(٤) انظر: الحجة للقراء السبعة ١٧٦/٢.

(٥) في الخصائص ١٠/٢ فتح الجار مع الضمير لغة قُضَاعَة. ورواها الأخفش عن يونس وأبي عبيدة وخلف الأحمر.

انظر: الحجة للقراء السبعة ١٧٦/٢.

(٦) قصره المبرد في المقتضب على الضرورة ٧٤/٣، وفي الكامل جعل سقوط (أَنَّ) هي اللغة الجيدة. ٢٥٤/١.

(٧) هو مُتَمِّم بن نُؤيرة، ونُسب في شروح سقط الزند ٥٧٧/٢ إلى عنترة، ولم أجده في ديوانه.

(٨) البيت من الطويل.

الأجدع: مقطوع الأنف أو الأذن. (اللسان ٤١/٨) (جدع)

انظر: ديوان متمم ١١٥، وديوان حروب الردة ٣٣٦، والمفضليات ٢٧٠، المقتضب ٧٤/٣، وشرح السيرافي

٤٨/٤ أ، والمفصل ٣٦٠، وشرح المفصل ٨٦/٨، والتخميم ٧٣/٤، ومغني اللبيب ٣٧٩، والمقاصد الشافية

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: شَبَّهَ لَعْلَ بَعْسَى كَمَا شَبَّهَ لَيْتَ بِوَدِدْتُ^(١)، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فِي الْكَلَامِ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: لَعَلَّكَ صَاحِبُ الْإِلَامِ^(٢)، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ الْمَلَمَّةَ الْخَبَرَ عَلَى الْإِتْسَاعِ، كَمَا قَالَ^(٣):

فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ^(٤)

وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ الْخَبَرَ مَحْذُوفًا، تَقْدِيرُهُ: لَعَلَّكَ تَهْلِكُ لِأَنَّ ثَلَمَ مَلَمَّةٌ، فَحَذَفَ، وَ(أَنَّ) مَفْعُولٌ لَهُ.

فَإِنْ اتَّصَلَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنِّي، فَيَجْمَعُ بَيْنَ النُّونَاتِ، وَزَيْدَتِ النُّونُ الْمَصَاحِبَةَ لِلْيَاءِ وَقَايَةً لِلْحَرْفِ الْمُتَّصِلَةِ هِيَ بِهِ مِنَ الْكُسْرِ، لِتَحْمَلُهُ هِيَ، وَكَذَلِكَ رَاعَوْا السَّكُونَ فِي مَنْ، فَقَالُوا: مَنِّي، وَالْإِعْرَابَ فِي الْفِعْلِ فَقَالُوا: يَضْرِبُنِي، وَالْفَتْحَةَ فِي الْمَاضِي فَقَالُوا: ضَرَبَنِي، وَكَذَلِكَ أَخَوَاتُ (إِنَّ)، فَتَقُولُ: أَنِّي، وَلَعَلَّنِي، وَكَأَنِّي، وَلَكِنِّي وَلَيْتَنِي، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِنِّي، وَأَنِّي، وَكَأَنِّي، وَكَذَلِكَ أَنَّهُ كَرِهَ اجْتِمَاعَ الْأَمْثَالِ^(٥)، وَإِذَا كَانُوا كَرَهُوا اجْتِمَاعَ الْمُثَلِّينَ حَتَّى فَصَلُوا بَيْنَهُمَا وَحَذَفُوا إِحْدَاهُمَا فِي: أَأَنْتَ؟ فَالْأَوَّلَى أَنْ يَكْرَهُوا اجْتِمَاعَ الثَّلَاثَةِ، وَحَمَلُوا (لَعْلَ) عَلَى (إِنَّ) فَقَالُوا: لَعَلِّي؛ لِأَنَّ اللَّامَ تُقَارِبُ النُّونَ، وَاخْتَلَفَ فِي الْمَحْذُوفِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ سَاكِنٌ، وَالسَّاكِنُ يُسْرِعُ إِلَيْهِ الْاِعْتِلَالُ، بِدَلَالَةِ (مِيزَانٍ) وَمُؤَسِّرٍ وَخَوَانٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ الْوُسْطَى بِدَلَالَةِ: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿F E D﴾^(٦) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿W V U T S R Q﴾^(١).

٢٦٤/٢، وخزانة الأدب ٣٤٥/٥.

(١) انظر: المقتضب ٧٤/٣، والمفصل ٣٦١، وشرح المفصل ٨٦/٨، والتخمير ٧٣/٤.

(٢) انظر: شرح اختيارات المفصل ١١٩١/٣، وانظر: شرح أبيات مغني اللبيب ١٧٥/٥.

(٣) هي الخنساء.

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدوره:

ترتع ما رتعت حتى إذا أذكرت

انظر: ديوان الخنساء ٣٠٣، والكتاب ٣٣٧/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٠/١، والمقتضب ٣٠٥/٤، وإعراب

القرآن للنحاس ٢٣٠/١، والمنصف ١٩٧/١، واحتسب ٤٣/٢، وتحصيل عين الذهب ٢١٤.

(٥) انظر: الكتاب ٣٦٩/٢.

(٦) المزمل: ٢٠.

W ﴿١﴾. وقال بعضهم: هي الآخرة؛ لأنها طَرَفٌ^(٢)، والطَّرْفُ يُسْرِعُ إليه الاعتلال، وهو مذهبُ سيبويه^(٣)، وقولهم: (لَعَلِّي) تدلُّ على ذلك، وكذلك قوله^(٤):

يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي^(٥)

لأنَّ النونَ فاعلةٌ^(٦)، والفاعلُ لا يُحذفُ، وكذلك (ليتي) في البيتِ.

وأكثرُ ما وردَ لعلِّي، وقلَّ لعلَّني، كقوله^(٧):

وأخرجُ من بين البيوتِ لعلَّني أُحَدِّثُ عَنْكَ النَّفْسَ فِي السَّرِّ خَالِيَا^(٨)

فأما (ليت) فلا يُقالُ فيها إلا ليتني، بإثباتِ النونِ لتسلمَ الفتحةُ، وليسَ هنا اجتماعُ أمثالٍ تُحذفُ له النونُ، وقد حُذِفَتْ في ضرورة الشعر، قال^(٩):

كُمْنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لِيَّتِي أَصَادِفُهُ وَيُذْهِبُ جُلَّ مَالِي^(١٠)

(١) يونس: ١٠.

(٢) سر صناعة الإعراب ٥٤٩/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣٦٩/٢.

(٤) هو عمرو بن معديكرب.

(٥) عجز بيت من الوافر، وصدرة:

تراهُ كَالثُّغَامِ يُعَلُّ مَسْكَاً

انظر: ديوان عمرو بن معديكرب ١٨٠، والكتاب ٥٢٠/٣، ومعاني القرآن للفراء ٩٠/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٧٨/٢، والزاهر ١/٢٨٥، وتهذيب اللغة ١٣٤/٥ (حاج)، ٣٧٥/١٥ (فلي)، والمنصف ٣٣٧/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٩٤/١، وتحصيل عين الذهب ٥٢٤، وخزانة الأدب ٣٧٣/٥.

(٦) هي نون النسوة.

(٧) اختلف في قائله، ف قيل:

أ- المجنون قيس بن الملوح.

ب- قيس بن ذريح.

(٨) البيت من الطويل.

انظر: ديوان مجنون ليلى ٢٠٥، وديوان قيس لبي ١٢٦، وأمالي القالي ٢١٩/١، والحماسة البصرية ١٠٠٨/٣.

(٩) هو زيد الخيل الطائي.

(١٠) البيت من الوافر.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر زيد الخيل) ١٩٥، والكتاب ٣٧٠/٢، والنوادر ٢٧٩، ومجالس ثعلب ١٢٩/١، والمقتضب ٢٥٠/١، والمسائل الحلييات ٢٢١، وسر صناعة الإعراب ٥٥٠/٢، وشرح المفصل ١٢٣/٣، وخزانة

فأما قولهم: إنا، فالحذوف هي الوسطى؛ لأن الآخرة اسم، وليست بوقاية كنون (إثني)، وقيل: الأولى.

وهذه الحروف إذا دخلت على ضمير الشأن والقصة فالأولى ألا يُحذف؛ لأنه ضمير منصوب لم يتقدمه ذكر، وليس بمترلته في (كان) [لأنه في (كان)]^(١) يستتر؛ لأنه ثم مرفوع، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾^(٣)، وقد جاء في الشعر محذوفاً، قال الشاعر^(٤):

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنْتِ حَسَّانَ أَلْمَهُ وَأَعَصِهِ فِي الْخُطُوبِ^(٥)
وقال^(٦):

ولكنَّ من لا يلقَ أمراً يُنوبُهُ بُعدته يترل به وهو أعزل^(٧)
وقال^(٨):

الأدب ٣٧٥/٥

(١) تكملة من د.

(٢) الحج: ٤٦.

(٣) طه: ٧٤.

(٤) هو الأعشى.

(٥) البيت من الخفيف.

رواية الديوان: من يلمني في بني.. فلا شاهد فيه.

والشاهد فيه على رواية المؤلف: كون اسم (إن) ضمير الشأن محذوفاً، والخبر الجملة الشرطية.

انظر: الصبح المنير ٢١٩، والكتاب ٧٢/٣، والحلييات ٢٦١، والنكت ٧٣٧/١، وتحصيل عين الذهب ٤١٣،

وأمالى ابن الشجري ١٨/٢، والإنصاف ١٨٠/١، ومغني اللبيب ٧٨٩، وخزانة الأدب ٤٢٠/٥.

(٦) هو أمية بن أبي الصلت.

(٧) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: حذف الضمير الواقع اسماً للكن ضرورة.

انظر: الكتاب ٧٣/٣، والحجة للقراء السبعة ١٧٤/٢، والنكت ٧٣٧/١، وتحصيل عين الذهب ٤١٤، وأمالى

ابن الشجري ١٩/٢، والإنصاف ١٨١/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٤٠/١، ومغني اللبيب ٣٨٤.

(٨) هو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير.

كَأَنَّ فِي أَطْلَاهِنَ الشَّمْسِ^(١)

وقال^(٢):

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمَّ عَنِّي سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمِي بِالِ^(٣)
/ ٥٩ أ وقال:

لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ^(٤)

عَلَى رَأْيِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ^(٥)، وقال^(٦):

فَلَوْ أَنَّ حُقَّ الْيَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَةً^(٧)

(١) من الرجز.

روايته في مصدرية: أَطْلَاهِنَ.

الشاهد فيه: حذف الضمير الواقع اسماً لكأن ضرورة.

انظر: النوادر ١٩٧، والانتصار ١٢٨.

(٢) هو عدي بن زيد.

(٣) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: حذف الضمير الواقع اسماً لليت ضرورة.

انظر: ديوان عدي بن زيد ١٦٢، والنوادر ١٩٦، والمسائل المنثورة لأبي علي ٧٣، والحجة للقراء السبعة

١٧٤/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٨١/١، ١٨/٢، والإنصاف ١٨٣/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٤٠/١،

والتبيين ٣٣٩، ومغني اللبيب ٣٨١.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) وهو تخفيف لعل، وجعل اللام الثانية حرف جر، وجعل اسمها ضمير الشأن. انظر: الحجة للقراء السبعة ١٧٦/٢،

وكتاب الشعر ٧٤/١-٧٥.

(٦) هو الراعي النميري.

(٧) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وإن كَانَ سَرَحٌ قَدْ مَضَى فَتَسَرَّعَا

السرح: هو المال الراعي. (تاج العروس ٤٦١/٦) (سرح)، والمعنى: ليت إقامتهم قد حُقَّتْ وإن كَانَ قَدْ تَقَدَّمَ

سرحهم وأسرع.

الشاهد فيه: حذف الضمير الواقع اسماً لأن ضرورة.

انظر: ديوان الراعي ١٩٣، والكتاب ٧٣/٣، وشرح أبياته ٣٤/٢، والحجة للقراء السبعة ١٧٤/٢، وتحصيل عين

الذهب ٤١٤، والإنصاف ١٨٠/١، وخزانة الأدب ٤٥١/١٠.

فأما قولك: إنَّ في الدارِ قامَ زيدٌ، فإذا حَمَلَتْ عَلَيْهَا (كَأَنَّ) في قوله^(١):

كَأَنَّ عَلَى عَرْنِينِهِ وَجَبِينِهِ أَقَامَ شُعَاعُ الشَّمْسِ أَوْ طَلَعَ الْبَدْرُ^(٢)

فإنَّ الاسمَ محذوفٌ عندَ البصري^(٣)، و(أَنَّ) مُبْطَلَةٌ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ، واسمُ (إِنَّ) في المعنى عندَ الفراء^(٤)، ولم يُعَدِّ هذا القولَ الكوفيُّ إلى (كَأَنَّ) و(لَيْتَ)، وإنما ذَكَرَهُ في (إِنَّ)، قال الشاعرُ على هذا:

لَيْتَ عَلَى رَحْلِي تَسْعَى سَوْدَا يَا سَوْدَ إِنَّ الْقَوْمَ قَوْمٌ أَعْدَا^(٥)

ولا فَرْقَ عِنْدَ الْبَصَرِيِّ بَيْنَ الضَّمِيرِ فِي حَذْفِ الشَّانِ.

قال أبو الفتح: «وَأَخْبَارُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا كَأَخْبَارِ الْمُبْتَدَأِ، مِنْ الْمَفْرَدِ وَالْجُمْلَةِ وَالظَّرْفِ»^(٦).

قال سعيدٌ: أَخْبَارُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كَأَخْبَارِ الْمُبْتَدَأِ، إِلَّا فِي بَعْضِهَا، فَإِنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ لَا يَقَعُ بَعْدَ (لَعَلَّ) عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَيَقَعُ بَعْدَ (لَيْتَ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَلَيِّنَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ﴾^(٧)، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ (لَيْتَ) لِلتَّوَمْنِي، و(لَعَلَّ) لِلرَّجَاءِ، وَالتَّوَمْنِي قَدْ يَقَعُ لَمَّا مَضَى نَدَامَةً،

(١) هو أبو تمام.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: ديوان أبي تمام ٣٦٩ (شرح محيي الدين الخياط. عن محقق شرح الكافية)، والضرائر لابن عصفور ١٧٨،

وشرح الكافية ١٢٩٧/٢/٢، وجمع الهوامع ٣٦/١، وخزانة الأدب ٤٤٩/١.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٤٣/٥.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٤٥/٥.

(٥) من الرجز، ولم أجد البيت الأول، ووجدت الثاني في تاريخ الطبري ٤٤/٣، ثالث ثلاثة أبيات روى أن علي بن

أبي طالب رضي الله عنه أنشدها يومَ الجمل، وهي:

أَنْتِ الَّتِي غَرَّكَ مَنِّي الْحُسْنَى

يَا عَيْشُ إِنَّ الْقَوْمَ قَوْمٌ أَعْدَا

الْخَفْضُ خَيْرٌ مِنْ قِتَالِ الْأَبْنَا

(٦) اللمع ٤١.

(٧) مريم: ٢٣.

والرجاء إنما يكون للمُنْتَظَرِ، ولا يكون للماضي، كقوله تعالى: ﴿b c d﴾^(١)، هذا القول رأيته محكيًا عن مبرمان^(٢).

فإن قلت: فقد تقول: أريدُ المُضَيَّ إلى فلان، لعله خلا بنفسه، وامضِ إلى داره التي شراها لعله سكن فيها.

قلنا: هذه حكاية حال، يدلُّك على ذلك أنَّكَ تَعْطِفُ عليه المضارع، فتقول: لَعَلَّه خلا بنفسه فأحدثه، أو فحدثني؛ رفعًا ونصبًا.

ولو قلت: حدثته كان خطأ، ولا أرى الماضي يمتنع من ذلك، ومثاله أنَّكَ تقول: صَفَحْتُ عن فلان، فيقال لك: لَعَلَّه خَدَمَكَ، ولا يحسن: لَعَلَّه يَخْدِمُكَ، وكذلك تقول في الخبر يَرِدُّ عَلَيْكَ: لَعَلِّي سَمِعْتُ هذا، فالموضع لكأن، ألا ترى أن المعنى: كَأَنِّي سَمِعْتُ هذا.

وحكى الأخفش^(٣): لَعَلَّ زيدًا سَوْفَ يقوم، ولم يجز: لَيْتَ زيدًا سَوْفَ يقوم^(٤). وحكمها في الكلام إذا اجتمع معرفة ونكرة أن يكون اسمها المعرفة وخبرها النكرة، إلا أن الاسم الواقع موقع الاستفهام، والاسم الواقع موقع الشرط لا يكونان اسمين لأن وأخواتها؛ لأنَّهما لا يعمل فيهما عامل لفظي مُقَدِّمًا إلا الجار حَسْبُ. وأما أخبارها فتكون مفردات وجملاً، على ما ذكرنا، فأما قول الشاعر^(٥):

(١) غافر: ٣٦.

(٢) هو محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر العسكري النحوي، (ت: ٣٢٦هـ)، أخذ عن المبرد، وكان يكثر سؤاله وملازمته، حتى لقبه بمبرمان، وأخذ عنه أبو سعيد السيرافي وأبو علي الفارسي وغيرهما، صنف شرحاً لكتاب سيبويه ولم يُتَمَّه. انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١١٤، وإنباه الرواة ١٨٩/٣، وبغية الوعاة ١٧٥/١.

ورأيه هذا نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٣/٥، والسيوطي في همع المواع ١٣٥/١.

(٣) هو سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، أبو الحسن، الملقب بالأخفش الأوسط. (ت: ٢١٥هـ) إمام الطبقة الخامسة من طبقات النحويين البصريين، أخذ عن سيبويه، وكان أسنَّ منه، وأخذ عنه المازني وغيره، من أشهر تصانيفه: معاني القرآن. انظر: أخبار النحويين البصريين: ٦٦، وإنباه الرواة ٣٦/٢، وإشارة التعيين ١٣١.

(٤) نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٣/٥.

(٥) لم أقف على قائله.

يا صاح إِنِّي يا بنَ أمِّ عميدُ لهجُ كائني في الفؤاد لَهيدُ^(١)
 فالفراءُ يقولُ العائدُ مِنَ الخيرِ في المعنى، وبعضُهُم يقولُ: الألفُ واللامُ عوضٌ مِنَ المضمَرِ،
 وبعضُهُم يقولُ: العائدُ محذوفٌ تقديره: مِنِّي، وهو الصَّحيحُ، ومن ذلك قولُهُ^(٢):
 وإنَّ حراماً لا أرى الدهرَ باكِياً على شجوهٍ إلا بكيتُ على عمرو^(٣)
 فالعائدُ في المعنى، وكذا قولُهُ^(٤):
 لعليَّ إن مالت بي الرِّيحُ ميلةً على ابنِ أبي ذبيانَ أن يتندماً^(٥)
 تقديرُهُ: أي يتندَّم من الفرعِ مِنِّي.
 وقد حُذِفَتْ أخبارُها لما عُلِمَتْ، كقولِ الشاعرِ^(٦):
 سوى أن قوماً^(٧) من قريشٍ تفضَّلوا على النَّاسِ أو أن الأكارمَ نهشَلوا^(٨)

(١) البيت من الكامل، لم أقف عليه.

(٢) اختلف في قائله فقليل:

أ- عبد الرحمن بن جمانة الحاربي.

ب- الخنساء.

(٣) البيت من الطويل.

وقد روي:

حرامٌ على أن لا أرى الدهرَ باكِياً على شجوهٍ إلا بكيتُ على صخرٍ
 فلا شاهد فيه.

انظر: زاد المسير ٣٨٧/٥، والتفسير الكبير ١٨٥/٢٢، وغرائب القرآن ٩٥/١٧، واللسان ١٢٧/١٢ (حرم)،
 والبحر المحيط ٣٣٨/٦.

(٤) هو ثابت قطنة، واسمه ثابت بن كعب العتكي.

(٥) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: ذبَّان بدل (ذبيان)، وهو الصحيح، وأبو ذبَّان: هو عبد الملك بن مروان، سمي بذلك لشدة
 بخره (رائحة فمه)؛ زعموا أن الذباب يموت إذا شمه. انظر: الحيوان ٣٨١/٣، والمخصص ١٧٤/١٣-١٧٥.

انظر البيت في: معاني القرآن للفراء ١٥٠/١، وتفسير الطبري ٥١١/٢، وتاريخ الطبري ٩٠/٤، واللامات
 ١٣٦، والمخصص ١٧٤/١٣-١٧٥، والكامل في التاريخ ٣٤٥/٤، والبحر المحيط ٢٢٢/٢.

(٦) هو الأخطل.

(٧) في أ: حياً نسخة.

(٨) البيت من الطويل.

وكذلك قوله^(١):

لعمرك إنَّ نَفْعَ سُعادَ عَنِّي لَمَصْرُوفٌ وَنَفْعِي عَن سُعادا^(٢)
أي لمصروف، فأما قوله^(٣):

قالت أُمّامة لا تَجْزَعُ فقلتُ لها إنَّ العزاءَ وإنَّ الصِّبرَ قد نَفِدا^(٤)
فإنَّ الثانيةَ مُكرّرةٌ تأكيداً؛ كيلاً يَعمَلَ عامِلانِ في معمولٍ واحدٍ. أو يكون خبرُ الأوّلِ
محذوفاً، والألفُ للإِطلاقِ، والكوفيُّ لا يُجيزُ حَذْفَ الخبرِ إلّا إذا كان الاسمُ نكرةً^(٥)،
كقوله^(٦):

إنَّ محملاً وإنَّ مُـرْتَحِلاً وإنَّ في السَّفَرِ لو مَضَى مَهْلاً^(٧)
لأنَّ خبرَ النكرةِ أعمُّ منها، فجاز حذفُه، ولا فَرْقَ بينَ النكرةِ والمعرفةِ عندَ البصريِّ^(٨)،

المعنى: أو أنَّ الأكارمَ همُشلاً تفضّلوا على الناس. والبيت آخر القصيدة (عن مجاز القرآن والمقتضب).
انظر: شعر الأخطل ٥٥٩، ومجاز القرآن ١٩٢/٢، والمقتضب ١٣١/٤، وتفسير الطبري ٣٦/٢٤، وشرح
القصائد السبع ٥٦، والخصائص ٣٧٤/٢، وأمالى ابن السجري ٦٣/٢.

(١) هو جرير.

(٢) البيت من الوافر.

انظر: ديوان جرير: ١٠٤ (ط لبنان: دار الكتب العلمية)، ومعجم البلدان ٢٦٠/٢.

(٣) هو الخطيئة.

(٤) البيت من البسيط.

روايته في مصادره: وإنَّ الصِّبرَ قد غُلِبَا.

انظر: ديوان الخطيئة ١٠، وشرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ٩٤/٣، والحماسة البصرية ٥٧٨/٢، والمثل
السائر ١٦٧/٢.

(٥) انظر: المحتسب ٣٤٩/١، وشرح المفصل ١٠٤/١.

(٦) هو الأعشى.

(٧) البيت من المنسرح.

انظر: الصبح المنير ١٥٥، والكتاب ١٤٢/٢، والمقتضب ١٣٠/٤، ومعاني القرآن للنحاس ٣٩١/٤، والمسائل
البغداديات ٤٢٩-٤٣٠، وسر صناعة الإعراب ٥١٧/٢، والمحتسب ٣٤٩/١، ودلائل الإعجاز ٣٢١، وأمالى
ابن الحاجب ٣٤٥/١.

(٨) انظر: الكتاب ١٤١/٢، والمقتضب ١٣٠/٤، والمحتسب ٣٤٩/١، وشرح المفصل ١٠٤/١.

واستدل المبرد على حذف الخبر للمعرفة بالبيت الذي فيه (قريش)^(١)، وردّه الفارسي وقال: لا حجة فيه؛ لأنّ الكلام في المكسورة لا في المفتوحة^(٢)، وعندني أنا أنّه لا حجة فيه من غير هذا الوجه، وهو ظهور خبر الأول، فقامت الدلالة على الخبر الثاني فحذف، وأيضاً لكونها محمولة على نقيضتها، وهي (لا) / ٥٩ ب في حذف الخبر، والفراء يحذف الخبر إذا تكررت (إن)؛ لأنّ خبر الأول أغنى عن خبر الثاني^(٣).

وقد يفارق حكم هذه الحروف حكم بعض، فمنها ما يحسن العطف فيها على الموضع، ومنها ما لا يحسن ذلك فيه، ومنها أن الفاء قد تدخل في خبر (إن) كما تدخل في المبتدأ إذا كان موصولاً أو عامّاً أو موصوفاً بالموصول، تقول فيه: إن الذي يأتيني فله درهم، قال الله تعالى: ﴿قُلْ مِمَّنْ فَانَهُ مُلْقَيْكُمْ﴾^(٤)، والأخفش يعتقّد زيادة الفاء^(٥)، ولا يجوز ذلك في أخواتها، وقال ابن السراج: لو قلت: كان من يأتيني فله درهم، لم يجز؛ لأنّ (كان) لما مضى^(٦)، وهذا تعليل كما تراه.

قال أبو الفتح: «ولا يجوز تقدّم خبرها على اسمها»^(٧)، إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو حرف جرّ، تقول: إن في الدار زيدا، وإن^(٨) عندك عمراً^(٩). قال سعيد: الظرف وحرف الجرّ قد اتسع فيهما غاية الاتساع، ففصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، وبين حرف الجرّ وما جرّ به، قال الشاعر^(١٠):

(١) وهو بيت الأخطل: سوى أن حياً من قريش.. ورأي المبرد في: المقتضب ٤/١٣١.

(٢) انظر: الخصائص ٣٧٤/٢.

(٣) شرح السيرا في ٨/٣ أ، وشرح المفصل ١/١٠٤.

(٤) الجمعة: ٨.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٠٦/١، وشرح المفصل ١/١٠٠.

(٦) انظر: الأصول ١٦٨/٢.

(٧) في اللمع: أخبارها على أسمائها.

(٨) في اللمع: ولعل.

(٩) اللمع ٤٢.

(١٠) هو عمرو بن قميئة.

- لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِّلّهِ دُرُّ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا^(١)
وقالَ الشّاعِرُ^(٢):
كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيْغَالِهِنَّ بِنَا أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيْجِ^(٣)
وقالَ^(٤):
مَخْلَفَةٌ لَا يُسْتَطَاعُ ارْتِقَاؤُهَا وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا التَّزْوِلُ سَبِيلُ^(٥)
وكذلكَ قَوْلُهُ^(٦):

- (١) البيت من السريع.
(ساتيدما) جبل، قيل: بالهند لا يعدم ثلجه، وقيل: متصل ببحر الروم. (معجم البلدان ١٦٨/٣).
الشاهد: الفصل بين المضاف (در) والمضاف إليه (مَنْ لَامَهَا).
انظر: ديوان عمرو بن قميئة ١٨٢، والكتاب ١٧٨/١، ومجالس ثعلب ١٥٢/١، والمقتضب ٣٧٧/٤، والأصول ٢٢٦/٢-٢٢٧، ٤٦٧/٣، والمسائل البغداديات ٥٦٢، والإنصاف ٤٣١/٢-٤٣٢.
(٢) هو ذو الرمة.
(٣) البيت من البسيط.
الأواخر: جمع آخر، عود في آخر الرحل يستند عليه الراكب. (اللسان ١٢/٤) (آخر)، والميس: شجر يتخذ منه الرحال. (اللسان ٢٢٤/٦) (ميس)، والفراريج: جمع فروج، وهي صغار الدجاج. (اللسان ٣٤٤/٢) (فرج).
الشاهد: الفصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر).
انظر: ديوان ذي الرمة ٩٩٦/٢، والكتاب ١٧٩/١، ١٦٦/٢، ٢٨٠، والمقتضب ٣٧٦/٤، والأصول ٤٠٢/١-٤٠٣، والحيوان ٣٤٢/٢، والمسائل البغداديات ٥٦٢، والخصائص ٤٠٤/٢، والإنصاف ٤٣٢/٢.
(٤) لم أقف على قائله.
(٥) البيت من الطويل.
روي في المقرَّب: مُخْلَفَةٌ. وصدره في الخصائص:
لو كنت في خلِّقاء أو رأس شاهقٍ
والمُخْلَفَةُ: الطريق. (اللسان ٩٥/٩) (خلف)، وهو يصف صخرة، يقول: إنها في مَخْلَفَةٍ وتلك الصخرة لا يُسْتَطَاعُ ارتقاؤها.
الشاهد: الفصل بين حرف الجر (إلى) ومجروره (التزول).
انظر: المقرَّب ٢١٧، والخصائص ٣٩٥/٢، ١٠٧/٣، وشرح الأشتوني ٤٨٧/١.
(٦) لم أقف على قائله.

إِنَّ عَمراً لَا خَيْرَ فِي الْيَوْمِ عَمْرٍو^(١)

وقد تجاوزوا ذَلِكَ فَفَصَّلُوا بِالْمَفْعُولِ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَفَاعِلِهِ، وَلَيْسَ بِمُطَرِّدٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا، قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

فَزَجَّجَتْهُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ^(٣)
وقال^(٤):

.... مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكِنَائِنِ^(٥)

(١) صدر بيت من الخفيف، روي عجزه:

إِنَّ عَمراً مُكَثِّرُ الْأَحْزَانِ

وروي:

وإِنَّ عَمراً مُخْبِرُ الْأَحْزَانِ

الشاهد: الفصل بين حرف الجر (في) ومجروره (عمرو).

انظر: شرح الدروس ٢٠٤-٢٠٥، والمساعد ٣٠١/٢، وشرح الأشموني ٤٨٧/١، وجمع الهوامع ٣٧/١، والدرر اللوامع ٢٠١/٤.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من مجزوء الكامل.

والزج: الطعن بالزُّج، وهي الحديدية التي في أسفل الرمح، والمزجة: الرمح القصير. (اللسان ٢٨٥/٢-٢٨٦ (زجج)، والقلوص: الفتية من الإبل (اللسان ٨١/٧ (قلص).

الشاهد: الفصل بين المصدر (زج)، وفاعله الذي أضيف إليه وهو (أبي مزادة). بمفعوله (القلوص).

انظر: معاني القرآن للفراء ٣٥٨/١، ومجالس ثعلب ١٥٢/١، وتفسير الطبري ٤٤/٨، والمسائل البغداديات ٥٦٢، والخصائص ٤٠٦/٢، والإنصاف ٤٢٧/٢، والبيان ٣٤٢/١، وشرح المفصل ١٩/٣، والمقرب ٥٥-٥٦، والبحر المحييط ٢٢٩/٤، وتخليص الشواهد ٨٢، وخزانة الأدب ٤١٥/٤-٤٢٥.

(٤) هو الطرمّاح بن حكيم.

(٥) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

يُطْفَنَ بِحُوزِيٍّ الْمَرَاتِعِ لَمْ تُرَعِ بَوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكِنَائِنِ

يُطْفَنُ: من الطواف، أي يدرن حوله، ويعني البقر الوحشي، والحوزي: المتوحد المنفرد، وعنى به فحل البقر الوحشي، والقسي: جمع قوس، والكنائن: جمع كنانة، وهي ما يوضع فيه السهام، أي لم ترع من تعرض الصياد لها. (عن اللسان ٣٤١/٥ (حوز)، والتاج ٦٦/٣٦ (كن).

الشاهد: الفصل بين المصدر (قرع) وفاعله الذي أضيف إليه (الكنائن). بمفعوله (القسي).

انظر: ديوان الطرمّاح ٢٦٩، وتهذيب اللغة ١٧٨/٥ (حاز)، والخصائص ٤٠٦/٢، والإنصاف ٤٢٩/٢، وشرح

وقال في اسمِ الفاعِلِ^(١):

أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ مَخَالِطُ جَرَاءٍ وَقَتِ النُّوَادي^(٢)

فَفَصَّلَ بِالمصدرِ الذي هو مَفْعُولٌ من أَجَلِهِ بَيْنَ المُضَافِ والمُضَافِ إِلَيْهِ، وقال^(٣):

تُمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَاثِلَ عَبْدِ القَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا^(٤)

والمُضَافُ أَشَدُّ اتِّصَالاً بِالمُضَافِ إِلَيْهِ مِنْ اتِّصَالِ (إِنَّ) بِاسْمِهَا، وَذَلِكَ أَنَّ الظُّرُوفَ أَوْعِيَّةٌ لِلأَشْيَاءِ جَمِيعِهَا، إِلَّا اللَّهَ تَعَالَى، فَصَحَّ ذَلِكَ فِيهَا، وَحُمِلَ حَرْفُ الجَرِّ عَلَيْهَا، وَحَسَنَ الفَصْلُ أَيْضاً أَنَّ هَذِهِ الحُرُوفَ لَيْسَ لَهَا فِيهَا عَمَلٌ، وَإِنَّمَا عَمِلَتْ فِي عَامِلِهَا، وَذَكَرَ الفَارَسِيُّ أَنَّ (إِنَّ) عَامِلَةٌ فِي الظُّرْفِ فِي هَذَا البَيْتِ، وَهُوَ قَوْلُهُ^(٥):

قَرَّبْنَاهُ وَلَا تَقِيلَنَّ وَاعْلَمْ أَنَّهُ اليَوْمَ إِنَّمَا هُوَ نَارٌ^(٦)

فَأَعْمَلَ مَعْنَى التَّوَكُّيدِ فِي الظُّرْفِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عَامِلٌ غَيْرُهُ، وَلَوْ قَدَّرَ الْعَامِلُ فِيهِ مَعْنَى الْخَيْرِ، وَجُعِلَ (إِنَّمَا) مَكْرَراً لَصَحَّ.

عمدة الحفاظ ٤٩٢/١، واللسان ٣٤١/٥ (حوز)، والبحر المحيط ٢٢٩/٤-٢٣٠، وتاج العروس ١٢٤/١٥ (حوز)، وخزانة الأدب ٤١٨/٤.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الوافر، وعجزه في مصادره:

معاود جرأة وقت الهوادي

انظر: المقتضب ٣٧٧/٤، والمقاصد النحوية (مع الخزانة) ٤٩٢/٣، وجمع الهوامع ٥٣/٢.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الطويل.

الغلائل: الضغائن انظر: اللسان ٤٩٩/١١ (غلل)، والشفاء: زوال المرض، واستعير لذهاب الضغائن من الصدور.

الشاهد: الفصل بين المضاف الواقع مفعولاً به (غلائل) والمضاف إليه (صدور) بالفاعل (عبد القيس).

انظر: الإنصاف ٤٢٨/٢، وإبراز المعاني ٤٦٥، وتفسير القرطبي ٤٢/٩، وخزانة الأدب ٤١٣/٤.

(٥) هو أبو دؤاد الإيادي.

(٦) البيت من الخفيف.

انظر: المسائل الشيرازيات ٦١٦/٢، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (رسالة علمية) ١٧٠، والتنذيل

والتكميل ٥٣/٥.

وهذا القول نقله ابن جني في الموضع الذي أشرت إليه دون عزو.

وهذه الظروف نوائبٌ عن معمولاتها التي هي الأخبار، وليست هي الأخبار في الحقيقة، وليس لها فيها عملٌ.

فإن قيل: فافصل بالجملة، فليس لها فيها عملٌ.

فالجواب: أن الجملة لا يُقدَّر معها شيءٌ غيرها، كما يُقدَّر مع الظرف، فكأن حكم العامل مَوْجُودٌ بَعْدَ الاسم، وليس كذلك الجملة، ولم يَذْكُرْ عثمان في مُقَدِّمة الفصلِ حَرْفَ الجرِّ استِغْنَاءً بِالظرف؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهُمَا يَفْتَقِرُ إِلَى مُتَعَلِّقٍ وَيَنْوِبُ مَنَابَهُ، ولأنَّ الظرفَ ما حَسُنَ مَعَهُ تَقْدِيرُ (في)، فإذا ظَهَرَتْ (في) صارت هي الظرف، وقد ظَهَرَ العاملُ في الحرف، وقَدَّمُوهُ على الاسم، قال الشاعر^(١):

فلا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَحْكَامَ مُصَابِ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلُهُ^(٢)

والكوفيُّ يُنْشِدُ بِنَصَبِ (مُصَابِ)^(٣)، كيلاً يَفْصِلُ بِالْفَضْلَةِ، ويدلُّك على قُوَّةِ الْفَصْلِ بِالظرفِ أَنَّهُمْ لَمْ يَجُوزُوا: كَانَتْ زَيْدًا الْحُمَّى تَأْخُذُ، وَأَجَازُوا: كَانَ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودًا، وَكَانَ الْيَوْمَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَأَجَازُوا: التَّيَّيَنَ بِالظرفِ وَحَرْفِ الْجَرِّ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنَّمَا يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ الْكُوفُ بِمَا نَصَبَ﴾^(٤)، وَلَمْ يُجِزُوهُ بِالاسْمِ الصَّرِيحِ، وَكَذَلِكَ أَجَازُوا حَذْفَ الْعَائِدِ إِلَى الْاسْمِ الَّذِي عَلَى صُورَةِ الظرفِ، إِذَا كَانَ جَارًّا أَوْ مَجْرُورًا، وَلَمْ يُجِزُوهُ فِي الْاسْمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(٥)، وَلَا يَجُوزُ: رَأَيْتُ رَجُلًا رَغِبْتُ، تُرِيدُ: فِيهِ، فَهَذَا جَمِيعُهُ مِمَّا

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الطويل.

تلحني: أي تلمني، وأصله من لحيت العصا ولحوقها إذا أزلت لحاءها، وهو الجزء الظاهر منها، والجم: الكثير، والبلايل: الأحزان وانشغال البال. (اللسان ١٥/٢٤١ (لحا)، ١٢/١٠٤ (جم)، ١١/٦٩ (بلل).

انظر: الكتاب ١٣٢/٢-١٣٣، والأصول ١/٢٠٥، وإيضاح الشعر ١/٢٤٠، ٢٧٠، وتحصيل عين الذهب ٢٨٤، وشرح الحمل لابن عصفور ١/٤٤٠، ومغني اللبيب ٩٠٩، وشرح أبياته ٨/١٠٥، وخزانة الأدب ٤٥٣/٨.

(٣) الأصول ١/٢٠٥.

(٤) يوسف: ٢٠.

(٥) البقرة: ٤٨.

تَفَرَّدَتْ بِهِ الظُّرُوفُ، وَإِذَا كَانُوا قَدْ أَجَازُوا: مَا الْيَوْمَ زَيْدٌ ذَاهِبًا، وَ(مَا) أضعفُ، كان^(١) الأولى أَنْ يُجِيزُوا / ٦٠ أ ذَلِكَ فِي (إِنَّ)، وَعِنْدِي فِي هَذَا نُكْتَةٌ حَسَنَةٌ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنَّمَا تَقَدَّمَ الظَّرْفُ وَحَرَفُ الْجَرِّ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَرْتَكِبُوا هَذَا لَامْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ اسْمُ (إِنَّ) نَكْرَةً؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ إِذَا كَانَ نَكْرَةً، وَلَمْ يَكُنْ دُعَاءً، لَزِمَ تَأْخِيرُهُ عَنِ الْخَبَرِ، كَقَوْلِكَ: عَلَيْكَ مَالٌ، وَوَرَاءَكَ جِدَارٌ، فَلَوْ امْتَنَعْنَا مِنْ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ لَامْتَنَعْتَ (إِنَّ) مِنَ الدُّخُولِ عَلَى مِثْلِ هَذَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَنْتَظِرُكَ يَوْمَ تَصُفَّى﴾ m l ﴿٢﴾، وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾^(٣) فَأَقْدَمْنَا عَلَى الْفَصْلِ لِهَذَا الْمَعْنَى، فَلَمَّا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي النَّكْرَةِ أَجْزَنَاهُ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَيَجِبُ أَنْ يُقَدَّرَ الْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ بَعْدَ الْاسْمِ، كَمَا لَا يُقَدَّمُ الْخَبَرُ وَهُوَ غَيْرُ ظَرْفٍ. وَمَنَعَ الْأَخْفَشُ فِي الْمَسَائِلِ الْكَبِيرِ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا بِمَا لَا يُسْمَعُ، فَقَالَ: لَوْ قُلْتُ: إِنَّ مِنْكَ يَوْمَيْنِ زَيْدًا مُقِيمًا، كَانَ فِي الْقِيَاسِ جَائِزًا، وَلَمْ يُسْمَعْ، وَلَا يُجِيزُهُ إِلَّا فِي الْمُسْمُوعِ، وَكَذَلِكَ لَمْ يُجْزَ: إِنَّ حَتَّى الْيَوْمِ زَيْدًا مُقِيمًا؛ لِأَنَّ (حَتَّى) مَعْنَاهَا الْإِنْتِهَاءُ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَهَا كَلَامًا، وَقَدْ مَنَعَ تَقَدُّمَهَا بِلا (إِنَّ) كَمَا مَنَعَ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى (رُبَّ) (إِنَّ).

قال أبو الفتح: «وَتَدْخُلُ اللَّامُ الْمَفْتُوحَةُ فِي خَبَرِ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةِ دُونَ سَائِرِ أَخَوَاتِهَا، زَائِدَةً مُؤَكَّدَةً، تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمًا، وَلَوْ قُلْتُ: لَيْتَ زَيْدًا لَقَائِمًا، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ لَمْ يُجْزَ»^(٤). قال سعيد: اعْلَمْ أَنَّ اللَّامَ الْمُؤَكَّدَةَ مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ، وَهِيَ غَيْرُ عَامِلَةٍ، وَإِنَّمَا اخْتُصَّتْ بِالدُّخُولِ عَلَيْهَا مِنْ بَيْنِ أَخَوَاتِهَا لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي التَّأَكِيدِ وَتَلْقِي الْقَسَمِ، وَلِأَنَّهُ لَا يُسَبَّكُ مِنْهُمَا مَصْدَرٌ، وَقَدْ قَيَّدَ عُثْمَانُ دُخُولَ اللَّامِ بِمَحَلٍّ لَا يَثْبُتُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أُلْزِمَ اللَّامَ الْخَبَرَ، وَهِيَ تَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ إِذَا فُصِّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (إِنَّ)، وَتَدْخُلُ عَلَى مَعْمُولِ الْخَبَرِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الْخَبَرِ غَيْرَ مُبَاشِرٍ لِإِنَّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾^(٥)، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٦):

(١) فِي د: وَ(مَا) أضعفُ مِنْ (إِنَّ) فَالْأُولَى...

(٢) الْمَزْمَل: ١٢.

(٣) الْمَائِدَةُ: ٢٢.

(٤) اللَّمَعُ ٤٢.

(٥) جَاءَتْ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ أَوَّلَهَا فِي الْبَقَرَةِ: ٢٤٨.

(٦) هُوَ أَبُو زَيْدٍ الطَّائِي.

إِنَّ امْرَأً خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّتْهُ عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ^(١)
وَأُنْشَدَ الْكِسَائِيُّ^(٢):

وَلَقَدْ عَلِمْتُ فَمَا إِحَالُ سَوَاءٍ أَنَّ الْفَتَى لِبَحْتِفِهِ مَرْصُودٌ^(٣)
وإنما عَمِلْتُ (إِنَّ) وَلَمْ تَعْمَلِ اللَّامُ لِمِشَاهَةِ (إِنَّ) الْفِعْلَ بِمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ، وَبَقِيَ اللَّامُ عَلَى أَصْلِهَا، وَأَصْلُهَا أَلَّا تَعْمَلَ؛ لِأَنَّهَا بِمِثْلَةِ تَكَرُّرِ الْجُمْلَةِ.
وَقَالَ بَعْضُهُمْ: اللَّامُ أَقْوَى فِي التَّوَكِيدِ مِنْ (إِنَّ)؛ لِأَنَّ (إِنَّ) مِشَاهَةُ لِلْفِعْلِ مَعَ التَّأْكِيدِ، وَاللَّامُ لَيْسَ لَهَا إِلَّا التَّوَكِيدُ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿n m l k﴾^(٤) فَإِنَّ (يَحْكُمُ) مُضَارِعٌ لِلْاسْمِ بِمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ.
وَكَانَ رُبُّهُ هَذِهِ اللَّامُ أَنْ تَكُونَ مُقَدِّمَةً عَلَى (إِنَّ)؛ لِأَنَّهَا لِمِشَاهَةِ الْجُمْلَةِ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ:

الأوَّلُ: أَنَّ (إِنَّ) وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَلِهَذَا عُطِفَ عَلَى مَوْضِعِهَا، وَاللَّامُ تَدْخُلُ لِلْإِبْتِدَاءِ.
والثَّانِي: أَنَّكَ تَقُولُ: إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا، (وَعَمِلْتُ) أَقْوَى مِنْ (إِنَّ)، فَإِذَا كَانَتْ قَدْ عُلِّقَتْ (عَمِلْتُ) كَانَ تَعْلِيْقُ (إِنَّ) عَنِ الْعَمَلِ أَوَّلَى، وَلَمَّا عَمِلْتُ (إِنَّ) فِي (زَيْدٍ) عَلِمْتُ أَنَّ مَوْضِعَهَا قَبْلَ (إِنَّ). مِثَالُ مَا عُلِّقْتُ (عَمِلْتُ) عَنِ الْعَمَلِ قَوْلُكَ: عَلِمْتُ لَزَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَكُسِرَتْ (إِنَّ)

(١) البيت من البسيط.

الشاهد: دخول اللام على معمول الخبر المتقدم (لعندي)، لما لم يباشِر (إِنَّ).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر أبي زبيد) ٦٢٢، والكتاب ١٣٤/٢، وشرح أبياته ٤٣٢/١، وسر صناعة الإعراب ٣٧٥/١، وتحصيل عين الذهب ٢٨٥، والإنصاف ٤٠٤/١، وشرح المفصل ٦٥/٨، وشرح ألفية ابن معطي ٩١٣/٢، ومغني اللبيب ٨٨٥، والمقاصد الشافية ٣٥٥/٢، ٣٥٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤٢/٨.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الكامل.

روايته في مصدره: إِنَّ الْفَتَى لِحَتْفُهُ.

الشاهد: دخول اللام على معمول الخبر المتقدم (لبحتفه)، لما لم يباشِر (إِنَّ).

انظر: التذييل والتكميل ١٠٢/٥، ولم أجده في غيره.

(٤) النحل: ١٢٤.

في قولك: عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لِقَائِي، وَلَا أُمُّ الْقَسَمِ لَا تُعَلِّقُ، كَقَوْلِهِ^(١):

لَقَدْ عَلِمْتُ أَسَدُ أَتْنَا لَهُمْ يَوْمَ نَصْرٍ لِنَعْمَ النَّصْرُ^(٢)

فهذه لَأُمُّ الْقَسَمِ، وَلَا تُعَلِّقُ (عَلِمْتُ)، كما تقول: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا لَيَقُومَنَّ، فَتَفْتَحُ (أَنَّ)، وقولك: عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لَمَنْطَلِقُ.

من الناس من يقول: إِنَّ (إِنَّ) وما عَلِمْتُ فِيهِ في مَوْضِعِ الْمَفْعُولَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي مَحْذُوفٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ^(٣)، كَذَا حَكَى الْعَبْدِيُّ^(٤)، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

وَلَقَدْ عَلِمْتُ إِذَا الرِّيحُ تَنَاحَتْ هَدَجَ الرِّئَالِ تَكْبُهُنَّ شَمَالًا
إِنَّا لَنَعْجَلُ بِالْعَبِيطِ لَضَيْفِنَا قَبْلَ الْعِيَالِ وَنَقْتُلُ الْأَبْطَالَ^(٦)

(١) هو أوس بن حجر.

(٢) البيت من المتقارب.

روايته في الديوان والتهذيب واللسان:

لَهُمْ نَصْرٌ وَلِنَعْمَ النَّصْرُ

فلا شاهد فيه.

وفي التصريح: (النصير) بدل (النصر) ولعله خطأ؛ لأنه من أبيات ليس في قافيتها ردف.

انظر: ديوان أوس بن حجر ٢٠، وتهذيب اللغة المستدرج ٦٦، والتذييل والتكميل ٨٢/٦، واللسان ٤٢٨/٨ (رغغ)، والتصريح ١٨٠/٢.

(٣) ذكر عبد القاهر الجرجاني أنك إذا قلت: عَلِمْتُ إِنَّكَ لَمَنْطَلِقُ، كَانَ عَمَلُ (عَلِمْتُ) فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ كَسَرْتَ (إِنَّ) وَالْمَعْنَى عَلَى الْفَتْحِ، إِذْ هُوَ فِي تَقْدِيرٍ: عَلِمْتُ انْطِلَاقَ زَيْدٍ، وَ(أَنَّ) إِذَا كَانَ بِمَعْنَى اسْمٍ مَفْرُودٍ كَانَ مَفْتُوحًا.. انظر: المقتصد ٤٥٧/١.

(٤) هو أحمد بن بكر بن محمد بن بقية العبدي، أبو طالب، (ت ٤٠٦هـ)، إمام في النحو، أخذ عن أبي علي الفارسي واختص به، كما أخذ عن السيرافي والرماني وغيرهما، شرح كتاب الإيضاح شرحاً وافياً، إلا أن العبدي لم يحصل له من السمعة ما حصل لقرينيه ابن جني والرَّبَيعِي. انظر: إنباه الرواة ٣٨٦/٢، وإشارة التعيين ٢٦، ومعجم الأدباء ٢٠٤/١.

(٥) هو الأخطل.

(٦) البيتان من الكامل.

الرواية في مصادره بفتح همزة (أَنَّ) فِي الْبَيْتِ الثَّانِي، وَرَوَى: (العشار) بدل (الرياح)، وَ(تَرَوَّحْتَ) بدل (تَنَاحَتْ)، وَرَوَى الْبَيْتَ الثَّانِي:

والثالث: أنَّ العربَ لما أرادت إحلالها في مكانها غيَّرتَ لفظ (إنَّ) كالمغالطة، وأدخلوا اللام عليها كقوله^(١):

ألا يا سنا بَرَقَ على قُلُلِ الحِمَى لَهَنَّاكَ من بَرَقٍ عليَّ كريمٍ^(٢)
والزَّجَّاجُ كان يقولُ في مثلي: لَهَنَّاكَ لرجلِ صِدْقٍ: إنَّ الأولى لام (إنَّ)، والثانية زائدة، وهو قول عثمان^(٣)، وسيبويه يقول: الأولى لام لليمين، والثانية لأنَّ^(٤).

وقد ذكروا أنَّ هذه اللام لا تدخل في النواصب ولا الجوازم، وإنما تدخل على الحروف المُلغاة، فَمَنَعُوا من قولهم: إنَّ زيدا لكَي يقومَ يُعطيك، وأجازوا: إنَّ زيدا كَي يقومَ يُعطيك ٦٠/ ب ولم يَتَعَرَّضْ لهذا بصريُّ، ولو تعرَّضَ له لأجازَ هذه المسألة، على قول من قال:

أَلْفَيْتَنَّا نَفَرِي الْعَبِيطَ لَضَيْفِنَا قَبْلَ الْقِتَالِ وَنَقْتُلُ الْأَبْطَالَ

الهدج: العدو المتقارب من مرض أو كبير. والرئال: جمع رأل، وهو ولد النعام. العبيط: هو اللحم الطري، وعبط الذبيحة: نحرها من غير داء. (عن الديوان واللسان ٣٤٧/٧ عبط).
والشاهد: وقوع جملة (إنَّا لنعجل) معمولاً لعلمت.

انظر: ديوان الأخطل ٨٥-٨٦، وطبقات فحول الشعراء ٤٨٨/٢-٤٨٩، وتفسير الطبري ٤٩٩/١٧ (شاكِر)، وتاريخ دمشق ١٠٨/٤٨، وشرح شواهد المغني ١٢٤/١.

(١) نسب إلى محمد بن سلمة، قال البغدادي: وهو خطأ، وإنما محمد بن سلمة أحد رواته، ونسب في اللسان والتاج إلى محمد بن مسلمة، ولعله تصحيف، ونسب إلى رجل من بني كلاب في الحماسة البصرية، وقد أورد القالي وغيره الشاهد في قصة فيها أن غلاماً من بني غير أنشده، ولم يذكر أنه له، لكنَّ البغدادي أورد القصة عن القالي ناسباً الأبيات لذلك الغلام. انظر مصادر الشاهد.

(٢) البيت من الطويل.

والقُلُل: جمع قلة، وقلة كل شيء رأسه. (اللسان ٥٦٥/١١ قلل).

الشاهد: اجتماع اللام وإنَّ، ولكن مع تغيير لفظ (إنَّ) بإبدال الهمزة هاءً.

انظر: مجالس ثعلب ١١٣/١، وأمالِي القالي ٢٢٠/١، وأمالِي الزجاجي ٢٤٩-٢٥٠، والمسائل العسكرية ٢٥٧، والخصائص ٣١٥/١، وسر صناعة الإعراب ٣٧١/١، ٥٥٢/٢، وشرح المفصل ٦٣/٨، ٢٥/٩، والحماسة البصرية ٩٨٣/٣، والممتع في التصريف ٣٩٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١/٢، ومغني اللبيب ٣٠٤، واللسان ٣٩٣/١٣ (لهن)، وخزانة الأدب ٣٥١/١٠-٣٥٣، والتاج ١٣٤/٣٦ (لهن).

(٣) انظر: الخصائص ٣١٥/١.

(٤) انظر: الكتاب ١٥٠/٣.

كَيْمَهُ، كما تقول: إِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ^(١).

[وتقول]^(٢) في: إِنَّ زَيْدًا لما لينطلقنَّ: إِنَّ الْأَوَّلَى لِإِنَّ وَالثَّانِيَةَ لِلْقِسْمِ، وزيدت (ما) فيه فاصلة^(٣).

وفي (لَهَنَّكَ) أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ، [قد]^(٤) مضى منها اثنان، والفراء يقول: هي كلمتان، وأصلها: واللَّهِ إِنَّكَ لِعَاقِلٌ، فالهاءُ لله، وقال المُفَضَّلُ بن سَلَمَةَ^(٥): الْأَصْلُ فِيهِ: اللَّهُ إِنَّكَ لَمِنْطَلِقٌ^(٦)، والفارسيُّ يرى القولَ الرَّابِعَ صَوَابًا، ويقول: لو كانت اللامُ للتأكيدِ لم يُجْمَعْ بينهما، وليس التَّغْيِيرُ مما يُحَسِّنُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْبَدَلِ حُكْمُ الْمُبْدَلِ مِنْهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ (هَرَّاقَ) لو سَمَّيْتَ بِهِ لم ينصرف؛ لِأَنَّ الْهَاءَ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ. وَلَا تَكُونُ الْأَوَّلَى لِلْقِسْمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بينهما، وإحداهما مُغْنِيَةٌ عَنِ الْآخَرَى، ولم يُؤْلَوْهَا الْاسْمَ إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعِهِ، لشيئين: أحدهما: لِأَجْلِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا.

والثاني: أَنَّهُمَا كَانَتْ تَقْطَعُ (إِنَّ) عَنِ الْعَمَلِ، وَإِذَا قَطَعَتْ (عَلِمْتُ) عَنِ الْعَمَلِ فَلِأَوَّلَى أَنْ تَقْطَعَ (إِنَّ)^(٧).

فإن قلت: فَأَنْتَ تَقُولُ: إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا، وَإِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ، وما بعد اللامِ معمولٌ (إِنَّ) فكيفَ لم يَقْطَعْهَا؟

(١) نقله أبو حيان عن الغرة في الارتشاف ١٢٦٦/٣.

(٢) تكملة من د.

(٣) الارتشاف ١٢٦٦/٣.

(٤) تكملة من د.

(٥) هو المفضل بن سلمة بن عاصم. أبو طالب (ت بعد ٢٩٠هـ) نحوي كوفي. أخذ عن ثعلب وغيره. من تصانيفه: الفاخر فيما تلحن فيه العامة. أخباره في تاريخ بغداد ١٥٦/١٥، وإنباه الرواة ٣٠٥/٣، وسير أعلام النبلاء ٣٦٢.

(٦) انظر الكلام عن هذه الكلمة في: الكتاب ١٥٠/٣، والأصول ٢٥٩/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٠/٤ ب، والمسائل العسكرية ٢٥٥، والإغفال ٤٤٠/٢، والتعليقة ٢٦٣/٢، وشرح الكافية ١٢٧٦/٢/٢، وارتشاف الضرب ١٢٦٨/٣.

(٧) انظر: المقتضب ٣٤٤/٢، والمسائل البغداديات ١٧٧، والإغفال ٤٤٠/٢، والبيان في شرح اللمع ١٦١، وشرح التسهيل ٢٦/٢، والمقاصد الشافية ٤٨٤/٢، ومغني اللبيب ٣٠٤.

فالجواب: أن النية باللام التقديم، ألا ترى إلى تقديم أحد الجزأين، وحكم اللام أن تتصدّر الجملة، فلما تصدّرت المفرد لم يُغيّر حكمها.

فإن قيل: فأخروا (إن) وقدموا اللام.

فالجواب: أن (إن) عاملة، فهي أقوى، وإنما جعلت (إن) مع المبتدأ لأجل عملها، والخبر لا يلزم أن يكون اسماً، فجعل العامل مع المبتدأ معها، واللام ليست عاملة، فدخلت في الخبر مع (إن).

ولا تتأخّر اللام عن الجزأين؛ لأن ذلك إجحافٌ بها، ولأنّها تبقى غير مُلابسةٍ شيئاً في بعض المواضع.

وإنما وجب أن تصدّر الجملة للسمع والقياس، فالسمع قوله عز وجل: ﴿X Y Z [\]﴾^(١)، والقياس أن الحرف إذا كان معناه في الجملة تصدّرها كهل و(ما) النافية.

ولم يُجز أحد: إن في الدار لعبد الله قائم، إلا المبرّد، فإن قلت: قائماً، أجازوه أجمعون، وأجازوا: إن أحاك لجالس، ولأبوك مُنطلق، فإن نصبت الأب قلت: وأباك لمُنطلق^(٢)، وأنشدوا^(٣):

إن الخلائف بعدهم لذميّة وخلائف طرفٍ لَمِمّا أحقر^(٤)

(١) يوسف: ٨.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٥/٣.

(٣) حميد بن ثور الهلالي.

(٤) البيت من الكامل.

وروايته في مصادره: إن الخلافة. والطرف: جمع طارف وطريف، وهو المال المستحدث، والطريف أيضاً: الكثير الآباء إلى الجد الأكبر، (اللسان ٢١٤/٩، ٢١٦) (طرف)، وهو في البيت على المعنى الأول موسعاً دلالته إلى مطلق الحدّثة؛ لأنه في مقام ذم، وأما كثرة الآباء إلى الجد الأكبر فهي محمودة عند العرب، فلا يناسب الذم في البيت، وإنما المذموم قليل الآباء إلى الجد، وهو المسمى القعدّد.

الشاهد: دخول اللام على خبر المبتدأ المعطوف على اسم (إن) المؤكّد خبرها باللام.

انظر: معاني القرآن للفراء ٤٥/٣، وتفسير الطبري ١٤٠/٢٥، والزاهر ٢٤٣/٢، وشرح التسهيل ٣١/٢، وشرح الألفية لابن الناطم ١٧٣، والتذيل والتكميل ١٢٠/٥، وتخليص الشواهد ٣٥٨.

فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

أُمُّ الْعُجَيْرِ لَعُجُوزٌ شَهْرَبَةٌ^(٢)

فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَّا جُمِعَتْ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا لِلتَّأَكِيدِ، كَمَا جُمِعَتْ بَيْنَ تَأَكِيدَيْنِ فِي أَجْمَعَ أَكْتَع؟
فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْغَرَضَ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ الدُّوَالِّ عَلَى الْمَعَانِي إِنَّمَا هُوَ التَّخْفِيفُ
وَالِاخْتِصَارُ، أَلَا تَرَى أَنَّ (هَل) تَنُوبُ عَنْ: أَسْتَفْهِمُ؟ فَإِذَا كَانَ الْغَرَضُ الْإِخْتِصَارَ فَلَا
وَجْهَ لِلْجَمْعِ بَيْنَ حَرْفَيْنِ لِمَعْنً، إِذْ فِيهِ نَقْضُ الْغَرَضِ، وَإِذَا تَبَاعَدَ عَنْهُ اسْتُجِيزَ
الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، كَمَا جُمِعَ بَيْنَ حَرْفِ النِّدَاءِ وَالْإِضَافَةِ، وَيُمْنَعُ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ لَامِ
التَّعْرِيفِ. فَدُخُولُهَا عَلَى الْخَبَرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿o n^(٣) m l k﴾^(٤)، وَ﴿| } ~
فَضِّل﴾^(٥)، وَدُخُولُهَا عَلَى الْاسْمِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾^(٦)، وَيَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا
قَبْلَهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿F E D C﴾^(٧)، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٨):

(١) اختلف في قائله فقليل:

أ- رؤبة بن العجاج.

ب- عنتره بن عروس النقفى.

(٢) من الرجز.

روي: أم الحليس. والشهيرة: العجوز الكبيرة (عن اللسان).

انظر: ملحق ديوان رؤبة ١٧٠، والأصول ٢٧٤/١، والاشتقاق ٥٤٤، وسر صناعة الإعراب ٣٧٨/١، وشرح
المفصل ١٣٠/٣، ٥٧/٧، وشرح التسهيل ٣٠/٢، ومغني اللبيب ٣٠٤، واللسان ٥١٠/١ (شهرج)، وشرح
شواهد المغني ٦٠٤/٢، وخزانة الأدب ٣٢٣/١٠.

(٣) في النسختين: لعزير، وهو وهم.

(٤) إبراهيم: ٤٧. وفي هذه الآية لم تدخل اللام في الخبر، ولكن الشواهد على دخول اللام في الخبر كثيرة، منها قوله

تعالى: ﴿v u t s﴾، [إبراهيم: ٨].

(٥) البقرة: ٢٤٣.

(٦) جاءت في آيات كثيرة، أولها في البقرة: ٢٤٨.

(٧) الطارق: ٨.

(٨) اختلف في قائله فقليل:

أ- كعب بن سعد الغنوي.

وإنَّ لسانَ المرءِ ما لم تكنْ له حَصاةٌ على عَوَاتِهِ لَدَلِيلٌ^(١)
وتدخلُ في معمولِ الخيرِ إذا كانَ مُقَدِّماً على الخيرِ، فإذا كانَ بعدهُ لم يَصِحَّ، ومنعَ الفراءُ
من قولهم: إنَّ زيدا لمَعَ عمرو يَقتَتِلانِ، وأجاز: إنَّ زيدا لمَعَ عمرو مُقيمٌ؛ لأنَّ (يقتَتِلانِ) عندهُ
لا يعملُ في (مع)؛ لأنَّكَ لا تقولُ: إنَّ زيدا يَقتَتِلانِ مع عمرو، ومن ذلك قولُهُ:
ولقد علمتُ فما إخالُ سوءاً أنَّ الفتى لبحثفهِ مرصودٌ^(٢)
وقال الشاعرُ:

إنَّ امرأً خَصَنِي عمداً مَوَدَّتهُ على التَّنائي لَعندي غيرُ مكفورٍ^(٣)
التقديرُ فيه: لَعندي مشكورٌ؛ لأنَّ ما بعدَ المُضاف لا يعملُ فيما قبله، وإن كان قد أُجيزَ
في (غير)، فقالَ الزَّجَّاجُ^(٤): أنا أُجيزُ أو غيري: أنا زيدا غيرُ ضاربٍ، ولا أُجيزُ: إنا زيدا مثلُ
ضاربٍ؛ لأنه يقدَّرُ (غيراً) بمعنى (لا)^(٥)، ويُقدَّرُ (مثلاً) بالكافِ، وأجاز: ها إنَّكَ لَبِحمدِ الله

ب- طرفة بن العبد.

ج- الهيثم بن الأسود بن قيس النخعي.

(١) البيت من الطويل.

الحصاة: العقل. (الصحاح ٢٣١٥/٦ (حصا).

الشاهد: عمل (دليل) بالجار والمجرور (على عوارته) مع دخول لام الابتداء عليه.

انظر: ديوان طرفة بن العبد ٨١، والجمل المنسوب للخليل ٢٦٩، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٣/٢، والشعر

والشعراء ١٩٠/١، وتهذيب اللغة ١٦٤/٥ (حصا)، والصحاح ٢٣١٥/٦ (حصا)، وغريب الحديث للخطابي

٧٣٠/١، واللائي ٣٦٣/١، وأساس البلاغة ١٧٩/١-١٨٠ (حصا)، والحماسة البصرية ١٣٤/١، واللسان

١٨٣/١٤ (حصي)، وتاج العروس ٤٤٢/٣٧ (حصا).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) هو إبراهيم السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج. (ت: ٣١١هـ)، إمام في النحو واللغة والإقراء، أخذ عن

المبرد، وأخذ عنه الفارسي وغيره، من أشهر تصانيفه: معاني القرآن وإعرابه. انظر: تاريخ بغداد ٦١٣/٦،

ومعجم الأدباء ١٣٠/١، وإنباه الرواة ١٥٩/١.

(٥) لم أقف عليه عند الزجاج، وقد نقله ابن السراج عن المبرد، انظر: الأصول ٢٢٧/٢، والمسائل البغداديات ٢١٤،

والإغفال ٢٧٤-٢٧٥.

لِيَحْمَدِ اللَّهَ لَصَالِحٌ، فَكَّرَ اللَّامَ^(١)، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٢):

لَهْنَكِ فِي الدُّنْيَا لِبَاقِيَةِ الْعُمَرِ^(٣)

وَحَكِي قُطْرُبُ^(٤) / ٦١ أ عَنْ يُونُسَ^(٥): إِنَّ زَيْدًا لَبِكَ لَوَاقِقُ^(٦)، فَمِثْلُ مَا
تَقَدَّمَ، وَعَثْمَانُ يَقُولُ: لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ فِي (لَهْنَكِ) إِلَّا لَامَ الْإِبْتِدَاءِ،
وَالثَّانِيَةُ زَائِدَةٌ^(٧)، كَمَا زِيدَتْ فِي قِرَاءَةِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ^(٨): (أَلَا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ
الطَّعَامَ)^(٩)، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(١٠):

(١) انظر: شرح التسهيل ٣١/٢. وانظر هذه المسألة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٢/١، والتعليقة على
المقرب ٤٤٩/١.

(٢) هو عُروة بن عتبة بن جعفر بن كلاب، الملقب بالرحال.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

ثمانين حولاً لا أرى منك راحةً

انظر: النوادر ٢٠٢، وأمالى القالي ٣٦/٢، والخصائص ٣١٥/١، واللائق ٦٧١/٢، وخزانة الأدب ٣٣٨/١٠.

(٤) هو محمد بن المستنير، أبو علي، الملقب بقطرب، (ت: ٢٠٦ هـ)، من نخوي البصرة، أخذ عن سيبويه، وهو
الذي لقبه بقطرب لمباكرته له، فقال له يوماً: ما أراد إلا قطرب ليل، وأخذ عن النظام المعتزلي، وكان على
مذهبه. انظر: تاريخ بغداد ٤٨٠/٤، ومعجم الأدباء ٢٦٤٦/٦، وإنباه الرواة ٢١٩/٣.

(٥) هو يونس بن حبيب الضبي، أبو عبد الرحمن، (ت: ١٨٣ هـ)، من أئمة نخوي البصرة، روى عن العرب، وأخذ
عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء. انظر: أخبار النحويين البصريين ٥١، ونزهة الألباء
٣١، وإنباه الرواة ٧٤/٤.

(٦) حكاية قطرب عنه في سر صناعة الإعراب ٣٧٥/١.

(٧) الخصائص ٣١٥/١.

(٨) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي، (ت: ٩٤ هـ)، تابعي جليل، وعالم كبير، عرض القرآن على ابن
عباس، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء وطائفة، قتله الحجاج، وعمره تسع وخمسون سنة. انظر: سير أعلام
النبل ٣٢١/٤، وغاية النهاية ٣٠٥/١.

(٩) القراءة منسوبة إليه في الخصائص ٣١٥/١، وشرح اللمع للأصفهاني ٣٧٤/١، وشرح المفصل ٦٤/٨، ومغني
اللبيب ٣٠٧، وانظرها دون نسبة في إعراب القراءات الشواذ للعكيري ١٩٧/٢، والبحر المحيط ٤٩٠/٦، والدر
المصون ٤٦٩/٨، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٤١٤/٦.

(١٠) لم أقف على قائله.

ألم تكن حلفت بالله العليّ أن مطاياك لمن خير المطي^(١)
وعلى هذا أنشد ابن دريد^(٢) عن أبي عثمان^(٣):

فنافس أبا الغبراء فيها ابن زارع على أنه فيها لغير منافس^(٤)
فإن كان الخبر جملة فلا يخلو أن يكون جملة اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية تصدّرت
الجملة، كقولك: إن زيدا لوجهه حسن^(٥)، وقد رووا عن العرب: إن زيدا وجهه لحسن^(٦)،
وليس بالجيّد، وإن كانت فعلية كفعل لم تدخل اللام عليه لبعده عن المعرب، ومنع

(١) البيتان من الرجز.

الشاهد: زيادة اللام في (لمن).

انظر: الخصائص ٣١٥/١، وسر صناعة الإعراب ٣٧٩/١، ووصف المباني ٣١٢، واللسان ٢٨٥/١٥ (مط)،
وهمع الهوامع ١٤٠/١، وخزانة الأدب ٣٢٣/١٠.

(٢) هو محمد بن الحسن بن دُرَيْد بن عتاهية، الأزدي، أبو بكر، (ت: ٣٢١)، إمام في اللغة، كان سريع الحفظ قويّة،
له شعر جيّد، من شيوخه أبو حاتم السجستاني والرياشي، وممن أخذ عنه أبو سعيد السيرافي، له تصانيف كثيرة،
من أشهرها: جمهرة اللغة، والاشتقاق، والمقصورة. توفي وقد قارب المائة. انظر: تاريخ بغداد ٥٩٤/٢، وإنباه
الرواة ٩٢/٣، وسير أعلام النبلاء ٩٦/١٥.

(٣) هو سعيد بن هارون الأشناندي، أبو عثمان (ت: ٢٨٨هـ)، أخذ عن التوّزي، وأخذ عنه أبو بكر بن دريد، له
كتاب معاني الشعر. انظر: نزهة الألباء ١٥٥، ومعجم الأدباء ١٣٧٦/٣، وبغية الوعاة ٥٩١/١.
وروى ابن عصفور البيت التالي عن أبي دريد عن أبي عثمان المازني، وتابعه البغدادي. انظر: ضرائر الشعر
٥٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٥٨/٤.

والظاهر أنه الأشناندي، لأنه في مصنفه «معاني الشعر»، وهو من شيوخ ابن دريد.

(٤) البيت من الطويل.

روي:

فنافس أبا المغراء فيها ابن دارع على أنه فيها لغير منازع
الشاهد: زيادة اللام في (لغير).

انظر: معاني الشعر للأشناندي ١٨٦، وضرائر الشعر ٥٧، والتذيل والتكميل ١١٩/٥، وارتشاف الضرب
٢٣٩٧/٥، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٥٨/٤.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٩/١.

(٦) رواها الأخفش، ونقلها عنه الفارسي. انظر: الإغفال ٤٣٤/٢.

البصري والكوفي من قولهم: إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ، على أن يكونَ لَامَ الابتداء^(١)، وأجاز الفراء: إِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ جَلَسَ، فأدخلها في معمول الماضي لما تقدم عليه^(٢)، وأجاز الكسائي: إِنَّ زَيْدًا لَمَذُ يَوْمَانِ سَائِرٌ، ولم يُجز: إِنَّ زَيْدًا لَمَذُ يَوْمَانِ غَائِبٌ، قال: لأني أجز: لَمَذُ يَوْمَانِ يَسِيرٌ، ولا أجز: لَمَذُ يَوْمَانِ يَغِيبُ^(٣)، وكان الأصلُ عندهُ في دخولِ اللامِ الفعلَ، فلذلك اعتبره به.

وإن كان مُضارعاً دخلتِ اللامُ عليه، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿n m l k﴾^(٤) أي: لحاكمٌ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللامَ تَخْتَصُّ بِالْحَالِ كَانَ هَذَا حِكَايَةً حَالٍ تَأْتِي، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهَا عَلَى الزَّمَنِ فَلَا كَلَامَ فِيهِ، وإنما اختصت عند قومٍ بالحال؛ لأنَّ الحالَ أشبهُ بالأسماءِ، ألا تراه مُعَرِّىً مِنْ عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ، فَأَشَبَّهُ الْمُبْتَدَأَ.

وتدخلُ على الجارِّ والمجرورِ، في قولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾^(٥)، وعلّة ذلك أنَّ حرفَ الجرِّ مع الاسمِ بمتزلة شيءٍ واحدٍ. ويجوزُ أنْ تدخلَ على الظرفِ من وجهٍ، إذْ قَدْ دَخَلَتْ عَلَى الْفَضْلَةِ فِي الْبَيْتِ الَّذِي سَبَقَ ذِكْرُهُ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٦):

فَإِنْ يَعْفُ عَنْ ذِي عَثْرَةٍ بَعْدَ قُدْرَةٍ فَلَلْعَفْوِ مِنْهُ لَا الْعُقُوبَةِ عَوْدًا^(٧)
فشاذٌ، واللامُ عندي زائدةٌ، ولو رَفَعَ لَكَانَ أَوَّلِي، وَيَكُونُ شذوذُهُ من وجهٍ آخرٍ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٨):

(١) انظر: الأصول ٢٤١/١، وعلل النحو للوراق ١٤٣، وسر صناعة الإعراب ٣٧٤/١، والإنصاف ٥٤٩/٢، ومغني اللبيب ٣٠١، ونقله في الارتشاف عن الغرة ١٢٦٤/٣.

(٢) نسب هذا الرأي للأخفش في التسهيل ٦٤، وشرحه لابن مالك ٢٩/٢، وشرح الكافية ١٢٧٠/٢/٢، والارتشاف ١٢٦٥/٣.

(٣) انظر: الارتشاف ١٢٦٦/٣ عن الغرة.

(٤) النحل: ١٢٤.

(٥) النور: ٦.

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) البيت من الطويل. ولم أقف عليه.

(٨) هو أبو حزام العُكلي.

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكَاً لَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءٌ^(١)
فاللامُ للإيجابِ، و(لا) للنفي، فلأنَّه شَبَّهَ (لا) بغيرِ، وَقَدْ دَخَلَتِ اللامُ في خَبَرِ المفتوحةِ
في قوله:

ألم تكن حلفت بالله العليّ إن مطاياك لمن خير المطي^(٢)
وهذه عند بعضهم زائدة، كما زيدت في الآية فيمن فتح، وقد بينّا ذلك، والقياس أنها
تُكسرُ، كقوله تعالى: ﴿ q p o n m ﴾^(٣)، وقد حكى سيبويه: أشهد
إنك كاذبٌ، بالكسر في الضرورة، وردّة المبرّد، وأجاز: عَلِمْتُ إنَّ زيدا قائمٌ، واستضعفه،
وأجازه المبرّد على كلامين^(٤).

وَقَدْ أَدخَلُوهَا في خبرِ (أَمْسَى) في ضرورةِ الشعرِ، قال^(٥):
مَرُّوا عَجَالاً فَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبُكُمْ
قالَ الذي سَأَلُوا: أَمْسَى لَمَحْهُوداً^(٦)
ودخلت في خبرِ (زال)، قال الشاعر^(٧):

(١) البيت من الوافر.

انظر: حروف المعاني للزجاجي ٤١، والمختص ٤٣/١، وسر صناعة الإعراب ٣٧٧/١، وشرح الكافية
١٢٧٣/٢/٢، وأوضح المسالك ٣٤٥/١، وتخليص الشواهد ٣٥٦، والمقاصد الشافية ٣٢٥/٢، وجمع الهوامع
١٤٠/١، وخزانة الأدب ٣٣٠/١٠.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) المنافقون: ١.

(٤) انظر: الكتاب ١٥٠/٣-١٥١، والمقتضب ٣٤٥/٢.

(٥) لم أقف على قائله.

قال البغدادي: وهذا البيت شائعٌ في كتب النحو، ذكره أبو عليّ في غالب كتبه، وابن جني كذلك، وكلهم
يرويه عن ثعلب، وثعلب أنشده غير معزوّ إلى أحد، والله أعلم بقائله. (الخزانة ٣٢٨/١٠).

(٦) البيت من البسيط.

رُوي: (سراعاً) بدل (عجلاً)، وروي: عَجَالاً، جمع عجلان.

انظر: مجالس ثعلب ١٢٩/١، وكتاب الشعر ٧٤/١، والخصائص ٣١٦/١، ٢٨٣/٢، وشرح اللمع لابن برهان
٨٨/١، وشرح المفصل ٦٤/٨، وشرح التسهيل ٣٠/٢، وشرح الكافية ١٢٧٣/٢/٢، والمقاصد الشافية ٧٦/٢،
وخزانة الأدب ٣٢٧/١٠.

(٧) هو كثيرٌ عزّة.

وما زلتُ من سَلَمِي لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَلِهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ بِلَادٍ^(١)
وَأَدْخَلُوهَا فِي خَبَرٍ (لَكِنَّ)، قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدٌ^(٣)

والصوابُ أن تقول: [أصله]^(٤): لَكِنْ إِنِّي لَعَمِيدٌ، ثُمَّ حَذَفَ كَمَا فَعَلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿ONML﴾^(٥).

وإنَّما تدخلُ اللَّامُ مع (إِنَّ) وحَدَّها؛ لِأَنَّ (لَيْتَ) قد أزالَتْ حُكْمَ الْإِبْتِدَاءِ، وَكَذَلِكَ (لَعَلَّ) وَ(كَأَنَّ)، وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ لِلْإِبْتِدَاءِ، وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَى (أَنَّ) وَدَخَلَتْ عَلَى (إِنَّ)؛ لِأَنَّ (إِنَّ) تَطْلُبُ مَا بَعْدَهَا طَلْبًا وَاحِدًا، وَهُوَ طَلْبُ الْعَامِلِ الْمَعْمُولِ، وَ(أَنَّ) تَطْلُبُ مَا بَعْدَهَا طَلْبَيْنِ، طَلْبَ الْعَامِلِ الْمَعْمُولِ، وَالصِّلَةِ الْمَوْصُولِ، (وَلَكِنْ) لَهَا تَعَلُّقٌ بِمَا تَقَدَّمَهَا، وَاللَّامُ تَقْطَعُ التَّعَلُّقَ.

(١) البيت من الطويل.

رواية الديوان وأما القالي:

وما زلت من ليلى لدن طرَّ شاري إلى اليوم كالمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلٍ
فلا شاهد فيه، وروي في الديوان أيضاً في قصيدة أخرى دالية: بكل مراد. وروي أيضاً: بكل مكان، وبكل مِزاد.

انظر: ديوان كثير ١١٥، ٤٤٣، وأما القالي ٦٥/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٧٩/١، وشرح اللمع لابن برهان ٨٨/١، وضرائر الشعر ٥٨، وشرح الكافية ١٢٧٣/٢/٢، وشرح التسهيل ٣٠/٢، وارتشاف الضرب ١٢٦٩/٣، ومغني اللبيب ٣٠٨، وخزانة الأدب ٣٢٩/١٠.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره كما ذكر ابن الناظم:

يلوموني في حبِّ ليلى عواذلي

وغيره لا يروي إلا العجز، قال ابن هشام: ولا يُعرف له قائلٌ، ولا تَمَّةٌ، ولا نظير. (مغني اللبيب ٣٨٥). وروي: لكميد، ولجهيد.

انظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١، واللامات للزجاجي ١٧٧، وشرح اللمع لابن برهان ٨٧/١، والإنصاف ٢٠٩/١، ٢١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٠/١، وشرح التسهيل ٢٩/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١٧٢، وتعليق الفرائد ٥٢/٤، ومغني اللبيب ٣٠٧، ٣٨٥.

(٤) تكملة من د.

(٥) الكهف: ٣٨.

وقوله: «ودخلت اللام زائدة للتوكيد» هذه عبارة النحويين في كل حرف لا يخلُ بخروجه الكلام، وإذا حُقق لم يحسن أن يكون للتأكيد وهي زائدة.

قال أبو الفتح: «وتكسر (إن) في كل موضع لو طرحتها منه لكان ما بعدها مرفوعاً بالابتداء، نحو: إن أخاك قائم^(١)؛ لأنك لو طرحتها من هناك لقلت: أخوك قائم^(٢)».

/ ٦١ ب قال سعيد: هذا الكلام لا يتجه؛ لأن (لولا) تفتح بعدها وإذا أزيلت عنها ارتفع ما بعدها بالابتداء، فتقول: لولا زيد جاء عمرو، والصواب أن يقال: إن الموضع إذا لم يختصَّ صالح للمكسورة كالابتداء؛ لأنه يصلح أن تقول: زيد قائم، ويقوم زيد، ولهذا المعنى تقول: إن زيدا قائم، لما لم يختصَّ بأحدهما، ولهذا المعنى تُكسر (إن) في خمسة مواضع: الأول: ما ذكرنا.

الثاني: [أنها]^(٣) تُكسر إذا كانت صلة للذي؛ لأن صلة (الذي) لا تختص بإحدى الجملتين، تقول: أعطيته ما إن شره خير من جيد ما معك^(٤).

والثالث: تُكسر بعد القسم، في قولك: والله إن زيدا قائم؛ لأن القسم يدخل على الجملة الاسمية، والجملة الفعلية. الرابع: أنها تُكسر بعد القول، في قولك: قلت: إن زيدا قائم؛ لأن القول يحكى به الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

الخامس: تكسر اللام؛ لأنها تخرجها إلى حيز الابتداء [والخبر]^(٥)، والابتداء تُكسر له (إن)، وإنما كان كذلك؛ لأنها تكون في جميع ذلك غير معمولة لشيء، فلا تفتح؛ لأن المفتوحة لا تقع إلا معمولة، وهذه مواضع الجمل التي لا موضع لها من الإعراب، إلا المتعلق بالقول.

قال أبو الفتح: «وتفتح (أن) في كل موضع لو طرحتها وما عملت فيه لصح موضعها

(١) في اللمع: فتكسر (إن)؛ لأنك...

(٢) اللمع ٤٢.

(٣) تكملة من د.

(٤) انظر القول في الكتاب ١٤٦/٣، والأصول ٢٦٣/١.

(٥) تكملة من د.

ذاك^(١) ومعنى الكلام المصدر، تقول: بلغني أن زيداً قائمٌ، فتفتح (أن)؛ لأنك لو طرحتها وما عملت فيه لقلت: بلغني ذاك، ومعنى الكلام: بلغني قيام زيد^(٢).

قال سعيد: هذه عبارة الأخفش وحده في (أن)، ولولا قوله: «ومعنى الكلام المصدر» لم يتجه له ذلك، ألا ترى أنه لا يصح أن تقول: ظننتُ زيداً أنه منطلقٌ، فتفتح (أن)، وإن كان الموضع يحسن أن يقال فيه: ظننتُ زيداً ذاك، وإنما امتنع؛ لأن (أن) وما عملت فيه في تقدير المصدر، ومفعول (ظننتُ) الثاني هو الأول، والمصدر ليس بالجنة، وكذلك خبر (كان) وخبر (إن) ولهذا قال الشاعر^(٣):

إنَّ الخليفةَ إنَّ اللهَ سَرَّبله^(٤)

ولا يجوزُ إلا كسرُها، وقال^(٥):

إني وخالكِ إني لمُشيعٌ صلبُ القناةِ بصرمِكنٌ جدير^(٦)
فإن قلت: إن أمرَكَ أُنكَّ خارجٌ، كان حسناً، وعليه قول الشاعر^(٧):

(١) اللمع: لصلح في موضع الجميع ذاك.

(٢) اللمع ٤٢.

(٣) هو جرير.

(٤) صدر بيت من البسيط. وعجزه:

سربالٌ مُلكٌ به تُرجى الخواتيمُ

رواية الديوان: يكفي الخليفة، فلا شاهد فيه، وروي: لباس مُلك، وتُرجى الخواتيم.

انظر: ديوان جرير ٦٧٢/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٤٠/٢، ٢١٨، وتفسير الطبري ٢٤٢/١٥، ١٢٩/١٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤١٨/٣، ومجالس العلماء ٢٩٣، والكشاف ٨/٣، وكشف المشكلات ٨٩٨/٢، والبحر المحيط ٣٥٩/٦، وشرح الكافية ١٢٨١/٢/٢، واللسان ١٦٤/١٢ (ختم)، وخزانة الأدب ٣٦٤/١٠.

(٥) هو عبد الله بن وهب الفزاري الأسدي.

(٦) البيت من الكامل.

صلبُ القناة: صلب القامة. (اللسان ٢٠٤/١٥) (قني).

انظر: الأصول ٢٧٧/١. ولم أحده في غيره. وفيه: (و(خالِك) بدل (خالِك)، و(صرحكن) بدل (صرمكن).

(٧) لم أقف على قائله.

فيا ليت حظي من عُميرة أَنّا بغيران مَنْ عانى التَّلَاعَ الخواليا^(١)
لأنَّ الثاني هُوَ الأوَّلُ. ويدخل عليه أَنَّ (إِنَّ) تُكسَرُ بعد القول، ويحسنُ أَنْ تقول: قُلْتُ
ذاك.

وأخَصِرُ من قوله أَنْ يُقال: متى اخْتَصَرَ الموضعُ بإحدى الجُمْلَتَيْنِ فُتِحَتْ (أَنَّ)، فتقول:
لولا أَنَّكَ جِئْتَنِي لَفَعَلْتُ؛ لأنَّ (لولا) مَخْصَصَةٌ بِالمَبْتَدَأِ، ولا تدخلُ عَلَى الفِعْلِ، فَأَمَّا قولُ
الشاعر^(٢):

تَعْدُونُ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوَطَرَى لولا الكَمِيِّ المَقْتَعَا^(٣)
فليسَتْ (لولا) هُنَا هِيَ تِلْكَ؛ لأنَّ هَذِهِ لِلتَّحْضِيضِ، وَلِذَلِكَ تُفْتَحُ (أَنَّ) بَعْدَهَا،
لَاخْتِصَاصِهَا بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَأَمَّا (لَوْ) فَهِيَ لَمَّا مَضَى فِي الْغَالِبِ كَمَا أَنَّ (إِنَّ) لَمَّا يُسْتَقْبَلُ،
(وإِنَّ) لَا يَرْتَفِعُ بَعْدَهَا الْاسْمُ بِالْإِبْتِدَاءِ، فَكَذَلِكَ (لَوْ)، وَلَا تَتَقَدَّمُ (أَنَّ) عَلَى عَامِلِهَا إِلَّا أَنْ
يَكُونَ حَرْفَ جَرٍّ.

واعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تقول: أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ بَلْعَنِي؛ لِأَنَّهُ إِذَا ابْتَدِئَ بِهَا تَعَرَّضَتْ لِدُخُولِ (إِنَّ)
عَلَيْهَا، فامْتَنَعْنَا مِنْ ذَلِكَ^(٤)، كَمَا امْتَنَعْنَا مِنْ حَرَمِ^(٥) (مُتَفَاعِلُنَ) فِي الْكَامِلِ، لَمَّا كُنَّا [قَدْ]^(٦)

(١) البيت من الطويل. ولم أقف عليه. في الأصل: عانا.

(٢) هو جرير. وقيل: للأشهب بن رُميلة.

(٣) البيت من الطويل.

روايته في الديوان: هلاً الكمي.

النيب: جمع ناب، وهي الناقة المسنة. وضو طرى: الرجل الضخم اللثيم. والكمي: الشجاع المتكفي بسلاحه.

والمقنع: الذي لبس البيضة والمغفر. (التاج ٣٢٢/٤ (نيب)، ٣٩٦/١٢ (ضطر)، ٤١٨/٣٩ (كمي)).

انظر: ديوان جرير ٩٠٧/٢، ومجاز القرآن ٥٢/١، والكامل ٣٦٣/١، والإيضاح العضدي ٧٤، وكتاب الشعر

٥٧/١، والخصائص ٤٥/٢، وأمالي ابن الشجري ٤٢٦/١، ٨٤/٢، ٥٠٩، وأسرار العربية ١٨٨، وشرح

الكافية الشافية ١٦٥٤/٣، وتذكرة النحاة ٧٩، ومغني اللبيب ٣٦١، والمقاصد الشافية ٤٥٦/٢، وخزانة الأدب

٥٥/٣.

(٤) انظر المسألة في: الكتاب ١٢٤/٣، والمقتضب ٣٤٣/٢، والأصول ٢٦٦/١.

(٥) الحرم: هو حذف أول متحركٍ من الوند المجموع في أول البيت. انظر: الكافي للتبريزي ١٤٣.

(٦) تكملة من د.

نُضْمِرُ الحَرْفَ الثَّانِي، وَهُوَ تَسْكِينُهُ، فَيُؤَدِّي إِلَى الْبَدْءِ بِالسَّاكِنِ، فَرَفَضْنَاهُ^(١).

فَإِنْ قُلْتَ: فِي الدَّارِ أَتَّكَ مُنْطَلِقٌ، ارْتَفَعَ (أَتَّكَ) بِالظَّرْفِ ارْتِفَاعَ الْفَاعِلِ بِفِعْلِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ^(٢) وَالْخَلِيلِ وَالْفَارِسِيِّ، وَلَا يَصِحُّ كَسْرُهَا؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى الظَّرْفُ بغيرِ عَامِلٍ، كَمَا لَا يَجُوزُ: كَيْفَ إِيَّاكَ صَانِعٌ، عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، وَالسِّيَرَايُ يُجِيزُ أَنْ يُرْفَعَ (أَنَّ) بِالْإِبْتِدَاءِ، فِي قَوْلِكَ: فِي الدَّارِ أَتَّكَ مُنْطَلِقٌ^(٣)، وَيَقُولُ: لَوْ دَخَلْتُ (إِنَّ) هُنَا لَمْ يُبَاشِرْ (أَنَّ).

وَلَا يَجُوزُ: أَتَّكَ مُنْطَلِقٌ عَرَفْتُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَ الْأَصْلُ امْتَنَعَ الْإِتْسَاعُ.

وَتَقُولُ: ظَنَنْتُ أَتَّكَ مُنْطَلِقٌ، فَسَيَبَوِيهِ يَسْتَعْنِي بِمَعْمُولٍ (أَنَّ) عَنِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَالْأَخْفَشُ يَقْدَرُهُ^(٤)، وَسَنَذْكُرُهُ فِي مَوْضِعِهِ.

وَتَقُولُ: لَوْلَا أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ لَفَعَلْتُ، فَـ(أَنَّ) مَبْنِيَّةٌ عَلَى (لَوْلَا) كَمَا بُنِيَ عَلَيْهَا الْأَسْمَاءُ. وَتَقُولُ: لَوْلَا أَنَّهُ ذَهَبٌ لَذَهَبْتُ، فَـ(أَنَّ) مَبْنِيَّةٌ عَلَى (لَوْلَا) كَمَا بُنِيَ عَلَى (لَوْلَا)، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: لَوْلَا / ٦٢ أ ذَاكَ، قَالَ سَيَبَوِيهِ: وَهَذَا تَمْثِيلٌ، وَإِنْ كَانَ لَا يَبْنُونَ عَلَى (لَوْلَا) غَيْرَ (أَنَّ)^(٥). وَبَعْضُهُمْ يَرْفَعُ (أَنَّ) بَعْدَ (لَوْلَا) بِالْإِبْتِدَاءِ، كَمَا يُفَعَّلُ بِالْأَسْمِ بَعْدَهَا، وَبَعْضُهُمْ يَرْفَعُهَا بِالْمَعْنَى الَّذِي هُوَ الظَّرْفُ، كَذَا ذَكَرَ الْفَارِسِيُّ فِي الْقَصْرِیَّاتِ، وَالْمَبْرَدُ يَرْفَعُ مَا بَعْدَ (لَوْلَا) بِفِعْلِ مُضْمَرٍ^(٦).

وَتَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ مَدَّ أَنْ اللَّهَ خَلَقَنِي، فَتَفْتَحُ، حَرْفًا كَانَتْ (مَدَّ) أَوْ اسْمًا، وَتَقُولُ: أَمَّا أَنَّهُ ذَاهِبٌ، وَأَمَّا إِنَّهُ ذَاهِبٌ، فَالْفَتْحُ عَلَى أَنْ مَعْنَاهَا حَقًّا، وَالْكَسْرُ عَلَى أَنْ مَعْنَاهَا أَلَا^(٧)، وَأَمَّا

(١) انظر زحاف الكامل، ومنها الإضمار في: العروض لابن جني ٩٥، والكافي ٦٤.

(٢) انظر: الإنصاف ٥٢/١.

(٣) شرح السيرافي ١٨/٤ ب.

(٤) انظر: الكتاب ١٢٥/١، وشرح السيرافي ٢٣٥/١ أ، وقد نسب تقدير المفعول الثاني إلى بعض البصريين.

(٥) انظر كلامه في: الكتاب ١٢٠/٣-١٢١.

(٦) انظر: المقتضب ٧٧/٣. قال المرادي: «واختلف في موضع (أَنَّ) بعد (لَوْلَا)، فذهب سيبويه إلى أنها في موضع رفع بالابتداء... وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وكثير من النحويين إلى أنها فاعلٌ بفعلٍ مُقَدَّرٍ، تقديره: ولو ثبت

أنهم، وهو أقيس، إبقاءً للاختصاص». انظر: الجني الداني ٢٧٩.

(٧) من كلام سيبويه بتصرف يسير. انظر: الكتاب ١٢٢/٣.

قوله تعالى: ﴿جَرَّمَ أَنْ لَهُمُ النَّارَ﴾^(١)، فتقديره عنده: حَقُّ أَنْ لَهُمْ^(٢)، وقيل معناه: كَسَبَ، وموضع (أَنْ) هنا رفع، وقيل: نصب، والفاعل مُضْمَرٌ، و(لا) زائدة، ومنهم من جعل (جَرَّمَ) اسماً [مبنيّاً مع (لا)]^(٣). فـ(أَنْ) عند سيبويه في موضع جرٍّ^(٤)، وعند المبرد في موضع رفع^(٥)، ومن ذلك: لا محالة أَنَّكَ ذَاهِبٌ، ولا بُدَّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ^(٦).

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بالكسر^(٧)، ولو فَتَحَ لكان عُذْرًا لَهُمْ، ومن فَتَحَ قَدَّرَهَا بَلَعْلَ، كما تقول: ائْتِ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لِي شَيْئًا^(٨)، أي: لعلَّكَ، كما قال الشاعر:

عُوجَا عَلَى الطَّلَلِ الْقَدِيمِ لَأَنَّا نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ جُذَامٍ^(٩)
وقال^(١٠):

وقال كَلِيبٌ أَخْضَبُوا لِي لِحْيَتِي لَوْ أَنِّي عُذْرًا عِنْدَ مَرْوَانَ أُعْرِفُ^(١١)

(١) النحل: ٦٢.

(٢) انظر: الكتاب ١٣٨/٣.

(٣) انظر في الخلاف في (لا جرم): معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٠٧/٣، والجنى الداني ٤١٣، ومغني اللبيب ٣١٤، والبحر المحييط ٢١٢/٥، والدر المصون ٣٠٣/٦.

(٤) الذي وقفت عليه في الكتاب لا يدل على هذا، بل يدل على أَنْ (أَنْ) في موضع رفع، قال (١٣٨/٣): «وأما قوله عز وجل: ﴿جَرَّمَ أَنْ لَهُمُ النَّارَ﴾ فـ(أَنْ) (جرم) عملت فيها؛ لأنها فعل، ومعناها: لقد حقَّ أَنْ لَهُمُ النَّارَ...»

(٥) انظر: المقتضب ٣٥١/٢.

(٦) تكملة من د.

(٧) الأنعام: ١٠٩. قرأ بالكسر ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية شعبة. انظر: السبعة ٢٦٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٤٤/١، وحجة القراءات ٢٦٥.

(٨) يروي هذا سيبويه عن الخليل انظر: الكتاب ١٢٣/٣. والقول في: تفسير الطبري ٣١٣/٧، والأصول ٢٧١/١، ومعاني القرآن للنحاس ٤٧٣/٢.

(٩) سبق تخريجه.

(١٠) هو تميم بن مقبل.

(١١) البيت من الطويل.

انظر: ديوان تميم بن مقبل ١٥١.

ولهذا المعنى دخلت مع (لَيْتَ)، [فقلت: لَيْتَ] ^(١) أن زيدا مُنْطَلِقٌ، ولا تقول: لَعْلٌ أن زيدا مُنْطَلِقٌ، لاجتماعيهما في المعنى، والأخفش يحمل ذلك على السماع، ويقول: اقْتَصَرَتِ العربُ في (لَيْتَ) ولم تَقْتَصِرْ في (لَعْلٌ) ^(٢). وقيل: إنما جاز ذلك لأنهم قد حذفوا خَيْرَ (لَيْتَ) فقالوا: لَيْتَ زيدا قائماً، والمبرد يُجيز ذلك في الجميع.

وهنا نُكْتَةُ لطيفةٌ، وهو أن (لَيْتَ) تكتفي بأن مع الاسم، ولا تكتفي بأن مع الفعل عند المحققين، كذا نص ابن السراج، وهما مصدران، وذلك لظهور الخبر مع (أن) ^(٣).

فأما في الظن فإن السماع يؤدِّيك إلى أن تجعلهما سواءً، أعني (أن) و(أن) النَّاصِبَةَ للفعل، والدليل عليه قوله تعالى في قراءة مَنْ قَرَأَ: ﴿! " # \$ %﴾ ^(٤)، بنصب

(تكون) ^(٥)، وقوله تعالى: ﴿تَنْظُرُ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا قِرَةً﴾ ^(٦)، وقوله تعالى: ﴿x w v u t s﴾

y﴾ ^(٧)، إذا قَدَّرَهَا ^(٨): لأن يقولوا آمناً، وهذا مذهب الأخفش، وبعضهم يُجيزُهُ في (أن) ويأباه ^(٩) في (أن) إلا مع مفعول ثانٍ، والأولى ما قَدَّمْنَاهُ، ووجدتُ كلام الأخفش يدلُّ على أنه ليس مع الخفيفة شيءٌ محذوف ^(١٠)، والنحاة يعتقدون فيه أنه يحذف

(١) تكملة من د.

(٢) المنقول عن الأخفش إجازته نحو: لعلَّ أنك مُنْطَلِقٌ. انظر: المفضل ٣٦٠، والإيضاح في شرح المفضل ٢٠١/٢، وشرح التسهيل ٤٠/٢، والتذيل والتكميل ١٥٤/٥، ١٥٦، وتمهيد القواعد ١٣٨٤/٣.

(٣) نقله أبو حيان عن الغرة في التذيل والتكميل ١٥٦/٥.

(٤) المائدة: ٧١.

(٥) هي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر. انظر: السبعة ٢٤٧، والتذكرة ٣٨٩/٢، والإقناع ٦٣٥/٢.

(٦) القيامة: ٢٥.

(٧) العنكبوت: ٢.

(٨) في أ: قَدَّرَ هُنَا.

(٩) في أ: وما أراه. والمثبت من د.

(١٠) جاء في المعاني (٢٩٣/١-٢٩٤): «وتكون خفيفة في معنى الثقيلة، في مثل قوله: ﴿U T S﴾... على قولك: وأنه الحمد لله... ولكن هذه إذا خففت وهي إلى جنب الفعل لم يحسن إلا أن معها (لا) حتى تكون عوضاً من ذهاب التثقيل والإضمار، ولا تعوّض (لا) في قوله: ﴿U T S﴾؛ لأنها لا تكون -وهي خفيفة- عاملة في الاسم، وعوّضتها (لا) إذا كانت مع الفعل لأهم أرادوا أن يبينوا أنه لا تعمل في هذا المكان، وأما ثقيلة في المعنى...».

مع^(١) الثقيلة^(٢).

والفارسيُّ مَنْعَ فِي الْآيَةِ أَنْ يَكُونَ (أَنْ يَقُولُوا) مَعْمُولًا لِلظَّنِّ، وَيَجْعَلُ حُكْمَ الْخَفِيفَةِ حُكْمَ الثَّقِيلَةِ، وَالزَّجَّاجُ يُجِيزُ أَنْ يَكُونَ (أَنْ يَقُولُوا) مَعْمُولًا بِحَسَبِ^(٣)، وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ الْفَارْسِيُّ، وَحَمَلَ (أَنْ) الثَّانِيَةَ عَلَى التَّرْكِ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ^(٤)، وَهُوَ قَوْلُ الزَّجَّاجِ الْأَوَّلِ.

وَقَالَ الْمَبْرَدُ: لَمْ يَفْتَحُوهَا بَعْدَ الْقَسَمِ^(٥)، وَالْفَتْحُ عِنْدِي الْقِيَاسُ^(٦).
وَتَقُولُ: إِنَّ لَكَ عَلَيَّ هَذَا وَأَنْتَ لَا تُؤْذِينِي، فَلَمَّا بَعُدْتَ (إِنَّ) مِنْ (أَنْ) دَخَلْتَ عَلَيْهَا،
وَتَقُولُ: ذَاكَ وَأَنْ لَكَ عَلَيَّ مَا أَحْبَبْتَ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: الْأَمْرُ ذَاكَ وَأَنْ لَكَ. وَتَقُولُ: جِئْتُكَ
أَنْتَ تُرِيدُ الْخَيْرَ، أَيُّ: لِأَنَّكَ تُرِيدُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾^(٧) أَيُّ:
وَلَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ML K J I H G﴾^(٨) فَمَوْضِعُ (أَنْ) جَرٌّ عِنْدَ
سَبِيئِيهِ وَالْكَسَائِيِّ بِاللَّامِ، وَعِنْدَ الْخَلِيلِ نَصَبٌ بِالْفِعْلِ، عَلَى إِرَادَةِ اللَّامِ، وَلَا يَمْتَنِعُ الْجَرُّ
عِنْدَهُ^(٩).

(١) فِي أ: فِي.

(٢) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ اضْطِرَابٌ فِي النُّسخَةِ أ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ د، وَالنَّصُّ فِي أ هَكَذَا: إِذَا قَدَّرَ هُنَا: لِأَنَّ يَقُولُوا أَمَّا، وَهَذَا
مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ، وَالْفَارْسِيُّ حَمَلَ (أَنْ) الثَّانِيَةَ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ، وَمِنْ قَوْلِ الزَّجَّاجِ الْأَوَّلِ وَبَعْضُهُمْ يُجِيزُهُ
فِي (أَنْ) وَمَا أَرَاهُ فِي (أَنْ) إِلَّا مَعَ مَفْعُولٍ ثَانٍ، وَالْأَوَّلَى مَا قَدَّمْنَاهُ، وَوَجَدْتُ كَلَامَ الْأَخْفَشِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مَعَ
الْخَفِيفَةِ شَيْءٌ مَحذُوفٌ، وَالنَّحَاةُ يَعْتَقِدُونَ فِيهِ أَنَّهُ يَحْذَفُ فِي الثَّقِيلَةِ. وَقَالَ الْمَبْرَدُ..

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٥٩/٤.

(٤) انظر: الإغفال ٥١٧/٢.

(٥) انظر: المقتضب ١٠٧/٤. ونسب إلى البصريين. انظر: الارتشاف ١٢٥٦/٣. والمسألة في: الأصول ٢٧٩/١،
وشرح الحمل لابن عصفور ٤٦٠/١.

(٦) هَذَا مِنْ صِلَةِ كَلَامِ الْمَبْرَدِ، نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ السَّرَاجِ، قَالَ: «قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالْبَغْدَادِيُّونَ يَقُولُونَ: وَاللَّهِ إِنَّ
زَيْدًا مَنْطَلِقٌ، فَيَفْتَحُونَ (إِنَّ)، وَهُوَ عِنْدِي الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّهُ قَسَمٌ» (الأصول ٢٧٩/١).

(٧) الْمُؤْمَنُونَ: ٥٢. وَالْفَتْحُ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَنَافِعٍ وَأَبِي عَمْرٍو، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ بِالْفَتْحِ مَعَ التَّخْفِيفِ، وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَحَمْزَةً
وَالْكَسَائِيُّ بِالْكَسْرِ. انظر: السبعة ٤٤٦، والتذكرة ٥٥٩/٢.

(٨) الجن: ١٨.

(٩) انظر رأي سيبويه في: الكتاب ١٢٧/٣، ورأي الخليل في: الكتاب ١٢٨/٣-١٢٩.

وتقول: بَلَعْنِي قَصَّتْكَ أَنْتَ ذَاهِبٌ، على البدل، وظننتُ أَمَرَكَ أَنْتَ مُنْطَلِقٌ، على المفعول الثاني. ومنهُ قوله تعالى: ﴿! " # \$ % & '﴾^(١). فأما قوله تعالى: ﴿v G F | { z y x w﴾^(٢) فأنَّ بدلٌ من (إحدى)، وكذلك قوله تعالى: ﴿P O N M L K J I H﴾^(٣) على البدل من المعنى، وكذلك قوله تعالى: ﴿{ | } ~ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ﴾^(٤). وتقول: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ إِذَا أَتَاكَ أَنَّهُ سَيَفْعَلُ، على البدل، ولو كَسَرَ على إرادة الفاء لجاز. وقوله تعالى: ﴿ / أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾^(٥) فالأخفش يرفع (أنَّ) بظرفٍ مُضْمَرٍ، أي: فله^(٦). وتقول: أَحَقَّ أَنْتَ مُنْطَلِقٌ، فتَنْصِبُ (حَقًّا) على الظرف، بدليل قوله^(٧):
أَفِي حَقٍّ مُوَأَسَاتِي أَحَاكُمْ بِمَالِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ^(٨)
و(أَنْتَ) مُرْتَفِعٌ بِهِ.
وجُمْلَةُ مواضعها عند المحققين أَنَّهَا تكونُ /٦٢ ب مرفوعةً بالفعل، أو ما شابهه،

وانظر في المسألة أيضاً: معاني القرآن للفراء ٢/٢٣٧، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٨٧، والمقتضب ٢/٣٤٧.

(١) الحشر: ١٧.

(٢) الأنفال: ٧.

(٣) يس: ٣١.

(٤) المؤمنون: ٣٥.

(٥) التوبة: ٦٣.

(٦) لم يذكر في المعاني إلا الكسر، ونقل عنه تقدير مبتدأ محذوف، انظر: معاني القرآن ١/٣٦١ (قراءة)، والمقتضب

٢/٣٥٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٨، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٣٣٣، والبحر المحيط ٥/٦٥، والدر

المصون ٦/٧٨.

(٧) هو أبو زيد الطائي.

(٨) البيت من الوافر.

السريس: هو العتّين. (عن تهذيب الألفاظ).

الشاهد: أنَّ مجيء (في) مع (حق) يدل على أن (حقًّا) إنما نصب على الظرفية بتقدير (في).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر أبي زيد) ٦٣٦، والغريب المصنف ١/٢٤٦-٢٤٧، وتهذيب الألفاظ لابن

السكيت ١٨٦، وتهذيب اللغة ١٢/٢٨٩ (سرس)، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٩٨٣، والمخصص ٥/١١٥،

وشرح الكافية ٢/١٢٥٢، والتذيل والتكميل ٥/٨٨، واللسان ٦/١٠٦ (سرس)، وخزانة الأدب ١٠/٢٨٠.

ومنصوبةً بالفعل وما أشبهه، ومجرورةً بالجارِّ مظهرًا ومقدَّرًا عند سيبويه، ولا تَرْتَفِعُ بِالْإِبْتِدَاءِ عِنْدَهُ، وَأَجَازُهُ بَعْضُهُمْ، وَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهَا مَنْصُوبَةٌ، وَأَمَّا الرَّافِعُ وَالْجَارُّ فَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُمَا عَلَيْهِمَا أَلْبَتَّةَ.

وتقول: أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقٌ، وَأَمَّا إِنَّكَ مُنْطَلِقٌ، فَالْفَتْحُ عَلَى تَقْدِيرٍ: حَقًّا أَنْتَ مُنْطَلِقٌ، وَكَانَتْ كَذَلِكَ كَمَا جَعَلُوا (يَا) فِي النِّدَاءِ بِمِثْلِ الْفِعْلِ، وَالْكَسْرُ عَلَى (أَلَا) الَّتِي لِلْإِسْتِفْتَاكِ. وَحُكْمُ (إِنَّمَا) حُكْمُ (إِنَّ) فِي الْمَوَاضِعِ جَمِيعِهَا، إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ عَامِلَةٍ، كَمَا أَنَّ حُكْمَ (أَنَّمَا) حُكْمُ (أَنَّ).

قال أبو الفتح: «وَتَكُونُ (إِنَّ) بِمَعْنَى (نَعَمْ) لَا تَقْتَضِي^(١) اسْمًا وَلَا خَبْرًا، قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبْوِ حِ يَلْمَنَنِّي وَأَلُومُهُنَّه
وَيَقْلُنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا لَ وَقد كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ^(٣)

أي: نعم^(٤)، والهَاءُ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ وَلَيْسَتْ اسْمًا^(٥).

قال سعيد: اِخْتَلَفَ فِي هَذَا الْبَيْتِ، فَبَعْضُهُمْ يَتَأَوَّلُهُ تَأَوَّلَ عُثْمَانَ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ^(٦):

(١) فِي الْمَعْنَى: فَلَا تَقْتَضِي.

(٢) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ.

(٣) الْبَيْتَانِ مِنْ مَجْزُوءِ الْكَامِلِ.

رُؤْيٍ:

بَكَرَتْ عَلَيَّ عَوَازِلِي يَلْحَنَنَنِّي وَأَلُومُهُنَّه

الصُّبُوحُ: مَا يُشْرَبُ فِي الْغَدَاةِ. (التَّاجُ ٥١٨/٦) (صَبَحَ).

انظر: ديوان عبد الله بن قيس الرقيات ٦٦، والكتاب ١٥١/٣، وغريب الحديث لابن قتيبة ٥٣٧/١، ومعاني

القرآن للزجاج ٣٦٣/٣، والأصول ٣٨٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٥/٣، والبغداديات ٤٢٩، والأزهية

٢٦٧، وأُمالي ابن الشجري ٦٥/٢، ورصف المباني ٢٠٠، واللسان ٣١/١٣ (أَنَّنِ)، وخزانة الأدب ٢١٣/١١،

٢١٦.

(٤) فِي الْمَعْنَى: أَي نَعَمْ هُوَ كَذَلِكَ.

(٥) الْمَعْنَى ٤٢-٤٣.

(٦) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ.

قُلْتُ لَهَا وَالْوَجْهَ مِنْهَا لَمْ يَبَيَّنْ أَنْتِ أُسَيَّمَاءُ فَقَالَتْ لِي إِنَّ^(١)
وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ الْهَاءَ اسْمًا، وَيَحْذِفُ الْخَيْرَ لِدَلَالَةِ الْحَالِ، كَمَا قَالَ:
سَوَى أَنْ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفْضَلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ إِنَّ الْأَكَارِمَ نَهْشَلًا^(٢)
وَعَلَيْهِ قُرَيْئٌ^(٣): ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا^(٤)
أَمْثَلُكُمْ﴾^(٥). قَالَ الْجَعْدِيُّ^(٦):
فَأَصْبَحَ عَيْسَى قَدْ سَلَ غَيْرَ أَنَّهُ وَكَلَّ امْرَأً يَلْقَى مِنَ الدَّهْرِ قَنْطَرًا^(٧)
فَحَذَفَ خَيْرَ (أَنْ)، أَي: أَنَّهُ هَالِكٌ.
فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ﴾^(٨) فَمِنْهُمْ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ (إِنَّ) بِمَعْنَى (نَعَمْ)، وَجِيءَ

(١) البيت من الكامل. ولم أقف عليه.

الشاهد: قوله قالت لي إن. أي نعم.

(٢) سبق تخريجه.

والشاهد هنا: حذف الخير، والتقدير: إن الأكارم نهشلاً تفضلوا على الناس.

(٣) هي قراءة سعيد بن جبيرة.

وقد خرجت على إعمال إن المخففة عمل ما الحجازية، وعلى نصب الجزأين بياناً، وعلى نصب الثاني على أنه حال من فعل محذوف هو الخير، وهو ما يُريده المصنف. انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٦٨/٢، والمحتسب ٢٧٠/١، ومشكل إعراب القرآن ٣٠٧، والبحر المحيط ٤٤٤/٤، والدر المصون ٥٣٩/٥.

(٤) في أ: عبادة، والمثبت من د.

(٥) الأعراف: ١٩٤.

(٦) هو النابغة الجعدي، واسمُه قيسُ بن عبد الله بن عُدس بن ربيعة بن جعدة، من بني عامر بن صعصعة، شاعر مخضرم، أسلم وأنشد قصيدته التي منها الشاهد أمام النبي صلى الله عليه وسلم. وكان معمرًا، قيل: إنه توفي وله مئتان وعشرون سنة. انظر: طبقات فحول الشعراء ١٢٣/١، ١٢٥، والشعر والشعراء ٢٨٠/١، والإصابة ٢١٨/٦.

(٧) البيت من الطويل.

روايته في المصادر: (لاق) بدل (يلقى).

القنطر: الداهية. (اللسان ١١٩/٥) (قنطر).

انظر: تهذيب اللغة ٤٠٥/٩ (قنطر)، واللسان ١١٩/٥ (قنطر)، والتاج ٤٨٦/١٣ (قنطر).

(٨) طه: ٦٣.

قرأ بالتشديد ورفع (هذان) نافع وابن عامر وحمزة والكسائي، وأبو بكر عن عاصم، وقرأ بتخفيف (إن) ورفع

وَجِيءَ بِاللَّامِ مُرَاعَاةً لِلْفِظِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهَا لُغَةٌ بِلَحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ:
إِنَّ اسْمَهَا مَحْذُوفٌ، وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ^(١). وَقُرِئَ: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَّحَرَانِ﴾، وَقُرِئَ: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ
لَسَّاحِرَانِ﴾، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

إِذَا قَالَ صَحْبِي إِنَّكَ الْيَوْمَ رَائِحٌ وَلَمْ تَقْضِ مِنْهَا حَاجَةً قُلْتُ إِنَّ لَا^(٣)
فِيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ. بِمَعْنَى (نَعَمْ) أَيُّ: لَمْ أَقْضِ حَاجَةً، وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: إِنَّهُ لَا يَتِمُّ
لِي حَاجَةٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ^(٤) -أَنْشَدَهُ الْكِسَائِيُّ-^(٥):
إِنَّ لَا خَيْرَ فِيهِ أَبَعَدَهُ اللَّهُ لِيُزَرِّيَ بِنَفْسِهِ وَيَدِي^(٦)
وَقَالَ: هِيَ. بِمَعْنَى (نَعَمْ)، وَيجوزُ أَنْ تَكُونَ الْعَامِلَةُ حُذِفَ اسْمُهَا، وَيُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَجُودُ
اللَّامِ^(٧).

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى اسْمِ (إِنَّ) وَ(لَكِنَّ)، بَعْدَ خَبَرِهَا جَازَ [لَكْ]^(٨)
النَّصْبُ عَلَى اللَّفْظِ، وَالرَّفْعُ عَلَى^(٩) الْإِبْتِدَاءِ، تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ وَعَمْرًا، وَإِنْ

(هذان) حفص عن عاصم، وابن كثير مع تشديد نون (هذان)، وقرأ بتشديد (إن) ونصب (هذين) أبو عمرو بن
العلاء. انظر: السبعة ٤١٩، وحجة القراءات ٤٥٤.

(١) انظر في توجيه هذه القراءة على سبيل المثال: معاني القرآن للفراء ١٨٣/٢، وتفسير الطبري ١٨٠/١٦، ومعاني
القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦١/٣، والحجة للقراء السبعة ٢٢٩/٥، والإغفال ٤٠٨/٢، والكشف عن وجوه
القراءات السبع ٩٩/٢، وأما ابن الحاجب ١٥٦/١، والبحر المحيط ٢٣٨/٦، وموضع الآية في عامة كتب
التفسير.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: التذييل والتكميل ١٣١/٥. ولم أجده في غيره.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ١٣٢/٥. ولم أجده في غيره.

(٦) البيت من الخفيف.

انظر: التذييل والتكميل ١٣٢/٥. ولم أجده في غيره.

(٧) نسبه أبو حيان إلى الكسائي. انظر: التذييل والتكميل ١٣٢/٥.

(٨) في د واللمع.

(٩) في اللمع: على موضع الابتداء.

شَتَّ^(١): وَعَمَرُوا، وَلَكِنْ جَعَفَرًا مُنْطَلِقًا وَبِشْرًا، وَإِنْ شَتَّ^(٢): وَبِشْرًا^(٣).

قال سعيد: هذه العبارة يُفْتَقَرُ فيها إلى احترازٍ مِنَ الشَّانِ والقِصَّةِ، والنَّصْبُ كما ذَكَرَ جَائِزٌ حَسَنٌ عَلَى اسْمِ (إِنَّ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ﴾^(٤)، وَالرَّفْعُ جَائِزٌ عَلَى مَوْضِعِ (إِنَّ) وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَطَفَ عَلَى الْاسْمِ الْمَنْصُوبِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّصْبُ، إِذْ هُوَ مُعَرَّبٌ، وَلَيْسَ لَهُ وَحْدَهُ مَوْضِعٌ يَخَالِفُ لَفْظُهُ، كَمَا تَقُولُ فِي: أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ وَعَمَرُوا، إِذَا عَطَفْتَهُ عَلَى (زَيْدٍ)؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ نَوَّتَ (قِيَامًا) رَفَعْتَهُ؟ وَكَذَلِكَ أَعْجَبَنِي أَكْلُ الْخُبْزِ وَالتَّمَرِ، وَكَذَلِكَ وَصَفُ الْمُضَافِ إِلَى الْمَصْدَرِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ عِنْدَ قَوْمٍ^(٥)، وَسَنَبِّئُهُ.

فَالرَّفْعُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَى مَوْضِعِ (إِنَّ) وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ، لَا عَلَى الْاسْمِ وَحْدَهُ وَلَا عَلَى (إِنَّ) وَحْدَهَا؛ لِأَنَّ (إِنَّ) حَرْفٌ، وَقَوْلُهُ «بَعْدَ تَمَامٍ»^(٦)؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَذْكُرْ لَهَا خَبَرًا لَمْ يَتَحَقَّقْ لَهَا مَوْضِعٌ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ فِي الظَّاهِرِ مَنْصُوبٌ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْعُولِ، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي الْمُبْتَدَأِ لِظُهُورِ الرَّفْعِ فِيهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الْعَطْفُ عَلَى اسْمِ (إِنَّ)، يَعْنِي بِالرَّفْعِ، وَيَرْغَبُ عَنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ. وَهَذَا الْاِحْتِرَازُ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الرَّفْعِ لَا فِي النَّصْبِ، فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي النَّصْبِ: إِنَّ زَيْدًا وَعَمَرًا قَائِمَانِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٧):

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَفَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٍ^(٨)

(١) في اللمع: وإن شئت قلت.

(٢) في اللمع: وإن شئت قلت.

(٣) اللمع ٤٣.

(٤) الجاثية: ٣٢.

قرأ بنصب (الساعة) حمزة وحده، وقرأ باقي السبعة بالرفع. انظر: السبعة ٥٩٥، والتيسير في القراءات السبع للداني ١٦١، والنشر ٣٧٢/٢.

(٥) انظر: الإيضاح العضدي ١٨٥، وأمالى ابن الشجري ٣٤٧/١، وشرح المفصل ٦٦/٦.

(٦) في د: بعد تمام الخبر. وليست في النص المثبت، فالمثبت: بعد خبرهما.

(٧) هو ضابئ بن الحارث البرجمي.

(٨) البيت من الطويل.

رؤي: وفَّارًا.

فإنَّ (لَغَرِيبُ) خَبَرُ الياءِ، ولهذا أدخلَ اللامَ، وخَبَرُ (قَيَّار) محذوفٌ، ويجوزُ أنْ يكونَ (غَرِيب) خبرَ (قَيَّار) لأجلِ الفَصْلِ، وخَبَرُ الأوَّلِ محذوفٌ عِنْدَ قَوْمٍ، وأدخَلَ اللامَ كَقَوْلِ الشاعرِ:

أُمُّ العُجَيْرِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ^(١)

وَهُوَ هَا هُنَا أَعْذَرُ لِأَجْلِ (إِنَّ).

فإنَّ قلتَ: إِنَّ (غَرِيباً) هُنَا فِي تَقْدِيرِ التَّثْنِيَةِ، كما يُعْتَقَدُ فِي (فَعِيل) أَنَّهُ يَقَعُ لِثَنَيْنِ والجميعِ بلفظٍ واحدٍ كما قال^(٢):

دَعَهَا فَمَا التَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا^(٣)

كَانَ خَبَرًا عَنْهُمَا فِي قَوْلِ الْكُوفِيِّ وَحْدَهُ إِذَا رَفَعَ (قَيَّاراً)^(٤)، / ٦٣ أ وفي قَوْلِ البَصْرِيِّ وَالْكُوفِيِّ إِذَا نَصَبَ (قَيَّاراً)^(٥)، والفريقانِ مُجْمَعُونَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا تَمَّ الْاسْمُ بِالْخَبَرِ جَازَ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ، أَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى ظَاهِرِ عَمَلِهَا، وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى مَوْضِعِ (إِنَّ) وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ، أَوْ عَلَى الْمَضْمَرِ فِي الْخَبَرِ إِنْ كَانَ مُشْتَقًّا. وَأَخَوَاتُ (إِنَّ) فِي الرَّفْعِ كـ (إِنَّ) فِي هَذَا الْفَصْلِ الْأَخِيرِ، أَوْ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ الْمُسْتَأْنَفِ.

وهو اسم فرسه، أو اسم جملة، أو اسم صاحبه. (النوادر ١٨٢-١٨٣).

انظر: الأصمعيات ١٨٤، والكتاب ٧٥/١، ومجاز القرآن ١٧٢/١، ٢٥٧، والنوادر ١٨٢، والكامل ٤١٦/١، ومجالس ثعلب ٣١٦/١، ٥٩٨/٢، والأصول ٢٥٧/١، وسر صناعة الإعراب ٣٧٢/١، والإنصاف ٩٤/١، وشرح المفصل ٨٦/٨، وخزانة الأدب ٣١٢/١٠.

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو رؤية بن العجاج.

(٣) من الرجز.

الشاهد: قوله من صديقها، أي: من أصدقائها.

انظر: ملحقات ديوان رؤية ١٨١، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ٢٨٨/١، والزاهر ٣١٦/١، والتكملة ٤٧٩، وشرح شواهد الإيضاح ٥٧٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٤٢/٢، وشرح المفصل ٤٩/٥، وشرح الشافية للرضي ٢٤٠/٢.

(٤) لأن الكوفيين لا يشترطون لصحة العطف على محل اسم إن تمام الخبر.

(٥) لأنه بنصب المعطوف يكون العطف على اسم إن، ولا خلاف في جوازه.

فأما إذا لم يتم الخبر فالبصريون لا يُجيزون إلا النَّصب^(١)، فأما الكوفيون فإنهم ينقسمون فيه إلى قسمين، أما الكسائي فإنه يُجيزُ الرفع على موضع (إن) يعني به الابتداء، وإن ظهر عملها في اللفظ^(٢)، لِضعف (إن)، فيقول: إنَّ زيدا وعمرو قائمان^(٣)، قال جرير^(٤):

إنَّ الخلافَةَ والنُّبُوَّةَ فِيهِمْ والمَكْرُمَاتُ وسَادَةُ أَطْهَارٍ^(٥)
وقال^(٦):

إنَّ الرِّبْعَ الجَوْدَ والخَرِيفَا يدا أبي العَبَّاسِ والصُّيُوفَا^(٧)
وحكي أنَّ محمد بنَ سليمان الهاشمي^(٨) قرأ^(٩): (إنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ)^(١٠)

(١) انظر: الإنصاف ١/١٨٥، والتبيين ٣٤١.

(٢) في أ: إلى اللفظ، والنص ساقط من د. ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) معاني القرآن للفرأء ١/٣١١، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٢٣٢، والإنصاف ١/١٨٦، والتبيين ٣٤١.

(٤) هو جرير بن عطية بن الخطفي، (ت: ١١٤هـ) شاعر أموي مشهور، هاجى الفرزدق والأخطل، والراعي النميري، وغيرهم، قدّمه كثيرون على صاحبيه، ولما تولّى عمر بن عبد العزيز الخلافة منع الشعراء من الدخول عليه إلا جريراً. انظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٢٩٧، ٣٧٤-٤٦١، والشعر والشعراء ١/٤٥٦، وتجريد الأغاني ١/٣/٤١٥، وغيرها كثير.

(٥) البيت من الكامل.

الشاهد: رفع (المكرّمات) عطفاً على موضع (إن) واسمها.

انظر: الكتاب ٢/١٤٥، وشرح المفصل ٨/٦٦، والتذيل والتكميل ٥/١٩١، وتخليص الشواهد ٣٦٩، والمقاصد الشافية ٢/٣٦٦.

(٦) هو رؤية بن العجاج.

(٧) من الرجز.

يمدح أبا العباس السفاح، أول خلفاء بني العباس (تخليص الشواهد ٣٦٨).

الشاهد: نصب (الصيُوفَا) عطفاً على اسم (إن).

انظر: ملحقات ديوان رؤية ١٧٩، والكتاب ٢/١٤٥، والمقتضب ٤/١١١، والأصول ١/٢٥٠، والتذيل والتكميل ٥/١٩٠، وتخليص الشواهد ٣٦٨، والمقاصد الشافية ٢/٣٦٦، وجمع الهوامع ٢/١٤٤.

(٨) هو محمد بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس. (ت: ١٧٣هـ). كان عظيماً جليلاً، ولاه المهدي البصرة، وكان ذا حظوة عند الرشيد أول خلافته، إلا أن الحال تغيرت بعد ذلك حتى أمر بقبض أمواله. انظر: تاريخ بغداد ٣/٢١٥، ولسان الميزان ٥/١٨٩، وسير أعلام النبلاء ٨/٢٤٠.

فمضى إليه الأخفش وقال له: هذا لحن، فأعطاه وحباه^(٣).

وحكى الأخفش في المسائل الكبير في: (أرأيتك) أنني سمعت من العرب من يقول: إن زيدا وأنت ذاهبان.

وأما الفراء فإنه يجيز الرفع إذا لم يظهر العمل^(٤)، كالبيت^(٥)، فيقول: إن الذي أبوه منطلق وعمرو قائمان؛ لأنه لما لم يظهر العمل، وكانت ضعيفة، حسن الرفع، ألا ترى إلى إجازتهم: إنهم أجمعون ذاهبون، فيؤكّدون بالمرفوع لما لم يظهر العمل؟ ولو قلت: إن الزيديين أجمعون ذاهبون، لم يجزوه، وسيبويه ينسب هذا من العرب إلى الغلط^(٦). وإنما قبح هذا وقول الكسائي؛ لأنك إذا قلت: إن زيدا وعمرو ذاهبان، كان (ذاهبان) عند البصري مرتفعاً بأن، وهو مبني، ولم يعمل إلا في منصوب واحد، ولا يصح أن يكون (إن) والابتداء عملاً في قولك: (منطلقان) عند البصري؛ كي لا يعمل عاملان في معمول واحد، فأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَامِنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى مَنَءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ ۝ ١٤﴾

﴿حَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٧) فإن سيبويه يعتقد أن خبر الثاني محذوف استغناء عنه بما قبله، وأن الكلام على التقديم والتأخير^(٨)، ومنهم من يعتقد أن خبر الأول محذوف استغناء عنه بما بعده^(٩)، ومنهم من يعتقد أن (إن) في تقدير (أجل)، ومنهم من يعتقد أن

(١) القراءة منسوبة إلى ابن عباس وإلى عبد الوارث عن أبي عمرو. انظر: مختصر ابن خالويه ١٢٠، وتفسير ابن عطية ٣٩٨/٤، وتفسير القرطبي ٢١٥/١٧، والبحر المحييط ٢٤٧/٧. ولم تنسب في إعراب القرآن للنحاس ٢٣٢/٣، والكشاف ٢٧٢/٣، وإعراب القراءات الشواذ ٣١٦/٢.

(٢) الأحزاب: ٥٦.

(٣) انظر: مجالس العلماء ٥٤، وأمالى الزجاجي ٢٢٦، وإنباه الرواة ٤٣/٢، وخزانة الأدب ٣١٦/١٠.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣١٠/١ - ٣١١، وانظر: الإنصاف ١٨٦/١، والتبيين ٣٤١.

(٥) يعني قوله: فمن يك أمسى في المدينة...

(٦) الكتاب ١٥٥/٢.

(٧) المائدة: ٦٩.

(٨) الكتاب ١٥٥/٢.

(٩) الإنصاف ١٨٩/١، ونسب إلى هشام بن معاوية الضير. انظر: الدر المصون ٣٥٩/٤.

(إنَّ) لما لم يظهر عملها جازَ العطفُ على موضعها قبلَ تمامِ الخبرِ^(١)، ومذهبُ الكسائيِّ قد سبقَ ذكرُهُ، ومنهم من يعتقدُ أنَّه معطوفٌ على المضمَرِ في (هَادُوا)^(٢).

وَحُكْمُ (لَكِنَّ) حُكْمُ (إِنَّ)؛ لأنها لا تُغَيِّرُ حُكْمَ الْإِبْتِدَاءِ، وإنما هي بَمَثَلَةِ (بَلْ)، وإنما لم تدخلِ اللامُ مَعَهَا؛ لأنها تَتَعَلَّقُ بِكَلَامٍ مُتَقَدِّمٍ، واللامُ تَقْطَعُ عَنْ كُلِّ سَابِقٍ، حتى إنها تُعَلِّقُ الْأَفْعَالَ الْقَوِيَّةَ، وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ مِنَ الْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ (لَكِنَّ) لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْاسْتِدْرَاكِ، وَمَنْ أَجَازَهُ قَالَ: إِذَا قُلْتَ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِنَّ عَمْرًا مُنْطَلِقًا، هُوَ بَمَثَلَةِ قَوْلِكَ: عَمْرُو مُنْطَلِقٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَّوِيهِ^(٣).

فَأَمَّا وَصْفُ الْأَسْمِ فَحَمْلُهُ عَلَى لَفْظِ الْأَسْمِ؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ دَاخِلٌ مَعَ الْمَوْصُوفِ فِي الْعَامِلِ بِخِلَافِ الْعَطْفِ، وَبَعْضُهُمْ يُجِيزُ حَمْلَ الْوَصْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ، كَمَا قَالُوا: لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ لَكَ، فَوَصَّفُوا عَلَى الْمَوْضِعِ، وَكَمَا قَالَ لَبِيدٌ^(٤):

حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرِّوَا حَ وَهَاجَهُ طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ^(٥)

(١) وهو مذهب الفراء.

(٢) نسب هذا للكسائي أيضاً. انظر: معاني القرآن للفراء ٣١٠/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢/٢.

وانظر الأقوال الأخرى في الآية في: البحر المحيط ٥٣١/٣، والدر المصون ٣٥٣/٤-٣٦٢.

(٣) انظر: الكتاب ١٤٦/٢.

(٤) هو لبید بن ربیعۃ بن مالک بن جعفر العامريّ، (ت: ٤١هـ)، شاعر جاهلي، أحد أصحاب المعلقات، كان فارساً حواداً، وهو صحابيٌّ حليل، أسلم سنة تسع، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبید: ألا كل شيءٍ ما خلا الله باطل. انظر: طبقات فحول الشعراء ١٢٣/١، ١٣٥، وطبقات ابن سعد ١٩٢/٦، والشعر والشعراء ٢٦٦/١، والإصابة ٤/٦.

(٥) البيت من الكامل.

تهجّر في الرواح: عجل في الرواح إلى الماء، أي راح في الهاجرة. هاجه: أي أثاره. المعقب: الذي يرجع مرة بعد أخرى. وهو الذي يطلب حقه. وهو يصف حماراً وأتانا، يشبههما بناقته، فيقول: هاج الحمار أثناه لطلب الماء. كطلب المعقب المظلوم لحقه. (انظر: شرح الديوان ١٨٦، وخزانة الأدب ١٣٤/٨).

انظر: ديوان لبید ١٨٦، وكتاب الشعر ٢٦٨/١، والإيضاح ١٨٦، والمخصص ٣٦/٤، وأمالي ابن الشجري ٣٤٧/١، والإنصاف ٢٣٢/١، وشرح شواهد الإيضاح ١٣٣، وشرح المفصل ٦٦/٦، والإيضاح في شرح المفصل ٦٣٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٤٨/٢، وخزانة الأدب ١٣٤/٨.

فَوَصَفَ عَلَى الْمَوْضِعِ^(١)، والفرقُ بَيْنَ: لَا رَجُلَ، وَ(إِنَّ): أَنَّ (لَا) جُعِلَتْ مَعَ (رَجُلَ) بمترلة شيء واحد، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (إِنَّ)، وَأَمَّا الْبَيْتُ فَإِنَّ فِيهِ خِلَافًا، عَلَى أَنَّ اتِّصَالَ الْمُضَافِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ أَشَدُّ مِنْ اتِّصَالِ (إِنَّ) بِاسْمِهَا.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي ۖ﴾ ءَ ةَ ةَ ۖ ﴿^(٢) فالرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، أَوْ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْمُضْمَرِ فِي (يَقْدِفُ)، وَالنَّصْبُ عَلَى لَفْظِ الْعَمَلِ^(٣).
فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَائِمٌ، جازتِ المسألة، وَكَانَ (قَائِمٌ) خَيْرًا عَنْ أَحَدِهِمَا، وَخَيْرُ الْآخَرِ مَحذُوفٌ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو فِي الدَّارِ، فَجَعَلْتَ (فِي الدَّارِ) خَيْرًا عَنْهُمَا لَمْ يَجُزْ عِنْدَ سَيَبُويه^(٤)، وَلَا عِنْدَ الْفَرَّاءِ، وَأَجَازَهُ الْكِسَائِيُّ، فَإِنْ جَعَلْتَ الْجَارَ خَيْرًا عَنْ أَحَدِهِمَا جازتِ المسألة عِنْدَ الْجَمِيعِ.

وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى الْمُضْمَرِ فِي الْخَبَرِ الَّذِي تُشَارِكُ فِيهِ (إِنَّ) أَخَوَاتِهَا لَمْ يَحْسُنْ حَتَّى تُؤَكِّدَ أَوْ يَطُولَ الْكَلَامُ، وَمَتَى عَطَفْتَ عَلَى الْمُضْمَرِ لَمْ تُقَدَّرْ ٦٣/ب شَيْئًا مَحذُوفًا؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَالْفَاعِلُ لَا يَكُونُ خَبَرُهُ بَعْدَهُ، وَإِذَا قَدَّرْتَهُ مُسْتَأْنَفًا أَوْ مَعْطُوفًا عَلَى الْمَوْضِعِ قَدَّرْتَ لَهُ خَيْرًا مَحذُوفًا مِثْلَ خَبَرِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ كَحُكْمِهِ.

قال أبو الفتح: «وَلَا يُجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ^(٥) مَعَ بَقِيَّةِ أَخَوَاتِهَا، لِزَوَالِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ مِنْهَا»^(٦).

قال سَعِيدٌ: قَدْ بَيَّنَّا قُوَّةَ كَأَنَّ وَلَعَلَّ وَلَيْتَ، وَإِخْرَاجَهَا الْمُبْتَدَأَ عَنْ حُكْمِهِ، حَتَّى أَهْمَا -أَعْنِي لَيْتَ- قَدْ نَصَبَتْ الْأِسْمَ وَالْخَبَرَ مَعًا عِنْدَ بَعْضِهِمْ^(٧)، [وَنَصَبُوا الْحَالَ عَنْ]^(٨) كَأَنَّ فِي قَوْلِهِ:

(١) (المظلوم) صفة للمعقَّب، وهو فاعل المصدر، وموضعه الرفع، لكنَّه جرٌّ لإضافة المصدر إليه.

(٢) سبأ: ٤٨.

(٣) أي عمل (إِنَّ) وهو نصب الاسم.

(٤) انظر كلام سيبويه في المسألة في: الكتاب ١٥٥/٢. وقد سبق ذكر الخلاف فيها.

(٥) في اللمع: على معنى الابتداء.

(٦) (منها) سقط من اللمع. انظر: اللمع ٤٣.

(٧) هو الفراء، كما سبق وذكر ذلك. انظر: معاني القرآن للفراء ٤١٠/١.

(٨) في أ: ... عند بعضهم أعني كَأَنَّ في قوله... والمثبت من د.

قوله:

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُودٌ شَرِبَ نَسْوُهُ عِنْدَ مُفْتَادٍ^(١)
وَقَدْ عَمِلْتُ (إِنَّ) فِي الظَّرْفِ فِي الْبَيْتِ الْمُقَدَّمِ^(٢)، وَإِنْ كَانَ سَيَبُويهِ يُجِيزُ الْعَطْفَ عَلَى
مَوْضِعِ (أَنْ) وَيَمْنَعُهُ غَيْرُهُ^(٣)، وَاحْتَجَّ سَيَبُويهِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤):

فَلَا تَحْسَبِي أَنِّي تَخَشَّعْتُ بَعْدَكُمْ لِشَيْءٍ وَلَا أَنِّي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَقُ
وَلَا أَنَا مِمَّنْ يَزْدَهِيهِ وَعَيْدُكُمْ وَلَا أَنَّنِي بِالْمَشْيِ فِي الْقَيْدِ أَخْرَقُ^(٥)

وَيُرْوَى: (وَلَا أَنَّ نَفْسِي يَزْدَهِيهَا)، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ، وَعَلَيْهِ حَمْلُ سَيَبُويهِ^(٦) قوله تعالى: ﴿D
J | H G F E﴾^(٧) يَذُكُّكَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا

(١) سبق تخرُّجُهُ.

(٢) لم يتقدَّم بيتٌ هذه صفته، فلعلَّ هناك سقطاً. والذي يظهر أنه يُريد قول الشاعر:

وإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا حَيَّنَّا فِي شَقَاقٍ

(٣) ممن منعه أبو سعيد السيرافي والفارسي. انظر المسألة في: الإيضاح العضدي ١٥١، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢١، وشرح الكافية ١٢٦١/٢/٢، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٠٤/٢، والتذيل والتكميل ١٩٩/٥، وخزانة الأدب ٣٠٤/١٠.

(٤) هو جعفر بن غلبة الحارثي.

(٥) البيتان من الطويل.

أفرق: أخاف. (اللسان ٣٠٤/١٠ فرق).

الشاهد: عطف جملة (وَلَا أَنَا مِمَّنْ يَزْدَهِيهِ وَعَيْدُكُمْ) على أَنَّ وصلتِها.

انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٤/١-٥٥، والتذيل والتكميل ٢٠٢/٥، وخزانة الأدب ٣٠٣/١٠.

(٦) الكتاب ٢٣٨/١.

(٧) التوبة: ٣.

رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴿١﴾ وقال بشر^(٢):

أَبِي لَبَنِي خُزَيْمَةَ أَنَّ فِيهِمْ قَدِيمُ الْمَجْدِ وَالْحَسْبُ النَّضَارُ^(٣)
 فعطف على موضع (أَنَّ) الحَسْبُ^(٤)، وعليه قوله تعالى: ﴿~ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ
 بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ ۝ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ﴾^(٥) ثم قال: ﴿وَالْجُرُوحُ
 قِصَاصٌ﴾ بالرفع^(٦).

وأما العامل مع (إِنَّ) في الظرف فهو مُتَأَوَّلٌ على شيءٍ آخر، كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ
 يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾^(٧) وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ : [<]﴾^(٨) ^(٩)
 فنصب الظرف بشيءٍ يدلُّ عليه هذا الظاهر.

وإذا تمَّ الخبرُ فيهنَّ، فالعطفُ على المضمَرِ في الخبرِ المُشْتَقِّ، فإنَّ لم يكنْ مُشْتَقًّا قُبِحَ الرَّفْعُ.
 واعلم أنَّه قد تدخلُ (ما) على هذه الأحرفِ فتكفُّها عن العملِ. وإذا كانتْ (ما) كافَّةً
 لـ(قُلْ) -وهي فعلٌ- عن العملِ، فما ظنُّكَ بهذه الضَّعَائِفِ، وكفَّتِ الاسمُ أيضاً عن
 الإضافة، قال^(١٠):

(١) المؤمنون: ٥٢. وفي أ: (وأنا ربكم فاعبدون)، وهذه الآية في الأنبياء، ولكنها غير مصدرة بالواو. والظاهر أنَّ المقصود هذه الآية؛ لأنها قد قرئت بفتح (أَنَّ)، قرأ بالفتح ابن كثير ونافع وأبو عمرو. انظر: السبعة ٤٤٦. أما آية الأنبياء فلم تُقرأ إلا بالكسر.

(٢) هو بشر بن أبي حازم الأسدي. شاعر جاهلي، انظر: الشعر والشعراء ٢٦٢/١، وخزانة الأدب ٤٤١/٤.

(٣) البيت من الوافر.

النضار: الخالص من كل شيء. (اللسان ٢١٤/٥ (نضر).

انظر: ديوان بشر ١٠٩، والمفصليات ٣٤٢، والتذييل والتكميل ١٩٩/٥.

(٤) نقله أبو حيان عن المصنّف في التذييل ١٩٩/٥.

(٥) المائة: ٤٥.

(٦) قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر. انظر: السبعة: ٢٤٤، والتذكرة ٣٨٦/٢-٣٨٧.

(٧) فُصِّلَتْ: ١٩.

(٨) تكملة من د.

(٩) الفرقان: ٢٢.

(١٠) هو المرار الأسدي.

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيِّدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثُّغَامِ الْمُخْلِسِ^(١)
 فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):
 أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا^(٣)
 وَقَالَ^(٤):
 تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانْظُرْ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّما أَنْتَ حَالِمٌ^(٥)
 وَقَالَ^(٦):

(١) البيت من الكامل.

أفنان: جمع فنن، وهو الغصن، ويعني بأفنان الرأس خصله. والثغام: نبت إذا ييس صار أبيض. والمخلص: ما اختلط فيه السواد بالبياض. (خزانة الأدب ٢٣٤/١١).

الشاهد قوله: بعدما أفنان، حيث كفت (ما) بعد عن الإضافة، فارتفع (أفنان) على الابتداء.

انظر: شعراء أميون (المرار بن سعيد الفقعسي) ٤٦١، والكتاب ١١٦/١، ١٣٩/٢، وإصلاح المنطق ٤٥، والمقتضب ٥٤/٢، والأصول ٢٣٤/١، ٢٥٨/٢، والبغداديات ٢٩٢، والأزهية ٨٩، وأمالى ابن الشجري ٥٦١/٢، وشرح المفصل ١٣١/٨، ومغني اللبيب ٤٠٩، والمقاصد الشافية ١١/٤، وخزانة الأدب ٢٣٢/١١.

(٢) هو الفرزدق.

(٣) البيت من الطويل.

روايته في الديوان: فرما، فلا شاهد فيه.

والشاهد على رواية المصنف: كف (ما) لعل، فدخلت على الفعل.

انظر: ديوان الفرزدق ٢١٣/١، وطبقات فحول الشعراء ٣٩٩/١، والإيضاح العضدي ١٦١، والمقتصد ٤٦٨/١، وأمالى ابن الشجري ٥٦١/٢، وشرح المفصل ٥٤/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٥/١، ومغني اللبيب ٣٨٠، ٣٨٧، وشرح شواهد ٦٩٣/٢.

(٤) اختلف في قائله، ف قيل:

أ- سويد بن كراع العكلي. كما في الكتاب.

ب- دجاجة بن عبد قيس التيمي. كما في شرح أبيات سيبويه.

(٥) البيت من الطويل.

الشاهد: كف (ما) لعل، حيث وقع بعدها ضمير رفع.

انظر: الكتاب ١٣٨/٢، والأصول ٢٣٣/١، والبغداديات ٢٨٧، وشرح أبيات سيبويه ٥٧٠/١، والأزهية ٨٧، وأمالى ابن الشجري ٥٦٠/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٤٦/١، وشرح المفصل ٥٤/٨، وخزانة الأدب ٢٥١/١٠.

(٦) هو النابغة الذبياني.

قالت ألا لَيْتَما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا ونِصفُهُ فَقَدِ^(١)

وقال الله تعالى: ﴿r q p o﴾^(٢)، وقال الشاعر^(٣):

جَرَّتِ الرِّياحُ على مَحَلِّ دِيارِهِمْ فَكأنَّما كانوا على مِيعادِ^(٤)
وقال^(٥):

ولكنَّما أَهْلِي بوادٍ أَنيسُهُ ذئابٌ تَبَعَى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ^(٦)

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مَنِ يَخْشَها﴾^(٧)، وقال الشاعر^(٨):

أَبْلَغَ الحارِثَ بنَ ظالمِ المُوْ عِدَ والنَّاذِرَ النُّذورَ عَلَيَّا
إِنَّمَا تَقْتُلُ النِّيامَ ولا تَقْـ تُلُ منْ كانَ ذا سِلاحٍ كَمِيا^(٩)

(١) البيت من البسيط.

الشاهد: رفع (الحمام) وهو بدل من اسم الإشارة؛ لأنَّ (ليت) قد كُفَّت بما.

انظر: ديوان النابغة ٢٤، والكتاب ١٣٧/٢، ومجاز القرآن ٣٥/١، والأصول ٢٣٣/١، والخصائص ٤٦٠/٢، والأزهية ٨٨، وأمالى ابن الشجري ٣٧٩/٢، ٥٦١، والإنصاف ٤٧٩/٢، وشرح المفصل ٥٤/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥١/١، ٦٢٢، وخزانة الأدب ٢٥١/١٠.

(٢) الأنفال: ٦.

(٣) هو الأسود بن يعفر النهشلي.

(٤) البيت من الكامل.

الشاهد: كف (ما) كأنَّ، فدخلت على الفعل.

انظر: الصبح المنير (أعشى نهم) ٢٦٩، والمفضليات ٢١٧، والشعر والشعراء ٢٤٩/١، وقواعد الشعر المنسوب لثعلب ٣٦، والبيان والتبيين ١١٩/١، والأغاني ١٣٥/١١، والعقد الفريد ٢٩٠/٣، وشرح اللمع لابن برهان ٧٧/١، وشرح شواهد المغني ٥٥٤/٢.

(٥) هو ساعدة بن جُوَيْة.

(٦) البيت من الطويل.

انظر: ديوان الهذليين ٢٣٧/١، والكتاب ٢٢٦/٣، والمقتضب ٣٨١/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٣٥/٢، والمخصص ١٢١/١٧، والبيان في شرح اللمع ٥٢٣، وشرح المفصل ٦٢/١، ٥٧/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٩/٢، ومغني اللبيب ٨٥٨.

(٧) النزاعات: ٤٥.

(٨) هو عمرو بن الإطنابة الأنصاري.

(٩) البيتان من الخفيف.

وبعضهم يَنْصِبُ بِلَيْتٍ وَلَعَلَّ و(ما) موجودة^(١)، ويقول: تعملُ و(ما) موجودةٌ كما
عملَ حرف الجرِّ في قوله تعالى: ﴿ * ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨

وهنا نُكْتَبُ؛ وهو أَنَّ (ما) إذا دخلت على (لم) لم يبطُلْ عملُها، ولم تكن مخيراً في ذلك، وَهِيَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى إِنَّ فَالْأَكْثَرُ أَلَّا تُعْمَلَ، وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى كَيْتَ وَكَأَنَّ وَلَعَلَّ فَمِنْهُمْ مَنْ يُعْمَلُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُلْغَى؟

فالجواب: أن (إنّ) وأخواتها إنما عملنَ بمشابهةِ الفعلِ، ومعاقبةِ المضمرِ عليه، الذي به أشبه الفعل؛ لأنك تقول: إني، كما تقول: ضربني، وإنه، كما تقول: ضربته، فإذا دخلت عليه (ما) زالَ ذلك الشبهُ، و(لم) ليست كذلك، وأيضاً فإنَّ (ما) مع (لم) زيدت لمعنى، وهو بإزاء (قد) في الإيجاب.

واعلم أن (إنَّ) و(أَنَّ) قد يُخَفَّفَانِ، فيكون كل واحد على أربعة أَضْرُبٍ.

فأما (إنَّ) فأحد أقسامها أن تكونَ شرطيةً، وتُذكر في بايها، كقولك: إن تَقُمَ أَقِمَّ.

والثاني: أن تكون نافيةً، فلا تعمل، فتقول: إن زيدٌ قائمٌ، والمبرد يُجَوِّزُ: إن زيدٌ قائمٌ^(٦)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ فِي آثَارِهِمْ خِلَافٌ﴾^(١).

- انظر: الكتاب ١٢٩/٣، والأصول ٢٢٧/١، والاشتقاق ٤٥٣، وشرح أبيات سيبويه ١٩١/٢، والمسائل المنثورة لأبي علي ١٧٩، وتحصيل عين الذهب ٤٣٣، وشرح المفصل ٥٦/٨.
- (١) ومثلهما (كأن) وهو مذهب الزجاج وابن السراج. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١، والتذييل والتكميل ١٤٧/٥. ونقل أبو حيان نص المصنف في التذييل ١٤٩/٥.
- (٢) آل عمران: ١٥٩.
- (٣) المؤمنون: ٤٠.
- (٤) قال ابن برهان: «وروى أبو الحسن الأخفش عن العرب: إنما زيداً قائمٌ، فأعمل مع زيادة ما». (شرح اللمع ٧٥/١) وانظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٣/١، والتذييل والتكميل ١٤٧/٥.
- (٥) انظر: أدب الكاتب ٢٣٥.
- (٦) المقتضب ٣٦٢/٢، وقد استشهد بالآية التالية.

والثالث: أن تكون زائدة مع التميّة وكافّة للحجازيّة في قوله^(٢):
 فما إن طَبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَا ودولة آخرينا^(٣)
 وقد زادها الحجازيُّ قال^(٤): / ٦٤ أ
 بَنِي غَدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرِيفًا وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَزَفُ^(٥)
 فأعملها.

والرابع: أن تكون مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، والقياس ألا تعمل، وبعضهم يُجيزُ عملها، فيقول:
 إن زيدا ليقوم، وإن زيداً ليقوم. فمن لم يُعْمَلْها قال: زال الشبه اللفظي بينها وبين الأفعال،
 ومن أعملها قال: الأفعال قد تُحذف وتُعمل^(٦)، نحو: لم يكُ زيدٌ منطلقاً، فمن لم يُعْمَلِ افتقرَ
 إلى اللام بعدها، فاصلاً لها بينها مثبتةً وبينها نافية، فيقول: إن زيداً لقائم، وإن زيداً ليقوم،
 ومن أعملها لم يحتجْ إلى اللام. حكى سيويوه عن الثقة أنه سمع من العرب من يقول: إن

(١) المُلْك: ٢٠.

(٢) اختلف في قائله، فقيل: هو لفروة بن مسيك، وقيل: للكميت.

(٣) البيت من الوافر.

الطب هنا بمعنى العلة والسبب، أي: لم يكن علة قتلنا الجبن، ولكن القدر، بحلول المنية وغلبة آخريين علينا.

الشاهد: رفع (جبن)، على أنه خير المبتدأ، سواء كانت (ما) حجازية أم تميمية.

انظر: الكتاب ١٥٣/٣، ٢٢١/٤، والمقتضب ٥١/١، ٣٦٤/٢، والسيرة النبوية لابن هشام ٥٨٢/٢، والمحتسب

٩٢/١، والخصائص ١٠٨/٣، والأزهية ٥١، وتحصيل عين الذهب ٤٤٠، وشرح المفصل ١٢٠/٥، ١٢٩/٨،

والجني الداني ٣٢٧، وخزانة الأدب ١١٢/٤.

(٤) لم أعرف قائله.

(٥) البيت من البسيط.

الصريف: الفضة. (عن الصحاح).

روي: ما إن أنتم ذهبٌ ولا صريفٌ، وروي: حقاً لستم ذهباً ولا صريفاً.

انظر: الصحاح ١٣٨٥/٤ (صرف)، وشرح عمدة الحفاظ ٢١٤/١، والجني الداني ٣٢٨، وتلخيص الشواهد

٢٧٧، ومغني اللبيب ٣٨، وشرح شواهد ٨٤/١، وشرح أبياته ١٠٦/١، وخزانة الأدب ١١٩/٤.

(٦) هذه إحدى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، فيرى البصريون أن (إن) المخففة تعمل، ويرى الكوفيون

أنها لا تعمل. انظر: الإنصاف ١٩٥/١، والتبيين ٣٤٧، وشرح المفصل ٧١/٨، وشرح التسهيل ٣٣/٢،

والتذيل والتكميل ١٣٢/٥، ومغني اللبيب ٣٦.

إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقًا^(١)، وقرأ أهل المدينة: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾^(٢). فَإِنْ قُلْتَ: إِنْ زَيْدٌ ذَهَبَ، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَجْلِ اللَّبْسِ، وَلَا يَصِحُّ دُخُولُ اللَّامِ لِأَجْلِ أَنَّهُ مَاضٍ فَلَزِمَ التَّثْقِيلُ، هَذَا قَوْلُ الْأَخْفَشِ، وَالْفَرَاءُ يَقُولُ: إِنْ اللَّامُ بِمِثْلَةِ (قَدَ)، وَالْكَسَائِيُّ يَقُولُ: إِذَا أَدْخَلْتَهَا عَلَى الْأَفْعَالِ فَهِيَ بِمِثْلَةِ (مَا)، وَاللَّامُ بِمِثْلَةِ (إِلَّا)^(٣)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾^(٤)، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥):

شَلْتُ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ^(٦)
وَرَأَيْتُ فِي كِتَابِ الْمَسَائِلِ:

يَا عَمْرُو وَيْحَكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿جِ هِ﴾^(٧). وَإِذَا أَدْخَلْتَهَا عَلَى الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ فَهِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ.

وهذه اللام عند الفارسي ليست لام التوكيد^(٨)، لدخولها على المفعول به مؤخرًا في

(١) الكتاب ١٤٠/٢.

(٢) يس: ٣٢. والظاهر أن الاستشهاد بها هنا وهم؛ لأنه لم يُقرأ بنصب (كلًا) في هذه الآية، لا أهل المدينة ولا غيرهم، حسب ما اطلعت عليه. والصحيح أن الاستشهاد بآية هود: ١١١. ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لِيُفَيِّتْهُمْ رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ﴾، وهي التي استشهد سيبويه بها بعد النقل الذي نقله عن المصنف. وقد قرأ بها نافع المدني وابن كثير. انظر: السبعة ٣٣٩-٣٤٠.

(٣) رأي الفراء والكسائي في الأصول ٢٦٠/١، والتذيل والتكميل ١٤٢/٥-١٤٣.

(٤) الأعراف: ١٠٢.

(٥) هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، زوجة الزبير بن العوام رضي الله عنهما، تدعو على قاتله ابن جرموز.

(٦) البيت من الكامل.

روي: ثكلتك أمك، وهبلتك أمك.

انظر: معاني القرآن للأخفش ٦٤٠/١، واللامات للزجاجي ١٢١، وأمالي القالي ١١٢/٣، وسر صناعة الإعراب ٥٤٨/٢، ٥٥٠، والمختضب ٢٥٥/٢، والإنصاف ٦٤١/٢، وشرح المفصل ٧١/٨، وشرح التسهيل ٣٦/٢، ٣٧، ومغني اللبيب ٣٧، وشرح أبياته ٨٩/١، وخزانة الأدب ٣٧٣/١٠.

(٧) الصفات: ١٦٧.

(٨) البغداديات ١٧٦.

قولك: إن ضربتَ لزيداً، وهذه اللام لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها، ولا تدخلُ على الفعل الماضي، وقد دخلت في خبر (كاد) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾^(١).

وَجَوَزَ الفارسيُّ فتح (أَنْ) معها، فقال: لو قلتَ: علمتُ أَنْ وَجَدَكَ زيداً لفاسقاً، جاز، إذ ليست لام ابتداء، وإنما هي لامٌ أخرى للفرق، وهي عنده غير لام (إِنْ)^(٢).
وجماعةٌ يمنعونَ من دخول (إِنْ) على الفعل المستقبل، ويزعمون أَنْ قولهم: إِنْ يَزِيْرُكَ لَنَفْسِكَ وَإِنْ يَشِيْنُكَ لَهِيْهِ^(٣)، شاذٌّ^(٤).

وأما (أَنْ) فإنها تكونُ على أربعةِ أضْرُبٍ:

أحدها: أَنْ تكونَ معَ الفعلِ بمتزلة المصدر، كقوله تعالى: ﴿b a _﴾^(٥)، أي: صومُكم، وأعجبي أَنْ تقوم، أي: قيامُك، ويجوزُ أَنْ تُوصَلَ بالأمر، في قولك: كتبتُ إليه بأنْ قُمْ، ولم يَجْزْ أَنْ يوصَلَ (الذي) بالأمر؛ لأنَّ (الذي) اسمٌ يفتقرُ إلى تخصيصٍ من صلة، وليس كذلك (أَنْ)؛ لأنها حرفٌ.

الثاني: أَنْ تكونَ زائدةً، كقولك: لما أَنْ جِئْتَ جِئْتُ، ولو لم تكن زائدة، لجِئْتَ بعد (لما) بمفرد وأضفتها إليه، وذا لا يصحُّ. وأما والله أَنْ لو فعلت^(٦).

الثالث: أَنْ تكونَ مفسِّرةً، كقولك: كتبتُ إليه أَنْ قُمْ، تقديره: أي قُمْ. ولا تأتي حتى يتمَّ الكلامُ ويكون ما قبلها بمتزلة القول، فإن ظهر القولُ لم تجامعها، تقول: قلتُ له قُمْ، وقد

(١) الإسراء: ٧٣.

في الأصل: وإن كادوا ليضلونك، وليس في القرآن هذا التركيب، ولعل المقصود ما أثبت، وجاء لها نظائر، كقوله تعالى: ﴿! " #﴾ [الإسراء: ٧٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا﴾ [الفرقان: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿p o n m l﴾ [القلم: ٥١].

(٢) انظر: البغداديات ١٨٢.

(٣) حكاه ابن السرج في: الأصول ٢٦٠/١.

(٤) قال ابن هشام: «ولا يُقاس عليه إجماعاً». انظر: مغني اللبيب ٣٧. وقول ابن هشام: (إجماعاً) غير صحيح، فالفارسي قد جَوَزَ ذلك كما سبق.

(٥) البقرة: ١٨٤.

(٦) أي وتكون زائدة في مثل هذا القول أيضاً.

أجازته الفارسي^(١) في قوله^(٢):

قالت الدُّلْحُ الرِّوَاءُ أَنِيهِ^(٣)

والفرق بينهما إذا كانت مصدريةً أنها يجوز أن تتقدّم على الفعل؛ لأنها معمولته، وإذا كانت مفسرة لم يُجزَّ أن تتقدّم؛ لأن المفسر لا يتقدّم المفسر. وقال سيبويه: يحتمل (أن) في قولك: كتبت إليه أن قم، أن تكون مصدريةً ومفسرة^(٤).

والربع: أن تكون مُخَفَّفَةً من الثَّيْلَةِ، ولا بُدَّ لها من العمل، إما في مُضْمَرٍ وإما في مُظْهَرٍ، لشدة تقاضيهما لما بعدها، وهو تقاضي العاملِ المَعْمُولِ، وَالصِّلَةِ المَوْصُولِ، وذلك كقوله تعالى: ﴿ W V U T S R Q ﴾^(٥) فلا تكون هذه إلا مُخَفَّفَةً من الثَّيْلَةِ؛ لأنَّ (أن) المصدرية مُخْتَصَّةٌ بالفعل لا تدخل على الاسم، والمفسرة لا تأتي حتى تكون قبلها جملةً، ولا زائدة؛ لأن الكلامَ يحتملُها، فإذا وليها فعلٌ مُسْتَقْبَلٌ فَصَلَ بَيْنَهُمَا بِالسَّيْنِ وَسَوَفَ وَقَدْ فِي الإِيجَابِ، ومع الماضي بِقَدْ، وأما مع المستقبل في النفي فَبَلَا،

(١) لم أقف عليه في مصنفاته. قال في المغني ٤٨-٤٩: «وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور أنها [يعني (أن)] قد تكون مفسرة بعد صريح القول»، ونقل عن الزمخشري إجازته في قوله تعالى: ﴿ هُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ [المائدة: ١١٧] على أن يكون القول مفسراً بالأمر، قال: «وهو حسن»، وعلى هذا فيقال في هذا الضابط: ألا سكون فيها حروف القول إلا والقول مؤوّلٌ بغيره».

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

بينما نحن مُرْتَعُونَ بفلج

فلج: مكان. والدُّلْحُ: جمع دالحة، وهي السحابة المثقلة بالماء. (تاج العروس ٣٦٣/٦ (دلح).

روي في مصادره سوى العين: إني، بكسر الهمزة، وهو: صوتُ رَزْمَةِ السحابِ وحينِ الرعد. ولا شاهد فيه. وأما رواية المصنف، فتفسيرها: أن إيه، كما فسر الخليل البيت بقوله: أي صُبِّي وافعلي.

انظر: العين ١٨٣/٣ (دلح)، والخصائص ٢٣/١، ١٦٥/٢، ومقاييس اللغة ٢٩٥/٢ (دلح)، والمحكم ٣٤٧/٧

(قول)، وأساس البلاغة ٢٧٩/١ (دلح)، واللسان ٥٧٢/١١ (قول)، وتاج العروس ٣٦٣/٦ (دلح)، ٢٩٣/٣٠،

(قول).

(٤) انظر: الكتاب ١٦٢/٣.

(٥) يونس: ١٠.

للمعنى والعوض، وذلك كقوله تعالى: ﴿H G F E D﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿Q P O N M L﴾^(٢)، ﴿~ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾^(٣)، ﴿U T S R﴾^(٤)، ولم يذكر مع الماضي حرفاً /٦٤ ب من حُرُوفِ النَّفْيِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلُ الْفِظِ مَاضِي الْمَعْنَى، فَتَدْخُلُهُ (لم)، كقوله تعالى: ﴿f e d c b﴾^(٥).
وُكْتُبَ مُنْفَصِلَةً مِنْ (لا)، وَلَوْ نَصَبْتَ (أَنْ) لَكُنْتِ مُتَّصِلَةً. وتقول: علمت أن سيقوم،
وَأَنْ قَدْ قَامَ، وَأَنْ قَدْ يَقُومُ، وَأَنْ سَوْفَ يَقُومُ، وقياس الماضي أن تنفيه بما كي لا يلتبس
بالدعاء، فتقول: علمت أن ما قام. وحكى المبرد في ما أغفل سيبويه عن البغداديين: أردت
أن يقوم زيد، بلا عوض^(٦). وحكى عن مجاهد^(٧) أنه قرأ: ﴿أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾^(٨) بالرفع^(٩).

وإنما عوضوا السين وأخواتها من ثلاثة أشياء: أحدها: حذف إحدى التوئين، والثاني:
حذف الاسم، والثالث: إيلاؤها ما لم تكن تليها.
فإذا وليها الاسم لم تحتج إلى عوض، كقوله^(١٠):

(١) المزمل: ٢٠.

(٢) طه: ٨٩.

(٣) التغابن: ٧.

(٤) الجن: ٥.

(٥) البلد: ٧.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي (ت: ١٠٣هـ)، أحد أعلام التفسير والإقراء المتقدمين، قرأ على ابن عباس بضعا وعشرين ختمة، وأخذ عنه ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء وابن محيصن وغيرهم. له تفسير حققه: د. عبد السلام أبو النيل. ط: ١٤١٠هـ. انظر: طبقات ابن سعد ٥/٤٦٦، وسير أعلام النبلاء ٤/٤٤٩، وغاية النهاية ٤١/٢.

(٨) البقرة: ٢٣٣.

(٩) نسبها بعضهم لمجاهد ونسبها آخرون لابن محيصن. انظر: الإنصاف ٢/٥٦٣، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/٨٢٤، وشرح المفصل ٧/١٥، والجنى الداني ٢٢٠، ومغني اللبيب ٤٦، ٧١٧، والبحر المحيط ٢/٢١٣، وارتشاف الضرب ٤/١٦٤٢، والدر المصون ٢/٤٦٣، وخزانة الأدب ٨/٤٢٢.

(١٠) هو الأعشى.

فِي فِتْيَةِ كَسِیُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ^(١)
فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾^(٢) فَإِنَّمَا مَعَ الْفِعْلِ مَصْدَرِيَّةٌ عِنْدَ الْمَازِي، وَالْفَارِسِيُّ
يَزْعُمُ أَنَّهَا مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ^(٣)، وَاسْتَغْنَوْا بِهَا قَبْلَهَا عَنِ الْعَوَضِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: أَمَّا أَنْ غَفَرَ اللَّهُ
لَهُ، فَهُوَ دُعَاءٌ^(٤).

وَمَوْضِعُ هَذِهِ أَنَّ الْمُخَفَّفَةَ بَعْدَ الْفِعْلِ الْمُحَقَّقِ، ك: عَلِمْتُ وَرَأَيْتُ وَوَجَدْتُ وَتَيَقَّنْتُ؛
لَأَنَّهَا لِلتَّحْقِيقِ، فَهِيَ مُشَاكِلَتُهُ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا أَفْعَالُ طَبَعَ ك: رَجَوْتُ وَخِفْتُ وَطَمَعْتُ،
كَانَتِ الْمَصْدَرِيَّةُ مَعَ الْفِعْلِ، إِلَّا أَنْ يَقْوَى الرَّجَاءُ فَيَصِيرُ مُتَيَقِّنًا، وَكَذَلِكَ إِذَا قَوِيَ الْخَوْفُ،
وَصَارَ مُتَيَقِّنًا كَانَتِ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، كَقَوْلِهِ^(٥):

وَلَا تَدْفِنَانِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ إِلَّا أَذْوَقُهَا^(٦)
يُنْشِدُونَهُ بِالرَّفْعِ.

(١) البيت من البسيط.

روايته في الديوان هكذا:

إِمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لَا نِعَالَ لَنَا إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ
ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ بِأَبْيَات:

فِي فِتْيَةِ كَسِیُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحِيلُ
انظر: الصبح المنير ٤٥، والكتاب ١٣٧/٢، ٧٤/٣، ١٦٤، ٤٥٤، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٨/٢،
والمقتضب ٩/٣، والأصول ٢٣٩/١، والمسائل المنثورة ٢٢٨، والخصائص ٤٤١/٢، وأما ابن الشجري
١٧٧/٢-١٧٨، ١٥٦/٣، وشرح المفصل ٧٤/٨، وخزانة الأدب ٣٩٠/٨.

(٢) القصص: ٨٢.

(٣) نقل ذلك ابن جني عنه في قول الشاعر: (أَنْ تُقْرَأَ..) الآتي ذكره بعد قليل. انظر: الخصائص ٣٩٠/١، والمنصف
٢٧٨/١.

(٤) انظر: المقتضب ٩/٣.

(٥) هو أبو محجن الثقفي.

(٦) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: وَلَا تَدْفِنَنِي.

انظر: معاني القرآن للفراء ١٤٦/١، ٢٦٥، والشعر والشعراء ٤١٤/١، وتفسير الطبري ٥٥١/٤، والأزهية ٦٧،
وأما ابن الشجري ٣٨٧/١، ١٥٨/٣، ومغني اللبيب ٤٦، وشرح أبياته ١٣٨/١، وخزانة الأدب ٣٩٨/٨.

فَأَمَّا حَسِبْتُ وَظَنَنْتُ وَخِلْتُ فَإِنَّمَا إِن قَوَّيْتُ حَتَّى صَارَتْ كَالْعِلْمِ، كَانَتْ (أَنْ) بَعْدَهَا
 الْمَخْفَفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ^(١): ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾^(٢). وعلى النصب قوله
 تعالى: ﴿v u t s﴾^(٣)، وقال: ﴿T S R Q P O N﴾^(٤)، وقوله:
 ﴿R Q P O N M L﴾^(٥). وإن كانت على بابها من التخيُّل والترجيم كالطمع
 فَتَقُولُ: حَسِبْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَأَلَّا يَقُومَ زَيْدٌ، وَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٦):

يَحْسِبُ حَادِيهِمْ إِذَا تَبَوَّعُوا أَلَّا يَجُوزُونَ وَهُمْ قَدْ أَسْرَعُوا^(٧)

ولا يلزم في الثاني عوضٌ.

وزعم بعض الكوفيين أَنَّ (أَنْ) يرتفع بعدها الفعل وإن كانت معه مَصْدَرِيَّةً^(٨)،
 وأنشد^(٩):

يا صاحِبِي فِدَتْ نَفْسِي نَفُوسَكُما	وحيثُما كُنْتُما لاقِيْتُما رَشَدا
أَنْ تَحْمِلَا حَاجَةً لِي خَفَّ مَحْمَلُها	وَتَكْسِبَا مِنَّةً عِنْدِي لها وَيَدا
أَنْ تُقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءٍ وَيُحْكَمَا	مِنِّي السَّلامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرا أَحَدا ^(١٠)

(١) هي قراءة أبي عمرو وحزمة والكسائي. انظر: السبعة ٢٤٧، والتذكرة ٣٨٩/٢.

(٢) المائة: ٧١.

(٣) العنكبوت: ٢.

(٤) الزُّحْرُف: ٨٠.

(٥) الجن: ٥.

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) من الرجز.

روايته في مصدره: إذ اِبتَرَعُوا بدل: إذا تَبَوَّعُوا.

والتَّبَوُّعُ: تَفَعُّلٌ مِنَ الْبَوَّعِ، وهو بسط الباع في المشي. (العين ٢٦٤/٢) (بوع)، واللسان ٢٢/٨ (باع).

الشاهد: أَنَّ (أَنْ) في قوله (أَلَّا يَجُوزُونَ) مخففة من الثَّقِيلَةِ؛ لِأَنَّ (حَسِبَ) تفيد العلم.

انظر: التذييل والتكميل ١٦٥/٥. ولم أجده في غيره.

(٨) هو ثعلب، فقد أنشد الأبيات في مجالسه، وقال: هذه لغة تشبّه بما. (مجالس ثعلب ٣٩٠/١).

(٩) لم أقف على قائلها.

(١٠) الأبيات من البسيط.

الشاهد: رفع الفعل المضارع (تقرآن) بعد (أَنْ) المصدرية.

وهذا عندي مُتَأَوَّلٌ، ومنه قوله^(١):

وَنَحْنُ مَنَعْنَا بَيْنَ مَرٍّ وَرَابِعٍ مِّنَ النَّاسِ أَنْ يُغْزَى وَأَنْ يُتَنَكَّفَ^(٢)

قال أبو الفتح: «وَتَشَبَّهَ (لَا) بِإِنْ»^(٣).

قال سعيد: (لَا) تُشَبَّهُ تَارَةً بِإِنْ فَتَنْصِبُ وَتَرْفَعُ عِنْدَ الْأَخْفَشِ^(٤)، وَتَنْصِبُ حَسْبُ عِنْدَ

سَيُوبِيهِ^(٥)، وَتُشَبَّهُ تَارَةً بِلَيْسَ فَتَرْفَعُ وَتَنْصِبُ، وَفِيهَا خِلَافٌ يَطُولُ، وَالْكَلَامُ يَرُدُّ عَلَيْهِ فِي الْبَابِ الَّذِي نَذَكَرَهُ بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

انظر: مجالس ثعلب ٣٩٠/١ (الثلاثة)، والخصائص ٣٩٠/١ (الثاني والثالث)، والمنصف ٢٧٨/١ (الثلاثة)، والإنصاف ٥٦٣/٢ (الثلاثة)، وشرح الجمل لابن خروف ٨٢٥/٢ (الثالث)، وشرح المفصل ١٥/٧ (الثالث)، ١٤٣/٨ (الثلاثة)، ورصف المباني ١٩٤ (الثالث)، والتذيل والتكميل ١٦٦/٥ (الثلاثة)، ومغني اللبيب ٤٦، ٩١٥ (الثالث)، وخزانة الأدب ٤٢٠/٨، ٤٢٣ (الثلاثة).

(١) هو كثير.

(٢) البيت من الطويل.

مر: موضع قريب من مكة، ورابع: بلدة قريبة من الجحفة. (معجم البلدان ١٠٤/٥، ١١/٣)، ويجرم الناس الآن منها بدلاً من الجحفة.

الشاهد: رفع الفعل المضارع (يغزى) و(يتنكف) بعد (أن) المصدرية.

انظر: ديوان كثير ١٢٦، ومعجم البلدان ١١/٣، والتذيل والتكميل ١٦٦/٥.

(٣) اللمع ٤٣.

(٤) انظر رأي الأخفش في: المسائل المنثورة ٨٦، والتبيين ٣٦٨.

(٥) الكتاب ٢٧٥/٢.

قال أبو الفتح:

«باب (لا) في النفي»

اعلم أن (لا) تنصب النكرة بغير تنوين، ما دامت تليها، وتبنى معها على الفتح، نحو: خمسة عشر^(١)، تقول: لا رجل في الدار، ولا غلام لك^(٢).

قال سعيد: اعلم أن علوم الامتزاج كالطب والفقه والنحو متى ما رام الناظر فيها تحليلها إلى غير امتزاج سام نفسه وكلّف طبعه قلب الحقائق، وعكس الطبائع، وإنما يصل إلى الوقوف على كنه الشيء من انقاده له ذرّة إلى سبيله، حتى يصل إليه من وجهه، ألا ترى أنك لو رمت العلم بالصوت من حاسة غير السمع لم تصل إلى ذلك، ولو رمت من حاسة السمع لوصلت إليه، وإذا كان الفرع كما يصح أن يكون فيه علة واحدة فقد يصح أن يوجد فيه علتان، فيقتضي لذلك أن يختص بحكم ثالث ينفرد به من الأصل والفرع الذي انفرد كل واحد منهما بإحدى علتين، وذلك نحو اجتماع علتي السبع والشاة عند أبي حنيفة في الحمار، فصار لسوره حكم ثالث / ٦٥ أ يخالف حكم سُورِي السبع والشاة^(٣)، وعلى هذا العمل في وضع جنازة الخنثى المشكل، بين الرجال والنساء، ودفعه بينهم في قبر واحد^(٤).

واعلم أن قولك: لا رجل قد وجدت في (لا) علتان، إحداهما تقتضي أن تنصب قياساً على (إن)، والثانية تقتضي أن تُبنى مع ما بعدها قياساً على (من) في: هل من رجل. فصار لها حكم ثالث، وهو أن البناء فيها لم يستحكم فيمنعها العمل فيما بُني معها، كما كان ذلك في عمرويه وسيبويه، واللهم، وخمسة عشر، ولم يستحكم لها العمل فيمنعها البناء مع

(١) في اللمع: خمسة.

(٢) اللمع ٤٤.

(٣) حكمه عندهم أنه مشكوك في طهوريته. انظر: المبسوط للسرخسي ٤٩/١ - ٥٠، وتبيين الحقائق ٣٤/١، والبحر الرائق ١٤٠/١. لكن العلة التي ذكرها أنه شابه الهرة من وجهه وفارها من وجهه، فوجه شبهها به مخالطة الناس، ووجه مفارقتها لها أنه لا يدخل المضايق ويصعد الغرف، فلوجود أصل البلوى لا يقولون بنجاسته، ولكن البلوى فيه ليست عامة لا يقولون بطهارته.

(٤) انظر: المبسوط ٦٥/٢.

ما عملت فيه، كما منع ذلك في (أن) في ذلك^(١).

وهذا البابُ يسمِّيهِ الكوفيُّ بابَ التبرئة، وهو كثيرُ الخلافِ، فأما مذهبُ أهلِ البصرة فإنهم يجعلون لَلا عملاً^(٢)؛ لأنها مُختَصَّةٌ بالاسمِ، وحكمُ كلِّ مختصِّ العملِ، على ما سبق، وهو أيضاً نقيضُ (إن)، والشَّيءُ يحملُ على نظيره وعلى نقيضه، فإن حُمِلَتْ على (إن) عملت للضدية التي بينهما، وإن حملتها على (أن) المصدرية عملت للمُشابهة اللفظية.

ولما كانت الأخبارُ إذا وقعتْ فإنَّما هي أجوبةٌ لأسئلةٍ منطوقٍ بها، أو مقدرةٌ، والجوابُ ينبغي أن يكونَ وفقَ السؤالِ، وإذا كانتِ المسألةُ عامَّةً كان الجوابُ مثلها، فإذا كنتِ استفهمتَ بلفظٍ يتضمَّنُ استغراقَ الجنسِ كان الجوابُ مثله، وذلك أن (من) تدلُّ على استغراقِ الجنسِ؛ لأنَّ من جملةِ موضوعاتها ابتداءً غايةً للشَّيءِ، ويستغنى بها عن حرفِ النهاية، وهو (إلى)؛ لأنَّ طرفي المعنى غايتهُ، فيجوزُ أن تستغني بدلالةِ إحدى الغائتين عن الأخرى، ألا ترى أنَّك تقولُ: رأيتُ الهلالَ من حِللِ السَّحابةِ، فتذكرُها في موضعِ الانتهاءِ والأصل فيه: رأيتُه من مكاني إلى حِللِ السحابِ، فاستغنيتَ بمنَّ عنها.

وأيضاً فإنَّ من مدلولاتها التَّبعيضُ، فإذا قال: لا رجلٌ في الدارِ، فكأنَّه قال: ليسَ بعضُ الرجالِ في الدارِ، فوقَّعَ النفيَّ عامًّا؛ لأنه لو كانَ جميعُ الرجالِ في الدارِ كان بعضهم في الدارِ، وهذا قولُ الرماني^(٣)، وذلك أنَّك إذا قلتَ: هل رجلٌ في الدارِ؟ جازَ أن يكونَ سؤالُك عن رجلٍ واحدٍ وعن جميعِ الرجالِ، كما أنَّك إذا قلتَ: ضربتُ زيداً جازَ أن يكونَ قليلاً وكثيراً، فإذا قلتَ: هل من رجلٍ في الدارِ؟ استغرقتَ الجنسَ بها في الاستفهامِ، فلم يَحتمِلْ إلا العمومَ، كما أنَّك إذا قلتَ: ضربتَ لم يَحتمِلْ إلا التَّكثيرَ، فلمَّا أرادوا نفي هذا الاستفهامِ العامِ أرادوا إعادة الدالِّ على معنى استغراقِ المنفيِّ، وعلموا أنهم إذا فعلوا ذلك أبطلوا حُكْمَ (لا) التي أرادوا إعمالها، وإذا حذفوا الدالَّ على المعنى وأعملوا (لا) بطلَ حُكْمُ استغراقِ

(١) كذا في أ، والنص ساقط من د. ولعل الصواب: كما منع ذلك في: إنَّ في الدار زيدا.

(٢) انظر: الكتاب ٢٢٧٤، والمقتضب ٣٥٧/٤.

(٣) هو علي بن عيسى بن علي الرماني، أبو الحسن، (ت: ٣٨٤هـ) إمام في النحو واللغة والتفسير، أخذ عن ابن

دريد وابن السراج. من تصانيفه: تفسيره، وشرح كتاب سيبويه، ومعاني الحروف. انظر: تاريخ بغداد

٤٦٢/١٣، وإنباه الرواة ٢٩٤/٢، ووفيات الأعيان ٢٩٩/٣.

الجنس في النفي، فتوسَّطوا الأمر بشيء يقوم مقام وجودها، وهو أنهم حذفوها وبنوا الاسم مع (لا) فقالوا: لا رجل في الدار.

واختلف علماء البصرة في هذه الحركة، أحركة إعراب هي أم حركة بناء؟ فسيبويه يقول: لا تعمل في ما بعدها فتنبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها، وترك التنوين لما عملت فيه لازم؛ لأنها جعلت وما عملت فيه خمسة عشر^(١). فمن ذهب إلى أنها حركة إعراب نظر مشابقتها لأن وحركته النصب، ومن ذهب إلى أنها حركة بناء نظر إلى خمسة عشر وحركته.

وأما الأخفش والمبرد والفارسي والمازني وجماعة من المحققين فإنهم يعتقدون أنها حركة بناء^(٢)، والزجاج والسيرافي والرماني وجماعة من النحاة يعتقدون أنها حركة إعراب^(٣)، وقوم يزعمون أنها حركة [إعراب تشبه حركة بناء، وقوم يزعمون أنها حركة]^(٤) بناء تشبه حركة إعراب^(٥)، فحجة من ذهب إلى البناء عدم التنوين، لغير معاقبة ولا مشابهة فعل، ولجعل الحرف معها بمنزلة شيء واحد، كسيبويه في بابه، وحجة من زعم أنها حركة إعراب أن العامل ليس له أن يحدث بناء في الكلمة، ولا له أن يصير معرباً مبنياً، وإنما ذهب التنوين للفرق بين معنيين، أهو جواب: هل رجل، أو هل من رجل، واستدلوا على ذلك بأنه قد يعمل / ٦٥ ب العامل في الشيء ويمنع التصرف الذي لنظائره، ولا يكون ذلك مبطلاً لعمله،

(١) الكتاب ٢/٢٧٤.

(٢) انظر رأي الأخفش في معاني القرآن ١/١٧٤، ورأي المبرد في المقتضب ٤/٣٥٧، والنقل عنه في شرح السيرافي ٨٣/٣ أ، ورأي الفارسي في الإيضاح العضدي ٢٥٤.

(٣) انظر رأي الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١/٦٩، وشرح السيرافي ٨٢/٣ أ، وشرح الكافية ١/٨١٥، ورأي السيرافي في شرحه ٨٢/٣ ب، ورأي الرماني في التذيل والتكميل ٥/٢٤٩. وهو رأي الكوفيين. انظر: الإنصاف ١/٣٦٦، والتبيين ٣٦٢.

(٤) في د.

(٥) قال ابن جني في الرد على من قال إنها حركة إعراب (الخطاريات ٢/١٧٧ - رسالة علمية في جامعة أم القرى): «... وعليه أن يقال له: إنها ليست حركة إعراب، ولكنها تشبه حركة الإعراب، وذلك باطرادها في كل منفي بلا هذه النافية للجنس».

ونسب ابن الشجري هذا القول إلى البصريين. انظر: أمالي ابن الشجري ٢/٥٢٨.

كَمْذُ وَمُنْذُ إِذَا كَانَا حَرْفِي جَرٍّ، وَ(لَوْلَا) مَعَ (أَنَّ) وَحَرْفِ الْجَرِّ مَعَ (أَنَّ)، وَاحْتِجَّ الزَّجَاجُ بِقَوْلِهِمْ: لَا رَجُلٌ وَغَلَامًا لَكَ، وَلَا رَجُلٌ ظَرِيفًا عِنْدَكَ، وَقَالَ: إِنَّمَا شَبَّهَهُ سَبِيوِيهِ بِخَمْسَةِ عَشَرَ؛ لِأَنَّهُمَا تَلَزَمَ مَا تَعْمَلُ فِيهِ، كَلِزُومِ خَمْسَةِ عَشَرَ^(١). وَهَذَا جَمِيعُهُ لَا دَلِيلَ فِيهِ، بِدَلِيلٍ: يَا زَيْدُ الظَّرِيفَ، وَيَا زَيْدُ وَالرَّجُلَ، وَالْأَوَّلُ مَبْنِيٌّ وَالثَّانِي مَعْرَبٌ.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ إِنَّمَا بُنِيَ لِتَضَمُّنِهِ اللَّامَ الَّتِي لَا اسْتِغْرَاقَ الْجِنْسِ، وَهَذَا يُفْسِدُهُ أَنَّهُ يُوصَفُ بِالنَّكَرَةِ، وَلَوْ كَانَ عَلَى مَا ادَّعَاهُ لُوصِفَ بِالْمَعْرِفَةِ كَمَا قَالُوا: لَقِيْتُهُ أَمْسَ الدَّابَرِ^(٢).

فَإِنْ قِيلَ: أَيْجُوزُ أَنْ تَقُولَ: إِنَّمَا بُنِيَ لِتَضَمُّنِهِ الْحَرْفَ، وَهُوَ (مِنْ)، وَلَمْ تَعْمَلْ (لَا)؛ لِأَنَّهُمَا بَاشَرَتَا مَبْنِيًّا بِالتَّضَمُّنِ؟ فَعَلِيهِ اعْتِرَاضٌ يُبَيِّنُ فِي مَوْضِعِهِ. وَلَوْ قِيلَ عَلَى قَوْلِ الزَّجَاجِ: إِذَا نُصِبَ الْمَعْطُوفُ عَطِيفٌ عَلَى مَوْضِعِ (رَجُلٍ)؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهُ نَصَبٌ بِدَلَالَةِ الْمُضَافِ وَالطَّوِيلِ، وَإِذَا رَفَعَهُ كَانَ عَلَى مَوْضِعِ (لَا) مَعَ رَجُلٍ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهُمَا رَفَعٌ كَانَ قَوْلًا.

وَاعْلَمْ أَنَّ النَّفْيَ عَلَى ضَرِيحَيْنِ: نَفْيُ مَا أَوْجَبَهُ مُوجِبٌ، وَنَفْيُ مَا لَمْ يُوجِبْهُ مُوجِبٌ، فَنَفْيُ مَا أَوْجَبَهُ مُوجِبٌ حَكْمُهُ أَنْ تَوَدَّى الصَّيْغَةُ فِيهِ، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، فَتَقُولُ: مَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ، أَوْ تَعْرِضُ شَبْهَةً عَمَلٍ، فَتَقُولُ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا، وَكَقَوْلِكَ: هَلْ رَجُلٌ فِي الدَّارِ، فَتَقُولُ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَإِنْ كَانَ هَذَا قَلِيلًا. وَنَفْيُ مَا لَمْ يُوجِبْهُ مُوجِبٌ هُوَ الَّذِي فِي الِاسْتِفْهَامِ عَنْهُ (مِنْ)؛ لِأَنَّ (مِنْ) لَا تَكُونُ مُسْتَعْرِقَةً لِلْجِنْسِ فِي الْمَوْجِبِ، فَحَكْمُ هَذَا الْبِنَاءِ^(٣).

فَإِذَا جَاءَ مَانِعٌ مِنَ الْبِنَاءِ، وَهُوَ الْإِضَافَةُ وَالطَّوْلُ، فَلَا يَخْلُو أَنْ تَرِيدَ بِهِ نَفْيَ أَعْمِ الْعَامِّ، الَّذِي يَدْخُلُ مَعَهُ (مِنْ) فِي الِاسْتِفْهَامِ، أَوْ أَنْ تَرِيدَ نَفْيًا خَاصًّا، وَهُوَ الَّذِي لَا تَسْلُطُ لِمَنْ عَلَيْهِ فِي الِاسْتِفْهَامِ، فَإِنْ أَرَدْتَ الْأَوَّلَ أَعْمَلْتَ وَنَصَبْتَ، وَإِنْ أَرَدْتَ الثَّانِي رَفَعْتَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَّا فَعَلْتَ بِالْأَوَّلِ الْمَفْرَدِ مِثْلَ هَذَا، فَكُنْتَ إِذَا قُلْتَ: لَا رَجُلًا فِي الدَّارِ، دَلَلْتَ عَلَى الْعُمُومِ، فَإِذَا قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، لَمْ تَدُلْ عَلَيْهِ، وَاسْتَغْنَيْتَ عَنِ الْبِنَاءِ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّهُمَا أَوْعَفُ مِنْ (إِنَّ) لِاخْتِصَاصِهَا بِالنَّكَرَةِ، فَقَصُرَتْ عَنِ الْعَمَلِ فَبَيَّنَّا،

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢٤٩/٥.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢٢٨/٥.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٨٣/٣ أ.

فارتكبنَا الاستِحسانَ المحضَ في: لا رجل، فلمَّا جئنا إلى المضاف والطويل لم يُمكن ذلك.
فإن قيل: فلم بُنيَ على الفتح، وحُكْمُ كلِّ مبني كان معرباً في حال أن يبنى على حركة
تُخالف ما يَسْتَحِقُّه في العمل، كقولنا: يا زيدُ ومن قبلُ، و(لا) إذا عَمِلَتْ فإنما تعملُ نصباً،
وهذا تقويةٌ لمُدَّعي الإعراب فيه.

فالجواب: أن هُنا تركيباً جاذباً إلى الفتح، وقيل: إنما بُنيتُ على فتحةٍ تناسبُ عملها،
كما كَسَرنا حَرْفِي الجرِّ المناسبِ حَرَكَه عَمَلِهِ، وكما بنينا (ابن أمّ) لما ركبنَاه على حركةٍ
تناسبُ عملَ النداء، فهذا غيرُ الأول.

وأما الكسائيُّ، فإنه يقول: إنما تنصب هذا القسم؛ لأن من حكم النكرات إذا كانت
مبدوءاً بها أن تتقدّم أخبارها عليها، كي لا تلتبسَ بصفاتها، فلما كان هذا القسمُ مقدّماً
لأجل الحرفِ غيرِ لفظه من الرفعِ إلى النصب، تنبيهاً على هذا المعنى.

وقال الفراء: إنما نُصِبَتْ هُنا ليفرّقَ بينهما إذا كانت بمعنى (غير) وبينها إذا كانت بمعنى
(ليس)^(١). ولم يذكر عثمانُ من أقسام [الاسم]^(٢) المنفيّ إلا النكرة المفردة المبنية المفتقرة إلى
شرائط ثلاث، وهي: التنكيرُ عاماً، والإفرادُ غيرُ الإضافة والطول، واللُّصوقُ، فأما قولُ
الشاعر^(٣):

لا هيثمَ الليلةَ للمَطِيِّ^(٤)

وقولهم: قضيّةٌ ولا أبا حسنٍ^(٥)، ففيه وجهان:

(١) انظر: رأي الكسائي والفراء في: الأصول ٣٨١/١.

(٢) في د.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) من الرجز.

هيثم: رجل كان معروفاً بحسن الصوت بالحاء للإبل. انظر: خزانة الأدب ٥٨/٤.

انظر: الكتاب ٢٩٦/٢، والمقتضب ٣٧٤/٤، والأصول ٣٨٢/١، والمسائل المنثورة ٩٧، وتحصيل عين الذهب
٣٥٠، وأما ابن الشجري ٣٦٥/١، وشرح المفصل ١٠٢/٢، وشرح الكافية ٨٢٩/٢/١، ورصف المباني
٣٣٢، وخزانة الأدب ٥٧/٤.

(٥) من كلام معاوية رضي الله عنه نحوها، قال: مُعْضَلَةٌ ولا أبا حسنٍ لها. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر
٥٤/٣.

أحدهما: أنه جعله من جماعة كل واحد منهم هيثم، فنكّر، كما تقول: زيدون.

والآخر: أنه فيه حذف، تقديره: لا مثل هيثم.

وقالوا على هذا: أمّا البصرة فلا بصرة لكم^(١)، وأمّا بغداد فلا بغداد لكم^(٢)، وعلى القول الثاني: لا يجوز وصفه عند الأخفش^(٣)؛ لأنه في موضع نكرة، فلا يجوز وصفه بالمعرفة، ولا يجوز وصفه بالنكرة وهو معرفة، فبطل الوصف.

واعلم أن الأسماء المنفية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: مفرد، ومضاف، وطويل.

فالمفرد ما كنّا بصدده.

وأما المضاف فقولك: لا غلام رجلٍ عندك، وإثما لم يُن؛ لأنّ المضاف مُعاقِبُ التنوين، وما فيه التنوين لا يُبنى، فكذلك ما كان مُضافاً، ولأنّ المضاف إليه قد يُكسب المضاف المبني إعراباً، نحو: (قبل) و(بعد)، و(أي)، إذا لم يُحذف العائد عند سيبويه^(٤)، فأما (لذن) و(كم)، فشاذان في باهما، وأيضاً فلا يُجعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً^(٥).

/ ٦٦ أ وأمّا الطويل فله شبهة بالمضاف من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الثاني متمم للأوّل كالمضاف، وأنّ الأوّل عامل في الثاني كالمضاف، وأنّ الثاني مُخَصَّصٌ للأوّل كالمضاف. وطوله يمنعه من البناء؛ لأنّ الآخر كـبعض الأوّل، فإذا قلت: لا أمر يوم الجمعة لك، فقد عمّمت جميع الأمرين؛ لأن (يوم الجمعة) عند البصري لا يتعلق بأمر مع بنائه لما سبق ذكره^(٦)، وإذا قلت: لا أمراً يوم الجمعة لك، فقد نفيت أمري

وانظر هذا القول بنصه في: الكتاب ٢/٢٩٧، والمقتضب ٤/٣٦٣، وأمالى ابن الشجري ١/٣٦٦، وشرح الكافية ١/٢/٨٣٠.

(١) تحدث عنها سيبويه في موضع آخر. انظر: الكتاب ١/٣٨٩.

(٢) لم أقف على من ذكرها.

(٣) انظر: شرح الكافية ١/٢/٨٣٠.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٨. وانظر الخلاف في هذه المسألة في: الإنصاف ٢/٧٠٩، واللباب ٢/١٢٣، وشرح المفصل ٤/٢١، وائتلاف النصرة ٦٧.

(٥) أي: (لا) واسمها المضاف، والمضاف إليه، فلا تكون هذه الثلاثة بمترلة اسم واحد مركب.

(٦) الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي. انظر: الكتاب ٢/٢٧٩. وحكى الفارسي عن البغداديين إجازة كون الظرف والجار والمجرور في نحو: لا أمر بالمعروف متعلقاً بالمنفي المبني. انظر: الحجة ١/١٩٢.

يوم الجمعة خاصّةً، وكذلك: لا مرورَ بريدٍ، ولا مُروراً بريدٍ، فكل ما علقته بالأول نوّنت، وكل ما لم تعلقه بالأول، وأردت بالأول العمومَ بنيته مع (لا)^(١).

وأما قوله: إنّ (لا) تنصبُ النكرةَ بغير تنوينٍ، ما دامت تليها، وثبني معها على الفتح كخمسة عشر.

فقوله: (تنصب) يدلُّ على أنّه مُعربٌ. وقوله: (ثبني معها) يدلُّ على أنّه مبنيٌّ. وقوله: (النكرة بغير تنوين) ينبغي أن يُخصَّصَ، فيقول: المفردة السابق ذكرها. وقوله: (تبني معها على الفتح) ينبغي أن يقول: إذا قصدت العمومَ. ثم قوله: (في الدار) يحتمل أن يكون خبراً، وأن يكون صفةً، فبنو تميم كثيراً ما يحذفون الخبر، وأهل الحجاز يُظهرونه، كذا ذكر السيرافي في تأويل ما قال سيبويه^(٢)؛ وذلك أنّه استدلَّ على أنّ (لا رجل) في موضع اسمٍ مُبتدأٍ في لغة بني تميم، يقول أهل الحجاز: لا رجل أفضل منك، فكأن بني تميم يقولون: (لا رجل) ويقتصرون عليه، وفي قول السيرافي نظراً؛ لأنه يُحتمل أن يكون أراد أن بني تميم أبعدُ من أهل الحجاز في رفع الخبر؛ لأنهم ينصبون خبرَ (ما)، فإذا كان الذين ينصبون يرفعون، فمنّا ظنُّك بالذين يرفعون؟

وفي رفع الخبر خلافٌ بين سيبويه والأخفش رحمهما الله^(٣)، فأما سيبويه فإنّه لا يُعملها في الخبر، وإنما الخبر مرفوعٌ على ما كان عليه^(٤)، وأما الأخفش والمبرد وجماعةٌ من النحاة فإنهم يرفعون بها الخبر كما نصبوا بها الاسم^(٥)، وحجتهم أنّ كلّ شيءٍ يعمل في المبتدأ يعمل في الخبر، إلّا حرف الجرّ، وحجة سيبويه قلة تصرّفها، وأنّها دون (إن) في العمل، لدخول (إن) على المبتدأ المعرفة والنكرة، وذلك أنّ مراتب النقي تنقسم إلى أقسامٍ قد سبق ذكرها،

(١) انظر: شرح الكافية ٨١٩/٢/١.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٨٣/٣ أ.

(٣) هي مسألة خلافة بين البصريين والكوفيين. انظر: التبيين ٣٦٨.

(٤) انظر: الكتاب ٢٧٥/٢.

(٥) رأي الأخفش في المسائل المثورة ٨٦، والتبيين ٣٦٨. ورأي المبرد في المقتضب ٣٥٧/٤، ونقله عن السيرافي في

شرح الكتاب ٨٣/٣ أ. ومن ذهب إلى ذلك الزمخشري في المفصل ٥٤-٥٥، وابن الحشاش في المرتجل ١٧٧.

ذِكْرُهَا، لَكِنَّا نُعِيدُهُ لِأَنَّ الْمَوْضِعَ يَقْتَضِيهِ:

الأولى: (ليس)؛ لأنها فعلٌ في القولِ القوي^(١)، فهي تعمل في المعرفة والنكرة، ويتقدم خبرها على اسمها إجماعاً، وعليها بالخلاف^(٢)، ويفصل بينهما بإلا، ويضمّر فيها. ويتلوها (ما)، فهي تعمل في المعرفة والنكرة، ولا يتقدم خبرها على اسمها، ولا يفصل بينهما بإلا، ولا يضمّر فيها، ولا تعمل في لغة بني تميم، ولها شبهة بليس من ثلاثة أوجه. ويتلوها (لا)، فتعمل في النكرة حسب، بغير فصل؛ لأنها لا تكون لنفي الحال، فبُعِدَت عن (ليس)، وَقَدْ أَدْخَلُوا الْبَاءَ فِي خَبَرِهَا إِذَا رَفَعَتِ الْأَوَّلَ وَنَصَبَتِ الثَّانِي حَمَلًا عَلَى (لَيْسَ)، وَأَنْشَدُوا^(٣):

وَكَذَلِكَ لَا خَيْرٌ عَلَى أَحَدٍ وَلَا شَرٌّ بِدَائِمٍ^(٤)

وزعم الفارسيُّ أَنَّ الْبَاءَ هِيَ بَاءُ (لَيْسَ)، فَدَخَلَتْ فِي (لَا) الَّتِي تُشَابِهُهَا، كَمَا دَخَلَتْ فِي

(١) رأى الفارسي في أحد قوليه أنها حرف بمنزلة (ما)، ونقل المرادي وأبو حيان أنه قول ابن السراج، وما في الأصول يخالفه، فقد ذهب إلى أنها فعل. انظر: الأصول ٨٢/١، والحلييات ٢١٠، والجني الداني ٤٩٤، وارتشاف الضرب ١١٤٦/٣، ومغني اللبيب ٣٧٨.

(٢) منع تقدم خبر ليس عليها مذهب الكوفيين، ونسب إلى المبرد كما في الحلييات ٢٨٠، وشرح اللمع لابن برهان ٥٨، والإنصاف ١٦٠/١، وذهب إليه ابن السراج. انظر: الأصول ٨٩/١-٩٠. وإجازته مذهب البصريين، كما في الإنصاف ١٦٠/١، والتبيين ٣١٥، والمبرد في المقتضب ١٩٤/٤.

(٣) اختلف في قائله، ف قيل:

أ- المرقش السدوسي.

ب- خُزْرُ بن لَوْذَانَ.

(٤) البيت من مجزوء الكامل.

روايته في مصادره -إلا البديع-:

وَكَذَلِكَ لَا خَيْرٌ وَلَا شَرٌّ عَلَى أَحَدٍ بِدَائِمٍ

الشاهد: دخول الباء الزائدة في خبر (لا) المشبهة بليس.

انظر: تأويل مختلف الحديث ١٠٧، والحيوان ٤٣٦/٣، وتهذيب اللغة ٤٥٠/٤ (حتم)، والأُمالي ١٠٧/٣، والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٢٨، وغريب الحديث للخطابي ٣٧١/١، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٢١٦، والبديع لابن الأثير ٥٨٢/٢/١، والتنزيل والتكميل ٣٠٨/٤، والمقاصد الشافية ٢٣٨/٢، واللسان ١١٣/١٢ (حتم).

(ما) الحجازية، وأجازه قومٌ إذا كانت بمنزلة (ليس) ترفع وتنصب، ومنعه قومٌ إذا كانت تنصب وترفع^(١)، وسوى قومٌ بينهما^(٢)، ورأيت الفارسي تارةً يُجيزُ ذلك، وتارةً يمنعه في الناصبة للاسم، وكان الفارسيُّ تارةً ممن يُجيز ذلك في القولين^(٣).
وقد تقع (لا) غير مُتصدِّرةٍ للجُمْلِ، و(ما) لا تكونُ إلَّا مُتصدِّرةً، كقولك: مررتُ برجلٍ لا كاتبٌ ولا شاعرٌ.

ويليها (لات)؛ لأنها نقصت عن مرتبة (لا) للحرفِ اللاحقِ بها، فعملت في الحين خاصةً، ولا يظهرُ معمولاً لها معاً، والأخفش لا يُعملُها^(٤)، وسنبيها في موضعٍ غيرِ هذا إن شاء الله.

ويتلوها (إن)، فلم يبقَ لها عملٌ عند المحققين^(٥)، ونقصت (إن) عن (لا)؛ لأنها لا تَمَحُضُ نافيةً، وأجاز المبردُ عملَها^(٦).
فإن قيل: فـ(ما) كذلك؟

قيل: (ما) إذا كانت غير نافية كانت اسماً في أكثر أحوالها، بخلاف (إن) فإنها تكون حرفاً ألبتة^(٧).

قال أبو الفتح: «فإن فصلتَ بينهما بطلَ عملُها، تقول: لا لك غلامٌ، ولا عندك

(١) أي (لا) النافية للجنس.

(٢) انظر دخول الباء الزائدة في خبر (لا) التي لنفي الجنس في: شرح التسهيل ٣٨٣/١.

(٣) وذلك في «تذكرته»، كما نص عليه أبو حيان. انظر: التذييل والتكميل ٣٠٩/٤-٣١٠، والارتشاف ١٣٠١/٣، وانظر: الحجة ١٩٤/١-١٩٥.

(٤) نقل ذلك عنه ابن السراج، لكنّه أثبت عملها في معاني القرآن، قال: «شبهوا (لات) بـ(ليس) وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون (لات) إلّا مع (حين)». وقال الزجاج: «وقال الأخفش: (ولات حين مناص) نصبها بـ(لا) كما تقول: لا رجلٌ في الدار، ودخلتِ التاءُ للتأنيث». انظر: الأصول ٩٧/١، ومعاني القرآن للأخفش ٦٧٠/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٢١/٤.

(٥) فمن لا يعملها سيبويه، والمبرد. انظر: الكتاب ١٥٢/٣، والمقتضب ٣٦٢/٢، والأزهية ٣٢، وأمالي ابن الشجري ١٤٣/٣.

(٦) انظر: المقتضب ٣٦٢/٢.

(٧) سبق المصنف إلى هذه الأقسام الأربعة الواسطي. انظر: شرح اللمع ٥٦.

جارية»^(١).

قال سعيدٌ: استدلت العلماء بأنَّ (لا) وما عملت فيه بتقدير اسمٍ واحدٍ بشيئينِ طريفينِ، أحدهما قولهم: غضبتُ من لا شيءٍ^(٢)، فدخل (من) عليهما يدل على أنه لا حكمٍ لـ لا على انفرادها، كما تدخل على خمسة عشر، هذا ما حكاه المبرد^(٣) والرماني^(٤) وغيرهما^(٥) / ٦٦ ب وهذا عندي فيه نظرٌ؛ لأن هذا يؤدي إلى تعليق حرف الجرِّ؛ لأنَّ (لا) وما يتصل به من اسمٍ وخبرٍ إذا بُنيتَ المبتدأ جملةً، وحرف الجرِّ لا يدخل على جملة.

فإن قيل: يكون بمتزلة الباء في: بحسبك قولُ السوءِ^(٦)، وما من أحدٍ قائمٍ، يعمل في المبتدأ حسب، فهو قولٌ، وفيه أيضاً نظرٌ.

والثاني من استدلالهم قولهم: جئتُ بلا مالٍ^(٧)، هذا حسنٌ لجر الباء للمال، كما تقول: مررتُ بالرجلِ هذا، فهذا يدل على أن (لا) كأنها غير موجودة، أو حيث وجدت فهي ك بعض الكلمة، وإذا كان كذلك لم يُجزِ الفصلُ بينهما، وعندي أن هذه (لا) ليست التي نحن بصددِها؛ لأن هذه بمتزلة (غير)^(٨)، وظاهرُ هذا القولِ ينصُرُ مَنْ قال: إن (لا) بُنيت مع (رجل) بناء (خمسَ عشر)؛ لأنه لما فصل بينهما بطل البناء، ألا ترى أن الظرف لا يُعتدُّ به فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه على ما سبق؟ فلو كانت عاملةً إعراباً لوجب أن يبقى الإعرابُ ولا يُعتدُّ بالظرف فاصلاً، كقولك: ما اليومَ زيدٌ ذاهباً، ولا خيرَ في اليومَ عمرو^(٩).

(١) اللمع ٤٤.

(٢) انظر القول في: المقتضب ٣٥٨/٤، والأصول ٣٨٠/١، ومغني اللبيب ٣٢٢.

(٣) انظر: المقتضب ٣٥٨/٤.

(٤) لم أقف على قوله.

(٥) كابن السراج. انظر: الأصول ٣٨٠/١.

(٦) انظر القول في: الكتاب ٢٩٣/٢، وتفسير الطبري ١٠٩/١١.

(٧) انظر القول في: المقتضب ٣٥٨/٤، والأصول ٣٨٠/١.

(٨) انظر: أمالي ابن الشجري ٥٤٠/٢.

(٩) جزء بيت من الخفيف، وتماهه:

إنَّ عمراً لا خيرَ في اليومَ عمرو إنَّ عمراً مُكثَّراً الإخـوانِ

وقد سبق تخريجه.

فإن قالَ مَنْ ادَّعى البناءَ لتضمَّنِ (من): إنما بنيتهُ هذه العِلَّةُ في محلِّ مباشرتها، لا ليزولَ عَمَلُ (لا)، ويعتذر لها كيلا يزولَ حُكْمُ (من) فيتعارضَ العاملانِ، فيزولَ عملُها، فإذا تأخرت وليس للا قوة (ما) بطلَ عملها فأزلنا التضمن من الاسم، وأعربناه، فهو قولٌ، والأول أقوى.

فإن قيل: فَلَمْ تَدَّعي ضَعْفَ (لا)، وقد وجدناها زائدةً عاملةً في قوله، وهو الفرزدق^(١):
لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها إلى لاقت ذوو أحسابها مُضراً^(٢)
قيل: لما وجدت زائدةً على الصورة التي تكونُ عليها غيرَ زائدةٍ عَمِلَتْ ذَلِكَ الْعَمَلُ،
كما تقولُ في (من) في قولك: ما جاعني من أحدٍ، وفي الباءِ في قوله^(٣):
... لا يَقْرَأَنَّ بالسُّورِ^(٤)

(١) هو همام بن غالب بن صعصعة الماشعي الدارمي التميمي. (ت ١١٠هـ). شاعر أموي فحل، أحد الثلاثة المقدمين، وهم جرير والفرزدق والأخطل. مدح خلفاء بني أمية، وتفوق في الفخر، وهاجى جمعاً من الشعراء، أبرزهم جرير، ومات قبله فرثاه جرير. أخباره في طبقات فحول الشعراء ٢/٢٩٨، والشعر والشعراء ١/٤٦٢، والأغاني ٩/٣١٨.

(٢) البيت من البسيط. روي:

إذا للام ذوو أحسابها عُمرًا

الشاهد: عمل (لا) وهي وزائدة في (ذنوب) وتركيبها معها.

انظر: ديوان الفرزدق ١/٢٨٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٧٨، وتفسير الطبري (شاكر) ٥/٣٠٢، والمسائل المنشورة ١٠٣، والحجة ١/١٦٨، والخصائص ٢/٣٦، وشرح التسهيل ٢/٥٩، وارتشاف الضرب ٣/١٣٠١، وخزانة الأدب ٤/٣٠. وللشيخ محمود شاكر تعليق على رواية هذا البيت. انظر: تفسير الطبري ٥/٣٠٢ حاشية (٥) - ٣٠٣.

(٣) اختلف في قائله، فقيل:

أ- الراعي.

ب- القتال الكلابي.

(٤) البيت من البسيط. وتماه:

هُنَّ الحرائرُ لا رَبَّاتُ أَحْمِرَةٍ سُودَ المحاجرِ لا يَقْرَأَنَّ بالسُّورِ

الأحمره: جمع حمار. والمحاجر: جمع محجر، وهو ما بدا من النقاب. وخص المحاجر والمقصود الجسد كله.

يقول: هن حرائر لا إماء سود لا يقرأن القرآن، صاحبات حمير. (عن شرح أبيات مغني اللبيب ٢/٣٧١).

الشاهد: عمل الباء الزائدة الجر، كعمل الأصلية.

قال أبو الفتح: «فإن عطفت وكررت^(١) جاز^(٢) فيه عدة أوجه، تقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، قال الله تعالى^(٣): ﴿لَا يَبْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾^(٤)»^(٥).

قال سعيد: إن عطفت (لا) وكررت جاز فيه عدة أوجه: أحدها: أن تبني الاسم الأول مع (لا)، وتجعل الثانية بمنزلة الأولى، فتقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، والخبر مضمّر، والتقدير: لنا، أو في الوجود، والثاني أولى؛ لأنه أعم.

وقوله: (بالله) الجار والمجرور متعلق بالخبر المحذوف، وهذا الخبر المحذوف في موضع رفع بخبر الابتداء عند سيبويه، وعند الأخفش في موضع رفع العامل فيه (لا)، فأما الآية فيجوز أن تكون (فيه) فيها في موضع صفة؛ إما على اللفظ فتكون في موضع نصب، وإما على الموضع فتكون في موضع رفع، ويكون الخبر محذوفاً على كلا الوجهين، ويجوز أن يكون (فيه) خبراً في موضع رفع على الخلاف في العامل فيه.

فأما قوله تعالى: ﴿ (* + , - . / الْحَجَّ) ﴾^(٦) فلا يخلو أن تُقدّر (لا) كليس فتعملها الرفع، وهي إذا كانت بتقدير (ليس) لم تعمل إلا في نكرة، ولا يفصل بينها وبين معمولها، وخبرها يكون منصوباً كما قال^(٧):

مَنْ فَرَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ^(٨)

انظر: ديوان الراعي ١٢٢، وديوان القتال الكلابي ٥٣، ومجالس ثعلب ٣٦٥/١، وأدب الكاتب ٥٢١، والمختص ٧٠/١٤، والبيان في شرح اللمع ٢٤٣، والمرتل ٢٣٠، والجنى الداني ٢١٧، ومغني اللبيب ٤٥، ١٤٧، ٨٨٥، وشرح أبياته ٣٦٨/٢، وخزانة الأدب ١٠٧/٩.

(١) اللمع: وكررت (لا).

(٢) في اللمع: جازت لك.

(٣) في اللمع: سبحانه.

(٤) إبراهيم: ٣١. قرأ بالبناء على الفتح ابن كثير وأبو عمرو وقرأ الباقون بالرفع والتنوين. انظر: السبعة ١٨٧، والتذكرة ٣٣٧/٢.

(٥) اللمع ٤٤.

(٦) البقرة: ١٩٧.

(٧) هو سعد بن مالك القيسي.

(٨) البيت من مجزوء الكامل.

أو تقدّرَها غيرَ مُعمَلةٍ عَمَلٍ (ليس)، وإنما يرتفعُ الاسمُ بعدها بالابتداء، فَمَنْ قَدَّرَ ارتفاعَ الاسمِ بعدها بالابتداءِ جازَ في قولٍ سيبويه أن يكونَ (في الحجِّ) خبراً عَنِ الأسماءِ الثلاثةِ، لا تَفْقَ الأسماءِ في ارتفاعِ خبرِها بالابتداءِ^(١)، أمّا قولُه: (فلا رَفَثَ [وَلَا فُسُوقَ])^(٢) فظاهرُ الأمرِ، وأمّا (لا جدالَ) فهي في مَوْضِعِ رفعٍ بالابتداءِ - أعني العاملَ والمعمولَ - فقد اتَّفَقَتِ الأسماءُ في ارتفاعِها بالابتداءِ، و(لا) العاملةُ ضعيفةٌ، فلا يمتنعُ أن يكونَ (في الحجِّ) خبراً عَنها، ولا يجوزُ ذلكَ في قولِ أبي الحسن^(٣)؛ لأنَّه يرى ارتفاعَ الخبرِ بعدَ (لا) بلا النافية، دونَ خبرِ الابتداءِ، فقد اختلفَ العاملانِ، ولو قُدِّرَ أنَّ ارتفاعَ (رَفَثَ) و(فُسُوقَ) بلا كما ترتفعُ بليسِ النكرةِ لم يُجْزَ أن يكونَ (في الحجِّ) خبراً عَنِ الثلاثةِ في قولٍ واحدٍ منهما؛ لأنَّ خبرَ هذه الآخرةِ مرفوعٌ، وخبرُ الأوّلينِ منصوبٌ، ولو رَفَعَ (جدالاً) لجازَ أن يكونَ (في الحجِّ) خبراً عَنِ الثلاثةِ، هذا قولُ الفارسي^(٤)، وهو الظاهرُ من كلامِ سيبويه في الحُجَّةِ، وغيرُهما يمتنعُ من ذلكَ؛ كيلاً يعملَ عاملانِ في معمولٍ واحدٍ، فإن جعلتَ (لا) مكررةً للتأكيدِ، والعملُ للأولى؛ لأنها معطوفةٌ على الموضعِ جازت في كُلِّ قولٍ، كما تقول: إنَّ زيداً وإنَّ عمراً ٦٧/ أ قائمانِ، كيلاً يعملَ الحرفانِ في معمولٍ واحدٍ، فتكونُ الثانيةُ مكررةً للتأكيدِ.

قال أبو الفتح: «ويُجوزُ: لا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله، قال الشاعرُ:

لا نَسَبَ اليَومَ ولا خُلَّةً اتَّسعَ الحَرَقُ على الرَّاقِعِ^(٥)

روي: من صدَّ.

الشاهد في قوله: (لا براحُ) حيث رفعت (لا) الاسمَ، وهو نكرة، والخبر محذوف، تقديره: لا براحُ لي. انظر: الكتاب ٥٨/١، ٢٩٦/٢، ٣٠٤، والمقتضب ٣٦٠/٤، واللامات للزجاجي ١٠٧، والمسائل المنثورة ٨٥، والإنصاف ٣٦٧/١، وأما ابن السجري ٣٦٤/١، ٣٦٦...، وشرح المفصل ١٠٩/١ وغيرها. (١) انظر: الكتاب ٢٧٤/٢. وانظر النقل عنه أيضاً في توجيه الآية في كشف المشكلات ١٤٨/١، والدر المصون ٣٢٥/٢.

(٢) تكملة من د.

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة ٢٩٠/٢، وكشف المشكلات ١٤٨/١، والدر المصون ٣٢٥/٢.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٢٩٠/٢-٢٩١.

(٥) اللمع ٤٤.

قال سعيد: النصبُ بالتنوينِ في المفردِ المعطوفِ على المبنيِّ معَ (لا) لا يُجيزُهُ يونسُ وجماعةٌ من النحاةِ إلا على الضرورة^(١)، كما لا يُجيزون تنوينَ المنادى المفردَ المعرفة^(٢)، وغيرهم يُجيزه معَ (لا)، ويجعل (لا) الثانيةَ زائدةً مؤكدةً^(٣)، كما تقول: ليس زيدٌ قائماً ولا عمروٌ منطلقاً، فتكون (لا) مؤكدةً، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: لَيْسَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو ذَاهِبِينَ. وَلَمَّا اطَّرَدَ فِي الْأَوَّلَى أَنَّ يَكُونُ الْمَفْرُودَ بَعْدَهَا مَبْنِيًّا عَلَى الْفَتْحِ تَرْتَلَتْ مِثْلَةَ الْمُحْدَثِ لِلْفَتْحِ، فَحُمِلَ الثَّانِي عَلَى لَفْظِ الْأَوَّلِ، كَمَا تَقُولُ: مَا رَأَيْتُ أَحْمَدَ وَلَا زَيْدًا، وَلَمْ يُنَّ الْأِسْمُ الْآخَرُ عَلَى الْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُ اعْتُقِدَ أَنَّ (لا) الثَّانِيَةَ زَائِدَةً، وَلَيْسَ يَصَحُّ أَنْ يُنَّيَّ مَعَ الْأَوَّلَى أَيْضًا، لِأَجْلِ حَرْفِ الْعَطْفِ، وَلِئَلَّا يَكُونَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ شَيْئًا وَاحِدًا، وَهَذَا نَظِيرُ: يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ، فِي عَطْفِ مُعْرَبٍ مَرْفُوعٍ عَلَى مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ مَبْنِيٍّ مَضْمُومٍ، بَلْ هَذَا أَوَّلَى؛ لِأَنَّكَ عَطَفْتَ الْأِسْمَ عَلَى اسْمٍ مَفْتُوحٍ مَنْصُوبٍ الْمَوْضِعِ، بِخِلَافِ الْمُنَادَى؛ لِأَنَّهُ مَضْمُومٌ اللَّفْظِ مَنْصُوبٌ الْمَوْضِعِ^(٤)، وَلَيْسَ لِهَذَيْنِ الْبَابَيْنِ فِي هَذَا ثَالِثٌ فِي الْعَطْفِ عَلَى اللَّفْظِ.

والبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ^(٥) يُنْشَدُ وَحَرْفُ رَوِيهِ الْقَافُ، وَيُنْشَدُ وَحَرْفُ رَوِيهِ الْعَيْنُ، فَإِذَا أَنْشَدَ بِالْقَافِ فَالْبَيْتُ لِأَنَسِ بْنِ الْعَبَّاسِ^(٦) مِنْ قَصِيدَةٍ فِيهَا^(٧):

(١) انظر رأي يونس في الكتاب ٣٠٨/٢-٣٠٩، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٧٤ (رسالة)، والمفصل ٩٣، قال ابن يعيش: «وهو مذهب ضعيف لأنه لا ضرورة هنا» شرح المفصل ١٠٢/٢.

(٢) أجاز نصبه عيسى بن عمر؛ لطوله بالتنوين. انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٧٣-٢٧٤ (رسالة).

(٣) انظر: الكتاب ٢٨٥/٢، وشرح اللمع لابن برهان ٩٥/١-٩٦.

(٤) شرح هذه الفقرة نقله أبو حيان. انظر: التذييل والتكميل ٢٩٣/٥-٢٩٤.

(٥) أي أنشده ابن جني، وهو لا نسب اليوم... البيت.

انظر: الكتاب ٢٨٥/٢، ٣٠٩، وشرح أبياته للسرياني ٥٨٣/١، وتحصيل عين الذهب ٣٤٦، وشرح المفصل

١٠١/٢، ١٣٨/٩، وأمالى ابن الحاجب ٤١٢/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥٣/١، ومغني اللبيب

٢٩٨، ٧٨٣، وشرح أبياته ٣٤١/٤.

(٦) هو أنس بن العباس بن مرداس السلمى، أبوه الصحابي المشهور رضى الله عنه.

(٧) اختلف في نسبة الأبيات فقليل:

أ- لأنس بن العباس كما في الكتاب ٢٨٥/٢.

ب- لجدته أبي عامر بن حارثة السلمى. كما في شرح أبيات سيويه للسرياني ٥٨٣/١، وذيل اللآلئ ٣٦/٢،

إِنَّ بَغِيضًا نَسَبٌ فَاسِخٌ لَيْسَ بِمَوْثُوقٍ وَلَا وَائِثٍ
 لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاتِقِ
 لَا صُلَحَ بَيْنِي فَاعْلَمُوهُ وَلَا بَيْنَكُمْ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي
 سَيْفِي وَمَا كُنَّا بَنَجِدٍ وَمَا فَهَّقَهُ قُمْرُ الْوَادِي بِالشَّاهِقِ^(١)
 وَإِذَا أُنْشِدَ بِالْعَيْنِ فَهُوَ فِي قَصِيدَةٍ لَشُقْرَانَ مَوْلَى سَلَامَانَ مِنْ قُضَاعَةَ^(٢)، مِنْهَا^(٣):
 إِنَّ الَّذِي رَبَّضْتُمَا أَمْرَهُ سِرًّا فَقَدْ بَيَّنَ لِلنَّاجِعِ
 لِكَالَتِي يَخْسِبُهَا أَهْلُهَا عِذَاءً بَكْرًا وَهِيَ فِي التَّاسِعِ^(٤)
 وفيها:

كُنَّا نُدَارِيهَا فَقَدْ مَزَّقَتْ وَاتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ^(٥)
 قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَيَجُوزُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، قَالَ الشَّاعِرُ:
 وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلَنَةً لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلَ^(٦)

وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٤٣/٤.

(١) الأبيات من السريع.

بغِيضٌ: أبو قبيلة، وهو بَغِيضُ بْنُ رِيثَ بْنِ غَطَفَانَ. وَالْفَاسِخُ: الضعيف. وَالْقُمْرُ: جمع قُمْرِيٍّ، وهو طائر معروف.

انظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٣٤٣/٤.

(٢) شاعر من شعراء بني أُمَيَّة. أخباره في تاريخ دمشق ١٢٣/٢٣.

(٣) اختلف في نسبتها، فقليل:

أ- لَشُقْرَانَ السُّلَامَانِي، كما في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٥٨٣/١، وذيل اللآلئ ٣٦/٢، وتاريخ دمشق ١٢٣/٢٣، ١٢٧.

ب- لابن حُمَامِ الْأَزْدِي كما في المؤلف والمختلِف ١١٥.

ج- لبعض اليشكُريين البصريين في الأمالي ٧٢/٣.

(٤) روايته في مصادره: للنَّاجِعِ، وهو: العالم المبين للأمور.

انظر: شرح أبيات سيبويه ٥٨٣/١، ومقاييس اللغة ٤٠٦/٥ (نخج) (الأول فقط)، وذيل اللآلئ ٣٦/٢، وتاريخ دمشق ١٢٧/٢٣، وتاج العروس ٢٣٦/٢٢ (نخج).

(٥) البيت في الأمالي ٧٢/٣، والمؤتلف والمختلِف ١١٥، وتاريخ دمشق ١٢٣/٢٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٤٣/٤.

(٦) اللمع ٤٤.

قال سعيد: قد بينّا أنّ النفيَ جوابُ سائلٍ، أو مقدّر السؤال، فكأنّ هذا الشاعر قيل له: ألك ناقةٌ في هذا الأمر أم جملٌ؟ أو قيل: ألك حولٌ أو قوّةٌ في هذا الأمر فاستعين بالله تعالى، فأجابَ نافيةً لكلامه فقال: لا حولٌ ولا قوّةٌ، والخبر مضمّرٌ، وهذه (لا) غيرُ عاملةٍ، ويجوزُ أن تجعلها بمنزلة (ليس) ويُضمّرُ الخبرُ، وهذا القسم لا يلزمُ الخبر، وهذا القسم لا يلزمُ فيه تكرارُ (لا) كما قال:

مَنْ فَرَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَا حُ^(١)
وكذلك قوله^(٢):

فَرَطَنْ فَلَا رَدُّ لَمَّا فَاتَ فَاثَقَضَى وَلَكِنْ تَعَوَّضُ أَنْ يُقَالَ عَدِيمٌ^(٣)
ألا ترى أنّها لو كانت في البيت هي التي تكون جوابَ الهمزة و(أم) للزَمِ تكريرُها، وأنكرَ الأخفش ذلك، وقال: إنّما هو مُبتدأ^(٤)، فأما قوله^(٥):

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو مُزاحم العقيلي.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (بُتَّ) بدل (فات)، و(بَعُوضٌ) و(بَغِيضٌ) بدل (تَعَوَّضُ). نقل السيوطي عن ابن قتيبة أن (بعوض) تصحيف. وقد أثبت السيرافي الروايات الثلاث. انظر: شرح السيرافي ٩٤/٣ أ. يقول واصفاً ذهاب شبابه: فرطن: ذهبن وتقدمن، فلا رد لما فات منهن، ولكن تعوّض من شبابه حُلماً مخافة أن يقال: عديم شباب وحلم. انظر: تحصيل عين الذهب ٣٥١. وعلى رأي ابن قتيبة: يصف رجلاً مات له ميت، فقال: فرطن: أي المدامع، فلا رد لما فات من الموت، ولكن تعوّض الصبر عن مصيبتك. انظر: الأشباه والنظائر ٢٦٥/٧.

الشاهد: أن (لا) مشبهة بليس؛ لأنها غير مكررة، وما بعدها اسمها مرفوع.

انظر: الكتاب ٢٩٧/٢-٢٩٨، وتحصيل عين الذهب ٣٥١، واللسان ١٢١/٧ (بغض)، والأشباه والنظائر ٢٦٥/٧.

(٤) لم أقف على رأيه.

(٥) اختلف في قائله، فقليل:

أ- الضحّاك بن هُثّام الرُقاشيّ.

ب- أبو زُبَيد الطائي.

ج- رجل من سلول.

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِّنَّا خُلِقْتَ لغيرِنَا حَيَاثُكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ^(١)
فشاذٌّ؛ لَأَنَّهُ يَلْزَمُ تَكْرِيرُهَا؛ لِأَنَّهَا بِمِثْلَةِ (غيرِ)، أَوْ بِنَاوِهَا وَإِعَادَةُ الضَّمِيرِ مِنَ الْجُمْلَةِ إِلَى
الْمُبْتَدَأِ، وَلَمْ يَجْعَلُوهَا كَلَيْسَ، وَكَذَلِكَ شَذَّ قَوْلُهُ^(٢):

بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا^(٣)
وهي متى فصل بينها وبين شيءٍ تعملُ فيه كُرْرَتْ، وبطلَ عملُها. ومتى دخلت على
المعرفة كُرْرَتْ وبطلَ عملُها، ويجوزُ أَنْ تُجْعَلَ الْأَوَّلَى غيرَ عاملةٍ في الشعر، والثانية بمِثْلَةِ
(ليس)، وَاسْتُغْنِيَ بِهَا عَنِ التَّكْرِيرِ لِلأَوَّلَى، وَيُضْمَرُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا خَبْرٌ، وَيُجُوزُ أَنْ تَعَكِسَ
الْقَضِيَّةُ^(٤).

وَالْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ^(٥) لِلرَّاعِي^(٦) مِنْ قَصِيدَةٍ لَامِيَّةٍ، وَقَبْلَ الْبَيْتِ:

(١) البيت من الطويل.

انظر: الكتاب ٣٠٥/٢، والمقتضب ٣٦٠/٤، والاشتقاق ٣٥٠، وشرح أبيات سيويه ٥٢١/١، والأزهية ١٦٢،
والمفصل ٩٧، وشرح المفصل ١١٢/٢، وشرح الكافية ٨٢٣/٢/١، والمقاصد الشافية ٤٣١/٢، وجمع الهوامع
٤٨/١، وخزانة الأدب ٣٦/٤.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

استرجعت: قالت: إنا لله وإنا إليه راجعون. أو طلبت الرجوع من الرحيل. وآذنت: أعلمت. والركائب: جمع
ركوبة، وهي الراحلة. (عن خزانة الأدب ٣٥/٤)
الشاهد: الفصل بين (لا) واسمها، مع عدم التكرار شذوذاً.

انظر: الكتاب ٢٩٨/٢، والمقتضب ٣٦١/٤، والأصول ٣٩٣/١، والمسائل المنثورة ٨٩، وتحصيل عين الذهب
٣٥١، وأمالى ابن الشجري ٥٣١/٢، وشرح المفصل ١١٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/٢، وخزانة
الأدب ٣٤/٤.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ٤٣٠/١.

(٥) البيت من البسيط.

روي: وما صرمتك.

انظر: ديوان الراعي ١٩٨، والكتاب ٢٩٥/٢، ومجالس ثعلب ٣٥/١، والأصول ٣٩٤/١، وشرح اللمع لابن
برهان ٩٤/١، وجمع الأمثال ١٦٦/٣، وشرح المفصل ١١١/٢، والتذيل والتكميل ٢٩٥/٥، وتخليص
الشواهد ٤٠٥.

(٦) في أ: الراعي، والتصويب من د.

أَمَلْتُ خَيْرَكَ أَنْ تَدْنُو مَوَاعِدُهُ فَالْيَوْمَ قَصَّرَ عَنْ تِلْقَائِكَ الْأَمَلُ
وما هَجَرْتُكَ حَتَّى قَلْتُ مُعْلَنَةً لا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمْلُ^(١)
قال أبو الفتح: «ويجوز: لا حول ولا قوة إلا بالله، قال الشاعر:

هَذَا لِعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بَعِينِهِ لَا أَمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ^(٢)

قال سعيد: / ٦٧ ب إذا قلت: لا حول ولا قوة كان في رفع (قوة) وجهان: أحدهما: أن تكون (لا) زائدة مؤكدة، و(قوة) معطوف على موضع (لا) مع (حول)، وإذا كانوا قد وصّفوا على الموضع فالأحرى أن يعطّفوا على الموضع، ولهذا المعنى استقبح قوم: أعجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ الظريف عمرًا^(٣)، ولم يستقبحوا: أعجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وعمرُو بَكَرًا؛ لأنَّ المعطوف في تقدير جملة ثانية، وعلى هذا أنشد لجرير:

بَأَيِّ بِلَاءٍ يَا ثُمَيْرُ بْنُ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابِي لَا يَدِينِ وَلَا صَدْرُ^(٤)

والثاني: أن يُجعلَ (لا) بمتزلة (ليس)، والتنوين في البيت إنما ذهب للقافية، وخبر الأولى مرفوع على الخلاف، وخبر الثانية منصوب، ويجوز أن تجعل في الشعر (لا) الثانية نافية غير عاملة، واستغني عن تكرارها بالأولى. وخبر الأولى والثانية عند سيبويه واحد، وعند الأخفش

والراعي هو عبيد بن حصين بن معاوية الثُميري، أبو جندل، سمي الراعي؛ لكثرة وصفه الإبل في شعره. شاعر أمويٍّ مقدّم، هجاه جرير لما اتهمه بالميل إلى الفرزدق. أخباره في طبقات فحول الشعراء ٥٠٢/٢، والشعر والشعراء ٤٠٤/١، والأغاني ١٦٨/٢٠.

(١) ديوان الراعي ١٩٨.

(٢) اللمع ٤٥.

(٣) الظريف، صفة لزيد على المحل، فإن (زيداً) فاعل المصدر، وقد أضيف المصدر إلى فاعله.

(٤) البيت من الطويل.

روايته في الديوان:

بَأَيِّ قَدِيمٍ يَا رِبِيعَ بْنَ مَالِكٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابِي لَا يَدَانِ وَلَا صَدْرُ
الذُنَابِي: ذنب الطائر، وقيل: الذنابي منبتُ الذنب، وذنابي الطائر ذنبه، وهي أكثر من الذنب. (عن اللسان ٣٨٩/١. (ذنب).

الشاهد: رفع (صدر) عطفاً على موضع (لا) مع اسمها، أو على أن (لا) عاملة عمل ليس.
انظر: ديوان جرير ١٧٩/١، وأخبار القضاة لابن حيان ١١٤/٢، والتذييل والتكميل ٢٩٥/٥، وأوضح المسالك ١٧/٢، والتصريح ١٢٦/٢.

مختلف^(١).

والبيت الذي أنشده^(٢) لرجل من مذحج، وهو ابن أحمـر الكـناني^(٣)، في قصيدة أو أبيات منها:

أَمِنَ السَّوِيَّةَ أَنْ إِذَا أَخْصَبْتُمْ وَأَمِنْتُمْ فَأَنَا الْقَصِيَّ الْأَجْنَبُ
وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أُدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُّ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبُ
هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بَعِينِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ^(٤)

قال أبو الفتح: «وتقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، قال الشاعر:

(١) يرى سيبويه أن الخبر في نحو: لا رجل أفضل، رُفِعَ على الابتداء؛ لأن (لا) واسمها بـمـتـرلة اسم واحد. أما الأخفش فيرى أنه خبر (لا)، فكلما نصبت (لا) وجب أن ترفع؛ لأنها بـمـتـرلة (إن). انظر: المسائل المنثورة ٨٦.
فإذا تكررت كما في هذه المسألة كان خبر الأولى العاملة، والثانية غير العاملة واحداً عند سيبويه، أما الأخفش فخبر العاملة عنده مرفوع بها، وخبر غير العاملة مرفوع بالابتداء.

(٢) البيت من الكامل.

انظر: الكتاب ٢/٢٩٢، والمقتضب ٤/٣٧١، والأصول ١/٣٨٦، وأملالي القالي ٣/٨٥، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٢٣١، والمفصل ٩٦، وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٩، والتذييل والتكميل ١/٦٢، ٥/٢٩٥، وجمع الهوامع ٢/١٤٤، وشرح أبيات المغني ٧/٢٥٦.

(٣) اختلف في نسبة هذا الشاهد اختلافاً كثيراً، ومن الاضطراب في نسبته ما أثبتته المؤلف، إذ قال: لرجل من مذحج، وهو ابن أحمـر الكـناني، قال البكري: «... فعلى هذا يكون من كنانة لا من مذحج» (اللائى ٣/٤١). وأشهر من نسب إليهم:

أ- هُني بن أحمـر الكـناني.

ب- زرافة الباهلي.

ج- ضمرة بن ضمرة النهشلي.

د- بعض الطائيين: قيل: عمرو بن يغوث، وقيل: عامر بن جوين.

وذكر ابن أحمـر الكـناني الذي ذكـرهُ في: المؤلف والمختلف ٤٥.

(٤) الحيس: أصل الحيس: الخلط. وهو لبن وأقط وسمن وتمر يصنع منه طعام. انظر: اللسان ٦/٦١ (حيس)، وشرح أبيات المغني ٧/٢٥٨.

والأبيات في الأمالي ٣/٨٤-٨٥، والمؤتلف والمختلف ٤٥، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٣١، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٠، وشرح المفصل ٢/١١٠، واللسان ٦/٦١ (حيس)، وخزانة الأدب ٢/٣٧-٣٨، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/٢٥٧، وتاج العروس ١٥/٥٦٩ (حيس).

فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبداً مقيم^(١)

قال سعيد: يجوز في رفع (حول) في هذه المسألة وجهان:

أحدهما - وهو الأقوى المستعمل - أن تجعل (لا) كليس ويجوز أن تكون (لا) غير العاملة، استغني عن تكريرها بلا الثانية العاملة. و(فيها) في القول الأول لا يكون خبراً عنهما إجماعاً لاختلاف العملين^(٢).

وأما في الوجه الثاني فيجوز [ذلك]^(٣) عند سيبويه ولا يجوز عند الأخفش على ما بينا.

والبيت الذي أنشده^(٤) أظنّه لأمية بن أبي الصلت^(٥) في صفة الجنة، وفي القصيدة:

سلامك ربنا في كل فجر
بريئاً ما نعتنك الذموم^(٦)

قال أبو الفتح: «وتقول: لا غلام وجارية لك، بالتنوين لا غير، قال الشاعر:

(١) اللمع ٤٥.

(٢) فالعاملة عمل (ليس) توجب نصب الخبر، وغير العاملة يرتفع الخبر بعدها على أنه خبر المبتدأ.

(٣) تكملة من د.

(٤) البيت من الوافر.

وهو ملفق من بيتين:

ولا لغو ولا تأثيم فيها ولا حين ولا فيها مليم

وفيهما لحم ساهرة وبحر وما فاهوا به أبداً مقيم

انظر: ديوان أمية بن أبي الصلت ٥٤ (الثاني فقط)، والزاهر ١٠٦/١، وسر صناعة الإعراب

٤١٥/١، وأوضح المسالك ١٩/٢، والمقاصد الشافية ٢٧٨/٩، ولسان العرب ٦/١٢ (أثم)، وجمع الهوامع

١٤٤/٢، وخزانة الأدب ٤٩٤/٤. والبيت الثاني في معاني القرآن للفراء ٢٣٢/٣، وإيضاح الوقف

والابتداء ٦٩.

(٥) هو أمية بن أبي الصلت الثقفي. شاعر جاهلي، من شعراء الطوائف، كان ممن رغب عن عبادة الأوثان في الجاهلية،

وقرأ الكتب المتقدمة، وكان يخبر أن نبياً سيعث، فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤمن به، ولما أنشد

رسول الله صلى الله عليه وسلم شعره قال: «آمن لسانه وكفر قلبه». أخباره في طبقات فحول الشعراء ٢٦٢/١،

والشعر والشعراء ٤٥٠/١.

(٦) تغنك: تتعلق بك. (عن شرح أبيات سيبويه ٣٠٥/١)

انظر: ديوان أمية بن أبي الصلت ٤٨٠، والكتاب ٣٢٥/١، وشرح أبياته ٣٠٥/١، والمقاصد النحوية ١٨٣/٣،

والمقاصد الشافية ٤٨٦/٣.

فلا أبَ وابنًا مثلَ مروانَ وابنِهِ إذا ما ارتدى بالمجدِ ثمَّ تَأَزَّرَا^(١)

قال سعيد: قد بَيَّنْتُ فيما تقدَّم العطفَ على اللفظِ في: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، وزيادة (لا)، فكذلك هنا مع عدم (لا)، وهو أولى، وذلك الوجهُ الثاني الذي احتَرناهُ مِنَ الفتحِ معَ (لا) المكررةِ ممتنعٌ هنا بَعدِها، ولا يمكنُ بناءُ ثلاثةِ أشياءَ شيئاً واحداً، والواوُ أيضاً مانعٌ آخرُ.

وقوله: «التنوين ليس غير»، هو كما ذكر إذا كان الاسمُ منصرفاً، فإن كان غيرَ مُنصرفٍ فلا تنوينَ فيه.

وإنما كان بالتنوين لأنَّ العاطِفَ يمنعُ من البناءِ في الثاني على ما سبق، وهذا يُطِلُّ اعتقادَ من اعتقد أنَّها بُنيتُ لأجلِ تَضْمُنِها (من) لا للتركيبِ^(٢)؛ لأنَّ (من) يحسُنُ أن تتضمَّنَ الثاني الآن، فلو كان بناؤها له لكان المعطوف مبنياً، وللمنتصر لهذا أن يقول: إنَّهم إنما يَضْمِنُونَ الاسمَ (من) في محلِّ يصحُّ لَّا أن تعملَ فيه، وهو في محلِّ تُبَاشِرُهُ فيه خوفاً من عَمَلِ الحرفِ، فيختلُّ المقصودُ، ولما كان الأولُ يَدُلُّ على استغراقِ الجنسِ بالبناء، والثاني معطوفٌ عليه على كُلِّ حالٍ كانَ للثاني حُكْمُ الأولِ، ولم يُتكلَفِ البناءُ؛ لأنَّ العطفَ الغالبُ فيه المجانسةُ؛ لأنَّه نَظِيرُ الثنيةِ، ونَظِيرُ هذا لأمِ المستغاثِ التي تَدخُلُ في النِّداءِ، فتحتَ فرقاً بينَ المُستغاثِ والمُستغاثِ إليه، وعللُ هذا مُستقصاةٌ في بابِه، فلمَّا وَقَعَتْ في الأولِ مَفْتُوحَةٌ، وعُطِفَ عليها بلامٍ أُخرى كُسِرَتِ الثانيةُ؛ لأنَّ اللبسَ قد زال، إذ للمعطوفِ حُكْمُ المعطوفِ عليه، ويجوزُ في هذا التمثيلِ وجهٌ آخرُ، وهو أن تقول: لا غُلامَ وجاريةً لك، فتعطفُ على موضعِ (لا) مع غلام، كما عطفْتَ على اللفظِ، فيجوزُ في البيت: فلا أبَ وابنٌ مثلُ، وتكون (مثل مروان وابنه) إن شئتَ صفةً للأب وخبرُهُ محذوف، فترفع

(١) اللع ٤٦.

(٢) منهم الرماني، يقول عن (لا): «عملها في النكرات، وذلك إذا كانت جواباً لهل من، وهي تنصب الاسم وترفع الخبر بمترلة (إن)؛ لأنها نقيضتها... إلا أنها مبنية مع ما بعدها، وذلك أنها جوابٌ لمن قال: هل من أحد؟ وحق الجواب أن يكون وفق السؤال، فكان يجب أن يقال: لا من أحدٍ، إلا أنهم حذفوا من، وضمنوا الكلمة معناها، فوجب البناء لتضمن معنى الحرف». (معاني الحروف ٨١).

(مثلاً) في هذا وتنصبه على ما سبق، وإن شئت جعلته / ٦٨ أ خيراً [لأب] ^(١) فيكون مرفوعاً لا غيرُ.

والمحتمل في هذه المسألة خمسة أوجه لفظاً:

لا حول ولا قوة إلا بالله، بفتحهما من غير تنوين.

والثاني: لا حول ولا قوة، بفتح الأول، ورفع الثاني على ثلاثة أوجه: الابتداء، والعطف على الموضع، وأن يكون بتقدير ليس هذا.

والثالث: لا حول ولا قوة، حملاً على لفظ الأول.

والرابع: لا حول ولا قوة، فترفعهما جميعاً على الابتداء أو ^(٢) على (ليس).

الخامس: لا حول ولا قوة، برفع الأول ونصب الثاني على ما بيننا.

والخبر إذا نُصِبَ المعطوف عليه بالتنوين أو وصفته بمنصوبٍ منوّنٍ رُفِعَ بلا لظهور العمل. ولو قلت: لا غلامَ ورجلاً ^(٣) فاضلٌ، لم يَجْزُ ^(٤)، وكذلك لو قلت: لا غلامَ ورجلٌ فاضلاً، لم يَجْزُ ^(٥)، فتدبر ذلك.

وأما البيت ^(٦) فللفرزدق ^(٧)، وقد قيل: هو للنابعة الجعدي ^(٨) فيما حكاه يونس ^(٩)، وقبلة:

(١) تكملة من د.

(٢) في أ: وعلى. وما أثبت أولى.

(٣) في أ: لا غلامَ رجلاً، والتصويب من د.

(٤) لأنه صفة لـ (رجل)، و (رجل) منصوبٌ لفظاً ومحلاً، فلا يجوز غير النصب.

(٥) (رجل) معطوف على محل (لا غلام)، فالرفع جائز فيه، فإذا رفعته وجب رفع وصفه.

(٦) البيت من الطويل.

روي: لا أبَ وابناً... وعلى هذه الرواية قد دخله الخرم.

المقصود: مروان بن الحكم، وابنه عبد الملك. وارتدى: لبس الرداء. انظر: تحصيل عين الذهب ٣٤٦.

انظر: الكتاب ٢٨٥/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٢٠/١، والمقتضب ٣٧٢/٤، وشرح القصائد السبع للأنباري

٢٨٨، واللامات للزجاجي ١٠٥، والمسائل البصريات ٤٨٨/١، وتحصيل عين الذهب ٣٤٥، وأمالي ابن

الحاجب ٤١٩/١، وشرح المفصل ١٠١/٢، ١١٠، وخزانة الأدب ٦٧/٤.

(٧) انظر: شرح شواهد الكشاف (تزييل الآيات على الشواهد من الأبيات) ٣٩٨/٤، والدرر اللوامع ١٧٤/٦. ولم

أجده في ديوانه.

(٨) في الخزانة ٦٩/٤ أنه من أبيات سيبويه التي لم يعرف لها قائل. وفي شرح شواهد الإيضاح ٢٠٧: أنه لرجل من

يونس^(١)، وقبله:

عليها امرؤ لم تحمل النوق مثله أبرميشاق وأوفي وأصبرا^(٢)
قال أبو الفتح: «فإن وصفت^(٣) اسم (لا) كان لك فيه ثلاثة أوجه: النصب بالتنوين،
تقول: لا رجل ظريفاً عندك، وبغير التنوين، تقول: لا رجل ظريف^(٤)، والرفع بالتنوين لا
غير، تقول: لا رجل^(٥) ظريف عندك^(٦)».

قال سعيد: قوله: «إن وصفت اسم (لا) كان لك فيه ثلاثة أوجه» يفتقر إلى احتراز،
وهو أن النصب بلا تنوين لا يجوز في المضاف والطويل، وإن كانا اسمي (لا)، وإنما الذي
يكون فيه هذا اسم (لا) المبني معها، يجوز ذلك فيه، وإذا كان كذلك فالأمر على ما ذكر،
يجوز النصب على اللفظ كما جاز وصف المنادى على لفظه، نحو: يا زيد الظريف، وإن
كان مبنياً؛ لأن (لا) قد أشبهت العامل لما بيننا، وأيضاً فإن (لا) قد ثبت أنها تعمل النصب،
ألا ترى أنه لو كان مضافاً أو طويلاً نصبت، فيكون نصب الصفة على هذا القول على
موضع (رجل) وحده، ويكون نصب الصفة من وجهين هنا، وفي الطويل والمضاف من وجه
واحد، ويجوز أن تبني الصفة مع الموصوف، وتفك (لا) من البناء، فتقول: لا رجل ظريف،
وإنما فككتها منه لئلا تجعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً، ورأيت كلام الفارسي يدل على أن

من عبد مناة بن كنانة، وكذا في تخلص الشواهد ٤١٣.

(١) لم أقف على موضع حكايته.

(٢) هذا البيت لامرئ القيس، من قصيدته التي مطلعها:

سما لك شوق بعد ما كان أقصرا وحلت سليمى بطن قو فعرعرا

وروايته:

عليها فتى لم تحمل الأرض مثله

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ١٤٦، وخزانة الأدب ٥٤٧/٨.

(٣) في اللمع: وُصف.

(٤) في اللمع: ظريف عندك.

(٥) في اللمع: غلام.

(٦) اللمع ٤٦.

ثلاثة أشياء قد جعلت شيئاً واحداً، ذكره في كتاب الإغفال^(١).

فأما (هل تضرُّبن) فالكلام عليه في موضعه. فلأنَّ حركةَ فاء (ظريف) فتحةٌ تركيبٍ نائبةٌ عن فتحةِ البناء مع (لا) النائبة منابَ نصبه، وإنما فعلوا هذا لشدة اتصال الصفة بالموصوف، كما قالوا: يا زيدُ بنُ عمرو، فأتبعوا كما أتبعوا امرأً وامرئاً وامرؤً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ ۖ مَا مَنَعُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾^(٢) (فإنَّه) هو الخبرُ و(الموت) الاسمُ، وليس الموتُ مما يدخلُ في خبره الفاءُ عند بصريٍّ إلا زائدة^(٣)، إلا أنَّهم جوزوا ذلك لأجل صفته بالذي هو الموصول، والموصولُ يصح في خبره الفاءُ، إذا كانت صلتهُ فعلاً أو ظرفاً، ولهذا لا تكونُ صفة المعرفة نكرةً، ولا صفة النكرة معرفةً؛ لأفهما كشيء واحدٍ. ويجوزُ الرِّفْعُ على الموضع، وعليه قوله^(٤):

وردَّ جازرُهُمْ حرفاً مَصْرَمةً ولا كريمَ مِنَ الولدانِ مَصْبُوحٌ^(٥)

(١) قال الفارسي: «... فالمنبئي مع هذه المركبة كلها شيئان، وليس فيه ثلاثة أشياء، فلا يجوزُ ذلك لخروجه عن حدٍّ ما أشبهه من المبنية. فإن قال قائل: فقد قالوا: (لا ماءً بارد لك)، و(لا رجلٌ ظريف)، وهذه ثلاثة أشياء جعلت شيئاً واحداً، فكيف لا يجوزُ على هذا أن يكونَ الفعلُ وعلامة الضمير والنون مبنيةً على الفتح كما بنيتَ هذا في النفي؟ قيل: لا يجوز هذا كما جاز: (لا رجلٌ ظريف)؛ لأنَّ ذلك لم يُجعل فيه ثلاثة أشياء شيئاً واحداً، إنما جعل (رجل) مع (ظريف) اسماً واحداً، ثم أُدخلت عليها (لا) على حدٍّ ما تدخُلُ في المفرد...». (الإغفال ١٥١/١).

(٢) الجمعة: ٨.

(٣) انظر رأي البصريين في: شرح اللمع لابن برهان ٢٤٣/١. وانظر تفصيل المسألة في الجني الداني ٧٠، ومغني اللبيب ٢١٩.

(٤) اختلف في قائله فقيلاً:

أ- حاتم الطائي.

ب- أبو ذؤيب الهذلي.

ج- رجل من بني النبيت بن قاصد، واسمه: عمرو بن مالك بن الأوس.

(٥) البيت من البسيط.

الجازر: هو الذي ينحر. والحرف: الناقة الضامر، وقيل: القوة الصلبة. والمَصْرَمة: المقطوعة اللين لعدم المرعى. والصبوح: شرب الصباح. يقول: هم في جذب، فيرد الجازر من المرعى ما ينحرون للضيف، واللبن متعذر عندهم، فلا يسقى الكريم النسب، فكيف غيره. (عن تحصيل عين الذهب ٣٥٢).

انظر: ديوان حاتم الطائي ٢٩٣، والكتاب ٢٩٩/٢، والمقتضب ٣٧٠/٤، والأصول ٣٨٥/١، وتحصيل عين الذهب ٣٥٢، والمفصل ٥٤، وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٥، وأمالى ابن الشجري ٥١٢/٢، وشرح المفصل

إذا جعلت (مصبوحاً) صفةً، كما جازَ وصفُ النداءِ على الموضعِ، وكذلك كلُّ مبنيٍّ يجبُ وصفه على موضعه، إلا أنَّه هنا على موضعِ الحرفِ والاسمِ، وفي النداءِ على موضعِ الاسمِ المنادى وحده.

واعلم أن هذا القسم يُجيزُ النحاةُ وصفه على موضعه والعطفَ عليه قبلَ الخبرِ، بخلافِ (إنَّ) فإنَّه لا يجيزُ المحققونَ وصفه على موضعه، ومن أجازَه فإنما يُجيزُه بعدَ استيفاءِ الخبرِ^(١)، وكذلك العطفُ إنما يجوزُ أن يكونَ على الموضعِ بعدَ استيفاءِ الخبرِ عندَ البصريِّ؛ لأنَّ (لا) قد جعلتْ مع الاسمِ بمتزلةٍ شيءٍ واحدٍ، وليسَ كذلكِ (إنَّ)^(٢)؛ لأنه يفصلُ بينَ (إنَّ) واسمِها بالخبرِ إذا كان ظرفاً أو حرفَ جرٍّ، وبمعمولِ الخبرِ إذا كان ظرفاً أو حرفَ جرٍّ، وليسَ كذلكِ (لا)، وكأنَّك في (لا) عطفتَ على الاسمِ وحده، وقولُ الشاعرِ^(٣):

أبي الإسلامُ لا أبَ لي سِواه^(٤)

إن جعلتَ (لي) صفةً كانَ في قولٍ من قال: (لا حولَ ولا قوةً) في موضعٍ نصبٍ، ومن قال: (ولا قُوَّةً) كانَ في موضعٍ رفعٍ، ومن قال: (لا غلامَ رَجُلٍ)، ووصفه لم يُجزَ بناءً صِفته معه لما سبق^(٥). ويجوزُ العطفُ / ٦٨ ب على الموضعِ فيه على قولٍ من عطَفَ على موضعِ

١/ ١٠٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٦٨.

(١) تقدم ذكر هذه المسألة، وانظر: الإنصاف ١/ ١٨٥، والتبيين ٣٤١.

(٢) انظر: الإنصاف ١/ ١٩٥.

(٣) اختلف في قائله فقليل:

أ- هار بن توسعة الشكري. وأكثر المصادر على ذلك.

ب- عيسى بن فاتك الخطي.

ج- سلمان الفارسي.

د- قراد بن أقرم الفزاري.

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

إذا افتَحَرُوا بَقِيسٍ أو تَمِيمٍ

انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٢، والشعر والشعراء ١/ ٥٢٨، والكمال ٣/ ١٠٩٧، ومعجم الشعراء ٩٦، وتحصيل عين

الذهب ٣٤٥، والمفصل ٩٤، وشرحه ٢/ ١٠٤، وربيع الأبرار للزمخشري ١/ ٣٤٧، والبديع ١/ ٦٠٦،

والحماسة البصرية ٢/ ٨٩٧.

(٥) حتى لا تكون ثلاثة أشياء شيئاً واحداً.

(إنَّ)، لكنَّ يجبُ أن يكونَ بعدَ استيفاءِ الخيرِ، وأمَّا الوصفُ على الموضعِ ففيه نظرٌ، فتقول: لا غلامٌ رجلٍ ظريفاً، وخبرُهُ رُفِعَ بلا على القولينِ، عن بعضهم، وكذلك الطويلُ في العطفِ، وقد أجاز سيبويه: لا مثلهُ أحدٌ^(١)، على الموضعِ، و(مثله) منصوبٌ، فإن كان بدلاً فحسنٌ، وإن كان وصفاً ففيه نظرٌ، وقد أجازهُ قومٌ في (إنَّ)، فيجبُ أن يجوزَ في هذا.

فأما الوصفُ فالطويلُ لا يوصفُ؛ لأنه عاملٌ، وتقول: لا مالَ لك درهماً ولا ديناراً، ولا شيء لك ناقةً ولا جملاً، وفي نصبه وجهان: أحدهما: أن يكونَ على التفسيرِ. والثاني: أن تجعلهُ وصفاً. والأولى عندي عطفُ بيانٍ، ويجوزُ رفعُهُ من وجهين: على الابتداء، وعلى خبرِ الابتداء، وإن شئتَ جعلتهُ خبراً للنفي.

واعلم أنَّ (لا) قد تدخلُ على أشياء لا يصحُّ لها العملُ فيها، وتلك الأشياءُ تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: اسمٌ معرفة، واسمٌ منفي بلا يتلوه اسمٌ منفي بلا، وهما جوابُ (أم) والهمزة، وقد ثبت عند السائلِ أحدُ الاسمينِ بغيرِ عينه، واسمٌ معمولٌ لغيرها.

فأمَّا الأولُ فأن تقول: لا غلامَ لك ولا الحارثُ، ولا غلامَ لك ولا أخوه، فأمَّا: لا غلامَ لك وأخاه، فيجوزُ من وجهٍ ويمتنعُ من وجهٍ، وأجاز الأخفشُ: لا غلامَ لك وأخوه، معرفةً ونكرةً^(٢)، ولا يحسنُ أن يُدخلها على معرفةٍ، إلا أن تكررَها، فأمَّا قوله: ...إن لا إلينا رُجوعُها^(٣)

فشاذٌ، فهذا البيتُ يجبُ تكريرُ (لا) فيه من وجهين: من جهةِ التعريفِ للاسمِ، والفصلِ بينها وبينَ الاسمِ.

وأمَّا قولُ العربِ: لا تُولِكْ أن تفعلَ^(٤)، فإنما لم تكررْ؛ لأنه في معنى: لا ينبغي لَكَ أن تفعلَ، وهي لا يلزمُ تكرارُها معَ الفعلِ، فكذلكَ هنا، وإذا ألصقَ بها وجبَ التكريرُ من جهةٍ واحدةٍ، وقد ارتكبوا لما ألصقوا (لا) بالاسمِ المعرفةِ البناءَ معها لأجلِ عدمِ التكريرِ، كما

(١) الكتاب ٢/٢٩٢.

(٢) لم أقف على رأيه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) القول في: الكتاب ٢/٣٠٢، ٤/٢٣٢، والأصول ١/٣٩٥، ٣/١٧٧.

قال^(١):

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي حُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلَا أُمِّيَّةَ فِي الْبِلَادِ^(٢)
وقد سبقَ تَأَوَّلُ مِثْلِهِ^(٣).

والثاني^(٤): لَا غَلَامَ فِي الدَّارِ وَلَا جَارِيَّةً.

والثالث^(٥): لَا مَرْحَبًا وَلَا أَهْلًا وَلَا كِرَامَةً وَلَا مَسْرَةً، وَلَا تَقُول: لَا ضَرْبًا؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا
تَدْخُلُ عَلَى الَّذِي يُعْتَادُ فِيهِ الدَّعَاءُ مَرْفُوعًا كَانَ أَوْ مَنْصُوبًا، كَمَا قَالَ^(٦):

وَبُتِّتُ جَوَابًا وَسَكَنَّا يَسْبِي وَعَمَرُوا بَنَ عَفْرًا لَا سَلَامَ عَلَى عَمَرٍ^(٧)

(١) اختلف في قائله، فقليل:

أ- عبد الله بن الزبير الأسدي.

ب- فضالة بن شريك.

(٢) البيت من الوافر.

أبو حبيب: هو عبد الله بن الزبير بن العوام. رضي الله عنهما. ونكدن: أي تعسرن واشتددن. يهجو عبد الله بن
الزبير، ويمدح بني أمية. (عن خزانة الأدب ٦٢/٤، ٦٤).

الشاهد: تركيب الاسم المعرفة (أمية) مع (لا) وبنائه على الفتح.

انظر: الكتاب ٢٩٦/٢-٢٩٧، والمقتضب ٣٦٢/٤، والأصول ٣٨٢/١، وشرح السيرافي ٩٣/٣ ب، والمسائل
المنثورة ٩٧، وأمالي ابن الشجري ٣٦٥/١، والبديع ٥٨٤/٢/١، وشرح المفصل ١٠٢/٢، وخزانة الأدب
٦١/٤.

(٣) ص: ٢٦٨. وهو قولهم: قضية ولا أبا حسن. وتأويله: ولا مثل أبي حسن، ولا مثل أمية.

(٤) اسم منفي بلا يتلوه اسم منفي بلا، وهما جواب (أم) والهمزة، وقد ثبت عند السائل أحد الاسمين بغير عينه.

(٥) اسم معمول لغير (لا).

(٦) هو جرير.

(٧) البيت من الطويل.

في قوله: يسبي، اكتفى بخبر الواحد عن خبر الاثنين. انظر: تحصيل عين الذهب ٣٥٣. وفيه: أنه قصر (عفراء)
ضرورة. وفي المقصور والممدود لابن ولاد ٧٧: عفري اسم رجل، وأنشد بيت جرير. ورسمه في الديوان بكسر
الفاء مقصوراً.

الشاهد: (لا سلام) حيث رفع ما بعد (لا) وهو مبتدأ قبل دخولها.

انظر: ديوان جرير ٤٢٥/١، والكتاب ٣٠١/٢، وطبقات فحول الشعراء ٣٢٨/٢، والمقتضب ٣٨١/٤، والزاهر
١٠٥/١، والمقصور والممدود لابن ولاد ٧٧، وشرح جمل الزجاجي ٢٧٤/٢، واللسان ٢١٨/١٣ (سكن)،
والتاج ١٩٩/٣٥ (سكن).

ويَقْبَحُ أَنْ تَقُولَ: مررتُ برجلٍ لا شُجاعٌ، حتى تقول: ولا فارسٌ، وكذلك لا تقول: هذا زيدٌ لا شجاعاً، حتى تكررَ.

وقومٌ من الكوفيين يُجيزون: لا زيدَ لك، على ما سبقَ، ولا يُجيزون: لا غلامَ الرجلِ لك^(١)، والكُنَى بمتزلةٍ زيدٍ، وأَجَرُوا (عبد الله) مجرى النكرة، و(عبد العزيز) و(عبد الرحمن) يجريان مجرى (عبد الله)، إلا أنهم يسقطون فيهما الألفَ، فيقولون: لا عبدَ عزيزٍ، ولا عبدَ رحمان^(٢)، ولا يعرفُ هذا بصريٌّ، وأجازوا دُخولها على المضمرِ الغائبِ، وَحَكُوا: إنْ كانَ واحدٌ في هذا الفَجِّ فلا هو^(٣)، ولا يعرفُ هذا بصريٌّ أيضاً، وأنشد الفارسيُّ^(٤):

ولا هيَ إلا أنْ تُقَرَّبَ وَصَلَهَا علاءُ كِنَازِ اللحمِ ذاتُ مِشارِبِ^(٥)

وكسرةُ تاءِ جمعِ المؤنثِ بمتزلةِ الفتحةِ، وكذلك ياءُ التثنيةِ والجمعِ السالمِ.

قال أبو الفتح: «ويُثْنَى بالنونِ، فتقولُ: لا غلامينَ لك، ولا جاريتينَ عندك»^(٦).

قال سعيد: سيبويه يزعمُ أن المثنى بعد (لا) مبنيٌّ معها^(٧) إذا كان جواباً لـ(هل من)، والمبرد يزعمُ أنه مُعَرَّبٌ، ويقول: المثنى لم يُجعل مع غيره كالشيء الواحد^(٨)، ورأيتُ أصحابنا يردُّونَ على المبردِ من غيرِ الوجهِ الذي قصدهُ، وذلك أنهم يقولون عنه إنَّ المثنى

(١) هذا القول غير منسوب في: الأصول ٤٠٦/١.

(٢) قال ابن السراج: «وقال الفراء: جعل الكسائي: عبد العزيز وعبد الرحمن بمتزلة عبد الله، وإسقاط الألف واللام يجوزُ، نحو قولك: عبدٌ عزيزٌ لك». (الأصول ٤٠٦/١).

(٣) انظر: الأصول ٤٠٦/١.

(٤) في المسائل الشيرازيات ١٢٦/١، والإغفال ٣٠٦/١. وقائله زهير بن مسعود.

(٥) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: ذاتِ مشارةٍ. ولم أجد من روى رواية المصنف.

والمشاركة: السمن والحسن. (عن اللسان ٤٥٣/٤ (شور).

الشاهد: دخول (لا) على ضمير الرفع.

انظر: النوادر ٢٢٢، والمسائل الشيرازيات ١٢٦/١، والإغفال ٣٠٦/١، والمخصص ٧٠/٧، والتذيل والتكميل

٢٩٢/٥، واللسان ٤٥٣/٤ (شور).

(٦) اللمع ٤٦.

(٧) انظر: الكتاب ٢٨٣/٢.

(٨) المقتضب ٣٦٦/٤.

والجموع لا يكونان مبنيين؛ لأنَّ ما فيه النون بمترلة ما فيه التنوين، وما فيه التنوين لا يكون مبنيًّا، واعترضوا عليه بقولهم: يا زيدان، وهو مبنيٌّ وفيه النون؛ لأنَّ النون قد تكون بدلًا من الحركة حسب في قولك: الرجال، فيجوز أن يكون هنا بدلًا من الحركة حسب^(١).

وليس هذا بلازم للمبرد؛ لأنَّه قال: المثنى والجموع لا يكونان مع ما قبلهما بمترلة شيء واحد، وليس زيدان وزيدون في النداء كذلك، ولكن الجواب عما قاله أنَّ العلة الموجبة لبناء المفرد هي موجودة مع التثنية عمومًا، كما في المفرد، ألا ترى أنَّك تقول: هما خيرُ اثنين في الناس، تريد إذا فضَّلَ الناس اثنين اثنين، وكذلك تقول: لا بنات لك. فثَّنيته / ٦٩ أ مع (لا)، وقومٌ يُجيزون ثبوت التنوين مع الجموع [المؤنث]^(٢)، ويقولون: حُكْمُهُ حُكْمُ النون^(٣)، وهذا يَبْطُلُ عليهم بالألف واللام، والوقف.

وقال الفارسيُّ: شُبْهَةٌ مَنْ امْتَنَعَ مِنْ اعْتِقَادِ بِنَاءِ الْمُثْنَى مَعَ (لا) عَدَمُ النُّظِيرِ^(٤)، وهذا لا شُبْهَةٌ فِيهِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَالْمُثْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّ حَرْفَ الْإِعْرَابِ هُوَ حَرْفُ اللَّيْنِ، كَمَا أَنَّ يَأْيَ النَّسَبِ وَتَاءَ التَّائِيثِ كَذَلِكَ، فَكَمَا لَا يَمْتَنَعُ: لَا كُرْسِيٌّ لَكَ، وَلَا ثَمَرَةٌ لَكَ، فَكَذَلِكَ هَذَا، وَثَبَاتُ النُّونِ لَا مُعْتَبَرٌ بِهِ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ لَازِمَةٍ لِلْكَلِمَةِ، فَكَمَا أَنَّهُ لَوْ قَالَ: لَا رَجُلًا، فَأُطْلِقَ فِي الْقَافِيَةِ، وَأَشْبَعَ فِي سَجْعٍ لَمْ يَمْتَنَعْ ذَلِكَ، فَكَذَلِكَ كَانَ نُونُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، لِاجْتِمَاعِ النُّونِ وَالْأَلْفِ فِي أَنَّهُمَا لَا يُلْزَمَانِ، وَأَيْضًا فَإِذَا جَازَ أَنْ تَجْعَلَ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ شَيْئًا وَاحِدًا، وَتَدْخُلَ عَلَيْهِمَا (لا) فَأَنْ يَجُوزَ ذَلِكَ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ أَجْدَرُ؛ وَلِأَنَّ الصِّفَةَ أَشَدُّ انفِصَالًا مِنْ الْمَوْصُوفِ مِنَ النُّونِ فِي التَّثْنِيَةِ، أَوَّلًا تَرَى أَنَّ الصِّفَةَ قَدْ يُخَالَفُ إِعْرَابُهَا إِعْرَابَ مَوْصُوفِهَا، نَحْوُ: يَا زَيْدُ الطَّوِيلَ؟

فإن قيل: فما يُجْعَلُ مَعَ (لا) شَيْئًا وَاحِدًا مَبْنِيًّا، وَالتَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ مَعْرَبَانِ. فغَيْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا فِي الْعَدَدِ: وَاحِدًا اثْنَانِ ثَلَاثَةٌ، فَبَنَوْا، فَإِذَا جَازَ بِنَاءُ وَقُوعِ الْمَرْفُوعِ فِي الْبِنَاءِ، فَالْبِنَاءُ فِي

(١) انظر: شرح المفصل ١٠٦/٢، وشرح جمل الزجاجي ٢٧٢/٢، وشرح الرضي ٨١٧/٢/١، ومغني اللبيب ٣١٤-٣١٣.

(٢) تكملة من د.

(٣) انظر: البديع ٥٧٦/٢/١. وقد أخذ به ابن خروف. انظر: التذييل والتكميل ٢٣١/٥، والجمع ١٤٦/١.

(٤) لم أعثر على قوله في كتبه. وقد استدلل بهذا ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٦/٢.

صوغ المنصوب أجدرُ بذلك؛ لأنَّه أشبه بالبناء.

فإن قلت: لا غلامِي لك، فاللامُ مرادةٌ لأجلِ التنكيرِ، غيرُ مرادةٍ لأجلِ حذفِ النونِ،

وكذلك: لا أبا لك، ولم يفعلوا ذلك مع غير اللامِ من حروفِ الجر، فأما قولُ الشاعرِ:

أبي الإسلامُ لا أبَ لي سِوَاهُ إِذَا افْتَخَرْتُ بِقَيْسٍ أَوْ تَمِيمٍ^(١)

فإنه مثلُ: لا رجلَ في الدار، فأما قولُ الشاعرِ^(٢):

وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ لَا أَحَاً بَعَشُوزَرٍ وَلَا جَارَ إِذْ أَرَهَقْتُمَا بِالْحَوَافِرِ^(٣)

فجاءَ بالبَاءِ وَهِيَ شاذَّةٌ.

وعندي أَنَّ هذه اللامَ في: لا أبا لك، ولا غلامِي لزيدٍ، لم تَدْخُلْ لِتَصِيرَ الكلمةُ نكرةً

حسبُ، بل تنبيهاً على أَنَّ الإضافةَ بتقديرِ اللامِ^(٤)، والجرُّ للامِ في غلامِي زيدٍ، ألا ترى إلى

قولِ الشاعرِ^(٥):

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِيْطَ فَاسْتَرَاخُوا^(٦)

فأتى باللامِ ولا حاجةَ إلى تنكيرِ (بؤس)؛ لأنَّه مُنادى، والمُنادى يكونُ معرفةً ونكرةً،

فتدبرُ ذلك.

(١) سبق تخريجه.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (بعشوزن) بدل (عشوزر).

والعشوزن: الصلب الشديد الغليظ. وهو اسم موضع أيضاً. (انظر: معجم البلدان ١٢٧/٤، واللسان ٢٨٦/١٣

عشزن).

والبيت في: الارتشاف ١٣٠٣/٣، والمساعد ٣٤٤/١.

(٤) قال الفارسي: «إذا دخلت اللام في حيزٍ (لا) لم تردِ الإضافةُ إلا تأكيداً، وذلك أنك تقول: لا أبا لك، كما

تقول: لا أباك، وإنما تركت الإضافة باللام على حالها لأنَّ معناها معنى الإضافة...» المسائل المنشورة ٩٠.

(٥) هو سعد بن مالك.

(٦) البيت من مجزوءِ الكامل.

انظر: الكتاب ٢٠٧/٢، واللامات ١١٠، والخصائص ١٠٢/٣، والمختضب ٩٣/٢، وشرح المفصل ١٠٥/٢،

ومغني اللبيب ٢٨٦، وشرح شواهد ٥٢٨/٢، ٦٥٧، وخزانة الأدب ٤٦٨/١.

وروى سيبويه عن العرب: لا كزیدٍ أحد^(١)، على الموضع، وجوزَ النصبَ والتنوين، حملاً للكلام على (لا)^(٢).

فإن قلت: لا مثله رجلاً، جوزَ نصبه على التمييز^(٣).

و(مثل) - وإن أُضيفَ - نكرة، كما قال^(٤):

هِيَ الدارُ إذْ مَيَّ لأهلك جيرةٌ ليالي لا أمثالهنَّ ليالياً^(٥)
فأما قولُ جرير:

يا صاحبي دنا الرواحُ فسيرا لا كالعشيَّةِ زائراً ومزوراً^(٦)

فلا يجوزُ في (زائر) إلا النصب؛ لأنَّ العشيَّةَ ليستْ بالزائر، وهو منصوبٌ على فعلٍ مُضمرٍ، فيه معنى التعجب.

فإن قلت: لا كالعشيَّةِ عشيَّةٌ، حسنُ الرفع، وكذلك: لا كزیدٍ رجلٌ، كأنك قلت: لا أحدٌ كزیدٍ، ثم قلت: رجلٌ، كما تقول: لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ، وإن شئتَ نصبتَ رجلاً على التفسير.

قال أبو الفتح: «وتقول: لا رجلَ أفضلُ منك، فترفع^(٧) (أفضل)؛ لأنه خبره^(٨)، كما

(١) الكتاب ٢/٢٩٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) هو ذو الرمة.

(٥) البيت من الطويل.

الشاهد: أمثالهن، حيث وقع اسماً للا، مع إضافته، وذلك لتوغل (مثل) في الإبهام.

انظر: ديوان ذي الرمة ٢/١٣٠٣، والكتاب ٢/٢٩٢، والمقتضب ٤/٣٦٤، والأصول ١/٣٨٨، ٤٠٤، وشرح

أبيات سيبويه ١/٤٨١، وتحصيل عين الذهب ٣٤٧، والبديع ١/٥٧٣، وشرح المفصل ٢/١٠٣.

(٦) البيت من الكامل.

انظر: ديوان جرير ١/٢٢٨، والكتاب ٢/٢٩٣، والمقتضب ٢/١٥٢، ومجالس ثعلب ١/٣٢١، والأصول

١/٤٠٤، وتحصيل عين الذهب ٣٤٨، وشرح المفصل ٢/١١٤، وخزانة الأدب ٤/٩٥.

(٧) في اللمع: ترفع.

(٨) في اللمع: خبر (لا).

كما رُفِعَ^(١) خبر (إنَّ)^(٢).

قال سعيد: زَعَمَ جماعةٌ مِنَ النحاةِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فَاضِلًا، بَطَلَ عَمَلُ الْإِبْتِدَاءِ، فَإِنْ جِئْتَ بِخَبَرٍ كَانَ مَرْفُوعًا بِلَا، كَمَا يَرْتَفِعُ بِإِنَّ^(٣).

فَإِنْ قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فَاضِلٌ، وَجَعَلْتَ (فاضلاً) وَصَفًا، وَأَتَيْتَ بِالْخَبَرِ كَانَ مَرْفُوعًا بِالْإِبْتِدَاءِ، فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ قَوْلَكَ: لَا غُلَامٌ رَجُلٌ عِنْدَكَ، إِذَا جَعَلْتَ (عندك) الْخَبَرَ، كَانَ بِمَوْضِعِ رَفْعٍ بِلَا لَا غَيْرُ، لظهورِ الْعَمَلِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ الْعَامِلَ فِي الصِّفَةِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَوْصُوفِ، فَلَمَّا ظَهَرَ عَمَلُهُ فِي الْوَصْفِ مَنْصُوبًا فِي قَوْلِكَ: لَا رَجُلٌ ظَرِيفًا، عَلِمْنَا أَنَّهُ عَمَلُ النَّصْبِ فِي الْمَوْصُوفِ. وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ عَمَلُهُ فِي الْوَصْفِ كُنْتَ مُحْيِرًا، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي الْمَذْهَبَيْنِ، وَقِيَاسُ الْكُوفِيِّ أَنَّ يَكُونُ الْخَبَرُ مَرْفُوعًا بِخَبَرِ الْإِبْتِدَاءِ، ظَهَرَ الْعَمَلُ فِي الْاسْمِ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ، كَمَا يَقُولُ الْكُوفِيُّ ذَلِكَ فِي (إنَّ)^(٤).

واعلم أَنَّ الهمزة إِذَا دَخَلَتْ عَلَى (لَا) ففِيهَا مَذْهَبَانِ: أَحَدُهُمَا: الِاسْتِفْهَامُ بِمَجْرَدٍ، وَالْآخَرُ أَنَّ يَدْخُلُ مَعَ الِاسْتِفْهَامِ التَّمْنِي، فَأَمَّا:

أَلَا أَنْعَمُ صَبَاحًا...^(٥)

وقوله تعالى: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾^(٦) فَهِيَ حَرْفُ اسْتِفْتَاحٍ، وَلَيْسَتْ بِمَرْكَبَةٍ مِنْ حَرْفَيْنِ^(٧).

(١) فِي اللمع: يَرْتَفِعُ.

(٢) اللمع ٤٦.

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا.

(٤) سَبَقَ الْحَدِيثُ عَنْهُ. انْظُرْ: الْإِنْصَافُ ١/١٧٦.

(٥) جِزَاءُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ، وَتَمَامُهُ:

... أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْنِي مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي وَهُوَ مُطْلَعٌ قَصِيدَةً مَشْهُورَةً لَامِرٍ الْقَيْسَ.

انْظُرْ: دِيَوَانُهُ ٩٠، وَالْحَيَوَانُ ٣٢٨/١، وَغَرِيبُ الْحَدِيثِ لِابْنِ قَتِيْبَةَ ١/١٨١، وَالزَّاهِرُ ٢/١٦٧، وَمَقَائِيسُ اللُّغَةِ ٤/٣٤١ (عَصْرٌ)، وَالْحَمَاسَةُ الْبَصْرِيَّةُ ١/١٥٥، وَاللِّسَانُ ٨/١٩٩ (صَرَعٌ)، وَمَغْنِي اللَّيْلِبِ ٢٢٥، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٦٠/١.

(٦) النمل: ٢٥. وَهِيَ قِرَاءَةُ الْكَسَائِيِّ وَحْدَهُ. انْظُرْ: السَّبْعَةُ ٤٨٠، وَالتَّذَكُّرَةُ ٢/٥٨٥.

(٧) انْظُرْ: الْخَصَائِصُ ٢/١٩٥.

فالاستفهام المحض حكم (لا) معه حكمها قبل دخول الهمزة في الوصف والخبر، فتقول:
ألا رجل عاقل وعاقلاً، وعاقلٌ، قال الشاعر^(١):

حار بن كعبٍ ألا أحلام تزجركم عني وأنتم من الجوف الجماخير^(٢)
/ ٦٩ ب فأمّا إذا دخلها معنى التمني فالبناء مع الاسم كالبناء قبل دخول الهمزة، وبناء
الاسم مع الصفة كذلك، وكذلك وصفه على لفظه، فإذا وصفته على موضعه فإن سيبويه
والخليل لا يريان ذلك، ويقولان: حكم الابتداء قد زال لمعنى التمني^(٣)، والجرمي يقول به^(٤)،
ولا خبر له ألبته؛ لأنه على نية مفعول، والمفعول لا خبر له، إلا في (ظننت) وأخواتها،
والمازني يجيز الرفع كما جوزه في الاستفهام^(٥)، ويجعل له خبراً مضمراً كما كان قبل دخول
الألف، ويقول: ألا غلام أفضل من زيد؟ ويقول: قد يكون اللفظ على ما كان عليه وإن
دخله معنى خلاف معناه، كما تقول: غفر الله، وحسبك ينم الناس. فأمّا قول الشاعر^(٦):

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على محصلة ثبت^(٧)
فإن الخليل يقول: هو منصوب بفعل مضمّر؛ لأنه متمنّ، وأمّا يونس والأخفش

(١) هو حسّان بن ثابت.

(٢) البيت من البسيط.

الجوف: جمع أحوف، وهو فارغ الجوف، أي لا فؤاد له، والجماخير: جمع جُمخُور، وهو عظيم الجسم. (عن
الخرّانة).

انظر: ديوان حسّان ٢٦٦، والكتاب ٧٣/٢، والمقتضب ٢٣٣/٤، والأصول ٣٩٦/١، وشرح شواهد المغني
٢١٠/١، وخرّانة الأدب ٧٢/٤.

(٣) انظر: الكتاب ٣٠٧/٢.

(٤) جعل ابن السراج الجرمي متابعاً للخليل وسيبويه في المنع. انظر: الأصول ٣٩٧/١.

(٥) انظر: الأصول ٣٩٧/١.

(٦) هو عمرو بن قعّاس (أو قنعاس) المرادي.

(٧) البيت من الوافر.

اختلف في معنى المخصّلة، فقيل: هي المرأة التي تحصل المعدن، أي تستخرجه من حجره. وانظر الأقوال الأخرى في
الخرّانة ٥٤/٣.

انظر: الكتاب ٣٠٨/٢، والنوادر ٢٥٦، وإصلاح المنطق ٤٣١، والأصول ٣٩٨/١، وتهذيب اللغة ٢٤٢/٤
(حصل)، والأزهية ١٦٤، والبديع ٥٨٦/٢/١، وأمالي ابن الحاجب ١٦٧/١، وخرّانة الأدب ٥١/٣.

فيقولان: نوّن مضطراً^(١).

واعلم أن (لات) لا تعمل إلا في الحين خاصة، ويكون اسمها مرفوعاً وخبرها منصوباً، ولا يظهران معاً، وإنما يظهر أحدهما كقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٢) يقرأ رفعاً ونصباً^(٣)، فالأخفش يقول: ليس لها عمل^(٤).

وبعضهم يجرُّ بلات^(٥)، ويُشَدُّ^(٦):

طَلَبُوا صَلَحْنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ لِقَاءٍ^(٧)
وجماعة من البصريين يقولون: (أوان) هنا مبني، والنون فيه كالنون في (يومئذ)^(٨)،
والفارسي يمنع من ذلك ويقول: هو مجرورٌ بحينٍ مضمَر^(٩)، وقد سبق ذلك.
والذي جمع أمر (لا) هذه القسمة، وهي أن (لا) تنقسم إلى قسمين:
أحدهما: غير عاملٍ، والآخر عاملٌ.

(١) رأي الخليل ويونس في: الكتاب ٣٠٨/٢، والأصول ٣٩٨/١، ورأي الأخفش أيضاً في: الأصول ٣٩٨/١.

(٢) ص: ٣.

(٣) قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ أبو السَّمَل بالرفع. انظر: البحر المحيط ٣٨٣/٧. وقد ذكرت قراءة الرفع دون نسبة في الكتاب ٥٨/١، ومعاني القرآن للأخفش ٦٧٠/٢، والبيان ٣١٢/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٣٩٠/٢.

(٤) المفهوم من كلام الأخفش أنه يعملها، قال: «... شَبَّهُوا (لات) بليس، وأضمرُوا فيها اسم الفاعل... ورفع بعضهم (ولاتَ حِينَ مَنَاصٍ) فجعله في قوله مثل (ليس)، كأنه قال: ليس أحدٌ. وأضمرَ الخبر». (المعاني ٦٧٠/٢).

وقد نقل عنه عدم العمل ابن السراج والسيرافي. انظر: الأصول ٩٧/١، وشرح الكتاب ٢٢/٣ (المطبوع).

(٥) هو الفراء. انظر: معاني القرآن ٣٩٨/٢، وذكره الزجاج دون عزو. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٢٠/٤. ونقله أبو حيان عن الفراء مقيّداً بأسماء الزمان. انظر: التذييل والتكميل ٢٩٤/٤.

(٦) لأبي زُبَيْد الطائي.

(٧) البيت من الخفيف.

وروايته في مصادره سوى الديوان: (بقاء) بدل (لقاء).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر أبي زبيد) ٥٨٤، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٨/٢، وللأخفش ٦٧٠/٢، وللزجاج ٣٢٠/٤، والخصائص ٣٧٧/٢، والمخصص ٨٢/١٤، والإنصاف ١٠٩/١، وشرح المفصل ٣٢/٩، وتذكرة النحاة ٧٣٤، وخزانة الأدب ١٨٣/٤.

(٨) هو رأي المبرد. انظر: الخصائص ٢٧٧/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٠٩/٢، وشرح المفصل ٣٢/٩.

(٩) هو رأي الأخفش. انظر: معاني القرآن ٦٧٠/٢.

فغير العامل ينقسمُ إلى سبعةِ أقسامٍ:

الأول: أن يكونَ جوابَ السائل: أذا أو ذا؟ فتقول إذا نفيت: (لا)، ويلزمه تكرارُها.

الثاني: أن يكونَ في جوابِ القسم.

الثالث: أن تكونَ مع ما دخلت عليه كالشيء الواحد، يَعْمَلُ فيه العاملُ الذي يَعْمَلُ فيه لو لم يَكُنْ، كقولك: جئتُ بلا شيءٍ.

الرابع: أن تكونَ عاطفةً.

الخامس: أن تُركَّبَ مع حرفٍ آخر، فتحدِّثَ معنىً، كقولك: لولا زيدٌ جاءَ عمروٌ.

السادس: أن تكونَ زائدةً، كقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَأُ﴾^(١)، وقوله تعالى:

﴿لَا تَقْرَأُ﴾^(٢).

السابع: أن يكونَ بتقديرٍ (لم)، كقوله تعالى: ﴿UT S R﴾^(٣).

وأما العاملُ فينقسمُ إلى قسمين: أحدهما يَعْمَلُ في الفعل، والآخرُ في الاسم، فالذي يَعْمَلُ في الفعل هو (لا) النهي، يَعْمَلُ الجزمَ. والذي يَعْمَلُ في الاسم على ضربين: أحدهما يَعْمَلُ النَّصْبَ، والآخرُ يَعْمَلُ الرفعَ، فالذي يَعْمَلُ النَّصْبَ على ضربين: أحدهما يَعْمَلُ النَّصْبَ بغيرِ تنوينٍ، وتُبنى معَ المعمول، ولك في صفته ثلاثةٌ أوجهٌ، وقد سبقَ ذكرُها، والآخر يَعْمَلُ النَّصْبَ بغيرِ تنوينٍ، وهو المضافُ، ولا تُبنى معَ المعمول.

والثاني من قسمةِ النَّصْبِ، وهو أَنَّهُ يَعْمَلُ النَّصْبَ بالتنوين، وهو الطويلُ.

والذي يَعْمَلُ الرفعَ على ضربين: أحدهما: تَزَادُ مَعَهُ التَّاءُ، نحو (لات)، والثاني بغيرِ تاءٍ،

نحو:

فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ^(٤)

وحيثُ انتهيتُ مِنَ المرفوعاتِ وذكرَ حُدُودَهَا عندَ أَهْلِ البَصْرَةِ، فلنذكرُها على

(١) الحديد: ٢٩.

(٢) فصلت: ٣٤.

(٣) القيامة: ٣١.

(٤) سبق تخريجه.

المذهبيين.

قال الفراء: الرفع في كلام العرب على ثمانية عشر وجهاً:

الأول: رفع الاسم بالماضي والمستقبل، نحو: قام زيد ويقوم زيد.

الثاني: رفع الأسماء بعائد الذكر، نحو قولك: زيد قام، وقيل عن الفراء إنه يرفع الاسم في هذه المسألة بموضع الفعل، وقال الكسائي في هذه المسألة: الاسم مرفوع بالمضمر، والبصري يرفع الاسم هاهنا بالابتداء، والفعل خبره^(١).

الثالث: رفع الاسم بالدائم مؤخراً، نحو قولك: زيد قائم، وهما المترفعان.

الرابع: رفعه بالحلل مقدماً، نحو قولك: خلفك زيد، فإذا قالوا: زيد خلفك رفعوا (زيداً) والمضمر بالظرف، وهو وجه خامس للرفع، ويحكى عن الفراء أنه يرفع (زيداً) بموضع الحلل. السادس: رفع الاسم برجوع الهاء عليه، كقولك: زيد أبوه قائم، وزيد مررت به.

السابع: رفع الاسم باسم مثله جامد، نحو قولك: زيد أبوك.

الثامن: رفع الاسم بما يغلب عليه أنه يوصف، نحو قولك: زيد صالح.

التاسع: رفع الاسم بحل قد رفع غيره، نحو قولك: زيد حيث عمرو.

/ ٧٠ أ العاشر: رفع الاسم بما ينوب عن رافعه في التقدير، كقولك: قائمة جارية زيد، وتقديره: رجل قائمة جاريته زيد.

الحادي عشر: رفع الاسم بنعم وبئس.

الثاني عشر: رفع الاسم بحرف الاستفهام، كقولك: من أبوك؟ وأين أخوك؟

الثالث عشر: رفع الاسم بما لا يكون إلا سابقاً له، كقولك: لولا زيد لأكرمته.

الرابع عشر: رفع الاسم بالفعل المزال عن التصرف، كقولك: حبذا أنت، وحبذا عبد الله.

الخامس عشر: رفع الاسم بما لا يظهر أنه وصف له، كقولهم: عبد الله إقبال وإدبار،

(١) نسب إلى الكوفيين جواز تقديم الفاعل على فعله. انظر: البيان في شرح اللمع ١٢٠، وشرح جمل الزجاجي

١٦١/١، وارتشاف الضرب ١٣٢٠/٣. ونسب ابن مالك في شرح التسهيل ١٠٨/٢ جواز التقديم إلى بعض

الكوفيين. وقال الزجاجي - كما نقله أبو حيان في الارتشاف ١٣٢٠/٣ - : «أجمع النحويون على أن الفاعل إذا

قدم على فعله لم يرتفع به، فقال البصريون: يرتفع بالابتداء، والفعل خبر عنه يرفع ضميره، وقال بعض الكوفيين:

يرتفع بالمضمر الذي في الفعل، وقال بعضهم: هو رفع بموضع الفعل؛ لأنه موضع خبر، وبه كان يقول ثعلب».

وعبدُ الله إقبالاً وإدباراً.

السادسَ عشرَ: رفعُ الاسمِ بواوٍ مَنْسُوقَةٍ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِمْ: كُلُّ ثَوْبٍ وَثْمَنُهُ، تَقْدِيرُهُ: كُلُّ ثَوْبٍ بِثَمَنِهِ، فَتَنَابَتِ الْوَاوُ عَنْ (مَعَ) وَالْبَاءِ، فَزَعَتْ، وَالْكَسَائِيُّ يَقُولُ: هَذَا كُلُّ ثَوْبٍ وَهَذَا ثَمْنُهُ، فَحُذِفَ اخْتِصَاراً.

السابعَ عشرَ: رفعُ الاسمِ بواوٍ مُسْتَأْنَفَةٍ، كَقَوْلِكَ: قِيَامِي إِلَيْكَ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ.
الثامنَ عشرَ: قَوْلُهُمْ: الرُّطْبُ وَالْحَرُّ شَدِيدٌ.

قال أبو الفتح:

«مَعْرِفَةُ الْأَسْمَاءِ الْمَنْصُوبَةِ

وَهِيَ عَلَى ضَرَبَيْنِ: مَفْعُولٌ وَمُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ، فَالْمَفْعُولُ^(١) عَلَى خَمْسَةِ أَضْرُبٍ: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَمَفْعُولٌ بِهِ، وَمَفْعُولٌ فِيهِ، وَمَفْعُولٌ لَهُ، وَمَفْعُولٌ مَعَهُ^(٢).

قال سعيد: المفعولاتُ على ضربين: ضربٌ أصلٌ في بابِهِ، وضربٌ محمولٌ على الأصلِ، فالأصليُّ عندَ بعضهم هُوَ كُلُّ مَا كَانَ الْمَفْعُولُ فِيهِ غَيْرَ الْفَاعِلِ، وَهَذَا يَفْسُدُ بِقَوْلِهِمْ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا^(٣). وقال بعضهم: كُلُّ مَا صَحَّ أَنْ يَقُومَ الْمَفْعُولُ فِيهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ فَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ أَصْلِيٌّ، وَمَا لَمْ يَصَحَّ ذَلِكَ فِيهِ فَهُوَ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ، وَهَذَا فَاسِدٌ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ، وَالْمَفْعُولَ مَعَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَفْعُولٌ صَحِيحٌ، وَلَا يَقُومُ أَحَدُهُمَا مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ أَقْرَبُ.

وَمَنْ قَالَ: هُوَ الَّذِي يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ الْأَوَّلِ، فَهُوَ قَوْلٌ، وَعَلَيْهِ اعْتِرَاضٌ، وَلَهُ نُصْرَةٌ. وَالْمُشَبَّهُ بِهِ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُشَبَّهَ بِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً مَا خَلَا اسْمَ (إِنَّ)، وَخَبَرَ (كَانَ) لِنَظَرِهِمَا إِلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْحَسَنُ الْوَجْهَ وَالْإِسْتِثْنَاءَ، وَسَيَبِينُ فِي بَابِهِ.

وزاد أبو سعيد^(٤) فِي الْمَفْعُولَاتِ الْأَصْلِيَّةِ مَفْعُولًا مِنْهُ^(٥)، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَخَذَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(٦) وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ: مِنْ قَوْمِهِ، وَهَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَكَانَ يُقَالُ: الْمَفْعُولُ إِلَيْهِ، فِي قَوْلِكَ: دَخَلْتُ الْبَيْتَ، وَتَقْدِيرُهُ: إِلَى الْبَيْتِ، عَلَى قِيَاسِ سَبْيُوهِ^(٧)،

(١) فِي اللمع: والمفعول.

(٢) اللمع ٤٧.

(٣) فَإِنْ (حِمَارًا) لَيْسَ هُوَ الْفَاعِلُ، وَلَيْسَ مَفْعُولًا، وَإِنَّمَا هُوَ مُسْتَثْنَى.

(٤) يَعْنِي السِّرَافِيَّ. وَهُوَ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَرْزُبَانِ السِّرَافِيِّ، أَبُو سَعِيدٍ. (ت ٣٦٨هـ) إِمَامٌ فِي النُّحُوِّ وَاللُّغَةِ، وَلِي قِضَاءٍ بِبَغْدَادَ. وَأَخَذَ عَنِ ابْنِ السَّرَاجِ وَابْنِ دَرِيدٍ وَمِزْمَانَ وَغَيْرِهِمْ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: شَرْحُ كِتَابِ سَبْيُوهِ.

انظر: تاريخ بغداد ٣١٦/٨، وإنباه الرواة ٣٤٨/١، ووفيات الأعيان ٧٨/٢.

(٥) انظر: شرح قطر الندى ٣٣٤.

(٦) الأعراف: ١٥٥.

سيبويه^(١)، والمفعول عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ^(٢):

كَأَنَّهُ وَاضِحُ الْأَقْرَابِ فِي لَقَحٍ أَسْمَى بِهِنَّ وَعَزَّتْهُ الْأَنْصِيلُ^(٣)
أَي: وَعَزَّتْ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قَالَ: فَإِنْ هَذَا غَيْرُ مَقِيسٍ.

قلنا: وَالْأَوَّلُ كَذَلِكَ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يُقَالُ: اصْطَفَيْتُ الرَّجَالَ زَيْدًا، وَلَا أَحَبَّيْتُ الرَّجَالَ زَيْدًا، وَإِنَّمَا هُوَ جَائِزٌ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ وَحْدَهَا، لَا غَيْرُ، وَفِي قَوْلِهِ^(٤):

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ^(٥)

وَفِي هَذَا الْفَصْلِ إِشْكَالٌ، وَهُوَ أَنَّ النِّحَاةَ يَذْكُرُونَ الْإِسْتِثْنَاءَ الَّذِي الْعَامِلُ فِيهِ غَيْرُ مَفْرَغٍ، نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، فِي بَابِ الْمَشَبِّهِ بِالْمَفْعُولِ، وَعَلَيْهِ ابْنُ السَّرَاجِ^(٦)، وَالْفَارَسِيُّ^(٧)، وَسَلَّكَ عُثْمَانُ مَسْلَكَهُمَا.

(١) قال سيبويه: «... كما أجازوا قولهم: دخلتُ البيتَ، وإنما معناه: دخلتُ في البيتِ...» الكتاب ١٥٩/١.

(٢) هُوَ الْأَخْطَلُ.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ.

الأقرب: جمع قرب، وهو الخاصرة، والواضح الأقرب: الحمار الوحشي الأبيض الخواصر. واللَّح: جمع لقحة، وهي الأتان. وأسمى بهنَّ: لزم بهن السماوة، وهي موضع في العراق. وعزَّتْه: غلبته. والأنصيل: جمع أنصولة، وهي نَوْرُ الْبُهْمَى (نبت). أي إنها آذته لكثرة شوكها فتعذرت عليه. انظر: شعر الأخطل ٥٠، واللسان ٦٦٤/١١ (نصل).

انظر: شعر الأخطل ٥٠، والإيضاح ١٨٧-١٨٨، والمسائل الشيرازيات ٩٢/١، ١١٠، والمسائل الحلييات ١٨٦، والفسر ٤٨٢/١، ٤٦٨/٢، وشرح شاهد الإيضاح ١٣٨، والمصباح في شرح شواهد الإيضاح (رسالة علمية) ٣١١.

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ.

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ.

الشاهد: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا، فَقَدْ طَرَحَ حَرْفَ الْجَرِّ، وَالتَّقْدِيرُ: مِنْ ذَنْبٍ.

انظر: الكتاب ٣٧/١، ومعاني القرآن للفراء ٣١٤/٢، وأدب الكاتب ٥٢٤، والمقتضب ٣٢١/٢، والأصول ١٧٨/١، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٠/١، والخصائص ٢٤٧/٣، وشرح المفصل ٦٣/٧، ٥١/٨، والمقاصد الشافية ٥٢٥/٣، وخزانة الأدب ٤٨٦/١.

(٦) انظر: الأصول ٢٨١/١.

(٧) انظر: الإيضاح العضدي ٢١٩، ٢٢٥.

وقال بعضهم: يجب أن يكون في حيزِ المفعولاتِ الأصلية، وادَّعى أن (إلا) مُعدَّية، كما كانت الهمزةُ المُعدَّيةُ للفعل، ولهذا المعنى جعلوه كالمفعولِ مَعَهُ، والذي يدلُّ على فسادِ هذا، وأَنَّهُ داخلٌ في حيزِ المُشَبَّهِ بالمفعولِ بهِ قولهم: القومُ في الدارِ إلا زيدا، والقومُ إخوتُكَ إلا زيدا، فيعملُ فيه الجارُّ والمجرورُ، ويعملُ فيه المعنى، والمعنى لا يعملُ في المفعولِ إلا في الظرفِ والمفعولِ بهِ، كما سنبينه إن شاء الله.

وهذه جميعاً منصوبةٌ إذا ذُكرَ الفاعلُ مَعَهَا.

وهذه المفعولاتُ تتفاضلُ في دلالةِ الفعلِ عليها، فأقوى دلالاته دلالتُهُ على المصدرِ؛ لأنَّه من لفظه، وينوبُ عنه، في قولك: ضرباً زيدا، في الأمرِ، ويعملُ عمله. ثمَّ ظرفُ الزمانِ؛ لأنَّه لأجله وُضِعَ، ولولا الزمانُ ما احتجنا إلى هذه الصيغة؛ لأنَّ هذه المصادرُ تُغني عنها، إلا أن زمانها لما كان / ٧٠ ب مجهولاً احتجنا إلى تخصيصِ الزمانِ بلفظٍ مختصرٍ، فجئنا بها. ويتلوه ظرفُ المكانِ؛ لأنَّ الفعلَ لا بُدَّ له من مكانٍ يحلُّ فيه، [وقال الفارسي: الظرفُ منصوبٌ بلفظِ الفعلِ، والمصدرُ بمعناه]^(١).

ويتلوه المفعولُ له؛ لأنَّ الفعلَ لا يُوجدُهُ مُوجدٌ إلا لِعَرَضٍ، إلا أن يكونَ ساهياً أو مجنوناً، والكلامُ على غيرِ هذين، وليس من ضروريَّته أن يفعلَ مَعَهُ فاعلٌ آخرٌ، فلهذا آخرُهُ. وأمَّا المفعولُ بهِ فإنَّه — وإنْ نَقَصَ عَن رتبةِ المصدرِ في هذه الدلالة — فإنَّه بمنزلةِ الفاعلِ في حاجةِ الفعلِ إليه؛ لأنَّ الفاعلَ وإنْ أَخْرَجَ الفعلَ مِنَ العدمِ إلى الوجودِ فالمفعولُ محلٌّ له، ولهذا يقومُ مقامُ الفاعلِ إذا وُجِدَ مَعَ غَيْرِهِ ويُضافُ المصدرُ إليه، كقولك: أعجَبَنِي دَقُّ الثوبِ، كما يُضافُ إلى الفعلِ في قولك: أعجَبَنِي قيامُ زيدٍ، وآخرُهُ صاحبُ الكتابِ عن^(٢) المصدرِ؛ لأنَّ في الأفعالِ ما لا يتعدَّى، نحو: ظَرَفُ، واحمرُّ، واصفَرُّ، وانطَلَقَ، وتدخَّرَجَ، وما كان على وزنها، فليسَ المفعولُ بهِ من ضروريَّةِ الأفعالِ، والمبرِّدُ يسوِّي بينهما، وما قدَّمناه هو الأولى.

(١) تكملة من د.

ومع أنَّ هذه العبارة مقحمة في النص، فهي مخالفة لقول الفارسي في الإيضاح، قال: «... وإنما تعدى [أي الفعل] إلى جميع ضروب أسماء الزمان، كما تعدَّى إلى جميع ضروب المصادر، لاجتماعهما في أنَّ الدلالة وقعت عليهما من لفظ الفعل...» (الإيضاح ٢٠٣).

(٢) في أ: على، والتصويب من د.

قال أبو الفتح - رحمه الله -:

«بَابُ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ»^(١).

قال سعيد: قوله: (مفعول مطلق) يعني أنه غير مقيّد، وذلك أنك لو فعلت فعلاً ما، كالقيام والقعود والضرب، ففعل لك: ما الذي فعلت؟ لقلت: القيام، والقعود، ولم تحتج إلى تقييده بحرف، كما أنك لو قلت: ضربت زيدا، ففعل [لك]^(٢): بمن أوقعت الضرب؟ لقلت: بزيدا، فاحتجت إلى حرف يوصل الفعل إليه، وليس في المفعولات ما هو فعل الفاعل إلا الأحداث، فأما (زيد) و(اليوم) و(وراء) فليست بمفعول لك، فلهذا المعنى سُمي المصدر المفعول المطلق، وقوم يسمونه الحدث، والحدثان، والعرض، والحال، والآثار، والآثر، وقوم يسمونه القائم بغيره، وليس من عبارة النحاة.

وكذلك تقول: (فعلت) تريد المصدر، و(فعلت به) تريد المفعول به، و(فعلت فيه) تريد الزمان والمكان، و(فعلت من أجله) تريد المفعول له، و(فعلت معه) تريد المفعول معه.

قال أبو الفتح: «واعلم»^(٣) أن المصدر كل اسم دلّ على حدث وزمان مجهول، وهو وفعله من لفظ واحد»^(٤).

قال سعيد: اعلم أن المصدر كاسم الفاعل في هاتين الحالتين بطريق التضمين، لكنه يزيد عليه بدلالته على الذات التي وُضع لها، ألا ترى أنك لو قلت: جلستك صالحة، فليس في (جلستك) دلالة على زمان معين، كما أنه ليس في (صالحة) ذلك، إلا أن اسم الفاعل اسم ذات يتّصف بالحدث^(٥)، والذي يدلُّك على هذا أن (قائماً) إنما وُضع للشخص لا للقيام، ألا ترى أنك لو قلت: القائم يعجبني، لم تُرد أن القيام يعجبك. والمصدر موضوع للحدث، ودلالته على الزمان دلالة تضمين، لا اعتداد بها، كدلالة (قائم) على القيام والزمان. والمقصود إنما هو دلالة الوضع، لا دلالة التضمين.

(١) اللمع ٤٨.

(٢) تكملة من د.

(٣) في اللمع: اعلم.

(٤) اللمع ٤٨.

(٥) في أ: الحدث، والتصويب من د.

وقوله: «وهو وفعله من لفظ واحد» إن كان له فعل، ألا ترى أن في المصادر ما لا أفعال لها، نحو: وَيَلٍ وَوَيْحٍ، وَوَيْسٍ، فأما قوله^(١):

فـلا وال ولا واح ولا واس أبـو هـند^(٢)

فليس بمعروف فيقاس عليه^(٣).

قال أبو الفتح: «والفعل مشتق من المصدر»^(٤).

قال سعيد: هذا موضعٌ تجاذبه الخلاف بين الفريقين، وقد بينّا الحجة لكل واحد منهما في غير هذا الكتاب، ولا بُدَّ من ذكر شيءٍ مختصرٍ هنا.

زعم البصريُّ أنَّ المصدرَ أصلٌ للفعل، وزعم الكوفيُّ أنَّ الفعلَ أصلٌ للمصدر، فحجة البصريِّ أنَّ المصدرَ يدلُّ على شيءٍ واحدٍ، وهو الحدث، والفعلُ يدلُّ على شيءين: الحدث والزمانِ المختصِّ، والواحدُ قبلَ الاثنينِ، وأيضاً فإنَّك تجدُ جميعَ تصاريِفِ الأفعالِ لفظُ المصدرِ موجودٌ معها، فصارَ المصدرُ بمرتلةِ الفِضَّةِ، والأفعالُ بمرتلةِ الآلاتِ المصوغةِ منها.

وأيضاً فإنَّنا إذا جعلنا المصدرَ أصلاً استقام؛ لأنَّنا قد وجدنا مصادرَ لا أفعالَ لها، ولم نجد فعلاً على أصله إلا وله مصدرٌ، ألا ترى إلى قولهم: أمةٌ بينةُ الأموةِ، ورجلٌ بينُ الرجولِيَّةِ، وأيضاً فلو كانَ المصدرُ فرعاً لجرى على منهاجٍ واحدٍ / ٧١ أ كما يجري اسمُ الفاعلِ، ولما اختلفا في الثلاثيِّ علمنا أنَّه مرتجلٌ.

وحجة الكوفيِّ أنَّ المصدرَ يعتلُّ باعتلالِ الفعلِ في قولك: قُمتُ قياماً، ولذتُ لياذاً، ويصحُّ بصحته في قولك: لاوذتُ لواذاً.

وأيضاً فإنَّ الفعلَ عاملٌ في المصدرِ، والعاملُ قبلَ المعمولِ.

(١) غير معروف.

(٢) البيت من الهزج.

انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٧٣/٥، وإعراب ثلاثين سورة ١٧٩، والمنصف ١٩٨/٢، والممتع ٥٦٧/٢، والتذيل والتكميل ١٦٤/٧.

(٣) قال ابن جني: «هذا من الشاذ وأظنُّه مولداً» (المنصف ١٩٨/٢)، وقال ابن عصفور: «مصنوعٌ صنعهُ النحويون» (الممتع ٥٦٧/٢).

(٤) اللمع ٤٨.

وأيضاً فإنَّ المصدرَ يؤكِّدُ به الفعلُ، والمؤكِّدُ قبل المؤكِّدِ، وذلك نحو قولك: ضربتُ ضرباً، فهو معمولُهُ ومؤكِّدُهُ.

وهذا جميعُهُ مُتَأَوَّلٌ، أمَّا اعتلالُهُ بعَلَّتِهِ وتصحيحُهُ بصَحَّتِهِ فليس فيه حُجَّةٌ؛ لأنَّ المُستقبلَ يعتلُّ باعتلالِ الماضي وليس هو بفرعٍ عليه، ألا ترى إلى قولك: (يقومُ) إنما اعتلالُهُ باعتلالِ (قام).

وأما عمله في المصدرِ فليس فيه حجةٌ؛ لأنَّ الحرفَ يعملُ في الاسمِ، وليس الاسمُ بفرعٍ عليه، وكذلك الفعلُ يعملُ في الاسمِ، وليس الاسمُ بفرعٍ عليه، وكذلك الفعلُ يعملُ في الاسمِ الصريحِ غيرِ المشتقِّ منه، وليس الاسمُ الصريحُ بفرعٍ عليه.

وأما تأكيدُ الفعلِ بالمصدرِ، فليس هو على حدِّ تأكيدِ الاسمِ بكلِّ وأجمعَ ونفسِه وعينه بدليل أنَّه يجوزُ تقدُّمُهُ على الفعلِ، فتقول: ضرباً ضربتُ زيداً، ولا يصحُّ ذلك في (كلهم) ونحوه، ومعنى قولك: ضربتُ ضرباً، أوقعتُ (ضرباً) كما تقول: ضربتُ زيداً.

ويدلُّ على صحة قول البصريين تسميته مَصْدَرًا، والمصدرُ ما صَدَرَ عنه الشيءُ كالموردِ، وأيضاً فبالعمومِ الذي في المصدرِ والخصوصِ الذي في الفعلِ يدلُّ على صحة قول البصريِّ؛ لأنَّ العمومَ بمتزلة النكرة والخاصَ بمتزلة المعرفة، ألا ترى أنَّ العمومَ قبلَ الخصوصِ، والخصوصُ بمتزلة المفسرِ له في جميع الكلامِ، نحو قولك: قامَ الناسُ إلا زيداً، وعشرون درهماً، ومنه: ﴿TS R Q P O N M L K﴾^(١).

فإن قلتَ: فإذا كانَ مُشتقًّا مِنَ المَصْدَرِ فما تصنعُ بقولهم: استحجرَ الطينُ، واستنوقَ الجملُ، واستتيسَتِ الشاةُ، فهي مِنَ الحَجَرِ والناقَةِ والتَّيسِ؟ فالجوابُ: أنَّ هذه مُغالطةٌ، وإنَّما هو مِنَ الاستحجارِ والاستنواقِ، ثمَّ يشتقُّ منه (استحجر)، وكذلك نحوه مما جرى مجراه.

فإن قيلَ: فما تصنعُ بقولهم: (استخراج) و(اكتساب) أليس همزة الوصلِ بأبها الفعلُ؛ لأنه يلزمُهُ اعتلالٌ، فهلاً زعمتَ أنَّ الفعلَ أصلٌ بهذا؟

فالجوابُ: أنَّ المصدرَ الذي لا زيادةَ فيه اشتقَّ منه الفعلُ وبُنيَ بالزيادةِ، ثمَّ استخرجوا من

ذلك المصدرَ فجري مجراه.

وأيضاً، فلو كان المصدرُ مشتقاً من الفعلِ لكانَ كاسمِ الفاعلِ يجري على منهاجٍ واحدٍ، ولما رأينا الثلاثيَّ اختلفتْ أبنيتهُ علمنا أنه ليسَ بفرعٍ له^(١).

قال أبو الفتح: «إذا ذكرتَ المصدرَ مع فعلِهِ فضلةٌ فهو منصوبٌ، تقول: قُمْتُ قياماً، وقعدتُ قعوداً».

وإنما يُذكرُ المصدرُ [مَعَ فعلِهِ]^(٢) فضلةً^(٣) لثلاثة^(٤) أشياء، وهي: توكيدُ الفعلِ، وبيانُ النوعِ، وعددُ المراتِ، تقولُ في التوكيدِ: قُمْتُ قياماً، وجلستُ جلوساً^(٥)، وتقولُ في بيانِ النوعِ^(٦): قُمْتُ قياماً حسناً طويلاً^(٧)، وجلستُ جلوساً حسناً^(٨) طويلاً، وتقولُ في عددِ المراتِ: قُمْتُ قومتينِ، وجلستُ جَلستينِ^(٩)، وضربتُ ثلاثَ ضرباتٍ^(١٠).

قال سعيدٌ: قوله: «إذا ذكرتَ المصدرَ مع فعلِهِ فضلةٌ» احترازٌ من أن يقعَ مخبراً عنه، في قولك: الضربُ يؤلني، فالضربُ مصدرٌ، وهو مع ذلكَ مرفوعٌ؛ لأنه مُخبرٌ عنه، وأيضاً فإنك تقولُ: سيرٌ بزيدٍ سيرٌ شديدٌ، فرفعُهُ لقيامه مقامَ الفاعلِ، فإذا خلا من ذلكَ فهو منصوبٌ، إذ هو مفعولٌ حقيقيٌّ، والمفعولُ حقُّه النصبُ، لما بيننا.

فإذا ذكره مع فعلِهِ [فضلةً]^(١١) فلثلاثةِ أشياء:

(١) انظر هذه المسألة في: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٥٦، والإنصاف ٢٣٥/١، والتبيين ١٤٣، ومسائل خلافة في النحو للعكبري ٧٣، وشرح التسهيل ١٧٨/٢، وائتلاف النصرة ١١١.

(٢) تكملة من اللمع.

(٣) ساقط من اللمع.

(٤) في اللمع: لأحد ثلاثة أشياء.

(٥) في اللمع: وقعدت قعوداً.

(٦) في اللمع: في التبيين.

(٧) ساقط من اللمع.

(٨) ساقط من اللمع.

(٩) في اللمع: وقعدت قعدتين.

(١٠) اللمع ٤٨.

(١١) تكملة من د.

أحدها: التوكيد، وهو فيه عوضٌ من تَكَرَّرِ الفعلِ مرتين؛ لأنَّكَ لما رُمْتَ توكيدهُ احتجتَ إلى تكريره، فأدَّاكَ الأمرُ إلى: قُمْتُ قُمْتُ، كقوله^(١):

فأينَ إلى أينَ النِّجاةُ بِبَغْلِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ^(٢)
وكما قال في الاسم^(٣):

هَلَّا سَأَلْتَ جُمُوعَ كَنَدَةٍ حِينَ وَلَّوْا أَيْنَ أَيْنَا^(٤)
وكقوله^(٥):

كَمْ نِعْمَةً أَسَدَيْتُهَا كُمْ كَمْ وَكَمْ^(٦)
رَفَضُوا ذَلِكَ^(٧)، واعتاضوا عن الجملةِ بالمفردِ، وهو المصدرُ، وذلك نحو قولهِ تعالى:
﴿ L K J I ﴾^(٨)، وقال: ﴿ O N ﴾^(٩)، وعليه قولُ الشاعر^(١٠):

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: الخصائص ١٠٣/٣، ١٠٩، وأما ابن الشجري ٣٧٢/١، وأوضح المسالك ١٩٤/٢، وجمع الهوامع ١١١/٢، وخزانة الأدب ١٥٨/٥.

(٣) هو عبيد بن الأبرص. ونسبه المؤلف في موضع آخر إلى جرير.

(٤) البيت من مجزوء الكامل.

انظر: ديوان عبيد بن الأبرص ٢٨، ومعاني القرآن للفراء ١٧٧/١، والشعر والشعراء ٢٥٩/١، وتأويل مشكل القرآن ١٨٦، ٢٣٦، والأغاني ٨٥/١٩، وإعجاز القرآن للباقلاني ١٠٦، والبدیع ٣٣١/٢/١.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) البيت من مجزوء الكامل.

وروايته في مصادره: (كانت لكم) بدل (أسديتها).

انظر: معاني القرآن للفراء ١٧٧/١، وتأويل مشكل القرآن ٢٣٦، والصاحبي ٣٤٢، والصناعتين ١٩٣، والبدیع ٣٣١/٢/١، وخزانة الأدب ٢١٤/٢.

(٧) أي رفضوا التكرير.

(٨) النساء: ١٦٤.

(٩) الأحزاب: ٥٦.

(١٠) اختلف في قائله، فقليل:

أ- عمر بن أبي ربيعة.

ب- يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي.

أَمْسَى بِأَسْمَاءَ هَذَا الْقَلْبُ مَعْمُوداً إِذَا أَقُولُ صَحَا يَعْتَادُهُ عِيداً^(١)
 / ٧١ ب والألفاظُ المؤكَّدةُ قد وَرَدَتْ كَثِيرَةً فِي كَلَامِ اللَّهِ، وَفِي أَشْعَارِ الْعَرَبِ، كَقَوْلِهِ
 تَعَالَى: ﴿! " # \$ %﴾^(٢)، وَالْإِسْرَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا لَيْلاً، فَهَذَا ظَرْفٌ مُؤَكَّدٌ،
 وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿I k j﴾^(٣)، فَهَذِهِ حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَكَذَلِكَ فِي اسْمِ الْفِعْلِ فِي قَوْلِهِ
 تَعَالَى: ﴿E D﴾^(٤)، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥):
 أَعْيَاشُ قَدْ ذَاقَ الْقَيُّونَ مَرَارَتِي وَأَوْقَدْتُ نَارِي فَادُّنْ دُونَكَ فَاصْطَلِ^(٦)
 وَقَالَ قَوْمٌ: بَلْ إِنَّمَا تُذَكِّرُ هَذِهِ الْمَصَادِرُ فِرْقاً بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: ضَرَبَ
 الْأَمِيرُ اللَّصَّ، فَلَا يَكُونُ قَدْ لَابَسَهُ بِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا أَمَرَ بِهِ، فَإِذَا قُلْتَ: ضَرَبًا، عُلِمَ أَنَّهُ قَدْ لَابَسَهُ،
 وَهَذَا قَوْلٌ لَا يَتَّجِهْ، وَإِنَّمَا حُكِمَ هَذِهِ الدَّعْوَى أَنْ تُذَكَّرَ فِي بَابِ تَأْكِيدِ الْأَسْمَاءِ بِـ(نَفْسِهِ)
 وَ(عَيْنِهِ)، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ^(٧):

(١) البيت من البسيط.

المعمود: المريض، يقال: عميد ومعمود، من العمد، وهو المرض. (اللسان ٣٠٣/٣ عمد).
 الشاهد: قوله (عيداً) فهو مصدر مؤكد للفعل (اعتاد).

انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة ١٠٠، والأغاني ٢٩٥/٦، وتاريخ دمشق ١٦٣/٦٥، وشرح ديوان المتنبي
 المنسوب للعسكري ٢٨٦/١، ٢٩/٢، واللسان ٣١٨/٣ (عود).

(٢) الإسراء: ١.

(٣) البقرة: ٩١.

(٤) الحديد: ١٣.

(٥) هو جرير.

(٦) البيت من الطويل.

رسمت (فاصلط) في الأصل بالياء.

عياش: هو عياش بن الزبرقان بن بدر، ابن عممة الفرزدق. والقيون جمع: قين، وهو الحداد. (شرح شواهد
 الإيضاح ١٤١).

الشاهد: (دونك) فهو اسم فعل. بمعنى اقترب، وهو مؤكد للفعل الذي قبله.

انظر: ديوان جرير ٩٤٥/٢، والنوادر ٣٦٠، والكامل ٤٧٦/١، والإيضاح ١٩١، وكتاب الشعر ٢/١، والمسائل
 الشيرازيات ٣٤١/١، وشرح اللمع لابن برهان ٢١٨/١، والمقتصد ٥٦٩/١، والمصباح لابن يسعون ٣١٩.

(٧) لم أقف على قائله.

قَرَعْتُ ظَنَابِيْبَ الْهُوَى يَوْمَ عَالِجٍ وَيَوْمَ الْلَوَى حَتَّى قَسَرْتُ الْهُوَى قَسْرًا^(١)
فَأَكَّدَ وَلَيْسَ هَذَا بِحَقِيقَةٍ^(٢).

وَالْأَخْفَشُ يَنْفَرِدُ فِي هَذَا الْبَابِ بِمَسْأَلَةٍ لَا يُجِيزُهَا غَيْرُهُ، وَهِيَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا أَنْ
ضَرَبْتُ^(٣)، وَيَقُولُ: هِيَ فِي تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَعْرِفَةٌ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُؤَكَّدَ الْمَصْدَرُ الْمَعْرِفَةَ،
وَرَأَيْتُهُ فِي كِتَابِهِ الْكَبِيرِ قَدْ مَنَعَ مِنَ الْمَسْأَلَةِ.

وَقَالَ الزَّجَّاجُ: قَوْلُ النَّاسِ: لَعْنَةُ اللَّهِ أَنْ يَلْعَنَهُ، لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ^(٤)، وَرَدَّ عَلَى
الْأَخْفَشِ بَأَنَّ (أَنْ) يَخْصُصُ الْفِعْلَ بِالزَّمَانِ الْمُعَيَّنِ، وَلَا يُؤَكَّدُ الْفِعْلُ إِلَّا بِالْعَامِّ فِي الزَّمَنِ، نَحْوُ:
ضَرَبْتُ ضَرْبًا^(٥).

وَأَجَازَ سَيَبَوِيهِ فِي: انْطَلَقَ بِهِ انْطِلَاقًا، أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْحَالِ^(٦).
وَالْقِسْمُ الثَّانِي: الْمُبَيِّنُ لِلنَّوْعِ لَهُ مَعْنَى غَيْرُ الْمَعْنَى الْأُولَى، وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ تَحْتَهُ أَنْوَاعٌ
يَحْتَمِلُهَا، لَيْسَ أَحَدُهَا أَوْلَى بِهِ مِنَ الْآخَرِ، كَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُ، يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَلِيلًا وَكَثِيرًا،
وَرَخْوًا وَشَدِيدًا، فَبَيَّنْتُهُ بِأَحَدِهَا، فَتَقُولُ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا رَخْوًا. وَيَذْكُرُكَ عَلَى وَقُوعِهِ لِلْقَلِيلِ
وَالْكَثِيرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا نَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا﴾ : < >^(٧).
وَمِنْ ذَلِكَ -أَعْنِي مِنَ النَّوْعِ- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿g f e﴾^(٨).

(١) البيت من الطويل.

قرع ظنابيب الأمر: دَلَّه. (عن اللسان).

انظر: الخصائص ٤٤٥/٢، والمحكم ٣٢/١٠ (ظنب) (هنداوي)، واللسان ٥٧٢/١ (ظنب)، وتاج العروس
٢٩٩/٣ (ظنب).

(٢) نقله عن ابن الدهان الزركشي في البرهان في علوم القرآن ٣٩٣/٢.

(٣) لم أقف على رأيه هذا.

(٤) انظر: البديع ١٢٤/١/١، وقال أبو حيان: «وزعموا أنَّ قول الناس: لعنه الله أن يلعنه لحن». التذييل والتكميل
١٤٩/٧.

(٥) في البديع ذكر الرد، ولم يذكر وجهه.

(٦) الكتاب ٢٣١/١.

(٧) الفرقان: ١٤.

(٨) الأحزاب: ٤٩. والمثبت في الأصل: فسرَّحوهنَّ، وهو وهم.

ولو مثَّلَ هذا الفصلَ بما ليس له فعلٌ من لفظه كَ: قَعَدَ القُرْفُصَاءَ، كَانَ حسناً.
والقسمُ الثالثُ: أنْ يُذكَرَ لتعددِ المرَّاتِ، وذلكَ لاحتماله قليلها وكثيرها، وليس في لفظه ما يدلُّ على شيءٍ منها، فإذا عَدَّدْتَ فقلتَ: ضَرَبْتينِ أو ثلاثَ ضَرَبَاتٍ، بَيَّنْتَ المقصودَ. وأجازَ سيبويه في: ضَرَبَ بهِ ضَرَبَتينِ، أنْ ينتصبَ على الظرفِ، أي: قَدَّرَ ضَرَبَتينِ، كما تقولُ: انْتَظِرْ بهِ نَحَرَ جَزُورينِ^(١).

وقد قال قومٌ: هذا تمييزٌ؛ لأنَّه عَدَّدَ، والمصادرُ لا تُثنى ولا تجمعُ، والصحيحُ ما بدأنا؛ لأنَّ العددَ حكمُهُ حكمُ المضافِ إليه المبيِّنُ لَهُ في المعنى، فإذا قُلْتَ: ضَرَبْتُ زيدا ضرباً شديداً ضَرَبْتينِ، كانَ الثاني بدلاً منِ الأوَّلِ، أو يكونُ أحدهما مفعولاً بهِ على الاتِّساعِ كما يُفعلُ بالظرفِ، والثاني مَصَدراً على بابهِ، ولا يجعلُهما مصدرينِ لهذا الفعلِ؛ لأنَّ الفعلَ الواحدَ لا ينصبُ مصدرينِ، كما لا يَنْصِبُ ظرفي زمانٍ ولا ظرفي مكانٍ، ويجوزُ أنْ يُنصبَ أحدهما بفعلٍ آخرَ مُضمَرٍ. فأما قولُ الشاعرِ^(٢):

وَوَطِئْتَنَّا وَطْءاً عَلَى حَنْقٍ وَطْءَ المَقْيَدِ نَابَتِ الهَرَمُ^(٣)

فإنَّ جعلتَ الثاني بدلاً منِ الأوَّلِ لم يحسنْ؛ لأنَّه غَيْرُهُ، ولا يجوزُ أنْ تجعلَّهُ وصفاً لَهُ؛ لأنَّه معرفةٌ، والأوَّلُ نكرةٌ، فإنَّ جعلتُهُ على إرادة: (مثل) ففيه قُبْحٌ؛ لأنَّه يُؤدِّي إلى أنْ تقولَ: مَرَرْتُ برجلٍ زيدٍ، أي: مثلِ زيدٍ، وتجعلُهُ وصفاً، وإنما نصبُهُ إمَّا على أنْ يكونَ الأوَّلُ

(١) الكتاب ٢٣٠/١.

(٢) اختلف في قائله، فقليل:

أ- الحارث بن ولة الجرمي.

ب- زهير. وليس في ديوانه، وفي ديوانه قصيدتان على نفس البحر والروي. انظر: ٢٥٣، ٣٨٢.

(٣) البيت من الكامل.

روي: (يابس) بدل (نابت).

الحق: الغضب. والهرم: نبت من الحمض. (اللسان ٦٠٧/١٢ (هرم).

الشاهد: أن نصب (وطء المقيد) على إضمار فعل، أو على أنه مفعول به لوطئ على الاتساع.

انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٤٠٩/١، وتأويل مختلف الحديث ٢١٣، والأمازي ٢٦٢/١، وتهذيب اللغة

٢٩٦/٦ (هرم)، والنهاية في غريب الحديث ١٩٩/٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٠٦/١، وسمط اللآلئ

٥٨٥/١، والكشاف ٥٤٨/٣، واللسان ١٩٧/١ (وطء)، ٦٠٧/١٢ (هرم)، والبحر المحيط ٩٨/٨.

مفعولاً به على الاتّساع، وإمّا على إضمارِ فعلٍ.
 وذكرَ سيبويه في باب ما يكونُ مِنَ المصادرِ تأكيداً لما قَبْلَهُ: تقول: هذا زيدٌ حقّاً، وهذا
 زيدٌ الحقُّ لا الباطل^(١)، ولم يعبأ بالتقديم والتأخير.
 ومنع جماعةٌ من تقديم (حقّاً) على الجملة، وأجازَ الزجاجُ: زيدٌ حقّاً أبوك^(٢)، حملاً على
 قوله^(٣):

إِنِّي لَأَمْنُحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمِيلُ^(٤)
 ومن العجبِ أنه منعَ من قولك: زيدٌ قائماً في الدارِ، وأجازَهُ في المَصْدَرِ، فجوابُهُ^(٥) أنَّ
 العاملَ في المصدرِ الفعلُ، وفي الحالِ الجارُ^(٦)، وليسَ لِسِيبَوِيهِ في تقديمِ (حقّ) نصٌّ، إلاَّ أَنَّهُ قَدْ
 رَوَى: أَجَدُّكَ لَا تَفْعَلُ^(٧)، قال: فَإِنْ اعتبرتَ الهمزةَ وَطَلَبْتَهَا لِلْفِعْلِ فَهُوَ قَوْلُ^(٨)، وَذَكَرَ
 سِيبَوِيهِ: لَهُ عِنْدِي مِائَةُ دِينَارٍ عُرْفًا، وقال: هَذَا الْمَصْدَرُ / ٧٢ أ يُرَكِّدُ نَفْسَهُ^(٩)، وقال^(١٠):
 الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: هَذَا زَيْدٌ، جَازَ أَنْ يَحَقَّ وَأَنْ يَشُكَّ، فَإِذَا قَالَ: (حَقًّا) لَمْ
 يَكُنْ مَشْكُوكًا، وَإِذَا قَالَ: لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ، فَقَدْ أَقَرَّ، فَلَا يُبَالِي أَحَقًّا قَالَ أَمْ بَاطِلًا، فَلَا
 حَاجَةَ لَهُ إِلَى قَوْلِهِ: عُرْفًا.

(١) الكتاب ٣٧٨/١.

(٢) انظر: شرح السيرافي ١١٦/٢ أ.

(٣) هو الأحوص.

(٤) البيت من الكامل.

روي: أصبحت أمنحك.

الشاهد: نصب (قسماً) بفعل مضمر.

انظر: شعر الأحوص ٢٠٩، والكتاب ٣٨٠/١، والمقتضب ٢٣٣/٣، ٢٧٦، والأصول ٢٦٠/٢، والزاهر
 ١٢٣/١، ومعاني القرآن للنحاس ٢٢٨/٤، والمفصل ٥٨، وشرحه ١١٦/١، وخزانة الأدب ٤٨/٢.

(٥) جواب الزجاج.

(٦) انظر: شرح السيرافي ١١٦/٢ أ.

(٧) الكتاب ٣٧٩/١.

(٨) انظر: شرح السيرافي ١١٦/٢ أ.

(٩) الكتاب ٣٨٠/١.

(١٠) هذا التفريق من السيرافي. انظر: الشرح ١١٦/٢ ب.

واعلم أن المرات في الثلاثية متحركة الأوسط، فرقاً بين الاسم والصفة، كقولك: ثلاث ضربات، إلا أن يكون مُعْتَلَّ العين، نحو قولك: ثلاث قومات، وثلاث بيعات، خوفاً من أن يأتي على صورة يجب قلبها، وبعض هذيل تحركها^(١)، وتحرك العين مع السلام المعتلة، وإن كانت على صورة المنقلبة، نحو قولك: ثلاث غزوات، وثلاث رميات؛ لأنهم القلب للألف التي بعد الحرف المعتل.

قال أبو الفتح: «ولا يجوز تشية المصدر ولا جمعه؛ لأنه اسم للجنس^(٢)، ويقع بلفظه على القليل والكثير، فجرى لذلك مجرى الزيت والماء والثراب، فإن^(٣) اختلفت أنواعه جازت تشيته وجمعه، تقول: قمت قيامين، وجلست جلوسين^(٤)، وقعدت قعودين^(٥)».

قال سعيد: أعلم أن المصدر جنس، والجنس لا نهاية له تحصر، وما لا نهاية له تحصر محال الزيادة عليه.

والتشية ضم شيء مفرد إلى مثله، والجمع ضم أكثر من المفرد إلى المفرد، وهذا معدوم في الجنس، فإن اختلفت أنواعه جازت تشيته وجمعه، ألا ترى أن العلم قد يكون ضرورياً وقد يكون مكتسباً، وكذلك قد يكون الحلم طبعاً وتطبعاً، ويكون عن ذنب يسير، وعن ذنب كبير عظيم، وقد يقع مع بشاشة ومع قطوب، فقد اختلفت أنواعه، فلهذا جازت تشيته وجمعه، قال الشاعر^(٦):

هل من حُلومٍ لأقوامٍ فتذرهم ما جربَ الدهرُ من عضي وتضريسي^(٧)

(١) انظر: الكتاب ٦٠٠/٣.

(٢) في اللمع: اسم الجنس.

(٣) في أ: إن اختلفت. والتصويب من اللمع.

(٤) ساقط من اللمع.

(٥) اللمع ٤٩.

(٦) هو جرير.

(٧) البيت من البسيط.

روي: ما جرب القوم.

انظر: ديوان جرير ١٢٨/١، والتكملة ٤٠٧، ٤٦٢، والمسائل الشيرازيات ٢٠٥/١، والمخصص ١٧/٣،

٨٠/١٣، وشرح شواهد الإيضاح ٥٠٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٥٧/٢، واللسان ١٤٦/١٢ (حلم)،

فجمعَهُ كما يجمعُ الماءَ بالمياهِ والأمواه.

وقالوا: حَلَمْتُ فِي النُّومِ حُلْمًا، وَجُمِعَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿#﴾ (١)، وَتَقُولُ: فَلَانُ يَنْظُرُ فِي عُلُومٍ كَثِيرَةٍ، لَمَّا كَانَ يَقَعُ عَلَى النَّحْوِ وَالْفِقْهِ وَاللُّغَةِ وَالْفَرَائِضِ وَالطِّبِّ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَالْأَوَّلَى إِذَا أَرَدْتَ تَثْنِيَتَهُ وَجَمْعَهُ أَنْ تَقُولَ: ضَرَبْتُهُ نَوْعَيْنِ مِنْ أَنْوَاعِ الضَّرْبِ وَأَنْوَاعًا مِنْهُ. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ أَجَزْتَ جَمْعَهُ فَقُلْتَ: ضَرْبَةٌ وَضَرَبَاتٌ، وَلَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى شَرِيطَةٍ، وَقَدْ حَكَمْتَ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِي قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ مِنْ اخْتِلَافِ النَّوعِ حَتَّى يُثْنَى وَيُجْمَعَ. فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا لَيْسَ كَالْأَوَّلِ، وَأَنَّ هَذَا لِعَدَدِ الْمَرَّاتِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى جِئْتُ بِنَاءِ التَّأْنِيثِ، لُتُبَيِّنَ عِدَّةَ فِعْلِكَ، كَمَا تَقُولُ: تَمْرَةٌ وَتَمْرَتَانِ وَتَمَرَاتٌ، وَلَا تَقُولُ: تَمُورٌ، إِلَّا إِذَا اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ. قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَأَعْلَمُ أَنَّ الْفِعْلَ يَعْمَلُ فِي جَمِيعِ ضُرُوبِ الْمَصَادِرِ، مِنَ الْمُبْهَمِ وَالْمُخْتَصِّ، تَقُولُ [فِي الْمُبْهَمِ] (٢): قُمْتُ قِيَامًا، وَأَنْطَلَقْتُ أَنْطِلَاقًا، وَتَقُولُ فِي الْمُخْتَصِّ: قُمْتُ الْقِيَامَ الَّذِي تَعْلَمُ، وَذَهَبْتُ الذَّهَابَ الَّذِي تَعْرِفُ» (٣).

قَالَ سَعِيدٌ: أَمَّا الْمَصْدَرُ النِّكَرَةُ فَلَا إِشْكَالَ فِي وَقْعِهِ تَأْكِيدًا؛ لِأَنَّهُ بِمِثْلَةِ تَكَرُّارِ الْفِعْلِ، وَأَمَّا التَّعْرِيفُ الَّذِي فِيهِ فَبِحُكْمِ الْأَسْمِيَّةِ، وَلَا يُخْرِجُهُ تَعْرِيفُهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا، كَمَا لَا يُخْرِجُ الْعِدَدَ تَعْرِيفُهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ جَوَابَ (كَمْ)، وَكَذَلِكَ خَبَرُ (مُذً) إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْأَمَدِ، وَيَقْصِدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ التَّنْكِيرَ وَالتَّعْرِيفَ، كَمَا قَالَ بَشَرٌ (٤):
فَدَعَ عَنْكَ لَيْلَى إِنْ لَيْلَى وَشَأْنُهَا وَإِنْ وَعَدْتُكَ الْوَعْدَ لَا يَتَيَسَّرُ (٥)

وشرح شواهد المغني ١/١٦٨.

(١) يوسف: ٤٤.

(٢) تكملة من اللمع.

(٣) اللمع ٤٩.

(٤) هو بشر بن أبي حازم الأسدي، شاعر جاهلي قديم، شهد حرب أسد وطى. انظر: الشعر والشعراء ١/٢٦٢، وخزانة الأدب ٤/٤٤١.

(٥) البيت من الطويل.

انظر: ديوان بشر ١١٦، ومعجم البلدان ٢/٢٣٧، وشرح التسهيل ٢/١٦، والتذيل والتكميل ٥/٥٤، ٧/١٤٩، والمساعد ١/٤٦٦.

وغيره يقصد بالتخصيص التوقيت، وهو إزالة الشياخ، كقولك: ضربته ضربتين وثلاث ضربات، فأزلت الاحتمالات من قولك: ضربت، ألا ترى أنه وصفه فقال تعالى: ﴿لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا : < (١)﴾.

وَيَدْخُلُ التعريفُ تحت التوقيت؛ لأنه المحدد، فأما التعريف المحض بغير وصف فهو ضعيف، وقلمًا جاز، فإن أردت إذا قلت: ضربته الضرب، أي الذي يسمى ضرباً، كان جيداً، كما قال (٢):

لعمري لقد أحييتك الحب كله وزدتك حباً لم يكن قط يعرف (٣)
واعلم أن هذا المصدر المنصوب لا يمتنع أن يتقدم على الفعل؛ لأنه مفعول، والمفعول لا يمتنع تقدمه على الفعل / ٧٢ ب إذا كان متصرفاً، فأما كونه تأكيداً فلا يمتنع من ذلك؛ لأنه تأكيد لفظي، وليس بمترلة التأكيد بالألفاظ المصوغة له، ألا ترى أنك لو لفظت بالنائب عنه هذا اللفظ لم يلزم ترتيبه؟

قال أبو الفتح: «ويعمل أيضاً فيما كان ضرباً من فعله الذي أخذ منه، نحو (٤): قعد القرفصاء (٥)، واشتمل الصماء (٦)، ورجع الفهقرى، وعدا البشكى (٧)، وسار الجمزى (٨)».

(١) الفرقان: ١٤.

(٢) اختلف في قائله. ف قيل:

أ- عبد الله بن المعتز. كما في ديوانه.

ب- وفي تاريخ دمشق هذا البيت من قصيدة لشاعر من الأشراف. غير قصيدة ابن المعتز.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: ديوان ابن المعتز ٣٢٠، والخصائص ٤٤٨/٢، والمقتصد ٥٨٥/١، وتاريخ دمشق ٢٦٣/٦٨، والمزهر ٣٥٨/١.

(٤) في اللمع: تقول.

(٥) قعدة القرفصاء: أن يجلس على إلبته، ويلصق فخذه ببطنه، ويحتي بيديه. (اللسان ٧١/٧ (قرفص)).

(٦) اشتمال الصماء: أن يتجلى الرجل بثوبه، فيرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر، ثم يرده ثانية

من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن، فيغطيها جميعاً. (اللسان ٣٤٦/١٢ (صمم)).

(٧) البشك: السرعة، وخفة نقل القوائم. يقال: ناقة بشكى، أي: سريعة. (اللسان ٤٠١/١٠ (بشك)).

(٨) اللمع ٤٩.

والجمزى: العدو السريع. (اللسان ٣٢٢/٥ (جمز)).

قال سعيد: في نصبٍ مثلِ هذا ثلاثة أقوال:

أحدها: أَنَّهُ منصوبٌ بهذه الأفعالِ الظاهرة، نَصَبَ (ضَرَبَ) بِضَرَبَ؛ لأنَّ هذا الفعلَ، الذي هُوَ الجنسُ، يدلُّ على جميعِ الأنواعِ التي تحتَه، فهو يعملُ فيها جُمعَ بحسبِ الدَّلالةِ، وقريبٌ من هذا قولهم: نَعَمَ الرجلُ زيدٌ، فـ(زيدٌ) ارتفعَ في أحدِ الوجهينِ بالابتداءِ و(نعمَ الرجلُ) خبرُهُ، والعائدُ إليه ما تضمَّنَه الجنسُ مِنَ العمومِ الذي (زيدٌ) من جملته، ولهذا المعنى لا يكونُ إلا من جنسِه، وهو مذهبُ سيبويه^(١).

وقال قومٌ: هُوَ منتصبٌ بأفعالٍ مختزلةٍ مِنَ ألفاظِها، لم تُذكرِ استغناءً عنها، وهو مذهبُ قومٍ من الكوفيين^(٢).

وقال المبردُ: هو منصوبٌ على أَنَّهُ صفةٌ مصدرٍ محذوفٍ، تقديرُهُ: قعدَ القعدةَ القرفصاءَ، واشتمَلَ الشملةَ الصَّمَاءَ، ورجعَ الرجوعَ القهقري، وعدا العدوَ البَشَكِي، وسارَ السيرَ الجَمَزِي^(٣).

قال أبو الفتح: «وما أُضيفَ إلى المصدرِ -مما هُوَ وصفٌ لَهُ في المعنى- بمثَلةِ المصدرِ، تقولُ: سَرْتُ أَشَدَّ السَّيرِ، وَصُمْتُ أَحْسَنَ الصَّيَامِ، فَتَنَصَّبْتُ (أَشَدَّ) وَ(أَحْسَنَ) نَصَبَ المصادرِ»^(٤).

قال سعيد: (أفضلُ) إنما يُضافُ إلى شيءٍ هو بعضُهُ، فيجبُ أن يكونَ (أَشَدَّ الصَّيَامِ) صوماً، وَ(أَحْسَنَ الْقِيَامِ) قياماً، ليصحَّ وصفُهُ، وَأنتِ إِذَا ذَكَرْتَ الصَّيَامَ وَالْقِيَامَ فَضْلَةً مَعَ الفعلِ الذي من لفظِهِ لم يَكُنْ إلا نَصَباً عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، والمضافُ يكتسي مِنَ المضافِ إليه أَشْيَاءَ تُذَكَّرُ فِي بَاهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) انظر: الكتاب ٣٥/١.

(٢) ذكره العكبري دون عزو في الباب ٢٦٥/١. وعزاه إلى الكوفيين الرضي في شرح الكافية ٣٥٠/١/١.

(٣) عزاه إلى المبرد ابن السرج جاء في الأصول ١٦٠/١: «قال أبو العباس: قولهم: القرفصاء، واشتمَلَ الصماء، ورجع القهقري، هذه حُلَى وتقليباتٌ لها، وتقديرُها: اشتمَلَ [الشملة] التي تُعرف بهذا الاسم، وكذلك أخواتها. قال: وجملَةُ القول أن الفعل لا ينصبُ شيئاً إلا وفي الفعل دليلٌ عليه». ونقل هذا النص أيضاً عن المبرد ابن يعيش في شرح المفصل ١١٢/١. وعزاه العكبري هذا القول إلى بعض البصريين في الباب ٢٦٥/١.

(٤) اللمع ٥٠.

وَيُجَوِّزُ أَنْ تَنْصِبَهُ عَلَى أَنَّهُ صِفَةُ مُصَدَّرٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ: صُمْتُ صَيَامًا أَحْسَنَ الصِّيَامِ، فَتَنْصِبُهُ عَلَى أَنَّهُ صِفَةُ هَذَا الْمَصَدَّرِ الْمَحْذُوفِ، وَلَا تَعْتَبِرَنَّ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، فَإِنَّهَا إِضَافَةٌ غَيْرُ حَقِيقَةٍ.

وقوله: «مما هو وصفٌ له في المعنى» احترازٌ من قوله: قُمْتُ يَوْمَ قِيَامِ زَيْدٍ، فـ(اليوم) ظرفٌ، وَإِنْ كَانَ مُضَافًا إِلَى الْمَصَدَّرِ؛ لِأَنَّ الْيَوْمَ لَيْسَ بِصِفَةٍ لِلْمَصَدَّرِ فِي الْمَعْنَى. قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَتَقُولُ: إِنَّهُ لَيُعْجِبُنِي حُبًّا شَدِيدًا؛ لِأَنَّ (أَعْجَبَنِي) وَ(أَحْبَبْتُهُ) فِي مَعْنَى وَاحِدٍ، قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

يُعْجِبُهُ السُّخُونُ وَالْبُرُودُ وَالتَّمَرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ^(٢)
فَنَصَبَ^(٣) (حُبًّا) عَلَى الْمَصَدَّرِ مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ (يُعْجِبُنِي)، وَكَذَلِكَ: إِنِّي لِأَبْغَضُهُ كَرَاهِيَةً، وَإِنِّي لِأَشْنُوهُ بُغْضًا^(٤).

قَالَ سَعِيدٌ: إِذَا وَرَدَ الْمَصَدَّرُ فَضْلَةً جَارِيًا عَلَى الْفِعْلِ، وَكَانَ بِلَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ، فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ^(٥)، فَإِذَا وَرَدَ مِنْ لَفْظِهِ وَلَيْسَ بِجَارٍ عَلَيْهِ، فَأَكْثَرُ النَّاسِ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَدَّعِي أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَصَدَّرِ فِعْلٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ، وَقَلِيلٌ مَنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ الثَّانِي^(٦)، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿P O N M L﴾^(٧)،

(١) هُوَ رُؤْيَةُ بِنِ الْعِجَاجِ.

(٢) مِنَ الرَّجَزِ.

السُّخُونُ: مَا يَسْخَنُ مِنَ الْمَرْقِ، وَالْبُرُودُ: مَا يَبْرُدُ مِنْهُ.

انظر: ديوان رؤبة ١٧٢، وأمالى ابن الشجري ٣٦٩/٢، وشرح المفصل ١١٢/١، وشرح الألفية لابن النازم ٢٤٦، وتذكرة النحاة ٥٢١.

(٣) فِي اللَّعْمِ: تَنْصَبُ.

(٤) اللَّعْمُ ٥٠.

(٥) يَرَى ابْنُ الطَّرَاوَةِ وَالسَّهْلِيُّ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ. انظر: نتائج الفكر ٣٥٨.

(٦) نَسَبَ هَذَا إِلَى الْمُبَرَّدِ. قَالَ فِي الْمَقْتَضَبِ ٧٣/١: «وَعَلِمَ أَنَّ الْفَعْلَيْنِ إِذَا اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى جَازَ أَنْ يَحْمَلَ مَصَدَّرُ أَحَدِهِمَا

عَلَى الْآخَرِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي ظَهَرَ فِي مَعْنَى فَعْلِهِ الَّذِي يَنْصِبُهُ... قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿Q P O﴾؛ لِأَنَّ تَبْتَلَّ

وَبَتَّلَ مَعْنَى وَاحِدٍ، وَقَالَ: ﴿P O N M L﴾. قَالَ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ د. عَضِيمَةُ ٧٣/١ هَامِشَ (٣): «مَاذَا

يَرَاهُ الْمُبَرَّدُ فِي نَاصِبٍ (تَبْتِلًا) وَ(نَبَاتًا) فِي الْآيَتَيْنِ...؟ الَّذِي أَرَاهُ أَنَّ الْمُبَرَّدَ يَرَى أَنَّ النَّاصِبَ فِعْلٌ مَحْذُوفٌ...».

P ﴿^(١)﴾ وقوله تعالى: ﴿Q P O﴾ ﴿^(٢)﴾.

وحُجَّةُ الثاني أَنَّهُ مُصَدَّرٌ جَارٍ عَلَى فِعْلٍ، فَلَا يَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا مَا جَرَى عَلَيْهِ، قِيَاساً عَلَى مَا كَانَ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ [وَلَهُ فِعْلٌ] ^(٣).

وحُجَّةُ الأولِ أَنَّ الْفَعْلَيْنِ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ، كَقَوْلِهِ ^(٤):

فَقَتَلَا بِتَقْتِيلٍ وَأَسْرَأَ بِأَسْرِكُمْ ^(٥)

وَيُرَوَّى: وَضَرْباً بِضَرْبِكُمْ، وَرَأَيْتُهُ مَرْفُوعاً فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَيَجِبُ أَنْ يَقَابِلَ أَحَدُهُمَا مِثْلَهُ، وَالتَّقْتِيلُ لِلتَّكْثِيرِ لَا غَيْرٍ، وَ(قَتَلَ) يَصْحُحُ لِلْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، فَقَدْ أَوْقَعَهُ مَوْقَعُهُ، وَكَذَلِكَ قَالَ ^(٦):

أَنْتَ الْفِدَاءُ لِقَبْلَةٍ هَدَمْتَهَا وَنَقَرْتَهَا بِيَدَيْكَ كُلَّ مُنْقَرٍ ^(٧)

فَأَوْقَعَهُ مَوْقَعَ (نَقَرَ) أَوْ أَوْقَعَ (نَقَرْتَ) مَوْقَعَ (نَقَرْتَ) وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ:

مُنِعَ الْحَمَامُ مَقِيلَهُ مِنْ سَيْفِهَا وَمِنْ الْحَطِيمِ فَطَارَ كُلُّ مُطِيرٍ

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَارِياً عَلَيْهِ، وَلَيْسَ مِنْ لَفْظِهِ وَلَكِنَّهُ بِمَعْنَاهُ فَبَيْنَ النَّاسِ خِلَافٌ فِيهِ إِذَا كَانَ لَهُ

مُحذوف...». ونسبه له السيوطي في الجمع ١٨٧/١.

(١) نوح: ١٧.

(٢) المزمل: ٨.

(٣) تكملة من د.

(٤) هو المَهْلَهْل.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

جزاء العطاس لا يموت من أثارٍ

وروايته في مصادره: وعقراً بعقركم. وروي:

فقتلى بقتلانا وجزَّ بجزنا

وَأَثَارُ: افْتَعَلَ مِنَ الثَّأْرِ.

انظر: ديوان مهلهل ٣٠، والبيان والتبيين ٣/٣٢٠، والحيوان ٣/٤٧٦، وتهذيب اللغة ١١/١٤٥ (جزى)،

ومقاييس اللغة ٤/٧٩ (عقب).

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) هذا البيت والذي يليه، من الكامل، وقد وجدتهما متواليين في تفسير الطبري ١٥/٩٢، ولم أحدهما في غيره.

وفيه: (لكعبة) بدل (لقبلة)، و(سقفها) بدل (سيفها).

فَعِلْ، فسيبويه / ٧٣ أ يُعْمَلُ فِيهِ فَعْلًا مُضْمَرًا مِنْ لَفْظِهِ يَدُلُّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ^(١)، وَالْمَازِي يُعْمَلُ فِيهِ هَذَا الظَّاهِرُ^(٢)، كَقَوْلِكَ: تَبَسَّمتُ وَمِضَّ البَرْقُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(٣) فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ^(٤):

فَرَمَيْتُ الْقَوْمَ رِشْقًا صَائِبًا لَيْسَ بِالْعُصْلِ وَلَا بِالْمُفْتَعِلِ^(٥)
وَقَوْلُهُ^(٦):

دَأْبْتُ إِلَى أَنْ يَثْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الْآلِ يَمْصَحُ
وَجِيفَ الْمَطَايَا ثُمَّ قُلْتُ لَصُحْبَتِي وَلَمْ يَتَرَلَوْا أَبْرَدْتُمْ فَتَرَوْحُوا^(٧)

(١) انظر: الكتاب ٨٠/٤.

(٢) نقله عنه ابن جني في المحتسب ١٣٩/٢، وابن برهان في شرح اللمع ١٠٥/١، والرضي في شرح الكافية ٣٥٢/١/١، والسيوطي في الجمع ١٨٧/١.

(٣) هو لبيد بن ربيعة.

(٤) لعله يُريد روايتي البيت، فقد روي: رشقتُ ورميتُ.

(٥) البيت من الرمل.

روي: (بالمفتعل) بدل (المفتعل).

الرَّشَقُ: دفعة من السهام تُرمى مرة واحدة. والعُصْلُ: المعوجة. والمُفْتَعِلُ: هو الذي لم يُرَ برياً جيداً. (اللسان ٤٤٩/١١ (عصل)، ٥٦٠/١١ (فعل)).

الشاهد: قوله (رشقاً) حيث انتصب بفعل مضمر أو بـ(رميت) على الخلاف.

انظر: ديوان لبيد ١٣١، والعين ١٦٥/١ (فعل)، والمعاني الكبير ١٩٤، والبيان والتبيين ٢٦٦/١، وغريب الحديث للخطابي ٨٦/٢، ومقاييس اللغة ٣٣٠/٤ (عصل)، وشرح الحماسة للمرزوقي ٧٣٨/١، ٩٧٧، والمخصص ٦٨/٦، واللسان ٤٤٩/١١ (عصل)، ٥٦٠/١١ (فعل).

(٦) هو الراعي النميري.

(٧) البيتان من الطويل.

روايته في مصادره: ينبت الظل بدل: يثبت الظل.

دأبت: واصلت السير. ونبت الظل: أي زواله بعد ثبوته عند قائم الظهيرة. الآل: الشخص. يمصح: يذهب.

الوجيف: نوع من السير سريع. (تحصيل عين الذهب ٢٣٢).

الشاهد: قوله (وجيف) حيث انتصب بفعل مضمر أو بـ(دأبت) على الخلاف.

انظر: ديوان الراعي ٢٩، والكتاب ٣٨٣/١، وتحصيل عين الذهب ٢٣٢، والإنصاف ٢٣١/١، وأسرار العربية

وأنشدَ سيبويه^(١):

نَظَّارَةً حِينَ تَعْلُو الشَّمْسُ رَاكِبَهَا طَرَحًا بَعَيْنِي لِيَا حٍ فِيهِ تَحْدِيدُ^(٢)
فحُجَّةُ سيبويه أَنَّ المَصْدَرَ أَصْلٌ لِلْفِعْلِ، والفعلُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ، ومعنى الاشتقاقِ: اقْتِطَاعُ فَرْعٍ
مِنْ أَصْلٍ، يُوجَدُ فِي تَصَارِيفِ ذَلِكَ الْفَرْعِ ذَلِكَ الْأَصْلُ، وليسَ مِنْ لَفْظِ هَذَا الْمَصْدَرِ شَيْءٌ هُوَ
مِنْ لَفْظِ الْعَامِلِ الظَّاهِرِ، واستدلَّ الفارسيُّ لسببويه بِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣):

السَّالِكُ الثَّغْرَةَ الْيَقْظَانَ كَالْتِهَا مَشَى الْهَلُوكَ عَلَيْهَا الْخَيْعِلُ الْفُضْلُ^(٤)

فـ(مَشَى) مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ، فَلَوْ نَصَبَهُ (السَّالِكُ) لَكُنْتَ فَاصِلًا بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ
بِصِفَتِهِ، فَكُنْتَ قَدْ ارْتَكَبْتَ أَمْرًا شَنِيعًا، هَذَا إِذَا أُنْشِدَ (كَالْتِهَا) بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ مِنْ
الْمُضْمَرِ فِي (الْيَقْظَانَ)، وَلَا يَكُونُ مِنَ الْمُضْمَرِ فِي (السَّالِكِ)، لِلْفَصْلِ بِالصِّفَةِ، فَأَمَّا إِذَا رُفِعَ

(١) في الكتاب ٢٣٢/١.

واختلف في نسبته، فقليل:

أ- الراعي.

ب- ذو الرمة.

(٢) البيت من البسيط.

روي: (تجديد) بدل (تحديد).

نظارة: أي تنظر نظراً حاداً. وذلك حين ينتصف النهار، إذ تكون الشمس فوق راكب هذه الناقة. طرحاً: أي
تطرح نظرها طرحاً. واللياح: الثور الأبيض. والتحديد: النظر بحدة. (عن شرح أبيات سيبويه).
الشاهد: (طرحاً) فهو منصوب بفعل مضمر.

انظر: ديوان ذي الرمة ١٣٦٢/٢، والكتاب ٢٣٢/١، والكمال ٨٧٢/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٦٧/١،
وتحصيل عين الذهب ١٧٥.

(٣) هو المنتخل الهذلي.

(٤) البيت من البسيط.

الثغرة: موضع المخافة من دخول العدو منه. والكالئ: الحافظ المراقب. والهلوك: التي تهالك من التغنج والتكسر.
والخَيْعِلُ: درع يُخَاطُ أَحَدُ شَقِيهِ وَيَتْرَكَ الْآخَرَ. وَالْفُضْلُ: المرأة التي ليس في درعها إزار، وإنما تلبس قميصاً
ورداً. (انظر: ديوان الهذليين ٣٤/٢).

انظر: ديوان الهذليين ٣٤/٢، وكتاب الشعر ٤٣٤/٢، والخصائص ١٦٧/٢، وسر صناعة الإعراب ٦١١/٢،
وتذكرة النحاة ٣٤٦، ولسان العرب (فضل) ٥٢٦/١١، وجمع الهوامع ١٨٧/١، وخزانة الأدب ١١/٥، ١٠١.

(كألتها) بـ (يقظان) وجُعِلَ (اليقظان) صفةً (الثغرة) فلا فَصَلَ^(١).
ويجوزُ أن يُجْعَلَ (اليقظان) وصفاً لـ (السالك) ويُرفعَ (كألتها) على البدلِ مِنَ المضمِرِ
في (اليقظان)، والقولُ الثاني مذهبُ أهلِ اللغة.
وحُجَّةُ المازنيُّ أَنَّ الفِعْلَ يَتَضَمَّنُ أنواعَهُ، فلهُ العملُ في جميعِها، كما يدلُّ عليها.
وأما البيتُ ففيه مانعٌ، ألا تَرَى أَنَّهُ لو قالَ مَوْضِعَ (مَشْيٍ): سُلُوكٌ، أو مَوْضِعَ (السالك):
الماشي لكانَ يَنْتَصِبُ الثاني الذي هُوَ المصدرُ بشيءٍ آخَرَ مُضْمَرٍ عِنْدَهُ.
ولا شُبْهَةٌ في أَنَّ المصدرَ إذا كانَ جارياً على الفعلِ الأوَّلِ لفظاً ومعنىً عملٌ فيه، وقال
قومٌ: هو مصدرٌ مؤكَّدٌ، فلا يلزِمُ أن يكونَ بلفظِ الأوَّلِ، ولذلك جازَ له أن يعملَ فيه.
وهنا منصوباتٌ يَلْتَبِسُ المصدرُ منها بالحالِ وغيرها، كقولك: مررتُ بزيدٍ وحدهُ،
فـ (وحدهُ) عندَ بعضهم اسمٌ واقعٌ مَوْضِعَ المصدرِ، وهو مذهبُ جماعةٍ^(٢) يجعلونَهُ مذهباً
لسيبويه، وقومٌ يجعلونه اسماً واقعاً مَوْضِعَ مصدرٍ وقعَ مَوْضِعَ الحالِ، أي مُفْرِداً له بمروري، وهذا
الظاهر من كلامِ سيبويه؛ لأنَّه حمَلَهُ على جهْدِكَ وطاقَتِكَ، بتقديرِهِ^(٣)، ويونسٌ يقدِّرُ نَصْبَهُ
على الظرفِ^(٤).

وقولُهم: مررتُ بهم جميعاً وكُلّاً وعامةً، هي منصوباتٌ على المصدرِ عِنْدَ الأخفشِ،
والخليلُ ينصبُ (جميعاً) و(كُلّاً) على الحالِ، وينصبُ (قاطبةً) و(طُرّاً) على المصدرِ، وهُوَ
مذهبُ سيبويه^(٥).

وإذا قُلْتَ: ضربتُهُ ضربَ زيدٍ عمراً، فالتقديرُ فيه: ضربتُهُ ضرباً مثلَ ضربِ زيدٍ عمراً؛
لأنَّ الإنسانَ ليسَ يَفْعَلُ فِعْلَ غَيْرِهِ، وإنما يَفْعَلُ مثلَ فِعْلِهِ، فحذفتُ المضافَ وأقمتُ المضافَ

(١) انظر: كتاب الشعر ٢/٤٣٤.

(٢) كالمبرد والزجاج، قال المبرد: «أما قولك: مررت بزيدٍ وحده، فتأويله: أوحده بمروري إيجاداً، كقولك: أفردته بمروري إفراداً. وقولك (وحده) في المصدر فلا سبيل إلى تغييره عن النصب» (المقتضب ٣/٢٣٩). وقال السيرافي: «وكان الزجاج يذهب إلى أن (وحده) مصدر هو الفاعل دون المفعول، فإذا قلت: مررت به وحده. كأنك قلت: أفردته إفراداً» (شرح السيرافي ٢/١١٥ أ).

(٣) انظر: الكتاب ١/٣٧٧.

(٤) قال سيبويه: «وزعم يونس أن (وحده) بمنزلة عنده» (الكتاب ١/٣٧٧).

(٥) انظر رأي الخليل وسيبويه في الكتاب ١/٣٧٥-٣٧٧.

إليه مقامه، وكذلك ضربته كما ضرب زيدٌ عمرًا، أي: ضربًا، وقالوا ما هو أشدُّ من هذا، وذلك قولُ الراجز^(١):

حَتَّى إِذَا اصْطَفَوْا لَنَا جِدَارًا^(٢)

وقال الراجز^(٣):

وَلَمْ يُضَعْ مَا بَيْنَنَا لَحْمَ الْوَضْمِ^(٤)

أي: اصطفاً مثلَ اصطِفافِ الجدارِ، وإضاعةً مثلَ إضاعةِ لحمِ الوضْمِ.
ومثله عندي قوله عليه السلام للضحاك بن قيس^(٥): «إِذَا أَتَيْتَهُمْ فَارْبِضْ فِي دَارِهِمْ ظَبِيًّا»^(٦)، فسروه: بَأَنَّكَ إِذَا أَتَيْتَ دَارَهُمْ أَقِمْ، وَلَا تُحَدِّثْ شَيْئًا، كَأَنَّكَ ظَبِيٌّ قَدْ اسْتَقَرَّ فِي الْكِنَاسِ، يُرِيدُ اِرْبِضْ رُبُوضَ ظَبِيٍّ، فحذف.

وقالوا في كناية الطلاق: أَنْتِ وَاحِدَةٌ، أَي أَنْتِ ذَاتُ تَطْلِيقَةٍ وَاحِدَةٍ.^(٧)

(١) هو العجاج.

(٢) انظر: ديوان العجاج ٣٦٩، والخصائص ٣٢٢/٣، والمحاسب ١٢١/٢، والبديع ١٣٤/١/١، والتذيل والتكميل ١٥٧/٧.

(٣) هو العجاج.

(٤) الوضْم: ما يوضع عليه اللحم من خشب وغيره يوقى به من الأرض. (اللسان ٦٤٠/١٢) (وضم).

انظر: ديوان العجاج ٤٢٧/١، والخصائص ٣٢٢/٣، والبديع ١٣٤/١/١، والتذيل والتكميل ١٥٧/٧.

(٥) الراوي كما في المصادر: الضحاك بن سفيان، والظاهر أنه وهم من المصنف، فلم يروه عن الضحاك بن قيس أحد إلا الأزهري في تهذيب اللغة ٣٩٩/١٤ (ظي)، وكان قد رواه عن الضحاك بن سفيان في مادة (ربض) ٢٦/١٢.

والضحاك: هو الضحاك بن سفيان بن عوف بن كعب الكلابي. أسلم وصحب النبي صلى الله عليه وسلم، وبعثه إلى قومه يُصدِّقهم، وتوفي عليه الصلاة والسلام وهو عامله على صدقات بني كلاب. ترجمته في طبقات ابن سعد ١٩١/٦، وأسد الغابة ٤٧/٣.

(٦) انظر: تهذيب اللغة ٢٦/١٢ (ربض)، ٣٩٩/١٤ (ظي)، والفائق ٢٧/٢، والنهاية ٤٦٠/٢ (ربض). ولم أقف عليه في كتب الحديث.

(٧) بعد هذا في أ: تم الجزء الأول من كتاب الغرة من شرح اللمع، تصنيف: ناصح الدين تاج الأئمة أبي محمد سعيد بن المبارك بن علي الدهان النحوي رحمه الله وغفر له.

/ ٧٣ ب (١) قال أبو الفتح - رحمه الله -:

«بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ»^(٢)

قال سعيد: المفعول به هو: الذي يتصل به في جواب السائل الباء مع الفعل، يقول القائل: ضربت زيدا، فتقول: بمن أوقعت الضرب؟ فيقول: بزيد. وهو منصوب إذا ذكر من فعل به الفعل، والقول في الناصب له على ثلاثة أنحاء^(٣): فالفراء يزعم أن الناصب له الفعل والفاعل جميعاً^(٤). وهشام^(٥) يزعم أن الناصب له الفاعل وحده^(٦). وسيبويه يزعم أن الناصب له هو الفعل وحده^(٧). فحجة الفراء أن حاجتهما معاً إلى المفعول به داعية، فحيث دلّ عليه عملاً فيه، وهذا كما يقول بعض البصريين في حرف الشرط والشرط، إنهما العاملان في الجزاء. وهذا يفسد عليه بأنه يصح أن يتقدم المنصوب على الفعل، فتقول: زيدا ضرب عمرو، ويفصل بينهما، فتقول: ضرب زيدا عمرو، ولو كانا جميعاً العاملين في (زيد) لم يصح أن يتقدم عليهما؛ لأنهما جملة، والجملة لا يتقدم معمولها عليها، ولا يفصل بين الجزأين العاملين بالمعمول، كما قال^(٨):

أنا ابن دارة معروفاً لها نسبي فهل بدارة يا للناس من عار^(٩)

(١) في أ: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الجزء الثاني.

(٢) اللع ٥١.

(٣) انظر المسألة في: الإنصاف ٧٨/١، وأسرار العربية ٩٣، والتبيين ٢٦٣، وشرح الكافية ٣٩٣/١-٣٩٤.

(٤) انظر رأي الفراء في شرح الكافية ٥٢/١، ٣٩٤، وجمع الهوامع ١٥٦/١. وهو المنسوب إلى الكوفيين.

(٥) هو هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله. (ت ٢٠٩هـ)، من نحوي الكوفة، أخذ عن الكسائي. انظر: نزهة

الألباء ١٢٩، وإنباه الرواة ٣٦٤/٣، ووفيات الأعيان ٨٥/٦.

(٦) رأي هشام في الإنصاف ٧٩/١، وشرح الكافية ٣٩٤/١، وهشام بن معاوية الضرير ٢٠٥.

(٧) وهو رأي البصريين. انظر: مصادر المسألة.

(٨) هو سالم بن دارة، ودارة أمه، وأبوه مسافع بن يربوع من بني عبد الله بن غطفان. انظر: الشعر والشعراء

٣٨٩/١.

(٩) البيت من البسيط.

وحُجَّةُ هشامٍ، أَنَّ الفعلَ قد عملَ الرفعَ، فلا يجوزُ أن يعملَ النَّصبَ، كيلا يعملَ عمليْنِ مختلفينِ، كما تقولُ في حروفِ الجرِّ وحروفِ النصبِ للفعلِ، والذي يُفسدُهُ أَنَّ الفاعلَ والمفعولَ اسمانِ، وليسَ أحدهُما أولى من الآخرِ بالعملِ، وأيضاً فلو كانَ كذلكَ، لكانَ الفاعلُ أينَ وُجدَ ناصباً للمفعولِ بهِ، وهُنَا أفعالٌ لا تتعدَّى، وأيضاً فلو كانَ كذلكَ لما جازَ تقدُّمُ المفعولِ بهِ على الفعلِ؛ لأنَّهُ معمولٌ للفاعلِ، والفاعلُ لا يتقدَّمُ الفعلَ، وأيضاً فإنَّ الفاعلَ قد يقعُ مضمرّاً، والمضمرُّ لا يعملُ في الحالِ ولا في الظرفِ، فكيفَ يعملُ في المفعولِ بهِ، فتدبَّرْ ذلكَ.

قال أبو الفتح: «الفعلُ في التعدِّي إلى المفعولِ بهِ على ضربينِ: فعلٌ متعديٌّ بنفسه، وفعلٌ متعديٌّ بحرفِ جرٍّ، فالمتعديُّ بحرفِ جرٍّ^(١) نحو قولك: مررتُ بزيدٍ، ونظرتُ إلى عمرو، وعجبتُ من بكرٍ، فلو^(٢) قلتُ: مررتُ زيدا، وعجبتُ بكراً فحذفتُ الحرفَ^(٣) لم يُجزَ^(٤) إلا في ضرورةِ الشعرِ^(٥).

قال سعيد: الفعلُ المتعدِّي على ثلاثة أضربٍ: ضربٌ يتعدَّى بنفسه، وضربٌ يتعدَّى بقرينة، وضربٌ يتعدَّى تارةً بنفسه وتارةً بقرينة. والقرائنُ خمس، وذكر عثمانُ منها قرينةً واحدةً، فأحدها: حرفُ الجرِّ، وهو الذي ذكره، نحو قولك: مررتُ بزيدٍ، ونزلتُ على عمرو، ودخلتُ إلى زيدٍ، ورغبتُ في زيدٍ، وصدفتُ عن بكرٍ. والثانية: الهمزة، كقولك: قام زيدٌ، وأقام زيدٌ عمراً.

روي: (ها) بدل (ها).

انظر: شعر غطفان (سالم بن دارة) ٥٠٨، والكتاب ٧٩/٢، والبغداديات ٥٤٦، والبصريات ٦٦٣/١، ٩٠٤/٢، والخصائص ٢٦٨/٢، ٣١٧، وأما ابن الشجري ٢٢/٣، وشرح المفصل ٦٤/٢، وخزانة الأدب ٢٦٥/٣.

(١) في اللمع: الجر.

(٢) في اللمع: ولو.

(٣) في اللمع: حرف الجر.

(٤) في اللمع: لم يجز ذلك إلا.

(٥) في اللمع: ضرورة شعر. اللمع: ٥١.

والثالثة: التضعيفُ، كقولك: فَرِحَ زيدٌ، وفَرَّحَ زيدٌ عمرًا.

والرابعة: الحركة، كقولك: حَزَنَ زيدٌ، وحَزَنَ زيدٌ عمرًا، فالفتحة عَدَّتُهُ إلى (عمرو)، وحكى سيبويه عن الخليل أن قولهم: فَتَنَ الرجلُ وَفَتَنَتْهُ، وحَزَنَ وحَزَنَتْهُ، لم يُرَدَّ أَنَّكَ جعلته فاتنًا وحزينًا، كما أَنَّكَ لو قُلْتَ: أَخْرَجْتُهُ وَأَدْخَلْتُهُ، وإنما يُرِيدُ: جعلتَ فيه حُزْنًا وفتنةً، كما تقول: كَحَلَّتُهُ، ولو أَرَدْتَ ذَلِكَ لَقُلْتَ: أَحْزَنْتُهُ، وَأَفْتَنْتُهُ^(١)، ومثله: قُبِحَ عملك، وقَبِحَهُ الله.

الخامسة: السينُ والتاءُ في قولك: نَطَقَ زيدٌ، واستنطقَتْهُ.

وقد يجتمع على الفعل الواحد القرينة والاثنان / ٧٤ أ والثلاث، وقد يختص ببعضها دون بعض، وذلك مسموعٌ منهم، فمثال الأول: أَغْرَمْتُ زيدًا، وَغَرَّمْتُهُ، وأَذْهَبْتُ زيدًا، وَذَهَبْتُ بِهِ، وَأَقَمْتُ زيدًا، وَقَمْتُ بِهِ، وَأَنْزَلْتُ زيدًا، وَنَزَلْتُ بِهِ، قَالَ اللهُ تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى ﴿٢﴾ وَقَالَ: ﴿D < ﴿٣﴾ وَقَالَ: ﴿k j i h ﴿٤﴾.

ومثال الثاني: عَرَفْتُ زيدًا وَعَرَّفْتُ زيدًا عمرًا، وزَعَمَ المبردُ أن أَذْهَبْتُ بمعنى: أزلته ويجوزُ أن يكونَ مَعَهُ وألَّا يكونَ مَعَهُ، وَذَهَبْتُ بِهِ بمعنى: أزلته وَأَنْتَ مَعَهُ، وقد رُدَّ عليه بقوله تعالى:

﴿b a ` _ ^] \ [Z Y X W V U T R Q P O﴾

c ﴿٥﴾، ولا يَتَّجُهُ قَوْلُهُ في هذا^(٦).

والنَّقلُ بالهمزة والتضعيف والحركة والسين والتاء يختص بالثلاثي الذي لا زيادة فيه، وحرف الجرِّ يختص بما زاد على الثلاثة، ويُشارِكُ الباقية في التعدية، إلا أن ظاهرَ الهمزة القُوَّة؛

(١) الكتاب ٥٦/٤.

(٢) الفرقان: ١.

(٣) آل عمران: ٤.

(٤) الشعراء: ١٩٣.

(٥) البقرة: ٢٠.

(٦) جاء التعبير في الآية بذهب بسمعهم، والمعنى أن الله عز وجل أذهبهُ، ولا يمكن أن يتصور تقدير المبرد، تعالى الله عن ذلك.

انظر رأي المبرد والرد عليه في: درة الغواص ٥٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٩٣/١، والبسيط

٤١٧/١، والجنى الداني ٣٧، ومغني اللبيب ١٣٨.

لأنها ليس لها شيء سوى التعدية، وحروف الجر لكل حرف منها معنى مع التعدية، وكذلك السين والتاء، وهو الطلب في الغالب، والتضعيف فيه معنى المبالغة، كذا زعموا في قوله [تعالى] ^(١): ﴿ () ﴾ ^(٢)، ألا ترى أن التضعيف عداه كما عدته الهمزة في أغلقت الباب؟ ومع ذلك قيل: إن فيها معنى المبالغة، على أنه لم يستعمل: غلق الباب، ثم عدي بالهمزة أو بالتضعيف، وإنما المستعمل أغلقت الباب، فتدبر ذلك ففيه نظر.

وأما المتعدي تارة بنفسه وتارة بحرف الجر، فقولهم: شكرتك وشكرت ^(٣) لك، ونصحتك ونصحت لك، وكلتك وكلت لك، وقد جاء فعل يتعدى بنفسه أصلاً ثم عدي بحرف الجر على تأويل، وذلك كقوله تعالى: ﴿WV U T ﴾ ^(٤) وقال الشاعر ^(٥):

أريدُ لأنسى ذكراً فكأنما تمثّل لي لئلى بكل سبيل ^(٦)

قال الخليل: هو محمول على المعنى، أي: إرادتي لهذا ^(٧)، فعدي مصدره بالقرينة؛ لأن المصدر واسم الفاعل يجوز أن يتعدى بقرينة، وإن كان فعلاً في الأصل متعديين بأنفسهما، كقولك: هذا ضارب لزيد، وأعجبتني ضربك لزيد، ولا تقول: ضربت لزيد ^(٨). وأما قول

(١) سقط من أ.

(٢) يوسف: ٢٣.

قال سيويو (٦٣/٤): «وقالوا: أغلقت الباب، وغلقت الأبواب حين كثروا العمل».

(٣) في أ: شكرت إليك لك. وقد ضرب على (إليك) بخط مغاير.

(٤) الصف: ٨.

(٥) هو كثير.

(٦) البيت من الطويل.

انظر: ديوان كثير ١٧٦، والكامل ١٠٠٠/٢، واللامات للزجاجي ١٥١، وأمالى القالي ٦٣/٢، والمختسب ٣٢/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢٣٧/٢، ورصف المباني ٣١٩، والجنى الداني ١٢١، ومغني اللبيب ٢٨٥، وخزانة الأدب ٣٢٩/١٠.

(٧) قال الزجاجي في توجيهه: «تقديره: أريد، وإرادتي لهذا، أي لنسيان ذكرها». انظر: اللامات ١٥١. وقال به ابن جني في: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٥٦ (رسالة علمية).

(٨) قال المبرد: «والذي يستعمل في صلة الفعل اللام، لأنها لا م إلاضافة، تقول: لزيد ضربت... وإنما تقديره: ضربي لزيد، فأجري الفعل مجرى المصدر، وأحسن ما يكون ذلك إذا تقدم المفعول... وإن أخر المفعول فهو عربي حسن». انظر: الكامل ١٠٠٠/٢، وفي المقتضب ٣٧/٢ نحوه. ونقل أبو حيان عن الجرمي أنه قال: «قال

الشاعر^(١):

ما كُنْتُ أُخْدَعُ لِلْخَلِيلِ بِخُلَّةٍ حَتَّى يَكُونَ لِي الْخَلِيلُ خَدُوعاً^(٢)
فَإِنَّ اللَّامَ فِيهِ زَائِدَةٌ، كَمَا زِيدَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾^(٣) عِنْدَ النَّحَاةِ^(٤)، وَقَالَ
الشَّاعِرُ، وَهُوَ ابْنُ مَيَّادَةَ^(٥):

وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ^(٦)
أَيُّ: مُلْكاً أَجَارَ مُسْلِماً وَمُعَاهِداً.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّزْقِ يَا تَعْبُرُونَ﴾^(٧) فَإِنَّمَا عَدَّاهُ بِاللَّامِ وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّياً بِنَفْسِهِ؛
لَأَنَّ الْمَعْمُولَ لَمَّا تَقَدَّمَ عَلَى عَامِلِهِ ضَعُفَتْ عُلُقَةُ الْعَامِلِ، فَقَوِيَ بَحْرُفِ الْجَرِّ، وَالصَّوَابُ عِنْدِي
فِي الْآيَةِ الَّتِي تَأَوَّلَهَا الْخَلِيلُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولُ (يُرِيدُونَ) مُحْذَوْفاً، تَقْدِيرُهُ: يُرِيدُونَ الْفِتْنَةَ لِيُطْفِئُوا،
فَاللَّامُ عِلَّةٌ لَهُمْ، وَفِي الْبَيْتِ: أُرِيدُ الصَّبْرَ عَنْهَا لِأَنْسَى ذِكْرَهَا.
فَاللَّامُ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى الْعِلَّةِ، وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْهُذَلِيِّ^(٨):

-
- الأخفش وأبو عمرو: تدخل تأكيداً إذا قُدِّمَ المفعول، ولا يجوز في غير ذلك إلا إذا اضطر شاعر» انظر: التذييل
والتكميل ٢٨/٧.
- (١) لم أقف على قائله.
- (٢) البيت من الكامل.
- الشاهد فيه: زيادة اللام في قوله: (للخليل).
- انظر: البحر المحيط ٤٩٤/٢، وزاد المسير ٤٠٧/١، والدر المصون ٢٥٠/٣.
- (٣) النمل: ٧٢.
- (٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٠٠/٢، والمقتضب ٣٧/٢، واللامات ١٦١، ومشكل إعراب القرآن ٥٣٩/٢.
- (٥) هو الرَّمَّاح بن أبرد، من بني مُرَّة بن عوف بن سعد بن ذبيان. وميَّادَةُ أمُّه. شاعر أموي، أدرك العباسيين. انظر:
الشعر والشعراء ٧٥٩/٢، والأغاني ٨٥/٢.
- (٦) البيت من الكامل.
- انظر: شعر ابن مَيَّادَةَ ١١٢، والأغاني ١١٥، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٥٦ (رسالة علمية)،
والبدیع ٤٣٨/٢/١، والجنى الداني ١٠٧، ومغني اللبيب ٢٨٥، والتذييل والتكميل ٢٨/٧، وشرح شواهد المغني
٥٨٠/٢، وشرح أبياته ٣٠٧/٤.
- (٧) يوسف: ٤٣.
- (٨) هو أبو ذؤيب.

تُرِيدِينَ كَيْمَا تَضْمِدِينِي^(١) وَخَالِداً وَهَلْ يُجْمَعُ السِّيفَانِ وَيَجُكُ فِي غَمْدٍ^(٢)
فدخول: (كَي) يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّ اللَّامَ عِلَّةٌ.

وهنا أفعالٌ بعكس^(٣) ما أَصْلَنَاهُ، وَهِيَ / ٧٤ ب أفعالٌ تكونُ مُتَعَدِيَةً إِذَا عَرِيتْ مِنْ
الْقَرِينَةِ، فَإِذَا وَجِدْتَ الْقَرِينَةَ كَانَتْ قَاصِرَةً، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: أَقْشَعَ السَّحَابُ، وَقَشَعَتِ الرِّيحُ
السَّحَابَ، وَأَكْبَّ الرَّجُلُ عَلَى وَجْهِهِ وَكَبَّبْتُ الرَّجُلَ عَلَى وَجْهِهِ، وَأَنْزَفَتِ الْبُئْرُ، وَنَزَفَتِ
الْبُئْرُ، إِذَا أَذْهَبَتْ مَاءَهَا. وَأَشْنَقَتِ النَّاقَةُ؛ إِذَا رَفَعَتْ رَأْسَهَا وَجَذَبَتْ زِمَامَهَا، وَشَنَقْتُهَا: إِذَا
فَعَلْتَ بِهَا ذَلِكَ، وَهَذِهِ أَلْفَاظٌ يَسِيرَةٌ تُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنََّّهُمْ لَمَّا وَجَدُوا
(فَعَلَ) وَ(أَفْعَلَ) بِمَعْنَى وَاحِدٍ، نَحْوُ: بَلِمَتِ النَّاقَةُ وَأَبْلَمْتُ^(٤)، وَرَأَيْنَا الْفَتْحَةَ عَدَّتْ (فَعَلَ) نَحْوُ:
حَزَنَ زَيْدٌ وَحَزَنَتْهُ، وَحَكَى عُثْمَانُ فِي الْخِصَائِصِ^(٥): كَسِيَ زَيْدٌ ثَوْبًا، وَكَسَوْتُهُ ثَوْبًا، عَدَّى
(فَعَلْتُ) وَ(أَفْعَلْتُ)، وَأَيْضًا فَإِنَّا وَجَدْنَا (فَعَلَ) وَ(أَفْعَلَ) شَيْئًا وَاحِدًا، نَحْوُ: ضَاءَ الصَّبَاحُ
وَأَضَاءَ، وَرَأَيْنَا (فَعَلَ) جَاءَ مُطَاوِعًا لِأَفْعَلَ، نَحْوُ: أَخْرَجْتُهُ فَخَرَجَ، وَأَدْخَلْتُهُ فَدَخَلَ، وَجَاءَ^(٦)
(أَفْعَلَ) مُطَاوِعًا لِفَعَلَ نَحْوُ: قَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ، وَأَقْشَعَ، وَأَيْضًا فَقَدْ جَاءَ (فَعَلَ)
مُطَاوِعَ (فَعَلَ) نَحْوُ:

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الْإِلَهَ فَجَبَّرَ^(٧)

(١) فِي هَامِشٍ أ: تَجْمَعِي.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ.

رَوَى: (تَجْمَعِي) بَدَلَ (تَضْمِدِي).

انظر: ديوان الهذليين ١/١٩٥، وشرح أشعارهم ١/٢١٩، وإصلاح المنطق ٥٠، والشعر والشعراء ٢/٦٤٠،

ومجمع الأمثال ٣/١٨٤، والمستقصى ٢/٣٩٠-٣٩١، وشرح الكافية ٢/٨٦٣، ولسان العرب (ضمد)

٣/٢٦٦، وخزانة الأدب ٨/٥١٤.

(٣) فِي ج: وَهَذَا أَفْعَالٌ تَعَكُّسُ.

(٤) بَلِمَتِ النَّاقَةُ وَأَبْلَمْتُ: إِذَا اشْتَهَتْ الْفَحْلَ. (تاج العروس (بلم) ٣١/٢٩٩).

(٥) ٢/٢١٤.

(٦) فِي ج وَ د: فَجَاءَ.

(٧) مِنَ الرِّجْزِ.

وَهُوَ لِلْعِجَاجِ.

يُرِيدُ: جَبَرَهُ فَانْجَبَرَ، فَ-(جَبَرَ) الثَّانِي مُطَاوِعٌ لِلْأَوَّلِ.

فَجَعَلُوا (أَفْعَلَ) مُطَاوِعَ (فَعَلَ)، وقال الفارسيُّ: جُعِلَ ذَلِكَ لِفَعْلٍ عِوَضاً مِنْ دُخُولِ
الهمزةِ عليه^(١).

وهنا شيءٌ آخرُ يوهمُ العكسَ، وذلك أنَّ النحاةَ تقولُ: إذا قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْداً مَخْفِفاً
احتمَلَ ضَرْبَةً واحدةً وضرباتٍ، وإذا قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْداً مُشَدِّداً لمَ يَحْتَمَلُ إِلَّا التَّكْثِيرَ، وقد
قالتِ العربُ: جَدْتُ الْإِبِلَ: إِذَا عَلَفَتْهَا مِلءَ بَطْنِهَا مَخْفِفاً، وَجَدْتُهَا مَثَقِلاً إِذَا عَلَفَتْهَا نِصْفَ
بَطْنِهَا^(٢)، وَمِنْ ذَلِكَ: هَذَا بَلَدٌ قَدْ شَبِعَتْ غَنَمُهُ، إِذَا كَانَتْ كَثِيرَةً الشَّيْبُ، وَشَبِعَتْ غَنَمُهُ إِذَا
قَارَبَتْ الشَّيْبَ وَلَمْ تَشْبَعْ^(٣)، وَهَذَا يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لُغَتَيْنِ^(٤).

وَالْمُتَعَدِّيَةُ تُذَكَّرُ عِنْدَ ذِكْرِ عُثْمَانَ لَهَا، وَلَهُ قِسْمَةٌ ثَانِيَةٌ، وَهُوَ أَنَّ الْأَفْعَالَ عَلَى ضَرَبَيْنِ:
ضَرْبٌ حَقِيقِيٌّ، وَضَرْبٌ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ، فَالْحَقِيقِيُّ عَلَى ضَرَبَيْنِ: قَاصِرٌ وَغَيْرُ قَاصِرٍ، فَالْقَاصِرُ قَدْ
ذَكَرْنَا حُكْمَهُ، وَغَيْرُ الْقَاصِرِ عَلَى ضَرَبَيْنِ: مُؤَثَّرٌ وَغَيْرُ مُؤَثَّرٍ، فَالْمُؤَثَّرُ نَحْوُ: ضَرَبْتُ، وَغَيْرُ الْمُؤَثَّرِ
نَحْوُ: مَدَحْتُ وَهَجَوْتُ، أَلَا تَرَى إِلَى تَعَدِّيهِمَا عَلَى الْغَائِبِ؟ وَأَفْعَالُ النَّفْسِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فِي
عَدَمِ التَّأثيرِ، لَا فِي عَدَمِ التَّعَدِّيَةِ.

وغيرُ الحَقِيقِيَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ:

فَعْلٌ مُسْتَعَارٌ، نَحْوُ قَوْلِكَ: مَاتَ زَيْدٌ، وَوَقَعَ الْحَائِطُ.

وَفَعْلٌ يَدُلُّ عَلَى زَمَانٍ وَلَيْسَ يُرَادُّ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُسْنَدَةَ إِلَيْهَا فَاعِلَةٌ فِي الْحَقِيقَةِ لِذَلِكَ الْفَعْلِ،
وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً.

وَفَعْلٌ مَنْقُولٌ عَنْ جِهَتِهِ، وَهُوَ قَوْلُكَ: لَأَرِيَنَّكَ هُنَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ إِلَّا فِي الشَّعْرِ ضَرُورَةً» هُوَ كَمَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ
يُلْبِسُ الْمُتَعَدِّيَ بغيرِهِ فِي الْأَصْلِ بِالْمُتَعَدِّيِ بِنَفْسِهِ، إِلَّا أَنَّ مَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فَاسْتُعْمِلَ فِي التَّزْيِيلِ

انظر: ديوان العجاج ٦٣، وإصلاح المنطق ٢٢٨، وأدب الكاتب ٤٥٤، والزاهر ١٧٨/١، وتهذيب اللغة ٦٠/١١

(جبر)، والخصائص ٢٦٠/٢، واللسان ١١٣/٤ (جبر).

(١) لم أقف على قوله.

(٢) تهذيب اللغة ٦٨٣/١٠ (مجد).

(٣) تهذيب اللغة ٤٤٧/١ (شبيع).

(٤) نص الأزهري على أنهما لغتان. انظر: تهذيب اللغة ٦٨٣/١٠ (مجد).

فحكّمهُ حُكْمُ الْمَطْرِدِ فيما وَرَدَ لا غيرُ، كقوله تعالى: ﴿وَإِخْرَاجُ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿... / تَوَمَّرُ﴾^(٢) أي: به، ثم حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ فَوَصَلَ الْفِعْلُ إِلَى الْهَاءِ، فَحَذَفَ الْهَاءَ، فَصَارَ بِمِثْلَةِ قَوْلِهِ: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ﴾ ©^(٣) أي: بَعَثَهُ اللَّهُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤):

مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالُ سَمَاحَةً وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِعُ^(٥)
وقوله^(٦): / ٧٥ أ

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ جَعَلْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ^(٧)
يريدُ: (مَنْ الرِّجَالُ)، و(بِالْخَيْرِ)^(٨).

وَأَمَّا الَّذِي لَا يَجُوزُ فِي كَلَامٍ فَصِيحٍ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، فَقَوْلُهُ:

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٢) الحجر: ٩٤.

(٣) الفرقان: ٤١.

(٤) هو الفرزدق.

(٥) البيت من الطويل.

انظر: ديوان الفرزدق ٥١٦/٢، والكتاب ٣٩/١، والمقتضب ٣٣٠/٤، والأصول ١٨٠/١، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٤-٤٢٥، وتحصيل عين الذهب ٧٤، وشرح المفصل ٥١/٨، وخزانة الأدب ١٢٣/٩.

(٦) اختلف في قائله ف قيل:

أ- عمرو بن معديكرب.

ب- خُفَّاف بن ندبة.

ج- العباس بن مرداس.

د- زُرْعَة بن السائب.

هـ- أعشى طرود.

(٧) البيت من البسيط.

النسب: المال الأصيل، والعقار. (اللسان ٧٥٧/١) (نسب).

انظر: الصبح المنير (ديوان الأعشى) ٢٤٨، والكتاب ٣٧/١، والمقتضب ٣٦/٢، ٨٦، ٣٢١، والأصول ١٧٨/١، واللامات للزجاجي ١٥١، والمختضب ٥١/١، ٢٧٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٥٠/١، وتحصيل عين الذهب ٧٣، وأمالي ابن الشجري ١٣٣/٢، والمقاصد الشافية ٥٤٦/١، ٦٧١/٣، وخزانة الأدب ٣٣٩/١.

(٨) في ج: والخير.

كَأَنَّهُ وَاضِحُ الْأَقْرَابِ فِي لَحْجِ أَسْمَى بِهِنَّ وَعَزَّتْهُ الْأَنْصِيلُ^(١)
يُرِيدُ: وَعَزَّتْ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ^(٢):

تَمَرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامُ^(٣)
يُرِيدُونَ: عَلَى الدِّيَارِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَارِهُونَ﴾^(٤)، وَ﴿بَطَرَتْ
مَعِيشَتَهَا﴾^(٥) فَإِنَّ قَوْمًا يَجْعَلُونَهُ بِمَثَلَةِ: سَفَهَ فِي نَفْسِهِ، فَحَذَفَ الْحَرْفَ، وَأَوْصَلَ الْفِعْلَ^(٦)،
وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ^(٧):

أَنْتَ الْخَلِيفَةُ حَكَمَهُ وَفَعَالَهُ^(٨)

وَرَوَى الْأَخْفَشُ: هُمْ هَيْئَتُهُمْ^(٩)، عَلَى تَقْدِيرٍ: هُمْ عَلَى هَيْئَتِهِمْ، فَحَذَفَ، وَجَوَّزَ أَنْ

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو جرير.

(٣) البيت من الوافر.

لم تعوجوا: أي لم تنعطفوا فتقيموا. (انظر: اللسان ٣٣٣/٢ عوج).

وصدره في الديوان: أتمضون الرسوم ولا تُحْيَا

وروي: أتمضون الديار... وقد اعترض المبرد على روايته، وصحح رواية ثالثة وهي: مررثم بالديار. (انظر: الكامل ٥٠/١).

انظر: ديوان جرير ٢٧٨/١، والكامل ٥٠/١، والبدیع ٤٣٥/٢/١، وشرح المفصل ٨/٨، والمقرب ١٢٧، ومغني اللبيب ١٣٨، ٦١٦، والمقاصد الشافية ١٣٨/١، واللسان ١٦٥/٥ (مر)، وشرح شواهد المغني ٣١١/١، وخزانة الأدب ١١٨/٩.

(٤) البقرة: ١٣٠.

(٥) القصص: ٥٨.

(٦) هو قول الكسائي، وجَوَّزَهُ الْأَخْفَشُ. انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٣٧/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٣/١.

(٧) هو الراعي.

(٨) صدر بيت من الكامل، وعَجَّزُهُ:

وَإِذَا أَرَدْتَ بظالم تنكيلا

وروي: عَدْلُهُ وَقَضَاؤُهُ، وَ: حَلْمُهُ وَفَعَالُهُ، وَ: عَدْلُهُ وَنَوَالُهُ. كُلُّهَا بِالرَّفْعِ.

انظر: ديوان الراعي ٢٤٧، وجمهرة أشعار العرب ٧٣٣، وخزانة الأدب ١٤٧/٣.

(٩) رواه أبو حيان عن العرب دون عزو، والمقدر عنده (في). انظر: الارتشاف ١٤٣٤/٣.

يكون منصوباً على المصدرِ وَعَلَى الظَّرْفِ^(١)، ولم يأتِ في غيرِه، ومنهم مَنْ يَنْصِبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ^(٢)، وفيه نظرٌ؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ التَّقْدِيرَ: سَفَّهُ^(٣). وقوله تعالى: ﴿h i﴾^(٤) أي: في أرضٍ، عِنْدَ بَعْضِهِمْ^(٥)، وقوله تعالى: ﴿وإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ نَسْتَرْضِعُوْا أَوْلَادَكُمْ﴾^(٦) أي: لأَوْلَادِكُمْ^(٧)، فَحَذَفَ، وَهَذَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ وَغَيْرِهِ، لِحَيْثُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا يُقَاسُ حَذْفُ حُرُوفِ الْجَرِّ جَمِيعَهَا عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ مَا وَرَدَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، لَا مَا وَرَدَ فِي الشَّعْرِ، وَمِنَ الشَّاذِّ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٨):

نُغَالِي اللَّحْمَ لِلْأَضْيَافِ مِّنَّا^(٩)

أي في اللحم، فحذف.

(١) قال الأخفش - عند حديثه عن آية البقرة -: «... ولهذا معنى ليس لذاك، تقول: غُبِنَ في رأيه، وخسر في أهله... وقد جاء لهذا نظيرٌ، قال: ضُرِبَ عبد الله الظَّهْرَ والبطنَ، ومعناه: على الظهر والبطن...» انظر: معاني القرآن ١٥٧/١ (قراءة).

(٢) هو الفراء. انظر: معاني القرآن ٧٩/١.

(٣) في د: ومنهم من يجعل سَفَّهُ في معنى سَفَّه.

جَوَّزَهُ الْأَخْفَشُ. انظر: معاني القرآن ٣٣٧/١.

(٤) يوسف: ٩.

(٥) هو الأخفش. انظر: معاني القرآن له ٥٩٠/٢. وانظر: تفسير الطبري ١٥٥/١٢.

(٦) البقرة: ٢٣٣.

(٧) ذكره الأخفش في معاني القرآن ٣٣٧/١.

(٨) هو رجلٌ من قيس.

(٩) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وُتْرُخِصُهُ إِذَا نَضِجَ الْقُدُورُ

روايته في مصادره: (نيئاً) بدل (متاً). وروي: (القدير) بدل (القدور).

نغالي: نشتره غالباً، ثم نرخصه إذا نضجت قدورنا (اللسان ١٣١/١٥ (غلا).

انظر: المعاني الكبير ٣٥٦، وجمهرة اللغة ٤٩٤/٣، وتهذيب اللغة ١٣٥/٧ (رخص)، وأمالى المرتضى ٥٥١/١،

واللآلئ ٤٩٣/١، واللسان ٤٠/٧ (رخص)، ١٣١/١٥ (غلا).

قال أبو الفتح: «غير أنَّ الجارَّ والمجرورَ جميعاً في مَوْضِعِ نَصْبٍ بِالْفِعْلِ [الذي]^(١) قَبْلَهُمَا»^(٢).

قال سعيد: إنَّ أَرَادَ عُثْمَانُ أَنَّ كُلَّ جَارٍ وَمَجْرُورٍ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ فَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٣)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ﴾^(٤)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿t s﴾^(٥) فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ^(٦)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿' (* +)﴾^(٧)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿فَإِذَا تُفْخَخُ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(٨) بِالنَّصْبِ^(٩) فِي أَحَدِ الْوُجُوهِ^(١٠)، وَكَذَلِكَ مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ، فَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ فِي هَذَا جَمِيعُهُ لَيْسَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ. وَإِنْ أَرَادَ الْأُمَثَلَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا فَلَا شُبْهَةَ أَنَّهَا فِيهِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْجَارَّ مُتَّصِلٌ بِالاسْمِ مِنْ وَجْهِ، وَمُتَّصِلٌ بِالْفِعْلِ مِنْ وَجْهِ، فَأَمَّا اتِّصَالُهُ بِالاسْمِ فَلَأَنَّهُ عَامِلٌ فِيهِ، وَلَا يَصِحُّ الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى عَطِيفٌ عَلَى مَوْضِعِهِمَا فِي قَوْلِهِ^(١١):

وَيُصْبِحُ كَالسَّيْفِ الصَّقِيلِ إِذَا غَدَا عَلَى ظَهْرِ أُنْمَاطٍ لَهُمْ وَوَسَائِدًا^(١٢)

(١) تكملة من اللمع.

(٢) اللمع ٥١.

(٣) الإسراء: ٩٦.

(٤) مريم: ٣٨.

(٥) القلم: ٦.

(٦) قيل: (المفتون) اسم مفعول على أصله، ومهذ تكون الباء زائدة، وهو الذي عناه المصنف.

وقيل: (المفتون) مصدر على زنة اسم المفعول. انظر المسألة في: معاني القرآن للفراء ١٧٣/٣، ومعاني القرآن

وإعرابه ٢٠٥/٥، وإعراب القرآن للنحاس ٧/٥، ومعني اللبيب ١٤٨.

(٧) آل عمران: ٦٢.

(٨) الحاقة: ١٣.

(٩) هي قراءة أبي السمال. انظر: مختصر ابن خالويه ١٦١، والكشاف ١٥١/٤.

(١٠) وذلك إذا جعل الجار والمجرور (في الصور) نائباً عن الفاعل. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢١٦/٥، والبحر

الحيط ٣٢٢/٨-٣٢٣.

(١١) هو الأعشى.

(١٢) البيت من الطويل.

وقوله^(١):

جئني بمثل بني بذر لقومهم
أو مثل أسرة منظور بن سيار^(٢)

وقوله^(٣):

يذهبن في نجد وغوراً غائراً^(٤)

ومنه قوله تعالى: ﴿! " # \$ % & ' ﴾^(٥).

ولهذا المعنى خلطه الشاعر بالاسم فقال^(٦): أنشدته الكوفي:

لقد بسملت ليلي غداة لقيتها
فيا حبذا ذاك الحبيب المبسمل^(٧)

الشاهد: قوله (وسائد) حيث عطفت على موضع الجار والمجرور (كالسيف)، وموضعه النصب؛ خبر (أصبح).

انظر: الصبح المنير ٤٩. ولم أجده في غيره. وروايته: (له) بدل (لهم).

(١) هو جرير.

(٢) البيت من البسيط.

يخاطب الفرزدق، ويفتخر عليه بسادات قيس، وهم أحواله، ذاكراً أشرافهم. (عن شرح أبيات سيبويه).

الشاهد: (مثل) فهو معطوف على موضع الجار والمجرور (تمثل).

انظر: ديوان جرير ٢٣٧/١، والكتاب ٩٤/١، ١٧٠، والمقتضب ١٥٣/٤، والأصول ٦٥/٢، وشرح أبيات

سيبويه ٦٦/١، والمحتسب ٧٨/٢، وتحصيل عين الذهب ١٠٨، ١٤١، وشرح المفصل ٦٩/٦.

(٣) اختلف في قائله. ف قيل:

أ- العجاج.

ب- ابنه رؤية.

(٤) من الرجز.

نجد: المرتفع من بلد العرب، والغور المنخفض منها، وهو تهامة. (عن تحصيل عين الذهب ١٠٨).

الشاهد: عطف (غوراً) على موضع (في نجد).

انظر: زيادات ديوان رؤية ١٩٢، والكتاب ٩٤/١، والزاهر ٢١٨/١، والخصائص ٤٣٢/٢، والمحتسب ٤٣/٢،

وتحصيل عين الذهب ١٠٨، وأساس البلاغة (فسق) ٢٠٠/٢.

(٥) آل عمران: ٤٦.

(٦) هو عمر بن أبي ربيعة.

(٧) البيت من الطويل.

انظر: ديوان عمر ٣٢٠، وأمالي القالي ٢٠٧/٢، واللائئ ٩٠٩/٢، وتذكرة النحاة ٢٤، والدر المصون ١٣/١،

واللسان ٥٦/١١ (بسم)، والجمع ٨٩/٢.

ولهذا قالوا: بِكُمْ رَجُلًا مَرَرْتُ؟ فَقَدَّمُوا الْحَرْفَ قَبْلَ (كُمْ) ولها الصِّدَارَةُ.
 وَأَمَّا اتِّصَالُهُ بِالْفِعْلِ فَإِنَّهُ بِمِثْلَةِ الْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ فِي تَقْوِيَةِ الْفِعْلِ، إِلَّا أَنَّهُ عَامِلٌ؛ لِأَنَّهُ
 مُبَاشِرٌ لِلْإِسْمِ، وَلَهُ تَأْثِيرٌ مَعْنَى غَيْرِ التَّعْدِيَةِ.
 قال أبو الفتح: «وَالْمَتَعَدِّي بِنَفْسِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ: مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولٍ / ٧٥ ب واحد،
 وَمُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَمُتَعَدٍّ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ، وَالْمَتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ
 [قَوْلِكَ] ^(١): ضَرَبْتُ زَيْدًا وَكَلَّمْتُ عَمْرًا ^(٢)».

قال سعيد: قالت النحاة: كُلُّ فِعْلٍ يُلَاقِي شَيْئًا أَوْ يَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ فَهُوَ مُتَعَدٍّ، وَالَّذِي عِنْدِي
 أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يَفْتَقِرُ وَجُودَهُ إِلَى شَيْءٍ غَيْرِ فَاعِلِهِ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ فَهُوَ مُتَعَدٍّ مُؤَثَّرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ
 مُؤَثَّرٍ، فَمِنْ ذَلِكَ فِعْلُ الْحَوَاسِّ، كَالنَّظَرِ لِلْمُبْصِرَاتِ، وَاللَّمْسِ بِالْيَدِ لِلْمَلْمُوسَاتِ، وَالسَّمْعِ
 لِلْمَسْمُوعَاتِ، وَالذَّوْقِ لِلْمَطْعُومَاتِ، وَالشَّمِّ لِلْمَشْمُومَاتِ، وَكُلُّ [مَا] ^(٣) لَهُ آلَةٌ.
 فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَصْنَعُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٤):

رَأَى بَرْدَ مَاءٍ ذِيدَ عَنْهُ وَرَوْضَةً بَرُودَ الضُّحَى فَيَنَانَةً بِالْأَصَائِلِ ^(٥)

والبرد لا يرى؟

فالجواب: أَنَّهُ أَرَادَ أَثَرَ مَاءٍ، وَأَيْضًا فَإِنَّ هَذَا اسْتِعَارَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَأَى صَفَاءَ الْمَاءِ وَرِقَّةَ
 الْهَوَاءِ، وَأَحَسَّ بَرْدَ ^(٦) الزَّمَانِ، كَانَ ذَلِكَ مُخْرِجًا لَهُ إِلَى حَيِّزِ الرُّؤْيَةِ.

(١) تكملة من اللمع.

(٢) اللمع ٥١.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) البيت من الطويل.

روي: (يرى) بدل (رأى).

والفينانة كثيرة الأغصان. (شرح المرزوقي ١٤١٦/٢).

انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٩٠ (رسالة علمية)، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٤١٦/٢، وديوان

الحماسة بترتيب الأعلام ٣٢٣/٢، والبديع ٤٤٠/٢/١.

(٦) في ج: ببرد.

وكذلك قولهم فيما حكاه الأخفش: أَبْصَرْتُ كَلَامَهُ^(١)، التقدير فيه: أَبْصَرْتُ مَحَلَّ
كَلَامِهِ مُتَكَلِّمًا، وقول الشاعر^(٢):

فلا الظلُّ من بَرَدِ الضُّحَى تستطيعه ولا الفيءُ من بردِ العشيِّ تذوق^(٣)
مُستعارٌ في مكان: تُلَاقِي.

إِلَّا أَنْ فِي (سَمِعْتُ) شَيْئًا يُخَالِفُ أَخَوَاتِهَا، وَهُوَ أَنَّهُ يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ إِذَا كَانَ مِمَّا يُسْمَعُ،
وَيَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مِمَّا لَا يُسْمَعُ وَالثَانِي مِمَّا يُسْمَعُ، كَقَوْلِكَ: سَمِعْتُ كَلَامَ زَيْدٍ،
وَسَمِعْتُ زَيْدًا يَقُولُ ذَلِكَ، وَإِشْكَالُ هَذَا الْفَصْلِ أَنَّ الْمَفْعُولَ لَا يَكُونُ جُمْلَةً إِلَّا إِذَا كَانَ ثَانِيًا فِي
الْأَفْعَالِ الدَّاحِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَثَلَاثًا فِي الْمَنْقُولِ مِنْهَا، وَقَدْ وَقَعَ جُمْلَةً فِي هَذَا الْفِعْلِ، فَإِنْ
قُلْتَ: سَمِعْتُ زَيْدًا قَائِلًا، لَمْ يَكُنْ بِالْمَخْتَارِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ إِلَّا أَنْ تُعَلِّقَهُ بِشَيْءٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ (قَائِلًا)
مَوْضُوعٌ لِلذَّاتِ، وَالذَّاتُ لَيْسَتْ مَوْضُوعَةً لِلسَّمْعِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى تَقُولُ: رَأَيْتُ الْقَائِلَ، فَلَوْ كَانَ
مِمَّا يُسْمَعُ لَمْ يَكُنْ مِمَّا يُرَى.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿v u t s r﴾^(٤) فَقَدْ عَدَّى (يَسْمَعُ) إِلَى
الْكَافِ، وَلَيْسَ مِمَّا يُسْمَعُ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُضَافَ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: هَلْ يَسْمَعُونَ دُعَاءَكُمْ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿c b a`﴾^(٥).

فَإِنْ قِيلَ: فَاجْعَلِ الْمُضَافَ إِلَى الظَّرْفِ مُغْنِيًا عَنِ الْمُضَافِ، فَهُوَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٦):

(١) لم أقف على هذا.

(٢) هو حميد بن ثور.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: ديوان حميد ٤٠، والأيام والليالي والشهور للفراء ٩٦، وتفسير الطبري ٢٦٢/٣، وإصلاح المنطق ٣٢٠،
والزاهر ٢٧٦/١، وتهذيب اللغة ٣٥٨/١٤ (ظل)، والأغاني ٣٥٩/٤، والبيديع ٤٤٠/٢/١، واللسان ١٢٤/١
(فيأ).

(٤) الشعراء: ٧٢.

(٥) فاطر: ١٤.

(٦) هو جرير.

سَمِعْتُ حَمَامَةً طَرَبَتْ بِنَجْدٍ فَمَا هَجَّتِ الْعَشِيَّةُ يَا حَمَامَا
مُطَوَّقَةً تَرْتَّمُ فَوْقَ غُصْنٍ إِذَا مَا قُلْتَ مَالٌ بِهَا اسْتَقَامَا^(١)
فالتقدير: سمعت صوت حمامة، أو يكون الترتُّم هو المسموع، فهذه جميعها تتعدَّى بنفسها من غير مُعدٍّ.

والتضعيفُ الذي في (كَلَّمْتُ) ليس بتضعيفٍ تعدية، وإنما الكلمة مبنية عليها.
وهذا الفعلُ الذي يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ على ضُرُوبٍ: منها ما يكونُ الفاعلُ هُوَ المفعولُ في المعنى، كقولك: ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وَلَقِيَ زَيْدٌ عَمْرًا.
ومنها ما يصحُّ للفاعلِ معه أن يكونَ مفعولاً، والمفعول أن يكونَ فاعلاً، لكن يَنْقَلِبُ المعنى، كقولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا.
ومنه ما لا يَصِحُّ للفاعلِ معه أن يكونَ مفعولاً نحو: أَكَلَ زَيْدٌ خَبْزًا، وَدَقَّ الْقَصَّارُ الثوبَ.

وقَدْ يُذَكَّرُ وَقَدْ لَا يُذَكَّرُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْضَّرُورَةِ ذِكْرُهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿b a`﴾
c ﴿٢﴾. وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿D C B A﴾^(٣)، وَهُوَ كَثِيرٌ جَدًّا.

/ ٧٦ أ وَالْمَفْعُولُ بِهِ قَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفَاعِلِ وَعَلَى الْفِعْلِ، بِخِلَافِ الْفَاعِلِ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ ذَلِكَ، فَإِنْ قُلْتَ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وَقَدَّمْتُهُمَا مَعًا عَلَى الْفِعْلِ، وَشَعَلْتَ الْفِعْلَ بِضَمِيرِ الْمَفْعُولِ بِالْفِعْلِ، فَلَا أَوْلَى أَنْ يُقَدَّمَ الْمَفْعُولُ أَوَّلَ كَلَامِكَ، وَتَجْعَلَ الْفَاعِلَ بَعْدَهُ، لِيَكُونَ الْفِعْلُ بَعْدَهُ حَدِيثًا عَنْهُ، وَتَكُونَ الْجُمْلَةُ حَدِيثًا عَنِ الْمَفْعُولِ، تَقُولُ: عَمَرُو زَيْدٌ ضَرْبُهُ، فَيَكُونُ: (ضَرْبُهُ)، خَبَرًا عَنِ (زَيْدٍ)، وَ(زَيْدٌ) وَمَا بَعْدَهُ خَبَرٌ عَنِ (عَمَرُو)، وَلِهَذَا كَانَ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿إِنَّا كُلُّ à

(١) البيتان من الوافر.

انظر: ديوان جرير ٢٢١/١. والأول في التمام ٢١٧، والبيتان في البديع ٤٣٩/٢/١.

(٢) فُصِّلَتْ: ٣٤.

(٣) الإسراء: ٢٠.

خَلَقَتْهُ $\hat{a}$ ﴿١﴾ بِالنَّصْبِ ^(٢) أَحْسَنُ ^(٣)، حَيْثُ لَمْ يَتَقَدَّمِ الْمَفْعُولُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ.

قال أبو الفتح: «وَالْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ عَلَى ضَرْبَيْنِ [أَيْضاً] ^(٤): مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَلَكَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا، وَمُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَلَيْسَ لَكَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا، وَكَسَوْتُ عَمْرًا ثَوْبًا، [وَلَكَ أَنْ] ^(٥) تَقُولَ: أَعْطَيْتُ زَيْدًا، وَكَسَوْتُ عَمْرًا» ^(٦).

قال سعيد: قَدْ بَيَّنَّا الْخِلَافَ فِي الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ بِمَاذَا انْتَصَبَ، فَبَقِيَ الْكَلَامُ فِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي، فَالْبَصْرِيُّ يَنْصِبُهُ بِمَا انْتَصَبَ الْأَوَّلُ بِهِ، وَالْكُوفِيُّ يَنْصِبُهُ بِإِضْمَارِ فِعْلِ آخَرَ، وَيَقُولُ: إِذَا قُلْتَ: أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا، التَّقْدِيرُ: أَعْطَيْتُ زَيْدًا فَأَخَذَ دِرْهَمًا ^(٧)، وَكَذَلِكَ: كَسَوْتُ زَيْدًا ثَوْبًا، وَهَذَا فَاسِدٌ، بِدَلِيلِ أَنَّكَ تَقُولُ: أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا فَلَمْ يَأْخُذْ، فَهَذَا كَلَامٌ صَحِيحٌ عِنْدَ الْفَرِيقَيْنِ، وَهُوَ مُنَاقِضٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّ فِي قِيَاسِهِ. وَأَيْضًا فَإِنَّ الثَّانِيَّ عَلَى تَقْدِيرِ الْكُوفِيِّ جُمْلَةٌ، وَالْجُمْلَةُ لَا تَقُومُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ^(٨)، وَقَدْ جَوَّزُوا: أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْدًا، وَيَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: أَعْطَيْتُ

(١) القمر: ٤٩.

(٢) هي قراءة الجمهور. انظر: البيان ٤٠٦/٢، والبحر المحيط ١٨٣/٨. وقرأ بالرفع أبو السمال. المختسب ٣٠٠/٢.

(٣) ذهب إلى تحسين قراءة النصب ابن الأنباري والعكبري. وحسن قراءة الرفع سيبويه، والمازني، وابن جني. انظر:

الكتاب ١٤٨/١، ومعاني القرآن للأخفش ٧٠٠/٢، والمختسب ٣٠٠/٢، ومجالس العلماء ٢٩٤، ومشكل

إعراب القرآن ٧٠١/٢، والبيان ٤٠٦/٢، وأما ابن الشجري ٩٠/٢، والتبيان ١١٩٦/٢، والبحر المحيط

١٨٣/٨.

(٤) تكملة من اللمع.

(٥) تكملة من اللمع.

(٦) اللمع ٥٢.

(٧) عزاه للكوفيين ابن الخباز في توجيه اللمع ١٧٨. وقدر هذا التقدير ابن السراج في الحديث عن جواز الاقتصار

على المفعول الأول في هذا الباب، فالحديث ليس عن العمل. قال (الأصول ١٧٧/١): «...ألا ترى أنك إذا

قُلْتَ: أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا، فـ(زيد) المفعول الأول، والمعنى: أَنَّكَ أَعْطَيْتَهُ فَأَخَذَ الدِّرْهَمَ، وَ(الدِّرْهَمَ) مَفْعُولٌ فِي

المعنى لزيد».

(٨) هذه مسألة فيها خلاف، فقد أعرب الزمخشري جملة (أهلكنا) في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ ؟ > = < ;

@ C B A F E I H G J [طه: ١٢٨] فاعلاً، قال: «فاعل (لم يهد) الجملة بعده، يريد:

ألم يهد لهم هذا بمعناه ومضمونه. ونظيره قوله تعالى: ﴿ & ') (* + , - . / ﴾ [يس]،

درهماً زَيْداً، وهذا يُؤدِّي على قياسِ الكوفيِّ إلى الفصلِ بينِ العاملِ والمعمولِ بأجنبيٍّ، وهذا لا يجوزُ، وإنما الناصِبُ للثاني هو الناصِبُ للأوَّلِ.

والفعلُ المتعدِّي إلى مفعولين على ضربين: ضَرْبٌ يَصِحُّ الاقتصارُ فيه على أَحَدِ المفعولين إذا لم تُردِّ البيانَ عنهُما، وهذا القسمُ يُعتبرُهُ بأن يكونَ الثاني فيه غيرَ الأوَّلِ، وتعتبرُهُ بأنَّكَ متى أسْقَطْتَ الفعلَ والفاعلَ كانَ ما بقيَ غيرَ كلامٍ، وتعتبرُهُ بأنَّه لا يَقَعُ مَوْقِعَ المفعولِ الثاني فيه جملةً، وهذا القسمُ على ضربين: ضَرْبٌ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، نحوُ قولِكَ: كَسَوْتُ زَيْداً ثوباً، وضَرْبٌ يَتَعَدَّى بِقَرِينَةٍ، نحوُ: أُعْطِيتُ زَيْداً درهماً؛ لأنَّه مِنْ (عَطَا يعطو) إذا تَنَاوَلَ، وأُعْطِيتُ نَاوَلْتُ.

قال أبو الفتح: «الثاني مِنْهُمَا أفعالُ الشكِّ واليقينِ، مِمَّا كَانَ دَاخِلاً عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، فَكَمَا لَا بُدَّ لِلْمُبْتَدَأِ مِنْ خَبَرٍ^(١)، فَكَذَلِكَ لَا بُدَّ لِلْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَفْعُولِ^(٢) الثَّانِي»^(٣). قال سعيدٌ: أفعالُ الشكِّ واليقينِ إذا ذَكَرْتَ مَفْعُولِيهَا ثُمَّ حَذَفْتَها وَفَاعِلَهَا يَبْقَى^(٤) ما بَعْدَ الحذفِ كلاماً تامّاً، بخلافِ بابِ (أُعْطِيتُ)، وأيضاً فَإِنَّ فاعِلَ هذه إذا كانَ مُضْمَراً يَتَعَدَّى إلى المفعولِ إذا كانَ مُضْمَراً، وكانَ إِيَّاهُ، وَلَيْسَ غَيْرُهَا مِنَ الْأَفْعَالِ كَذَلِكَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: ضَرَبْتَنِي وَقَتَلْتَنِي، وَتَقُولُ: ظَنَنْتَنِي مُنْطَلِقاً، وَاحْتَلَفَ النَّاسُ فِي عِلَّةِ ذَلِكَ، فَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّمَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ: ضَرَبْتَنِي اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِـ: ضَرَبْتُ نَفْسِي، وَهَذَا قَوْلُ الزَّجَّاجِ^(٥) وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ^(٦).

وقال المبرِّدُ: إِنَّمَا امْتَنَعَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ لَا يَكُونُ الْمَفْعُولَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ^(١).

أي: تركنا عليه هذا الكلام». الكشف ٥٥٨/٢. ولما ذكر أبو حيان أوجه الإعراب في هذه الآية، نقل إعراب الزمخشري هذا، وعقب عليه بقوله: «وكون الجملة فاعلاً هو مذهب كوفي». البحر ٢٨٩/٦.

(١) في اللمع: خبره.

(٢) سقط من اللمع.

(٣) اللمع ٥٢.

(٤) في ج: بقي.

(٥) قال بهذا ابن السراج. انظر: الأصول ١٢١/٢، ٢٤١.

(٦) كسيبويه، انظر: الكتاب ٣٦٦/٢.

وقال السيرافي - رحمه الله -: لَمَّا جَرَتْ عَادَةُ الْعَرَبِ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ عِنْدَهَا غَيْرَ الْمَفْعُولِ، وَاحْتِاجُوا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فِي مَحَلٍّ جَاؤُوا بِالنَّفْسِ، وَجَعَلُوهَا كَالْأَجْنَبِيِّ^(٢)، ولهذا المعنى خُوطِبَتْ فَقَالَ^(٣): ٧٦ / ب
أَقُولُ لِلنَّفْسِ تَأْسَاءً وَتَعْزِيَةً إِحْدَى يَدَيَّ أَصَابَتْني وَلَمْ تُرِدْ^(٤)
فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرْتَيْنِ عَدِمْتُنِي^(٦)

فَشَادُ، وَلَيْسَ بِحَقِيقَةٍ.

فَأَمَّا هَذِهِ الْأَفْعَالُ فَإِنَّهُ يَتَعَدَّى الْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ فِيهَا إِلَى الْمُضْمَرِ الْمَنْصُوبِ إِذَا كَانَ إِيَّاهُ، تَقُولُ: ظَنَنْتُنِي قَائِمًا، وَسَنَبَيْتُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ.
وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ إِذَا ذُكِرَتْ مِنْ غَيْرِ مَفْعُولِيهَا فَالنَّاسُ فِيهَا عَلَى ضَرْبَيْنِ: مِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُ

(١) قال في المقتضب ٢٧٧/٣: «...» إذا قلت: أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا فَإِنَّمَا هِيَ أَرَأَيْتَ زَيْدًا؛ لِأَنَّ الْكَافَ لَوْ كَانَتْ اسْمًا اسْتَحَالَ أَنْ تُعَدَّى (رَأَيْتَ) إِلَى مَفْعُولَيْنِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ... وَمَعَ ذَلِكَ أَنَّ فِعْلَ الرَّجُلِ لَا يَتَعَدَّى إِلَى نَفْسِهِ فَيَصِلُ ضَمِيرُهُ إِلَّا فِي بَابِ ظَنَنْتُ وَعِلِمْتُ».

(٢) انظر: شرح السيرافي ١٤٧/٣ ب.

(٣) هو أَعْرَابِي قَتَلَ أَخُوهُ ابْنَهُ. (عن شرح المرزوقي).

وَفِي الْحِمَاسَةِ الْبَصْرِيَّةِ: أَنَّهُ الْعَرِيَانُ بْنُ سَهْلَةَ النَّبْهَانِيِّ، مِنْ طَبِئٍ.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ.

تَأْسَاءُ: تَفْعَالٌ مِنَ الْأَسْوَةِ، أَيْ ائْتَسَاءٌ بَغِيرِي. (عن شرح المرزوقي).

انظر: أَمَالِي الْقَالِي ٢٦٣/١، وَالْخَصَائِصُ ٤٧٦/٢، ٢٥/٣، وَشَرْحُ الْحِمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ٢٠٧/١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٠/٣، وَالْحِمَاسَةُ الْبَصْرِيَّةُ ١٢٨/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٣١٢/٤.

(٥) هُوَ جِرَانُ الْعُودِ النَّمِيرِيِّ.

(٦) صَدَرَ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ، وَعَجُزَةٌ:

وَعَمَّا أَلاَقِي مِنْهُمَا مُتَزَحِّحُ

الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ: (عَدِمْتُنِي) حَيْثُ تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى ضَمِيرِ الْفَاعِلِ.

انظر: دِيْوَانُ جِرَانِ الْعُودِ ٤، وَشَرْحُ السِّيْرَافِيِّ ١٤٨/٣ أ، وَالْمَفْصَلُ ٢٦٣، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٥٧/١-٥٨، وَالتَّخْمِيرُ ٢٨٢/٣، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨٨/٧، وَتَذَكُّرَةُ النُّحَاةِ ٤٢١.

ذَلِكَ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ^(١)، وَالْجَرْمِيُّ لَا يُجِيزُ ذَلِكَ^(٢)، وَيَقُولُ: هَذِهِ الْأَفْعَالُ لَا يَخْلُو الْإِنْسَانُ مِنْهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَخْلُو مِنْ ظَنٍّ وَعِلْمٍ، فَإِذَا قُلْتَ: ظَنَنْتُ أَوْ عَلِمْتُ كَانَ بِمِثْلِهِ مَنْ يَقُولُ: النَّارُ حَارَّةٌ. وَأَيْضًا فَإِنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ قَدْ يُتَلَقَّى بِهَا مَا يُتَلَقَّى بِالْأَقْسَامِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ h g f e d c b a _ M L K J I ﴾^(٣)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ M L K J I ﴾^(٤).

وَقَالَ الْفَرَّاءُ: تَأْتِي بِمَعْنَى الْقَسَمِ^(٥)، وَأَنْشَدَ:

أَظُنُّ لَا تَنْقُضِي عَنَّا زِيَارَتَكُمْ حَتَّى تَكُونَ بِوَادِينَا الْبَسَاتِينَ^(٦)

وَتَأْتِي (ظَنَنْتُ) بِمَعْنَى (عَلِمْتُ)، وَكَانَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ، وَعَبَّادُ بْنُ بَشِيرٍ^(٧) أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَاهُ، وَاسْتَأْذَنَاهُ فِي إِتْيَانِ النِّسَاءِ فِي الْحَيْضِ خِلَافًا لِلْيَهُودِ، فَتَمَعَّرَ وَجْهَهُ، قَالَ أَنَسٌ: حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّ قَدْ وَجَدَ عَلَيْهِمَا، فَخَرَجَا فَاسْتَقْبَلَتْهُمَا هَدِيَّةٌ مِنْ لَبَنٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمَا، فَظَنَنَّا أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ عَلَيْهِمَا^(٨). فَالْأَوَّلُ مِنَ الظَّنِّ تَعْلِيْقُ

(١) انظر كلام سيبويه في: الكتاب ٤٠/١، ٤١، ٣٦٥/٢. وانظر: شرح السيرافي ٣١٦/٢ (المطبوع) فقد أجاز الحذف.

وقد اختلف في رأي سيبويه في هذه المسألة، فذهب ابن مالك إلى أنه يرى المنع من حذف المفعولين اقتصاراً، مستنداً بتسويته بين مفعولي (حسبت) ومعمولي إن وأخواتها. انظر: شرح التسهيل ٧٤/٢

وقال ابن عصفور: «والصحيح أنه يجوز حذف المفعولين في علمت وظننت وما في معناهما حذف اقتصاراً... وليس في الكتاب جلاء عن مذهب سيبويه» شرح الجمل ٣١٢/١.

وسيتحدث المصنف عن رأي سيبويه بعد قليل.

(٢) انظر رأيه في الحلييات ٧٢.

(٣) البقرة: ١٠٢.

(٤) فصلت: ٤٨.

(٥) النقل عن الفراء في غريب الحديث للخطابي ٢٦/٣، ولم أجده في غيره.

(٦) البيت من البسيط.

ولم أعرف قائله، ولم أعر عليه إلا في غريب الحديث للخطابي ٢٧/٣.

(٧) في جميع النسخ: قشير. وهو تصحيف.

(٨) الحديث في مسلم في الحيض رقم (١٦) ٢٤٦/١، وأبي داود في النكاح باب (٤٦) ١١٦/٢، والترمذي في

التفسير باب (٢٤) ١٩٩/٥، والنسائي في الحيض باب (٨) ٢٠٥/١.

العِلْمُ، وَالْآخِرُ تَحْقِيقُهُ^(١). وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ^(٢): سَأَلْتُ عَبْدَةَ السَّلْمِيَّ^(٣) عَنْ قَوْلِهِ: ﴿مُ﴾ ۞

﴿٤﴾ فَأَشَارَ بِيَدِهِ، فَظَنَنْتُ مَا قَالَ^(٥)، أَيُّ: عَلِمْتُ، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٦):

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيْشُ سَهَامُهَا^(٧)

وَمِنْ حُجَّةِ الْجَرْمِيِّ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ قَدْ تُلْغَى، وَمَا يُلْغَى لَا يَكُونُ فِي حُكْمِ الْجُمْلِ الْمُفِيدَةِ، فَلَا يُسْتَعْنَى بِهَا، وَحُجَّةُ سَبِيوِيهِ أَنَّ أَفْعَالَ الْقُلُوبِ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: عِلْمٌ، وَظَنٌّ، وَشَكٌّ، فَالْعِلْمُ عَلَى ضَرَبَيْنِ، ضَرْوَرِيٌّ، كَقَوْلِكَ: السَّمَاءُ فَوْقَنَا، وَكَسْبِيٌّ، وَهُوَ الَّذِي يُعْرَفُ بِالْأَدَلَّةِ الظَّاهِرَةِ بَعْدَ النَّظَرِ، وَهَذَا الْمَقْصُودُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَشَكٌّ وَهُوَ اسْتَوَاءُ حَالَةِ الْإِيجَابِ وَالنَّفْيِ عِنْدَ الْمُسْتَخْبِرِ، وَظَنٌّ وَهُوَ مَيْلُ النَّفْسِ إِلَى أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ. فَإِذَا قُلْتُ: (ظَنَنْتُ) أَعْلَمْتُ أَنَّكَ غَيْرُ قَاطِعٍ، وَلَا أَنَّ الْحَالَتَيْنِ اسْتَوَيَا عِنْدَكَ، وَإِذَا قُلْتُ: (عَلِمْتُ) أَعْلَمْتُ أَنَّكَ قَاطِعٌ.

(١) انظر: غريب الحديث للخطابي ٢٧/٣.

(٢) هو محمد بن سيرين، أبو بكر، البصري (ت ١١٠هـ). مولى أنس بن مالك، تابعي جليل، فقيه ومفسر، اشتهر بالورع والزهد. روى عن أبي هريرة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير، وأنس بن مالك وغيرهم، وروى عنه قتادة، وخلق كثير. انظر: تاريخ بغداد ٢٨٣/٣، وطبقات ابن سعد ١٩٢/٩، وسير أعلام النبلاء ٦٠٦/٤.

(٣) هكذا في النسخ، وفي تفسير الطبري عبيدة، دون نسبة، والمثبت من شيوخ ابن سيرين: عبيدة السلماني، ونص على هذا الأثر الخطابي ناسباً إياه إلى عبيدة السلماني. وهو عبيدة بن عمرو السلماني، (ت ٧٢هـ) من أهل اليمن، أسلم أيام فتح مكة، ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم، كان فقيهاً راوياً للحديث. انظر: طبقات ابن سعد ٢١٣/٨، وسير أعلام النبلاء ٤٠/٤.

(٤) وردت في آيتين، الأولى في النساء: ٤٣، والثانية في المائدة: ٦.

(٥) انظر: تفسير الطبري ١٠٤/٥، وغريب الحديث للخطابي ٢٦/٣.

(٦) هو لبيد بن ربيعة.

(٧) البيت من الكامل.

وهو من المعلقة المشهورة، وصدره فيها:

صَادَقَنَ مِنْهَا غَرَّةً فَأَصْبَنَهَا

انظر: ديوان لبيد ٢١٨، والكتاب ١١٠/٣، وشرح القصائد السبع الطوال ٥٥٧، وسر صناعة الإعراب ٤٠٠/١، والحلبيات ٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٨/١، ومغني اللبيب ٥٢٤، وتخليص الشواهد ٤٥٣، والمقاصد الشافية ٤٧٩/٢، وشرح شواهد المغني ٨٢٨/٢، وخزانة الأدب ١٥٩/٩.

وَذَكَرَ سِيُوبِيهِ فِي هَذَا الْفَصْلِ شَيْئاً طَرِيفاً، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ: ظَنَنْتُ ذَاكَ، وَكَتَبْتُ^(١) بِهِ عَنِ الْمَصْدَرِ، وَأَجَازَهُ، وَقَالَ: لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: ظَنَنْتُ وَتَسْكُتُ، كَمَا تَقُولُ: ضَرَبْتُ^(٢)، وَقَالَ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ: وَلَا يُقْتَصَرُ عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ فِيهِمَا كَالْفَاعِلِ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ فِي الْمَعْنَى^(٣)، وَهَذَا تَنَاقُضٌ فِي الظَّاهِرِ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ - وَهُوَ قَوْلُ سِيُوبِيهِ - هُوَ الصَّحِيحُ، يَدُلُّ عَلَيْهِ السَّمَاعُ وَالْقِيَاسُ، فَالسَّمَاعُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿+ ، - / إِلَّا أَمَانِي وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾^(٤)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا لَظَنَّا﴾^(٥) فَعَدَّاهُ إِلَى الْمَصْدَرِ حَسَبُ. فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٦):

فَتَعَدَّيْتُ خَشَاءً أَنْ يَرَى جاهلٌ أَنِّي كَمَا كَانَ زَعَمُ^(٧)
فَلَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ: زَعَمُهُ إِيَّاهُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ^(٨):
بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيْكَ وَتَحْسِبُ^(٩)
وَالْتَّقْدِيرُ فِيهِ: وَتَحْسِبُهُ إِيَّاهُ، وَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ^(١٠):

(١) فِي ج: فَكُنْتُ.

(٢) انظر: الكتاب ٤٠/١.

(٣) الكتاب ٤١/١.

(٤) البقرة: ٧٨.

(٥) الجاثية: ٣٢.

(٦) هُوَ الْمُثَقَّبُ الْعَبْدِي.

(٧) الْبَيْتُ مِنَ الرَّمْلِ.

رَوَى: (فَتَعَزَّيْتُ) بَدَلَ (فَتَعَدَّيْتُ).

انظر: ديوان المثنى ٢٣٢، والمفضليات ٢٩٤، ولباب الآداب للثعالبي ١٢٤، والمحكم (خشي) ١٤٨/٥، ولسان

العرب (زعم) ٢٦٥/١٢، وخزانة الأدب ١٣٣/٩، ٨٥/١١.

(٨) هُوَ الْكَمِيتُ بْنُ زَيْدٍ.

(٩) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ.

انظر: ديوان الهاشميات ٣٨، والمحتسب ١٨٣/١، وشرح مشكلات الحماسة ٥٠٨ (رسالة علمية)، وشرح

الحماسة للمرزوقي ٦٩٢/١، والمقرب ١٢٩، وأوضح المسالك ٦٩/٢، والجمع ١٥٢/١، وخزانة الأدب

١٣٧/٩.

(١٠) هُوَ حَكِيمُ بْنُ قَبِيصَةَ الضَّبِّي.

فما جَنَّةَ الْفِرْدَوْسِ هَاجَرَتْ تَبْتَغِي وَلَكِنْ دَعَاكَ الْخُبْزُ أَحْسِبُ وَالتَّمْرُ^(١)
 / ٧٧ أ فَلَمْ يُعَدِّ (أَحْسِبُ) إِلَى شَيْءٍ، وَحَسْبُكَ هَذَا وَأَمثَالُهُ حُجَّةٌ عَلَى الْجَرْمِيِّ، فَأَمَّا
 قَوْلُهُ^(٢):

وَبُئِّتُ زَيْدًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ^(٣)
 فَلَاحُجَّةٌ فِيهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَ K J I H﴾^(٤)، أَلَا تَرَى أَنَّ
 الْضَرُورَةَ تُؤَدِّي إِلَى تَقْدِيرِ عَائِدٍ، فَإِذَا وُجِدَ لَمْ يَكُنْ مِنَ الثَّانِي بُدٌّ، وَقَالُوا فِي الْمَثَلِ: مَنْ يَسْمَعُ
 يَخْلُ^(٥)، فَهَذَا حُجَّةٌ لِسَيُوبِيهِ.
 وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٦):

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنْ نِيٍّ بِمَثَلَةِ الْمُحِبِّ الْمَكْرَمِ^(٧)
 فَـ(غَيْرُهُ) كِنَايَةٌ عَنِ الْمَصْدَرِ، لِلْاِقْتِصَارِ عَلَيْهِ، كَمَا اقْتَصَرُوا فِي (ذَاكَ) فِي قَوْلِهِمْ: ظَنَنْتُ

(١) البيت من الطويل.

انظر: ديوان الحماسة ٣٨٩/٢، وشرح مشكلاتهما لابن جني ٥٠٨ (رسالة علمية)، وشرحها للمرزوقي ١٨٢٥/٢، والبدیع ٤٤٩/٢/١، وشرح التسهيل ٨٧/٢، والارتشاف ٢١١٠/٤، وجمع الهوامع ١٥٣/١، وخزانة الأدب ١٣٧/٩.

(٢) هو الأعشى.

(٣) البيت من المتقارب.

روايته في مصادره (قيساً) بدل زيداً، وهو الصحيح؛ لأنه الممدوح، وهو قيس بن معديكرب. وقيل: إنه عيب عليه التعبير بالزعم، فردده فقال:

وَبُئِّتُ قَيْسًا وَلَمْ آتِهِ عَلَى نَأْيِهِ سَادَ أَهْلِ الْيَمَنِ
 انظر: مجالس ثعلب ٤١٤/٢، وانظر: ديوانه (الصباح المنير) ٢٢، والشيرازيات ٥٩٥/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٢٥١/١، وتخليص الشواهد ٤٦٧، وجمع الهوامع ١٥٩/١، والدرر ١٤٠/١.

(٤) القصص: ٦٢.

(٥) انظر المثل في: شرح السيرافي ٣١٦/٢ (المطبوع)، وجمع الأمثال ٣٠٠/٢.

(٦) هو عنتره بن شداد العبسي.

(٧) البيت من الكامل. من معلقته المشهورة.

انظر: ديوان عنتره ١٩١، وأدب الكاتب ٦١٣، والاشتقاق ٣٨، وشرح القصائد السبع الطوال ٣٠١، والخصائص ٢١٦/٢، والمخصص ١٧٧/١٤، والمقرب ١٢٩، وخزانة الأدب ٢٢٦/٣.

ذاك^(١)، وَقَوْلُ الْفَرَاءِ إِنَّهُ مَفْعُولٌ مُغْنٍ عَنِ الْمَفْعُولَيْنِ^(٢) لَا يَتَّجِهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَوَانُ بَيْتِكَ ذَلِكَ﴾^(٣) فَقَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ الْجُزْأَيْنِ؛ لِأَنَّ (بَيْنَ) لَا تُضَافُ إِلَى مُفْرَدٍ^(٤)، وَهَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ مُفْرَدَ (ذَلِكَ) عَائِدٌ إِلَى مَعْنَى الْكَلَامِ، وَ(بَيْنَ) إِنَّمَا يَفْتَقِرُ إِلَى اثْنَيْنِ فِي تَقْدِيرِ مُفْرَدٍ إِعْرَابًا أَوْ إِلَى وَاحِدٍ مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ، فَأَمَّا إِلَى الْجُمْلَةِ فَلَا. فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

بَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزَنَادٌ رَاعٍ^(٦)

فَتَقْدِيرُهُ: بَيْنَا أَزْمَانِ نَرْقُبُهُ، وَالْجُمْلَةُ مُضَافَةٌ إِلَى الزَّمَانِ، وَهُوَ مَحْذُوفٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ^(٧):

بَيْنَا كَذَاكَ رَأَيْتَنِي مُتَجَلِّلاً بِالْبُرْدِ فَوْقَ جَلَالَةِ سِرْدَاحٍ^(٨)

أَيَّ بَيْنَ أَزْمَانٍ نَحْنُ كَذَلِكَ، وَالْأَلْفُ إِشْبَاعُ الْفَتْحَةِ، وَقَالَ عُثْمَانُ قَوْلًا طَرِيفًا، وَذَاكَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ (بَيْنَا) لَا يُضَافُ مَعَ الْجُثْثِ إِلَّا إِلَى الْجُمْلِ، فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَهَا حَدَثًا صَرِيحًا أَضِيفَتْ

(١) انظر: الإغفال ٢٥٨/١.

(٢) انظر: معاني القرآن ٤٥/١.

(٣) البقرة: ٦٨.

(٤) قال الفراء: «... ثم قال: ﴿بَيْتِكَ ذَلِكَ﴾، و(بَيْنَ) لَا تَصْلَحُ إِلَّا مَعَ اسْمَيْنِ فَمَا زَادَ، وَإِنَّمَا صَلَحَتْ مَعَ (ذَلِكَ) وَحْدَهُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَذْهَبِ اثْنَيْنِ، وَالْفِعْلَانِ قَدْ يَجْمَعَانِ بِذَلِكَ وَذَاكَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: أَظُنُّ زَيْدًا أَخَاكَ، وَكَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ، فَلَا بَدَلَ لَكَانَ مِنْ شَيْئَيْنِ، وَلَا بَدَلَ لِأَظُنُّ مِنْ شَيْئَيْنِ، ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: قَدْ كَانَ ذَاكَ، وَأَظُنُّ ذَاكَ». انظر: معاني القرآن ٤٥/١.

(٥) هو لرجل من قيس عيلان.

(٦) البيت من الوافر.

روي: (نطلبه) بدل (نرقبه)، و(شكوة) بدل (وفضة).

والوفضة: جعبة السهام. والزناد: الخشبة التي يقدح بها النار. (شرح أبيات سيبويه ٣٥٨/١).

انظر: الكتاب ١٧١/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٦/١، وتفسير الطبري (شاکر) ٥٥٧/١١، والمحتسب ٧٨/٢، وكتاب الشعر ٢٥٩/١، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٥/١، والمقاصد الشافية ٣٠٧/٤، واللسان ٦٥/١٣ (بَيْنَ).

(٧) هو ابن ميادة.

(٨) البيت من الكامل.

جَلَالَةُ: الناقة الضخمة، والسرداح: الناقة الطويلة. يعني أنه طلع على النساء في زينته. (عن رغبة الأمل ١٦٣/١). انظر: الكامل ٦٤/١، وكتاب الشعر ٢٥٧/١، والأغاني ٣١٦/٢، والحماسة البصرية ١٠٢٦/٣، والمجمع ٢١٢/١، وخزانة الأدب ٧٣/٧.

إلى المفرد^(١)، كَقَوْلِهِ^(٢):

بَيْنَا تَعْتَقِهِ الْكُمَاةَ وَرَوَّغِهِ
يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ كَمِيٌّ أَرَوَّغُ^(٣)
وأجاز أن تُضَيِّفَهُ مَعَ الْحَدَثِ إِلَى الْجُمْلَةِ^(٤)، وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى الْإِتْسَاعِ، وَكَأَنَّ الْأَلْفَ
عَوَضٌ مِنَ الْمَحْذُوفِ، وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَ ذَاكَ جُمْلَةً لَوَقَعَ حَالًا، وَوُصِفَ بِهِ النَّكْرَةُ، وَلَوْصِلَ بِهِ
(الَّذِي)، وَلَوْ قَعَتِ الْفَائِدَةُ بِهِ وَحْدَهُ، وَلَمَّا بَطَلَ هَذَا، وَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا أَوَّلًا^(٥)، لَعَدِمَ
المفعول الثاني، بَقِيَ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا.

فَأَمَّا: ظَنَنْتُ بِهِ، فَإِنَّ (بِهِ) ظَرْفٌ لِلظَّنِّ، بِمِثْلَةِ الْمَصْدَرِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿u t﴾
v ﴿٦﴾ فَلَمْ يُعَدِّهِ إِلَّا إِلَى الْمَصْدَرِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٧):

وَمَنْ ظَنَّ مِمَّنْ يُلَاقِي الْحُرُوبَ بَأَنْ لَا يُصَابَ فَقَدْ ظَنَّ عَجْزًا^(٨)

(١) قال ابن قتيبة -بعد ذكر البيت الآتي- غريب الحديث ٢٩٦/١: «وسألت الرياشي عن العلة في الخفض، فقال:

(بيننا) ترفع الأسماء التي هي أعلام، مثل زيد وعمرو، فتقول: بينا زيد وعمرو يذهبان جاء أخوك، فإذا وليت اسماً مأخوذاً من فعلٍ جرَّت، قال: تقول: بينا قيام عبد الله وقعوده أتانا زيد».

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي.

(٣) البيت من الكامل.

روايته في مصادره: (جريءٌ سلفع) بدل (كميٌّ أروغ). وروي (تعانقه) بدل (تعنقه).

تعنقه: معانقته الكمأة، والكمأة جمع كمي، وهو الشجاع الذي يستر درعه بثوبه. والروغ: الروغان. قال البغدادي: «والمعنى أن هذا المستشعر الدرع حزمًا، وقتَ مُعَانَقَتِهِ لِلْأَبْطَالِ، وَمُرَاوَعَتِهِ لِلشُّجْعَانِ قُدْرَ لَهُ رَجُلٌ هَكَذَا، وَقِيضٌ لَهُ فَارِسٌ شُجَاعٌ مِثْلُهُ، فَاقْتَتَلَا حَتَّى قَتَلَ كُلُّهُمَا صَاحِبَهُ، وَمَرَادُهُ: أَنَّ الشُّجَاعَ لَا تَعَصِمُهُ جِرَائَتُهُ مِنَ الْهَلَاكِ». (خزانة الأدب ٧/٧٦).

انظر: ديوان الهذليين ١/١٨، والمفضليات ٢٤٨، وغريب الحديث للخطابي ٢/٤٦٩، وكتاب الشعر ١/٢٥٧، والخصائص ٣/١٢٢، ومغني اللبيب ٤٨٥، وتذكرة النحاة ١٢٣، ٥١١، وخزانة الأدب ٧/٧١.

(٤) انظر: كتاب الشعر ١/٢٥٩.

(٥) هكذا. وتصويبه: أوَّلَ.

(٦) الفتح: ١٢.

(٧) في ج: قول الشاعر. وهي الخنساء.

(٨) البيت من المُتْقَارِبِ.

انظر: ديوان الخنساء ١٩٨، والكامل ٣/١٤٢٥، والمحاسن والأضداد للجاحظ ١٢٤، وبقية الخطاريات ٥٢،

ودرة الغواص ٢٣٨، وأمالي ابن الشجري ١/٣٦٩، وحماسته ١/٣٢٥، واتفاق المباني وافتراق المعاني ٢١٥،

ففيه وجهان:

أحدهما: أن (عجزاً) صفة مصدر محذوف، أي: ظناً عجزاً.

والثاني: أنه يجوز أن يكون مصدرًا في موضع الحال، أي: فقد ظن عاجزاً، وقال قوم: المفعول الأول محذوف، تقديره: فقد ظن بقاءه عجزاً.

وقال الكوفي: المنصوب الثاني فيهما حال^(١).

وهذا يفسده وقوعه معرفة بالألف واللام، ومضمرًا، وأنه لا يستغنى عنه في الفائدة. وإنما لم يجز الاقتصار فيها على أحد المفعولين؛ لأنها داخلة على مبتدأ وخبر، ولا بد لأحدهما من الآخر، فكذلك هذه؛ لأنها إنما تؤثر المعنى فيهما جميعاً، كالنفي والاستفهام؛ لأنك إذا قلت: ظننتُ زيداً قائماً، فليس الظن مما يقع على (زيد)؛ لأنه معلوم، ولا هو واقع على قيام مطلق؛ لأنه لا فائدة فيه، وإنما هو على قيام متعلق بزيد، وإنما جاز تعدّي مضمرها المرفوع إلى مضمرها المنصوب، فتقول: ظننتني قائماً، ونحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ جَنَّتْ﴾ **j i** **k** ^(٢) لأمرين: أحدهما: أن تعلق الظن بالمفعول الثاني لا بالأول على الحقيقة، وكأن الأول غير موجود؛ لأن الثاني هو الذي يقع فيه الشك والظن. الثاني: أنها أفعال غير / ٧٧ ب مؤثرة، فارتكبت فيها ما لا يجوز في جميع الأفعال المؤثرة، وأيضاً فإنها تناسب (كان) من حيث دخولها على المبتدأ والخبر، والإلغاء فيهما جائز، و(كان) ليس بفعل حقيقي، فحملت هذه عليها، فارتكبت ذلك فيها.

ولو قلت: زيداً ظناً منطلقاً، فعديت مضمرها المرفوع إلى المظهر المنصوب، لم يجز؛ وكذلك غيرها من الأفعال، لو قلت: زيداً ضرب، تريد: زيداً ضرب نفسه، وإنما لم يجز؛ لأن المفعول فضلة، فيصير في هذه المسائل معتمداً.

وأما قولهم: غلام هند ضربت، فقد أجازوه بعضهم^(٣) على أنك تريد: غلام هند ضربت

والحماسة البصرية ٦٤٦/٢.

(١) انظر: الإنصاف ٢٢١/٢.

(٢) العلق: ٧.

(٣) أجازوه الكسائي وهشام وجمهور البصريين. انظر: البحر المحيط ٤٢٦/٢.

هند، ثُمَّ حَذَفَتْ وَأَضْمَرَتْ هِنْدًا فِي الْفِعْلِ^(١)، وَالْأَوَّلَى عِنْدِي أَلَّا يَجُوزَ، وَلَوْ عَدَّيْتُ فِي بَابِ الظَّنِّ الظَّاهِرَ الْمَرْفُوعَ إِلَى الْمُضْمَرِ الْمَنْصُوبِ لِحَازَ، فَتَقُولُ: ظَنَنْتُهُمَا الزَّيْدَانِ مُنْطَلِقَيْنِ، وَالْمُنْفَصِلُ يَجْرِي مَجْرَى الظَّاهِرِ، فَلِذَلِكَ أَجَازَ الْأَخْفَشُ: أَزِيدًا لَمْ يَضْرِبْهُ إِلَّا هُوَ، وَلَمْ يُجَزَّ رَفَعَ (زَيْد)، وَأَجَازَ: أَزِيدٌ لَمْ يَضْرِبْ إِلَّا إِيَّاهُ، وَلَمْ يُجَزَّ نَصَبَ (زَيْد)^(٢).

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَتِلْكَ الْأَفْعَالُ: ظَنَنْتُ وَحَسِبْتُ وَخَلْتُ وَزَعَمْتُ وَوَجَدْتُ»^(٣) وَعَلِمْتُ وَرَأَيْتُ، بِمَعْنَى عَلِمْتُ. تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا^(٤) قَائِمًا، وَحَسِبْتُ زَيْدًا جَالِسًا، وَخَلْتُ أَبَاكَ كَرِيمًا، وَزَعَمْتُ أَبَاكَ^(٥) عَاقِلًا، وَوَجَدْتُ اللَّهَ عَالِمًا^(٦)، وَعَلِمْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَفِيفًا، وَرَأَيْتُ مُحَمَّدًا ذَا الْمَالِ^(٧)، وَكَذَلِكَ مَا تَصَرَّفَ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ، نَحْوُ: أَظُنُّ وَتَحْسَبُ^(٨) وَيَخَالُ^(٩).

قَالَ سَعِيدٌ: هَذِهِ الْأَفْعَالُ سَبْعَةٌ، ثَلَاثَةٌ مِنْهَا لِلشَّكِّ تَقْرِيْبًا، وَثَلَاثَةٌ لِلْيَقِينِ حَقِيقَةً، وَوَاحِدٌ مُتَوَسِّطٌ، وَيُلْحَقُ بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ الْأَفْعَالُ الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ، إِذَا بُنِيَتْ لَمَّا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهَا، وَسَنَذَكُرُهَا فِي بَابِهَا. فَالَّتِي لِلشَّكِّ: ظَنَنْتُ وَحَسِبْتُ وَخَلْتُ، وَالَّتِي لِلْيَقِينِ: عَلِمْتُ وَوَجَدْتُ وَرَأَيْتُ، إِذَا أَرَدْتَ رُؤْيَا الْقَلْبِ، وَالْمُتَرَدِّدُ بَيْنَهُمَا: زَعَمْتُ. وَزَادَ بَعْضُهُمْ: تَوَهَّمْتُ، وَهَبْتُ^(١٠)، وَشَعَرْتُ، وَدَرَيْتُ^(١١)، فَالْأَوَّلَانِ لِلشَّكِّ، وَالْآخِرَانِ

(١) قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ: «وَلَوْ قُلْتُ: (غَلَامٌ هِنْدٌ ضَرِبَتْ) تَجْعَلُ ضَمِيرَ (هِنْدٍ) الْفَاعِلَ لَكَانَ غَلَطًا عِنْدَ بَعْضِهِمْ» (الْأَصُولُ ٢/٢٤٢).

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى رَأْيِهِ هَذَا.

(٣) فِي اللَّمَعِ: وَوَجَدْتُ بِمَعْنَى عَلِمْتُ.

(٤) فِي اللَّمَعِ: مُحَمَّدًا.

(٥) فِي اللَّمَعِ: أَخَاكَ.

(٦) فِي اللَّمَعِ: غَالِبًا.

(٧) فِي اللَّمَعِ: ذَا مَالٍ.

(٨) فِي اللَّمَعِ: أَظُنُّ تَحْسَبُ وَيَخَالُ يَعْلَمُ.

(٩) اللَّمَعُ ٥٢.

(١٠) نَسَبَ أَبُو حَيَّانٍ هَذَا الْإِعْمَالَ لِلْكُوفِيِّينَ. انْظُرْ: التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ٦/٢٦.

(١١) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: وَلَمْ يَذْكُرْ أَصْحَابُنَا (دَرَى) فِيمَا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ. التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ٦/٣٠.

والآخِرَانِ لِلْيَقِينِ، فَصَارَ الْجَمِيعُ أَحَدَ عَشَرَ فِعْلاً.
والأفعالُ التي تُبْنَى لما لم يُسَمَّ فاعِلُهَا مِنَ الْمُتَعَدِّيَةِ إِلَى الثَلَاثَةِ سَبْعَةً، فَصَارَ الْجَمِيعُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ فِعْلاً.

وَنَحْنُ نُفَسِّرُ مَعَانِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ الَّتِي ذَكَرَهَا، فَأَمَّا ظَنَنْتُ: فَإِنَّمَا تَكُونُ لِلتَّرْجِيحِ، وَقَدْ بَيَّنَّا هَذَا، وَتَكُونُ بِمَعْنَى الْعِلْمِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿الَّذِينَ يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقَوْنَ رَبَّهُمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾^(١) فَهَذَا قَطْعٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى مَدَحَهُمْ بِهِ فَقَالَ: ﴿I N M L K J I﴾. ولهذا قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):
R Q P

الْأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّنَّ كَأَن قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا^(٤)
فَلَا يَكُونُ مَعَ الرُّؤْيَا وَالسَّمْعِ ظَنٌّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(٥):
فَقُلْتُ لَهُمْ ظَنُّوا بِالْفِي مُدَجَّجٍ سَرَاتُهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرَّدِ^(٦)

(١) البقرة: ٤٦.

(٢) البقرة: ١٥٧.

الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمَصْنَفَ وَهَمَّ فِي الصَّلَاةِ بَيْنَ الْآيَتَيْنِ، فَقَبِلَ الْآيَةَ الْأُولَى قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ۝﴾ [البقرة: ٤٥] وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَةُ فَهِيَ مَدْحٌ لِلصَّابِرِينَ، الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ. وَقَبْلَهَا بَيَضَ آيَاتُ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٣]. وَاسْتَدْلَالُهُ لَا يَعَارِضُ الْمَعْنَى.

(٣) هُوَ أَوْسُ بْنُ حَجَرٍ.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْمُنْسَرَحِ.

انظر: ديوان أوس بن حجر ٥٣، والكامل ١٤٠٠/٣، والبيان والتبيين ٦٧/٤-٦٨، والحيوان ٥٩/٣، والأُمالي ٣٤/٣، والخصائص ١١٢/٢، والحماسة البصرية ٢٥٤/١، ولسان العرب ٣٢٧/٨ (لمع).

(٥) هُوَ دُرَيْدُ بْنُ الصِّمَّةِ.

(٦) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ.

رَوِي: (عِلَانِيَّة) بَدَل (فَقُلْتُ لَهُمْ).

الْمُدَجَّجُ: التَّامُّ السِّلَاحِ. وَسَرَاتُهُمْ: خِيَارُهُمْ. وَالْفَارِسِيُّ: دُرُوعٌ تَنْسَبُ فَارِسَ. وَالْمُسَرَّدُ: مِنَ السَّرْدِ وَهُوَ التَّنَابُعُ، يَعْنِي الدَّرُوعَ، وَفِي الدَّرُوعِ تَتَابُعُ الْحَلْقِ فِي النَّسِيجِ. (شرح الحماسة للمرزوقي ٨١٢/١).

انظر: ديوان دُرَيْدِ بْنِ الصِّمَّةِ ٦٠، والأصمعيات ١٠٧، ومجاز القرآن ٣٩/١-٤٠، وتأويل مشكل القرآن ١٨٨، والزاهر ١/٥٤٤، وجمل الزجاجي ١٩٩، والمختضب ٣٤٢/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ٨١٢/١، وشرح

أي: ثَقُوا بِهِ، وَعَلِّمُوا بِهِ.

وقال بعضهم: إنما يقع الظنُّ بمعنى العلم في الذي لا يُدرك بالحواسِّ، وإنما يُعلم من طريق الاستدلال، فلو قلت: ظننتُ الحائطَ مبنياً، وأنتَ قد شاهدته لم يُجز. والثالثُ^(١): أن يكون بمعنى التُّهمة، فيتعدَّى إلى مفعول واحد، نحو قولك: ظننتُ زيداً، أي: اتَّهمتُ زيداً، وعليه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ﴾^(٢) بالطاء، أي: بِمُتَّهَمٍ، ومن قرأ بالضاد فتقديره: ببخيل^(٣). ومصدره الظنُّ.

فأمَّا قوله تعالى: ﴿b c d﴾^(٤) فهو جمع (ظنٍّ)، وجمع لا اختلافه.

فأمَّا (حَسِبْتُ) فهي منقولة من حَسَبْتُ الشيءَ مِنْ / ٧٨ أ الحَسَابِ العَدَدِيِّ الْمُتَعَدِّيِّ إِلَى وَاحِدٍ، فَصَارَ مَعْنَى حَسِبْتُ زَيْدًا عَالِمًا، أي: أَدْخَلْتُهُ بِعَدَدِ الْعُلَمَاءِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ وَلَا تَبَيِّنٍ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ (حَسِبْتُ) لَا يَكُونُ مَعْنَى (عَلِمْتُ)، وَقَدْ وَرَدَ فِي كِتَابِ اللَّهِ [تعالى فقال]^(٥): ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾^(٦) برفع (تَكُونَ)^(٧) وَيَذُكُّ عَلَى أَنَّ (حَسِبْتُ) منقولة من (حَسِبْتُ) قَوْلُ الْمُعْتَذِرِ لِلْمُعْتَذِرِ إِلَيْهِ: مَا أَذْنَبْتُ وَلَكِنْ احْسِبْنِي مُذْنِبًا وَاعْفِرْ زَلَّتِي، وَفِي مُضَارَعَةِ لُغَتَانِ: يَحْسِبُ وَيَحْسَبُ^(٨)، نَظَرًا إِلَى

المفصل ٨١/٧، وخزانة الأدب ٢٧٩/١١.

(١) من معاني ظنٍّ.

(٢) التكوير: ٢٤.

(٣) قرأ بالطاء ابنُ كثير وأبو عمرو والكسائي، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمة بالضاد. انظر: السبعة ٦٧٣، والتذكرة ٧٥٦/٢.

وانظر معنى الظن والظن في الآية في: مجاز القرآن ٢/٢٨٨، وتفسير الطبري ٣٠/٨١-٨٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٩٣/٥.

(٤) الأحزاب: ١٠.

(٥) تكملة من د.

(٦) المائدة: ٧١.

(٧) بالرفع قراءة أبي عمرو وحمة والكسائي، ويعقوب وخلف من العشرة. والنصب قراءة الباقيين. انظر: السبعة ٢٤٧، والتذكرة ٣٨٩/٢.

(٨) انظر: إصلاح المنطق ٢١٦.

نظراً إلى هذا المعنى، و(يَحْسِبُ) أكثرُ في الاستعمالِ، وإن شذَّ عن القياس^(١)، وقد جاءَ مثلُ هذا: نَعِمَ يَنْعِمُ، وَيَنْسَ يَنْسُ، وَبَسَ يَبْسُ، وَيَسَ يَبْسُ^(٢)، وَوَلِيَ يَلِي، وَوَرِمَ يَرُمُ، وَوَثِقَ يَثِقُ، و(يَحْسِبُ) لغةٌ كنانةٌ^(٣)، ومصدرُ المنقولِ منه: حِسَابٌ، وَحِسَابَةٌ، وقد جاءَ حِسْبَةٌ، قَالَ النَّابِغَةُ^(٤):

وَأَسْرَعَتْ حِسْبَةً فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ^(٥)

وقالوا: الحُسبانُ، جمعُ: حِسَابٍ، كَشِهَابٍ وشُهْبَانٍ، ومصدرُ الثاني: مَحْسَبَةٌ، وَمَحْسَبَةٌ، وحسبان^(٦).

وقولُ العامة: ما كَانَ ذَلِكَ فِي حِسَابِي، أي: فِي ظَنِّي غَلَطٌ؛ لَأَنَّهُمْ أَوْقَعُوا مَصْدَرَ الْعَدَدِيِّ مَوْقِعَ مَصْدَرِ الظَّنِّ.

فَأَمَّا (حَلْتُ) الَّتِي ذَكَرَهَا، فَاشْتِقَاقُهَا مِنَ الْخِيَالِ، وَهُوَ الَّذِي يُخَيِّلُ لَكَ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ، وَمَصْدَرُهُ: خَيَّلَةٌ، وَخَيَّلَانٌ، وَخَيُولَةٌ^(٧)، وَأَصْلُ هَذَا مِنَ الْيَاءِ.

وَأَمَّا: حَلْتُ أَخُولُ، فَهُوَ فِي مَعْنَى التَّعَهُدِ لِلشَّيْءِ، وَالْقِيَامِ بِهِ^(٨)، وَهُوَ مُتَعَدٍّ إِلَى وَاحِدٍ،

(١) فالقياس أن ما كانت عين ماضيه مكسورة فإن عين مضارعه مفتوحة.

(٢) انظر: الكتاب ٣٨/٤.

(٣) المنقول عن كنانة كسر عين (نعم) الجوابية. انظر: الجني الداني ٥٠٦، ومغني اللبيب ٦٨٤.

(٤) هو زياد بن معاوية الذبياني. أبو أمانة، من فحول شعراء الجاهلية، مدح النعمان بن المنذر، ثم وُشي به عنده فخاف منه فهرب، ثم عاد إليه معتذراً، فكانت اعتذارياته من أشهر شعره، وقصيدته الدالية:

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعِيَاءِ فَالْسَّيِّدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبَدِ

إحدى المعلقات التي زيدت على السبع. انظر: طبقات فحول الشعراء ٥٠/١، والشعر والشعراء ١٥٦/١.

(٥) عجز بيت من البسيط، وصدرة:

فَكَمَلْتُ مَائَةً فِيهَا حَمَامَتُهَا

انظر: ديوان النابغة ٢٥، والعين ١٤٩/٣ (حسب)، وتهذيب اللغة ٣٣٣/٤ (حسب)، واللسان ٣١٣/١

(حسب)، وخزانة الأدب ٢٤٥/١٠.

(٦) انظر: جمهرة اللغة ٢٧٧/١ (حسب) (بعلبكي) والأفعال للسرقسطي ٣٦٤/١، وتاج العروس ٢٦٧/٢.

(٧) لم أقف على من ذكر خيالة وخيولة.

(٨) انظر: اللسان ٢٢٥/١ (خول).

ومنه الحديث المرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم، أَنَّهُ كَانَ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ^(١)، أي يتعهّدنا. ويأتي بمعنى الكبير^(٢)، فلا يتعدى، تقول: [فلان]^(٣) لا يُخَوِّلُ هذا على فلان، أي لا يكبر، ومنه قول طلحة^(٤) لعمر رضي الله عنه: «قد جربتك الأمور، وجربتك^(٥) الدهور، وعجلتك البلايا، فأنت وليّ ما وُلّيت، لا ننبؤ لديك، ولا نخول عليك^(٦)»، وهو والذي قبله من بنات الواو، ومصدّرهما: الخول، والخال.

فأما (وَجَدْتُ) فلها معان، تقول: وَجَدْتُ في المال وَجْدًا، وَوُجْدًا وَجْدَةً؛ إذا استغْنيت، والجِدَّةُ والوَجْدُ: الغنى، والغنيُّ: الواجدُ، قال الراجز^(٧):

الحمدُ لله الغنيِّ الواجدِ^(٨)

ووجدت الضالةَ وجدانًا، والوجدانُ: الإصابة، وأنشد الفراء^(٩):

أنشدُ والباغي يُحبُّ الوجدانَ قلائصاً مختلفات الألوان^(١٠)

(١) الحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه، في صحيح البخاري كتاب العلم باب (١١) ٢٥/١، وصحيح مسلم كتاب صفات المنافقين رقم (٨٢) ٢١٧٢/٤.

(٢) انظر: اللسان ٢٢٦/١ (حول).

(٣) سقط من ج.

(٤) هو طلحة بن عبيد الله. الصحابي المشهور.

(٥) في أ: حرسك، وفي الهامش عن نسخة: حنكتك.

(٦) النص في غريب الحديث لابن قتيبة ١٦٠/٢ (ط العاني). وفيه: وعجمتك البلايا... لا ننبؤ في يديك. جربتك الدهور: جربتك وأحكمتك. وعجمتك البلايا: خبرتك. ونخول عليك: نتكبر.

وجاءت جملة متفرقة في مواضعها من كتب اللغة وغريب الحديث.

(٧) لم أقف على قائله.

(٨) من الرجز.

انظر: إصلاح المنطق ٣٠٥، وأدب الكاتب ٤٧٥، وتهذيب اللغة ١٦٠/١١ (وجد)، وتهذيب إصلاح المنطق

١٤٧/٢، واللسان ٤٤٥/٣ (وجد).

(٩) في المذكر والمؤنث ١٠٩. ولم أقف على قائله.

(١٠) من الرجز.

انظر: شرح القصائد السبع ٢١٦، ٣٨٥، وشرح اللمع لابن برهان ١١٤/١، والمخصص ١٦٥/١٧، واتفاق

المباني وافتراق المعاني ٢١١، والبحر المحيط ٢٩٨/١، والدر المصون ٥١١/١.

ووجدتُ في الحُزنِ وجداً، قال الفراءُ: ووجداناً أيضاً^(١)، وأنشدَ:

كلاناً ردَّ صاحبه بغيظٍ ووجدانٍ وتأنيبٍ شديدٍ^(٢)
ووجدتُ على الرجلِ مَوجدةً؛ إذا عبتَ عليه فعلُهُ، وحكى الفراءُ: مَوجدةً بفتح الجيم،
وفي مُضارعه: يجدُ وقد جاءَ يُجدُ، وأنشدَ:
لو شئتَ قد نَقَعَ الفؤادُ بشربةٍ تدعُ الحوائِمَ لا يَجُدْنَ غليلاً^(٣)
فمعنى هذا جميعه: أصاب.

فأما (وجدتُ) التي بمعنى: (علمتُ) فإنها تتعدى إلى مفعولين، نحو قولك: وَجَدْتُ اللَّهَ عَظِيماً، قال الشاعر^(٤):

وجدتُ اللهَ أعظمَ كلِّ شيءٍ محاولةً وأعظمَهُ جُوداً^(٥)

(١) نسب حكايتها الجوهري وابن فارس إلى بعضهم. انظر: مصادر الشاهد التالي.

(٢) قائله صخر الغي، وهو من الوافر؛ روي:

كلاناً رد صاحبه بيأسٍ وإثباتٍ ووجدانٍ شديدٍ
وروي: (على حنق) بدل (وإثبات).

انظر: الصحاح ٥٤٧/٢ (وجد)، ومقاييس اللغة ٨٧/٦ (وجد)، والمحكم ٣٧٠/٧ (وجد)، وأسرار العربية ١٥١، واللسان ٤٤٦/٣ (وجد).

(٣) قائله جرير.

وهو من الكامل.

نقع الفؤاد: ارتوى، وشفى غليله. والحوائِم: الطالب للحاجة، من حام يحوم. والغليل: حرارة العطش. (شرح شواهد المغني ٦٦٧/٢).

انظر: ديوان جرير ٤٥٣ (الصاوي)، والعين ١٧٢/١ (نقع)، والحيوان ١٤٦/٥، وسر صناعة الإعراب ٥٩٦/٢، والمقرب ٥٤٢، وشرح الشافية للرضي ١٣٢/١، ومغني اللبيب ٣٥٨، واللسان ٤٤٥/٣ (وجد)، ٣٦١/٨، (نقع)، وشرح شواهد المغني ٦٦٦/٢.

(٤) هو خدّاش بن زهير.

(٥) البيت من الوافر.

وروايته في المصادر:

محاولةً وأكثرَهُم جُوداً

وروي: (محاظفة) بدل (محاولة).

انظر: النوادر ٢٠٠، والمقتضب ٩٧/٤، والحليبات ٧١، والمسلسل ٣٠٥، والتذييل والتكميل ٣٧/٦، وتخليص

أي: عَلِمْتُ، قال تعالى: ﴿ * + , - . ﴾^(١) فُسِّرَ بِوَجْدَانِهِمْ^(٢)، يَقْصِدُونَ
الأجدادَ، وَهُمْ لَمْ يَرَوْهُمْ جَمِيعَهُمْ، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

فَلَمَّا بَلَغْنَا الْأُمّهَاتِ وَجَدْنَاهُمْ بَنِي عَمِّكُمْ كَانُوا كِرَامَ الْمُضَاجِعِ^(٤)
أي: عَلِمْتُمْ.

وَأَمَّا (عَلِمْتُ) فَتَكُونُ بِمَعْنَى: مَعْرِفَةِ الْقَلْبِ، فَتَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولَيْنِ، وَتَكُونُ بِمَعْنَى الْمَعْرِفَةِ
لِلْعَيْنِ وَالْقَلْبِ، فَتَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ عِلْمَ الْمَعْرِفَةِ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْمَعْلُومِ مِنْ
جِهَتَيْنِ، مِنْ جِهَةِ الْقَلْبِ وَمِنْ جِهَةِ الْعَيْنِ إِنْ كَانَ مِمَّا يُنْظَرُ، وَأَمَّا الَّتِي لِلْعَيْنِ فَلَهَا تَعَلُّقٌ بِالْمَعْلُومِ
مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، / ٧٨ ب فَإِنْ أَرَدْتَ مَعْرِفَةَ الْأَسْمِ وَلَمْ تَكُنْ عَارِفًا بِهِ مِنْ قَبْلُ، كَانَ بِمَعْتَرَلٍ:
عَرَفْتُ، وَإِنْ كُنْتَ عَارِفًا بِهِ مِنْ قَبْلُ غَيْرَ أَنَّكَ لَمْ تَكُنْ عَارِفًا^(٥) بِأَحْوَالِهِ فَذَكَرْتَهُ تَعَدَّى إِلَى
اِثْنَيْنِ. وَقَدْ يَأْتِي الْعِلْمُ بِمَعْنَى الظَّنِّ الْقَوِيِّ، وَهُوَ الَّذِي يَأْتِي عَلَى طَرِيقِ الْإِشَارَةِ، كَمَا ذَكَرَ
سِيبَوِيه، قَالَ: مَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ^(٦)، بِنَصْبِ (يَقُومُ)، وَلَوْ أَنَّهَا الْقَطْعِيَّةُ لَمَّا جَازَ ذَلِكَ
فِيهَا، [ولهذا]^(٧) قَالَ الشَّاعِرُ^(٨):

الشواهد ٤٢٥، وشرح ابن عقيل ٣٨١/١، والكوكب الدري ٣١٣، والمقاصد النحوية ٣٧١/٢ (مع الخزانة).

(١) البقرة: ١٧٠.

(٢) في ج: بوجدنا.

(٣) اختلف في قائله، فقليل:

أ- يزيد بن الحكم الكلابي.

ب- الحصين بن الحمام.

(٤) البيت من الطويل.

يفخر بني عمه، فيقول: تساونا في شرف الآباء، وفضلناكم في شرف الأمهات. (عن شرح الحماسة
للمرزوقي).

انظر: شعر غطفان (الحصين بن الحمام) ٤٦٣، وديوان الحماسة ٧٨/١، والتنبيه على شرح مشكلاتهما لابن جني
٩٩ (رسالة علمية)، وشرحها للمرزوقي ٢٣٣/١، والحماسة البصرية ١٣٣/١، والتذيل والتكميل ٢٩/٦.

(٥) في ج: عالماً.

(٦) انظر: الكتاب ١٦٨/٣.

(٧) تكملة من د.

(٨) اختلف في قائله، فقليل:

وَأَعْلَمُ عِلْمًا لَيْسَ بِالظَّنِّ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ مَوْلَى الْمَرْءِ فَهُوَ ذَلِيلٌ^(١)
وَأَنْشَدَ الْفَارِسِيُّ^(٢):
وَأَعْلَمُ عِلْمٍ حَقٌّ غَيْرَ ظَنٍّْ وَتَقْوَى اللَّهِ مِنْ خَيْرِ الْعِتَادِ^(٣)
فَلَوْلَا أَنَّ الْعِلْمَ قَدْ يَكُونُ ظَنًّا لَمَا قَالَ: لَيْسَ بِالظَّنِّ، وَوَجَدْتُ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ مَا يَدُلُّ
عَلَى هَذَا، قَالَ الشَّاعِرُ: وَهُوَ جَرِيرٌ:
نَرَضَى عَنْ اللَّهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَا يُدَانِينَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ^(٤)
بَنْصَبٍ (يُدَانِينَا)، وَقَالَ الشَّاعِرُ:
فَقُلْتُ لَهُمْ ظَنُّوا بِالْفَيِّ مُدَجِّجٍ سَرَاتُهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرَّدِ^(٥)
وَقَالَ سَيَبَوِيهِ: «مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنْ يَقُومَ، وَلَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُ، إِذَا لَمْ تُرَدْ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّكَ
قَدْ عَلِمْتَ شَيْئًا كَانَتْ أَلْبَتَّةَ، وَلَكِنْ تَكَلَّمْتُ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِشَارَةِ، كَمَا تَقُولُ: أَرَى مِنَ الرَّأْيِ

أ- طرفة بن العبد.

ب- كعب بن سعد الغنوي. كما في اللسان.

ج- الهيثم بن الأسود النخعي. كما في الحماسة البصرية.

(١) البيت من الطويل.

انظر: ديوان طرفة بن العبد ٨١، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٢/٢، وقواعد الشعر المنسوب لثعلب ٧٩،
والصاحح ٢٣١٥/٦ (حصا)، وديوان الحماسة ١٨١/٢، وشرحها للمرزوقي ١٤٤١/١، والحماسة البصرية
١٣٤/١، واللسان ٣٢٣/١ (حضر)، ١٨٣/١٤ (حصا).

(٢) لم أقف على موضع إنشاده.

(٣) البيت من الوافر.

وهو للمتلئس.

انظر: ديوانه ١٧٢، والشعر والشعراء ١٨١/١، والحيوان ٤٧/٣، والعقد الفريد ١٣٨/٣، والحماسة البصرية
٩٣٢/٢، والبحر المحيط ٢٠٣، ٢، وخزانة الأدب ٣٤٣/٦.

(٤) البيت من البسيط.

انظر: ديوان جرير ١٥٧/١، والبحر المحيط ٢٠٤/٢، ٢١٣، والدر المصون ٣٦٨/٤، والهمع ٢/٢، وشرح
الأشموني ٢٨١/٢.

(٥) سبق تخريجه.

أَنْ تَقُومَ»^(١).

وَأَمَّا (رَأَيْتُ) فَإِنَّمَا تَكُونُ بِمَعْنَى الْعِلْمِ، وَبِمَعْنَى الظَّنِّ، وَبِمَعْنَى الْإِبْصَارِ، وَبِمَعْنَى الرَّأْيِ، فَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الظَّنِّ تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَفِي التَّزْيِيلِ: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۖ وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾^(٢) أَي: يَظُنُّونَهُ بَعِيدًا وَنَعْلَمُهُ قَرِيبًا. وَتَكُونُ بِمَعْنَى الْعِلْمِ، كَمَا سَبَقَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿... / أَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٣)، فَيَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ. وَتَكُونُ بِمَعْنَى الرَّأْيِ، فَتَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، كَمَا تَقُولُ: فَلَانْ يَرَى رَأْيَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعَلَيْهِ تَأْوَلَّ أَبُو يُوسُفَ^(٤): ﴿لَتَحْكُمَ﴾^(٥) بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ^(٦)، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٧):

وَإِنَّا لَقَوْمٌ لَا نَرَى الْقَتْلَ سُبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ^(٨)

أَي: نَعْتَقِدُهُ، وَمَصْدَرُهُ: الرَّأْيِ. وَرَأَيْتُ مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، تَقُولُ: رَأَيْتُ زَيْدًا، أَي: أَبْصَرْتُ زَيْدًا، فَإِذَا جَاءَ بَعْدَ الْمَنْصُوبِ الْأَوَّلِ مَنْصُوبٌ هُوَ الْأَوَّلُ وَلَمْ يَكُنْ تَابِعًا كَانَ حَالًا، وَمَصْدَرُهُ: الرُّؤْيَةُ، وَالرَّأْيُ.

وَتَقُولُ: رَأَيْتُ الرَّجُلَ، بِمَعْنَى: أَصَبْتُ رِئْتَهُ، وَهِيَ تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَمَصْدَرُهُ:

(١) الكتاب ١٦٨/٣.

(٢) المعارج. الآيتان: ٦، ٧.

(٣) طه: ٨٩.

(٤) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، أبو يوسف (ت ١٨٢هـ)، صاحب أبي حنيفة، كان فقيهاً حافظاً عالماً، ولي القضاء لثلاثة من الخلفاء المهدي والهادي وهارون الرشيد. روى عنه محمد بن الحسن الشيباني ويحيى بن معين والإمام أحمد. انظر: تاريخ بغداد ٣٥٩/١٦، ووفيات الأعيان ٣٧٨/٦، وسير أعلام النبلاء ٥٣٥/٨.

(٥) في النسخ الثلاث: فاحكم. وهو وهم.

(٦) النساء: ١٠٥.

(٧) هو السموأل بن عاديا.

(٨) البيت من الطويل.

انظر: ديوان الحماسة ٢٩/١، والبيان والتبيين ٦٨/٤، والحيوان ٤٢٣/٦، والأُمالي ٢٦٩/١، والخصائص ١٥٠/٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ١١٤/١، والمخصص ٤١/١٧، والبحر المحيط ٣٩٠/١، واللسان ٣٤٣/١١ (سلل).

رَأْيٍ^(١).

وَأَمَّا (زَعَمْتُ) فَإِنَّمَا تَكُونُ قَوْلًا مَعَ اعْتِقَادٍ، تَقُولُ: زَعَمْتُ فُلَانًا كَرِيمًا، وَلَا تَكُونُ بِمِثْلَةِ الْقَوْلِ مُجَرَّدَةً؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَحُكِيَتْ الْجُمْلُ بَعْدَهَا، وَأَنْشَدُوا^(٢):

أَلَا زَعَمْتُ بِسِبَاسَةِ الْحَيِّ أَنَّنِي كَبَرْتُ وَأَلَّا يَشْهَدَ اللَّهُ أَمْثَالِي^(٣)
فَمَنْ نَصَبَ (أَشْهَدُ)^(٤) أَضْمَرَ فِعْلًا آخَرَ، كَيْلَا يَعْطِفَ مَشْكُوكًا فِيهِ عَلَى مُحَقِّقٍ، وَمَصْدَرُهُ: الزَّعَمُ، وَالزَّعَمُ، وَقِيلَ: هُوَ مَقْلُوبٌ مِنَ الْعَزَمِ، وَالزَّعَمُ يُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعِ الْكَذِبِ، وَقِيلَ: الْقَوْلُ مِنْ غَيْرِ صِحَّةٍ^(٥)، وَبِهِ فَسَّرَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٦) فِي قَوْلِ الْمُفَسِّرِينَ^(٧)، وَيُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعِ الْحَقِّ وَالصِّدْقِ، قَالَ أُمَيَّةٌ^(٨)، وَقِيلَ: هُوَ لِلنَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ لَا شَرِيكَ لَهُ مَنْ لَمْ يَقْلُهَا فَنَفْسُهُ ظَلَمًا
تُودِي قِيلَ أَرْكَبَنَّ بِأَهْلِكَ إِنَّ اللَّهُ مُوفٍ لِلنَّاسِ مَا زَعَمَا^(٩)

(١) انظر: إصلاح المنطق ٣٧٠، واللسان ٣٠٣/١٤ (رأي).

(٢) لامرئ القيس.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (اليوم) بدل (الحي). و(يحسن) بدل (يشهد).

بسبباسة: امرأة من بني أسد. (الخزانة ٦٤/١).

انظر: ديوان امرئ القيس (بشرح الحضرمي) ٩٤، ومعاني القرآن للفراء ١٥٣/١، وإعراب القرآن للنحاس

٣٣/٢، والخصائص ٤٢٣/٢، والمحكم ٣٠٥/٤، واللسان ٢٥٩/١٥ (لهو)، وخزانة الأدب ٦٤/١.

(٤) في د: يشهد.

(٥) لم يتيين لي الفرق بين الكذب والقول من غير صحة.

(٦) التغابن: ٧.

(٧) انظر: تفسير الطبري ١٢١/٢٨.

(٨) هو أُمَيَّة بن أَبِي الصلت.

(٩) البيتان من المنسرح.

انظر: ديوان النابغة الجعدي ١٣٦، والأول في طبقات فحول الشعراء ١٢٧/١، والشعر والشعراء ٢٨٤/١،

وخزانة الأدب ١٣٣/٩. والثاني في جمهرة اللغة ٧/٣ (زعم)، وتهذيب اللغة ١٥٩/٢ (زعم)، وشرح الكافية

٩٨٦/٢/٢، واللسان ٢٦٤/١٢ (زعم)، وخزانة الأدب ١٣١/٩.

هَكَذَا وَجَدْتُهُ فِي أُمَالِي الزَّجَاجِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١).

وَجَاءَتْ (جَعَلْتُ) فِي أَحَدِ أَقْسَامِهَا بِمَعْنَى (ظَنَنْتُ)، كَقَوْلِكَ: اجْعَلِ الْأَمِيرَ حَارِسًا وَكَلِّمَهُ، وَاجْعَلِ الْأَسَدَ ثَغْلِيًّا وَاهْجُمْ عَلَيْهِ، وَتَأْتِي (جَعَلْتُ) بِمَعْنَى: سَمَّيْتُ، فَتَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُوا / ٧٩ أَلْمَلِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِّ شَأْنًا﴾^(٢).

وَقَدْ أَدْخَلُوا (اتَّخَذَ) فِي هَذَا الْبَابِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿! " # \$ %﴾^(٣). فَصَارَ الْجَمِيعُ عِشْرِينَ فِعْلًا.

وَهَبْ) إِنَّمَا تَكُونُ مِنْ هَذَا الْبَابِ إِذَا كَانَ أَمْرًا، كَقَوْلِهِ^(٤):

هَبُونِي أَمْرًا مِنْكُمْ أَضِلَّ بَعِيرَهُ^(٥)

وَقَدْ أَدْخَلُوا: (سَمَّيْتُ) وَ(كَنَيْتُ) فِي هَذَا الْبَابِ، وَهُمَا عَلَى تَقْدِيرِ حَرْفِ الْجَرِّ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْقَوْلَ يُحْكِي بِهِ الْكَلَامُ، وَإِنْ جَاءَ شَيْءٌ فِي مَعْنَى الْكَلَامِ مُفْرَدًا، نَصَبْتُهُ وَأَعْمَلْتُهُ فِيهِ، كَقَوْلِهِ: قُلْتُ حَقًّا، لَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَقَدْ أَعْمَلَ قَوْمٌ^(٦) (تَقُولُ) بِالتَّاءِ مَعَ الْأَسْتِفْهَامِ عَمَلَ الظَّنِّ، فَيَقُولُونَ: أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ بَعْضِ

(١) لم أجده في المطبوع.

(٢) الزُّحْرُفُ: ١٩.

(٣) الجاثية: ٢٣.

(٤) اختلف في قائله، فقليل:

أ- أبو دهبيل الجمحي.

ب- قيس بن الملوح.

ج- عمر بن أبي ربيعة.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لَهُ ذِمَّةٌ إِنَّ الذِّمَامَ كَبِيرٌ

روي: (كثير) بدل (كبير).

انظر: ديوان الجنون ٨٩، والزهري ٤٦٠/١، وديوان الحماسة ١١٣/٢، والأغاني ٦٢/٢، ٣٤٤/٢٠، وأُمَالِي

المرتضى ١١٨/١، ودرة الغواص ١٤٨، والحماسة البصرية ١١٥٦/٣.

(٦) لم أجد خلافاً في إجراء القول مُجْرَى الظن بالشروط المذكورة، وإنما الخلاف في تخلف بعض الشروط. انظر:

الكتاب ١٢٢/١، وانظر في إجراءاته مع تخلف بعض الشروط: شرح السيراني ٢٤٠/٣ (المطبوع)، واللباب

للعكبري ٢٥٢/١.

بَعْضِ صَحَابَتِهِ، أَنَّهُ مَرَّ بِرَجُلٍ يَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ لَيْلًا، فَقَالَ: أَتَقُولُهُ مُرَائِيًّا^(١)، أَي: أَتَظُنُّهُ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ^(٣)
وَأَنْشَدُوا^(٤):

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا؟^(٥)
وَأَنْشَدُوا^(٦):

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يَنْشُدُنَّ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا^(٧)
وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْعَلُ تَصَارِيفَ الْقَوْلِ كَتَصَارِيفِ الظَّنِّ، وَهَمُّ بَنُو سُلَيْمٍ، وَأَنْشَدَ الْفَارَسِيُّ

(١) الحديث عن بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَوْتًا بِاللَّيْلِ، يَعْنِي رَجُلًا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَقَالَ: أَتَقُولُهُ مُرَائِيًّا؟ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٣٤٩/٥.

انظر: غريب الحديث للخطابي ٣٣٥/١، والنهية في غريب الحديث ١٢٣/٤.

(٢) هو الْكُمَيْتُ بْنُ زَيْدٍ.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ.

الشاهد: مجيء القول بمعنى الظن، و(بني لؤي) مفعوله الأول، و(جهالاً) مفعوله الثاني مقدم.

انظر: ملحقات ديوان الكميته ٣٩/٣ (داود سلوم)، وفي ديوانه بيت شبيه به. والكتاب ١٢٣/١، والمقتضب

٣٤٩/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٣١/١-١٣٢، وغريب الحديث للخطابي ٣٣٥/١، وتحصيل عين الذهب

١٢١، والمفصل ٢٦١، وشرح الكافية ١٠٢٢/٢، وتخليص الشواهد ٤٥٧، وجمع الهوامع ١٥٧/١، وخزانة

الأدب ١٨٣/٩.

(٤) لعمر بن أبي ربيعة.

(٥) البيت من الكامل.

انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤١٣، والكتاب ١٢٤/١، وشرح أبياته ١٧٩/١، وتحصيل عين الذهب ١٢٢،

والمفصل ٢٦١، وشرحه ٧٨/٧، والتذييل والتكميل ١٣٧/٦، وخزانة الأدب ٤٣٩/٢، ١٨٥/٩.

(٦) لهدبة بن حشرم.

(٧) من الرجز.

القلص: جمع قلووص، وهي الناقة الشابة. والرواسم: المسرعات.

انظر: الشعر والشعراء ٦٨٠/١، والجمل ٣٢٨، وغريب الحديث للخطابي ٣٣٥/١، والمقرب ٣٢٣، وشرح

التسهيل ٩٥/٢، واللسان ٥٧٥/١١ (قول)، وجمع الهوامع ١٥٧/١، وخزانة الأدب ٣٣٦/٩.

عن الجاحظ^(١):

وما ماء مُزن أي ماء تقولُهُ تحَدَّرَ مِنْ غُرِّ طَوَالِ الذَوَائِبِ^(٢)
فـ(أي) أَحَدُ مَفْعُولِي الْقَوْلِ، والهَاءُ المفعولُ الأوَّلُ، ومنهُ قولُهُ^(٣):
غَضَبِي عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا^(٤)

وَأَنشَدَ الْفَارِسِيُّ فِي الشَّيرَازِيَّاتِ^(٥) لِلأَعَشَى^(٦):
أَضَافُوا إِلَيْهِ فَالْوَى بِهِمْ يَقُولُ جُنُونًا وَلَّا يُجَنَّ^(٧)
يُرِيدُ: يَقُولُهُ جُنُونًا، فَجَعَلَ (يَقُولُ) بِمِثْلَةِ (يَظُنُّ)، وَحَذَفَ مَفْعُولَهُ الأوَّلَ، وَعَلَيْهِ

(١) لم أقف على موضع إنشاد الفارسي له، وهو في الحيوان ٥٤/٣، ١٤٢/٥.

وقد اختلف في قائله، فقليل:

أ- أم فروة الغطفانية.

ب- عاتكة المريّة.

(٢) البيت من الطويل.

الغر: السحاب. وطوال الذوائب: أي الأطراف. (عن الحيوان).

انظر: الحيوان ٥٤/٣، ١٤٢/٥، وتاريخ دمشق ٩٥/٤٥، وزهر الآداب ١٨٥/١.

(٣) هو الأعشى.

(٤) عجز بيت من الكامل، وصدره:

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غَدْوَةً أَجْمَاهَا

انظر: الصبح المنير ٢٢، والعقد الفريد ٣٠٧/٥، والمسائل الشيرازيات ٢، ٥٩٣، والصحاح ١٧٠٧/٤، واللسان

٥١٤/٣ (نقد)، ٢٧٦/١١ (رحل)، وخزانة الأدب ٢٥٩/٤، ٣٩٥/٨.

(٥) ٥٩٣/٢.

(٦) هو ميمون بن قيس بن جندل، من بني سعد بن ضبيعة. كنيته أبو بصير. من فحول شعراء الجاهلية، وفد على

ملوك فارس والحيرة، وأدرك الإسلام في آخر عمره، فرحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليسلم، فردّه

المشركون. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/٤٠، ٥٢، والشعر والشعراء ٢٥٠/١.

(٧) البيت من المتقارب.

روايته (تقولُ جنوناً).

يصف فرساً، أضافوا: مالوا. ألوى بهم: ذهب بهم.

انظر: الصبح المنير ١٨.

أَنْشَدُوا^(١):

قَالَ جَوَارِي الْبَيْتِ لَمَّا جِينَا هَذَا وَرَبَّ الْبَيْتِ إِسْمَاعِينَا^(٢)
فَأَعْمَلَ (قَالَ) فِي (هَذَا) وَ(إِسْمَاعِينَ)، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: أَحَدُهَا هَذَا، وَهُوَ الْقَوِيُّ عِنْدِي،
وَالثَّانِي مَا ذُكِرَ عَنِ الرَّجَّاحِ، وَهُوَ (إِسْمَاعِينَا) وَحَذَفَ النُّونَ^(٣)، وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ جَعَلَهُ مُرَكَّبًا
مَبْنِيًّا.

قال أبو الفتح: «والمفعول الثاني من (ظَنَنْتُ) وأخواتها كَأَخْبَارِ الْمُبْتَدَأِ مِنَ الْمَفْرَدِ
وَالْجُمْلَةِ وَالظَّرْفِ، تَقُولُ فِي الْمَفْرَدِ: ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا، وَفِي الْجُمْلَةِ: ظَنَنْتُ زَيْدًا يَقُومُ
أَبُوهُ^(٤)، وَفِي الظَّرْفِ: ظَنَنْتُ زَيْدًا فِي الدَّارِ^(٥).

قَالَ سَعِيدٌ: فِي هَذَا الْفَصْلِ اتَّسَاعُ مَا، وَذَلِكَ أَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ قَدْ يَكُونُ بِالفَاءِ، نَحْوُ قَوْلِكَ:
الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَلَا تَدْخُلُ الفَاءُ فِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي لظَنَنْتُ، وَخَبَرُ الْمُبْتَدَأِ قَدْ يَكُونُ
أَمْرًا وَهَيَاءً، نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قُمَ إِلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي (ظَنَنْتُ).

فهذه الأفعالُ إِذَا ذُكِرَتْ أَوَّلًا وَلَمْ يُقْتَصَرْ عَلَيْهَا فِي اللَّفْظِ، فَلَا يَخْلُو مَا بَعْدَهَا مِنْ وُجُوهِ:
أَحَدُهَا: (أَنَّ) وَمَعْمُولُهَا، نَحْوُ قَوْلِكَ: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ
بَيْنَ سَبْيُوِيهِ وَالْأَخْفَشِ^(٦)، فَسَبْيُوِيهِ يَقُولُ: اسْتَغْنَى بِمَعْمُولِهَا عَنِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَطَوَّلَ الْكَلَامَ

(١) لبعض بني نمير.

(٢) من الرجز.

ورد بروايات مختلفة، فمنها: قالت جوارى السوق، وجوارى الحي، هذا ورب البيت إسماعينا، وروي الأول
أيضاً: قالت وكنت رجلاً فطيناً.

انظر: معاني القرآن للفراء ٣٩١/٢، والمعاني الكبير ٦٤٦/٢، وتفسير الطبري ٩٥/٢٣، والإبدال لأبي الطيب
اللغوي ٤٠٢/٢، والأمازي ٤٤/٢، وليس في كلام العرب ٣٥، والمخصص ٢٨٢/١٣، واللائي ٦٨١/٢،
والبحر المحييط ٣٧٣/١، وجمع الهوامع ١٥٧/١.

(٣) ذُكِرَ هَذَا الْقَوْلُ غَيْرَ مَنْسُوبٍ إِلَى أَحَدٍ فِي سَمَطِ اللَّائِي ٦٨١/٢-٦٨٢.

(٤) فِي اللمع: أَخُوهُ.

(٥) اللمع ٥٣.

(٦) رَأْيُ سَبْيُوِيهِ فِي الْكِتَابِ ١٢٥/١-١٢٦. وَاَنْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي: شَرْحُ السِّيَرَانِي ٢٤٩/٣-٢٥٠ (المطبوع)، وَالبديع
٤٥٣/٢/١، وَاللباب ٢٥٣/١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٦٠/٨، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ ١٠١١/٢/٢-١٠١٢، وَالتنزيل

يَحْسُنُ مَعَهُ مَا لَا يَحْسُنُ مَعَ قِصَرِهِ، وَالْأَخْفَشُ يَدَّعِيهِ مَحْذُوفًا، وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ: مَوْجُودًا، أَوْ كَائِنًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَظْهَرَ الْمَصْدَرُ الْمُقَدَّرَ بِهِ (أَنَّ) لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي. وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيوِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ هَذَا الْمُقَدَّرُ فِي مَوْضِعٍ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْكَلَامَ مُسْتَقِلٌّ بِالْفَائِدَةِ، لَا حَاجَةَ لَهُ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ.

وَلِلْأَخْفَشِ أَنْ يَقُولَ: لَوْ أَغْنَتْ عَنِ الْمَفْعُولَيْنِ لَمْ تَقَعْ بَعْدَ (لَوْلَا)، إِذْ لَا يَقَعُ بَعْدَهَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ.

وَلِسَبِيوِيهِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا الْغِنَاءُ فِي مَوْضِعٍ لَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، كَمَا يُغْنِي بَعْدَ (لَوْ) -عِنْدَ جَمَاعَةٍ- عَنْ ظُهُورِ الْفِعْلِ فِي قَوْلِكَ: / ٧٩ ب لَوْ أَنَّكَ جِئْتَنِي لِأَكْرَمْتِكَ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ: لَوْ وَقَعَ بِجِئْتِكَ، وَلَوْ قُلْتَ: لَوْ مَجِئْتُكَ لِأَكْرَمْتِكَ، لَمْ يَحْسُنْ. وَالثَّانِي: أَنْ تَدْخُلَ عَلَى ضَمِيرٍ، وَذَلِكَ الضَّمِيرُ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ، وَتَقَعُ الْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَالْفِعْلِ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِيهَا عَائِدٌ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَعَلِمْتُهُ يَقُومُ زَيْدٌ، أَوْ يَكُونُ ضَمِيرَ مَصْدَرٍ وَيَكُونُ مَا بَعْدَهُ عَلَى حَالِهِ قَبْلَ الْهَاءِ، فَتَقُولُ: ظَنَنْتُهُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، كَمَا تَقُولُ: ظَنَنْتُ ظَنًّا زَيْدًا مُنْطَلِقًا، أَوْ يَكُونُ ضَمِيرًا رَاجِعًا إِلَى مَا تَقَدَّمَ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ (زَيْدٍ) فِي الْحَاجَةِ إِلَى مَا بَعْدَهُ.

فَإِنْ قَدَّمْتَ (زَيْدًا) وَنَصَبْتَهُ، فَقُلْتَ: زَيْدًا ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقًا، كَانَ (زَيْدٌ) مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ، وَهُوَ مَفْعُولُ (ظَنَنْتُ) الْأَوَّلُ، وَمَفْعُولُهَا الثَّانِي مَحْذُوفٌ يُغْنِي عَنْهُ مَفْعُولُ (ظَنَنْتُ) الظَّاهِرُ، وَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ الظَّاهِرَةِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مَعْمُولَةً لِلأَوَّلِ، فَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولِهِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُا مُفَسَّرَةٌ لَهُ، وَهَذَا الْمَفْسَرُ لَا يَكُونُ مَعْمُولًا لِلْمَفْسَرِ، فَإِنْ جَعَلْتَ الْهَاءَ كَنَائَةً عَنِ الْمَصْدَرِ كَانَ (زَيْدًا) مَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ، وَ(مُنْطَلِقًا) مَفْعُولُهَا الثَّانِي، وَإِنْ جَعَلْتَ الْهَاءَ لِلْقِصَّةِ لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ حِينَئِذٍ عَمَلُ (ظَنَنْتُ) وَقَدْ ظَهَرَ، وَلَا إِنْ رَفَعْتَ الْاِثْنَيْنِ صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ لِلْفَصْلِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَقَعَّ بَعْدَهَا (مَا) أَوْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، أَوْ الِهْمْزَةُ وَ(أَمَ)، أَوْ (أَيَّ) الِاسْتِفْهَامِيَّةُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَعَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ، وَعَلِمْتُ أَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ أَمَ عَمْرُو، وَعَلِمْتُ

أَيْهِمْ يَقُومُ، فَهِيَ مُبْطَلَةٌ فِي اللَّفْظِ، عَامِلَةٌ فِي الْمَوْضِعِ، فَهَذِهِ الْمُعْلَقَةُ، وَإِذَا جازَ إلْغَاؤُهَا فَتَعَلَّقُهَا أُولَى؛ لِأَنَّ إلْغَاءَهَا يُبْطِلُ عَمَلَهَا لَفْظًا وَمَوْضِعًا، وَتَعَلُّقُهَا يَبْطِلُهُ لَفْظًا لَا مَوْضِعًا، وَيَقْدَرُ عَمَلُهُ فِي الْمَوْضِعِ.

فَإِنْ قُلْتَ: عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ، فَالِاخْتِيَارُ فِي (زَيْدِ) النِّصْبِ، وَبَعْضُهُمْ^(١) يَرْفَعُ (زَيْدًا)؛ لِأَنَّ لَهُ فِي الِاسْتِفْهَامِ سَبَبًا، وَالْأَوَّلُ أُولَى، وَإِنَّمَا لَمْ يَعْمَلْ فِي الِاسْتِفْهَامِ مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَغْنَى بِمَا قَبْلَهُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ أَقَاتِمُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَعْمَلْ فِيمَا قَبْلَهُ لِأَنَّهُ إِذَا مَنَعَ غَيْرَهُ مِنَ الْعَمَلِ فَأَنْ يَمْنَعَ نَفْسَهُ أُولَى؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَنَعَ: ضَرَبْتُ أَرِيدًا؟ مَنَعَ: زَيْدًا أَضْرَبْتُ؟ وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ الْحَرْفَ إِذَا كَانَ لَهُ مَعْنَى فِي الْجُمْلَةِ لَمْ يَتَقَدَّمَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ.

وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّمَا امْتَنَعَ ذَلِكَ فِي الْجُزْأِ لِأَنَّهُ مَجْزُومٌ، وَالْمَجْزُومُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْجَازِمِ، فَكَذَلِكَ مَعْمُولُهُ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: زَيْدًا لَمْ أَضْرِبْ، فَقَدْ تَقَدَّمَ (زَيْدِ) وَلَمْ يَحْسُنْ أَنْ يَتَقَدَّمَ (أَضْرِبْ)؛ لِأَنَّهُ مَجْزُومٌ، وَهَذَا تَقْدِيمُ جَائِزٍ إِجْمَاعًا. فَالْجَوَابُ عِنْدَ النِّحَاةِ: أَنَّ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى الْإِيجَابِ، وَهَذَا عِنْدِي ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا الْجَوَابُ عِنْدِي: أَنَّ هَذَا الْعَمَلُ الَّذِي هُوَ الْجَزْمُ فِيهِ ضَعِيفُ التَّقْدِيرِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِي هَذَا لِلْفِعْلِ الْمَاضِي، وَإِذَا كَانَ مَاضِيًا فَمَا لِلْعَمَلِ فِيهِ وَجْهٌ، وَكَأَنَّ الْجَزْمَ فِيهِ كَلَامًا جَزْمًا، فَعَمِلَ فِيمَا قَبْلَهُ كَمَا لَوْ كَانَ مَاضِيًا غَيْرَ مَعْمُولٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَقُولُ فِي (لَنْ) النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ، وَمَعْمُولُ فِعْلِهَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا، فَتَقُولُ: زَيْدًا لَنْ أَضْرِبْ، إِجْمَاعًا؟

قِيلَ: هَذِهِ مَحْمُولَةٌ عَلَى السَّيْنِ وَ(سَوْفَ)، إِذْ هِيَ نَفْيٌ لَهَا.

فَأَمَّا (مَا) فَإِنَّهَا لَا يُسْتَغْنَى بِمَا قَبْلَهَا، كَهَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ.

فَأَمَّا اللَّامُ فَحَكْمُهَا حَكْمُ (إِنَّ)، لِاجْتِمَاعِهَا فِي التَّوَكِيدِ، وَلَا يَتَقَدَّمُ التَّأْكِيدُ عَلَى الْمُؤَكَّدِ. فَأَمَّا: ضَرْبًا ضَرَبْتُ، وَإِنْ كَانَ تَأْكِيدًا، فَلَيْسَ هُوَ بِمَثَلَةِ هَذَا، فَهُوَ بِمَثَلَةِ: ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ مَرَّتَيْنِ.

الرَّابِعُ: أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، نَحْوُ مَا ذَكَرَهُ، / ٨٠ أَوْ مَفْعُولُ هَذَا الْقِسْمِ الثَّانِي هُوَ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا أَوْ مَا صَلَحَ أَنْ يُوصَلَ بِهِ (الَّذِي) مِنْ مُبْتَدَأٍ، وَخَبَرٍ، وَفِعْلٍ، وَفَاعِلٍ،

(١) أجاز الرفع سيبويه مع ترجيح النصب. انظر: الكتاب ٢٣٧/١.

وشرط، وجزاء، وظرف.

قال أبو الفتح: «وَكَمَا لَا تَقُولُ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو، كَذَلِكَ^(١) لَا تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا قَامَ عَمْرُو، حَتَّى تَقُولَ: فِي دَارِهِ، أَوْ عِنْدَهُ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ»^(٢).

قال سعيد: الكلام في خبر المبتدأ وخبر (كان)، وخبر (إن)، ومفعول (ظننت) الثاني، ومفعول (أعلمت) الثالث، واحد في هذا؛ لأن الجملة إذا قامت بنفسها كانت أجنبية مما تروم أن تعلقها به، وكل صفة وصلة وحال فهذا حكمه، فأما هذه المسألة التي ذكرها، فإن كان زيداً عمراً، وكان له اسمان، صحّت المسألة على قياس الأخفش، ولم تصح على قياس سيبويه، وكأنك قلت: زيدٌ قام أبو بكر، وإن كان عمرو غير زيد، لم تصح المسألة، لعدم العائد، فإن قلت: إليه أو عنده [أو في داره]^(٣) صحّت المسألة.

قال أبو الفتح: «فَإِنْ^(٤) تَقَدَّمَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِعْمَالِهَا، تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا^(٥)، فَإِنْ تَوَسَّطَتْ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ كُنْتَ فِي إِعْمَالِهَا وَالْغَائِثُ مُخَيَّرًا، تَقُولُ فِي الْإِعْمَالِ: زَيْدًا أَظُنُّ مُنْطَلِقًا^(٦)، وَفِي الْإِلْغَاءِ: زَيْدٌ أَظُنُّ مُنْطَلِقًا، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَبَا الْأَرَاجِيزِ يَا بَنَ اللَّؤْمِ تُـوَعِدُنِي وَفِي الْأَرَاجِيزِ خَلَتْ اللَّؤْمُ وَالْخَوَرُ
فَإِنْ تَأَخَّرَتْ اخْتِيرَ الْغَاوُهَا، وَجَارَ إِعْمَالُهَا، تَقُولُ: زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ، وَإِنْ^(٧) قُلْتَ:
زَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ جَانًا^(٨).

قال سعيد: هذه الأفعال لها ثلاثة أحوال: أحدها: الإعمال، والثاني: التعليق، والثالث: الإلغاء، فمَتَى قُدِّمَتْ وَلَمْ يَكُنْ ثَمَّ مَانِعٌ مِنْ إِعْمَالِهَا، فَالْعَمَلُ لَا غَيْرَ، وَذَلِكَ أَنَّ تَقَدُّمَهَا لِلْعِنَايَةِ

(١) في اللمع: فكذلك.

(٢) اللمع ٥٣.

(٣) تكملة من د.

(٤) في اللمع: فإذا.

(٥) في اللمع: كريماً.

(٦) في اللمع: قائماً. في الموضعين.

(٧) في اللمع: ولو.

(٨) اللمع ٥٣-٥٤.

بها، وإلغاؤها سببُ أطراحها وإهمالها، وهذا تضادٌّ، وقد أنشدوا^(١):

أَرْجُو وَأُمِّلُ أَنْ تَدْتُ مَوَدَّتْهَا وما إخالَ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ^(٢)
فَقَدَّمَهَا وَأَلْغَاهَا، والصوابُ: أَنْ يَكُونَ المفعولُ الأوَّلُ محذوفاً، ويكونَ ضميرُ الشَّانِ،
كما تقدَّمَ في (ليت)، ومثلهُ فيما وَجَدْتُهُ مَسْطُوراً، وإنْ كَانَتْ الرِّوَايَةُ بِالنَّصْبِ فِي
الحماسة^(٣):

كَذَاكَ أَدَّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ
أَدْعُوهُ حِينَ أُنَادِيهِ لِأَسْمَعُهُ وَلَا أَلْقَبُهُ وَالسَّوْءُ اللَّقَبُ^(٤)
وَقَدْ أَنْشَدَا مَنْصُوبَيْنِ^(٥) عَلَى أَنْ يَكُونَ (اللَقَبَا) مَصْدَر: أَلْقَبُهُ، و(السَّوْءُ) مفعولٌ مَعَهُ، أَوْ
يَكُونَ (اللَقَبَى) عَلَى (فَعَلَى) مَقْصُورٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (وَجَدْتُ) هُنَا زَائِدَةً؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي
الْجُمْلَةِ عَائِدٌ إِلَى اسْمٍ (إِنَّ) غَيْرِ التَّاءِ فِي (وَجَدْتُ)، إِلَّا أَنْ تَقْدَّرَ: لِي، فَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ
(وَجَدْتُ) زَائِدَةً كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ
الْمَأْوَىٰ ﴿٦﴾ أَي: لَهُ.

(١) لكعب بن زهير، من قصيدته المشهورة بانث سعاد.

(٢) البيت من البسيط.

التنويل: العطاء. (عن الديوان).

انظر: ديوانه ٩، والبدیع ٤٥١/٢/١، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٥٠٦/١، وشرح التسهيل ٨٦/٢،
وشرح الكافية ٩٩٢/٢/٢، والتذيل والتكميل ٢١٥/١، وشرح بانث سعاد لابن هشام ١٥٢، وحاشية
البغدادی علیها ٢٢٤/٢، وخزانة الأدب ١٤٣/٩.

(٣) ١٨/٢.

(٤) البيتان من البسيط. وهما لرجلٍ من فزارة.

انظر: شعر غطفان (بعض الفزاريين) ٥٥٨، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٢٥ (رسالة علمية)، وشرح
الحماسة للمرزوقي ١١٤٦/٢، والحماسة البصرية ٧٩٧/٢، والأول في شرح ألفية ابن معطي لابن القواس
٥٠٦/١، والمقرب ١٣٠، وأوضح المسالك ٦٥/٢، وتخليص الشواهد ٤٤٩، والثاني في المقاصد الشافية
٣٢٦/٣.

(٥) في شعر غطفان ٥٥٨.

(٦) النازعات: ٤٠-٤١.

وَذَكَرَ الْأَخْفَشُ مَا يُشِيدُ هَذَا الْإِلْغَاءَ لِتَقَدُّمِ الْحَرْفِ الْنَافِي، فَقَالَ: مَا ظَنَنْتُ مِنْ أَحَدٍ خَيْرٍ مِنْكَ، وَخَيْرًا مِنْكَ، فَأَجَازَ الْجَرَّ مَعَهُ^(١)؛ لِأَنَّ (ظَنَنْتُ) مُلْغَاةٌ عِنْدَهُ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى جَرِّ آخِرِ.

وَالرَّفْعُ عَلَى الْإِلْغَاءِ (ظَنَنْتُ) وَالنَّصْبُ عَلَى إِعْمَالِهَا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ^(٢):

بِهَا كُلُّ مُسْتَرْخِي الْإِزَارِ تَخَالُهُ إِذَا مَا مَشَى مِنْ أَحْمَصِ الرَّجْلِ ظَالِعٌ^(٣)

فَتَقْدِيرُهُ: بِهَا كُلُّ مُسْتَرْخِي الْإِزَارِ وَظَالِعُ تَخَالُهُ مِنْ أَحْمَصِ الرَّجْلِ. وَمِثْلُهُ:

وَمَا جَنَّةَ الْفِرْدَوْسِ هَاجَرَتْ تَبْتَغِي وَلَكِنْ دَعَاكَ الْخُبْزُ أَحْسِبُ وَالْتَمِرُ^(٤)

فَـ(أَحْسِبُ) مُلْغَاةٌ.

وَإِذَا قُلْتَ: أَيُّ الْقَوْمِ ظَنَنْتَ زَارَكَ، جَازَ الْغَاوُهَا، فَإِنْ قُلْتَ: / ٨٠ ب أَيُّ الْقَوْمِ ظَنَنْتَ أَنَّ قَدْ زَارَكَ، لَمْ تُلْغِهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(٥):

تَاللَّهِ يَشْفِي ذَاتَ نَفْسِي حَاجِمٌ أَبَدًا وَلَا فِيهَا إِخَالٌ لَدُودٌ^(٦)

وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ^(٧):

أَعَاذِلَ قَوْلِي مَا هَوَيْتِ وَأَوَّبِي كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى عَلَيْكَ ذُؤُوبِي^(٨)

(١) لم أقف عليه.

(٢) هو بلعاء بن قيس الكناني.

(٣) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (معي) بدل (بها).

انظر: شعر بني كنانة (بلعاء بن قيس) ٤٧٠، والبرصان والعرجان للحافظ ٣٣، ١٥٥، والمخصص ٥٧/٢.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) هو قيس بن العيزارة الهذلي.

(٦) البيت من الكامل.

روي: (والله) بدل (تالله)، و(ولاءمها)، و(ومأ) بدل (ولا فيها).

الشاهد فيه: إلغاء (إخال)، فلم ينصب (لدود).

انظر: ديوان الهذليين ٧٢/٣، وشرح أشعارهم ٥٩٧/٢.

(٧) هو النمر بن تولب.

(٨) البيت من الطويل.

أوبى: أي رجعي لومك إياي. (عن تخلص الشواهد ٢٥٨).

انظر: تخلص الشواهد ٢٥٢، وجمع الهوامع ١٢٠/١، وشرح الأثموني (مع الصبان) ٢٤٢/١، والدرر اللوامع

فَـ(أَرَى) فِيهِ مُلْغَاةٌ.

وَحَكَى الْأَخْفَشُ: إِنَّ زَيْدًا لَطَنْتُ أَخَاهُ مُنْطَلِقًا لَا يَجُوزُ، وَإِنَّ زَيْدًا لَطَنْتُ أَخُوهُ مُنْطَلِقًا، يَجُوزُ^(١)، وَهَذَا حَسَنٌ؛ لِأَنَّ اللَّامَ فِي (ظَنَنْتُ) هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ (ظَنَنْتُ) مُلْغَاةً، إِذْ هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ عَلَى ماضٍ، وَحَكَى: ظَنَنْتُ زَيْدًا وَأَخُوهُ مُنْطَلِقَانِ، عَلَى تَوَهُّمِ الْإِبْتِدَاءِ فِي الْأَوَّلِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٢):

وَمَا خَلْتُ أَبْقَى بَيْنَنَا مِنْ مَوَدَّةٍ عَرِضُ الْمَذَاكِي الْمُسْتَفَاتِ الْقَلَاتِصَا^(٣)
فَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّهَا زَائِدَةٌ^(٤)، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُتَعَدِيَةً إِلَى الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٥):
وَمَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً تَحْدِثُ لِي قُرْحَةً وَتُنَكِّهُهَا^(٦)
فَزِيَادَتُهَا فِيهِ ظَاهِرَةٌ لِحَاجَةِ (مَا) إِلَى (تَزَالُ)، فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا تَصْنَعُ بِهَا وَبِقَوْلِهِ^(٧):
مَا خَلْتَنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوءَ الْأَلَمِ^(٨)

٨١/٢.

(١) انظر: المغني في النحو لابن فلاح ٣/٣٢٣، والتذييل والتكميل ٦/٦٢.

(٢) هو الأعشى.

(٣) البيت من الطويل.

المذاكي: المسان. والمسنفات من الخيل: المتقدّمات. (عن المعاني الكبير، واللسان).

انظر: الصبح المنير ١١٠، والمعاني الكبير ١/٩٩، ٢/٨٩٩، والحجة للقراء السبعة ٣/١٠٤، ٤/٣١٩-٣٢٠، وكتاب الشعر ١/٢٠، وتفسير ابن عطية ١/٥٥٣، والبحر المحيط ٣/١٣٧، والدر المصون ٣/٥٢٦، واللسان ٩/١٦٣ (سنف).

(٤) منهم الفارسي، فإنه قال: «... وأيضاً فإنه قد جرى في كلامهم لغواً، وما جرى لغواً لا يكون في حكم الحمل المفيدة، ومن ثمّ جاء نحو: وما خلّت أبقي... إنما هو: وما أبقي بيننا» الحجة ٣/١٠٤.

(٥) هو ابن هرمة.

(٦) البيت من المنسرح.

النكء: قشر الجرح. (شرح شواهد المغني ٢/٨٢٦).

انظر: ديوان ابن هرمة ٤٨، ومعاني القرآن للقراء ٢/٥٧، والكامل ٢/٧٩٢، ٣/١٣٢٦، وتفسير الطبري (شاكر) ١٦/٣٢٤، والأضداد للأنباري ٢٦٨، ومغني اللبيب ٥١٣، وشرح شواهد ٢/٨٢٠، ٨٢٦، وخزانة الأدب ٩/٢٣٧.

(٧) لم أقف على قائله.

(٨) البيت من المنسرح.

فَكَيْفَ تُلْغِيهَا وَقَدْ أَعْمَلْتَهَا فِي الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ؟ وَكَيْفَ تُعْمِلُهَا وَحَاجَةٌ (زِلْتُ) إِلَى (مَا) دَاعِيَةٌ؟

فالجواب: أَنَّ التَّقْدِيرَ فِي الْأَوَّلِ يَكُونُ (هَا) لِلْمَرَّةِ مِنَ الْمَصَادِرِ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الثَّانِي: مَا خَلْتُ خَيْلِي، فَحَذَفَ، وَتَكُونُ (خَلْتُ) مَلْغَاةً.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَتَوْهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾^(١) فَمَنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ^(٢) فَاَلْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مُحْذُوفٌ، التَّقْدِيرُ فِيهِ: الْبُخْلُ هُوَ خَيْرٌ لَّهُ، فـ(هُوَ) فَضْلٌ، فَمَنْ قَرَأَ بِالتَّاءِ^(٣) فـ(الَّذِينَ) الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ وَ(خَيْرًا) الْمَفْعُولُ الثَّانِي، وَ(هُوَ) فَضْلٌ، وَالتَّقْدِيرُ: بُخْلَ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ، وَالْقِرَاءَةُ بِالْيَاءِ أَقْسَى؛ لِتَقَدُّمِ الدَّلَالَةِ.

فَإِذَا أَضْمَرَ الْمَصْدَرُ كَانَ أَدْعَى لِعَمَلِهِ إِذَا تَوَسَّطَ أَوْ تَأَخَّرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ظَنَنْتُهُ زَيْدًا قَائِمًا؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ ظَنَنْتُ ظَنًّا، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤):

فَجَالَ عَلَى وَحْشِيَةٍ وَتَخَالَهُ عَلَى ظَهْرِهِ سَبًّا جَدِيدًا يَمَانِيَا^(٥)

فَالْهَاءُ فِي (تَخَالَهُ) كِنَايَةٌ عَنِ الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَصِحُّ أَنْ تَكُونَ لِلثَّوْرِ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي يَجِبُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْأَوَّلُ، وَلَيْسَ السَّبُّ بِالثَّوْرِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ الشَّانِ، لِئَنَصَبِ (السَّبِّ)، فَتَبَتَ أَنَّهَا ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ، وَ(السَّبُّ) مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَ(عَلَى ظَهْرِهِ) الْمَفْعُولُ الثَّانِي.

الضمن: المرض. (عن العين).

انظر: العين ٥٢/٧ (ضمن)، وغريب الحديث لابن سلام ٢٧٩/٤، وتهذيب اللغة ٤٩/١٢ (ضمن)، والصحاح

٢١٥٥/٦ (ضمن)، وأوضح المسالك ٤٧/٢، واللسان ٢٦٠/١٣ (ضمن).

(١) آل عمران: ١٨٠.

(٢) هي قراءة الجمهور.

(٣) هو حمزة وحده. انظر: السبعة ٢١٩-٢٢٠، والتذكرة ٣٦٥/٢-٣٦٦.

(٤) هو سحيم عبد بن الحساس.

(٥) البيت من الطويل.

الوحشية غير الإنسية، والإنسي هو ما يُركب ويُحلب. والسَّبُّ: الثوب الأبيض. شبه جلد الثور به. (الانتخاب

٣٩).

انظر: ديوان سحيم ٣٥، والإفصاح للفارقي ٣٨٣، والانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب ٣٩، وشرح

المفصل ١٢٤/١.

فإنَّ أَظْهَرْتَ لَفْظَ الْمَصْدَرِ مَعَ الْفِعْلِ كَانَ أَدْعَى إِلَى الْإِعْمَالِ، لَشِدَّةِ الْعِنَايَةِ بِهِ، كَقَوْلِكَ: ظَنَنْتُ ظَنًّا زَيْدًا مُنْطَلِقًا، فَإِنْ تَوَسَّطْتَ كُنْتَ بِالْخِيَارِ فِي إِعْمَالِهَا وَإِلْغَائِهَا، فَمَنْ أَعْمَلَهَا فَلَقُرْبَهَا مِنَ الطَّرَفِ الْأَوَّلِ، وَمَنْ لَمْ يُعْمَلْهَا فَلَقُرْبَهَا لِلطَّرَفِ الْآخَرِ، وَأَيْضًا فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَنْقُصَ عَنْ مَرْتَبَةِ الْمُتَقَدِّمِ، وَلَيْسَ يَظْهَرُ نَقْصَانٌ إِلَّا بِالْإِلْغَاءِ.

وَقَالَ قَوْمٌ: إِنْ بَنَيْتَ كَلَامَكَ عَلَى شَكٍّ فِي (ظَنَنْتُ) فَالْإِعْمَالُ لَا غَيْرُ، وَإِنْ بَنَيْتَهُ عَلَى الْيَقِينِ فَلْأَصْلُ الْإِلْغَاءُ لَا غَيْرُ^(١)، وَعَلَى هَذَا أَنْشَدُوا الْبَيْتَ -وَهُوَ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ^(٢)- لِحَرِيرٍ^(٣):

أَبَا الْأَرَاخِيزِ يَا بَنَ اللَّؤْمِ ثَوَعِدُنِي وَفِي الْأَرَاخِيزِ خِلْتُ اللَّؤْمَ وَالْخَوْرُ
وَفِي شِعْرِ اللَّعِينِ الْمَنْقَرِيِّ^(٤) هَذَا الْبَيْتُ فِي قَصِيدَةٍ لَامِيَّةٍ مِنْهَا:
إِنِّي أَنَا ابْنُ جَلَا إِنْ كُنْتُ تَعْرِفُنِي يَا سَلَمٌ وَالْحَيَّةُ الصَّمَاءُ وَالْجَبَلُ
أَبَا الْأَرَاخِيزِ يَا بَنَ اللَّؤْمِ ثَوَعِدُنِي وَفِي الْأَرَاخِيزِ خِلْتُ اللَّؤْمَ وَالْخَبْلُ^(٥)
فَ(اللَّؤْمُ) مُبْتَدَأٌ، وَ(فِي الْأَرَاخِيزِ) خَبْرُهُ، وَ(خِلْتُ) مُلْغَاةٌ، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٦):

(١) انظر: الكتاب ١٢٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٥/١، والمُلَخَّص ٢٥٥/١، والكافي في الإفصاح ٩٥٨/٢.

(٢) الكتاب ١٢٠/١.

(٣) البيت من البسيط.

وهو للعين في عامة المصادر. يهجو رؤية أو العجاج.

انظر: ملحقات ديوان حرير ١٠٢٨/٢، والحيوان ٢٦٧/٤، والأصول ١٨٣/١، والإيضاح العضدي ١٦٨، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٧/١، والإفصاح للفارقي ٢٢٢، وشرح شواهد الإيضاح ١٢٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٥٩/١، والتبصرة والتذكرة ١١٧/١، والبديع ٤٥١/٢/١، وشرح المفصل ٨٤/٧، وخزانة الأدب ٢٥٧/١.

(٤) هو منازل بن زمعة، أبو أكيدر، المنقري التميمي، شاعر أموي، هجا جريراً والفرزدق فأهملاه، فسقط. روي في تسميته باللعين أنه أنشد شعراً والناس يصلون، فسمعه عمر فقال: من هذا اللعين؟ فعلق به. انظر: الشعر والشعراء ٤٩٠/١، والاشتقاق ٢٥١، وخزانة الأدب ٢٠٧/٣.

(٥) انظر: الحيوان ٢٦٧/٤، وشرح اللمع لابن برهان ١١١/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٥٩/١، والتذيل والتكميل ٦٣/٦، وخزانة الأدب ٢٥٧/١.

(٦) هو التَّمْرِ بن تولب.

شَهِدْتُ وفَاتُونِي وَكُنْتُ حَسِبْتَنِي فَقِيرًا إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا وَتَغْيِي^(١)
فَلَا تَكُونُ (حَسِبْتَنِي) مُلْغَاةً، لَتَعْدِيهَا إِلَى مَفْعُولٍ، إِلَّا عَلَى مَا سَبَقَ، وَمِثْلُ / ٨١ أ البيت
الذي أَنشَدَهُ لِلْهُذَلِيِّ^(٢):

تَرَكْتَهُمْ وَظَلْتُ بِخَيْرِ نَعْرِ وَأَنْتَ زَعَمْتَ ذُو حُبٍّ مُفِيدٍ^(٣)
فَ(أَنْتَ) مُبْتَدَأٌ، وَ(ذُو حُبٍّ) خَبْرُهُ، وَ(زَعَمْتَ) مُلْغَاةٌ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ حَكِيمِ بْنِ
قَبِيصَةَ^(٤):

فَمَا جَنَّةُ الْفَرْدُوسِ هَاجَرَتْ تَبْتَغِي وَلَكِنْ دَعَاكَ الْخَبْزُ أَحْسَبُ وَالتَّمَرُ^(٥)
فَالْعَيَّ (حَسِبْتُ).

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ: أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْهُمَا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الْغَاوَاهَا أَحْسَنَ، وَقَدْ يَجُوزُ
إِعْمَالُهَا، فَمَنْ أَعْمَلَهَا قَالَ: مَفْعُولًا بِمِثْلِ مَفْعُولٍ (ضَرَبْتُ)، وَأَيْضًا هِيَ الْمُتَقَدِّمَةُ فِي الْحُكْمِ،
وَإِنَّمَا قُدِّمَ مَعْمُولُهَا لِلْعِنَايَةِ بِهِمَا، وَمَنْ أَلْغَاهَا قَالَ: مَعْمُولٌ (ضَرَبْتُ) إِذَا تَقَدَّمَ جَازَ أَنْ يُعَدَّى
إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ؛ لِأَنَّهُ ضَعُفَتْ عُلُقَتُهُ بِتَقَدُّمِهِ، فَمَا ظُنُّكَ بِظَنَنْتُ؟

(١) البيت من الطويل.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر النمر) ٣٤٠، والبخلاء ١٦٣، وكتاب الشعر ٤٧٤/٢، وشرح التسهيل ٨١/٢،
والبحر المحيط ١١٣/٣، والتذيل والتكميل ٣٦/٦، ١١٠، والدر المصون ٤٨٢/٣.

(٢) هو ساعدة بن العجلان الهذلي.

(٣) البيت من الوافر.

وروايته في مصادره:

تَرَكْتَهُمْ وَظَلْتُ بِحَيْرٍ يَعْرِ وَأَنْتَ زَعَمْتَ ذُو حَبِّبٍ مُعِيدٌ

ولم أجد من أثبت رواية المصنف، ويُلاحظ الفرق البين بين الروایتين.

الجر: ما غلظ من الجبال. ويعر: جبل. ومُعِيد: معاود قد جَرَّبَ الأمور. (عن ديوان الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ١٠٨/٣، والمحكم ١٧٤/٢، ومعجم ما استعجم ١٣٩٦/٤، ومعجم البلدان ٤٣٨/٥،
واللسان ٣٠١/٥ (يعر)، وتاج العروس ٤٧٥/١٤ (يعر).

(٤) هو حكيم بن قبيصة بن ضرار الضبي. شاعر من أهل العراق، أدرك الإسلام، فأسلم ووفد على معاوية بن أبي

سفيان رضي الله عنه. انظر: تاريخ دمشق ١٣٥/١٥، والإصابة ٦٤/٢.

(٥) سبق تخريجه.

وَاسْتَضَعَفَ سَيُويَه: زَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ، وَزَيْدًا قَائِمًا ضَرَبْتُ^(١).
وَقَالَ قَوْمٌ: الْإِعْمَالُ وَالْإِلْغَاءُ أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِمَا يُبْنَى الْكَلَامُ عَلَيْهِ مِنَ الْيَقِينِ وَالشَّكِّ^(٢)، وَقَالَ
الشَّاعِرُ^(٣):

وَأُشْفِقُ مِنْ وَشَكِّ الْفِرَاقِ وَإِنِّي أَظُنُّ لِحُمُولٍ عَلَيْهِ فَرَاجِبُهُ^(٤)
وَالْغَاوَاهَا مُتَأَخِّرَةً أَحْسَنُ مِنْ الْغَائِهَا مُتَوَسِّطَةً؛ لِأَنَّهُ كَمَا ضَعُفَتِ الْمُتَوَسِّطَةُ عَنِ الْمُتَقَدِّمَةِ،
كَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ تَضَعُفَ الْمُتَأَخِّرَةُ عَنِ الْمُتَوَسِّطَةِ.
وَالْمُلْغَاءُ تُقَدَّرُ بِالظَرْفِ، فَيَقُولُونَ فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ، بِتَقْدِيرِ: زَيْدٌ قَائِمٌ فِي ظَنِّي،
وَهَذَا الظَرْفُ الْمُلْعَى يَتَعَلَّقُ إِمَّا بِالْخَبَرِ، وَإِمَّا بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، أَيْ: جَعَلْتُ ذَلِكَ فِي ظَنِّي، فَهِيَ إِذَا
كَانَتْ مِلْغَاءً فَهِيَ مُعْتَمِدَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَإِذَا كَانَتْ عَامِلَةً فَهِيَ مُعْتَمِدَةٌ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ^(٥):
وَالْقَوْمُ فِي أَثَرِي ظَنَنْتُ فَإِنْ يَكُنْ مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ نَجَحْتُ وَخَابُوا^(٦)
فَالْغَاوَاهَا مُتَأَخِّرَةٌ، وَبَعْضُهُمْ يُنْشِدُهُ (وَالْقَوْمَ) بِالنَّصْبِ، فَيُعْمَلُهَا. وَأَنْشَدَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٧):

(١) قال: «وكَلِمَا طَالَ الْكَلَامُ ضَعُفَ التَّأخِيرُ إِذَا أَعْمَلْتَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: زَيْدًا أَحَاكَ أَظُنُّ، فَهَذَا ضَعِيفٌ كَمَا يَضَعُفُ:
زَيْدًا قَائِمًا ضَرَبْتُ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُبْتَدَأً إِذَا عَمِلَ». الْكِتَابُ ١٢٠/١.

(٢) انظر: الْكِتَابُ ١٢٠/١، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ٥٤/٦.

(٣) هُوَ ابْنُ مِيَادَةَ.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ.

قَالَ ابْنُ جَنِي: «الْغَى (أَظُنُّ) غَيْرُ أَنَّ الظَّنَّ هُنَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْيَقِينِ وَالثَّبَاتِ، لَا لِلشَّكِّ وَالْخِلَاجِ، أَلَا تَرَى
أَنَّ مَعَهُ اللَّامَ وَ(إِنَّ)، وَكِلَاهُمَا لِلتَّثْبِيتِ وَالْيَقِينِ وَالتَّوَكُّيدِ». التَّنْبِيهِ.

انظر: شعر ابن ميادة ٧١، وديوان الحماسة ١٢٠/٢، والتنبية على شرح مشكلاتها ٣٦٤ (رسالة)، وأمالى القالي
١٦٥/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٣٣٣/٢، وتاريخ دمشق ٢٠٥/١٨، ومعجم الأدباء ١٣١١/٣،
والحماسة البصرية ١٢٢٠/٣.

(٥) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ.

(٦) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ.

انظر: المغني لابن فلاح ٣٢١/٣، وشرح قطر الندى ٢٩٤، والتذييل والتكميل ٦٣/٦، وتذكرة النحاة ٦٨٣.

(٧) هُوَ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ، أَبُو عُبَيْدٍ، (ت ٢٢٤هـ)، إِمَامٌ فِي الْحَدِيثِ وَالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ وَالْقِرَاءَاتِ
وَالْأَخْبَارِ، رَوَى عَنْ أَبِي زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ وَالْأَصْمَعِيِّ وَالْكَسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ وَغَيْرِهِمْ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: غَرِيبُ الْحَدِيثِ،
وَالْغَرِيبُ الْمَصْنُوفِ. انظر: تاريخ بغداد ٣٩٢/١٤، ونزهة الألباء ١٠٩، وإنباه الرواة ١٢/٣.
وَقَدْ أَنْشَدَ هَذَا الْبَيْتَ فِي الْغَرِيبِ الْمَصْنُوفِ ٨٦٩/٢. وَهُوَ لِأَبِي أُسَيْدَةَ الدُّبَيْرِيِّ.

هَما سَيِّدانا يَزْعُمَانِ وإِنما يَسُودانِنا إِن يَسْرا غَماهُما^(١)
 فَأَلْعَى مَعَ التَّأخَّرِ، وَأَجازَ الأَخْفَشُ: إِن ظَنِي زَيْداً مُنْطَلِقاً، وَكانَ ظَنِي زَيْداً مُنْطَلِقاً^(٢)،
 فَجَعَلها ظَرْفاً، وَقَد أَجازَ سَيبويه: مَتى تَظُنُّ زَيْداً مُنْطَلِقاً^(٣)، لَتَقْدَمَ مَعْمولِ المَفْعولِ الثَّاني^(٤).

وحالة التعليل قد تقدم ذكرها قبل هذا.

قال أبو الفتح: «وَالْمَتَعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ نَحْوُ قَوْلِكَ: أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْداً عَمراً خَيْرَ
 النَّاسِ^(٥)، وَأَنْبَأَ اللَّهُ بَشراً بَكراً أَخاك»^(٦).

قال سعيد: الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفعولين ولا خلاف فيها عند سيبويه، وهي
 عند الجماعة سبعة، وهي: أَرى، وَنَبَأَ، وَأَنْبَأَ، وَأَعْلَمَ، وَخَبَّرَ، وَأَخْبَرَ، وَحَدَّثَ^(٧)، وَبَعْضُهُمْ
 يَدْعِيها أَرْبَعَةً، وهي: أَنْبَأَ، وَنَبَأَ، وَأَرى، وَأَعْلَمَ^(٨)، وَالْقِسْمُ الَّذِي فِيهِ خِلَافٌ، هُوَ الْفِعْلُ الَّذِي
 يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، نَحْوُ: (ظَنَنْتُ) وَجَمِيعَ بابِهِ إِذَا عُدِّي بِالْهَمْزَةِ، فَالْأَخْفَشُ يَجِيزُهُ قِيَاساً عَلَى
 الْبَابِ^(٩)، وَسَيَبويه لا يَجِيزُهُ، وَكَذلِكَ الْمَازِي^(١٠).

(١) البيت من الطويل.

يسرت الغنم: إذا كثرت ألبانها ونسلها. (عن اللسان).

انظر: معاني القرآن للفراء ٢٧١/٣، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢٧٨/١، ٥٩٩، وتهذيب اللغة ٦٠/١٣ (يسر)،
 وغريب الحديث للخطابي ٢٧٩/١، والمخصص ٢٢/١، ١٨١/٧، والصحاح ٨٥٧/٢ (يسر)، والتذيل
 والتكميل ٦٣/٦، وأوضح المسالك ٥٩/٢، واللسان ٢٩٥/٥ (يسر)، وجمع الهوامع ١٥٣/١.

(٢) لم أقف على هذا.

(٣) الكتاب ١٢٤/١.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٢٤٥/٣.

(٥) في اللمع: عاقلاً.

(٦) في اللمع: كريماً. وبعده: وأرى الله أباك أخاك ذا مال.

اللمع ٥٤.

(٧) ذكر سيبويه أعلم، وأرى، وأنباء، وذكر ابن هشام الخضراوي أن سيبويه زاد نبأ، وزاد الفراء: أخبر وخبر، وزاد
 الكوفيون: حدث. انظر: الكتاب ٤١/١، وشرح التسهيل ١٠٠/٢، والتذيل والتكميل ١٦٢/٦.

(٨) كأبي علي الفارسي. انظر: الإيضاح العضدي ٢٠١.

(٩) انظر: الخصائص ٢٧١/١، والمقتصد ٦٢٩/١. ورأى هذا الرأي أيضاً ابن السراج كما في الأصول ٢٨٥/٢.

فَحُجَّةُ الْأَخْفَشِ كَثَرَتْهُ وَاطْرَادُهُ فِي كُلِّ فِعْلٍ.

وحجة المازني قَلَّتْهُ فِي التَّعَدِّي إِلَى الثَّلَاثَةِ، وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْإِلاَزْمُ يُقْتَصَرُ فِي تَعَدِّيهِ إِلَى الْمَسْمُوعِ، فَمَا ظَنُّكَ بِالْمُتَعَدِّي إِلَى الثَّلَاثَةِ [وَهُوَ قَلِيلٌ] ^(٢).

وَلَا خِلَافَ فِي بَابِ (ظَنَنْتُ) وَغَيْرِهِ، إِذَا جُعِلَ الظَّرْفُ فِيهِ مَفْعُولًا عَلَى السَّعَةِ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ بِهِ ^(٣)، نَحْوُ قَوْلِكَ: الْيَوْمَ ظَنَنْتُهُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَسَرَقْتُ عَبْدَ اللَّهِ الثَّوْبَ اللَّيْلَةَ، عَلَى قَوْلِكَ: يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ الظَّرْفُ فِي بَابِ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةٍ مَفْعُولًا عَلَى السَّعَةِ؛ لِأَنَّهُ يُخْرَجُ إِلَى مَا لَا نَظِيرَ لَهُ، إِذْ لَيْسَ لَكَ فِعْلٌ يَتَعَدَّى إِلَى أَرْبَعَةٍ مَفْعُولِينَ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَ إِلَى وَاحِدٍ فِيهِ أَفْعَالٌ مَصْوغةٌ لَهُ بِغَيْرِ قَرِينَةٍ، فَجَازَ لَنَا أَنْ نُعَدِّيَهُ إِلَى مَفْعُولِينَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَأَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا، وَالْأَفْعَالُ الَّتِي تَتَعَدَّى / ٨١ ب إِلَى اثْنَيْنِ فِيهَا أَفْعَالٌ مَصْوغةٌ لَهَا، نَحْوُ قَوْلِكَ: (كَسَوْتُ) وَ(ظَنَنْتُ)، فَجَازَ لَنَا أَنْ نُعَدِّيَهُ بِالْقَرِينَةِ إِلَى ثَلَاثَةٍ، وَلَيْسَ لَنَا فِعْلٌ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى ثَلَاثَةٍ فَتَكُونُ فِيهِ مُعَدِّيَةً إِلَى أَرْبَعَةٍ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ فِعْلٌ مُتَعَدِّيًا إِلَى أَرْبَعَةٍ بِقَرِينَةٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَنَا مَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ بِنَفْسِهِ.

وهذه الأفعال على ضربين:

ضَرَبُ مَنْقُولٍ بِالْهَمْزَةِ مِنْ فِعْلٍ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولِينَ، وَلَا يَجُوزُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا بِالْهَمْزَةِ، نَحْوُ: (رَأَيْتُ) وَ(عَلِمْتُ).

وَضَرَبُ مَنْقُولٍ مِنْ فِعْلٍ مَرْفُوضٍ، كَمَا رُفِضَتْ مَصَادِرُ (عَسَى) وَ(وَنِعَمَ) وَ(بِئْسَ) وَفِعْلُ التَّعَجُّبِ، وَأَفْعَالُ الْفَاعِلِ مَا بُنِيَ مِنْهَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ فِي بَابِ (فُعِلَ) بِضَمِّ الْفَاءِ، نَحْوُ: جُنَّ زَيْدٌ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ الْأَمْرِ أَنْ لَا فِعْلٌ إِلَّا بِمَصْدَرٍ، وَلَا فِعْلٌ مَبْنِيٌّ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ إِلَّا بِمَا سَمِّيَ فَاعِلُهُ، وَذَلِكَ نَحْوُ: أَنْبَأَ، وَنَبَأَ، وَحَدَّثَ. وَأَنْبَأَ وَنَبَأَ إِنَّمَا حُمِلَتْ عَلَى التَّعَدِّي؛ لِأَنَّ النَّبَأَ الْخَبَرَ، وَالْإِخْبَارُ إِعْلَامٌ، فَتَعَدَّى، وَأَصْلُ (أَنْبَأَ) التَّعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ الثَّانِي مِنْهُمَا بِحَرْفِ الْجَرِّ،

(١) انظر: الإيضاح العضدي ٢٠٢.

(٢) تكملة من د.

(٣) أي بالظرف.

كقولك: أَتَبَّاتُ زَيْدًا بِكَذَا، وعليه قولُ الشاعر^(١):

أَدَانِ وَأَتَبَّاهُ الْأَوَّلُونَ بِأَنَّ الْمَدَانَ مَلِيءٌ وَفِي^(٢)

وقوله تعالى: ﴿نَتَّبِعْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾^(٣)، إن شئتَ حملتهُ على هذا، وإن شئتَ حملتهُ على الإعلام، فتعدَّى إلى ثلاثة.

ومن تعدَّى (أرى) إلى ثلاثة مفعولين قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾^(٤) فيجوز أن يكون (حسرات) هنا المفعول الثالث، و(أعمالهم) المفعول الثاني، والهاء والميم مفعوله الأول، و(كذلك) في موضع المصدر، أي: كذلك الرأي، ويجوز أن يكون (كذلك) المفعول الثالث، أي: يُريهم الله أعمالهم كذلك، ويكون (حسرات) حالاً من المضمر في الجار والمجرور.

وهذه الأفعال لا يجوز أن تلغى لشيئين:

أحدهما: أنها مؤثِّرة؛ لأنَّ معنى (أَعْلَمْتُكَ) أَوْصَلْتُ عِلْماً مِنِّي إِلَيْكَ، وليس قولك: (عَلِمْتُ) كذلك، والمؤثِّرة لا تلغى.

والثاني: أنها لو أُلغيت لَبَقِيَ ما بعدها كلاماً غير مُستَقِلٍّ؛ لأنَّه يَبْقَى زَيْدٌ عَمَرُوا خَيْرُ النَّاسِ، وهذا فاسد؛ لأنَّ ما يُلغى يَبْقَى ما بعده كلاماً مُفيداً.

ولا يصلح أن تدخل على ضمير الشأن والقصة لأمرين:

أحدهما: أنَّه يُؤدِّي إلى أن يَعْلَمَ غير مُعْلَم.

والثاني: أنَّه يَبْقَى ما يجب أن يكون مُفسِّراً غير مُفيد. وفي هذا نظر.

وفي حذف المفعول الأول من المفعولات خلاف بين النحاة؛ فمنهم من يُجيز الحذف،

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي.

(٢) البيت من المتقارب.

أدان: باع بيعاً إلى أجل. والمليء: الموفر. (عن ديوان الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ٦٥، وأدب الكاتب ٣٥٠-٣٥١، وجمهرة اللغة ٣٠٥/٢ (دين)، ومقاييس اللغة ٣٢٠/٢

(دين)، والمقتصد ٦٢٣/١، والاقتضاب ٢١٤/٣، واللسان ٧٥١/١١ (وأل).

(٣) الحجر: ٤٩.

(٤) البقرة: ١٦٧.

وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَجِيزُهُ، فَإِنْ لَمْ تُذَكَّرِ الْمَفْعُولَاتُ فَالْجَمِيعُ يَجِيزُونَ ذَلِكَ، فَمَنْ أَجَارَ الحَذْفَ قَالَ: هُوَ فَضْلَةٌ بِمِثْلَةِ (زَيْدٍ) مِنْ قَوْلِكَ: أَعْطَيْتَ زَيْدًا دِرْهَمًا، فَكَمَا جازَ حَذْفُ (زَيْدٍ) هُنَا جازَ ثَمَّةٌ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ بِمِثْلَةِ الدَّرْهَمِ، وَلِهَذَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ النُّحَاةِ^(١)، مِنْهُمْ الْجَرْمِيُّ وَابْنُ السَّرَاجِ^(٢)، وَمَنْ لَمْ يَجِزْ ثُمَّ قَالَ: هُوَ بِمِثْلَةِ الْفَاعِلِ فِي بَابِ (ظَنَنْتُ)، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ النُّحَاةِ^(٣)، وَظَاهِرٌ لَفْظِ سَيَبُويهِ عَلَيْهِ^(٤)، وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ الْهَمْزَةَ دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ لِتَنْقُلَهُ، وَمَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى كَانَ بِهِ - لَا شَكَّ - أَمْكَنَ مِنْ غَيْرِهِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ عُلِمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَقْلُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَكُونُ مُتَعَدِيَةً إِلَى ثَلَاثَةٍ، ثُمَّ يُقْتَصَرُ فِيهَا إِلَى الْمَفْعُولَيْنِ؛ لِأَنَّ ذَا يُؤَدِّي إِلَى زَوَالِ الْغَرَضِ، وَبُطْلَانِ مَا يَقْصِدُهُ مِنَ التَّمَكُّنِ لَهَا، حَتَّى تَصِيرَ بِمِثْلَةِ إِدْغَامِ الْمُلْحَقِ^(٥)، فَتَقُولُ عَلَى قَوْلٍ مَنْ أَجَارَهُ: أَعْلَمْتُ دَارَكَ طَيِّبَةً، وَفِيهِ قَلِيلٌ لَبَسٍ.

وَفِي حَذْفِ الْمَفْعُولَيْنِ مَعًا خِلَافٌ^(٦)، فَمِنْهُمْ مَنْ يَجِيزُ ذَلِكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَجِزْهُ، فَمَنْ أَجَارَ ذَلِكَ شَبَّهَهُ بِالْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّهُمَا / ٨٢ أ فِي مَحَلِّهِ، وَمَنْ لَمْ يَجِزْهُ قَالَ: هُمَا مَفْعُولَا (ظَنَنْتُ)، وَلَا يُجِيزُ الْجَرْمِيُّ حَذْفَهُمَا^(٧)، فَتَقُولُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ: أَعْلَمْتُ زَيْدًا، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَكَلَامُ سَيَبُويهِ فِي هَذَا الْفَصْلِ مُشْكَلٌ^(٨).

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٣/١، وشرح التسهيل ١٠٠/٢، والتذيل والتكميل ١٥٤/٦.

(٢) رأي ابن السراج في الأصول ٢٨٥/٢.

(٣) منهم المبرد. انظر: المقتضب ١٢٢/٣. وتابعهم من المتأخرين ابن الباذش وابن خروف والشلوين وابن عصفور، وغيرهم. انظر: شرح التسهيل ١٠٠/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٣/١، والتذيل والتكميل ١٥٥/٦.

(٤) قال: «هذا بابُ الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوزُ أن تقتصرَ على مفعولٍ منهم واحدٍ دون الثلاثة؛ لأنَّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أرى الله بشراً زَيْدًا أباك». الكتاب ٤١/١.

(٥) لا يجوزُ إدغامُ الملحق كجَلَبَبَ ونحوه، لأنه بإدغامه يزول الغرض من الإلحاق. انظر: الخصائص ٢٣٢/٣.

(٦) هو الخلاف في حذف مفعولي الأفعال الناصبة لمفعولين، وقد سبق للمصنف ذكر ذلك.

(٧) انظر رأي الجرّمي في: الحليّات ٧٢، والتذيل والتكميل ١١/٦.

(٨) سبق الكلام على ذلك. وانظر: الكتاب ٤٠/١، ٤١، ٣٦٥/٢. وشرح السيرافي ٣١٦/٢ (المطبوع)، وشرح التسهيل ٧٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٢/١.

فأما إذا ذُكِرَ المفعولُ الثاني من المفعولاتِ، فلا بُدَّ من الثالثِ؛ لأنَّ المفعولَ الثاني في هذا البابِ هو الأولُ في بابِ الظَّنِّ، فأما قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نَرَىٰ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ وَلَيْكُونَ مِنَ﴾^(١) إذا جعله من رؤية القلبِ، فإنَّ المفعولَ الثالثَ الكافُ من (كذلك)، أو يكونُ المفعولُ الثالثُ محذوفاً تقديرُهُ: حقاً، وإن جعلته من رؤية العينِ لم يحتجْ إلى ذلك^(٢).

فإذا بَيَّنَّتْ هذا القسمَ لما لم يُسمَّ فاعله أقمَّتْ المفعولَ الأولَ مقامَ الفاعلِ، كما قال^(٣):
أو مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ^(٤)
وقال الشاعر^(٥):

وإنَّ الذي حُدِّثْتُمُو فِي أَنُوفِنَا وَأَعْنَاقِنَا مِنَ الْإِبَاءِ كَمَا هِيَ^(٦)
قَالُوا: وَهِيَ المفعولُ الأولُ، وَقَدْ قَامَتْ مَقَامَ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعلهُ، والهاءُ المفعولُ الثاني، و(العلاء) مُبتدأ، و(له) الخبرُ، والجملةُ في موضعِ المفعولِ الثالثِ، وحُكِّمَ البيتُ الثاني هذا الحكمُ.

والمفعولُ الأولُ لا يكونُ إلا اسماً صريحاً، وكذلك المفعولُ الثاني، وإنما كان كذلك؛ لأنَّ المفعولَ الأولَ هو الفاعلُ في البابِ الذي قَبْلَهُ، والفاعلُ لا يكونُ جملةً، والمفعولُ الثاني هو المُبتدأ الذي كان مفعولاً أولاً في البابِ الذي قَبْلَهُ، ولا يكونُ جملةً، والمفعولُ الثالثُ يكونُ

(١) الأنعام: ٧٥.

(٢) في التفسير ما يدل على أنها من رؤية البصر. انظر: تفسير الطبري ٢٤٤/٧، وتفسير ابن عطية ٣١١/٢.

(٣) هو الحارث بن حلزة البشكري.

(٤) البيت من الخفيف. وهو من معلقته المشهورة.

انظر: ديوان الحارث بن حلزة ٤، والمعاني الكبير ١٠١١/٢، وشرح القصائد السبع الطوال ٤٦٩، وشرح

القصائد العشر للتبريزي ٢١٦، وشرح الفصل ٦٦/٧، وشرح التسهيل ١٠١/٢، والتذيل والتكميل ١٦٣/٦،

وتخليص الشواهد ٤٦٨.

(٥) هو جزء بن كليب الفقعي.

(٦) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (حُدِّثْتَهَا) بدل (حُدِّثْتُمُو).

انظر: ديوان الحماسة ٧٢/١، وشرحها للمرزوقي ٢٤٣/١، والوافي بالوفيات ٦٥/١١.

مفرداً وجملةً كالمفعول الثاني في الباب الذي قبله؛ لأنه في الأصل خبرٌ مبتدأ.

وَتَقَع (أَنْ) وما عَمِلَتْ فِيهِ فَتَسُدُّ مَسَدَّ المفعول الثاني والثالث، كما سَدَّتْ فِي بَابِ (ظَنَنْتُ) مَسَدَّ الأول والثاني، فتقول: أَعْلَمْتُ زَيْدًا أَنَّ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ، فَأَمَّا المفعول الثالث (إِنَّ) تَقَعُ فِيهِ مَكْسُورَةٌ إِذَا كَانَ المفعول الثاني جُثَّةً، فَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا وَقَعَتْ فِيهِ مَفْتُوحَةٌ. وَيَصِحُّ تَقَدُّمُ المفعولات إِذَا لَمْ يَقَعْ لَبْسٌ فِي الكَلَامِ، فَإِذَا اسْتَوْفَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ مَفْعُولَاتَهَا تَعَدَّتْ إِلَى المَصَادِرِ، كَمَا يَتَعَدَّى الْأَفْعَالُ الَّتِي لَا تَتَعَدَّى، وَحُكْمُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ الْمُبْهَمِ وَالْحَالِ وَالْعِلَّةِ حُكْمُ المَصْدَرِ فِي تَعْدِيَةِ الفِعْلِ إِلَيْهِ بِغَيْرِ قَرِينَةٍ، فَتَقُولُ: أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا إِعْلَامًا الْيَوْمَ عِنْدَ بَكْرٍ جَالِسًا مُحِبًّا لَهُ.

فَأَمَّا قَوْلُ سَيَبَوِيهِ: بُنِيتُ زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ، يَرِيدُ: عَنْ زَيْدٍ^(١)، فَقَدْ رَدَّهُ المبرد^(٢)، وَقَالَ: هُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى حَذْفِ حَرْفٍ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ سَيَبَوِيهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ هَذَا الْبَابِ لَمَا جَازَ أَنْ تَظْهَرَ (عَنْ) فِي المفعول الثاني إِذَا ذُكِرَ فِي قَوْلِكَ: بُنِيتُ عَنْ زَيْدٍ، وَذِكْرُ (عَنْ) يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ قَوْلِ الْخَصْمِ، وَأَفْسَدَهُ الرُّمَانِيُّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ادَّعَاهُ المبردُ لاحتِيجَ إِلَى مَفْعُولٍ ثَالِثٍ^(٣)، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرُّمَانِيَّ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ عَنْ: (بُنِيتُ زَيْدًا) وَيَقْتَصِرُ، وَفِي الْكِتَابِ: بُنِيتُ زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ^(٤)، فَلِلْمَبْرِدِ أَنْ يَجْعَلَ (يَقُولُ) جُمْلَةً فِي مَوْضِعِ المفعول الثالثِ قَبْلَ النَّقْلِ، وَالرَّدُّ الْأَوَّلُ أَوْلَى، وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ (عَنْ) زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهَا لَا تُزَادُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿Y X W﴾^(٥) عَلَى قَوْلِ المبردِ يَحْتَاجُ إِلَى المفعول الثالثِ، وَعَلَى قَوْلِ سَيَبَوِيهِ يَحْتَاجُ إِلَى الْحَرْفِ، تَقْدِيرُهُ: مَنْ أَنْبَأَكَ بِهَذَا، أَوْ عَنْ هَذَا، وَالْمَبْرِدُ يَقُولُ: التَّقْدِيرُ: مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا حَقًّا، فَحَذَفَ المفعول الثالثَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ.

(١) الكتاب ١/٣٨، ١٥٩.

(٢) انظر رأي المبرد في: الأصول ١/١٧٩-١٨٠، والانتصار لابن ولاد ٤٨.

(٣) قال الرماني: «وتقول: بُنِيتُ زَيْدًا، بمعنى: بُنِيتُ عَنْ زَيْدٍ، عِنْدَ سَيَبَوِيهِ، وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: هُوَ مُتَعَدٍّ، كَقَوْلِكَ: أَعْلَمْتُ زَيْدًا، وَالصَّوَابُ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ؛ لِأَنَّ (بُنِيتُ) مِمَّا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ لَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى المفعول الثاني». شرح الرماني ١/١٩٣-١٩٤ (رسالة علمية).

(٤) الكتاب ١/٣٨، ١٥٩.

(٥) التحريم: ٣.

وَأَعْلَمُ أَنَّ (أَنْبَأَ) يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ وَإِلَى وَاحِدٍ، وَيَتَعَدَّى إِلَى الثَّانِي إِمَّا بِالْبَاءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ بَعْنَ كَقَوْلِهِ: / ٨٢ ب ﴿وَنَبِّتَهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٢)، وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ قَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ.

[مَسْأَلَةُ (أَرَأَيْتَكَ)]

وَفِي هَذَا الْبَابِ مَسْأَلَةٌ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهَا، وَهِيَ قَوْلُ الْعَرَبِ: أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا فَعَلَ. اعْلَمْ أَنَّ الْكَافَ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ عِنْدَ سِيبَوِيهِ^(٣)، وَعِنْدَ الْكَسَائِيِّ مَوْضِعُهَا نَصْبٌ^(٤)، وَعِنْدَ الْفَرَاءِ مَوْضِعُهَا رَفْعٌ^(٥)، وَالْأَمْرُ فِيهَا مُشْكِلٌ، قَالَ الْكَسَائِيُّ: لَمْ يُرَدْ أَنْ يُوقَعَ الرَّجُلُ فِعْلَهُ عَلَى نَفْسِهِ.

وَقَالَ الْفَرَاءُ: لَمْ يَقْصِدْ بِالْفِعْلِ قَصْدَ وَاحِدٍ مَعْرُوفٍ، وَلَوْ قَصَدَ وَاحِدًا بَعِيْنَهُ لَمَا قَالَ: (أَرَأَيْتَكَ) وَفَتَحَ التَّاءَ لِلْأَشْيَاءِ، وَلَكِنَّهُ فَعَلَ تَرْكٌ فِيهِ اسْمُ الْفَاعِلِ، وَجُعِلَتِ الْكَافُ فِيهِ خَلْفًا^(٦).

فَقَدْ ضَارَعَ بِهَذَا مَذْهَبَ سِيبَوِيهِ عِنْدَ ثَعْلَبٍ^(٧)، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْعَلْ سِيبَوِيهِ لِلْكَافِ مَوْضِعًا مِنَ الْإِعْرَابِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ رُؤْيَا الْقَلْبِ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، وَلَيْسَتْ

(١) البقرة: ٣٣.

(٢) الحجر: ٥١.

(٣) الكتاب ١/٢٤٥.

(٤) انظر: مجالس ثعلب ١/٢٦٠، والبحر المحيط ٤/١٢٥، والجني الداني ٩٣.

(٥) قال في معاني القرآن ١/٣٣٣: «... وموضع الكاف نصبٌ وتأويلُهُ رَفْعٌ»، وانظر النقل عنه في إعراب القرآن

للنحاس ٢/٦٧، والبحر المحيط ٤/١٢٥-١٢٦، والجني الداني ٩٣.

(٦) قال: «العرب لها في (أَرَأَيْتَ) لغتان ومعنيان: أحدهما أن يسأل الرجلُ الرجلَ: أَرَأَيْتَ زَيْدًا بَعِيْنَكَ؟ فهذه مهموزة.

فإذا أوقعتها على الرجلِ منه قلت: أَرَأَيْتَكَ على غيرِ هذه الحال؟ تريد: هل رأيتَ نفسك ... والمعنى الآخر: أن

تقول: أَرَأَيْتَكَ، وأنت تريد: أخبرني وتهمزها وتنصب التاءَ منها؛ وتترك الهمزَ إن شئت، وهو أكثرُ كلامِ العرب،

وتترك التاءَ موحدةً مفتوحةً للواحد والواحدة والجميع في مؤنثه ومذكره ... وإنما تركت العرب التاءَ واحدة؛

لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل منها واقعاً على نفسها، فاكتفوا بذكرها في الكاف، ووجهوا التاءَ إلى المذكر

والتوحيد، إذ لم يكن الفعل واقعاً» معاني القرآن ١/٣٣٣.

(٧) تحدث ثعلب عن هذه المسألة في مجالسه ١/٢٥٩-٢٦٠.

الكافُ بزيد، وَلَصَحَ أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَى (زَيْدٍ) [مَعَ الكافِ] ^(١)، وَلَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ لَمْ يَتَعَدَّ مُضْمَرُهُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ إِلَى الْمُضْمَرِ الْمَنْصُوبِ الْمُتَّصِلِ، وَأَيْضاً فَإِنَّهُ يَبْقَى (زَيْدٍ) غَيْرَ نَاصِبٍ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ قَدْ اسْتَوْفَى الْفِعْلُ مَا يَقْتَضِيهِ مِنْ مَفْعُولٍ، وَلَا يَصِحُّ الْبَدَلُ مِنَ الْكَافِ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْمُخَاطَبِ لَا يُبَدِّلُ مِنْهُ عِنْدَ بَصْرِيٍّ ^(٢)، وَأَيْضاً فَإِنَّ السُّؤَالَ لَمْ يَقَعْ عَنِ الْكَافِ، وَإِنَّمَا وَقَعَ عَنْ (زَيْدٍ)، وَأَيْضاً فَلَيْسَ (زَيْدٌ) الْكَافِ، فَكَيْفَ يُبَدِّلُ مِنْهُ، وَأَيْضاً فَمَعْنَى: أَرَأَيْتَكَ زَيْداً مَا صَنَعَ، وَأَرَأَيْتَ زَيْداً مَا صَنَعَ وَاحِداً، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَيْضاً مِنْ رُؤْيَةِ الْقَلْبِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ تُكْسَرَ التَّاءُ مَعَ الْمُخَاطَبِ الْمُؤَنَّثِ، وَهِيَ أَبَداً تَكُونُ مَفْتُوحَةً، وَكَانَ أَيْضاً يَلْزَمُهَا أَنْ يَلْحَقَهَا عَلَامَةُ التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ، وَهِيَ لَا يَلْحَقُهَا ذَلِكَ.

وَقَالَ الْأَخْفَشُ ^(٣): لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْفِعْلُ يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ؛ لِأَنَّ الثَّالِثَ غَيْرُ الثَّانِي، وَلَا يَلْزَمُ لَهُ فِيهِ ذِكْرٌ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكُسِرَتِ التَّاءُ فِي الْمُؤَنَّثِ، وَلَمَّا تَعَدَّى مُضْمَرُهُ الْمَرْفُوعُ إِلَى مُضْمَرِهِ الْمَنْصُوبِ، وَيَذُلُّكَ أَنَّهُ لَا مَوْضِعَ لِلْكَافِ، أَنَّكَ تَقُولُ: أَرَأَيْتَكَ زَيْداً مَا فَعَلَ، وَأَرَأَيْتَ زَيْداً مَا فَعَلَ، فَتَجِدُ الْمَعْنَى وَاحِداً، وَقَالَ الْأَخْفَشُ فِي هَذَا الْفَصْلِ: لَيْسَ هَذَا مِنْ رُؤْيَةِ الْقَلْبِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْهُ لَوْقَعَ مَوْقِعَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي مِنْهُ مُفْرَداً وَجْهَةً، وَهَذَا لَا يَقَعُ إِلَّا جَمْلَةً اسْتِفْهَامِيَّةً، وَلَوْ كَانَ مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى (زَيْدٍ)، فَكَيْفَ إِلَى مَا بَعْدَ (زَيْدٍ)؟ وَإِنَّمَا (أَرَأَيْتَكَ) لَهَا مَوْضِعَانِ:

أَحَدُهُمَا: بِمَعْنَى: أَخْبِرْنِي، فَلَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى اسْمٍ مُفْرَدٍ، أَوْ جَمْلَةٍ شَرْطِيَّةٍ، كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿اللَّهُ سَمِعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَنَّمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرِ اللَّهِ﴾ ^(٤)، وَلَا يَقَعُ الشَّرْطُ إِلَّا

(١) تكملة من د.

(٢) انظر: الكامل ٥١٠/٢، وشرح المفصل ٧٠/٣. وانظر: أمالي ابن الشجري ٩٣/٢، وكشف المشكلات ٣٨٧/١، وحواشيهما.

(٣) لم أقف على ما ذكر عن الأخفش. ونحو مما قرره في المسائل العسكرية ١٣٩.

(٤) في النسخ: أَرَأَيْتَكُمْ. وهو وهم، وعلى هذا فلا تصلح هذه الآية شاهداً هنا، ولعله أراد آية قبلها، وهي قوله عز وجل: ﴿{ z y x w v u t s r q p o } | { }﴾ [الأنعام: ٤٠]. أو الآية التي بعدها وهي قوله عز وجل: ﴿{ R Q P O N M L K J I H G F E }﴾ [الأنعام: ٤٧].

(٥) الأنعام: ٤٦.

ماضيًّا؛ لأنَّ ما بعده لَيْسَ بِجوابٍ لَهُ، وإنما ما بعده مُتَعَلِّقٌ بِأَرَأَيْتَكَ، وجوابُ الشرطِ إمَّا محذوفٌ لِلْعِلْمِ بِهِ، وإمَّا الاستفهامُ مَعَ عامِلِهِ مُغْنٍ عَنْهُ، ولا يَحْسُنُ عِنْدَهُ^(١): أَرَأَيْتَكَ مَا صَنَعَ زَيْدٌ، في هذا البابِ فُتُولِيهَا الاستفهامُ، وإنَّ كَانَ مُتَعَلِّقًا بِهَا، كما لا يَحْسُنُ أَنْ تُؤْلِيَ الْفَاءَ (إمَّا) وإنَّ كَانَ مُتَعَلِّقًا بِهَا، وَهِيَ مَعَ (إِنْ) مُلْغَاةٌ عَنِ الْعَمَلِ، ولا يَحْسُنُ الْغَاوُهَا مَعَ الاستفهامِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ لَعَمَلٌ فِي الْمَوْضِعِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي هَذَا، وإنما هو في أَفْعَالِ الْقَلْبِ.

والثاني: تَكُونُ فِيهِ بِمَعْنَى: ائْتِبْهُ، كَقَوْلِكَ: أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا فَإِنِّي أُحِبُّهُ، أَي: ائْتِبْهُ لَهُ فَلِي أُحِبُّهُ، ولا يَلْزُمُهُ اسْتِفْهَامٌ، وقد يَحْذِفُ الْكَلَامُ الَّذِي هُوَ جَوَابٌ لِلْعِلْمِ بِهِ، فلا يُذَكَّرُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَقُولُ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُمْ عَلَى يَدْنِهِ مِّنْ شَيْءٍ مَّا يَخْتَفِي بَيْنَ يَدَيْهِ فَتُلْقُوا مِنْهُ لَحْمَ ظُرُوفٍ﴾^(٢)، فَلَمْ يَأْتِ بِجَوَابٍ، وَأَتَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ^(٣) بِالْجَوَابِ، وَلَمْ يَأْتِ [لَهُ]^(٤) بِالشَّرْطِ [الْحَصْرِ]^(٥)، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿! " # \$ % & ' () * / ٨٣ أ + ، - . / بَصَرِهِ غِشْوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ﴾^(٦) فَ-(مَنْ) الْأُولَى بِمِثْلَةِ (الَّذِي)، وَقَالَ: فَإِذَا قُلْتَ: أَرَأَيْتَكَ أَنْتَ مَا صَنَعَ زَيْدٌ، فَمَوْضِعُ (أَنْتَ) نَصَبٌ بِأَنَّهُ الْمَفْعُولُ بِهِ، وَلَا يَكُونُ تَأْكِيدًا؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا يُؤَكِّدُ بِالْأَسْمِ، وَلِأَنَّهُ حُكِيَ: أَرَأَيْتَكَ أَنْتَ نَفْسَكَ مَا صَنَعَ زَيْدٌ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَقَعَ (إِيَّاكَ) هُنَا، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقَعُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا تَقَعُ فِيهِ الْكَافُ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَهُنَا يَصِحُّ لِلْكَافِ أَنْ يَقَعَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ يَمْنَعُهُ مِنْهُ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْكَافَ زَائِدَةٌ، وَالزَّائِدُ لَا اعْتِدَادَ بِهِ أَلْبَتَّةَ.

قِيلَ: لَمَّا كَانَ الْمَوْضِعُ لِلْكَافِ، وَلَمْ يُوقِعُوا الْكَافَ عَدَلُوا عَنْ (إِيَّاكَ) إِلَى ضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ، فَأَوْقَعُوهُ مَوْضِعَ ضَمِيرِ الْمَنْصُوبِ، كَمَا يُوقِعُونَ بَعْضَ الضَّمَائِرِ مَوْضِعَ بَعْضٍ فِي: لَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ

(١) عند الأخفش.

(٢) هود: ٨٨.

(٣) في د: وَأَتَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فِيمَا لَيْسَ هُوَ بِالْمُجَازَاةِ، بَلْ شُبَّهَ بِالْجَوَابِ.

(٤) تكملة من د.

(٥) تكملة من د.

(٦) الجاثية: ٢٣.

ولولاه، عند جماعة^(١)، فكذلك هنا، وتقول: أَرَأَيْتَكَ أَنْتَ زَيْدًا مَا صَنَعَ عَمْرُو، وَلَا يَصِحُّ لَكَ أَنْ تَعْطَفَ (زيداً) على التاء في (أَرَأَيْتَ) الفاعلة؛ لأنَّ البابَ وَضِعَ لِلْمُخَاطَبِ، وَلَمْ يُوضَعْ لِلْغَائِبِ، فَتَدَبَّرَ ذَلِكَ، وَهَذِهِ التَّاءُ مَجْرَدَةٌ لِلْاسْمِيَّةِ، وَالْكَافُ مَجْرَدَةٌ لِلْخِطَابِ، بِمِثْلَةِ الْكَافِ فِي ذَلِكَ، وَالنَّجَاءُ، وَبِمِثْلَةِ التَّاءِ فِي (أَنْتَ) وَ(أَنْتِ).

وَحَيْثُ فَرَعْنَا مِنْ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ بِهِ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ الظَّاهِرُ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ بِهِ الْمَنْصُوبِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، وَذَلِكَ الْعَامِلُ الْمُضْمَرُّ عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ عَامٌّ وَضَرْبٌ خَاصٌّ، فَالْخَاصُّ عِنْدَ قَوْمٍ (أَعْنِي)، وَيَنْتَصِبُ بِهِ سَبْعَةُ أَشْيَاءَ، وَأَصْلُهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ:

الأوَّلُ: المدحُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿M L K J﴾^(٢)، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣):

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مُعَاقِدَ الْأَزْرِ^(٤)

الثَّانِي: الذَّمُّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿r q p o n m l k j﴾^(٥).

الثَّالِثُ: الْفَخْرُ: كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٦):

(١) هم الكوفيون والأخفش. انظر: الإنصاف ٦٨٧/٢.

(٢) البقرة: ١٧٧.

(٣) وهي الخرنق بنت هِفَان بن بدر. من بني قيس بن ثعلبة.

(٤) البيتان من الكامل.

انظر: الكتاب ٢٠٢/١، ٥٧/٢-٥٨، ومعاني القرآن للفراء ١٠٥/١، ٤٥٣، وبجاء القرآن ١٤٢/١-١٤٣،

والكامل ٩٣٣/٢، والأصول ٤٠/٢، والجمل ١٥، والأُمالي ١٦٠/٢، والبغداديات ١٤٧، وأُمالي المرتضى

٢٠٥/١، والآلئ ٥٤٨/١، وأُمالي ابن الشجري ١٠٢/٢، والحماسة البصرية ٦٦٨/٢.

(٥) المسد: ٤-٥.

(٦) لم أقف على قائله.

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ لَا نَقِرُّ^(١)
 وَلَا يَقَعُ هُنَا إِلَّا مَعْرِفَةً، وَجَعَلَ نَصْبَهُ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ.
 الرَّابِعُ: التَّرْحُمُ، كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِهِ الْمَسْكِينَ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢):
 لَنَا يَوْمٌ وَلِلْكَرَوَانِ يَوْمٌ تَطِيرُ الْبَائِسَاتِ وَلَا نَطِيرُ^(٣)
 الْخَامِسُ: الشَّتْمُ، وَبَيْنَ الذَّمِّ وَالشَّتْمِ فَرْقٌ، كَقَوْلِهِ^(٤):
 سَقَوْنِي الْخَمْرَ ثُمَّ تَكْتَفُونِي عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ^(٥)
 السَّادِسُ: الْعَلَمُ الْمَعْرُوفُ الْخَصْلَةُ بِاسْمِهِ، كَقَوْلِهِ^(٦):
 بَنَّا تَمِيمًا يُكْشِفُ الضَّبَابَ^(٧)

(١) من الرجز.

روي: (إِنَّا) بدل (نحن) وروي برفع (بني).

وبعده:

حَتَّى نَرَى جَهَاجَهَا تَخْرُجُ مِنْهَا الْعَلَقُ الْمُحْمَرُّ

انظر: تاريخ الطبري ٤٦/٣، وشرح الكافية ٥١٤/١/١، وخزانة الأدب ٤١٤/٢.

(٢) هو طرفة بن العبد.

(٣) البيت من الوافر.

الشاهد: نصب (البائسات) على تقدير (أعني).

انظر: ديوان طرفة ٤٩، وأشعار الشعراء الستة ٤٤٠، والشعر والشعراء ١٨٤/١، والبيان والتبيين ٢٤٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٣٥/١، والإفصاح للفارقي ٢٤٩، وشرح الكافية ٥١٥/١/١، وخزانة الأدب ٣٥٧/٢.

(٤) هو عروة بن الورد العبسي.

(٥) البيت من الوافر.

روي: (النَّسَاء) بدل (الخمير).

تَكْتَفُونِي: أَحَاطُوا بِي.

الشاهد: نصب (عداة) على تقدير (أعني).

انظر: ديوان عروة ٩٠، والكتاب ٧٠/٢، والكامل ٩٣٢/٢، ومجالس ثعلب ٤١٧/٢، وأمل المرتضى ٢٠٦/١، والإفصاح ٢٨٤، واللسان ٣٢٥/١٥ (نسا).

(٦) هو رؤبة بن العجاج.

(٧) من الرجز.

السابع: ^(١) [ما ليس فيه معنى من تلك المعاني الستة، نحو قوله ^(٢)] ^(٣):

وما غرني حوز الرزامي محصناً عواشيها بالجو وهو خصب ^(٤)
 و(ما غرني) ليس من هذه الأشياء، فالتصب بأعني، ويجوز إظهاره، والأخفش ينصب
 في المدح بأمّدح، وفي الذم بأذم ^(٥)، وفي الترحم بأرحم ^(٦).
 وأما المنتصب بالعام فكل منصوب دلّ عليه الفعل لفظاً أو معنى أو تقديراً، والمنصوب
 به على ضربين: أحدهما: ما وجد معه حرف، والآخر: ما لم يوجد معه حرف، فالأول على
 خمسة أضرب:

أحدها: ما ناب عنه مضمّر مفعول مثله، كقولك: إياك وزيدا، وإياك أن تفعل، ولا
 يحسن حذف الواو مع الأول، ويحسن مع الثاني، لطول الكلام، فأما: إياك الفعل، فلا يحسن

انظر: ملحقات ديوانه ١٦٩، والكتاب ٧٥/٢، ٢٣٤، وتحصيل عين الذهب ٢٧١، وشرح المفصل ١٨/٢،
 وشرح الكافية ٥١٤/١/١، وخزانة الأدب ٤١٣/٢.

(١) في د: «السابع: ما عري من هذه الأشياء، وانتصب بأعني، ويجوز إظهاره، كقوله: وما غرني... والخليل يحمل
 هذا على اختزال (يا)، والأخفش ينصب في المدح بـ(أمدح) وفي الذم بـ(أذم)، وفي الترحم بـ(أرحم).
 السابع: الصفة العارية من هذه الأشياء، نحو: يا زيد الطويل في أحد القولين عند الخليل، وأما المنتصب
 بالعام».

ويلحظ التقديم والتأخير وتكرار الرقم، وفي النسختين الآخرين كفاية، إلا أنني أثبت نص د لأجل الزيادة، التي
 جعلتها بالخط العريض.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) سقط من ج.

(٤) البيت من الطويل.

محسن: اسم الرجل الرزامي، ورزام: حي من بني عمرو بن تميم. والعواشي: المعتلّة من الإبل. وحوزها: جمعها
 للعلف. (عن تحصيل عين الذهب).

انظر: الكتاب ٧٤/٢، والانتصار ١٥٣، والنكت ٤٧٩/١، وتحصيل عين الذهب ٢٧٠.

(٥) نقل الزركشي هذه العبارة نصاً في: البرهان في علوم القرآن ١٩٨/٣.

(٦) اختلف تقديرات الأخفش في المعاني فيما دلّ على المدح والذم، فحيناً قدر (أعني) [٥٥٨/٢]، وحيناً قدر

(ذكر)، قال في قوله تعالى: ﴿ I k j ﴾: «ونصب بعضهم (حمالة الخطب) على الذم، كأنه

قال: ذكرئها حمالة الخطب». انظر: ٥٨٨/٢ (قراءة). ومنهج الأخفش ٣١٤-٣١٦.

إِلَّا فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ^(١):

فإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ^(٢)
وَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: نَصْبُهُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ آخَرَ، وَالْآخَرُ: عَلَى الْحَمْلِ عَلَى (أَنْ).
وَالثَّانِي: مَا انْتَصَبَ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ طَالَبَتْ بِهِ الْجُمْلَةُ، لِكَثْرَةِ وَقُوعِهِ فِيهَا، كَقَوْلِكَ: مَا أَنْتَ
وَزَيْدًا، وَكَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ، وَسَدَّكَرُهُ فِي مَوْضِعِهِ.
وَالثَّلَاثُ: مَا انْتَصَبَ بِفِعْلِ دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ / ٨٣ ب الإعرابِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَا لَكَ
وَزَيْدًا.

الرَّابِعُ: مَا انْتَصَبَ بِفِعْلِ دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةُ الْمَعْنَى، كَقَوْلِكَ: مَا شَأْنُكَ وَزَيْدًا.
الخَامِسُ: مَا نَابَ الْمَفْعُولُ الظَّاهِرُ فِيهِ عَنِ الْفِعْلِ، كَقَوْلِكَ: أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ.
وَالثَّانِي مِنَ الْقِسْمَةِ الثَّانِيَةِ، وَهُوَ الَّذِي لَا حَرْفَ عَطْفٍ مَعَهُ، يَنْتَصِبُ الْاسْمُ الْمَفْعُولُ بِهِ
فِيهِ عَلَى عَشْرَةِ أَضْرُبٍ:
الأولُ: مَا دَلَّ عَلَى عَامِلِهِ الْعَامِلُ الْمَذْكُورُ، وَكَانَ مِنْ لَفْظِهِ وَالْمَعْمُولُ قَبْلَ الْمَفْعُولِ بِهِ^(٣)،
كَقَوْلِكَ: أَزِيدًا ضَرَبْتُهُ.

والثَّانِي: مَا كَانَ الْفِعْلُ الدَّالُّ عَلَى عَامِلِهِ قَبْلَهُ وَكَانَ مِنْ لَفْظِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا
تَشْمِتْ بِي الْأَعْدَاءَ﴾^(٤) فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ^(٥)، أَيْ فَلَا تَشْمِتْ بِي فَتُشْمِتَ الْأَعْدَاءَ^(٦)،
فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ بِفَتْحَةِ التَّاءِ، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ: لَا تُؤْذِنِي زَيْدًا، أَيْ: فَتُؤْذِي زَيْدًا.

(١) هو الفضل بن عبد الرحمن القرشي.

(٢) البيت من الطويل.

روي: (وللخير زاجر).

انظر: الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، والأصول ٢٥١/٢، واللامات ٧٠، وطبقات النحويين للزبيدي
٥٣، والخصائص ١٠٢/٣، واللباب ٤٦٣/١، وشرح المفصل ٢٥/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٣٠٦/١،
وخزانة الأدب ٦٣/٢.

(٣) هو المسمى باب الاشتغال.

(٤) الأعراف: ١٥٠.

(٥) هي قراءة مجاهد. انظر: تفسير الطبري ٦٨/٩، والمختضب ٢٥٩/١، والبحر المحيط ٣٩٦/٤.

(٦) انظر هذا التخريج في: المختضب ٢٥٩/١، والتبيان ٥٩٦/١، والبحر المحيط ٣٩٦/٤.

الثالث: ما دَلَّ عَلَى عَامِلِهِ فِعْلٌ ظَاهِرٌ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ، كَقَوْلِكَ: زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ.

الرابع: ما دَلَّ عَلَى عَامِلِهِ مَعْنَى الْفِعْلِ الظَّاهِرِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿E D F﴾^(١)، أَي: وَأَتُوا أَمْرًا خَيْرًا لَكُمْ^(٢)، وَعِنْدَ الْكَسَائِيِّ: يَكُنْ خَيْرًا^(٣) [لَكُمْ]^(٤)، وَعِنْدَ الْفَرَاءِ: انْتَهَاءً خَيْرًا لَكُمْ^(٥).

الخامس: ما دَلَّ عَلَى عَامِلِهِ مَعْنَى اسْمِ فِعْلٍ ظَاهِرٍ، كَقَوْلِكَ: وَرَأَيْكَ أَوْسَعَ لَكَ.
السادس: ما دَلَّ عَلَى عَامِلِهِ مَنْصُوبٌ عَامِلٌ مَحْذُوفٌ، كَقَوْلِكَ: الْأَسَدُ الْأَسَدُ.
السابع: ما انْتَصَبَ بِالتَّشْبِيهِ، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ مِنَ الْأَسَدِ ذِرَاعًا وَمِنَ الْبَدْرِ وَجْهًا.
الثامن: ما دَلَّ عَلَى عَامِلِهِ الْحَالَةُ إِغْرَاءً كَانَ أَوْ غَيْرَ إِغْرَاءٍ، فَالْإِغْرَاءُ كَقَوْلِكَ: زَيْدًا وَعَمْرًا، وَغَيْرُ الْإِغْرَاءِ كَقَوْلِكَ: الْقِرْطَاسَ وَاللَّهِ لَمَنْ أَصَابَهُ، وَالْهَلَالَ وَاللَّهِ لَمَنْ رَأَاهُ.
التاسع: ما دَلَّ عَلَى عَامِلِهِ الْحَرْفُ، وَهُوَ شَبِيهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، كَقَوْلِكَ: الْمَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ، إِنْ خَنْجَرًا فَخَنْجَرٌ، وَإِنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ^(٦).

العاشر: ما دَلَّ عَلَى عَامِلِهِ كَوْنُهُ جَوَابًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿! " # \$ % & ' () * + , ﴾^(٧)، أَي: بَلْ تَتَّبِعْ، وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْبَابِ: مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئًا،

(١) النساء: ١٧١.

(٢) انظر: الكتاب ٢٨٢/١-٢٨٣، والمقتضب ٢٨٣/٣، والأصول ٢٥٣/٢.

(٣) رأي الكسائي في مجالس ثعلب ٣٧٢/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣٤/٢، وأمالي ابن الشجري ٩٩/٢، وكشف المشكلات ٣٣٢/١، وهو رأي أبي عبيدة في مجاز القرآن ١٤٣/١.

(٤) سقط من أ.

(٥) قال في معاني القرآن ٢٩٥-٢٩٦: «(خيرًا) منصوب لاتصاله بالأمر؛ لأنه من صفة الأمر، وقد يستدل على ذلك، ألم تر الكناية على الأمر تصلح قبل الخير، فتقول للرجل: اتق الله هو خير لك، أي: الاتقاء خير لك، فإذا أسقطت (هو) اتصل بما قبله، وهو معرفة فنصب». وهذا غير موافق للمنقول عنه صراحةً. وانظر النقل عنه في مجالس ثعلب ٣٧٢/١، ومعاني القرآن وإعرابه ١٣٤/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٠٨/١، وأمالي ابن الشجري ٩٩/٢، وكشف المشكلات ٣٣٢/١.

(٦) هذا القول في: الكتاب ٢٥٨/١، والمفصل ٩١، واللسان ٢٦٠/٤ (خنجر).

(٧) البقرة: ١٣٥.

ذَكَرَهُ سِيَبُويه^(١).

فهذه جملة انتصاب المفعول بهِ بالعاملِ المضمرِ.

فأمّا قوله تعالى: ﴿W V﴾^(٢) فَمِنْ بَابِ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ، ويدخلُ في بابِه: سَقِيًّا لَزِيدٍ، وَثَرِبًا لَهُ، وَضَرْبًا عَمْرًا، وَتَبًّا لَهُ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَقَاطِبَةً، وَطُرًّا، وَأَقَائِمًا وَالنَّاسُ قُعُودٌ، عِنْدَ الْفَارَسِيِّ^(٣)، وَأَقِيَامًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ، وَلَهُ صَوْتُ صَوْتِ الْحِمَارِ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ ثَلَاثَتَهُمْ، فهذه جملةٌ كافيّةٌ في هذا الفصلِ.

(١) الكتاب ١٢٩/٢.

(٢) محمد: ٤.

(٣) لم أفد على من نسب القول للفرسي، ورأيت كلام ابن جني يحتمله، جاء في الخصائص ٢٥٩/٣: «... كما أوقع الصفة موقع المصدر، في نحو قولك: أقائمًا والناس قُعُود، أي: تقوم قيامًا والناس قُعُود، ونحو ذلك». وقد نسب الرضي إعراب (قائمًا) مصدرًا في نحو هذا المثال إلى سيَبُويه والمبرد. انظر: شرح الكافية ٦٨٥/٢/١. والمتأمل في كلام سيَبُويه (الكتاب ٣٤٠/١) وكلام المبرد (المقتضب ٢٢٩/٣) يرى خلاف هذا، قال د. عضيمة في الهامش (١) من الموضع السابق بعد أن نقل كلام سيَبُويه: «ومن هنا يتبين لنا أن سيَبُويه والمبرد على وفاقٍ في أن نحو: أقائمًا وقد قعد الناس حالٌ حُذِفَ عاملها...».

قال أبو الفتح رحمه الله:

«هَذَا بَابُ الْمَفْعُولِ فِيهِ، وَهُوَ الظَّرْفُ»^(١).

قال سَعِيدٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: المفعول فيه هو الذي يحسنُ معه (في) من طريق المعنى والكناية، فإذا قيل [لك] ^(٢): متى قُمتَ؟ قلتَ: اليوم، أي: في اليوم، وتقول: اليوم قُمتُ فيه، إذا كُنَّتَ عنه، وإنما سُمِّيَ ظَرْفًا؛ لَأَنَّهُ وعاءٌ للموجوداتِ، إلَّا الباري سبحانه وتعالى.

قال أبو الفتح: «اعلم أنَّ الظرفَ كُلَّ اسمٍ من أسماء الزَّمانِ والمكانِ ^(٣) يُرادُ فيه معنى (في) وليست في لفظه، كقولك: قُمتُ اليوم، وجَلَسْتُ مكانك؛ لأنَّ معناه: قُمتُ في اليوم، وجَلَسْتُ في مكانك، فإنَّ ظَهَرَتْ في اللفظ ^(٤) كان ما بعدها اسمًا صريحًا، وصارَ التَّضَمُّنُ لفي، تقول: سِرْتُ في يومِ الجمعة، وجَلَسْتُ في الكوفة.

والظرفُ على ضربين: ظرفُ زمانٍ، وظرفُ مكانٍ»^(٥).

قال سَعِيدٌ: الأزمنة والأمكنة من ضرورية المخلوقات، تَتَضَمَّنُها تَضَمُّنُ الوعاء لما حلَّ فيه، وحرفُ الظرفين (في)، فإنَّ لم يُتَصَوَّرْ معنى (في) فيهما فهما بمنزلة زيد وعمرو؛ لأنَّهما إنَّما كانا ظرفين بالنيابة عن الحرف، فإذا ^(٦) ظَهَرَ الحرف صارَ الحُكْمُ لَهُ.

وبين الزمان والمكان تفاوتٌ / ٨٤ أ في مدلول الفعل عليهما من طريق المعنى.

فإنَّ اعترضَ على هذا بأنَّ الاسم إذا تَضَمَّنَ الحرف بُنِيَ كما قُلْتُم في (أمس) و(هؤلاء)، والظرف قد تَضَمَّنَ معنى (في) وهو مُعَرَّبٌ، فقد أجاب بعضهم عن هذا بأنَّ قال: الاسم إذا تَضَمَّنَ [معنى] ^(٧) الحرف، وجازَ ظُهُورُ الحرفِ معه فالاسم غيرُ مُتَضَمِّنٍ لَهُ وهو مُعَرَّبٌ،

(١) اللمع: ٥٥.

(٢) سقط من ج.

(٣) في اللمع: أو المكان.

(٤) في اللمع: (في) إلى اللفظ.

(٥) اللمع ٥٥.

(٦) في ج: فإن.

(٧) سقط من ج.

كهذه الظروف، فإن لم يصحَّ وجوده معه فهو متضمن معناه^(١)، كما تقول في: (أين) و(كيف) فهما واقعان موقع الحرف، وهذا غير قوي؛ لأن (عند) قد تضمنت الحرف ومع ذلك فإن (في) لا تظهر معها، وهي مُعربة، وكذلك (حيث) هذا في المكان، إلا اليسير من كلامهم، ويُفسد ذلك (أمس) فإنها قد تضمنت الألف واللام وظهرت معها في بعض كلامهم، وأنشدوا^(٢):

هيهات عهد الماء بالأمس^(٣)

فأما (أين) و(كيف) فهما واقعان موقع الحرف، فإن لم يفصل بين الوقوع والتضمن فغيره أولى.

وقال بعضهم: لما ظهر في بعضها ذلك صار ذلك بمنزلة ظهورها في جميعها، فأعربوها^(٤)، وهذا يؤدي إلى أن يبنى جميع الأسماء لبناء بعضها، أو يُعرب جميع الأفعال لإعراب بعضها، والصحيح أن حذف الحرف من الأسماء ينقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول: حذفها وتضمن الاسم معناها، وإنابة الاسم منابها، كما تقول في (أمس) و(هؤلاء)، فحكم التعريف والإشارة قد انتقل إلى الاسم، وبطل حكم الحرفين للغناء عنهما بما انتقل إلى الاسمين منهما، فبني الاسمان لذلك.

والقسم الثاني: المعدول مثل: (عمر) و(سحر)، ف(عمر) معدول عن عامر، و(سحر) معدول عن السحر، وهذا لا يبنى له الاسم؛ لأن الحرف يُراد في الاسم الأول المعدول عنه، وإذا كان هناك مُراداً لم يتضمنه هذا الاسم، وسنبين العدل في موضعه.

(١) انظر: أسرار العربية ١٦٦-١٦٧.

(٢) لرجل من بني بكر.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدده:

مُسْتَعَجِلِينَ إِلَى رَكِيٍّ آجِنٍ

وفي مصادره: (الأنس) بدل (الأمس)، فلا شاهد فيه.

ركي آجن: أي بثر متغيرة، وهو يصف ركباً في مفازة، بادروا إلى هذه البثر، وهي آجنة بعيدة العهد بالناس. (عن شرح المازوقي).

انظر: الحماسة بترتيب الأعلام ٢٥٧/٣، وشرح الحماسة للمازوقي ١٨١٩/٤-١٨٢٠.

(٤) انظر المسألة في: شرح المفصل ٤١/٢، وشرح الأشموني (مع الصبان) ١٢٧/٢، والأشباه والنظائر ٢٤٣/١.

والضرب الثالث: أن يُحذف الحرف من اللفظ وهو مُرادٌ فيه، وإنما يَحذفُ اختصاراً، فهو يَجري مجرى الثبات، وذلك على ضربين: ضربٌ يصلُّ إلى الاسمِ الفعل، وكان الاسمُ معمولاً لحرف الجرِّ، فيعملُ فيه، كما تقولُ في الظروفِ جميعها، وفي بعضِ الأسماءِ، نحو: ... وَعَزَّتْهُ الْأَنْصَالُ^(١)

واختَرْتُ الرِّجَالَ زَيْداً. والثاني: يَحذفُ مِنْهُ حرفُ الجرِّ، وهو على ضربين: ضربٌ يكونُ عَنْهُ عوضٌ كقوله^(٢):

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ^(٣)

وَضَرَبُ لَا عَوْضَ عَنْهُ، وهو يكونُ في القسمِ، كقولهم: اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّ، وقولهم: خَيْرٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَشَبَّهُوا بَعْضَ الْأَسْمَاءِ بِهَذَا الْقِسْمِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤):

أَكُلُّ أَمْرٍ تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٌ تَوْقُدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٥)

وَيَذُلُّكَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الظَّرْفِ، وَأَنَّ الْحَرْفَ كَأَنَّهُ مَلْفُوظٌ بِهِ مَعَهَا، أَنَّكَ إِذَا أَضْمَرْتَهَا رَدَدْتَ الْحَرْفَ، فَتَقُولُ: الْيَوْمُ قُمْتُ فِيهِ، وَإِنَّمَا حَذَفْتَ؛ لِأَنَّ فِي ذِكْرِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي هِيَ ظُرُوفٌ

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو رؤية.

(٣) من الرجز.

الشاهد: قوله (وبلد) حيث جرَّ بحرف جرٍّ محذوف، والواو عوض عنه.

انظر: ديوان رؤية ٣، وكتاب الشعر ٢٣٨/١، وعلل النحو للوراق ١٩٦، وسر صناعة الإعراب ٦٣٦/٢، والمقتصد ٨٦٨/٢، وأمالي ابن الشجري ٢١٧/١، والإنصاف ٣٧٧/١، واللسان ٥١٤/٣ (نقد)، وخزانة الأدب ٤٥٨/٦.

(٤) اختلف في قائله، فقليل:

أ- أبو دؤاد الإيادي.

ب- عدي بن زيد.

(٥) البيت من المتقارب.

الشاهد: أن (نار) جرت بمضاف محذوف، والتقدير: وكل نار.

انظر: ديوان أبي دؤاد ٣٥٣، وملحقات ديوان عدي بن زيد ١٩٩، والأصمعيات ١٩١، والكتاب ٦٦/١، والكامل ٣٧٦/١، ١٠٠٢/٢، والأصول ٧٠/٢، ٧٤، والتكملة ٢٥٤، وكتاب الشعر ٤٤/١، والمختسب ٢٨١/١، وأمالي ابن الشجري ٢١/٢، وشرح المفصل ٧٩/٣، ٥٢/٨.

دلالةً عَلَى إرادتها، وَيَدُلُّكَ عَلَى شِدَّةِ إرادتها أَنَّكَ لَا تُضِيفُ إِلَيْهَا وَلَا تُقِيمُهَا مُقَامَ الْفَاعِلِ حَتَّى تُخْرِجَهَا مِنْ حَيْزِ الظَّرْفِيَّةِ، إِذِ الْإِضَافَةُ إِلَيْهَا وَ(فِي) مَعَهَا بِمِثْلَةِ مَنْ أَضَافَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فَاصِلًا، وَهَذَا لَا يَحْسُنُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ.

وَهَا هُنَا نُكْتَتُهُ، وَهُوَ أَنَّ مَنْعَهُم مِنَ الْإِضَافَةِ إِلَيْهَا لِأَجْلِ تَقْدِيرِ (فِي) مَعَهَا، فَهَلَا امْتَنَعُوا مِنْ نَصْبِ الْفِعْلِ لَهَا لِأَجْلِ تَقْدِيرِ (فِي) فِيهَا؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ عَمَلَ الْفِعْلِ فِيهَا هُوَ عَلَى صُورَتِهِ إِذَا ظَهَرَتْ (فِي) وَلَمْ يَعْمَلِ النَّصْبُ فِي لَفْظِهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأِسْمُ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَحْذَفُ مَعَهُ التَّنْوِينُ فِي الْإِضَافَةِ إِذَا لَمْ يَعْمَلْ، وَإِذَا أَعْمَلَ وَلَمْ يُضَفْ لَمْ يَحْذَفِ التَّنْوِينُ، فَتَبَيَّنَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

قال أبو الفتح:

«بَابُ ظَرْفِ الزَّمانِ»

اعْلَمْ أَنَّ [ظَرْفَ] ^(١) الزَّمانِ [هُوَ] ^(٢) مُرُورُ اللَّيالي والأَيَّامِ ^(٣)، نَحْوُ: اليَوْمِ [والليلة] ^(٤) والسَّاعةِ والشَّهرِ والسَّنةِ، قالَ الشَّاعِرُ:

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا ^(٥)

/ ٨٤ ب قال سَعِيدٌ: ظُرُوفُ الزَّمانِ مُرُورُ اللَّيالي والأَيَّامِ، فَهُوَ مِنَ الْفَلَكَ بِمِثْلَةِ الْحَرَكَةِ مِنَ الْآدَمِيِّ، وَفِي الْبَيْتِ الَّذِي أُنْشِدَ تَقْدِيرُ مُضَافٍ حَتَّى يَتَحَقَّقَ قَوْلُهُ فِي الْبَابِ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا مُرُورُ لَيْلَةٍ وَنَهَارِهَا، فَحَذَفَ، فَمَتَّى وَجِدَتْ الْحَرَكَةُ مِنَ الْفَلَكَ مَعَ وَجُودِ الشَّمْسِ فَوْقَ الْكُرَةِ بِالنِّسْبَةِ، سُمِّيَ ذَلِكَ [الوقت] ^(٦) نَهَارًا، فَإِنْ وَجِدَتْ حَرَكَةُ الْفَلَكَ مَعَ عَدَمِ الشَّمْسِ فَوْقَ الْكُرَةِ سُمِّيَ ذَلِكَ الْوَقْتُ لَيْلًا، تَبَارَكَ اللَّهُ وَتَعَالَى أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ. وَلَمْ يَصِحَّ لِلشَّاعِرِ فِي الْبَيْتِ صَنْعَةُ الشَّعْرِ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَةَ مُقَدَّمَةٌ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ غِيَارُ الشَّمْسِ مُقَدَّمًا وَالنَّهَارُ مُؤَخَّرًا، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الطُّلُوعُ مُؤَخَّرًا. وَالْبَيْتُ ^(٧) لِأَبِي ذُوَيْبٍ الْهَذَلِيِّ ^(٨) وَبَعْدَهُ:

(١) سقط من اللمع.

(٢) في اللمع: الليل والنهار.

(٣) تكملة من اللمع.

(٤) اللمع ٥٥.

(٥) سقط من أ.

(٦) من الطويل.

انظر: ديوان الهذليين ٢١/١، والعين ٤٤١/٨ (غور)، وجمالس ثعلب ٦٥١/٢، والصحاح ٧٧٤/٢ (غور)، والمسائل العضديات ٢٤، ومقاييس اللغة ٤٠١/٤ (غور)، ومفردات ألفاظ القرآن للراغب ٦١٨ (غور)، وشرح الفصل ٤١/٢، والمطلع على أبواب الفقه ٣٩١، واللسان ٣٤/٥ (غور).

(٧) هو خُوَيْلِدُ بْنُ خَالِدِ الْهَذَلِيِّ. (ت ٢٧هـ)، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام فأسلم وحسن إسلامه، قال ابن سلام: كان أبو ذؤيب شاعراً فحلاً لا غمزة فيه ولا وهن. مات أولاده الخمسة في عام واحد، فرثاهم بقصيدته العينية الخالدة. انظر: طبقات فحول الشعراء ١٢٣/١، ١٣١، والشعر والشعراء ٦٣٩/٢.

أبى القلبُ إلا أمَّ عمرو وأصبحت تَحَرَّقُ ناري بالشَّكَاةِ ونارُها^(١)
 و(غيارُ الشمس): غُيُوبُها، ومثله قولُ الشاعر، أَنشدَهُ ابنُ السَّكِّيتِ^(٢):
 أَلَمْ تَرَ أَنَّ الدَّهْرَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَأَنَّ الْفَتَى يَسْعَى لِغَارِيهِ دَائِبًا^(٣)
 قال أبو الفتح: «وَجَمِيعُ أَسمَاءِ الزَّمانِ مِنَ الْمُبْهَمِ وَالْمُخْتَصِّ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا، تَقُولُ:
 صُمْتُ يَوْمًا، وَسِرْتُ شَهْرًا، وَأَقَمْتُ عِنْدَهُ^(٤) حَوْلًا^(٥)».

قال سَعِيدٌ: الْفِعْلُ يَتَعَدَّى إِلَى جَمِيعِ ظُرُوفِ الزَّمانِ، لَشِدَّةِ دَلَالَتِهِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ دَلَالَتَهُ عَلَيْهَا
 دَلَالَةٌ صِغَةٍ، فَهِيَ قَوِيَّةٌ كَقَوَةِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْمَصْدَرِ، إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ دَلَالَةً
 لَفْظِيَّةً، إِلَّا أَنَّ فِي الْأَفْعَالِ مَا يَتَعَدَّى إِلَى الظَّرْفِ فَيَعْمَلُ فِيهِ، وَكَذَلِكَ يَعْمَلُ فِي حَرْفِ الْجَرِّ وَلَا
 يَعْمَلُ فِي الْمَصْدَرِ، وَذَلِكَ الْفِعْلُ غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ، كَ: عَسَى وَنِعَمَ وَبِئْسَ وَحَبَّذَا وَلَيْسَ، وَمَنْ
 ذَلِكَ (كَانَ) النَّاظِرُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ * + , ﴾^(٦)، فَالْجَارُ بِمِثْلَةِ
 الظَّرْفِ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِكَانَ؛ لِأَنَّ اسْمَهَا وَخَبَرَهَا مَصْدَرَانِ، وَلَا يَعْمَلُ الْمَصْدَرُ فِي مَا قَبْلَهُ.
 وَيَدُلُّكَ عَلَى قُرْبِ مَا بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَالزَّمانِ، أَنَّهُمْ قَدْ نَصَبُوا مَصَادِرَ عَلَى الظُّرُوفِ، نَحْوُ:
 جِئْتُكَ خُفُوقَ النَّجْمِ، وَمَقْدَمَ الْحَاجِّ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الزَّمانِ مِنْ طَرِيقِ الصِّغَةِ،
 وَعَلَى الْمَصْدَرِ مِنْ طَرِيقِ اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا الْحَاجَةُ الدَّاعِيَةُ إِلَى الْأَفْعَالِ هِيَ تَخْصِصُ الْحَدَثِ بِزَمانٍ،

-
- (١) انظر: ديوان الهذليين ٢١/١. وفيه: تحرق ناري: شاع خبري وخبرها بالقول القبيح، والشكاة: النيمة.
 (٢) هو يعقوب بن إسحاق بن السكيت، أبو يوسف، (ت ٢٤٣هـ)، إمام في النحو واللغة، كان فاضلاً دينياً،
 موثوق الرواية، أخذ عن أبي عمرو الشيباني، وأخذ عنه أبو سعيد السكري وغيره، من تصانيفه: إصلاح المنطق،
 انظر: تاريخ بغداد ٣٩٧/١٦، وإنباه الرواة ٥٦/٤، وإشارة التعيين ٣٨٦.
 وانظر هذا الإنشاد في: إصلاح المنطق ٣٩٦.
 (٣) البيت من الطويل.
 لم أقف قائله.
 والغاران: البطن والفرج. (عن إصلاح المنطق).
 انظر: الصحاح ٧٧٤/٢ (غور)، والمخصص ٢٢٤/١٣، واللسان ٣٤/٥ (غور).
 (٤) في اللمع: عندك.
 (٥) اللمع ٥٦.
 (٦) يونس: ٢.

أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَصْدَرَ يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ، لَكِنَّ الزَّمَانَ يُجْهَلُ مَعَهُ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ وَأَرَدْنَا تَعْيِينَ الزَّمَانِ صَنَعْنَا أَلْفَاظًا تَدُلُّ عَلَيْهَا، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ ذَلِكَ.

فَأَمَّا دَلَالَتُهُ عَلَى الْمَكَانِ، فَدَلَالَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ، كَدَلَالَةِ الْمَوْعَى عَلَى الْوِعَاءِ، وَكَمَا أَنَّهُ لَا فِعْلَ إِلَّا فِي زَمَانٍ، كَذَلِكَ لَا فِعْلَ إِلَّا فِي مَكَانٍ، إِلَّا أَنَّ الْمَكَانَ غَيْرُ مَعْيَنٍ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ، وَالزَّمَانَ مَعْيَنٌ.

وَالْمُخْتَصُّ هُوَ الْمَعْرُوفُ الْقَدَرُ، وَهُوَ الْمُؤَقَّتُ، وَالْمَعْرِفَةُ هُوَ الَّذِي تَعْلَمُهُ كَأَنَّكَ تَضَعُ الْيَدَ عَلَيْهِ، فَكُلُّ مَعْرِفَةٍ مُخْتَصٌّ، وَلَيْسَ كُلُّ مُخْتَصٍّ مَعْرِفَةً، فَقَوْلُكَ: أَجِئْتُكَ يَوْمًا يَنْطَلِقُ فِيهِ زَيْدٌ^(١)، مُخْتَصٌّ وَلَيْسَ بِمَعْرِفَةٍ.

وظُرُوفُ الزَّمَانِ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَضْرَبُ: مُتَصَرِّفٌ مُنْصَرِفٌ، وَمُتَصَرِّفٌ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، وَمُنْصَرِفٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، وَغَيْرُ مُتَصَرِّفٍ وَلَا مُنْصَرِفٍ.

فَالْمُتَصَرِّفُ الْمُنْصَرِفُ، نَحْوُ: الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ وَالشَّهْرِ وَالسَّنَةِ، وَكُلُّ ظَرْفٍ عَلَى الْأَصْلِ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ عِلَّتَانِ مِنَ الْعِلَلِ التَّسَعِ، فَالْمُتَصَرِّفُ عِبَارَةٌ عَنْ دُخُولِ الْجَرِّ وَالرَّفْعِ، وَالْمُنْصَرِفُ عِبَارَةٌ عَنْ التَّنْوِينِ مَعَ الْجَرِّ.

وَالَّذِي يَتَصَرَّفُ وَلَا يَنْصَرِفُ (غُدْوَةٌ) إِجْمَاعًا، وَ(بُكْرَةٌ) عِنْدَ بَعْضِ الْعَرَبِ، فَأَمَّا تَصَرُّفُهُمَا؛ فَلَأَنَّهُمَا مُسْتَعْمَلَانِ عَلَى أَصْلِهِمَا، وَأَمَّا عَدَمُ الصَّرْفِ؛ فَلَأَنَّهُمَا مَعْرِفَتَانِ مَعْرِفَةٌ وَضَعِيَّةٌ، ك: (غَلْوَةٌ)^(٢)، وَمُؤَنَّثَتَانِ، فَاجْتَمَعَ فِيهِمَا التَّعْرِيفُ وَالتَّأْنِيثُ، فَإِذَا أَرَادُوا التَّكْرَرَ قَالُوا: (غَدَاةٌ)، فَأَمَّا مَنْ قَرَأَ^(٣) ﴿بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾^(٤) فَإِنَّهُ اخْتَارَهَا لِتَجَانِسِ اللَّفْظِ، وَمَنْ قَرَأَ: ﴿بِالْغَدَاةِ﴾^(٥) وَهُوَ ابْنُ عَامِرٍ^(٦) فَإِنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عِنْدَهُ زَائِدَتَانِ^(٦) كَمَا زِيدَتَا فِي

(١) فِي ج: بَكْرٌ.

(٢) الْغَلْوَةُ: مِقْدَارُ رَمِيَةِ سَهْمٍ. (اللسان ١٣٢/١٥) (غلا).

(٣) جَمِيعُ السَّبْعَةِ إِلَّا ابْنَ عَامِرٍ. انْظُرْ: السَّبْعَةُ ٢٥٨، وَالتَّيْسِيرُ ٨٥، وَالْإِقْنَاعُ ٦٣٩/٢.

(٤) الْأَنْعَامُ: ٥٢، وَالْكَهْفُ ٢٨.

(٥) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ الْيَحْصُبِيُّ، (ت ١١٨ هـ)، أَحَدُ الْقُرَاءِ السَّبْعَةِ، إِمَامُ أَهْلِ الشَّامِ فِي الْقِرَاءَةِ، أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شَهَابٍ الْمَخْزُومِيِّ عَنْ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انْظُرْ: السَّبْعَةُ ٨٥، وَمَعْرِفَةُ الْقُرَاءَةِ الْكِبَارِ ١١٨٦، وَغَايَةُ

الْهِدَايَةُ ٤٢٣/١-٤٢٥.

(٦) انْظُرْ: حِجَّةُ الْقِرَاءَاتِ ٢١٥.

زيدتا في قوله^(١):

بَاعَدُ أُمَّ الْعَمْرِو عَنْ أَسِيرِهَا^(٢)

وَقَدْ جَوَّزَ الْخَلِيلُ صَرْفَهَا فَتَكُونُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ غَيْرَ زَائِدَةٍ^(٣).

فَأَمَّا (بُكَرَةٌ) فَقَدْ تَكُونُ نَكِيرَةً، وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ / ٨٥ أ فِيهَا بُكَرَةٌ

وَعَشِيًّا﴾^(٤).

قَالَ سِيبَوَيْهٍ: (غُدُوَّةٌ) وَ(بُكَرَةٌ) جُعِلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اسْمًا لِلْحَيْنِ، كَمَا جُعِلَ (أُمُّ حَبِيبٍ)^(٥) اسْمًا لِلدَّائِبَةِ، وَزَعَمَ يُونُسُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو^(٦) أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: لَقِيتُهُ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ غُدُوَّةً وَبُكَرَةً، وَأَنْتَ تُرِيدُ الْمَعْرِفَةَ لَمْ تُنَوِّنْ، وَقَالَ الْخَلِيلُ: يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: أَتَيْتُكَ الْيَوْمَ غُدُوَّةً وَبُكَرَةً، فَيَكُونُ بِمِثْلَةِ ضَحْوَةٍ^(٧).

وَلِـ(لَدُنْ) مَعَ (غُدُوَّةٍ) حَالٌ لَا يَكُونُ مَعَ غَيْرِهَا، وَهُوَ أَنَّ الْعَرَبَ تَنْصِبُ (غُدُوَّةً) مَعَ (لَدُنْ) بِنَتْنِينٍ، وَحَكْمُ (لَدُنْ) جَرُّ مَا بَعْدَهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿S R QP﴾^(٨). وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ حَذَفَتْ نُونَ (لَدُنْ) فَتَقُولُ: (لُدْ) كَمَا بَيَّنَّا، وَإِنَّمَا حُذِفَتِ النُّونُ

(١) هو أبو النجم العجلي.

(٢) من الرجز، وبعده:

حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

انظر: المقتضب ٤/٤٩، والحلييات ٢٨٨، وسر صناعة الإعراب ١/٣٦٦، والمنصف ٣/١٣٤، والمقتصد ١/٧٣، وأمالى ابن الشجري ٢/٥٨٩، والإنصاف ١/٣١٧، وشرح المفصل ١/٤٤، ٢/١٣٢، ومغني اللبيب ٧٥، وشرح أبياته ١/٣٠٢.

(٣) انظر: الكتاب ١/٢٩٤، وسينقل المصنف كلامه.

(٤) مريم: ٦٢.

(٥) هي دويبة مثل الحرباء، انظر وصفها في: الحيوان ٦/٣٨٤-٣٨٥، ٣٨٨.

(٦) هو زبَّان بن العلاء عمار بن العريان التميمي المازني، أبو عمرو. (ت ١٥٤ هـ)، إمام في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة. روى عن الحسن وعطاء ومجاهد، ونافع مولى ابن عمر، وأخذ عنه الأصمعي وأبو زيد وغيرهما. انظر: مراتب النحويين ٣٣، ومعرفة القراء الكبار ١/١٠٠، وبغية الوعاة ٢/٢٣١.

(٧) انظر: الكتاب ٣/٢٩٣.

(٨) النمل: ٦.

لأنَّ العَرَبَ تَحْذِفُ ضَمَّةَ الدَّالِ كَمَا تَحْذِفُهَا مِنْ (عَضُدٍ)، فَيَلْتَقِي سَاكِنَانِ فَتَحَرَّكَ الدَّالُ بِالْفَتْحِ، فَتَقُولُ: (لَدَن)، فَشَاهَتِ الدَّالُ بِالتَّغْيِيرِ حَرْفَ الإِعْرَابِ، وَشَاهَتِ النُّونُ مِنْ (لَدَن) نُونَ (ضَارِبِينَ)، وَ(عَشْرِينَ)، فَانْتَصَبَ مَا بَعْدَهَا كَمَا يَنْتَصِبُ مَا بَعْدَ (عَشْرِينَ)، وَنُونُ (غُدُوَّةٍ) لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْجِعَ النُّكْرَةِ.

فَأَمَّا (بُكَرَةٌ) فَلَيْسَ لَهَا نُكْرَةٌ مِنْ لَفْظِهَا، وَقِيلَ: شَاهَتِ مَا بَعْدَ (ضَارِبِينَ) فَانْتَصَبَ وَنُونَتْ كَي لَا يُشَبِّهَ الْمَجْرُورَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ.

وَقَدْ رُوِيَ رَفَعُ (غُدُوَّةٍ) وَتَنَوَيْنُهَا، وَجَرُّهَا وَتَنَوَيْنُهَا مَعَ (لَدَن) ^(١).
وَالَّذِي يَنْصَرِفُ وَلَا يَتَّصِرَفُ؛ كَعَشِيَّةٍ، وَعَتَمَةٍ، وَضُحَاةٍ، وَإِنَّمَا انْصَرَفَتْ لِأَنَّهَا نُكْرَةٌ، وَإِنَّمَا لَمْ تَتَّصِرَفْ لِأَنَّهَا قُصِرَتْ عَلَى أَوْقَاتٍ مَخْصُوصَةٍ، بِغَيْرِ آلَةٍ تَعْرِيفٍ، وَلَيْسَ كَذَاكَ (يَوْمٌ) وَ(لَيْلَةٌ).

وَأَمَّا الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ وَلَا يَتَّصِرَفُ فَـ(سَحَرٌ)، إِذَا أَرَدْتَ بِهِ سَحَرَ يَوْمِكَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَنْصَرَفْ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ مَعْدُولٌ عَنِ السَّحَرِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَتَّصِرَفْ لِأَنَّهُ قُصِرَ عَلَى وَقْتٍ بَعِينٍ، فَتَقْصَرُ تَمَكُّنُهُ.

وظُرُوفُ الْأَزْمَنِ عَلَى ضَرَبَيْنِ: مِنْهُ مَا يَكُونُ اسْمًا وَظَرْفًا، نَحْوُ: الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَمِنْهُ مَا لَا يَكُونُ إِلَّا ظَرْفًا، نَحْوُ: سَحَرٌ، إِذَا أَرَدْتَ بِهِ سَحَرَ يَوْمِكَ، وَعَشِيَّةٌ، وَعَتَمَةٌ، وَهَذِهِ جَمِيعُهَا مَنْصُوبَةٌ، وَكَذَلِكَ: صَبَاحٌ مَسَاءً، وَصَبَاحًا وَمَسَاءً، أَوْ ذَاتَ مَرَّةٍ، وَبُعِيدَاتُ بَيْنَ، وَخَتَعُمْ تَجْعَلُ (ذَاتَ مَرَّةٍ)، وَ(ذَا صَبَاحٍ) اسْمًا ^(٢)، فَأَمَّا قَوْلُ الرَّاعِي:

كَأَنَّ قُتُودِي عَلَى قَارِحٍ أَطَاعَ الرَّيِّعَ لَهُ الْغَرْغَرُ ^(٣)

(١) انظر في هذه المسألة: الكتاب ٢١٠/١، والأصول ١٤٤/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٤٢/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢٢٦/١-٢٢٧.

(٣) البيت من المتقارب.

روايته في مصادره: (القُتُود) بدل (قُتُودِي)

القُتُود: أدوات الرحل. والقارح: ما انتهت أسنانه، وذلك إذا بلغ خمس سنين. والغرغر: من نبات الربيع. (عن الديوان).

انظر: ديوان الراعي ١٣٠، والمحكم ٢١٩/٥-٢٢٠ (غرر)، واللسان ٢٠/٥ (غرر)، والتذيل والتكميل ٢٨٦/٧،

فـ(الربيع) فيه ظَرْفٌ، وكذلك قَوْلُهُ^(١):

ها إنَّ ذا ظالمٍ الديانُ مُتَكَيٍّ على أَسْرَتِهِ يَسْقِي الكوانينا^(٢)

فـ(الكوانين) فيه ظَرْفٌ.

فإنَّ كانَ الظَّرْفُ غيرَ مُؤَقَّتٍ والفعلُ يدلُّ عليه، فلا فائدةَ في ذكرِهِ، نحو: قُمتُ وقتاً، فإنَّ وَصَفَتُهُ أو أَضَفَتُهُ صَحَّ.

قال أبو الفتح: «فإنَّ قُلْتَ: يومُ الجمعةِ مُباركٌ، رَفَعْتَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ^(٣) مَعْنَى (في)»^(٤).

قال سعيدٌ: إذا كانَ إنما سُمِّيَ ظَرْفاً إذا كانَ حَسَنَ مَعَهُ مَعْنَى (في) وتقديرُها، وإذا لم يحسُنْ مَعَهُ تقديرُ (في) بَطَلَتِ الظرفيةُ فيه، فقولنا: يومُ الجمعةِ مُباركٌ، فالثاني هو الأولُ، وإذا كانَ إِيَّاهُ كانَ بمتزلةِ قولِكَ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو مُباركٌ، فارتفعَ (اليومُ) بالابتداءِ، وبَطَلَ مَعْنَى (في) فيه؛ لِأَنَّهُ يُخْبَرُ عَنْهُ بِالبركةِ كما أُخْبِرَ بِهَا عَنْ (عمرو)، ولا يَصِحُّ بقاءُ مَعْنَى (في) فيه، لشيئين: أحدهما: أنَّ الابتداءَ لا يتجاوزُ (في) ويعملُ في الاسمِ. والثاني: أنَّ المعنى يحتلُّ مَعَ تقديرِ (في)، ألا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: في يومِ الجمعةِ مُباركٌ، احتلَّ ذَلِكَ المعنى المطلوبُ في قولِكَ: يومُ الجمعةِ مُباركٌ، وهكذا إذا أَضَفْتَ إِلَيْهِ في قولِهِ تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ آلِ لَيْلٍ﴾^(٥)؛ لِأَنَّ الإضافةَ تمنعُ تقديرَ (في) فيه، ولا يكونُ ظَرْفاً إِلَّا بتقديرِ (في) مَعَهَا، وإذا أُضِفَتْ فيجبُ أن يُعْتَقَدَ أَنَّكَ قَدْ أَخْرَجْتَهُ عَنِ الظرفيةِ اتِّساعاً إلى حَيِّزِ المفعولِ بِهِ، ثُمَّ أَضَفْتَهُ كقولِهِ^(٦):

وتاج العروس ٢٢٩/١٣ (غرر).

(١) هو مسهر بن عمرو الضبِّي.

(٢) البيت من البسيط.

الديان: هو الديان بن قطن الحارثي، شبه الشاعر (ظالمًا) بالديان. (عن اللسان).

انظر: معجم الشعراء ١٠٣، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ١٤٣، والمحكم ٤٠٠/٩ (دين) (هنداوي)، واللسان

١٧١/١٣ (دين).

(٣) في اللمع: في.

(٤) اللمع ٥٦. وبعده: فقس عليه.

(٥) سبأ: ٣٣.

أَضَفْتُهُ كَقَوْلِهِ^(١):

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٍ طَبَّاحِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلَ^(٢)
فَأَمَّا قَوْلُهُ:

لِللَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا^(٣)

فلا يجوزُ أَنْ يُضَافَ (دَرُّ) إِلَى (اليومِ) عَلَى / ٨٥ ب الاتِّسَاعِ؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى (مَنْ) بِغَيْرِ
عَامِلٍ.

وتقول: اليومَ الأحدُ واليومَ الاثنينَ، واليومَ الثلاثاءَ، واليومَ الأربعاءَ، واليومَ الخميسَ،
وَإِذَا قُلْتَ: اليومَ الجمعةَ واليومَ السبتَ أَجَازُوا فِيهِمَا الرِّفْعَ، لِأَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، وَالنَّصْبُ فِي
(اليومِ)؛ لِأَنَّ فِي الْجُمُعَةِ مَعْنَى الْجُمُعَةِ، وَفِي السَّبْتِ مَعْنَى الرَّاحَةِ، فَكَأَنَّهُمَا مَصْدَرَانِ.

وَقَدْ جَعَلَ سَيَبَوِيهِ (المحرم) فِي جَوَابِ (كَمْ)، وَشَهْرُ الْمُحَرَّمِ فِي جَوَابِ (مَتَى)، وَشَهْرُ رَبِيعٍ
فِي جَوَابِ (مَتَى)، وَشَهْرُ رَبِيعٍ فِي جَوَابِ (كَمْ)؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَ التَّنْثِيَةِ كَأَنَّ بِإِضَافَةٍ كَمَا ضَافَةٍ
(عُلَامَا زَيْدٍ)، وَتَعْرِيفَ إِضَافَةِ الْمُفْرَدِ كَتَعْرِيفِ إِضَافَةِ عَبْدِ اللَّهِ، وَالْمَخْصُوصُ هُوَ جَوَابُ (مَتَى)،
و(اليومِ)، (وَعَدًا). وَيَوْمُ الْجُمُعَةِ فِي جَوَابِ (مَتَى)، وَاللَّيْلُ وَالنَّهَارُ فِي جَوَابِ (كَمْ)، وَكَذَلِكَ
الْأَبَدُ، وَكَذَلِكَ يَوْمَيْنِ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِي (مَتَى) الْوَقْتُ، وَ(كَمْ) لَاسْتِغْرَاقِ الْعِدَّةِ،
وَأَسْمَاءُ الشُّهُورِ فِي جَوَابِ (كَمْ)، فَإِنْ قُلْتَ: شَهْرُ كَذَا، كَانَ جَوَابَ (مَتَى)، وَالصَّيْفُ

(١) اختلف في قائله، فقليل:

أ- الشماخ.

ب- جبار بن جزء ابن أخي الشماخ، صحح هذا البغدادي في الخزانة.

(٢) من الرجز.

المشمعل: الخفيف الماضي في الأمر. الكرى: النوم.

الشاهد: أَنَّ (ساعات الكرى) نصب على المفعول به اتساعاً، وهو في الأصل ظرف.

انظر: ديوان الشماخ ٣٩٨، وشعر غطفان (جبار بن جزء بن ضرار) ٥٠٠، والكتاب ١٧٧/١، ومعاني القرآن
للغزالي ٨٠/٢، والكمال ٢٥٨/١، ومجالس ثعلب ١٥٢/١، وتفسير الطبري (شاعر) ٤٥/١٧، وشرح أبيات
سيبويه ١٣/١، والمبهم ١٠٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ٦٥٥/١، ٩٨٢ (الثاني)، والمخصص ٣٧/٣ (الأول)،
وخزانة الأدب ٢٣٣/٤.

(٣) سبق تخريجه.

والشئاء يكونان في جواب (متى) للوقت، وفي جواب (كم) للعدة، و(أين) في الأماكن كمتى في الزمان^(١).

وأجاز هشامُ النصبَ معَ الجميع^(٢).

ومتى كانَ الظرفُ جوابَ (كم) كانَ العملُ فيه كله، ومتى كانَ جوابَ (متى) جازَ أن يكونَ العملُ في كله وفي بعضه، وتقولُ: اليومَ رأسُ الشهرِ، واليومَ رأسُ الشهرِ، فإذا رفعتَ فالتقديرُ: اليومَ أولُ الوقتِ، وإذا نصبتَ فالتقديرُ: اليومَ ابتداءَ الشهرِ.

واعلمَ أنَّ هذه الظروفُ يُضافُ منها ما كانَ بمعنى (إذا) إلى الفعلِ والفاعلِ، وما كانَ بمعنى (إذ) يُضافُ إلى المبتدأ والخبر، وإلى الفعلِ والفاعلِ، ولا يكونُ الفعلُ أمراً ولا نهيّاً؛ لأنَّه موضعُ تخصيصٍ، وهو شائعٌ غيرُ مخصَّصٍ، تقولُ: أجيئك إذا قامَ زيدٌ، وكذلكَ أجيئك يومَ يقومُ زيدٌ، ولا يحسنُ أن تقولَ: أجيئك يومَ زيدٌ قائمٌ، ولا يومَ قائمٍ^(٣) زيدٌ، وأمّا امتناعُه من الجملةِ الاسميّةِ فلائنه بمعنى (إذا)، و(إذا) فيه معنى الشرطِ، ويدلُّك على أنَّه بمعنى (إذا) كونُ العاملِ فيه مُستقبلاً. فأما امتناعُه من الإضافةِ إلى (قامَ) فلائنه فعلٌ ماضٍ، والظرفُ مُستقبلٌ.

فإن قيل: فكيف تُضيفُ (إذا) إلى الماضي وهو ظرفٌ مُستقبلٌ؟

فالجوابُ: أنَّ (إذا) تعكسُ قضيئته كما تعكسُ قضيئته (إن) الشرطيّة، في قولك: إن قمتُ قمتُ، وليسَ (يوم) كذلكَ.

هذا مذهبُ الأخفشِ والمبرد^(٤)، ورأيتُ ابنَ السراجِ قد ذَكَرَ: أخرجُ يومَ عبدِ اللهِ أمير^(٥). والزجاجُ قد اطرَحَ هذا النظر^(٦)، وقال: يُعجبني يومٌ أنت قائم^(١)، ولم يقصدْ ما

(١) انظر: الكتاب ٢١٧/١، والنقل عنه في الأصول ١٩١/١.

(٢) انظر رأيه في: التسهيل ٥٠، وشرحه ٣٢٣/١، وهشام الضرير ١٤٣.

(٣) في ج: قام.

(٤) لم أقف على رأي الأخفش. وأما المبرد فرأيه في المقتضب ٣٤٧/٤، والكامل ١٣٥٣/٣.

(٥) انظر: الأصول ١٩٥/١.

(٦) قال—عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة ١١٩]—«وزعم بعضهم أنَّ (يوم) منصوب لأنه مُضافٌ إلى الفعل، وهو في موضع رفعٍ، بمنزلة (يومئذٍ) مبنيٌّ على الفتح في كل حال، وهذا عند البصريين خطأ، لا يُجيزون: هذا يومٌ آتيك، يُريدون: هذا يومٌ إتيانك؛ لأنَّ (آتيك) فعلٌ مضارعٌ، فالإضافةُ إليه لا تُزيلُ الإعرابَ عن جهته، ولكنهم يُجيزون: ذلك يومٌ نفعَ زيدٌ صدقُه؛ لأنَّ الفعل الماضي غيرُ مضارع...»

يقصد ما أشرنا إليه، وإنما قصد بناء الظرف لإضافته إلى غير متمكن، قال أبو علي: إذا أُضيفت إلى المبتدأ والخبر فالإضافة إلى الجزأين، فإذا أُضيفت إلى الفعل والفاعل فالإضافة إلى جزء واحد، وهو الفعل؛ لأنه المخصص، لا الفاعل^(٢)، وفيه نظر. ووجدت للزجاج^(٣) دليلاً وهو قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ : < = > ? @ A﴾^(٤) (يوم) هنا بتقدير المستقبل؛ لأنهم قالوا: يحتمل وجهين: أحدهما: أن تكون حركة إعراب، ويكون التقدير: يقع الجزء يوم هم على النار يُفْتَنُونَ، والثاني: أن تكون فتحة بناء، ويكون إما في موضع نصب كما سبق، وإما في موضع رفع، وبني لأنه أُضيف إلى غير متمكن في الإضافة، كما قال^(٥):
 لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال^(٦)
 ويكون تقديره: يوم الدين يوم فتنتهم على النار، وهذا جميعه لا يخرج معناه عن الظرفية، وهو مضاف إلى جملة اسمية. وقال تعالى: ﴿يُنذِرَ يَوْمَ النَّالِقِ ۝١٥ يَوْمَ هُمْ بَرْزُونَ﴾^(٧) فهذا بمعنى المستقبل، وهو مضاف إلى جملة اسمية^(٨).
 وللمنتصر للأول أن يقول: إن قوله تعالى: / ٨٦ أ ﴿> = ? @ A﴾^(٩) (هم)

انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٢٤-٢٢٥.

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥/٥٢.

(٢) انظر ما قال في حديثه عن آية المائدة السالفة الذكر، وما جاء فيه: «... والإضافة إلى الفعل نفسه في الحقيقة لا

إلى مصدره...» الحجة للقراء السبعة ٣/٢٨٣-٢٨٤.

(٣) بحث الزجاج المسألة عند تناوله لهذه الآية، في الموضع الذي عزوت إليه.

(٤) الذاريات. الآيتان: ١٢، ١٣.

(٥) هو أبو قيس بن الأسلت.

(٦) البيت من البسيط.

الشاهد: بناء (غير) لما أُضيفت إلى غير متمكن.

انظر: الكتاب ٢/٣٢٩، ومعاني القرآن للقراء ١/٣٨٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/٥٢، والأصول ١/٢٧٦،

٢٩٨، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٠٧، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢٨٧، وأمالى ابن الشجري

١/٦٨، ٢/٦٠١، والإنصاف ١/٢٨٧، ٢٩٠، والمرتل ١٠٩، والتبيين ٤١٨، وخزانة الأدب ٣/٤٠٦.

(٧) غافر. من الآيتين ١٥، ١٦.

(٨) استدلل الرضي بهاتين الآيتين على تكذيب رأي المبرد. انظر: شرح الكافية ٢/١٠٦.

(٩) الذاريات: ١٣.

فيه مرفوعٌ بفعلٍ مُضمرٍ، كما تُرفعُ (السَّمَاءُ) في قوله تعالى: ﴿...﴾ (١) فأمّا [قوله] (٢) [تعالى] (٣): ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُونَ﴾ فـ(يوم) فيه ليس بظرفٍ، وإنما هو بدلٌ من قوله [تعالى] (٤): ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ و(يوم) مفعولٌ به؛ لأنّه لا يصحُّ الإنذارُ في ذلكَ اليومِ، وإنما يُنذرُ به، فإذا كانَ اسمًا تُوسَّعُ فيه فأُضيفَ إلى كلا الجُمْلَتَيْنِ، بالإضافة إلى الجملةِ بحكمِ المعنى الذي للظرفِ، والاتِّساعُ بحكمِ معنى الاسمِ، فتدبرُهُ.

وقال الفارسيُّ: إذا كانتَ (إذا) حيناً عَمِلَ فيها ما قبلها وما بعدها، كقولك: القتالُ إذا جاءَ زيدٌ، وإذا كانتَ بمعنى الشرطِ لم يَعْمَلْ فيها إلّا ما بعدها، وبعضهم يجعلُ الحكمَ في الموضعينِ واحداً، ولا يَعْمَلُ فيها إلّا ما بعدها، وهو مذهبُ عُثْمَانَ في التَّنْبِيهِ (٥).

والأوقاتُ التي تُضافُ إلى الجُمْلِ هي ما كانتَ حيناً وزماناً يكونُ في الدهرِ كلّهُ، لا يختصُّ به شيءٌ دونَ شيءٍ، كقولك: أثبتك حينَ قامَ زيدٌ، وزمنَ قامٍ، وأزمانَ قامٍ، ولياليَ قامٍ، وأيامَ قامٍ، ويقبَحُ في الموقّعاتِ، كقولك: شهرٌ وسنةٌ، وقالوا: لا يُضافُ في هذا البابِ شيءٌ له عددٌ، كقولك: يومانِ، وجمعةٌ، فأما (جمعة) فإنه يُريدُ به العددُ، ولولا ذلكَ لكانَ قد عادَ عن التمثيلِ المُتَقَدِّمِ، ولا صباحَ مساءً، كذا ذكرَ ابنُ السَّراجِ (٦).

وهذه الظروفُ إذا أُضيفتْ إلى الجُمْلِ نكرةٌ، كما لو وصفتَ بها، ولهذا قالَ الفارسيُّ في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ بِإِذْنِهِ﴾ (٧): يجوزُ أن يكونَ (لا تكلّم) صفةً لـ(يومَ يأتِي) (٨)، فهذا يدلُّ على أنّه نكرةٌ؛ لأنّه وصفهُ بالجملةِ، ولا يجوزُ أن تُقدَّرَ (أنّ) مُضمرةً، معَ الفعلِ حتى تُخرجهُ إلى الأفرادِ؛ لأنّه قد وقعَ فيه المبتدأُ والخبرُ، ويقعُ موقعَ الظرفِ (إذ) و(إذا)

(١) الانشقاق: ١.

(٢) سقط من ج.

(٣) تكملة من د.

(٤) تكملة من د.

(٥) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٣٧ (رسالة علمية).

(٦) لم أقف على ذلك.

(٧) هود: ١٠٥.

(٨) انظر: الحجة للقراء السبعة ٣٧٥/٤.

الظَّرْفِ (إِذْ) و(إِذَا) وَلَا يُضَافَانِ إِلَى الْمَفْرَدِ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّ: أَعْجَبَنِي يَوْمٌ أَتَيْتُكَ مُحْسِنٌ، وَيَوْمَ أَنْ تُحْسِنَ^(١)، وَقِيَاسُ الْكُوفِيِّ أَنْ يَنْصَبَ (يُعْجَبَنِي يَوْمَ يَقُومُ)، وَيَذْكُرُكَ عَلَى أَنَّ الْكُوفِيَّ امْتَنَعَ مِنْ أَنْ يُضَيَّفَ (جَمْعَةً) و(يَوْمِينَ) إِلَى الْجُمْلَةِ أَمَّا أَرَادَ بِهِ الْعَدَدَ، كَثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعَةٍ تَعْيِينَ الْاسْمِ إِنْشَادُهُمْ^(٢):

أَلَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّفَاءِ جَدِيدُ وَدَهْرًا تَوَلَّى يَا بُثَيْنَ يَعُودُ^(٣)
فَحَذَفَ خَيْرَ (لَيْتَ) وَأَضَافَ الظَّرْفَ إِلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَجَمَعَهُ، وَمَنْ أَنْشَدَ بِحَرْ
(الصَّفَاءِ) جَعَلَ (جَدِيدًا) خَيْرًا لـ(لَيْتَ) وَوَحَّدَ^(٤)، كَمَا قَالَ^(٥):
أَلَا إِنَّ جِيرَانِي الْعَشِيَّةَ رَائِحُ^(٦)
وَأَمَّا قَوْلُ الْهَذَلِيِّ:

عَلَى أَنِّي قَلَيْتُ بَنِي هُذَيْلٍ زَمَانَ زَمَانُهُمْ فِيمَنْ قَلَاهُ^(٧)

(١) انظر: الأصول ١٢/٢.

(٢) أنشده برفع (الصَّفَاءِ) ثعلب في المجالس ٥٩٨/٢.

(٣) البيت من الطويل.

وهو لجميل بن معمر العذري.

انظر: ديوانه ٣٨، ومجالس ثعلب ٥٩٧/٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٦٨/١، وأمالي القالي ٢٩٩/٢، والمسائل البصريات ٢٩٩/٢، والمخصص ٢٦/١٧، والحماسة البصرية ١٠١٧/٣، وشرح التسهيل ٢٣٤/٣، وخزانة الأدب ٤٥٠/١٠.

(٤) انظر: مجالس ثعلب ٥٩٧/٢-٥٩٨.

(٥) هو حَيَّان بن جُلْبَةَ الْحَارِثِيِّ.

(٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

دَعَتْهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوَى وَمَنَادِحُ

الشاهد: إِفْرَادُ خَيْرِ (إِنَّ)، مَعَ أَنَّ الْاسْمَ جَمْعٌ.

انظر: النوادر لأبي زيد ٤٤٤، ومعاني القرآن للفراء ١٣٠/١، وتفسير الطبري (شاعر) ٤٨٧/٢، والزاهر ٢٩٣/٢، وشرح القصائد السبع ٣٠٦، وشرح شواهد الإيضاح ٥٧٠، وجمع الهوامع ١٨٢/٢.

(٧) البيت من الوافر.

لم أجدّه إِلَّا فِي التَّمَامِ فِي تَفْسِيرِ أَشْعَارِ هُذَيْلٍ ١٠٠، غَيْرَ مَعْرُوفٍ لِقَائِلٍ، وَرَوَايَتُهُ فِيهِ: (بَنِي جُرَيْبٍ) بَدَلَ (بَنِي هُذَيْلٍ). وَفِيهِ: قَلَاهُ: أَبْغَضَهُ.

أي: زَمَانَ زَمَانُهُمْ مُسَاعَدًا، فَحَذَفَ خَيْرَ الْمُبْتَدَأِ.

واعْلَمْ أَنَّ (إِذَا) يُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، كَمَا بَيَّنَّا، وَقَوْمٌ يُجِيزُونَ إِضَافَتَهَا إِلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَيْرِ كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ، وَ(إِذْ) يُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، وَإِلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَيْرِ، إِذَا لَمْ يَكُنِ الْخَيْرُ جُمْلَةً مِنْ فِعْلِ مَاضٍ، فَتَقُولُ: جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِذْ قَامَ زَيْدٌ، وَإِذْ يَقُومُ زَيْدٌ، وَإِذْ زَيْدٌ يَقُومُ، وَلَا يُجِيزُونَ: إِذْ زَيْدٌ قَامَ، وَاعْتَلُّوا لِذَلِكَ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُضَافَ إِلَى الْجُمْلَةِ الصَّرِيحَةِ؛ لِأَنَّهَا تَطْلُبُ الْفِعْلَ إِذَا وَجَدَتْهُ فِي خَبَرِهَا، كَمَا تَطْلُبُهُ الْهَمْزَةُ، وَلَمْ تَقُولْ ^(١) الْجُمْلَةُ هُنَا حَتَّى يَكُونَ الْخَيْرُ، أَيْ شَيْءٌ شِئْنَاهُ، وَذَلِكَ لِمَا بَيْنَ الظَّرْفِ وَالْفِعْلِ مِنَ الْمَطَالَبَةِ، وَإِنَّمَا أَجَازُوا: يَقُومُ بَعْدَ زَيْدٍ؛ لِأَنَّهُ بِمِثْلَةِ الْاسْمِ، فَاحْتَمَلَ لِذَلِكَ، وَلِأَنَّ (إِذْ) لـ(قَامَ) أَوَّلَى مِنْهَا لـ(يَقُومُ)، إِذْ (قَامَ) كـ(إِذْ) مَاضٍ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا ۚ﴾ ^(٢) وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سِيرًا ۚ ﴿٣﴾ فَلِأَنَّهُ ظَرَفٌ مُسْتَقْبَلٌ، مُشَابِهٌ (إِذَا)، وَ(إِذَا) يُجَابُ بِالْفَاءِ، تَقُولُ: إِذَا جِئْتَنِي فَلَكَ دِرْهَمٌ. فَإِذَا أُضِيفَتْ هَذِهِ الظُّرُوفُ إِلَى الْجُمْلَةِ لَمْ يَكُنْ فِي الْجُمْلَةِ عَائِدٌ مِنْهَا إِلَيْهِ، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ وَالصَّلَةِ وَالْخَيْرِ وَالْحَالِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ ^(٣) فَلَمْ يُعَدَّ ذِكْرًا إِلَى الظَّرْفِ، وَقَالَ: ﴿وَأَنْتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ ^(٤) وَقَالَ: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ ^(٥) فَوصَفَ وَأَعَادَ الذِّكْرَ إِلَى الْاسْمِ الْمَفْعُولِ بِهِ كَمَا يَعُودُ إِلَى الظَّرْفِ، وَقَالَ الْمَازِنِيُّ: لَوْ قُلْتُ: / ٨٦ ب أَزِيدًا يَوْمَ يُوَافِقُكَ تُوَافِقُهُ؟ وَجَعَلْتَ فَاعِلَ (يُوَافِقُكَ) ضَمِيرَ الْيَوْمِ، لَمْ يُجْزَ، وَلَا تَقُولُ: جِئْتُكَ يَوْمَ يَسْرُكَ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعْنَى يَصِيرُ: جِئْتُكَ يَوْمَ سُرُورِهِ إِيَّاكَ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْيَوْمُ مُعَرَّفًا بِفِعْلٍ مُسْنَدٍ إِلَى فَاعِلٍ مَعْرُوفٍ، فَإِذَا صَارَ الْفِعْلُ مَعْرُوفًا بِالْفَاعِلِ، فَكَأَنَّكَ إِنَّمَا عَرَفْتَ الْيَوْمَ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الْمَخْصَصَ لِلْفِعْلِ إِنَّمَا هُوَ الْفَاعِلُ، وَ(الْيَوْمَ) مُضَافٌ إِلَى الْفِعْلِ الْمَخْصَصِ لِلْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ الْيَوْمِ، فَصَارَ هَذَا بِمِثْلَةِ قَوْلِكَ: هَذَا يَوْمٌ حَرٌّ وَيَوْمٌ

(١) فِي هَامِشِ أ: تَتَأَوَّلُ.

(٢) الطُّور: ٩-١١.

(٣) الْمَائِدَةُ: ١١٩.

(٤) الْبَقَرَةُ: ٤٨.

(٥) الْبَقَرَةُ: ٢٨١.

برده، وليس هذا مثل: سَيِّدِ قَوْمِهِ، وهذا موالي أَخِيهِ، فَتَضَيَّفُهُ إِلَى مَا هُوَ مُضَافٌ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ (قَوْمَهُ)، وَ(أَخَاهُ) شَيْءٌ مَعْرُوفٌ، وَ(اليوم) مُضَافٌ إِلَى الْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ يَخْصُّهُ الْفَاعِلُ، وَبِهِ يَقُومُ، وَكَأَنَّ الْفَاعِلَ هُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ. وَكَذَلِكَ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، لَا تَقُولُ: أَتَيْتُكَ يَوْمَ ضَحْوَتُهُ بَارِدَةً، حَمَلًا عَلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، فَإِنْ تَوَثَّ جَازًا، فَإِنْ أَضَفْتَ هَذِهِ الظُّرُوفَ إِلَى جُمْلَةٍ مَبْنِيَّةٍ الصِّدْرِ فَالْأَحْسَنُ فِي الظَّرْفِ الْبِنَاءُ، وَيَجُوزُ الْإِعْرَابُ، كَقَوْلِهِ^(١):

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا^(٢)

وَإِذَا كَانَ الْمُضَافُ قَدْ بُنِيَ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمَفْرَدِ غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ، فَالْأَوْلَى أَنْ يُبْنَى الْاسْمُ لِإِضَافَتِهِ إِلَى جُمْلَةٍ صَدْرُهَا مَبْنِيٌّ، إِذْ قَدْ بُنِيَ الْاسْمُ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْمُعْرَبَةِ الصِّدْرِ، فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ^(٣)، وَعَلَيْهِ تَأَوَّلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى فِيمَنْ قَرَأَ^(٤): ﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾^(٥) فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ مُعْرَبَةٍ الصِّدْرِ فَالْأَحْسَنُ فِيهِ الْإِعْرَابُ، وَيَجُوزُ الْبِنَاءُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ﴾^(٦) فَبُنِيَ (يَوْمَ) لِإِضَافَتِهَا فِيهِ إِلَى غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

(١) هو النابغة الذبياني.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

الوازع: الناهي. (عن الديوان).

الشاهد: بناء الظرف (حين) حينما أُضِيفَ إِلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي.

انظر: ديوان النابغة ٣٢، والكتاب ٣٣٠/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٧/١، والكمال ٢٤٠/١، وتفسير الطبري ٢٤٣/١١ (شاكراً)، والأصول ٢٧٦/١، والزاهر ٤١١/٢، ومعاني القرآن للنحاس ١٣١/٥، والمنصف ٥٨/١، والإنصاف ٢٩٢/١.

(٣) أجازه الكوفيون والأخفش، ومنعه جمهور البصريين. انظر منعه في: الكامل ٢٤٠/١، والحجة للقراء السبعة ٢٨٢/٣، وانظر رأي الكوفيين في: معاني القرآن للفراء ٣٢٦/١، وانظر الخلاف في: أمالي ابن الشجري ٦٦/١، والتخميم ١٣٩/٢، والتسهيل ١٥٨-١٥٩، وشرحه ٢٥٥/٣، والتصريح ١٦٣/٣.

(٤) هو نافع وحده، والباقون بالرفع. انظر: السبعة ٢٥٠، والحجة للقراء السبعة ٢٨٢/٣، والتفسير ٨٤.

(٥) المائدة: ١١٩.

(٦) هود: ٦٦. وقراءة النصب قراءة الكسائي ونافع. انظر: السبعة ٣٣٦، والتذكرة ٤٥٩/٢، والإقناع ٦٦٥/٢.

الشاعر^(١):

أَزْمَانٌ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي مَنَعُوا الرِّحَالَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا^(٢)
 فيجوزُ أن يكونَ (أزمان) مُعْرَبًا، ويجوزُ أن يكونَ مَبْنِيًّا؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى جُمْلَةٍ صَدْرُهَا
 مَبْنِيٌّ، تَقْدِيرُهُ: أَزْمَانٌ كَانَ قَوْمِي مَعَ الْجَمَاعَةِ، فَحُجَّةٌ مَن بَنَى أَنَّهُ قَالَ: الْمُضَافُ قَدْ يَكْتَسِي مِنَ
 الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْخُصُوصَ وَالْعُمُومَ، وَالِاسْتِفْهَامَ، وَالشَّرْطَ، وَالتَّائِيثَ، كَقَوْلِهِ^(٣):
 إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ تَعَرَّقَتْنا^(٤)

وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: (تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ)^(٥) فَيَجِبُ أَنْ يَكْتَسِيَ مِنْهُ الْبِنَاءَ، وَحُجَّةٌ مَن
 أَعْرَبَ أَنَّهُ قَالَ: لَوْ اكْتَسَى الْمُضَافُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ شَيْئًا لَا كَتَسَى مِنْهُ الْإِعْرَابَ فِي قَوْلِكَ:
 كَمْ غُلَامٍ لَكَ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿n m l k﴾^(٦)، فَحَيْثُ لَمْ يُعْرَبْ إِجْمَاعًا فَكَذَلِكَ^(٧) لَمْ
 يُبْنَ.

(١) هو الراعي النميري.

(٢) البيت من الكامل.

روايته في مصادره: (منع الرحالة) و (لزم الرحالة)، ولم أقف على رواية المصنف.

والرَّحَالَةُ: هي الرحل، والسَّرَج. (عن الديوان).

انظر: ديوان الراعي ٢٤٩، والكتاب ٣٠٥/١، وطبقات فحول الشعراء ٥٠٨/٢، والأزھية ٧١، ورسالة الغفران ١٢٣، وتحصيل عين الذهب ٢٠٣، والإفصاح ٣٣٣، وشرح التسهيل ٣٦٥/١، ٢٥٩/٢، ٢٥٣/٣، وخزانة الأدب ١٤٥/٣.

(٣) هو جرير.

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

كفى الأيتام فقد أبي اليتيم

الشاهد: اكتساب (بعض) التائيث من المضاف إليه، وهي السنين، ولذا لحق الفعل المفسر للفعل المسند إليها التاء.
 انظر: ديوان جرير ٢١٩/١، والكتاب ٥٢/١، ٦٤، والمقتضب ١٩٨/٤، والكامل ٦٦٦/٢، والأصول ٧١/٢،
 والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٨٨/٢، وسر صناعة الإعراب ١٢/١، والمختص ٧٧/١٧، والفائق ٣٤/٤.

(٥) يوسف: ١٠. وهي قراءة الحسن البصري. انظر: معاني القرآن للفراء ٣٦/٢، والمحاسب ٢٣٧/١، والبحر المحيط ٢٨٤/٥.

(٦) هود: ١.

(٧) في ج: كذلك.

واعلم أنَّ الظُّرُوفَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ: مِنْهَا مَا كَانَ ظَرْفًا خَالِصًا، نَحْوُ: اللَّيْلَةُ، وَالْيَوْمُ^(١)، وَمِنْهَا مَا كَانَ مُضَافًا إِلَى مَصْدَرٍ ثُمَّ حُذِفَ وَأُقِيمَ الْمَصْدَرُ مَقَامَهُ، نَحْوُ: خُفُّوقَ النَّجْمِ، وَمِنْهَا مَا كَانَ ظَرْفًا مَوْصُوفًا، فَحُذِفَ وَأُقِيمَتِ الصِّفَةُ مَقَامَهُ، نَحْوُ: قُمْتُ طَوِيلًا، وَقَلِيلًا، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الظَّرْفَ مُعْتَبَرٌ بِفِي لَمْ يَكُنْ (يَوْمَ) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَقَوَّيَوْمًا لَا يُجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(٢) ظَرْفًا، وَلَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿! " #﴾^(٣) وَلَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْأَزْفَةِ﴾^(٤)، وَلَا مَا كَانَ مِثْلَهُ ظَرْفًا؛ لِأَنَّ الْإِنْذَارَ لَا يَكُونُ فِيهِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ بِهِ، وَالتَّقْوَى لَا تَكُونُ فِيهِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِيهِ الْجَزَاءُ، وَ(أَنْذَرَ) فِعْلٌ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿e d c b﴾^(٥)، وَلَا بُدَّ لِكُلِّ ظَرْفٍ مِنْ عَامِلٍ، فَإِذَا كَانَ الظَّرْفُ مُسْتَقْبَلًا فَالْعَامِلُ فِيهِ مِثْلُهُ، وَإِنْ كَانَ مَاضِيًا فَعَامِلُهُ مِثْلُهُ، وَإِنْ كَانَ حَالًا فَعَامِلُهُ مِثْلُهُ، فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿M L K J I H G F E D C B﴾ [P] O N^(٦) وَ(إِذْ) لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ (مَقْتُ اللَّهِ) وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى صَحِيحًا؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ يَمْنَعُ مِنْهُ لِأَجْلِ الْفَصْلِ^(٨)، وَلَا (مَقْتُكُمْ)؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يُفْسِدُهُ؛ لِأَنَّ مَقْتَهُمْ أَنْفُسَهُمْ كَانَ فِي الْآخِرَةِ، وَدَعَاءَهُمْ / ٨٧ أ إِلَى الْإِيمَانِ كَانَ فِي الدُّنْيَا، فَالْفَارِسِيُّ يُقَدِّرُ مُحذُوفًا تَقْدِيرُهُ: يَمَقْتُكُمْ اللَّهُ إِذْ تُدْعَوْنَ^(٩)، وَعِنْدِي أَنَا أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ (أَكْبَرُ).

(١) فِي ج: الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةُ.

(٢) الْبَقَرَةُ: ٤٨.

(٣) مَرْيَمَ: ٣٩.

(٤) غَافِرًا: ١٨.

(٥) النَّبَأُ: ٤٠.

(٦) تَكْمِلَةُ مَنْ د.

(٧) غَافِرًا: ١٠.

(٨) الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ (مَقْتُ اللَّهِ)، وَمَعْمُولِهِ، وَهُوَ (إِذْ) بِالْخَبَرِ وَهُوَ (أَكْبَرُ).

(٩) انْظُرْ: الْإِغْفَالُ ٤٢/٢-٤٣، وَالْمَسَائِلُ الشَّيْرَازِيَّةُ ٦١٦/٢-٦١٧.

وأما قوله تعالى: ﴿هَلْ نَدَّبَكُمۥ﴾ ^(١) عَلَىٰ رَجُلٍ يَبْتَئِكُمۥ إِذَا مُزِّقَتُمۥ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمۥ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ^(٢) فالتقدير فيه: تُبعثون إذا مُزِّقَتُم.

وقوله تعالى: ﴿ } | { ﴾ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ ^(٣) عَلَىٰ تَقْدِيرٍ مَحذُوفٍ مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِخَبَرٍ (إِنَّ) الثانية، وَيُسَبِّكُ مِنْهُ الْمَصْدَرُ، أَي: أَيْعِدُكُمْ إِخْرَاجَكُمْ إِذَا مِتُّمْ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: أَيْعِدُكُمْ أَنْتُمْ إِخْرَاجَكُمْ إِذَا مِتُّمْ، فَيَكُونُ (إِخْرَاجُكُمْ) مُبْتَدَأً، وَ(إِذَا) خَبَرُهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (أَنْ) تَرْفَعُ بِالظَرْفِ؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الْجَنَّةِ ^(٤)، وَقَدْ يَجُوزُ عِنْدَ قَوْمٍ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (أَنْتُمْ) الثانية زِيدَتْ تَوْكِيدًا، وَ(مُخْرَجُونَ) خَبَرُ (إِنَّ) الأولى، وَهُوَ الْعَامِلُ فِي (إِذَا).

وقوله تعالى: ﴿ V W X Y Z [\] ^ ﴾ ^(٥) ففَاعِلُ (يَنْفَعَكُم): إِشْرَاكُكُمْ، أَوْ شِرْكُكُمْ، أَوْ تَبَرُّؤُكُمْ، وَلَا يَعْمَلُ (تَبَرُّؤُكُمْ) فِي (إِذَا) لِفَسَادِ الإِعْرَابِ، وَلَا يَعْمَلُ (يَنْفَعَكُم) لِفَسَادِ الْمَعْنَى، وَلَيْسَ يَبْدُلُ لِفَسَادِ الْمَعْنَى، عَلَى أَنَّهُ قَدْ جَوَّزَهُ بَعْضُهُمْ، وَهُوَ الْفَارِسِيُّ؛ لِأَنَّ آخَرَ هَذَا أَوَّلُ هَذَا، فَيَصِحُّ ^(٦)، وَقَدْ قَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ تَقْدِيرَ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ، أَي: لِمُوَافَقَتِكُمْ، زَمَنَ ظَلَمِكُمْ، وَلَا يَعْمَلُ (ظَلَمْتُمْ) عِنْدَ بَصَرِيٍّ لِفَسَادِ الإِعْرَابِ، وَإِنَّمَا الْعَامِلُ فِيهِ شَيْءٌ مُضْمَرٌ يَوْجِبُهُ الْمَعْنَى، تَقْدِيرُهُ: اشْتَرَاكُكُمْ فِي الظُّلْمِ إِذْ ظَلَمْتُمْ، فَأَمَّا قَوْلُ

(١) فِي أَ: أَدْلَكُمْ. وَهُوَ وَهْمٌ.

(٢) سَبَأُ: ٧.

(٣) الْمُؤْمِنُونَ: ٣٥.

(٤) لَمْ يَتَبَيَّنْ لِي وَجْهٌ صَحِيحٌ فِي الْعِبَارَةِ، فَلَمْتَنَعُ أَنْ يَكُونَ (إِذَا مِتُّمْ) خَبَرًا لـ(أَنْتُمْ)، إِذْ يَكُونُ الزَّمَانُ خَبَرًا عَنِ الْجَنَّةِ، وَأَمَّا ارْتِفَاعُ (أَنْ) بِالظَرْفِ فَهُوَ عَلَى تَقْدِيرٍ: أَيْعِدُكُمْ أَنْتُمْ وَقْتُ مَوْتِكُمْ وَكُونِكُمْ تُرَابًا إِخْرَاجَكُمْ، كَمَا يَقَالُ: الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. وَهَذَا رَأْيُ نَسَبِهِ أَبُو عَلِيٍّ لِلْأَخْفَشِ، قَالَ: «فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ: إِنَّ الْمَعْنَى أَيْعِدُكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ إِخْرَاجَكُمْ، وَأَنَّهُ مَرْتَفِعٌ بِالظَرْفِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَيْعِدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِخْرَاجَكُمْ، فَفِيهِ مِنَ التَّجَوُّزِ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ لـ(إِذَا) بِجَوَابٍ، وَلَيْسَ (إِذَا) كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّهُمَا تَقْتَضِي جَوَابًا» الْمَسَائِلُ الْبَصْرِيَّاتُ ١/٦٧١-٦٧٢. وَانْظُرِ الْحَدِيثَ عَنْ أَوْجِهِ إِعْرَابِ الْآيَةِ فِي: كَشَفُ الْمَشْكَلَاتِ ٢/٩٢٣، وَالْدُرُ الْمَصُونُ ٨/٣٣٣.

(٥) الرُّخْرُفُ: ٣٩.

(٦) نَقَلَهُ ابْنُ جَنِّي عَنْهُ. انْظُرِ: الْخَصَائِصُ ٢/١٧٢.

فأَمَّا قولُ الشاعرِ^(١):

إِنْ أَشْرَبَ الْخَمْرَ أَوْ أَرْزَأُ بِهَا ثَمْنًا فَلَا مُحَالَةَ يَوْمًا أَنْتَنِي صَاحٌ^(٢)
 فالعاملُ في (يوم) حرفُ الجرِّ المُقدَّرُ مَعَ (أَنْ) كما قُدِّرَ الحرفُ مَعَ (أَنْ) في قوله تعالى:
 ﴿E D C B﴾^(٣) فَـ (أَنْ) مَعَ الحرفِ المُقدَّرِ في مَوْضِعِ الحالِ، وَمِنْ ذَلِكَ قولُ الهذلي^(٤):
 وَإِنْ غَدَاً إِنْ لَا تَجِدُ بَعْضَ زَادِنَا تُفِيءُ لَكَ زَادًا أَوْ تُعَدِّكَ بِالْأَزْمِ^(٥)
 فالعاملُ في (غَدَاً) معنى الجملة.

(١) هو أوس بن حجر.

(٢) البيت من البسيط.

انظر: ديوان أوس بن حجر ١٤، والأغاني ٧١/١١، ورسالة الغفران ١٢٩.

(٣) البقرة: ٢٤٦.

(٤) هو أبو خراش.

(٥) البيت من الطويل.

نعدك: نصرفك، وبالأزم: يامسك الفم. (عن ديوان الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ١٢٥/٢، وشرح أشعارهم ١١٩٨/٣، ولم أجده في غيرهما.

قال أبو الفتح:

«بَابُ ظَرْفِ الْمَكَانِ»

الْمَكَانُ مَا اسْتَقَرَّ فِيهِ وَتُصَرِّفُ^(١) عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الظَّرْفُ مِنْهُ مَا كَانَ مُبْهَمًا غَيْرَ مُخْتَصٍّ،
فَمَا فِي الْفِعْلِ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ، وَالْمُبْهَمُ مَا لَمْ تَكُنْ لَهُ أَقْطَارُ تَحْصُرُهُ، وَلَا نَهَايَةٌ^(٢) تُحِيطُ بِهِ^(٣).

قَالَ سَعِيدٌ: الْمُخْتَصُّ مِنَ الْأَمَكْنَةِ يَنْتَرِلُ مَتَرْلَةَ النَّاسِ كَزَيْدٍ، وَعَمْرُو؛ لِأَنَّهَا تَتَمَيَّزُ بِصُورٍ
وَحَلَقٍ، كَمَا تَتَمَيَّزُ الْإِنْسَانِيَّةُ، وَالْمُخْتَصُّ مِنْهَا مَا لَهُ نَهَايَاتٌ تُحِيطُ بِهِ، وَحُدُودٌ تَحْصُرُهُ،
كَالْمَسْجِدِ وَالدَّارِ، وَمَكَّةَ، وَبَغْدَادَ، فَلَا يَتَعَدَّى إِلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِلَّا مَا يَتَعَدَّى إِلَى زَيْدٍ وَعَمْرُو،
إِذَا صَحَّ مَعْنَاهُ فِيهِ، تَقُولُ: أَبْصَرْتُ زَيْدًا، كَمَا تَقُولُ: أَبْصَرْتُ الْبَيْتَ، فَعَلَى هَذَا تَقُولُ:
عَمَرْتُ الْبَيْتَ، كَمَا تَقُولُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا.

فَأَمَّا: دَخَلْتُ الْبَيْتَ، فَهُوَ عِنْدَ سَبْيُوهِ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ، تَقْدِيرُهُ: دَخَلْتُ إِلَى
الْبَيْتِ، وَكَذَلِكَ: ذَهَبْتُ الشَّامَ، أَيِ: ذَهَبْتُ إِلَى الشَّامِ^(٤)، وَالْمَبْرَدُ يَدَّعِي أَنَّهُ مُتَعَدِّ بِنَفْسِهِ،
لَا طَرَادَ ذَلِكَ فِيهِ^(٥).

وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ سَبْيُوهِ: أَنَّ مَصْدَرَهُ عَلَى (فُعُول) تَقُولُ: دَخَلْتُ دُخُولًا، كَمَا
تَقُولُ: خَرَجْتُ خُرُوجًا، وَقَعَدْتُ قُعُودًا، وَجَلَسْتُ جُلُوسًا، وَأَيْضًا فَإِنَّ نَظِيرَهُ وَنَقِيضَهُ غَيْرُ
مُتَعَدِّيَيْنِ، فَنَظِيرُهُ: غُرْتُ، وَنَقِيضُهُ: خَرَجْتُ، وَأَيْضًا فَحَرْفُ الْجَرِّ قَدْ يَظْهَرُ مَعَهُ، فَتَقُولُ:
دَخَلْتُ إِلَى الْبَيْتِ^(٦).

وَتَأْوِلُ الْمَبْرَدُ جَمِيعَ هَذَا، فَقَالَ: قَدْ جَاءَ (فُعُول) فِي الْمُتَعَدِّيِّ / ٨٧ ب نَحْوُ: جَحَدْتُهُ
جُحُودًا، وَنَهَكَهُ الْمَرَضُ نُهُوكًا^(٧)، وَأَمَّا النَّقِيضُ مَعَ النَّقِيضِ فَقَدْ جَاءَ: فَتَحْتُ وَأَغْلَقْتُ، وَأَمَّا

(١) فِي اللَّمَعِ: أَوْ تُصَرِّفُ.

(٢) فِي اللَّمَعِ: نَهَايَاتٌ.

(٣) اللَّمَعُ ٥٦.

(٤) انظر: الكتاب ٣٥/١، وانظر أيضاً: الأصول ١٧١/٢، وشرح السيرافي ٢٩٣/٢ (المطبوع).

(٥) انظر: المقتضب ٣٣٧/٤. وهو رأي الجرمي أيضاً، انظر: شرح السيرافي في الموضع السابق، والنكت ١٦٩/١.

(٦) انظر: المسائل البغداديات ٥٤٩، وأمالى ابن الشجري ١٣٨/٢.

(٧) انظر: الانتصار ٤٦-٤٧.

النظير مع النظير فقد جاء: جُزْتُ ومَرَرْتُ، وأما ظهور الحرف معه فيكون مثل: شَكَرْتُكَ، وشَكَرْتُ لَكَ.

والصواب قول سيبويه، لأنهم متى استعملوا (دَخَلْتُ) على المجاز جاؤوا بالحرف لا غير، تقول: دَخَلْنَا فِي عِلْمِ النَّحْوِ، ودَخَلْنَا إِلَى الْمَسْأَلَةِ الْفَقْهِيَّةِ، وَقَلَّ مَنْ يُعَدِّيهِ إِلَيْهِمَا بِغَيْرِ الْحَرْفِ. واستدل الفارسي على كونه غير متعدٍّ بأننا قد نَنَقُلُهُ بِالْهَمْزَةِ، ونُعَدِّيهِ هُنَا بِحَرْفِ الْجَرِّ، فنقول: أَدَخَلْتُهُ وَدَخَلْتُ بِهِ^(١)، ولا حُجَّةَ فِيهِ فِي الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ الَّذِي فِيهِ خِلَافٌ يُجُوزُ أَنْ يُذَكَّرَ مَعَ هَذَا الْقَوْلِ، أَدَخَلْتُهُ الْبَيْتَ وَدَخَلْتُ بِهِ الْبَيْتَ، فَالْفَارِسِيُّ لَمْ يَجْعَلِ الْهَمْزَةَ وَحْدَهَا دَلِيلًا، وَلَا الْبَاءَ وَحْدَهَا دَلِيلًا، وَإِنَّمَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا، وَلَا يُعَدِّي الْفِعْلُ بِنِهَايَةٍ إِلَّا إِذَا كَانَ لَا زِمًا.

و(خارج الدار) وإن كان من المبهمات؛ لأنه لا نهاية له تحصره، فقد نُزِلَ مِثْلُهُ (داخل الدار) المحصور.

وأما المبهم: فهو المقصود في هذا الباب، وهو نظير ظرف الزمان في تعدّي الفعل إليه، والمبهم هو الذي لا نهاية له تحصره، ولا حدود تحيط به في ظاهر الأمر، وإن كان لا شيء إلا وله حدٌّ ونهاية، إلا الباري سبحانه وتعالى.

وإنما تعدّي الفعل إليها؛ لأن الفعل لا بُدَّ لَهُ مِنْ مَكَانٍ يَقَعُ فِيهِ، إِلَّا أَنْ ذَلِكَ الْمَكَانَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ، فَقَدْ نَاسَبَ دَلَالَةُ الْإِبْهَامِ فِي الْفِعْلِ الْإِبْهَامَ الَّذِي فِي هَذَا الظَّرْفِ، [إِلَّا أَنْ الْإِبْهَامَ الَّذِي فِي هَذِهِ الظَّرُوفِ]^(٢) مَتَى^(٣) أَوْغَلَ الظَّرْفُ فِيهِ كُلَّ الْإِغَالِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَائِدَةٌ، كَالزَّمَانِ الْمَوْغَلِ فِي الْإِبْهَامِ؛ لِأَنَّهُمَا مَعْلُومَانِ وَإِنْ لَمْ تَذْكُرْهُمَا، فَلَا فَائِدَةَ فِي ذِكْرِهِمَا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: جَلَسْتُ مَكَانًا لَمْ يَحْسُنْ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ، فَإِنْ وَصَفْتُهُمَا وَأَضَفْتُهُمَا جَازَ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ ذِكْرِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ تَخْصِصُ مُحْتَمَلَاتِ الْفِعْلِ الَّذِي كَانَ الْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَيْهَا، فَإِنْ وَرَدَ ظَرْفٌ مَكَانٍ مُخْتَصٍّ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ لَا يَتَعَدَّى فَإِنَّمَا ذَلِكَ بِحَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ، كَقَوْلِ

(١) تحدث الفارسي عن هذه المسألة في البغداديات ٥٤٩، والتعليقة ٦٠/١، وذكرها عرضاً في: الشيرازيات ٩٢/١،

والإغفال ٢٠٤/١. ولم أجد هذا الاستدلال فيما قال.

(٢) تكملة من د.

(٣) في أ، ج: ومضى.

الشاعر^(١):

لَدُنْ بِهِزِ الْكَفِّ يَغْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ^(٢)
وَقَوْلُهُ^(٣):

فَلَا بُغْيَ نَكْمٍ قَنَّا وَعَوَارِضًا وَلَا أُقْبَلَنَّ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْغَدِ^(٤)
يُرِيدُ: فِي الطَّرِيقِ، وَفِي قَنَّا وَعَوَارِضَ، وَهُمَا مَوْضِعَانِ^(٥)، وَكَذَلِكَ: إِلَى لَابَةِ ضَرْغَدِ^(٦).

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الظُّرُوفِ وَبَيْنَ الْمُبْهَمَةِ، وَمَعَ هَذِهِ (فِي) وَمَعَ تِلْكَ (فِي)؟
فَالْجَوَابُ: أَنَّ فِي الْمَخْتَصَةِ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِهَا فِيهِ، كَمَا تَقُولُ: رَغِبْتُ فِي زَيْدٍ، وَ(فِي)
مَقْدَرَةٌ فِي تِلْكَ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى، فَإِنْ حُذِفَتْ مِنَ الْمَخْتَصَةِ فَكَمَا حُذِفَتْ (عَلَى) مِنْ قَوْلِهِ:
وَعَزَّتْهُ الْأَنْصِيلُ^(٧)

(١) هو ساعدة بن جؤية الهذلي.

(٢) البيت من الكامل.

لَدُنْ: لَيْنٌ. يَغْسِلُ: يَضْطَرِبُ. فِيهِ: فِي كَفِّهِ. كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ: كَمَا اضْطَرَبَ فِي الطَّرِيقِ. (عن ديوان الهذليين).
انظر: ديوان الهذليين ١/١٩٠، والكتاب ١/٣٦، ٢١٤، ونوادر أبي زيد ١٦٧، والكامل ١/٤٧٤، وتفسير
الطبري ١٢/٣٣٧ (شاكِر)، وكتاب الشعر ٢/٣٣٨، والخصائص ٣/٣١٩، والمقتصد ١/٦٤٣، وأُمالي ابن
الشجري ١/٦٣، واللسان ١٣/٤٧٣ (عسل)، ومغني اللبيب ١٥، وشرح أبياته ١/٩.

(٣) هو عامر بن الطفيل.

(٤) البيت من الكامل.

روي: (فَلَا بُغْيَ نَكْمِ الْمَلَا) و(لَا هِبْطَنَ).

لابة ضَرْغَد: حرة لبني تميم. (عن شرح اختيارات المفضل ٣/١٤٩٧).

انظر: المفضليات ٣٦٣، والأصمعيات ٢١٦، والكتاب ١/١٦٣، ٢١٤، والإيضاح العضدي ٢٠٧، والمقتصد
١/٦٤٤، والنكت ١/٢٨٣، والمخصص ١٥/١٦٣، وأُمالي ابن الشجري ٢/٥٧٢-٥٧٣، وأسرار العربية
١٦٨، وسفر السعادة ١/٣٨٤-٣٨٥، وارتشاف الضرب ٣/١٤٣٧.

(٥) هما جبالان في بلاد طَبِئ. انظر: معجم ما استعجم ٣/٩٧٨، ومعجم البلدان ٤/١٦٤.

(٦) حرة في بلاد طَبِئ أيضاً، وقيل: أرض لهذيل، وقيل: أرض لغطفان. انظر: معجم ما استعجم ٣/٨٥٨، ومعجم
البلدان ٢/٢٤٧.

(٧) سبق تخريجه.

و(أَقْبَلَ) فعلٌ لا يَتَعَدَّى، فَقَدْ حُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ مِنْ (الْخِيلِ)، وَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ مِنْ (لَابَةِ)، وَهَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ إِلَّا فِي ظَرْفٍ جُعِلَ مَفْعُولًا عَلَى السَّعَةِ، وَقَدْ تَأَوَّلُوا الْبَيْتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا التَّأْوِيلِ، وَجَعَلُوا (أَقْبَلَ) هَذِهِ لَيْسَ هِيَ الَّتِي تَقَعُ ضِدًّا (أَذِيرَ) وَإِنَّمَا هِيَ بِمِثْلَةِ فِعْلِ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، نَحْوُ قَوْلِهِ^(١):

فَأَقْبَلَهَا الشَّمْسُ رَاعٍ لَهَا^(٢)

وَحَكَى سِيبَوِيهِ: كَيْفَ أَنْتَ إِذَا أُقْبِلْتَ النَّقْبَ الرَّكَّابُ^(٣)، فَبَنَاهُ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَأَقَامَ أَحَدَ الْمَفْعُولَيْنِ مَقَامَ الْفَاعِلِ وَنَصَبَ الْآخَرَ.

وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا أَسْمَاءَ مَخْصُوصَةً اسْتِعْمَالَ الظَّرْفِ أَيْضًا، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَقْيَسٍ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ، وَمَنَاطَ الثَّرِيَّا^(٤)، كَمَا قَالَ^(٥):

فَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ مَنَاطَ الثَّرِيَّا قَدْ تَعَلَّتْ نُجُومُهَا^(٦)

(١) هو المزار الفقهسي.

(٢) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

رَهِيْنٌ لَهَا بِجَفَاءِ الْعِشَاءِ

الشاهد: مجيء (أقبل) متعدياً إلى مفعولين، الأول الضمير، والثاني (الشمس).

انظر: شعراء أميون (المزار الفقهسي) ٤٣٧/٢، والوحشيات ٥٦، ولم أجده في غيرهما.

(٣) انظر: الكتاب ٤٠٩/١. قال السيرافي: «... وكذلك قوله: كيف أنت إذا أُقْبِلَ النَّقْبَ الرَّكَّابُ؛ لأنَّ (الركاب) اسمٌ للإبل، وقد أقامه مقامَ الفاعلِ في (أقبل) ونصب (النقب) وهو طريقٌ في الجبل...» شرح السيرافي ١٣٤/٢ ب.

(٤) انظر: الكتاب ٤١٣/١، والمقتضب ٣٤٣/٤، والأصول ٢٠١/١، وأمالى ابن الشجري ٥٨٥/٢.

(٥) اختلف في قائله، ف قيل:

أ- الأحوص.

ب- عبد الرحمن بن حسان بن ثابت.

(٦) البيت من الطويل.

الشاهد: مجيء (مناط الثريا) ظرفاً.

انظر: شعر الأحوص ٢٤٠، والكتاب ٤١٣/١، والمقتضب ٣٤٣/٤، والأصول ٢٠١/١، وشرح أبيات سيبويه

٣٠٦/١، والمخصص ٥٤/١٣، وتحصيل عين الذهب ٢٣٨، وأمالى ابن الشجري ٥٨٥/٢.

وكذلك: هُما خَطَّانِ جنابتي أنفها^(١).

فأَمَّا قولُ الشاعر^(٢):

فَظَلْتُ بَمَلَقِي وَاحِفٍ جَرَعَ الْمَعَى قِيَاماً تَفَالِي مُصْلِحِماً أَمِيرُهَا^(٣)
/ ٨٨ أ وَقَوْلُهُ^(٤):

كَأَنَّ مَجَرَ الرَّامِسَاتِ ذُبُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَقَّتَهُ الصَّوَانِعُ^(٥)
فـ(مَلَقَى) و(مَجَرَ) مَصْدَرَانِ [لِنَصْبِهِمَا الْاسْمِينَ]^(٦)، وفي الكلامِ حَذْفٌ لِيَصِحَّ الْمَعْنَى
[كَأَنَّهُ قَالَ: كَانَ مَكَانَ مَلَقَى وَمَكَانَ مَجَرَ]^(٧).

قال أبو الفتح: «وَذَلِكَ»^(٨) نحو: أَمَامَكَ، وَوَرَاءَكَ، وَإِزَاءَكَ، [وَتَلْقَاءَكَ]^(٩)، تقول:

(١) يعني الخططين اللذين اكتنفا جنبي أنف الظبية. انظر: الكتاب ٤٠٥/١.

(٢) هو ذو الرمة.

(٣) البيت من الطويل.

رواية الديوان: (واحفٍ بدل (واحف) قال المحقق: هو تصحيف. ورسم في النسخ: (المعا) وتصويبه من المصادر. الجرع: من الرمل رابية سهلة لينّة، والمعنى موضع، يقول: ظلت الحُمُرُ بملَقَى واحِفٍ جرَعَ المعَى: أي حيث يلقي واحِفٌ جرَعَ ذلك الموضع. وتَفَالَى: يفلي بعضها بعضاً، وذلك إذ أمنت الصياد، فهي كأنها تعبت. والمصلح: المتكبر. ويعني بالأَمِير: الفحل. أي إن فحلها واقف ساكت مستكبر. (عن شرح الديوان ٢٤٤/١).

انظر: ديوان ذي الرمة ٢٤٣/١، وتخرجه ١٩٥٢/٣، والإيضاح العضدي ٢١٣، وتهذيب اللغة ٦٦٠/٧ (صلح)، والمختص ١٧٦/١٥، والمقتصد ٦٥٧/١، وأساس البلاغة ٢١٥/٢ (فلي)، وشرح شواهد الإيضاح ١٧٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٣٩/١، واللسان ٣٤١/١٢ (صلح)، وتاج العروس ٥١٠/٣٢ (صلح).

(٤) هو النابغة الذبياني.

(٥) البيت من الطويل.

الرامسات: الرياح الشديدة التي ترمس الأثر، أي تُعَقِّيه. والذبول: أواخر الرياح، وإنما خصها لأن الأوائل شديدة، ثم تسكن الأواخر فتسهل الموضع وتذهب آثاره. (عن الديوان). والقضيم الصحف بيض. (عن العين). انظر: ديوان النابغة ٣١، والعين ٥٤/٥، ١٨١ (قضم)، وغريب الحديث لابن قتيبة ٦٦٩/٣، والإيضاح العضدي ٢١٢، وتهذيب اللغة ٣٥١/٨ (قضم)، ومقاييس اللغة ٩٩/٥، ٤٨٢، والمقتصد ٦٥٦/١، والمفصل ٢٣٣، وشرح شواهد الإيضاح ١٧٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٣٧/١، وشرح المفصل ١١٠/٦.

(٦) تكملة من د.

(٧) تكملة من د.

(٨) سقط من اللمع.

(٩) تكملة من د.

جَلَسْتُ عِنْدَكَ وَسَرْتُ أَمَامَكَ وَوَرَاءَكَ، وَأَنَا قَرِيباً مِنْكَ، وَزَيْدٌ ذُوْنَكَ، وَمَحَمَّدٌ حَيَالُكَ^(١)، فَتَنْصِبُ هَذَا كُلَّهُ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ مِنْ^(٢) الْأَفْعَالِ الْمُظْهَرَةِ وَالْمَقْدَرَةِ^(٣)، وَكَذَلِكَ مَا أَشَبَّهُهُ^(٤).

قَالَ سَعِيدٌ: وَجَدْتُ فِي غَيْرِ هَذِهِ النُّسخَةِ أَكْثَرَ مِنْ هَذِهِ الظُّرُوفِ، وَأَنَا أَذْكَرُ مَا وَجَدْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الظُّرُوفَ الْمُبْهَمَةَ هِيَ الْمَوْضُوعَةُ لِلْجِهَاتِ السَّتِّ، أَوْ [مَا]^(٥) كَانَ صَالِحاً لَهَا جُمْعَ، وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ يَخْتَصُّ بِوَاحِدٍ مِنَ الْجِهَاتِ، وَقِسْمٌ يَعُمُّ الْجِهَاتِ إِلَّا أَنَّ لَهُ نَوْعَ تَخْصُّصٍ بِالإِضَافَةِ، وَقِسْمٌ عَامٌّ لَهَا بِلا تَخْصُّصٍ، فَالْأَوَّلُ: خَلْفٌ، وَوَرَاءٌ، وَقُدَّامٌ، وَتُجَاهٌ، وَإِزَاءٌ، وَتِلْقَاءٌ، وَأَمَامٌ، وَيَمِينٌ، وَشِمَالٌ، وَفَوْقٌ، وَتَحْتَ. وَالثَّانِي وَ[هُوَ]^(٦) مَا كَانَ لِلْجَمِيعِ، نَحْوُ: عِنْدَكَ، وَلَدَيْكَ، وَلَدُنْكَ^(٧)، وَمِنْ ذَلِكَ: قُرْبُكَ، وَقَرِيباً مِنْكَ، وَصِفَتُكَ، بِمِثْلَةِ عِنْدَكَ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ أَوْغَلُ فِي الْإِبْهَامِ مِنْ تِلْكَ الظُّرُوفِ الْمُخْتَصِّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِجِهَةٍ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ أَوْغَلُ مِنْ هَذِهِ مِنْ وَجْهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ صَالِحٌ لِقَرِيبِ الْجِهَةِ وَبَعِيدِهَا، وَ(قَرِيبٌ) لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِلْقَرِيبِ لَا غَيْرُ، وَ(عِنْدٌ) أَوْغَلُ مِنَ الْجَمِيعِ فِي الْإِبْهَامِ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهَا جُمْعٌ، قَرِيبُهَا وَبَعِيدُهَا، وَ(صَدَدَكَ) بِمِثْلَةِ (نَحْوَكَ)، وَ(نَحْوَكَ) بِمِثْلَةِ (عِنْدَكَ)، وَ(لَدَيْكَ) بِمِثْلَةِ (عِنْدَكَ)، إِلَّا أَنَّكَ قَدْ تَقُولُ: الْمَالُ عِنْدَكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِالْبَلَدَةِ الَّتِي أَنْتَ فِيهَا. وَالثَّلَاثُ: الْمَكَانُ وَالْمَوْضِعُ، وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَعِيداً مِنْكَ، وَلَمْ يُجْزَ: زَيْدٌ بَعِيداً مِنْكَ؛ لِأَنَّهُ هُنَا مُعْتَمَدُ الْفَائِدَةِ، وَهُوَ تَمَّ فَضْلُهُ، وَيُجِيزُهُمَا فِي (قَرِيبٌ)، فَيَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَرِيباً مِنْكَ، وَزَيْدٌ قَرِيباً مِنْكَ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: هُوَ قُرْبُكَ، وَلَا يُقَالُ: هُوَ بُعْدُكَ، فَالْقَرِيبُ

(١) ذكر في اللمع أكثر من هذا، وسيذكر المؤلف بعضها في الشرح.

(٢) في أ: ومن.

(٣) في اللمع: أو المقدرة.

(٤) اللمع ٥٦.

(٥) تكملة من د.

(٦) سقط من ج.

(٧) في الهامش.

أَقْوَى فِي التَّمَكُّنِ، وَلَمْ يُجْزَ: زَيْدٌ أَعْلَى الحَائِطِ، وَيُجْزَى: زَيْدٌ أَسْفَلَ الحَائِطِ، هَمَلًا عَلَى (قَرِيب) ^(١)، وَأَجَازَ الْفَرَاءُ: زَيْدٌ لَصِقَ الحَائِطِ، وَلِصِقَ الحَائِطُ، فَأَمَّا لَصِيقُ الحَائِطِ فَلَمْ يُجْزَ فِيهِ إِلَّا الرِّفْعُ ^(٢).

فَأَمَّا (مَعَ) فَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّمَا اسْمٌ تَحْرُكُ آخِرُهَا لِغَيْرِ سَاكِنٍ، وَلَيْسَتْ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَتَكُونُ حَرَكَةً ضَرُورِيَّةً.

فَإِنْ قُلْتَ: الْحَرَكَةُ هِيَ لِلحَرْفِ الحَلْقِيِّ، كَمَا قَالُوا: هُوَ مَحْمُومٌ، وَكَمَا قَالَ أَبُو النَّجْمِ ^(٣):

وَجَبَلًا طَالَ مَعْدَى فَاشْتَمَخَرَّ أَشَمُّ لَا يَسْطِيعُهُ النَّاسُ الدَّهْرُ ^(٤)

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ حَرْفًا لاحتَاجَ فِي الإِضَافَةِ إِلَى نُونِ الْوَقَايَةِ كَمَا يَحْتَاجُ الحَرْفُ الْمُتَحَرِّكُ الْمَفْتُوحُ إِذَا اتَّصَلَ بِأَلْيَاءٍ فِي قَوْلِكَ: لَيْتَنِي، وَكَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْفِعْلُ فِي: ضَرَبَنِي، وَيَضْرِبُنِي، وَيَذُلُّكَ عَلَى كَوْنِهِ ظَرْفًا قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٥):

أَقِيمُوا بَنِي عَمِّي وَأَهْوَاؤُنَا مَعَاً وَأَرْحَامُنَا مَوْصُولَةً لَمْ تَقْضَبَ ^(٦)

فَقَدْ وَقَعَتْ [هُنَا] ^(٧) خَبَرًا عَنِ الْإِبْتِدَاءِ مَنْصُوبَةً، فَالْأَلِفُ عِنْدَ يُونُسَ كَالْأَلِفِ فِي (قَفَاً)

(١) لم أقف على قوله.

(٢) لم أقف على قوله.

(٣) هو الفضل بن قدامة العجلي. راجز أموي. راجز العجاج، وله مع هشام بن عبد الملك أخبار. انظر: طبقات فحول الشعراء ٧٣٧/٢، ٧٤٥، والشعر والشعراء ٥٨٨/٢.

(٤) من الرجز.

الشاهد: تحريك العين في (الدهر)؛ لأنها حرف حلقي.

انظر: الخصائص ٩/٢، والمحكم ١٨٢/٤ (دهر)، واللسان ٢٩٢/٤ (دهر)، وتاج العروس ٣٤٧/١١ (دهر).

(٥) هو جندل بن عمرو.

(٦) البيت من الطويل.

روي: (أَفِيقُوا بَنِي حَزْنٍ)، و(بني حرب).

تَقْضَبُ: تَقْطَعُ. (عن المَرْزُوقِي).

انظر: ديوان الحماسة ١١٣/١، وشرح الحماسة للمَرْزُوقِي ٣١٢/١، وشرح التسهيل ٢٤٠/٢، والجنى السداني

٣٠٧، ومعني اللبيب ٤٣٩، وشرح شواهد ٧٤٦/٢، وشرح أبياته ٨/٦.

(٧) تكملة من د.

فَهِىَ مَقْصُورَةٌ^(١)، وَالْأَلِفُ عِنْدَ الْخَلِيلِ كَالْأَلِفِ فِي: صَبَّيْتُ دَمًا، فَالْأَلِفُ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ^(٢)، فَهِىَ عِنْدَ يُونُسَ عَكْسُ الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ السَّتَةَ تُحَذَفُ لَامُهَا فِي الْإِفْرَادِ وَتُرَدُّ فِي الْإِضَافَةِ، وَهَذِهِ تُرَدُّ لَامُهَا فِي الْإِفْرَادِ وَتُحَذَفُ فِي الْإِضَافَةِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا بِ

مُ ۞ مَعَكُمْ﴾^(٣) وَأَخْبَرَ بِهِ عَنِ الْجِثَّةِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾^(٤)، وَيَذُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ ظَرَفٌ مَكَانٍ وَقُوعُهَا خَبَرًا عَنِ الْجِثَّةِ فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو.

وَلَا يَدْخُلُ عَلَى (عِنْدَ) مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ / ٨٨ ب إِلَّا (مِنْ) وَحْدَهَا؛ لِأَنَّهَا ظَرَفٌ غَيْرُ مُتِمِّكِنٍ، وَإِنْ كَانَ سَبِيوِيهِ يَنْظُرُ إِلَى تَمَكُّنِ الظَّرْفِ بِالْجَرِّ^(٥)، لَكِنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَتْ جَمِيعُهَا مِنْ الدُّخُولِ عَلَيْهِ لَمْ يَعْتَدَّ بِمِنْ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا قَلَّ عِنْدَهُ لَمْ يَعْتَدَّ بِهِ، وَجَعَلَهُ فِي حُكْمِ السَّاقِطِ، كَمَا قَالَ: إِنَّ الزَّوَائِدَ لَا تُزَادُ فِي أَوَائِلِ الْأَسْمَاءِ، إِلَّا مَا جَرَى عَلَى الْفِعْلِ، نَحْوُ: مُسْتَخْرَجٍ، وَقَدْ وَرَدَ: رَجُلٌ أَنْقَحَلَ، وَالْهَمْزَةُ وَالنُّونُ زَائِدَتَانِ بِحُكْمِ الْإِشْتِقَاقِ، وَلَمْ يَعْتَدَّ بِهَا^(٦)، وَقَالَ: إِنَّ (عَلَى) لَا تُزَادُ^(٧)، وَقَدْ جَاءَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٨):

(١) انظر قول يونس في: شرح التسهيل ٢/٢٣٩، والجنى الداى ٣٠٧.

(٢) قال سيبويه: «وسألت الخليل عن (معكم) و(مع)، لأي شيء نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسمًا كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاء معاً، وذهب معاً، وقد ذهب معهُ، ومن معهُ، صارت ظرفاً، فجعلوها بمنزلة أمام وقُدَّام» (الكتاب ٣/٢٨٦). والنقل عن الخليل أنه كَرَأَى سَبِيوِيهِ، ويشعر به ما نقله عنه، ولم أجد من نحا نحو المصنف. انظر: شرح التسهيل ٢/٢٣٩، والجنى الداى ٣٠٧، ومغني اللبيب ٤٣٩.

(٣) البقرة: ١٤.

(٤) النساء: ٧٣.

(٥) عدَّ سيبويه (عند) ظرفاً لا يتصرف. انظر: الكتاب ١/٦٨.

وَأَمَّا كَوْنُهُ يَنْظُرُ إِلَى التَّمَكُّنِ بِالْجَرِّ، فَلَيْسَ دَقِيقًا، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ بِالْجَرِّ وَكَوْنُهُ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ وَلَا يَكُونُ نَكْرَةً. قَالَ (٣/٢٨٥): «هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة وذلك لأنها لا تُضَافُ وَلَا تَصَرَّفُ تَصَرُّفَ غَيْرِهَا، وَلَا تَكُونُ نَكْرَةً» الكتاب. وقال: (٣/٢٨٩): «وسألت عن قوله: من دون، ومن فوق، ومن تحت... فقال: أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكنة؛ لأنها تُضَافُ وتُصَرَّفُ غيرَ ظرفٍ».

(٦) انظر: الكتاب ٤/٢٤٧.

(٧) انظر: الكتاب ١/٣٨.

(٨) لم أقف على قائله.

إِنَّ الْفَقِيرَ وَأَبْيَكَ يَعْتَمِلُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ^(١)
فَـ(عَلَى) زائدة^(٢).

وإنما اختصت (من) بها^(٣)؛ لأنها لا ابتداء الغاية، والفعل إذا أصدرته فلا بُدَّ من ابتداء، وقد يمنع مانع من الانتهاء فينقطع الفعل عن غير انتهائه، فلما كانت أقوى من (إلى) تسلطت على الدخول على (عند)، ومنع الأخفش من وصف الظرف غير المتمكن، قال: لو قلت: إنَّ عندك الحسن زيدا، لم يُجزَّ^(٤)، وكذلك (تحت) و(فوق).

وهذه الظروف التي ذكرها منها ما يكون ظرفاً واسماً، نحو: خلف وأمام ويمين وشمال، قال الشاعر^(٥):

فَعَدْتُ كَلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامُهَا^(٦)
والمأزني يعتقد أن رفعه ضرورة^(٧)، وقال تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ﴾^(٨) فدخول (عن)

(١) من الرجز.

انظر: الكتاب ٨١/١، ومجالس العلماء ٨٢، والبصريات ٥٩٢/١، والخصائص ٣٠٥/٢، والمختص ٢٨١/١، وأما ابن الشجري ٤٤٠/٢، وارتشاف الضرب ١٧٣٦/٤، والحنى الداني ٤٧٨، ومغني اللبيب ١٩٢، وخزانة الأدب ١٤٣/١٠.

(٢) انظر: التمام ٢٤٦، والخصائص ٣٠٥/٢. وهناك توجيهات أخرى تجدها في مصادر البيت.

(٣) أي بـ(عند).

(٤) لم أقف على هذا.

(٥) هو لبيد بن ربيعة رضي الله عنه.

(٦) البيت من الكامل.

وهو من معلقته المشهورة.

الفرج: الثغر، وهو موضع المخافة، ومولى المخافة: وليُّ المخافة، أي الموضع الذي فيه المخافة. والمعنى أن هذه البقرة التي فقدت ولدها خائفة من كلا طريقيها من الصائد. (عن الديوان وشرح القصائد السبع).

والشاهد فيه: رفع (خلف) و(أمام) على أنهما اسمان.

انظر: ديوان لبيد ٢٢٢، والعين ٤٢٩/٨، والكتاب ٤٠٧/١، وإصلاح المنطق ٧٧، والمعاني الكبير ٧١٠/٢، والمقتضب ١٠٢/٣، وشرح القصائد السبع ٥٦٥، ومعاني القرآن للنحاس ٣٣٦/١، والإيضاح العضدي ٢١٠-٢١١، وأما ابن الشجري ١٦٦/١، وشرح المفصل ٤٤/٢، ١٢٩.

(٧) لم أقف على هذا.

(٨) ق: ١٧، والمعارض: ٣٧.

(عَنْ) عَلَيْهَا يَدُلُّ عَلَى أَلْهَا اسْمٌ. فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

صَدَدَتْ الْكَأْسَ عَنَّا أَمْ عَمْرٍو وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا^(٢)
فَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ (الْيَمِينَ) ظَرْفًا، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ عَلَى الْخَبَرِ، وَيَصِحُّ فِي (مَجْرَاهَا)
الْإِبْتِدَاءُ إِذَا جَعَلْتَ (الْيَمِينَ) ظَرْفًا، وَالْبَدَلُ، وَيَكُونُ (الْيَمِينَ) عَلَى مَا بَهَا فِي الْأَوَّلِ.
وَأَمَّا مَا لَا يُخْرِجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ فَنَحْوُ: سَوَى وَسَوَاءَ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣):
وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا^(٤)
فَإِنَّهُ ضَرُورَةٌ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (مِنْ) لَا يُخْرِجُهُ إِلَى التَّمَكُّنِ، كَمَا لَا يُخْرِجُ (عِنْدَ) مِنْهُ،
وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(٥):

تَجَانَفُ عَنْ أَهْلِ الْيَمَامَةِ نَاقِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا^(٦)

(١) اختلف في قائله، فقليل:

أ- عمرو بن كلثوم التغلبي.

ب- عمرو بن عدي ابن أخت جذيمة الأبرش. وأن عمرو بن كلثوم أدخله في معلقته.

(٢) البيت من الوافر.

انظر: ديوان عمرو بن كلثوم ٥٦، والعين ١٣٧/٧ (صبن)، والكتاب ٢٢٢/١، ٤٠٥، والإيضاح العضدي ٢١١، وتهديب اللغة ٢٠٩/١٢ (صبن)، وجمهرة الأمثال ١٠٧/١، وتحصيل عين الذهب ١٧٤، والإفصاح ٢٨٦-٢٨٧، وشروح سقط الزند ١٣٧٨/٣، ١٣٧٩، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٣٤/١، وخزانة الأدب ٢٧٢/٨.

(٣) هو المرار بن سلامة العجلي.

(٤) البيت من الطويل.

انظر: الكتاب ٣١/١، ٤٠٨، والمقتضب ٣٥٠/٤، وشرح أبيات سيويه ٣٦٩/١، والمخصص ٥٨/١٤، ٦٤، وتحصيل عين الذهب ٦٨، والإنصاف ٢٩٤/١، واللسان ٤٠٨/١٤ (سوا)، وخزانة الأدب ٤٣٨/٣.

(٥) هو الأعشى.

(٦) البيت من الطويل.

روي: (عن جو اليمامة).

تجانف: تميل. (عن الخزانة).

انظر: الصبح المنير ٦٦، والكتاب ٣٢/١، ٤٠٨، والمقتضب ٣٤٩/٤، ومعاني القرآن للنحاس ٤٧٠/٤، وكتاب الشعر ٤٥٨/٢، والشيرازيات ٥٧٢/٢، وأمالى ابن الشجري ٣٥٩/١، ٢٥٠/٢، والإنصاف ٢٩٥/١، وشرح المفصل ٤٤/٢، ٨٤، وخزانة الأدب ٤٣٥/٣.

وَهَذَا ضَرُورَةٌ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ^(١):

فَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا سِوَى هَامِدٍ^(٢)

وَقَوْلُهُ: «وَيَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ» صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ يَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ ظَاهِرًا وَمُقَدَّرًا، فَالظَّاهِرُ نَحْوُ: جَلَسْتُ الْيَوْمَ، وَمُضْمَرًا نَحْوُ: مَرَرْتُ بِالَّذِي خَلَفَكَ، وَيَعْمَلُ فِيهِ الصِّفَةُ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ، وَالْمَصْدَرُ، وَاسْمُ الْفِعْلِ، وَأَمَّا عَمَلُهُ فِيهِ مُقَدَّرًا لَا يَظْهَرُ، فَنَحْوُ: مَرَرْتُ بِالَّذِي خَلَفَكَ، وَيَقَعُ خَيْرًا لِلْمُبْتَدَأِ، وَصِفَةً، وَحَالًا، وَصَلَةً، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ هَذَا، وَيَعْمَلُ فِيهِ أَيْضًا رَائِحَةُ الْفِعْلِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣):

وَلَقَدْ حَمَيْتُ الْحَيَّ تَحْمِلُ شِكَّتِي فَرُطٌ وَشَاحِي إِذَا غَدَوْتُ لِحَامُهَا^(٤)

فَالْعَامِلُ فِي (إِذَا) (وَشَاحِي)، وَكَذَا قَوْلُهُ^(٥):

تَرَكْتُ بِنَا لَوْحًا وَلَوْ شِئْتَ جَادِنَا بُعِيدَ الْكَرَى تَلَجٌ^(٦) بِكَرْمَانَ نَاضِحٌ^(٧)

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي.

(٢) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

وَسُفْعُ الْخُدُودِ مَعًا وَالنُّؤْيُ

وغير الثمام وغير النؤي

وروي:

الهامد: الرماد. وسُفْعُ الْخُدُودِ: الأثافي. والنؤي: الحفرة حول البيت تمنع المطر. (عن ديوان الهذليين).

الشاهد: وقوع سوى غير ظرف، فهي هنا فاعل.

انظر: ديوان الهذليين ٦٦/١، وشرح أشعار الهذليين ١٠٠/١، وكتاب الشعر ٤٥٢/٢، والحلبيات ٢٤١-٢٤٢،

والخصائص ٣٦٩/٢، ومفردات ألفاظ القرآن للراغب (سوى) ٤٤١، والبديع ٢١٩/١/١، والحماسة البصرية

٦٩٦/٢، وبصائر ذوي التمييز ٢٨٧/٣.

(٣) هو لبيد بن ربيعة رضي الله عنه.

(٤) البيت من الكامل.

حميت الحي: منعت منه وصيرته حمي. والشكة: اسم يجمع السلاح. الفرط: المتقدم. وقوله: وشاحي إذا غدوت

لحامها: أي اللجام في يدي بمتزلة الوشاح، أي على كتفي. (عن شرح الديوان).

انظر: ديوان لبيد ٢٣٠، والعين ٤٢٠/٧ (فرط)، وإصلاح المنطق ٦٨، والمعاني الكبير ٩٧/١، وشرح القصائد

السبع ٥٧٩، وتهذيب اللغة ١٤٦/٥ (وشح)، واللسان ٦٣٣/٢ (وشح).

(٥) هو جرير.

(٦) في أ: بُج.

(٧) البيت من الطويل.

فالعامل في الظرف، الذي هو (بُعَيْدُ الْكَرَى) ثَلَجٌ^(١٣٨٣) والظرفُ مُقَدَّمٌ^(١) عَلَى عَامِلِهِ،
إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ، أَوْ يَكُونَ الْعَامِلُ مُصَدَّرًا مُقَدَّرًا بِأَنْ وَالْفِعْلُ، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٢):
أَنَا أَبُو الْمَنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ^(٣)

فَاسْتَخْرَجَ مِنَ الْعَلَمِ مَعْنَى نَصَبَ بِهِ الظَّرْفَ، وَهُوَ الْقُوَّةُ وَالنَّجْدَةُ، أَوْ أَنَّهُ شَبَّهَ نَفْسَهُ بِأَبِي
الْمَنْهَالِ، فَعَمَلَتِ الْمُمَاثَلَةُ فِي الظَّرْفِ، كَمَا تَقُولُ: زَيْدُ الشَّمْسِ ضِيَاءٌ، وَعَمَرُو الْأَسَدُ شِدَّةً،
فَنَصَبَ (شِدَّةً) عَلَى التَّمْيِيزِ، أَوْ الْحَالِ، فَالْعَامِلُ الْمُمَاثَلَةُ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَكَذَلِكَ سِرْتُ فَرَسَخًا، وَشَيْعَتُكَ مِيلاً، وَلَوْ قُلْتُ: / ٨٩ أَسِرْتُ
الْبَصْرَةَ، وَجَلَسْتُ الْكُوفَةَ لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّهُمَا مَخْصُوصَتَانِ، وَلَيْسَ فِي الْفِعْلِ دَلِيلٌ عَلَيْهِمَا، فَإِنْ
قُلْتُ: سِرْتُ إِلَى الْبَصْرَةِ، وَجَلَسْتُ فِي الْكُوفَةِ صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ لِأَجْلِ دُخُولِ (فِي) فِيهَا»^(٤).

قَالَ سَعِيدٌ: الْفَرَسَخُ وَالْمِيلُ مَعْرُوفَا الْقَدْرِ، مَجْهُولَا الْحَلِّ؛ لِأَنَّهُمَا يَصْلُحَانِ فِي الْأَمْكَنِ
جَمِيعَهُمَا، فَدَخَلَا فِي حَيْزِ^(٥) الْمُبْهَمَاتِ، فَيَتَعَدَّى الْفِعْلُ الْقَاصِرُ إِلَيْهِمَا، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَكَانَ
وَالْمَوْضِعَ حَيْثُ جُعِلَا مُحَلًّا وَمَقْدَارًا بَطُلَ تَعَدِّي الْفِعْلِ إِلَيْهِمَا، إِلَّا أَنْ تَصِفَهُمَا أَوْ تُضَيِّفَهُمَا،

روي: (ناصح) بدل (ناضح).

اللُّوح: العطش. وكرمان: مدينة. وناصح: خالص. (عن الديوان والخزانة).

انظر: ديوان جرير ٢٦٦/١، وتخريجه ١٠٧٢/٢، والشيرازيات ٦١٨/٢، والتمام ١٦٣، وتاريخ دمشق
٢٤٧/٧٠، ومغني اللبيب ٦٨٨، وشرح شواهد ٨٩٠/٢، وشرح أبياته ١٥٣/٧، وخزانة الأدب ٢٦٧/٥،
١٢٣/٧.

(١) في هامش أ: يجوز أن، وغير (مقدم) إلى: (يقدم)؟!

(٢) بعض بني أسد. (عن تهذيب اللغة ٦٥/١٢ (ضول)).

(٣) هذا بيت من السريع. وبعده:

لَيْسَ عَلَيَّ نَسَبِي بِضُؤْلَانٍ

انظر: تهذيب اللغة ٦٥/١٢ (ضول)، وكتاب الشعر ٢٥٠/١، والشيرازيات ٢٢٦/١، والتمام ١٦٣،
والخصائص ٢٧٠/٣، واللسان ٣٨٩/١١ (ضأل)، ومغني اللبيب ٥٦٨، ٦٨٨، والمقاصد الشافية ٦٤٣/١،
٦٥٣، ١٠٦/٢، ٤٧٥/٣، وشرح أبيات المغني ٢١٨/٦.

(٤) اللمع ٥٦-٥٧.

(٥) في د: خبر.

فَأَمَّا (البَصْرَةُ) و(الكَوْفَةُ) فمَوَاضِعٌ مَخْصُوصَةٌ مَحْدُودَةٌ، تَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهَا بِصُورٍ وَأَسْمَاءٍ مَوْضُوعَةٍ، فَتَنَزَّلَتْ مِثْلَةُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَكَمَا أَنَّ الْفِعْلَ الْقَاصِرَ لَا يَتَعَدَّى إِلَى زَيْدٍ، فَكَذَلِكَ لَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا، وَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّ (سَارَ) يَتَعَدَّى، وَأَنْشَدُوا^(١):

وَإِذَا كَرِي مَوْفِي إِذَا التَّقَتِ الْخِيَّ ——— لُ وَسَارَتْ إِلَى الرَّجَالِ الرَّجَالَا^(٢)
فَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ (سِرْتُ) مُتَعَدِّيًا، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ مِثْلَ:
... وَعَزَّزْنَاهُ الْأَنَاصِيلُ^(٣)

يُرِيدُ: سَارَتْ بِالرَّجَالِ [إِلَى الرَّجَالِ]^(٤)، وَبَعْضُهُمْ يَقْدَرُهُ: إِذَا التَّقَتِ الْخِيْلُ الرَّجَالَا^(٥)
وَسَارَتْ إِلَى الرَّجَالِ، وَأَنْشَدُوا^(٦):

فَلَا تَعْضَبَنَّ مِنْ سُنَّةٍ^(٧) أَنْتَ سِرَّتَهَا وَأَوَّلُ رَاضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا^(٨)
وَقَالَ سَيَبَوِيه: تَقُولُ: دَارِي خَلْفَ دَارِكٍ فَرَسَخًا، فـ(فَرَسَخٌ) هُنَا تَمْيِيزٌ، وَقَدْ جَوَزَ قَوْمٌ فِيهِ الْحَالَ، ثُمَّ قَالَ: وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: دَارِي خَلْفَ دَارِكٍ فَرَسَخَانِ، فَيُلْغِي (خَلْفًا)، فَهَذَا يَدُلُّكَ مِنْ قَوْلِهِ: إِنَّ فَرَسَخًا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا^(٩)، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: تَقُولُ: دَارِي مِنْ خَلْفِ دَارِكٍ فَرَسَخَانِ، فَجَعَلَ (خَلْفًا) هَهُنَا اسْمًا، وَشَبَّهَهُ بِقَوْلِهِمْ: دَارُكَ مِنِّي فَرَسَخَانِ، قَالَ: وَهَذَا قَوِيٌّ،

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الخفيف.

انظر: مجالس ثعلب ٢٦٩/١، والخصائص ٢١١/٢، واللسان ٣٨٩/٤ (سير).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) تكملة من د.

(٥) كذا! بألف الإطلاق.

(٦) لخالد بن زهير الهذلي.

(٧) في أ: سيرة. وفي هامشها ما أثبتته عن نسخة.

(٨) البيت من الطويل.

الشاهد: تعدي (سار) إلى المفعول به في قوله: (سرتها).

انظر: ديوان الهذليين ١٥٧/١، والشعر والشعراء ٦٤٠/٢، وشرح أشعار الهذليين ٢١٣/١، والحجة للقراء السبعة

٢٦٥/٤، والخصائص ٢١٢/٢، وإعجاز القرآن للباقلاني ٨٩، والبحر المحيط ١٣٨/٥، وشرح أبيات مغني

اللبيب ١٣٤/٧، وحزاة الأدب ٨٤/٥، ٥١٥/٨، ٥٩/٩.

(٩) انظر: الكتاب ٤١٧/١.

قويٌّ، ثمَّ قالَ: والعَرَبُ تَرَفُّعُ هَذَا وَتَنْصِبُهُ، وَتَقُولُ: أَنْتَ مِنِّي فَرَسَخَيْنِ، فَتَنْصِبُهُ عَلَى الظَّرْفِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَنْتَ مِنِّي مَا دُمْنَا نَسِيرُ فَرَسَخَيْنِ^(١).

وَقَوْلُ عَثْمَانَ: «لَيْسَ فِي الْفِعْلِ دَلِيلٌ عَلَيْهَا» كَذَلِكَ لَيْسَ فِي الْفِعْلِ دَلِيلٌ عَلَى (خَلْفِ)، وَ(قُدَّامِ)، إِلَّا أَنَّ (خَلْفًا) وَ(قُدَّامًا) يَصِحُّ لِكُلِّ مَوْضِعٍ أَوْقَعْتَ فِيهِ فِعْلًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (البَصْرَةُ)، لَوْ قُلْتَ: مَشَيْتُ الْبَصْرَةَ، كَانَ بِمِثْلَةِ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ زَيْدًا، فَإِنْ جِئْتَ بِالْحَرْفِ الْجَارِ تَعَدَّى الْقَاصِرُ إِلَى الظَّرْفِ، كَمَا لَوْ جِئْتَ بِالْبَاءِ فِي الْمُرُورِ صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ (وَسْطَ) مَتَى سَكَنْتَ سَيْنُهُ كَانَ ظَرْفًا، تَقُولُ: جَلَسْتُ وَسْطَ الْقَوْمِ، وَإِنْ^(٢) فَتَحْتَ سَيْنُهُ كَانَ اسْمًا^(٣)، كَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُ وَسْطَ رَأْسِهِ، وَهَذَا إِنَّمَا يُعْلَمُ أَنَّ (وَسْطًا) مَتَى كَانَ بَعْضٌ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ فَهُوَ مُتَحَرِّكُ السَّيْنِ، وَيَكُونُ اسْمًا، وَمَتَى كَانَ غَرِيبًا [عَمَّا]^(٤) أُضِيفَ إِلَيْهِ كَانَ سَاكِنَ السَّيْنِ، وَيَكُونُ ظَرْفًا، تَقُولُ: احْتَجَمَ وَسْطَ رَأْسِهِ، مُحَرِّكُ السَّيْنِ، وَجَلَسَ وَسْطَ الْقَوْمِ، سَاكِنَ السَّيْنِ. فَإِنْ قُلْتَ: حَفَرْتُ وَسْطَ الدَّارِ بَيْرًا، كَانَ (بَيْرٌ) مَفْعُولًا بِهَا، فَإِنْ حَرَّكَتَ السَّيْنَ كَانَتْ (بَيْرٌ) حَالًا، وَقَدْ يُجْعَلُ (وَسْطَ) سَاكِنَ السَّيْنِ اسْمًا، قَالَ^(٥):

مِنْ وَسْطِ جَمْعِ بَنِي قُرَيْظَةَ بَعْدَمَا هَتَفَتْ رَبِيعَةُ يَا بَنِي جَوَّابٍ^(٦)
فَهَذِهِ الظُّرُوفُ إِذَا اقْتَطَعَتْهَا عَنِ الْإِضَافَةِ، وَأَرَدْتَ الْإِضَافَةَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ مَعَ الْقَطْعِ بَنِيَّتَ،
قَالَ الشَّاعِرُ^(٧):

(١) انظر: الكتاب ٤١٧/١.

(٢) فِي ج: فَإِنْ.

(٣) انظر: الكتاب ٤١١/١، والمقتضب ٣٤١-٣٤٢/٤، والأصول ٢٤٢/١، وحروف المعاني للزجاجي ٢٠-٢١.

(٤) سَقَطَ مِنْ ج.

(٥) هُوَ الْقَتَّالُ الْكَلَابِيُّ.

(٦) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ.

انظر: الحجة للقراء السبعة ٢٥١/١، والخصائص ٣٦٩/٢، واللسان ٤٢٩/٧ (وسط) (وفيه: بني خوار)،

وارتشاف الضرب ١٤٤٦/٣.

(٧) هُوَ عُتَيْيُّ بْنُ مَالِكِ الْعُقَيْلِيِّ.

إِذَا أَنَا لَمْ أُوْمَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ^(١)
وقال^(٢):

يَجْتَابُهُ مِنْ فَوْقُ فَوْقُ وَمَاؤُهُ مِنْ تَحْتُ تَحْتُ سَرِيَّهُ يَتَغَلَّعِلُ^(٣)
وقال^(٤):

وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ وَأَتَيْتَ فَوْقَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍ^(٥)
وَوَظُرُوفُ الزَّمَانِ بِهَذِهِ الْمَثَلَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْهُ﴾^(٦).

(١) البيت من الطويل.

انظر: معاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢، والكامل ٨٥/١، والفسر ٢٣٥/١، والبديع ١٦٦/١/١، وشرح المفصل ٨٩/٤، وشرح ألفية ابن معطي ٥٤٦/١، واللسان ٣٩٠/١٥ (ورى)، والتصريح ٢٠٠/٣، وجمع الهوامع ٢١٠/١، وخزانة الأدب ٥٠٤/٦.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الكامل.

روي: (ينجى به) بدل (يجتابه).

انظر: الزاهر ٣٦٢/٢، والفسر ٢٣٥/١. ولم أحده في غيرهما.

(٤) هو الفرزدق.

(٥) البيت من الكامل.

انظر: ديوان الفرزدق ٧٢٣/٢، وشرح المفصل ٨٩/٤، وتذكرة النحاة ٨٥، والمقاصد الشافية ١٣٦/٤، والتصريح ٢٠٧/٣، وجمع الهوامع ٢١٠/١.

(٦) الروم: ٤.

قال أبو الفتح:

«بَابُ الْمَفْعُولِ لَهُ»

اعْلَمْ أَنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَصْدَرًا^(١).

قال سَعِيدٌ: المفعول له هو الذي يَقَعُ جَوَابًا لِمَنْ قِيلَ لَهُ: لِمَ فَعَلْتَ؟ فَيَقُولُ: / ٨٩ ب لكذا، فتقديره باللام.

والأمر كما ذكر؛ لأنه يدلُّ على الغرض الذي من أجله وَقَعَ الفعل، وما دلَّ على الغرض مُتَضَمِّنٌ باحتلابِ النفعِ واستدفاعِ الضررِ، فلهذا لم يكنْ إِلَّا مَصْدَرًا؛ لأنَّ هَـذَيْنِ الشَّيْئَيْنِ لا يكونانِ إِلَّا بالأحداثِ، وليسَ كُلُّ مَصْدَرٍ يُبَيِّنُ عَنْ هَـذَيْنِ النوعينِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَفْعُولَ الْمُطْلَقَ مَصْدَرٌ، وليسَ فِيهِ بَيَانٌ عَنْ هَـذَيْنِ النوعينِ، وما عُدِمَ فِيهِ هَـذَانِ خَرَجَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، فلهذا لم تدخلِ الأسماءُ الصريحةُ في هذا البابِ، فلا تقول: جئتُكَ مالًا وإِبِلًا. وهذا البابُ لازمٌ كُلُّ مُكَلَّفٍ، فَإِنْ وُجِدَ لَفْظًا كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ، وَإِنْ عُدِمَ فِي الْفَلِظِ فَهُوَ مُقَدَّرٌ فِي الْمَعْنَى، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ سَاهِيًا.

ولشدة الدلالة عليه جازَ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَهُ عَلَى شَرَائِطِهِ، كما جازَ ذَلِكَ فِي الظرفِ. (لَهُ) فِي الْبَابِ إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهَا تَبْيِينًا فَاصِلًا بَيْنَ (بِهِ) وَ(لَهُ) وَ(فِيهِ)، أَوْ جَمِيعَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَفْعُولِ، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهَا رَاجِعَةً إِلَى اللَّامِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: بَابُ الَّذِي فُعِلَ الْفِعْلُ لَهُ، أَي: لِأَجْلِهِ.

قال أبو الفتح: «وَيَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ فِعْلًا مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ»^(٢).

قال سَعِيدٌ: الأمر كما ذكر، وإنما كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ لَفْظِهِ لَأَتَبَسَ بِالْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ، فَكُنْتَ إِذَا قُلْتَ: قُمْتُ قِيَامًا، لَمْ يُعْلَمْ الْقَصْدُ فِي ذَلِكَ مَا هُوَ، أَغْرَضَ هُوَ أَمْ مُؤَكَّدٌ؟

والثاني^(٣): أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَكُونُ سَبَبًا لِنَفْسِهِ، لَوْ كَانَ سَبَبٌ وَجُودِ الْفِعْلِ نَفْسُهُ كَانَ الْفِعْلُ

(١) اللع ٥٨.

(٢) اللع ٥٨.

(٣) لم يتقدم نص على الأول، والسبب الأول الذي ذكره هو التباس المفعول له بالمصدر المؤكد.

عارياً من غرضٍ.

قال أبو الفتح: «وإنما [لم]»^(١) يذكّر المفعول له؛ لأنّه عذرٌ وعلةٌ لوقوع الفعل، تقول: زُرْتُكَ طَمَعاً في بَرِّكَ، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءً لِمَعْرُوفِكَ^(٢)، أي: لِلطَّمَعِ والابْتِغَاءِ^(٣)، قال الله تعالى: ﴿I H G F E D C B﴾^(٤)، وَقَالَ حَاتَمٌ:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّيْمِ تَكْرُمًا
أَرَادَ: لادِّخَارِهِ^(٥)، فَلَمَّا حَذَفَ اللَّامَ نَصَبَهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهُ^(٦).

قال سَعِيدٌ: في هذا الباب شرائطٌ حتى يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً لَهُ، منها: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ سَبَباً يَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهُ، فَيَصِيرُ هُوَ إِيَّاهُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: ضَرَبْتُهُ تَقْوِيماً لَهُ، كَانَ صَحِيحاً أَنْ تَقُولَ: ضَرَبْتُهُ تَقْوِيماً لَهُ، وَأَنَّكَ إِذَا ضَرَبْتَهُ فَقَدْ قَوَّمْتَهُ، إِلَّا أَنْ يَصْدِفَ صَادِفٌ عَنْ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ: جِئْتُكَ إِكْرَاماً لَكَ، فالمعنى: أَنْ قَصَدَكَ إِيَّاهُ بِالْجِيءِ واختصاصَكَ بِهِ إِكْرَاماً لَهُ، ولهذا المعنى: لَا يَحْسُنُ أَكْرَمْتُهُ إِكْرَاماً لَهُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: فِي الْحَلِّ، وَإِخْرَاجُهُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ والخبرِ إِكْرَامِي لَهُ إِكْرَامِي لَهُ، وَيَصِيرُ بَمَثَلَةِ قَوْلِكَ: زَيْدٌ زَيْدٌ، وهذا غيرُ مُفيدٍ على هذا الوجه. فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ غَرَضٌ لَوْجُودِ الْفِعْلِ^(٧)، فَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: قَعَدْتُ عَنْ الْحَرْبِ جُبْنًا، فَلَيْسَ الْغَرَضُ الْجُبْنُ، لَكِنَّ الْجُبْنَ سَبَبٌ يُوْجِدُ بِهِ الْقُعُودُ. وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مُشْتَمِلاً عَلَى الْأَوَّلِ، وَأَنْ يَكُونَ هُوَ إِيَّاهُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي هَذَا: قُعُودُهُ جُبْنُهُ، فَيَكُونُ صَحِيحاً، فَالْجُبْنُ عِلَّةٌ وَسَبَبٌ فِي إِيجَادِ الْقُعُودِ، وَكَذَلِكَ: أَكْرَمْتُهُ فَرَعاً مِنْهُ، لَيْسَ الْفَرَعُ هُنَا غَرَضاً، إِنَّمَا هُوَ سَبَبٌ فِي إِيجَادِ الْكَرَمِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿J I H G﴾

(١) سقط من ج.

(٢) في اللمع: لمرضاتك.

(٣) في اللمع: أي زرتك للطمع، وقصدتُك للابتغاء.

(٤) البقرة: ١٩. وفي اللمع بعدها: أي لحذر الموت.

(٥) في اللمع: أي لادخاره وللتكريم.

(٦) اللمع ٥٨-٥٩.

(٧) انظر: الإيضاح العضدي ٢١٨.

M L K ﴿^(١)﴾ وَلَيْسَ التَّقَاطُ عَنْدهُمْ لِيَكُونَ عَدُوَّهُمْ، هَذَا لَا يَعْتَقِدُهُ آدَمِيٌّ أَنَّهُمْ فَعَلُوا هَذَا لِهَذَا، فَالتَّقْدِيرُ: زَيْنَ لَهُ التَّقَاطُ لِهَذَا، أَوْ أُرِيَ التَّقَاطُ لِهَذَا.

وَقَوْمٌ يُسَمُّونَ هَذِهِ اللَّامَ لَامَ الْعَاقِبَةِ^(٢)، وَفِيهِ عِنْدِي وَجْهٌ طَرِيفٌ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: فَالتَّقَطُّ آلُ فِرْعَوْنَ عَدُوًّا وَحَزَنًا، حَالٌ مِنَ الْمَاءِ، لِيَكُونَ لَهُمْ: لِيَمْلِكُوهُ^(٣)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: فَالتَّقَطُّ آلُ فِرْعَوْنَ لِكِرَاهِيَةِ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا، وَحَزَنًا أَنْ يَرَوْهُ غَيْرَ مُسْتَعْبَدٍ لَهُمْ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّ تَقْدِيرُهُ: لِنَلَا يَكُونَ^(٤).

وَمِنْ شَرَائِطِهِ / ٩٠ أ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا، وَأَنْ يَكُونَ فِعْلًا لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمُعْلَلِ، وَأَنْ يَكُونَ مُقَارِنًا لِلْفِعْلِ الْمُعْلَلِ فِي الْوُجُودِ، فَإِنْ بَطَلَتْ هَذِهِ الشَّرَائِطُ أَوْ أَحَدُهَا بَطَلَ فِيهِ النَّصَبُ، وَخَرَجَ عَنْ هَذَا الْبَابِ.

وَإِذَا كَانَ اسْمًا غَيْرَ مَصْدَرٍ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ جِنْسِ الْفِعْلِ فَيَقَالُ فِيهِ ذَا ذَا، كَمَا قُلْنَا: الضَّرْبُ التَّقْوِيمُ، فَإِذَا قُلْتَ: جِئْتُكَ زَيْدًا، لَمْ يَكُنِ الْجَمْعُ زَيْدًا، فَافْهَمْهُ.

فَإِذَا كَانَ فِعْلًا لَغَيْرٍ مَنِ لَهُ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ فَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِعْلِي أَنَا لَا يَكُونُ فِعْلَ غَيْرِي، وَكَذَلِكَ: جِئْتُ لِإِكْرَامِ عَمْرٍو لَكَ، وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَقْتَرْنَا فِي الْوُجُودِ، كَقَوْلِكَ: خَرَجْتُ الْيَوْمَ لِمُخَاصَمَتِكَ زَيْدًا أَمْسٍ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْكَائِنَ أَمْسٍ لَا يُتَصَوَّرُ كَوْنُهُ تَحْتَ الْفِعْلِ الْكَائِنِ الْيَوْمَ.

فَإِذَا خَرَجْتَ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ الَّذِي أُصِّلَ وَدَخَلْتَ تَحْتَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ احْتَجَّتْ إِلَى اللَّامِ، فَلَا تَقُولُ: جِئْتُكَ زَيْدًا، وَلَا جِئْتُكَ إِكْرَامَ عَمْرٍو لَكَ، وَلَا أَجِئْتُكَ الْيَوْمَ مُخَاصَمَتِكَ زَيْدًا أَمْسٍ،

(١) القصص: ٨.

(٢) سَمَّاها الزَّجَاجِيُّ (لَامَ الْعَاقِبَةِ) فِي اللَّامَاتِ ١٢٥. وَقَالَ النُّحَاسُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ (٣/٢٢٨-٢٢٩): «نَصَبَ

(لِيَكُونَ) بِلَامٍ كَيٍّ، وَرُبَّمَا أَشْكَلَ هَذَا عَلَى مَنْ يَجْهَلُ اللُّغَةَ وَيَكُونُ ضَعِيفًا فِي الْعَرَبِيَّةِ، فَقَالَ: لَيْسَتْ بِلَامٍ كَيٍّ، وَلَقَّبَهَا بِمَا لَا يَعْرِفُ الْحَذَاقُ مِنَ النُّحَوِيِّينَ أَصْلَهُ». وَقَالَ الْفَارَسِيُّ فِي الْبَغْدَادِيَّاتِ (١٨٨): «... يَحْمَلُ عِنْدِي عَلَى

مَعْنَى مَا يُؤَوَّلُ إِلَيْهِ عَاقِبَةُ الْأَمْرِ كَقَوْلِهِ: ﴿M L K J I H G﴾... أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى فِي

هَذَا الْإِخْبَارِ عَنِ الْعَاقِبَةِ، لَا أَنَّهُمُ التَّقَطُّوهُ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا». وَانْظُرْ: رَصَفُ الْمَبْنِيِّ ٣٠١، وَالْجَنَى الدَّانِي

١٢١، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ٢٨٢.

(٣) فَتَكُونُ (كَانَ) تَامَةً.

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ ذَكَرَ ذَلِكَ.

والعلة في امتناع ذلك هو أنك إذا قلت: جئتُك إكراماً لك، فقد دخل الإكرام في ضمن الجيء، فتَنَصَّبَهُ لدُخُولِهِ تَحْتَهُ، فكأنَّكَ قُلْتَ مَثَلًا: قَوْمُهُ تَقْوِيماً، وأمَّا إذا لم يدخل تَحْتَهُ بأن يكون غير مصدر في قولك: جئتُك لزيد، أو فعلاً لغير الفاعل، أو مُسَابِقاً للفعل في الوجود، نحو ما تقدّم، فلا معنى لِنَصْبِهِ؛ لأنَّ الفعل لا يَقْتَضِيهِ، فكان يكون ذلك بمنزلة تعدّي قمتُ إلى مفعول به، وإذا لا يجوز؛ لأنَّه لا يَقْتَضِيهِ، وعليه قوله تعالى: ﴿... / وَهُمْ لَهَا سَيِّقُونَ﴾^(١)، وقد نَصَبُوا الظَّرْفَ عَلَى المفعولِ لَهُ، أنشَدَ عُثْمَانُ^(٢) عَلَى ذَلِكَ:

وَيَبِضَاءَ مِنْ نَسَجِ ابْنِ دَاوُدَ نَثْرَةً تَخَيَّرْتُهَا يَوْمَ اللِّقَاءِ الْمَلَابِسَا^(٣)
وكذلك نَصَبُوا المَصْدَرَ عَلَى الظَّرْفِ فِي قولهم: أَتَيْتُكَ خُفُوقَ النَّجْمِ، وخلافةً فُلَانٍ^(٤)،
وعليه قوله^(٥):

فَمَتَى أَلَاقِكُمْ الْبِرَازَ ثُلَاقِيَا عَرِكَا نَهْيَكَ الْجِسْمِ شَاكَا مُعْلَمَا^(٦)
فـ(البراز) ظَرْفٌ عِنْدَ عُثْمَانَ، وكذلك قوله^(٧):
وَلَا يَخِيْمُ اللِّقَاءَ فَارِسُهُمْ حَتَّى يَشُقَّ الصُّفُوفَ مِنْ كَرَمِهِ^(٨)

(١) المؤمنون: ٦١.

(٢) في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٨٩ (رسالة علمية).

(٣) البيت من الطويل.

وهو لحُسَيْلِ بْنِ سَجِيحِ الضَّبِّي.

الشاهد: نصب الظرف (يوم) على أنه مفعول له، فالمعنى: تخيَّرتُها ليوم اللقاء.

انظر: ديوان الحماسة ٢٢٢/١، وشرح المرزوقي ٥٦٩/١، والتنبيه ١٨٩-١٩٠.

(٤) انظر: الكتاب ٢٢٢/١، والمقتضب ٣٤٣/٤، والأصول ١٩٣/١.

(٥) هو قِرَواش بن حَوْط.

(٦) البيت من الكامل.

روايته في مصادره: (أَلَاقِكُمْ) بدل (أَلَاقِكُمْ). و(الحد) بدل (الجسم). وفي بعضها (يفل) بدل (نهيك).

البراز: أي متبارزين. العرك: الشديد العراك والبطش. والشاك: ذو الشوكة في سلاحه.

انظر: الحيوان ٣٨٣/٦، والتنبيه على شرح الحماسة (رسالة علمية) ٤١٦، وشرح المرزوقي ١٤٦٠/٢ هامش

رقم (٣).

(٧) رجل من شعراء حمير.

(٨) البيت من المنسرح.

فـ(اللقاء) جَوَزَ عُثْمَانُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا^(١). وهذا القسمُ يكونُ معرفةً ونكِرةً.
والبيت^(٢) الذي أنشدَهُ قَدْ جَمَعَهُمَا، وهو لحاتم، وبعده:
وَلَا أَشْتُمُ الْمَوْلَى وَإِنْ كَانَ جَانِيًا وَلَا أَبْعُدُ ابْنَ الْعَمِّ إِنْ كَانَ مُصْرِمًا^(٣)
وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٤):

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمَّهُورِ
مَخَافَةً وَزَعْلَ الْحَبُورِ
وَالْمَوْتَ مِنْ تَهْوُلِ الْهُبُورِ^(٥)

وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(٦):

يُحِبُّ: يُحِبُّ. (عن التنبيه).

انظر: ديوان الحماسة ١/١٢٣، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٣٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣٣٣/١.

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٣٢.

(٢) من الطويل.

روي: (اصطناعه) بدل (ادخاره)، و(وأصفح) بدل (وأعرض).

انظر: ديوان حاتم الطائي ٢٢٤، والكتاب ٣٦٧-٣٦٨، ونوادر أبي زيد ٣٥٥، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦١/١، والمقتضب ٢/٣٤٨، والكامل ١/٣٨١، والأصول ١/٢٠٧، والجمل ٣١٩، والتبصرة ١/٢٥٥، وخزانة الأدب ٣/١٢٢.

(٣) الديوان ٢٢٤ برواية:

وَلَا أَخْذُلُ الْمَوْلَى وَإِنْ كَانَ خَاذِلًا وَلَا أَشْتُمُ ابْنَ الْعَمِّ إِنْ كَانَ مُفْجِمًا

(٤) هو العجاج.

(٥) الأبيات من الرجز.

العاقِر من الرمل: ما لا ينبت. والجمهور: الرمل الكثير المتراكم. والمحبور: المسرور. والزعل: النشاط. (عن إيضاح شواهد الإيضاح).

الشاهد: نصب (مخافة، وزعل) على المفعول له، والتقدير: للمخافة وللزعل.

انظر: ديوان العجاج ١/٣٥٥-٣٥٤، والكتاب ١/٣٦٩، والمعاني الكبير ٢/٧٤٩، والأصول ١/٢٠٨، وشرح أبيات سيبويه ١/١٧٤، والإيضاح العضدي ٢١٨، والتمام ٢٤١، وشرح شواهد الإيضاح ١٨٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٤٦، وشرح المقدمة الجزولية ٣/١٠٨١-١٠٨٢، وخزانة الأدب ٣/١١٤.

(٦) اختلف في قائله، فقليل:

مَدَّتْ عَلَيْكَ الْمُلْكَ أَطْنَابَهَا كَأْسٌ رَنُونَاةٌ وَطَرَفٌ طِمِرٌ^(١)

فـ(الْمُلْكُ) مفعولٌ لَهُ في الْقَوْلِ الْقَوِي^(٢)، وإنما كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لِلْبَيَانِ عَنْ مَوْضِعِ الْفَائِدَةِ، كَمَا أَنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ كَذَلِكَ، وَلِذَلِكَ دَخَلَ فِي حَيْزِ الْمَفْعُولِ بِهِ الْأَصْلِي، وَهِيَ الْخَمْسَةُ الْمَفْعُولَاتُ الْأَصْلِيَّةُ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ حَدَّ الْمَفْعُولِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ، كَالْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ، فَيُخْرَجُ عَنْ حَدِّ الْمَفْعُولِ الصَّحِيحِ، وَإِنْ كَانَا مُشْتَبِهَيْنِ بِالْمَفْعُولِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَانِعٌ بَقِيَ عَلَى أَصْلِهِ، وَقَالَ الرُّمَائِيُّ: إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلزِّيَادَةِ فِي الْفَائِدَةِ^(٣)، فَمِمَّا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٤):

فَصَدَفْتُ عَنْهُمْ وَالْأَحْبَةَ فِيهِمْ طَمَعًا لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُسْنَدٍ^(٥)
وَأَنْشَدَ سَيَبَوِيهِ^(٦):

أ- ابن أحمَر الباهلي.

ب- الأعشى.

(١) البيت من السريع.

روي: (بَنَتْ) بدل (مَدَّت).

رنوناة: دائمة. والطرف: الكريم من الخيل. والطمر: الطويل القوائم المستعد للوثب. (عن مصادر البيت).
انظر: ديوان ابن أحمَر ٦٢، والحيوان ٣٤٤/٥، وشرح المفضليات لابن الأنباري ٢٢٩/١، وشرح السيرافي ١١٢/٢ أ، والخصائص ٢٢/٢، والمنصف ١٧٧/١، والمخصص ٧٣/١١، ٢٢٧/١٤، ١٦/١٧، والمقرب ١٧٩، والمقاصد الشافية ٢٧٣/٣.

(٢) السيرافي يرى أنه حال، وابن جني يرى أنه مفعول به و(أطنابها) بدل. انظر: شرح السيرافي ١١٢/٢ ب، والفسر ١٠٠٩/١.

(٣) لم أقف على قوله.

(٤) هو الحارث بن هشام. أخو أبي جهل.

(٥) البيت من الكامل.

روي: (فصفحت) و(فصدت) بدل (فصدفت)، و(مفسد) و(سرمد) بدل (مسند).

الشاهد: نصب (طمعاً) على أنه مفعول لأجله.

انظر: الكتاب ٣٦٩/١، والسيرة النبوية لابن هشام ١٨/٣، والأصول ٢٠٧/١، والاشتقاق ١٤٨، وشرح أبيات سيبويه ٤٦/١، وتحصيل عين الذهب ٢٢٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٨٨/١، وشرح المفصل ٥٤/٢، والمقاصد الشافية ٢٧٥/٣.

(٦) الكتاب ٣٦٨/١.

وَحَلَّتْ يُيُوتِي فِي يَفَاعٍ مَمْنَعٍ يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحُمُولَةِ طَائِرًا
حِذَارًا عَلَى أَلَّا تُصَابَ مَقَادَتِي وَلَا نَسُوتِي حَتَّى يُمُتْنَ حَرَائِرًا^(١)

(١) البيتان من الطويل.

وهما للنابعة الديباني.

اليفاع: ما ارتفع من الأرض. والحمولة: الإبل التي يحمل عليها. والمقادة: الطاعة والانقياد. يقول مخاطباً النعمان ابن المنذر: وإن حلت بيوت في أمنع المواضع، وأبعدها عنك بحيث أنا آمن فأنا لا أهجوك. (عن الديوان).
الشاهد: نصب (حذاراً) على أنه مفعول لأجله.

انظر: ديوان النابعة ٦٩-٧٠، والكتاب ٣٦٨/١، والأصول ٢٠٧/١، وشرح أبيات سيبويه ١٦٤/١، وتحصيل عين الذهب ٢٢٨، والتذيل والتكميل ٢٤٠/٧، والمقاصد الشافية ٢٧٥/٣.

قال أبو الفتح:

«باب المفعول معه»^(١)

قال سعيد: إنما قَدَّمَ بابَ المفعولِ لهُ عَلَى هذا البابِ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِكُلِّ فاعِلٍ مِنْ عِلَّةٍ لِفِعْلِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَجْنُونًا أَوْ سَاهِيًا، فَدَلَالَةُ الفِعْلِ عَلَيْهِ قَوِيَّةٌ، كدلالته عَلَى المَصْدَرِ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ، وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ الفاعِلِ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ فاعِلٌ آخَرُ، فَلِذَلِكَ أَخَّرَهُ.

قال أبو الفتح: / ٩٠ ب «وَهُوَ كُلُّ مَنْ»^(٢) فَعَلْتُ مَعَهُ فِعْلاً، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: قُمْتُ وَزَيْدًا، أَي: مَعَ زَيْدٍ، وَجَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ، أَي: مَعَ الطَّيَالِسَةِ، وَمَا زِلْتُ أَسِيرُ وَالنَّيْلُ، أَي: مَعَ النَّيْلِ، وَلَوْ تُرِكَتِ النَّاقَةُ وَفَصِّلَهَا لَرَضَعَهَا، أَي: مَعَ فَصِيلِهَا، وَلَوْ خُلِّيتِ وَالْأَسَدُ لِأَكْلِكَ، أَي: مَعَ الْأَسَدِ، وَكَيْفَ تَكُونُ وَقِصَّةً مِنْ ثَرِيدٍ؟ أَي: مَعَ قِصَّةٍ. قَالَ الشَّاعِرُ:

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكَلْبَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ
أَي: مَعَ بَنِي أَبِيكُمْ، فَلَمَّا حَذَفَ (مَعَ) أَقَامَ الْوَائِ مَقَامَهَا، وَأَوْصَلَ الْفِعْلَ الَّذِي قَبْلَهَا إِلَى الْاسْمِ الَّذِي بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهُ قَوَّيْتُهُ فَأَوْصَلْتُهُ إِلَيْهِ»^(٣).

قال سعيد: الْعَرَبُ تَنْقُلُ الْوَائِ مِنْ بَابِ الْعَطْفِ إِلَى بَابِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ، تُقَوِّي بِهَا الْفِعْلَ الْقَاصِرَ، حَتَّى تَعْدِيَهُ كَمَا تُقَوِّي بِإِلَّا الْفِعْلَ أَوْ مَعْنَاهُ فِي الْاسْتِثْنَاءِ، وَأَفَادَنَا مَعَ التَّعْدِيَةِ مَعْنَى آخَرَ، كَمَا أَفَادَتْنَا (إِلَّا) فِي بَابِ الْاسْتِثْنَاءِ.

وَمِنْ الْحُرُوفِ الْمُعْدِيَةِ مَا هُوَ عَامِلٌ، وَمِنْهَا مَا هُوَ غَيْرُ عَامِلٍ؛ فَالْعَامِلُ الْبَاءُ وَأَخَوَاتُهَا، وَغَيْرُ الْعَامِلِ الْهَمْزَةُ وَالتَّضْعِيفُ، وَالْحَرَكَةُ وَالسَّيْنُ وَالتَّاءُ، وَ(إِلَّا) الْمُسْلِطَةُ، وَالْوَائِ بِمَعْنَى (مَعَ).
وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْمُعْدِيَةِ أَنَّ الْعَاطِفَ تَقْتَضِي الشَّرَكَةَ فِي الْفِعْلِ [بِغَيْرِ تَرْتِيبٍ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَفْتَرِقَا فِي الزَّمَنِ]^(٤)، وَالْمُعْدِيَةُ تَقْتَضِي الْمَصَاحَبَةَ فِي زَمَنِ وَاحِدٍ، كَقَوْلِكَ: جَلَسْتُ وَالسَّارِيَةَ، فَلَيْسَ لِلْسَّارِيَةِ جُلُوسٌ مَعَكَ، وَتَقُولُ فِي الْعَاطِفَةِ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَكُلُّ وَاحِدٍ

(١) اللمع ٦٠.

(٢) في اللمع: ما.

(٣) في اللمع: فأوصلته إليه فانتصب. ص: ٦٠-٦١.

(٤) تكملة من د.

منهما أوجد فعلاً، ويجوز أن يكون أحدهما قبل الآخر بزمان، وإنما مثل عثمان بقولك: قمت وزيداً، ولم يرد أن زيداً فعل القيام كما فعلت أنت، لكن صاحبك عند قيامك. وقد أخذ فيه عثمان مأخذ من يقيس هذا الباب، وقوم لا يجيزونه إلا فيما سُمع^(١)، والأخفش مذهبه ألا يقيس^(٢)، وحكي عن بعضهم عن عثمان أنه يجيز أن يقيسه. فحجة من قاسه أن الواو حرف غير عامل، كما أن (إلا) حرف غير عامل، وكما لا يقتصر في الاستثناء على المسموع فكذلك لا يقتصر في باب الواو على ما سُمع. وحجة من لم يقسه أن الواو حرف قد أبدل من الباء في نحو: والله، وبالله، والشاء شاة ودرهم^(٣)، فلما أشبهت الباء وقاربتّها جعلها بمتلة حرف الجرّ، فوصل الفعل بها كما فعل بحرف الجرّ، فكما أن حروف الجرّ مقصورة على السماع فكذلك هذا. ومن حجة الأول أنه مفعول كسائر المفعولات، فلا يجوز أن يقتصر فيها على ما سُمع، كما لا يقتصر في غيره من المفعولات.

ومن حجة الثاني أن هذا الباب لم يطرّد، ولم يوجد في كتاب الله تعالى إلا ما يمكن تأويله على غيره، فلم يقس كما لم يقس: اصطفيت الرجال زيداً، على: اخترت الرجال زيداً، وإن كان مثله؛ لقلته.

فإن عطفت على ضمير مرفوع من غير تأكيد، فالأحسن أن تكون الواو بمعنى (مع)، كي لا يعطف في الظاهر على الفعل؛ لأن الفعل والفاعل بمتلة شيء واحد، لما دللنا عليه، وإذا كان ضميراً اشتد اتصاله، ألا ترى تسكين لام الفعل للباء والنون، وإعراب الفعل في التثنية والجمع بعد الفاعل في: يضربان ويضربون. فإذا أكدت الضمير فأنظر إن قصدت الشرّكة فالرفع، وإن قصدت المصاحبة فالنصب، على المفعول معه.

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١٤٨٣/٣.

(٢) قال الفارسي: «قال أبو الحسن: قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء، وقوم يقصرونه على ما سُمع منه. وقوى هذا القول الثاني». انظر: الإيضاح العضدي ٢١٧. ونقل ابن مالك عنه عدم القياس. انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٩٩/٢، ونقل ابن يعيش عن الأخفش وأبي علي الفارسي كونه مقيساً. انظر: شرح المفصل ٥٢/٢، ونقل ذلك الرضي عنهما. انظر: شرح الكافية ٦٣١/٢/١. وانظر هامش (١) و(٢) منه.

(٣) القول في: الكتاب ٣٩٣/١، والمقتضب ٢٥٧/٣.

وإنما أنابوا الواوَ منابَ (مَعَ)؛ لأنَّ (مَعَ) للمُصاحبةِ، وَوَضَعُ هذهِ الواوِ للجمْعِ، والجمْعُ قَرِيبٌ مِنَ المصاحبةِ. ولا يَصِحُّ أَنْ تَتَقَدَّمَ عَلَى الفِعْلِ؛ لأنها مَنقُولَةٌ عَنْ باب لا يَصِحُّ لها فِيهِ التَّقْدِيمُ، فَجُعِلَ ذَلِكَ فِيهَا تَنْبِيهاً عَلَى الْأَصْلِ، ولم يُجْزَ لها الْعَمَلُ؛ لأنها مَنقُولَةٌ عَنْ باب لا تَعْمَلُ فِيهِ، فَرَأَيْنَا ذَلِكَ الْأَصْلَ، ولا يَجُوزُ حَذْفُها كما يَجُوزُ حَذْفُ اللامِ فِي المَفْعُولِ لَهُ؛ لأنَّ الفِعْلَ يَفْتَقِرُ إِلَى الغَرَضِ والسَّبَبِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ وَجَدَ بِخِلَافِ / ٩١ أ افتقاره إلى المصاحب لفاعله، ولما سَبَقَ مِنَ الدَّعَاوَى لم يُجْزِ الْأَخْفَشُ: ضَحِكْتُ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ، عَلَى تَقْدِيرِ: مَعَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، حِينَ لم يَصِحَّ فِيهِ الْعَطْفُ، إِذِ الطُّلُوعُ لا يَكُونُ مِنْهُ ضَحْكٌ مِثْلُ ضَحِكِ زَيْدٍ^(١)، وَأَجَازَ: جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ^(٢)؛ لأنَّ الْحِجَاءَ يَصِحُّ لهُمَا. فَعَلِمْتُ أَنَّ هَذَا الْبَابَ يُرَاعَى فِيهِ أَصْلُ وَضْعِ الْوَاوِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَسَدَ عَلَى عُثْمَانَ التَّمْثِيلُ^(٣)، وَهُوَ: جَلَسْتُ وَالسَّارِيَةَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ جَلَسْتُ السَّارِيَةَ، عَلَى حَدِّ جَلَسَ زَيْدٌ، وَأَجَازَ عُثْمَانُ فِي الْخِصَائِصِ^(٤): جَاءَ وَالطَّيَالِسَةُ الْبَرْدُ، حَمَلًا عَلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥):

جَمَعْتَ وَبُخْلًا غِيَّةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِلَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي^(٦)

وَلَمْ يُجْزَ: وَالطَّيَالِسَةُ جَاءَ الْبَرْدُ، كَمَا لَمْ يُجْزَ: وَزَيْدٌ قَامَ عَمَرُو^(٧)، فَهَذَا جَمِيعُهُ نَظَرٌ^(٨) إِلَى الْوَاوِ الْعَاطِفَةِ.

(١) انظر رأي الأخفش في: الخصاص ٣١٣/١، ٣٨٣/٢، والبديع ١٧٥/١/١، والارتشاف ١٤٨٥/٣.

(٢) انظر: البديع ١٧٦/١/١، والارتشاف ١٤٨٥/٣.

(٣) في د: في الخصاص. ولم أقف عليه فيه.

(٤) ٣٨٣/٢.

(٥) هو يزيد بن الحكم الثقفي.

(٦) البيت من الطويل.

روي: (وفحشاً) بدل (وبُخلاً)، و(ثلاث خصال)، و(ثلاثاً خصالاً) بدل (ثلاث خلال).

الشاهد: تقدم المعطوف على المعطوف عليه في قوله: (جمعت وفحشاً غيبةً).

انظر: شعر يزيد في (شعراء أمويون) ٢٧٧/٣، والأصول ٣٢٦/١، وأما القالي ٦٨/١، والبصريات ٢٩٢/١،

وأما ابن الشجري ٢٧١/١، ٢٧٥، ولباب الآداب لأسامة بن منقذ ٣٩٨، والمقاصد الشافية ٣٢٦/٣، وخزانة

الأدب ١٣٠/٣.

(٧) انظر: الخصاص ٣٨٣/٢.

(٨) في أ: نظير.

وَالْبَيْتُ الَّذِي أُنْشَدَهُ عَثْمَانُ^(١) - وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ فِيهِ مُؤَكِّدًا - فَالْتَّصَبُ فِيهِ أَوَّلَى، عَلَى مَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَى الْعَطْفِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يُرِيدُ: كُونُوا أَنْتُمْ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، وَلَيْكُنْ بَنُو أَبِيكُمْ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ: كُونُوا مُتَعَاضِدِينَ، أَوْ كُونُوا مَعَهُمْ بِهَذِهِ الْمِثْلَةِ.

وَأَجَازَ الْجَرْمِيُّ: كُنْتُ وَزَيْدًا حَدِيثًا لِلنَّاسِ^(٢)؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ يَصْلُحُ لِلوَاحِدِ وَالْأَثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ، وَأَجَازَ: كُنْتُ وَزَيْدًا كَالْأَخَوَيْنِ، وَلَمْ يُجْزَ: كُنْتُ وَزَيْدًا قَائِمِينَ، عَلَى الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ اسْمًا وَاحِدًا، فَلَا يَكُونُ لَهَا خَبَرَانِ، وَمَنْعَ مِنْ قَوْلِكَ: كُنْتُ وَزَيْدًا قَائِمًا، لِحُرْمَةِ لَفْظِ زَيْدٍ، وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدِي.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يَكُونُ هَذَا الْبَابُ إِلَّا فِيمَا لَا يَتَعَدَّى^(٣)، كَيْلَا يَلْتَبَسَ^(٤)، فَإِنْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بـ: ضَرَبْتُ وَزَيْدًا عَمْرًا^(٥): أَيْجُوزُ أَنْ يَلْتَبَسَ؟ قِيلَ: نَعَمْ، بِالْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمِ^(٦)،

(١) من الوافر.

لم أعرف قائله.

وجاء صدره في رواية:

وإنا سوف نجعل مولينا

في أبيات لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ٤١٤، ولالأقرع بن معاذ في سمط اللآلي ٩١٤/٢.

انظر: الكتاب ٢٩٨/١، ومجالس ثعلب ١٢٥/١، والأصول ٢١٠/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٢/١، وسر صناعة الإعراب ١٢٦/١، ٦٤٠/٢، والتبصرة ٢٥٨/١، والمرتلج ١٨٥، وشرح المفصل ٤٨/٢، وأوضح المسالك ٢٤٣/٢، والمقاصد الشافية ٣٣٧/٣.

(٢) انظر رأي الجرمي في تهذيب تذكرة الفارسي لابن جني ١٥٦ ب.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٤٨٥/٣.

(٤) بعده في د: كقوله:

يُلَوِّمُ عَلَى أَنْ أُعْطِيَ الْوَرْدَ لِقَحَّةً وَمَا يَسْتَوِي وَالْوَرْدَ سَاعَةً يُفْرِغُ

ولم أقف على هذا البيت.

(٥) بعده في د: فيقال له.

(٦) في د: بالأبيات المتقدمة، وبعده: صح، وهذا فيه نظر؛ لِأَنَّ الْفَارِسِيَّ وَغَيْرَهُ قَدْ مَثَّلَا بـ: مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ^(٦)، وَ(صَنَعْتَ) تَتَعَدَّى، فَإِنْ قَصَدَ أَنَّ الْمُتَعَدِّي إِذَا اسْتَوْفَى مَا تَعَدَّى إِلَيْهِ صَارَ بِمِثْلَةِ غَيْرِ الْمُتَعَدِّي جَازًا. ونص الفارسي في: الإيضاح العضدي ٢١٥.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ [أَنشده سيبويه^(١)] ^(٢)، وَهُوَ كَعْبُ^(٣) بن جُعِيل^(٤):
 وَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ عَنْ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا^(٥)
 يُرِيدُ: وَكَانَ مَعَهَا، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٦):
 وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُومُ اللَّيْلِ وَالْقَمَرُ^(٧)
 أَي: مَعَ الْقَمَرِ، فِي أَحَدِ الْوُجُوهِ^(٨)، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٩):
 أَلَا طَرَقَتْ لَيْلَى بِلَبْنَانَ بَعْدَمَا طَلَى اللَّيْلُ يُبْدَأُ فَاسْتَوَتْ وَإِكَامَا^(١٠)
 فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ. مَعْنَى (مَعَ) مُعَدِّيَةً لِـ (اسْتَوَتْ)، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً عَلَى
 (الْبَيْدِ)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(١١):

-
- (١) الكتاب ٢٩٨/١.
 (٢) تكملة من د.
 (٣) في د: لكعب.
 (٤) هو كعب بن جُعِيل التغلبي. شاعر إسلامي، كان في مطلع الخلافة الأموية. انظر: الشعر والشعراء ٦٣٥/٢،
 والمؤتلف والمختلف للآمدي ٨٣.
 (٥) البيت من الطويل.
 الحران: هو الشديد العطش. وتقدد: تقطع. يقول: كان هائماً بها، فلما لقيها قتله الحب فرحاً وسروراً. (عن
 تحصيل عين الذهب).
 انظر: الكتاب ٢٩٨/١، والأصول ٢١١/١، والجمال ٣١٧، والأزهية ٢٣٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٢/١،
 وتحصيل عين الذهب ١٩٩، والمقاصد الشافية ٣١٩/٣.
 (٦) هو جرير.
 (٧) البيت من البسيط.
 انظر: ديوان جرير ٧٣٦/٢، والكامل ٨٣٣/٢، والعقد الفريد ٩٦/١، وأمالى المرتضى ٥٢/١، واللسان ٢٩٩/٩
 (كسف)، والأشباه والنظائر ٣٠٧/٥.
 (٨) انظر الوجوه الأخرى في: الكامل ٨٣٤/٢، والأشباه والنظائر ٣٠٨/٥.
 (٩) لم أقف على قائله.
 (١٠) البيت من الطويل.
 روايته في مصادره: (نَبَّان) بدل (لبنان)، وهو جبل في بلاد قيس، ولأجله سيق البيت.
 انظر: معجم البلدان ٣٢٩/٥، وتاج العروس ٢٣٦/٣٦ (نين)، ١٤٥/٤٠ (نوي).
 (١١) هو المرقش الأكبر.

ذَهَبَ السَّبَاعُ بِأَنْفِهِ فَتَرَكْنَهُ أَعْنَى عَلَيْهِ بِالْحَبَالِ وَجَيَّالاً^(١)
 فَـ(أَعْنَى) مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ الذَّكَرُ مِنَ الضَّبَاعِ، وَ(عَلَيْهِ) الْخَبَرُ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ،
 وَ(جَيَّالاً) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ آخَرَ، أَيْ:
 وَتَرَكْنِ عَلَيْهِ جَيَّالاً، كَمَا قَالَ^(٢):
 رَأَيْتُ الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءٌ وَجَنَّاتٍ وَعَيْنًا سَلْسِيلاً^(٣)
 وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(٤):

إِذَا تَمِيمٌ حَشَدْتُ لِي حَشْدًا
 عَلَى عَنَاجِيحِ الْخَيُْولِ مُرْدًا
 مُلْبَسَةً سَبَابِيًّا وَبُرْدًا
 تَحْتَ ظِلَالِ رَايَةٍ وَبَنْدًا^(٥)

أَي: مَعَ بَنْدٍ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾^(٦) فَقَدْ حَمَلَهُ قَوْمٌ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ بِمَعْنَى (مَعَ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُولُ: أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي، وَإِنَّمَا يَقُولُ: أَجْمَعْتُ أَمْرِي وَجَمَعْتُ شُرَكَائِي^(٧).

(١) البيت من الكامل.

الجيال: أنثى الضبع. (عن شرحي المفضليات).

انظر: المفضليات ٢٢٢، وشرحها للأنباري ٥٦٠/١، وشرحها للتبريزي ٩٩٠/٢.

(٢) هو عبد العزيز بن زرارة.

(٣) البيت من الوافر.

الشاهد: (جنات) حيث نصب بفعل محذوف، تقديره: وجدنا لهم.

انظر: الكتاب ٢٨٨/١، والمقتضب ٢٨٤/٣، والأصول ٤٧٤/٤، وشرح أبيات سيويه ٤٢٧/١، والإفصاح

٣١٤، وشرح التسهيل ١٥٦/٢.

(٤) هو عطاء بن أسيد، المسمى: الزَّفَّيَّان.

(٥) الأبيات من الرجز.

انظر: معجم الشعراء للمرزباني ٥١ (الأولان فقط). ولم أجد لها في غيره.

(٦) يونس: ٧١.

(٧) هذا رأي الزجاج، وقد غلط القول الثاني. انظر: معاني القرآن له ٢٧/٣-٢٨.

وقال قومٌ: الواو عاطفةٌ، و(الشركاء) منصوبٌ بفعلٍ آخرٍ مُضمَرٍ، يصحُّ حملُهُ عليه، فكأنَّهُ قال: واجمعُوا شركاءَكم^(١)، كقولِ الشاعر^(٢):

فَعَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا^(٣)

والماء لا يُعلَفُ، ومنهُ قولُهُ^(٤):

يُعَالِجُ عَرْنِينَاً مِنَ اللَّيْلِ بَارِدًا تَلْفُ رِيحُ ثَوْبِهِ وَبُرُوقُ^(٥)
وَقَالَ^(٦):

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا^(٧)

(١) ذهب إلى ذلك الكسائي والفراء والطبري. انظر: معاني القرآن للفراء ٤٧٣/١، وتفسير الطبري ١٤٨/١٥ (شاكراً)، وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٢/٢.

(٢) هو رجل من بني أسد.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

روايته في أكثر مصادره: (عَلَفْتُهَا) بدل (فَعَلَفْتُهَا).

انظر: معاني القرآن للفراء ١٤/١، ١٢٤/٣، والخصائص ٤٣١/٢، والتمام ١٨٠، وكتاب الشعر ٥٣٣/٢، وأما ابن الشجري ٨٢/٣، والإنصاف ٣١٣/٢، وشرح المفصل ٨/٢، ومغني اللبيب ٨٢٨، وخزانة الأدب ١٣٩/٣.

(٤) هو عمرو بن الأهتم المنقري.

(٥) البيت من الطويل.

العرنين: الأنف، وهو هنا مثلٌ، وعرنين الليل أوله. (عن شرح ابن الأنباري).

والشاهد فيه: عطف البروق على الرياح، والبروق لا تلف الثوب.

انظر: المفضليات ١٢٦، وشرحها للأنباري ٣٢٤/١، وكتاب الشعر ٥٣١/٢، وشرح الحماسة للتبريزي ٦٠٠/٢، والحماسة البصرية ١٢٩٦/٣.

(٦) هو عبد الله بن الزبيري.

(٧) البيت من مجزوء الكامل.

انظر: معاني القرآن للفراء ١٢١/١، ٤٧٣، والمقتضب ٥١/٢، والكامل ٤٣٢/١، ٤٧٧، والشيرازيات ٥٨/١، وكتاب الشعر ٥٣٢/٢، والخصائص ٤٣١/٢، وأما المرتضى ٥٤/١، والمخصص ٢٣٢/١٤، وشرح شواهد الإيضاح ١٨٢، وشرح المفصل ٥٠/٢، وخزانة الأدب ٢٣١/٢، ١٤٢/٣.

وَالرُّمْحُ لَا يُتَقَلَّدُ وَإِنَّمَا يُعْتَقَلُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ^(١):

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجِدُ أَنْفَهُ وَعَيْنِيهِ أَنْ مَوْلَاهُ أَمْسَى لَهُ وَفَرُّ^(٢)
وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ^(٣):

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا^(٤)
وَالْعَيْنُ لَا تُجَدِّعُ، وَالْعَيْنُ لَا تُزَجِّجُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: أَجْمَعْتُ بِمَعْنَى: جَمَعْتُ، وَالِدَّلِيلُ
عَلَى ذَلِكَ^(٥) قَوْلُهُ^(٦): ٩١ ب

وَكَاثُهَا بِالْجَزْعِ جَزَعٌ يُنَابِعُ وَأُولَاتِ ذِي الْعَرَجَاءِ نَهَبٌ مُجْمَعٌ^(٧)

(١) اختلف في قائله، فقليل:

أ- خالد بن الطيفان.

ب- الزبيرقان بن بدر.

(٢) البيت من الطويل.

روي: (وأذنيه) بدل (وعينه). و(ثاب) بدل (أمسى). وعلى رواية (أذنيه) لا شاهد فيه؛ لأنه يقال: جدع أذنه. جاء في اللسان ٤١/٨ (جدع): «الجدع: القطع، وقيل: هو القطع البائن في الأنف والأذن والشفة واليد ونحوها».

انظر: الحيوان ٣٩٠٤٠/٦، وتأويل مشكل القرآن ٢١٣، والزاهر ١١٩/١، وشرح القصائد السبع ١٤٨، والتمام ١٧٩، والخصائص ٤٣١/٢.

(٣) هو الراعي النميري.

(٤) البيت من الوافر.

انظر: ديوان الراعي ٢٧٨، ومعاني القرآن للفراء ١٢٣/٣، ١٩١، وتأويل مشكل القرآن ٢١٣، وشرح القصائد السبع ١٤٨، والزاهر ١٤٦/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٨/٤، وغريب الحديث للخطابي ٣٣٠/١، والخصائص ٤٣٢/٢، والإنصاف ٦١٠/٢، والنهاية في غريب الحديث ٢٣٧/٢، وتذكرة النحاة ٦١٧.

(٥) في ج: عليه.

(٦) هو أبو ذؤيب الهذلي.

(٧) البيت من الكامل.

الجزع: منعطف الوادي. وينابيع: موضع. وذو العرجاء: أكمة أو هضبة، وألأها: قطع من الأرض حولها. ومُجمَع: أي صيّر جميعاً. يتحدث عن حمر، فيقول: كأها وهي تساق في هذه الأماكن إبل انتهت فأجمعت. (عن شَوْح أشعار الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ٦/١، وشرح أشعارهم ١٧/١، وجمهرة أشعار العرب ٢٠٧، ومعجم ما استعجم

وَالْمَعْنَى: نَهَبٌ مُجْمُوعٌ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَأَمَرَ شُرَكَائِكُمْ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَقَرَأَ يَعْقُوبُ^(١): (وَشُرَكَاءُكُمْ)^(٢)، عَطْفًا عَلَى الْوَائِ حِينَ طَالَ الْكَلَامُ بِالْمَفْعُولِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿[^ _ ` a b c]﴾^(٣).

وَفِي هَذَا الْبَابِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ، مَسْأَلَةٌ لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا الرَّفْعُ، لِعَدَمِ الْفِعْلِ وَمَا شَابَهُهُ، وَمَسْأَلَةٌ لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا النَّصْبُ، لَوْجُودِ الْفِعْلِ وَصِحَّةِ الْمَعْنَى، وَمَسْأَلَةٌ يَجُوزُ فِيهَا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، وَالنَّصْبُ أَحْسَنُ، وَمَسْأَلَةٌ يَجُوزُ فِيهَا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، وَالرَّفْعُ أَحْسَنُ.

فَالَّتِي لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا الرَّفْعُ قَوْلُهُمْ: كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ^(٤)، وَلَوْ أَظْهَرْتَ الْخَبَرَ لَجَازَ النَّصْبُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَمَّ، وَالْعَامِلُ قَدْ وُجِدَ، وَمَتَى تَمَّ الْكَلَامُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَجَاءَتِ الْوَائِ نَصَبَتْ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، كَمَا فَعَلْتَ (إِلَّا) فِيمَا يَجِيءُ ذِكْرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَذَلِكَ كَمَا أَوْجَبَ (إِلَّا) النَّصْبَ لِلْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى الْمُتَعَدِّي إِلَيْهِ بِهِ، وَكَمَا أَنَّ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ انْتَهَى فِيمَا يَسْتَحِقُّهُ فَلَمْ يَتَّقَ لَهُ تَعَدُّ تَعَدَّى بِالْوَاوِ، فَكَذَلِكَ الْكَلَامُ إِذَا تَمَّ وَأُرِيدَ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ عُذِّي بِالْوَاوِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا يَأْتِي فِي الْاسْتِثْنَاءِ، وَسَمِعْتُ أَنَّ بَعْضَهُمْ جَوَّزَ النَّصْبَ فِي [قَوْلِهِمْ]^(٥): كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ، عَلَى إِعْمَالِ الْخَبَرِ الْمُضْمَرِ^(٦).

وَالْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ [الَّتِي]^(٧) لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا النَّصْبُ، لَوْجُودِ الْعَامِلِ وَصِحَّةِ الْمَعْنَى، كَقَوْلِنَا: اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ، وَلَا يَحْسُنُ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ: اسْتَوَى الْمَاءُ وَاسْتَوَتْ الْخَشَبَةُ.

٤/١٢٩٣، ومعجم البلدان ٥/٤٤٩.

(١) هو يعقوب بن زيد بن عبد الله بن إسحاق الحضرمي البصري، (ت ٢٠٥ هـ). أحد القراء العشرة، كان عالماً بالعربية ووجوهها، والقراءات، أقرأ في جامع البصرة سنين طويلاً. انظر: طبقات النحويين واللغويين ٥٤، وسير أعلام النبلاء ١٠/١٦٩، وغاية النهاية ٢/٣٨٦.

(٢) انظر: التذكرة ٢/٤٥٢، والبدور الزاهرة ١/٤٠٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢/١١٧-١١٨.

(٣) الرعد: ٢٣.

(٤) القول في: الكتاب ١/٢٩٩، ٣٩٣، والمفصل ٥١.

(٥) تكملة من د.

(٦) هو الصيمري. انظر رأيه في: التبصرة ١/٢٥٧.

(٧) سقط من ج.

فإن قيل: (أَفْعَلَ)^(١) مما يجري هذا المجرى، يَقْتَضِي اثنين، وهو هنا لواحد؛ لأن المنصوب فضلة.

فالجواب: أن المفعولات قد تنوب مناب الفاعل في باب ما لم يُسمَّ فاعله، فكذلك قام هذا المنصوب مقام الفاعل المرفوع، وأفادنا شيئين: العطف بالواو من طريق اللفظ والمعنى، والنصب مُراعاةً لمعنى المفعول.

فأمّا قوله تعالى: ﴿S R Q P O N﴾^(٢) فلما يُراد به الجنس، وعلى هذه المسألة: ما لك وزيداً؛ لأن المضمَر المجرور لا يُعطَفُ عليه إلا بتكرير العامل، فلما كان كذلك أضمَر له فعلاً ونصبه به، تقديره: ما لك ومُلابسة زيد، كذا قدره التَّحْوِيُون، وإن كان قد منع أن المصدر يُحذف^(٣) ويعمل ومعموله باق، وإنما هذا تقدير المعنى، وكأنه منصوب بفعل مضمَر، والواو للعطف، قال مسكين الدارمي^(٤):

فَمَا لَكَ وَالتَّلْدُ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تَهَامَةٌ بِالرَّجَالِ^(٥)

وكذلك: ما شأنك وزيداً؛ لأنك إن حملت على الكاف لم يُجز؛ لأنه ضمير مجرور، وإن حملته على الشأن كان محالاً؛ لأن زيداً ليس يلتبس به، وإنما زيد يلتبس بالكاف، فأضمَرت له ما ينصبه مما كان شأنًا، فقدره سيبويه: ما شأنك وتناولك زيداً^(٦)، أي: ومُلابسة زيداً، فظاهر هذا أنه منصوب بشيء مضمَر، وأن الواو عاطفة. فأمّا: ما لزيد وعَمْرُو، وما شأن زيد وعَمْرُو، فحسن.

(١) في ج: أفتعمل.

(٢) القمر: ١٢.

(٣) في د: لا يحذف.

(٤) هو ربيعة بن عامر بن أنيف الدارمي. ومسكين لقبه لبيت قاله، شاعر أموي. من أهل العراق. انظر: الشعر والشعراء ٥٣٦/١، والأغاني ٦٨/١٨، وخزانة الأدب ٦٩/٣.

(٥) البيت من الوافر.

والشاهد فيه: نصب (التلدد) على أنه مفعول معه، وقد أضمَر فعل هو العامل فيه.

انظر: ديوان مسكين ٦٦، والكتاب ٣٠٧/١-٣٠٨، والكامل ٤٣٢/١، والجمل ٣١٩، والمفصل ٧٦، والحلل ١٨٤، وشرح المفصل ٥٠/٢، ورصف المباني ٤٨٤، والمقاصد الشافية ٣٣٠/٣، وخزانة الأدب ١٣٤/٣.

(٦) الكتاب ٣٠٧/١.

والمسألة الثالثة يجوز فيها النصب والرفع، والنصب أحسن؛ لأنك تحتاج في الرفع إلى تأكيد الضمير ولا تحتاج في النصب إلى تأكيد، وذلك قولك: قُمتُ وزَيْدًا.
والمسألة الرابعة يجوز فيها الرفع والنصب، والرفع أولى، وذلك نحو: ما أَنْتَ وزَيْدٌ، وكيف أَنْتَ وقِصَّةٌ من تَرِيدِ، وذلك أَنَّك إذا نَصَبْتَ احْتَجْتَ إلى إضمارِ ناصِبٍ، وعلاج، وليس كذلك الرفع هنا، وسيبويه يقدِّرُ مع (ما) فعلاً ماضياً^(١)، ومع (كيف) فعلاً مضارعاً^(٢)، والمبردُ يردُّ عليه ويجعلهما في الحالين واحداً^(٣)، وقد ذكرنا ما عليهما ولهما في الشرح.

فإن قلت: ما أَنْتَ وما زَيْدٌ، فالرفع لا غير، قال الشاعر^(٤):
تُكَلِّفُنِي سَوِيْقَ الْكَرْمِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ^(٥)
/ ٩٢ أ وَأَنْشُدُوا عَلَيَّ: (ما أَنْتَ وزَيْدًا)، قول الشاعر^(٦):
وَمَا أَنَا وَالسَّيْرُ فِي مُتْلَفٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ^(٧)

(١) الكتاب ٣١٠/١.

(٢) الكتاب ٣٠٣/١.

(٣) انظر: الانتصار ١٠٠.

(٤) هو زياد الأعجم.

(٥) البيت من الوافر.

الشاهد فيه: رفع (ذا) لما تكررت (ما)، والدليل على كونها في محل رفع رفع متبوعها (السويق).

انظر: الكتاب ٣٠١/١، وطبقات فحول الشعراء ٦٩٨/٢، والشعر والشعراء ٤٢٤/١، والكامل ٤٣١/١، والجمال ٣١٨، وشرح أبيات سيبويه ٣٠٧/١، وتحصيل عين الذهب ٢٠٠، والمخصص ٨/٥، وخزانة الأدب ١٤١/٣.

(٦) هو أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي.

(٧) البيت من المتقارب.

الذكر: أراد به الجملة. والضابط: القوي. والتريح: المشقة. يقول: ما لي أتجشم السير في الفلوات المتلفة. (عن تحصيل عين الذهب).

الشاهد فيه: نصب (السير) على إضمار فعل.

انظر: ديوان الهذليين ١٩٥/٢، والكتاب ٣٠٣/١، والجمال ٣١٩، وشرح أبيات سيبويه ٢١٥-٢١٦، والتبصرة ٢٦٠/١، وتحصيل عين الذهب ٢٠١، والمرتل ١٨٣، وشرح المفصل ٥٢/٢.

وكذا قوله^(١):

أَتَوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا بَنَ حَجَلٍ أَشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا
بِمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمَرٍ وَمَا حَضَنٌ وَعَمَرٌ وَالْجِيَادَا^(٢)
فَأَمَّا مَا أَتَشَدُّهُ الرَّاعِي نَصَبًا وَهُوَ: مَنَعُوا الرِّحَالَ أَنْ تَمِيلَ مِمِيلًا^(٣)
أَزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَزْمَانَ كَانَ قَوْمِي.

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْمَنْصُوبَ بَعْدَ الْوَائِ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالْوَائِ، أَوْ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ بَعْدَ الْوَائِ، بِوَاسِطَةِ الْوَائِ، أَوْ بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ بِغَيْرِ وَاسِطَةِ الْوَائِ، أَوْ بِالْمَذْكُورِ بِوَاسِطَةِ الْوَائِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالْوَائِ؛ لِأَنَّهُا مَنَقُولَةٌ مِنْ بَابٍ لَا تَعْمَلُ فِيهِ، وَهُوَ بَابُ الْعَطْفِ، وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَتْ نَاصِبَةً لَنَصَبْتُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ بَعْدَ الْوَائِ، وَإِنْ كَانَ مَذْهَبًا لِلزَّجَاجِ^(٤)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي قَوْلِكَ: مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ مَا يَحْسُنُ أَنْ يُضْمَرَ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ الْكَلَامُ عَلَى جِهَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَمْ نَرَهُ يَظْهَرُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَ الْوَائِ بِغَيْرِ تَوَسُّطِ الْوَائِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ، وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ يُنْصَبُ بِغَيْرِ وَائٍ، وَمَا يَنْصِبُهُ مَعَ وُجُودِ الْوَائِ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ النَّاصِبَ لَهُ الْفِعْلُ الْمُتَقَدِّمُ، بِوَسَاطَةِ الْوَائِ^(٥)، فَتَدَبَّرْ ذَلِكَ.

(١) هو شقيق بن جزء الباهلي.

(٢) البيتان من الوافر.

الأشابات: الأخلاط. وحَضَنَ وعَمَرُو: قبيلتان. (عن تحصيل عين الذهب). وحَضَنَ بطن من بني القين. (عن تاج العروس ٤٤٦/٣٤ حَضَن).

انظر: الكتاب ٣٠٤/١، والمحتسب ٢١٥/١، ١٤/٢، والتبصرة ٢٦٠/١، وتحصيل عين الذهب ٢٠٢، وأما ابن الشجري ١٠٠/١، والحماسة البصرية ٣٢٢/١، واللسان ٥٣٢/٤ (عبر).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر رأي الزجاج في الإنصاف ٢٤٨/١، وشرح التسهيل ٢٤٩/٢، وارتشاف الضرب ١٤٨٤/٣.

(٥) انظر الأقوال في ناصب المفعول معه في: الإنصاف ٢٨٤/١، وشرح التسهيل ٢٤٧/٢، وارتشاف الضرب ١٤٨٤/٣، والمقاصد الشافية ٣٢١/٣، والجمع ٢٢٠/١.

وَتَقُولُ فِي هَذَا الْبَابِ: مَا زِلْتُ وَزَيْدًا حَتَّى فَعَلْتُ، أَيْ: مَا زِلْتُ بِزَيْدٍ، فَهُوَ مَفْعُولٌ، فَقَدْ عَمِلَ مَا قَبْلَ الْوَائِ فِيهَا بَعْدَهَا، وَالْمَعْنَى مَعْنَى (مَعَ)، وَمَعْنَى (مَعَ) يَصْلُحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِقُرْبِ مَا بَيْنَهُمَا، وَالْكُوفِيُّ يَنْصِبُ زَيْدًا نَصَبَ (مَعَ)^(١)، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ^(٢)؛ لِأَنَّ الْوَائِ عِنْدَهُ مُصْلَحَةٌ لَزَيْدٍ أَنْ يَنْتَصِبَ بِتَوَسُّطِهَا انْتِصَابَ الظَّرْفِ، وَلَيْسَتْ بِمُعَدِّيَّةٍ، وَهَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ (مَعَ) ظَرْفٌ، ثُمَّ إِنَّا إِذَا حَذَفْنَا الْمُضَافَ وَأَقَمْنَا الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُقَامَهُ لَمْ نَحْتَاجْ إِلَى الْوَائِ، وَالسِّيَرَانِي يَقَارِبُ هَذَا الْقَوْلَ^(٣)، وَيَقُولُ: جَعَلُوا الْإِعْرَابَ الَّذِي كَانَ فِي (مَعَ) مِنَ النَّصَبِ فِي (زَيْدٍ) الَّذِي بَعْدَ الْوَائِ، لَمَّا لَمْ تَكُنِ الْوَائِ مُعْرَبَةً، وَلَا هِيَ فِي مَوْضِعِ إِعْرَابٍ كَمَا قَالُوا: جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَجَاءَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ.

(١) المنقول من مذهب الكوفيين أنهم ينصبون المفعول معه بالخلاف. انظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٠، والجنى الداني ١٥٥.

(٢) انظر رأي الأخفش في: الإنصاف ١/٢٤٨، وارتشاف الضرب ٣/١٤٨٤، والجنى الداني ١٥٦.

(٣) أي قول الأخفش. ولم أجد رأي السيراني في مظانه من شرح الكتاب.

قال أبو الفتح: «المُشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرُبٍ: حَالٍ، وَتَمْيِيزٍ، وَاسْتِثْنَاءٍ، وَاسْمٍ (إِنَّ) وَأَخْوَاتِهَا، وَأَخْبَارُ (كَانَ) وَأَخْوَاتُهَا، وَقَدْ مَضَى ذِكْرُهُ»^(١).

قال سعيد: هذه الأشياء التي ذَكَرَهَا مُشَبَّهَةٌ بِالْمَفْعُولَاتِ الصَّحِيحَةِ، وَلَيْسَتْ بِمَفْعُولَاتٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْحَالَ هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ صَاحِبُهَا، فَهِيَ تُنَاسِبُ خَبَرَ (كَانَ)، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنَ (ظَنَنْتُ)، وَلِهَذَا الْمَعْنَى جَعَلَ الْكُوفِيُّ خَبَرَ (كَانَ) وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنَ (ظَنَنْتُ) أَحْوَالًا^(٢)، وَلِهَذَا الْمَعْنَى كَانَ لِلْحَالِ وَجْهٌ وَاحِدٌ وَهُوَ التَّنْكِيرُ، وَسَنُبَيِّنُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

والتَّمْيِيزُ كَالْحَالِ؛ فِي أَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ الْغَالِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى فِعْلٍ، نَحْوُ: [تَمَامِ الْكَلِمَةِ بِنُونٍ]^(٣) عَشْرِينَ، أَوْ تَنْوِينٍ أَوْ إِضَافَةٍ، أَوْ تَقْدِيرِ تَنْوِينٍ، وَلِهَذَا لَزِمَ طَرِيقَةُ وَاحِدَةٍ فِي الْوُجُودِ، وَهُوَ التَّنْكِيرُ.

وَأَمَّا الْاسْتِثْنَاءُ فَقَدْ تَقَدَّمَ فِيهِ فَضْلٌ، وَأَمْرُ الْاسْتِثْنَاءِ مُشْكَلٌ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَعْرِفَةً وَنَكِيرَةً، وَيَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ الْقَوِيُّ بَوَسَاطَةِ الْحُرُوفِ، وَهَذِهِ جَمِيعُهَا حَالَةُ الْمَفْعُولِ بِهِ الصَّحِيحِ. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّهُ يَعْمَلُ فِيهِ مَعْنَى الْجُمْلَةِ، نَحْوُ: الْقَوْمُ إِخْوَتُكَ إِلَّا زَيْدًا، وَيَعْمَلُ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ بَوَسَاطَةِ الْحَرْفِ / ٩٢ ب كَقَوْلِكَ: الْقَوْمُ فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدًا، وَهَذَا يُخْرِجُهُ عَنْ حَيْزِ الْمَفْعُولِ بِهِ الصَّرِيحِ.

قِيلَ: فَإِنَّ الظَّرْفَ يَعْمَلُ فِيهِ الْمَعْنَى وَهُوَ مَفْعُولٌ صَحِيحٌ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا مَفْعُولٌ فِيهِ، وَالْكَلَامُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالصَّوَابُ عِنْدِي أَنَّهُ شَبِيهٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، لَمْ يَصِلْ إِلَى (زَيْدٍ) شَيْءٌ مِنَ الْقِيَامِ يَكُونُ بِهِ مَفْعُولًا، كَمَا تَقُولُ: أَكْرَمْتُ زَيْدًا، وَأَقَمْتُ زَيْدًا، فَإِنَّهُ قَدْ وَصَلَ إِلَيْهِ فَعَلْتُ، هَذَا أَجْوَدُ مَا يُقَالُ فِيهِ.

وَأَمَّا خَبَرُ (كَانَ) وَاسْمُ (إِنَّ) وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنَ (ظَنَنْتُ) فَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِيهَا.

(١) في اللمع: ذكرهما. ص ٦٢.

(٢) انظر: الإنصاف ٨٢١/٢، والتبيين ٢٩٥، وائتلاف النصرة ١٢١.

(٣) تكملة من د.

قال أبو الفتح:

«بابُ الحالِ

الحالُ: وَصَفُ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ^(١).

قال سَعِيدُ: الحالُ وَصَفُ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ عِنْدَ إِيجَادِهِمَا ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمُسْنَدَ إِلَيْهِمَا، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ هَيْئَةُ الْفَاعِلِ عِنْدَ وُجُودِ الْفِعْلِ، وَهَيْئَةُ الْمَفْعُولِ عِنْدَ حُلُولِ الْفِعْلِ بِهِ. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِمْ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بِهِ غَدًا؟ قِيلَ: التَّقْدِيرُ: مُقَدَّرًا بِهِ الصَّيْدُ غَدًا، فَتَقْدِيرُهُ ماضٍ. فَإِنْ قِيلَ: فَأَجَزَ وَقُوعَ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ مَوْقِعَ الْحَالِ، كَمَا أَجَزْتَ فِي الْاسْمِ. فَالْجَوَابُ: أَنَّ (مُقَدَّرًا) وَ(صَائِدًا) اسْمَانِ فَجَازَ أَنْ يَنْوَبَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ، كَمَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِظَرِيفٍ، إِذَا احْتَجَجْتَ، وَلَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِيَقُومٍ، تُرِيدُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُومُ، فَتَقْسِمُ الْفِعْلَ مُقَامَ الْاسْمِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٢):

إِنْ كَانَ فِيهَا غَيْرُ رَسْمٍ وَحَجَرٍ
وَعَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةِ الْوَتَرِ
جَاءَتْ بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ^(٣)

(١) اللمع ٦٢.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) الأبيات من الرجز.

الرواية في المصادر:

ما لك عندي غير رسم وحجر

و(جاءت) بدل (جاءت).

الكبداء: صفة للقس، وهي التي يملأ الكف مقبضها.

والشاهد فيه: بكفي كان، إذ التقدير: بكفي رجل كان، فحذف الموصوف بال فعل، وأقامه مقامه.

انظر: مجالس ثعلب ٥١٣/٢ (الثالث فقط)، والمقتضب ١٣٩/٢، والأصول ١٧٨/٢، والبغداديات ٢٤٦ (الثالث

فقط)، والخصائص ٣٦٧/٢، والتمام ٢٠٨، والمختضب ٢٢٧/٢ (الثالث فقط)، وأمالي ابن الشجري ٤٠٦/٢،

والإنصاف ١١٤/١-١١٥.

فشاذٌ، وكذلك قولُ الكُمَيْتِ^(١):

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَا
أَي: رَجُلٍ أَثَرَى، وَرَجُلٍ: أَقْتَرُ^(٣).

فأما قوله: ﴿[ZY] \ [^ ٤﴾، وقوله تعالى: ﴿c b a ٥﴾، فإنما حَسَنَ حذفُ الموصوفِ لوجودِ (مِنْ) الدالةِ عَلَيْهِ. وقد حُذِفَ الموصوفُ وهو (أَحَدٌ)، وأُقيمتِ (مِنْ) مقامه، وأيضاً [فإنما]^(٦) لم يُجْزِ إقامةُ الفعلِ المُستَقْبَلِ مقامَ الاسمِ؛ لأنَّ اسمَ الفاعِلِ إذا كان مُستَقْبَلاً [لا يفتقرُ إلى قرينةٍ، والفعلُ إذا كان مُستَقْبَلاً]^(٧) افتقرَ إلى قرينةٍ، وأيضاً فإنَّ هذا توسُّعٌ، فارتكَبَ في الأصلِ لِقَوَّتِهِ، ولم يُرتكَبْ في الفرعِ لِضَعْفِهِ. وإنما وَقَعَ الماضي وَمَعَهُ (قَدْ) مُظْهِرَةً أو مُقَدِّرَةً مَوْجِعَ الحالِ نَظْراً إلى الحالةِ الَّتِي انْتَقَلَ عَنْهَا، فإذا أَوْقَعُوهُ حالاً وَجَعَلُوا مَعَهُ (قَدْ) قرينةً إلى الحالِ فَكَانَتْ لَهُ بِمِثْلَةِ حَرْفِ المِضَارَعَةِ، ويُقَرَّبُ ما بَيْنَ الحالِ والماضي امتناعُ نونِ التوكيدِ مِنَ الدُّخُولِ عَلَيْهِمَا. فإن قيل: إذا ادَّعَيْتَ أَنَّها هيئَةُ الفاعِلِ أو المفعولِ، فما تَصْنَعُ بقولهم: جاءَ زيدٌ وَعَمَرُو مُنْطَلِقٌ، وليس قولك: (عَمَرُو مُنْطَلِقٌ) بهيئةَ لَزِيدٍ؟ فالجوابُ أنَّ هذا يُؤَوَّلُ إلى ما شَرَطْنَاهُ؛ لأنَّ التقديرَ: جاءَ زيدٌ مُوافِقاً انْطِلاقَ عَمَرُو،

(١) هو الكُمَيْتُ بن زيد الأسدي. شاعر أمويٌّ، اشتهر بحبه لآل البيت، وتعصبه لعندنان. انظر: الشعر والشعراء ٥٦٦/٢، والأغاني ٣٢٨/١٦.

(٢) البيت من الطويل.

القبص: العدد الكثير من الناس. (اللسان ٦٩/٧) (قبص).

انظر: إصلاح المنطق ٣٩٧، والمعاني الكبير ٥٢٧/١، وتفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ٢٢، وتهذيب اللغة ٣٨٥/٨ (قبص)، ومقاييس اللغة ٤٩/٥ (قبص)، والمخصص ٢٢٤/١٣، وتهذيب إصلاح المنطق ٣٠٤/٢، والإنصاف ٧٢١/٢، واللسان ٢٠٥/٣ (سجد)، (٦٩/٧) (قبص).

(٣) في أ: أَقْتَرَى.

(٤) الصفات: ١٦٤.

(٥) مريم: ٧١.

(٦) تكملة من د.

(٧) سقط من أ.

والكلام أيضاً في المفرد الذي هو الأصل، لا في ما نابَ منابَهُ، ألا تَرَى إلى افتقارك إلى الواوِ في الجملة العارِية من الضمير، وقد تأتي من الفاعل والمفعول إذا اجتمعَا فيها، وتأتي بلفظ التثنية، فتقول: لقي زيدٌ عمراً راكبين، قال الشاعر^(١):

مَتَى مَا تَلَقَّيْنِي فَرَدِّينِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلَيْتَيْكَ وَتُسْتَطَارُ^(٢)
وقال^(٣):

وَعَلَّقْتُ لَيْلَى وَهِيَ ذَاتُ مُوَصَّدٍ وَلَمْ يَيْدُ لِلْأُتْرَابِ مِنْ ثَدْيِهَا حَجْمُ
وَلِيدَيْنِ نَرَعَى الْبُهِمَ يَا لَيْتَ أَنَّنَا إِلَى الْيَوْمِ لَمْ نَكْبُرْ وَلَمْ تَكْبُرِ الْبُهِمُ^(٤)
وقال^(٥):

وَلَئِنْ لَقَيْتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ أَيِّي وَأَيْتُكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ^(٦)
فإن كانا مُخْتَلَفِي الْحَالِ أَتَيْتَ بِحَالِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَعْدَهُ، فتقول: لقي زيدٌ مُصْعِداً
عَمراً مُنْحَدِراً، فإن أَخْرَجْتَ الْحَالَيْنِ عَنْهُمَا قَدِّمْتَ الَّتِي لِصَاحِبِ الْحَالِ الْآخِرِ وَجَعَلْتَهَا فِي

(١) هو عنتره بن شداد.

(٢) البيت من الوافر.

الشاهد قوله: فردين. فهو حال من الفاعل والمفعول. ومثله البيتان بعده.

انظر: ديوان عنتره ٢٣٤، والتخريج ٣٤٧، والبصريات ٢، ٧٨١، والتبصرة ٢٣٦/١، والآلئ ٤٨٣/١، وأمالي
ابن الشجري ٢٦/١، وأساس البلاغة ٣٧٦/١ (رنف)، وأسرار العربية ١٧٧، وأمالي ابن الحاجب ٤٥١/١،
واللسان ١٢٧/٩ (رنف)، وخزانة الأدب ٥٠٧/٧.

(٣) هو قيس بن الملوخ.

(٤) البيتان من الطويل.

روي: (غرٌ صغيرة). و(ذات ذؤابة) و(ذات ذؤائب) بدل (ذات موصد)، و(صغيرين) بدل (وليدين).
المُوصَّد: كساء تلبسه الصبايا. (عن المقاييس ١١٠/١) (أصد).

انظر: ديوان المخبون ١٦٤، ومجالس ثعلب ٦٠٠/١، والشعر والشعراء ٥٥٠/٢، والبصريات ٧٨٣/٢، وأمالي
القبالي ٢١٦/١، والمخصص ١١٥/١٦، والحماسة البصرية ١٢٣٣/٣، والتذكرة الفخرية ٣٧٨، واللسان
٤٦٠/٣ (وصد)، والبحر المحيط ١٢١/٢.

(٥) نسيه الشاطبي وحده إلى عنتره.

(٦) البيت من الكامل.

انظر: المحتسب ٢٥٤/١، والبحر المحيط ٤٥٣/٢، والدر المصون ١٦٧/٣، والمقاصد الشافية ١٠٩/٤.

جَنِّهِ، فَقُلْتُ: لَقِيَ زَيْدٌ عَمْرًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا، / ٩٣ أ إذا كَانَ الْإِصْعَادُ لِعَمْرٍو؛ لِأَنَّكَ لَوْ لَزِمْتَ الرُّتْبَةَ الَّتِي لِلْفِعْلِ مَعَهَا لَمْ تُؤَفَّ أَحَدًا مِنْهُمَا حَقَّهُ، [وَقَدْ حَكَى ضِدَّ ذَلِكَ ابْنُ كَيْسَانَ^(١)] (٢).

وَلَا يَصِحُّ حَالَانِ يَعْمَلُ فِيهِمَا فِعْلٌ وَاحِدٌ، لِاسْمٍ وَاحِدٍ، كَمَا لَا يَعْمَلُ فِي ظَرْفِي زَمَانٌ وَلَا ظَرْفِي مَكَانٍ، وَلَا فِي مُصْدَرَيْنِ^(٣)، وَلِهَذَا قَالُوا فِي قَوْلِهِمْ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا مُسْرِعًا: إِنَّ (مُسْرِعًا) حَالٌ مِنَ الْمُضْمَرِّ فِي (رَاكِب).

وَذَهَبَ الْمَازِينِيُّ إِلَى أَنَّهُ وَصَفُ (رَاكِب)^(٤)، وَوَصَفُهُ قَبِيحٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَمِلَ فِي الْمُضْمَرِّ، فَإِنْ فُرِّقَ بَيْنَ الْمُضْمَرِّ وَالظَّاهِرِ جَازًا، وَعُثْمَانُ يَجْعَلُهُ فِي كِتَابِ التَّمَامِ^(٥) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٦):

إِذَا نَظَرَ الْمُخْتَالَ بِالْبُعْضِ نَحُونًا يُرْدُ حَسِيرًا طَرْفُهُ وَهُوَ أَقْبَلُ^(٧)

فَجَعَلَ (حَسِيرًا) وَالْجُمْلَةَ الَّتِي هِيَ ([هُوَ]^(٨) أَقْبَلُ) حَالِينَ، لِلطَّرْفِ، وَقَدْ ذَكَرَ مَنَعَ ذَلِكَ فِي عِدَّةِ كُتُبٍ^(٩)، وَيَجُوزُ لَكَ وَصْفُ الشَّيْءِ بِأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ، وَالْخَبْرُ عَنْهُ بِأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ، فَأَمَّا أَنْ يُجْعَلَ لَهُ حَالَانِ فَلَا.

وَقَدْ تَأْتِي الْحَالُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى أَوْ مَفْعُولًا فِي الْمَعْنَى فَإِنَّ ذَلِكَ يَكُونُ كَكَثْرَةِ مَا تَقَدَّمَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ قَائِمًا، وَأَعْجَبَنِي قُعُودُكَ

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان، (ت ٣٢٠هـ) إمام في النحو، أخذ عن المبرد وثلعب، فمزج بين المذهبين. انظر: نزهة الألباء ١٧٨، وإنباه الرواة ٥٧/٣، ومعجم الأدباء ٢٣٠٦/٥.

(٢) تكملة من د.

(٣) هذا رأي الفارسي وكثير من المحققين، وتابع على ذلك ابن عصفور. وأجاز المسألة ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم. انظر: المسائل البصريات ٧٨١/٢-٧٨٣، والمقرب ١٧٢، وشرح التسهيل ٣٤٨/٢، وارتشاف الضرب ١٥٩٥/٣، والتصريح ٦٦٠/٢.

(٤) نقل أبو حيان هذا الوجه دون عزو. انظر: ارتشاف الضرب ١٥٩٥/٣.

(٥) لم أجده في المطبوع.

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) البيت من الطويل. ولم أقف عليه.

(٨) سقط من ج.

(٩) نقل أبو حيان عن ابن جني إجازة هذه المسألة. انظر: ارتشاف الضرب ١٥٩٥/٣.

صَاحِكًا، وَالحَالُ لِلكَافِ الْمَجْرُورَةِ بِالإِضَافَةِ، وَالْأَسْمَاءُ الْمُضَافَةُ الْمَجْرُورَةُ مَرْفُوعَةٌ فِي الْمَعْنَى،
وَكَذَلِكَ: أَعْجَبَنِي دَقُّ الثَّوبِ جَدِيدًا، فَالْحَالُ مِنَ الْمَفْعُولِ بِهِ وَهُوَ الثَّوبُ، فَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ
لَيْسَ بِفَاعِلٍ وَلَا مَفْعُولٍ قَلَّتِ الْحَالَ مِنْهُ جِدًّا، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ * +
, ﴿^(١) فَـ(حَنِيفٌ) حَالٌ مِنْ (إِبْرَاهِيمَ)، وَقِيلَ: هُوَ حَالٌ مِنَ الْمِلَّةِ، وَذَكَرَ (حَنِيفًا)؛ لِأَنَّهُ
عَنْ بِلَالَةَ الدِّينِ^(٢)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ t s r q ﴾^(٣) حَالٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ
(مَثْوًى) ظَرْفًا، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ۞ ۱۱ ۞ هَتُّؤُلَا مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾^(٤) وَقَالَ [الشَّاعِرُ]^(٥) [^(٦)
أَنشَدَهُ الْفَارْسِيُّ^(٧):

عَوِذٌ وَبِئْسَ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمُ
فَ(مُضَاعَفًا) حَالٌ مِّنَ الْحَدِيدِ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا: جَاعَتْنِي غُلَامٌ هِنْدٍ مَسْرُورَةٌ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ
الْفَنَدِ الزَّمَانِي^(٩):

وَطَعْنِي كَفَّيْمِ الزَّقِّ غَذَا وَالزَّقُّ مَالَانُ^(١٠)

(١) البقرة: ١٣٥.
(٢) قال به ابن السجري. انظر: أماليه ٢٥/١. ونقله عنه أبو حيان. انظر: البحر المحيط ٤٠٦/١.
(٣) الأنعام: ١٢٨.
(٤) الحجر: ٦٦.
(٥) هو زيد الفوارس بن حصين الضبي.
(٦) تكملة من د.
(٧) في الشيرازيات ٢٨٣/١-٢٨٤.
(٨) البيت من الكامل.
عود وبُهثة: قبيلتان. وحلق الحديد: المقصود بها الدروع. ويتلهب: يشتعل. (عن خزنة الأدب).
انظر: نوادر أبي زيد ٣٥٩، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٤، وأمالي ابن السجري ٢٥٦/١، ٩٦/٣،
والبديع ١٨٥/١/١، وجمع الموامع ٢٤٠/١، وخزانة الأدب ١٧٣/٣.
(٩) هو شهل بن شيبان بن مازن من بني بكر بن وائل. شاعر جاهلي، كان من الفرسان المعدودين، شهد حرب بكر
وتغلب وقد قارب المائة. انظر: الأغاني ٢٣/٢٥٣، والإكمال لابن ماكولا ٤/٤٠١، وللباب الآداب لأسماء بن
منقذ ٢٠٥-٢٠٦.
(١٠) البيت من الهزج.
غذا: سال. (عن المقاييس).

فَـ(غَذَا) مَعَ (قَد) الْمُقَدَّرَةِ حَالٌ مِّنَ (الزَّقِّ) عِنْدَ عُثْمَانَ^(١)، أَوْ مِّنَ (الْفَمِّ)، وَمِنَ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٢):

كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مُدْبِرًا خُضِبْنَ وَإِنْ كُنَّ لَمْ تُخْضَبِ
حِجَارَةٌ غِيلٍ بِرَضْرَاضَةٍ كُسِينَ مُلَاءً مِّنَ الطُّحْلِبِ^(٣)
فَـ(حِجَارَةٌ) خَبْرٌ، وَ(مُدْبِرًا) حَالٌ مِّنَ الْهَاءِ، وَ(خُضِبْنَ) مَعَ (قَد) الْمُقَدَّرَةِ حَالٌ مِّنَ الْحَوَامِي. وَالْعَامِلُ فِي حَالِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَعْنَى الْإِضَافَةِ، وَالْعَامِلُ فِي (خُضِبْنَ) (كَأَنَّ)، وَمِنَ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿! " # \$ % &﴾^(٤) فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ^(٥)، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نَذِيرًا لِلْبَشَرِ﴾^(٦) فَمَنْ لَمْ يَجْعَلْ (نَذِيرًا) حَالًا مِّنَ الْمُضْمَرِ فِي (قُمْ)^(٧) وَجَعَلَهُ حَالًا مِّنَ (إِحْدَى) فَالْعَامِلُ فِيهِ التَّفَرُّدُ، وَإِنْ جَعَلَهُ حَالًا مِّنَ (الْكُبَرِ) فَالْعَامِلُ فِيهِ مَعْنَى (الْكُبَرِ)، لَا الْإِضَافَةُ، وَيَكُونُ (نَذِيرًا) عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مَصْدَرًا؛ لِأَنَّهُ حَالُ الْمُؤَنَّثِ^(٨).

انظر: ديوان الحماسة ٧/١، والحيوان ٤١٦/٦، وأمالي القالي ٢٦٠/٢، ومقاييس اللغة ٤١٦/٤ (غذي)، واللسان ٤٣٢/١٤ (شصا)، وخزانة الأدب ٤٣٢/٣.

(١) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٣.

(٢) هو النابغة الجعدي.

(٣) الببتان من المتقارب.

الحوامي: جمع حامية، وهي ما فوق الحافر. والغِيل: الماء الجاري على سطح الأرض. والرَضْرَاضَةُ: الأرض الصلبة. والطُّحْلِب: خضرة تكون في الماء المزمِن. (عن خزانة الأدب).

انظر: الشعر والشعراء ١٣٠/١، والمعاني الكبير ١٦٦/١، والتنبيه ١٣، والتمام ٦٢ (الشرط الأول من الأول)، وخزانة الأدب ١٦١/٣.

(٤) البقرة: ٨٤.

(٥) نظير هذه الآية آية سبقتها بقليل، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا ۞ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة:

٨٣]، وفيها أربعة أوجه، أحدها: الحال. والثاني: أن تكون جواباً لقسم. والثالث: أن يضمّر قول، وتكون (لا)

نافية. والرابع: أن يكون الأصل: بأن لا تعبدوا، فحذفت (أن) فارتفع الفعل. انظر: كشف المشكلات ٦١/١،

٦٣، والبيان ١٠٠/١.

(٦) المدثر: ٣٦.

(٧) في قوله تعالى أَوَّلَ السُّورَةِ: ﴿فَوَقَّانِزَ﴾ [المدثر: ٢].

(٨) في نصب (نذيراً) أقوال. انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٩/٥، وإعراب القرآن للنحاس ٧٢/٥،

والنحاة يَخْتَلِفُونَ في هذه التَّسْمِيَةِ، فالْبَصْرِيُّ يُسَمِّيها الحَال، والكسائيُّ يَسْمِيها القَطْعَ والحالَ، وهشامٌ يُسَمِّي الحالَ ما جَرَتْ بَعْدَ المَعْرِفَةِ العَلَمِ والمضمرِ، والقَطْعُ بَعْدَ الظاهرِ غَيْرِ العَلَمِ^(١)، وبعضُهُم يُسَمِّيها الحالَ في كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا بَعْدَ الألفِ واللامِ، فَإِنَّهُ يُسَمِّيها القَطْعَ، والفراءُ يَقُولُ في قَوْلِكَ: زَيْدٌ خَلْفَكَ قائماً، هِيَ حالٌ؛ لأنها تَحْتَمِلُ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً، وَيَقُولُ في قَوْلِكَ: زَيْدٌ عَلَى الحائِطِ رَاكِباً، هُوَ قَطْعٌ؛ لأنها بِمعنى المَلْفُوظِ بِهَا^(٢).

وَقَدْ أُقِيمَتِ الحَالُ مُقَامَ الفِعْلِ في قَوْلِهِ^(٣):

هَنِئَاءً مَرِيئاً غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعِزَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ^(٤)

فـ(هَنِئَاءً) حالٌ نَائِبٌ مَنَابَ الفِعْلِ، لِمَشَابَهَتِهَا الظَّرْفِ، وَالظَّرْفُ قَدْ يُنُوبُ عَنِ الفِعْلِ، وَاخْتِزَلَ الفِعْلُ مَعَهَا فَلَمْ يَتَّقَ لَهُ حُكْمٌ، إِلَّا العَمَلُ في (هَنِئَاءً) وَ(مَرِيئاً)، وَ(مَا اسْتَحَلَّتْ) مَرْفُوعٌ بِأَحَدِهِمَا / ٩٣ ب عَلَى الخِلَافِ^(٥)، فَإِنْ ارْتَفَعَ (مَا) بِـ(هَنِئَاءً) لَمْ يَكُنْ (مَرِيئاً) وَصَفًا لَهُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ، وَإِنْ رَفَعَ الْمُضْمَرُ كَانَ عَلَى قَوْلِ المَازِنِيِّ، وَاللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِـ(مُخَامِرٍ)، وَ(غَيْرِ) حَالٌ مِنْ أَحَدِ الْقِسْمَيْنِ، كَذَا ذَكَرَ الفَارَسِيُّ^(٦).

وَعِنْدِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الْمُضْمَرِ، وَ(مَا اسْتَحَلَّتْ) مُرْتَفِعٌ بِـ(مَرِيئاً)؛ لِأَجْلِ الفَصْلِ، وَ(مِنْ أَعْرَاضِنَا) مُتَعَلِّقٌ بِشَيْءٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ (مَا اسْتَحَلَّتْ).

ومشكل إعراب القرآن ٧٧٤/٢، وكشف المشكلات ١٤٠٠/٢، والبيان ٤٧٤/٢.

(١) لم أقف على هذا التفريق. انظر: هشام بن معاوية الضير ٢٢٨.

(٢) انظر هذا التفريق عند الفراء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿# \$ % & ' | * + ﴾ [البقرة: ٢] في المعاني

١٢/١، ٢٠٠. وانظر تسميته حالاً عنده في المعاني ٣٠٩/١.

وانظر أيضاً: النحو وكتب التفسير ١٩٥/١، ودراسة في النحو الكوفي ٢٤٣.

(٣) هو كثير عزة.

(٤) البيت من الطويل.

انظر: ديوان كثير ٥٦، والعين ٢٦٣/٤ (خمر)، والشعر والشعراء ٤٢٨/١، والكامل ٥١٥/٢، وأما القالي

١٠٨/٢، والشيرازيات ٢٨٧/١، ومقاييس اللغة ٢١٦/٢ (خمر)، وزهر الآداب ٣٥٤/١، والكشاف ٢٤/٤،

والحماسة البصرية ١٠٥٦/٣.

(٥) الخلاف في الأولوية، فالمسألة من باب التنازع. فالبصريون يعملون الثاني لقربه، والكوفيون يعملون الأول

(٦) النظم للمسائل الشيرازيات ٢٨٧/١-٢٨٨.

قال أبو الفتح: «فَأَمَّا لَفْظُهَا فَإِنَّمَا نَكِرَةٌ، تَأْتِي بَعْدَ مَعْرِفَةٍ قَدْ تَمَّ بِهَا^(١) الْكَلَامُ، وَتِلْكَ النِّكَرَةُ هِيَ الْمَعْرِفَةُ فِي الْمَعْنَى»^(٢).

قال سَعِيدٌ: لَا تَكْمُلُ الْحَالُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا بِسَبْعِ شَرَائِطٍ، مِنْهَا: أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً. وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ مُشْتَقَّةً. وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ مِنْ مَعْرِفَةٍ أَوْ مَا فِي حُكْمِهَا. وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ قَدْ تَمَّ دُونَهَا، أَوْ فِي تَقْدِيرِ ذَلِكَ. وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ مُقَدَّرَةً بِفِي. وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ مُنْتَقَلَةً فِي الْغَالِبِ. وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ جَوَابَ (كَيْفٍ). وَهَذِهِ دَعَاوُ لَا بُدَّ مِنْ إِيجَادِ بَرَاهِينِهَا، فَأَمَّا كَوْنُهَا نَكِرَةً؛ فَلَأَنَّ الْغَرَضَ فِي الْحَالِ أَنْ يُقْصَدَ هَيْئَةُ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ، وَهُوَ صِفَةُ الْفِعْلِ فِي الْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جَاءَ زَيْدٌ، لَمْ يُعْلَمْ حَالُ الْمَجِيءِ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ هُوَ، فَتَبَيَّنَ، وَقَدْ^(٣) ثَبَتَ أَنَّ الْفِعْلَ نَكِرَةٌ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ صِفَتُهُ نَكِرَةً.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْحَالِ أَنَّ الصِّفَةَ قَدْ يُذَكَّرُ الْمَوْصُوفُ وَهِيَ مَعَهُ، وَلَا يُرَادُ أَنَّهُ ذَلِكَ الْوَقْتُ مَوْجُودَةٌ، كَقَوْلِكَ: رَأَيْتُ زَيْدًا الشَّاعِرَ، فَلَا تُرِيدُ أَنَّ الشَّعْرَ كَانَ يُنْشَدُهُ ذَلِكَ الْوَقْتُ، وَإِذَا قُلْتَ: رَأَيْتُ زَيْدًا شَاعِرًا، فَإِنَّمَا تُرِيدُ أَنَّكَ رَأَيْتَهُ وَهُوَ يَقُولُ الشَّعْرَ، أَوْ يُنْشَدُهُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الصِّفَةَ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُوفِ، وَالْحَالُ تَتَقَدَّمُ عَلَى صَاحِبِهَا، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يُشَبَّهُ التَّمْيِيزَ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُبَيَّنٌّ، كَمَا أَنَّ التَّمْيِيزَ مُبَيَّنٌّ، وَالشَّبَهُ الَّذِي بَيْنَهُمَا يُوقِعُ الْاِخْتِلَافَ فِي بَعْضِ الْأَلْفَافِ، أَحَالٌ هِيَ أَمْ تَمْيِيزٌ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٤):

إِذَا أَكَلْتُ سَمَكًا وَفَرَضًا ذَهَبْتُ طَوْلًا وَذَهَبْتُ عَرْضًا^(٥)

(١) فِي الِلمع: عَلَيْهَا.

(٢) الِلمع ٦٢.

(٣) فِي ج: فَقَدْ.

(٤) هُوَ رَجُلٌ مِنْ عَمَانَ.

(٥) مِنَ الرِّجْزِ.

الْفَرَضُ: جَنْسٌ مِنَ التَّمْرِ (عَنِ الْمَقَائِيسِ).

انظر: الْكِتَابُ ١٦٣/١، وَمَجَالِسُ ثَعْلَبِ ٢١٧/١، وَشَرْحُ أَيْبَاتِ سَيَبَوِيهِ ٤٠٤/١، وَمَقَائِيسُ اللُّغَةِ ٤٩٨/٤

(فَرَضُ)، وَفَرَحَةُ الْأَدِيبِ ١٨، وَالْمَحْصَصُ ١١/١٣٤، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ١٣٤، وَرِسَالَةُ الْغَفْرَانِ ٦٩،

وَاللِّسَانُ ٢٠٦/٧ (فَرَضُ).

فـ(طولٌ) و(عرضٌ) عِنْدَ سِيْبُوِيَه مُتَنَصِّبَانِ عَلَى الْحَالِ^(١)، وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ: مُتَطَاوِلًا مُتَعَرِّضًا، وَعِنْدَ الْمُبَرَّدِ مَنصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ^(٢)، وَعِنْدَ غَيْرِهِمَا عَلَى الظَّرْفِ^(٣)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ^(٤) أَنْشَدَهُ سِيْبُوِيَه^(٥):

مَشَقَّ الْهَوَاجِرُ لِحَمَّهِنَّ مَعَ السُّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا^(٦)
وَقَوْلُهُ^(٧):

طَوِيلٌ مِثْلُ^(٨) الْعُنُقِ أَشْرَفَ كَاهِلًا أَشَقُّ رَحِيبُ الْجَوْفِ مُعْتَدِلُ الْجِرْمِ^(٩)

(١) انظر: الكتاب ١/١٦٣. وذهب الأعلام في شرح الشواهد إلى أن سيبويه يرى أن نصب هذا وأمثاله على التمييز، وإنما عبر بذكره للحال لما بين الحال والتمييز من المناسبة لوقوعهما نكرتين بعد تمام الكلام، وتبيينهما للشيء المقصود. انظر: تحصيل عين الذهب ١٣٢. أما في النكت (٢٨١/١) فقال: «فنصب كلاكلاً وصدورا عند سيبويه على الحال، وجعلها في معنى ناحلات، وكان المبرد يقول: نصبها على التمييز». (٢) رأي المبرد في النكت كما في الإحالة السابقة، ونسبه ابن السيرافي إلى بعض النحويين. انظر: شرح أبيات سيبويه ٢٢١/١.

(٣) قال ابن سيده بعد ذكر بيت جرير الآتي: «وضع الأسماء موضع الظروف، كقوله: ذهبت قُدماً وأخراً» انظر: المحكم (كلل) ٤١١/٦.

(٤) هو جرير.

(٥) الكتاب ١/١٦٣.

(٦) البيت من الكامل.

مشق: أذهب. أي أذهب سير الهاجرة مع سير الليل لحمهن. والكلاكل والصدور شيء واحد. (عن شرح أبيات سيبويه).

الشاهد: انتصاب (كلاكل) على الحال، أو التمييز، أو الظرف. على الخلاف الذي ذكره.

انظر: ديوان جرير ٢٢٧/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٢٠/١، والمحكم ٤١١/٦ (كلل)، وتحصيل عين الذهب ١٣٢، والكشاف ٣/٣٠١، والروض الأنف ١/١٢٨، واللسان ١١/٥٩٧ (كلل)، وخزانة الأدب ٤/٩٨.

(٧) هو عمر بن عمار النهدي.

(٨) في أ: مميل.

(٩) البيت من الطويل.

المثل: العنق الطويل، وأضافه إلى العنق لبيان نوعه. والكاهل: فروع الكتفين. والأشق: الطويل الشق وهو الجانب والجرم: الجسم. (عن تحصيل عين الذهب).

الشاهد: انتصاب (كاهلاً) على الحال، أو التمييز، أو الظرف. على الخلاف الذي ذكره.

انظر: الخيل لأبي عبيدة ٢٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٥٩/١، وتحصيل عين الذهب ١٣٣، والنكت ١/٢٨٢،

قال: كَأَنَّهُ قَدْ قَالَ: ذَهَبَ صُعْدًا^(١)، وَأَيْضًا فَهِيَ زِيَادَةٌ فِي الْخَيْرِ، وَحُكْمُ الْخَيْرِ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً، فَمَا زَادَ عَلَى الْخَيْرِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً.
فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: دَخَلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ، وَطَلَبْتُهُ جَهْدَكَ، وَجَاؤُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ، وَ:
أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ...^(٢)

وَرَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ، فَجَمِيعُهُ مُتَأَوَّلٌ، فَسَيَبُوهُ يُقَدَّرُ (الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ) تَقْدِيرَ: وَاحِدًا وَاحِدًا، وَهِيَ عِنْدَهُ شَاذَةٌ^(٣)، وَأَمَّا (الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ) فَهِيَ وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ الْمَصَادِرِ الْمَعْرِفَةِ^(٤)، (وَالْعِرَاقَ) مَصْدَرُ فِعْلِ ذَلِكَ الْفِعْلِ وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْحَالِ، تَقْدِيرُهُ: أَرْسَلَهَا تَعْتَرِكُ الْعِرَاقَ، ثُمَّ حَذَفَ الْفِعْلَ وَأَقَامَ الْمَصْدَرَ مُقَامَهُ^(٥)، كَمَا تَقُولُ: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا، أَي: مَا أَنْتَ إِلَّا تَسِيرُ سَيْرًا، وَكَذَلِكَ: رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ، عِنْدَ سَيَبُوهِ^(٦)، وَالْمَبْرَدُ يَنْصَبُ (عَوْدَهُ) عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِرَجْعٍ^(٧)؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: رَجَعَ الشَّيْءُ وَرَجَعْتُهُ، وَيُونُسُ يُقَدَّرُ زِيَادَةً

والمحكم ١٠٣/٤ (كهل)، واللسان ٧٩/١١ (كلل).

(١) الكتاب ١٦٣/١.

(٢) بعض بيت من الوافر، وتمامه:

وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ وَلَمْ يَدْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ

وهو للبيد بن ربيعة.

روي: فَأَوْرَدَهَا بَدَلَ (فَأَرْسَلَهَا).

لم يذدها: لم يجبسها. ولم يشفق على نعص الدخال. أي: لم يخف أمرًا ينغص عليها دخالها، والذخال: أن يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء. (عن الديوان).
الشاهد فيه: العرّاق. فهو منصوب على الحال، بتقدير: معتركة.

انظر: ديوان لبيد ١٦٢، والكتاب ٣٧٢/١، والمقتضب ٢٣٧/٣، والمسائل المنثورة ١٥، وتحصيل عيد الذهب ٢٣٠، والمخصص ٩٩/٧، وأمالى ابن الشجري ٢١/٣، وشرح المفصل ٦٢/٢، ٥٥/٤، والإنصاف ٨٢٢/٢، وخزانة الأدب ١٩٢/٣.

(٣) لم أجد في كلام سيبويه ما يدل على الشذوذ. انظر: الكتاب ٣٩٨/١.

(٤) انظر: الكتاب ٣٥٧/١.

(٥) انظر: الكتاب ٢٣١/١، والأصول ١٦٤/١.

(٦) انظر: الكتاب ٣٩١/١-٣٩٢.

(٧) لم أقف على نسبته للمبرد. وقد نسب سيبويه هذا للخليل. قال: «وقال الخليل رحمه الله: إن شئت جعلت (عودك على بدئك) مفعولاً بمنزلة قولك: رجعت المال عليّ، أي: رددت المال عليّ...». انظر: الكتاب

الألف واللام^(١)، و(جهدك) بتقدير: تجتهدُ جهداً، ثم حذف الفعل وأضاف المصدر إلى الفاعل، ليُبين الجهدَ ممَّن هو، فأما: جاء زيدٌ وحده، فهو عند سيبويه اسمٌ واقعٌ موقع المصدر في موضع الحال، وهو عند يونس منصوبٌ على الظرف^(٢)، فإذا قلت: مررتُ برجلٍ وحده فهو عند المبرِّد / ٩٤ أ يُحتملُ أن يكونَ حالاً من الفاعل، ويُحتملُ أن يكونَ حالاً من المفعول، فتقديره من الفاعل: أفردته بمروري، ومن المفعول: مفرداً في مكانه^(٣)، والرجاج يقول: هو مصدرٌ لا يكونُ إلا للفاعل، كأنك قلت: أفردته^(٤).

ولا يُجرُّ إلا في ثلاثة مواضع: يقولون في المدح: هو نسيجٌ وحده، وفي الذم: هو عيَّيرٌ وحده، وجحيشٌ وحده.

وأما كونها مشتقة فلاهما في الحقيقة صفة، والصفة لا تكونُ إلا مشتقةً، فأما قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿: > = < :﴾^(٦)، وقول الشاعر^(٧):

تَرَى خَلْفَهَا نِصْفًا قَنَاءَ قَوِيْمَةً وَنِصْفًا نَقَاءَ يَرْجُ أَوْ يَتَمَرَّمَرُ^(٨)

٣٩٥/١.

(١) انظر: الكتاب ٣٧٧/١، وقال السيرافي: «مذهب يونس أن الجماء الغفير اسمٌ؛ لأنه موضع المصدر، وأن الألف واللام في نية الطرح» انظر: شرح السيرافي ١١٤/٢ ب.

(٢) قال سيبويه: وزعم يونس أن (وحده) بمثالة (عنده) انظر: الكتاب ٣٧٧/١، وشرح السيرافي ١١٥/٢ أ.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١١٥/٢ أ.

(٤) انظر: شرح السيرافي ١١٥/٢ أ.

(٥) النساء: ٨٨.

(٦) جاءت في آيتين، الأولى في الأعراف من الآية ٧٣، والثانية في هود من الآية ٦٤.

(٧) هو ذو الرمة.

(٨) البيت من الطويل.

النقا: الرمل. يقول: نصف تلك المرأة كالرمح المستقيمة، والنصف الآخر كالرمل المرتج. (عن شرح الديوان).

انظر: ديوان ذي الرمة ٦٢٣/٢، والجمل المنسوب للخليل ١٢٨، والكتاب ١١/٢، والإبدال لأبي الطيب

٢٤٦/١، والخصائص ٣٠١/١، وأساس البلاغة ٣٧٧/٢-٣٧٨ (مر)، وأمالى ابن الشجري ٢٣٣/١، وخزانة

الأدب ٤٦٢/٥.

وروي: نصف قناة قويمة^(١)، وقول سيبويه: هذه جبتك خزا^(٢)، فهذا جميعه متاؤل،
 فقوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ﴾ : ﴿فَهُوَ بِتَقْدِيرٍ: مُخْتَلِفِينَ، وقوله تعالى: ﴿﴾ :
 < = > ﴿ فَإِنَّ (آيَةً) بِتَقْدِيرٍ: علامة، وَ(نِصْفًا) بِتَقْدِيرٍ: مَقْسُومٌ، إِذَا قَدَّرْتَهُ مُضَافًا إِلَى
 نَكْرَةٍ، كَمَا قَالُوا فِي (كُلِّ) إِذَا نُصِبَتْ عَلَى الْحَالِ، وَمَنْ نَصَبَ (قَنَاةً) عَلَى الْحَالِ أَبْدَلَ
 (نِصْفًا) مِنْ (خَلْفِهَا)، وَسَوَّغَ نَصَبَ (قَنَاةً) عَلَى الْحَالِ وَصَفُهَا، كَمَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ
 رَجُلًا صَالِحًا، وَجَوَّزَ الْفَارِسِيُّ أَنْ يَكُونَ (قَنَاةً) مَفْعُولًا^(٣)، وَ(تَرَى) بِمِثْلَةِ (تَعْلَمُ)^(٤)، وَ(خَزَاً)
 بِتَقْدِيرٍ: نَاعِمٍ.

وَذَكَرَ سِيبَوِيهٌ مَا يَنْتَصِبُ عَلَى الْحَالِ: كَلِمَتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ، تَقْدِيرُهُ: مُشَافِهَةٌ^(٥)، وَالْكُوفِيُّ
 يَنْصِبُهُ عَلَى إِضْمَارِ فَاعِلٍ، فَيَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ^(٦)، وَالْأَخْفَشُ يَنْصِبُهُ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ،
 كَأَنَّكَ قُلْتَ: كَلِمَتُهُ مِنْ فِيهِ إِلَى فِيٍّ^(٧)، وَقَدْ رُدَّ عَلَيْهِ^(٨).
 وَبِعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ، تَقْدِيرُهُ: نَقْدًا^(٩)، وَلَيْسَتْ الْيَدُ بِالْجَارِحَةِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقُولُهُ الْأَقْطَعُ،
 وَتَقْدِيرُهُ عِنْدَ الْفَارِسِيِّ: ذَا يَدٍ وَيَدٍ بِيَدِي^(١٠)، وَهُوَ حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ بِهِ الْمَحْذُوفِ، تَقْدِيرُهُ:
 نَقْدًا، وَبِعْتُ الشَّاةَ شَاةً وَدِرْهَمًا، أَي: مُسْعَرًا، إِلَّا أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ الْآنَ: بَعْتُ، وَبِعْتُهُ دَارِي

(١) هي ما أثبتته سيبويه.

(٢) الكتاب ١١٨/٢.

(٣) لم أقف على قوله.

(٤) في ج: و(أرى). بمثلة (أعلم).

(٥) الكتاب ٣٩١/١.

(٦) يعني اسم فاعل، فإنهم يقدرون (جاعلاً): كلمته جاعلاً فاهُ إلى فيٍّ. انظر: شرح السيرافي ١٢٥/٢ أ، والتبصرة ٣٠٠/١.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣٢٤/٢، وارتشاف الضرب ١٥٥٩/٣.

(٨) رد عليه المبرد، وقال: إن تقدير الأخفش لا يعقل؛ لأنَّ الإنسان لا يتكلم من فم غيره، إنما يتكلم كل إنسان من في نفسه. انظر: ارتشاف الضرب ١٥٦٠/٣.

(٩) الكتاب ٣٩١/١، والمقتضب ٢٣٦/٣.

(١٠) لم أجد هذا التقدير، وإنما قال: «ولو قلت: بعته يداً بيدٍ، لم يجزِ الرفع؛ لأنَّك لم تُرد: ويدك في يده، وإنما أردتَ (نقداً)» انظر: المسائل المثورة ٣٥.

ذِراعاً ودرهماً، وبعثه البرّ قفيزين بدرهم، وبيّنتُ لك الحسابَ باباً باباً، وتصدّقتُ بمالي درهماً درهماً، وأجازَ الخليلُ الرّفْعَ في مثلِ هذا^(١)، والعائدُ فيمن رَفَعَ محذوفٌ، أي منه، ولا يجوزُ إفراذُ درهمٍ^(٢)، لأجلِ اللبسِ، قالَ سيبويه: ولا يجوزُ إفراذُ شيءٍ من هذا الباب^(٣)، فهذه أسماءُ نوائِبٍ عَنِ الحالِ، والعاملُ الآنَ ما في اللفظِ مَوْجُودٌ، لا المحذوفُ، وليسَ الثاني في هذه الأشياءِ يبدلُ مِنَ الأوَّلِ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُهُ، وَجَوَزَ الفارسيُّ أَنْ يَعْمَلَ الأوَّلُ في الثاني^(٤)؛ لَأَنَّهُ نَابٌ عَنِ الحالِ، كَمَا عَمِلَ: (فاه) في (إلى)، وَأَشَارَ الفارسيُّ إِلَى أَنَّ الثاني تَكَرَّرَ للأوَّلِ بِمِثْلِهِ^(٥)، وَجَوَزَ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ التقديرُ: باباً ذا باب، لِيَكُونَ الثاني الأول، فيكونَ وَصْفاً، وَقَالَ في قَوْلِهِ: وَأَمَرْتُهُ درهماً في درهمٍ: يَكُونُ الجارُّ مُعْلَقاً بما تَعَلَّقَتْ بِهِ الحالُ.

وَأَمَّا كَوْنُهَا لَا تَأْتِي إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ فَلأَنَّهُما فَضْلَةٌ في الخبرِ، وَالتَّكْرَةُ أَحْوجُ إِلَى الصِّفَةِ مِنْهَا إِلَى الحالِ، وَإِذَا وَرَدَتْ بَعْدَ التَّكْرَةِ كَانَتْ إِلَى الصِّفَةِ أَقْرَبَ، فَعَمِلَ عاملُ الموصوفِ فِيهَا، فَبَطَلَتِ الحالُ، كَمَا تَقُولُ في قَوْلِكَ: زَيْدٌ قائمٌ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تعالى: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾^(٦) أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا^(٧) فَلأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الأَمْرُ مَوْصُوفاً قُرْبَ مِنَ المَعْرِفَةِ فَجَازَ النَّصْبُ مِنْهُ عَلَى الحالِ، كَمَا قُلْنَا في الفَصْلِ: إِنَّهُ يَقَعُ بَيْنَ مَعْرِفَتَيْنِ، وَأَجْزَأُ وَقُوعُهُ وَبَعْدُهُ (أَفْعَلُ مِنْ) لِتَخْصِيصِهِ بِمَنْ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تعالى: ﴿~ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ نَطْقُونَ﴾^(٨) فَالْفَتْحَةُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ فَتْحَةُ بِنَاءٍ^(٩)، وَأَيْضاً / ٩٤ ب فَإِنَّ (الحَقَّ) في الأَصْلِ مَصْدَرٌ، وَتَعْرِيفُ المَصْدَرِ

(١) انظر: الكتاب ١/٣٩٣-٣٩٤.

(٢) في قولهم: تصدقت بمالي درهماً درهماً.

(٣) انظر: الكتاب ١/٣٩٢.

(٤) في مثل: باباً باباً، ودرهماً درهماً.

(٥) نسب أبو حيان هذا الرأي للزجاج، ونسب للفارسي أن الثاني منصوبٌ بالأوَّل. انظر: ارتشاف الضرب

١٥٥٨/٣.

(٦) الدخان: ٤-٥.

(٧) الذاريات: ٢٣.

(٨) لإضافتها إلى غير متمكن، عزا النحاس هذا الرأي لسيبويه، ويرى المازني أن (مثل) ركبت مع (ما) فبنيت على

الفتح، وصارا جميعاً صفةً لـ(حق). انظر: الأصول ١/٢٧٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٢٤١، والخصائص

١٨٢/٢.

وَتَنْكِيرُهُ مُتَقَارِبَانِ [كَمَا سَبَقَ] ^(١)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الْمُضْمَرِ فِي (حَقٍّ) عِنْدَ بَعْضِهِمْ ^(٢)، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

يَا عَيْنُ جُودِي بِدَمْعٍ مِنْكَ مَجْهُوداً ^(٣)

فَإِنَّمَا جازَ ذَلِكَ لِأَنَّ (مِنْكَ) وَصَفٌ لِدَمْعٍ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُرْتَفِعٌ، وَالْحَالُ مِنْهُ، فَأَمَّا قَوْلُهُ ^(٤):

وَمَا حَلَّ سَعْدِيَّ غَرِيباً بِلَدَةٍ فَيَنْطِقَ إِلَّا الزَّبْرَقَانُ لَهُ أَبٌ ^(٥)

فَإِنَّ نَكْرَةَ التَّنْفِي تَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ جِنْسِهَا، فَكَانَ ذَلِكَ بِمِثْلَةِ التَّعْرِيفِ، وَمَنْ نَصَبَ (غَرِيباً) عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي (يَنْطِقُ) فَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِأَنْ، وَ(أَنْ) وَمَا بَعْدَهَا مَصْدَرٌ، وَالْمَصْدَرُ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ، وَأَيْضاً فَالْفَاءُ تَمْنَعُ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا، إِلَّا فِي الْأَمْرِ وَجَوَابِ (إِمَّا)، فَأَمَّا قَوْلُهُ ^(٦):

لَا تَنْكَحَنَّ بَعْدَهَا عَجُوزاً إِنَّ الْعَجُوزَ حَيَّةٌ جَرُوزاً ^(٧)

(١) تكملة من د.

(٢) نسيه النحاس إلى بعض البصريين. انظر: إعراب القرآن ٢٤١/٤.

(٣) شطر بيت من البسيط. ولم أعر عليه بلفظ (مجهوداً)، إلا في البديع ١٩٠/١/١، وإنما هناك أبيات كثيرة لا تخالفه إلا في عروضه، فمنها:

يَا عَيْنُ جُودِي بِدَمْعٍ مِنْكَ تَسْكَابَا وَابْكِي أَخَاكَ إِذَا جَاوَرَتْ أَجْنَابَا
وهو للخنساء في ديوانها ٨٧، والعين ١٤٨/٦ (جنب). ولا شاهد فيه، إذ (تسكابا) مصدر، وليس وصفاً، فيصح كونه حالاً.

(٤) هو اللعين المنقري.

(٥) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (فينسب) بدل (فينطق).

الشاهد فيه: نصب (غريباً) على الحال، مع كون صاحبه نكرة في الظاهر.

انظر: الكتاب ٣٢/٣، وتحصيل عين الذهب ٣٩٣، وشرح الكافية ٦٥٠/٢/١، ٨٨٤/٢/٢، وخزانة الأدب ٥٤١/٨.

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) من الرجز.

رواية الأول: (لا تُكْرَيْنَ) بدل (لا تنكحن). والثاني: (حبة) بدل (حية).

(١) فـ(جَرُوزٌ) صِفَةُ (عَجُوزٍ)، لا حالٌ مِنْ (حَيَّةٍ) عِنْدَنَا، وَأَجَازَ سَيِّوِيهِ: فِيهَا رَجُلٌ قَائِماً^(٢)، وَنَصَبَهُ عَلَى الْحَالِ مِنْ (رَجُلٍ)، وَهَذَا مُشْكِلٌ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْ الْمُضْمَرِّ، وَفِيهِ إِشْكَالٌ إِلَّا فِي مَذْهَبِ الْكُوفِيِّ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣)، أَنَشْدُهُ الْفَارِسِيَّ^(٤):
 جُنُونًا بَهَا فِي مَا اعْتَشَرْنَا عُلاَلَةً عُلاَلَةً حُبٌّ مُسْتَسِرًّا وَبَادِيَا^(٥)
 فَجَعَلَهُ حَالاً مِنَ النَّكْرَةِ، وَهُوَ (الحُبُّ)، وَيَجُوزُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ وَصْفاً لِحُبٍّ عَلَى الْمَعْنَى، وَلَجَنُونَ عَلَى اللَّفْظِ.
 فَإِنْ قُدِّمَتْ صِفَةُ النَّكْرَةِ عَلَيْهَا انْتَصَبَتْ عَلَى الْحَالِ، لِضَرُورَةِ أَنْ الصِّفَةُ لَا تَقْدَمُ عَلَى الْمَوْصُوفِ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٦) أَنَشْدُهُ الْكُوفِيُّ:
 الشَّرُّ مُنْتَشِرٌ يَأْتِيكَ عَنْ عَرَضٍ وَالصَّالِحَاتُ عَلَيْهَا مُغْلَقًا بَابٌ^(٧)
 وَأَنَشَدُوا^(٨):

الحروز: التي لا تبقى في الإناء شيئاً.

انظر: البيت الأول في العين ٦٤/٦ (جزز)، وتهذيب اللغة ٥٣٨/٦ (دهدموز)، واللسان ٣٤٩/٥ (دهمز)، والبيت الثاني في نوادر أبي زيد ٤٧٤.

(١) المثبت في أ، ج: ضموزا، وفي الهامش: جروزا، ولم أجد (ضموز) في المصادر.

(٢) الكتاب ١١٢/٢.

(٣) اختلف في قائله، فقليل:

أ - النابغة الجعدي.

ب - سحيم عبد بن الحسحاس.

(٤) لم أعر عليه في كتبه المطبوعة.

(٥) البيت من الطويل.

انظر: ديوان سحيم ١٧، وأمالي المرزوقي ٣٨٩، وأمالي ابن الشجري ٣٤٥/١، والبدیع ١٩١/١/١.

(٦) هو جميل بن معمر.

(٧) البيت من البسيط.

روي:

الشَّرُّ مِنْكَشَفَ تَلْقَاهُ مُنْتَشِرًا

الشاهد فيه: نصب (مغلَقاً) على الحال؛ لأنها صفة، والأصل: والصالِحَاتُ عَلَيْهَا بَابٌ مَغْلَقٌ.

انظر: الجليس الصالح ٣٢٩، وأساس البلاغة ٤٤٣/٢ (نشر)، وأسرار العربية ١٤٢، وتفسير القرطبي ٥١/٩.

(٨) لم أقف على قائله.

وما لَامَ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَائِمٌ وَلَا سَدَّ قَفْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي^(١)
وَأَنْشَدَ الْبَصْرِيُّ^(٢):
وَبِالْجِسْمِ مِنْ بَيْنَا لَوْ عَلِمَتْهُ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهَدِ الْعَيْنَ تَشْهَدُ^(٣)
وَأَنْشَدُوا لِذِي الرُّمَّةِ:
وَتَحْتَ الْعَوَالِي بِالْقَنَا مُسْتَظِلَّةٌ ظُبَاءٌ أَعَارَقَهَا الْعُيُونُ الْجَاذِرُ^(٤)
وَأَنْشَدُوا^(٥):
لَعَزَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ يُلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلُ^(٦)
وَمِثْلُهُ فِي الْجُمْلَةِ:

(١) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: نصب (مثلها) على الحال؛ لأنها صفة تقدمت، والأصل: وما لَامَ نَفْسِي لَائِمٌ مِثْلَهَا.

انظر: شرح الكافية الشافية ٧٣٨/٢، والمساعد ١٩/١، وشرح ابن عقيل ٥٧٦/١، والمقاصد الشافية ٤٤٦/٣.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (لو علمته ... تستشهدني)، و(إن نظرتُه).

الشاهد فيه: نصب (بيناً) على الحال، والأصل: وبالجسم شحوبٌ بينٌ.

انظر: الكتاب ١٢٣/٢، والتبصرة ٢٩٩/١، وتحصيل عين الذهب ٢٨٣، وشرح الكافية الشافية ٧٣٨/٢،

وشرح الألفية لابن الناظم ٣١٩، والمساعد ١٩/٢، والمقاصد الشافية ٤٤٥/٤.

(٤) البيت من الطويل.

العوالي: يُريد عوالي الهودج. والقنا عيدان الهودج. وشبه عيونهنَّ بالجادِر، وهي أولاد البقر الوحشية. (عن

الديوان وشرح أبيات سيبويه).

الشاهد فيه: نصب (مستظلة) على الحال لما تقدمت.

انظر: ديوان ذي الرمة ١٩٢٤/٢، والتخريج ٢٠١١/٣، والكتاب ١٢٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٠٢/١،

وتحصيل عين الذهب ٢٨٣، والروض الأنف ٣٨٦/١، وشرح المفصل ٦٤/٢.

(٥) لكثير.

(٦) البيت من الهزج.

انظر: العين ٢٦٢/٣ (وحش)، والكتاب ١٢٣/٢، ومجالس العلماء ١٧٤، وكتاب الشعر ٢٢٠/١، والخصائص

٤٩٢/٢، وأمالى ابن الشجري ٩/٣، وشرح المفصل ٥٩/٢، ومغني اللبيب ٩٠، ٤٨٨، وشرح شواهد

٢٤٩/١، وشرح أبياته ١٨١/٢.

الخيرُ تزدادُ منه ما لقيتَ بهِ والشرُّ يكفِيكَ مِنْهُ قَلَمًا زَادُ^(١)
 فَـ(زَادُ) فاعِلٌ (يَكْفِيكَ) عِنْدَ الْفَارِسِيِّ^(٢)، وَ(قَلَمًا) كَانَ صِفَةً (زَادَ)، فَلَمَّا تَقَدَّمَ انْتَصَبَ
 عَلَى الْحَالِ، وَ(مَا) زَائِدَةٌ عَلَى مَا سَبَقَ.

فَأَمَّا كَوْنُهَا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ فَلِأَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي الْفَائِدَةِ، وَالزِّيَادَةُ إِنَّمَا تَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ،
 وَتَحْصِيلُ الْفَائِدَةِ. فَأَمَّا: أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا، فَنَحْنُ نَذْكُرُهُ فِي مَوْضِعِهِ.
 فَأَمَّا قَوْلُ جَرِيرٍ:

أَذَا الْعَرْشِ إِنِّي لَسْتُ مَا عِشْتُ تَارِكًا طَلَابَ سُلَيْمَى فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضِيَا^(٣)
 فَقَدْ وَرَدَتِ الْحَالُ مِنْ غَيْرِ تَمَامِ الْكَلَامِ، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) زَائِدَةً، وَ(أَنْتَ) تَأْكِيدٌ،
 وَ(قَاضِيَا) حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ، كَقَوْلِهِ^(٤):

كَفَى بِالْمَرْءِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافٍ^(٥)

(١) البيت من البسيط.

وهو للأفوه الأودي.

الشاهد فيه: جملة (يكفيك) في محل نصب حال، والأصل: والشر قما زاد يكفيك منه.

انظر: أمالي القاضي ٢٢٥/٢، وديوان المعاني للعسكري ١١٨/١، ونهاية الأرب ١٢/٧.

(٢) لم أجده في كتبه المطبوعة.

(٣) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: نصب (قاضيًا) على الحال، مع أن الجملة لم تتم.

انظر: ديوان جرير ٤٥٩ (ط بيروت) وليس في طبعة دار المعارف بشرح محمد بن حبيب، ومنتهى الطلب ١٨٠.

(٤) هو بشر بن أبي خازم.

(٥) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وليس لحيها ما عشت شاف

روايته في مصادره: (بالتأي) بدل (بالمراء).

الشاهد فيه: (كاف) حيث جعله حالاً مؤكدة. وأكثر المصادر على أنه مصدر جاء على لفظ اسم الفاعل،
 وسكن للقافية.

انظر: ديوان بشر ١٦٢، والقوافي للأخفش ١، والمقتضب ٢٢/٤، والكمال ٩١٠/٢، والخصائص ٢٦٨/٢،

وتفسير أبيات المعاني من شعر المتنبي لأبي مرشد المعري ١٣٤، ومختارات ابن الشجري ٢٧٩، والمفصل ٢١٧،

وشرحه ٥١/٦، واللسان ٢٥٤/٣ (صعد)، وخزانة الأدب ٤٣٩/٤.

وَأَمَّا تَقْدِيرُهَا بِفِي، فَلَأَنَّ فِيهَا شَبَهًا مِنَ الظَّرْفِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى تَعْمَلُ فِيهَا كَمَا تَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ، وَتَمْتَازُ الظَّرُوفُ بِأَنَّ الْمَعْنَى تَعْمَلُ فِيهَا وَالظَّرُوفُ مُقَدَّمَةٌ، كَقَوْلِكَ: كُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ.

وَأَمَّا كَوْنُهَا جَوَابًا لَكَيْفَ فَإِنَّ مَوْضِعَ (كَيْفَ) السُّؤَالِ عَنِ الْحَالِ، فَلَا يَكُونُ جَوَابًا إِلَّا حَالًا.

وَأَمَّا كَوْنُهَا مُنْتَقِلَةً فَلِأَنَّهَا لَيْسَتْ صِفَةً لِلذَّاتِ، وَإِنَّمَا هِيَ صِفَةٌ فَعِلِيَّةٌ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَا تَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ أَسْوَدَ، تُرِيدُ سَوَادَ الْخَلْقَةِ، وَلَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَحْمَرَ، تُرِيدُ أَحْمَرَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، إِلَّا أَنْ تُرِيدَ مُحْمَرًّا وَمُسْوَدًّا.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ s r ﴾^(١) فَيَكُونُ حَالًا مُؤَكَّدَةً، وَعِنْدِي أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْفَاعِلِ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ كَمَا تَقُولُ: / ٩٥ أ قُمْ قَائِمًا؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُؤَكَّدَ أَكْثَرُ مِنَ الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ > = < ; : ﴾^(٢)، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣):
طَعَنَّا زِيَادًا فِي اسْتِهِ وَهُوَ مُدْبِرٌ^(٤)

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (وَهُمْ صَاغِرُونَ) عَلَى الْحَالِ مِنْ (أَذِلَّةً)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ z y ﴾^(٥)
{ | }^(٦)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ i h g f e ﴾^(٧)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ ﴾^(٨)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾^(٩)، فَهَذِهِ

(١) النمل: ١٩.

(٢) النمل: ٣٧.

(٣) هو عمرو بن مخلاة الكلبي.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَنُورٌ أَصَابَتْهُ السُّيُوفُ الْقَوَاطِعُ

الشاهد فيه: جملة (وهو مدبر) فهي حال مؤكدة؛ لان الطعن فب الاست لا يكون إلا مع الإدبار.

انظر: التنبيه على شرح الحماسة ٣٠٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ٦٤٨/١، وتاريخ دمشق ٣٣١/٤٦.

(٥) في ج: ولسوف. وهو وهم.

(٦) مريم: ٣٣.

(٧) البقرة: ٦٠.

(٨) النساء: ٧٩.

مُعْرَضُونَ^(١)، فَهَذِهِ الْأَحْوَالُ مُؤَكَّدَةٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَـكُم مِّنْهَا نِسَاءٌ مِّمَّنْ لَكُمْ﴾^(٢)، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَّعْرُوفًا لَهَا نَسَبِي فَهَلْ بَدَارَةٌ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ^(٣)
وَكَذَلِكَ قَوْلُ حَاتِمٍ^(٤):

إِذَا كُنْتُ رَبًّا لِلْقُلُوصِ فَلَا تَدْعُ رَفِيقَكَ يَمْشِي حَلْفَهَا غَيْرَ رَاكِبٍ^(٥)
وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(٦):

وَقَدْ فَرَّ عَمْرُو هَارِبًا مِنْ مَنِيَّةٍ^(٧)

فَهَذِهِ جَمِيعُهَا أَحْوَالُ مُؤَكَّدَةٌ. وَقَوْلُهُ: «وَتِلْكَ التَّكْرَةُ هِيَ الْمَعْرِفَةُ»، وَهَذَا يُبَيِّنُ ظَاهِرُهُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلْفِعْلِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِيمَا سَبَقَ أَنَّهَا صِفَةٌ لِلْفِعْلِ، وَلَسْنَا نُرِيدُ أَنَّهَا صِفَةٌ لِلْفِعْلِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ وَالْوَصْفُ مِنْ خَصَائِصِ الْأَسْمَاءِ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْنَى لَا بِاللَّفْظِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَالَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ، أَوَّلُهَا: الْمُتَنَقِّلَةُ، وَالثَّانِي: الْمَقْدَرَةُ، كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بِهِ غَدًا، أَيْ: مُقَدَّرًا، وَالثَّالِثُ: الْمُؤَكَّدَةُ، وَقَدْ ذُكِرَتْ، وَالرَّابِعُ:

(١) البقرة: ٨٣.

(٢) البقرة: ٩١.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي، شاعر جاهلي، كان مضرب المثل في الجود. انظر: الشعر والشعراء ٢٣٥/١، والأغاني ٢٧٨/١٧.

(٥) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: (غير راكب) فهي حال مؤكدة؛ فالمشي لا يكون ركوباً.

انظر: ديوان حاتم الطائي ١٩٥، وديوان الحماسة ٢٩/٢، والأغاني ٣١٦/٦، والحماسة البصرية ٨٧٠/٢.

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) شطر بيت من الطويل. لم أعرف تمامه.

الشاهد فيه: (هارباً) فهي حال مؤكدة من فاعل الفرار.

انظر: البديع ١٩٤/١/١، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٥٦٧/١.

الموطئة، كقولهِ تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانِ عَرَبِيَّائٍ﴾^(١)، وكذلك: مَرَرْتُ بِهِ رَجُلًا صَالِحًا. قال أبو الفتح: «والعاملُ في الحالِ عَلَى ضَرِيْنٍ: مُتَصَرِّفٌ وَغَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، فإذا كَانَ مُتَصَرِّفًا جازَ تَقْدِيمُ الحالِ عَلَيْهِ، تقولُ: جاءَ زيدٌ راكبًا، وجاءَ راكبًا زيدٌ، وراكبًا جاءَ زيدٌ، كُلُّ ذَلِكَ جائِزٌ؛ لأنَّ (جاءَ) مُتَصَرِّفٌ، والتَّصَرُّفُ هُوَ التَّنْقُلُ في الأزمنة، تقولُ: جاءَ يحيى جَيئًا^(٢)، فَهُوَ جاءَ، وكذلك: أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ مُسْرِعًا، وَأَقْبَلَ مُسْرِعًا مُحَمَّدٌ، وَمُسْرِعًا أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ؛ لأنَّ (أَقْبَلَ) مُتَصَرِّفٌ»^(٣).

قال سَعِيدٌ: العاملُ عَلَى ضَرِيْنٍ، قَوِيٌّ وَضَعِيْفٌ، فالقَوِيُّ ما كَانَ أَصْلًا في بابِهِ، لم يَتَطَرَّقْ عَلَيْهِ نَقِيصَةٌ، كالْفِعْلِ^(٤) العاري مِنَ الجُمُودِ، وَهُوَ المُتَصَرِّفُ، والتَّصَرُّفُ هُوَ أَنْ يُوجَدَ لَهُ مُضارِعٌ، أو ما يُغني عَنْهُ، وَمَصْدَرٌ، واسمُ فاعِلٍ، وتَأْمُرُ بِهِ، وتَنْهَى بِهِ، كقولكَ: جاءَ يحيى جَيئًا فَهُوَ جاءَ وَجِيئٌ، ولا تَجِيئُ، وكذلك: أَقْبَلَ، وَظُرْفٌ، وإنما قلنا ذَلِكَ لأنَّ الحالَ مَفْعُولٌ فيها، والمفعولُ مَعْمُولٌ، والمعمولُ لا بُدَّ لَهُ مِنَ عاملٍ، وَأَصْلُ العَمَلِ لِلْفِعْلِ، إِذْ لا يَنْفَكُ عَنْهُ، فإذا كَانَ صاحِبُ الحالِ مُظْهَرًا والعامِلُ فِيهِ هَذَا الفِعْلُ المُتَصَرِّفُ، فالْبَصْرِيُّ يُجِيزُ تَقْدِيمَ الحالِ عَلَيْهِ^(٥)، كقولكَ: راكبًا جاءَ زيدٌ، وأَجْمَعُوا عَلَى جَوازِ: جاءَ زيدٌ راكبًا، وجاءَ راكبًا زيدٌ، وَرَأَيْتُ في لَفْظِ عُثْمَانَ ما يَدُلُّ عَلَى أَنَّ في: جاءَ راكبًا زيدٌ^(٦)، خلافاً^(٧)، واسْتَدَلَّ عَلَى

(١) الأحقاف: ١٢.

(٢) في اللمع: مجيئًا.

(٣) اللمع ٦٢.

(٤) في أ: الفاعل.

(٥) قال سيبويه: «واعلم أنه لا يُقال: قائمًا فيها رجلٌ، فإن قال قائلٌ: أَجْعَلُهُ بِمَثَلَةِ: راكبًا مرَّ زيدٌ، وراكبًا مرَّ الرجلُ.

قيل له: فإنه مثله في القياس؛ لأن (فيها) بِمَثَلَةِ (مرَّ)، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل». الكتاب

١٢٤/٢، وانظر: المقتضب ٣/٣٦، والإنصاف ١/٢٥٠.

(٦) بعده في د: وضربتُ راكبًا زيدٌ.

(٧) قال في (الخاطريات) في حديث عن بيت النابغة:

أَبْلَغُ النعمانِ عني مَأْلُكًا إنه قد طال حبسي وانتظاري

«...» ويجوز أن يكون (مألكًا) على هذا القولِ حالًا من قولِهِ: (إنَّه)، أي: أبلغه هذه الصورةَ رسالةً، ثم قدَّم حال

المفعول به عليه، كقولكَ: ضربت قائمًا هندًا، وكقول العجاج...» البيتين. (بَقِيَّةُ الخاطريات ٣٦).

جَوَازِهِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١):

تَرُدُّ حَسْرَى^(٢) حَدَقَ الْعُيُونِ^(٣)

وَأَنْشَدُوا لِلْعَجَاجِ^(٤):

إِذَا سَمِعْتَ وَقْعَهَا الْخَرَّارَا أَصَمَّ يَهْوِي وَقْعُهَا الصَّرَّارَا^(٥)
 أَي: أَصَمَّ وَقْعُهَا الصَّرَّارَ يَهْوِي، فَـ(يَهْوِي) حَالٌ مُقَدِّمَةٌ^(٦)، وَالْفَرَاءُ يَأْبَى: رَاكِبًا جَاءَ
 زَيْدٌ^(٧)، لِأَجْلِ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ فِيهِ إِلَى صَاحِبِهَا، وَيُفْسِدُ هَذَا الْقَوْلَ: جَاءَ رَاكِبًا زَيْدٌ، إِذْ أَجَازَهُ،
 وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّ هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ لَفْظًا فَهُوَ فِي نِيَّةِ التَّأْخِيرِ، لَمْ يَمْتَنِعْ ذَلِكَ، كَمَا
 تَقُولُ: ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدٌ، وَرَأَيْتُ الْأَخْفَشَ قَدْ مَنَعَ مِنْ قَوْلِهِمْ: رَاكِبًا زَيْدٌ جَاءَ، لِتَبَاعُدهَا عَنِ
 الْعَامِلِ^(٨)، قَالَ: وَلَوْ قُلْتَ: قَاعِدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا مُتَكَلِّمًا، إِنَّ كَانَ (قَاعِدًا) حَالًا لِلْمُتَكَلِّمِ لَمْ
 يُجْزَ، وَإِنْ كَانَ حَالًا مِنَ الْمُضْمَرِ جَازَ، وَلَوْ قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا قَاعِدًا مُتَكَلِّمًا، فَجَعَلْتَ:

(١) لم أقف على قائله.

(٢) في أ: حسرا.

(٣) من الرجز، وقبله:

يُغْضِي كِإِغْضَاءِ الدَّوَى الزَّمِينِ

وروايته: (يردُّ). والدَّوَى: المرض.

انظر: المخصص ١٥/١٢٨. ولم أجده في غيره.

(٤) هو عبد الله بن ربيعة، من بني مالك بن سعد بن زيد مناة. راجز إسلامي، ولقب بالعجاج لبيت قاله. سمع من أبي هريرة رضي الله عنه. ووفد على خلفاء بني أمية. انظر: التاريخ الكبير ٤/٩٧، والشعر والشعراء ٢/٥٧٥.

(٥) من الرجز.

الصرار: طائر. يقول: إِذَا سَمِعْتَ صَوْتَ الْحَجَرِ يَهْوِي بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَصَمَّ وَقْعُهَا ذَلِكَ الطَّائِرُ الْمُسَمَّى (الصرار). (عن المعاني الكبير).

انظر: ديوان العجاج ٣٧٢، والمعاني الكبير ٢/١١٠٣، وبقية الخاطريات ٣٦.

(٦) بعده في د: فَأَمَّا: جَاءَ رَاكِبًا زَيْدٌ، فَلَمْ أَعْرِفْ فِيهِ خِلَافًا، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَالْكُوفِيُّ يَمْنَعُ مِنْهَا، وَأَجَازَ: يَسِيرُ رَاكِبًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَبِسُ بِالْمَفْعُولِ.

(٧) انظر: أسرار العربية ١٧٨، والإنصاف ١/٢٥٠.

(٨) انظر رأي الأخفش في: الهمع ١/٢٤٢.

فَجَعَلَتْ: (قَاعِدًا) حَالًا لِلْمُتَكَلِّمِ جاز، وَلَوْ قُلْتَ: ضَرَبْتُ مُتَكَلِّمًا / ٩٥ ب زيداً قَاعِدًا،
فَجَعَلَتْ (مُتَكَلِّمًا) حَالًا مِنَ الْمُضْمَرِ فِي (قَاعِدًا) لم يجز، لِلْفَصْلِ.

فإن كان صاحبُ الحال مضمراً أجازوا تقديمها على العامل، فتقول: راكباً جئت^(١)؛
لأنهم يَتَوَهَّمُونَ أَنَّ الْمُضْمَرَ يَعُودُ إِلَى شَيْءٍ سَابِقٍ، وَقَدْ عَادَ مُضْمَرُ الْفِعْلِ إِلَيْهِ، وَهَذَا فَاسِدٌ،
وَاسْتَدَلَّ الْمُبَرِّدُ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِهِ مُطْلَقًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿! " # \$ %﴾^(٢)،
وَلَيْسَ هَذَا حُجَّةً عَلَى الْفَرَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ مُضْمَرٌ عَلَى مُظْهِرٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣):
مُزْبِداً يَخْطِرُ مَا لَمْ يَرِنِّي فإذا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَعُ^(٤)
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ^(٥):

شَامِداً تَتَّقِي الْمُبْسَ عَنِ الْمَرْ يةٍ كَرَهَا بِالصَّرْفِ ذِي الطَّلَاءِ^(٦)

(١) الإنصاف ٢٥٠/١.

(٢) القمر: ٧.

وانظر رأي المبرد في المقتضب ١٦٩/٤.

(٣) هو سويد بن أبي كاهل.

(٤) البيت من الرمل.

وهو مركب من بيتين هنا وفي المقتضب والأصول، وهما:

مُزْبِداً يَخْطِرُ مَا لَمْ يَرِنِّي فإذا أَسْمَعْتُهُ صَوْتِي انْقَمَعُ
وَيُحْيِينِي إِذَا لَاقَيْتُهُ وإذا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَعُ

روي برفع (مزبد)، فلا شاهد حينئذٍ، وروي: (وحبيب إذا لاقيته).

مزبد: شبهه بالجمال الهائج، الذي يظهر الزبد على مشافره. يخطر: الخطر: تحريك اليدين في المشي والاختيال
بهما. ورتع: أكل. (عن شرح المفضليات للأنباري).

والشاهد فيه: نصب (مزبدًا) على الحال، وقد تقدم على العامل، وهو (يخطر).

انظر: المفضليات ١٩٨، والمقتضب ١٧٠/٤، والشعر والشعراء ٤١١/١، وشرح المفضليات للأنباري ٤٩٨/١،
٤٩٩، والأصول ٢١٧/١، وشرح التبريزي ٩٠٢/٢، ٩٠٤، وخزانة الأدب ١٢٥/٦. وقد جاء البيت الثاني في
مصادر أخرى منها: الزاهر ٣١/٢، وأمالي ابن الشجري ١٨١/١، ولم أستقصها لأن موضع الشاهد في الأول.

(٥) هو أبو زيد الطائي.

(٦) البيت من الخفيف.

الشامد: التي ترفع ذنبها نشاطاً ومرحاً. والمبس: الداعي للحلب. أبس بالناقعة دعاها للحلب. والمرية: مسح
الضرع لتدر. والصرف: صبغ أحمر. والطلاء: الدم. يصف حرباء، فيقول: الناقعة تتقي المبس باللبن، وهذه تتقيه

وَأَنْشَدُوا أَيْضًا:

إِنَّ الْعَجُوزَ حَيَّةً ضَمُوزًا تَأْكُلُ فِي مَقْعَدِهَا قَفِيرًا^(١)
وَرُؤْيَى (حَيَّةً) بِالرَّفْعِ، فَهَذَا حَالٌ مِنَ الْمَضْمَرِ فِي (تَأْكُلُ)، وَيَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ اللَّفْظِ، وَهُوَ
(حَبَّةٌ). وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ^(٢):

ضَاحِكًا مَا قَبَّلْتُهَا حِينَ قَالُوا نَقَضَتْ صَكَّهَا وَرُدَّتْ عَلَيَّا^(٣)
وَلَيْسَ فِي هَذَا جَمِيعُهُ حُجَّةٌ عَلَى الْفَرَاءِ. وَقِيلَ: إِنَّ ثَعْلَبًا قَطَعَ فِي مَجْلِسٍ بِقَوْلِهِمْ: شَتَى
تَوْوَبُ الْحَلْبَةِ^(٤)، وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: إِيَابًا شَتَى تَوْوَبُ الْحَلْبَةِ، فَيَكُونُ صِفَةً مَصْدَرٍ
مَحذُوفٍ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):
تَبَيَّنَ أَعْجَازُ الْأُمُورِ إِذَا انْقَضَتْ وَتُقْبَلُ أَشْبَاهًا عَلَيْكَ صُدُورُهَا^(٦)

بالدم. (عن اللسان والتاج).

والشاهد فيه: نصب (شامذاً) على الحال، وقد تقدم على العامل، وهو (تَقَيَّ).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر أبي زيد) ٥٨٢، وكتاب الإبل لابن السكيت (الكثر اللغوي) ٨٧، والمعاني الكبير
٩٤٩/٢، وجمهرة اللغة ٣٥٦/٢ (رصف)، وتهذيب اللغة ٢٢/١٤ (طلى)، واللسان ٢٧/٦ (يسس)، ٢٧٧/١٥
(مرا)، وتاج العروس ٤٣٠/٩ (شمذ).

(١) سبق تخريج الأول، وزد عليه للبيت الثاني أيضاً: تهذيب اللغة ٢١٥/١٣ (لبز)، واللسان ٤٠٣/٥ (لبز).

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الخفيف.

الصَّكُّ: الكتاب. (عن المقتضب).

والشاهد فيه: نصب (ضاحكاً) على الحال، وقد تقدم على العامل، وهو (قبلتها)، و(ما) زائدة.

انظر: المقتضب ١٧٠/٤، ولم أجده في غيره.

(٤) لم أقف عليه في المجالس المطبوع.

والقول في: الصحاح ١١٤/١ (حلب)، وجمهرة الأمثال ٥٤١/١، والإنصاف ٢٥١/١

(٥) هو شبيب بن البرصاء. وفي الحماسة البصرية ذكر خلافاً في القائل، فنسبها إلى مضر بن ربعي بن لقيط
الأسدي، ثم قال: «ومنهم من ينسبها إلى شبيب بن البرصاء، وقيل: إنها لعوف بن الأحوص الكلابي» انظر:
الحماسة البصرية ١٣٠٧/٣.

(٦) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: أن الحال (أشباهاً) تقدمت على صاحبها، وهي الصدور.

انظر: ديوان الحماسة ٦/٢، والأغاني ٢٧٧/١٢، وتاريخ دمشق ٤٤٦/٣٢، والحماسة البصرية ١٣٠٩/٣.

فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الْفَرَاءِ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ: أُجِيزُ تَقْدِيمَهُ عَلَى صَاحِبِهَا وَلَا أُجِيزُ تَقَدُّمَهَا عَلَى عَامِلِهَا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ:

إِذَا سَمِعْتَ صَوْتَهُ الْخَرَّارَا أَصَمَّ يَهْوِي وَقَعُهَا الصَّرَّارَا^(١)

وَاسْتَحْسِنُوا: ضَرَبْتُ يَقُومُ زَيْدًا، وَلَمْ يَسْتَحْسِنُوا: ضَرَبْتُ قَائِمًا زَيْدًا.

قال أبو الفتح: «فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْعَامِلُ فِيهِ»^(٢) مُتَصَرِّفًا لَمْ يُجْزِ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ، تَقُولُ: هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا، فَتَنْصِبُ (قَائِمًا) عَلَى الْحَالِ بِمَا فِي (هَذَا) مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ (هَذَا) لِلتَّنْبِيهِ، وَ(ذَا) لِلإِشَارَةِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أُنبِّئُهُ عَلَيْهِ قَائِمًا، وَأُشِيرُ إِلَيْهِ قَائِمًا، وَلَوْ قُلْتَ: قَائِمًا هَذَا زَيْدٌ لَمْ يُجْزِ؛ لِأَنَّ (هَذَا) لَا يَتَصَرَّفُ»^(٣).

قال سَعِيدٌ: اعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ يَصِحُّ لَهُ الْعَمَلُ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْحُرُوفَ جَمِيعَهَا فِيهَا مَعَانِي الْفِعْلِ، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْحَالِ إِلَّا مَا قَوِيَ مِنْ ذَلِكَ قُوَّةً تُخْرِجُهُ إِلَى شَبِّهِ الْفِعْلِ، كـ(كَأَنَّ)، وَحُرُوفِ النَّدَاءِ، فَأَمَّا (مَا) وَ(لَا) وَ(هَلْ) فَلَا يَعْمَلُ شَيْءٌ مِنْهَا فِي الْحَالِ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ هُوَ أَنَّ الْعَرَبَ عَدَلَتْ عَنِ الْفِعْلِ إِلَى الْحَرْفِ لِلِاخْتِصَارِ وَالِإِيجَازِ، فَإِذَا أَرَادَتْ الْعَمَلَ عَادَتْ إِلَى الْأَصْلِ، وَنَزَلَتْ عَنِ الْفَرْعِ، فَلَوْ أَنَّهَا أَعْمَلَتْهَا كَانَ عَوْدًا إِلَى الْأَصْلِ بَعْدَ مَا اخْتَزَلَتْ، فَكَانَ يَكُونُ كإِدْغَامِ الْمُلْحَقِ، وَأَيْضًا فَهَذِهِ الْحُرُوفُ قَدْ أُمِنَ ذِكْرُ الْأَفْعَالِ مَعَهَا، فَلَمْ تُذَكَّرْ، فَأَمَّا إِعْمَالُ (هَا) وَهِيَ حَرْفٌ فِي الْحَالِ، فَإِنَّهَا بِمِثْلَةِ (يَا) فِي النَّدَاءِ؛ لِأَنَّهَا الْمُعْبَّرُ بِهَا عَنْ نَبْهَتٍ، كَمَا أَنَّ (يَا) الْمُعْبَّرُ بِهَا عَنْ نَادَيْتٍ، وَلِذَلِكَ اسْتَعْمِلَتْ فِي النَّدَاءِ فِي: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَجُعِلَ كالتَّكْرَارِ لَهَا، وَكَمَا أَنَّ (يَا) مَعَ (أَيٍّ) جَعَلُوهَا مَعَ الرَّجُلِ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمَدْعُو، فَأُقِيمَتْ (هَا) مَعَ الرَّجُلِ مُقَامَ (يَا) حِينَ امْتَنَعَتْ (يَا) مِنَ الدُّخُولِ عَلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَسَنَذْكُرُ هَذَا.

وَأَمَّا عَمَلُ (ذَا) فَلَمَّا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْإِشَارَةِ، وَفَارَقَ حُكْمُ (ذَا) حُكْمَ (هَا)؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْفِعْلِ مَوْجُودٌ مَعَ (ذَا)، وَلَيْسَ بِمَوْجُودٍ ظَاهِرٍ مَعَ (هَا)، أَلَا تَرَى أَنَّ بِنَاءَ (ذَا) لِعِلَّةٍ تَضُمُّهُ

(١) سبق تخريجه.

(٢) سقط من اللمع.

(٣) اللمع ٦٢-٦٣.

معنى الإشارة، والحرف مبني على الأصل، فإن شئت أعملتها وإن شئت أعملت (ذا)، فإذا تساوى الأمر فيهما أعمل الكوفي الأول، وأعمل البصري الثاني^(١)، فقياس الكوفي لا يمنع^(٢) من: ها قائماً ذا زيد؛ لأن عامله قبله، وها زيد قائماً ذا، وقياس البصري يمنع إن كان العامل (ذا)؛ لأن عامله بعده إذا كان العامل (ذا)، ويجوز البصري أن يعمل الأول أيضاً، فأما: قائماً هذا زيد، فليس يجيزه أحد؛ لأنهما إنما / ٩٦ أ يعملان لشبه الفعل، فإذا لم يتصرف في نفسه فالأ يتصرف في معموله بتقدم أولى.

واعلم أن أسماء الإشارة تعمل في الحال ولا تعمل في ظرف الزمان، لا تقول: هذا زيد يوم الجمعة، ولا هذا يوم الجمعة زيد^(٣)، ولا شبهة في أن الحال أقوى شَبْهاً بالمفعول به من ظرف الزمان، ألا ترى أن الظرف يعمل فيه المعنى مقدماً عليه، نحو قولك: كل يوم لك ثوب، ولا يعمل في الحال، لو قلت: منطلقاً زيد في الدار، [لم يجز]^(٤)، وإنما كان كذلك لأن الفارسي قال: إن الإشارة إنما تعمل فيما يتعلق بزيد^(٥)، وظرف الزمان لا يتعلق بزيد، وعلى هذا يجوز أن تقول: هذا يوم الجمعة القتال، ولم أر من يجيزه، وقال ابن السراج: إذا قلت: هذا رجل ركباً، فالحال من رجل؛ لأنه قال: هو أحسن من قولك: جاء رجل ركباً [زيد]^(٦)؛ لأنه ليس معه ما يقارب المعرفة^(٧).

قال أبو الفتح: «وتقول: زيد في الدار قائماً، فتنب (قائماً) على الحال بالظرف، ولو قلت: زيد قائماً في الدار لم يجز؛ لأن الظرف لا يتصرف»^(٨).

قال سعيد: الظرف وحرف الجر الكلام عليهما من طريق واحدة، ولهذا المعنى عبر عن

(١) كما هو الأمر في باب التنازع.

(٢) في ج: يمتنع.

(٣) انظر: المقتضب ١٧٢/٤.

(٤) سقط من ج.

(٥) لم أقف على قوله.

(٦) سقط من أ.

(٧) لم أقف على قوله.

(٨) اللمع ٦٣.

الجارّ والمجرورِ بالظرفِ، ومتى وَقَعَ الظرفُ خبراً أو صفةً أو صلةً أو حالاً نَابَ مَنْابُ الفِعْلِ عَلَى الخِلافِ السَّابِقِ ذِكْرُهُ، فِيمَا عَدَا الصَّلَةَ، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ فَرُعٌ عَلَى الفِعْلِ، فَيَجِبُ أَنْ يَنْقُصَ عَنْ مَرْتَبَتِهِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى فَسَدَ قَوْلُ مَنْ ادَّعَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ؛ لَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى الْجُمْلَةِ إِجْمَاعاً فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِماً، فَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ الْعَامِلُ لَمْ يَمْتَنِعْ: قَائِماً زَيْدٌ فِي الدَّارِ، كَمَا [لَمْ يَمْتَنِعْ] ^(١) لَوْ ظَهَرَ الْعَامِلُ وَعَمِلَ فِيهِ، وَفِي هَذَا الْكَلَامِ نَظَرٌ، وَلَا يَكُونُ حَالاً مَنْ (زَيْدٌ)؛ لِأَنَّ (زَيْدًا) مُبْتَدَأٌ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ، وَالْإِبْتِدَاءُ لَا يَعْمَلُ النَّصْبَ فِي شَيْءٍ، وَإِذَا لَمْ يَعْمَلِ النَّصْبُ فِي الظَّرْفِ فَلِأَوَّلَى أَلَّا يَعْمَلَ فِي الْحَالِ، وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ حَالاً مَنْ (هَذَا) وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، فِي قَوْلِكَ: هَذَا زَيْدٌ قَائِماً؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ نَفْسُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ صَاحِبُهَا، لَمَّا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ مَعْنَى الْإِشَارَةِ، وَرَأَيْتُ بَعْضَ الْمُتَقَدِّمِينَ يَذْكُرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿I K J﴾ ^(٢) أَنَّ (مُصَدِّقًا) حَالٌ مِنَ (الْحَقِّ) ^(٣)، وَجَوَّزَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا مَا لَا يَعْمَلُ فِي صَاحِبِهَا؛ لِأَنَّ الْحَالِ خَبَرٌ، وَالْعَامِلُ فِي الْخَبَرِ غَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْمُخْبَرِ عَنْهُ، وَلَا يَعْجِبُنِي هَذَا الْقَوْلُ، وَذَكَرَ سِيبَوِيهِ فِي قَوْلِكَ: فِيهَا رَجُلٌ قَائِماً: أَنَّ (قَائِماً) يَنْتَصِبُ عَلَى الْحَالِ مِنْ رَجُلٍ ^(٤)، وَهَذَا يُصَحِّحُ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّ.

وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثُ مَرَاتِبَ: مَرْتَبَةُ لَا شَكَّ فِي جَوَازِهَا، وَهِيَ قَوْلُكَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِماً، فـ(قَائِماً) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي الظَّرْفِ، وَالْعَامِلُ الظَّرْفُ. وَمَرْتَبَةُ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ سِيبَوِيهِ وَالْأَخْفَشِ، وَهِيَ: زَيْدٌ قَائِماً فِي الدَّارِ، فَسِيبَوِيهِ يَمْنَعُ مِنْهَا، وَالْأَخْفَشُ وَالْكَسَائِيُّ وَالْفَرَاءُ يُجِيزُونَهَا ^(٥)، وَاسْتَدَلَّ سِيبَوِيهِ بِمَا سَبَقَ أَنَّهُ مَعْنَى فَلَا يَقْوَى قُوَّةَ الْعَامِلِ الْقَوِيَّ فِي تَقَدُّمِ

(١) تكملة من د.

(٢) البقرة: ٩١.

(٣) قال الأخفش: «نصب (مصدقاً) لأنه خبر معرفة». انظر: معاني القرآن ٣٢٣/١. وقال مكِّي بن أبي طالب:

«قوله: (مصدقاً) حال من الحق مؤكدة، ولولا أنها مؤكدة لما جاز الكلام، كما لا يجوز: هو زيدٌ قائماً؛ لأن زيداً

قد يخلو من القيام وهو زيد بحاله، والحق لا يخلو أن يكون مصدقاً لكُتِبَ اللهُ». انظر: مشكل إعراب القرآن

١٠٥/١.

(٤) انظر: الكتاب ١١٢/٢، ١٢٢.

(٥) انظر رأي سيبويه في الكتاب ١٢٤/٢، ورأي الأخفش في البحر المحيط ٤٤٠/٧، والرأين في البدیع ٣٠٠/١/١،

والجمع ٢٤٣/١.

تَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ^(١)، وَإِذَا أَفْسَدُوا أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْفِعْلِ غَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ فَمَا ظَنُّكَ بِالْمَعْنَى،
وَاسْتَدَلَّ الْأَخْفَشُ بِمَا يُسَوِّغُهُ الْقِيَاسُ، وَجَاءَ مِنْ أَشْعَارِ الْعَرَبِ، وَأَجَازَهُ الْفَرَاءُ فِي الشَّعْرِ،
وَذَلِكَ أَنَّ (زَيْدًا) فِي الْحَقِيقَةِ صَاحِبٌ لِلْحَالِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُضْمَرُّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى الْحَالِ، وَهَذَا
فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْعَامِلِ لَا فِي صَاحِبِ الْحَالِ، وَأَنْشَدَ^(٢):

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ إِنَّ ابْنَ هَرْمَةَ وَاقِفًا بِالْبَابِ^(٣)
فَـ(وَاقِفًا) حَالٌ مِنَ الْمُضْمَرِ فِي الظَّرْفِ، وَغَيْرُهُ يُنْشَدُ: هَذَا ابْنُ هَرْمَةَ وَاقِفًا^(٤)، وَلَا
حُجَّةَ لَهُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَأَنْشَدَ الْفَارِسِيُّ لِلْفَرَزْدَقِ:

أَبْنُو كُلَيْبٍ فِي الْفَخَارِ كِدَارِمٍ أَمْ هَلْ أَبُوكَ مُدْعَدًا كَعْقَالِ^(٥)
/ ٩٦ ب فَـ(مُدْعَدًا) حَالٌ مِنَ الْمُضْمَرِ فِي الظَّرْفِ، وَالظَّرْفُ هُوَ الْعَامِلُ فِيهِ، وَلَا حُجَّةَ
فِي هَذَا؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُنْصَبَ عَلَى الذَّمِّ، إِنْ كَانَ مِنْ زَجَرِ الْغَنَمِ، وَيَكُونُ لِلْأَبِ، وَعَلَى
الْمَدْحِ، إِنْ كَانَ مِنْ دَعْدَعَتِ الْجَفْنَةِ، وَيَكُونُ مِنْ (عِقَالِ)، وَفِيهِ نَظْرٌ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي
قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ^(٦): ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾^(٧) فَـ(مَطْوِيَّاتٍ) حَالٌ مِنَ الْمُضْمَرِ فِي
الْجَارِ، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ، وَقَالَ فِي قَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ:

(١) انظر: الكتاب ١٢٤/٢.

(٢) لم أجده في معاني القرآن. ولم أقف على روايته هذه.

(٣) البيت من الكامل.

وهو لإبراهيم بن هرمة.

انظر: ديوان ابن هرمة ٧٠، والصناعتين ٦٨، والشيرازيات ٧٣/١، والمفصل ٣٦١، والبديع ٢٧٠/١/١، وشرح

المفصل ١٠١/٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢١/١، ورصف المباني ٢٢٤، وخزانة الأدب ٤٨/١٠.

(٤) وعليه جميع ما اطعنا عليه من المصادر.

(٥) البيت من الكامل.

روي:

أَبْنُو كُلَيْبٍ مِثْلُ آلِ مُجَاشِعٍ

انظر: ديوان الفرزدق ٧٢٦/٢، ومنتهى الطلب ٣٠٢/١. ولم أجده في غيرهما.

(٦) هي قراءة عيسى بن عمر، والحدري. انظر: تفسير ابن عطية ٥٤١/٤، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري

٤١٤/٢، والبحر المحيط ٤٤٠/٧.

(٧) الزمر: ٦٧.

لَعَلَّكَ يَا عَبْدَ امْرِئِ الْقَيْسِ مُقْعِيًّا. امرأة دَارِ الْخَامِلِ الْمُتَذَلِّلِ^(١)
 فَنَصَبَ الْحَالَ عَنِ الْمَضْمَرِ فِي الْجَارِ، وَقَدَّمَهُ، وَيَذُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ سِبْيُوهِ أَنْ مَعْمُولَاتِ
 الْعَوَامِلِ بغيرِ واسِطَةٍ ثَلَاثَةٌ، قَوِيٌّ فِي الْغَايَةِ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ وَالْمَصْدَرُ، وَهَذَا لَا يَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا
 فِعْلٌ، أَوْ اسْمٌ فَاعِلٌ، أَوْ مَصْدَرٌ، أَوْ اسْمٌ فِعْلٍ، وَلَا يَتَقَدَّمُ الْمَفْعُولُ بِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا عَلَى
 الْفِعْلِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ. وَمَعْمُولٌ ضَعِيفٌ فِي الْغَايَةِ وَهُوَ الظَّرْفُ، وَهَذَا الْقِسْمُ يَعْمَلُ فِيهِ رَائِحَةُ
 الْفِعْلِ، مُقَدِّمًا وَمُؤَخَّرًا، وَقَدْ بَيَّنَّا فِي مَوْضِعِهِ، وَيُلْحَقُ بِهِ حَرْفُ الْجَرِّ. وَمَعْمُولٌ يَكُونُ لَهُ مَرْتَبَةٌ
 بَيْنَ مَرْتَبَتَيْهِمَا، يَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ وَالْمَعْنَى، لَكِنْ يَعْمَلُ فِيهِ الْمَعْنَى مُقَدِّمًا عَلَيْهِ، فَلَوْ تَقَدَّمَ عَلَى
 الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ لَصَارَ الْمَعْمُولُ الْمُتَوَسِّطُ ضَعِيفًا.

وَهُنَا نُكْتَتُهُ، وَهُوَ أَنَّ الْحَالَ تُشَبِّهُ الظَّرْفَ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَصْدَرَ يَتَحَدَّدَانِ وَيَتَصَرَّفَانِ مَعًا،
 أَعْنِي ظَرْفَ الزَّمَانِ، وَكَذَلِكَ الْحَالَ وَالْمَصْدَرُ، وَلِهَذَا يَقُومُ أَحَدُهُمَا مَقَامَ الْآخَرِ، وَتُشَبِّهُ الْحَالَ
 الصِّفَةَ، فَلِذَلِكَ انْتَصَبَتْ إِذَا تَقَدَّمَتْ عَلَى الْحَالِ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

لَعِزَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلُ^(٢)

وَلَا يُشَبِّهُ الْمَفْعُولُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَنْصُوبَ فِي: جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا، هُوَ الْمَرْفُوعُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ
 الْمَفْعُولُ بِهِ، وَيُشَبِّهُ خَبَرَ (كَانَ) فِي: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَالْمَنْصُوبُ فِي هَذَيْنِ يُشَبِّهُ (عَمْرًا) فِي
 اللَّفْظِ فِي قَوْلِكَ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا.

وَلِلْمَعْنَى حَالَتَانِ، حَالَةٌ ضَعْفٍ، وَهِيَ تَأْخُرُهُ عَنِ مَعْمُولِهِ، وَحَالَةٌ قُوَّةٍ وَهِيَ تَقْدِمُهُ عَلَى
 مَعْمُولِهِ، فَلَوْ عَمِلَ الْمَعْنَى فِي الْحَالِ مُؤَخَّرًا عَنْهَا لَاسْتَوَتْ الْحَالُ وَالظَّرْفُ، وَلَوْ لَمْ يَعْمَلِ الْمَعْنَى
 فِي الْحَالِ لَاسْتَوَتْ الْحَالُ وَالْمَفْعُولُ بِهِ، وَهِيَ أَوْضَعُ مِنْهُ، فَلِذَلِكَ جَازَ الْعَمَلُ لِلْمَعْنَى فِي الْحَالِ
 فِي حَالِ قُوَّتِهِ، وَضَعُفَ عَنِ الْعَمَلِ فِيهَا فِي حَالِ ضَعْفِهِ، وَهُوَ تَأْخُرُهُ عَنْهَا فَتَدْبَرُ ذَلِكَ.

(١) البيت من الطويل.

روي: (فعل الخامل) بدل (دار الخامل).

مرأة: قرية. المقعي: الذي يجلس على أطراف قدميه. (عن الديوان).

الشاهد فيه: (مقعيًا) حيث هو منصوب على الحال من الضمير المستتر في متعلق الجار والجرور (مرأة) المتقدم.

انظر: ديوان ذي الرمة ١٤٩٤/٣. ولم أجد في غيره.

(٢) سبق تخريجه.

وَيَشِيدُ قَوْلَ سَبِيوهِ أَنَّ الْعَامِلَ الْقَوِيَّ إِذَا تَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ ضَعُفَتْ عُلُقَتُهُ فَتَعَدَّى لِذَلِكَ بِحَرْفِ الْجَرِّ، نَحْوُ قَوْلِكَ: لَزِيدٌ ضَرَبْتُ، وَلَا يُجِيزُونَ ضَرَبْتُ لَزِيدًا، فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الْعَامِلِ الْقَوِيِّ فَمَا ظَنُّكَ بِالْعَامِلِ الضَّعِيفِ؟ وَمِنْ حُجَّةِ الْأَخْفَشِ أَنَّ (زَيْدًا) هُوَ الْمُضْمَرُّ الْمُسْتَكِنُّ فِي الظَّرْفِ، وَالْمُبْتَدَأُ هُوَ الْخَبَرُ الْأَصْلِيُّ، فَتَقْدِيمُهُ كَتَقْدِيمِهِ^(١).

وَالْمُرْتَبَةُ الثَّلَاثَةُ لَا خِلَافَ فِي امْتِنَاعِهِ فِيهَا، وَهُوَ: قَائِمًا زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَالْمُعْتَبَرُ فِي حَرْفِ الْجَرِّ اللَّفْظُ دُونَ مَا عَمِلَ فِيهِ، أَلَا تَرَى إِلَى جَوَازِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ الشَّدِيدِ الْإِتِّصَالِ، نَحْوُ: إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا، وَنَحْوُ:

لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا^(٢)

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٣) فَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ (قَبْضَتُهُ) بِتَقْدِيرٍ: مَقْبُوضَتُهُ، وَيُخْرِجُهَا عَنْ حُكْمِ الْمَصْدَرِ، وَيُعْمِلُهَا فِي الْحَالِ مُقَدَّمًا عَلَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ التَّقْدِيرَ: وَالْأَرْضُ إِذَا كَانَتْ جَمِيعًا^(٤)، وَعَلَى هَذَا يُجِيزُونَ: نَحْنُ جَمِيعًا فِي عَافِيَةٍ، أَيْ: إِذَا كُنَّا جَمِيعًا^(٥).

وَأَعْلَمُ أَنَّ الظَّرْفَ إِذَا وَقَعَ مُكَرَّرًا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ بَعْدَ الْمُبْتَدَأِ، أَوْ أَحَدُهُمَا مُتَّصِلٌ بِضَمِيرٍ مَجْرُورٍ لِلأَوَّلِ / ٩٧ أَوْ وَقَعَ مَعَهُمَا اسْمٌ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا، فَحُكْمُهُ حُكْمُهُ قَبْلَ التَّكَرُّرِ، وَلَا يُجِيزُ الْكُوفِيُّ فِيهِ إِلَّا النَّصْبَ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا فِيهَا، فَإِنْ كَانَ بَعِيرُ اللَّفْظِ أَجَازَ الْكُوفِيُّ مَا كَانَ يَمْنَعُ مِنْهُ، نَحْوُ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمٌ فِي الْبَيْتِ، وَكِلَاهُمَا وَاحِدٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ^(٦).

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ جَالِسًا، وَلَوْ قُلْتَ: مَرَرْتُ جَالِسًا بِزَيْدٍ، وَالْحَالُ لَزَيْدٍ لَمْ يُجْزَ؛ لِأَنَّ حَالَ الْمَجْرُورِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، وَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِهَذَا جَالِسًا، وَلَا يَجُوزُ:

(١) انظر: المسائل العسكرية ١٠٨-١٠٩.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) الزُّمَرُ: ٦٧.

(٤) ذهب إلى هذا الزجاج، والفارسي. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦١/٤، والحليبات ١٩٦.

(٥) انظر: البديع ٢٠٢/١/١، والبحر المحيط ٤٤٠/٧.

(٦) انظر رأي البصريين والكوفيين في: شرح السيرافي ٢٢٢/٢ أ، والإنصاف ٢٥٨/١.

مررتُ جالسةً بهند؛ لأنَّ حالَ المجرورِ لا يتقدَّمُ عليه^(١).

قال سعيدٌ: إذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ ضاحكاً، وكانتِ الحالُ لك لم يحسنْ لأجلِ اللبسِ؛ لأنَّه يُوهِمُ أنَّ الضحكَ كانَ لزيدٍ، والأولى في هذه المسألة أن تقولَ: مررتُ ضاحكاً بزيدٍ، إلا أن يُعلمَ المقصودُ، ورأيتُ الأخفشَ منعَ من ذلكَ للفصلِ، ولا يصحُّ هذا المنعُ، من هذا الوجه؛ لأنهما جميعاً معمولانِ للفعلِ، وإن كانَ موضعُ التاءِ مُظهراً^(٢) حسنَ الفصلِ بالحالِ بينَ الفاعِلِ والفعلِ، فتقولُ: مرَّ ضاحكاً زيدٌ بعمرٍو.

وأما تقدُّمُها على الفعلِ فقد تقدَّم الكلامُ عليه، وإن كانتِ الحالُ لزيدٍ في قولك: مررتُ بزيدٍ جالساً لم يحسنْ أن يتقدَّم الحالُ على الباءِ عندَ سيبويه^(٣)، وذلك أن الظرفَ النائبَ أقوى من هذا الجارِّ؛ لأنَّه يرفعُ وينصبُ، ولا يجوزُ تقدُّمُ ما عملَ فيه عليه، إلا أن يكونَ ظرفاً، والحرفُ هنا لا يعملُ غيرَ الجرِّ، فإذا امتنعَ تقدُّمُ معمولِ القويِّ فالأولى أن يمتنعَ تقدُّمُ معمولِ الضعيفِ، وغيره يُجيزُ هذا الذي منعه في هذه المسألة^(٤)، ويقولُ: إنما امتنعَ في الظرفِ النائبِ تقدُّمُ الحالِ؛ لأنَّ العاملَ في الحالِ هو الظرفُ، ويجوزُ أن يتقدَّم هنا لأنَّ العاملَ في الحالِ إنما هو الفعلُ لا الحرفُ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ ضاحكاً فالعاملُ في (ضاحك) مررتُ، لا الباءُ، فإذا قلتَ: زيدٌ في الدَّارِ قائماً، فالعاملُ في (قائم) الظرفُ.

وإذا كانَ الفعلُ العاملَ لم يمتنعَ تقدُّمُ الحالِ عندَ البصريِّ، في كلِّ موضعٍ، واستدلَّ مُجيزُ هذه المسألة بقوله تعالى: ﴿ u v w x y ﴾^(٥) فـ (كافَّة) حالٌ من (الناسِ)، وقد تقدَّم، والعاملُ في (الناسِ) اللامُ، ومنهم من يجعلُ (كافَّة) حالاً من الكافِ، والتاءُ في

(١) اللمع ٦٣.

(٢) في أ: مظهرٌ.

(٣) انظر: الكتاب ١٢٤/٢.

(٤) نسب هذا القول للفارسي، وابن كيسان. انظر: شرح اللمع لابن برهان ١٣٧/١-١٣٨، وأما ابن الشجري

١٥/٣. وقد تابعهما ابن برهان وابن مالك وأبو حيان، وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٢٨١/٧، واختيارات أبي

حيان النحوية في البحر المحيط ١٢١/١.

(٥) سبأ: ٢٨.

والتاء في (كافة) للمبالغة^(١)، كما تقول: علامة، وبعضهم يجعل الكافة هنا مصدراً، كالعاقبة والعافية، ويكون مصدراً في موضع الحال^(٢)، ولا تكون التاء للمبالغة، ويكون (لناس) متعلقاً به، وكأنه قال تعالى: وما أرسلناك إلا كافة للناس عن الضلال، وأنشدوا:

لئن كان برد الماء حرّان صادياً إلى حبيباً إني حبيباً إليه^(٣)
فـ(حرّان) حال من الياء، وقد تقدّم عليها، والعامل في الياء الحرف، والعامل في الحرف (حبيباً) الذي هو الخبر، وقد أجاز عثمان أن يكون حالاً من الماء^(٤)، وهذا طريف. وعليه أنشدوا^(٥):

إذا المرء أعيتته السيادة ناشئاً فمطلبها كهلاً عليه شديد^(٦)
[فقدّم الحال على المجرور]^(٧)، واستدل أيضاً من أجازته بأن قال: إذا كان معمول المجرور

(١) هو رأي الزجاج. انظر: أمالي ابن الشجري ٢/٢٥٦، وانظر الحاشية رقم (٣) في الصفحة نفسها.

(٢) انظر: كشف المشكلات ٢/١٠٩٩-١١٠٠.

(٣) البيت من الطويل.

اختلف في قائله فقليل:

أ- كثير عزة.

ب- عروة بن حزام.

ج- المجنون.

د- قيس بن ذريح.

وروايته في مصادره: (إنها لحبيب). وروي: هيمان صادياً، وأبيض صافياً.

انظر: ديوان كثير ٥٢٢، وديوان عروة بن حزام ١٥، وديوان المجنون ٢٧، والشعر والشعراء ٢/٦٠٨، والكامل

٢/٧٨٩، والتنبيه على شرح الحماسة ٣٢٦، والآلئ ١/٤٠٠، والبديع ١/١٩٩، والحماسة البصرية ٢/٢٠٩،

وشرح الكافية الشافية ٢/٧٤٥، وخزانة الأدب ٣/٢١٢.

(٤) التنبيه على شرح الحماسة ٣٢٦.

(٥) للمعلوط بن بدل القريعي.

(٦) البيت من الطويل.

انظر: ديوان الحماسة ١٨/٢، والبيان والتبيين ١/٢٧٤، والتنبيه على شرح الحماسة ٣٢٦، وشرح الحماسة

للمرزوقي ٢/١١٤٨، والبديع ١/١٩٩، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٤٦، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٦٣،

والبحر المحيط ٧/٢٨١.

(٧) تكملة من د.

بالحرفِ قَدْ تَقَدَّمَ، فالأولى تَقَدَّمَ هذا، وذلكَ قوله تعالى: ﴿J I H G﴾^(١) فـ(لَهُ) مُتَعَلِّقَةٌ بِـ(رَازِقِينَ)، وَهُوَ مَجْرُورٌ بِالباءِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ زَائِدَةٌ، وَأَيْضًا فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (لَهُ) لِلتَّبْيِينِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ شَيْءٌ مُضْمَرٌ، كَمَا قُلْنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ | ~ أَلزَّهْدِيَّتِ﴾^(٢)، وَأَيْضًا فَإِنَّ (لَهُ) حَرْفُ جَرٍّ، وَحَرْفُ الْجَرِّ يَتَسَعُّ فِيهِ أَكْثَرُ مِنَ الْحَالِ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ الَّذِي يُقَدِّمُ الْحَالَ أُنْكَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ تُجِيزُ تَقْدِيمَ (إِلَّا) عَلَى الْحَرْفِ، فِي قَوْلِكَ: مَا مَرَرْتُ إِلَّا زَيْدًا بِأَحَدٍ، وَأَنْتَ لَا تُقَدِّمُ إِلَّا عَلَى الْعَامِلِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ النَّظَرُ فِيهِمَا إِنَّمَا هُوَ إِلَى (مَرَرْتُ) لَمْ يَجُزْ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ هُنَا. فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣): ٩٧ ب

عَلَيَّ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخَفِيَّةٍ زِيَارَةَ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا^(٤)
فـ(رَجُلَانِ) حَالٌ مِنَ الْبَاءِ فِي (عَلَيَّ)، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ الْعَامِلُ فِي الْحَرْفِ الْجَارِّ (عَلَى) أَوْ الظَّرْفِ، عَلَى الْخِلَافِ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّ يُحَسِّنُ رَفَعَ (زِيَارَةَ) لِأَجْلِ الْفَصْلِ فِي مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ، إِلَّا أَنْ يَعْتَقِدَ الْبَصْرِيُّ الْعَامِلَ الْمَقْدَرِ بَعْدَ الْمُبْتَدَأِ.
وَمَثَلُ عُثْمَانَ بِجَالِسٍ لِيَتَحَقَّقَ أَنَّ الْحَالَ مِنَ (زَيْدٍ)، وَلَيْسَ مِنَ التَّاءِ؛ لِأَنَّكَ لَا تُمَرُّ وَأَنْتَ جَالِسٌ، فَإِنْ أَرَدْتَ بِجَالِسٍ أَيْ مُنْجِدًا^(٥) صَحَّ أَنْ يَكُونَ الْحَالَ مِنْهُمَا.
و(مَرَرْتُ) عِنْدَ الْكُوفِيِّ عَلَى ضَرْبَيْنِ: تَامَّةٌ، وَنَاقِصَةٌ، فَالتَّامَّةُ: مَرَرْتُ زَيْدًا، فَمَا وَرَدَ مِنَ النِّكَرَاتِ بَعْدَ زَيْدٍ تُصِيبُ عَلَى الْحَالِ، وَالنَّاقِصَةُ: مَرَرْتُ زَيْدًا الظَّرِيفَ، فَيَنْصَبُونَ بِهَا كَمَا

(١) الحجر: ٢٠.

(٢) يوسف: ٢٠.

(٣) هو المجنون.

(٤) البيت من الطويل.

روي:

عَلَيَّ إِذَا أَبْصَرْتُ لَيْلَى بِخَلْوَةٍ أَنْ أَزْدَارَ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا

انظر: ديوان المجنون ٣٠٦، وتفسير الطبري ٣٣٨/٥ (شاعر)، والاختيارين للأخفش الأصغر ٣٦، ومقاييس

اللغة ٤٩٢/٢ (رجل)، واللسان ٢٦٨/١١ (رجل)، ومغني اللبيب ٦٠١، وشرح شواهد ٨٥٩/٢، وشرح

أبياته ١٨/٧.

(٥) الجَلْسُ: اسم لنجد. انظر: اللسان ٤١/٦ (جلس).

يَنْصِبُونَ بِكَانَ، وَهَذِهِ لَا يَعْرِفُهَا الْبَصْرِيُّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ^(١).
وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ أَخوكَ قَائِماً لَمْ يُجْزَ، إِنْ كَانَ مِنَ النَّسَبِ، فَإِنْ كَانَ مِنَ
الصَّدَاقَةِ جَازَتْ الْمَسْأَلَةُ.

وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِهِمْ جَمِيعاً وَكُلّاً، فَسَيَبُوهُ يَنْصِبُهُمَا عَلَى الْحَالِ، وَكَذَلِكَ
عَمّاً، وَالْخَلِيلُ يَنْصِبُ مَرَرْتُ بِهِمْ طُرّاً، وَقَاطِبَةً، عَلَى الْمَصْدَرِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبُويهِ^(٢)،
وَالْأَخْفَشُ يَنْصِبُ: جَمِيعاً وَكُلّاً [وَعَمّاً]^(٣) وَقَاطِبَةً عَلَى الْمَصْدَرِ^(٤)، وَيُوْنُسُ يَنْصِبُ طُرّاً وَحَدَهُ
عَلَى الظَّرْفِ^(٥)، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ ذَلِكَ^(٦).

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: ضَرْبِي زَيْدًا قَائِماً، فَتَقْدِيرُهُ: ضَرْبِي زَيْدًا إِذَا كَانَ قَائِماً، أَوْ إِذَا كَانَ قَائِماً،
فـ(ضَرْبِي) مُبْتَدَأٌ، وَ(إِذَا) أَوْ (إِذِ)^(٧) الْخَبَرُ، وَهُمَا ظَرْفَانِ، وَالْعَامِلُ فِيهِمَا مُسْتَقَرٌّ أَوْ اسْتَقَرَّ،
وَ(قَائِمٌ) حَالٌ مِنَ الْمَضْمَرِ فِي (كَانَ)، وَلَيْسَ بِخَبَرٍ لِكَانَ، لِاسْتِحَالَةِ وَقُوعِ الْمَعْرِفَةِ هُنَا،
فـ(قَائِمٌ) الْآنَ حَالٌ مِنَ مُضْمَرٍ مَرْفُوعٍ لِفِعْلِ فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ بِإِضَافَتِهِ إِلَى ظَرْفٍ الْعَامِلِ فِيهِ
اسْمُ فَاعِلٍ مَحْذُوفٌ، أَوْ فِعْلٌ، وَذَلِكَ الظَّرْفُ الْمَحْذُوفُ كَانَ الْخَبَرُ لِلْمُبْتَدَأِ، وَلَمْ يَسْتَجِزُوا:
ضَرْبِي زَيْدًا مَشْيِئاً؛ لِأَنَّ الْحَالَ هُنَا فِي مَوْضِعٍ ضَعِيفٍ، فَلَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهَا.

وَ(أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِماً)، تَقْدِيرُهُ: أَخْطَبُ أَوْقَاتِ كَوْنِ الْأَمِيرِ إِذَا كَانَ
قَائِماً، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى عَامِلٍ فِي (إِذَا)؛ لِأَنَّ (أَخْطَبُ) وَقْتُ؛ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْوَقْتِ، وَ(إِذَا)
وَقْتُ، فَهُوَ هُوَ، فَإِنْ لَمْ تُقَدَّرْ^(٨) الْوَقْتُ مَحْذُوفاً وَجَعَلْتَ (أَخْطَبُ) مُضَافاً إِلَى (مَا)،

(١) انظر رأي الكوفيين في الأصول ٢٢٠/١، وفيه: «وهذا الذي أجازوه غير معروف عندي من كلام العرب، ولا موجود فيما يوجبه القياس».

(٢) انظر: الكتاب ٣٧٦/١، والمقتضب ٢٣٨/٣.

(٣) تكملة من د.

(٤) انظر: الأصول ١٦٣/١.

(٥) انظر: المقتضب ٢٣٨/٣.

(٦) ص: ٣٢٤.

(٧) في ج: و(إذا) و(إذ) الخبر.

(٨) في أ: يقدر.

وَجَعَلْتَ (ما) عامَّةً^(١)؛ لَأَنَّ (أفعل) لا يُضَافُ إلى واحدٍ لَفْظاً وَمَعْنَى، وَكَأَنَّ تَقْدِيرَ (ما يكون) أَكْوَاناً، فَكَأَنَّكَ جَعَلْتَ الْأَكْوَانَ خَطِيئَةً عَلَى الْإِتْسَاعِ، كَانَ (إذا) مُتَعَلِّقاً بِمُسْتَقَرٍّ أَوْ اسْتَقَرَّ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْمَصْدَرِ، وَقَدْ وَرَدَتْ (ما) واقعةً عَلَى الْعُمُومِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبِّهِمْ أَكْثَرُ﴾^(٢)، وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ كَثِيراً مَا تَتَّسِعُ فِي الزَّمَانِ فَتَجْعَلُ الْفِعْلَ لَهَا، وَعَلَى هَذَا قَالُوا: هَارُكَ صَائِمٌ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ

وَاللَّيْلُ فِي جَوْفٍ مَنَحُوتٍ مِنَ السَّاجِ^(٤)

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: هَذَا بُسْرًا أَطِيبٌ مِنْهُ رُطْبًا، فَتَقْدِيرُهُ: هَذَا الشَّيْءُ إِذَا كَانَ بُسْرًا أَطِيبٌ مِنْهُ رُطْبًا، فَتَقْدِيرُهُ: إِذَا كَانَ رُطْبًا، فَالْعَامِلُ فِي الظَّرْفَيْنِ عِنْدَ الْفَارِسِيِّ (أفعل) الَّذِي هُوَ الْخَبَرُ^(٥)، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَا يَعْمَلُ فِي ظَرْفِي زَمَانٍ عَلَى غَيْرِ جِهَةِ الْبَدَلِ، وَلَكِنَّ الزِّيَادَةَ الَّتِي تَضَمَّنَهَا (أفعل) سَوَّغَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَعَمِلَ فِي أَحَدِهِمَا بِحُكْمِ الْإِشْتِقَاقِ، وَعَمِلَ فِي الْآخَرِ بِحُكْمِ الزِّيَادَةِ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ الْعَامِلَ فِي الْأَوَّلِ مَا فِي (هَذَا) مِنْ مَعْنَى الْإِشَارَةِ، وَيَجْعَلُ الْعَامِلَ فِي الثَّانِي (أفعل).

قَالَ الْفَارِسِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: إِنَّ الْعَامِلَ فِي (بُسر) الَّذِي هُوَ الْحَالُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: أَطِيبٌ، أَوْ هَذَا، أَوْ (كَانَ) الْمُضْمَرَةَ^(٦)، فَلَا يَجُوزُ لـ (أفعل) أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ،

(١) في أ: عاملة.

(٢) تكملة من د.

(٣) يونس: ١٨.

(٤) هو الجرئفس بن يزيد الطائي. اللص.

(٥) البيت من البسيط.

الشاهد فيه: أنه أخبر عن النهار بأنه في سلسلة، وعن اللي باستقراره في جوف منحوت من الساج، اتساعاً. انظر: الكتاب ١/١٦٠، والحيوان ٧/١٥٨-١٥٩، والمقتضب ٤/٣٣١، والكمال ٣/١٣٥٦، والمختضب ٢/١٨٤، والإفصاح للفارقي ١٣٤، وشرح التسهيل ١/٣٠٦، ٢/٢٤٤، والبحر المحيط ٤/٣١٥.

(٦) انظر: الحلييات ١٧٩.

(٧) تكلم الفارسي عن هذه العبارة في الحلييات ١٧٩، وذكرها في الإيضاح العضدي ٢٢٢، والمسائل المنشورة ٣٣،

وإذا استَقْبَحُوا تقدِمَ الجارِّ والمجرورِ عَلَيْهِ فالأولى أَنْ يَسْتَقْبِحُوا تقدِمَ الحالِ، ألا تَرَى إلى امتِناعِهِم من قولك: زَيْدٌ من عَمرو أَفْضَلُ.
وقال المازني: / ٩٨ أ وَهُوَ قَبِيحٌ جِدًّا^(١)، وَقَدْ وَجَدْتُ أَنَا فِي الشَّعْرِ مِنْهُ أَبْيَاتًا، أَنْشَدَ الْفَرَزْدَقُ:

لَأُحْتُ بَنِي ذُهَلٍ غَدَاةَ لَقِيَّتْهَا فُكِيهَةً فِينَا مِنْكَ فِي الْخَيْرِ أَرْغَبُ^(٢)
وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

وَقَالَتْ لَهُ أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ

جَنَى النَّحْلِ أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطِيبُ^(٤)

وَهَذَا لِقَلَّتْهُ يَجْعَلُونَهُ شَاذًا، وَلَوْ أَجَازَهُ مُجِيزٌ فِي حَرْفِ الْجَرِّ وَمَنْعَهُ مِنَ الظَّرْفِ كَانَ مُنَاسِبًا لِقَوْلِ الْكُوفِيِّ [هَشَامٍ]^(٥) فِي قَوْلِهِمْ: فَيْكَ لَأَرْغَبَنَّ، وَامْتِنَاعِهِمْ مِنْ قَوْلِهِمْ: خَلْفَكَ لَأَقُومَنَّ، فَبَطَلَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ عَمَلُ (أَفْعَل) فِيهِ. فَإِذَا عَمِلَ فِيهِ (كَانَ) افْتَقَرَتْ إِلَى الظَّرْفِ الَّذِي تُضَافُ^(٦) [هِيَ]^(١) إِلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ افْتَقَرَ الظَّرْفُ إِلَى عَامِلٍ، وَالْعَامِلُ هُوَ (هَذَا)

٣٣، والشيرازيات ٢٨٤/١، ولم أجد ما نقله المصنف.

(١) قال أبو حيان: «وذهب المازني والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني وابن خروف إلى أن أفعل التفضيل هو العاقل في الحالين». انظر: الارتشاف ١٥٨٨/٣.

(٢) البيت من الطويل.

روايته في الديوان:

لَأُحْتُ بَنِي ذُهَلٍ غَدَاةَ أَتَيْتْهَا عَزِيْزُ فِينَا مِنْكَ يَا مَيَّ أَرْغَبُ

انظر: ديوان الفرزدق ٣٢/١، والدرر اللوامع ٢٩٧/٥. ولم أجد في غيرهما.

(٣) هو الفرزدق.

(٤) البيت من الطويل.

وهو قبل البيت السابق في خمسة أبيات للفرزدق.

وروايته في الديوان: (هو أطيب) بدل (منه أطيب).

انظر: شرح المفصل ٦٠/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٧٦٦/٢، وتذكرة النحاة ٤٧، وجمع الهوامع ١٠٤/٢، وخزانة

الأدب ٢٦٩/٨، والدرر اللوامع ٢٩٦/٥.

(٥) تكملة من د.

(٦) في ج: يُضَافُ إِلَيْهِ.

عِنْدَ الْفَارِسِيِّ لَا غَيْرُهُ مِمَّا يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ عَلَى مَا سَبَقَ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ عَمَلٌ (هَذَا) أَوَّلَ حَالَةٍ وَلَا يَعْمَلُ (إِذَا)؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ إِذَا ظَهَرَ عَامِلُهُ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا عَلَى أَنَّهُ -رَحْمَهُ اللَّهُ- أَفْسَدَ عَمَلٌ (هَذَا) فِي الظَّرْفِ مِنَ الزَّمَانِ. وَالْعَامِلُ فِي (رُطْبِ) (أَطِيبِ) نِيَابَةً عَنِ (كَانَ) وَيَجْعَلُ (كَانَ) مُقَدَّرَةً مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ عِنْدِي أَوَّلَى.

وَقَدْ تَقَعَّ الْجُمْلُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ أَحْوَالًا، قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

تَنَادَوْا وَمَا حَلُّوا الْحَيَّ وَتَعَاوَنُوا عَلَى جَارِهِمُ وَالْجَارُ يُجْبَى وَيُرْفَدُ
وَلَمْ يُورِدُوا مَاءً وَلَمْ يَرَوْا جَارَهُمُ وَلَمْ يَحْلُبُوا لِلضَّيْفِ وَالْمَاءُ يُورَدُ^(٣)
وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا احْتَجَّتْ إِلَى (قَدْ) مُقَدَّرَةً أَوْ مُظْهِرَةً، لِتَقَرُّبِهِ إِلَى الْحَالِ، وَلَا بُدَّ فِي الْجُمْلَةِ مِنَ عَائِدٍ عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ، كَقَوْلِهِ^(٤):

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَشَرِيكُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي^(٥)
وَبَعْضُهُمْ يُنْشِدُ: نَصَفَ النَّهَارِ، وَيَجْعَلُهُ ظَرْفًا^(٦).

أَوْ وَائِ مَعَ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ، أَوْ جُمْلَةٍ صَدْرُهَا فِعْلٌ مَاضٍ، أَوْ فِي تَقْدِيرِهِ؛ لِأَنَّهُ يَسُدُّ مَسَدَّ

(١) تكملة من د.

(٢) لم أقف على قائلهما.

(٣) البيتان من الطويل.

ولم أقف عليهما.

والحياة: هو أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره ويشده عليهما. انظر: اللسان

١٤/١٦٠-١٦١ (حبا).

الشاهد فيه: جملة (وما حلوا الحي)، وجملة (ولم يرو جارهم) وقعتا حالاً.

(٤) هو المسيب بن علس.

(٥) البيت من الكامل.

يصف الشاعر غائصاً غاص في الماء من أول النهار حتى انتصف، وشريكه ينتظره.

الشاهد فيه: (الماء غامرة) فالجملة حال، والرابط الضمير.

انظر: إصلاح المنطق ٢٤١، وتهذيب اللغة ٢٠٣/١٢ (نصف)، وأدب الكاتب ٣٥٩، وشرح ما يقع فيه

التصحيف والتحريف ٢٨٥، وسر صناعة الإعراب ٦٤٢/٢، ومقاييس اللغة ٤٣٢/٥ (نصف)، والمختص

٥٣/٩، ودلائل الإعجاز ٢٠٣، وأمل ابن الشجري ٤٧٣/٢، ومعني اللبيب ٦٥٦.

(٦) انظر الرواية في: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢٨٥.

العائد، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ * + - . / أَنْفُسَهُمْ ﴾^(١).

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: بَعْتُ الشَّاةَ شَاةً وَدَرَهُمْ، بِالْوَاوِ، وَهُوَ جَمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، قِيلَ: هَذَا كَلَامٌ خَارِجٌ عَنْ حَدِّ نَظِيرِهِ، مَحْذُوفُ الْعَائِدِ، فَتَقْدِيرُهُ: شَاةٌ مِنْهَا وَدَرَهُمْ مَعْرُوفَانِ، فَلَمْ يُدْخِلُوا فِيهِ الْوَاوَ وَالْهَاءَ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢) إِذَا جَعَلْتَ الْوَاوَ لِلْحَالِ:

بأيدي رجالٍ لم يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ ولم تكثرِ القتلى بها حينَ سُلِّتِ^(٣)
وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فَتَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ، وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ، وَيُقَدَّرُ بِإِذَا لِيَتَعَلَّقَ بِالْأَوَّلِ تَعَلُّقَ الْحَالِ بِالْعَامِلِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ الْوَاوُ إِذَا كَانَتْ حَالًا عَلَى الْعَامِلِ، وَإِنْ كَانَ مُتَصَرِّفًا، احْتِرَامًا لِبَاهِا الْأَوَّلِ^(٤)، كَمَا فَعَلْتُ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَمَنْعَ الْأَخْفَشِ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَحَسَنٌ وَجْهُهُ^(٥)؛ لِأَنَّهُ لَوْ زَالَتْ الْوَاوُ لَانْتَصَبَ (حَسَنًا)، وَكَذَلِكَ مَنْعَ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَيَضْحَكُ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٦):
وإنَّ حَمِيَّتَنَا أَبَدًا حَرَامٌ وَلَيْسَ لِبَيْتٍ جَارَتِنَا حَمِيَّتُ^(٧)

(١) آل عمران: ١٥٤.

(٢) اختلف في قائله، ف قيل:

أ- الفرزدق. كما في الكامل.

ب- سليمان بن قتة. كما في العمدة لابن رشيق.

(٣) البيت من الطويل.

يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ: يَغْدُوها. (اللسان ٣٣٠/١٢ شيم).

قال المبرد: وهذا البيت طريف عند أصحاب المعاني، وتأويله: لم يشيموا: لم يغمدوا، و(لم تكثر القتلى) أي لم يغمدوا سيوفهم إلا وقد كثرت القتلى حين سلت. (عن الكامل)

انظر: ديوان الفرزدق ١٣٩/١، والكامل ٤٠١/١، وشرح المفضليات للأنباري ٢٤٠/١، والأضداد له ٢٥٩،

وغريب الحديث للخطابي ٥/٢، والعمدة لابن رشيق ١٨٦/٢، وتفسير ابن عطية ١٤/٣، والإنصاف ٦٦٧/٢،

واللسان ٢٣٥/٤ (خر)، ومغني اللبيب ٥٣٧، والبحر المحيط ٢٩٢/٢.

(٤) يريد العطف - والله أعلم - إذ هو الأصل في الواو، ولا يجوز أن تتقدم على المعطوف عليه.

(٥) انظر قول الأخفش في: الارتشاف ١٦٠٦/٣.

(٦) هو عروة بن الورد.

(٧) البيت من الوافر.

روايته في الديوان ومنتهى الطلب:

فَأَدْخَلَ بَعْضُهُمْ (لَيْسَ) فِي حُكْمِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ عَوَامِلِ الْإِبْتِدَاءِ، وَهِيَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ حَرْفٌ^(١)، وَيجوزُ أَنْ تُجْعَلَ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُضَارِعًا لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى وَائٍ فِي الْقَوْلِ الْقَوِيِّ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: قُمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنُهُ^(٢)، فَعَلَى إِضْمَارِ الْمُبْتَدَأِ، بِدَلِيلِ ظُهُورِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلَةٌ لِمَعَذِبِهِمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَتْ أَلَلَةٌ لِمَعَذِبِهِمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾^(٣)، وَاحتجَّتْ إِلَى الضَّمِيرِ كَقَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِقُرْبِ مَا بَيْنَ الْمُضَارِعِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَجِيءَ مَعَ اسْمِ الْفَاعِلِ بِوَائٍ، فَكَذَلِكَ لَا تَجِيءُ بِهَا مَعَ الْمُضَارِعِ، وَأَيْضًا فَأَكْثَرُ مَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ الْفِعْلُ، فَخَافُوا اللَّبْسَ بِالْعَطْفِ.

فَأَمَّا الْمَاضِي فَلَا يَقَعُ حَالًا إِلَّا وَمَعَهُ (قَدْ) مُظْهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً، لِتَبَايُنِ مَا بَيْنَهُمَا. وَقَدْ جَاءَتْ الْجُمْلَةُ حَالًا وَلَا رَابِطَ فِيهَا مِنْ / ٩٨ ب وَائٍ وَلَا ضَمِيرٍ، كَقَوْلِ غَاسِلٍ بَنٍ غُزَيَّةَ الْهُذَلِيِّ^(٤):

ثُمَّ انْتَصَبْنَا جِبَالَ الصُّغْدِ مُعْرِضَةً عَنِ الْيَسَارِ وَعَنْ أَيْمَانِنَا جُدَدًا^(٥)

وليس لجار منزلنا حميتُ

الحميت: السقاء يرب بالربُّ، فإذا فعل به ذلك فهو حميت يطيب بالرب، ثم يصير السمن فيه. (عن ديوان عروة)

انظر: ديوان عروة بن الورد ٧٧، وشرح الدروس ٢٦٠، ومنتهى الطلب ١٠٦.

(١) ذهب إلى ذلك ابن السراج والفارسي في أحد قوليه. انظر: الحلبيات ٢١٠ وما بعدها، والجنى الداني ٤٩٤، ومغني اللبيب ٣٨٧.

(٢) انظر القول في: إصلاح المنطق ٢٣١.

(٣) الأنفال: ٣٣.

(٤) لم أجد له ترجمة.

(٥) البيت من البسيط.

وروايته في مصادره:

ثُمَّ انْصَبَّنا جِبَالَ الصُّغْرِ مُعْرِضَةً

إلا في البديع فعلى رواية المؤلف، والبديع مختصر من الغرة.

في معجم ما استعجم (٣٧٠/١): جبال الصفر من قمامة. وفيه (٨٣٦/٣): أراد جبال الصفراء فلم يستقم له الوزن فجمعها.

انظر: التمام ١٢١، ومعجم ما استعجم ٣٧٠/١، والأماكن للهمداني ٨٢، والبديع ١٩٦/١/١، ومعجم البلدان ٤١٣/٣.

فـ(جِبَالُ الصَّغْدِ مُعْرَضَةٌ) حَالٌ مِنْ (نا)، ولا عائد ولا واو، تَقْدِيرُهُ^(١): عَلَى الْيَسَارِ
 مِنَّا، فَحَذَفَ كَمَا [حذف]^(٢) فِي: الْبُرِّ الْكُرُّ بَسْتَيْنَ^(٣).
 وَرَأَيْتُ الْأَخْفَشَ قَدْ مَنَعَ مِنْ قَوْلِهِمْ: جِئْتُكَ وَقَامَ زَيْدٌ^(٤)، وَهَذَا يُفْسِدُهُ قَوْلُهُ [تعالى]^(٥):
 ﴿لَكَ وَاتَّبَعَكَ ١٠﴾^(٦)، وَقَدْ تَقَعَّ حَالاً بِوَائٍ وَبِغَيْرِ وَائٍ، وَذَلِكَ لِبُعْدِ مَا بَيْنَ اسْمِ
 الْفَاعِلِ وَبَيْنَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْوَائِ: ﴿لَكَ وَاتَّبَعَكَ ١٠﴾^(٦)، وَتَقَعَّ بِغَيْرِ وَائٍ كَقَوْلِهِ
 تَعَالَى: ﴿x y z { | } ~ قَوْمُهُمْ﴾^(٧)، فَالْمُبَرَّدُ يَجْعَلُهُ دُعَاءً^(٨)، وَقَدْ
 رُدَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْعَى عَلَيْهِمْ لِأَجْلِ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ قِتَالِ بَعْضِهِمْ بَعْضاً^(٩)، وَالصَّوَابُ عِنْدَ
 الْفَارِسِيِّ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: أَوْ جَاؤُوكُمْ قَوْماً حَصِراً صُدُّوهُمْ^(١٠)، وَهَذَا يَمْتَنِعُ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ؛
 لِأَنَّهُ لَا يَقُومُ الْوَصْفُ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ إِلَّا إِذَا كَانَ مُفْرَداً عَلَى مَا سَبَقَ، وَالْأَوَّلَى أَنْ تَكُونَ مَعَهُ
 (قَدْ) مُقَدَّرَةً، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ^(١١): ﴿أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِراً
 صُدُّوهُمْ﴾، [وَأَيْمًا جازَ دُخُولُ الْوَائِ مَعَ الْمَاضِي لِبُعْدِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ]^(١٢)، وَمِنْ
 ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١٣):

(١) فِي ج: وَتَقْدِيرُهُ.

(٢) سَقَطَ مِنْ أ.

(٣) انْظُرِ الْقَوْلَ فِي: الْأَصُولُ ٦٩/١.

(٤) الْمَنْسُوبُ لِلْأَخْفَشِ جَوَازُ إِيقَاعِ الْمَاضِي حَالاً دُونَ الْوَائِ (قَدْ). انْظُرِ: الْمُقْتَضِبُ ١٢٣/٤، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ

١٢/٣، وَالْإِنْصَافُ ٢٥٢/١، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ١٦١٠/٣.

(٥) سَقَطَ مِنْ أ.

(٦) الشَّعْرَاءُ: ١١١.

(٧) النِّسَاءُ: ٩٠.

(٨) انْظُرِ: الْمُقْتَضِبُ ١٢٤/٤.

(٩) رَدُّ عَلَيْهِ الْفَارِسِيِّ. انْظُرِ: الشِّيرَازِيَّاتُ ١٥٤/١، وَقَدْ نَقَلَ رَدَّهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي أَمَالِيهِ ١٣/٣.

(١٠) انْظُرِ: الشِّيرَازِيَّاتُ ١٥٣/١.

(١١) قَرَأَ بِهَا الْمُفْضِلُ عَنْ عَاصِمٍ، وَيَعْقُوبُ الْحَضْرَمِيُّ. انْظُرِ: التَّذَكُّرَةُ ٣٧٨/٢.

(١٢) تَكْمِلَةٌ مِنْ د.

(١٣) هُوَ سَلَامَةُ بْنُ جَنْدَلٍ.

فَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يَمِزَّقِ^(١)
وَقَوْلُهُ:

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَشَرِيكُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي^(٢)
وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ.

وَيَقَعُ الظَّرْفُ وَحَرْفُ الْجُرِّ حَالًا، فَإِنْ كَانَ زَمَانًا لَمْ يَقَعْ حَالًا مِنْ جُثَّةٍ، كَمَا لَا
يَكُونُ خَبْرًا عَنْهَا، فَإِذَا وَقَعَ أَحَدُهُمَا حَالًا جَازَ عِنْدَ الْفَارِسِيِّ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمَعْنَى، نَظَرًا إِلَى
الْأَصْلِ الَّذِي انْتَقَلَ عَنْهُ^(٣)، وَلَا يُجِيزُهُ [غَيْرُهُ]^(٤) نَظَرًا إِلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ الْآنَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
﴿ k j i h g f e ﴾^(٥) فَعَطَفَ بِالْحَرْفِ عَلَى الْحَالِ، وَهُوَ^(٦) حِينَئِذٍ
حَالٌ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ ! " # \$ % & ' ﴾^(٧)، فَعَلَمْنَا أَنَّ الْأَوَّلَ
وَالثَّالِثَ حَالَانِ؛ لِأَنَّ الَّذِي بَيْنَهُمَا حَالٌ، وَهَذَا أَحَدُ^(٨) قَوْلِي^(٩) الزَّجَاجِ^(١٠)، وَقَالَ الْفَارِسِيُّ:
(كَهَلًا) مَعْطُوفٌ عَلَى (يُكَلِّمُ)^(١١)، وَكَذَلِكَ^(١٢) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ v u t s r ﴾

(١) البيت من الطويل.

روي: (لم يُخَرِّقْ).

الشاهد فيه: جملة (سرباله لم يمزق) فقد وقعت حالًا.

انظر: ديوان سلامة بن جندل ١٧٦، والأصمعيات ١٣٥، ومجاز القرآن ١٩٨/١-١٩٩، والإغفال ٥٣/٢،

ودلائل الإعجاز ٢٠٤، واللسان ٩٣/١٣ (جن).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) لم أقف على قوله.

(٤) سقط من أ.

(٥) آل عمران: ١٩١.

(٦) في ج: فهو.

(٧) آل عمران: ٤٦.

(٨) سقط من د.

(٩) في أ: قول.

(١٠) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤١٢/١. وانظر الخلاف في الآية في: إعراب القرآن للنحاس ٣٧٧/١،

(١١) انظر: كشف المشكلات ٢٢٩/١-٢٣٠، والبيان ٢٠٣/١-٢٠٤. ولم أجد نسبة القول للفرسي.

(١٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٩/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٧/٢، والبغداديات ٥٧٣.

W ﴿١﴾ فتدبر ذلك.

فأما قوله: «وَلَوْ قُلْتُ: مَرَرْتُ جَالِسًا بِزَيْدٍ وَالْحَالُ لَزَيْدٍ لَمْ يَجُزْ» وظاهر الكلام أَنَّ الحالَ إذا كانت في هذا الفصلِ للتاءِ جازاً^(٢)، وَكَيْفَ يَصِحُّ فِي الْمَعْنَى وَالْجَالِسُ لَا يُمْرُ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: جَلَسَ الرَّجُلُ إِذَا أَتَى نَجْدًا، واسم نجد: الجلس^(٣)، فأما الجلوس الذي هو ضِدُّ النُّهُوضِ فلا يَصِحُّ لِأَجْلِ الْمَعْنَى.

(١) يونس: ١٢.

(٢) في أ: لم يجوز.

(٣) انظر: تهذيب اللغة ٥٨٣/١٠ (جلس).

قال أبو الفتح:

«باب التَّمْيِيزِ»

وَمَعْنَى التَّمْيِيزِ: تَخْلِصُ الْأَجْنَاسِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ^(١).

قال سَعِيدٌ: إِنَّمَا سُمِّيَ التَّمْيِيزُ تَمْيِيزًا لِأَنَّهُ يُزِيلُ مِنَ الْكَلَامِ إِهَامًا مَا، كَانَ لَوْلَا هُوَ مُحْتَمَلُهُ، وَيُسَمَّى التَّبْيِينُ، وَالتَّفْسِيرُ، وَقَوْمٌ يَفْصِلُونَ بَيْنَ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ^(٢)، وَهَذَا لَا يَعْرِفُهُ بَصْرِيٌّ، وَالتَّمْيِيزُ إِنَّمَا يَقَعُ لِتَخْلُصَ^(٣) بِهِ الْأَجْنَاسُ، وَهُوَ مُنَاسِبٌ لِلْحَالِ مِنْ وُجُوهِ، وَمُفَارِقٌ لَهَا مِنْ وُجُوهِ. فَأَمَّا وَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ: فَإِنَّهُمَا نَكْرَتَانِ، وَيَأْتِيَانِ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَتُبَيَّنُ بِهِمَا الْأَنْوَاعُ، وَهُمَا مَنْصُوبَانِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جَاءَ زَيْدٌ، احْتَمَلَ الْمَحْيَاءُ أَنْ يَقَعَ وَهُوَ ضَاحِكٌ أَوْ بَاكٍ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَكُونُ عَلَيْهِ الشَّخْصُ، فَإِذَا قُلْتَ: ضَاحِكًا، بَيَّنْتَ مَجِيئَهُ عَلَى أَيْ حَالٍ هُوَ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَنَوَانِ، احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ بَزْرًا^(٤)، أَوْ سَمْنًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، فَإِذَا قُلْتَ: بَزْرًا، أَوْ سَمْنًا بَيَّنْتَ الْجِنْسَ الْمُحْتَمَلَ.

فَأَمَّا وَجْهُ الْمُفَارِقَةِ: فَإِنَّ الْحَالَ بِأُيُّهَا الْاِشْتِقَاقُ، وَالتَّمْيِيزُ بِأُيُّهُ الْجُمُودُ، وَالْحَالُ يُحْسِنُ مَعَهَا تَقْدِيرُ (فِي)، وَالتَّمْيِيزُ يُحْسِنُ مَعَهُ تَقْدِيرُ (مِنْ)، وَالْحَالُ لَيْسَ فِي تَقْدِيمِهَا عَلَى الْعَامِلِ الْقَوِيَّ خِلَافٌ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ، وَفِي التَّمْيِيزِ خِلَافٌ، وَالْحَالُ تَكُونُ مُنْتَقَلَةً فِي أَحَدِ أَقْسَامِهَا، وَالتَّمْيِيزُ لَا يَكُونُ مُنْتَقَلًا، وَالْحَالُ يَقَعُ جَمَلَةً، وَالتَّمْيِيزُ لَا يَقَعُ جَمَلَةً.

/ ٩٩ أ قال أبو الفتح: «وَلَفْظُ التَّمْيِيزِ^(٥) اسْمٌ نَكْرَةٌ يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ التَّامِّ، يُرَادُ بِهِ تَبْيِينُ الْجِنْسِ»^(٦).

(١) اللمع ٦٤.

(٢) انظر: مدرسة الكوفة للمخزومي ٣١٠، والخلاف بين النحويين ٢٣٩، ودراسة في النحو الكوفي ٢٢٣، ٢٢٦.

(٣) في ج: وقع التخلص.

(٤) جاء في اللسان: «البز: الثياب... وقيل: متاع البيت من الثياب خاصة... والبز: والبزّة: السلاح... والبز:»

السلاح التام». انظر: ٣١١/٥-٣١٢ (بزر).

(٥) في اللمع: المميز.

(٦) اللمع ٦٤.

قال سَعِيدٌ: التَّمْيِيزُ لَا يَكُونُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ إِلَّا نَكْرَةً، وَلَا يُجِيزُونَ تَعْرِيفَهُ؛ لَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَن يَكُونَ الْمَنْصُوبُ غَيْرَ الْمَنْقُولِ دَلِيلًا عَلَى الْجِنْسِ، فَحَيْثُ بَلَّغُوا مَقْصُودَهُمْ بِالنَّكْرَةِ لَمْ يَتَعَدَّوْهُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُمَا ثَانِيَةٌ، وَيَفْتَقِرُ إِلَى قِرَائِنٍ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْهُ، وَالْمَعْرِفَةُ مُعَيَّنَةٌ لَا تَزِيدُ عَلَى مَدْلُولِهَا، وَأَمَّا الْكُوفِيُّ فَيُجِيزُ إِدْخَالَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَيَجْعَلُهُ مَعْرِفَةً^(١)، وَيُنْشِدُونَ قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٢):

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ جَلَادَنَا

رَضِيتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا عَمْرُو عَنْ بَكْرٍ^(٣)

وَهَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّ مِثْلُ قَوْلِهِ:

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو عَنْ أَسِيرِهَا^(٤)

فِي أَنَّ اللَّامَ زَائِدَةٌ^(٥).

وَأَمَّا بَابُ الْمَنْقُولِ فَإِنَّ تَعْرِيفَهُ كَانَ بِالْإِضَافَةِ، وَقَدْ زَالَتِ الْإِضَافَةُ فِي الْأَكْثَرِ، فَجُعِلَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فَاعِلًا، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنْ مَعْمُولَاتِ الْفِعْلِ، فَبَقِيَ عَلَى بَابِهِ تَنْبِيْهُا عَلَى الْأَصْلِ، فَتَدَبَّرْ ذَلِكَ.

وَيَقُولُونَ فِي: الْحَسَنِ الْوَجْهَ، إِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ فِي قَوْلِهِ:

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ^(٦)

(١) ذهب إلى ذلك الفراء. انظر: معاني القرآن ٧٩/١، ٣٣/٢، ونسب إلى الكوفيين في الإنصاف ٣١٥/١، وشرح

عمدة الحفاظ ٤٧٨/١، والبسيط في شرح الجمل ١٠٨٣/٢، والهمع ٢٥٢/١.

(٢) هو راشد بن شهاب البشكري.

(٣) البيت من الطويل.

وروايته في مصادره:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدَتْ ...

انظر: المفضليات ٣١٠، وشرحها للأنباري ١٦٠/٢، وشرحها للتبريزي ١٣٢٥/٣، والجنى الداني ١٩٨،

وتخليص الشواهد ١٦٨، وأوضح المسالك ١٨١/١.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١٦٣٣/٤.

(٦) سبق تخريجه.

والبصريُّ يَنْصِبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ بِهِ^(١)، وَيُجِزُّ الكُوفِيُّ إِدْخَالَ الألفِ واللامِ عَلَى تَمْيِيزِ العَدَدِ، فيَقُولُونَ: عِشْرُونَ الدرهمَ، وخَمْسَةَ عَشَرَ الدينارَ، وَلَا يُجِيزُهُ بَصْرِيٌّ^(٢). وَقَوْلُهُ: «يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ التَّامُّ»، (التَّامُّ) هُنَا تَأْكِيدٌ؛ لِأَنَّ الكَلَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا تَامًّا. وَقِسْمَةُ التَّمْيِيزِ إِلَى ضَرَبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: تَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الاسْمِ، وَهُوَ مَا مَعَهُ^(٣) التَّنْوِينُ والنُّونُ، وَتَقْدِيرُ التَّنْوِينِ والإِضَافَةُ فَانْتَصَبَ.

وَالثَّانِي: مَا يَرِدُ بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ وَهُوَ المَنْقُولُ، وَسُنِّيْنَهَا عِنْدَ كَلَامِهِ إِنْ شَاءَ اللهُ. وَقَوْلُهُ: «يُرَادُ بِهِ تَبْيِينُ الجِنْسِ» يُرِيدُ [بِهِ]^(٤) الجِنْسَ المَحْتَمَلَةَ المَحَلَّ، المَبِينَةَ هُوَ فِيهِ، كَمَا تَقُولُ: عِشْرُونَ، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَشْيَاءَ، فَإِذَا قُلْتَ: دِرْهَمًا بَيَّنَّتَهُ، وَأَزَلْتَ الاحْتِمَالَاتِ عَنْهُ. قَالَ أَبُو الفَتْحِ: «وَأَكْثَرُ مَا يَأْتِي بَعْدَ الأَعْدَادِ والمَقَادِيرِ، فَالأَعْدَادُ مِنْ أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ وَتِسْعِينَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وَاثْنَا عَشَرَ رَجُلًا^(٥)، وَثَلَاثُونَ جَارِيَةً، وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا^(٦)».

قَالَ سَعِيدٌ: قَوْلُهُ: «أَكْثَرُ مَا يَأْتِي بَعْدَ الأَعْدَادِ» احْتِرَازٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: طُبْتُ بِهِ نَفْسًا، وَلِي مِثْلُهُ رَجُلًا؛ لِأَنَّ المِثْلَ لَيْسَ لَهُ آلَةٌ يُعْرَفُ بِهِ مَقْدَارُ المِمَّاثِلِ، كَمَا لِعَيرِهِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ المِمَّاثِلَةُ مُبْهَمَةً؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ فِي أَشْيَاءٍ ثَقَلًا وَخِفَةً وَطُولًا وَقِصَرًا، وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ فَيُفْسَرُ بِالوَاحِدِ المُنْكَوِّرِ، وَلَيْسَ بِوَزْنٍ وَلَا كَيْلٍ وَلَا مَسْحٍ وَلَا عَدَدٍ، وَإِنَّمَا هِيَ مِمَّاثِلَةٌ تَجْرِي مَجْرَى مُسَاوَاةِ المَقْدَارِ، وَإِنَّمَا تَضَمَّنَ مَعْنَى التَّبْيِينِ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَحَدَ الأَجْنَاسِ المُخْتَلِفَةِ، كَمَا تَضَمَّنَهُ المَفْسَرُ للعَدَدِ إِذَا قُلْتَ: عِشْرُونَ دِرْهَمًا، فَانْتَصَبَ كَمَا انْتَصَبَ.

(١) انظر: البديع ٢٠٧/١-٢٠٨، والمساعد ٦٦/٢. وانظر: الأصول ٢٢٩/٢-٢٣٠. فقد ذكر القولين من غير نسبة.

(٢) انظر: الإنصاف ٣١٢/١.

(٣) في ج: منعه.

(٤) سقط من أ.

(٥) في اللمع: غلامًا.

(٦) اللمع ٦٣.

والتمييزُ إذا كانَ عَدَدًا عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ يُضَافُ إِلَى الْعَدَدِ، وَضَرْبٌ يُنْصَبُ بَعْدَ الْعَدَدِ، فَالَّذِي يُضَافُ إِلَى الْعَدَدِ هُوَ مَا كَانَ مُنَوَّنًا، وَهُوَ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ، وَمِنَ الْمِائَةِ إِلَى مَا فَوْقَهَا، وَأَمَّا مَا يَنْصَبُ بَعْدَ الْعَدَدِ فَمَا زَادَ عَلَى الْعَشْرَةِ إِلَى الْمِائَةِ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ التَّنْوِينَ سَاكِنٌ ضَعِيفٌ، يُزِيلُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَالْوَقْفُ، وَالنُّونُ حَرْفٌ قَوِيٌّ مُتَحَرِّكٌ يُثَبِّتُ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْوَقْفِ، فَلِقْوَتُهُ مَنَعَ الْإِضَافَةَ، فَانْتَصَبَ الْعَدَدُ، وَأَمَّا الْمَرْكَبُ فَلَطُولُهُ كُرِهَتْ الْإِضَافَةُ فِيهِ، وَأَيْضًا فَالثَّانِي قَامَ مَقَامَ التَّنْوِينِ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَدَدَ يَقْتَضِي مَعْدُودًا، كَمَا أَنَّ ضَارِبًا يَقْتَضِي مَضْرُوبًا، وَكَمَا أَنَّكَ إِذَا كَفَفْتَ التَّنْوِينَ مِنْ (ضَارِبٍ) جَرَرْتَ مَا كَانَ / ٩٩ ب بَعْدَهُ مَنْصُوبًا، نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَارِبُ زَيْدٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَفَفْتَ التَّنْوِينَ مِنْ الْعَدَدِ جَرَرْتَ الْمَعْدُودَ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْدُودَ مِنْ تَمَامِ الْعَدَدِ، كَمَا أَنَّ الْمَضْرُوبَ مِنْ تَمَامِ الضَّارِبِ، إِلَّا أَنَّ مِثْلَةَ الْعَدَدِ مِنْ (ضَارِبٍ) مِثْلَةٌ (إِنَّ) مِنْ (كَانَ)؛ لِأَنَّ مَعْمُولَ (ضَارِبٍ) يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الْعَدَدِ عَلَيْهِ، كَمَا أَنَّ مَعْمُولَ (كَانَ) يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ (إِنَّ) عَلَيْهَا، فَـ(ضَارِبُونَ) يُشَبِّهُ (عَشْرُونَ) مِنْ وَجْهِهِ، وَيَفَارِقُهُ مِنْ وَجْهِهِ، فَمِشَابَهَتُهُ لَهُ أَنَّهُ يَنْصَبُ كَمَا يَنْصَبُ، وَمِفَارَقَتُهُ لَهُ أَنَّهُ يَنْصَبُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً فِي كُلِّ قَوْلٍ، وَإِنَّ مَنْصُوبَهَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا، وَمَنْصُوبُ الْعَدَدِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً، وَيُفَارِقُ (ثَلَاثَةً) (ضَارِبًا) الَّذِي بِمَعْنَى الْمَضَارِعِ؛ لِأَنَّ (ثَلَاثَةً) لَا يَحْسُنُ مَعَهَا إِثْبَاتُ التَّنْوِينِ، كَمَا يَحْسُنُ فِي (ضَارِبٍ) فَهُوَ فِي هَذَا يُنَاسِبُ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ لَمَّا مَضَى، وَأَمَّا (أَحَدٌ عَشَرَ) فَإِنَّمَا انْتَصَبَ الْاسْمُ بَعْدَهُ، وَإِنْ كَانَ فِي تَقْدِيرِ التَّنْوِينِ لَمَّا سَبَقَ، وَلَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يُخَالِفُوا حُكْمَ الْعِقْدِ الْأَوَّلِ، وَلِأَنَّ فِيهِ مِثْلَ (اثنَا عَشَرَ) وَ(عَشَرَ) بِمِثْلَةِ النُّونِ، وَالنُّونُ لَا تَحْذَفُ فِي الْعَدَدِ، لِإِضَافَةِ الْعَدَدِ إِلَى الْمَعْدُودِ، فَأَجْرُوا الْبَابَ عَلَى مِنْهَاجٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا كَثِيرٌ جَدًّا. فَأَمَّا: عِشْرُونَ، وَسِتُّونَ، فَإِنَّ الْكَافَ مَالِكٌ، وَلَيْسَ بِمَعْدُودٍ، فَلَيْسَ بِلَازِمٍ، فَلِذَلِكَ أُضِيفَ^(١) إِلَيْهِ.

قال أبو الفتح: «وَأَمَّا الْمُقَادِيرُ فَعَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ، مَمْسُوحٌ وَمَكِيلٌ وَمَوْزُونٌ»^(٢).

قال سعيد: المقدارُ آلةٌ يُقَارَنُ بِهَا غَيْرُهَا، لِيُعْرَفَ بِهَا زِيَادَتُهُ وَنَقْصَانُهُ وَمَسَاوَاتُهُ، وَالْعَدَدُ

(١) في ج: أضيفت.

(٢) اللمع ٦٤.

وإن كان مقداراً يُعرف به المعدود، فإنهم لم يدخلوه في هذا الباب؛ لأنه ليس له آلة يعرف بها كالذراع للممسوح، والمكيال للمكيل، والميزان للموزون، فجُملة المقادير أربعة، ثلاثة منها لها آلة، وهي: الممسوح والمكيل والموزن، وواحد لا آلة له، وهو العدد.

قال أبو الفتح: «فالممسوح نحو قولك: ما في السماء قدر راحة سحاباً، وما في الشوب مصر درهم نسيجاً»^(١).

قال سعيد: اعلم أنه إذا حَجَزَ الاسم التنوين في قولك: هذا خير منك أبا، والنون في قولك: عشرون درهماً، والإضافة في قولك: لي مثله رجلاً، وتقدير التنوين في قولك: خمسة عشر درهماً، خرج الاسم المبين منصوباً، تشبيهاً بالمفعول به، وذلك أن التنوين حَجَزَ الاسم أن يكون مجروراً بالإضافة لفصله بين الاسمين، فإذا حَجَزَ التنوين فأحرى^(٢) بالنون أن تحجز، ثم إن النون إذا حَجَزَتْ فأحرى^(٣) بالاسم المضاف أن يحجز، وذلك في قولك: لي مثله رجلاً، وعلى التمرة مثلها زبدًا، فنزل الحاجز بينهما بمتزلة الفاعل الذي حال بين الفعل ومفعوله أن يكون فيه بمتزلة، فانتصب المفعول، فلذلك حَجَزَتْ هذا الأسماء.

واعلم أن قدر الراحة لما كان مقداراً احتمل أن يكون من الصحو والغيم والقتام وغير ذلك، فلما كان كذلك كان مُبهماً يفتقر إلى مُفسر، فجاء السحاب مُفسراً لما كان مُبهماً، وأجاز بعض النحاة أن يكون (سحاباً) حالاً، وتأول فيه الاشتقاق، كما تأول في قوله^(٤):

اشرب هنيئاً عليك التاج مُرتفقاً في رأس غمدان داراً منك محلاً^(٥)

فـ(دار) منصوبة على الحال، وحسن ذلك صفتها، كما تقول: مررت برجل رجلاً

(١) اللع ٦٤.

(٢) في ج: فأحر.

(٣) في ج: فأحر.

(٤) هو أبو الصلت الثقفي. أو ابنه أمية.

(٥) البيت من البسيط.

مرتفقاً: متكئاً على وسادة. وغمدان: قصر باليمن. (عن مراجع البيت).

انظر: السيرة النبوية لابن هشام ٦٦/١، وطبقات فحول الشعراء ٢٦١/١، والعقد الفريد ٢٤/٢، والأغاني

٣١٢/١٧، ودلائل الإعجاز ٢٠٣، ومعجم ما استعجم ١٠٠٢/٣، وتاريخ دمشق ٤٤٦/٣، وأمالي ابن

الشجري ٢٤٨/١-٢٦٠.

صالحاً، ويتأوّل في (سحاب) شيئاً مُعْطِياً للشمس، وكذلك إذا قال: ما في الثوب مَصْرٌ درهم، احتمل أن يكون شَعَثًا، وأن يكون صَحِيحًا، وغير ذلك، فإذا قال: (نَسِيحًا)، زال ذلك الإبهام الذي كان يَحْتَمِلُهُ، وكذلك / ١٠٠ أ يتأوّل في الحال فتَقْدِيرُهُ: شَعَثًا أو صَحِيحًا، أو غير ذلك.

قال أبو الفتح: «وَالْمَكِيلُ نَحْوُ قَوْلِكَ: عِنْدِي قَفِيزَانِ بُرًّا، وَجَرِيَانِ^(١) شَعِيرًا، وَمَكُوكَانِ دَقِيقًا^(٢)».

قال سعيد: القَفِيزَانِ والجَرِيَانِ والمَكُوكَانِ آلة المقادير، تحتمل أشياءً مُتَعَدِّدَةً، من الحنطة والشعير والأرز وغير ذلك، فإذا بَيَّنَّتْهَا بِأَحَدِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَزَلَّتِ الْإِحْتِمَالَاتِ الَّتِي كَانَتْ تَحْتَمِلُهَا قَبْلُ، وَحَجَزَتْ النُّونُ بَيْنَ الْأَسْمِينَ أَنْ يُضَافَ الْأَوَّلُ إِلَى الثَّانِي، فَانْتَصَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَرَأَيْتُ الْأَخْفَشَ قَدْ ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ: هَذَا قَفِيزٌ بُرًّا، مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ لَا غَيْرُ^(٣).

قال أبو الفتح: «وَالْمَوْزُونُ [نَحْوُ]^(٤) قَوْلِكَ: عِنْدِي مَنَوَانِ سَمْنًا، وَاشْتَرَيْتُ رَطْلًا زَيْتًا^(٥)».

قال سعيد: إذا قُلْتَ: مَنَوَانِ، وَرَطْلَانِ، كَانَا مَقْدَارَيْنِ يَحْتَمِلَانِ أَشْيَاءَ مُتَعَدِّدَةً، مِمَّا يَصْلُحُ لَهَا، فَإِذَا قُلْتَ: سَمْنًا أَوْ غَيْرَهُ، بَيَّنَّتَهُ بِأَحَدِ الْمُحْتِمَلَاتِ، فَأَزَلَّتِ اللَّبْسَ مِنْهُ، وَسَمِّيتَ الْمُبَيِّنَ التَّمْيِيزَ وَالتَّبْيِينَ وَالتَّفْسِيرَ.

وَالْعَامِلُ فِي مَنْصُوبِ هَذِهِ الْمَقَادِيرِ فِيهِ قَوْلَانِ:

أحدهما: الخبرُ الذي هو الجارُّ والمجرورُ في^(٦) قَوْلِكَ: لِي مَنَوَانِ سَمْنًا، أَوْ الظرفُ في قَوْلِكَ: عِنْدِي رَطْلَانِ زَيْتًا، فَيَعْمَلُ الظرفُ فِيهِ كَمَا عَمِلَ فِي الْمُضْمَرِ، وَالْجَارُّ وَالظرفُ وَالْحَالُ

(١) في اللمع: عشيران.

(٢) اللمع ٦٤.

(٣) لعله يعني كتابه (المسائل الكبير)، فقد نقل عنه مرات متعددة في هذا الكتاب. أما معاني القرآن فلم أجد فيه ما ذكر.

(٤) تكملة من اللمع.

(٥) في اللمع: رطلين عسلًا. ص: ٦٥.

(٦) في ج: وقولك.

في قولك: لَهُ الْيَوْمَ عَلَيَّ خَالِصاً دَرَهُمْ.

والثاني: ما بدأنا به، وهو الحاجز، أعني التَّنوين والنون أو تقديرها، أو الإضافة، فهذا يكون العاملُ فيه معنويّاً بدلالة قولهم: أَنْتُمْ عِشْرُونَ رَجُلًا، وَالْأَوَّلُ لَفْظِيّاً، وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ حَسَنٌ، ويدلُّ على صِحّةِ الْأَوَّلِ قولهم: عِشْرُونَ رَجُلًا، ولا عاملَ لَفْظِيٍّ هُنَا.

قال أبو الفتح: «وَمِنَ الْمَنْصُوبِ عَلَى التَّمْيِيزِ: طَبْتُ بِهِ نَفْسًا، وَضِقتُ بِهِ ذَرْعًا»^(١).

قال سعيدٌ: أَكْثَرُ النِّحَاةِ يُفَرِّدُونَ لِهَذَا الْقِسْمِ بَابًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ ذَلِكَ فِي قَاعِدَتِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفَصْلَ مَنْقُولٌ عَنْ مَوْضِعِهِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَتِمَّ كُنْ دُخُولُ (مِنْ) فِي أَكْثَرِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِيهِ الثَّانِي الْأَوَّلُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، مِثْلُ: طَبْتُ بِهِ نَفْسًا، فَلَيْسَ النَّفْسُ غَيْرُ النَّاءِ فِي الْحَقِيقَةِ، فَأَمَّا امْتِلَاءُ الْإِنَاءِ مَاءً، وَتَصَبُّبُ زَيْدٌ عَرَقًا، فَهَذَا تَدْخُلُ (مِنْ) فِيهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَا تَدْخُلُ (فِي) فِي الْحَالِ إِلَّا إِذَا أَخْرَجْتَهَا عَنْ صُورَتِهَا، نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا، أَيْ: فِي حَالِ ضَحِكِهِ، وَلَمْ تَقُلْ: فِي ضَاحِكٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ تُقَدِّمُ وَتُؤَخِّرُ وَتَنْقُلُ لِضَرْبٍ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي أَوْضَاعِهَا، فَتَقُولُ: طَبْتُ بِهِ نَفْسًا، وَضِقتُ بِهِ ذَرْعًا، وَالْأَصْلُ: طَابَتْ نَفْسِي، فَالنَّفْسُ هِيَ الْفَاعِلَةُ، وَالْيَاءُ مَجْرُورَةٌ الْمَوْضِعِ بِالْإِضَافَةِ، وَكَذَلِكَ: ضِقتُ بِهِ ذَرْعًا، وَزَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهًا، وَالْأَصْلُ: ضَاقَ بِهِ ذَرْعِي، وَزَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ، ثُمَّ إِنَّ الْعَرَبَ جَعَلَتْ الْمَجْرُورَ الْمَوْضِعَ مُسْنَدًا إِلَيْهِ الْفِعْلَ مَنْقُولًا عَنْ مَوْضِعِهِ، فَحِثُ أُسْنَدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ مَنْقُولًا عَنْ مَوْضِعِهِ ارْتَفَعَ بِهِ كَمَا كَانَتْ (النَّفْسُ) وَ(الذَّرْعُ) مُرْتَفِعَيْنِ بِهِ، فَبَقِيَ الَّذِي كَانَ مَرْفُوعًا لَا يَسْتَحِقُّ الرِّفْعَ؛ لِأَنَّ فَاعِلَيْنِ مَرْفُوعَيْنِ لِلْفِعْلِ الْوَاحِدِ بِغَيْرِ حَرْفٍ عَطْفٍ مُحَالٍ، وَلَيْسَ بِتَابِعٍ لِلْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مَعْرُوفٌ وَهُوَ نَكْرَةٌ، وَأَيْضًا فَلَيْسَ بِمُشْتَقٍّ، فَيَكُونُ وَصْفًا لَهُ لَوْ سَاوَاهُ فِي الْمَوْضِعِ، وَلَيْسَ الذَّرْعُ هُوَ الْأَوَّلُ، فَيَكُونُ بَدَلًا مِنْ كُلِّ، وَلَا فِيهِ عَائِدٌ فَيَكُونُ بَدَلًا اشْتِمَالًا، أَوْ بَدَلًا بَعْضٍ، وَلَا يَجُوزُ جَرُّهُ؛ لِأَنَّ الْجَرَّ لَا يَكُونُ إِلَّا بِشَيْئَيْنِ، وَهُمَا حَرْفُ الْجَرِّ وَالْإِضَافَةُ، وَكِلَاهُمَا مَعْدُومٌ هُنَا، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا النَّصْبُ، وَجَسَّرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ خُرُوجُهُ مَخْرَجَ الْفَضْلَاتِ، وَشَبَّهُوهُ بِالْحَالِ، وَالَّذِي حَسَّنَ عِنْدَهُمْ هَذَا النِّقْلَ أَنَّهُمْ أَرَادُوا الْعِنَايَةَ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي قَوْلِكَ: طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ حَاجَةً الْمُضَافِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ دَاعِيَةً، وَلَا حَاجَةً الْفِعْلِ إِلَيْهِ دَاعِيَةً، فَلَمَّا صَيَّرُوا الْمُضَافَ

إليه فاعلاً دَعَتْ ضرورةَ الفعلِ إلى فاعله الحقيقيِّ في المعنى، فصارَ زيدٌ فاعلاً لفظياً، والنَّفْسُ فاعلةٌ معنويةٌ، ولهذا / ١٠٠ ب يَقُولُونَ: فالْمَنْصُوبُ في هذا البابِ هُوَ المرفوعُ في المعنى، أي الذي يَسْتَحِقُّ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً فتدبره.

وأيضاً فَإِنَّهُمْ لَمَّا عُنُوا بِالْمَفْعُولِ أَقَامُوهُ مُقَامَ الْفَاعِلِ فِي قَوْلِكَ: ضَرَبَ زَيْدٌ، وكذلك لَمَّا عُنُوا بِالْمُضَافِ^(١) أَقَامُوهُ مُقَامَ الْمُضَافِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿K j﴾^(٢)، ثُمَّ اشْتَدَّتْ عِنَايَتُهُم بِالْمَفْعُولِ حَتَّى أَعْطَوْهُ رُتْبَتَهُ مَعَ وُجُودِهِ، وَأَعْطَوْا الْفَاعِلَ رُتْبَتَهُ، وَأَنْشَدُوا:

مِثْلُ الْقِنَافِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانٌ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيَهُمْ هَجَرٌ^(٣)

فـ(هَجَرٌ) بِلَدَةٍ، وَهِيَ مَفْعُولَةٌ؛ لِأَنَّهَا مَبْلُوغَةٌ، فَجَعَلُوهَا فَاعِلَةً، وَ(السَوَاتِ) فَاعِلَةٌ؛ لِأَنَّهَا تَبْلُغُ، فَجَعَلُوهَا مَفْعُولَةً. وَكَذَلِكَ أَعْطَوْا الْمُضَافَ إِلَيْهِ إِعْرَابَ الْمُضَافِ مَعَ وُجُودِهِ، وَلَمْ يُمَكِّنْهُمْ أَنْ يُجَرُّوا الْمُضَافَ وَالتَّنْوِينَ مَوْجُودٌ فِي الْأَوَّلِ، أَوْ تَقْدِيرُهُ، فَأَخْرَجُوهُ مُخْرَجَ الْفَضَلَاتِ، فَنَصَبُوا، وَشَبَّهُوهُ بِالْحَالِ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿z y x | }﴾^(٤)، وَ﴿e d﴾^(٥) g f^(٦)، وَقَرَّرْتُ بِهِ عَيْنًا، وَمِثْلُهُ عِنْدَ الْكُوفِيِّ قَوْلُهُ^(٧):

(١) كذا في النسختين، والموضع ساقط من الثالثة. والواضح أنه: المضاف إليه.

(٢) يوسف: ٨٢.

(٣) البيت من البسيط.

وهو للأخطل.

وروايته في شعره:

على العبارات هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانٌ أَوْ حُدَّتْ سَوَاتِيَهُمْ هَجَرٌ
الهذاج: المشي المتقارب. (عن الديوان).

انظر: شعر الأخطل ١٥٤، وبجاز القرآن ٣٩/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٨/١، والكامل ٤٧٥/١، والأصول ٤٦٤/٣، والجمال ٢٠٣، وكتاب الشعر ١٠٧/١، واختسب ١١٨/٢، وأما المرتضى ٤٦٦/١، والمخصص ٩٤/٨، واللسان ١٩٥/٥ (نجر)، ومغني اللبيب ٩١٧، وشرح أبياته ١٢٥/٨.

(٤) النساء: ٤.

(٥) في النسخ: أَنْبَأَكُمْ. وهو وهم.

(٦) الكهف: ١٠٣.

(٧) هو صخر الغي.

تيسُ تُيُوسٍ إِذَا يُنَاطِحُهَا يَأْلُمُ قَرْنًا أَرُومُهُ نَقْدُ^(١)
ومثله: هو يَنْجَعُ ظَهْرًا، وَغَيْرُهُمْ يَمْنَعُ مِنْ هَذَا، لِقَوْلِهِمْ: هُوَ يَنْجَعُ ظَهْرَهُ، وَيَأْلُمُ بَطْنَهُ، فَهُوَ
مَعْرِفَةٌ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ^(٢):

تَلَفَّتْ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتُني وَجِئْتُ مِنَ الْإِصْغَاءِ لَيْتًا وَأَخْدَعَا^(٣)
وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ مِنْ هَذَا، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٤) أَنْشَدَهُ الْفَارِسِيُّ^(٥):
جَانِيكَ مِنْ يَحْنِي عَلَيْكَ وَقَدْ تُعْدِي الصَّحَاحَ مَبَارِكَ الْجُرْبِ^(٦)

(١) البيت من المنسرح.

أرُومُهُ: أصله. والتَّقْد: تقشر الحافر. ويعني هنا: أن أصله مؤنث. (عن شرح أشعار الهذليين).
الشاهد فيه: نصب قرناً على التمييز.

انظر: ديوان الهذليين ٦٢/٢، وإصلاح المنطق ٤٩، وشرح أشعار الهذليين ٢٦٠/١، وتهذيب اللغة ٣٧/٩ (نقد)،
والمخصص ١٥٣/١، وتهذيب إصلاح المنطق ١٦٤/١، واللسان ٤٢٦/٣ (نقد)، ١٥/١٢ (أرم).

(٢) هو الصمة بن عبد الله القشيري.

(٣) البيت من الطويل.

البيت: صفحة العنق. والأخدع: عرق في العنق. (عن شرح المرزوقي).

انظر: ديوان الحماسة ٦١/٢، وأمالى القالي ١٩١/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢١٨/٢، ودلائل الإعجاز
٤٧، والكشاف ٣٩٥/٢، وتفسير ابن عطية ١٨٢/١، والحماسة البصرية ١٠٨٩/٣، واللسان ٣٨٠/٨ (وجع).

(٤) هو ذؤيب بن كعب بن عمرو بن تميم.

(٥) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة.

(٦) البيت من الكامل.

روي عجزه:

تُعْدِي الصَّحَاحَ فَتَجْرِبُ الْجُرْبُ

وذلك في قصيدة بائية مضمومة، وقبله كما في الاشتقاق:

يَا كَعْبُ إِنَّ أَبَاكَ مُنَحَمِقٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ مِرَّةً كَعْبُ

وجاء في الحاشية رقم (٢) ص ٢٠١ عن نسخة: «في معجم الشعراء للمرزباني: وذؤيب هو القائل لابنه كعب:
يا كعب ... قال: ويُروى: وقد تعدي الصَّحَاحَ مَبَارِكَ الْجُرْبِ. وهو إفراء، وإنما عنى الشاعر: وقد يُعْدِي
الأجربُ الصحيحَ مَبْرَكَاً...».

ولم أقف على هذا النص في معجم الشعراء.

ووجدت نحوه في أمثال المفضل. وهذا التقدير الذي ذكره، هو الشاهد عند المصنف.

أما في المصادر الأخرى، فقد روي بجر (الجرب)، وذكر معه بيت آخر في بعضها مكسور الباء، وهو قوله:

وهذا القسم مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَرَعَمَ سَبِيوِيهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ لَهُ عَلَى عَامِلِهِ^(١)، وَزَعَمَ
الْمَازِنِيُّ وَالْمَبْرَدِيُّ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْعَامِلِ^(٢)، وَحُجَّةُ أَبِي عُثْمَانَ وَالْمَبْرَدِيِّ أَنَّ الْعَامِلَ مُتَصَرِّفٌ
قَوِيٌّ، وَلَيْسَ هَذَا دُونَ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ وَالْحَالُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُمَا عَلَى الْعَامِلِ الْقَوِيِّ،
فَكَذَلِكَ التَّمْيِيزُ^(٣)، وَحُجَّةُ سَبِيوِيهِ أَنَّ الْمَنْصُوبَ هُنَا هُوَ فِي الْأَصْلِ الْفَاعِلُ، وَالْفَاعِلُ لَا يُجُوزُ
تَقْدِيمُهُ مُرَاعَاةً لِلْأَصْلِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ^(٤)، كَمَا فَعَلَتْ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَمَنْعَتْ مِنْ تَقْدِيمِهِ،
نَظَرًا إِلَى أَصْلِ وَضْعِ الْوَائِ، وَأَيْضًا هَذَا الْبَابُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنَ الْمَقَادِيرِ، وَبَابُ الْمَقَادِيرِ
لَا يَتَقَدَّمُ شَيْءٌ مِنْهَا فِيهِ عَلَى عَامِلِهِ مُمَيَّزًا، بِخِلَافِ بَابِ الْحَالِ، فَإِنَّ بَابَ الْحَالِ الْعَامِلُ
الضَّعِيفُ فِيهِ مَحْمُولٌ عَلَى الْعَامِلِ الْقَوِيِّ، وَاسْتَدَلَّ الْمَازِنِيُّ وَالْمَبْرَدِيُّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥):

أَتَهَجَّرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ^(٦)
وَهَذَا مُحْتَمَلٌ أَنْ يَكُونَ مَرُويًا بَضْمَ الْيَاءِ مِنْ (يُطِيبُ) فَيَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ، مِنْ بَابِ طَابَ

-
- وَلَرُبَّ مَا أُخِذَ بِذَنْبِ قَرِيبِهِ وَنَحَا الْمَقَارِفُ صَاحِبُ الذَّنْبِ
- انظر: الأمثال للمفضل ٨١، والاشتقاق ٢٠٢، والعقد الفريد ٣٠/١، وتهذيب اللغة ١٩٦/١١ (جني)،
والمستقصى ٤٩/٢، وتاريخ دمشق ١٤٤/١٢، وشرح التسهيل ٢٩٧/١، والمقاصد الشافية ٦١/٢، وشرح
أبيات المغني ٨١/٨.
- (١) انظر: الكتاب ٢٠٥/١.
- (٢) انظر رأي المازني والمبرد في: المقتضب ٣٦/٣، والأصول ٢٢٣/١، والخصائص ٣٨٤/٢.
- (٣) انظر: المقتضب ٣٦/٣، والأصول ٢٢٣/١.
- (٤) انظر: علل النحو ٣٩٣، والمقتصد ٦٩٥/٢.
- (٥) اختلف في قائله، فقليل:
- أ- للمخبل السعدي. وعليه أكثر المصادر.
- ب- لأعشى همدان.
- (٦) البيت من الطويل.
- في أَعْجَمَتْ (تطيب) بالثناة التحتية وال فوقية.
- انظر: الصبح المنير ٣١٢، والمقتضب ٣٧/٣، والأصول ٢٢٤/١، والجمل ٢٤٢-٢٤٣، وإعراب القرآن للنحاس
٤٣٥/١، والإيضاح العضدي ٢٢٤، وعلل النحو ٣٩٣، والخصائص ٣٨٤/٢، والمفصل ٨٥، وأسرار العربية
١٨٢، والإنصاف ٨٢٨/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٤٩/١.

الشيء وأطبته، والزجاجُ وأكثرُ البصريين يُشِدُونَه^(١):

وما كانَ نفساً بِالفِراقِ يُطِيبُ^(٢)

وكذلك قال الزجاجي^(٣): يُروى:

وما كانَ نفسِي بِالفِراقِ تُطِيبُ^(٤)

وَيَكُونُ قَدْ عَدَلَ عَنِ الْإِخْبَارِ عَنِ الْمُضَافِ إِلَى الْغَائِبِ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنِ الْمُضَافِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ، وَاللَّقَبُ عَنِ الْغَائِبِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ، وَضِدُّهُ قَدْ جَاءَ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ وَالْكَلامِ وَالشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ & ' () ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٥)، وَكَذَلِكَ عَكْسُهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿G F E D C B A﴾^(٦)، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٧):

أَسِئَنِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُومَةٌ لَدَيْنَا وَلَا مَقْلِيَّةٌ إِنْ تَقَلَّتِ^(٨)
وَضِدُّهُ قَوْلُهُ^(٩):

شَطَطْتُ مَزَارَ الْعَاشِقِينَ فَأَصْبَحْتُ عَسِرًا عَلَيَّ طِلَابُكَ ابْنَةُ مَخْرَمٍ^(١٠)

(١) لم أقف على هذا الإنشاد.

(٢) سقط الشطر من ج.

(٣) في ج: الزجاج.

(٤) سقط الشطر من أ.

نسب هذا القول للزجاج كما في الإيضاح العضدي ٢٢٤، وانظر الرواية عن الزجاجي في الخصائص ٣٨٤/٢، والحلل ١٦٧.

(٥) الفاتحة: ٢، ٥.

(٦) يونس: ٢٢.

(٧) هو كثير.

(٨) البيت من الطويل.

انظر: ديوان كثير ٥٧، ومعاني القرآن للفراء ٤٤١/١، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٢/١، والشعر والشعراء ٥٠٦/١، وتفسير الطبري ٢٩٤/٢ (شاکر)، وأمالی القالي ١٠٩/٢، وتهذيب اللغة ٣١٨/٤ (حسن)، والحماسة البصرية ١٠٥٧/٣، واللسان ١١٥/١٣ (حسن).

(٩) هو عنتر بن شداد.

(١٠) البيت من الكامل. وهو من معلقته المشهورة.

وَمِنْ النَّاسِ مَنْ جَعَلَ الْمُضْمَرَ فِي (تَطِيبُ) لِسَلْمَى، وَجَاءَ بِالتَّاءِ، وَالْمَعْنَى حَسَنٌ،
وَالْأَكْثَرُ بِالْيَاءِ، وَيَكُونُ الْمُضْمَرُ لِلْحَبِيبِ، قَالُوا: وَلَوْ رُويَ: يَكَادُ وَجَعَلَ (نَفْسًا) تَمِيْزًا مِنْ
الْمُضْمَرِ فِي (كَادَ) الَّذِي هُوَ الْحَبِيبُ، وَ(يَطِيبُ) حَالًا، أَي: وَمَا كَانَ نَفْسًا يَطِيبُ بِالْفِرَاقِ،
كَانَ حَسَنًا، فَأَمَّا^(١) (كَانَ) فَفِيهَا ضَمِيرٌ / ١٠١ أ الشَّانِ، إِنَّ كَانَتْ^(٢) لِسَلْمَى، وَإِنْ
كَانَتْ لِلْحَبِيبِ احْتَمَلَتْ الشَّانَ وَغَيْرَهُ، وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ بِجَوَازِ تَقْدِيمِ الْمُمَيِّزِ عَلَى الْعَامِلِ بِقَوْلِ
الشَّاعِرِ^(٣):

وَزَعْتُ بِمَثَلِ السَّيِّدِ نَهْدٍ مُقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَصَبَّيَا^(٤)
فَقَالَ قَوْمٌ: قَدَّمَ الْمُمَيِّزَ عَلَى عَامِلِهِ، وَهُوَ (تَصَبَّبَ)، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ (عِطْفَاهُ)
مُرْتَفَعَةٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ هَذَا الْمُظْهَرُ، فَالرَّافِعُ لِلْحَقْوَيْنِ^(٥) هُوَ النَّاصِبُ لِلْمَاءِ، وَعَلَى هَذَا لَا

وروي صدره:

حَلَّتْ بَارِضَ الزَّائِرِينَ فَأَصْبَحَتْ

شَطَّتْ مَزَارَ الْعَاشِقِينَ: أَي بَعْدَتْ. مَوْضِعَ زِيَارَتِهِمْ، أَي صَارَتْ بَحِثَ لَا تَزَارُ لِبَعْدِهَا. وَالطَّلَابُ: الْمَطَالِبَةُ. (عَنْ
الدِّيَوَانِ).

انظر: ديوان عنترة ١٩٠، والتخريج ٣٢٤، ومجاز القرآن ٢٣/١، ٢٥٢، والأضداد للأنباري ١٣٥، ومعاني
القرآن للنحاس ٩٦/٦، وتهذيب اللغة ١٣/٢٤٤-٢٤٥ (زير)، والمحاسب ٢٣١/٢، والتمام ١٣٩، ومقاييس
اللغة ٤٢/٣ (زأر)، واللائح ٢٥/١، واللسان ٣١٤/٤ (زأر)، ٣٣٤/٧ (شطط).

(١) فِي ج: وَأَمَّا.

(٢) فِي أ: كَانَ.

(٣) هُوَ رِبِيعَةُ بْنُ مَقْرُومٍ.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ.

روايته فِي مَصَادِرِهِ: (تَحْلُبًا) بَدَلَ (تَصَبَّيَا).

وَزَعْتُ: كَفَفْتُ. السَّيِّدُ: الذَّنْبُ. نَهْدٌ: ضَخْمٌ. مُقْلَصٌ: طَوِيلُ الْقَوَائِمِ. وَالْكَمِيشُ: الْجَادُ فِي عَدُوِّهِ. وَالْعِطْفَانُ:
الْجَانِبَانِ. وَتَحْلُبًا: سَالًا. (عَنْ شَرْحِ الْأَنْبَارِيِّ).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر ربيعة بن مقروم) ٢٥٠، والمفضليات ٣٧٦، والأصمعيات ٢٢٤، والشعر
والشعراء ٣٠٨/١، وشرح المفضليات للأنباري ٢٨٨/٢، وللتبريزي ١٥٣٢/٣، ومغني اللبيب ٦٠٢، وشرح
شواهد ٨٦٠/٢، وشرح أبياته ٢١/٧.

(٥) فِي د، وَهَامِشُ أ: لِلْعِطْفَيْنِ. دُونَ شَطْبِ عَلَى الْأَصْلِ.

حُجَّةٌ لَهُ فِيهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ (السَّمَاءَ) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿...﴾ - . ﴿^(١) مُرْتَفَعَةٌ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ؟
قال أبو الفتح: «وَعَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا»^(٢).

قال سَعِيدٌ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ يَجُوزُ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ، مِنْهَا: أَنْ تَنْصِبَ (زُبْدًا) وَتَرْفَعَ (مِثْلًا) عَلَى مَا حُكِيَ. وَمِنْهَا: أَنْ تَنْصِبَ (مِثْلًا) وَتَرْفَعَ (زُبْدًا) فَيَكُونَ رَفْعُهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَ(عَلَى التَّمْرَةِ) خَبَرُهُ، وَ(مِثْلُهَا) كَانَ صِفَةً، فَلَمَّا تَقَدَّمَ انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ، كَمَا قُلْنَا فِي قَوْلِهِ:
لِعَزَّةٍ مُوحِشًا طَلَّلُ^(٣)

يُرِيدُ: طَلَّلُ مُوحِشٌ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ الْوَصْفُ انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ.
وَالْوَجْهُ الثَّانِي^(٤): يَكُونُ (مِثْلُهَا) مَرْفُوعًا بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ(عَلَى التَّمْرَةِ) الْخَبَرُ، (وَزُبْدًا) بَدَلٌ مِنْهُ، فَيَكُونُ مَرْفُوعًا. وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَجُرُّ (الْمِثْلَ) عَلَى الْبَدَلِ مِنَ التَّمْرَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُوَ إِيَّاهَا، أَلَا تَرَى إِلَى إِضَافَتِهِ إِلَى ضَمِيرِهِ، وَلَا هُوَ بَعْضُهَا، وَلَا مُشْتَمِلٌ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا هُوَ غَيْرُهُ، وَهَذَا مِنَ الْعَجَبِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا.
وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ (الْمِثْلُ) مَرْفُوعًا إِمَّا بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، كَمَا يَدَّعِي الْكُوفِيُّ، وَيُجَوِّزُهُ الْأَخْفَشُ^(٥)، وَإِمَّا مَا ذَكَرَهُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَ(عَلَى التَّمْرَةِ) الْخَبَرُ، وَالْهَاءُ فِي (مِثْلٍ) حَاجِزٌ لِلْمِثْلِ عَنِ الْإِضَافَةِ إِلَى (زُبْدٍ)، بِمَنْزِلَةِ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ مَعَ الْمَفْعُولِ بِهِ حَاجِزًا، وَتَكُونُ الْمَسَاوَاةُ لَمَّا كَانَتْ مُحْتَمِلَةً^(٦) أَشْيَاءَ مُتَعَدِّدَةً، مُفْتَقِرَةً إِلَى مُبَيِّنٍ، فَجِئْتُ بِالزُّبْدِ مُبَيِّنًا فَنَصَبْتُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَدَّعِي أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَنْصُوبِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ هُوَ الْخَبَرُ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ ذَلِكَ.

قال أبو الفتح: «وَهَذَا رَاقُودٌ خَلَا»^(٧).

(١) الانشقاق: ١.

(٢) اللمع ٦٥.

(٣) سبق تخريجُهُ.

(٤) في هامش أ: الثالث. دون شطب على الأصل. وهو الصحيح.

(٥) انظر: الإنصاف ٥١/١.

(٦) في ج: جملة.

(٧) اللمع ٦٥.

قال سَعِيدٌ: اعلم أنَّ هذه الأشياءَ فيها نَظَرٌ، وذلك أنَّ (خلا) مُفسِّرٌ، والمفسِّرُ يجبُ أن يكونَ من جنسِ المُفسِّرِ، كما تقولُ: عَشْرُونَ رَجُلًا، وَكُرَّانِ بُرًّا، و(الراقودُ) ظَرْفٌ^(١) يكونُ للخلِّ وغيره، فَهُوَ غَيْرُ الخَلِّ، والشَّيْءُ لَا يُفسِّرُ بغيره في الجنسية، فلا بُدَّ من تَقْدِيرِ شَيْءٍ يَصِحُّ الكلامُ به، فَتَقْدِيرُهُ: بمِلاءٍ، أو بَقَدَرٍ؛ لأنَّ قَدَرَ الراقودِ شَيْءٌ يَحْتَمِلُ أن يكونَ من جميع الأشياءِ، فَلَمَّا جِئْتَ بالخلِّ أَزَلْتَ ما كانَ مَحْتَمَلًا لَهُ، وَزَالَ الإِهْامُ في المُفسِّرِ، وقد نُزِّلَ الراقودُ مَترَلةَ الأَرطالِ والأذْرُعِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ قَدَرًا مَعْلُومًا.

فإن قيل: فإذا قلتُ: عَشْرُونَ دِينَارًا، (العشرون) عَدَدٌ، و(الدِّينار) مَعْدُودٌ. قيل: (العشرون) الآنَ هُوَ مَعْدُودٌ؛ لِأَنَّهُ وَاقَعَ عَلَى المَعْدُودِ، ولهذا يُوصَفُ به. واعلم أنَّكَ إذا قلتُ: راقودٌ خلًّا، وذراعٌ كَتَّانًا، لم يُجْزَ أن تقولَ: خلٌّ راقودًا، وَكَتَّانٌ ذراعًا، فَتَنْصِبُهُمَا عَلَى التَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تُبَيِّنُ المَقَادِيرَ بِالأَجْنَاسِ، وَلَا تُبَيِّنُ الأَجْنَاسَ بِالمَقَادِيرِ، وَأَيْضًا فَإِنَّكَ إذا قلتُ: ذراعٌ كَتَّانًا، فالأَصْلُ فِيهِ: ذراعٌ من كَتَّانٍ، فَيَحْسُنُ، وَلَوْ قلتُ: كَتَّانٌ ذراعًا لم يُجْزَ أن تقولَ: كَتَّانٌ من ذراعٍ، فإذا قلتُ: كَتَّانٌ ذراعًا، كَانَ مَنْصُوبًا عَلَى الحَالِ، والأوَّلَى أن يُرْفَعَ فيُقالَ: كَتَّانٌ ذراعٌ، فيكونَ صِفَةً كما كانت الأعدادُ، قال^(٢):
فَلَوْ كُنْتُ فِي جُبٍّ ثَمَانِينَ قَامَةً^(٣)

وأيضًا فإذا قلتُ: ذراعٌ كَتَّانًا، لم يَسْبِقْ شَيْءٌ فَيُضْمَرُ لَهُ المِقْدَارُ، وَكَانَتِ المَعَامِلَةُ مَعَ الذَّراعِ، وإذا قلتُ: كَتَّانٌ، كانتِ المَعَامِلَةُ مَعَ المِقْدَارِ، فَكَانَ الوَصْفُ والحَالُ كَأَنَّكَ قلتُ: كَتَّانٌ مِقْدَارُ ذِرَاعٍ، فَتُبَيِّنُ ذَلِكَ.

(١) أي: وعاء.

(٢) هو الأعشى.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَرُقِيتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسَلَمٍ

انظر: الصبح المنير ٩٤، والكتاب ٢/٢٨، ومجاز القرآن ١/٣٠٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٣٧٣، والمخصص

٩/٩، والكشاف ٢/١٣٣، وتفسير ابن عطية ٣/٣١٢، والروض الأنف ١/٣٩٣، وشرح المفصل ٢/٧٤،

واللسان ١/٤٥٨ (سبب).

قال أبو الفتح: «وَحَسْبُكَ بِهِ فَارِسًا، وَلِلَّهِ دَرَّةٌ شُجَاعًا»^(١).

/ ١٠١ ب قال سَعِيدٌ: اعلم أن في (حَسْبُكَ) هنا معنى الأمر، ولهذا المعنى انجزم الجواب في قولك: حَسْبُكَ يَنْبَغُ النَّاسُ، كما تقول: اكْتَفَى يَنْبَغُ النَّاسُ، وتم الكلام به وحده؛ لَأَنَّهُ نُزِلَ مَترلة الأمر، والأمر يُتَمُّ به الكلام، وإذا قلت: افعل هذا حَسْبُ، فـ(حَسْبُ) مبنية لاقتطاعها عن الإضافة، عند جماعة من النحاة^(٢)، وإذا قلت: حَسْبُكَ، فهي معرفة؛ للإضافة^(٣)، والجرمي يدعي بناءها، ويقول: الإضافة لا تُكسبها إعراباً، كما لا تُكسب (لَدُنَّ) و(كَمْ)^(٤)، وليس يتجه هذا القول؛ لأنها مُشَبَّهة بقبل وبعد، فيجب أن يكون لها حكمها، وقد ذكرنا فصلاً مُقَدِّماً في (حَسْبُ) يُغْنِي عن الإعادة لذكره، فإذا قلت: حَسْبُكَ به، فـ(به) يجوز أن يتعلّق بـ(حَسْبُكَ)، والخبر محذوف، أو مُستغنى عنه بالمعنى الذي تَصَمَّنَتْه، وفيه معنى التعجب، فإن قَدَّرْتَ الباءَ على بابها، فَالتقدير: اكْتَفَى به، فَالكافُ^(٥) فاعلة في المعنى، وإن قَدَّرْتَ الباءَ زائدة فَالكافُ مفعولة، والهاءُ فاعلة في المعنى كما تقول: أَكْرَمَ به، ويجوز أن تكون الباءُ زائدة، وتكون في موضع الخبر، أو في موضع المبتدأ، وعلى هذا أنشدوا:

إذا كانت الهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا^(٦) فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكُ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ^(٧)

(١) اللمع ٦٥.

(٢) منهم الأخفش، قال ابن السراج: «قال الأخفش: إذا تكلمت بـ(حَسْبُ) وحدها -يعني لم تضيفها- جعلتها أمراً، وحركت آخرها؛ لسكون السين...» انظر: الأصول ٣٦/٢.

(٣) انظر: الأصول ٣٦/٢.

(٤) انظر قول الجرمي في: الارتشاف ١٠٩٢/٣، ٢٢٩٩/٥.

(٥) في ج: والكاف.

(٦) في أ: القنا.

(٧) البيت من الطويل.

نسب لجرير.

انظر: ديوان جرير ١١٠٤/٢ (استدراك)، ومعاني القرآن للفراء ٤١٧/١، والأصول ٣٧/٢، والزاهر ٩٦/١، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٦٨٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٥/٢، وأما القالي ٢٦٢/٢، ١٤٠/٣ (ذيل الأمالي)، تهذيب اللغة ٣٣١/٤ (حسب)، والتكملة ٣٣٦، واللائل ٨٩٩/٢، والمفصل ٧٧، وشرح شواهد الإيضاح ٣٧٤.

فَقَدَّرَهُ: فَلْيَكْفِكَ وَالضَّحَاكَ سَيْفٌ، فَ-(سَيْفٌ) فاعِلٌ هُنَا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: كَافِيكَ هُوَ، فِي مَنْ جَعَلَ (هُوَ) فاعِلاً، وَتَكُونُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً فِيهَا مَعْنَى الْأَمْرِ، كَمَا تَقُولُ: رَحِمَ اللَّهُ زَيْدًا، فَهُوَ خَيْرٌ فِي اللَّفْظِ، دَعَاءٌ فِي الْمَعْنَى.

فَإِذَا قُلْتَ: حَسْبُكَ بَزِيدٌ شُجَاعًا، كُنْتَ مُتَعَجِّبًا مِنْ جَنْسٍ مِنَ الْأَجْنَاسِ الْمُحْتَمِلِهَا هُوَ، فَإِذَا قُلْتَ: شُجَاعًا، أَوْ فَارِسًا، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، بَيَّنْتَ الْمَقْصُودَ، وَهَذَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَاخِلًا تَحْتَ الْمَقَادِيرِ، فَإِنَّهُ يُنَاسِبُهَا، مِنْ حَيْثُ يُزِيلُ الْإِحْتِمَالَاتِ الْمُبْهَمَةَ، وَهَكَذَا: لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا؛ لِأَنَّكَ قَدْ تَعَجَّجْتَ مِنْهُ فِي صُورٍ شَتَّى، فَلَا يُعْلَمُ أَيُّهَا هُوَ، فَإِذَا قُلْتَ: فَارِسًا، بَيَّنْتَ أَنَّ ذَلِكَ التَّعَجُّبَ وَقَعَ مِنْ فُرُوسِيَّتِهِ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ أَحْوَالًا، كَمَا تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ تَمْيِيزًا، وَإِنَّمَا تَكُونُ تَمْيِيزًا إِذَا لَمْ تَقْصِدْ بِالثَّانِي الْأَوَّلَ.

وَهُنَا نُكْتَةُ لَطِيفَةٍ، وَهُوَ أَنَّ التَّمْيِيزَ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا^(١)، فَيَكُونُ الَّذِي هُوَ تَمْيِيزٌ مَنْصُوبٌ، قَدْ كَانَ لَهُ حُكْمُ الَّذِي كَانَ مُمَيِّزًا لَهُ، نَحْوُ: طَبْتُ بِهِ نَفْسًا، وَضِيقْتُ بِهِ ذِرْعًا، الْأَصْلُ: طَابَتْ نَفْسِي، وَضَاقَ ذِرْعِي، ثُمَّ جُعِلَتِ الْبَاءُ الْفَاعِلَةُ، فَانْتَصَبَ (النَّفْسُ) وَ(الذِرْعُ) عَلَى التَّمْيِيزِ، فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَلِمَ أَنَّ حَسْبُكَ بَزِيدٌ فَارِسًا، وَلِلَّهِ دَرُّهُ شُجَاعًا، لَيْسَ هُوَ مِنَ الْمَنْقُولِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الْأَصْلُ: لِلَّهِ دَرُّ شُجَاعٍ زَيْدٍ، فَإِذَا خَرَجَ عَنْ هَذَا الْبَابِ نَظَرْنَا الْمُمَيِّزَ عَنْ تَمَامِ الْاسْمِ فِي الْمَقَادِيرِ وَلَيْسَ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ ثُمَّ مَقْدَارٌ مَنْصُوبٌ يَقَابِلُ بِهِ غَيْرُهُ، كَالْمَكُوكِ وَالْمَنَا وَالذِّرَاعِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ بَطَلَ التَّمْيِيزُ، وَإِنَّمَا لَمَّا رَأَى (مِنْ) دَاخِلَةً عَلَيْهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ اعْتَقَدَ أَنَّهُ تَمْيِيزٌ، كَمَا قَالَ فِي قَوْلِ الْأَعَشَى:

يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ^(٢)

(١) فِي ج: مَفْعُولًا.

(٢) صَدَرَ بَيْتٌ مِنْ مَجْزُوءِ الْكَامِلِ، وَعَجَزَهُ:

بِأَنْتِ لَتَحْزُنُنَا عَفَارَةٌ

وَهُوَ مَطْلَعُ الْقَصِيدَةِ، وَالرَّوَايَةُ فِي الدِّيَوَانِ:

يَا جَارَتِي مَا كُنْتُ جَارَهُ

وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ الْمَوَاضِعِ عَلَى عَكْسِ الشُّطْرَيْنِ.

قال الفارسيُّ: إِنَّهُ تَمَيِّزٌ لِدُخُولِ (مِنْ) عَلَيْهِ^(١) فِي قَوْلِهِ^(٢):

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوْطَأً الْأَكْنَافَ رَحْبَ الذَّرَاعِ^(٣)
وَالَّذِي عِنْدِي فِي هَذَا أَنَّ التَّقْدِيرَ: لِلَّهِ دَرٌّ شَجَاعَةٌ زَيْدٌ، ثُمَّ نَقَلَ (زَيْدًا) فَجَعَلَهُ مُضَافًا إِلَى
(دَرٍّ)، فَخَرَجَتْ (الشَّجَاعَةُ) تَمَيِّزًا، فَقَامَ (الشَّجَاعُ) مَقَامَ (الشَّجَاعَةِ)، لِضَرْبٍ مِنَ التَّوَسُّعِ،
كَمَا قَالُوا: أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ، أَي: أَقِيَامًا، فَنَصَبُوا (قَائِمًا) عَلَى الْمَصْدَرِ^(٤)، وَكَذَلِكَ:
يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

فِي أَحَدِ قَوْلِي الْفَارِسِيِّ^(٥)، تَقْدِيرُهُ: مَا جَوَارُكِ، ثُمَّ أَقَامَ الْكَافَ مَقَامَ (الجَوَارِ)، فَخَرَجَ
(الجَوَارُ) مَنْصُوبًا عَلَى التَّمْيِيزِ، وَجُعِلَ مَوْضِعُهُ (جَارَةٌ) كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ جَعَلَهَا نَافِيَةً، وَجَعَلَ
(جَارَةٌ) خَبَرَ (أَنْتِ) اسْتِرَاحَ، أَي: مَا أَنْتِ جَارَةٌ بَلْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ.
/ ١٠٢ أ وَمِنْ الْمُتَمَيِّزِ^(٦) كُلُّ مَا يَأْتِي بَعْدَ (أَفْعَل) إِذَا كَانَ غَيْرَهُ، وَكَانَ نَكْرَةً، نَحْو: هُوَ أَحْسَنُ

انظر: الصبح المنير ١١١، وجمهرة اللغة ٣٨٠/٢ (رفع)، والإيضاح العضدي ٢٣٣-٢٣٤، ومقاييس اللغة
٦٥/٢ (عفر)، والفائق ٣٠/١، وشرح لامية العرب للعكبري (مجلة المجمع العراقي م ٣٣ ج ١/٢٢١)، وشرح
الكافية ٧١٥/٢/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٥٤/١، واللسان ١٥٤/٤ (جور)، والمقاصد الشافية ٤٧٤/٣،
٥٤٥، وخزانة الأدب ٣٠٨/٣.

(١) الإيضاح العضدي ٢٣٤.

(٢) هو السفاح بن بكير اليربوعي.

(٣) البيت من السريع.

وروي:

يَا فَارِسًا مَا أَنْتَ مِنْ فَارِسٍ مُوْطَأً الْبَيْتَ رَحِيبَ الذَّرَاعِ

موطأً: مذل. (عن شرح الأنباري).

انظر: المفضليات ٣٢٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٧٥/٢، والاختيارين ٣٩٦، وشرح المفضليات للأنباري
١٧٨/٢، والإيضاح العضدي ٢٣٤، والمقتصد ٧٢٥/٢، وشرح المفضليات للتبريزي ١٣٦٣/٣، وإيضاح
شواهد الإيضاح ٢٥٦/١، والمقاصد الشافية ٥٤٦/٣، وجمع الهوامع ١٧٣/١.

(٤) انظر: الكتاب ٣٤٠/١-٣٤١.

(٥) والقول الآخر أنَّ النصب على الحال. انظر: الإيضاح العضدي ٢٣٤، وكتاب الشعر ٢٢٢/١، ٤٣٠/٢.

(٦) هذا هو الضرب الثاني.

عَبْدًا، وَأَجْرًا فَارِسًا، وَأَمَّا^(١) مَا أَنْشَدَهُ سَبِيوِيهِ^(٢):

... أَشْرَفُ كَاهِلًا^(٣)

فَلَيْسَ مِنْ هَذَا عِنْدَهُ.

قال أبو الفتح: «وَلَا بُدَّ فِي جَمِيعِ التَّمْيِيزِ مِنْ مَعْنَى (مِنْ)، أَيْ: مِنْ شُجَاعٍ، وَمِنْ فَارِسٍ^(٤)، وَنَحْوِ ذَلِكَ»^(٥).

قال سعيد: هذا الذي قاله فيه نظر، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ: طُبْتُ بِهِ مِنْ نَفْسٍ، وَلَا ضَقْتُ بِهِ مِنْ ذَرْعٍ، وَإِنَّمَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ فِي الْمَقَادِيرِ، وَمَا أَشَبَّهَهَا، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ بَابَ التَّمْيِيزِ أَصْلُهُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ مَعْنَى فِعْلٍ؛ لِأَنَّ حَرْفَهُ (مِنْ)، وَ(مِنْ) لَا يَسْتَقِيمُ فِي كُلِّ مَا يَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ فِعْلًا.

وفي هذا الفصل شيء، وَهُوَ أَنَّ (مِنْ) قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى الْاسْمِ الْمُمَيِّزِ فَتُقَرَّرُهُ عَلَى إِفْرَادِهِ، وَيَنْجَرُّ بِهَا، وَقَدْ تَدَخَّلَ عَلَى التَّمْيِيزِ فَتُعِيدُهُ إِلَى حَالَتِهِ الْأُولَى الَّتِي كَانَتْ لَهُ، وَهُوَ الْجَمْعُ وَالتَّعْرِيفُ، فَأَمَّا مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ (مِنْ) فَيُرَدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ فَبَابِ الْعَدَدِ، تَقُولُ: لِي عِشْرُونَ دِينَارًا، فَتُوَحِّدُ دِينَارًا، فَإِنْ أَدَخَلْتَ (مِنْ) قُلْتَ: لِي عِشْرُونَ مِنَ الدَّنَانِيرِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَخْتَصِرُونَ كُلَّ الْاِخْتِصَارِ، أَوْ يَرْتَكِبُونَ الْأَصْلَ، وَالْأَصْلُ: عِشْرُونَ مِنَ الدَّنَانِيرِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْأَلْفُ وَالْلامُ وَ(مِنْ) وَالْجَمْعُ، وَأَقَمْنَا اسْمًا مُفْرَدًا نَكِرَةً مُقَامَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، فَإِذَا رَدَدْنَا بَعْضَ هَذِهِ الْمَحْذُوفَاتِ رَدَدْنَا الْجَمِيعَ. وَأَمَّا مَا تَدَخَّلَ عَلَيْهِ (مِنْ) فَتُقَرَّرُهُ عَلَى إِفْرَادِهِ فَهُوَ مَا يَلْتَبَسُ بِالْحَالِ، فَتَدَخَّلُ عَلَيْهِ (مِنْ) فَتُرِيْلُ اللَّبْسَ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ: لِلَّهِ دَرُّكَ شُجَاعًا، احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ حَالًا، وَأَنْ يَكُونَ

(١) فِي ج: فَأَمَّا.

(٢) الْكِتَابُ ١/١٦٣.

(٣) تَمَامُهُ:

طَوِيلٌ مِثْلُ الْعُنُقِ أَشْرَفُ كَاهِلًا أَشَقُّ رَحِيبُ الْجَوْفِ مُعْتَدِلُ الْجِرْمِ

وَقَدْ سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

(٤) الْمَع ٦٥.

(٥) سَقَطَ مِنَ الْمَع.

مُمَيِّزًا، فإذا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ (مِنْ) بَطَلَ ذَلِكَ الاحْتِمَالُ، قَالَ الْحُطَيْئَةُ^(١):

ضَاقَتْ أُمَامَةٌ بِالرُّكْبَانِ آوِنَةً يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبَا^(٢)

وَقَدْ يَأْتِي التَّمْيِيزُ بَعْدَ الْفِعْلِ مُوَحَّدًا فِي مَوْضِعِ الْجَمِيعِ، وَقَدْ يَأْتِي مَجْمُوعًا عَلَى الْأَصْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ { z y x } | { ~ } 》^(٣) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ، - 》^(٤) . ﴿ 》^(٥) فِي مَنْ نَصَبَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّ قَوْمًا نَصَبُوهُ عَلَى الْحَالِ، وَوَحَّدُوهُ لِقُوعِهِ مَوْقِعَ التَّمْيِيزِ^(٦)، وَقَالَ قَوْمٌ وَحَّدَ لِقُوعِهِ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ^(٧)، وَجَاءَ مَجْمُوعًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ g f e d c 》^(٨)، وَلَمْ يَقُلْ (عَمَلًا)، وَالصَّوَابُ فِي هَذَا أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مَحَلٍّ يَلْتَبَسُ فَالْصَّوَابُ ارْتِكَابُ الْأَصْلِ فِيهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ (النَّفْسَ) غَيْرُ مُلْتَبَسَةٍ الْأَمْرِ فَوَحَّدَتْ، وَ(الْأَعْمَالُ) لَوْ أُفْرِدَتْ لَالْتَبَسَ أَمْرُهَا، وَلَا عَتَقَدَ أَنَّ الْخِسَارَةَ الَّتِي يَتَفَاوُثُونَ فِيهَا إِنَّمَا هِيَ فِي عَمَلٍ وَاحِدٍ^(٩)، وَلِلْكَوْفِيِّ فِي هَذَا كَلَامٌ صَدَفْنَا عَنْهُ لِأَنَّهُ كِتَابٌ اخْتِصَارٌ.

(١) هُوَ جَرُولُ بْنُ أَوْسٍ، مِنْ بَنِي قُطَيْعَةَ بْنِ عَبْسٍ. أَبُو مُلَيْكَةَ. وَالْحُطَيْئَةُ لِقَبِهِ، لَقِبَ بِهِ لِقَصْرِهِ وَقُرْبِهِ مِنَ الْأَرْضِ. شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ إِسْلَامِيٌّ، يَقُولُ ابْنُ قَتَيْبَةَ: وَلَا أَرَاهُ أَسْلَمَ إِلَّا بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. كَانَ رَقِيقَ الدِّينِ سَيِّئَ الْخُلُقِ. انْظُرْ: الشَّعْرَ وَالشَّعْرَاءَ ٣١٠/١، وَالْأَغَانِي ١٣٠/٢.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: جَرِ التَّمْيِيزُ بِمَنْ، وَقَدْ جَوَّزَ الْفَارْسِيُّ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو حَيَّانٍ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً، بِدَلِيلِ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى مَجْرُورِهَا بِالنَّصْبِ. انْظُرْ: الْارْتِشَافَ ١٦٣٣/٤.

انْظُرِ الْبَيْتَ فِي: دِيْوَانِ الْحُطَيْئَةِ ٥، وَتَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ٣٠١/١٩، وَالْخَصَائِصَ ٤٣٢/٢، وَاللَّالِي ٧٣٨/٢، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢٥١/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٢٨٩/٣.

(٣) النِّسَاءُ: ٤.

(٤) فِي النَّسَخِ: وَيَخْرُجُكُمْ. وَهُوَ وَهْمٌ.

(٥) غَافِرٌ: ٦٧. وَفِي سُورَةِ الْحَجِّ الْآيَةُ: ٥: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾.

(٦) مِنْهُمْ الْمَبْرَدُ، فَقَدْ قَالَ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ ، - 》. ﴿ 》. وَقَوْلُهُ: ﴿ { z y x } | { ~ } 》، فَإِنَّهُ أَفْرَدَ هَذَا؛ لِأَنَّ مَخْرَجَهُمَا مَخْرَجَ التَّمْيِيزِ» انْظُرْ: الْمَقْتَضِبَ ١٧٣/٢.

(٧) انْظُرْ هَذَا التَّوْجِيهَ فِي: تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ١١٨/١٧، وَتَفْسِيرِ الْبَغْوِيِّ ٢٠٢/٣، وَتَفْسِيرِ الْبِيضَاوِيِّ ١٩٥/٣، وَالْبَحْرِ الْحَاطِطِ ٣٥٢/٦.

(٨) الْكَهْفُ: ١٠٣.

(٩) انْظُرْ: الْبَيَانَ ١١٨/٢.

وَتَقُولُ: زَيْدٌ أَحْسَنُ وَجْهًا، وَزَيْدٌ أَحْسَنُ رَجُلٍ، وَزَيْدٌ أَحْسَنُ عَبْدًا، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَبْدًا، وَزَيْدٌ أَحْسَنُ عَبْدًا، إِذَا كَانَ عَبْدًا^(١)، وَاسْتَقْبَحُوا: زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا وَأَطْيَبُهُ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ لَا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ جَرًّا أَوْ نَصْبًا، وَكِلَاهُمَا لَا يَجُوزُ، أَمَّا الْجَرُّ فَلِأَنَّهُ لَيْسَ بَعْضٌ لِلأَوَّلِ، وَأَمَّا النَّصْبُ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً؛ لِأَنَّهُ تَمْيِيزٌ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ.

(١) قال العكبري: «وإذا قلت: زَيْدٌ أَمْرُهُ عَبْدٌ، فَحَرَّرْتَ كَانَ (زَيْدٌ) عَبْدًا؛ لِأَنَّ (أَفْعَلَ) لَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى مَا هِيَ بَعْضُهُ، وَالْأَصْلُ: زَيْدٌ أَمْرُهُ الْعَبِيدُ، فَاحْتَصَرَ، وَإِنْ نَصَبْتَ فَقُلْتَ: أَمْرُهُ عَبْدًا؛ لَمْ يَكُنْ (زَيْدٌ) عَبْدًا، بَلْ كَانَ الْعَبِيدُ لَهُ، وَالْوَصْفُ فِي الْمَعْنَى لِعَبِيدِهِ، أَيْ: عَبْدُهُ أَمْرُهُ الْعَبِيدُ، كَمَا تَقُولُ: هُوَ أَكْثَرُ مَالًا وَأَقْلُ شَرًّا». انظر: اللباب ٢٩٩/١.

قال أبو الفتح:

«باب الاستثناء»

وَمَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ: أَنْ تُخْرِجَ شَيْئاً مِمَّا أَدْخَلْتَ فِيهِ غَيْرَهُ، أَوْ تُدْخِلَهُ فِيهِمَا أَخْرَجْتَ مِنْهُ غَيْرَهُ^(١).

قال سَعِيدٌ: عبارة النحاة تَخْتَلِفُ في هذا الباب، فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ كَمَا قَالَ عُثْمَانُ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: الْإِسْتِثْنَاءُ أَنْ تُخْرِجَ بَعْضاً مِمَّا تُدْخِلُ فِيهِ كُلًّا لَهُ، أَوْ تُدْخِلُ بَعْضاً فِيهِمَا أَخْرَجْتَ مِنْهُ كُلًّا لَهُ^(٢).

فَمَنْ قَالَ بِالْقَوْلِ الثَّانِي، فَلَا إِسْتِثْنَاءَ عِنْدَهُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ مجازاً، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ^(٣) أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبَعْضٍ لِلأَوَّلِ^(٤).

وَمَنْ قَالَ بِالأَوَّلِ فَلَا إِسْتِثْنَاءَ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ عِنْدَهُ حَقِيقَةً، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مجازاً. وَالصَّوَابُ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ؛ لِأَنَّ (إِلَّا) عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ بِمِثْلِ الْهَمْزَةِ فِي التَّعْدِيَةِ، وَالْهَمْزَةُ لَا تَحْجُرُ عَلَى الْعَامِلِ أَنْ يَعْمَلَ فِي جِنْسٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَكَذَلِكَ (إِلَّا).

وَقِيلَ: / ١٠٢ ب الاستثناء إخراج بعض ما يُوجِبُهُ اللفظُ من عُموم لفظ ظاهر، أو عُموم حُكْم، أو عُموم معنى، فَعُمُومُ الْلفظِ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَعُمُومُ الْحُكْمِ: لَا أَكُلُّكَ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَعُمُومُ الْمَعْنَى: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا.

وَلِلْفُقَهَاءِ فِي هَذَا الْبَابِ مَذَاهِبٌ يُوَافِقُونَ النُّحَاةَ فِي بَعْضِهَا وَيُخَالِفُونَهُمْ فِي بَعْضِهَا، فَمَنْ ذَلِكَ: أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ [مِنْ]^(٥) غَيْرِ الْجِنْسِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ مجازاً، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ حَقِيقَةٌ، وَقَدْ سَبَقَ

(١) اللمع ٦٦.

(٢) انظر تعريف الاستثناء في: المعتمد في أصول الفقه ٢٦٠/١، والاستغناء للقراي ٢١، والتسهيل ١٠١، وشرحه ٢٦٤/٢، والتذيل والتكميل ١٥١/٨، وارتشاف الضرب ١٤٧٩/٣، والبحر المحيط للزركشي ٢٧٥/٣، والمقاصد الشافية ٣٤٣/٣، وشرح الحدود النحوية ٣٦٧.

(٣) في أ: أكثر قول.

(٤) انظر: قواطع الأدلة للسمعاني ٢١٤/١، ومختصر منتهى السؤل والأمل لابن الحاجب ٧٩٢/٢، والاستغناء ٢٥، ٤١٥، ونهاية الوصول ٥١١/٢، وارتشاف الضرب ٢٣٧٣/٥، والكوكب الدري ٣٦٧، والبحر المحيط للزركشي ٢٨١/٣.

(٥) سقط من ج.

ذلك، والقول الثاني يوافق أكثر النحاة، وقد بيناه، وحجة من ادعى أنه مجاز، وهو قول بعض النحاة^(١) أنه يقول في العوامل ما يحجر عليه المعدى أن يصل إلى شيء فيعمل في موضعها، وذلك (حتى)، و(مُذ) و(مُنْذ)، [والكاف]^(٢) إذا كانا حرفين^(٣)، فأما (حتى) فإنه لا يكون ما بعدها إلا من جنس ما قبلها، وهي معدية كحروف الجر، و(مُذ) و(مُنْذ) لا يُعديان الفعل إلا إلى الزمان، [والكاف لا يكون ما بعدها إلا مُظهراً]^(٤)، والجواب عنه أن موضوع (حتى) لانتهاى الغاية، إما لما بعدها وإما عنده، فلا يكون لها إلا من جنس ما قبلها، وأما (مُذ) و(مُنْذ) فللزمان وضعاً، وليس (إلا) كذلك؛ لأنها للاستثناء مطلقاً، وقد ورد بعدها ما هو من غير الجنس، والأصل الحقيقة.

وما ذكره عثمان فيه خلاف أيضاً بين النحاة والفقهاء، وذلك أن النحاة لا يجيزون: لي عنده عشرة إلا ستة، منهم الأخفش، فيستثني بأكثر من النصف^(٥)، وبعض النحاة منهم السيرافي^(٦)، وجماعة من الفقهاء يجيزون ذلك^(٧)، ويعتلون بأن معنى الكلام: العشرة عندي أربعة منها، وهذا يؤدي إلى إجازة: لي عنده عشرة إلا تسعة ونصفاً، وهو مذهب بعض أصحاب الشافعي رحمه الله عليه^(٨)، واستدلوا عليه بقوله تعالى: ﴿n m l k j﴾

(١) منهم الرماني، قال في شرح الكتاب: «الذي يجوز في الاستثناء المنقطع المحتمل للمتصل، إذا كان الثاني من غير جنس الأول، إلا أنه يصلح أن يحمل عليه وجهان: النصب على الانقطاع، والبدل على أن الثاني يصلح أن يحمل على الأول على طريق الاتساع للمبالغة في التشبيه...» الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٣٨٨. وانظر: البحر المحيط ٢٨١/٣.

(٢) تكملة من د.

(٣) يعني (مذ) و(منذ).

(٤) تكملة من د.

(٥) نسب هذا القول لحذاق أهل العربية في إعراب القرآن للنحاس ٣٨٥/٢، ونسب للبصريين في ارتشاف الضرب ١٥٠٠/٣، والجني الداني ٥١٢.

(٦) انظر رأي السيرافي في ارتشاف الضرب ١٥٠٠/٣، وجمع الهوامع ٢٢٨/١.

(٧) انظر: التمهيد للإسنوي ١١٩.

(٨) انظر رأي الشافعية في المذهب ٣٤٩/٢، وانظر هذا عند الأصوليين في المستصفى ٢٥٩، والحصول ٥٤/٣.

١٢ ﴿ t s r q p o n m ﴾^(١) ثُمَّ قَالَ: ﴿ é ê ë ì ﴾

إِلَّا اَلْمُحَاصِنِ^(٢)، فَاسْتَنَى الْغَاوِينَ مِنَ الْعِبَادِ، وَالْعِبَادَ مِنَ الْغَاوِينَ، وَمَذَهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ يَقْتَضِي جَوَازَ لِي عِنْدَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا سِتَّةٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَيْنِ، طَلَقَتْ بِوَاحِدَةٍ^(٣).

وَالنَّحْوِيُّونَ يَحْتَلِفُونَ فِي التَّصْفِ فِي الْإِسْتِنَاءِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُهُ وَبَعْضُهُمْ لَا يُجِيزُهُ^(٤)، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: لِي عِنْدَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ، وَأَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ: لِي عِنْدَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةً، وَالْأَخْفَشُ قَدْ أَبَاهُ فِي الْمَسَائِلِ، وَالْحَجَّةُ تُبَيِّنُ فِي مَوْضِعِهَا، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُجُوزُ: لِي عِنْدَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا أَحَدَ عَشَرَ، كَمَا لَا يَجُوزُ: عِنْدِي عَشْرَةٌ أَحَدَ عَشَرَ مِنْهَا، وَكَأَنَّ الْآيَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ تَوَمَّى إِلَى إِجَازَتِهِ، وَاعْتَلَّ أَيْضًا مَنْ أَجَازَ الْإِسْتِنَاءَ بِأَكْثَرِ مِنَ النِّصْفِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥):

أَدُّوا الَّتِي نَقَصَتْ سَبْعِينَ مِنْ مِائَةٍ ثُمَّ ابْعَثُوا حَكَمًا بِالْعَدْلِ حَكَمًا^(٦)

وَأِنَّمَا مَعْنَى: لِي عِنْدَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةً، لِي عِنْدَهُ سِتَّةٌ، فَالْسِتَّةُ لَيْسَتْ بِمَوْجُودَةٍ فِي اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا هِيَ مَوْجُودَةٌ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى، فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ: لِي عِنْدَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا تِسْعَةً، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ:

(١) الحجر: ٤٢.

(٢) سورة ص. وهاتان الآيتان ليستا بعد الآية التي ذكرها في السورة، وإنما بعدها في القصة، والآية التي ذكرها أولاً

مسيوكة بقوله سبحانه: ﴿ T U V W X Y Z [\] ^ _ ` a ﴾

b ﴿

(٣) في ج: واحدة.

وانظر رأي الحنفية في بدائع الصنائع ١٥٦/٣، وشرح فتح القدير ١٤٣/٤، وتبيين الحقائق ١٣/٥.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٨٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٩/٢، وارتشاف الضرب ١٥٠٠/٣،

والجني الداني ٥١٢.

(٥) هو أبو مُكْعَتٍ مِنْ بَنِي سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ.

(٦) البيت من البسيط.

وهو من القصيدة التي منها الشاهد المشهور:

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيَلَكُمْ عَنْ لِيْلِهِمْ نَامَا

روايته عند ابن عصفور وبعض الأصوليين: (بالحق قولاً).

انظر: الزاهر ١٣/٢، والأضداد للأبنازي ١٢٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٩/٢، وخزانة الأدب

٢٥٠/١٠.

لي عنده درهم، وليس الدرهم بموجود في اللفظ، وأجاز الأخفش: لي عنده عشرة إلا درهماً، وكذلك إلا درهمن، واستقبح: لي عنده عشرة إلا ثلاثة، وكذلك: إلا أربعة، وأجازه، وكذلك: لي عنده درهم إلا قيراطاً، وإلا قيراطين، واستقبح إلا دانقاً، وأجازه، ومنع من: لي عنده درهم إلا ثلاثة أرباعه^(١)، وهذا طريف جداً. وقال الفراء: إذا زدت على العقد المعلوم فالاستثناء من الزيادة، نحو أن تقول: لي عنده أحد عشر إلا دانقاً، ولا تقول: إلا درهماً؛ لأن الاستثناء من الدرهم، وكذلك في الكسور جميعها، الاستثناء منها^(٢)، وحجة النحاة في أن المستثنى / ١٠٣ أ يجب أن يكون أقل من المستثنى منه قولهم: ما جاءني أحد إلا زيدا، فلا شبهة في أن من أثبت له المحيى أقل ممن نفيت عنه المحيى، فعُدَّ حكمه إلى الإيجاب، وليس في هذا حجة، ولا هو يدل على منع ما ادعى؛ لأن للنفي حكماً يخالف حكم الإيجاب، وإنما الدليل أنه لو جاز أن يكون كما ادعى الخصم لجاز أن يقول: جاءني زيد إلا عمراً، فهذا لا يجيزه أحد، فإذا منعه هنا تعدى حكمه إلى المسائل الباقية قبل، وليس في هذا حجة لعدم العدة، ولا يجوز أن يستثنى بنكرة محضة من نكرة غير مؤقتة، وذلك لقلة الفائدة.

قال أبو الفتح: «وحرُفُه المُستُولي عليه (إلا)، ويُشَبَّه به أسماء وأفعال وحُرُوف، فالأسماء: غير وسوى، والأفعال: ليس، ولا يكون، وعدا، وحاشا، وخلا، والحُرُوف: حاشا، وخلا»^(٣).

قال سعيد: أصل آلات الاستثناء (إلا)، وإنما كان كذلك لأنه حرف مخلص له، ليس له معنى سوى معناه، إلا أن يُحمَلَ على غيره، والحرف هو الموضوع للمعنى الطارئ على الجمل من استفهام أو نفي أو تمن أو غير ذلك، وما عداها في باب الاستثناء فهو محمول عليها، من اسم أو فعل أو حرف يتجاذبه خلاف بين الفعل والحرف.

وقوله: «ويُشَبَّه به أسماء وأفعال وحُرُوف»، هو كما ذكر، وهذا كما تقول: إن (من) في الاستفهام والشرط شابهت الحرف، و(عسى) شابهت (لعل)، فالأسماء: غير، وسوى،

(١) لم أقف على أقواله هذه.

(٢) قال الزركشي: «...وأما إذا كان زائداً على المستثنى منه، فالمنع أولى، وعن الفراء جوازه في المنقطع، نحو: له عليّ

ألف إلا ألفين؛ لأنه مستثنى من المفهوم» انظر: البحر المحيط له ٢٨٨/٣.

(٣) اللمع ٦٦.

وسُويَّ مقصورَيْنِ، مَكسورةَ الأوَّلِ ومَضْمُومَتُهُ، وسَوَاءٌ؛ ممدودةٌ مفتوحةُ الأوَّلِ، و(بَلَّه) عندَ بَعْضِهِمْ^(١)، و(يَبْدَ)، وأكثرُ ما اسْتَعْمِلَ (يَبْدَ) مَعَ (أَنَّ)، و(لا سِيَّما) عندَ جماعةٍ^(٢)، برفعِ ما بعدها وجَرِّه، وأجازوا النَّصْبَ أيضاً، أمَّا الرَّفْعُ فَعَلِيَ أَنْ تَكُونَ (ما) موصولةً، و(زيد) خبرٌ مُبْتَدَأٌ محذوفٌ، تقديرُهُ: هُوَ، وهو الراجِعُ، وحُذِفَ كما حُذِفَ في قولهِ تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾^(٣)، وأمَّا الجَرُّ فَعَلِيَ زيادةٍ (ما)، وإضافةٍ (سَيِّ)، وهو مِثْلُ: إلى زيدٍ، وذلك كقولهِ تعالى في أحدِ القولينِ^(٤): ﴿ * + , ﴾^(٥)، وأمَّا النَّصْبُ فلا أَعْرِفُ لَهُ وَجْهًا، وإِنَّمَا قاسُوهُ عَلَى بَيْتِ امرئِ القيسِ^(٦):

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ وَلَا سِيَّما يَوْمًا بِدَارَةِ جُلْجُلٍ^(٧)
و(يَوْمٌ) هُنَا ظَرْفٌ، العاملُ فِيهِ مُقَدَّرٌ، والدليلُ على ذَلِكَ وَجُودُ الواوِ، وليسَ هذا باستِثْناءٍ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ وَإِلَّا زَيْدًا، وَقَالَ الْفَارِسِيُّ: النَّصْبُ بَعْدَ (لا سِيَّما) فِي

(١) نسب هذا القول للكوفيين والبغداديين. انظر: الجني الداني ٤٢٥، والارتشاف ١٥٥٤/٣.

(٢) منهم الأخفش وأبو حاتم والنحاس. انظر: الارتشاف ١٥٤٩/٣.

(٣) الأنعام: ١٥٤. والقراءة برفع (أحسن) شاذة، قرأ بها: يحيى بن يعمر، والحسن والأعمش والسلمي. انظر:

المحتسب ٢٣٤/١، والبحر المحيط ٢٥٥/٤، وإتحاف فضلاء البشر ٣٨/٢.

(٤) يريد أن تجعل (ما) زائدة. أما القول الآخر، فهو أن تجعل (ما) اسماً نكرة، في محل جر، و(رحمة) نعتاً. انظر:

إعراب القرآن للنحاس ٤٢٥/١. وانظر القول بزيادتهما في الآية في: الكتاب ٧٦/٣، وتفسير الطبري ٣٤٠/٧.

(شاعر)، والأصول ٤٣/١، ٤٠١.

(٥) آل عمران: ١٥٩.

(٦) هو امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي. لَقِبَ بِالْمَلِكِ الضَّلِيلِ، وبذي القُرُوح. قائد لواء شعراء الجاهلية.

قتل بنو أسد أباه حجراً ملك كندة، فاشتغل بأخذ ثأر أبيه حتى مات. انظر: طبقات فحول الشعراء ٥١/١،

والشعر والشعراء ١٠٧/١، والأغاني ٨٠/٩.

(٧) البيت من الطويل. من معلقته المشهورة.

وجاء بروايات كثيرة، انظرها في شرح ديوانه، وما يتعلق بالشاهد فيه رواية (يوم) فقد روي بالنصب والجر

والرفع. ودائرة جلجل: موضع في ديار كندة. (عن شرح القصائد السبع).

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ٣٦، وشرح القصائد السبع ٣٢، وتهذيب اللغة ١٢٣/١٣،

والصاحبي ٢٣١، وإعجاز القرآن للباقلاني ١٦٣، ورسالة الغفران ١٥٤، ومعجم ما استعجم ٣٨٩/١، والمفصل

٨٧، وشرحه ٨٦/٢، والجني الداني ٣٣٤، ومغني اللبيب ١٨٦، ٤١٢.

الاستثناء ليس بالسهل^(١)، ووجهه أن تجعله جاء عن تمام الاسم المضاف، وكان مبنياً، وهذا فيه نظر؛ لأنه قد يقع معرفة في الغالب، والتمييز لا يكون كذلك.

و(لا) في قولك: لا سيما، لا يخلو أن تكون النافية في مثل: لا رجل، أو عاطفة في قولك: جاءني زيد لا عمرو، أو الزائدة^(٢) في قوله^(٣):

وَلَا أَلُومُ الْبَيْضَ إِلَّا تَسْخَرًا^(٤)

فلا يخلو أن تكون نافية؛ لأن تلك تقتضي العموم، وهذه ليست كذلك؛ لأن ما بعد (إلا) هو الأقل، وليست عاطفة لجيئها بعد النفي في قولك: ما جاءني أحد لا سيما زيد، وتلك مختصة للإيجاب، و(لا) زائدة، للزومها في هذا الموضع، ولم توجد محذوفة، وليست مذكورة في أكثر كتب العلماء للاستثناء، وإن كان معناها الاستثناء، والفارسي رحمه الله عليه يجعل (لا) هذه بمنزلة قولك: جاءني القوم لا مثل زيد، أي: لا يشبهون زيدا، ولم يكررها، وإنما أوقعها موقعها لمشاكلة الاستثناء المعطوف، ألا ترى أن قولك: جاءني القوم لا مثل زيد لا يشبهون زيدا، بمعنى: جاءني القوم لا زيد، فلما أريد بسيما الاستثناء كما أريد بغير من حيث كان خلافة، وكان معنى الاستثناء معنى العطف لم يلزم أن تكرر (لا) مع الاستثناء كما لم تكرر معه / ١٠٣ ب (غير)، وتخفف وتثقل، فإذا خففت صعب أمرها؛

(١) في تهذيب التذكرة (٧٧ ب): «قال: رَوَوْا في (ولا سيما) الوجوه الثلاثة، فا [أي قال الفارسي]: والنصب عندي ليس بالسهل، ووجهه أن تجعل (ما) بمنزلة (شيء) وتنصب (يوماً) عن تمام الاسم بالإضافة».

ونقله عن التذكرة الشلوبيين في شرح الجزولية ٩٩٨/٣، والقراي في الاستغناء ٣٧.

(٢) في أ: الزيادة.

(٣) اختلف في قائله، ف قيل:

أ- أبو النجم العجلي، وعليه أكثر المصادر.

ب- العجاج.

ج- روبة بن العجاج.

(٤) من الرجز، وبعده:

إذا رأيَنَ الشَّمَطَ المنورَا

انظر: ديوان أبي النجم ١٢١، ومجاز القرآن ٢٦١/١، وتفسير الطبري ١٩٠/١ (شاكر)، والمقتضب ٤٧/١،

ومعاني القرآن للنحاس ١٥/٣، والمحتسب ١٨١/١، والخصائص ٢٨٣/٢، والمخصص ١٥٧/٢، ودرة الغواص

١٢٩، وأمالى ابن الشجري ٥٤٢/٢، والجنى الداني ٣٠٣.

لأنها تكون اسماً على حرفين، الثاني منهما لين، فلا عوض له بقاء أو إضافة، فإن جعلت تاءً عوضاً جاز.

ولا يقع بعد (إلا) إذا كان قبلها اسم، إلا اسم أو فعل مضارع، فتقول: ما زيد إلا قائم، وما زيد إلا يقوم، ولو قلت: ما زيد إلا قام، لم يجز، وإنما كان ذلك لأن المبرد قال: التقدير: ما زيد شيئاً من الأشياء إلا ذا^(١)، فإن أدخلت (قد) أجاز المسألة قوم ومنع منها قوم، واعتل ابن السراج لمنعه بأنه خبر^(٢)، ولا يعترض على هذا القول بقولنا: زيد قام؛ لأنه قد انضاف إلى كونه خبراً أنه معه ما يطلب الاسم، وهو وجود (إلا)، وهي تقتضي الاسم، فاجتمع أمران يقتضيان الاسم، فلم يوقعوا^(٣) بعدها الفعل الماضي، فأما المضارع فلم يشأه الاسم صح وقوعه موقعه.

فإن قيل: فأنت تقول: ما أتاني زيد إلا تكلم بجميل. فالجواب: أنه ليس في الكلام اسم استثنيت منه، وإذا قلت: ما تأتيني^(٤) إلا قلت حقاً، فالأول مضارع في تأويل ماضٍ، كأنك قلت: ما أتيتني إلا قلت حقاً. ولا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها عند بصري^(٥).

والأفعال والحروف قد ذكرها فيه، وستذكر أقسامها في موضعها إن شاء الله. قال أبو الفتح: «إذا استثنيت بالاً من موجب كان ما بعدها منصوباً على كل حال، تقول: قام القوم إلا زيدا، ورأيتهم إلا زيدا، ومررت بهم إلا زيدا»^(٦). قال سعيد: (إلا) إذا كانت على بابها في الاستثناء فلا يخلو أن يكون ما قبلها موجبا أو غير موجب، فإن كان موجبا كان ما بعدها منصوباً.

(١) لم أقف عليه في كتب المبرد. ونقله عنه ابن السراج في الأصول ٢٩٩/١.

(٢) انظر منع ابن السراج في: الأصول ٢٩٩/١.

(٣) في أ: يوقعوا.

(٤) في أ: تأتي.

(٥) انظر: الأصول ٢٨٤/١، والإنصاف ٢٧٦/١، واللباب ٣١١/١، ومغني اللبيب ٧٦٩.

(٦) اللمع ٦٦. وبعده: نصبت المستثنى.

واختَلَفَ الناسُ في نَصْبِهِ، فالْمُرْدُ يَنْصِبُهُ بمعنى (إلا)^(١)، وهذا يُفْسِدُهُ أَنَّهَا لَوْ عَمِلَتْ بِمَعْنَاهَا لما اخْتَصَّ عَمَلُهَا بِمَوْضِعٍ دُونَ مَوْضِعٍ، وذلك المعنى مَوْجُودٌ فِيهَا، وَهِيَ لَا تَنْصِبُ عَنْدَهُ، في قولك: ما قامَ إِلَّا زَيْدٌ، فَرَفَعَ (زيد) يَدُلُّ على فسادِ هذا المذهبِ، هذا هُوَ الْحَكِيُّ عَنْهُ، وَقَالَ في الْمُقْتَضَبِ: كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِلَّا أعني زَيْدًا^(٢).

الثاني: أَنَّ (إلا) لَوْ عَمِلَتْ لَمَعْنَاهَا لَعَمِلَتْ (ما)، و(لا)، و(هل)، والهمزةُ لَمَعْنَاهُنَّ، وأيضاً فَإِنَّ الحُرُوفَ إِذَا لم تَخْتَصَّ لم تَعْمَلْ، و(إلا) هَذِهِ يَقَعُ بَعْدَهَا الاسْمُ والفِعْلُ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ، وأيضاً وَكَانَ^(٣) يَجِبُ أَنْ يُجِيزَ إِلَّا زَيْدًا قَامَ الْقَوْمُ، وَهُوَ لَا يُجِيزُهُ، وَقَالَ الرَّجَّاجُ: (زيد) مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضَمَّرٍ بَعْدَ (إلا)^(٤)، وهذا فاسدٌ، بِدَلِيلِ قولك: ما قامَ إِلَّا زَيْدٌ، بَرَفَعِ^(٥) (زيد)، وأيضاً فلو كَانَ ثَمَّ فِعْلٌ بَعْدَ (إلا) لَبَقِيَ (قام) بِغَيْرِ فاعِلٍ.

الثالث: أَنَّهُ كَانَ الْكَلَامُ الْأَوَّلُ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً، والثاني جُمْلَةً فَعْلِيَّةً، فَتَصِيرُ جُمْلَتَيْنِ، وَحَمْلُهُ على جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ أَوَّلَى.

وقَالَ الْفَرَّاءُ: (إلا) مُرَكَّبَةٌ مِنْ (إِنْ) و(لا) لِلْعُطْفِ، فَإِنْ نَصَبْتَ ما بَعْدَهَا فَبِإِنْ، وَإِنْ رَفَعْتَ فَبِلا^(٦).

وهذا فاسدٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكُنْتَ مُخَيَّرًا في كُلِّ مَوْضِعٍ في الرَفْعِ والنَّصْبِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وأيضاً فـ(زيد) لَا تَعْمَلُ فِيهِ (لا)؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَامِلَةً في المَعَارِفِ، وَلَا يَقَعُ في

(١) قال المبرد: «... لِأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ: جَاءَنِي الْقَوْمُ وَقَعَ عِنْدَ السَّامِعِ أَنَّ زَيْدًا فِيهِمْ، فَلَمَّا قُلْتَ: إِلَّا زَيْدًا، كَانَتْ (إلا) بَدَلًا مِنْ قولك: أعني زَيْدًا، وَأَسْتَشْنِي فِيمَنْ جَاءَنِي زَيْدًا، فَكَانَتْ بَدَلًا مِنْ الفِعْلِ» انظر: المقتضب ٣٩٠/٤.
وقد اختلف النقل عن المبرد في هذه المسألة. انظر: سر صناعة الإعراب ١٢٩/١، والخصائص ٢٧٦/٢، وشرح المفصل ٧٦/٢، ٩/٨، والجنى الداني ٥١٦. وانظر تعليق د. عضيمة على المسألة (٣٩٠/٤) حاشية رقم (١)، فقد أفاض في تحرير قوله.

(٢) ٣٩٠/٤.

(٣) في ج: فكان.

(٤) انظر رأي الزجاج في شرح السيرا في ١٠٧/٣ أ، وشرح المفصل ٧٦/٢، وشرح التسهيل ٢٧٨/٢.

(٥) في ج: ورفع.

(٦) انظر رأي الفراء في شرح السيرا في ١٠٧/٣ أ، وشرح المفصل ٧٦/٢، وشرح التسهيل ٢٧٩/٢، والجنى الداني

النفي إذا كانت عاطفة، ولا يصح عمل الحرفين إذا رُكبا وهما منفصلان، إلا أن يحدث بتركيبهما معنى ثالث، فإنهما إذا كانا منفصلين غير مركبين لم نكن مُخَيَّرِينَ في عمل كل واحد منهما، بل يكون العمل للملابس، وأيضاً فإننا إذا قلنا إنها مفردة فلا يحتاج إلى دليل، وإذا زُعم أنها مركبة افتقر إلى دليل.

وقال الكسائي: (زيد) منصوب في الاستثناء بأن مضمرة، وتقديره: قام القوم إلا أن زيدا لم يَقم^(١)، وهذا يُفسدُه أن الحروف لا تُضمَرُ، ولا تعمل إلا فيما لا اعتداد به، كحرف القسم، وأيضاً فكُنَّا نَجُوزُ في كل موضع يجوز أن توجد فيه أن يكون ما بعدها منصوباً، فأما: ما تَأْتِي فأكرمك، فنصبَت (أن) مضمرة، فإن لها في اللفظ عوضاً، وهو الفاء، وكذلك قوله:

وبلد عامية أعمأؤه^(٢)

/ ١٠٤ أ وأما المحققون من النحاة فينصبون ما بعد (إلا) بالفعل المتقدم بوساطة (إلا)، أو بمعنى الفعل بوساطة (إلا)^(٣).

وفي هذا الفصل أمران، أحدهما يجذبُه إلى حيز المفعول به الصريح، والآخر يجذبُه إلى شبه المفعول به، فأما الأول فلأن هذا الحرف يوصل القاصر حتى يعمل، فصار بمنزلة الهمزة في الفعل القاصر، ولهذا لم يُجيزوا: مررت بالقوم إلا بزيد؛ لأن (إلا) مُعدّية فلا حاجة إلى مُعدٍّ آخر، وقال الأخفش: قد يقول بعض العرب: مررت بالقوم إلا بزيد^(٤)، وهذا كلام غير حسن، والأولى أن تكون الباء زائدة، وإذا كان كذلك كان ما بعدها مفعولاً به صريحاً، وأيضاً فإنهم يُشبّهون (إلا) في بابها بالواو التي بمعنى (مع) في بابها، وما بعد الواو مفعول صريح، فكذلك ما بعد (إلا).

(١) انظر رأي الكسائي في شرح السيرافي ١٠٧/٣ أ، وشرح المفصل ٧٦/٢، وشرح التسهيل ٢٧٩/٢، والجني الداني ٥١٦.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) هو رأي سيويه، والمبرد والجرجاني، واختاره ابن مالك. انظر: الكتاب ٣١٠/٢، ٣٣١. وشرح السيرافي

١٠٦/٣ ب، وانظر: شرح المفصل ٧٦/٢، وشرح التسهيل ٢٧٣/٢، والجني الداني ٥١٦.

(٤) رأيه في ارتشاف الضرب ١٥٠٧/٣.

وَأَمَّا دُخُولُهُ فِي حَيْزِ الْمُسَبِّهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ فَإِنَّهُ يَنْتَصِبُ عَنْ غَيْرِ وُجُودِ فِعْلٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مَعْنَى، كَقَوْلِكَ: الْقَوْمُ إِخْوَتُكَ إِلَّا زَيْدًا، وَالْقَوْمُ فِي الدَّارِ إِلَّا بَكْرًا، وَلَيْسَ فِي هَاتَيْنِ فِعْلٌ ظَاهِرٌ تُعَدِّيهِ (إِلَّا)، وَالْمَفْعُولُ بِهِ الصَّرِيحُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا فِعْلٌ أَوْ اسْمٌ فَاعِلٍ، أَوْ مَصْدَرٌ، أَوْ اسْمٌ فِعْلٍ، وَفِي هَذَا الْفَصْلِ نَظَرٌ، وَهُوَ أَنَّ حُكْمَ الْحَرْفِ الْمُعَدِّي أَنْ يُدْخِلَ الْمُعَدَّى إِلَيْهِ فِي حَيْزِ الْفِعْلِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: أَقَمْتُ زَيْدًا، أَيْ: جَعَلْتُهُ قَائِمًا، وَكَذَلِكَ: أَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا، أَيْ: جَعَلْتُهُ يَضْرِبُ عَمْرًا، وَكَذَلِكَ: فَرَّحْتُ زَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِعَمْرٍو، وَأَنْتَ تَقُولُ: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ، ثُمَّ تَقُولُ: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ إِلَّا زَيْدًا، فَتَجِدُ (زَيْدًا) لَيْسَ بِمَضْرُوبٍ فِيْمَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ، وَلِهَذَا نَظِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: أَشْكَيْتُ الرَّجُلَ، أَيْ: أَزَلْتُ شَكَايَتَهُ، وَأَعْتَبْتُهُ، أَيْ: أَزَلْتُ عَتَبَهُ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ: رَغَبْتُ فِي زَيْدٍ، فَتَجِدُ الرَّغْبَةَ وَاقِعَةً بِهِ، فَإِذَا قُلْتَ: رَغَبْتُ عَنْ زَيْدٍ، فَتَجِدُ الرَّغْبَةَ مَصْرُوفَةً عَنْهُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَأَيْنَ الْمُعَدِّي فِي قَوْلِكَ: الْقَوْمُ إِخْوَتُكَ إِلَّا زَيْدًا، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١):
مِثْلُ التَّعَامَةِ رِجَالَهَا وَمَرْكَبُهَا إِلَّا الْيَدِينَ وَالْأَرْأْسَ وَالْعُنُقَا^(٢)
قِيلَ: مَعْنَى فِي الْجُمْلَةِ عَامِلٌ، كَمَا قُلْنَا فِي قَوْلِهِ:
أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا لَهَا نَسَبِي وَهَلْ بَدَارَةٌ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ^(٣)
وَتَكُونُ مُعَدِّيَةً لِمَعْنَى الْجُمْلَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ الَّذِي فِي (مِثْلٍ)، فَتَكُونُ مُعَدِّيَةً لِمَعْنَى الْمِثْلِ، وَالنَّحَاةَ مَجْمُوعُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ (إِلَّا) عَلَى الْعَامِلِ وَالْمُسْتَتْنِي مِنْهُ مَعًا، فِي حَالٍ، كَقَوْلِكَ: إِلَّا زَيْدًا قَامَ الْقَوْمُ^(٤)، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ شَبَّهُوهَا بِالْوَاوِ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ فِي ذَلِكَ الْبَابِ مَنْقُولَةٌ عَنْ بَابٍ لَا تَتَقَدَّمُ فِيهِ^(٥)، وَلَيْسَتْ (إِلَّا) هُنَا كَذَلِكَ، وَذَكَرَ السِّيرَافِيُّ عَنِ الْكَسَائِيِّ إِجَازَتَهُ، قَالَ: تَقُولُ: إِلَّا طَعَامَكَ مَا أَكَلَ زَيْدٌ

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من البسيط. ولم أقف عليه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) المسألة فيها خلاف، وسيذكره لاحقاً، والجمهور على المنع. انظر: الارتشاف ١٥١٧/٣.

(٥) يعني باب العطف.

شيئاً^(١)، وأجمع البصريون على جواز تقدم (إلا) على المستثنى منه، إذا كان العامل مقدماً عليها^(٢)، كقولك: قام إلا زيداً القوم، وعليه: كيف إلا زيداً قومك، وأين إلا زيداً قومك^(٣)، فإن قلت: القوم إلا زيداً في الدار لم يجزه، فإن قلت: القوم إلا زيداً جاؤوا، لم يجزه أحد إلا الأخفش، فإنه أجازته في كتاب المسائل الصغير^(٤)، فقال: القوم إلا زيداً قاموا، فقدم (إلا) على العامل، فإن راعى قوة العامل وضعفه جاز. وإنما المقصود أنه يجوز تقديم (إلا) على العامل عند تقدم المستثنى منه، ويقول الأخفش: لو كانت (إلا) بمنزلة (مع) لم يجز: قام إلا زيداً قومك، ولا خلاف في جوازه، وهذا الذي ذكره فيه نظر؛ لأن الفعل ليس له في (القوم) - أعني الذين يُستثنى منهم - عمل، فلا يكون إلا متعلقه بالفعل، ولو كان الاستثناء من الواو لكان قد تقدمت (إلا) على العامل، ولكان (زيد) / ١٠٤ ب انتصب بوساطة (إلا) وهو قد جعله مستثنى من القوم، والقوم مبتدأ، والابتداء العامل فيه، والمسألة على هذا فاسدة، ولو أراد مثل ذلك لقال: الرجال إلا زيداً ضربت، وبينهما فرق، وقد جاء بيت تقدم فيه المستثنى على العامل، والمستثنى منه، وذلك قول ذي الرمة:

مُعَرَّساً فِي بَيَاضِ الصُّبْحِ وَقَعْتُهُ وَسَائِرُ السَّيْرِ إِلَّا ذَاكَ مُنْجَذِبٌ^(٥)

ف: إلا ذاك، مستثنى من الضمير في (منجذب)، وهو العامل بوساطة (إلا)، فإن جعلت العامل فيما بعد (إلا) معنى الابتداء، وهو قول، فيكون الاستثناء حينئذٍ من (سائر) لا

(١) انظر نقل السراي عن الكسائي في: شرح الكتاب ١٣٠/٣ أ، وجواز التقديم رأي للزجاج أيضاً والكوفيين.

انظر: الإنصاف ٢٧٣/١، والارتشاف ١٥١٧/٣.

(٢) انظر: الإنصاف ٢٧٣/١.

(٣) نقل ابن السراج إجازة هذا عن الأخفش، وكذا ابن مالك. انظر: الأصول ٣٠١/١، وشرح التسهيل ٢٩١/٢.

(٤) من كتبه المفقودة.

(٥) البيت من البسيط.

التعريس: نزول القوم في سفر من آخر الليل، يقعون وقعة ثم يرتحلون. ومنجذب: ماضٍ سريع. وتقدير الكلام:

وسائر السير منجذب إلا ذاك التعريس. (عن الديوان والمقاييس).

انظر: ديوان ذي الرمة ٤٠/١، وجمهرة أشعار العرب ٢٨١، وكتاب الشعر ٩٦/١، ومقاييس اللغة ٢٦٤/٤

(عرس)، وتهذيب الأسماء واللغات ١٣٣/٣، وخزانة الأدب ٣٦٤/٣.

مِنَ الضَّمِيرِ فِي (مُنْجَذِبٍ)، وَالْأَجُودُ أَنْ يَعْمَلَ مَعْنَى (سَائِر) فِي الْمُسْتَثْنَى وَهُوَ بَاقٍ فَيُصْبِحُ الْبَيْتُ فِي قِيَاسِ الْعَرَبِيَّةِ.

وَعِنْدِي أَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يُجْزَ تَقْدِيمُ (إِلَّا) عَلَى الْعَامِلِ أَنْ قَوْلُكَ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، فِيهِ النِّفْيُ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا قَامَ زَيْدٌ، وَمَا فِي حِيزِ النِّفْيِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، وَقَوْلُكَ: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، فِيمَا بَعْدَهَا يُحْتَرَمُ فِيهِ الْفِظُ، وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ عِنْدِي، وَهُوَ أَنَّ (إِلَّا) تُشَبِّهُ (لَا) الْعَاطِفَةَ، فَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ، كَمَا لَا تَتَقَدَّمُ (لَا) عَلَى الْمَعْطُوفَةِ هِيَ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَـ(إِلَّا) يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُسْتَثْنَى وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَعْطُوفِ.

قِيلَ: لَيْسَتْ مِثْلَهَا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ.

فَإِنْ قِيلَ: لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ مَعَ تَقَدُّمِ الْمَعْطُوفِ نَحْوُ: زَيْدًا لَا عَمْرًا ضَرَبْتُ، وَقَدْ أَجَازُوا: قَامَ وَزَيْدٌ عَمْرُو، وَلَمْ يُجَازُوا: زَيْدٌ عَمْرُو قَامَ.

قِيلَ: هِيَ عَلَى كُلِّ حَالٍ عَاطِفَةٌ، فَهِيَ تَتَّبِعُ مَا تَعْطِفُ عَلَيْهِ، كَالْوَاوِ، وَلَيْسَتْ (إِلَّا) كَذَلِكَ، عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ رَاعَوْا الْعَامِلَ فِي الْإِتْسَاعِ. وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: قَدْ وَقَعَتْ (إِلَّا) فِي بَعْضِ أَحْوَالِهَا وَصَفًا فَرُوعِي ذَلِكَ فِيهَا، فَإِنْ تَقَدَّمتْ عَلَى الْمُسْتَثْنَى فَلِقُصُورِهَا عَنِ الْوَصْفِ الْحَقِيقِيِّ، وَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّمَا لَمْ يُجْزَ تَقْدِيمُ (إِلَّا) عَلَى الْعَامِلِ لِأَنَّ لَهَا مُشَابَهَةً بِالْبَدَلِ، وَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ يَقَعَ فِي غَيْرِ الْإِيجَابِ بَدَلًا، وَالْبَدَلُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ، فَكَذَلِكَ هُنَا^(١).

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ أَجَزْتَ تَقْدِيمَهُ عَلَى الْمُسْتَثْنَى، وَالْبَدَلُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ؟

قِيلَ: لَمَّا تَجَازَبَ الْمُسْتَثْنَى شَبَّهَانَ: الْمَفْعُولِيَّةُ وَالْبَدَلِيَّةُ، كَانَ لَهُ مَرْتَلَةٌ بَيْنَ مَرْتَلَتَيْهِمَا^(٢).

فَإِنْ قِيلَ: فَالْوَصْفُ يَتَّبِعُ الْمَوْصُوفَ، وَإِنْ تَقَدَّمَ الْعَامِلُ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ (إِلَّا) تَقْصُرُ عَنْ مَرْتَبَةِ الْوَصْفِ، فَلَا تَكُونُ وَصَفًا إِلَّا بِشَرَايِطَ، فَيَجْعَلُ مِنْهَا

إِذَا كَانَ الْمَعْمُولُ بَعْدَ الْعَامِلِ.

و(إِلَّا) تَتَقَدَّمُ الْمُسْتَثْنَى.

(١) قَالَ: «وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْفِعْلِ النَّاصِبِ لَهُ، لَوْ قُلْتَ: إِلَّا زَيْدًا قَامَ الْقَوْمُ لَمْ يُجْزَ؛ لِمُضَارَعَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ

الْبَدَلِ». الْخَصَائِصُ ٣٨٢/٢.

(٢) رَأْيُهُ هَذَا فِي الْخَصَائِصِ ٣٨٢/٢.

قيل: (إلا) لا تقع وصفاً إلا بشرائط، ومنها إذا كان العامل قبل المفعول.
وعندي أيضاً أنه لا^(١) يتقدم (إلا) وما بعدها على العامل؛ لأنه حرف معدّ منفصل من الفعل، بخلاف الهمزة والتضعيف، فضُعفتْ عُلُقَةُ المفعول به إذا تعدّى الفعل إليه بنفسه، وقُدِّمَ على الفعل ضُعُفَتْ عُلُقَتُهُ فُعْدِي بحرف الجرّ، نحو: لزيد، فما ظنك بمفعول به إذا عُدِّي بحرف مُنفصل؟

فإن قيل: فحرف الجرّ معدّ منفصل، ومع ذلك فإنه يتقدم على العامل.
قيل: فحرف الجرّ قويٌّ في بابه، فيحذف عامله ويُقامُ مقامه، ويتضمّن الضمير في بعض المواضع، ويُقامُ مقامَ الجملة في الصلة، وتختصُّ بمعموله، ويؤثّر فيه الجرّ، وليس كذلك حرف الاستثناء.

فإن قلت: أين إلّا زيدا قومك قياماً، صحت المسألة؛ لأنّ العامل (أين)، فإن قلت: أين إلّا زيدا قومك قياماً، لم يجزه أحد.

فإن قلت: أين قومك إلّا زيد قياماً، أجازته الأخفش وحده^(٢).
فأمّا قوله: «وكان^(٣) ما بعده منصوباً على كلّ حال» فيجب أن يقول: إذا لم تكن (إلا) صفةً، فأمّا إذا كانت (إلا) للاستثناء على باهما فهو كما ذكر.
والذي ينتصب بعد (إلا) ينتصب في ستة مواضع:

الأوّل: الاستثناء في الموجب لفظاً ومعنى، كقولك: قام القوم إلّا زيدا / ١٠٥ أ وعليه قوله تعالى: ﴿ : > = < ٤ ﴾، ومن ذلك قول بشر بن أبي حازم:
لعبت بها ريح الصبا فتكدّرت إلّا بقيّة نُزِيها المتهدّم^(٥)

(١) في ج: لم.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) في أ: وما كان. وفي اللمع: كان ما بعدها. وكذلك نقل هو عنه في الفصل.

(٤) البقرة: ٢٤٩.

(٥) البيت من الكامل.

روايته في مصادره: (فتنكرت) بدل (فتكدّرت).

النّوي: الحاجز يمنع الماء من دخول البيت. (عن شرح الأنباري).

الثاني: أن يكون موجباً في المعنى دون اللفظ، كقولك: ما أكلَ أحدٌ إلاَّ الخُبْزَ إلاَّ زيداً؛ لأنَّ التقديرَ يُؤدِّي إلى الإيجاب، فكأنَّه قال: كُلُّ النَّاسِ أَكَلُوا الْخُبْزَ إِلَّا زَيْدًا.

الثالث: أن يكون للمستثنى منه حالٌ موجبةٌ، كقولك: ما جاءني أحدٌ إلاَّ راكباً إلاَّ زيداً؛ لأنَّه يُؤدِّي أيضاً إلى الإيجاب، فيكون تقديره: كُلُّ النَّاسِ جَاؤُونِي رَاكِبِينَ إِلَّا زَيْدًا، وقريبٌ من هذه المسائل^(١): ما فيها ضاربٌ إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً؛ لأنَّ تقديره: كُلُّ مَنْ فِيهَا ضَارِبٌ زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا. فإن زدتَ في المسألة مرفوعاً فقلت: ما فيها ضاربٌ إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً إلاَّ خالدٌ كان حسناً، فيكون (زيدٌ) مفعولاً لـضارب، و إلاَّ عمراً، استثناءً من (ضارب)، وهو في تقدير: ضاربين، و(خالد) بدلٌ من (ضاربين) في المعنى، على اللفظ. فإن قلت: ما فيها الضَّارِبُ إلاَّ زَيْدًا إلاَّ عمراً، لم تصحَّ المسألة إذا عنيَّت بالضَّارِبِ واحداً، فإن عنيَّت بالضاربِ جمعاً صحَّت المسألة، كقوله^(٢):

أَوْ تُصْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلِّي^(٣)

وَذَلِكَ أَنَّ الْمَفْرَدَ لَا يُسْتثنَى مِنْهُ، فَلِهَذَا لَمْ تَصَحَّ.

الرابع: أن تُكرَّرَ (إلاَّ) مع اسمين مُستثنَّين، فلا بُدَّ من نصب أحدهما، كقولك: ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمراً، ترفع الأول وتنصب الثاني، وإن شئت عكست

انظر: ديوان بشر ١٩٠، وجمهرة أشعار العرب ١٥٥، والمفضليات ٣٤٥، وشرحها للأنباري ٢٢٨/٢، والتبريزي ١٤٤٤/٣.

(١) في ج: المسألة.

(٢) اختلف في قائله، فقليل:

أ- منظور بن مرثد الأسدي. وهو منظور بن حبة. ينسب إلى أبيه مرة وإلى أمه أخرى.

ب- الدبيريّة. نسب إليها ثعلب في المجالس عن الفراء.

(٣) من الرجز.

انظر: نوادر أبي زيد ٢٤٨، والأصول ٤٥٢/٣، والمسائل العسكرية ٢٢٢، والبصريّات ٣٥٩/١، ٧٣٩، والفائق ٤١٣/١، وسفر السعادة ٧٢٤/٢، واللسان ١٣٩/٦ (عسس)، وشرح شواهد الشافية ٢٤٩، وخزانة الأدب ١٣٢/٦. وقد وردت أبيات من الأرجوزة في الكتاب ١٧٠/٤، ومجالس ثعلب ٦٠١/٢، وسر صناعة الإعراب ١٦٠/١. وغيرها.

القَضِيَّةُ^(١).

الخامس: أن تُقدِّم المُستثنى على المُستثنى منه، كقولك: ما جاعني إلا زيدا أحدًا.

السادس: الاستثناء من غير الجنس، كقولك: ما بالدار أحدًا إلا حمارًا.

وللمُستثنى والمُستثنى منه شَبَهٌ بالمُضاف والمُضاف إليه، وذلك أنك إذا قلت: جاعني قومك إلا ناسًا منهم، فتقديره: جاعني أكثر قومك، أو أقل قومك، أو بعض قومك، ولهذا المعنى جاز: ما قام إلا زيدًا، فحذفت المُستثنى منه في اللفظ، كما جاز حذف المُضاف في قوله تعالى: ﴿ك ز﴾^(٢)، ولم يُجز حذف المُستثنى وإرادته كما لم يُجز حذف المُضاف إليه وإرادته بغير دليل، وما جاء من ذلك فيسير، فأما: ليس غير، وليس إلا، فشاذ^(٣).

ولـ (إلا) شَبَهٌ بـ (لا) العاطفة من وجه، ومُباينة من وجه، فوجه شَبَهها بها أنك إذا قلت: جاء القوم إلا زيدًا، فهو بمنزلة قولك: جاء القوم لا زيدًا.

وأما وجه مُباينتها فإن (لا) قد يكون ما قبلها مُفردًا فيُعطف عليه بها مفردًا، وليست (إلا) كذلك، وأنك قد تحذف المُستثنى منه في اللفظ ولا تحذف المعطوف عليه في اللفظ، وأن ما بعد (إلا) قد يُحذف في بعض المواضع، نحو: ليس إلا، وليس كذلك (لا)، وأن (إلا) تكون في النفي والإيجاب، و(لا) لا تكون إلا في الإيجاب.

ولا يجوز أن تستثني بـ (إلا) اسمين كما لا يُعدَّى الفعل بواوَيْنِ في باب المفعول معه، فلا تقول: أعطيت المال الناس إلا زيدا دينارًا، وكذلك في النفي، لو قلت: ما أعطيت أحدًا شيئًا إلا عمرًا دانقًا على الاستثناء لم يصح إلا على البدل، ولا يجوز أن يكون المُستثنى إلا اسمًا، فإذا قلت: ما الرجال إلا قيامًا، جاز، وإلا يقومون يجوز على الشبه^(٤) بينهما، وإلا قاموا لم يُجز، وإن كان خبرًا؛ لأن (إلا) بطل حكمه.

قال أبو الفتح: «فإن كان ما قبلها غير مُوجب أبدلت ما بعدها منه، تقول: ما قام

(١) فنصبت الأول على الاستثناء، ورفعت الثاني على البدل.

(٢) يوسف: ٨٢.

(٣) شاذ في القياس، أما في الاستعمال فمطرد. قال الرضي: «واعلم أن المُستثنى قد يحذف من (إلا) و(غير) الكائنين بعد (ليس) فقط... تقول: جاعني زيدٌ ليس إلا، وليس غير...». انظر: شرح الكافية ٧٨٩/٢/١.

(٤) في أ: التشبيه.

أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا رَأَيْتَ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ، وَيَجُوزُ: النَّصْبُ عَلَى أَصْلِ الاستِثْنَاءِ^(١)، تَقُولُ^(٢): مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا^(٣).

قال سعيد: المشاكلة مُعْتَبَرَةٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَهِيَ قَرِينَةٌ مِنَ الْإِتْبَاعِ، وَقَدْ ارْتَكَبُوا / ١٠٥ ب فِي الْإِتْبَاعِ مَا لَوْلَاهُ لَمَا ارْتَكَبُوهُ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ^(٤):
كَأَنَّ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ^(٥)

وَقَوْلِهِ^(٦):

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبْلِهِ كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُرْمَلٍ^(٧)
فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ^(٨)، وَمِنْهُ: جَحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ^(٩)، وَقَدْ تَأَوَّلُوا فِيهِ وَجْهًا آخَرَ^(١٠)، وَهَذَا

(١) فِي اللمع: الباب.

(٢) فِي اللمع: فتقول.

(٣) اللمع ٦٦.

(٤) اختلف فِي قائله، فقليل:

أ- العجاج.

ب- رؤية.

(٥) من الرجز.

المرمل: المنسوج. (عن تحصيل عين الذهب).

انظر: الكتاب ٤٧٧/١، والمعاني الكبير ٥٤٤/١، وشرح القصائد السبع ١٠٧، والزاهر ٤٢٤/١، والخصائص ٢٢١/٣، والمخصص ١٧/١٧، وتحصيل عين الذهب ٢٤٤، والإفصاح ٣١٩-٣٢٠، والإنصاف ٦٠٥/٢، وشرح التسهيل ٣٠٩/٣.

(٦) هو امرؤ القيس.

(٧) البيت من الطويل. وهو من معلقته المشهورة.

ثبير: جبل بمكة. عراني: أوائل. والويل: المطر. والبجاد: نوع من الأكسية مخطط. والمرمل: الملف. (عن شرح القصائد السبع).

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ٨٧، والمعاني الكبير ٥٤٤/١، والكمال ٩٩٣/٢، وشرح القصائد السبع ١٠٦، والخصائص ١٩٢/١، ٢٢١/٣، والمختص ١٣٥/٢، وأمالي ابن الشجري ١٣٤/١، وتذكرة النحلة ٣٠٨، ٣٤٦، ومغني اللبيب ٦٦٩، ٨٩٥، وشرح أبياته ١١١/٧.

(٨) خرج جرُّ (مُرْمَل) تخريجين، الأول ما أشار إليه، وهو جره لكون ما قبله مجروراً، ويسمى الجر على الجوار، والثاني: وهو رأي الفارسي نقله ابن جني في الخصائص عنه (١٩٣/١): أن التقدير: فِي بَجَادٍ مُرْمَلٍ فِيهِ. فحذف

آخَرَ^(٢)، ولهذا المعنى اختاروا: قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرًا ضَرَبْتُهُ، عَلَى قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُوْهُ ضَرَبْتُهُ، فتكَلَّفُوا إِضْمَارَ الْفِعْلِ لِيَكُونَ عَاطِفًا جُمْلَةً فَعَلِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ، فَهَذَا جَمِيعُهُ يُرْسِكُ بِالْمُشَاكَلَةِ، إِذَا صَادَفُوا الْمُشَاكَلَةَ وَالْمَعْنَى الْمَطْلُوبُ غَيْرُ مُخْتَلٍّ كَانَ أَوَّلَى مِنَ الصُّدُوفِ عَنْهُ إِلَى مَعْنَى غَيْرِهِ صَحِيحٌ مَعَ عَدَمِ الْمُشَاكَلَةِ.

والحملُ على المعنى كثيرٌ كما ذُكِرَ: مَا أَكَلَ أَحَدٌ إِلَّا الْخُبْزَ إِلَّا زَيْدًا، وَأَيْضًا فَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ أَوَّلَى أَنَّكَ تَقُولُ: مَا جَاءَنِي إِلَّا هِنْدٌ، فَلَا يَحْسُنُ: مَا جَاءَنِي، بِالتَّاءِ فِي الشَّعْرِ، إِلَّا مَا وَرَدَ شَاذًا لِحُرْمَةِ الْفِظِ، وَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ (أَحَدًا) مُرَادٌّ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ^(٣) لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَوْجُودًا، وَأَيْضًا فَ: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ أَحَدٌ، وَعُثْمَانُ يَعْنِي بِغَيْرِ الْمَوْجِبِ النَّفْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالنَّهْيِ^(٤)، وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا، إِذَا اسْتَشْنَيْتَ مِنْ نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ، وَكَانَ الْكَلَامُ تَامًّا قَبْلَ (إِلَّا)، وَلَمْ يَحْتَرِزْ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ، وَكَانَ الْوَاجِبُ احْتِرَازُهُ، فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ تَامًّا، وَكَانَ مَا بَعْدَ (إِلَّا) مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا، فَلَا حَسَنُ الْبَدَلِ، إِنْ مَرْفُوعًا فَمَرْفُوعٌ، وَإِنْ مَنْصُوبًا فَمَنْصُوبٌ، وَإِنْ مَجْرُورًا فَمَجْرُورٌ، فَيَكُونُ فِي الرَّفْعِ عَلَى لَفْظٍ مُعْتَمَدٍ^(٥) الْبَيَانُ، وَقَدْ أَشْكَلَ إِعْرَابُهُ بِأَعْرَابِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ يُخَالِفُ حُكْمَهُ، فَقَسْ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالَ: إِذَا قُلْتَ: مَا أَتَانِي أَحَدٌ، فَـ(أَحَدٌ) مَرْفُوعٌ بِـ(أَتَانِي)، وَإِذَا قُلْتَ: مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ، فَـ(زَيْدٌ) مَرْفُوعٌ بِـ(أَتَانِي)، وَإِذَا جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا وَقَدْ صَحَّ رَفْعُهُمَا مُفْتَرِقَيْنِ بِـ(أَتَانِي) لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ، وَمَعْنَى الْاسْتِثْنَاءِ الْمَطْلُوقِ مَوْجُودٌ، وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ الْمَعْنَى الْمَطْلُوبُ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ مَوْجُودٌ، وَالْمُشَاكَلَةُ مَوْجُودَةٌ، وَلَيْسَ فِي الْمُبْدَلَاتِ مَا يُخَالِفُ الْبَدَلَ حُكْمَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ إِلَّا فِي الْاسْتِثْنَاءِ وَحْدَهُ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، فَقَدْ

حرف الجر، فارفع الضمير، فاستتر في اسم المفعول.

(١) انظر القول في: الكتاب ٦٧/١، ٤٣٦، ومعاني القرآن للفراء ٧٤/٢، والمقتضب ٧٣/٤، والزاهر ٤٢٤/١.

(٢) تأوله السيرافي بتقدير: هذا حجر ضبَّ حَرَبِ الْجَحْرِ مِنْهُ. انظر: الارتشاف ١٩١٤/٤، ومغني اللبيب ٨٩٦. وتأوله ابن جني بتقدير: هذا حجر ضبَّ حَرَبِ جُحْرُهُ. انظر: الخصائص ١٩٢/١. والتخريجان على أن (حرباً)

نعتٌ سبي للبحر.

(٣) في ج: فلا يجوز.

(٤) في أ: والتَّمْنَى.

(٥) في ج: معتمَل.

نفيت القيام عن (أحد) وأثبت القيام لزيد، وهو بدل منه، وقد جاء مثل ذلك في الوصف، قالوا: مررتُ برجلٍ صالحٍ لا طالحٍ، بجره على الوصف، وهو يخالفه في الحكم، وهو^(١) عند الكوفيين على العطف، ولا يعرفون البدل فيه^(٢)، فإذا قلت: ما قام القوم إلا أباك كان النصب حسناً؛ لأنه على تقدير نفي موجب، فأبقيته لأنه نفي: قام القوم إلا أباك، وليس كذلك: قام أحدٌ إلا أبوك؛ لأن (أحدًا) لا يقع في الإيجاب، وقالوا: إذا قلت: أتاني القوم إلا غيرك، لم يجز، فإن قلت: ما أتاني أحدٌ إلا غيرك جاز، وذلك أنك في النفي تنزل ما بعد (إلا) إيجاباً، فيكون (غير) لواحد، وفي الإيجاب تنزل ما بعد (إلا) نفياً فيكون عاماً، فيكون ما بعد (إلا) أكثر مما قبلها، وقد اختلفوا في هذه المسألة.

ولا يجوز البدل عند البصري في الإيجاب^(٣)؛ لأنه إنما جاز في النفي لأنه يمكنك أن تحذف المستثنى منه في النفي، وتقيم المستثنى الثاني مقامه، فتقول في قولك: ما قام أحدٌ إلا زيداً: ما قام إلا زيداً، وفي الإيجاب لا يصح أن تقول: قام إلا زيداً، في قولك: قام القوم إلا زيداً، وإنما كان كذلك لأنه قد يمكنك نفي القيام عن كل رجل تعلمه في حال، فيصح حذف الفاعل فيه، ولا يصح لك إثباته لكل من تعلمه، وذلك أن النفي الذي قبل قد وقع فيه ما لا يجوز إثباته كالأشياء المتضادة، ولا يجوز إثبات المتضاد، فإذا قلت: ما أتاني إلا زيداً، فكأنك قلت: ما أتاني رجلٌ وحده، ولا رجلان، ولا رجال مجتمعون، ولا مفترقون، فإذا استثنت على هذه القضية فقد أوجبت إثباتهم على هذه الحال، وإذا لا يجوز في الإثبات، وتقول: ما زيد إلا قائم، فتنفي عنه كل شيء إلا القيام، ولا يجوز ذلك في الإيجاب، وإن للنفي العام فاعلاً يخصه، وليس للموجب العام ذلك، فأضمر في النفي للعلم به، ولم يضمن [شيء]^(٤) في الإيجاب / ١٠٦ أ فأمّا (كل) و(شيء) فإنهما وإن عمّا فإنهما يكونان في النفي والإيجاب، وكذلك المنصوب والمجورور فيه، ويجوز النصب على أصل الاستثناء؛ لأن الكلام

(١) يعني: (زيد) في: ما قام أحدٌ إلا زيداً.

(٢) انظر: الجني الداني ٥٢٠.

(٣) مفهوم كلامه أن غير البصري يبيّنه، ولم أحد خلافاً في عدم جواز البدل من الموجب. انظر: الباب للعكبري

٣٠٥/١، والبحر المحيط ٢٨٧/١.

(٤) تكملة من د.

الكلام قد تمَّ قبلُ، فيُوصِلُ الفعلَ بإلاً، ويخرِجُهُ مُخرَجَ الفضلةِ فيه، فيصيرُ النفيُّ في هذا بمنزلةِ الإيجابِ، فتقولُ: ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدا، فأما قولُهُ تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَانِكَ﴾^(١) فإنَّها قُرِئتْ رَفْعاً ونصباً^(٢)، فالرَّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ (أَحَدٍ)، فاعِلُ الفعلِ المنفيِّ، ويجوزُ الوصفُ كما قالَ سيبويه في قولك: ما قامَ أحدٌ إلَّا زيد^(٣)، عَلَى الوصفِ، والبَدَلِ، وَمِنْهُ قولُ لَيْلَى^(٤):

حَجَّاجُ أَنْتَ الَّذِي مَا فَوْقَهُ أَحَدٌ إِلَّا الْخَلِيفَةُ وَالْمُسْتَغْفَرُ الصَّمَدُ^(٥)

وَأَعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ فَالاعْتِمَادُ عَلَى الْمُسْتَثْنَى، وَإِذَا نَصَبْتَ فَالاعْتِمَادُ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ أَيِّ الْجُمْلَتَيْنِ شِئْتَ، فَتُخْرِجُهُ مُخْرَجَ الْفَضْلَاتِ، وَهَذَا فِي غَيْرِ الْجِنْسِ أَقْوَى مِنْهُ فِي الْجِنْسِ، وَفِي هَذَا الْبَابِ نَظَرٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّ قَوْلَكَ: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا، (أَحَدٌ) عَامٌّ يَسْتَعْرِقُ الْجِنْسَ، وَ(زَيْدٌ) الَّذِي هُوَ بَدَلٌ مِنْهُ ذَالٌّ عَلَى عَيْنٍ وَاحِدَةٍ، وَلَيْسَ بِبَدَلٍ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ عَائِدٌ كَمَا تَقُولُ: أَكَلْتُ الرِّغِيْفَ نَصْفَهُ، وَهَذَا شَيْءٌ يُخَصَّصُ بِهِ بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ، كَمَا يُخَصَّصُ بِهِ فِي إِخْرَاجِ الثَّانِي مِنْ حُكْمِ الْأَوَّلِ وَهُوَ بَدَلٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ يَتَعَلَّقُ بِاللَّفْظِ، وَقِيلَ: بَدَلٌ بَعْضٍ فَيَسْتَعْنِي عَنِ الْعَائِدِ بِإِلَّا كَمَا اسْتُعْنِيَ عَنِ الْعَائِدِ فِي الْحَالِ بِالْوَاوِ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: (أَحَدٌ) هُنَا بِتَقْدِيرِ وَاحِدٍ^(٦)، فَإِذَا قُلْتَ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا إِخْوَتُكَ،

(١) هود: ٨١.

(٢) قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ باقي السبعة بالنصب. انظر: السبعة ٣٣٨، والتذكرة ٤٦٠/٢، والكشف ٥٣٦/١.

(٣) لم أجد هذا.

(٤) هي ليلى بنت عبد الله بن الرحالة بن كعب بن معاوية، وهو الأخيل، من بني عقيل بن كعب. صاحبة توبة بن الحمير. كان بينها وبين النابغة الجعدي مهاجاة فغلبتها. ودخلت على معاوية رضي الله عنه وعبد الملك بن مروان. أخبارها في الشعر والشعراء ٤٣٩/١، والأغاني ١١/١٩٤.

(٥) البيت من البسيط.

الشاهد فيه: رفع (الخليفة) على البدل من (أحد).

انظر: أمالي القالي ٨٨/١، والأغاني ٢٤٢/١١، وزهر الآداب ٩٣٨/٢، وتاريخ دمشق ٦٥/٧٠.

(٦) لم أقف على قوله.

وأما إتيان (أحد) بمعنى واحد فهو قياسٌ في باب الأعداد، يقال: أَحَدَ عَشَرَ، وَأَحَدٌ وَعِشْرُونَ. انظر: العين

فهو بتقدير الجماعة تجعله بعدتهم، ولا يجوز: ما جاعني من غلاميك إلا أحدهما؛ لأنه لا فائدة فيه، ولا يجوز: ما جاعني من إخوانك إلا كلهم؛ لأن كلهم ليس ببعضهم^(١)، ولا يجوز: ما جاعني أخواك إلا كلاهما، لقلة الفائدة.

وإن كان في الاستثناء فيه شيء يمنع من الحمل على اللفظ حمل على الموضع، كقولك: ما جاعني من أحد إلا زيد، فتحمله على موضع الجار والمجرور؛ لأنه رفع، ولا تحمله على (أحد)؛ لأنه مجرور بمن (من) هذه لا تدخل على المعارف^(٢)، وهذا تعليل النحاة^(٣)، والصواب غيره؛ لأنه لو كان موضع المعرفة نكرة لم تجز المسألة أيضاً؛ لأن (من) لا تدخل في الإيجاب على هذا الوجه؛ لأنه يصير التقدير: ما أتاني إلا من امرأة، وهذا لا يصح، والنحاة قد خلطوا فيه^(٤).

ونظير هذه المسألة: ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعْبَأُ به، ولو كانت (من) التي تدخل في الموجب لجاز وقوع المعرفة والنكرة بدلاً من جر بها، تقول: ما أخذت من أحد شيئاً إلا زيد، فتدبر ذلك.

وكذلك: لا أحد فيها إلا زيد، تحمل (زيداً) على موضع (لا) مع ما عملت فيه، ولا

٢٨٠/٣ (وحد)، والكتاب ٥٥٧/٣، والمقتضب ١٦٦/٢، وشرح المفصل ١٦/٦.

(١) فهو مخالف لأصل الاستثناء، وهو «أن تخرج بعضاً مما تدخل فيه كلاً له، أو تدخل بعضاً فيما أخرجت منه كلاً له».

(٢) علة امتناع كون (زيد) بدلاً (أحد): أن البديل على نية تكرار العامل، و(من) الزائدة لا تدخل في الموجب، و(زيد) هنا مثبت له الدخول؛ لأنه مخرج من النفي.

وامتناع دخول (من) الزائدة في الموجب قول البصريين. وقد أحازه الأخفش، وهو مذهب الكسائي وهشام الضرير. انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٦٤/٢. وتفسير الطبري ٥٨٦/٥ (شاكراً)، وشرح المفصل ١٣/٨، والجنى الداني ٣١٨، ومغني اللبيب ٤٢٨.

(٣) انظر هذا التعليل في: المقتضب ٤٢٠/٤، والأصول ٢٩٨/١.

قال السيرافي: «ما كان من الحروف يختص بالجد فلا يجوز دخوله على الموجب، ولا تعليق الموجب به، فإذا قلت: ما أتاني من أحد إلا زيد لم يجز خفض زيد، لأن خفضه متعلق بمن، ولا يجوز دخول (من) هذه على الموجب...» انظر: شرح الكتاب ١٠٤/٣ ب.

(٤) وذلك أنهم عللوا المنع بوجود ما لو انتفى لم يصح.

تَحْمَلُهُ عَلَى مَعْمُولٍ (لا)؛ لَأَنَّ (لا) لَا تَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(١):

لَا شَيْءَ فِي رِيْدِهَا إِلَّا نَعَامَتُهَا مِنْهَا هَزِيمٌ وَمِنْهَا قَائِمٌ بَاقٍ^(٢)
وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(٣):

وَلَا قَوْمَ إِلَّا نَحْنُ خَيْرُ سِيَاسَةٍ وَخَيْرُ بَقِيَّاتِ بَقِيْنٍ وَأَوَّلَا^(٤)
فَـ(نَحْنُ) إِنْ شِئْتَ بَدَلٌ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَ(خَيْرٌ) وَصَفٌ (قَوْمٍ) عَلَى الْمَوْضِعِ، أَوْ خَيْرُهُ،
وَإِنْ شِئْتَ كَانَ (نَحْنُ) مُبْتَدَأً، وَ(خَيْرٌ) خَيْرُهُ، أَيْ: إِلَّا وَنَحْنُ خَيْرٌ، وَالْجُمْلَةُ حَالٌ، وَيَجُوزُ أَنْ
يُنْصَبَ عَلَى أَصْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ، كَمَا تَقَدَّمَ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٥):

مَهَامِهًا وَخُرُوقًا لَا أَنْيْسَ بِهَا إِلَّا الضُّوَابِحَ وَالْأَصْدَاءَ وَالْبُومَ^(٦)
إِذَا تَأَوَّلْتَ فِيهِ الْجَنَسِيَّةَ، فَأَمَّا إِذَا تَرَكْتَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ هُنَا^(٧)، فَإِنْ فَصَلْتَ

(١) هُوَ تَأَبَّطَ شَرًّا.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ.

وَرَوَى: لَا ظِلَّ فِي رِيْدِهَا.

الرَّيْدُ: أَعْلَى الْجَبَلِ. النِّعَامَةُ: حَشَبَاتُ تَكُونُ فِي أَعْلَى الْجَبَلِ يَأْوِي إِلَيْهَا الرِّبِيْعَةُ، وَهُوَ الرَّجُلُ. هَزِيمٌ: مُتَكَسِرٌ. (عَنْ
شَرْحِ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ).

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: رَفَعَ (نَعَامَتَهَا) عَلَى الْبَدَلِ مِنْ مَحَلِّ (لَا شَيْءَ).

انْظُرْ: دِيْوَانُ تَأَبَّطَ شَرًّا ١٣٩، وَالْمُفْضَلِيَّاتُ ٣٠، وَشَرْحُهَا لِلْأَنْبَارِيِّ ٤٥/١، وَكِتَابُ الشَّعْرِ ٣٠٠/١، وَمُقَايِيسُ
اللُّغَةِ ٤٤٦/٥ (نَعَمْ)، وَشَرْحُ الْمُفْضَلِيَّاتِ لِلتَّبْرِيزِيِّ ١٢٧/١، وَاللِّسَانُ ٥٨٣/١٢ (نَعَمْ).

(٣) هُوَ خُرَاشَةُ بْنُ عَمْرِو الْعَبْسِيِّ.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ.

انْظُرْ: الْمُفْضَلِيَّاتُ ٤٠٥، وَشَرْحُهَا لِلْأَنْبَارِيِّ ٣٨٦/٢، وَلِلتَّبْرِيزِيِّ ١٦٣٣/٣.

(٥) هُوَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَعْفَرَ.

(٦) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ.

الْمَهَامَةُ: جَمْعُ مَهْمَةٍ، وَهِيَ الْقَفَرُ. وَالْخُرُوقُ: جَمْعُ خَرَقٍ: وَهِيَ الْفَلَاةُ الَّتِي تَنْخَرِقُ فِيهَا الرِّيحُ. وَالضُّوَابِحُ: الثَّعَالِبُ.
وَالْأَصْدَاءُ: جَمْعُ صَدَى، وَهُوَ ذِكْرُ الْبُومِ. (عَنْ شَرْحِ الْأَنْبَارِيِّ).

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: نَصَبَ (الضُّوَابِحَ) عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَلَمْ يَبْدِلْهُ مِنْ مَوْضِعٍ لَا وَاسْمِهَا.

انْظُرْ: الْمُفْضَلِيَّاتُ ٤١٩، وَشَرْحُهَا لِلْأَنْبَارِيِّ ٤١٤/٢، وَأَمَّا الْيَوْمُ الْمُرْتَضَى ٥٢/٢، وَشَرْحُ الْمُفْضَلِيَّاتِ لِلتَّبْرِيزِيِّ
١٦٨٠/٣، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ ٧٦٢/٢/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٣٨٢/٣.

(٧) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّ الضُّوَابِحَ لَيْسَتْ أَنْيْسًا.

(إلا) وما بعدها بين الصفة والموصوف في النفي فالبديل على رأي سيبويه^(١)، والنصب على رأي المازني^(٢)، وذلك قولك: ما مررت بأحد إلا زيدا خير من عمرو، فحجة سيبويه أن الموصوف لما تقدم فكأن الصفة قد تقدمت، وحجة المازني أن الموصوف في نية الطرح، قال الشاعر^(٣):

وإني لعبد الضيف ما دام نازلاً وما شيمة لي غيرها تُشبه العبد^(٤)

/ ١٠٦ ب والمعتبر بالوصف لأن الثاني ناسخ الأول، وحجته أن المبدل منه في تقدير الملقى، فإذا وصفته لم يكن ملغى، وإذا لم يكن ملغى لم يُبدل منه، فوجب النصب، وقالوا: لا إله إلا الله، على الأصل، والخبر محذوف، ورفعوا على البديل، والوصف.

ومما حُمِلَ المستثنى منه على المعنى قولهم: أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاكَ إلا زيدا، فـ(زيد) بدلٌ من المعنى من (رجل) المذكور بعد (ما)، في قولك: ما رجلٌ يقولُ ذاكَ إلا زيدا؛ لأنَّ (أقل) لا يُبدلُ منه المستثنى كي لا يقعَ أوَّلُ الكلامِ، وإنما هو بدلٌ على المعنى، وقلَّ رجلٌ يقولُ ذاكَ إلا زيدا، ليس (زيد) ببدلٍ من (رجل)؛ لأنَّ (قل) لا يعملُ في المعارف، وإنما معنى: قل رجل: أقلُّ رجل. قال سيبويه: «وأقلُّ رجل مبتدأ مبني عليه»^(٥)، فهذا يدلُّ على أنَّ له خبراً عنده، والفارسيُّ لا يجعلُ له خبراً كما سبق^(٦)، أو يريدُ أنه مما يجبُ أن يُبنى عليه لولا ما عرَضَ له، إذ هو في معنى: ما أحدٌ يقولُ ذاكَ إلا زيدا، ولا يُبدلُ من (رجل) المحرور؛ لأنه لا يعملُ (أقل) جرّاً في معرفة علمية.

وقد فصل السيرافي بين: أقلُّ رجلٍ، وأقلُّ من؛ لأنَّ (من) يفتقرُ إلى وصفٍ، والخبرُ

(١) انظر: الكتاب ٣٣٦/٢.

(٢) انظر: شرح السيرافي ١١٨/٣ ب.

(٣) هو المقتنع الكندي.

(٤) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: انتصاب (غير) على أنه مستثنى مقدّم، وذلك أنه لما وقع بين الموصوف والصفة، وهما شيمة وتشبه، وتقدّم على الصفة، صار كأنه قد تقدّم على الموصوف.

انظر: أمالي القالي ٢٨١/١، وديوان الحماسة ٣٩/٢، وشرحها للمرزوقي ١١٨٠/٢، والحماسة البصرية ٨١٦/٢.

(٥) الكتاب ٣١٤/٢.

(٦) انظر: الشيرازيات ٤٠٢/٢.

محذوف، وَرَجُلٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى وَصْفٍ، فالمذكورُ خيرٌ^(١).

وإذا قلتَ: ما ظننتُ أحداً يقولُ ذاكَ إلاَّ زيدُ، جازَ النصبُ من وجهين: عَلَى الْبَدَلِ مِنْ (أحد)، وَعَلَى أَصْلِ الاستثناءِ، وجازَ الرفعُ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (يقولُ)؛ لأنَّ المعنى: ما يقولُ ذاكَ إلاَّ زيدُ. فَإِنْ قلتَ: ما ضَرَبْتُ أحداً يقولُ ذاكَ إلاَّ زيداً، لم يُجْزِ الرفعُ؛ لأنَّه ليسَ المعنى: ما يقولُ ذاكَ إلاَّ زيدُ، فَيُلغى وَيُبدَلُ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (يقولُ). فأما قولُ الشاعرِ^(٢):

فِي لَيْلَةٍ لَا تَرَى هَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا^(٣)

فَهُوَ^(٤) بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (يَحْكِي)، فهذا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِنْ رُؤْيَةِ الْقَلْبِ، وَمَعْنَى الْبَيْتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ، وَقَدْ مَنَعُوا هَذَا الْبَدَلُ فِي رُؤْيَةِ الْعَيْنِ، كَمَا مَنَعُوهُ مِنْ ضَرَبْتُ وَبَابِهِ، فَإِنْ حَمَلُوا رُؤْيَةَ الْعَيْنِ عَلَى رُؤْيَةِ الْقَلْبِ كَمَا حَمَلَ سَيَبُوهِ وَالْمَازِيُّ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ^(٥): أَمَا تَرَى أَيُّ بَرَقٍ هَا هُنَا^(٦)، وَعَلَّقَ الرُّؤْيَةَ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ عِنْدَهُمَا، فَهُوَ قَوْلٌ، وَكَمَا

(١) انظر: شرح السيرافي ١٠٣/٣ ب.

(٢) اختلف في قائله، فقليل:

أ- عدي بن زيد.

ب- أحيحة بن الجلاح.

(٣) البيت من المنسرح.

انظر: ملحقات ديوان عدي ١٩٤، وديوان أحيحة ٦٢، والكتاب ٣١٢/٢، ٣١٨، والمقتضب ٤٠٢/٤، والأصول ٢٩٥/١، والحجة للقراء السبعة ١٧٤/١، ٣٧٣/٤، والشيرازيات ٢٦٥/١، والأغاني ٣٦/١٥، وأما ابن الشجري ١٠٩/١، والحماسة البصرية ١١٨٦/٣، ومغني اللبيب ١٩١، ٧٣٢، ٨٨٨، وخزانة الأدب ٣٤٨/٣.

(٤) أي: الكواكب.

(٥) من كلام العرب.

(٦) انظر: الكتاب ٢٣٦/١. وقد نسب المصنف القول بأن الرؤية هنا رؤية العين لسيبويه، وإلى هذا ذهب ابن سيده في شرح مشكل شعر المتنبي ٤٣.

وليس كلام سيبويه صريحاً بذلك. وقال السيرافي: «واعلم أنَّ هذه الأفعال التي يقع الاستفهام بعدها إنما هي أفعال القلوب من علم وظن وفكر وخاطر، ولا يجوز أن يقع في موقع ذلك فعل مؤنَّث... قال أبو عثمان المازني: قولهم: أما ترى أيُّ برقٍ هَا هُنَا، يُريدُ به: رؤية العين، ولم يُردْ به رؤية القلب... وجاز هذا في هذا خاصة؛ لأنها محكية، ولا يُقاس... والقول الصحيح أنَّه يُريدُ الرؤية التي في معنى العلم، وإليها يرجع الكلام؛ لأنَّ الإنسان إذا قالَ لِمَنْ يُخاطَبُهُ: أما ترى أيُّ شيءٍ في الدنيا، فليس يُريدُ به رؤية العين، وإنما يُريدُ به رؤية العلم». انظر: شرح

عَلَّقُوا (عرفت) في قولك: عَرَفْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ، كما عَلَّقُوا (عَلِمْتُ)، فإن قلت: قل ما تَسْكُنُ الدَّارَ إِلَّا الظُّبَاءَ، فالرفع والنصب، وإذا قلت: قل من يَسْكُنُ الدَّارَ إِلَّا الظُّبَاءَ، فالنصب الوجه.

واعلم أنه لا يجوز أن يُسْتَثْنَى بِاسْمَيْنِ بِإِلَّا بِغَيْرِ حَرْفٍ عَطْفٍ، كما لا يجوز أن تَعَطِفَ اسْمَيْنِ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ. فلو قلت: أَعْطَيْتُ النَّاسَ الدَّنَانِيرَ إِلَّا عَمْرًا الدَّرَاهِمَ، لم يصح، وكذلك في النفي لو قلت: ما أعطيت أحداً درهماً إِلَّا زَيْدًا دَانِقًا، ما جاز على الاستثناء، فأما على البَدَلِ فيجوز، فإن قلت: ما أعطيت القوم الدراهم إِلَّا عَمْرًا إِلَّا دَانِقًا، جاز. فأما قول الشاعر^(١):

وَلَيْسَ مُجِيرًا إِنْ أَتَى الْحَيَّ خَائِفٌ وَلَا قَائِلًا إِلَّا هُوَ الْمُتَعَيِّبُ^(٢)

فشاذ^(٣)، وهو محمول على فعل آخر^(٤)، فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا زِلْنَاكَ أَتْبَعَكَ ۖ﴾^(٥)، فَعَلَى الظَّرْفِ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: لَوْ قُلْتَ: [مَا] ^(٦)ضَرَبَ ^(٧)الْقَوْمَ إِلَّا بَعْضُهُمْ بَعْضًا، لَمْ يُجْزَ، وَإِنَّمَا جَوَازُهَا أَنْ يَقُولَ: مَا ضَرَبَ الْقَوْمَ بَعْضُهُمْ إِلَّا بَعْضًا. وَأَجَازَ بَعْضُهُمُ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُمُ الْآخَرُ مُنْتَصِبًا بِضَرْبِ انْتِصَابِ الْمَفْعُولِ بِهِ لَا عَلَى

الكتاب ٤٦/٢ ب.

ونقل ابن سيده عن الفارسي تفسير الرؤية برؤية القلب. انظر: شرح مشكل المتنبي ٣. مع أن كلامه في البغداديات يخالف هذا.

وانظر رأي المازني أيضاً في البغداديات ٣٧٤، والمخصص ١١٢/١.

(١) هو الأعشى.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: الصبح المنير ٨٨، ومعاني القرآن للفراء ١٠٠/٢، وتفسير الطبري ١١٠/١٤، والحكم ١٨٨/٢ (عيب)، وشرح اللمع للأصفهاني ٤٩٤/٢، وكشف المشكلات ١٠٨٧/٢ والحماسة البصرية ٩١٨/٢، وتفسير القرطبي ٣٢٩/١٢، واللسان ٦٣٣/١ (عيب).

(٣) وذلك إذا جعل (المتعيب) مفعول (قائل)، مع الفصل.

(٤) تقديره: ولا قائلاً إلا هو يقول المتعيباً. انظر: معاني القرآن للفراء ١٠٠/٢-١٠١.

(٥) هود: ٢٧.

(٦) سقط من أ.

(٧) في أ: ضربت.

البدل ولا على الاستثناء^(١)، وإنما هو بمرتلة: ما ضربَ بعضاً إلا بعضٌ، وتصحيحها عند غيره^(٢): ما ضربَ القومَ أحداً إلا بعضهم بعضاً، فإن قلت: ضربَ إلا زيدا قومك أصحابنا، فاستثنت (زيداً) من المفعول لم تصح المسألة عند الأخفش؛ لأن الفعل ليس للمفعول وُضع، فإن استثنت به من الفاعل صحت المسألة؛ لأن الفعل له وُضع، فكأنه قد ذكر، وغيره يجوز الاستثناء من الفاعل والمفعول به / ١٠٧ أ في المسألة.

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَا بَعْدَ (إِلَّا) لَا يَكُونُ وَصْفاً لِمَا قَبْلَهَا لَا تَقُولُ: [مَا] مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا قَائِمٌ، عَلَى الْوَصْفِ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ لَا يُبَيِّنُ الْمَوْصُوفَ وَلَا يَخَالِفُهُ فِي الْحُكْمِ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ: مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ إِلَّا الظَّرِيفِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ مُخَالَفَةُ الصِّفَةِ الثَّانِيَةِ لِلصِّفَةِ الْأُولَى، فَإِنْ جَعَلْتَ (إِلَّا) وَصْفاً حَسَنًا؛ لِأَنَّ الَّذِي بَعْدَهَا فِي الْوَصْفِ لَا اعْتِبَارَ بِهِ فِي نَفْيٍ وَإِثْبَاتٍ، فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا ضَارِبٍ زَيْدًا، عَلَى الْوَصْفِ لَمْ يَجْزِ، فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا ضَارِبٍ، جَازٌ، وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ: مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدًا عَمْرُوً، وَلَمْ يَجْزِ: مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدًا عَمْرًا^(٤)، وَحُجَّتُهُ أَنَّ الْمَفْعُولَ إِذَا ذُكِرَ اضْطُرَّتْ إِلَى الْفَاعِلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْفَاعِلُ إِذَا ذُكِرَ لِلْغَنَاءِ عَنِ الْمَفْعُولِ، قَالَ: وَلَوْ قُلْتَ: ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا قَوْمَكَ، لَمْ يُسْتَحْسَنَ، وَمَا أَرَاهُ إِلَّا جَائِزًا، فَإِنْ قُلْتَ: جَلَسْتُ عِنْدَ الْقَوْمِ إِلَّا عِنْدَ زَيْدٍ، كَانَتْ (عِنْدَ) التَّالِيَةِ بَمِثْلَةِ (زَيْدٍ) فِي نَصْبِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَدَلُهَا مِنَ الْأُولَى^(٥)، وَلَا يَكُونُ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ ظَرْفَانِ مِنَ الْمَكَانِ، وَهَذَا شَاذٌ تَدْعُو إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ.

قال أبو الفتح: «إِنْ كَانَ مَا بَعْدَهَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِ مَا قَبْلَهَا فَالْنَّصْبُ هُوَ الْبَابُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، تَقُولُ: مَا بِالذَّارِ أَحَدٌ إِلَّا وَتَدَّ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا حَمَارًا، قَالَ النَّابِغَةُ: وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانًا^(٦) أَسْأَلُهَا أَعَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

(١) انظر رأي الأخفش في: الاستغناء ٧٦، والارتشاف ٣/١٥٢٠.

(٢) هو رأي الفارسي، كما في الاستغناء ٧٦، والارتشاف ٣/١٥٢٠.

(٣) سقط من أ.

(٤) انظر رأي الأخفش: البحر المحيط ٤/٣.

(٥) في ج: الأول.

(٦) في ج: أصيلاً. وفي اللمع: أُصيلاً.

إِلَّا الْأَوَارِيَّ^(١) لِأَيِّ مَا أُبَيِّنُهَا وَالنَّوْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلُومَةِ الْجَلْدِ
فَنَصَبَ: (أَوَارِيَّ)^(٢) لِمَا ذَكَرْنَا^(٣).

قال سعيد: المخالف في الجنسية يُسَمَّى مُنْقَطِعاً، والبصريُّون يُقَدِّرُونَ (إِلَّا) تَقْدِيرَ (لَكِنْ)، والكوفيُّون يَقَدِّرُونَ فِيهِ تَقْدِيرَ (سِوَى)^(٤)، والذي قَدَّرَهُ الْبَصَرِيُّ أَوَّلِي؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ حَرْفاً مَكَانَ حَرْفٍ، والكوفيُّ قَدَّرَ اسماً مَكَانَ حَرْفٍ، وَالْأَسْمُ جَارٌّ، وَالْجَامِعُ بَيْنَ (إِلَّا) وَ(لَكِنْ) أَنَّ (لَكِنْ) يُسْتَدْرَكُ بِهَا عَلَى طَرِيقِ مَخَالَفَةٍ مَا بَعْدَهَا لِمَا قَبْلَهَا، وَكَذَلِكَ (إِلَّا)، إِلَّا أَنَّ (إِلَّا) تُخْرِجُ بَعْضاً مِنْ كُلِّ إِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً، وَإِذَا كَانَتْ مُنْقَطِعَةً حَصَلَتْ عَلَى مَعْنَى: (لَكِنْ)؛ لِأَنَّهُ يَبْطُلُ عَنْهَا إِخْرَاجُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، وَيَبْقَى عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا مُخَالَفٌ لِمَا قَبْلَهَا.

وَلَمْ يَجُوزُوا: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ لَكِنْ عَمَرُوا؛ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَ التَّحْوِيلِينَ: إِنَّ الْمُسْتَشْنَى مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ، يَجِبُ أَنْ يُضَيَّفُوا إِلَيْهِ: وَيَكُونُ بَعْضُهُ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ: جَاءَنِي زَيْدٌ إِلَّا عَمراً، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِهِ، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ وَلَيْسَ بِبَعْضِهِ فَلَا يَجُوزُ الِاسْتِثْنَاءُ كَمَا مَثَّلْنَا.

وَالِاسْتِثْنَاءُ الْمُنْقَطِعُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ مَعْنَى يَتَّصِلُ بِهِ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ حَتَّى يَصِيرَ إِلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُسْتَشْنَ لَظَنَّ أَنَّهُ فِيهِ كَقَوْلِكَ: مَا سَارَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَاراً، لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: مَا سَارَ الْقَوْمُ بِدَوَابِّهِمْ، وَلِهَذَا لَمْ يُجِزُوا: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ لَكِنْ عَمَرُوا؛ لِأَنَّ مَعْنَى (لَكِنْ) الْإِنْقِطَاعُ، وَلِهَذَا أَوْضَحُوا مَعْنَى حَرْفِ الِاسْتِثْنَاءِ فِي هَذَا الْبَابِ بِلَكِنْ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَ(زَيْدٌ) مِنْ جِنْسِ الْأَحْدِينَ لَمْ يَبْقَ الْمَوْضِعُ لَلَكِنْ لِتَضَادِّ الْأَمْرِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا تُوجِبُ انْقِطَاعَهُ مِمَّا قَبْلَهُ، وَ(زَيْدٌ) مُتَّصِلٌ بِهِ فِي الْمَعْنَى. وَقَدْ أَجَازُوا هَذَا عَلَى وَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ أَلَّا تَجْعَلَ زَيْداً دَاخِلاً فِي الْأَحْدِينَ فَيَكُونُ مُنْقَطِعاً مِنْهُمْ.

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ يُعْتَقَدُ ذَلِكَ؟

قِيلَ: قَدْ سَبَقَ أَنَّهُ لَا يُفْتَقَرُ فِي الْإِتِّصَالِ إِلَى الْجِنْسِيَّةِ وَحَدِّهَا حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهَا، فَتَدَبَّرْ

(١) في اللمع: أَوَارِيَّ.

(٢) في اللمع: الْأَوَارِي.

(٣) اللمع ٦٧.

(٤) انظر رأي البصريين في الكتاب ٣٢٥/٢، والمقتضب ٤١٢/٤، والأصول ٢٩٠/١، ورأي الكوفيين في الأصول

ذلك.

وهذا الضرب إنما يتبين في المنفي لا في الموجب، فإن الموجب يستوي فيه الجنس وغير الجنس، وإنما يختلف أمرهما في النفي^(١)، فأهل الحجاز ينصبونه وهو الصواب، وبنو تميم يرفعونه، ورفعهم يفتقر إلى تأويل، وذلك التأويل مجاز لا حقيقة، وذلك أنك تجعله بدلاً، والبدل هو المبدل منه في الحقيقة إذا كان كلياً، أو بعض المبدل منه إذا كان بعضياً، وهذان الأول والثاني مختلفان، فكيف يصح ذلك؟ فلما تخالفا في المعنى تخالفا في اللفظ، / ١٠٧ ب وهذا له نظير في العربية.

وَأَعْلَمَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا حَمَارٌ، فَكَأَنَّكَ عَمَّمْتَ كُلَّ شَيْءٍ بِالنَّفْيِ، وَجَعَلْتَ أَحَدًا مُؤَكِّدًا لَا اعْتِبَارَ بِهِ، وَكَلَّمَا ذَكَرْتَ قَبْلَ (إِلَّا) مِنْ شَيْءٍ يَكُونُ مُخَالَفًا لِمَا بَعْدَهَا فِي الْجِنْسِيَّةِ قَدَّرْتُهُ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ، وَجَعَلْتَ الْحُكْمَ لِلثَّانِي، وَكَذَلِكَ: مَا أَتَانِي زَيْدٌ إِلَّا عَمَرُو، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا أَتَانِي كُلُّ شَيْءٍ، وَذَكَرْتَ زَيْدًا تَوْكِيدًا فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ، وَقَالُوا: لَا تَكُونَنَّ مِنْ فُلَانٍ إِلَّا سَلَامٌ بِسَلَامٍ، تَقْدِيرُ (مِنْ) أَنْ تَكُونَ مُتَعَلِّقَةً بِمَحذُوفٍ، كَمَا قَالَ^(٢):

فَإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتُ مِنِّي^(٣)

وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَيْهَا (إِلَّا) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَ(سَلَامٌ) خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ بِمَحذُوفٍ، وَالبَاءُ صِفَةٌ لِسَلَامٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (سَلَامٌ) مُبْتَدَأً؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْأَمْرِ، أَيْ: تَارِكُهُ، وَ(بِسَلَامٍ) خَبَرُهُ، وَالْحَالُ مُؤَكِّدَةٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْأَوَّلِ تَارِكُهُ، وَكَذَلِكَ مَعْنَى الثَّانِي، وَدَخَلَتْ (إِلَّا) عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَمْرِ لِأَجْلِ اللَّفْظِ، وَقَدْ نَصَبُوا (سَلَامًا) عَلَى مَعْنَى لَا

(١) في ج: المنفي.

(٢) هو النابغة الذبياني.

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدوره:

إِذَا حَاوَلْتُ فِي أَسَدٍ فُجُورًا

انظر: ديوان النابغة ١٢٧، والكتاب ١٨٦/٤، واللائق ٦٧٨/٢، والبحر المحيط ٢٦٤/٢، ٤٢٣.

وورد صدرًا في قصيدة لرجل يخاطب امرأة، فيكون بكسر ضمير الخطاب الكاف والتاء، وعجزه:

إِذَا مَا طَارَ مِنْ مَالِي الثَّمِينُ

انظر: مقاييس اللغة ٣٨٧/١ (ثمن)، واللائق ٢٢٥/١، وأساس البلاغة ١٠١/١ (ثمن).

تَخَالَطُهُ إِلَّا مُتَارَكَةً، فَالْمُتَارَكَةُ لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الْمُخَالَطَةِ، وَ(سَلَامٌ) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ رُوِيَ عَنْهُ الْغَوَاكِرُ فَاسْتَغْنَى﴾ (١) أَي: مُتَارَكَةً وَتَبَرُّوْا مِنْكُمْ (٢)؛ لِأَنَّهَا نَزَلَتْ قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرُوا بِالسَّلَامِ الَّذِي هُوَ التَّحِيَّةُ (٣). وَمِنْ ذَلِكَ: مَا جَاءَني الْمُسْلِمُونَ إِلَّا الْكَافِرِينَ، وَمَا جَاءَني الضَّارِبُونَ إِلَّا الْمَضْرُوبِينَ، لِلتَّضَادِّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: مَا بِالْدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارٌ. فَأَمَّا الْبَيْتُ (٤) فَإِنَّهُ لَوْ أُوْرِدَهُ (إِلَّا الْأَوَارِيَّ) بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ كَانَ أَوَّلِي (٥)، وَلَيْسَ فِي قَوْلِكَ: (أَوَارِيَّ) حُجَّةٌ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ (أَحَدٍ) فِي اللَّفْظِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى أَصْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ، فَإِذَا قَالَ: إِلَّا الْأَوَارِيَّ، بِالنَّصْبِ، لَمْ يَكُنْ إِلَّا عَلَى أَصْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَلَا يُبَدَّلُ مِنْ (أَحَدٍ) لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا (مِنْ) الْمُسْتَعْرِقَةُ لِلْجِنْسِ فِي النَّفْيِ، وَأَيْضًا فـ(مِنْ) لَا تَدْخُلُ بَعْدَ (إِلَّا) فِي الْحُكْمِ، وَهَذَا الْقَوْلُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ التَّنْكِيرَ وَالْمَعْرِفَةَ يَتَسَاوَيَانِ فِي امْتِنَاعِ وَقُوعِهِمَا بَعْدَ (مِنْ) هُنَا؛ لِأَنَّ (إِلَّا) قَدْ أَزَالَتْ حُكْمَهَا بِالْإِيجَابِ لِلَّذِي فِيهَا، فَلَوْ قُلْتَ: مَا بِالْدَّارِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا امْرَأَةٌ بِالْجَرِّ، لَمْ يُجْزَ، وَإِنْ كَانَ تَنْكِيرًا؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: مَا بِالْدَّارِ إِلَّا مِنْ امْرَأَةٍ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْبَدَلَ هُنَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَرْفُوعًا، فَتَسْتَوِي الْمَعْرِفَةُ وَالتَّنْكِيرُ فِي الْحَمْلِ عَلَى الْمَوْضِعِ.

(١) الفرقان: ٦٣.

(٢) انظر هذا التخريج في: شرح الكافية ٧٣٢/٢/١.

(٣) ذكر الزجاج هذا حينما تكلم عن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ رُوِيَ عَنْهُ الْغَوَاكِرُ فَاسْتَغْنَى﴾ (١) Y X W V U T S R Q P O

[Z] [القصص: ٥٥]. انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٤٩/٤.

(٤) البيتان اللذان ذكرهما من البسيط.

الأصيلان: تصغير (أصيل) وهو العشي. أعيت: أي لم تجب. الربع: المنزل. والأواري: محابس الخيل ومرباطها. واللأي: البطء. أي ما أثبتتها إلا بعد بطء. والنؤي: الحاجز يمنع السيل عن بيت الشعر. والمظلومة: الأرض التي أبطأ عنها المطر أعواماً فلم يُصبها، والجلد: الأرض الصلبة. (عن الديوان وشرح أبيات سيويه).

انظر: ديوان النابغة ١٤-١٥، والكتاب ٣٢١/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٨/١، والبيت الثاني في إصلاح المنطق ٤٧، والحيوان ٣٣١/١، والبيتان في المقتضب ٤١٤/٤، وتفسير الطبري ١٨٣/١، ٥٢٣، ٢٠٣/٩ (شاكر)، وشرح أبيات سيويه ٥٤/٢ (دمشق)، والبيت الثاني في التمام ١٦٠، والأزهية ٨٠، والبيتان في الإنصاف ٢٦٩/١، وشرح المفصل ١٢٩/٨.

(٥) جاء منكراً عند سيويه والمبرد وابن السكيت وغيرهم.

الثاني: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ وَ(أَحَد) مجرورٌ، وَإِنَّمَا رَفَعُهُ يَصِحُّ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى الْمَوْضِعِ، كَمَا كَانَ وَصِفًا^(١) عَلَى الْمَوْضِعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿B A @ ? >﴾^(٢) بِالرَّفْعِ^(٣). وَيَجُوزُ فِي التَّكْرَةِ الْبَدَلُ عَلَى الْمَوْضِعِ أَيْضًا، عِنْدَ مَنْ أَبْدَلَ فِي الْاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ رَفْعًا وَنَصَبًا^(٤).
وَفِي الْاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُتَأَوَّلَ فِيهِ حَتَّى يُبَدَلَ كَمَا فِي الْمُتَّصِلِ، كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا، رَفْعًا وَنَصَبًا، أَيْ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ، وَمَنْ يَجِيءُ مَجِيءًا^(٥) زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا، وَكَذَلِكَ يَقَعُ فِي الْإِيجَابِ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ سَيِّوِيهِ: «مَا أَعَانَهُ عَلَيْهِ إِخْوَانُكُمْ إِلَّا إِخْوَانُهُ؛ لِأَنَّهَا مَعَارِفُ، وَلَيْسَتْ الْأَسْمَاءُ الْآخِرَةُ بِهَا وَلَا مِنْهَا»^(٦).

وَمِنْ هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿عَاصِمٌ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾^(٧) فِي بَعْضِ وُجُوهِهَا الْمُحْتَمَلَةِ^(٨)، فَ: (مَنْ رَحِمَ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَثْنًى مُتَّصِلًا وَمُسْتَثْنًى مُنْقَطِعًا، عَلَى حَسَبِ التَّقْدِيرِ، فَإِنْ جَعَلْتَ (عَاصِمًا) فَاعِلًا، وَ(مَنْ رَحِمَ) فَاعِلًا كَانَ مُسْتَثْنًى مُتَّصِلًا.
وَإِنْ جَعَلْتَ (عَاصِمًا) فَاعِلًا وَ(مَنْ رَحِمَ) مَفْعُولًا كَانَ مُنْقَطِعًا.
وَإِنْ جَعَلْتَ (عَاصِمًا) بِمَعْنَى ذَا عِصْمَةٍ، وَ(مَنْ رَحِمَ) مَفْعُولًا كَانَ مُسْتَثْنًى مُتَّصِلًا.
وَقَالُوا: مَا زَادَ إِلَّا مَا نَقَصَ، فَلَوْ كَانَ عَلَى الْإِتِّصَالِ لَكَانَ التَّقْدِيرُ: مَا زَادَ الْمَاءُ إِلَّا ذِرَاعًا، وَالذِّرَاعُ زَائِدٌ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ النُّقْصَانُ زَائِدًا، وَهَذَا بَاطِلٌ، فَكَأَنَّهُ مَا زَادَ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ نَقَصَ، وَ(مَا) مَعَ الْفِعْلِ بِمِثْلَةِ الْمَصْدَرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: مَا زَادَ الشَّيْءُ وَلَكِنَّ النُّقْصَ أَمْرُهُ، وَأَجَازَ مَبْرَمَانُ

(١) فِي ج: كَمَا وَصِفَ.

(٢) جَاءَتْ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ، أُولَاهَا فِي الْأَعْرَافِ: ٥٩.

(٣) بِالرَّفْعِ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ، وَقَرَأَ الْكَسَائِيُّ وَحْدَهُ بِالْجَرِّ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ. انْظُرْ: السَّبْعَةُ ٢٨٤.

(٤) فِي ج: نَصَبًا وَرَفْعًا.

(٥) فِي ج: مَجِيءًا.

(٦) الْكِتَابُ ٣٢٥/٢.

(٧) هُود: ٤٣.

(٨) انْظُرْ فِي تَوْجِيهِهَا: الْكِتَابُ ٣٢٥/٢، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ١٥/٢، وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ٤٦/١٢، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ

وإِعْرَابُهُ لِلزَّجَاجِ ٥٤/٣، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ ٢٨٥/٢، وَالْكَشَافُ ٢٧٩/٢، وَتَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةٍ ١٧٥/٣،

وَالْتَبْيَانُ لِلْعَكْبَرِيِّ ٧٠٠/٢، وَالْبَحْرُ الْخَيْطُ ٢٢٧/٥.

الرفع، وَجَعَلَ (ما) مُبْتَدَأً، وَخَبَرَهُ مُحذُوفاً^(١)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢): / ١٠٨ أ
 نَجَا سَالِمٌ وَالسَّيْفُ مِنْهُ لِشِدْقِهِ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنُ سَيْفٍ وَمِيزَرًا^(٣)
 وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٤)، وَهُوَ [أَنَّ]^(٥) فَالَجَ بَنَ ذَكْوَانَ، خَرَجَ مِنْ قَوْمِهِ وَانْتَمَى إِلَى بَنِي سُلَيْمٍ:
 مَنْ كَانَ أَسْرَعَ مِنْ تَفَرُّقِ فَالَجٍ فَلَبُونُهُ جَرَبَتْ مَعًا وَأَغْدَتْ
 إِلَّا كَنَاشِرَةَ الَّذِي ضَيَّعْتُمْ كَالْعُصْنِ فِي غُلُوَائِهِ الْمُتَنَبِّتِ^(٦)

(١) انظر رأي ميرمان في شرح السيرافي ١١٤/٣ أ.

(٢) هو حذيفة بن أنس الهذلي.

(٣) البيت من الطويل.

قال السكري: النفس بشدقه: أي كادت تخرج فتعلقت بشدقه، أي إنما نجا بجفن سيف. (شرح أشعار الهذليين).
 انظر: ديوان الهذليين ٢٢/٣، ومجاز القرآن ٩/٢، وشرح ديوان الهذليين ٥٥٨/٢، وغريب الحديث لابن قتيبة
 ٦٢/٢، ٥٥٤، ومجالس ثعلب ٥٢٤/٢، والأصول ٢٩١/١، والمخصص ٧٧/١٤، واللسان ٢٣٤/٦ (نفس)،
 ٨٩/١٣ (جفن)، والبحر المحيط ١٢٦/١.

(٤) اختلف في قائل البيت، فقليل:

أ- عَنَزَ بن دجاجة المازني، كما في سيبويه، وأكثر المصادر على هذا.

ب- كابية بن حرقوص بن مازن. كما في الأغاني والخزانة.

ج- معاوية بن كاسر المازني، كما في شرح أبيات سيبويه.

د- شهاب المازني، كما في الأزهية.

هـ- الأعشى، كما في المخصص وهو خطأ.

(٥) زيادة يستقيم بها النص.

(٦) البيتان من الكامل.

روي:

مَنْ كَانَ أَسْرَعَ فِي تَفَرُّقِ مَازِنٍ

وروي: (مَنْ كَانَ أَشْرَكَ)، وروي: (أَوْ مِثْلَ نَاشِرَةٍ)، فلا شاهد فيه في الرواية الأخيرة.

فالج: هو فالج بن ذكوان، من بني سليم، يقال: إن أصل نسبه: فالج بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، وإهم
 فارقوا نسبهم في بني مازن وانتسبوا إلى بني سليم، وكذا حال (ناشرة)، هو ناشرة بن سعد من بني أسد، ويقال
 إنه: ناشرة بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، فهما قبيلتان من بني مازن، فانتقلت إحدهما إلى بني سليم،
 والأخرى إلى بني أسد. فدعا الشاعر على من كان سبباً في انتقالهما أن تصاب لبونه بالجرب، والمقصود ما فيه
 لب من إبله، ولا يقصد لبوناً واحدة، وأن تُصاب بالعدّة، وهو مرض يشبه الطاعون. وغُلُوْاهُ: طولُه وسُرْعَةُ
 نباته. (عن شرح أبيات سيبويه).

فالكافُ زائدةٌ عندَ المبرّدِ^(١) وغيره لا يزيدُها^(٢)، و(ناشرةٌ) استثناءٌ مُنقطعٌ، وقد حمّله قومٌ على المتّصلِ.

قال أبو الفتح: «ويجوزُ البدلُ وإن لم يكنِ الثاني من جنسِ الأوّل، فتقولُ: ما بالدارِ أحدٌ إلا وتدٌ، وذلك في لغةِ بني تميمٍ، وينشدون: (إلا الأواريُّ)^(٣) بالرفعِ»^(٤).

قال سعيدٌ: هذا الفصلُ لم يحتَرزْ فيه عُثمانُ، وذلك لأنَّ المُستثنى من غيرِ الجنسِ على ضربين: ضربٌ يحسنُ فيه البدلُ على لغةِ بني تميمٍ، وضربٌ لا يحسنُ، فالذي يحسنُ فيه البدلُ هو الذي يدخلُ في حيزِ الأوّلِ يتأويلِ (ما)، وذلك قولك: ما بالدارِ أحدٌ إلا وتدٌ، فالوتدُ يمكنُ أن يدخلَ في حيزِ أحدٍ؛ لأنَّك إذا قلتَ: ما بالدارِ أحدٌ إلا وتدٌ، فكأنَّك قلتَ: ما بالدارِ أحدٌ ولا ما يتبعُ أحدًا كالوتدِ والفأسِ والدّابةِ والقدرِ وجميعِ المُحالاتِ^(٥)، ويجوزُ أن يكونَ^(٦) على قولِ الهذليِّ^(٧):

انظر: الكتاب ٣٢٨/٢، ومجاز القرآن ٢٨٣/١، والحيوان ٥٠٠/٦ (الثاني)، والمقتضب ٤١٦/٤، وشرح المفصليات للأبناري ٢٧٨/١، والأصول ٢٩٣/١، وشرح أبيات سيبويه ١٧٢/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٠٢/١، والأزهية ١٧٦-١٧٧، والمخصص ٦٨/١٦ (الثاني)، وشرح المفصليات للتبريزي ٥٣٦-٥٣٧، وخزانة الأدب ٣٦٢/٦.

(١) انظر: المقتضب ٤١٦/٤-٤١٧. وتابعه كثير، كابن السراج وابن جني. انظر: الأصول ٢٩٣/١-٢٩٤، وسر الصناعة ٣٠٢/١.

(٢) ممن لم يحكم بزيادتها السرياني، انظر: شرحه للكتاب ١١٥/٣ أ، وقال الأعلام: «وكان المبرّد يجعل الكاف في قوله (كناشرةٌ) زائدة، ولا يُحتاجُ إلى زيادتها؛ لأنَّه أراد ناشرةً ومن كان مثله ممن لم يظلم غيره...» انظر: تحصيل عين الذهب: ٣٦٤-٣٦٥.

(٣) في اللمع: وينشدون قول النابغة: إلا أوارِيُّ.

(٤) اللمع ٦٧.

(٥) المُحالات: هي الأشياء التي إذا كانت مع المسافر حل حيث شاء، ولم يحتج إلى أحد، وهي: القدر، والشفرة، والقذّاحة، والقربة، والفأس، والمسحاة، والرحى. انظر: إصلاح المنطق ٣٩٨، والحيوان ٩٧/٥، وأدب الكاتب ١٧٨.

(٦) أي الرفع على البدل، يكون على الاتساع، بأن يتزل ما لا يعقل منزلة من يعقل، فيبدله منه. انظر: تحصيل عين الذهب ٣٥٧. والاستشهاد بالأبيات التالية على هذا.

(٧) هو أبو ذؤيب.

فإن تُمسِ في قبرِ برهْوةٍ ثاويًا أنيسُك أصداءُ القُبُورِ تصيحُ^(١)
وكذلكَ قولُهُ^(٢):

وخيلٍ قد دَلَفَتْ لها بخيلٍ تحيَّةُ بينهمُ ضَرْبٌ وجيعُ^(٣)
و[كذلكَ]^(٤) قولُهُ^(٥):

ليسَ بيّني وبَيْنَ قيسٍ عتابٌ غيرُ طعنِ الكُلى وضَرْبِ الرِّقابِ^(٦)
ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ: ما بالدارِ شيءٌ إلا وتَدُّ، ونحو ذلك؛ لأنَّ الوتدَ شيءٌ، فيكونُ
وتدٌ بدلًا منه، وتكونُ قد ذكَّرتَ (أحدًا) توكيدًا، ودخلَ في العمومِ الذي لشيءٍ، أو كأنَّكَ
قُلْتَ: ما بالدارِ إلا كذا، وعلى هذا تأوَّلوا: ما أتاني زيدٌ إلا عمَّرو، وقد فسَّرناه، وعلى هذا
قولُهُ^(٧):

(١) البيت من الطويل.

روي (في رمس) و(في غار) بدل (في قبر).

رهوة: مكان بعينه. والثاوي: المقيم. والصدى: طائر، يقال لها الهامة، يزعمون أنها تخرج من رأس المقتول تصيح
حتى يؤخذ بالثأر. (عن تحصيل عين الذهب).

انظر: ديوان الهذليين ١/١١٦، والكتاب ٢/٣٢٠، وشرح أشعار الهذليين ١/١٥٠، وشرح أبيات سيبويه
٢/١٩٦، وتحصيل عين الذهب ٣٥٧، ومعجم البلدان ٣/١٠٨، واللسان ١٤/٣٤٤ (رها)، وخزانة الأدب
٣/٣١٥.

(٢) هو عمرو بن معديكرب.

(٣) البيت من الوافر.

انظر: ديوان عمرو ١/١٤٩، والكتاب ٢/٣٢٣، ٣/٥٠، ونوادر أبي زيد ٤٢٨، ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٠٩،
والمقتضب ٢/٢٠، ٤/٤١٣، وتفسير الطبري ٢/٢٩٤ (شاكر)، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٩٣، ٥/٢٤٣،
وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٠، والخصائص ١/٣٦٨، وتحصيل عين الذهب ٣٦٠، وشرح الحماسة للمرزوقي
٢/٥٨١، وأمالى ابن الحاجب ١/٣٤٥.

(٤) سقط من ج.

(٥) هو عمرو بن أيهم التغلبي، ويُقال: عُمير. وهو أعشى تغلب.

(٦) البيت من الخفيف.

انظر: الصبح المنير (باب أعشى تغلب) ٢٧٠، والكتاب ٢/٣٢٣، والمقتضب ٤/٤١٣، وتفسير الطبري ٢/٢٦٣،
(شاكر)، ومعجم الشعراء ٢٤٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٧، وتحصيل عين الذهب ٣٦٠، واللائئ ١/١٨٤،
وشرح المفصل ٢/٨٠.

(٧) هو جران العود النميري.

وَبَلَدَةٍ لَّيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَعْيَسُ^(١)
فَيَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ الْيَعْفِيرَ الْأَنْيْسَ، عَلَى الْإِتْسَاعِ، وَقَدَّرَ لَيْسَ فِيهَا^(٢) شَيْءٌ؛ لِأَنَّ شَيْئاً أَعْمُ
مِنْهُ، لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ وَمَنْ^(٣) لَا يَعْقِلُ، فَيَكُونُ قَدْ غَلَبَ مَنْ يَعْقِلُ عَلَى مَنْ لَا يَعْقِلُ،
كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ - . / دَابَّةٌ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ : < =] > ? @
[B A]^(٤)﴾^(٥).

وَالضَّرْبُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى غَيْرَ دَاخِلٍ فِي حَيْزِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَنِ
الْمُسْلِمُونَ إِلَّا الْكَافِرِينَ، وَمَا فِيهَا الضَّارِبُونَ إِلَّا الْمَضْرُوبِينَ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا
يُكَذِّبُونَ﴾^(٦) وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ^(٧) فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ^(٨) إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ
أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ^(٩)﴾^(٦).

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ [Z Y] \ _ ^ ` ﴾^(٧) فَأَهْلُ الْحِجَازِ يَنْصُبُونَهُ وَبَنُو تَمِيمٍ

وقيل: نزال بن غلاب.

(١) من الرجز.

روي: بَسَابِسًا لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ

وروي: لَيْسَ بِهَا مِنْ أَهْلِهَا أَنْيْسٌ

اليعافير: أولاد الأطباء، واحدها: يعفور، والعيس: بقر الوحش، والعيسُ البياض، سميت عيساً لبياضها، وأصله
للإبل، فاستعاره للبقرة. (عن تحصيل عين الذهب).

انظر: ديوان جران العود ٥٢، والكتاب ٣٢٢/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٨/١، ومجاز القرآن ١٣٧/١،
والمقتضب ٤١٤/٤، ومجالس ثعلب ٤٥٢/٢، وتفسير الطبري ٢٠٣/٩ (شاكراً)، والزاهر ٤٠٤/٢، وإعراب
القرآن للنحاس ٥٠٣/١، وشرح أبيات سيبويه ١٣٩/٢-١٤٠، وتحصيل عين الذهب ٣٥٩، والإنصاف
٢٧١/١.

(٢) في ج: بها.

(٣) في أ: ما.

(٤) سقط من ج.

(٥) النور: ٤٥.

(٦) الانشقاق: ٢٢-٢٥.

(٧) النساء: ١٥٧.

يَرْفَعُونَهُ عَلَى مَا بَيْنَنَا^(١).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾^(٢) فهذا عند سيبويه استثناء منقطع^(٣) لا يكون إلا منصوباً في الغالب عند أكثر الجماعة، وكذلك قوله تعالى: ﴿! " # \$ % & ' ()﴾^(٤)، ويجوز رفع (قوم) عند يونس على الوصف^(٥)، كقوله^(٦):
إِلَّا الْفَرَقْدَانِ^(٧)

أي: فهلاً كانت قرية غير قوم يونس^(٨)، وقال الزجاج: إلا قوم يونس، على البدل، على لغة أهل الحجاز، أي: فهلاً كان قوم لني^(٩) آمنوا إلا قوم يونس^(١٠)، ولعله رأى (لولا) كانت بتقدير (هلاً)، و(هلاً) بتقدير: ما كانت قرية، ومنه قوله تعالى: ﴿- . /

(١) يعني الاستثناء المنقطع، انظر اللغتين في: الكتاب ٣١٩/٢، وشرح اللمع للواسطي ٨١، وشرح المفصل ٨٠/٢.

(٢) هود: ١١٦.

(٣) انظر: الكتاب ٣٢٥/٢.

(٤) يونس: ٩٨.

(٥) انظر رأي يونس في البديع ٢٢٨/١/١، ولم أجد نسبة هذا القول إليه في غيره.

(٦) اختلف في قائله، ف قيل:

أ- عمرو بن معديكرب.

ب- حضرمي بن عامر الأسدي.

ج- سوار بن المضرب.

(٧) جزء بيت من الوافر، وتماؤه:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُؤُ أَيُّكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

انظر: شعر عمرو ١٦٧، والكتاب ٣٣٤/٢، ومجاز القرآن ١٣١/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٦/١، والبيان

والتبيين ٢٢٨/١، والكامل ١٤٤٤/٣، والمقتضب ٤٠٩/٤، وتفسير الطبري ٥٢٧/٨ (شاكر)، والزاهر

٤٠٥/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٦٨، والمؤتلف والمختلف ١٠٦.

(٨) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٤-٣٥، وشرح السيرافي ١١٣/٣ ب.

(٩) في أ: لبني إسرائيل.

(١٠) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٥/٣.

دَيَّرِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ﴿١﴾، فَأَمَّا قَوْلُهُ (٢):

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُيُوفُهُمْ
بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ (٣)
وَقَوْلُهُ (٤):

وَلَا عَيْبَ فِينَا غَيْرَ عِرْقٍ لِمَعَشَرٍ كَرَامٍ وَإِنَّا لَا نَخْطُ عَلَى التَّمَلِّ (٥)
/ ١٠٨ ب فهذا تقدير: لَكِنْ سُيُوفُهُمْ، وَلَكِنْ عِرْقٌ، وَيَحْتَمِلُ رَفْعُهَا عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ،
كَأَنَّهُ يَقُولُ: لَيْسَ بِهِ عَيْبٌ إِلَّا الْجُودُ، وَلَيْسَ الْجُودُ بِعَيْبٍ.
قال أبو الفتح: «فَإِنْ تَقَدَّمَ الْمُسْتَشْنَى لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ، تَقُولُ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا أَحَدًا،
وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا زَيْدًا بِأَحَدٍ، قَالَ الْكُمَيْتُ:
فَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ (٦)

(١) الحج: ٤٠.

(٢) هو النابغة الذبياني.

(٣) البيت من الطويل.

الفلول: التكسر والتنلم. القراع: الجلاد والمضاربة. (عن الديوان).

انظر: ديوان النابغة ٤٤، والعين ٣١٦/٨ (فلل)، والكتاب ٣٢٦/٢، وإصلاح المنطق ٢٤، والحيوان ٢٧٤/٤،
وغريب الحديث لابن قتيبة ٤٧٩/٢، والزاهر ٣٨٣/١، وتهذيب اللغة ٣٣٥/١٥ (فل)، وغريب الحديث
للخطابي ٥٣٨/٢، وإعجاز القرآن للباقلاني ١٠٦-١٠٧، والأزهية ١٨٠.

(٤) اختلف في قائله، ف قيل:

أ- عمرو بن حممة الدوسي.

ب- مزاحم العقيلي.

ج- عروة بن أحمد الخزاعي.

(٥) البيت من الطويل.

النملة: قروح تخرج في الجنب. والجحوس تزعم أن ولد الرجل إذا كان من أخته ثم خطَّ على النملة شُفِي صاحبها.
فالشاعر يقول: إِنَّا لَسْنَا بِمُجُوسًا نَنْكَحُ الْأَخَوَاتِ. (عن أدب الكاتب).

انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٦٢٠/٢، وأدب الكاتب ٢٢، والزاهر ٧٩/٢، وتهذيب اللغة ٣٦٦/١٥ (نمل)،
وغريب الحديث للخطابي ٥٣٨/٢، والمحكم ٣٩٠/١٠ (نمل) (هنداوي)، واللسان ٦٨٠/١١ (نمل)، والبحر
المحيط ٧٣/٥.

(٦) اللمع ٦٨.

قال سَعِيدٌ: قَدْ تَطَرُّأَ عَلَّةٌ فِي حَالَةِ جَائِزَةٍ غَيْرِهَا أَحْسَنُ مِنْهَا، فَيَصِيرُ جَائِزُهَا وَاجِبًا،
والذي كَانَ حَسَنًا خَطَأً، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَ رَجُلٌ رَاكِبٌ، وَرَاكِبًا، عَلَى الْحَالِ مِنَ
التَّكْرَةِ، وَ(رَاكِبًا) أَحْسَنُ، وَ(رَاكِبٌ) جَائِزٌ، فَإِذَا قَدِّمْتَ (رَاكِبًا) فَقُلْتَ: جَاءَنِي رَاكِبًا رَجُلٌ،
لَمْ يُجْزَ (رَاكِبٌ) وَهُوَ صِفَةٌ، وَكَذَلِكَ بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْجِنْسِيَّةِ، وَفِي النَّفْيِ، تَقُولُ: مَا جَاءَنِي
أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَإِلَّا زَيْدًا، فَالرَّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ أَحْسَنُ مِنَ النَّصْبِ عَلَى أَصْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ، فَإِنْ
قَدِّمْتَ قُلْتَ: مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدًا أَحَدًا، [لَمْ يُجْزَ إِلَّا النَّصْبُ] ^(١)، وَذَلِكَ أَنَّ الْبَدَلَ لَا يُقَدَّمُ عَلَى
المُبْدَلِ مِنْهُ، كَمَا أَنَّ الصِّفَةَ لَا تُقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُوفِ، فَبَقِيَ النَّصْبُ عَلَى أَصْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ، كَمَا
قَالَ الْكَمِيتُ:

فَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ ^(٢)
وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَنْشَدَهُ سَيَّوِيهِ ^(٣):
فَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرُكَ نَاصِرٌ ^(٤)
فَهَذَا مِثْلُ: مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا أَحَدًا، وَقَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ ^(٥):

(١) سقط من ج.

(٢) البيت من الطويل.

روي عجزه:

وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ

الشاهد: نصب (آل) على الاستثناء، ولا يجوز فيه البدل.

انظر: ديوان الكميت ١٠٢/١، والعين ٢٦٣/١ (شعب)، والمقتضب ٣٩٨/٤، والكامل ٦١٤/٢، ومجالس
ثعلب ٦٢/١، والجمل ٢٣٤، ومقاييس اللغة ١٩١/٣ (شعب)، والحلل ٣١٢، والمفصل ٨٦، والإنصاف
٢٧٥/١، واللسان ٥٠٢/١ (شعب).

(٣) الكتاب ٣٣٩/٢.

(٤) البيت من الطويل.

وهو للكميت.

انظر: شعر الكميت ١٦٧/١، والمقتضب ٤٢٤/٤، والجمل ٢٣٤، وتحصيل عين الذهب ٣٦٩-٣٧٠، والحلل
٣١٦، وشرح المفصل ٩٣/٢.

(٥) هو كعب بن مالك بن أبي كعب الخزرجي الأنصاري، من بني سلمة. صحابي جليل. أحد شعراء رسول الله
صلى الله عليه وسلم، وأحد الثلاثة الذين خلفوا فتاب الله عليهم. انظر: طبقات فحول الشعراء ٢٢٠/١، وسير

وَالنَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُّ^(١)
وَأَنْشَدَ ابْنُ السَّكَيْتِ^(٢) قَوْلَ الْأَشْجَعِيِّ^(٣):

وَلَكِنَّهُ يَأْتِي إِلَى الْحَوْلِ كَامِلًا وَمَا لِي إِلَّا الْأَيْضِينَ شَرَابُ^(٤)
وَحُكْمُ (إِلَّا) إِذَا كُرِّرَتْ بِغَيْرِ وَاوٍ التَّصْبُ فِي أَحَدِهِمَا لَا غَيْرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَكَ مَرْفُوعٌ،
وَأَمَّا الْآخَرُ فَعَلَى مَا يَقْتَضِيهِ حُكْمُ بَابِهِ، فَتَقُولُ: مَا فِيهَا إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا أَحَدٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ:
مَا فِيهَا إِلَّا زَيْدًا أَحَدًا إِلَّا عَمْرُو، ثُمَّ قَدَّمْتَ عَمْرًا -الذي هو بَدَلٌ- عَلَى (أَحَدٍ)، فَانْتَصَبَ،
وَعَلَيْهِ:

وَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرَكَ نَاصِرُ

فَإِنْ قُلْتَ: مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا، لَمْ يُجْزِ رَفْعُ (عَمْرُو)، فَإِنْ قُلْتَ: مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ زَيْدٌ، كَانَ حَسَنًا؛ لِأَنَّهُ تَوْكِيدٌ، كَقَوْلِكَ: رَأَيْتَ زَيْدًا زَيْدًا، كَمَا
قَالَ^(٥):

وسير أعلام النبلاء ٥٢٣/٢، والإصابة ٣٠٨/٥.

(١) البيت من البسيط.

وقد اختلف في قائله، فقليل لكعب رضي الله عنه كما قال المؤلف، وقيل: لحسان بن ثابت رضي الله عنه.

ألب: أي مجتمعون على العداوة. والوزر: الملحأ. (عن شرح أبيات سيويه).

انظر: ديوان حسان بن ثابت ٢٥٣، والكتاب ٣٣٦/٢، والمقتضب ٣٩٧/٤، والزاهر ٣٠٨/١-٣٠٩، وشرح

أبيات سيويه ١٧٥/٢، ومقاييس اللغة ١٢٩/١ (ألب)، والإنصاف ٢٧٦/١، وشرح المفصل ٧٩/٢، وتذكرة

النحاة ٧٣٥.

(٢) إصلاح المنطق ٣٩٥.

(٣) هو هُذَيْل بن عبد الله الأشجعي.

(٤) البيت من الطويل.

روي: (بمضي) بدل (يأتي)، و(لي الحَوْل) بدل (إلى الحَوْل)، و(كله) بدل (كاملاً).

الأبيضان: اللبن والماء. (عن إصلاح المنطق).

انظر: رسالة الغفران ٥٩، والمخصص ١٣٠/٩، ٢٢٤/١٣، وتهذيب إصلاح المنطق ٣٠١/٢، وأساس البلاغة

٧٣/١ (بيض)، واللسان ١٢٣/٧ (بيض).

(٥) لم أقف على قائله.

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ^(١)
فَإِنْ كَانَ لَهُ اسْمَانِ صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ الْمُتَنَنِّعَةُ.
فَإِنْ قُلْتَ: مَا أَتَانِي إِلَّا عَمْرًا، لَمْ يَجْزِ رَفْعُ (عَمْرُو)، إِلَّا عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعَطْفِ،
وَحَذْفِهِ كَمَا قَالُوا: أَكَلْتُ لَحْمًا خُبْرًا تَمْرًا.
وَإِنَّمَا كَانَ النَّصْبُ فِي أَحَدِهِمَا؛ لِأَجْلِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا،
جَعَلْتَ (زَيْدًا) بَدَلًا، وَ(عَمْرًا) عَلَى أَصْلِ الاستِثْنَاءِ، فَكَذَلِكَ إِذَا حَذَفْتَ وَأَنْتَ تُرِيدُهُ، فَيَكُونُ
(زَيْدٌ) بَدَلًا عَلَى الْمَعْنَى، وَ(عَمْرُو) اسْتِثْنَاءٌ، وَلَا يَصِحُّ نَصْبُهُمَا مَعًا، لِأَنَّ [يَبْقَى]^(٢) الْفِعْلُ بِلَا
فَاعِلٍ، وَعَلَى هَذَا تَقُولُ: مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا إِخْوَتَكَ إِلَّا زَيْدٌ وَعَمْرُو وَعَبْدُ اللَّهِ، كَرَّرْتَ (إِلَّا)
وَإِخْوَتَكَ هُمْ الْأَسْمَاءُ الَّتِي بَعْدَ (إِلَّا).
فَإِنْ قُلْتَ: مَا لِي إِلَّا زَيْدًا صَدِيقٌ وَعَمْرًا، جَازَ فِي (عَمْرُو) الرِّفْعُ وَالنَّصْبُ، أَمَّا النَّصْبُ
فَبِالْعَطْفِ عَلَى زَيْدٍ، وَأَمَّا الرِّفْعُ فَعَلَى مَعْنَى الْكَلَامِ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ: زَيْدٌ لِي صَدِيقٌ وَعَمْرُو، فَلَوْ
قَدَّمْتَ (عَمْرًا) قَبْلَ (صَدِيقٍ) لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ حَمَلًا عَلَى (زَيْدٍ).
وَاعْلَمْ أَنَّ الاسْتِثْنَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ: اسْتِثْنَاءٌ بَعْدَ اسْتِثْنَاءٍ، وَاسْتِثْنَاءٌ مِنْ اسْتِثْنَاءٍ،
وَاسْتِثْنَاءٌ مُطْلَقٌ مِنْ اسْتِثْنَاءٍ.
الاسْتِثْنَاءُ بَعْدَ الاسْتِثْنَاءِ تَكُونُ (إِلَّا) فِيهِ بِمَعْنَى الْوَاحِدِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا
يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَتٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا يَبْسُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾^(٣)، فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِلَّا يَعْلَمُهَا وَهِيَ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ^(١).

(١) من الرجز.

الشيخ هنا الجمل. والرسيم والرمل: نوعان من أنواع السير.

الشاهد فيه: تكرار (إلا) وهي ملغاة لا تفيد إلا التوكيد.

انظر: الكتاب ٣٤١/٢، والجمل المنسوب إلى الخليل ٣١٧، وأما ابن الحاجب ٢٣٢/١، وشرح التسهيل
٢٩٥/٢-٢٩٦، والمقرب ١٨٧-١٨٨، ووصف المباني ١٧٤، وأوضح المسالك ٢٧٢/٢، وجمع الهوامع
٢٢٧/٢.

(٢) سقط من ج.

(٣) الأنعام: ٥٩.

والاستثناء من الاستثناء كقوله: / ١٠٩ أ ﴿ g f e | c b a ` _ ^]

﴿^(٢)﴾، فتقديره: إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ
مُجْرِمِينَ لِّئَلَّا تُبْقِي مِنْهُمْ أَحَدًا بِالإِهْلَاكِ، إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ، ثُمَّ اسْتَشْنَى مِنَ
الْمَوْجِبِ فَقَالَ: ﴿ g f e | c b a ﴾، فالأصل في هذا أن الذي يَقَعُ بَعْدَ
مَعْنَى الْمَنْفِيِّ يَكُونُ بِإِلَّا مُوجِبًا، وَمِنْ مَعْنَى الْمَوْجِبِ يَكُونُ مَنفِيًّا.

وَأَمَّا الِاسْتِثْنَاءُ الْمَطْلُوقُ مِنَ الِاسْتِثْنَاءِ فَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْكَلَامِ كَقَوْلِكَ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا.
وَالْبَيْتُ^(٣) الذي أَنشَدَهُ لِلْكَمِيتِ وَقَبْلَهُ:

إِذَا وَارَتْ الْخَيْلَ الْعِجَاجُ وَتَحْتَهَا غُبَارُ أَنْارَتِهِ السَّنَابِكُ أَصْهَبُ^(٤)
فَمَا لِي إِلَّا [آل]^(٥)..

وَأَعْلَمُ أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ إِخْرَاجُ بَعْضٍ مَا يُوجِبُهُ اللفظُ مِنْ عُمُومٍ ظَاهِرٍ، أَوْ عُمُومٍ حُكْمٍ أَوْ
مَعْنَى يَدُلُّ عَلَيْهِ اللفظُ، فَعُمُومُ اللفظِ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَعُمُومُ الْحُكْمِ قَوْلُكَ: وَاللَّهِ لَا
أَكْلَمُكَ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّ لَا أَكْلَمُكَ حُكْمُهُ إِلَّا يُكَلِّمُهُ أَبَدًا، فَيَوْمَ الْجُمُعَةِ دَاخِلٌ فِيهِ،
فَأَخْرَجَهُ بِالِاسْتِثْنَاءِ، وَأَمَّا الْمَعْنَى الَّتِي يَدُلُّ عَلَيْهَا اللفظُ فَقَوْلُكَ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، فَقَوْلُكَ: مَا قَامَ
إِلَّا زَيْدٌ قَدْ عَلِمَ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ أَنَّ النَّفْيَ مَفْهُومٌ فِي الْمَعْنَى، وَأَنَّ (زَيْدًا) مُسْتَشْنَى مِنْ جُمْلَةِ
مَا عُمَّ بِالنَّفْيِ فِي الْمَعْنَى.

قال أبو الفتح: «فَإِنْ فَرَّغْتَ الْعَامِلَ قَبْلَ (إِلَّا) عَمَلٍ فِيمَا بَعْدَ (إِلَّا)^(٦)، تَقُولُ: مَا قَامَ إِلَّا
زَيْدٌ، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ، فَتَرْفَعُهُ [بِهِ]^(٧) وَتَنْصِبُهُ بِوُقُوعِ الْفِعْلِ

(١) قال الزمخشري: «وقوله (إلا في كتاب مبین) كالتكرير لقوله: (إلا يعلمها)؛ لأن معنى (إلا يعلمها) ومعنى (إلا في
كتاب مبین) واحد» الكشف ٢٤/٢-٢٥.

(٢) الحجر: ٥٨-٦٠..

(٣) تقدم الكلام عليه.

(٤) انظر: خزانة الأدب ١٣٨/٩. وفي الهامش (١) أن البيت لم يرد في ديوان الكميته ولا في الهاشميات.

(٥) سقط من ج.

(٦) في اللمع: عمل فيما بعدها لا غير.

(٧) تكملة من د. وفي اللمع: بفعله.

عَلَيْهِ^(١).

قال سَعِيد: إِذَا تَفَرَّغَ الْعَامِلُ مِمَّا يَسْتَحِقُّهُ بِالْوَضْعِ لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى مُعَدِّ إِلَيْهِ إِذَا ذَكَرَ، فَإِنْ وَقَعَتْ (إِلَّا) مَعَهُ كَانَتْ مُلْغَاةً فِي الْعَمَلِ لَا فِي الْمَعْنَى، وَ(إِلَّا) الْأُولَى مُسَلِّطَةٌ؛ لِأَنَّهَا سَلَّطَتْ الْعَامِلَ عَلَى مَعْمُولٍ لَوْلَا هِيَ لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ، وَلَيْسَتْ هُنَا كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ يَقْتَضِي مَعْمُولَهُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى مُسَلِّطٍ خُصُوصًا فِي الْفَاعِلِ، وَذَلِكَ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) بَدَلًا عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الْمُبْدَلَ لَمْ يَجِرْ لَهُ ذِكْرٌ فَيُضْمَرُ، وَلَا يَجُوزُ بَقَاءُ الْفِعْلِ بِغَيْرِ فَاعِلٍ، فَهُوَ حِينَئِذٍ فَاعِلٌ، إِلَّا أَنْ فِيهِ مَعْنَى الْبَدَلِ مِنْ فَاعِلٍ مُقَدَّرٍ تَقْدِيرُهُ: أَحَدٌ، وَلَيْسَ هُوَ بِبَدَلٍ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وَإِنَّمَا قُلْنَا هَذَا لِشَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمُسْتَشْنَى لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ مُسْتَشْنَى مِنْهُ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى قُلْنَا فِي قَوْلِكَ: مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ، أَيُّ: مَا زَيْدٌ شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ إِلَّا هَذَا تَقْدِيرًا، وَأَيْضًا^(٢) فَإِنَّكَ تَقُولُ: مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ، وَ(هِنْدٌ) مُؤَنَّثٌ حَقِيقِيٌّ، وَالْمُؤَنَّثُ الْحَقِيقِيُّ إِذَا كَانَ فَاعِلًا فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ عِلَامَةٍ تُؤَدِّنُ بِذَلِكَ مَعَ الْفِعْلِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، فإِسْقَاطُهَا فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ يَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ (أَحَدٍ)، وَكَوْنُهُ غَيْرَ مَوْجُودٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ زَيْدًا هُوَ الْفَاعِلُ، وَلَا يَجِيزُونَ وَجُودَ التَّاءِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

بَرَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَالُ مَا فِي بَطُونِهَا فَمَا بَقِيََتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ^(٤)

وَالْأُولَى: فَمَا بَقِيَ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَا بَقِيَ شَيْءٌ إِلَّا هَذَا، فَهَذَا الْبَابُ شَيْءٌ بَدَلٌ: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، فَالْمَعْنَى أَنَّ (عَرَقًا) فَاعِلٌ، وَاللَّفْظُ عَلَى غَيْرِهِ^(٥)، وَذَكَرَ الْفَرَّاءُ عَنِ الْكَسَائِيِّ إِجَازَةً:

(١) اللع ٦٨.

(٢) هذا الشيء الثاني.

(٣) هو ذو الرمة.

(٤) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (الأجراز) بدل (الأجزال)، ولعله تصحيف. وروي: (عُرُوضُهَا) بدل (بطونها).

النحز: ضرب الأعقاب واستحثاث السير. والأجراز: الأحمال. جُرَّشِع: المنتفخ الجنين. (عن الديوان).

انظر: ديوان ذي الرمة ١٢٩٦/٢، والتخريج ٢٠٣٤/٣، والسيرة النبوية لابن هشام ٣٠٣/١، والمختضب ٢٠٧/٢،

والمخصص ١٦٥/١٠، والكشاف ٣٢٠/٣، وتفسير ابن عطية ١٠٣/٥، وشرح المفصل ٨٧/٢، والبحر المحيط

٣٣٢/٧، وشرح ابن عقيل ٤٣٣/١.

(٥) تمييز محمول عن الفاعل، فالأصل: تصبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ.

إجازة: ما قامَ إلَّا زِيداً^(١)، وأجازَهُ الأَخْفَشُ قِياساً عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿t s r q p﴾^(٢)، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣):
 u v ﴿﴾

لو قلت ما في قومها لم تيشم يفضلها في حسبٍ وميسم^(٤)
 ثم قال: وهذا لا يُقاسُ عَلَيْهِ^(٥)، وَأَنْشَدَ:
 لم يبقَ إلَّا العُبطُ والجلاجلا^(٦)
 فأما قولُ الشَّاعِرِ^(٧):

يُطالِبُنِي عَمِّي ثَمَانِينَ نَاقَةً وَمَا لِي يَا عَفْرَاءُ إِلَّا ثَمَانِيَا^(٨)

(١) النصب على الاستثناء في الاستثناء المفرغ منسوب إلى الكسائي في: ارتشاف الضرب ١٥٠٥/٣، وجمع الهوامع ٢٢٣/١، وإلى الفراء في: شرح الكافية ٧٥٥/٢/١، والبحر المحيط ٣٢٣/١.

(٢) النساء: ١٥٩.

(٣) اختلف في القائل، فقليل:

أ- حكيم بن مُعَيَّة.

ب- أبو الأسود الحِمَّاني.

ج- حميد الأرقط.

(٤) من الرجز.

لم تيشم: أصلها: لم تأثم. كسر حرف المضارعة، وخفف الهمز، فقلبت الألف ياء لسبقها بالكسرة. والميسم: الجمال. (انظر: تحصيل عين الذهب).

الشاهد فيه: حذف المستثنى منه، والتقدير: ما في قومها أحد.

انظر: الكتاب ٣٤٥/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٧١/١، وتفسير الطبري ٣٣/٢١، وإعراب القرآن للنحاس

٣٤٩/٤، وأما القالي ٢١٠/٢، والخصائص ٣٧٠/٢، والمحصى ٣٠/١٤، والآلئ ٢٠٥/١، والآلئ ٨٣٠/٢،

وتحصيل عين الذهب ٣٧٢، والمفصل ١٢١، واللسان ٢٨٦/٨ (قعع)، وخزانة الأدب ٦٢/٥.

(٥) لم أقف على قول الأخفش.

وقال البكري في حديثه عن البيت السابق: «وفيه حذف، يُريد: ما في قومها أحد، ونظيره في الحذف قولُ الله

سبحانه: ﴿x w v u t s r q p﴾ الآلئ ٨٣٠/٢.

(٦) من الرجز. ولم أقف عليه.

(٧) هو عروة بن حزام.

(٨) البيت من الطويل.

روي: وما لي يا عفرأ غيرُ ثمانٍ

فَهَذَا يُقَوِّي الْبَدَلَ عِنْدَهُ فِي قَوْلِكَ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، فَإِنْ جَعَلْتَ الْكَلَامَ اسْتِفْهَامًا فَلَا شُذُوذَ فِيهِ، كَمَا قَالُوا: مَا زَيْدًا إِلَّا عِمَامَتُهُ، وَإِنْ جَعَلْتَ (مَا) نَفِيًّا كَمَا أُنْشِدَ الْكُوفِيُّ:

هَلْ هُوَ إِلَّا الذِّئْبُ لَاقَى الذِّبَا كِلَاهُمَا يَطْمَعُ أَنْ يُصِيبَا^(١)

/ ١٠٩ ب فهذا على ما قدمنا من حذف (شيء)، وأنشد الفراء عن الكسائي:

لَمْ يَبْقَ إِلَّا الْجَدُّ وَالْقِصَائِدَا غَيْرَكَ يَا بَنَ الْأَكْرَمِينَ وَالِدَا^(٢)

إِلَّا أَنَّهُ يُتَأَوَّلُ (غَيْرُ) فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى عَلَيْهَا^(٣)، وَكَذَلِكَ تَقُولُ: مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا يُقَوِّي اطِّراحَ حُكْمِ (أَحَدٍ) قَوْلُهُ: مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ، فَوُجُودُ الْبَاءِ يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ لَا مُضْمَرٌ قَبْلَ (إِلَّا) وَأَنَّ (مَرَرْتُ) هُوَ الْمُتَعَدِّي بِالْبَاءِ لَا بِإِلَّا.

وَقَدْ وَقَعَتْ (إِلَّا) غَيْرَ مَوْضِعِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا ظَنًّا﴾^(٤) تَقْدِيرُهُ: إِنْ نَحْنُ إِلَّا نَظْنُ ظَنًّا، وَتَقُولُ: مَا ضَرَبْنَا إِلَّا ضَرْبًا، وَمَا تَضَرَّبُ إِلَّا ضَرْبًا، وَلَا يَجُوزُ: لَسْنَا نَضْرِبُ إِلَّا ضَرْبًا؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُكَ أَنْ تَقُولَ: لَسْنَا إِلَّا نَضْرِبُ ضَرْبًا، وَلَا تَقْدَرُ فِي (مَا) عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا لَمْ يُجْزَ فِي: مَا ضَرَبْنَا إِلَّا ضَرْبًا، عَلَى تَقْدِيرِ التَّقْدِيمِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ (إِلَّا) مُجْهُولًا، وَلَا يَجُوزُ: مَا إِلَّا ضَرَبْنَا ضَرْبًا؛ لِأَنَّ (إِلَّا) لَا تَلِي (مَا) النَّافِيَةَ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى تَقْدِيمِ اسْمٍ قَبْلَ (إِلَّا).

قال أبو الفتح: «فَأَمَّا (غَيْرُ) فإِعْرَابُهَا فِي نَفْسِهَا إِعْرَابُ الْاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ (إِلَّا)، وَمَا

وروي: وما لي والرحمن غير ثمان

الشاهد فيه: مصب (ثمانيا) على أن تم مستثنى منه محذوف. وعلى الروايتين الآخرين لا شاهد فيه.

انظر: ديوان عروة بن حزام ١٩، وأمالى القالي ١٦٠/٣، والبديع ٢٢٦/١-٢٢٧، وشرح الكافية ٧٥٥/٢، وخزانة الأدب ٣٧٥/٣.

(١) من الرجز.

انظر: التذييل والتكميل ١٧٩/٨، والأول في: ارتشاف الضرب ١٥٠٥/٣، ومنهج السالك ١٦٥.

(٢) من الرجز.

لم أقف على القائل.

انظر: الزاهر ١٤٩/١، والتذييل والتكميل ١٨٠/٨، وجمع الموامع ٢٢٣/١.

(٣) فتكون مستثنى منه.

(٤) الجاثية: ٣٢.

بعدها مجرورٌ بإضافتها إليه، تقول: قامَ القومُ غيرَ زيدٍ، كما تقول: إلاَّ زيداً، وما قامَ أحدٌ غيرَ زيدٍ، كما تقول: إلاَّ زيدٌ، وما بالدارَ أحدٌ غيرَ وتد^(١)، كما تقول: إلاَّ وتداً^(٢).

قال سَعِيدٌ: أصلُ (غيرِ) أن تكونَ صِفَةً، وأصلُ (إلاَّ) أن تكونَ استثناءً، والدليلُ على أنَّ أصلها الاستثناءُ، وَغَيْرُهَا محمولٌ عَلَيْهَا أَنَّكَ تَسْتَغْنِي بِهَا عَنْ ذِكْرِ الْمُسْتَثْنَى، تقول: ما قامَ إلاَّ زيدٌ، وَيُقْتَصَرُ عَلَيْهَا دُونَ الْمُسْتَثْنَى فتقول: ليسَ إلاَّ، وأما: ليسَ غيرُ، ففيه خلافٌ^(٣)، ثمَّ تدخلُ (غيرِ) على (إلاَّ) في الاستثناءِ، وتدخلُ (إلاَّ) على (غيرِ) في الصِّفَةِ، وَالْحُكْمُ الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا هُوَ أَنَّ (غَيْرًا) تُوجِبُ أَنَّ الثَّانِي لَيْسَ لَهُ حُكْمُ الْأَوَّلِ، كما أَنَّ (إلاَّ) تُوجِبُ أَنَّ الثَّانِي لَيْسَ لَهُ حُكْمُ الْأَوَّلِ، وإنما دَخَلَتْ عَلَى (إلاَّ) مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا صَارَتَا بِمِثْلَتِهَا فِي إِخْرَاجِ بَعْضٍ مِنْ غَيْرِهِ، مَعَ أَنَّ الثَّانِي فِيهَا لَيْسَ هُوَ الْأَوَّلُ، وقال سيبويه: إنما وَقَعَتْ (غيرِ) فِي الْكَلَامِ لِيُفْصَلَ بَهَا بَيْنَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ وَيَبَيَّنَ مَا وَقَعَتْ صِفَةً لَهُ^(٤).

وَالْفَرْقُ بَيْنَ (غَيْرِ) فِي الصِّفَةِ وَبَيْنَهَا فِي الاستثناءِ أَنَّكَ مُهْمِلٌ فِي الصِّفَةِ مَنْ أَضَفْتَ (غَيْرًا) إِلَيْهِ، غَيْرُ مُتَعَرِّضٍ لَهُ بِنَفْيٍ وَإِثْبَاتٍ، وَأَنْتَ فِي الاستثناءِ مُخْبِرٌ عَنْهُ بِالْخُرُوجِ مِمَّا لَيْسَ بِهِ مُسَمًّى (غَيْرِ)، فَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ: ما جاءني غيرُ زيدٍ، فَحَقِيقَةُ الْكَلَامِ أَنَّكَ نَفَيْتَ الْجَمْعَ عَنِ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ، وَلَمْ تَتَعَرَّضْ لِزَيْدٍ بِنَفْيٍ أَوْ إِثْبَاتٍ، كما لو قُلْتَ: ما جاءني غلامُ زيدٍ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِنَّمَا يُذَكَّرُ لِيُخَصَّصَ الْأَوَّلَ لَا غَيْرُ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: جاءني غيرُ زيدٍ، أَثْبَتَ الْجَمْعَ لِمَنْ هُوَ غَيْرُ زَيْدٍ، وَلَمْ تَتَعَرَّضْ لِزَيْدٍ بِشَيْءٍ.

وَيَجُوزُ الْحَمْلُ عَلَى مَوْضِعِ (غَيْرِ) فِي الْعَطْفِ، نَحْوُ: ما جاءني غيرُ زيدٍ وَعَمْرُو، وَالْجَرُّ لَا إِشْكَالَ فِيهِ.

(١) في اللمع: زيد.

(٢) في اللمع: زيد. ص: ٦٨-٦٩.

(٣) لم أجد خلافاً في صحة (ليسَ غيرِ)، وإنما خالف بعض المتأخرين في (لا غيرِ). انظر: مغني اللبيب ٢٠٩، وحاشية الدسوقي عليه ١/١٦٩.

أما إعراب (غيرِ) في مثل هذا ففيه خلافٌ سيذكر طرفاً منه قريباً. وانظر فيه للاستزادة: شرح السيرافي ١٢٥/٣ أ، ب.

(٤) انظر: الكتاب ٣٤٣/٢.

ولا يُوصَفُ بِإِلَّا إِلَّا عَلَى ثَلَاثِ شَرَايِطَ: مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفٌ (إِلَّا) مَذْكُورًا؛
لأنَّهَا لَمْ تَقَوَّ فِي الصِّفَةِ، فَلَوْ قُلْتُ: مَا جَاءَ إِلَّا زَيْدٌ، لَمْ تَكُنْ إِلَّا صِفَةً لَشَيْءٍ، كَمَا أَنَّ الظَّرْفَ
قَدْ يَقَعُ صِفَةً عَلَى شَرِيْطَةٍ أَنْ يُذَكَّرَ مَوْصُوفُهُ، نَحْوُ: لِي دِينَ فِي ذِمَّتِكَ، إِذَا جَعَلْتَ (فِي) وَصَفًا،
وَلَا يَجُوزُ: لِي فِي ذِمَّتِكَ، فَتَجْعَلُهُ وَصَفًا كَمَا يَجُوزُ: فِي الدَّارِ قَائِمٌ، وَأَيْضًا فَإِنَّكَ تَحْمِلُ (إِلَّا)
عَلَى (غَيْرٍ) فِي أَقْوَى حَالِهَا، وَذَلِكَ أَنْ يُذَكَّرَ مَوْصُوفُهَا.

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ الْمَوْصُوفُ جَمِيعًا احْتِرَامًا لِمَوْضِعِهَا الْأَوَّلِ، وَتَنْبِيْهًا عَلَى حُكْمِهَا الْمُنْقُولَةِ
هِيَ عَنْهُ، كَمَا فُعِلَ ذَلِكَ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ.

وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مُفْرَدًا لَا جَمْلَةً، حَمَلًا عَلَى (غَيْرٍ)، لَوْ قُلْتُ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ
إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا صِفَةً، قَرَأَ بَعْضُ الْقُرَّاءِ: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾^(١) بِرَفْعِ
(قَلِيلٍ)^(٢) عَلَى أَنْ يَكُونَ صِفَةً، ذَكَرَهُ ابْنُ خَالَوَيْهِ^(٣) عَنْ أَبِي^(٤) وَالْأَعْمَشِ^(٥)، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُأَيْبِكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ^(٦)
/ ١١٠ أ فَـ (إِلَّا) صِفَةٌ لـ (كُلِّ)، وَيَتَمَيَّزُ عَنْ (غَيْرٍ)؛ لِأَنَّهَا تَقَعُ صِفَةً لِلْمَعْرِفَةِ وَالنَّكَرَةِ

(١) البقرة: ٢٤٩.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٦٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٣٢٧، البحر المحيط ٢/٢٦٦.

(٣) انظر: مختصر ابن خالويه ١٥.

وابن خالويه: هو الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني، أبو عبد الله. (ت ٣٧٠هـ)، نحوي ولغوي ومفسر، من
تصانيفه: إعراب القراءات السبع، وإعراب ثلاثين سورة، وشرح مقصورة ابن دريد، وغيرها. انظر: إنباه الرواة
١/٣٥٩، وغاية النهاية ١/٢٣٧، وبغية الوعاة ١/٥٢٩.

(٤) هو أبي بن كعب بن قيس الأنصاري، من بني النجار، أبو المنذر، الصحابي الجليل، سيد القراء، من فضلاء
الصحابة، شهد بدرًا، وبيعة العقبة الثانية، رضي الله عنه وأرضاه، اختلف في سنة وفاته، فقليل: سنة ١٩، وقيل
٣٢، وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب التهذيب ١/١٦٤، وسير أعلام النبلاء ١/٣٨٩.

(٥) هو سليمان بن مهران الأسدي، أبو محمد، الكوفي، الملقب بالأعمش، (ت ١٤٨هـ)، تابعي مشهور، كان محدثًا
وقارئًا عارفًا بالفرائض، لقي أنس بن مالك، وروى عنه مرسلاً، وروى عنه سفيان الثوري، وغيره. انظر: تاريخ
بغداد ١٠/٥، ومعرفة القراء الكبار ١/٩٤.

(٦) سبق تخريجه.

لَفَتًا إِلَى بَابِهَا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ ۖ مِثْلُ ٱ ۖ﴾ ^(١) فَـ(إِلَّا) صِفَةً لِلْآلَهَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ، وَهُوَ الْمُرْدُّ ^(٢)، لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْبَدَلَ فِي الْإِيجَابِ لَا يَصِحُّ، وَ(لَوْ) فِي الْمَاضِي مِمْتَزِلَةٌ (إِنْ) فِي الْمُسْتَقْبَلِ. وَالثَّانِي: أَنَّ الْبَدَلَ يَجِبُ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَلَوْ فُعِلَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ ۖ مِثْلُ ٱ ۖ﴾ لَكَانَ خَطَأً فِي الْإِعْرَابِ، وَلَوْ أَسْتَدْنَا الْفِعْلَ الْمَوْجُودَ بَعْدَ (لَوْ) إِلَى اللَّهِ، وَأَزَلْنَا (إِلَّا) لَكَانَ خَطَأً كَبِيرًا، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ، وَأَنْشَدُوا ^(٣):

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالْجَنُوبُ ^(٤)

وَأَنْشَدُوا ^(٥):

وَبِالْصَّرِيحَةِ مِنْهُمْ مَازَلْ خَلَقُ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النَّوْءِيُّ وَالْوَتْدُ ^(٦)

(١) الأنبياء: ٢٢.

(٢) هذا ما نسبته إليه ابن ولاد. وفي المقتضب ما يخالفه، قال: «هذا باب ما تقع فيه (إِلَّا) وما بعدها نعتاً ممتزلة (غير) وما أضيفت إليه... قال الله عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ ۖ مِثْلُ ٱ ۖ﴾، المعنى والله أعلم: لو كان فيهما آلهة غير الله». (المقتضب ٤/٤٠٨).

وقد ردَّ على قول المبرد الأول ابن ولاد، وأبو حيان وابن هشام. انظر: الانتصار ١٦٦، والبحر المحيط ٦/٣٠٤ - ٣٠٥، ومغني اللبيب ٩٩، ٦٩٦.

(٣) لأبي زبيد الطائي.

(٤) البيت من الخفيف. روي:

لِدَمٍ ضَائِعٍ نَأَتْ أَقْرَبُوهُ عَنْهُ إِلَّا الصَّبَا وَالْجَنُوبُ

وروي: (الدبور) بدل (الجنوب). وروي: إلا الصدى والحبوب. ووري (من دم) بدل (لدم).

انظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٦١٣، والمعاني الكبير ٣/١٠٢٣، وشرح التسهيل ٢/٢٨١، والتذيل والتكميل ٨/٢٠٦، والبحر المحيط ١/٢٨٨، والمقاصد النحوية (مع الخزانة) ٣/١٠٥، واللباب في علوم الكتاب ٢/٢٤٢، وجمع الهوامع ١/٢٢٩، والدرر اللوامع ٣/١٦٩.

(٥) للأخطل.

(٦) البيت من البسيط.

الصريمة: الرملة المنقطعة. والخلق: البالي. (عن الديوان).

انظر: شعر الأخطل ٢٩٧، والتبيان ١/٨٥، وشرح التسهيل ٢/٢٨١، وارتشاف الضرب ٣/١٥٢٧، ومغني اللبيب ٣٦٣، وشفاء العليل ١/٥٠٠، وشرح شواهد المغني ٢/٦٧٠، وشرح أبياته ٥/١٢٦.

فَجَعَلَهَا^(١) نَعْتًا لِلْمُضْمَرِ، وَالْمُبِينُ بِالْإِعْرَابِ هُوَ مَا بَعْدَ (إِلَّا)؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ لَيْسَتْ بِقَابِلَةٍ
لِلْإِعْرَابِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٢):

أُنِيخَتْ فَأَلَقَتْ بَلَدَهُ دُونَ بَلَدِهِ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا^(٣)
فَأَوْقَعَهَا صِفَةً لِلْمَعْرِفَةِ، وَعَلَيْهِ: جَاعَنِ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: جَاعَنِ الْقَوْمُ الَّذِينَ
هُمْ غَيْرُ زَيْدٍ، فَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ جَاءَ أَوْ لَمْ يَجِئْ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتَهُ لِتَبَيِّنِ صِفَتَهُمْ بِهِ.
وَأَجَازُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، عَلَى وَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْخَبَرَ مُحذُوفٌ، وَالِاسْتِثْنَاءُ قَدْ أَتَى بَعْدَ فَرَاغِ الْجُمْلَةِ، وَإِنْ كَانَتْ مُفْتَقِرَةً كُلَّ
الِافْتِقَارِ إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ فَتَصَبَّتْ، كَمَا تَقُولُ: مَا جَاعَنِ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا.
وَالثَّانِي: أَنَّ تَجَعَلَ (إِلَّا) وَمَا بَعْدَهَا وَصْفًا لَهُ وَالْخَبَرُ أَيْضًا مُحذُوفٌ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ،
وَأَنْشَدَ سَبِيوِيهِ^(٤):

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرٌ وَاحِدَةٍ دَارُ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارُ مَرَوَانَ^(٥)
جَعَلُوا (غَيْرًا) صِفَةً كَمِثْلِ، وَالْكُوفِيُّ لَا يَعْرِفُ الْوَصْفَ إِلَّا^(٦)، وَمَنْ جَعَلَهُ بِمَثَلِهِ

(١) في ج: فجعلناه.

(٢) هو ذو الرمة.

(٣) البيت من الطويل.

البغام: صوت الظبي، واستعاره للناقة، يقول: إنه أناخ هذه الناقة في أرض فلاة، لا يسمع فيها صوت غير صوت
هذه الناقة. وأراد بالبلدة الأولى ما يقع على الأرض من صدرها إذا بركت، وبالبلدة الثانية الفلاة التي أناخها
فيها. (عن تحصيل عين الذهب).

انظر: ديوان ذي الرمة ١٠٠٤/٢، والتخريج ٢٠٠٩/٣، والعين ٤٢/٨ (بلد)، والكتاب ٣٣٢/٢، والمقتضب
٤٠٩/٤، والأصول ٢٨٦/١، وتهذيب اللغة ١٢٨/١٤ (بلد)، ومقاييس اللغة ٢٩٨/١ (بلد)، وتحصيل عين
الذهب ٣٦٧، ومعجم البلدان ٤٨١/١، واللسان ٩٥/٣ (بلد)، ومعني اللبيب ١٠٠، ٤١٧، وخزانة الأدب
٤١٨/٣.

(٤) للفرزدق. انظر: الكتاب ٣٤٠/٢.

(٥) البيت من البسيط.

انظر: معاني القرآن للفراء ٩٠/١، والمقتضب ٤٢٥/٤، والأصول ٣٠٣/١، وتحصيل عين الذهب ٣٧٠-٣٧١،
والإفصاح ٣٦٨، والبديع ٢٣٥/١/١، وتذكرة النحاة ٥٩٦، والجنى الداني ٥١٩.

(٦) يوحى كلام الفراء بغير هذا، فإنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ﴾ ٩ ١١ ﴿: «(إلا) في هذا

الاستثناء لم يكن له بُدٌّ من نصب أحدهما.

وَأَمَّا (غَيْرُ) فَشَرَاطُهَا فِي الِاسْتِثْنَاءِ الشَّرَاطُ الْمُتَقَدِّمُ لـ (إِلَّا)، إِلَّا أَنْ (غَيْرُ) بِحُكْمِ الِاسْمِيَّةِ تَتَحَمَّلُ الإِعْرَابَ، وَيَنْجَرُّ مَا بَعْدَهَا بِحُكْمِ الإِضَافَةِ، وَالنُّكْتَةُ فِي هَذَا هُوَ أَنَّ الْمُسْتَثْنَى وَصَلَ إِلَيْهِ الْعَامِلُ بَوَسَاطَةِ (إِلَّا)، وَلَيْسَ مَعَ (غَيْرِ) مُوَصِّلٌ يُوَصِّلُ الْفِعْلَ إِلَيْهَا، وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ (غَيْرِ) يُشَبِّهُ الظَّرْفَ فِي الإِبْهَامِ وَالشِّيَاعِ، وَتَتَخَصَّصُ بِمَا تُضَيِّفُهَا إِلَيْهِ كَمَا يَتَخَصَّصُ أَمَامُ وَخَلْفُ، وَتُبْنَى إِذَا اقْتِطَعَتْ عِنْدَ الْأَكْثَرِ^(١)، فِي قَوْلِكَ: لَيْسَ غَيْرُ، كَمَا يُبْنَى قَبْلُ وَبَعْدُ، وَالظَّرْفُ يَعْمَلُ فِيهِ رَائِحَةُ الْفِعْلِ، فَحُمِلَتْ عَلَيْهِ، وَأَيْضاً فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: قَامَ الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ، فَـ (غَيْرُ) اسْمٌ مُسَمَّاهُ الْمُرْتَفِعُ بِـ (قَامَ)، فَاشْبَهَتْ الْحَالَ فِي قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ ضَاحِكاً، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا أَنَّهُمَا فَضِلَتَانِ مُسَمَّاهُمَا مُسَمَّى الْفَاعِلِ، وَالْخَارِجُ مِنْ حُكْمِ الْأَوَّلِ إِذَا كَانَتْ اسْتِثْنَاءً هُوَ الْمَجْرُورُ بِإِضَافَةٍ (غَيْرِ) إِلَيْهِ، فَالْمَجْرُورُ فِي الْمَعْنَى بِمِثْلَةِ الْمَنْصُوبِ فِي قَوْلِكَ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، فَعَتَى وَقَعَتْ اسْتِثْنَاءً فَانْظُرْ إِعْرَابَ الْأَسْمَاءِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ (إِلَّا) فَأَعْرَبْ (غَيْراً) إِعْرَابَهَا، إِنَّ رَفْعاً فَرَفَعُ، وَإِنْ نَصَباً فَنَصَبُ، وَإِنْ جَرّاً فَجَرُّ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿! " # \$ % & '

(^٢) تُنْصَبُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ مِنَ (الْقَاعِدِينَ)، وَإِنْ شِئْتَ مِنَ (الْمُؤْمِنِينَ)، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِيهِمَا، فَإِنْ كَانَ مِنْهُمَا فَالْعَامِلُ فِيهِ (يَسْتَوِي)، وَإِنْ كَانَ مِنَ الضَّمِيرِ فِيهِمَا فَالْعَامِلُ فِيهِ الْعَامِلُ فِي الْمُضْمَرِ، وَإِذَا كَانَ مِنَ (الْقَاعِدِينَ) أَوْ مِنَ (الْمُؤْمِنِينَ) جَازَ أَنْ تَتَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا بَعْدَ (يَسْتَوِي)، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُضْمَرِ لَمْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ الَّتِي عَمَلَتْ فِي صَاحِبِهِ؛ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الصَّلَةِ، وَلَوْ تَقَدَّمَ (غَيْرُ) عَلَى (الْمُؤْمِنِينَ) خَلَصَ الِاسْتِثْنَاءُ لِلْقَاعِدِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَمِنْ الضَّمِيرِ فِي

الموضع بمثالة (سوى)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُ سِوَى اللَّهِ أَوْ غَيْرُ اللَّهِ لَفَسَدَ أَهْلُهُمَا» (معاني القرآن ٢٠٠/٢).

(١) انظر: المقاصد الشافية ١٢٩/٤.

(٢) النساء: ٩٥.

قرأ بنصب (غير) نافع وابن عامر والكسائي، ورويت عن ابن كثير، وقرأ باقي السبعة برفعها. انظر: السبعة ٢٣٧، والحجة للقراء السبعة ١٧٩/٣، والتيسير ٩٧. وقرأ الأعمش وأبو حيوة بالجر. انظر القراءة منسوبة إليهما في: البحر المحيط ٣٣٠/٣، ولأبي حيوة وحده في مشكل إعراب القرآن ٢٠٦، وانظرها غير منسوبة في: معاني القرآن للأحفش ٢٦٤/١ (قراءة)، وإعراب القراءات الشواذ ٤٠٤/١.

(القاعدين) لا غير، / ١١٠ ب وَكَأَنَّهُ قَالَ: إِلَّا أُولَى الضَّرَرِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُنْصَبَ عَلَى الْحَالِ مَنْ (القاعدين)، أَوْ مِنْ الْمَضْمَرِ فِيهِ، أَوْ مِنْ (المؤمنين)، أَوْ مِنْ الْمَضْمَرِ فِيهِ، وَمَنْ رَفَعَهُ كَانَ عِنْدَهُ صِفَةً لِلْقَاعِدِينَ، لَأَنَّهُمْ غَيْرُ مَقْصُودٍ قَصْدُهُمْ، كَمَا كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿﴾ ; < = > @ ? > ﴿﴾^(١). وَمَنْ حَرَّه جَعَلَهُ صِفَةً لِلْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ قَبْلُ، وَيَجُوزُ فِي الرِّفْعِ الْبَدَلُ مِنَ (القاعدين)، وَقَدْ مَنَّعَ مِنْهُ السِّيْرَافِيُّ، وَقَالَ: يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: وَلَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ الَّذِينَ لَيْسُوا أُولَى ضَرْرٍ^(٢)، وَمَا أَرَاهُ إِلَّا حَسَنًا، وَفِي الْجُرِّ الْبَدَلُ مِنَ (المؤمنين). فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَا أَقَوْمٌ إِلَّا أَنْ تَقُومَ، فَـ(إِلَّا) اسْتِثْنَاءٌ، وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ: إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَقُومَ، وَقَالَ الْمُبَرَّدُ: إِذَا قُلْتَ: مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ، جَازَ عَلَى الْوَصْفِ وَالْبَدَلِ، قَالَ الْمُبَرَّدُ: وَتَقُولُ: لَقِيتُ الْقَوْمَ غَيْرَ زَيْدٍ، عَلَى الْوَصْفِ وَالْبَدَلِ، إِذَا كَانَ الْقَوْمُ عَلَى غَيْرِ مَعْهُودٍ^(٣)، فَإِنْ قُلْتَ: مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدًا غَيْرَ عَمْرٍو أَحَدٌ، جَازَ عَلَى مَا سَبَقَ فِي الِاسْتِثْنَائَيْنِ، وَعَلَيْهِ:

وما لي إلا الله غيرك ناصر^(٤)

قال أبو الفتح: «فَأَمَّا (سَوَى) فَمَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِ، وَمَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ، تَقُولُ: قَامَ الْقَوْمُ سَوَى أَبِيكَ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ سَوَى أَخِيكَ»^(٥).

قال سَعِيدٌ: سَوَى وَسَوَى وَسَوَاءٌ، إِذَا ضَمَمْتَ أَوْ كَسَرْتَ قَصَرَتْ، وَإِذَا فَتَحْتَ مَدَدَتْ، وَهِيَ ظَرْفٌ غَيْرُ مُتِمِّكِنٍ، كَمَا سَبَقَ، يُسْتَتْنَى بِهِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ: وَصَلُّكَ (الَّذِي) بِهِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ إِلَّا أَنَّهُ مَقْصُورٌ لَا يَظْهَرُ فِيهِ إِعْرَابٌ، وَمَمْدُودٌ لَا يُرْفَعُ وَلَا يُجَرُّ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ الشَّعْرَ كَمَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ:

وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لَسَوَائِكَ^(٦)

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

(١) الفاتحة: ٧.

(۲) لم أقف على قوله.

(۳) انظر: المقتضب ۴/۴۲۳.

(٤) سبق تخریجہ.

(٥) اللمع ٦٩.

(٦) سبق تخریجہ.

فلم يَبْقَ منها سوى هامد^(١)

ف: سَوَى هُنَا، مُخْرَجٌ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، وَهُوَ فَاعِلٌ لِلضَّرُورَةِ^(٢)، وَلَا يَكُونُ اسْتِثْنَاءٌ؛ إِذْ لَيْسَ قَبْلَهُ مَا يُسْتَثْنَى مِنْهُ. وَمِمَّا يَكُونُ عَلَى غَيْرِ الاسْتِثْنَاءِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ قَوْلُ الْعَبْرِيِّ^(٣):

كَأَنَّ رَبَّكَ لَمْ يَخْلُقْ لِحَشِيَّتِهِ سِوَاهُمْ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ إِنْسَانًا^(٤)

فَلَا يَكُونُ (سِوَاهُمْ) مَفْعُولًا بِهِ لِـ (يَخْلُقُ) فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُتَمَكِّنًا، وَلِأَنَّهُ يَبْقَى (إِنْسَانٌ) بِغَيْرِ نَاصِبٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَمِيزًا أَوْ حَالًا، وَإِنَّمَا (إِنْسَانٌ) كَانَ مَوْصُوفًا بِـ [قوله]^(٥) (سِوَى)، فَلَمَّا تَقَدَّمَ انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «فَأَمَّا^(٦) (لَيْسَ)، وَ(لَا يَكُونُ)، وَ(عَدَا)، فَمَا بَعْدَهُنَّ مَنصُوبٌ أَبَدًا، تَقُولُ: أَنَا نِي الْقَوْمِ لَيْسَ زَيْدًا، وَأَنْطَلَقُوا لَا يَكُونُ عَمْرًا^(٧)، وَذَهَبُوا عَدَا جَعْفَرًا^(٨)».

قَالَ سَعِيدٌ: الْعَرَبُ تَحْمِلُ الشَّيْءَ عَلَى الشَّيْءِ لِمَعْنَى اجْتِمَاعِ^(٩) فِيهِمَا، وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَقِيسَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يُقْبَلُ مَا وَرَدَ مِنْهُ، مِثَالُ ذَلِكَ مَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ، وَهُوَ أَنَّنَا حَمَلْنَا (لَيْسَ) عَلَى (إِلَّا) لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي أَنْ مَا يَرِدُ بَعْدَ (لَيْسَ) إِذَا وَرَدَتْ بَعْدَ مُوجِبٍ خَارِجٍ مِمَّا دَخَلَ فِيهِ الْأَوَّلُ، كَمَا تَقُولُ فِي الَّذِي بَعْدَ (إِلَّا) فِي الْإِيجَابِ، وَفِي النَّفْيِ دَاخِلٌ فِيمَا خَرَجَ مِنْهُ الْأَوَّلُ، وَلَيْسَ لَنَا

(١) سبق تخريجه.

(٢) قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ: «فَاسْتَعْمَلَ (سِوَاءَ) اسْمًا ... وَكَذَلِكَ (سِوَى) لَا يَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

فَلَمْ يَبْقَ سِوَى ... الْبَيْتِ

لِأَنَّهُ لَمَّا اضْطُرَّ إِلَى إِخْرَاجِهِمَا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ جُعِلَا بِمِثْلَةِ (غَيْرِ)، وَحُكِمَ لِهَمَا بِحُكْمِ الْأَسْمَاءِ بَدَلًا مِنْ ذَلِكَ الْحُكْمِ الَّذِي كَانَ فِي حَالِ السَّعَةِ، انْظُرْ: ضَرَائِرُ الشَّعْرِ ٢٩٢.

(٣) هُوَ قُرَيْطُ بْنُ أُنَيْفٍ.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ.

انْظُرْ: دِيَوَانُ الْحَمَاسَةِ ٥/١، وَالْحَيَوَانُ ٤٣٢/٦، وَمَجَالِسُ ثَعْلَبٍ ٤٠٦/٢، وَالْعَقْدُ الْفَرِيدُ ١٦/٣، وَشَرْحُ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ٣١/١، وَالبَدِيعُ ٢١٩/١/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٤٤١/٧، وَشَرْحُ أُبَيَّاتِ مَغْنِي اللَّيْلِ ٣٠٤/٢.

(٥) تَكْمَلَةٌ مِنْ د.

(٦) فِي اللَّعْمِ: وَأَمَّا.

(٧) فِي اللَّعْمِ: بَكَرًا.

(٨) اللَّعْمُ ٦٩.

(٩) فِي ج: اجْتَمَعَا.

أَنْ نَقِيسَ عَلَى ذَلِكَ: لَمْ، وَلَا، وَمَا، وَمَا كَانَ نَفِيًّا مُحْضًا، فَأَمَّا مَا حَكَاهُ الْفَرَّاءُ مِنْ قَوْلِهِمْ: كُلُّ شَيْءٍ مَهَّةٌ وَمَهَاءٌ مَا النِّسَاءُ وَذَكَرَهُنَّ^(١)، يُرِيدُ إِلَّا النِّسَاءَ، فَشَاذٌ. وَكَذَلِكَ (عَدَا) بِمَعْنَى جَاوَزَ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ جَاوَزَ فِي الِاسْتِثْنَاءِ، فَالْحُكْمُ الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا مَوْجُودٌ، فَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّمَا سَمَّوُا الْقَارُورَةَ قَارُورَةً، لِاسْتِقْرَارِ الْمَاءِ فِيهَا، فَلَوْ قِيسَ عَلَى ذَلِكَ لَسَمَّوُا الْجُبَّ^(٢) قَارُورَةً، وَكَذَلِكَ الْكُوزُ، وَالْجَرَّةُ.

وَقِيلَ: (خَلَا) أَقْعَدُ فِي النَّفْيِ الَّذِي يُقَرِّبُهُ مِنْ (إِلَّا) مِنْ جَاوَزَ، كَقَوْلِكَ: الْخَلَا وَالْمَلَا، وَكَقَوْلِهِمْ: لِعَشْرِ خَلَوْنَ، وَأَمَّا (عَدَا) فَهِيَ مُبْهَمَةٌ، وَالْمُبْهَمُ أَحْمَلُ الْوُجُوهِ مِنَ الْمُخْتَصِّ، بِدَلِيلِ (الَّذِي) وَ(زَيْدٍ)، وَقَدْ تَخْتَصُّ إِحْدَى الْكَلِمَتَيْنِ الْمُشْتَرِكَيْنِ فِي الْمَعْنَى بِشَيْءٍ دُونَ الْأُخْرَى، كَمَا تَقُولُ: الْعَمْرُ وَالْعُمُرُ، وَلَا تَقُولُ فِي الْقِسْمِ إِلَّا بِالْفَتْحِ^(٣).

وَقِيلَ: عَدَا / ١١١ أ لَمَّا قَرُبَ مِنْكَ، وَكَادَ يَقَعُ، وَجَاوَزَ لَمَّا بَعُدَ وَقَرُبَ، وَلَا يَقَعُ مِنْ هَذِهِ الْآلَاتِ جَمِيعُهَا فِي الِاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ إِلَّا (غَيْرُ) وَحَدَّهَا، لِتَمَكُّنِهَا بِالشَّبَهِ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَصِحُّ فِي بَاقِيهَا، وَذَلِكَ أَنَّ (إِلَّا) لَمْ تَقَوَّ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَوْضِعَ لَلْكَنِّ، وَهَذِهِ الْآلَاتُ مُحْمُولَةٌ عَلَيْهَا، فَيَجِبُ أَنْ تَقْصُرَ الْمُحْمُولَةُ عَلَى (إِلَّا) عَنْهَا.

وَلَا يَظْهَرُ اسْمُ (لَيْسَ) وَ(لَا يَكُونُ) الْمَرْفُوعُ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: أَتَانِي الْقَوْمُ لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ زَيْدًا، فَأَضْمَرْتُ الْفَاعِلَ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مُحْمُولَةٌ عَلَى (إِلَّا)، وَلَمْ يَظْهَرْ بَعْدَ (إِلَّا) مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ عَلَى جِهَةِ الِاسْتِثْنَاءِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَظْهَرْ هُنَا؛ لِئَلَّا يَكُونَ الْفَرْعُ أَوْسَعَ مِنَ الْأَصْلِ، وَعَلَى هَذَا أَنْشَدَ الْفَرَّاءُ^(٤):

(١) رواه عن الفراء الأزهرى فى تهذيب اللغة ٣٨٥/٥ (مه). وفيه معناه: كل شيء حسن يسيرٌ إلا النساء. قال الميداني: مهة، ويروى مهأة، ومعناها اليسير الحقيق، أي إن الرجلَ يحتملُ كلَّ شيءٍ حتى يأتي ذكرُ حُرْمِهِ، فيمتنعُ حينئذٍ، فلا يحتمله. انظر: مجمع الأمثال ٥/٣. وروى: ما خلا النساء، فلا شاهد حينئذ.

انظر: مقاييس اللغة ٢٦٨/٥ (مه)، والمخصص ٦٧/١٣، وارتشاف الضرب ١٥٣٧/٣.

(٢) في أ: الحب. والجُبُّ: البئر، وقيل: البئر التي لم تُطَوَّ، وقيل: البئر الكثيرة الماء، البعيدة القعر. انظر: اللسان ٢٥٠/١ (جيب).

(٣) أي مفتوحة الفاء، دون المضمومة. انظر: شرح السيرافي ١٢٨/٣ ب.

(٤) لم أقف على موضع إنشاده.

فَيُصْبِحُ مَا فِي الْأَرْضِ مِنِّي بَقِيَّةً لِنَاضِرِهِ لَيْسَ الْعِظَامَ الْعَوَارِيَا^(١)
وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أَخْطَأَ خَطِيئَةً، أَوْ هَمَّ بِخَطِيئَةٍ لَيْسَ يَحْيَى بْنُ
زَكَرِيَّا»^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لَيْسَ غَيْرُ، فَـ(غَيْرُ) مَبْنِيَّةٌ عِنْدَ الْمَبْرَدِ لِتَضَمُّنِهَا الْمُضَافَ كَ: قَبْلُ وَبَعْدُ^(٣)،
وَهِيَ مُنَاسِبَةٌ لِتِلْكَ فِي الْعُمُومِ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَالزَّجَّاجُ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا مُعَرَّبَةٌ؛ لِأَنَّ مُضَافَهَا
لَا يُخَصِّصُهَا، وَالْخَبَرُ عِنْدَهُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّنْوِينُ سَقَطَ لِإِرَادَةِ الْمُضَافِ^(٤).
وَالْكُوفِيُّ يُقَدِّرُ الْمُضْمَرَ الْمَجْهُولَ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا: لَيْسَ فِعْلُهُمْ فِعْلُ زَيْدٍ^(٥)، وَكَانَ ابْنُ كَيْسَانَ
يَقُولُ: الْكُوفِيُّونَ يَخْرِجُونَهَا مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَى حُرُوفٍ، وَلَا إِضْمَارَ فِيْهِنَّ^(٦)، وَقَدْ وَقَعَتْ هَذِهِ
الْأَشْيَاءُ صِفَةً، وَقَالَ^(٧):

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي^(٨)

(١) البيت من الطويل.

لم أعرف قائله.

روايته في مصدرية: (تَقِيَّةٌ) بدل (بَقِيَّةٌ)، و(العواليا) بدل (العواريا).

الشاهد فيه: نصب (العظام) على أنها خبرٌ لليس.

انظر: تهذيب اللغة ١٣/٧٤ (ليس)، واللسان ٦/٢١١ (ليس). ولم أجده في غيرهما.

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند ١/٢٥٤، عن عبد الله بن عباس، وابن أبي شيبه في المصنّف ٦/٣٤٥، عن عبد الله بن عمر، مع اختلاف باللفظ لم يطل موضع الشاهد.

(٣) انظر: المقتضب ٤/٤٢٩.

(٤) لم أقف على نسبته للزجاج، ونسب للأخفش في: ارتشاف الضرب ٣/١٥٤٩.

(٥) انظر رأي الكوفيين في شرح السيرافي ٣/١٢٧ ب.

(٦) لم أقف على هذا.

(٧) هو رؤبة.

(٨) من الرجز.

والطيس: اختلف في معناه، ومما قيل: إنه الرمل الكثير.

انظر: ديوان رؤبة ١٧٥، العين ٧/٢٨٠ (طيس)، وتهذيب اللغة ١٣/٢٨ (طيس)، والحليبات ٢٢١ (الثاني)،

وسر صناعة الإعراب ١/٣٢٣، والمفصل ١٣١ (الثاني)، وشرح المفصل ٣/١٠٨، ومغني اللبيب ٢٢٧ (الثاني)،

وشرح شواهد ١/٤٨٨، وخزانة الأدب ٥/٣٢٤.

وَهُوَ قَلِيلٌ.

وَقَالَ الْأَخْفَشُ: لَا يَحْسُنُ فِي الْاسْتِثْنَاءِ: أَتَانِي الْقَوْمُ لَيْسِي وَلَيْسَكَ؛ لِقَلَّةِ تَصَرُّفِهَا هُنَا^(١).

قَالَ الْمُبَرِّدُ: كَانَ الْجَرْمِيُّ يَخْتَارُهُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَتَانِي الْقَوْمُ لَيْسُوا زَيْدًا، وَأَتَانِي الْقَوْمُ لَيْسُوا إِخْوَنَكَ، وَأَتَتْنِي الْمَرْأَةُ لَا تَكُونُ فُلَانَةً^(٢)، وَهَذَا قَبِيحٌ؛ لِأَنَّ (الْقَوْمَ) مَعْرِفَةٌ، فَكَيْفَ يَصِفُهُ بِالنَّكْرَةِ؟ وَذَلِكَ أَنَّ الْجُمْلَةَ نَكْرَةٌ.

فَأَمَّا سَبِيوِيهِ فَالَّذِي حَكَاهُ عَنِ الْخَلِيلِ: مَا أَتَانِي أَحَدٌ لَيْسَ زَيْدًا، وَمَا أَتَانِي رَجُلٌ لَا يَكُونُ زَيْدًا، إِذَا جَعَلْتَهُ بِمِثْلَةِ قَوْلِكَ: مَا أَتَانِي أَحَدٌ لَا يَقُولُ ذَاكَ، بِمِثْلَةِ: غَيْرُ قَائِلٍ ذَاكَ^(٣).

وَالْغَالِبُ فِي هَذَا عَلَى (لَيْسَ) فِي هَذَا الْبَابِ شَبَهُ الْحُرُوفِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا، كَمَا تَقُولُ: إِلَّا زَيْدًا، فَإِنْ قُلْتَ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ زَيْدًا، جَازَ فِي (زَيْدِ) الرِّفْعِ وَالتَّصْبِ، وَلَا تَكُونُ الَّتِي لِلْإِسْتِثْنَاءِ لَوْجُودِ إِلَّا، وَأَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُسْتَثْنَى، وَالثَّانِي عَدَمُ (لَا) مِنْ (يَكُونُ)، وَيَذُلُّكَ عَلَى أَنْ (لَا يَكُونُ) يَقَعُ صِفَةً قَوْلَ بَعْضِ الْعَرَبِ: مَا أَتَتْ امْرَأَةٌ لَا تَكُونُ فُلَانَةً، وَمَا أَتَتْنِي امْرَأَةٌ لَيْسَتْ فُلَانَةً، وَلَا تَكُونُ فُلَانَةً^(٤)، فَلَوْ لَمْ يَجْعَلُوهُ صِفَةً لَمْ يُؤْنِثُوا.

وَلَمْ يُجَوِّزَا الْوَصْفَ بِـ: عَدَا وَخَلَا، كَمَا جَوَّزُوهُ فِي: لَيْسَ وَلَا يَكُونُ، وَهُمَا عَلَى مَعْنَاهُمَا؛ لِأَنَّ (خَلَا) لَا يَتَعَدَّى^(٥) إِلَّا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَلَيْسَ بِفِعْلِ جَحَدٍ، وَ(عَدَا) وَإِنْ تَعَدَّى فَلَيْسَ بِفِعْلِ جَحَدٍ، فَلَمْ يَقْوَا عَلَى أَنْ يَكُونَا بِمِثْلَةِ (لَيْسَ) وَ(لَا يَكُونُ) عَلَى الْوَصْفِ وَالتَّصَرُّفِ^(٦).

وَالنُّحَاةُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى ضَرَبَيْنِ: مِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ مَوْضِعًا مِنَ الْإِعْرَابِ،

(١) لم أقف على قول الأخفش هذا.

(٢) انظر: المقتضب ٤/٤٢٨.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٤٨. وانظر الموازنة بين قول سيبويه والمبرد في هامش المقتضب ٤/٤٢٨.

(٤) انظر: الكتاب ٢/٣٤٨، والأصول ١/٢٧٨.

(٥) في ج: يتعدَّى.

(٦) انظر: شرح السيرافي ٣/١٢٨ أ.

وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَجْعَلُ لَهَا ذَلِكَ^(١). فَمَنْ جَعَلَ لَهَا مَوْضِعاً مِنَ الإِعْرَابِ، فَإِنَّمَا إِذَا وَرَدَتْ بَعْدَ التَّكْرَارِ كَانَتْ صِفَاتٍ، وَإِنْ وَرَدَتْ بَعْدَ الْمَعَارِفِ كَانَتْ أَحْوَالاً^(٢)، حَمَلاً عَلَى سَائِرِ الْجُمَلِ، فَتَقْدِيرُهُ: جَائِزٌ مِنْ زَيْدٍ.

وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا مَوْضِعاً مِنَ الإِعْرَابِ، وَيَقُولُ: هَذِهِ جُمْلٌ تَدُلُّ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ وَلَيْسَ لَهَا مَوْضِعٌ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَتَعَلَّقْ بِمَا قَبْلَهَا تَعَلَّقَ الْعَامِلُ بِالْمَعْمُولِ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمِثْلَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿k j i h﴾^(٣)، ثُمَّ قَالَ مِنْ بَعْدِهِ بِكَلَامٍ: ﴿وَمِنْ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ μ﴾^(٤) فَكَأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى: الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْراً وَنِفَاقاً إِلَّا مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ [وَالْيَوْمِ الْآخِرِ]^(٥)، فَالْمَعْنَى مَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ وَلَيْسَ لَهُ مَوْضِعٌ^(٦)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: / ١١١ ب تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ μ﴾^(٧)، إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ^(٨)، فَالْمَعْنَى: إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ، فَالْمَعْنَى مَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ وَلَيْسَ بِاسْتِثْنَاءٍ فِي اللَّفْظِ.

وَأَعْلَمَ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ الْمَضْمَرَ الْمَنْصُوبَ إِذَا اتَّصَلَ بِـ: لَيْسَ وَلَا يَكُونُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُنْفَصِلاً؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ لَمْ يَسْتَحْكَمْ فِيهَا، فَتَقُولُ: أَتَانِي الْقَوْمُ لَيْسَ إِيَّاكَ، وَلَا يَكُونُ إِيَّاكَ، وَلَا يَحْسُنُ لَيْسَنِي، وَإِنْ كَانَ قَدْ حُكِيَ^(٩)، وَفِيهَا أَيْضاً مُنَاسَبَةٌ لـ (إِلَّا)، وَ(إِلَّا) لَا يَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا الضَّمِيرُ الْمُنْفَصِلُ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١٠):

فَمَا أَبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا
أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دِيَّارُ^(١٠)

(١) انظر القولين في: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦١، والتذييل والتكميل ٨/٣٢١، وشرح الأشموني (مع الصبان) ١٦٣/٢.

(٢) لم أجد من أعربها صفة بعد النكرة، إنما من جعل لها موضعاً من الإعراب أعربها حالاً.

(٣) التوبة: ٩٧.

(٤) التوبة: ٩٩.

(٥) تكملة من د.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦١.

(٧) النساء: ١١.

(٨) قال سيويه: «وحدثني من سمعه أن بعضهم قال: عليه رجلاً ليسني» (الكتاب ١/٢٥٠).

(٩) لم أقف على قائله.

(١٠) البيت من البسيط.

فَشَاذٌ، وَهَذَا الْقَوْلُ يُفْسِدُهُ عِنْدِي مَا رَوَاهُ الْقُتَيْبِيُّ^(١) عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ قَالَ لَزَيْدِ الْخَيْلِ^(٢): «مَا وُصِفَ لِي شَيْءٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَرَأَيْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ، إِلَّا وَرَأَيْتُهُ دُونَ الْوَصْفِ، لَيْسَكَ»^(٣) يُرِيدُ: إِلَّا أَنْتَ، وَلَا آدَمِيٍّ أَفْصَحَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَأَمَّا (عَدَا) فَفَقْوِيَّةٌ فِي بَابِ الْفِعْلِ، فَلَا يَحْسُنُ مَعَهَا الْمَنْفَصِلُ، وَلَا يَرِدُ صِفَةً كَ: لَيْسَ وَلَا يَكُونُ، لِحُضْرِ النَّفْيِ فِيهِمَا، وَعَدَمِهِ فِيهَا.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَأَمَّا (خَلَا) وَ(حَاشَا)^(٤) فَيَكُونَانِ فَعْلَيْنِ فَيَنْصَبَانِ، وَيَكُونَانِ حَرْفَيْنِ فَيَجْرَانِ»^(٥)، تَقُولُ: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا، وَخَلَا زَيْدٌ، وَحَاشَا زَيْدًا^(٦)، وَحَاشَا زَيْدٌ، قَالَ الشَّاعِرُ:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنْ بِهِ ضَنْأًا عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشَّتَمِ^(٧)

قَالَ سَعِيدٌ: الْأَخْفَشُ يُجِيزُ فِي (عَدَا) وَ(خَلَا) وَ(حَاشَا) أَنْ يَكُنَّ حُرُوفَ جَرٍّ^(٨)، وَسَبِيوهِ

انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/٤٠٤، وغريب الحديث للخطابي ١/١٥٤-١٥٥، والخصائص ١/٣٠٧، ١٩٥/٢، ودررة الغواص ١٤٨، والمفصل ١٣٠، وشرحه ٣/١٠١، ومغني اللبيب ٥٧٧، وشفاء العليل ١/١٩٦، وخزانة الأدب ٥/٢٧٨.

(١) هو ابن قتيبة. وهو عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري. (ت ٢٧٦هـ)، نحوي ولغوي، عارفٌ بالأخبار وأيام الناس، كان على مذهب أهل السنة، من مصنفاته: تأويل مشكل القرآن، وأدب الكاتب، وعيون الأخبار. انظر: إنباه الرواة ٢/١٤٣، ووفيات الأعيان ٣/٤٢، وسير أعلام النبلاء ١٣/٢٩٦.

(٢) هو زيد بن مهلهل بن زيد الطائي. أسلم عام الوفود سنة تسع، وسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير، كان شاعراً محسناً خطيباً لسنناً شجاعاً. اختلف في سنة وفاته، فقبل قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وقبل في آخر خلافة عمر. انظر: الشعر والشعراء ١/٢٧٨، والأغاني ١٧/١٧٢، والاستيعاب ٢/٥٥٩.

(٣) الشعر والشعراء ١/٢٧٨.

وانظر الحديث في: الاستيعاب ٢/٥٥٩، والفاائق ٣/٣٣٨، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٤/٢٨٥.

(٤) في اللمع: حاشا وخلا.

(٥) في اللمع: فيكونان حرفين فيجران، ويكونان فعلين فينصبان.

(٦) في اللمع: عمراً. وفي الموضع الذي يليه أيضاً.

(٧) اللمع ٦٩-٧٠.

(٨) قال السيرافي: (٣/١٣٠ أ): «وقد تكون (خلا) حرف جرٍّ، ولم أعلم خلافاً في جواز الجرِّ بها، ولم أرَ أحداً ذكر

وَسَيُؤَيِّدُهُ بِحِكْمِي الْحَرْفِيَّةِ فِي (حَاشَا) وَ(خَلَا)^(١)، وَالْمُسْتَخْرَجُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يُؤَصِّلُ (حَاشَا) بِـ(مَا) كَمَا يُؤَصِّلُ (خَلَا) وَ(عَدَا)، وَلَا يُؤَصِّلُ (مَا) إِلَّا بِفَعْلٍ، وَقَدْ رُوِيَ الْجَرُّ فِيهَا، وَلَيْسَتْ بِاسْمٍ فَتَبَتِ الْحَرْفِيَّةُ فِيهَا^(٢)، وَقَدْ رَوَى الْأَخْفَشُ^(٣) بَيِّنًا وَصِلَ فِيهِ (حَاشَا) بِـ(مَا) وَهُوَ:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالًا^(٤)
فَوَصَّلَ بِـ(حَاشَا) (مَا)، كَمَا وَصَّلَ (عَدَا) بِـ(مَا)، فَتَبَتَ أَنَّهُمَا فَعْلٌ، وَلَمْ يَمْنَعْ مِنْ أَنْ
تَكُونَ حَرْفَ جَرٍّ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ التُّحَاةِ^(٥) مِنْهُمْ الْمُبَرِّدُ يُقَوِّي الْفِعْلِيَّةَ فِي (حَاشَا)^(٦)، وَلَمْ يَحْكِهِ
سَيُؤَيِّدُهُ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِالْحَذْفِ مِنْهَا وَلَيْسَتْ بِمُضَاعَفَةٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾^(٧)،
وَاتَّصَالُهَا بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَمِنْهَا تَصَرُّفُهَا فِي الْأَزْمِنَةِ، تَقُولُ: حَاشَا يُحَاشِي، قَالَ الشَّاعِرُ^(٨):

ذكر في (عدا) الجرَّ إلا الأخفش، فإنه قرنها في بعض ما ذكر مع (خلا) في الجر. وانظر أيضاً نسبة القول
للأخفش في شرح الكافية ٧٣٣/٢/١، وارتشاف الضرب ١٥٣٤/٣.

(١) انظر: الكتاب ٣٤٩/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣٤٩/٢-٣٥٠، وشرح السيرافي ١٢٩/٣ أ.

(٣) لم أجد في معاني القرآن.

(٤) البيت من الوافر.

وهو منسوب للأخطل.

انظر: ذيل ديوان الأخطل ٥٦٨، وشرح الكافية ٧٧٤/٢/١، واللمحة في شرح الملحة لابن الصايغ ٢٣٩/١،
والجنى الداني ٥٦٥، ومغني اللبيب ١٦٤، وشرح شواهد ٣٦٨/١، وجمع الهوامع ٢٣٣/١، وشرح الأشموني
(مع الصبان) ١٦٥/٢، وخزانة الأدب ٣٨٧/٣.

(٥) ممن ذهب إلى فعلية (حاشا) الجرمي والمأزني والفراء والأخفش والزجاج، انظر: شرح السيرافي ١٢٩/٣ أ،
والأصول ٢٨٩/١، وارتشاف الضرب ١٥٣٣/٣، ومغني اللبيب ١٦٥.

(٦) قال: «وما كان فعلاً فـ(حاشا)، وخلا، وإن وافقاً لفظ الحروف». انظر: المقتضب ٣٩١/٤، وهامش رقم (٣)،
والانتصار ١٦٩.

(٧) يوسف: ٣١، ٥١.

(٨) هو النابغة الذبياني.

ولا أَرَى فاعِلاً في النَّاسِ يُشَبِّهُهُ ولا أُحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ^(١)
 وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ النَّصْبَ بِـ(عَدَا)^(٢) وَ(حَلَا) وَ(حَاشَا) عَنْ فُصْحَاءِ الْعَرَبِ، وَحَكَى أَنَّهُ
 وَقَفَ عَلَيْنَا أَعْرَابِيٌّ، وَفِينَا رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: أَبُو الْإِصْبَغِ، فَقَالَ: فَعَلَ اللَّهُ بِكُمْ وَصَنَعَ، حَاشَا
 الشَّيْطَانَ [الرَّجِيمَ]^(٣) وَأَبَا الْإِصْبَغِ^(٤).

وَالْجَوَابُ عَنِ الْحَذَفِ: أَنَّمَا كَلِمَةٌ كَثُرَتْ عَدَّتْهَا وَآخِرُهَا حَرْفٌ مَدٌّ، فَنَاسَبَ الْمُضَاعَفَاتِ
 كـ(رُبَّ) فَجَازَ حَذْفُهَا، كَمَا جَازَ حَذْفُ الْمُضَعَفِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ دُخُولِهَا عَلَى حَرْفِ الْجَرِّ: فَقَدْ وَرَدَ مِثْلُ ذَلِكَ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٥):
 فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا شِفَاءً^(٦)
 إِلَّا أَنَّ هَذَا إِنَّمَا قُبِحَ لِأَنَّ الْحَرْفَيْنِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (حَاشَا) وَاللَّامُ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ
 حَرْفٌ جَرٌّ فِيهِ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ، كَمَا أَنَّ (لَكِنْ) حَرْفٌ عَطْفٍ فِيهِ مَعْنَى الْإِسْتِدْرَاكِ، فَإِذَا
 دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْوَاوُ بَطَلَتْ الْعَطْفِيَّةُ فِيهِ، وَخَلَصَ الْإِسْتِدْرَاكُ، فَكَذَلِكَ (حَاشَا) إِذَا دَخَلَ عَلَى
 حَرْفِ الْجَرِّ صَارَ حَرْفُ الْجَرِّ الْمُعَدِّي، وَخَلَصَ هُوَ لِلْإِسْتِثْنَاءِ.
 فَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْإِسْتِثْقَاكِ وَالتَّصْرِفِ: فَقَدْ وَرَدَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْحَرْفِ، وَذَلِكَ قَوْلُ

(١) البيت من البسيط.

انظر: ديوان النابغة ٢٠، والعين ٢٦٢/٣ (حوش)، والفاخر للمفضل بن سلمة ٢٧٠، والأصول ٢٨٩/١،
 والزاهر ٦٢٦/١، ٣٠٠/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٦/٢-٣٢٧، والجمل ٢٣٢-٢٣٣، وعلل النحو
 ٣٩٧، والمقتصد ٧١٦/٢، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣١١، والإنصاف ٢٧٨/١، ومغني اللبيب ١٦٤،
 وشرح شواهده ٣٦٨/١، وخزانة الأدب ٤٠٣/٣.

(٢) في أ: بعد خلا . وفيه أثر لانمحاء الألف والواو.

(٣) سقط من أ.

(٤) نقله ابن السراج عن أبي زيد في الأصول ٢٨٨/١.

(٥) هو مسلم بن معبد الوالبي.

(٦) البيت من الوافر.

الشاهد فيه: للما، إذ دخل حرف الجر على حرف جرٍّ مثله.

انظر: معاني القرآن للفراء ٦٨/١، ٩٨، وسر صناعة الإعراب ٢٨٢/١، والخصائص ٢٨٢/٢، والمحاسب
 ٢٥٦/٢، والصاحي ٣٩، والإنصاف ٥٧١/٢، والبحر المحييط ٢٨٤/٣، ومغني اللبيب ٢٤٠، وشرح شواهده
 ٥٠٥/١، وخزانة الأدب ٣٠٨/٢.

الشاعر^(١):

لَوْ سَاوَفْتَنَا بِسَوْفٍ مِنْ تَحِيَّتِهَا

سَوْفَ الْعُلُوقِ لِرَاحِ الرِّكْبِ قَدْ قَنَعُوا^(٢)

فـ(سَاوَفْتَنَا) فعلٌ مُشْتَقٌّ مِنْ (سَوْفَ)، وَلَمْ يَخْرُجْ (سَوْفَ) عَنِ الْحَرْفِيَّةِ، وَالْفَرَاءُ يُزَعُّمُ أَنَّ (حَاشَا) فعلٌ لَا فاعِلَ لَهُ، وَالْجَرُّ لِلَامِ مُحذُوفَةٌ، تَقْدِيرُهُ: حَاشَا لِزَيْدٍ^(٣)، وَهَذَا طَرِيفٌ، وَإِنَّمَا فَعَلَهُ لِكثَرَةِ مُصَاحَبَتِهَا لَهُ، وَأَنْشَدَ الْكُوفِيُّ^(٤):

فَبَاسَتْ بَنِي عَبْسٍ وَأَسْتَاهِ طَيِّئٍ وَبَاسَتْ بَنِي ذِيانٍ حَاشَا بَنِي نَصْرٍ^(٥)
/ ١١٢ أ بِالْجَرِّ، وَأَنْشَدَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ^(٦) فِي الزَّاهِرِ^(٧):

(١) تميم بن مقبل.

(٢) البيت من البسيط.

وروايته في مصادره: (العيوف) بدل (العلوق). وروي: (الرَّكْبُ قَدْ قَنَعَ) بحذف واو الجماعة، وهي لغة لبعض العرب في القافية لقطع الترخم.

وساوفتنا: وعدتنا وعداً مستأنفاً. (عن تحصيل عين الذهب). وقال ابن السيرافي: من السوف، وهو الشم. يريد: لو دنت منا فشممنا ريحها لقنعنا. (شرح أبيات سيبويه).

انظر: ديوان ابن مقبل ١٧٢، والكتاب ٢١٢/٤، وشرح أبياته ٣٨٤/٢، والخصائص ٣٤/٢، وسر الصناعة ٥٢٠/٢، وتحصيل عين الذهب ٥٧١، واللسان ١٦٤/٩ (سوف).

(٣) انظر رأي الفراء في شرح السيرافي ١٢٩/٣ أ.

(٤) للحطيئة.

(٥) البيت من الطويل.

وروايته في مصادره: (بني دُودَان) بدل (بني ذِيان).

الشاهد فيه: جر (بني) بحاشا.

انظر: تهذيب اللغة ١١٨/٦ (سته)، والصحاح ٢٢٣٤/٦ (سته)، وأساس البلاغة ٤٢٢/١ (سته)، والمستقصى ٥/٢، واللسان ٤٩٧/١٣ (سته).

(٦) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الأنباري، أبو بكر، (ت ٣٢٨هـ) إمام في التفسير والنحو واللغة، أخذ عن ثعلب وغيره، من تصانيفه: المذكر والمؤنث، والزاهر، وشرح القصائد السبع الطوال. انظر: تاريخ بغداد ٢٩٩/٤، وإنباه الرواة ٢٠١/٣، ووفيات الأعيان ٣٤١/٤.

(٧) ٣٠٠/٢. والبيت لعمر بن أبي ربيعة.

مَنْ رَامَهَا حَاشَا النَّبِيِّ وَآلِهِ فِي الْبَحْرِ غَطَمَطَهُ هُنَاكَ الْمَزِيدُ^(١)
فَأَمَّا:

ما حاشا قُرَيْشاً

فَإِنَّهُ هُنَا فِعْلٌ، وَلَوْ جَرَّ لَكَانَتْ (ما) هُنَا زَائِدَةً، وَهَذَا لَمْ يَرَوْهُ سِيبَوِيهٌ.
فَإِذَا كَانَا فِعْلَيْنِ فَحُكْمُهُمَا حُكْمُ (لَيْسَ) وَ(لَا يَكُونُ)، لَا يَظْهَرُ مَرْفُوعُهُمَا؛ لِأَنَّ (خَلَا)
لَا يَتَعَدَّى فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَشَبَّهَ ذَلِكَ سِيبَوِيهٌ بِـ(لَا تَ)^(٢).

وَمَوْضِعُهَا إِذَا كَانَتْ حَرْفًا نَصَبٌ كَالْبَاءِ فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ؛ لِأَنَّهَا مُوَصَّلَةٌ لِلْفِعْلِ.
وَالْبَيْتُ^(٣) الَّذِي أَنْشَدَهُ مُعَيَّرٌ عَمَّا فِي دِيْوَانِ شَاعِرِهِ، وَهُوَ الْجَمِيحُ الْأَسَدِيُّ^(٤):

يَا جَارَ نَضْلَةٍ قَدْ أَنْى لَكَ أَنْ تَشْتَقَى بِجَارِكَ فِي بَنِي هِدْمٍ
حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبِكَمَةٍ فَدَمِ
عَمْرُو بْنُ^(٥) عَبْدِ اللَّهِ إِنْ بِهِ ضَنْناً عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشَّتَمِ^(٦)

(١) البيت من الكامل.

روي: (من ذاقها) بدل (من رامها)، و(الخليج المزبد) بدل (هناك المزبد).

الشاهد: جر (النبي) بحاشا.

انظر: ديوانه ١١٥، وتهذيب اللغة ١٤٠/٥ (حشا)، والأغاني ١٣١/١٦، واللسان ١٨٢/١٤ (حشا)، وجمع
الهوامع ٢٣٢/١، والدرر اللوامع ١٧٦/٣.

(٢) انظر: الكتاب ٣٤٧/٢.

(٣) البيت من الكامل.

انظره كما أورده ابن جني في تفسير الطبري ٢٠٨/١٢، والزاهر ٣٠٠/٢، وشرح السيرافي ١٢٩/٣ أ، والمفصل
٢٩٤، وتفسير ابن عطية ٢٤٠/٣، والإنصاف ٢٨٠/١، والبحر المحيط ٣٠٠/٥، ومغني اللبيب ١٦٦، وخزانة
الأدب ١٨١/٤-١٨٢.

(٤) هو منقذ بن الطماح بن قيس الأسدي. والجميع لقبه. أحد فرسان الجاهلية. وأبوه هو صاحب امرئ القيس
الذي وشى به عند ملك الروم. وقتل الجميع يوم جيلة. انظر: شرح المفصليات للأنباري ٥٥/١، واللائئ
٣٠/١، ٨٩٥/٢، وخزانة الأدب ٢٤٩/١٠.

(٥) في أ بالرفع، وفي ج بالرفع والنصب. وفي مصادر البيت ورد بالوجهين.

(٦) نَضْلَةٌ: هو نضلة بن الأشتر الفقعسي، كان جاراً لبني عبس، فقتلوه غدراً. وهِدْمٌ: هو هِدْمٌ بن عوذ من بني عبس.
وَأَنْى: حان. وَابْكَمَةُ: الأبيكم. وَالفَدْمُ: العَيْيُّ في الكلام. وَضَنْناً على الملحاة: أي يَضِنُّ بنفسه عن اللائمة. (عن

قال أبو الفتح: «فإن قلت: ما خلا زيدا، نصبت مع (ما) لا غير، قال الشاعر:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مُحَالَةَ زَائِلٌ^(١)

قال سعيد: إنما يجوز إلا النصب؛ لأن (ما) مصدرية، وليست بتقدير: الذي، والمصدرية لا توصل بحرف، وإنما توصل بالفعل؛ لأنه يسبك منها مصدر، وليس من طبيعة الفعل الجر، فبطلت الحرفية، وموضع المصدر عند قوم حال، والتقدير فيه: خلّوهم زيدا، ومجاوزتهم عمراً^(٢)، وكونه معرفة بمنزلة قولك: طلبته جهداً وطاقتك، وهذا في المصدر بمنزلة قوله^(٣):

يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَاباً^(٤)

فكما أن: (ما ذهب الليالي) موضعه رفع بـ(يسر)، فكذلك: (ما خلا زيدا) موضعه نصب بالفعل على المصدر المقدّر حالاً، ويجوز أن يكون (ما) مع الفعل بمنزلة المصدر النائب مناب الظرف، كقولك: لا أكلمك ما طار طائر، أي: زمن طيران طائر، وحكى الفارسي عن الجرّ في قولك: ما خلا زيد، على زيادة (ما)^(٥).

وقولك في النصب: أتاني القوم ما خلا زيدا، أي: زمن خلّوهم زيدا، وحذف الزمن وأقيم المضاف إليه مقامه، كما فعل سيبويه في: مقدّم الحاج^(٦)، وهذا أولى ليكون أسهل من

اللائمة. (عن شرح الأنباري والتبريزي).

انظر: ديوان بني أسد ٣٣/٢-٣٥، والتخريج ٦١٠/٢، والمفضليات ٣٦٦-٣٦٧، والأصمعيات ٢١٨، وشرح المفضليات للأنباري ٢٧٠/٢-٢٧١، وللتبريزي ١٥٠٦/٣-١٥٠٨، والبحر المحيط ٣٠٠/٥، وشرح شواهد المعنى ٣٦٩/١، وشرح أبياته ٨٩/٣، وخزانة الأدب ١٨٢/٤.

(١) اللمع ٧٠.

(٢) انظر: شرح السيرافي ١٢٨/٣ ب.

(٣) هو قيس بن الخطيم.

وروي شطره الأول في شعر للربيع بن أبي الحقيق. انظر: كلام محقق التخمير ١٢٥/٤ هامش رقم (٣).

(٤) البيت من الوافر.

انظر: المفصل ٣٢١، والتخمير ١٢٥/٤-١٢٦، وشرح المفصل ١٤٢/٨-١٤٣، والبحر المحيط ١١٨/٥، والجني الداني ٣٣١، والمنخل في إعراب أبيات المفصل ١٢٧٢/٢ (رسالة علمية)، وجمع الهوامع ٨١/١.

(٥) قال الفارسي: «لا أدري أحازه أم رواه». انظر: المسائل البصريات ٨٧٤/٢.

(٦) حيث قدر زمناً مضافاً، ثم حذفه وأقام المضاف إليه مقامه. انظر: الكتاب ٢٢٢/١.

وَقُوْعِهِ حَالًا وَهُوَ مَعْرِفَةٌ.

وَقَالَ الْأَخْفَشُ: فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ بَلَّةُ^(١) حَرْفُ جَرٍّ^(٢)، وَوَجَّهَهُ أَنَّهُ إِنْ جَعَلَهَا اسْمًا فَعِلٍ لَمْ يَسَعُهُ ذَلِكَ، لِإِنَّ الْجُمْلَةَ الَّتِي تَقَعُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ لَيْسَ فِيهَا اسْمٌ فَعِلٍ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْعَلْهُ مَصْدَرًا كَمَا فَعَلَ فِي: مَا عَدَا زَيْدًا؛ لِأَنَّ (مَا) قَدْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِي: (مَا عَدَا) زَائِدَةً، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ، وَالْحُرُوفُ قَدْ وَقَعَتْ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ نَحْوُ خَلَا وَحَاشَا. وَقَالَ سَيَبَوِيه: بَلَّةُ زَيْدًا بِمَعْنَى دَعَا زَيْدًا، وَبَلَّةُ زَيْدٍ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ كَمَا تَقُولُ: ضَرَبَ زَيْدٌ^(٣)، وَمَنْ قَالَ: بَلَّةُ زَيْدٍ فَجَعَلَهُ مَصْدَرًا، وَلَا يَكُونُ اسْمًا لِلْفِعْلِ، لِأَجْلِ الْإِضَافَةِ فَعَلَى مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ يَكُونُ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ، وَرَوَى أَبُو زَيْدٍ: إِنَّ فُلَانًا لَا يُطِيقُ أَنْ يَحْمِلَ الْفَهْرَ، فَمِنْ بَلَّةُ أَنْ يَأْتِيَ بِالصَّخْرَةِ^(٤)، أَيْ فَكَيْفَ، وَبَعْضُهُمْ يَرَوِي: مِنْ بَهْلٍ أَنْ^(٥)، وَأَنْشَدُوا^(٦):

تَذَرُ الْجَمَاحَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَّةُ الْأَكْفِ كَأَنَّمَا لَمْ تُخْلَقِ^(٧)
وَيَدُلُّ عَلَى قَوْلِ سَيَبَوِيهِ مَا أَنْشَدُوا^(٨):
تَمَشَّى الْقَطُوفُ إِذَا غَنَى الْحِدَاةُ لَهَا مَشْنَى الْجَوَادِ فَبَلَّةُ الْجِلَّةِ النَّجْبَا^(٩)

(١) فِي ج: بَل.

(٢) انظر رأي الأخفش في: كتاب الشعر ٢٥/١، والجنى الداني ٤٢٦.

(٣) انظر: الكتاب ٢٣٢/٤.

(٤) حكاها الفارسي عن أبي زيد في كتاب الشعر ٢٦/١. ولم أجدها في النواذر.

(٥) على القلب. انظر: كتاب الشعر ٢٦/١، والجنى الداني ٤٢٤.

(٦) لكعب بن مالك رضي الله عنه.

(٧) البيت من الكامل.

ضاحياً: أي بارزة ظاهرة.

الشاهد فيه: جر (الأكف) بإضافة (بله) إليها.

انظر: ديوان كعب ٢٤٥، والسيرة النبوية لابن هشام ٢٦٢/٣، وغريب الحديث لابن سلام ١٨٦/١، والزاهر

١٩١/١، وكتاب الشعر ٢٦/١، والمفصل ١٤٨-١٤٩، والروض الأنف ٤٦٩/٣، وشرح الكافية ٣٠٣/١/٢،

واللسان ٤٧٨/١٣ (بله)، والجنى الداني ٤٢٥، ومغني اللبيب ١٥٦، وخزانة الأدب ٢١١/٦.

(٨) لابن هرمة.

(٩) البيت من البسيط.

والقطوف من الدواب: البطيء. والجلَّة: جمع جليل، وهو المسنن من الإبل. والتَّجَب: جمع نجيب، وهو الأصيل.

وَأَمَّا قَوْلُهُ^(١):

حَمَّالُ أَثْقَالِ أَهْلِ الْوُدِّ آوَنَةً أُعْطِيَهُمُ الْجَهْدَ مِنِّي بَلَهَ مَا أَسَعُ^(٢)
فِيحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (مَا) نَصَبًا وَجَرًّا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ^(٣):
فَدَى نَفْسِي وَرَاحِلَتِي وَرَحْلِي نَجَادَكَ بَلَهَ مَا تَحْتَ النَّجَادِ^(٤)
وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ (مَنْ) فِي حِكَايَةِ أَبِي زَيْدٍ، فَمَا كَانَ يَنْتَصِبُ عَلَيْهِ مَصْدَرًا (بَلَهَ)، وَلَيْسَتْ
الْفَتْحَةُ فِي مَنْ نَصَبَ بِهَا، كَالْفَتْحَةِ فِي مَنْ جَرَّ بِهَا، وَيُنْشَدُ^(٥):
بَسَطْتُ لِبَاغِي الْعُرْفَ كَفًّا خَضِييَةً يَنَالُ الْعِدَا بَلَهَ الصَّدِيقَ فُضُولَهَا^(٦)
وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ فِي كِتَابِ الْغَرِيبِ عَنِ الْأَحْمَرِ^(٧) وَالْفَرَّاءِ عَنِ الْعَرَبِ: كُلُّ شَيْءٍ مَهَةٌ

(عن الخزانة).

الشاهد فيه: نصب (الجللة) على أن (بله) اسم فعل، و(الجللة) مفعوله.

انظر: غريب الحديث لابن سلام ١٨٦/١-١٨٧، والزاهر ١٩١/١، ٣٦١، وكتاب الشعر ٢٧/١، وشرح
المفصل ٤٩/٤، واللسان ٤٧٨/١٣ (بله)، وخزانة الأدب ٢١٤/٦.

(١) هو أبو زبيد الطائي.

(٢) البيت من البسيط.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر أبي زيد) ٦٤٢، وغريب الحديث لابن سلام ١٨٦/١، والزاهر ١٩١/١، وجمهرة
اللغة ٣٣٠/١، وكتاب الشعر ٢٥/١، وتهذيب اللغة ٩٦/٣ (وسع)، ٣١٤/٦ (بله)، واللسان ٣٩٢/٨ (وسع)،
٤٠/١٣ (أون)، ٤٧٨/١٣ (بله)، وخزانة الأدب ٢٢٨/٦.

(٣) هو أبو دؤاد.

(٤) البيت من الوافر.

الشاهد فيه: احتمال (ما) للنصب على أن (بله) اسم فعل، والجر على أنها مصدر.

انظر: ديوان أبي دؤاد ٣١٠، وكتاب الشعر ٢٨.

(٥) لكثير عزة.

(٦) البيت من الطويل.

روي (بسيطة) بدل (خضبية).

انظر: ديوانه ١٧٦، والموازنة ١٦٠، ١٦٤، والبصائر والذخائر للتوحيدي ١١٠/١، والحماسة البصرية ٤٠٢/١.
(٧) هو علي بن المبارك الأحمر الكوفي، (ت ١٩٤هـ)، صاحب الكسائي، جرى بينه وبين سيويه مناظرة لما قدم
بغداد، وأدب من أولاد الرشيد الأمين، خلفاً للكسائي. انظر: تاريخ بغداد ٥٨٩/١٣، وإنباه الرواة ٣١٣/٢،
ومعجم الأدباء ١٦٧٠/٤.

وَمَهَاهُ مَا النَّسَاءَ وَذَكَرَهُنَّ، أَي: يسير وحسن^(١)، فَـ(ما) مَعْنَاهَا (إِلَّا).

وَهُنَا مَسَائِلُ تَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْبَابِ نَحْنُ نَذْكُرُهَا.

وَأَمَّا الْبَيْتُ^(٢) الَّذِي أَنْشَدَهُ فَهُوَ لِلْبَيْدِ، قَبْلَهُ: / ١١٢ ب

أَرَى النَّاسَ لَا يَدْرُونَ مَا قَدَرُ أَمْرِهِمْ بَلَى كُلُّ ذِي لُبٍّ إِلَى اللَّهِ وَاسِلٌ^(٣)

وَفِي الْبَيْتِ نَظَرٌ، وَهُوَ أَنَّ النَّائِبَ مَنَابَ (إِلَّا) إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتُثْنِيَ عَنْ تَمَامِ الْجُمْلَةِ، أَوْ يَكُونَ عَنْ الْمُضْمَرِّ فِي (بَاطِلٍ)، وَالْعَامِلُ اسْمُ الْفَاعِلِ، وَكِلَاهُمَا لَمْ يُؤَفَّهِ حَقُّهُ، وَتَقُولُ: لَسْتُ بِشَيْءٍ^(٤) إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ، نَصَبًا، وَمَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ، رَفْعًا، وَلَا يَجُوزُ النَّصَبُ، وَقَدْ جَوَزَهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَمَامِ الْكَلَامِ لَا عَلَى الْبَدَلِ الرُّمَّانِيِّ^(٥)، وَلَا يَجُوزُ الْجَرْ فِيهِمَا لَاسْتِحَالَةَ أَنْ تَدْخُلَ الْبَاءُ بَعْدَ (إِلَّا)، فَحَمَلَ التَّمِيمِيُّ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَتَقُولُ: مَا فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا عَلِمْنَا أَنَّ فِيهَا إِلَّا زَيْدًا، وَلَا يَحْسُنُ: مَا إِلَّا زَيْدٌ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ مُسْتَثْنً مِنْهُ، وَلَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَمَا عَلِمْتُ أَنَّ إِلَّا زَيْدًا فِيهَا، كَي لَا يُؤَلِّي (أَنَّ) (إِلَّا)، وَقَالَ سِيبَوِيه: إِنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ، وَزَيْدًا، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ (أَحَدًا) لَا يَكُونُ فِي الْإِيجَابِ^(٦)، وَإِذَا قُلْتَ: مَا زَيْدٌ إِلَّا أَنَا ضَارِبٌ، أَضْمَرْتَ الْهَاءَ وَلَمْ تَعْمَلْ فِي (زَيْدٍ) (ضَارِبٌ)؛ لِأَجْلِ (إِلَّا)، وَيَسْتَحِيلُ: مَا مُنْطَلِقًا إِلَّا كَانَ زَيْدٌ، لِأَجْلِ (إِلَّا)، وَتَقُولُ: مَا زَيْدٌ قَائِمٌ أَحَدٌ إِلَّا أَبُوهُ، فَتُعِيدُ إِلَى (زَيْدٍ) مِمَّا

(١) سبق الكلام عليه. ورواية أبي عبيد في الغريب المصنف ٨١٨/٢.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: ديوان لبید ١٤٥، وصحيح البخاري كتاب الأدب باب (٩٠) ٢٢٧٦/٥، وصحيح مسلم كتاب الشعر

رقم (٢) ١٧٦٨/٤، والشعر والشعراء ٢٧١/١، والالائي ٢٥٣/١، والمفصل ٨٦، وأسرار العربية ١٩٣،

والنهاية في غريب الحديث ١٩٩/٢، واللباب ٣١١/١، وشرح المفصل ٧٨/٢، وخزانة الأدب ٢٥٥/٢.

(٣) ديوان لبید بن ربیعہ ١٤٥.

(٤) في ج: لشيء.

(٥) قال في شرحه لكتاب سيبويه: «وتقول: ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ بِهِ، فهذا على الموضع في مذهب بني تميم،

فأما في مذهب أهل الحجاز فلا يصح على اللفظ، ولا على الموضع؛ لأنه لا تدخلُ الباءُ الزائدة في الواجب، وما

بعد (إلا) واجبٌ، ولا يصلح على الموضع؛ لأن (شيءٌ) في موضع نصب، ولا يحمل مرفوع على منصوب،

ولكنه محمولٌ على تأويل الموضع، كأنه قيل: لا أنت شيءٌ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ بِهِ...» انظر: الرمانى النحوي في

ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٣٧٩-٣٨٠.

(٦) انظر: الكتاب ٣١٨/٢.

بَعْدَ (إِلَّا) وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا قَدْ اسْتَغْنَى بِغَيْرِ ضَمِيرٍ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ جَمْلَةٌ وَاحِدَةٌ، وَتَقُولُ: مَا مَرَّ
 بِی الْبَعِيرُ إِلَّا إِبْلَکَ؛ لِأَنَّهُ جِنْسٌ، وَتَقُولُ: مَا زَيْدٌ أَحَدٌ قَائِمٌ إِلَّا أَبُوهُ، تُعِيدُ الْهَاءَ إِلَى (زَيْدٍ).
 وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الَّتَيْنِ مِنْ آلَاتِ الِاسْتِثْنَاءِ، لَوْ قُلْتَ: جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا خَلَا زَيْدًا، لَمْ
 يَجْزُ، فَإِنْ قُلْتَ: إِلَّا مَا خَلَا زَيْدًا، أَجَازُوهُ، وَالْأَخْفَشُ يُجِيزُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا حَاشَا زَيْدًا^(١)،
 بِالْجَرِّ، وَالْكُوفِيُّ يُجِيزُ: مَا أَتَانِي إِلَّا أَبُوكَ أَحَدٌ، بِالرَّفْعِ فِيهِمَا^(٢)، وَهَذَا مُشْكِلٌ، فَإِنْ اجْتَمَعَتْ
 (إِلَّا) وَ(غَيْرِ)^(٣) فَاجْعَلْ أَحَدَهُمَا اسْتِثْنَاءً وَالْآخَرَ وَصْفًا، وَلَا أَعْلَمُ لِمَصْدَفِهِمَا عَنِ الِاسْتِثْنَاءَيْنِ
 مَعْنًى وَلَا عَنِ الْوَصْفَيْنِ إِذَا كَانَا مُتَفَرِّقَيْنِ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ لَوَّحُوا بِإِجَازَتِهِ، قَالَ: تَقُولُ: مَا
 جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ غَيْرَ عَمْرٍو، وَقَالُوا: إِنَّمَا انْتَصَبَ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لِلْفِعْلِ فَاعِلَانِ بِغَيْرِ
 حَرْفٍ عَطْفٍ، وَقَدْ مَنَعُوا مِنْ قَوْلِهِمْ: مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرٍو، بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لِفِعْلِ
 وَاحِدٍ فَاعِلَانِ مُفْرَدَانِ بِغَيْرِ حَرْفٍ عَطْفٍ، وَقَدْ جَوَّزَهُ الرُّمَّانِيُّ^(٤) وَمَنَعَ مِنْهُ ابْنُ السَّرَّاجِ^(٥)،
 وَتَجْوِيزُهُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ اعْتَمَدْتَ عَلَى إِبْثَاتِ الْإِيتَانِ لِعَمْرٍو خَاصَّةً،
 وَجَعَلْتَ: (إِلَّا زَيْدًا) بِمَثَلَةِ أَخْرِجْ زَيْدًا مِنَ الْبَابِ، وَقَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: إِذَا أَرَدْتَ بِذِكْرِكَ
 (زَيْدًا) بَعْضَ مَنْ نَفَيْتَ عَنْهُ الْفِعْلَ تَوْكِيدًا لِلنَّفْيِ فَهُوَ بِمَثَلَةِ مَا لَمْ تَذْكُرْهُ^(٦)، كَأَنَّكَ جَعَلْتَ
 (إِلَّا) صِفَةً، أَيْ: غَيْرُ زَيْدٍ، فَلَيْسَ فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ زَيْدًا قَدْ جَاءَ، كَمَا فِي (لَيْسَ) مِثْلُ
 ذَلِكَ إِذَا لَمْ تَذْكُرْهُ، فَإِذَا قُلْتَ: (إِلَّا عَمْرٍو) بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ بَدَلًا، وَأَثْبَتَ لَهُ الْإِيتَانِ كَمَا قَالَ.
 وَيَجُوزُ أَنْ تُقَدَّرَ مَعَ (إِلَّا) مَعْنَى الْوَائِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَجْعَلَهُ بِمَعْنَاهَا كَمَا سَبَقَ فِي الْآيَةِ^(٧)، أَيْ: وَإِلَّا

(١) حكى ابن السراج هذا عن الكسائي. انظر: الأصول ٣٠٣/١.

(٢) انظر رأي الكوفيين في الأصول ٣٠٣/١.

(٣) في د: وغيرها.

(٤) انظر: شرح الكتاب ٤٢١، ٤٢٣. ضمن (الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه).

(٥) انظر رأي ابن السراج في: الأصول ٢٩٩/١، ٣٠٣.

(٦) انظر: الأصول ٢٩٩/١.

(٧) لم تتقدم آية في موضع قريب، ولعله يعني قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ مِنْ ظُفُرٍ إِلَّا يَكُونُ لَهُ يَوْمًا مِثْقَالُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩]. انظر

عَمَرُو، لَكِنَّهُ^(١) تُثَبِتُ فِي هَذَا الْوَجْهِ الْإِتْيَانَ لِزَيْدٍ أَيْضًا.

وَلَا يَجُوزُ: مَا أَكَلَ إِلَّا طَعَامَكَ عَبْدُ اللَّهِ، وَلَا: مَا أَكَلَ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ طَعَامَكَ، وَقَدْ أَجَازَهُ قَوْمٌ إِذَا جَعَلْتَ (إِلَّا) بِمَعْنَى (غَيْرِ)^(٢)، وَهَذَا كَمَا تَرَاهُ وَمَا أَرَاهَا إِلَّا جَائِزَةً، إِذَا جَعَلْتَ (عَبْدُ اللَّهِ) فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى فَاعِلًا، وَتَقْدِيرُهُ: مَا أَكَلَ عَبْدُ اللَّهِ إِلَّا طَعَامَكَ، وَتَجَعَلَ (طَعَامَكَ) فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ مَفْعُولًا.

وَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: لَهُ عِنْدِي مِائَةٌ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ، فَقَدْ أَقَرَّ بِثَمَانِيَةٍ وَتِسْعِينَ، فَإِنْ قَالَ: لَهُ عِنْدِي مِائَةٌ إِلَّا دِرْهَمَانِ، فَقَدْ أَقَرَّ بِمِائَةٍ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَ، كَمَا لَوْ قَالَ: لَهُ عِنْدِي مِائَةٌ غَيْرُ أَلْفٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ لَهُ عِنْدِي دِرْهَمَانِ، إِنَّمَا لَهُ عِنْدِي مِائَةٌ، وَإِذَا قُلْتَ: مَا لَهُ عِنْدِي مِائَةٌ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ لَمْ تُقَرَّ بِشَيْءٍ، فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُقَرَّ بِمَا بَعْدَ (إِلَّا) رَفَعْتَهُ وَجَعَلْتَهُ بَدَلًا، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَا لَهُ عِنْدِي مِائَةٌ إِلَّا دِرْهَمَانِ، فَإِنَّمَا رَفَعْتَ (دِرْهَمَانِ) بِأَنْ جَعَلْتَهُ بَدَلًا مِنْ (مِائَةٍ)، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا لَهُ عِنْدِي إِلَّا دِرْهَمَانِ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ وَصْفًا لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا، وَإِذَا نَصَبْتَ (الدَّرْهَمَيْنِ) فَمَا أَقَرَرْتَ فِي الْمَسْأَلَةِ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ (عِنْدِي) لَمْ تَرْفَعْ شَيْئًا يَثْبُتُ لَهُ عِنْدَكَ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا لَهُ / ١١٣ أَعِنْدِي ثَمَانِيَةٌ وَتِسْعُونَ، وَإِذَا قُلْتَ: مَا لَكَ عَلَيَّ عِشْرُونَ إِلَّا خَمْسَةٌ بِالرَّفْعِ، أَقَرَرْتَ بِخَمْسَةٍ، وَتَقُولُ: لَكَ عَلَيَّ عِشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ مَا خَلَا دِرْهَمًا، فَلَهُ عِنْدَكَ سِتَّةٌ، فَكُلُّ اسْتِثْنَاءٍ فَهُوَ مِمَّا يَلِيهِ الْأَوَّلُ حَطٌّ وَالثَّانِي زِيَادَةٌ، فَإِذَا قُلْتَ: لَهُ عِنْدِي عِشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ إِلَّا دِرْهَمًا، فَالْإِقْرَارُ بِسَبْعَةِ دَرَاهِمٍ، كَذَا يَدَّعِي الثُّحَاةُ^(٣)، وَشَبَّهُوا هَذَا بِقَوْلِ قَائِلٍ: مَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ، فَقَالَ لَهُ الْآخَرُ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا تَدَّعِي، فَقَالَ ثَالِثٌ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا تَدَّعِي، فَقَالَ رَابِعٌ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا تَدَّعِي، فَالْأَوَّلُ نَافٍ، وَالثَّانِي مُثَبِّتٌ، وَالثَّالِثُ نَافٍ، وَالرَّابِعُ مُثَبِّتٌ، وَهَذَا إِنَّمَا يُفَعَّلُ فِي الْاسْتِثْنَاءِ إِذَا كَانَ الثَّانِي أَقْلَ مِنَ الْأَوَّلِ عِنْدَ مَنْ أَجَازَهُ، فَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْهُ فَفِيهِ قَوْلَانِ: الْأَوَّلُ: هُوَ أَنْ تَقُولَ: لَهُ عِنْدِي عِشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ، فَإِنَّ الْأَرْبَعَةَ لَا تُسْتَثْنَى مِنَ الثَّلَاثَةِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنْ تُزَادَ الْأَرْبَعَةُ عَلَى السَّبْعَةِ، فَتَصِيرَ أَحَدَ عَشَرَ

(١) كَذَا فِي النُّسخَتَيْنِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: لَكِنَّكَ.

(٢) انْظُرْ هَذَا الرَّأْيَ فِي الْأَصُولِ ٣٠٤/١ غَيْرَ مَنْسُوبٍ إِلَى أَحَدٍ.

(٣) انْظُرْ: شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ ١٢١/٣ أ.

درهماً، كأنه استثنى من أربعة عشر، وهذا قول الفراء^(١)، والثاني: أن يُنقص الثلاثة والأربعة من العشرة، فيبقى ثلاثة، وبعض الفقهاء يجعل الثاني والأول من الاستثناءين كله نقصاً^(٢)، فيقول في قوله: لي عنده عشرة إلا تسعة إلا ثمانية، فقياسه على هذا أن يفضل للمدعي عليه سبعة دراهم، فتأمل ذلك، وفيه طريقة ثانية، وهو أن تنقص الدرهم من الدرهمين، فيبقى درهم، فتقصه من الثلاثة فيبقى درهمان، فتقصهما من الأربعة فيبقى درهمان، فتقصه من الخمسة، فيبقى ثلاثة، فتقصها من ستة، فيبقى ثلاثة، فتقصها [من]^(٣) سبعة، فيبقى أربعة، فتقصها من ثمانية، فيبقى أربعة، فتقصها من تسعة فيبقى خمسة، وفيه عندي نظر؛ لأنهم قد ذكروا إذا كان الاستثناء دون النصف جازاً، وأكثرهم لا يجيزونه فوق النصف^(٤).

ولا يُسَقُّ عَلَى الاستثناء بلا، لا تقول: قام القوم ليس زيداً ولا عمراً، لما بيننا من المخالفة بينهما، وحكى ابن السراج أن بعضهم يستثنى بسيمًا^(٥)، وقد بينا الكلام فيها، وحكى^(٦) عن الأحمر أنه أجاز: ما قام إلا صغير ولا ما خلا أخاك كبير، قاسه على قوله^(١):

(١) انظر رأي الفراء في شرح السيرافي ١٢٢ أ. وشرح التسهيل ٢٧٩/٣، والكوكب الدر ٣٧٧.

(٢) نقل السيرافي هذا عنهم. في شرح الكتاب ١٢٢ أ. وانظر تفصيل ذلك في الإبهام للسبكي ١٥٣-١٥٢/٢.

(٣) سقط من ج.

(٤) انظر في إجازة الاستثناء بأكثر من النصف: إعراب القرآن للنحاس ٣٨٥/٢، وارتشاف الضرب ١٥٠٠/٣، والجنى الداني ٥١٢.

(٥) انظر: الأصول ٣٠٥/١.

(٦) يعني ابن السراج، والنص حتى نهاية البيت في الأصول ٣٠٥/١، إلا أن الذي في المطبوع: قام صغير، وما خلا أخاك كبير. والظاهر أنه تحريف.

قوله^(١):

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ وَلَا خَلَا الْجِنُّ بِهَا إِنْسِيٌّ^(٢)
 فَ: خَلَا الْجِنُّ، مُسْتَثْنَى مِنْ (إِنْسِيٍّ) وَ (لَا) لِعَطْفِ جَمَلَةٍ عَلَى جَمَلَةٍ، وَ (لَا) لِعَطْفِ اسْتِثْنَاءٍ
 عَلَى اسْتِثْنَاءٍ.

(١) هو العجاج.

(٢) من الرجز.

ما فيها طُورِيٌّ: أي ما فيها أحد. (عن النوادر).

وروي: طُوئيٌّ.

انظر: ديوان العجاج ٣١٩، ونوادر أبي زيد ٥٥٨ (الأول)، والأصول ٣٠٥/١، والزاهر ٣٦٧/١، وأملالي القالي ٢٥١/١، والمنصف ٦٢/٣، واللائلي ٥٦٦/١، والإنصاف ٢٧٤/١، واللسان ١٤/٦ (أنس)، وخزانة الأدب ٣١١/٣.

قال أبو الفتح:

«معرفة الأسماء المجرورة^(١)»

وَهِيَ عَلَى ضَرَيْنِ: مَجْرُورٌ بِحَرْفِ جَرٍّ، وَمَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ اسْمٍ مِثْلَهُ إِلَيْهِ^(٢).
 قَالَ سَعِيدٌ: إِنَّمَا اسْتَحَقَّتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ الَّتِي لِلْجَرِّ الْعَمَلُ؛ لِأَنَّهَا مَخْتَصَّةٌ، وَكُلُّ مَخْتَصٍّ مُؤَثَّرٌ^(٣)، فَأَمَّا الْأَلِفُ وَاللَّامُ فَلَا هُنَا قَدْ صَارَتْ كَبَعْضِ الْأَسْمَاءِ، وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ لَا يُؤَثِّرُ فِي تَمَامِهِ، إِلَّا أَنْ يَخْرِجَهُ إِلَى حَيْزٍ آخَرَ، نَحْوُ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ (لَمْ) وَأَخَوَاتِهَا لَمَّا اخْتَصَّتْ أَثَرَتْ، وَكَذَلِكَ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا، وَأَمَّا الْهَمْزَةُ وَحُرُوفُ الْعَطْفِ فَإِنَّهَا لَمَّا لَمْ تَخْتَصَّ لَمْ تَعْمَلْ.
 وَإِنَّمَا عَمِلَ الْمُخْتَصُّ لِقُوَّةٍ مَعْنَاهُ فِيمَا يَتَّصِلُ بِهِ، وَلَمْ يَعْمَلْ غَيْرُ الْمُخْتَصِّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَمِلَ لَعَمِلَ فِيهِمَا، وَالْعَمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ مِنْ جِهَةِ الْأَصْلِ، وَفِي الْفِعْلِ مِنْ جِهَةِ الْفَرْعِ، فَكَيْفَ يَكُونُ عَامِلٌ وَاحِدٌ يَعْمَلُ عَمَلُ أَصْلٍ وَفَرْعٍ؟ وَإِنَّمَا اخْتَصَّ بِالْجَرِّ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ اسْتَبَدَّ بِالرَّفْعِ وَالتَّصْبِ، وَ(إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا مَحْمُولَةٌ عَلَيْهَا، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ عَامِلَةً^(٤) لِشَبْهِهَا بِالْفِعْلِ، فَأُعْطِيَتْ حَرَكَةُ الْجَرِّ، وَأَيْضًا فَإِنَّمَا أُعْطِيَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ الْجَرُّ؛ لِأَنَّهَا حَرَكَةٌ غَيْرُ قَوِيَّةٍ فِي حُكْمِ الْإِعْرَابِ، تُشَبِّهُ حَرَكَةَ الْبِنَاءِ، أَلَا تَرَى أَنَّ السَّاكِنِينَ إِذَا التَّقْيَا حُرْكَ أَحَدُهُمَا إِذَا حُرْكَ بَها، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثَمَّ صَادِفٌ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ حَرَكَةٌ فَارِقَةً بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، كَانَتْ قَلِيلَةً الْغَنَاءِ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ / ١١٣ ب أدلة على أن ما بعدها خرج عن حكم الفاعل في الغالب والمفعول المتعدي إليه بغير واسطة، وإذا كان الحرف قد دلَّ على حكم ما بعده غنينا عن الحركة التي تحدثها، فلم تكن قووية في باب الإعراب، ولهذا المعنى قلنا: إعرابُ الفاعل أقوى من إعرابِ المبتدأ، وقد بينا ذلك، وإنما عمل المضاف في المضاف إليه الجرَّ لما سبق ذكره، ولأنَّ الإضافة لا يخلو أن تكون في تقدير اللام أو في تقدير (من)، وكلاهما جارٌّ، فعمل المضاف عملها دليلاً عليهما.

(١) سقط من اللمع.

(٢) اللمع ٧١.

(٣) انظر: أسرار العربية ٣٦.

(٤) في ج: بعاملة.

قال أبو الفتح - رحمه الله -:

«بابُ حُرُوفِ الجَرِّ»

وَهِيَ: مِنْ وَإِلَى وَفِي^(١) وَعَنْ وَعَلَى وَرُبَّ، وَالْبَاءُ وَاللَّامُ وَالْكَافُ الزَّوَائِدُ، وَالْوَاوُ وَالتَّاءُ، وَتُذَكَّرُ فِي مَوْضِعَيْهِمَا^(٢)، وَحَاشَا وَخَلَا وَقَدْ مَضَى ذِكْرُهُمَا، وَمُذٌّ وَمُنْذٌ وَلَهُمَا بَابٌ، وَحَتَّى وَلَهَا بَابٌ^(٣).

قال سَعِيدٌ: ذَكَرَ عُثْمَانُ حُرُوفَ الْجَرِّ سِتَّةَ عَشَرَ حَرْفًا، وَهِيَ تِسْعَةُ عَشَرَ حَرْفًا، خَمْسَةُ أَحْرَفٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَخَمْسَةُ عَلَى حَرْفَيْنِ، وَسَبْعَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَاثْنَانِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، فَالْخَمْسَةُ الَّتِي عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ: الْبَاءُ وَاللَّامُ وَالْكَافُ الزَّوَائِدُ، وَالْوَاوُ وَالتَّاءُ اللَّتَانِ لِلْقِسْمِ، وَالْخَمْسَةُ الَّتِي عَلَى حَرْفَيْنِ: مِنْ وَعَنْ وَفِي وَمُنْذٌ فِي مَوْضِعٍ، وَكَيَّ فِي مَوْضِعٍ، وَالسَّبْعَةُ الَّتِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ: إِلَى وَعَلَى وَمُنْذٌ فِي مَوْضِعٍ، وَرُبَّ وَعَدَا وَخَلَا فِي الْاسْتِثْنَاءِ، وَجَيْرٍ، وَالِاثْنَانِ اللَّذَانِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ: حَاشَا فِي الْاسْتِثْنَاءِ، وَحَتَّى.

وَمِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا اسْمًا وَحَرْفًا، وَاحِدٌ مِنْهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَهُوَ: كَافُ التَّشْبِيهِ، وَاثْنَانِ مِنْهَا عَلَى حَرْفَيْنِ وَهُمَا مُذٌّ وَعَنْ، وَاثْنَانِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَهُمَا: مُنْذٌ وَعَلَى، وَسَنَذَكُرُهُنَّ جُمْعًا، وَمِنْ الثَّلَاثَةِ حَرْفَانِ يُسْتَعْمَلَانِ فِعْلَيْنِ وَحَرْفَيْنِ وَهُمَا: عَدَا وَخَلَا، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُمَا، وَمِنْ الْأَرْبَعَةِ قِسْمٌ يُسْتَعْمَلُ حَرْفًا وَفِعْلًا وَهُوَ حَاشَا، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا، فَأَمَّا جَيْرٌ فَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا^(٤)، [وَقَدْ أَفْرَدْنَا لَهُ هَذِهِ الْحُرُوفَ كِتَابًا^(٥) وَأَشْبَعْنَا الْكَلَامَ فِيهَا]^(٦)، وَنَذَكُرُ هُنَا عَلَيْهَا شَيْئًا لِأَجْلِ ذِكْرِهَا.

فَمِنْ مَا أَخْلَلَ بِهِ (كَيَّ)، وَيَذُلُّكَ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ جَرٌّ قَوْلُهُمْ فِي الْجَوَابِ: كَيْمَهُ، كَمَا تَقُولُ: لِمَهُ، فَ-(مَا) هُنَا اسْمٌ، وَهِيَ لِلْاسْتِفْهَامِ، وَحَذَفُ أَلْفِهَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهَا حَرْفًا

(١) سقطت من اللمع.

(٢) في اللمع: في باب القسم.

(٣) اللمع ٧٢.

(٤) في ج: فيها.

(٥) سماه: بلوغ الأمان في حروف المعاني. ذكره في أول هذا الكتاب. انظر: الغرة ٢ ب.

(٦) سقط من أ.

جَرٍّ^(١)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿! "﴾^(٢)، و﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾^(٣)، وَمِنْهَا عَدَا [وَحَلَا]^(٤) فِي
الاسْتِثْنَاءِ فِيمَا رَوَى الْأَخْفَشُ^(٥)، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِيهِمَا.

قال أبو الفتح: «فَهَذِهِ الْحُرُوفُ^(٦) تَجَرُّ مَا يَتَّصِلُ بِهَا^(٧) وَتُضَافُ إِلَيْهِ^(٨)».

قال سَعِيدٌ: قَدْ بَيَّنَّا سَبَبَ عَمَلِهَا وَلَمْ كَانَ جَرًّا، وَعَلَى هَذِهِ اعْتِرَاضٌ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: لَا
شُبْهَةَ فِي أَنَّ الْفِعْلَ أَقْوَى عَمَلًا مِنْهَا، بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلَيْنِ رَفْعًا وَنَصْبًا، وَيَتَقَدَّمُ مَنْصُوبُهُ
عَلَيْهِ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ إِذَا كَانَ مُتَصَرِّفًا، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ يَجُوزُ الْإِلْغَاءُ بَعْضُهُ وَتَعْلِيْقُهُ، وَلَا يَصِحُّ
ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ: أَحَدُهَا: أَنَّ الَّذِي ادَّعَيْتُهُ سَبَبٌ وَهَنَهُ هُوَ سَبَبُ قُوَّتِهِ؛
وَذَلِكَ أَنَّ الْإِلْغَاءَ وَالتَّعْلِيْقَ ضَرْبٌ مِنَ التَّصَرُّفِ، وَلِهَذَا ادَّعِيَ فِي (كَانَ) أَنَّهَا أُمُّ الْأَفْعَالِ^(٩) لَمَّا
كَانَتْ تُضَمَّرُ وَتُزَادُ.

الثَّانِي: أَنَّهُ إِنَّمَا يَصِحُّ الْإِلْغَاءُ فِي بَعْضِ الْأَفْعَالِ، وَذَلِكَ لِمَا تَعَلَّقَ بِهَا مِنْ كَوْنِهَا لَهَا ثَلَاثُ
مَرَاتِبَ تَقْوَى وَتَضَعْفُ بِحَسَبِهَا، فَمَتَى تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ أُلْغِيَتْ، وَلَيْسَ لِحُرُوفِ الْجَرِّ
ذَلِكَ، أَلَا تَرَى أَنَّ (كَانَ) تَتَقَدَّمُ وَتَتَأَخَّرُ عَلَى مَنْصُوبِهَا، وَ(أَنَّ) لَيْسَ لَهَا هَذَا التَّصَرُّفُ، فَصَحَّ
إِلْغَاءُ (كَانَ) وَلَمْ يَصِحَّ إِلْغَاءُ (إِنَّ) عِنْدَ بَصْرِيِّ، وَأَمَّا تَعْلِيْقُهَا فَهِيَ لَا تَتَعَلَّقُ حَتَّى تَعْمَلَ الرَّفْعَ فِي
الْفَاعِلِ، وَهَكَذَا لَا يَجِيءُ الْفِعْلُ الْمُعْلَقُ حَتَّى يَعْمَلَ رَفْعًا؛ لِأَنَّهَا لَا تُعْلَقُ عَنِ الْعَمَلِ فِي الْفَاعِلِ،
أَعْنِي (ظَنَنْتُ) وَأَخَوَاتِهَا، وَلِأَنَّ الْمُعْلَقَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُفِيدًا، وَمَعْمُولًا (ظَنَنْتُ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ
فِي الْأَصْلِ، فَعُلِّقَتْ عَنْهُمَا، وَحَرْفُ الْجَرِّ دَخَلَ لِيُوصِلَ الْقَاصِرَ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ لَا

(١) حروف الجر إذا اتصلت بما الاستفهامية حذفت ألفها. انظر: أدب الكاتب ٢٣٤.

(٢) النبأ: ١.

(٣) النازعات: ٤٣.

(٤) تكملة من د.

(٥) انظر رأي الأخفش في: شرح الكافية ٧٣٣/٢/١، وارتشاف الضرب ١٥٣٤/٣، والمساعد ٥٨٥/١.

(٦) في اللمع: الحروف كلها.

(٧) في اللمع: ما تتصل به.

(٨) اللمع ٧٢.

(٩) أي الأفعال الناقصة الناسخة.

يكونُ جُمْلَةً ما خلا ما ذَكَرْنَا.

وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْأَفْعَالَ لَمَّا شَابَهَتْ الْأَسْمَاءَ وَأُعْرِبَتْ لِذَلِكَ جَعَلُوا فِي الْأَفْعَالِ مَا يُلْعَى عَنْ الْعَمَلِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ حَمَلًا عَلَى الْأَسْمِ فِي عَدَمِ الْعَمَلِ، كَمَا أَعْمَلُوا بَعْضَ الْأَسْمَاءِ لِمِشَابَهَةِ الْأَفْعَالِ.

/ ١١٤ أ فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي الْفَتْحِ: «الْبَاءُ وَالْكَافُ وَاللَّامُ الزَّوَائِدُ»؛ لِأَنَّهِنَّ لَمَّا كُنَّ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَقَلَّلْنَ غَايَةَ الْقَلَّةِ اتَّصَلْنَ بِمَا قَبْلَهُنَّ وَبِمَا بَعْدَهُنَّ، فَخِيفَ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّهِنَّ مِنْ ذَاتِ الْكَلِمَةِ، أَوْ مِنَ الزَّوَائِدِ الْمَوْضُوعَاتِ مَعَ الْكَلِمَةِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْبَاءُ وَالْكَافُ مِنْهَا، نَحْوُ: جَوْهَرٍ وَصَيْرَفٍ وَمُسْتَخْرِجٍ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ وَإِنْ كُنَّ زَوَائِدَ فَلَيْسَ عَلَى حَدِّ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ الَّتِي يَجْمَعُهَا: سَأَلْتُمُونِيهَا؛ لِأَنَّ الْبَاءَ وَالْكَافَ لَيْسَتَا مِنْهُنَّ، وَاللَّامُ وَإِنْ زِيدَتْ فِي (عَبْدَل) وَ(ذَلِكَ) فَلَمْ يَذْكُرُوا فِي التَّصْرِيفِ لَزِيدٍ مَالٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا الْوَاوَ وَالتَّاءَ اللَّتَيْنِ لِلْقَسَمِ فِي التَّصْرِيفِ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ بَدَلٌ مِنَ الْبَاءِ، وَالتَّاءُ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ، وَلَمْ يُعْقَلْ فِي لَامِ الْجَزْمِ^(١) أَنَّهَا مُلْبَسَةٌ بِالْكَلِمَةِ، فَيُقَالُ: لَامِ الْجَزْمِ الزَّائِدَةُ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ مُحْصُورَةٌ لَمْ تَكْثُرْ كَثَرَةُ الْأَسْمَاءِ، وَكَذَلِكَ السَّيْنُ لِلْفِعْلِ، فَتَدَبَّرْهُ!

وَالْمُحَقِّقُونَ مِنَ الثُّحَاةِ يَقُولُونَ فِي الْبَاءِ مِنْ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَاللَّامِ مِنْ قَوْلِكَ: الْمَالُ لِعَمْرٍو، حَرْفًا لِلْإِضَافَةِ، وَيَقُولُونَ فِي قَوْلِكَ: لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ، الْبَاءُ الزَّائِدَةُ، وَكَذَلِكَ فِي الْكَافِ فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ كَعَمْرٍو^(٢).

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَمَعَانِيهَا مُخْتَلِفَةٌ»^(٣)، تَقُولُ: عَجِبْتُ مِنْ زَيْدٍ، وَنَظَرْتُ إِلَى عَمْرٍو، وَرَغِبْتُ فِي مُحَمَّدٍ^(٤)، وَانْصَرَفْتُ عَنْ جَعْفَرٍ، وَزَيْدٌ عَلَى الْفَرَسِ، وَرُبَّ رَجُلٍ رَأَيْتُ،

(١) فِي ج: الْجَزْمِ.

(٢) قَالَ ابْنُ جَنِّي: «... فَهَذَا كُلُّهُ يَشْهَدُ بَعْلَةً تَسْمِيَتِهِمْ هَذِهِ الْحُرُوفُ زَوَائِدُ، وَيَحْتَاجُ بِهِ عَمَّنْ عِبَرِ عَنْهُنَّ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ، فَأَمَّا حَدُّاقُ أَصْحَابِنَا فَلَا يَسْمُونَهَا بِذَلِكَ، بَلْ يَقُولُونَ فِي الْبَاءِ وَاللَّامِ: إِنَّهَا حَرْفَا الْإِضَافَةِ، وَفِي الْكَافِ: حَرْفُ جَرٍّ وَحَرْفُ تَشْبِيهِ» انظر: سر الصناعة ١/١٢١.

(٣) فِي اللَّمَعِ وَقَعَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ آخِرَ الْفَصْلِ.

(٤) فِي اللَّمَعِ: أَبِي مُحَمَّدٍ.

وَمَرَرْتُ بِسَعِيدٍ، وَالْمَالُ لِقَاسِمٍ، وَأَنْتَ كَعَمْرٍو^(١).

قَالَ سَعِيدٌ: مَوَاضِعُ هَذِهِ الْحُرُوفِ مُخْتَلِفَةٌ، وَلَوْ كَانَ مَعْنَاهَا وَاحِدًا لَكَانَ عَيًّا، وَأَيْنَ وَجَدْتَ لَمْ يَكُنْ لَهَا بُدٌّ مِنْ أَنْ تُوصَلَ الْفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى الَّذِي بَعْدَهَا، وَيَكُونُ الْمُوصَلُ بِهَا مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا، وَكُلُّ حَرْفٍ لَهُ مَعْنَى يَقْتَضِيهِ فِعْلٌ مُخْصُوصٌ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: رَغِبْتُ عَلَى زَيْدٍ، وَمَرَرْتُ فِي عَمْرٍو لَمْ يَحْسُنْ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَوَقَّعَ بَعْضُهَا مَقَامَ بَعْضٍ إِذَا تَقَارَبَ الْمَعْنَى بَيْنَهُمَا، وَبَعْضُهُمْ لَا يُخْرِجُ الْحَرْفَ عَنْ بَابِهِ بَلْ يَتَأَوَّلُهُ تَأْوِيلًا لَا يُخْرِجُهُ عَمَّا وُضِعَ لَهُ، وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَبَعْضُ عَوَامِلِ هَذِهِ الْحُرُوفِ يَحْسُنُ تَقْدِيرُهُ إِذَا حُذِفَ وَإِجَادُهُ، وَبَعْضُهَا لَا يَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ، تَقُولُ: الَّذِي فِي الدَّارِ زَيْدٌ، تُرِيدُ الَّذِي ثَبَتَ، وَلَوْ أَظْهَرْتَهُ جَارَ، وَلَوْ قُلْتَ: الَّذِي كَزَيْدٍ عَمْرٍو، لَمْ يَحْزَرْ أَنْ تُظْهِرَ؛ لِأَنَّ الْكَافَ تُسْتَعْمَلُ اسْمًا.

فَإِنْ قِيلَ: فَـ(عَلَى) وَ(عَنْ) كَذَلِكَ.

قِيلَ: إِذَا اسْتُعْمِلَا اسْمَيْنِ غَلَبَ عَلَيْهِمَا الظَّرْفِيَّةُ فَيَكُونُ لَهَا نَظَرٌ إِلَى الْحَرْفِ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «فَمَعْنَى مِنْ: ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ»^(٢)، تَقُولُ: سَرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ، أَيْ: ابْتَدَأْتُ السَّيْرَ مِنَ الْبَصْرَةِ، وَتَكُونُ تَبْعِيضًا كَقَوْلِكَ: أَخَذْتُ مِنَ الْمَالِ، أَيْ: بَعْضَهُ، وَشَرَبْتُ مِنَ الْمَاءِ، أَيْ: بَعْضَهُ، وَتَكُونُ زَائِدَةً دُخُولُهَا كَخُرُوجِهَا، تَقُولُ: مَا جَاءَنِي^(٣) مِنْ أَحَدٍ، أَيْ: أَحَدًا، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ، أَيْ: أَحَدًا»^(٤).

قَالَ سَعِيدٌ: نَحْنُ نَسُوْقُ الْحُرُوفَ عَلَى مُقْتَضَى مَا ذَكَرَهُ^(٥) الْمُصَنِّفُ لَا عَلَى مَا قَدَّمَنا، وَهُوَ ابْتِدَاءً بِذِكْرِ (مِنْ) لِقَوَاتِهَا فِي بَابِهَا، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَا يَدْخُلُ عَلَى (عِنْدَ) مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ غَيْرُهَا، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي تَقْسِيمِهَا، فَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ لَهَا أَرْبَعَةَ مَوَاضِعَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ لَهَا ثَلَاثَةَ مَوَاضِعَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ لَهَا مَوْضِعَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ لَهَا خَمْسَةَ مَوَاضِعَ.

(١) اللمع ٧٢.

(٢) فِي اللمع: الْإِبْتِدَاءُ.

(٣) فِي اللمع: جَاءَنَا.

(٤) اللمع ٧٢-٧٣.

(٥) فِي ج: ذَكَرَ.

فَمِنْ مَوَاضِعِهَا الَّتِي تُسْتَعْمَلُ لَهُ: أَنْ تَكُونَ لِبِتْدَاءِ الْغَايَةِ، كَقَوْلِكَ: سِرْتُ مِنْ بَغْدَادَ إِلَى الْكُوفَةِ، فَ(مِنْ) لِبِتْدَاءِ الشُّرُوعِ فِي التَّطَرُّقِ إِلَى الْفِعْلِ لِتَحْصِيلِ غَايَتِهِ، وَيُكْتَبُ: مِنْ فُلَانٍ إِلَى فُلَانٍ، فَيَتَّصِلُ بِالَّذِي صَدَرَ عَنْهُ الْكِتَابُ، وَلَا تَنْظُرَنَّ مَرْتَبَتَهُ فِي ذَلِكَ، وَلِهَذَا كَانَ كِتَابُ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَضَرَمِيِّ^(١) صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَامِلِهِ عَلَى الْبَحْرَيْنِ إِلَيْهِ: «مَنْ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَضَرَمِيِّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^(٢)، وَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَتَبَ إِلَى كَسْرَى كِتَابًا فِيهِ: «مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ، إِلَى كَسْرَى عَظِيمِ الْفُرْسِ»^(٣)، فَأَخَذَ الْكِتَابَ، وَقَالَ: بَدَأَ بِاسْمِهِ قَبْلَ اسْمِي^(٤)، ثُمَّ أَمَرَ بِالْكِتَابِ فَنُصِبَ وَرُشِقَ حَتَّى تَمَزَّقَ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مُزَّقَ وَمُزَّقَتْ أُمَّتُهُ»^(٥)، فَأَصْبَحُوا / ١١٤ ب لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ، وَكَانَ كَسْرَى جَاهِلًا بِالْعَرَبِيَّةِ.

فَمَتَى عَزَمْتَ عَلَى إِيجَادِ فِعْلٍ فَأَوَّلَ حَرَكَةٍ تُوجَدُ مِنْكَ مُتَّصِلَةً بِالْمَحَلِّ، فَالْوَاقِعُ عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ مِنْ حُرُوفِ الْحَرِّ (مِنْ)، وَآخِرُهَا يَتَّصِلُ بِإِلَى. وَإِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، إِنَّمَا ابْتَدَأْتَ فِي إِعْطَائِهِ الْفَضْلَ مِنْ حَيْثُ عَرَفْتَ فَضْلَ عَمْرٍو، ثُمَّ تَنَاوَلَ ذَلِكَ مَنْ هُوَ مِثْلُ عَمْرٍو أَوْ دُونَهُ، وَتَعَلَّقُ (مِنْ) بِأَفْضَلٍ عَلَى الْمَعْنَى كَأَنَّهُ أَكْثَرُ فَضْلًا مِنْ عَمْرٍو، فَهُوَ فِي الْمَعْنَى وَصَفٌ لِلْمَصْدَرِ. وَالْقِسْمُ الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ لِلتَّبْعِيضِ، كَقَوْلِكَ: أَنْفَقْتُ مِنَ الدِّينَارِ، أَي: بَعْضُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿@ A B C﴾^(٦) عِنْدَ سَيَبَوِيهِ^(٧)، أَي: بَعْضُهَا. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ

(١) هُوَ الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِمَارِ الْحَضَرَمِيِّ، (ت ٢١هـ)، صَحَابِي جَلِيلٌ، مِنْ سَادَةِ الْمُهَاجِرِينَ، وَلَاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْبَحْرَيْنِ، ثُمَّ وَلِيَهَا بَعْدَ ذَلِكَ لِأَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍو. حَتَّى تَوَفَّى. انْظُرْ: تَهْدِيبُ التَّهْذِيبِ ١٥٩/٨، وَسِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٢٦٢/١.

(٢) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٣٠/١٠، وَابُغْوِيُّ فِي شَرْحِ السَّنَةِ ٢٧٨/١٢.

(٣) انْظُرْ: زَادَ الْمَعَادَ ٦٨٨/٣. وَأَصْلُ الْحَدِيثِ فِي الصَّحِيحَيْنِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ كِتَابُ الْمَغَازِي بَابُ (٤) ٨/٦، وَمُسْلِمُ كِتَابِ الْجِهَادِ رَقْمُ (٧٤)، (٧٥) ١٣٩٣/٣، ١٣٩٧.

(٤) فِي الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ (٣٠٦/٦): «فَلَمَّا فَتَحَ الْكِتَابَ فَوَجَدَهُ قَدْ بَدَأَ بِاسْمِهِ قَبْلَ اسْمِ كَسْرَى غَضِبَ كَسْرَى فَأَخَذَ الْكِتَابَ فَمَزَقَهُ قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَهُ».

(٥) انْظُرْ: صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ كِتَابُ الْمَغَازِي بَابُ (٤) ٨/٦، وَبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ ٣٠٦/٦.

(٦) الْبَقَرَةُ: ٢٧١. وَفِي جَمِيعِ النُّسخِ: (يَكْفُرُ).

(٧) سَيَبَوِيهِ لَا يُجِيزُ زِيَادَةَ (مِنْ) فِي الْمَثْبُوتِ، وَلِذَا فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مِنْ) فِي الْآيَةِ زَائِدَةً، وَلَا يَسُوغُ —بَعْدَ اسْتِعْدَادِ

(من) لأقلِّ مِنَ النَّصْفِ^(١)، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿C D E F﴾^(٢).

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ: لِلتَّبَيِّنِ، كَقَوْلِكَ: ثَوْبٌ مِنْ خَزٍّ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾^(٣)، وَإِنْ كَانَ جَمِيعُ الرِّجْسِ مُحْتَبَأً؛ لِأَنَّ الرِّجْسَ أَشْيَاءُ بَعْضُهَا الْأَوْثَانُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّبَعِيضِ؛ لِأَنَّ الرِّجْسَ لَيْسَ بِبَعْضِ الْأَوْثَانِ، فَلَوْ عَكَسْتَ الْقَضِيَّةَ فِي الْأَوْثَانِ، فَجَعَلْتَ بَعْضَهَا الرِّجْسَ جَازٍ؛ لِأَنَّ الْأَوْثَانَ مِنْهَا رِجْسٌ، وَهُوَ عِبَادَتُهَا، وَمِنْهَا غَيْرُ رِجْسٍ وَهُوَ أَشْكَالُهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿μ ¶ مِّنْ غِلٍّ﴾^(٤)، وَيُعْتَبَرُ هَذَا الْفَصْلُ بِأَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ يَقَعَ صِفَةً تَقْدِيرُهُ: وَنَزَعْنَا [الشَّيْءَ]^(٥) الَّذِي هُوَ غِلٌّ، وَاجْتَنَبُوا الرِّجْسَ الَّذِي هُوَ الْأَوْثَانُ.

وَالْقِسْمُ الرَّابِعُ: تَقَعُ زَائِدَةٌ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي النَّفْيِ أَوْ مُضَارَعِهِ عِنْدَ سَيِّوِيهِ^(٦)، وَأَمَّا الْأَخْفَشُ فَيَجِيزُ زِيَادَتَهَا فِي الْوَاجِبِ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿B A @ C﴾^(٧)، وَقَالَ: التَّقْدِيرُ: يُكْفَرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ^(٨)؛ لِأَنَّ كَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى يَقْتَضِي ذَلِكَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿F G H﴾^(٩)، وَسَيِّوِيهِ يَجْعَلُهَا لِلتَّبَعِيضِ، وَيُقَدَّرُ الْكَلَامُ: يُكْفَرُ

الزيادة - إلا التبعية، وهو يُشير إلى القول الآخر في الآية، وهو جواز زيادتها، وهو رأي الأخفش. وسيدكره بعد قليل.

(١) انظر: البديع ٢٤٤/١/١، والمساعد ٢٤٦/٢.

(٢) آل عمران: ١١٠.

(٣) الحج: ٣٠.

(٤) الأعراف: ٤٣.

(٥) سقط من ج.

(٦) انظر: الكتاب ٣١٥/٢، ٢٢٥/٤. وتفصيل شروط زيادة (من) ونسبتها إلى سيوييه في شرح المفصل ١٢/٨ - ١٣.

(٧) البقرة: ٢٧١. وفي جميع النسخ: (يكفر).

(٨) انظر: معاني القرآن له ٤٦٤/٢. وتفسير الطبري ٥٨٦/٥ (شاكر)، وهو مذهب أيضاً للكسائي وهشام الضرير.

انظر: الجني الداني ٣١٨، ومغني اللبيب ٤٢٨.

(٩) في أ: نغفر.

(١٠) آل عمران: ٣١.

وَيُقَدَّرُ الْكَلَامُ: يُكْفَرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتٍ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ؛ لَأَنَّ فِي السَّيِّئَةِ مَا لَا يُكْفَرُ كَالشَّرِكِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿{ z y x w v u t s r } | ~ ﴾^(١)، وَاحْتَجَّ الْأَخْفَشُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿H G F E D C B A @ ? ﴾^(٢) فَقَالَ: التَّقْدِيرُ: نَقْصُ عَلَيْكَ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ^(٣)، وَلِسَيَّوِيهِ أَنْ يَقُولَ: هِيَ لِلتَّبَعِيزِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿C B A @ ? > ﴾^(٤)، وَيَذُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ الْأَخْفَشِ قَوْلُ الْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفَرٍ^(٥):
 ﴿G F E D ﴾^(٤)، وَيَذُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ الْأَخْفَشِ قَوْلُ الْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفَرٍ^(٥):

هَوَىٰ بِهِمْ مِنْ حُبِّهِمْ وَسَفَاهِهِمْ مِنْ الرِّيحِ لَا تَمْرِي سَحَابًا وَلَا قَطْرًا^(٦)
 فَإِنْ لَمْ يُعْتَقَدْ زِيَادَةُ (مِنْ) بَقِيَ الْفِعْلُ بِغَيْرِ فَاعِلٍ^(٧).
 وَلَهَا وَجْهٌ خَامِسٌ: وَهُوَ أَنْ تَكُونَ مُزِيلَةً لِلْبَسِ، وَمُؤَكِّدَةً لِلْعُمُومِ فِي نَفْسِ الْجِنْسِ، كَقَوْلِكَ: مَا جَاعَنِي مِنْ رَجُلٍ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: مَا جَاعَنِي رَجُلٌ، احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَكَ رَجُلَانِ أَوْ أَكْثَرُ، فَإِذَا قُلْتَ: مَا جَاعَنِي مِنْ رَجُلٍ، زَالَ اللَّبْسُ بِاسْتِغْرَاقِهَا الْجِنْسَ، بِخِلَافِ: مَا جَاعَنِي مِنْ أَحَدٍ، فَإِنَّ (أَحَدًا) يُعْنِي عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ وُضِعَ لِلْعُمُومِ، وَلَا يَكُونُ فِي الْإِيجَابِ. وَقِيلَ: هِيَ هُنَا مُؤَكِّدَةٌ لِلْعُمُومِ الَّذِي فِي (أَحَدٍ)؛ لَأَنَّ (أَحَدًا) لِلْجِنْسِ، وَ(مِنْ) تَأْتِي لِعُمُومِ الْجِنْسِ

(١) النساء: ٤٨.

(٢) هود: ١٢٠.

(٣) لم أجده في معاني القرآن.

(٤) النساء: ١٦٤.

(٥) هو الأسود بن يعفر بن عبد الأسود بن جندل بن نمشل بن دارم، أبو الجراح، شاعر جاهلي فحل، لكنه كان غير مكثر. وضعه ابن سلام في الطبقة الخامسة من شعراء الجاهلية. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٤٣، ١٤٧، والأغاني ١٣/١٤.

(٦) البيت من الطويل.

روي: (حِينَهِمْ) بدل (حُبِّهِمْ).

انظر: الصبح المنير (أعشى نمشل) ٢٩٨. ولم أجده في غيره.

(٧) وهو (هوى)، والفاعل الحب، على زيادة (مِنْ).

فِيمَا تَقَدَّمَ، فَكَانَتْ هُنَا مُؤَكَّدَةً^(١)، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

حَتَّى ظَهَرَتْ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَا^(٣)

فـ(أَحَد) الثَّانِي بِتَقْدِيرٍ: وَاحِدٌ، أَوْ يَكُونُ عَلَى الْحِكَايَةِ.

وَقَالَ قَوْمٌ: قَدْ جَاءَتْ (مِنْ) بِمَعْنَى (إِلَى) لِلْغَايَةِ^(٤)، فَتَقُولُ: رَأَيْتُهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، تَجْعَلُهُ غَايَةً لِرُؤْيَيْكَ، وَحَقِيقَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: رَأَيْتُ الْهَلَالَ مِنْ مَوْضِعِي، فـ(مِنْ) لَكَ، وَإِنْ قُلْتَ: رَأَيْتُ الْهَلَالَ مِنْ خِلَالِ السَّحَابِ، فـ(مِنْ) لِلْهَلَالِ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ رُؤْيَيْكَ، وَلِذَلِكَ جَعَلَ سِبْيُوهِ (مِنْ) غَايَةً فِي قَوْلِكَ: رَأَيْتُهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، وَهِيَ عِنْدَهُ ابْتِدَاءُ غَايَةٍ^(٥) إِذَا كَانَتْ (إِلَى) مَذْكُورَةً مَعَهَا أَوْ مَنْوِيَّةً، فَإِذَا اسْتُغْنِيَ عَنْ (إِلَى) وَلَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ يَقْتَضِيهَا جَعَلَتْ (مِنْ) لِلْغَايَةِ، وَإِذَا قُلْتَ: أَخَذْتُهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، فَجَعَلْتَهُ غَايَةً وَلَمْ تَجْعَلْ لَهُ مُنْتَهَىً، أَيْ: لَمْ تُرِدْ ابْتِدَاءً لَهُ مُنْتَهَىً لَاسْتِغْنَائِهِ عَنِ الْمُنْتَهَى، وَهَذَا يَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ، وَقَدْ يُسْتغْنَى عَنْ (إِلَى) بِدَلِيلِ الْحَالِ، كَقَوْلِكَ لِرَجُلٍ فِي بَغْدَادَ: مِنْ أَيْنَ جِئْتَ، فَيَقُولُ: مِنَ الْكُوفَةِ، فَتَعْلَمُ أَنَّ مُنْتَهَى أَمْرِهِ بَغْدَادُ الْآنَ، فَلَمْ يَذْكُرْ (إِلَى) لِلْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهَا.

وَقَدْ تَحَذَفُ الْعَرَبُ الْأَسْمَاءَ / ١١٥ أ مَعَ (مِنْ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿[ZY] ٨ ﴾^(٦)

(١) قاله ابن سيده. انظر: المخصص ٥٣/١٤. وقال ذلك أيضاً العكبري وابن مالك وابن هشام. انظر: اللباب ٣٥٥/١، وشرح التسهيل ١٣٧/٣، ومغني اللبيب ٤٢٥. انظر اعتراضاً على هذا في الإجماع ١٠٤/٢، والبحر المحيط للزركشي ١١٣/٣.

(٢) اختلف في قائله، فقليل:

أ- ذو الرمة. وعليه أكثر المصادر.

ب- الأخطل، عند السيرافي، وليس في ديوانه.

(٣) البيت من البسيط.

روي: (حتى بهرت). و(وقد بهرت).

انظر: ديوان ذي الرمة ١١٦٣/٢، وتأويل مختلف الحديث ٢٠٦، والأصول ٨٤-٨٥، وشرح السيرافي ٣٢٥/١ أ، وتهذيب اللغة ١٩٤/٥ (وحد)، ٢٨٩/٦ (بهر)، وغريب الحديث للخطاب ٢٣٣/٢، واللسان ٨١/٤ (بهر).

(٤) انظر القول والرد عليه في الأصول ٤١١/١، وقد نقله المؤلف هنا بتصرف يسير.

(٥) انظر: الكتاب ٢٢٥/٤.

٨ ﴿١﴾ أَي: مَا مِنَّا أَحَدٌ، وَالْكُوفِيُّ يُقَدَّرُ: أَنَّ (مَنْ) مُضْمَرَةً مَعَ (مِنْ) أَي: مَنْ لَهُ مَقَامٌ^(٢).
 وَقَالُوا: فِي مَنْ: مِنَّا^(٣)، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٤):
 مِنَّا أَنْ ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ حَتَّى أَغَارَ شَرِيدُهُمْ جُنْحَ الظَّلَامِ^(٥)
 وَتَجَعَلَ (مَتَى) بِمَعْنَى (مِنْ)، قَالَ صَخْرُ الْغِي^(٦):
 مَتَى مَا تُنْكِرُوهَا تَعْرِفُوهَا مَتَى أَقْطَارُهَا عَلَقُ نَفِثٍ^(٧)
 أَي: مَنْ، وَأَنْشَدُوا^(٨):

(١) الصفات: ١٦٤.

(٢) قَدَّرَ ذَلِكَ الْفَرَاءَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ. انظر: معاني القرآن ٢٧١/١، ٢٦٤/٢. والكوفيون يرون جواز حذف اسم الموصول مطلقاً، وهو عند البصريين مقصور على ضرورة الشعر. انظر: الإنصاف ٧١٧/٢-٧١٨.

(٣) قالوا: إِنْ أَصَلَ (مِنْ) (مِنَّا)، دَلِيلُ ذَلِكَ فَتَحُ النُّونِ عِنْدَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٠١/٢، وتهذيب اللغة ٢١٧/٣ (عنى).

(٤) هُوَ لِبَعْضِ قُضَاعَةٍ.

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ.

روايته فِي مَصَادِرِهِ: (أَغَاثُ)، أَوْ (أَغَابُ) بَدَلَ (أَغَارَ)، وَ(مَلَتْ الظَّلَامُ) أَوْ (غَلَسَ الظَّلَامُ)، أَوْ (فَنَنْ الظَّلَامُ) بَدَلَ (جُنْحِ الظَّلَامِ).

انظر: تهذيب اللغة ٢١٧/٣ (عنى)، واللسان ٣٩٦/١٣ (عن)، ٣٢٧/١٣ (فنن)، والبحر المحيط ٣٨/١، وجمع الهوامع ٣٤/٢، والدرر اللوامع ١٨١/٤.

(٦) هُوَ صَخْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخُثَمِيِّ. مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ الْهَذَلِيِّ. لَقِبَ بِصَخْرِ الْغِي لِخِلَاعَتِهِ وَشِدَّةِ بَأْسِهِ. شَاعِرٌ مُحْضَرَمٌ. ذَكَرَهُ فِي: شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ٢٤٥/١، وَالْأَغَانِي ٣٨٠/٢٢، وَالْإِصَابَةُ ٢٥٩/٣.

وَالْبَيْتُ مَنْسُوبٌ فِي دِيْوَانِ الْهَذَلِيِّينَ إِلَى أَبِي الْمُثَنَّمِ، هُذَلِيٌّ آخَرُ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَخْرِ الْغِي مَهَاجَاةٌ، وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ أَجَابَ بِهَا أَبُو الْمُثَنَّمِ صَخْرًا.

(٧) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ.

يَهْدِدُ الشَّاعِرُ بِكُتْبِهِ يَبْعَثُهَا إِلَيْهِمْ، فَيَقُولُ: مَتَى مَا تَشْكُوا فِيهَا تَرُدُّ عَلَيْكُمْ وَتَعْرِفُوهَا. وَأَقْطَارُهَا: نَوَاحِيهَا. وَالْعَلَقُ: الدَّمُ. وَالنَفِثُ: الَّذِي تَسْمَعُ لَهُ صَوْتًا عِنْدَ خُرُوجِهِ. (عَنْ شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ). وَلِلْبَطْلِيوسِيِّ تَفْسِيرُ آخَرٍ لِلْبَيْتِ. انظر: الاقتضاب ٣٨١/٣.

انظر: دِيْوَانُ الْهَذَلِيِّينَ ٢٢٤/٢، وَشَرْحُ أَشْعَارِهِمْ ٢٦٤/١، وَأَدَبُ الْكَاتِبِ ٥١٨، وَالْاِقْتِضَابُ ٢٩١/٢، ٣٨١/٣، وَاللِّسَانُ ٣٦٤/١٥ (مَتَى)، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٩٨/٧، وَتَاجُ الْعُرُوسِ ٥١٦/٤٠.

(٨) لِأَيِّ ذَوْيَبِ الْهَذَلِيِّ.

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنْصَبَتْ مَتَى لُحِجَ خُضِرٌ لَهْنٌ نَثِيحٌ^(١)
 أَي: مِنْ، وَقَدْ أَتَى بِهَا الشَّاعِرُ فِي مَوْضِعِ (إِلَى) عِنْدَ الْكُوفِيِّ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):
 أَزْمَعْتَ مِنْ آلِ لَيْلَى ابْتِكَارًا وَشَطَطَ عَلَى ذِي نَوَى أَنْ تُزَارَا^(٣)
 أَي: إِلَى آلِ لَيْلَى.

وَعِنْدِي أَمَّا عَلَى بَابِهَا، أَي: أَزْمَعْتَ مِنْ أَجْلِ آلِ لَيْلَى^(٤).
 وَتَقَعُ (مِنْ) قَسَمًا وَلَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى (رَبِّي)، وَسَتَيْنُ فِي بَابِهَا.
 وَتَكُونُ فِعْلًا مِنَ الْمَيْنِ^(٥).
 وَتَأْتِي (مِنْ) مَكَانَ (عَنْ)، تَقُولُ: حَدَّثَنِي فُلَانٌ مِنْ فُلَانٍ، وَلَهَيْتُ مِنْكَ، أَي: عَنْكَ،
 وَمِنْهُ: أَطْعَمَهُ مِنْ جُوعٍ، وَكَسَاهُ مِنْ عُرْيٍ، وَسَقَاهُ مِنَ الْعَيْمَةِ^(٦).
 وَتَأْتِي (مِنْ) مَكَانَ (فِي)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ I H G F E ﴾^(٧)، أَي: فِي الْأَرْضِ،

(١) البيت من الطويل.

شربن: يعني السحاب. تنصبت: ارتفعت. والنثيح: المرور السريع. (عن شرح أشعار الهذليين).
 روي:

تَرَوْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنْصَبَتْ عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهْنٌ نَثِيحٌ

وروي: (ترفعت) بدل (تنصبت).

انظر: ديوان الهذليين ٥١/١، ومعاني القرآن للفراء ٢١٥/٣، وشرح أشعار الهذليين ١٢٩/١، وأدب الكاتب ٥١٥، وتفسير الطبري ٢٠٧/٢٩، والخصائص ٨٥/٢، والمحتسب ١٤/٢، والاقتضاب ٢٨٥/٢، ٣٧٢/٣، وأمالى ابن الشجري ٦١٣/٢، وخزانة الأدب ٩٧/٧.

(٢) هو الأعشى.

(٣) البيت من المتقارب.

انظر: الصبح المنير ٣٤، والعين ٣٦٨/١ (زمع)، والشعر والشعراء ٢٥٢/١، والأضداد للأنباري ٣٢٩، والصاحي ٣٩٢، واللسان ١٤٤/٨ (زمع)، وارتشاف الضرب ٢٤٤١/٥، وخزانة الأدب ٣٠٣/٣، ٣٧٥.

(٤) انظر: الصاحي ٣٩٢. وانظر تقديرات أخرى في: الأضداد للأنباري ٣٢٩.

(٥) انظر: مقاييس اللغة ٢٩٠/٥ (مين).

(٦) انظر: الكتاب ٢٢٧/٤، والأصول ٤٣٦/١-٤٣٧.

والعيمة: شهوة اللبن حتى لا يصبر عنه. انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ١١٨/١.

(٧) فاطر: ٤٠.

وَهِيَ عِنْدِي عَلَى بَابِهَا؛ لِأَنَّ كُلَّ مَصْنُوعٍ لِلْأَدَمِيِّ فَهُوَ مِنَ الْأَرْضِ، أَي: مِنْ نَبَاتِهَا وَحَجَرِهَا.
وَتَأْتِي (مِنْ) مَكَانَ (عَلَى)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ Z Y [\] ^ ﴾^(١) أَي: عَلَى الْقَوْمِ، وَهِيَ عِنْدِي عَلَى بَابِهَا، أَي: مِنْ أَجْلِ الَّذِينَ كَذَّبُوا.

وَتَأْتِي (مِنْ) مَكَانَ الْبَاءِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ Z Y X W ﴾^(٢) أَي: بِأَمْرِ اللَّهِ، وَهِيَ عِنْدِي عَلَى بَابِهَا، أَي مِنْ قَضَاءِ أَمْرِ اللَّهِ، وَجَمِيعُهُ يُتَأَوَّلُ تَأْوِيلًا لَا يَخْرِجُهَا مِنْ مَعْنَى (مِنْ).
قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَمَعْنَى (إِلَى) الْإِنْتِهَاءُ، تَقُولُ: خَرَجْتُ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى بَغْدَادَ، أَي: انْتَهَيْتُ^(٣) إِلَى بَغْدَادَ»^(٤).

قَالَ سَعِيدٌ: مَعْنَى (إِلَى) انْتِهَاءُ الْغَايَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْغَرَضَ عِنْدَهُ يَنْقَطِعُ التَّطَرُّقُ، وَقَطْعُ التَّطَرُّقِ هُوَ انْتِهَاءُ [الْغَايَةِ]^(٥)، وَلَيْسَ يَفْتَضِي الظَّاهِرُ دُخُولَ مَا انْجَرَّ بِهَا فِي حُكْمٍ مَا تَقَدَّمَ، إِذَا ذُكِرَ قَبْلَهَا مَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ T S R Q P ﴾^(٦)، وَلَيْسَ لِلَّيْلِ حُكْمٌ فِي الصَّوْمِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ فِي الْحُكْمِ لِغَيْرِ الْوَضْعِ، لَكِنْ لاحتِمَالِهِ الْأَمْرَيْنِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ * + , ﴾^(٨) فَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ يَرَوْنَ غَسْلَ الْمَرَاغِقِ، وَبَعْضُهُمْ لَا يَرَاهُ^(٩)، وَهَذَا يُعْرَفُ بِالْقِرَائِنِ.

(١) الأنبياء: ٧٧.

(٢) الرعد: ١١.

(٣) في اللمع: أي ابتدأت السير من الكوفة، وانتهيت إلى بغداد.

(٤) اللمع ٧٣.

(٥) تكملة من د.

(٦) في جميع النسخ: وأتموا. وهو وهم.

(٧) البقرة: ١٨٧.

(٨) المائدة: ٦.

(٩) قال ابن قدامة: «وأكثر العلماء على أنه يجب إدخال المرفقين في الغسل... وقال بعض أصحاب مالك ... لا يجب ...». انظر: المغني ١٧٢/١. وانظر كلام الأصوليين في التخصيص بالغاية: أصول السرخسي ٢٢٠/١، والإحكام للآمدي ٥١٦/٢، والإمهاج ١٤٣٧/٤ (دبي)، ومختصر منتهى السؤل والأمل ٨٢٣/٢، والبحر المحييط للزرکشي ٣٤٤/٣.

وَقَدْ يَأْتِي (إِلَى) مَكَانَ (فِي)، قَالَ الشَّاعِرُ^(١):
 فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ^(٢)
 وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(٣):
 فَإِنْ يَلْتَقِ الْحَيُّ الْجَمِيعُ ثُلَاقِي إِلَى ذِرْوَةِ الْبَيْتِ الْكَرِيمِ الْمُصَمَّدِ^(٤)
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَكَ إِلَهٌ أَنْ تَرَكِّي﴾^(٥).
 وَتَأْتِي (إِلَى) مَكَانَ (مِنْ)، قَالَ الشَّاعِرُ^(٦):
 أَيْسَقَى وَلَا يَرَوِي إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ^(٧)

(١) هو النابغة الذبياني.

(٢) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (تترُكْنِي)، وهو الصحيح، فهو يخاطب النعمان معتذراً إليه.

انظر: ديوان النابغة ٧٣، وأدب الكاتب ٥٠٦، والزاهر ٣٦/٢، والأزهية ٢٧٣، والمخصص ٦٥/١٤، وأمالي ابن الشجري ٦٠٨/٢، والجنى الداني ٣٨٧، ومغني اللبيب ١٠٥، وشرح شواهد ٢٢٣/١، وخزانة الأدب ٤٦٥/٩.

(٣) هو طرفة بن العبد. من معلقته المشهورة.

(٤) البيت من الطويل.

روي: (البيت الشريف) و(البيت الرفيع) بدل (البيت الكريم).

المصمد: الذي يصمد إليه أي يُقصد. (عن الأمالي).

انظر: أشعار الشعراء الستة الجاهليين ٤٠١، وأدب الكاتب ٥٠٧، والأصول ٤١٥/١، وشرح القصائد السبع ١٨٧، والأمالي ٢٨٨/٢، ومقاييس اللغة ٣١٠/٣ (صمد)، والأزهية ٢٧٤، واللائح ٩٣٣/٢، وأمالي ابن الشجري ٦٠٨/٢، وخزانة الأدب ٤٦٩/٩.

(٥) النزاعات: ١٨.

(٦) هو ابن أحمر.

(٧) عجزُ بيتٍ من الطويل، وصدْرُهُ:

تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا

روي: (يُسَقَى) بدل (أَيْسَقَى).

انظر: ديوان ابن أحمر ٨٤، وأدب الكاتب ٥١١، والمخصص ٦٦/١٤، والافتضاب ٣٥٧/٣، والبحر المحيط ٤١/١، والجنى الداني ٣٨٨، ومغني اللبيب ١٠٥، وشرح شواهد ٢٢٥/١.

وَيُدْخِلُ الْكُوفِيُّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ (إِلَى) مَكَانَ (عِنْدَ)^(١)، قَالَ أَبُو كَبِيرٍ^(٢):
 أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ^(٣)
 وَتَأْتِي (إِلَى) عِنْدَهُ بِمَعْنَى (مَعَ)، كَقَوْلِكَ: الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبِلٌ^(٤)، أَيْ: مَعَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى:
 ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾^(٥)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿M L K J I﴾^(٦) أَيْ: مَعَ^(٧)، وَجَمِيعُهُ
 مُتَأَوَّلٌ لَا يَخْرِجُهُ عَنْ حَدٍّ (إِلَى) لِلْغَايَةِ.
 وَيَأْتِي فِعْلاً لِلاتِّبَاعِ مِنَ وَالِيٍّ، وَلِلْوَحْدِ مُؤَكِّدًا بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ مَوْقُوفًا عَلَيْهَا، فَأَمَّا مَا
 أَنْشَدَهُ الْفَارِسِيُّ^(٨):
 وَتَذَكَّرُ نِعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَافِعٌ إِلَى أَنْتَ ذَا قِدَيْنِ أَشْهَبَ كَالنَّسْرِ^(٩)
 فَتَقْدِيرُهُ: إِلَى أَنْ صِرْتُ، فَحَذَفَ، وَفِيهِ إِشْكَالٌ سَبَقَ ذِكْرُهُ.

-
- (١) انظر: أدب الكاتب ٥١٢، ومغني اللبيب ١٠٥. غير منسوب للكوفيين.
 (٢) هو عامر بن الحليس، الهذلي. شاعر جاهلي. ذكره في الشعر والشعراء ٦٥٩/١، واللائق ٣٨٧/١.
 (٣) البيت من الكامل.
 انظر: ديوان الهذليين ٨٩/٢، وشرح أشعارهم ١٠٦٩/٣، وأدب الكاتب ٥١٢، والزاهر ٦١٥/١، ٢٠٧/٢،
 والمخصص ٦٦/١٤، واللسان ٣٤٣/١١ (سلسل)، والجنى الداني ٣٨٩، ومغني اللبيب ١٠٥، وشرح شواهده
 ٢٢٦/٢.
 (٤) القول في: الأمثال لأبي عبيد ١٩٠، وأدب الكاتب ٥١٦، والمخصص ١٢٩/٧، ٦٧/١٤، ٩/١٧.
 (٥) آل عمران: ٥٢، والصف: ١٤.
 (٦) النساء: ٢.
 (٧) انظر توجيه الآية الأولى هذا التوجيه في: أدب الكاتب ٥١٦، وتفسير الطبري ٢٨٤/٣، ومعاني القرآن للنحاس
 ٤٠٥/١، والخصائص ٣٠٧/٢. والثانية في: أدب الكاتب ٥١٦، وتفسير الطبري ٢٣٠/٤، وحروف المعاني
 للزجاجي ٦٥.
 (٨) لم أقف على موضعه.
 (٩) البيت من الطويل.
 ولم أعرف قائله.
 روي: (إلى أنت ذو قودين) و(ذو قودين) و(أيض) بدل (أشهب)، ولم أقف على من نصب (ذو) غير المصنف.
 انظر: ارتشاف الضرب ١٤٥٣/٣، والبحر المحيط ٣٧٢/٢، والمساعد ٥٣٣/١، وشفاء العليل ٤٨٥/١، وجمع
 الهوامع ٢١٥/١، وخزانة الأدب ١١١/٧.

قال أبو الفتح: «وَمَعْنَى (فِي) الْوِعَاءِ وَالظَّرْفِيَّةِ، تَقُولُ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَالْمَالُ فِي الْكِيسِ»^(١).

قال سَعِيدٌ: الْمَفْهُومُ مِنْ مَعْنَى (فِي) هُوَ اشْتِمَالُ مَقْعَدِ الشَّيْءِ أَوْ مُسَطَّحِهِ بِمَا يُلَاقِيهِ، كَقَشْرِ الْبَيْضِ وَالْمُحِّ، تَقُولُ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَالْمَالُ فِي الْكِيسِ، وَقَدْ يُتَّسَعُ فِيهَا، يُقَالُ: فُلَانٌ يَنْظُرُ فِي الْعِلْمِ، وَلَيْسَ الْعِلْمُ بِوِعَاءٍ لِلشَّخْصِ، لِكُنْهٖ إِذَا نَظَرَ فِيهِ اشْتَمَلَ عَلَيْهِ / ١١٥ ب اشتمال الظرف على ما هو له ظرفاً.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: فِي فُلَانٍ عَيْبٌ، فَلَيْسَ بِمَجَازٍ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ مَحَلٌّ لَهُ، وَقَوْلُهُمْ: فُلَانٌ فِي عُنْفَوَانٍ شَبَابِهِ، بِمَجَازٍ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ مَحَلٌّ لِلشَّبَابِ لَا الشَّبَابُ مَحَلٌّ لِلْإِنْسَانِ، وَقَدْ يَكُونُ عَلَى الْحَقِيقَةِ إِذَا قَدَّرْتَ الزَّمَنَ، أَي: فِي زَمَنِ عُنْفَوَانٍ.

وَقَدْ تَدْخُلُ (فِي) مَكَانَ (عَلَى) عِنْدَ الْكُوفِيِّ، تَقُولُ: الْخَاتَمُ فِي إصْبَعِي، أَي: عَلَى إصْبَعِي، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿Z Y X F﴾^(٢)، أَي: عَلَى^(٣)، وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: لَمَّا كَانَتْ الْخَشَبَةُ لَازِمَةً لَهُمْ وَهُمْ لَا زِمُونَ لَهَا، كَانَتْ كَالْبَيْتِ وَالْمَكَانِ لَهُمْ^(٤)، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٥):
وَهُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جَذَعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْئَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا^(٦)

(١) اللمع ٧٣.

(٢) طه: ٧١.

(٣) انظر: مجاز القرآن ١/١٤، وتفسير الطبري ١/٤٨٨، ٤/١٣٤، ١٦/١٨٨.

(٤) قال: «وَحُرُوفُ الْخَفْضِ يَبْدُلُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، إِذَا وَقَعَ الْحُرُوفَانِ فِي مَعْنَى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، قَالَ اللَّهُ جَلَّ ذِكْرُهُ:

﴿Z Y X W﴾، أَي: عَلَى، وَلَكِنَّ الْجَذُوعَ إِذَا أَحَاطَتْ دَخَلَتْ (فِي)؛ لِأَنَّهَا لِلْوِعَاءِ، يُقَالُ: فُلَانٌ فِي

النخل، أَي: قَدْ أَحَاطَ بِهِ» (الكامل ٢/١٠٠٠، وانظر: المقتضب ٢/٣١٩).

(٥) اختلف في قائله، فقليل:

أ- سويد بن كاهل اليشكري.

ب- قراد بن حنش الصاردي.

ج- امرأة من العرب.

(٦) البيت من الطويل.

روي: (هُمُ صَلَبُوا).

بأجدع: أَي: بِأَنْفٍ مَقْطُوعَةٍ. (عن أمالي ابن الشجري).

انظر: مجاز القرآن ٢/٢٤، وأدب الكاتب ٥٠٦، وتأويل مشكل القرآن ٥٦٧، والمقتضب ٢/٣١٩، والكامل

وَتَدْخُلُ (فِي) مَكَانَ الْبَاءِ، قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

وَتَرَكَبُ يَوْمَ الرُّوْعِ فِيهَا فَوَارِسُ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى^(٢)

وَيُسْتَعْمَلُ (فِي) مَكَانَ (إِلَى)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿r q p o﴾^(٣) أَي: إِلَى أَفْوَاهِهِمْ^(٤).

وَقَالُوا: تُسْتَعْمَلُ (فِي) مَكَانَ (مَعَ)، [قَالُوا]^(٥): فُلَانٌ عَاقِلٌ فِي حِلْمٍ^(٦)، أَي: مَعَ حِلْمٍ، وَكُلُّ هَذَا مُتَأَوَّلٌ عِنْدَ أَصْحَابِنَا تَأْوِيلًا لَا يَخْرِجُهُ عَنْ حَدِّهِ الَّذِي وُضِعَ لَهُ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَمَعْنَى (عَنِ) الْمَجَاوِزَةِ^(٧)، فَتَقُولُ^(٨): انصَرَفْتُ عَنْ زَيْدٍ، أَي: جَاوَزْتُهُ إِلَى غَيْرِهِ»^(٩).

قَالَ سَعِيدٌ: اعْلَمْ أَنَّ (عَنِ) تُسْتَعْمَلُ اسْمًا وَحَرْفًا، فَأَمَّا اسْتِعْمَالُهَا اسْمًا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١٠):

١٠٠١/٢، وتفسير الطبري ١٨٨/١٦، والخصائص ٣١٣/٢، والمخصص ٦٤/١٤، وأملاني ابن الشجري ٦٠٦/٢، والحماسة البصرية ٢٥٨/١، واللسان ١١٥/٦ (عبد).

(١) هو زيد الخيل.

(٢) البيت من الطويل.

الأباهر: جمع أهر، وهو عرق متصل بالقلب. (عن الاقتضاب).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر زيد الخيل) ١٤٩، ونوادر أبي زيد ٣٠٣، وأدب الكاتب ٥١٠، وذيل الأملاني ٢٣، والأزهية ٢٧١، والاقتضاب ٣٥٢/٣، واللسان ١٦٧/١٥ (فيا)، والبحر المحيط ٤٤/٢، والجني الداني ٢٥١، ومغني اللبيب ٢٢٤، وشرح شواهد ٤٨٤/١، وخزانة الأدب ٤٩٣/٩.

(٣) إبراهيم: ٩.

(٤) انظر: أدب الكاتب ٥٠٩، ٥١٠، والأزهية ٢٧١، وتفسير البغوي ٥٤٨/٢، وزاد المسير ٣٤٩/٤، والبحر المحيط ٤٠٨/٥.

(٥) تكملة من د.

(٦) القول في أدب الكاتب ٥١٨، والمخصص ٦٨/١٤.

(٧) في اللمع: المجاوزة والانتقال.

(٨) في أ: وتقول. وفي اللمع: تقول.

(٩) اللمع ٧٣.

(١٠) هو القطامي.

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لِمَا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحَبِيَّا نَظْرَةً قَبْلُ^(١)
وَقَالَ^(٢):

من عن يمين الخط أو سماهيج^(٣)

وَجَلَسْتُ مِنْ عَنْ يَمِينِهِ، فَدُخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ يَدُلُّ عَلَى اسْمِيَّتِهِ، وَهُوَ هُنَا مَبْنِيٌّ لِلزُّومِ
الْإِضَافَةِ لَهُ، كَمَا قُلْنَا فِي (لَدُنْ). فَأَمَّا كَوْنُهُ حَرْفًا، فَقَوْلُكَ: رَمَيْتُ عَنْ الْقَوْسِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أُوصِلَ
(رَمَيْتُ) إِلَى (الْقَوْسِ) وَصَيْرُهُ مُلْتَبِسًا بِهِ، كَمَا تَفَعَّلُ الْبَاءُ فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَمَعْنَاهَا
الْمَجَاوِزَةُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: رَمَيْتُ عَنْ الْقَوْسِ، أَنَّ السَّهْمَ قَدْ جَاوَزَ الْقَوْسَ إِلَى غَيْرِهِ.
فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: أَخَذْتُ عَنْهُ الْعِلْمَ، فَإِنَّ الْعِلْمَ قَدْ صَارَ بِأَخْذِكَ لَهُ مَعَكَ، فَلَوْ كَانَ مِمَّا يَنْتَقِلُ
لَا يَنْتَقِلُ، لَكِنَّهُ مِنَ الْمَعَانِي الْإِلَازِمَةِ. وَإِذَا قُلْتَ: أَدَيْتُ عَنْهُ الْمَالَ، فَالْمَعْنَى أَنَّ الدَّيْنَ قَدْ زَالَ عَنْهُ
وَذَهَبَ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِقَوْلِكَ: رَمَيْتُ عَنْ الْقَوْسِ مِنْ وَجْهِ؛ لِأَنَّ السَّهْمَ يُجَاوِزُ الْقَوْسَ إِلَى
غَيْرِهَا، وَالدَّيْنَ لَا يَتَجَاوِزُ إِلَى غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا يَزُولُ فَقَطْ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّهُ حِينَ قَدْ
قُضِيَ عَنْهُ الدَّيْنُ كَانَ الدَّيْنُ كَانَ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَعَلَّقَ بِذِمَّتِهِ قَبْلَ تَأْدِيَّتِهِ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يَنْقُضِ عَنْ
الْأَوَّلِ. قَالَ سِيبَوَيْهِ: مَعْنَاهَا لِمَا^(٤) عَدَا الشَّيْءَ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: أَطْعَمْتُهُ عَنْ جُوعٍ، جَعَلَ الْجُوعَ
مُنْصَرِفًا عَنْهُ، وَتَارَكَ كَأَلَهُ، قَدْ جَاوَزَهُ، وَقَالَ: سَقَاهُ عَنْ الْعِيْمَةِ، وَكَسَاهُ عَنْ الْعُرْيِ^(١)، جَعَلَهُمَا

(١) البيت من البسيط.

في أ: (الْحُمَيَّا) بدل (الْحَبِيَّا).

الْحَبِيَّا: موضع بالشام. والنظرة القبل: التي لم تتقدمها نظرة. (عن الاقتضاب).

انظر: ديوان القطامي ١٩٨، وأدب الكاتب ٥٠٤، والجمل ٦٠، وتهذيب اللغة ٢١٦/٣ (عنى)، ٤٧٣/١٥ (من)،

والحلل ٧٥، والاقتضاب ٣٣٠/٣، وأسرار العربية ٢٣٠-٢٣١، ومعجم البلدان ٢١٦/٢، واللسان ٢٩٥/١٣

(عنى)، ورصف المباني ٤٢٩، والبحر المحيط ١٨٧/١، والجنى الداني ٢٤٣.

(٢) هو لرجل من بني سعد.

(٣) من الرجز.

الخط وسماهيج موضعان. (عن معجم البلدان).

انظر: الإيضاح العضدي ٢٧٣، وكتاب الشعر ١٨١/١، والمخصص ٨٦/٩، والمقتصد ٨٤٦/٢، والتنبيه للبكري

١٠٩، وشرح شواهد الإيضاح ٢٣٣، وأمالي ابن الشجري ٥٨٤/٢، وأسرار العربية ٢٣٠، وإيضاح شواهد

الإيضاح ٣٢٦/١، ومعجم البلدان ٢٤٦/٣.

(٤) في ج: ما عدا.

قَدْ تَرَاخِيَا عَنْهُ.

وَقَدْ اسْتَعْمِلْتَ مَكَانَ الْبَاءِ فِي قَوْلِ الْكُوفِيِّ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

تَصُدُّ وَتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ وَتَتَّقِي بِنَاطِرَةٍ مِنْ وَحْشٍ وَجَرَةٍ مُطْفَلٍ^(٣)

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿+ , - .﴾^(٤).

وَقَدْ اسْتَعْمِلْتَ (عَنْ) مَكَانَ (عَلَى)، قَالَ [الشَّاعِرُ^(٥)] ^(٦):

لَا هِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي^(٧)
أَيَّ عَلَيَّ.

وَقَدْ اسْتَعْمِلْتَ (عَنْ) مَكَانَ (بَعْدَ) عِنْدَهُمْ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٨):

نُؤْوَمُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفْضُلٍ^(٩)

(١) انظر: الكتاب ٢٢٦/٤.

(٢) هو امرؤ القيس، من معلقته المشهورة.

(٣) البيت من الطويل.

الأسيل: اللين المستوي. والناطرة: يريد العين. وجرة: موضع. مطفل: أي ذات طفل، وهو الغزال. والمطفل أحسن نظراً من غيرها لحسن نظرها إلى طفلها من الرقة والشفقة. (عن شرح القصائد السبع).

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحصري ٦٣، وأدب الكاتب ٥٠٩، وشرح القصائد السبع ٥٩، وإعجاز القرآن ١٧٨، والأزهية ٢٧٩، وشرح القصائد العشر للتريزي ٣٧، والاقتضاب ٣٤٨/٣، وخزانة الأدب ١٢٥/١٠.

(٤) النجم: ٣.

(٥) هو ذو الإصبع العدواني.

(٦) تكلمة من د.

(٧) البيت من البسيط.

لا ه: لله. تخزوني: تسوسني.

انظر: المفضليات ١٦٠، وإصلاح المنطق ٣٧٣، وأدب الكاتب ٥١٣، وشرح المفضليات للأبباري ٤٠٧/١، ومعاني القرآن للنحاس ٥٣/١، وأمالى القالي ٩٣/١، وغريب الحديث للخطابي ٢٤١/١، والخصائص ٢٨٨/٢، ومقاييس اللغة ١٧٩/٢ (خزي)، واللائى ٢٨٩/١، وأمالى المرتضى ٢٥٢/١، والحماسة الشجرية ٢٦٩/١.

(٨) هو امرؤ القيس، من معلقته المشهورة.

(٩) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وتضحى فتيت المسك فوق فراشها

وقال^(١):

وَمَنْهَلٍ وَرَدَّتْهُ عَنْ مَنْهَلٍ^(٢)

وَقَدْ اسْتَعْمِلْتُ (عَنْ) مَكَانٍ مِنْ أَجْلِ، قال^(٣):

لَوِرْدٍ^(٤) تَقْلُصُ الْغَيْطَانُ عَنْهُ^(٥)

أي: من أجله، وقال النَّمْرُ^(٦):

وَلَقَدْ شَهِدْتُ إِذَا الْقِدَاحُ تُوحِّدَتْ وَشَهِدْتُ عِنْدَ اللَّيْلِ مَوْقِدَ نَارِهَا

تنتطق: تلبس النطاق، وهو ما تشد به المرأة وسطها عند معاناة الأشغال. (عن اللسان ٣٥٥/١٠ نطق).
انظر: ديوان امرئ القيس ١٥٠ (السندوبي)، وأدب الكاتب ٥١٣، والزاهر ٣٥٦/١، وشرح القصائد السبع ٦٥،
ومعاني القرآن للنحاس ٥٦٧/٤، وسر صناعة الإعراب ٥٧٥/٢، وإعجاز القرآن ٧١، ١٨٠، والمخصص
٦٧/١٤.

(١) اختلف في قائله، ف قيل:

أ- العجاج.

ب- عبد الله بن رواحة.

(٢) من الرجز.

انظر: ديوان العجاج ٢٤١، وأدب الكاتب ٥١٣، والأزهية ٢٨٠، والمخصص ٦٧/١٤، والافتضاب ٣٦٦/٣،
ومغني اللبيب ١٩٧، وشرح شواهد ٤٣٣/١.

(٣) هو لبيد بن ربيعة.

(٤) في أ: بورد.

(٥) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

يُئِدُّ مَفَازَةَ الْخَمْسِ الْكِمَالِ

روي: (الكلال) بدل (الكمال).

تَقْلُصُ: تقصر. والغيطان: الأماكن المنخفضة. ويئد: يقطع. والخمس: أن يرد الماء اليوم ويرده اليوم الخامس.
(عن الديوان).

انظر: ديوان لبيد ١٦٠، وأدب الكاتب ٥١٤، وتهذيب اللغة ٢١٧/٣ (عني)، والمخصص ٦٧/١٤، والافتضاب
٣٦٨/٣، واللسان ٨٢/٧ (قلص)، ٢٩٦/١٣ (عني).

(٦) هو النمر بن تولب بن أفيش العُكْلِيُّ. شاعر جاهلي، أدرك الإسلام فأسلم. كان حواداً فصيحاً حريفاً، لقب
بالكَيْسِ لحسن شعره. انظر: طبقات فحول الشعراء ١٥٩/١، ١٦٠، والشعر والشعراء ٢٩٩/١.

عَنْ ذَاتِ أُولِيَةِ أَسَاوِدُ رَبِّهَا وَكَأَنَّ لَوْنَ الْمَلْحِ فَوْقَ شِفَارِهَا^(١)
أَي: مِنْ أَجْلِ.

وَتُسْتَعْمَلُ (عَنْ) بِمَعْنَى (مِنْ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿...﴾ ~ أَنَّ اللَّهَ^(٢) هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ...^(٣) أَي: مِنْ، وَجَمِيعُهُ يُتَأَوَّلُ تَأْوِيلًا لَا يَخْرِجُهُ عَنْ بَابِهِ.
قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَمَعْنَى (عَلَى) الِاسْتِعْلَاءُ، تَقُولُ: زَيْدٌ عَلَى الْفَرَسِ، أَي: رَكَبَهُ^(٤) وَعَلَاهُ»^(٥).

قَالَ سَعِيدٌ: (عَلَى) تَكُونُ اسْمًا وَفِعْلًا وَحَرْفًا، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ. / ١١٦ أ فَا مَّا
كَوْنُهَا حَرْفًا فَمَعْنَاهُ الِاسْتِعْلَاءُ، وَالْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ فَوْقَ مُسَمَّى الْمَجْرُورِ إِنْ كَانَ مِمَّا
يُعْلَى، فَا مَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿... i h g f e ...﴾^(٦) فَالْتَقْدِيرُ فِيهِ: كَانَ قَضَاؤُهُ أَوْ حُكْمُهُ فِي
خَلْقِهِ حَتْمًا مَقْضِيًّا عَلَى كَرَمِهِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿... وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي : ...﴾^(٧) فَتَقْدِيرُهُ:
اجْعَلْ اِتِّكَالَكَ مُعْتَمِدًا عَلَى تَفَضُّلِهِ وَرِزْقِهِ، وَامَّا كَوْنُهَا اسْمًا فَكَقَوْلِهِ^(٨):

(١) البيتان من الكامل.

يقول: لقد شهدت الميسر، وكانوا يعدونه كرمًا. وتوحدت: أخذ كل واحد قدها واحدًا لغلاء اللحم.
والأولية: أي التي رعت المطر ولي بعد ولي، فسمنت. وأساود: أسار، والمساودة: المسارة، أراد أنه يساره
ليخدعه. وعنى بقوله: وكأن لون الملح... أي أن شفارها أعدت لها قد شحذت حتى تركت بيضاء تتلألأ كلون
الملح. (عن الاقتضاب).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر النمر) ٣٥١، والحيوان ٢٤/٤، وأدب الكاتب ٥١٤، وشرح القصائد السبع
٢٣٠، وأمالي القالي ١٦٢/٢ (الأول فقط)، وتهذيب اللغة ٤٥٣/١٥ (ولي) (الثاني فقط)، والمخصص ٦٧/١٤،
واللآلئ ٧٨٣/٢، والاقتضاب ٣٧٠، واللسان ٤١٠/١٥ (ولي) (الثاني فقط).

(٢) في النسخ: وهو الذي يقبل. وهو وهم.

(٣) التوبة: ١٠٤.

(٤) في اللمع: قد ركبته.

(٥) اللمع ٧٤.

(٦) مريم: ٧١.

(٧) الفرقان: ٥٨.

(٨) هو مُزاحم العقيلي.

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَيِّدَاءَ مَجْهَلٍ^(١)
 فَدُخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ، وَكَانَ قِيَاسُهُ أَنْ يَقُولَ: عَلاَهُ، كَمَا
 يَقُولُ: قَنَاءٌ؛ لِأَنَّ أَلْفَ الْمَقْصُورِ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَا تَتَغَيَّرُ فِي الْأَسْمِ مَعَ الْمُظْهَرِ وَالْمُضْمَرِ، وَإِنَّمَا رُوعِيَ
 أَصْلُهَا.

وَقَدْ اسْتُعِمِلَتْ (عَلَى) مَكَانَ (عَنْ) عِنْدَ الْكُوفِيِّ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):
 إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا^(٣)
 وَقَدْ اسْتُعِمِلَتْ (عَلَى) مَكَانَ اللَّامِ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٤):
 رَعَتْهُ أَشْهَرًا وَخَلَا عَلَيْهَا فَطَارَ النَّيُّ فِيهَا وَاسْتَنَارَا^(٥)

(١) البيت من الطويل.

روي: (خمسها) بدل (ظمؤها)، و(بزيزاء) بدل (بييداء).

من عليه: أي من فوقه، يصف قطاة غدت عن فرخها، بعد أن تمت المدة التي تصبر فيها عن الماء. وهي خمسة أيام، وتصل: يصوت خوفها يُيساً من العطش. والمجهل: الذي لا يُهتدى فيه. (عن تحصيل عين الذهب).
 انظر: الكتاب ٢٣١/٤، ونوادر أبي زيد ٤٥٤، والحيوان ٤١٨/٤، وأدب الكاتب ٥٠٤، والمقتضب ٥٣/٣،
 والكمال ١٠٠١/٢، والجمل ٦١، وتهذيب اللغة ١٨٤/٣ (على)، ١١٢/١٢ (صل)، ومقاييس اللغة ١١٦/٤
 (علو)، والمخصص ٥٧/١٤، وتحصيل عين الذهب ٥٧٨، وخزانة الأدب ١٤٧/١٠.

(٢) هو القحيف العقيلي.

(٣) البيت من الوافر.

انظر: نوادر أبي زيد ٤٨١، وأدب الكاتب ٥٠٧، والمقتضب ٣٢٠/٢، وتفسير الطبري ١٩٩/١٤ (شاعر)،
 والزاهر ٣٦/٢، والخصائص ٣١١/٢، ٣٨٩، والمحتسب ٥٢/١، والمخصص ٦٤/١٤، وأمالي ابن الشجري
 ٦١٠/٢، والإنصاف ٦٣٠/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٣.

(٤) هو الراعي النميري.

(٥) البيت من الوافر.

روي: (فسار الني) بدل (فطار الني)، (واستطارا) و(استغارا) و(استعارا)، بدل (واستنارا).

الني: الشحم. أي ظهر فيها. (عن الديوان).

انظر: ديوان الراعي ١٧١، والعين ٤٤١/٨ (غور)، وأدب الكاتب ٥١٠-٥١١، وتأويل مشكل القرآن ٣٩٧،
 وتهذيب اللغة ٥٧٢/٧ (خلو)، ١٨٤/٨ (غور)، والمخصص ٦٦/١٤، والاقضاب ٣٥٤/٣، واللسان
 ٢٣٨/١٤ (خلا)، وخزانة الأدب ١٤٠/١٠.

أَي: وَخَلَا^(١) لَهَا.

وَقَدْ اسْتَعْمِلْتَ (عَلَى) مَكَانَ الْبَاءِ، يُقَالُ: ارْكَبْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ، وَقَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ:
وَكَأَنَّهُنَّ رِبَابَةٌ وَكَأَنَّهُ يَسِرُّ يَفِيضُ عَلَى الْقِدَاحِ وَيَصْدَعُ^(٢)
وَيُسْتَعْمَلُ (عَلَى) عِنْدَهُمْ مَكَانَ (مَعَ)، قَالَ الشَّمَّاخُ^(٣):
وَبُرْدَانٍ مِنْ خَالٍ وَسَبْعُونَ دِرْهَمًا عَلَى ذَاكَ مَقْرُوظٌ مِنَ الْقَدِّ مَاعِزُ^(٤)
أَي: مَعَ ذَلِكَ.

وَقَدْ اسْتَعْمِلَ (عَلَى) مَكَانَ (مِنْ)، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا كَانُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾^(٥) أَي: إِذَا اكْتَالُوا مِنَ النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ، وَقَالَ صَخْرٌ فِي رِوَايَةٍ:
مَتَى مَا تُنْكِرُوهَا تَعْرِفُوهَا عَلَى أَقْطَارِهَا عَلَقُ نَفِثٍ^(٦)

(١) فِي أ: وَحَلَا.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ.

الرِبَابَةُ: الْجَمَاعَةُ مِنَ الْقِدَاحِ. يَقُولُ: كَأَنَّ هَذِهِ الْأَتْنَ الْقِدَاحَ الَّتِي تَجْتَمِعُ فِي الرِبَابَةِ. وَكَأَنَّهُ: أَيِ الْفَحْلِ. يَسِرُّ: صَاحِبُ مَيْسَرٍ، الَّذِي يَضْرِبُ بِالْقِدَاحِ. فَهُوَ يُفِيضُهَا، وَيَصْكُهَا، أَيِ يَرْسِلُهَا وَيُدْفَعُهَا، كَمَا يَفْعَلُ صَاحِبُ الْمَيْسَرِ بِالْقِدَاحِ. وَيَصْدَعُ: يَفْرُقُ وَيَبِينُ. (عَنْ شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ).

انْظُرْ: دِيَوَانَ الْهَذَلِيِّينَ ٦/١، وَالْعَيْنَ ٢٩١/١ (صَدَعُ)، وَالْمَفْضَلِيَّاتِ ٤٢٤، وَمَجَازُ الْقُرْآنِ ٣٥٥/١، وَغَرِيبُ الْحَدِيثِ لِابْنِ سَلَامٍ ٢٧/٢، وَشَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ٨١/١، وَأَدَبُ الْكَاتِبِ ٥١٧، وَشَرْحُ الْمَفْضَلِيَّاتِ لِلْأَنْبَارِيِّ ٤٣٠/٢، وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ٦٧/١٤، وَالزَّاهِرُ ٣٤٤/٢، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٤٥/٤.

(٣) هُوَ مَعْقِلٌ وَقِيلَ الْهَيْشَمُ بْنُ ضَرَّارٍ بْنُ حَرْمَلَةَ. شَاعِرٌ مَخْضَرٌ، أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ فَأَسْلَمَ، وَشَهِدَ الْقَادِسِيَّةَ، وَتَوَفَّى زَمَنَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انْظُرْ: الشَّعْرَ وَالشَّعْرَاءَ ٣٠٤/١، وَالْأَغَانِي ١٥٤/٩، وَالْإِصَابَةُ ٢١٠/٣.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ.

يَصِفُ قَوَّاسًا أَرَادَ بَيْعَ قَوْسٍ. فَذَكَرَ فِي آيَاتٍ سَابِقَةٍ أَشْيَاءَ وَعَطَفَ عَلَيْهَا مَا فِي هَذَا الْبَيْتِ: الْبَرْدَيْنِ، وَالسَّبْعِينَ دِرْهَمًا، وَفَوْقَ هَذَا كُلِّهَا عِيَّةٌ مِنْ جِلْدٍ فِيهَا هَذِهِ الثِّيَابُ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: عَلَى ذَاكَ مَقْرُوظٌ مِنَ الْقَدِّ مَاعِزٍ. وَالْمَقْرُوظُ: الْمَدْبُوغُ بِالْقَرْظِ. وَالْمَاعِزُ: الشَّدِيدُ الْحَكْمِ. (عَنْ الْاِقْتِضَابِ).

انْظُرْ: أَدَبُ الْكَاتِبِ ٥١٧، وَالْمَخْصَصُ ٦٤/٤، ٦٧/١٤، وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ٩٠/١، وَالْاِقْتِضَابُ ٣٨٠/٣، وَاللِّسَانُ ٤١١/٥ (مَعَزُ)، ٢٢٦/١١ (خَوْلُ).

(٥) الْمُطَفِّفَيْنِ: ٣-٢.

(٦) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

أي: من أقطارها، وجميعه متأول تأويلاً لا يخرجُه عن بابه.

قال أبو الفتح: «ومعنى: (رُبَّ) التقليل، وهي مُختَصَّة بالتكرات دون المعارف، تقول: رُبَّ رَجُلٍ لَقِيْتُ^(١)، أي ذلك قليل، وضدّها (كَمْ)، تقول: كَمْ عَبْدٍ مَلَكَتْ، أي: ذلك كثير^(٢)».

قال سعيد: (رُبَّ) حَرْفٌ بَدَلَالَةٌ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسماً أَوْ حَرْفاً؛ لِأَنَّ الْفَعْلِيَّةَ مُمْتَنِعَةٌ مِنْهُ بِدَلَالَةِ عَمَلِهِ الْجَرِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسماً؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ اسماً لَفَتَقَرَّ إِلَى جُزْءٍ آخَرَ يَكُونُ خَبَرَهُ أَوْ مُبْتَدَأَهُ.

فإن قيل: فاجعلْ (لَقِيْتُهُ) مِنْ قَوْلِكَ: رُبَّ رَجُلٍ لَقِيْتُهُ، خَبِراً لَهُ. فإن ذلك يفسدُ مِنْ وَجْهِهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ (لَقِيْتُهُ) لَوْ وُضِعَ مَوْضِعُهُ مُفْرَدٌ لَكَانَ مَجْرُوراً، فنقول: مَلَقِيٌّ، كَذَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ.

والثاني: أَنَّ الصَّمِيرَ يَعُودُ إِلَى رَجُلٍ لَا إِلَى رُبٍّ، بِدَلِيلِ قَوْلِكَ: رُبَّ امْرَأَةٍ لَقِيْتُهَا. والثالث: امْتِنَاعُ النَّصْبِ بَعْدَهَا كَمَا جَازَ فِي (كَمْ)، وَامْتِنَاعُ حَذْفِ الْمُضَافِ بِغَيْرِ كَافٍ كَمَا جَازَ فِي (كَمْ)، [فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ، وَإِنْ كَانَ الصَّحِيحُ غَيْرَهُ]^(٣)، وَامْتِنَاعُ الْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَجْرُورِهَا كَمَا جَازَ فِي (كَمْ).

فإن قيل: فاجعلْ خَبَرَهُ مَحْذُوفاً كَمَا فَعَلْتَ فِي (كَمْ) فِي بَعْضِ الْكَلَامِ.

قيل: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَظَهَرَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ.

فإن قيل: فاجعلْهَا كَـ (أَقْلَ) لَا يَفْتَقِرُ إِلَى خَبَرٍ لَشَبَّهَهَا بِالنَّفْيِ.

فالجواب: أَنَّهُ لَوْ لَا الْاِسْتِثْقَاءُ الَّذِي تَجَمَّعُ هِيَ وَقَلٌّ وَتَفَارِقُ أَقْلٌ (مَا) النَّافِيَةَ لَقَطَعْنَا

بِحَرْفَيْتِهَا حَيْثُ لَا خَبَرَ لَهَا، وَأَمَّا (رُبَّ) فَلَا اِسْتِثْقَاءَ لَهَا، فَبَقِيَتْ عَلَى حَرْفَيْتِهَا.

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ حَرْفٌ جَرَّ افْتَقَرَ إِلَى فِعْلٍ تُعَلِّقُهُ بِهِ حَتَّى يُعَدِّيَهُ، وَالْفِعْلُ الَّذِي يُعَدِّيهِ قَدْ يَظْهَرُ

(١) في اللمع: لقيتيه.

(٢) اللمع ٧٤.

(٣) تكملة من د.

تارةً وَيُحذفُ أُخرى، فتَقولُ: رَبُّ رَجُلٍ جاهِلٍ لَقِيتُ، فَـ(لَقِيتُ) إن لم تجعلهُ صفةً لِرَجُلٍ فهوَ العاملُ في (رُبَّ)، وإن جعلته صفةً فالعاملُ في (رُبَّ) محذوفٌ، وإنما جازَ حذفُ العاملِ؛ لأنَّهُ جوابٌ، والجوابُ أبداً يُحذفُ للاختصارِ والعِلْمِ به، كما تقولُ إذا قيلَ لك: أزيدُ في الدَّارِ، فتقولُ: نَعَمْ، أو لا، وتُحذفُ الجملةُ بأسرها، وكذلك يُقالُ: كيفَ زِيدُ؟ فتقولُ: صالحٌ، أو مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقولُ: زِيدُ، فكذلكَ هذا تقولُ: ما لَقِيتُ رجُلًا صالحًا، فتقولُ: رَبُّ رجلٍ صالحٍ / ١١٦ ب أي: لَقِيتُ.

فإن قلتَ: فإنَّ (لَقِيتُ) مُتَعَدٍّ بنفسه فلا حاجةَ لَهُ إلى حَرَفٍ جَرُّ يُعَدِّيهِ، كما لا حاجةَ لِضَرَبْتُ في تَعْدِيهِ إلى زِيدٍ إلى حَرَفٍ جَرٍّ.

فالجوابُ: أنَّ المفعولَ إذا تَقَدَّمَ عَلَى الفِعْلِ المُتَعَدِّي بنفسه إليه جازَ أن يَتَعَدَّى بحرفِ الجرِّ، كَقَوْلِكَ لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ، قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾^(١)، فإذا كانَ المفعولُ بهِ الذي يجوزُ تَقْدِيمُهُ وتأخِيرُهُ إذا تَقَدَّمَ جازَ أن يَتَعَدَّى الفِعْلُ إليه بحرفِ الجرِّ، فالمفعولُ بهِ الذي لا يجوزُ أن يَتَأَخَّرَ عن عامله يَجِبُ أن يَتَعَدَّى إليه بحرفِ الجرِّ، إذا لَيسَ بَعْدَ الجوازِ إلَّا الوُجُوبُ.

فإن قلتَ: رَبُّ رَجُلٍ صالحٍ لَقِيتُهُ، لم يكن (لَقِيتُهُ) إلَّا صِفةً لِرَجُلٍ؛ لأنَّهُ قد تَعَدَّى بِنَفْسِهِ فَلَمْ يَتَعَدَّ بحرفِ جرٍّ، فإن جَعَلْتَ الهاءَ لِلْمَصْدَرِ جازَ أن يُعَدِّيَهُ الحرفُ كما قالَ^(٢):

هذا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ والمرءُ عِنْدَ الرُّشَا إن يَلْقَها ذِيبٌ^(٣)

أي: يَدْرُسُ الدَّرْسَ؛ لأنَّهُ قد تَعَدَّى بِاللَّامِ.

وإنما تَصَدَّرَتْ (رُبَّ)؛ لأنَّ مَعْنَاهَا التَّقْلِيلُ، وَهَـ وَضَعَتْ، وَالتَّقْلِيلُ يُقَارِبُ النَّفْيَ، وَالنَّفْيُ لَهُ صَدْرُ الكَلَامِ، يَدُلُّكَ عَلَى مُقَارَبَةِ التَّقْلِيلِ النَّفْيَ قَوْلُهُمْ: قَلَمَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ

(١) يوسف: ٤٣.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من البسيط.

انظر: الكتاب ٦٧/٣، والأصول ١٩٣/٢، والحجة للقراء السبعة ٢٤١/٢، ٣٧٥، والتمام ٦٩، والإفصاح

٣٨٤، وأملِي ابن الشجري ٩١/٢، والبدیع ٦٣٩/٢-٦٤٠، واللسان ١٥٧/١٠ (سرق)، ومغني اللبيب

٢٨٨، وشرح شواهد ٥٨٧/٢، وشرح أبياته ٣١٥/٤، وخزانة الأدب ٣/٢.

الرَّفْعُ فِي (أَدْخَلَهَا) لَمَّا نَفِيَ السَّيْرُ، وَالرَّفْعُ مَعَ النَّفْيِ لَا يَصِحُّ لَمَّا سَنَدُكُرُهُ فِي بَابِهِ، فَلِهَذَا الْمَعْنَى نَصَبُوا هُنَا؛ لِأَنَّ التَّقْلِيلَ يَقَارِبُ النَّفْيَ، كَمَا يَنْصَبُونَ إِذَا قَالُوا: مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا، وَيَذْكُرُكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ التَّقْلِيلَ قَدْ يُجْعَلُ نَفْيًا قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ^(١):

قَلِيلَةُ جَرَسِ الصَّوْتِ مَا لَمْ يَمَسَّهَا فَإِنْ مَسَّهَا صَاحَتْ بِغَيْرِ خُفَاتٍ^(٢)
يَصِفُ الْبَكْرَةَ، وَالْبَكْرَةُ مَا لَمْ تُمَسَّ فَلَا صَوْتَ لَهَا الْبَتَّةَ.

وَكَذَلِكَ تُؤَوَّلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾^(٣) فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ^(٤).

وَقِيلَ: إِنَّمَا تَصَدَّرَتْ لِأَنَّهَا ضِدُّ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةِ، لِأَنَّ تِلْكَ لِلتَّكْثِيرِ وَ(رُبَّ) لِلتَّقْلِيلِ، وَالَّذِي أَوْجَبَ تَقَدُّمَ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةِ مُشَارَكْتُهَا (كَمْ) الِاسْتِفْهَامِيَّةِ فِي اللَّفْظِ، وَتَقَدَّمَ (كَمْ) الِاسْتِفْهَامِيَّةُ لَمَّا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ، وَلَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، وَقَالَ سَبِيوِيهِ فِي (رُبَّ) كَلَامًا مُلَبَّسًا^(٥)، وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: (رُبَّ) يُنْبِئُ عَنَ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ كَانَ وَلَيْسَ بِالْكَثِيرِ^(٦)، فَلِذَلِكَ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى نَكْرَةٍ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا يَخْرُجُ مَخْرَجَ التَّمْيِيزِ^(٧)، «فَ(رُبَّ) مَعْنَاهَا الشَّيْءُ يَقَعُ قَلِيلًا، وَلَا يَقَعُ ذَلِكَ الشَّيْءُ إِلَّا مَنْكُورًا؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرِ مِنْهُ»^(٨)، وَالْمَعْرِفَةُ ذَاتُ

(١) لم أحده في ديوانه.

(٢) البيت من الطويل.

ثاني بيتين أولهما:

مُنِيتُ بِهَا لَا تَشْتَهِي مِنْ وَلِيِّهَا إِذَا مَسَّهَا مَا تَشْتَهِي الْخَفَرَاتِ

وهما بيتان ألغز فيهما عن البكرة التي تكون على البئر.

انظر: التعليقات والنوادر ١١٨. وهو ولم أحده في غيره.

(٣) البقرة: ٨٨.

(٤) والقول الثاني نفي الإيمان عنهم بالكُليَّة. انظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٨١٩/٢، والكشاف ٢٩٥/١، والتحرير

والتنوير ٦٠٠/١، وانظر الأقوال الأخرى في الآية في المصدرين الأخيرين وتفسير الطبري ٣٣٠/٢ (شاعر).

(٥) انظر كلام سبيويه عن (رب) وشبهها بكم في: الكتاب ١٦١/٢.

(٦) في أ: بالتَّكْثِيرِ.

(٧) نقله عنه ابن برهان في شرح اللمع ١٧١/١.

(٨) انظر: المقتضب ١٣٩/٤.

واحدة، وَلَا تَقْعُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْهَا، وَلَا أَقْلَ. وَلَا بُدَّ لِمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ (رُبَّ) مِنْ صِفَةٍ؛ لِيَكُونَ أَبْلَغَ فِي التَّقْلِيلِ، تَقُولُ: رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٍ ضَرَبْتُ؛ لِأَنَّ رَجُلًا أَعَمُّ مِنْ رَجُلٍ قَائِمٍ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالَ^(٢)
فَإِنَّ (مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالَ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ؛ لِيَكُونَ صِفَةً (أَسْرَى)، فَيَكُونَ مَا عُطِفَ عَلَى مَعْمُولِ (رُبَّ) بِمِثْلِهِ مَعْمُولُهَا، وَلَوْ عَلَّقْتُهُ بِأَسْرَى لَبَقِيَ مَعْمُولُ (رُبَّ) بِغَيْرِ وَصْفٍ، وَقَدْ جَوَّزَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ^(٣)، وَجَعَلَ مَعْمُولَهُ يَنْوِبُ عَنْ صِفَتِهِ كَمَا يَنْوِبُ مَعْمُولُ (أَقَاتِمُ) فِي قَوْلِكَ: أَقَاتِمُ أَخَوَاكَ، عَنْ خَبَرِهَا، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤):

وَيَقْذِفُ شِمَاخُ بْنُ عَمْرٍو وَرَهْطُهُ
أَلَا رُبَّ فِيهِمْ دَارِعٍ وَهُوَ أَشْوَسُ^(٥)
فَ(فِيهِمْ) لَا يَكُونُ وَصْفًا لِدَارِعٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ، فَانْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ، وَلَا ظَرْفًا

(١) هو الأعشى.

(٢) البيت من الحقيف.

روي: (أَقِيل) بدل (أَقْتَالَ).

الرَّفْد: القُدْحُ الْعَظِيمُ. وَيُرْوَى: الرَّفْدُ: الْعَطِيَّةُ. وَالْأَسْرَى: جَمْعُ أَسِيرٍ. وَأَقْتَالَ: جَمْعُ قَتْلٍ، وَهُوَ الْعَدُو. (عن شرح شواهد الإيضاح).

انظر: الصبح المنير ١٣، وغريب الحديث لابن سلام ٩٣/٣، والزاهر ٢٢٠/٢، وشرح القصائد السبع ٣٧١، والأضداد ٣٣٩، وأما القالي ٩٠/١، ٧/٢، والإيضاح العضدي ٢٦٥-٢٦٦، والمخصص ٨٣/١١، واللائل ٢٨٤/١، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٥، والمفصل ٢٩١-٢٩٢، ومغني اللبيب ٧٦٤، وخزانة الأدب ٥٥٩/٩.

(٣) رأيت من جَوَّزَ ذلك على غير ما قرره المؤلف هنا، قال القيسي: «... فَإِنْ تَخَيَّلْتَ وَحَمَلْتَ عَلَى الْمَعْنَى، فَقُلْتَ: إِنْ إِرَاقَةُ الرِّفْدِ إِتْلَافٌ، وَأَسْرَى الْأَسْرَى إِهَانَةٌ وَإِتْلَافٌ، فَتَكُونُ عَلَى هَذَا الصَّفَتَانِ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ، مِثْلُ: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَعَمْرُو، فَتَكُونُ قَدْ اسْتَغْنَيْتَ بِالصِّفَةِ الْأُولَى عَنِ الثَّانِيَةِ، فَيَكُونُ الْجَارُ عَلَى هَذَا مُتَعَلِّقًا بِأَسْرَى، فَتَدْبِرُهُ». (إيضاح شواهد الإيضاح ٢٨٥/١).

(٤) هو زيد الخيل.

(٥) البيت من الطويل.

روي: (شِمَاسُ) بدل (شِمَاخُ)، و(مِنْهُمْ) بدل (فِيهِمْ)، و(وَادِعُ) بدل (دَارِعُ). و(أَشْرَسُ) بدل (أَشْوَسُ).

انظر: شعراء إسماعيليين (شعر زيد الخيل) ١٨٦، ومجالس ثعلب ٥١٣/٢، ونوادر أبي زيد ٣٠١، والشيرازيات ٦٠٦/٢، وارتشاف الضرب ١٧٤٠/٤، وخزانة الأدب ٦٥/٥.

لِدَارِعٍ؛ لِأَنَّهُ يَتَقَى مَعْمُولُ (رُبٍّ) بَعِيرٍ وَصَفٍ، وَإِنَّمَا هُوَ وَصَفُ إِنْسَانٍ مُحْذُوفٍ هُوَ مَعْمُولُ (رُبٍّ)، وَقَوْلُهُ^(١):

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِأَنَسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمْثَالُ^(٢)
فَهَذَا يَحْمِلُهُ عَلَى: كُلِّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدِرْهَمٍ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ حَذَفَ صِفَةَ اللَّيْلَةِ، اسْتِغْنَاءً بِصِفَةِ الْيَوْمِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: أَلَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ قَدْ لَهَوْتُ، فَجَازَ ذَلِكَ كَمَا نَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرَبْتُهُ وَامْرَأَةً، إِذَا أَرَدْتُ: ضَرَبْتُهَا، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي (أَسْرَى)؛ لِأَنَّ صِفَتَهُ / ١١٧ أَلَيْسَ مِثْلَ صِفَةِ الرَّفْدِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا قُلْتَ: رُبَّ رَجُلٍ ضَرَبْتُهُ، جَازَ أَنْ تَجْعَلَ (ضَرَبْتُهُ) صِفَةً (رَجُلٍ) نَائِبًا عَنْ عَامِلِ (رُبٍّ)، وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ عَامِلَ (رُبٍّ) نَائِبًا عَنْ صِفَةِ (رَجُلٍ) وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَجْلِ تَعْدِيَّتِهِ.

وَزَعِمَ الْأَخْفَشُ أَنَّ (رُبَّ) تَكُونُ اسْمًا^(٣) بِدَلِيلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤):

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ^(٥)
فَالْإِخْبَارُ بِـ(عَارٍ) عَنْ (رُبٍّ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ، كَمَا اسْتَدَلَّ سَبْيُوهِ عَلَى أَنَّ (كَمْ) اسْمٌ بِقَوْلِهِمْ: كَمْ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ^(٦)، وَلَيْسَ فِي هَذَا حُجَّةٌ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَرُبَّ قَتْلٍ هُوَ عَارٌ، فَحَذَفَ الْمُبْتَدَأَ وَأَبْقَى الْخَبَرَ، فَالْمُضْمَرُ هُنَا هُوَ الْمُظْهَرُ فِي قَوْلِ

(١) هو امرؤ القيس.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: ديوان امرئ القيس (بشرح الحزرمي) ٩٦، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٨٥/١، والمقرب ٢١٩، ومغني اللبيب ١٨٠، ٧٦٤، وشرح شواهد ٣٤١/١، وخزانة الأدب ٦٤/١.

(٣) هو مذهب الكوفيين، كما في الإنصاف ٨٣٢/٢، وارتشاف الضرب ١٧٣٧/٣. وهو رأي الأخفش كما في الشيرازيات ٦٠٧/٢، وشرح الكافية ١١٨٠/٢/٢، والجنى الداني ٤٣٩.

(٤) هو ثابت قطنة بن كعب العنكي.

(٥) البيت من الكامل.

انظر: البيان والتبيين ٢٩٣/١، والشعر والشعراء ٦١٦/٢، والمقتضب ٦٦/٣، وأملاني ابن الشجري ٤٦/٣، والحماسة الشجرية ٣٣٠/١، واللباب ٣٦٤/١، والحماسة البصرية ٧٧١/٢، ومغني اللبيب ٤١، ١٧٩، ٦٥٣، وشرح شواهد ٨٩/١، وخزانة الأدب ٥٧٦/٩.

(٦) انظر: الكتاب ١٦١/٢.

الشاعر^(١):

يا رَبِّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا^(٢)

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:

وَهَنَّ عَلَى حَدَّيْ شَبِيبِ بْنِ عَامِرٍ أَثَرْنَ عَجَاجَاتٍ سَنَابِكُهَا كُذِّرُ^(٣)
أَي: هُنَّ كُذِّرُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ رُؤْبَةَ^(٤):

وَبَلَدٍ بِأَلِهٍ مُؤَزَّرُ^(٥)

أَي: هُوَ، وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى عُثْمَانَ بِإِضَافَةِ (آل) إِلَى الْمُضْمَرِ^(٦).

وَقَدْ اسْتَعْمَلَتْ لِلتَّكْثِيرِ حَمَلًا عَلَى (كَمْ)، كَمَا عَدَّى الشَّاعِرُ رَضِيَ بِعَلَى حَمَلًا عَلَى

(١) هو لبيد بن ربيعة.

(٢) من الرجز.

والهيجاء: الحرب. والدعة: الخفض والراحة. (عن الخزانة).

انظر: ديوان لبيد ١٠٩، والعين ٢٢٣/٢ (ودع)، ومجالس ثعلب ٤٤٩/٢، والزاهر ١٩١/٢، وأمالي القاضي ١٤٠/٣، وأمالي المرتضى ١٩١/١، واللسان ٥٤٣/١٣ (موه)، وخزانة الأدب ٥٤٧/٩.

(٣) البيت من الطويل.

روايته في مصادره:

وَهَنَّ عَلَى حَدَّيْ شُبَيْرِ بْنِ خَالِدٍ أَثِيرَ عَجَاجٍ مِنْ سَنَابِكِهَا كُذِّرُ

ورواية المصنف لا شاهد فيها.

انظر: ديوان الفرزدق ٣١٦/١، والعقد الفريد ١٨٢/٥، والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٨٠، والقرط على الكامل ١١٧/١.

(٤) لم أجده في ديوانه.

(٥) من الرجز.

انظر: مجاز القرآن ٥٤/٢، وجمهرة اللغة ٣٧١/٣. ولم أجده في غيرهما.

(٦) ينسب المصنف لابن جني هنا أنه لا يُجيز إضافة (آل) إلى المضمر، وأنَّ في هذا البيت ردًّا عليه، ولم أجد من نسب إلى ابن جني هذا، بل إنه صرح بما يدل على إجازته لإضافته إلى المضمر، قال: «... وأنت ممتنع من استعمال (آل) في غير الأشهر الأخص، وسواء في ذلك أضفته إلى مظهر أم أضفته إلى مضمر» انظر: سر الصناعة ١٠٤/١.

وأما الذين تُنسب إليهم منع هذا فقد ذكر أبو حيان أن من منع اقتباس إضافته إلى المضمر الكسائي، وأبو جعفر النحاس، وأبو بكر الزبيدي. انظر: البحر المحيط ١٨٨/١.

سَخِطَ فِي قَوْلِهِ:

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ^(١)

وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ^(٢):

فَإِنْ أَهْلَكَ عُمَيْرُ فَرُبَّ زَحْفٍ يُشَبِّهُ نَقْعَهُ رَهَوًّا ضَابَابًا^(٣)
وَقَالَ^(٤):

وَذِي رَحِمٍ ذِي حَاجَةٍ قَدْ وَصَلْتُهَا إِذَا رَحِمُ الْقَطَاعِ نَشَّتْ بِلَالُهَا^(٥)
ومنه قوله^(٦):

فَلَنَلْنَا وَنَالَ الْقَوْمُ مَنَا وَرُبَّمَا يَكُونُ عَلَى الْقَوْمِ الْكَرَامُ لَنَا الظَّفَرُ^(٧)
فَهَذِهِ (رُبَّ) لِلتَّكْثِيرِ؛ لِأَنَّهُ مَادِحٌ، وَأَبُو عَلِيٍّ يَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ * +
, - . / ﴾^(٨) لَا مَعْنَى لِلتَّقْلِيلِ فِيهَا هُنَا؛ لِأَنَّهُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ^(٩).

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو بشر بن أبي حازم.

(٣) البيت من الوافر.

الرهو: الساكن. (عن اللسان).

انظر: ديوان بشر ٧٥، ومجاز القرآن ٢/٢٠٨، وشرح اللمع لابن برهان ١/١٦٩، والمحكم ٤/٣٠١ (رهو)،
ومختارات ابن الشجري ٣٠٧، ومنتهى الطلب ٢/١٨٨، واللسان ١٤/٣٤١ (رهو).

(٤) هو عمرو بن البراء من بني عبد الله بن كلاب.

(٥) البيت من الطويل.

نشَّت: جفت. (عن النوادر)

انظر: نوادر أبي زيد ٤٤٣، وشرح اللمع لابن برهان ١/١٦٨-١٦٩. ولم أحده في غيرهما.

(٦) هو أوس بن حجر.

(٧) البيت من الطويل.

انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/١٦٩، وشرح الكافية ٢/٢-١١٨٤-١١٨٥، وخزانة الأدب ١٠/٣.

(٨) الحجر: ٢.

(٩) لم أعر على كلام أبي علي، مع كثرة استشهاده بهذه الآية في كتبه. إلا أنه قرَّر مجيء (رُبَّمَا) للتكثير في قول
الشاعر:

رُبَّمَا أَوْفَيْتَ فِي عِلْمٍ

وَأَعْلَمَ أَنَّ لِرُبِّ ثَلَاثَ مَرَاتِبَ:

الأولى: دُخُولُهَا عَلَى النَّكِرَةِ الْمَوْصُوفَةِ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا.

الثانية: دُخُولُهَا عَلَى (مَا) الْكَافَّةِ، وَمَا بَعْدَهَا يَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ، لَكِنْ يَخْتَلِفُ حُكْمُهُنَّ، الْكَفُّ، وَالزِّيَادَةُ، وَأَنْ يَكُونَ بِتَقْدِيرِ شَيْءٍ، فَأَمَّا الْكَفُّ: فَإِنْ تَدَخَّلَ (رُبَّمَا) ^(١) عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، كَقَوْلِنَا: رُبَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَأَمَّا الْفِعْلُ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٢):

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ يَرْفَعُنْ ثُوبِي شِمَالَاتٍ ^(٣)

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ * + , - . / ﴾، فَإِنَّهُ حِكَايَةٌ حَالٍ، كَمَا قَالَ

تَعَالَى: ﴿ هَذَانِ : < = ﴾ ^(٤)، وَ(هَذَا) إِشَارَةٌ إِلَى الْحَاضِرِ.

وَبَعْضُهُمْ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْحَاضِرُ ^(٥) وَالْمُسْتَقْبَلُ بَعْدَ (رُبَّمَا) ^(٦)، وَابْنُ السَّرَّاجِ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ ^(٧)، وَعَلَّتُهُ أَنَّ (رُبَّ) تُسْتَعْمَلُ لَمَّا مَضَى فَكَذَلِكَ (رُبَّمَا)، وَيَذُلُّكَ عَلَى اسْتِعْمَالِ (رُبَّ) لَمَّا مَضَى أَنَّكَ إِنَّمَا تَذْكُرُهَا إِمَّا مُصَدِّقًا فِي الْجَوَابِ وَإِمَّا مُكَذِّبًا، وَكِلَاهُمَا يَفْتَقِرُ إِلَى تَحْقِيقٍ، وَأَيْضًا فَإِنَّ (رُبَّ) نَقِيضَةُ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةِ، تَقُولُ: كَمْ غِلْمَانٍ مَلَكَتُ، وَأَنْتَ مَادِحٌ، وَالْمَدْحُ إِنَّمَا يَكُونُ

انظر: كتاب الشعر ٢/٣٩٢-٣٩٣.

(١) في د: أَنْ تَدَخَّلَ بِهَا.

(٢) هُوَ جُذَيْمَةُ الْأَبْرَشِ.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْمَدِيدِ.

أُوفِيَتْ: أَشْرَفَتْ. الْعِلْمُ: الْجَبَلُ. وَشِمَالَاتُ: جَمْعُ شِمَالٍ. (عَنْ شَرْحِ أَبِياتِ سَيَبَوِيهِ).

انظر: الْكِتَابُ ٣/٥١٧-٥١٨، وَنَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٥٣٦، وَالْمُقْتَضَبُ ٣/١٥، وَالْأَصُولُ ٣/٤٥٣، وَاللَّامَاتُ

لِلزَّجَاجِيِّ ١١٥، وَشَرْحُ أَبِياتِ سَيَبَوِيهِ ٢/٢٨١، وَالْإِيضَاحُ الْعَضْدِيُّ ٢٦٦، وَكِتَابُ الشَّعْرِ ٢/٣٩٢، وَشَرْحُ

الْلَمْعِ لِابْنِ بَرَهَانَ ١/١٦٨، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢/٥٦٤-٥٦٥، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٩/٤٠.

(٤) الْقِصَصُ: ١٥.

(٥) فِي هَامِشِ أ: الْحَالِ.

(٦) انظر: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣/١٧٩، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤/١٧٤٩.

(٧) انظر: الْأَصُولُ ١/٤١٩.

وَالْمَدْحُ إِنَّمَا يَكُونُ بِمَا يَثْبُتُ^(١)، وَأَيْضاً فَأَكْثَرُ مَا وَرَدَ وَصْفُ الْاسْمِ بَعْدَهَا بِالْمَاضِي، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ نَائِبٌ عَنْ عَامِلِهَا، وَالتَّائِبُ مِنْ جِنْسِ الْمَثُوبِ، وَالْفَارِسِيُّ جَوَزٌ فِي غَيْرِ الْإِيضَاحِ^(٢) وَقُوعَ الْحَالِ، وَالْإِسْتِقْبَالِ بَعْدَهَا، وَيَلْزَمُ الْفَارِسِيُّ: رَبُّ رَجُلٍ سَيَقُومُ، وَهُوَ لَا يَجِيزُهُ، وَأَمَّا كَوْنُهَا زَائِدَةً فَكَقُولِ الشَّاعِرِ^(٣):

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَحْلَاءِ^(٤)
فـ(ما) زائدة هنا، كما زيدت في قوله تعالى: ﴿! " #﴾^(٥)، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٦):

لَقَدْ رُزْتُ كَعْبُ بْنُ عَوْفٍ وَرُبَّمَا فَتًى لَمْ يَكُنْ يَرْضَى بِشَيْءٍ يَضِيْمُهَا^(٧)
فـ(فتى) يجوزُ أَنْ يَكُونَ مَجْرُوراً وَمَنْصُوباً وَمَرْفُوعاً، فَرَفَعَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْإِبْتِدَاءُ، وَالْخَبَرُ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ: / ١١٧ ب أَحَدُهُمَا: الْجُمْلَةُ، وَصَحَّ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ لِمَا فِي الْكَلَامِ مِنْ مَعْنَى التَّقْلِيلِ، وَلِلْفِظِ (ما)، وَالْآخَرُ أَنْ تَجْعَلَ الْجُمْلَةَ صِفَةً وَالْخَبَرَ مُحذَوْفاً. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، تَقْدِيرُهُ: رَبُّمَا يَكُونُ فَتًى، أَوْ يَقَعُ فَتًى، وَالنَّصَبُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ: رَبُّمَا رُزْتُ فَتًى، وَالْجَرُّ عَلَى زِيَادَةِ (ما).

(١) في ج: ثبت.

(٢) في الإيضاح جَوَزَهُ عَلَى تَأْوِيلِ الْحِكَايَةِ. انظر: ٢٦٧. ولم أجد رأيه الذي أشار إليه.

(٣) هو عدي بن الرِّعْلَاءِ الْغَسَّانِي.

(٤) البيت من الخفيف.

طعنة نخلاء: أي واسعة. ومنه قولهم: عين نخلاء. (اللسان ٦٤٧/١١ (نخل).

انظر: الْأَصْمَعِيَّاتُ ١٥٢، وَالْإِسْتِقْبَالُ ٤٨٦، وَالْأَزْهِيَّةُ ٨٢، ٩٤، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٥٦٦/٢، وَالْحِمَاسَةُ الشَّجَرِيَّةُ ١٩٤/١، وَإِيضَاحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ٣٠٧/١، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٦٠/١، وَمَغْنِي اللَّيْلِ ١٨٣، وَشَرْحُ شَوَاهِدِهِ ٧٢٥/٢، وَشَرْحُ أَيْيَاتِهِ ١٩٧/٣.

(٥) النساء: ١٥٥.

(٦) هو سمعان بن مُسِيكَةَ.

(٧) البيت من الطويل.

انظر: أَمَالِي الْبُزْجِيِّ ١٣، وَالشِّيرَازِيَّاتُ ٦٠٨/٢، وَالْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ ١٨٧/٣. ولم أجد في غيرها.

وَأَمَّا كَوْنُهَا بِتَقْدِيرِ شَيْءٍ مَوْصُوفٍ، فَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):
 رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ رِ لَهْ فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ^(٢)
 تَقْدِيرُهُ: رُبَّ شَيْءٍ تَكْرَهُهُ النَّفْسُ، فَإِنْ جَعَلْتَ (مَا) كَافَّةً، وَمَفْعُولُ (تَكْرَهُ) مُحذُوفٌ،
 وَ(مِنْ) صِفَةٌ أَوْ زَائِدَةٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ جَازَ^(٣).
 وَقَدْ اقْتَصَرُوا بِمَا حِينَ كَفُّوا بِهَا عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا كَمَا فَعَلَ فِي (لَمَّا) فِي قَوْلِكَ: جِئْتُ
 وَلَمَّا، قَالَ الشَّاعِرُ^(٤):
 فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ الْكَرِيهَةَ يَلْقَاهَا حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَرَبَّمَا^(٥)

(١) اختلف في قائله، فقليل:

أ- أمية بن أبي الصلت.

ب- حنيف بن عُمير اليشكري.

ج- نهار بن أخت مسيلمة.

د- عبيد بن الأبرص.

(٢) البيت من الخفيف.

روي: (تجزع) بدل (تكره).

انظر: ملحق ديوان أمية بن أبي الصلت ١٨٩، وديوان عبيد بن الأبرص ٨٦، والكتاب ٣١٥/٢، والحيوان ٤٩/٣، والمقتضب ٤٢/١، والأصول ١٦٩/٢، ٣٢٥، والزاهر ٢٥٢/٢، وكتاب الشعر ٢٦٣/١، ٤٠٩/٢، والتبصرة والتذكرة ٢٩١/١، وأمالى ابن الشجري ٥٥٤/٢، ٥٦٦، والحماسة البصرية ٩٥٢/٢. وغيرها كثير.

(٣) لأنه يجيز زيادة (من) في الإيجاب. انظر: معاني القرآن ٤٦٤/٢.

(٤) اختلف في قائله، فقليل:

أ- عروة بن الورد.

ب- حاتم الطائي.

(٥) البيت من الطويل.

روي: (المنية) بدل (الكريهة)، و(كريمًا) بدل (حميدًا).

انظر: زيادات ديوان عروة ١٤٧، وديوان حاتم ٢٦٦ (هامش ٣٨)، والأغاني ٣٠٣/٦، وجمع الهوامع ٣٨/٢، وخزانة الأدب ٩/١٠.

وروي: وإن يستغن يومًا فأجدر، فلا شاهد فيه هنا، وهو من قصيدة رائية لعروة في ديوانه ٤٨، وتخريجه ٩٥، والأصمعيات ٤٦، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤٢٤/١.

فَحَذَفَ الْفِعْلَ بَعْدَهُ كَمَا حَذَفَهُ فِي قَوْلِهِ^(١):

فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَلْقَاهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيَنْمَا^(٢)

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنْ أَقْسَامِ (رُبٍّ) أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَفْسَرِ، تَقُولُ: رَبُّهُ رَجُلًا، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: (رَبُّهُ رَجُلًا) أَصْلُهُ التَّوَكُّيدُ، كَأَنَّهُ قَالَ: رَبُّ رَجُلٍ رَجُلٍ، فَأَضْمَرَ أَحَدَهُمَا وَنَصَبَ الثَّانِي عَلَى الْحَالِ^(٣)، وَعَادَ فَقَالَ: إِنَّمَا يُنْصَبُ الثَّانِي عَلَى التَّفْسِيرِ^(٤).

وَهَذَا الْمُضْمَرُ مَجْهُولٌ لَا يَرْجِعُ إِلَى شَيْءٍ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُفْسَرٍ، وَالْمُضْمَرَاتُ الْمَفْسَرَاتُ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءُ: ضَمِيرُ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ، وَهَذَا الضَّمِيرُ، وَفَاعِلُ (نَعَمْ) إِذَا كَانَ مُضْمَرًا، لَكِنَّ الْأَوَّلَ^(٥) مُفْسَرُ الْجُمْلَةِ، وَهَذَانِ يُفْسَرَانِ بِمَفْرَدَيْنِ، وَيُلْحَقُ بِهِذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ: ضَرْبِي وَضَرْبَتْ زَيْدًا، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يُفْسَرُ بِمَا هُوَ مِثْلُهُ.

وَفِيهِ لُغَاتٌ: رَبٌّ، وَرُبٌّ، وَرُبٌّ، وَقَدْ يَخْفَفُ وَيُحَرِّكُ بِهَذِهِ الْحَرَكَاتِ، وَبَعْضُهُمْ يُسَكِّنُهُ، فَمَنْ حَرَّكَ حَذَفَ السَّاكِنَ، وَمَنْ أَسَكَّنَ حَذَفَ الْمُتَحَرِّكَ، وَقَدْ تَلَحُّقَهُ التَّاءُ، وَتَحَرَّكَ التَّاءُ بِالْفَتْحِ وَتُسَكَّنُ، وَأَكْثَرُ مَا وَرَدَتْ مَفْتُوحَةً فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّاءِ الَّتِي تَدْخُلُ الْفِعْلَ، فَإِذَا لَحِقَتْ (مَا) مَعَهَا فَفِيهَا سَبْعُ لُغَاتٍ: رَبِّمَا وَرُبُّمَا وَرَبِّمَا وَرَبِّمَا، وَرَبِّتَمَا، وَرَبِّتَمَا، كَذَا حَكَى بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ^(٦)، وَأَنْشَدَ ابْنُ دُرَيْدٍ^(٧):

(١) هو النمر بن تولب.

(٢) البيت من المتقارب.

روي: (من يحشها) بدل (يلقها).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر النمر) ٣٧٨، وغريب الحديث لابن قتيبة ٥٣٨/٢، وأدب الكاتب ٢١٤، وتفسير الطبري ٤٤٠/١، والجمل ٢٧٤، والحلل ٣٤٤، ومختارات ابن الشجري ٦٧، وروصف المباني ١٥٩، ٢٠٤، وشرح أبيات المغني ٣٨٥/١.

(٣) لم أقف على قوله هذا.

(٤) انظر نصب (رجلاً) على التفسير في: الكتاب ١٧٦/٢، والمقتضب ٦٧/٣، والأصول ٤١٩/١.

(٥) في ج: لا يفسر.

(٦) انظر لغات (رُبٍّ) في ارتشاف الضرب ١٧٣٩/٤، وقد أثبت المرادي سبع عشرة لغة. انظر: الجني الداني ٤٤٧.

(٧) لأبي كبير الهذلي. انظر: جمهرة اللغة ٢٨/١.

رُبَ هِيضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ هِيضَلٍ^(١)

وأنشدوا^(٢):

مَاوِيَّ يَا رَبَّتَمَا غَارَةً^(٣)

وَقَدْ تُضْمَرُ (رُبَّ) بَعْدَ الْوَائِ، وَيَكُونُ الْجُرُّ لِرُبٍّ بِخِلَافِ وَائِ الْقَسَمِ؛ لِأَنَّ الْجُرَّ لَهَا، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ دُخُولُ وَائِ الْعَطْفِ عَلَى وَائِ الْقَسَمِ، وَامْتِنَاعُ دُخُولِهَا عَلَى وَائِ (رُبَّ)، وَحُكْمُ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْوَائُ مَعَ (رُبَّ) حُكْمُ الدَّاخِلِ عَلَيْهِ (رُبَّ) مِنْ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً مَوْصُوفًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُضْمَرًا أَوْ (مَا) فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ دُخُولُ الْوَائِ عَلَيْهِمَا، أَمَّا الْمُضْمَرُ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ هُنَا إِلَّا مُتَّصِلًا، وَوَائُ الْعَطْفِ لَا يَتَّصِلُ بِمَا مُضْمَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ، وَذَكَرَ عُثْمَانُ أَنَّ مَذَهَبَ الْمُبَرِّدِ أَنَّ الْوَائَ هِيَ الْجَارَةُ^(٤)، وَهَذَا فَاسِدٌ لِمَا أوردَهُ مِنْ جَرِّهَا مُضْمَرَةً بَعْدَ الْفَاءِ، وَبَعْدَ (بَل) وَبَعْدِهَا^(٥) وَعَدَمِ غَيْرِهَا أَلْبَتَّةَ، وَأَمَّا (مَا) فَلِهَذَا الْمَعْنَى إِذْ لَيْسَتْ عَامِلَةً فَتَكْفَى، وَإِذَا

(١) عجز بيت من الكامل، وصدوره:

أَزْهَيْرَ إِنْ يَشِبِ الْقَدَالُ فَإِنِّي

وهو لأبي كبير الهذلي.

روي: (مَصْع) و(مَرَس) بدل (لجب).

القَدَالُ: ما بين الأذنين والقفاء. والهيضَلُ: الجماعة يُغزى بهم. (عن شرح أشعار الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ٨٩/٢، وشرح أشعارهم ١٠٧٠/٣، ومجالس ثعلب ٣٢٥/١، وكتاب الشعر ٧٣/١، وشرح ما يقع فيه التصحيف ٣٦٤، والتمام ٢١٩، والمختسب ٣٤٣/٢، والتبصرة ٢٩١/١، وأمالي ابن الشجري ١٧٩/٢، ٤٨/٣، والإنصاف ٢٨٥/١، وخزانة الأدب ٥٣٥/٩.

(٢) لضمرة بن أبي ضمرة.

(٣) صدر بيت من السريع، وعجزه:

شعواء كاللذعة بالميسم

شعواء: فاشية متفرقة. (عن اللسان). الميسم: الحديدة التي يوسم بها، فإذا وقعت على وبر الإبل دحنت.

انظر: نوادر أبي زيد ٢٥٣، والمعاني الكبير ١٠٠٥/٢، وتهذيب اللغة ٦٤/٣ (شعا)، ٤٨٥/٦ (هيه)، ١٨٤/١٥ (رب)، والمبهج ١١٢، والمخصص ١٥٦/٧، ١١٦/١٦، والإنصاف ١٠٥/١، وشرح المفصل ٣١/٨، واللسان ٤٠٩/١ (رب)، ٤٣٥/١٤ (شعا)، وخزانة الأدب ٥٣٩/٩.

(٤) ذكر ابن جني ذلك في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٨٠. ورأي المبرد في المقتضب ٣٤٧/٢-٣٤٨.

(٥) بعدم الفاء.

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْعَمَلَ لِرُبِّ الْحَذُوفَةِ بَطْلَ دُخُولِ هَذَيْنِ، قَالَ الشَّاعِرُ:
 وَبَلَدٍ عَامِيَّةٍ أَعْمَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ^(١)
 وَقَدْ جَاءُوا بِالْفَاءِ أَيْضًا، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:
 فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحْوِلٍ^(٢)
 وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣):
 فَإِمَّا تُعْرِضُ أُمِّمٌ عَنِّي وَيَنْزِعُكِ الْوُشَاةُ^(٤) أُولُو النَّبَاطِ
 فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بَهْنٍ عَيْنٍ نَوَاعِمَ فِي الْمَرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ^(٥)
 وَقَالَ^(٦):

(١) سبق تخريجه.

(٢) البيت من الطويل، وهو من معلقته المشهورة.

روي:

فممثلك بكرة قد طرقت وثيباً

وروي برفع (مثل) فلا شاهد فيه حينئذ. و(مُغِيل) بدل (محول).

المحول: الذي أتى عليه حول. والمغيل: التي ترضع على حمل. (عن شرح القصائد السبع).

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ٤٢، والكتاب ١٦٣/٢، وغريب الحديث لابن سلام ١٠٠/٢،
 وتفسير الطبري ١١٤/١٧، والزاهر ٢٣٢/١، وشرح القصائد السبع ٣٩، وإعراب القرآن للنحاس ٤٧٤/٣،
 وشرح أبيات سيبويه ٤٥٠/١، ومقاييس اللغة ٤٠٦/٤ (غيل)، وإعجاز القرآن ١٦٦، واللسان ١٢٦/٨
 (رضع)، ومغني اللبيب ١٨١، ٢١٣، وشرح أبياته ٢٠/٤.

(٣) هو المتنخل الهذلي.

(٤) في ج: الغواة، وأشار إلى نسخة فيها الوشاة.

(٥) البيتان من الوافر.

روي: (وحدي) بدل (عين).

ينزعك: يودُّونك ويقرِّضونك. النباط: الذين يستنبطون الأخبار ويستخرجونها. (عن شرح أشعار الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ١٩/٢، وشرح أشعارهم ١٢٩٧/٣، والتخريج ١٥١٤/٣، وكتاب الشعر ٤٩/١-٥٠،
 والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٨٠-١٨١ (الثاني)، وشرح شواهد الإيضاح ٣٨٥، وأمالي ابن
 الشجري ٢١٧/١-٢١٨، والمرتل ٢٢٥، والإنصاف ٣٨٠/١ (الثاني)، والحماسة البصرية ١١٢٣/٣، وشرح
 الفصل ١١٨/٢ (الثاني).

(٦) هو ربيعة بن مقروم الضبي.

فَإِنْ أَهْلِكَ فَذِي حَنْقٍ لَظَاهُ عَلَيَّ يَكَادُ يَلْتَهَبُ التَّهَابَا^(١)
 وَقَدْ أَضْمَرُوا (رُبَّ) بَعْدَ (بَلْ)، قَالَ^(٢):
 بَلْ بَلَدٍ مِلءُ الْفَجَاجِ قَتْمُهُ لَا يُشْتَرَى كِتَائُهُ وَجَهْرُمُهُ^(٣)
 وَقَدْ جَرُّوا بِرُبِّ مُضْمَرَةٍ وَلَيْسَ مَعَهَا حَرْفٌ عَطْفٍ، قَالَ^(٤):
 رَسَمَ دَارٍ وَقَفَقْتُ فِي طَلَلِهِ كَدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ^(٥)
 / ١١٨ أ فَهَذَا^(٦) جَمِيعُهُ يُرِيكَ أَنَّ الْعَمَلَ لِرُبِّ.
 قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَمَعْنَى الْبَاءِ الْإِلْصَاقُ، تَقُولُ: أَمْسَكْتُ الْحَبْلَ بِيَدِي، أَي: أَلَصَقْتُهَا بِهِ،

(١) في أ، ج: عن نسخة:

يَكَادُ عَلَيَّ يَسْتَعْرِ اسْتَعَارًا

والببيت من الوافر.

الشاهد: ذي حنق، حيث إن الجر برب محذوفة بعد الفاء.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر ربيعة بن مقروم) ٢٥٤، وديوان الحماسة ٢/٢١٠، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٨٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/٥٤٤، وأمالي ابن الشجري ١/٢١٧، وشرح الكافية ٢/١١٨٧، ومغني اللبيب ٢١٨، وشرح شواهد ١/٤٦٦، وشرح أبياته ٤/٣٤، وخزانة الأدب ١٠/٢٦.

(٢) هو رؤية بن العجاج.

(٣) من الرجز.

جهرمه: ثياب تسمى: الجهرمية، فأسقط ياء النسب ضرورة. (عن اللسان).

انظر: ديوان رؤية ١٥٠، وكتاب الشعر ١/٥٠، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٨١، وأمالي ابن الشجري ١/٢١٨، والإنصاف ٢/٥٢٩، واللباب ١/٣٦٦، وشرح المفصل ٨/١٠٥، واللسان ١٢/١١١ (جهرم)، ومغني اللبيب ١٥٢، وشرح أبياته ٣/٣.

(٤) هو جميل بن معمر.

(٥) من الرجز.

روي (الغداة) بدل (الحياة).

انظر: العين ٧/٤٠٥ (طلل)، والزاهر ١/٥٤٦-٥٤٧، وأمالي القالي ١/٢٤٦، وغريب الحديث للخطابي ١/٤٦٥، وسر صناعة الإعراب ١/١٣٣، والخصائص ١/٢٨٥، ٣/١٥٠، والآلئ ١/٥٥٧، والإنصاف ١/٣٧٨، واللسان ١١/١٢٠ (جلل)، ومغني اللبيب ١٦٤، ١٨٢.

(٦) في ج: وهذا.

وَتَكُونُ الْبَاءُ زَائِدَةً، تَقُولُ^(١): لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ، أَيْ: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا^(٢).

قَالَ سَعِيدٌ: الْبَاءُ مَكْسُورَةٌ لَمَّا بَيْنَا، وَرَوَى اللَّحْيَانِيُّ^(٣) فَتَحَهَا مَعَ الْمُضْمَرِ^(٤)، حَمَلًا عَلَى لَامِ الْجَرِّ مَعَ الْمُضْمَرِ، فَقَالَ: مَرَرْتُ بِهِ، وَكُلُّ الْحُرُوفِ الْأَحَادِيَةِ يَجْمَعُهَا: لَسَوْفَ أَكْتُبُ، وَهِيَ مَفْتُوحَةٌ إِلَّا هَذَا الْحَرْفَ، وَلَامِ الْجَرِّ مَعَ الْمُظْهَرِ وَلَامِ الْأَمْرِ، وَسَنَبِّينُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ، وَعُثْمَانُ يَذْكُرُ أَنَّمَا كُسِرَتْ لِمُضَارَعَتِهَا لَامَ الْجَرِّ^(٥).

وَلِلْبَاءِ عِنْدَ النُّحَاةِ أَقْسَامٌ كُلُّهَا صَحِيحَةٌ، فَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا لِلِإِلْصَاقِ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا لِلِاسْتِعَانَةِ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا لِلِإِضَافَةِ^(٦)، وَالْأَصْلُ فِيهَا جَمِيعُهَا التَّعْدِيَةُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنْهُ، كَمَا أَنَّ الشَّرْطَ وَوَاوِ الْعَطْفِ، وَذَكَرَ عُثْمَانُ فَصْلًا طَرِيفًا، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا قُلْتَ: أَمْسَكَتُ الْحَبْلَ، أَمْكَنَ أَنْ تَكُونَ بِأَشْرَتِهِ بِيَدِكَ نَفْسَهَا، وَأَمْكَنَ أَنْ تَكُونَ مَنَعْتَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ لَهُ، فَإِذَا قُلْتَ: أَمْسَكَتُ بَزِيدٍ، فَقَدْ أَعْلَنْتَ أَنَّكَ بِأَشْرَتِهِ، وَأَلْصَقْتَ مَحَلَّ قُدْرَتِكَ بِهِ^(٧)، وَهَذِهِ دَعْوَى إِنْ وَافَقَهَا تَفْسِيرُ الْعَرَبِ قَامَ بُرْهَانُهَا، وَشَيْئٌ بِهَا دَعْوَى الْمُبَرِّدِ فِي الْبَاءِ وَالْهَمْزَةِ، فِي قَوْلِكَ: أَذْهَبْتُهُ وَذَهَبْتُ بِهِ^(٨)، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ^(٩).

فَأَمَّا الْاسْتِعَانَةُ، فَإِنْ تَكُونُ مُتَّصِلَةً بِآلَةٍ، كَقَوْلِكَ: نَجَرْتُ بِالْفَاسِ الْخَشَبَةَ، وَكَتَبْتُ بِالْقَلَمِ الْكِتَابَ، وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ يَدَّعِي أَنَّ الْبَاءَ لِلتَّبْعِيضِ^(١٠)، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿...﴾^(١١)

(١) في اللمع: كقولك.

(٢) اللمع ٧٤.

(٣) هو علي بن المبارك، وقيل: علي بن حازم اللحياني. أبو الحسن. (ت:) أخذ عن الكسائي، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام. وله كتاب النوادر. انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٩٥، ومعجم الأدباء ١٨٤٣/٤، وإنباه الرواة ٢٥٥/٢.

(٤) حكاية اللحياني في: سر صناعة الإعراب ٣٣٠/١.

(٥) انظر: سر الصناعة ١٤٤/١.

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب ١٢٢/١.

(٧) انظر: سر صناعة الإعراب ١٢٣/١.

(٨) فهو يرى أن أذهبته بمعنى: أزلته ويجوز أن تكون معه وألا تكون معه، وذهب به بمعنى: أزلته وأنت معه.

(٩) ص: ٣٢٨.

(١٠) هم بعض الشافعية. انظر: أحكام القرآن للحصاص ٣٤٥/٣، والمجموع ٤٠٠/١.

(١١) في أ، ج: فامسحوا. وهو وهم.

إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴿١﴾ وَهَذَا لَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ اللُّغَةِ ^(٢)، وَقَدْ رُدَّ ^(٣) عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ ^(٤)، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ ^(٥)، وَهَذَا
لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمُدَّعِيَّ لِهَذَا لَا يَدَّعِي أَنَّهُ تَكُونُ لِلتَّبَعِيضِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَمَنْ رَدَّ هَذَا
الْقَوْلَ يَقُولُ: إِنَّا اسْتَفَدْنَا التَّبَعِيضَ فِي الْآيَةِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَالبَاءُ فِي الْآيَةِ ظَرْفٌ، وَالظَّرْفُ قَدْ
يَكُونُ الْعَمَلُ فِي بَعْضِهِ.

وَلَمَّا جَرَّتِ الرَّجُلَيْنِ بِالْعَطْفِ عَلَى الرَّأْسِ، قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَمَجَاهِدٌ وَالشَّعْبِيُّ ^(٦): نَزَلَ
الْقُرْآنُ بِالْمَسْحِ، وَجَاءَتِ السُّنَّةُ بِالْغَسْلِ ^(٧)، وَرَوَى الْفَارِسِيُّ عَنِ الْحَسَنِ وَمَجَاهِدٍ ^(٨) النَّصْبَ فِي
(أَرْجُلَكُمُ) ^(٩)، فَإِنْ حَمَلَهُ عَلَى مَوْضِعِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ الرَّأْسِ، إِنْ لَمْ يُنْسَخْ
بشَيْءٍ، وَإِنْ حَمَلَهُ عَلَى الْيَدَيْنِ كَانَ حُكْمُهُ الْغَسْلُ، وَالْمَرْوِيُّ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ تَوَضَّأَ
وَمَسَحَ عَلَى ظَهْرِ الْقَدَمَيْنِ، وَقَالَ: لَوْلَا أَنَّنِي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ فَعَلَهُ لَكَانَ
بَاطِنُ الْقَدَمَيْنِ أَحَقَّ مِنْ ظَاهِرِهِمَا ^(١٠)، وَرَوَى عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ

(١) المائة: ٦.

(٢) انظر رد الفقهاء على من ادعى أنها للتبعيض في أصول السرخسي ٢٢٨/١، وأحكام القرآن لابن العربي ٥٤/٢،
ومجموع فتاوى ابن تيمية ١٢٣/٢١، والإجماع ٣٥٥/١.

(٣) أورد هذا الرد ابن برهان. انظر: شرح اللمع ١٧٤/١.

(٤) الأنعام: ١٠٩.

(٥) الواقعة: ٧٤.

(٦) هو عامر بن شراحيل الشعبي (ت ١٠٤هـ). تابعي جليل، روى عن أبي هريرة وابن عمر وابن عباس وغيرهم،
انظر: طبقات ابن سعد ٣٦٥/٨، وسير أعلام النبلاء ٢٩٤/٤، وتهذيب التهذيب ٥٧/٥.

(٧) روي هذا عن أنس بن مالك رضي الله عنه. انظر: أحكام القرآن لابن العربي ٦٠/٢، وتفسير القرطبي ٣٤٣/٧.

(٨) هو مجاهد بن جبر، أبو الحجاج. (ت: ١٠٣هـ) المقرئ المفسر، من أفاضل التابعين وعلمائهم، روى عن علي
ابن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، والعبادلة الأربعة، وأبي هريرة وعائشة وغيرهم. وروى عنه عطاء وعكرمة
وقتادة وغيرهم. انظر: سير أعلام النبلاء ٤٤٩/٤، وتهذيب التهذيب ٣٨/١٠.

(٩) قرأ بالنصب من السبعة نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم. انظر: السبعة ٢٤٢، والحجة للقراء
السبعة ٢١٤/٣. وثقل عن الحسن والأعمش القراءة بالرفع. انظر: المحتسب ٢٠٨/١، وتفسير القرطبي ٣٤٢/٧.

(١٠) رواه الدارقطني عن علي رضي الله عنه في سننه (١٩٩/١) والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١٦٩/١) كلاهما
بلفظ: «لو كان دينُ الله بالرَّأْيِ لكان باطنُ الخَفَيْنِ أحقَّ بالمسح من أعلاه، ولكن رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ: «لَا تَتِمُّ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسْبِغَ الْوُضُوءَ، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى، فَيَغْسِلُ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَيَمْسَحُ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ»^(١). وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَسْحِهِمَا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ حُكْمُ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ فِي الْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ الْغَسْلُ، وَحُكْمُ الرَّأْسِ الْمَسْحُ بِالْإِجْمَاعِ، وَكَانَ التَّيَمُّمُ عَلَى الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ الْمَغْسُولَيْنِ، وَكَانَ مُرْتَفِعًا عَنِ الرَّأْسِ الْمَسْطُوحِ، كَانَ حُكْمُ الرَّجُلَيْنِ بِحُكْمِ الرَّأْسِ أَشْبَهَ، إِذْ كَانَ مَا يَفْعَلُ بِهِمَا فِي الْوُضُوءِ قَدْ سَقَطَ فِي التَّيَمُّمِ، كَمَا سَقَطَ عَنِ الرَّأْسِ، وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِالنَّصْبِ عَائِدًا إِلَى الْغَسْلِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»^(٢)، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ غَسَلَ أَنَّهُ قَدْ حَدَدَهُ بِإِلَى كَمَا حَدَدَ الْأَيْدِي، وَالْأَيْدِي مَغْسُولَةٌ، وَلَمْ يَحْدِ الرَّأْسَ وَهُوَ مَسْحٌ، فَلَا تُحْمَلُ الرَّجُلُ عَلَيْهِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ حَمْلَ الرَّجُلِ عَلَى الْيَدِ أَوْلَى مِنْ حَمْلِهَا عَلَى الرَّأْسِ.

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْبَاءَ لِلْإِضَافَةِ أَدْخَلَ الْإِلْصَاقَ وَالِاسْتِعَانَةَ فِي الْإِضَافَةِ، وَكَذَلِكَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا لِلْإِلْصَاقِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا وُضِعَتْ لِلتَّعْدِيَةِ كَالْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ.

فَأَمَّا زِيَادَتُهَا فَقَالَ فِي خَبَرٍ لَيْسَ: فِي قَوْلِكَ: لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ، وَهَذِهِ الْبَاءُ فِيهَا أَقْوَالٌ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهَا، إِلَّا أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا زِيدَتْ فَرَقًا بَيْنَ الْمَنْفِيِّ وَالْمَنْفِيَّ عَنْهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا / ١٨٨ ب زِيدَتْ لَمَّا تَرَاحَى الْمَنْفِيُّ تَقْوِيَةً لَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا زِيدَتْ بِإِزَاءِ اللَّامِ فِي الْإِيجَابِ.

فَأَمَّا زِيَادَتُهَا فِي الْفَاعِلِ فَفِي مَوْضِعَيْنِ: أَحَدُهُمَا: لَا يَزُولُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى آخَرَ يُوجِبُ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُكَ: أَكْرَمَ بَزِيدٍ، وَأَحْسَنَ بَعَمْرٍو، وَسَنَيْنُ الْكَلَامِ فِيهَا فِي مَوْضِعِهَا. وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي: يَجُوزُ حَذْفُهَا فِيهِ كَقَوْلِهِمْ: كَفَى بَزِيدٌ رَجُلًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ * 》^(٣)، فَالْبَاءُ زَائِدَةٌ يَجُوزُ حَذْفُهَا بِدَلِيلِ قَوْلِ

وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَيْهِمَا». وَلَمْ أَجِدْ مِنْ ذِكْرِ الْمَسْحِ عَلَى الْقَدَمَيْنِ.

(١) سنن الدارمي ١/٣٥٠، وأبي داود ١/٢٧٧، وابن ماجه ١/١٥٦، والنسائي ٢/٢٢٥.

(٢) الحديث في الصحيحين وغيرهما. عن أبي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة رضي الله عنهم. وغيرهم.

البخاري ١/٧٢، ومسلم ١/٢١٣، وأبو داود ١/٢٤، وابن ماجه ١/١٥٤.

(٣) الرعد: ٤٣.

الشاعر^(١):

عميرة ودّع إن تجهّزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا^(٢)
ومن ذلك قوله^(٣):

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد^(٤)
أي: ما لاقت.

وأما زيادتها في المفعول: فقوله تعالى: ﴿x w v u t﴾^(٥)، أي: أيديكم، ومنه قول الرّاجز^(٦):

كالبيض لم يطمّث بهنّ طامث^(٧)
بدليل قوله تعالى: ﴿C B A @ ? >﴾^(٨)، ومنه قوله^(٩):

(١) هو سحيم عبد بني الحسحاس.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: ديوان سحيم ١٦، والكتاب ٢/٢٦، ٤/٢٢٥، وطبقات فحول الشعراء ١/١٨٧، والبيان والتبيين ١/٧١، وسر صناعة الإعراب ١/١٤١، والخصائص ٢/٤٨٨، وإعجاز القرآن ١١٤، وشرح اللمع لابن برهان ١/٢٤٠، والإنصاف ١/١٦٨، والحماسة البصرية ٣/١٠٦٤، واللسان ١٥/٢٢٦ (كفى).

(٣) هو قيس بن زهير العبسي.

(٤) البيت من الوافر.

انظر: الكتاب ٣/٣١٦، ونوادر أبي زيد ٥٢٣، وتفسير الطبري ١٧/١٤٠، والأصول ٣/٤٤٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٥١، وشرح أبيات سيويه ١/٣٤٠، وكتاب الشعر ١/٢٠٤، والمختضب ١/٦٧، ٢١٥، والخصائص ١/٣٣٦، والالائي ٣/٤٣، ٦٣، والحلل ١١/٤١١، وأمالى ابن الشجري ١/١٢٦، وضرائر الشعر ٤٥/٦٣. وغيرها كثير.

(٥) البقرة: ١٩٥.

(٦) هو رؤية.

(٧) من الرجز.

انظر: ديوان رؤية ٢٩. ولم أجده في غيره.

(٨) الرحمن: ٧٤.

(٩) هو معقل بن خويلد الهذلي.

وَشَرَّابَانِ بِالنُّطْفِ الْحَوَامِي^(١)

وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرَجِ^(٣)

وَأَمَّا زِيَادَتُهَا فِي الْمُبْتَدَأِ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿t s r q p﴾^(٤) التَّقْدِيرُ: أَتُكْمُ الْمَفْتُونُ، فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ^(٥)، وَمِنْهُمْ مَنْ يُقَدَّرُ (الْمَفْتُونُ) بِالْفِتْنَةِ^(٦)، وَالْأَخْفَشُ يُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ (مَفْتُونًا)^(٧) مَصْدَرًا كَالْمَعْقُولِ وَالْمَيْسُورِ^(٨)، وَسَيَبُوِيهِ لَا يُجَوِّزُ ذَلِكَ^(٩). وَمِنْ ذَلِكَ: بِحَسْبِكَ قَوْلُ السُّوءِ، أَي: حَسْبِكَ^(١)، وَأَنْشَدَ أَبُو عَلِيٍّ^(٢):

(١) عجز بيت من الوافر، وصدده:

وَأِنَّهُمَا لَجَوَابَا خُرُوقِ

وروايته في مصادره (الطوامي) و(الدوامي) بدل (الحوامي)، ولم أجد رواية المؤلف. وهو يذكر شجاعة الرجلين اللذين قتلتهما. وأصل النطفة: الماء القليل، ثم اتسع استعمالها، حتى سماوا البحر نطفة، والطوامي: جمع طامية، وهي التي لا تورّد فتفيض. يقول هما يجوبان الفيافي، ويردان المياه التي لا تورّد. (عن شرح أشعار الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ٦٧/٣، وشرح أشعارهم ٣٨٠/١، والمعاني الكبير ٥٤٤/١، والفائق ٤٤٢/٣، واللسان ٧٤/١٠ (خرق).

(٢) ينسب للنابعة الجعدي.

(٣) من الرجز.

انظر: مجاز القرآن ٥/٢، ٢٦٤، وأدب الكاتب ٥٢٢، وتفسير الطبري ١٨/١٤، ٢٩/٢٠، ومعاني القرآن وإعرايه للزجاج ٥/٢٠٤، وغريب الحديث للخطابي ٢/٣٤٩، والمخصص ١٤/٧٠، والاقتناب ٢/٣٠١، ٣/٣٩٧، ودرة الغواص ٥٨-٥٩، والإنصاف ١/٢٨٣-٢٨٤، ومغني اللبيب ١٤٧، وشرح أبياته ٢/٣٦٦.

(٤) القلم: ٥، ٦.

(٥) هو قول أبي عبيدة. انظر: مجاز القرآن ٢/٢٦٤، وشرح السيرافي ٥/١٠٦ ب، والمسائل البصريات ١/٥٤٤.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/١٧٣، ومعاني القرآن وإعرايه للزجاج ٥/٢٠٥، والبحر المحيط ٨/٣٠٩، ومغني اللبيب ١٤٨.

(٧) في ج: مفعول.

(٨) قال الفارسي: «قال أبو الحسن: المفتون: الفتنة، كأنه قال: بأيكم الفتنة» (البصريات ١/٥٤٤).

(٩) انظر: الكتاب ٤/٩٧. وقال السيرافي: «اعلم أن المفعول عند بعض النحويين يجوز أن يكون مصدرًا، وجعلوا

ضَرَبْتُ بِالسَّيْفِ عَلَى قَصَائِهِ أَتَى بِهِ الدَّهْرُ بِمَا أَتَى بِهِ^(٣)
 فَجَعَلَ (الدَّهْرَ) مُبْتَدَأً، وَ(بِمَا) مُبْتَدَأً ثَانِيًا، وَهُوَ اسْمُ شَرْطٍ، وَ(أَتَى بِهِ) شَرْطُهُ، وَ(أَتَى بِهِ)
 الْأَوَّلُ مُعْنٍ عَنِ الْجَزَاءِ، وَمِثْلُهُ: لِأَضْرِبَتْهُ جَاءَ بِهِ الدَّهْرُ مَا جَاءَ بِهِ، وَهَذَا لَا يُجِزُهُ الْفَارِسِيُّ^(٤)؛
 لِأَنَّهُ مَاضٍ، وَالْمَاضِي لَا يُغْنِي عَنِ الْجَزَاءِ إِذَا تَقَدَّمَ.
 وَأَمَّا زِيَادَتُهَا فِي الْخَبَرِ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿جَزَاءُ : ٥﴾ أَي: مِثْلُهَا، فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ^(٦).
 وَزَادُوهَا فِي خَبَرٍ (لَكِنَّ)، قَالَ الشَّاعِرُ^(٧):
 وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ وَهَلْ يُنْكِرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ^(٨)

وجعلوا هذه المفعولات التي ذكرها سيبويه مصادر، فالميسور عندهم بمنزلة اليسر، والمعسور كالعسر... وقالوا في
 قوله عز وجل: ﴿t s ٥﴾، أي: بأيكم الفتنة. وكلام سيبويه يدل على أنها غير مصادر، وأنها مفعولات،
 فجعل الميسور والمعسور زماناً يعسر فيه ويوسر فيه، كما تقول: هذا وقتٌ مضروبٌ فيه زيد... (شرح
 السيرافي ١٠٦/٥ ب).

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٩٣.

(٢) لم أقف على إنشاده. والرجز لزنباع المرادي.

(٣) من الرجز.

وروي:

نَحْنُ ضَرَبْنَاهُ عَلَى نَطَابِهِ قَلْنَا بِهِ قَلْنَا بِهِ قَلْنَا بِهِ
 نَحْنُ أَرْحَنُ النَّاسِ مِنْ عَذَابِهِ فليأتنا الدهرُ بما أتى بِهِ

انظر: سر صناعة الإعراب ١/١٣٨، وشرح نهج البلاغة ٣/١٨٣، وارتشاف الضرب ٤/١٧٠٥، وتاج العروس
 ٣٠/٢٩٨ (قول).

(٤) لم أقف على ذلك.

(٥) يونس: ٢٧.

(٦) ذكروا في الآية ثلاثة أقوال: الأول: أن (جزاء) مبتدأ وخبره محذوف، وتقدير: لهم جزاء سيئة بمثلها. والثاني: أن
 الجار والنجور (بمثلها) خبر جزاء. والثالث: ما ذكره. وهو رأي للأخفش. انظر: تفسير الطبري ١١/١١٠،
 وكتاب الشعر ١/٣٣١، وسر صناعة الإعراب ١/١٣٨.

(٧) لم أقف على قائله.

(٨) البيت من الطويل.

انظر: سر صناعة الإعراب ١/١٤٢، والمحكم ٧/٨٥ (كفى)، وشرح المفصل ٨/١٣٩، وشرح الكافية
 ٢/١١٦٧، واللسان ١٥/٢٢٦ (كفى)، وخزانة الأدب ٩/٥٢٣.

وَقَدْ زَادُوا الْبَاءَ فِي الْمَجْرُورِ، قَالَ الشَّاعِرُ^(١) -أَنْشَدَهُ الْفَارِسِيُّ^(٢) وَعُثْمَانُ^(٣) وَرَوَاهُ الْفَرَّاءُ فِي الْحُدُودِ عَنِ الْكِسَائِيِّ^(٤):

فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُنُهُ عَنْ بِمَا بِهِ أَصْعَدَ فِي غُلُوِّ الْهُوَى أَمْ تَصَوَّبًا^(٥)
فَزَادَ الْبَاءَ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَعْنَى، وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ أَنَّهُمْ كَفُّوا
الْبَاءَ بِمَا عَنِ الْعَمَلِ^(٦)، قَالَ الشَّاعِرُ^(٧):

عَلَى أَنَّهَا إِذْ رَأَتْنِي أَقَادُ قَالَتْ بِمَا قَدْ أَرَاهُ بَصِيرًا^(٨)
وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ الْبَاءُ مَكَانَ (عَنْ) عِنْدَ الْكُوفِيِّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿V U T﴾^(٩)، قَالَ
الشَّاعِرُ^(١٠):

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَيِّبٌ^(١١)

(١) هو الأسود بن يعفر.

(٢) لم أقف على إنشاده.

(٣) في سر صناعة الإعراب ١٣٦/١.

(٤) رواه الفراء عن بعضهم في معاني القرآن ٢٢١/٣.

(٥) البيت من الطويل.

روي: (يسألني) بدل (يسألنه). و(غاوي الهوى) بدل (علو الهوى).

أراد: أصعد أم صوب. (عن المحكم).

انظر: الصبح المنير (أعشى فمشل) ٢٩٣، وتفسير الطبري ٢٩٧/٢٩، والمحكم ٢٦٠/١ (صعد)، وضرائر الشعر ٧٠، ٣٠٣، وشرح التسهيل ١٧٣/٣، واللسان ٢٥١/٣، (صعد)، ومغني اللبيب ٤٦٢، وشرح شواهد ٧٧٤/٢، وخزانة الأدب ٥٢٧/٩.

(٦) نقله أبو حيان عن ابن مالك. انظر: الارتشاف ١٦٩٩/٤.

(٧) هو الأعشى.

(٨) البيت من المتقارب.

انظر: الصبح المنير ٦٩، والخصائص ١٧٣/٢، والصاحي ١٣٥، والمحكم ٣٢/١، والنهية في غريب الحديث ٣٠٣/٣، واللسان ٣٧٥/٥ (عزز)، ٤٢٦/١٢-٤٢٧ (عمم).

(٩) الفرقان: ٥٩.

(١٠) هو علقمة الفحل.

(١١) البيت من الطويل.

انظر: المفضليات ٣٩٢، وغريب الحديث لابن سلام ٤٤/٢، والحيوان ٥٤/٣، وأدب الكاتب ٥٠٨، والأضداد

وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا الْبَاءَ مَكَانَ (مِنْ) قَالَ الشَّاعِرُ:
 شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ^(١)
 وَاسْتَعْمَلُوا الْبَاءَ مَكَانَ (فِي)، قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):
 مَا بُكَاءُ الْكَبِيرِ بِالْأَطْلَالِ^(٣)
 وَاسْتَعْمَلُوا الْبَاءَ مَكَانَ (عَلَى)، قَالَ الشَّاعِرُ^(٤):
 بُوذِّكَ مَا قَوْمِي عَلَى أَنْ تَرَكْتَهُمْ سُلَيْمَى إِذَا هَبَّتْ شَمَالٌ وَرِيحُهَا^(٥)
 أَي: عَلَى وَدِّكَ قَوْمِي، وَ(مَا) زَائِدَةٌ^(٦).
 وَتَأْتِي الْبَاءُ بِمَعْنَى: مِنْ أَجْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِظْلُمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ﴾^(٧)، قَالَ
 الشَّاعِرُ^(٨):
 غُلِبَ تَشَدُّرُ بِالذُّحُولِ...^(٩)

لابن الأنباري ٢٣٢، والزاهر ٤٣٥/١، وتهذيب اللغة ٣٠٣/١٢ (طب)، ومقاييس اللغة ٤٠٧/٣ (طب)،
 والأزهية ٢٨٤، والمخصص ٦٥/١٤، والارتشاف ١٦٩٨/٤.

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو الأعشى.

(٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

وسؤالي وهل تُرْدُ سؤالي

انظر: الصبح المنير ٣، وأدب الكاتب ٥١٥، والمخصص ٦٧/١٤، واللائئ ٢٨٤/١، والاقتضاب ٣٧٤/٣،
 وخزانة الأدب ٥١١/٩.

(٤) هو عمرو بن قُمَيْتَةَ.

(٥) البيت من الطويل.

انظر: ديوان عمرو ٢٣، والاختيارين ٤٤٢، وأدب الكاتب ٥٢٠، والزاهر ١٨٤/١، وتهذيب اللغة ٢٣٦/١٤
 (ود)، والمخصص ٦٩/١٤، والاقتضاب ٣٩٠/٣، واللسان ٤٥٥/٣ (ودد)، وتاج العروس ٢٨٢/٩ (ودد).

(٦) اعترض على هذا البطليوسي، وذهب إلى أن الباء للقسم، و(ما) استفهامية في موضع رفع بالابتداء، و(قومي)
 خبره. انظر: الاقتضاب ٣٩٠/٣، وديوان عمرو ٢٣ هامش رقم (٢).

(٧) النساء: ١٦٠.

(٨) هو ليبد بن ربيعة.

(٩) بعض بيت من الكامل، من معلقة ليبد المشهورة، وتامه:

أي: من أجل الذُّحُولِ.

قال أبو الفتح: «وَمَعْنَى اللَّامِ الْمَلِكُ وَالْإِسْتِحْقَاقُ، تَقُولُ: الْمَالُ لِرَيْدٍ، أَي: هُوَ مَالِكُهُ وَمُسْتَحَقُّهُ»^(١).

قال سعيد: اللاماتُ غيرُ الزوائدِ خمسٌ، وقومٌ يُقسِّمونها ثلاثينَ لاماً، وقومٌ يُقسِّمونها عشرينَ لاماً، وأكثرَ، والصحيحُ ما بدأنا به، فثلاثٌ منها مُختَصَّةٌ بالاسم، واثنانِ مُختَصَّتانِ بالفعل، فالأولى من المُختَصَّاتِ بالاسمِ لأمِ التعريفِ، وتَنَوُّعُها يُذَكِّرُ في مَوْضِعِهِ.

الثانية: لأمِ الابتداءِ، ولا يَدْخُلُ عَلَى الْخَبَرِ^(٢) إِلَّا إِذَا كَانَ خَبَرًا لِـ(إِنَّ)، إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ الشَّعْرِ، وَيَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ خَبَرًا لِـ(إِنَّ) وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ^(٣).

والثالثة من المُختَصَّاتِ بالاسمِ: ما نَحْنُ بِصَدَدِهِ، وَهِيَ لَامُ الْجَرِّ / ١١٩ أ وبأبها الفتحُ، حملاً عَلَى سَائِرِ الْحُرُوفِ الْأَحَادِيَةِ، إِلَّا أَنَّهُا كُسِرَتْ حِينَ دَخَلَتْ عَلَى الْمُظْهَرِ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ.

فإن قيل: فالإعرابُ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا.

فالجواب: أَنَّ الْوَقْفَ وَالْقَصَرَ وَالْبِنَاءَ يُزِيلُ الْإِعْرَابَ الظَّاهِرَ، وَلَمَّا دَخَلَتْ هَذِهِ اللَّامُ الْجَارَةُ عَلَى الْمُضْمَرِ مَا عَدَا الْيَاءَ فَتَحَتْ؛ لِأَجْلِ أَنَّ الضَّمِيرَ الْمَرْفُوعَ غَيْرُ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ، تَقُولُ: لَأَنْتَ عَبْدٌ، وَتَقُولُ: لَكَ عَبْدٌ، وَقَدْ يَقَعُ لَبْسٌ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، لَكِنْ لَا اعْتِدَادَ بِهِ، كَقَوْلِكَ: لَهُنَّ

غُلِبَ تَشَدُّرٌ بِالذُّحُولِ كَأَنَّهَا جِنُّ الْبَدِيِّ رَوَاسِيًا أَقْدَامُهَا
غُلِبَ: هم غلاظ الأعناق، والواحد: أغلب. تشدَّر: يوعِد بعضهم بعضاً. وقيل: الشدَّر: رفع اليد ووضعها، يفعلون ذلك إذا تفاخروا وتثالبوا. والذحول: الأحقاد. والبدي: البادية. يصف جماعة اجتمعوا على باب من يتفاخرون عنده ويتثالبون، فيقول: هم غلاظ يتواعدون، كأنهم جن البادية. (عن الديوان وشرح القصائد السبع بتصرف).

انظر: ديوان لبید ٢٣٤، والعین ٢٤٩/٦ (شدَّر)، وغريب الحديث لابن سلام ٤٧٤/٣، والحيوان ١٨٨/٦ - ١٨٩، وأدب الكاتب ٥٢٠، وشرح القصائد السبع ٥٨٦، وتهذيب اللغة ٣٣٤/١١ (شدَّر)، والمختص ٦٩/١٤، والفائق ٨/٢، واللسان ٣٩٩/٤ (شدَّر)، وخزانة الأدب ٥١٥/٩.

(١) اللمع ٧٤.

(٢) في أ: الجر.

(٣) في ج: ذكرناها.

الجواري، وَهِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، وَلَهُنَّ الْجَوَارِي، وَهِيَ لَامُ الْجَرِّ، وَحُمِلَتِ الْبَاءُ عَلَيْهَا، وَعِنْدِي أَنَّمَا كُسِرَتِ الْبَاءُ لِأَجْلِ أَنَّهَا تَتَّصِلُ بِالْيَاءِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، كَقَوْلِكَ: بِي، وَالْيَاءُ يُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا مَا لَمْ يَكُنْ أَلِفًا أَوْ يَاءً، إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَرَكَتُهُ حَرَكَةً بِنَاءٍ أَوْ حَرَكَةً إِعْرَابٍ لِفِعْلِ فَيَفْتَقِرُ إِلَى وَقَايَةٍ، وَلَمْ تَكُنِ الْوَقَايَةُ فِي قَوْلِكَ: بِي، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَمْ تَدْخُلِ الْكَافُ عَلَى مُضْمَرٍ فِي الْغَالِبِ، وَاسْتَغْنَوْا بِمِثْلِ كَيْلَا يَكْسَرُوا، وَلَا يَجِئُونَ بِنُونِ الْوَقَايَةِ مَعَ حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَتَرَكْتَ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا كَحَالِهَا مَعَ الْيَاءِ، وَإِنَّمَا فَتَحُوا اللَّامَ مَعَ الْمُضْمَرِ غَيْرِ الْيَاءِ، وَكَسَرُوا مَعَ الْيَاءِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تُكْسَرُ مَعَ الْمُظْهَرِ، فَلَمْ يَحْتَاجُوا إِلَى نُونٍ وَقَايَةٍ، وَإِنَّمَا كُسِرَتِ فِي الْمُظْهَرِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ، وَلَمْ تَكُنِ الْبَاءُ لِمَعْنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فَيَحْتَاجُ إِلَى فَرْقٍ، وَكَانَتْ أُولَى بِالتَّغْيِيرِ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ أَوَّلُ أَحْوَالِ الْأَسْمِ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ النَّاصِبُ وَالرَّافِعُ وَالْجَارُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، فَلَمَّا كَانَ الْإِبْتِدَاءُ مُقَدِّمًا فِي الرُّتْبَةِ، وَأَوَّلُ أَحْوَالِ الْحَرْفِ الْفَتْحُ قُرِنَ بِهِ، فَلَمَّا اتَّصَلَتْ بِالْمُضْمَرِ رُدَّتْ إِلَى أَصْلِهَا؛ لِأَنَّ الْفَصْلَ وَقَعَ بِنَفْسِ الْمُضْمَرِ، وَرَوَى الْمُبَرِّدُ^(١) عَنْ ابْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لَنَزُولٍ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾^(٢) بِفَتْحِ اللَّامِ الَّتِي لِلْجَرِّ^(٣)، وَلَهُ عِنْدِي وَجْهٌ حَسَنٌ، وَذَلِكَ أَنَّ (أَنْ) وَالْفِعْلَ يُشَبَّهُ بِالْمُضْمَرِ عَلَى مَا سَبَقَ، كَمَا فُتِحَتْ لَامُ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ لِشَبَّهِهِ بِالْمُضْمَرِ، وَرَوَى عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ وَالْأَحْمَرِ وَيُونُسَ أَنَّهُمْ سَمِعُوا الْعَرَبَ تَفْتَحُ اللَّامَ الْجَارَةَ مَعَ الْمُظْهَرِ^(٤)، فَكَأَنَّهُ حَمَلَهَا^(٥) عَلَى الْمُضْمَرِ، قَالَ الْأَخْفَشُ: وَسَمِعْتُهُ أَنَا مِنْهُمْ^(٦)، قَالَ: وَسَمِعْتُ مَنْ يَقْرَأُ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾^(٧)، وَحَكَى اللَّحْيَانِيُّ كَسَرَ اللَّامِ الْجَارَةَ مَعَ الْمُضْمَرِ فَقَالَ: الْمَالُ لَهُ^(٨)،

(١) نقله ابن جني عنه في سر الصناعة ٣٢٨/١.

(٢) إبراهيم: ٤٦.

(٣) نسبت إلى سعيد في سر الصناعة ٣٢٨/١، ٣٩٠، وشرح اللمع لابن برهان ٦٩١/٢. والقراءة غير منسوبة في المختضب ٣١٤/٢، والتبيين ٧٧٣/٢، والبحر المحيط ٤٣٨/٥.

(٤) الرواية عن هؤلاء جميعاً في: سر صناعة الإعراب ٣٢٩/١.

(٥) في أ: حملة.

(٦) انظر: معاني القرآن له ٣٠٥/١.

(٧) الأنفال: ٣٣. وتُسببت هذه القراءة إلى أبي السمال في البحر المحيط ٤٩٨/٤.

(٨) انظر: سر الصناعة ٣٣٠/١.

فَكَاتَهُ حَمَلَهَا^(١) عَلَى الْبَاءِ، وَهُوَ أَشَدُّ مِنَ الْأَوَّلِ.

وَهَذِهِ لَامُ الْمَلِكِ فِي قَوْلِكَ: الْمَالُ لَزَيْدٍ، وَلَامُ التَّخْصِصِ فِي قَوْلِكَ: الْمَسْجِدُ لِعَبْدِ اللَّهِ، وَالسَّرْجُ لِلْفَرَسِ، وَالتَّخْصِصُ أَعَمُّ مِنَ الْمَلِكِ.

وَاللَّامَانِ اللَّتَانِ يَخْتَصَّانِ بِالْفِعْلِ: لَامُ الْأَمْرِ، وَهِيَ مَكْسُورَةٌ، وَسَنْدُكُهَا فِي بَابِهَا، وَلَامُ الْقَسَمِ، وَهِيَ مَفْتُوحَةٌ وَسَنْدُكُهَا أَيْضًا فِي بَابِهَا.

وَقَدْ قُسِّمَتِ اللَّامُ الَّتِي لِلجَّرِّ إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ: الْمَلِكُ، نَحْوُ: الْمَالُ لَزَيْدٍ، وَالِاسْتِحْقَاقُ، نَحْوُ: السَّرْجُ لِلدَّابَّةِ، وَالِاخْتِصَاصُ، نَحْوُ: أَخٌ لَزَيْدٍ، وَالْعِلَّةُ، نَحْوُ: جِئْتُ لِتُكْرِمَنِي، وَالْعَاقِبَةُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿M L K J I H G﴾^(٢). فَأَمَّا: لَوْ جِئْتُ لَجِئْتُ، وَلَوْلَا زَيْدٌ لَجِئْتُ، فَهِيَ عَلَى تَقْدِيرِ قَسَمٍ، وَحُكِّيَ عَنِ الْفَارِسِيِّ زِيَادُهَا^(٣). وَقَدْ تَزَادَ لَامُ الْجَرِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾^(٤)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿J I H G F﴾^(٥)، يَذُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿f e d c﴾^(٦)، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ غَيْرَ زَائِدَةٍ، وَتَكُونَ بِمَعْنَى (مِنْ أَجْلِ)، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَإِذْ بَوَّأْنَا النَّاسَ مَكَانَ الْبَيْتِ لِأَجْلِ إِبْرَاهِيمَ. فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لَوْ جِئْتُ لَجِئْتُ، وَلَوْلَا زَيْدٌ لَجَاءَ عَمْرُو، فَهِيَ عَلَى تَقْدِيرِ قَسَمٍ، وَقَالَ الْفَارِسِيُّ: هِيَ زَائِدَةٌ^(٧). فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرَّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾^(٨) فَالْلامُ زَائِدَةٌ، وَحَسَنُهَا تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ، فَضَعُفَ الْعَامِلُ فَقَوِي^(٩)، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١٠):

(١) فِي أ: حَمَلَهُ.

(٢) الْقِصَصُ: ٨.

(٣) حَكَاهُ ابْنُ حَنِي عَنْهُ فِي سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٣٩٥/١.

(٤) النَّمْلُ: ٧٢.

(٥) الْحَجَّ: ٢٦.

(٦) يُونُسَ: ٩٣.

(٧) كَرَّرَ الْمَسْأَلَةَ، فَقَدْ ذَكَرَهَا قَبْلَ أُسْطَر.

(٨) يُونُسَ: ٤٣.

(٩) ضَبِطَتْ فِي ج: قَوِي، وَأَهْمَلَتْ فِي أ. وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَ.

(١٠) هُوَ زَهِيرُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ.

تَسْمَعُ لِلْجِنِّ عَازِفِينَ بِهَا تَضْبِیحُ مِنْ رَهْبَةٍ ثَعَالِبُهَا^(١)
يُرِيدُ: الْجِنِّ، فَإِنَّمَا أَيْضاً زَائِدَةٌ، وَأَنْشَدَ الْفَرَّاءُ^(٢):

يَذُمُونَ لِلدُّنْيَا وَهُمْ يَرْضَعُونَهَا أَفَؤِيقَ حَتَّى مَا يَدُرُّ لَهَا تُغْلُ^(٣)
/ ١١٩ ب فَاَللَّامُ زَائِدَةٌ، وَرُوي: وَذَمُّوا لَنَا الدُّنْيَا.
وَأَنْشَدُوا:

تَبَغَّى ابْنُ كُوزٍ وَالسَّفَاهَةُ كَاسِمِهَا لِيَسْتَادَ مِنَّا أَنْ شَتَوْنَا لِيَالِيَا^(٤)
أي: يَسْتَادُ، فَاللَّامُ زَائِدَةٌ.

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ اللَّامُ مَكَانَ (عَلَى) عِنْدَ الْكُوفِيِّ، قَالُوا: سَقَطَ لِفِيهِ^(٥)، أَي: عَلَى فِيهِ، وَقَالَ:
فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدِينِ وَلِلْفَمِ^(٦)

(١) البيت من المنسرح.

تَضْبِیحُ: تَضْبِیحُ. أي تسمع الجن لهم مثل صوت العزف من بعيد. (عن الديوان).
انظر: ديوان زهير بشرح ثعلب ٢٦٥، والحيوان ٣٠٨/٦، والمعاني الكبير ٣٠٢/١.

(٢) لم أقف على إنشاده.

(٣) البيت من الطويل.

وهو لعبد الله بن همام السلولي.

روايته في أكثر مصادره: وَذَمُّوا لَنَا الدُّنْيَا، كما ذكر المصنف.

أَفَؤِيقَ: جمع أفواق، وأفواق جمع فَيْقَةٍ، وهو اللبن الذي يجمع بين الحلبتين. والثعل: الزيادة في الضرع.
انظر: إصلاح المنطق ٢١٣، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢٩٦/٢، ومجالس ثعلب ٥١٥/٢، وتعليقاً من أمالي ابن
دريد ١٧١، وتهذيب اللغة ٣٧٤/١ (رضع)، ٣٢٩/٢ (ثعل)، وغريب الحديث للخطابي ٨٢/١، ومقاييس اللغة
٤٠١/٢ (رضع)، والمخصص ٢٥/١، ٥٩/١٥، والآلئ ٩٢٣/٢، واللسان ١٢٥/٨ (رضع)، ٨٤/١١ (ثعل)،
والدر المصون ٢٥٠/٣.

(٤) البيت من الطويل.

هو لجزء بن كُليب الفقعسي.

تَبَغَّى: أَدْخَلَ نَفْسَهُ بِالْبَغْيِ حِينَ تَعْدَى طَوْرَهُ. لِيَسْتَادَ: أَي طَلَبَ النِّكَاحَ مِنْ سَادَاتِنَا. شَتَوْنَا: قَحَطْنَا. فَيَقُولُ:
طَلَبَ الْاِسْتِيَادَ بِسَبَبِ حَاجَتِنَا وَفَقْرِنَا. (عن شرح المَرْزُوقِي).

انظر: ديوان الحماسة ٨٢/١، وشرح المَرْزُوقِي ٢٤١/١. والمثل السائر ٦١/١.

(٥) انظر: أدب الكاتب ٥١١.

(٦) عجز بيت من الطويل، وقد جاء في قصيدتين، إحداهما لجابر بن جني التغلبي، وصدّره فيها:

وَيُسْتَعْمَلُ اللَّامُ بِمَعْنَى ^(١) (إِلَى) وَ(إِلَى) بِمَعْنَى اللَّامِ، تَقُولُ: هَدَيْتُهُ وَلَهُ وَإِلَيْهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ ^(٢)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ = > (٣)﴾.

وَتُسْتَعْمَلُ اللَّامُ بِمَعْنَى (بَعْدَ)، قَالَ ^(٤):

حَتَّىٰ وَرَدْنَ لَتَمَّ خَمْسٌ بَائِصٌ ^(٥)

أَي: بَعْدَ.

تَنَاولْتُهُ بِالرَّحْمِ ثُمَّ أَتَنَى لَهُ

والأخرى لقاتل محمد بن طلحة بن عبيد الله يوم الجمل، وصدره فيها:

تناولتُ بالرمح الطويل ثيابه

وروي:

شَكَتْ لَهُ بِالرُّمَحِ جَيْبَ قَمِيصِهِ

وقد اختلف في القاتل، على أقوال كثيرة. انظرها في تاريخ دمشق ٤/٢٣، والاقتضاب ٣/٣٥٥.

انظر: المفضليات ٢١٢، وأدب الكاتب ٥١١، والأزهية ٢٨٨، والمخصص ٦٦/١٤، وشرح المفضليات

التبريزي ٩٥٥/٢، والحامسة البصرية ٢٢٥/١، والجني الداني ١٠٠-١٠١، ومغني اللبيب ٢٨٠، وشرح

شواهدہ ۵۶۲/۲، و شرح أبياتہ ۲۹۰/۴.

(١) في أ: مكان.

(٢) الأعراف: ٤٣.

(۳) الشوری: ۵۲.

(٤) هو الراعي النميري.

(٥) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

جُدًّا تَعَاوَرَهُ الرِّيحُ وَبَيْلًا

روي: (تقارضه السقاة) بدل (تعاوره الرياح).

الخمس: ورود الماء في اليوم الرابع من يوم الصدور عنه. والبائص: البعيد الشاق. (عن الديوان). والجُد: البئر

الحسنة الموضع من الكلاء (عن الجماهرة). والويل: الثقل على شارب، الذي لا يستمره إذا شربه (عن

الاقتضاب).

انظر: ديوان الراعي ٢٤٣، وأدب الكاتب ٥١٩، وجمهرة اللغة ٤٩٤/٣، والمذكر والفنث لابن الأنباري

٥٣٧/١، وحروف المعاني للزجاجي ٨٥، والبارع ٥٧٣، والمخصص ٦٩/١٤، واللائئ ٧٥٨/٢، والاقتضاب

٣/٣٨٨، واللسان ٧/١٠ (بوص)، ١٢/٦٩ (تم).

وَتُسْتَعْمَلُ اللَّامُ بِمَعْنَى: مِنْ أَجْلِ، قَالَ^(١):

تَسْمَعُ لِلْجَرَعِ إِذَا اسْتُحِيرَا لِلْمَاءِ فِي أَجْوَاهِهَا خَرِيرَا^(٢)
أَي: مِنْ أَجْلِ الْجَرَعِ.

وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: لَامُ الْإِضَافَةِ تَجْعَلُ الْأَوَّلَ لاصِقًا بِالثَّانِي، وَيَكُونُ الْمَعْنَى مَا يُوجَدُ فِي الْأَوَّلِ،
تَقُولُ: هَذَا غُلَامٌ لَزِيدٍ، وَهَذِهِ دَارٌ لَزِيدٍ.

فَأَمَّا تَسْمِيَتُهُمْ إِيَّاهَا لَامَ الْمَلِكِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، فَإِذَا قُلْتَ: هَذَا غُلَامٌ لِعَبْدِ اللَّهِ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ^(٣)
عَلَى الْمَلِكِ اتِّصَالُ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ، وَإِنَّ الْأَوَّلَ لَهُ لَا لِعَبْدِهِ، فَإِنْ قُلْتَ: سَيِّدٌ لِعَبْدِ اللَّهِ، دَلَّلْتَ
بِقَوْلِكَ عَلَى أَنَّ الثَّانِي لِلْأَوَّلِ، فَإِنْ قُلْتَ: أَخٌ لِعَبْدِ اللَّهِ، فَإِنَّمَا هِيَ مُقَارَبَةٌ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِمِلْكِ
الْآخِرِ^(٤).

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَمَعْنَى الْكَافِ التَّشْبِيهُ، تَقُولُ: زَيْدٌ كَعَمْرٍو، أَي: هُوَ يُشَبِّهُهُ، وَقَدْ
تَكُونُ الْكَافُ زَائِدَةً، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى^(٥): ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٦) أَي: لَيْسَ مِثْلُهُ^(٧)، قَالَ
رُؤَبَةُ:

لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْقُ

(١) هو العجاج.

(٢) من الرجز.

الاستحارة: الشرب وترديد الجرعة. يصف إبلاً وردت الماء، وهي عطاش، فإذا شربت سُمِعَ لها صوت. (عن
الاقتضاب).

انظر: ديوان العجاج ٣١٢، وأدب الكاتب ٥١٩-٥٢٠، وجمهرة اللغة ٤٩٤/٣، وتهذيب اللغة ٥٧١/١٠
(سجد)، والمخصص ٦٩/١٤، والاقتضاب ٣٨٩/٣، واللسان ٢٠٤/٣ (سجد)، ٢٢٦/٤ (حيز)، ورصف
المباني ٢٩٨-٢٩٩.

(٣) في أ: ذلك.

(٤) انظر العبارة مروية عنه في الأصول ٤١٣/١، بتغيير يسير جداً.

(٥) في اللمع: عز وجل.

(٦) الشورى: ١١.

(٧) في اللمع: مثله شيء.

الْمَقْقُ: الطُّولُ، أَي: فِيهَا طُولٌ^(١).

قَالَ سَعِيدٌ: الْكَافُ تَكُونُ حَرْفًا وَاسْمًا، فَكَوْنُهَا حَرْفًا عَلَى ضَرَبَيْنِ: غَيْرُ زَائِدَةٍ وَزَائِدَةٍ، فَكَوْنُهَا غَيْرُ زَائِدَةٍ فَقَوْلُكَ: جَاءَنِي الَّذِي كَزَيْدٍ، أَلَا تَرَى إِلَى حُسْنٍ^(٢) صِلَةَ الَّذِي بِهِ؟ فَلَوْ كَانَتْ اسْمًا لَكَانَ فِيهَا قُبْحٌ، لِحَذَفِ الْجُزْءِ الْآخِرِ، وَلِهَذَا لَمْ تَقَوِّ قِرَاءَةً مَنْ قَرَأَ: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ بِالرَّفْعِ^(٣).

وَأَمَّا كَوْنُهَا زَائِدَةً فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٤)، وَقَالَ رُؤْبَةُ:

لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْقِ^(٥)

أَي: لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا طُولٌ، وَقَبْلُهُ:

تَحِيدُ عَنْ أَظْلَاهَا مِنَ الْفَرْقِ

مِنْ غَائِلَاتِ اللَّيْلِ وَالْهُولِ الزَّعَقِ

قُبٌّ مِنَ التَّعْدَاءِ حُقْبٌ فِي سَوَقِ^(٦)

(١) اللمع ٧٥.

(٢) في ج: تحسن.

(٣) هي قراءة يحيى بن يعمر والحسن والأعمش وأبي إسحاق. انظر: تفسير الطبري ٩١/٨، والمختسب ٢٣٤/١، والبحر المحييط ٢٥٥/٤-٢٥٦، وإتحاف فضلاء البشر ٣٨/٢. وانظر في الحديث عنها: الكتاب ١٠٨/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٦٥/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٢/٤، وأما ابن الشجري ١١٢/١، ٢٥٠/٢، والبيان ٣٥٠/١.

(٤) الشورى: ١١.

(٥) من الرجز.

الأقرب: هي الخواصر. (عن اللآلي).

انظر: ديوان رؤبة ١٠٦، والمقتضب ٤/٤١٨، والأصول ١/٢٩٥، وأما القالي ١/١٠٥، وسر صناعة الإعراب ١/٢٩٥، ٢/٨١٥، والالآلي ١/٣٢٢، والإنصاف ١/٢٩٩، ٣٠٢، واللسان ٩/٣١٢ (كوف)، ١٠/٣٤٦ (مقق)، وخزانة الأدب ١٠/١٧٧.

(٦) ديوان رؤبة ١٠٥-١٠٦.

تحيد: تبعد. والفرق: الخوف. وغائلات الليل: الصياد والأسد والذئب وما أشبه ذلك. والهول: الفزع. والزعق: الخوف بالليل. قُبٌّ: جمع أقبَّ وقبَّاء، وهو دقة الخصر وضمور البطن. والتعداء: العدو. والحُقْب: جمع أحقْب وحقباء، وهو حمار الوحش، سمي بذلك لبياض حقويه. والسَوَق: طول الساقين. يصف في هذه الأبيات الأتْن

فَأَمَّا كَوْنُهَا اسْمًا، فَقَالَ سَبِيوِيه: لَا كَزَيْدٍ أَحَدًا بِالنَّصَبِ^(١)، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ نَاصِبٌ إِلَّا أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى الْكَافِ؛ لِأَنَّ (لَا) لَا تَعْمَلُ فِي (أَحَدٍ) مَعَ الْفَصْلِ شَيْئًا، فَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ شَيْءٍ مَحذُوفٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مُفْرَدًا كَانَ مَبْنِيًّا مَعَ (لَا)، وَلَا يَحْذَفُ وَيَقَى حُكْمُهُ، وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا لَمْ يُنْصَبِ الْمُبْدَلُ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ مُضَافًا لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ عُلِمَ أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْكَافِ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ الْمَحْذُوفَ لَا يُبْدَلُ مِنْهُ لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّضَادِّ، تَحَقَّقَتْ الْمَسْأَلَةُ، وَالْفَارِسِيُّ يُجْعَلُ الْكَافَ حَرْفًا وَيُبْدَلُ مِنَ الْمَحْذُوفِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٢):

يَا صَاحِبِي ذَنَا الصَّبَاحُ فَسِيرَا لَا كَالْعَشِيَّةِ زَائِرًا وَمَزُورًا^(٣)
فَإِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، أَيْ: لَا أَرَى. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٤):
وَزَعْتُ بِكَاهِرَاوَةِ أَعُوجِي إِذَا وَتَ الرِّكَابُ وَنَى وَثَابَا^(٥)
وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(٦):

الوحشية. (انظر: خزانة الأدب ١٠/١٨٣-١٨٤).

(١) انظر: الأصول ١/٤٠٤. وفي الكتاب (١٧٣/٢): لَا كَزَيْدٍ فَارِسًا.

(٢) هو جرير.

(٣) البيت من الكامل.

انظر: ديوان جرير ١/٢٢٨، والكتاب ٢/٢٩٣، والمقتضب ٢/١٥٢، ومجالس ثعلب ١/٣٢١، والأصول ١/٤٠٤، والمسائل المنشورة ٩٥، وشرح أبيات سبيويه ١/٥٥٦، وشرح المفصل ٢/١١٤، وشرح الكافية ١/٨٤٤، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٨٧، وخزانة الأدب ٤/٩٥.

(٤) هو ابن عادية السلمي.

(٥) البيت من الوافر.

في أ: (جرى) بدل (ونى)، وهي رواية بعض المصادر.

الشاهد: دخزل الباء على الكاف.

وزعت: كفت. وأعوجي: منسوب إلى أعوج، وهو فرس قدم تنسب إليه عتاق الخيل. يقول: كفت الخيل عن انتشارها بالغارة بفرس مثل الهراوة في الشدة والصلابة، إذا فترت الإبل التي تتمطى جرى. (عن الاقتضاب). انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٨٥، وأدب الكاتب ٥٠٥، والزاهر ٢/٣٣٦، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٢٤٢، وسر صناعة الإعراب ١/٢٦٨، والمخصص ١٤/٦٤، والاقتضاب ٣/٣٣٤، وضرائر الشعر ٣٠٣، واللسان ١/٢٤٣ (ثوب).

(٦) اختلف في قائله، فقليل:

أ- امرؤ القيس.

على كالحنيفة السَّحْقِ يدعو به الصَّدَى^(١)

وَقَوْلُهُ^(٢):

فِيَا عَجَبًا حَتَّى الْفِرَاقُ يَرُوعُنِي بِهِ كَمَنَاقِيشِ الْحُلِيِّ قِصَارِ^(٣)

ب- بشامة البجلي.

ج- سلامة العجلي.

(١) صدر بيت من الطويل، واختلفت روايات عجزه، فروي:

لَهُ قُلُوبٌ عُفَى الْحِيَاضِ أُجُونُ

لَهُ قُلُوبٌ عَادِيَّةٌ وَصُحُونُ

وروي:

لَهُ صَدَدٌ وَرَدُّ التُّرَابِ وَهَيْنُ

وروي:

وفي ديوان امرئ القيس ملفق من بيتين:

لَهَا قُلُوبٌ عُفَى الْحِيَاضِ أُجُونُ

وَمُغِيرَةُ الْآفَاقِ خَاشِعَةُ الصُّوَى

لَهُ صَدَدٌ وَرَدُّ التُّرَابِ دَفِينُ

عَلَى كَالْحَنِيفَةِ السَّحْقِ يَدْعُو بِهِ الصَّدَى

الحنيفة: ثوبٌ يتخذ من الكتان. والسَّحْقُ: البالي. والصدى: ذكر البوم. والقُلبُ: جمع قليب، وهو البئر. وعُفَى: جمع عافٍ، وهو الدارس. وأجُون: جمع آجن، وهو الماء المتغير من طول الركود. يصف طريقاً بأنها خالية موحشة، آبارها لا تورد. (عن الاقتضاب).

الشاهد فيه: دخول (على) على الكاف.

انظر: ديوان امرئ القيس ٢٨٣ (محمد أبو الفضل)، وغريب الحديث لابن سلام ٤٨/١، وأدب الكاتب ٥٠٥، وجمهرة اللغة ٤٩٥/٣، وحروف المعاني للزجاجي ٧٨، وتهذيب اللغة ٤٣٩/٧ (حنف)، وسر صناعة الإعراب ٢٨٧/١، ومقاييس اللغة ٢٢٤/٢ (حنف)، والاقتضاب ٣٣٧/٣، وضرائر الشعر ٣٠٢، واللسان ٩٨/٩ (حنف).

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

روي:

فَلَوْ حَزَنًا إِنَّ الْفِرَاقَ يَرُوعُنِي بِمِثْلِ مَنَاقِيشِ الْحُلِيِّ قِصَارِ

وعليها لا شاهد فيه.

وفي كتاب الشعر حرف الروي مضموم.

المناقيش: الآلة التي ينقش بها، وهو يريد الغربان كما فسرته ثعلب (عن المحكم واللسان).

والشاهد فيه: كمناقيش، فالكاف اسم في محل رفع مبتدأ مؤخر.

انظر: الشيرازيات ١٠٦/١، والحلبيات ٢٤٣، وكتاب الشعر ٢٥٦/١، والمحكم ١٠٥/٦ (نقش)، واللسان

وَمِثْلُهُ^(١):

عَلَا رَأْسَهَا بَعْدَ الْهَبَابِ وَسَاحَتْ
كَمَحْلُوجٍ قُطْنٍ تَرْتِمِيهِ النَّوَادِفُ^(٢)
وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ^(٣):

أَتَتَّهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ
كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ^(٤)
فَهِيَ هَا هُنَا فَاعِلَةٌ^(٥)، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً مَوْصُوفٍ هُوَ الْفَاعِلُ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ لَا
يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ صِفَةً / ١٢٠ أ وَيُحَذَفُ مَوْصُوفُهَا كَمَا يَحْسُنُ فِي الْمَفْرَدِ، وَحُرُوفُ الْجَرِّ بِمِثْلَةِ
الْجُمْلَةِ، فَعَلَى هَذَا لَا يُجُوزُ: كَزَيْدٍ جَاءَنِي، وَتَكُونُ الْكَافُ مُبْتَدَأً، فَإِنْ أَدَخَلْتَ (إِنَّ) صَحَّ،
قُلْتَ: إِنَّ كَزَيْدٍ عَمَرُو، وَمِثْلُهُ فِي كَوْنِهِ اسْمًا قَوْلُهُ^(٦):
فِي حَرُورٍ يَنْضَجُ اللَّحْمُ بِهَا يَأْخُذُ السَّائِرُ مِنْهَا كَالصَّقَعِ^(٧)

٣٥٨/٦ (نقش).

(١) وهو لأوس بن حجر.

(٢) البيت من الطويل.

الهباب: النشاط. وساحت: انقادت فأسرعت. والندف: طرق القطن بالمندف.
انظر: ديوان أوس ٦٦، وكتاب الشعر ٢٥٦/١. ولم أجده في غيرهما.

(٣) هو الأعشى.

(٤) البيت من البسيط. من معلقته.

انظر: الصبح المنير ٤٨، والمقتضب ١٤١/٤، والأصول ٤٣٩/١، والبصريات ٥٣٧/١، والبغداديات ٤٩٦،
والحلبيات ٢٤٢، والخصائص ٣٦٨/٢، وسر الصناعة ٢٨٣/١، والآلئ ٨٧٥/٢، وأسرار العربية ٢٣٣،
وضرائر الشعر ٣٠١.

(٥) في البيتين الأخيرين.

(٦) هو سويد بن أبي كاهل اليشكري.

(٧) البيت من الرمل.

رواية عجزه:

يَأْخُذُ السَّائِرُ فِيهَا كَالصَّقَعِ

يصف المهامه التي قطعها دون سلمى، فقطعها في ريح حارة بالنهار، وهي التي تسمى الحرور، من حرارتها تنضج
اللحم. والصقع: حرارة تصيب الرأس، وأصله الضرب على الشيء اليابس، ومنه: الصاغة والصاغة. (عن شرح
الأنباري).

انظر: المفضليات ١٩٣، وشرحها للأنباري ٤٨٣/١، ومقاييس اللغة ٢٩٨/٣ (صقع)، وشرح اختيارات المفضل

وَمِثْلُهُ^(١):

قَلِيلُ غِرَارِ النَّوْمِ حَتَّى تَقِيلُوا عَلَى كَالْقَطَا الْجَوِيِّ أَفْزَعَهُ الرَّعْدُ^(٢)
وَمِثْلُهُ^(٣):

أَبِيتُ عَلَى مَيِّ كَثِيبًا وَبَعْلُهَا عَلَى كَالْتَقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ^(٤)
وَأَنْشَدَ ثَعْلَبُ^(٥) لِلرَّمَّاحِ^(٦):

بَيْنَا كَذَاكَ رَأَيْنِي مُتَلَفِّعًا بِالْبُرْدِ فَوْقَ جُلَالَةِ سِرْدَاحٍ^(٧)

٨٧٧/٢، واللسان ٢٠٤/٨ (صقع).

(١) وهو للأخطل.

(٢) البيت من الطويل.

وهو من قصيدة رائية، رُوِيَ ضَرْبُهُ: (القطر)، و(الزجر). وروى: (العين) بدل (النوم)، و(تَقْلَصُوا) و(يَقْلَصُوا) بدل (تَقِيلُوا). وروى بنصب (قليل).

غرار الناقة: انقطاع لبنها وقلته، أي: نومه قليل. (عن الديوان). والجوئي الأسود، وهو أسرع أنواع القطا. انظر: شعر الأخطل ١٥٧، والمقتضب ١٤٢/٤، ومجالس ثعلب ٥٧٧/٢، والبصريات ٥٣٩/١، وسر صناعة الإعراب ٢٨٧/١، ٣٠٢، والخصائص ٣٦٨/٢، والمخصص ٤٩/١٤، ورصف المباني ٢٧٤، وخزانة الأدب ١٧٦/١٠.

(٣) وهو لذي الرمة.

(٤) البيت من الطويل.

روى: (حزينا) بدل (كثيباً)، وروى عجزه:

يَبِيتُ عَلَى مِثْلِ التَّقَا يَتَبَطَّحُ

النقا: الكثيب من الرمل. وعالج: مكان ممتد في جزيرة العرب، يضرب المثل بكثرة رمله. (معجم ما استعجم ٩١٣/٣).

انظر: ديوان ذي الرمة ١٢١١/٢، والتخريج ٢٠٢٧/٣، وسر الصناعة ٢٨٧/١، والخصائص ٣٦٩/٢، والإفصاح ٢٢٥، وضرائر الشعر ٣٠٢، ورصف المباني ٢٧٤، وخزانة الأدب ١٦٧/١٠.

(٥) نقله الفارسي في كتاب الشعر ٢٥٧/١.

(٦) هو ابن ميادة، وقد سبقت ترجمته.

(٧) البيت من الكامل.

الجلالة: الناقة الضخمة. والسرداح: الناقة الطويلة. (عن رغبة الأمل).

انظر: الكامل ٦٤/١، وكتاب الشعر ٢٥٧/١، والأغاني ٣٢٢/٢، وخزانة الأدب ٧٣/٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٨١/٢، ورغبة الأمل ١٦٣/١.

فَأُضَافَ إِلَى الْكَافِ، وَيُجُوزُ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً، مِثْلَ قَوْلِهِ^(١):

فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كُؤْلُ^(٢)

وَالْجَرُّ لِلْكَافِ، وَ(مِثْلُ) لَا عَمَلَ لَهَا؛ لِأَنَّ إِضَافَةَ الْأَسْمَاءِ ثَانِيَةً، وَعَمَلَ الْجَرِّ أَوَّلَ، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٣):

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفِنُ^(٤)

فَالْكَافُ الثَّانِيَةُ اسْمٌ لِدُخُولِ الْكَافِ الْأُولَى عَلَيْهَا، وَلَيْسَ مِثْلَ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا شِفَاءً^(٥)

لِأَنَّ اللَّامَ لَمْ تَثْبُتْ اسْمًا فِي مَوْضِعٍ، وَحَوَزَ الْفَارِسِيُّ أَنْ يَكُونَ (مِثْلُ) مُضَافًا إِلَى الْكَافِ^(٦)، وَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّ الْكَافَ فِي: (كَذَا وَكَذَا) زَائِدَةٌ، وَلِذَا لَا يُؤْتَفَتُ وَلَا يُثَنَّى وَلَا يَجْمَعُ وَلَا يُؤَكَّدُ وَلَا يُوصَفُ مَوْضِعُ (ذَا)^(٧)، كَقَوْلِهِمْ: كَأَيِّ مِنْ رَجُلٍ جَاءَكَ، وَهِيَ الْكَافُ عَيْنُهَا، وَلِذَلِكَ قَالُوا: إِنَّ كَذَا دِرْهَمًا مَالُكَ، فَجَعَلُوا (كَذَا) بِكَمَالِهِ اسْمَ (إِنَّ)، وَ(مَالُكَ) الْخَبَرُ.

(١) اختلف في قائله، فقليل:

أ- حميد الأرقط.

ب- رؤبة.

(٢) من الرجز.

انظر: ملحقات ديوان رؤبة ١٨١، والكتاب ٤٠٨/١، والمقتضب ١٤٠/٤ - ١٤١، ٣٥٠، والأصول ٤٣٨/١، وكتاب الشعر ٢٥٧/١، والبغداديات ٣٩٨، وسر صناعة الإعراب ٢٩٦/١، والتبصرة والتذكرة ٣١٣/١، ورصف المباني ٢٧٧، ومغني اللبيب ٢٣٨، وشرح أبياته ١٢٩/٤.

(٣) هو خطام المحاشي.

(٤) من الرجز.

الصاليات: الأثافي. ككَمَا يُؤْتَفِنُ: أي كما يُدْعَى أَثَافِي. (عن العين).

انظر: العين ٢٤٥/٨ (ثقو)، والكتاب ٣٢/١، ٤٠٨، ٢٧٩/٤، وأدب الكاتب ٥٠٥، والمقتضب ٩٧/٢، ٤٠٨/١، ومجالس ثعلب ٤٨/١، وتفسير الطبري ١٣/٢٥، والأصول ٤٣٨/١، ١١٥/٣، وسر الصناعة ٢٨٢/١، والخصائص ٣٦٨/٢، والالئ ٧٥٩/٢، واللسان ٣/٩ (ثقو).

(٥) سبق تخريجه.

(٦) انظر: كتاب الشعر ٢٥٧/١.

(٧) انظر: سر الصناعة ٣٠٣/١.

و(مالك) الخير.

وَلَا تَدْخُلْ هَذِهِ الْكَافُ عِنْدَ سَيِّوِيهِ عَلَى مُضْمَرٍ^(١)، وَقَدْ جَاءَتْ فِي شِعْرِ رُؤْبَةِ مُضَافاً إِلَى مُضْمَرٍ، قَالَ:

فَلَا أَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كَهَا وَلَا كَهْنًا إِلَّا حَائِلًا^(٢)
وَقَالَ^(٣):

فَاحْسِنْ وَأَجْمِلْ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ ضَعِيفٌ وَلَمْ يَأْسِرْ كَيْيَاكَ أَسِيرٌ^(٤)
وَقَالَ^(٥):

فِيهَا كَهْنٌ ثُبَاعٌ بَوْعًا يِّنَا^(٦)

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْكَافَ عَلَى أَرْبَعِ مَرَاتِبٍ:
الأولى: أَنْ تَكُونَ حَرْفًا غَيْرَ زَائِدٍ، تَقُولُ: جَاءَنِي الَّذِي كَزَيْدٍ.
والثاني: أَنْ تَكُونَ اسْمًا، وَهُوَ مَا أَنْشَدْنَاهُ^(٧).

(١) انظر: الكتاب ٣٨٤/٢.

(٢) من الرجز.

وروايته في أكثر مصادره:

كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا

الحلائل: الزوجات. والحاضل: العاضل والمانع. يصف حماراً وأُتِنَه، يقول: لا ترى بعلاً كهذا الحمار ولا حلائل كهذه الأتِن، إلا مانعاً لها أَنْ يقرها غيره من الفحول. (عن الخزانة).

انظر: ديوان رؤبة ١٢٨، والكتاب ٣٨٤/٢، والأصول ١٢٣/٢، والمسائل العسكرية ١٣٧، وشرح أبيات سيبويه ١٦٣/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٨٣، والبدیع ٢٨/١/٢، وضرائر الشعر ٣٠٨، وشرح الكافية ١٢٢٥/٢/٢، ورصف المباني ٢٨٠، وجمع الهوامع ٣٠/٢، وخزانة الأدب ١٩٥/١٠.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الطويل.

انظر: مجالس ثعلب ١٦١/١، والعقد الفريد ١٨٦/٤، والتمام ٣٣، وضرائر الشعر ٢٦٢، وشرح الكافية ١٢٢٥/٢/٢، وجمع الهوامع ٣١/٢، وخزانة الأدب ١٩٤/١٠.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) شطر بيت من الكامل. لم أقف عليه.

(٧) في ج: أنشدته.

الثالث: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسماً وَأَنْ يَكُونَ حَرْفاً، كَقَوْلِكَ: أَنْتَ كَزَيْدٍ، وَكَوْنُهُ حَرْفاً أُولَى؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ وَمَبْنِيٌّ.

الرابع: أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ.

فأَمَّا قَوْلُهُمْ: كُنْ كَمَا أَنْتَ، فَيَحْتَمِلُ وُجُوهاً:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ (مَا) بِمِثْلَةِ الَّذِي، وَأَحَدُ الْجُزْأَيْنِ مُحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: كُنْ كَالَّذِي هُوَ أَنْتَ، وَهُوَ الْعَائِدُ، وَمَعْنَى الْكَلَامِ: كُنْ كَأَيْبِكَ مِثْلاً، وَكَالَّذِي هُوَ أَنْتَ أَبُوكَ، وَأَخُوكَ.

وَقَدْ يَكُونُ (مَا) بِمَعْنَى (مَنْ) هُنَا، وَتَكُونُ (مَا) مَصْدَرِيَّةً، وَتُوصَلُ بِالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ، كَمَا تَقُولُ: عَجِبْتُ مِمَّا أَنْتَ صَانِعٌ، أَيْ: مِنْ صُنْعِكَ، أَيْ: كُنْ كَمَا أَنْتَ مَوْجُودٌ، أَيْ: كُنْ كَوْجُودِكَ، أَيْ: لَا تَكُنْ كَأَنَّكَ مَعْدُومٌ.

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (كَمَا) نَائِبَةً عَنِ الْوَقْتِ، كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: أَجِيءُ كَمَا تَجِيءُ، أَيْ: زَمَنَ مَجِيئِكَ، وَخَبِرَ (أَنْتَ) مُحذُوفٌ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَأَضَافَ (كَمَا) إِلَى الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهَا بِمِثْلَةِ الْأَسْمَاءِ الْمُرَكَّبَةِ الْمُضَافَةِ، كَقَوْلِكَ: هَذَا حَضَرَمَوْتُ زَيْدٍ، وَفِي هَذَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ ظَرَفُ زَمَانٍ، فَلَا يَكُونُ خَبِراً عَنِ الْجُثَّةِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ، فَهُوَ قَوْلٌ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: كُنْ غَدًا كَكَوْنِكَ الْيَوْمَ، وَأَجَارَ سَبِيؤُهُ فِي (كَمَا) أَنْ تَكُونَ بِمِثْلَةِ (لَعَلَّ) ^(١)، وَأَنْشَدَ:

لَا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتُمُ ^(٢)

وَقَالَ: أَرَادَ لَعَلَّكَ لَا تُشْتُمُ، وَأَنْشَدَ:

قُلْتُ لِشَيْبَانَ أَدْنُ مِنْ لِقَائِهِ كَمَا نُغَدِّي الْيَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ ^(٣)

(١) انظر: الكتاب ١١٦/٣.

(٢) من الرجز.

وهو لرؤبة.

انظر: ملحقات ديوان رؤبة ١٨٣، والكتاب ١١٦/٣، والبغداديات ٢٨٩، وتحصيل عين الذهب ٤٢٩،

والإنصاف ٥٩١/٢، والجنى الداني ٤٨٤، والبحر المحيط ٤٤٤/١، والارتشاف ١٧١٥/٤، وخزانة الأدب

٥٠١/٨، ٢٢٥/١٠.

(٣) من الرجز.

أَي: لَعَلَّكَ، وَقَالَ الْفَارِسِيُّ: تَكُونُ (ما) كَافَّةً فَيَقَعُ بَعْدَ الْكَافِ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، كَمَا يَقَعَانِ بَعْدَ (رُبَّمَا)، وَيَكُونُ مَعْنَاهُ: كَمَا أَنْتَ مَوْجُودٌ^(١).

وهو لأبي النجم.

انظر: الكتاب ١١٦/٣، ومجالس ثعلب ١٥٤/١، والمعاني الكبير ٣٦٣/١، وتفسير الطبري ٤٣/١٢ (شاذلي)، واللامات للزجاجي ١٣٧، والبغداديات ٢٩٠، وتحصيل عين الذهب ٤٢٩، والإنصاف ٥٩١/٢، والدر المصون ١٠٣/٥، وخزانة الأدب ٥٠١/٨، ٢٢٥/١٠.

(١) انظر: البغداديات ٢٩١.

قال أبو الفتح:

«بَابُ (مُنْذُ) وَ(مُنْذُ)

أَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ^(١) مِنْهُمَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا رَافِعًا، وَيَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَرْفًا جَارًّا، وَالْأَغْلَبُ عَلَى (مُنْذُ) أَنْ تَكُونَ اسْمًا رَافِعًا، وَالْأَغْلَبُ عَلَى (مُنْذُ) أَنْ يَكُونَ حَرْفًا جَارًّا^(٢).

قال سَعِيدٌ: هَاتَانِ / ١٢٠ ب لَفْظَتَانِ يَشْتَرِكُ فِيهِمَا الْاسْمُ وَالْحَرْفُ، فَإِذَا ارْتَفَعَ بَعْدَهُمَا الْاسْمُ كَانَ مَعْنَاهُمَا يُخَالِفُ مَعْنَاهُمَا إِذَا انْجَرَّ بَعْدَهُمَا الْاسْمُ، فَهُمَا مَعَ الرَّفْعِ اسْمَانِ، وَمَعَ الْجَرِّ حَرْفَانِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى كَوْنِهِمَا اسْمَيْنِ: الْإِخْبَارُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِكَ: مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَمُنْذُ يَوْمَانِ، وَحُكِّيَ عَنِ الْعَرَبِ: مَا رَأَيْتُهُ إِلَّا كَمُنْذٍ انْصَرَفَتْ مِنَ الصَّلَاةِ^(٣)، فَأَدْخَلُوا عَلَيْهِمَا حَرْفَ الْجَرِّ. وَقَوْلُهُ: «اسْمٌ رَافِعٌ» فِيهِ تَسَامُحٌ عَلَى مَذْهَبِهِ؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ وَحْدَهُ لَا يَرْفَعُ الْخَبَرَ.

فَإِذَا كَانَا حَرْفِي جَرٍّ فَمَوْضِعُهُمَا نَصْبٌ، وَهُمَا مُتَعَلِّقَانِ بِالْمَذْكُورِ مِنَ الْأَفْعَالِ أَوْ مَا شَابَهَهَا كَمَا كَانَتْ الْبَاءُ فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَإِذَا كَانَا اسْمَيْنِ فَلَا مَوْضِعَ لِلجُمْلَةِ الَّتِي هُمَا صَدْرُهَا إِلَّا عِنْدَ السِّيَرَانِيٍّ، فَإِنَّهُ يَجْعَلُ مَوْضِعَهَا نَصْبًا عَلَى الْحَالِ^(٤)، وَهَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الْمَفْرَدَ لَا يُفِيدُ مَعَانِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ.

و(مُنْذُ) عِنْدَ الْبَصْرِيِّ كَلِمَةٌ مُفْرَدَةٌ^(٥)، وَعِنْدَ الْفَرَّاءِ [كَلِمَةٌ]^(٦) مُرَكَّبَةٌ مِنْ (مِنْ) وَ(ذُو)^(٧)، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْجَرَّ لـ(مِنْ) وَالرَّفْعَ لـ(ذُو)، وَبَعْضُهُمْ يَزْعُمُ أَنَّ الرَّفْعَ

(١) في اللمع: واحدة.

(٢) اللمع ٧٥.

(٣) قال الفراء: «وقال بعض العرب في كلامه، وقيل له: منذ كم قعد فلان؟ فقال: كمذ أخذت في حديثك». انظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٦/١، وفي الصاحي ٢٤١ نحوه.

(٤) انظر رأي الجمهور ورأي السيراني في شرح الكافية ٤٦٦/١/٢، وارتشاف الضرب ١٤١٩/٣.

(٥) انظر: الإنصاف ٣٩٢/١، والجنى الداني ٥٠١.

(٦) تكملة من د.

(٧) انظر رأي الفراء في: شرح المفصل ٩٥/٤، وارتشاف الضرب ١٤١٥/٣.

لـ (كانَ) مُضمرة^(١)، وَعِنْدَ غَيْرِهِ مُركبةٌ مِنْ (مِنْ) وَ(إِذَا)^(٢)، وَفِي كِلَا الْقَوْلَيْنِ ضَرْبٌ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ.

وَقَالَ عَثْمَانُ: الْأَغْلَبُ عَلَى (مُذ) الْأِسْمِيَّةُ، وَذَلِكَ لِلحَذْفِ الَّذِي فِيهَا^(٣)؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ لَا يَكَادُ يَحْذَفُ مِنْهَا شَيْءٌ إِلَّا فِي الْمُضْعَفِ، نَحْوِ (رُبَّ)، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: سَوِّ أَفْعَلُ^(٤)، فَشَاذٌ، وَلَيْسَتْ (مُذ) بِمُضْعَفَةٍ، وَكَانَتْ الْأِسْمِيَّةُ أَغْلَبَ عَلَيْهَا إِذْ لَيْسَتْ فِعْلاً، وَقَالَتِ النُّحَاةُ: إِذَا صَغَّرْتَهَا قُلْتَ: مُنِذٌ، فَأَعَدْتَ إِلَيْهَا مَا حُذِفَ مِنْهَا؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ يُعِيدُ الثَّلَاثِيَّ الَّذِي لَا زِيَادَةَ فِيهِ إِلَى أَصْلِهِ سِوَى التَّاءِ، وَلَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ عِنْدَهُمْ شَيْءٌ حُذِفَتْ عَيْنُهُ غَيْرُ كَلِمَتَيْنِ، أَحَدُهُمَا: سَهٌ، وَالْأُخْرَى: مُذٌ.

وَإِذَا كَانَا حَرْفَيْنِ فَقَدْ بَيَّنَّا الْأَسْئَلَةَ فِيهِمَا، وَإِذَا كَانَا اسْمَيْنِ فَفِيهِمَا ثَلَاثَةُ أَسْئَلَةٍ، أَحَدُهَا: لَمْ يُبَيَّنْ؟ وَذَلِكَ أَنَّهُمَا بِمَعْنَى مَا هُوَ مُقْتَطَعٌ مِنَ الْإِضَافَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى: مُذٌ يَوْمَانِ: أَمَدٌ ذَلِكَ يَوْمَانِ، فَـ (مُذ) بِمَعْنَى: أَمَدٌ ذَلِكَ، كَمَا بُنِيَتْ (عَلٌ) حَمَلًا عَلَى أَعْلَى الشَّيْءِ. وَالْآخَرُ بِمَعْنَى أَوَّلِ الْوَقْتِ، فَهُوَ فِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ بِمَعْنَى مَا هُوَ مُضَافٌ، وَالْوَجْهَانِ الْآخِرَانِ قَدْ بَيَّنَّا فِي الْحَرْفِ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصْلَ (مُذٌ) (مُنْذٌ) أَنَّهُ إِذَا تَقَيَّ بِـ (مُذٌ) سَاكِنٌ آخَرُ حُرِّكَتْ ذَالُهُ بِالضَّمِّ حَمَلًا عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي كَانَ لَهَا، كَمَا أَنَّكَ إِذَا اضْطُرَّرْتَ إِلَى تَحْرِيكِ مِيمٍ (عَلَيْكُمْ) حَرَكْتَهُ بِالضَّمِّ.

(١) نسب إلى الكوفيين، واختاره السهيلي وابن مالك. انظر: شرح التسهيل ٢/٢١٧، والارتشاف ٤/١٤١٨، والجنى الداني ٥٠٢.

(٢) كذا في أ، ج، وفي د: إذ. ولعله هو الصحيح، إذ لم أجد من قال إنها مركبة من (مِنْ) وَ(إِذَا)، وإنما نقل ابن يعيش عن بعضهم أنها مُركبة من (مِنْ) وَ(إِذْ)، فحذفت الهمزة تخفيفاً وغيّرت بضم أولها، وحركت الذال لسكونها ... انظر: شرح المفصل ٤/٩٥. ونقل أبو حيان والمرادي عن محمد بن مسعود الغزي أنها مركبة من (مِنْ) وَ(ذَا). انظر: الارتشاف ٤/١٤١٧ والجنى الداني ٥٠١.

(٣) لم أجد هذه العلة في كتب ابن جني. وإنما ذكرها شيخه الفارسي في الإيضاح العضدي (٢٧٤)، ثم أبو البركات الأنباري في أسرار العربية (٢٤٤).

(٤) انظر هذا القول في: الإنصاف ١/٢٨٦، وأسرار العربية ١٩٢، وشرح المفصل ٤/١١٠، وشرح الكافية ١/٧٧٧، ومغني اللبيب ٢٤١.

وفيه لغات: مُنْذُ، وَمِنْذُ، وَمُذْ وَمِذْ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي عَمَلِهِمَا فَرَعَمَ الْأَخْفَشُ أَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ يَجْرُونَ بِهَما كُلَّ شَيْءٍ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرِ، فَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ وَغَيْرُهُمْ فَـ(مُذْ) يَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا فِي لُغَتِهِمْ^(١)، فَيَقُولُ أَهْلُ الْحِجَازِ: لَمْ أَرَهُ مُذْ يَوْمَيْنِ، فَيَجْعَلُونَهُمَا^(٢) حَرْفَيْنِ بِمِثْلَةِ (مِنْ)، وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَقُولُونَ: لَمْ أَرَهُ مُذْ يَوْمَانِ، أَيْ: بَيْنِي وَبَيْنَ رُؤْيَيْهِ يَوْمَانِ، يَجْعَلُونَهُمَا اسْمَيْنِ بِمِثْلَةِ الْأَمَدِ، وَعَامَّةُ الْعَرَبِ تَقُولُ لِشَيْءٍ أَنْتَ فِيهِ: لَمْ أَرَهُ مُذْ الْيَوْمِ، وَمُذْ السَّاعَةِ، وَمُذْ اللَّيْلَةِ، وَمُذْ الْعَامِ، وَاخْتِلَافُهُمْ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا مَضَى، فَتَقُولُ بَنُو تَمِيمٍ: لَمْ أَرَهُ مُذْ الْعَامِ الْمَاضِي. وَمِنْ عِلْمِ أَهْلِ الْكُوفَةِ رَفَعُ الْمَاضِي بِهَا عَنْ أَسَدٍ وَتَمِيمٍ، وَخَفَضُ الْمَاضِي عَنْ مُزِينَةٍ وَغُطْفَانَ وَعَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ وَمَنْ جَاوَرَهُمْ مِنْ قَيْسٍ، وَرَوَّاءِ الْخَفَضِ عَنْ جَمِيعِ هَؤُلَاءِ فِي غَيْرِ الْمَاضِي، فَإِنْ أَدَخَلْتَ التَّوْنَ خَفَضْتَ بِهَا عَامِرٌ فِي الْمَاضِي وَرَفَعْتَ بِهَا هَوَازِنَ وَسَلِيمٍ^(٣).

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «فَإِذَا كَانَ مَعْنَى الْكَلَامِ: بَيْنِي وَبَيْنَهُ كَذَا فَالْرَفْعُ»^(٤)، تَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ، وَمَا زَارَنَا مُذْ لَيْلَتَانِ، فَرَفَعُ^(٥)؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْكَلَامِ: بَيْنِي وَبَيْنَ الرُّؤْيَا يَوْمَانِ، وَبَيْنِي وَبَيْنَ الزِّيَارَةِ لَيْلَتَانِ»^(٦).

قَالَ سَعِيدٌ: فِي الْمُرْتَفِعِ بَعْدَ (مُذْ) أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ، قَوْلَانِ مِنْهَا لِلْبَصْرِيِّ، وَقَوْلَانِ لِلْكُوفِيِّ، فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ لِلْبَصْرِيِّ: وَهُوَ^(٧) أَنَّ (مُذْ) مُرْتَفَعَةٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، ثُمَّ بَعْدَهَا خَبَرُهَا؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: أَمَدٌ

(١) انظر النقل عن الأخفش في: شرح الكافية ٤٥٦/١/٢.

(٢) في ج: فيجعلونها.

(٣) قال الرضي: «...» وحكي أيضاً أَنَّ الْحِجَازِيْنَ يَجْرُونَ بِهَما مَطْلَقاً، وَالتَّمِيمِيْنَ يَرْفَعُونَ بِهَما مَطْلَقاً، وَجَمْهُورُ الْعَرَبِ

إِذَا اسْتَعْمَلُوا (مِنْذُ) الَّذِي هُوَ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ ... يَجْرُونَ بِهَما مَعاً فِي الْحَاضِرِ اتِّفَاقاً، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ فِي الْجَرِّ

بِهِما فِي الْمَاضِي». انظر: شرح الكافية ٤٥٦/١/٢.

(٤) في اللمع: كذا وكذا، فارفع بهما.

(٥) في اللمع: فترفع.

(٦) اللمع ٧٥-٧٦.

(٧) في أ: هو.

أَمْدُ ذَلِكَ^(١)، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا مَعْرِفَةٌ؛ لَأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ وَلِذَلِكَ بُنِيَتْ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى مَا هُوَ مُقْتَطَعٌ عَنِ الْإِضَافَةِ.

القول الثاني: أَنَّ مَا بَعْدَهَا مُرْتَفَعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ / ١٢١ أ وَهِيَ خَيْرٌ مُقَدَّمٌ^(٢) إِذَا كَانَ بَعْدَهَا مَعْرِفَةٌ، وَلَزِمَتْ مَوْضِعاً وَاحِداً لِإِغَالِهَا فِي شَبِّهِ الْحُرُوفِ، فَشَابَهَتْ الْحُرُوفَ الَّتِي تَصَدَّرَتْ الْجُمْلُ، وَلِمُنَاسَبَتِهَا حَرْفَ الْجَرِّ، وَحَرْفُ الْجَرِّ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْاسْمِ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ، وَهَذَا الْقَوْلُ يَتَوَجَّهُ عَلَى قَوْلِ عُثْمَانَ؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ أَحَدَ قَسَمَيْهَا بِـ: بَيْنِي وَبَيْنَ الرُّؤْيَا يَوْمَانِ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ هُوَ الْقَوِيُّ، وَقَدْ أَفْسَدَ هَذَا بِقَوْلِهِمْ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنْ اللَّهُ خَلَقَنِي، إِذَا جَعَلْتَ (مُذْ) اسماً، فَلَوْ جَعَلْنَاهَا خَبَراً لَكَانَتْ (أَنْ) مُبْتَدَأَةً وَذَا لَا يَصِحُّ، وَالَّذِي يَدْفَعُ هَذَا أَنْ (مُذْ) لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ حَرْفاً أَوْ اسماً، وَهِيَ فِي كِلَا الْمَوْضِعَيْنِ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الزَّمَانِ؛ لِأَنَّهَا فِي الزَّمَانِ بِمَثَلَةِ (مِنْ) فِي الْمَكَانِ، إِلَّا أَنَّ (مِنْ) لِقُوَّتِهَا تَدْخُلُ عَلَى الزَّمَانِ أَيْضاً، قَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ^(٤)

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿G F E﴾^(٥)، التَّقْدِيرُ فِيهِ عِنْدَ الْحُذَاقِ: مِنْ مَرٍّ حِجَجٍ، وَمِنْ مُرُورٍ أَوَّلِ يَوْمٍ^(٦).

(١) نسب هذا القول للميرد وابن السراج والفارسي. انظر: المقتضب ٣/٣٠، والإيضاح العضدي ٢٧٥، والتسهيل ٩٤، وشرح الكافية ١/٢/٤٥٧، والجنى الداني ٥٠١، وارتشاف الضرب ٣/١٤١٨، ومغني اللبيب ٤٤٢.

(٢) نسب هذا القول للأخفش والزجاج والزجاجي وبعض البصريين. انظر: شرح الكافية ١/٢/٤٥٨، والارتشاف ١٤١٩/٣، ومغني اللبيب ٤٤٢.

(٣) هو زهير بن أبي سلمى.

(٤) البيت من الكامل.

روي: (مُذْ حِجَجٍ).

القنة: الجبل الصغير. والحجر: موضع. (عن الديوان).

انظر: شرح ديوان زهير لثعلب ٨٦، والجمل ١٣٩، وتهذيب اللغة ٤٧٣/١٥ (من)، ودرية الغواص ١١٨، والحلل ١٨١، والإنصاف ٣٧١/١، وأسرار العربية ٢٤٦، وشرح المفصل ٩٣/٤، واللسان ٤٢١/١٣ (من)، ومغني اللبيب ٤٤١، وشرح شواهد ٧٥٠/٢.

(٥) التوبة: ١٠٨.

(٦) قال الحريري: «وأما قوله تعالى: ﴿G F E D C B A﴾، فَهُوَ عَلَى إِضْمَارٍ مَصْدَرٍ حُذِفَ لِدَلَالَةِ

وَإِذَا كَانَتْ اسْمًا فَهِيَ اسْمُ زَمَانٍ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا اسْمَ زَمَانٍ مِثْلَهَا؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ،
وَأَنَّ) وَمَا بَعْدَهَا مَصْدَرٌ، وَالْمَصْدَرُ غَيْرُ الزَّمَانِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الزَّمَنُ مُحْذُوفًا تَقْدِيرُهُ: مُذْ
زَمَنٍ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَنِي، ثُمَّ حَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿J
k﴾^(١).

وَأَمَّا الْقَوْلَانِ اللَّذَانِ لِلْكُوفِيِّ: فَأَحَدُهُمَا: أَنْ يُضْمَرَ (كَانَ) مَعَ الْمَاضِي^(٢)، وَالثَّانِي: أَنْ
يَجْعَلَهُ صِلَةً لـ (ذُو) الَّتِي بِمَعْنَى الَّذِي^(٣).

وَمَتَى كَانَتْ (مُذْ) بِمَعْنَى الْأَمَدِ، كَانَ مَا بَعْدَهَا نَكْرَةً مَعْدُودًا فَيَنْتَظِمُ الْعَدَدُ بِهَا، تَقُولُ: مَا
رَأَيْتُ زَيْدًا، فَيُقَالُ: مَا أَمَدُ انْقِطَاعِ الرُّؤْيَا، فَتَقُولُ: مُذْ يَوْمَانِ، فَهَذَا يَقْتَضِي الْعِدَّةَ حَسَبُ،
فَإِنْ عَرَفْتَهُ لَمْ يُخْرِجْهُ التَّعْرِيفُ عَنْ أَنْ يَكُونَ عَدَدًا، تَقُولُ: مُذْ الْيَوْمَانِ، كَمَا لَمْ يُخْرِجِ الْعَدَدَ
التَّعْرِيفُ عَنْ جَوَابِ (كَمْ). وَقَالَ الْأَخْفَشُ: إِذَا قُلْتَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ، وَأَنْتَ فِي يَوْمِ
السَّبْتِ، جَازَ أَنْ تُكُونَ رَأَيْتُهُ فِي بَعْضِ يَوْمِ الْحَمِيسِ، وَلَكِنْ لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَكَادُونَ
يَحْتَسِبُونَ بِالْيَوْمِ الَّذِي هُمْ فِيهِ، قَالَ الْأَخْفَشُ: سَأَلْتُ بَعْضَ الْعَرَبِ وَقَدْ قَالَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ
يَوْمَانِ، مَتَى رَأَيْتُهُ؟ فَقَالَ: أَوَّلَ مِنْ أَمْسٍ^(٤)، قَالَ: وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَقَدْ رَأَيْتُهُ يَوْمَ
الْجُمُعَةِ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ^(٥) يَوْمَانِ، وَلَا تَحْتَسِبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَا يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَزَعَمَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ:
مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ، وَقَدْ رَأَيْتُهُ أَمْسٍ، كَمَا تَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ الْيَوْمِ، لِمَنْ لَمْ يَرَهُ غَدَوَةً وَرَأَاهُ
عَشِيَّةً، وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ الْيَوْمِ، وَلَا يَقُولُونَ: مُذْ الشَّهْرِ، وَلَا مُذْ
السَّنَةِ، وَيَقُولُونَ: مُذْ الْعَامِ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: وَهُوَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَأَجَازَ: مَا^(٦) رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمٍ
أَوْ يَوْمَانِ، وَلَمْ يَقُولُوا: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمٍ، قَالَ: اسْتَغْنَوْا عَنْهُ بِمَا رَأَيْتُهُ مِنْ أَمْسٍ، قَالَ: وَلَمْ

الكلام عَلَيْهِ، وَتَقْدِيرُهُ: مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ. انظر: درة الغواص ١١٨.

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) انظر: الجني الداني ٥٠٢.

(٣) انظر: شرح المفصل ٩٥/٤، والجني الداني ٥٠٢.

(٤) ذكر ذلك في المسائل الكبير. انظر: التذييل والتكميل ٣٥٠/٧.

(٥) في ج: منذ.

(٦) في أ: أما.

يَقُولُوا: مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ السَّاعَةِ، لِقَصَرِهَا، وَهَذَا إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي الرَّفْعِ مَمْتَنَعًا، وَأَمَّا فِي الْجَرِّ فَلَا يَمْتَنَعُ، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ عُثْمَانُ^(١).

وَالْأَخْفَشُ يَزْعُمُ أَنَّ الرَّفْعَ مَمْتَنَعٌ، وَجَوَزَ: مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ أَقَلِّ مِنْ سَاعَةٍ، لَمَّا كَانَ وَقْتُ السَّاعَةِ غَيْرَ مُجْزِ عَنْهُ، وَلَا يُجَوَزُ: مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقُولُ: مُدَّ الْيَوْمَ، وَهُوَ فِيهِ، فَكَيْفَ يَقُولُ: وَاللَّيْلَةَ، فَإِنْ نَصَبْتَ اللَّيْلَةَ صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ. وَلَا يُجَوَزُ أَنْ تَقُولَ: مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَيَوْمِ الْخَمِيسِ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَيَوْمًا قَبْلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَقَدْ رَأَاهُ فِيهِ، فَكَيْفَ يَقُولُ: وَيَوْمِ الْخَمِيسِ؟ وَكَذَا كُلُّ ظَرْفٍ يَكُونُ قَبْلَ الْمَذْكُورِ بَعْدَ (مُدَّ) وَ(مُنْذُ)، فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ جَارٌ. فَإِنْ نَصَبْتَ الظَّرْفَ الَّذِي قَبْلَهُ جَارًا، وَقَدْ جَوَزَ أَنْ تَقُولَ: مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ يَوْمَانِ، وَأَنْتَ لَمْ تَرَهُ مُدَّ عَشْرٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُجَوَزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَخْبَرَ عَنِ بَعْضِ مَا مَضَى^(٢)، فَتَجَوَّزُ تِلْكَ الْمَسْأَلَةُ عَلَى هَذِهِ، وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ: مُدَّ قَامَ، وَلَمْ يُجِزْ: مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ يَقُومُ؛ لِأَنَّ فِي الْكَلَامِ مُحذُوفًا، وَ(يَقُومُ) فِي مَوْضِعِ (قَامَ)^(٣)، فَلَمْ يَجْمَعُوا عَلَيْهِ الْحَذْفَ وَإِقَامَةَ شَيْءٍ مُقَامَ غَيْرِهِ، وَقَدْ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ: مُدَّ قَامَ اخْتَصَّ بِهَا الْجَرُّ وَلَمْ يُتَكَلَّمْ / ١٢١ ب فِيهَا بِالرَّفْعِ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ أَضَافَ هَذَا إِلَى الزَّمَنِ ثُمَّ حَذَفَ الزَّمْنَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُقَامَهُ فَهُوَ غَلَطٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُومُ مُقَامَهُ إِلَّا مَا عَمِلَ فِيهِ عَامِلُهُ، وَهُوَ فِي الرَّفْعِ أَوَّلَى.

وَيَكُونُ مَعَهَا الزَّمَنُ الْمَاضِي وَالْحَاضِرُ، وَلَا يَكُونُ مَعَهَا الْمُسْتَقْبَلُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ خِلَافٌ مَا وَضَعَتْ لَهُ، تَقُولُ: إِنَّا نَرَاكَ مُدَّ أَمْسٍ تَتَكَلَّمُ مَعَ فُلَانٍ، وَأَرَاكَ مُدَّ الْيَوْمِ تَتَكَلَّمُ مَعَهُ، وَلَا تَقُولُ: أَنَا أَرَاكَ مُدَّ غَدٍ تَتَكَلَّمُ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُجَوَّزُوا أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: أَنَا أَرَاكَ مُدَّ سَنَةٍ تَتَكَلَّمُ، فَإِنَّ الْفِعْلَ الْمُسْتَقْبَلَ وَقَعَ مَوْقِعَ الْمَاضِي، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا رَأَيْتُهُ مُدَّ سَنَةٍ يَمْدَحُكَ، وَلَا يُجَوَّزُ أَنْ تَقُولَ: مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ شَهْرٍ رَمَضَانَ وَشَعْبَانَ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ شَهْرٍ رَمَضَانَ، فَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَكَيْفَ تَقُولُ: فِي شَعْبَانَ إِلَّا وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي شَعْبَانَ ثُمَّ لَمْ تَرَهُ إِلَى أَنْ قُلْتَ: مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ شَهْرٍ رَمَضَانَ، فَإِنْ قُلْتَ: مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ شَهْرٍ رَمَضَانَ وَشَوَّالٍ،

(١) لم أقف على ذلك.

(٢) انظر هذه النقول عن الأخفش في: شرح الكافية ١/٢/٤٦٤-٤٦٥.

(٣) انظر رأيه في: شرح الكافية ١/٢/٤٦٠.

وَأَنْتَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، فَلَيْسَ بِكَلَامٍ؛ لِأَنَّكَ قَدْ رَأَيْتُهُ فِي رَمَضَانَ، وَقَدْ جُزْتَ شَوَّالًا، فَقَدْ عَلِمَ أَنَّكَ لَمْ تَرَهُ فِي شَوَّالٍ، قَالَ: وَلَا تَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا حَتَّى تَقُولَ: هَذَا، فَإِذَا قُلْتَ: مُذْ هَذَا الْيَوْمِ، وَهَذَا الْعَامِ، فَبُحِّ؛ لِاسْتِغْنَائِكَ عَنْ هَذَا، وَلَوْ قُلْتَ: مُذْ هَذِهِ السَّنَةِ، وَهَذَا الشَّهْرِ، كَانَ حَسَنًا، قَالَ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ كَذَا وَكَذَا، إِلَّا فِيمَا تَقُولُ فِيهِ: رَأَيْتُهُ كَذَا وَكَذَا، وَتَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: رَأَيْتُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلَا تَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ السَّنَةِ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ: رَأَيْتُهُ السَّنَةَ.

وَهِيَ إِذَا كَانَتْ اسْمًا عَلَى ضَرَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ لابتداء الغاية، وَيُعْرَفُ الْانْتِهَاءُ بِالْقَرَائِنِ، وَلَا يَقْتَضِي غَيْرَ الْعَدَدِ، فَإِنْ عَرَفْتَهُ جَازًا، كَمَا تَقُولُ فِي جَوَابِ (كَمْ)، وَيَكُونُ بِتَقْدِيرِ الْأَمَدِ، تَقُولُ: مَا رَأَيْتُ زَيْدًا، فَيَقُولُ لَكَ الْقَائِلُ: مَا أَمَدُ ذَلِكَ، فَتَقُولُ: مُذْ يَوْمَانِ، أَيْ: أَمَدُ ذَلِكَ يَوْمَانِ، فَإِنْ قُلْتَ: الْيَوْمَانِ، جَازًا، كَمَا تَقُولُ فِي جَوَابِ: (كَمْ مَالُكَ؟) الثَّلَاثُونَ، فَلَمْ يُفْسِدِ التَّعْرِيفُ الْمَقْصُودَ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: لِأَوَّلِ الْوَقْتِ، وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى أَوَّلِ الْوَقْتِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ عَنْ وَقْتٍ مُعَيَّنٍ، وَلَا يَنْتَظِمُ أَوَّلُ الْوَقْتِ وَالْآخِرُ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ الْآخِرُ بِقَرِينَةِ الْحَالِ، فَإِذَا قُلْتَ: مَا رَأَيْتُ زَيْدًا، فَقِيلَ لَكَ: مَا أَوَّلُ ذَلِكَ؟ قُلْتَ: مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أَيْ: أَوَّلُ ذَلِكَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، فَالتَّعْرِيفُ لَازِمٌ هَذِهِ، [وَالْتَحْصِيصُ كَقَوْلِكَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ جُلُوسٍ فِيهِ فُلَانٌ] ^(١)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْفَعَ إِلَّا مَا كَانَ زَمَانًا أَوْ مُقْتَضِيًا لِلزَّمَانِ، فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لـ (مُذْ) عَمَلٌ وَعَطْفَتْ عَلَى مَا عَمِلَتْ فِيهِ اسْمًا حَمَلَتْهُ عَلَى النَّصْبِ دُونَ حُكْمِ الْإِعْرَابِ الْمُقَدَّمِ بَعْدَ (مُذْ)، نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ قَامَ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ (قَامَ) يَحْتَمِلُ عِنْدَ الْأَخْفَشِ رَفْعًا وَخَفَضًا، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى بِهِ مِنَ الْآخَرِ، فَعُدِلَ إِلَى النَّصْبِ، وَقَدْ جَوَّزَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَيَوْمِ السَّبْتِ ^(٢)، وَقَدْ بَيَّنَّا فَسَادَهُ، وَتَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ خَمْسَةِ أَيَّامٍ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَيَوْمِ

(١) تكملة من د.

(٢) انظر: شرح الكافية ٤٦٧/١/٢.

السَّبْتِ وَيَوْمِ الْأَحَدِ، عَلَى الْبَدَلِ، فَإِنْ خَالَفَتْ فَالْتَّصِبُ. وَسَيُؤَيِّهِ يَقُولُ: مُدٌّ وَمُنْدٌ وَحَتَّى وَكَافُ التَّشْبِيهِ وَذُو لَا يُضَافُ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَى مُضْمَرٍ^(١)، وَكَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ يَجِيزُ ذَلِكَ^(٢).

قال أبو الفتح: «وتقول أنت عندنا منذ اليوم، وما فارقتنا منذ الليلة؛ لأن معناه^(٣): في اليوم وفي الليلة»^(٤).

قال سَعِيدٌ: مُدٌّ وَمُنْدٌ إِذَا جُعِلَا حَرْفِي جَرٍّ فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَ اسْمَيْنِ أَتَكَ إِذَا جَرَّرْتَ فَالْكَلَامُ جُمْلَةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ جَرٌّ مُعَلَّقٌ بِمَا قَبْلَهُ، كَالْبَاءِ فِي مَرَرْتُ بَزِيدٍ، وَأَنْتَ لَمْ تَسْتَوْعِبِ الْعِدَّةَ بِهَا، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ أَوَّلُ انْقِطَاعِ الرُّوْيَةِ، وَلَيْسَ فِيهِ نُطْقٌ بِالْآخِرِ، كَمَا أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: سِرْتُ مِنَ الْكُوفَةِ، وَأَنْتَ بَبَغْدَادَ عُلِمَ أَوَّلُ السَّيْرِ بِـ(مِنْ)، وَعُلِمَ انْتِهَاؤُهُ بِقَرِينَةِ الْحَالِ، وَنَظِيرُ هَذَا: جَالِسُ الْحَسَنِ أَوْ ابْنِ سِيرِينَ، فَلَهُ أَنْ يُجَالِسَهُمَا مَعًا، عَلَى مَا تَقْتَضِي الْإِبَاحَةُ، وَلَهُ أَنْ يُجَالِسَ أَحَدَهُمَا بِحُكْمِ (أَوْ)، فَكُلُّ مَوْضِعٍ جَرَّرْتَ لَمْ يَقَعْ الْفِعْلُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الزَّمَانِ الْمَذْكُورِ إِذَا نَفَيْتَهُ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَظْهَرْتَ (فِي) كَشَفْتَ لَكَ الْمَعْنَى وَأَوْضَحْتَهُ، فَقُلْتَ: مَا رَأَيْتُهُ فِي الْيَوْمِ، وَكُلُّ^(٥) مَوْضِعٍ رَفَعْتَ فِيهِ الْمَعْرِفَةَ الَّتِي هِيَ جَوَابُ (مَتَى) فَإِنَّهُ / ١٢٢ أ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الرُّوْيَةُ قَدْ وَقَعَتْ فِي جُزْءٍ مِنْ أَوَّلِ ذَلِكَ الزَّمَانِ، ثُمَّ انْقَطَعَتْ؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ لَوْ ظَهَرَ انْكَشَفَ الْمَعْنَى، فَتَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ مُدُّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أَيْ: أَوَّلِ ذَلِكَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَإِنْ كَانَ جَوَابَ (كَمْ) فَإِنَّ الرُّوْيَةَ لَمْ تَقَعْ فِي شَيْءٍ مِنَ الزَّمَانِ الَّذِي بَعْدَهَا إِنْ كَانَ قَبْلَهَا نَفْيًا، وَقَدْ جَوَزَ الْأَخْفَشُ وَقُوعَهُ عَلَى الْأَوَّلِ وَالثَّانِي حِكَايَةً عَنِ الْعَرَبِ^(٦)، وَإِنْ وَقَعَتْ جَوَابًا وَقَعَتْ فِي أَوَّلِ جُزْءٍ؛ لِأَنَّ (كَمْ) تَنْتَظِمُ الْعَدَدَ، فَجَوَابُهَا يَكُونُ مِنْ جِنْسِهَا، فَإِذَا قُلْتَ: مَا رَأَيْتُهُ مُدُّ يَوْمَانِ،

(١) انظر: الكتاب ٣٨٥/٢.

(٢) قال أبو حيان: «وأجاز المبرد أن يجزأ ضمير الزمان، فتقول: يوم الخميس ما رأيتك مدُّ، أو مندُّ». انظر:

الارتشاف ١٤٢١/٣.

(٣) في اللمع: المعنى.

(٤) اللمع ٧٦.

(٥) في أ: فكلُّ.

(٦) لم أقف على هذا.

فَالزَّمانُ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ هُوَ الَّذِي انْقَطَعَتْ فِيهِ الرُّؤيةُ، وَمَنْ ادَّعى أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ حَالٌ^(١) فَقَوْلُهُ غَيْرُ مُتَّجِهٍ لِعَدَمِ الضَّمِيرِ الْعائِدِ، وَامْتِناعِ وُجُودِ الْوَائِ فِيهِ، وَهُوَ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَمُنْذُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ، وَمُنْذُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْوَقْفِ، فَإِنْ لَقِيَها سَاكِنٌ بَعْدَهَا ضُمَّتْ^(٢) الدَّالُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، تَقُولُ: مُنْذُ الْيَوْمِ، وَمُنْذُ اللَّيْلَةِ، وَأَصْلُ مُنْذُ: مُنْذُ، فَحُذِفَتِ التَّوْنُ تَخْفِيفًا^(٣)».

قَالَ سَعِيدٌ: قَدْ بَيَّنَّا الْكَلَامَ فِي بِنَائِهِمَا، وَلَمْ تُبْنَ (مُنْذُ) عَلَى حَرَكَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْكُنْ مَا قَبْلَ آخِرِهَا فَتَنَاسَبَ (أَيْنَ)، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا حَالَةٌ إِعْرَابٍ فَتَنَاسَبَ مِنْ عَلٍ، وَلَيْسَتْ عَلَى حَرْفٍ مَبْدُوءٍ بِهِ فَتَنَاسَبَ كَافَ التَّشْبِيهِ الَّتِي تَقَعُ اسْمًا، فَإِنْ لَقِيَها سَاكِنٌ بَعْدَهَا حُرِّكَتِ الدَّالُ بِالضَّمِّ حَمَلًا عَلَى (مُنْذُ)، وَذَلِكَ أَنَّ السَّاكِنِينَ إِذَا التَّقِيَا وَكَانَ السَّاكِنُ الْأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ وَلَيْنٍ حَرَكَةُ مَا قَبْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ حُذِفَ [فِي] ^(٤) الْلفظُ كَمَا يُحْذَفُ فِي: اِرْمِ الْقَوْمَ، وَاغْزُ الْيَوْمَ، وَاحْشَ اللَّهُ، وَإِنْ كَانَا صَحِيحَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ حَرَكَةٍ أَحَدِهِمَا، فَإِنْ كَانَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ حُرَّكَ الثَّانِي كـ (أَمْسِ)، وَإِنْ ^(٥) كَانَ فِي كَلِمَتَيْنِ حُرَّكَ الْأَوَّلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿%\$%﴾^(٦).

وَإِذَا حُرَّكُوا السَّاكِنَ فَيَجِبُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُ حَرَكَةٌ عَدِمَهَا بِسَبَبٍ أَنْ يُعِيدُوهَا إِلَيْهِ، كَمَا قُلْنَا فِي: عَلَيْكُمُ الْمَالُ، وَإِذَا كَانَ أَصْلُ الْكَلِمَةِ عِنْدَهُمْ (مُنْذُ)، وَجَبَ أَنْ تَقُولَ: مُنْذُ الْيَوْمِ، وَهُنَا شَيْءٌ لَطِيفٌ، وَهُوَ أَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى تَقْدِيرِ مُحْذُوفٍ إِذَا كَانَتِ الْكَلِمَةُ مُعْرَبَةً، أَوْ مُقَارِبَةً لِلْمُعْرَبِ بِتَمَكُّنٍ كَيِّدٍ وَدَمٍ، وَذَا لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ: حَرْفٌ يُبْتَدَأُ بِهِ، وَحَرْفٌ يَقَعُ حَشْوًا، وَحَرْفٌ يُوقَفُ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الثَّانِي حَرْفَ عِلَّةٍ، فَلَوْلَا الثَّالِثُ لَأَزَالَ التَّنْوِينَ فَتَبْقَى الْكَلِمَةُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُقْضَى بِحَرَكَتِهِ، وَالْوَقْفُ عَلَيْهِ يَقْضِي بِسُكُونِهِ، وَهَذَا تَضَادٌّ، وَإِذَا كَانَتْ (مُنْذُ) مَبْنِيَّةً فَهِيَ بِمِثْلَةِ (كَمْ)، فَكَمَا لَا تَقُولُ فِي (كَمْ) إِنَّهَا قَدْ حُذِفَ

(١) هو السيراقي، كما سبق أن عزاها إليه.

(٢) في اللمع: ضُمَّتْ.

(٣) اللمع ٧٦.

(٤) تكملة من د.

(٥) في ج: فَإِنْ.

(٦) المزمّل: ٢.

مِنْهَا شَيْءٌ فَكَذَلِكَ هَذِهِ، فَإِنَّمَا قَالُوا: فِي (ذَا) إِنَّهُ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُمْ صَغَّرُوهُ فَقَالُوا: ذِيًا، وَوَصَفُوهُ بِهَا، وَلَحِقَتْهَا آلَةُ التَّنْيَةِ، وَلَمْ يُفْعَلْ بِـ(مُذٍ) ذَلِكَ، فَأَمَّا مَنْ قَدَّرَ الحذفَ بدلالةِ التَّصْغِيرِ لِقَوْلِهِ: (مُنِيذٌ) فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ يُصَغَّرَهُ وَهُوَ عَلَى بَابِهِ، أَوْ يُصَغَّرَهُ وَقَدْ نُقِلَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَغَّرَهُ وَهُوَ عَلَى بَابِهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ، فَنَاسَبَ بِذَلِكَ (كَمْ) وَ(مَنْ)، أَوْ يَكُونُ قَدْ نُقِلَ وَسُمِّيَ بِهِ وَصَغَّرَهُ، وَلَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ، وَالصَّوَابُ أَنْ تَكُونَ أَصْلًا بِنَفْسِهَا^(١) كَالسَّيْنِ وَ(سُوفَ)، وَإِذَا كَانَتِ الْمُعْرَبَاتُ قَدْ تُوْجِدُ الْكَلِمَتَانِ مِنْهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَفِي أَحَدِهِمَا حَرْفٌ زَائِدٌ عَلَى الْآخَرِ، وَلَا يُقَالُ إِنَّ هَذَا الْحَرْفَ الزَّائِدَ قَدْ حُذِفَ مِنَ النَّاقِصِ، فَالْأَوَّلَى مَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: دَمِثٌ وَدَمَثَرٌ، وَسَبِطٌ وَسَبْطَرٌ، وَإِنْ افْتَرَقَا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ إِذَا صَغَّرَ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ، قُلْتَ فِيهِ: مُذِيٌّ^(٢)، وَيَجُوزُ عِنْدَ قَوْمٍ: مُنِيذٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا كَمَعْنَاهَا، وَإِنَّمَا أُعِيدَتْ فِي آخِرِهِ وَلَمْ تُعَدَّ فِي وَسْطِهِ؛ لِأَنَّ مَا حُذِفَ لَامُهُ أَكْثَرُ مِمَّا حُذِفَتْ عَيْنُهُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَاجْعَلْ قَوْلَ الْعَرَبِ: مُذُ الْيَوْمِ، دَلِيلًا عَلَى أَنَّ أَصْلَ مُذٍ: مُنْذٌ. فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حُرُكَتِ الدَّالِّ بِالضَّمِّ إِتْبَاعًا لِلْمِيمِ، وَإِذَا كَانُوا قَدْ حَرَكُوا ذَالَ (مُنْذٍ) بِالضَّمِّ إِتْبَاعًا لِلْمِيمِ وَبَيْنَهُمَا حَرْفٌ / ١٢٢ ب فَالْأَوَّلَى أَنْ يُتْبِعُوا الدَّالَّ الْمِيمَ وَلَا حَاجَزَ بَيْنَهُمَا.

فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُذٌ فَمِقْيَاسُهُ مِذُ الْيَوْمِ، وَنَظِيرُ هَذَا التَّحْرِيكُ لِإِتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ قَوْلَهُمْ: مُدٌّ فِيمَنْ كَسَرَ وَضَمَّ وَفَتَحَ، فَإِذَا التَّقَتْ الدَّالُّ بِسَاكِنٍ بَعْدَهَا كُسِرَتْ، كَمَا لَوْ أَنَّهَا لَوْ ظَهَرَتْ

(١) خالف بهذا سيبويه والمبرد وغيرهما. انظر: الكتاب ٤٥٠/٣، والمقتضب ٣١/٣، وشرح السيرافي ٢٠٦/٤ أ.
(٢) بناءً على مذهبه من أن (مذ) أصل بنفسه، وهو إمَّ أن يكون من الثنائي وضعاً، وحكم الثنائي وضعاً حكماً الثلاثي المحذوف اللام، واللام المحذوفة هي واو أو ياء، فإن كانت ياء أدغمت مع ياء التصغير، وإن كانت واواً قلبت ياء لاجتماعها مع ياء التصغير ساكناً السابق منهما، ثم أدغمت مع ياء التصغير. انظر: المقرب ٤٤١، والارتشاف ٣٦٣/١، وشرح الأشموني (مع الصبان) ١٦٨/٤.

وإمَّا أَنْ يَكُونَ ثَلَاثِيًّا حَذَفَتْ لَامُهُ، وَهَذَا الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ هُنَا: وَإِنَّمَا أُعِيدَتْ فِي آخِرِهِ...، وَقَدْ نَسَبَ إِلَيْهِ هَذَا الْقَوْلَ ابْنُ الْخُبَّازِ، قَالَ: «وَقَدْ خُولِفَ سِيبَوِيهٌ، وَالَّذِي خَالَفَهُ يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِ عِنْدَ أَهْلِ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ وَإِنْ كَانَ مُتَأَخِّرًا... قَالَ ابْنُ الدَّهَّانِ: إِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْمَحْذُوفُ مِنْ (مُذٍ) حَرْفَ عِلَّةٍ يَكُونُ اللَّامُ...» تَوْجِيهِ اللَّامِ ٢٤٢ (بِتَصْرِيفِ يَسِيرٍ).

الدَّالُّ سَاكِنَةٌ فِي قَوْلِكَ: امدُدِ الْآنَ كُسِرَتْ فِي قَوْلِ الْحِجَازِيِّ، فَلَمَّا أَدْغَمَ بَنُو تَمِيمٍ حَرَّكُوا مَعَ السَّاكِنِينَ بِالْكَسْرِ، كَمَا كَانَ يَفْعَلُ أَهْلُ الْحِجَازِ، وَقَدْ يُجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مُذ) مَحذُوفَةً مِنْ: (مُنْذُ) لَمَّا رَوَى السَّيْرَانِيُّ: مُذُ بَتَحْرِيكِ الدَّالِّ بِالضَّمِّ^(١)، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يُوجِبُ تَحْرِيكَهَا، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهَا: (مُنْذُ)، كَمَا يَقُولُونَ: لَدْ جِئْتُ^(٢)، أَصْلُهَا: لَدُنْ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ مَحذُوفَةً مِنْ (لَدُنْ) لَكَانَتْ سَاكِنَةً.

(١) هي لغة غنوية. انظر: الارتشاف ١٤١٦/٣.

(٢) في ج: حيثُ.

قال أبو الفتح:

«بَابُ حَتَّى»^(١)

قال سعيد: اعلم أنما أفردَ لـ (حتى) باباً، وإن كانت من حُرُوفِ الجرِّ، ولم يُفردَ لِغَيْرِهَا من حُرُوفِهِ؛ لأنها لم تخلصْ لِلْجَرِّ، وَشَارَكَتْ فِي الْجَرِّ مَعْنَى آخَرَ، بِخِلَافِ مَا سَلَفَ مِنَ الْحُرُوفِ.

قال أبو الفتح: «اعلم أن (حتى) في الكلام على أربعة أضرب: تكون غاية فتجرَّ الأسماء على معنى (إلى)، وتكون عاطفة كالواو، ويبتدأ بعدها الكلام، وتضمّر بعدها (أن) فتتصب الفعل المستقبل على^(٢) معنى (كي)، وعلى معنى: (إلى أن)^(٣).

قال سعيد: في (حتى) لغتان، فهذيل تقول: عتّى^(٤)، وقرأ بها ابن مسعود^(٥) قوله تعالى: ﴿عَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(٦)، وتبدل حاءها عينا، والمشهور (حتى) وهي لسائر العرب، وذكر عثمان انقسامها إلى أربعة أضرب، وليست هذه قسمة؛ لأن فيها تداخلاً، وذلك أن: التي ينتصب الفعل بعدها [عنده]^(٧) هي التي ينجر الاسم بعدها، والفارسي يُقسّمها إلى ثلاثة أقسام، ويجعل التي ينتصب الفعل بعدها من حيزِ الجارة^(٨)، ومن النحاة من يُقسّمها إلى

(١) اللع ٧٦.

(٢) في اللع: على أحد معنيين: معنى كي، ومعنى إلى أن.

(٣) اللع ٧٦-٧٧.

(٤) انظر: الصحاح ٢٤١٨/٦ (عتا).

(٥) هو عبد الله بن مسعود الهذلي، أبو عبد الرحمن، (ت ٣٢هـ)، الصحابي الجليل، أحد السابقين إلى الإسلام. شهد بدرًا وهاجر الهجرة. حدث عنه أبو هريرة وأبو موسى وابن عباس وابن عمر وغيرهم. وروى عنه القراءة أبو عبد الرحمن السلمي وغيره. وكان ربما نسب إلى أمه، قال عليه الصلاة والسلام: «من سره أن يقرأ القرآن رطباً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أمّ عبد». انظر: طبقات ابن سعد ٢/٢٩٥، وسير أعلام النبلاء ٤٦١/١.

(٦) القدر: ٥. ولم أجد هذه القراءة. وإنما المروي عن ابن مسعود أنه قرأ: (عتى حين) من الآية ٣٥ من سورة يوسف. انظر: تأويل مشكل القرآن ٣٩، والمختضب ٣٤٣/١، والبحر المحيط ٣٠٧/٥. وانظر: معجم القراءات ٦٨/٨، ٢٥٦/٤.

(٧) تكملة من د.

(٨) انظر: الإيضاح العضدي ٢٧٠. وهو أيضاً رأي للجزمي، انظر: شرح اللع لابن برهان ١/١٨٠.

قَسَمَيْنِ، وَلَا يَعْتَدُ بِالْعَاطِفَةِ^(١)، وَيَجْعَلُ الَّتِي يَنْتَصِبُ بَعْدَهَا الْفِعْلُ هِيَ الْجَارَةُ لِلْاسْمِ، فَتَبْقَى الْجَارَةُ وَالَّتِي يُبْتَدَأُ بِعَدِّهَا الْأَسْمَاءُ وَيَرْتَفَعُ بَعْدَهَا الْفِعْلُ.

فَإِنْ قِيلَ عُذْرًا لِعُثْمَانَ: إِنَّ الَّتِي يَنْتَصِبُ بَعْدَهَا الْفِعْلُ قَدْ يَكُونُ أَحَدُ قِسْمَيْهَا. بِمَعْنَى (كَي)، وَ(كَي) يَنْتَصِبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا فِي أَحَدِ قِسْمَيْهَا بِهَا نَفْسِهَا، فَكَذَلِكَ تُجْعَلُ هِيَ. فَالْجَوَابُ: أَنَّ مَذْهَبَ الْبَصَرِيِّ يَقْضِي بِأَنَّ انْتِصَابَ الْفِعْلِ بَعْدَ (حَتَّى) بِـ(أَنْ) مُضْمَرَةٌ، وَلَيْسَ يَرْتَكِبُ عُثْمَانُ غَيْرَ مَذْهَبِهِ؛ لِأَنَّا لَمْ نَرْ لَهُ نَصًّا سِوَى الْمَذْهَبِ الْبَصَرِيِّ. قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «تَقُولُ إِذَا كَانَتْ غَايَةً: قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ حَتَّى بَكْرٍ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى جَعْفَرٍ»^(٢).

قَالَ سَعِيدٌ: أَوَّلُ مَا فِي هَذَا التَّعْرِيفِ وَجْهٌ الشُّذُوزِ فِي هَذَا الْحَرْفِ، وَهُوَ أَنَّهُ حَرْفٌ غَيْرُ مُخْتَصٍّ، يَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ وَالْفِعْلِ، وَإِذَا لَمْ يَخْتَصَّ فَالْقِيَاسُ الْأَلَّا يَعْمَلُ، كَهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَحُرُوفِ الْعَطْفِ وَالْحَرْفِ الْمَكْفُوفِ، أَلَّا تَرَى إِلَى دُخُولِهَا عَلَى الْاسْمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿@ B A﴾^(٣)، وَتَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٤) فِيمَنْ رَفَعَ^(٥)، فَالْجَوَابُ: أَنَّ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ غَيْرُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ، كَمَا يَقُولُ الْمُعْتَلُّ لِلْحِجَازِيِّ: إِنَّ (مَا) الدَّاخِلَةَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ غَيْرُ (مَا) الدَّاخِلَةَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَإِنْ

(١) قَالَ الشَّرِيفُ الْكُوفِيُّ: «اعْلَمْ أَنَّ الضَّرْبَ الثَّانِي مِنْ مَعَانِي (حَتَّى) أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً... بِمَثَلَةِ الْوَائِ، إِلَّا أَهَّا لَمَّا كَانَتْ أَوْضَعُ مِنَ الْوَائِ أَظْهَرُوا بَعْدَهَا الْفِعْلَ، فَقَالُوا: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتَهُ، فَيَكُونُ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا جُمْلَةً مِنَ الْكَلَامِ، لِيَفْرُقُوا بِذَلِكَ بَيْنَ كَوْنِهَا عَاطِفَةً وَبَيْنَ كَوْنِهَا جَارَةً إِذَا كَانَتْ غَايَةً، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَحْذِفَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا...». انْظُرْ: الْبَيَانُ فِي شَرْحِ اللَّعْمِ ٢٦٢-٢٦٣.

فَإِذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا جُمْلَةً، فَهِيَ وَالْإِبْتِدَائِيَّةُ سَوَاءٌ.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: «الْعَطْفُ بِحَتَّى قَلِيلٌ، وَأَهْلُ الْكُوفَةِ يَنْكُرُونَهُ الْبَتَّةَ، وَيَحْمِلُونَ نَحْوَهُ: جَاءَ الْقَوْمُ حَتَّى أَبُوكَ... عَلَى أَنْ حَتَّى فِيهِ إِبْتِدَائِيَّةٌ، وَأَنْ مَا بَعْدَهَا عَلَى إِضْمَارٍ عَامِلٍ». انْظُرْ: مَغْنِي اللَّيْسِبِ ١٧٣.

(٢) اللَّعْمُ ٧٧.

(٣) الْقَدْرُ: ٥.

(٤) الْبَقْرَةُ: ٢١٤.

(٥) هِيَ قِرَاءَةُ نَافِعٍ وَحْدَهُ مِنَ السَّبْعَةِ، وَكَانَ الْكَسَائِيُّ يَقْرَأُهَا دَهْرًا بِالرَّفْعِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى النِّصْبِ. انْظُرْ: السَّبْعَةُ ١٨١، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ١٢٣/١، وَالتَّذَكُّرَةُ ٣٣٢/٢، وَالْإِقْنَاعُ ٦٠٨/٢.

وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدًا، وَهُوَ النَّفْيُ، وَزَعَمَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ - وَهُوَ الْكِسَائِيُّ - أَنَّ الْعَامِلَ الْجَرَ إِنَّمَا هُوَ (إِلَى) مُقَدَّرَةٌ^(١)، وَأَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى زَيْدٍ، تَقْدِيرُهُ: مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى انْتَهَى مُرُورِي إِلَى زَيْدٍ، كَمَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ:

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ^(٢)

إِنَّ الْجَرَ لَـ(رُبَّ) لَا لِلْوَائِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ فَاسِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْوَائِ بِأُبْهَاءِ الْعَطْفِ، فَإِذَا رَأَيْنَا بَعْدَهَا مَعْمُولًا عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا، وَ(حَتَّى) بِأُبْهَاءِ الْغَايَةِ، وَلَيْسَ حُكْمُ الْحَرْفِ الدَّالِّ عَلَى الْغَايَةِ إِلَّا يَعْمَلُ، أَلَا تَرَى أَنَّ (إِلَى) وَهِيَ حَرْفٌ لِلْغَايَةِ عَمِلَتْ، وَلَمْ تَمْنَعِ الْغَايَةَ مِنَ الْعَمَلِ؟ فَكَذَلِكَ (حَتَّى)، / ١٢٣ أ وَيَذُلُّكَ عَلَى أَنَّ (حَتَّى) حَرْفٌ جَرَّ نَفْسُهَا لَا (إِلَى) قَوْلُهُمْ: حَتَّامٌ، وَحَتَّامَةٌ، كَمَا تَقُولُ: إِلامٌ، وَإِلَامَةٌ.

وَالدَّلِيلُ الثَّانِي: أَنَّكَ فِي بَابِ (رُبَّ) الْوَائِ لَمْ تَحْجُزْ بَيْنَهَا^(٣) وَبَيْنَ (رُبَّ) بِشَيْءٍ، وَهَذَا قَدْ حَجَزَتْ بِالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ جِدًّا، إِلَّا أَنَّ (إِلَى) لَمَّا كَانَتْ أَقْوَى مِنْ (حَتَّى) وَأَشَدَّ تَمَكَّنًا فِي الْغَايَةِ اتَّصَلَ بِهَا الْمُضْمَرُّ وَالْمُظْهَرُ [تَنْبِيهًا]^(٤) عَلَى قُوَّتِهَا، خِلَافًا لَـ(حَتَّى)، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

وَأَكْفِيهِ مَا يَجْنِي وَأَعْطِيهِ سُؤْلَهُ وَأُلْحِقْهُ بِالْقَوْمِ حَتَاهُ لَاحِقُ^(٦)
فَشَاذٌ، وَلَيْسَ عِنْدِي هَذَا الضَّمِيرُ مُتَّصِلًا، وَإِنَّمَا هُوَ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ^(٧)، كَقَوْلِهِ^(٨):

(١) انظر رأي الكسائي في البيان في شرح اللمع ٢٦٠، والإنصاف ٥٩٧/٢-٥٩٨، وتوجيه اللمع ٢٦٣ (الحاج)، وشرح الكافية ١١٥٣/٢/٢.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) في أ: بينهما.

(٤) تكملة من د.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) البيت من الطويل.

انظر: ضرائر الشعر ١٢٦، وشرح الكافية ١١٥٧/٢/٢، وخزانة الأدب ٤٧٢/٩.

(٧) أي حتى هو. وسكن الواو ضرورة.

(٨) اختلف في قائله، فقليل:

أ - العجبر السلولي.

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رَخَوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ^(١)
 وَلِهَذَا الْمَعْنَى أَخْبَرَ عَنْهُ بِـ (لَا حَقَّ)، وَالْمَجْرُورُ لَا يُخْبِرُ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْجَارُ لَهُ زَائِداً،
 وَلَوْ كَانَ مَجْرُوراً بَقِي (لَا حَقَّ) بَعِيرٍ رَافِعٍ، فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَيْتِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ
 الْمُنْفَصِلَ بِمِثْلَةِ الْمُظْهَرِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٢):

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي فَتَى حَتَّاكَ يَا بَنَ أَبِي زِيَادٍ^(٣)
 فَشَاذٌ عِنْدَ سَبِيوِيهِ^(٤)، غَيْرُ شَاذٍ عِنْدَ بَعْضِهِمْ^(٥) بَلْ مَحْمُولٌ عَلَى (إِلَى)، وَإِنَّمَا كَانَتْ (إِلَى)
 أَقْوَى؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْتَقِلُ عَنْ بَابِهَا إِلَى بَابٍ آخَرَ، وَ(حَتَّى) تَنْصَرِّفُ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ انْقِسَامَاتِهَا،
 فَلَمَّا خَرَجَتْ إِلَى بَابٍ آخَرَ ضَعُفَتْ وَقُصِرَتْ^(٦) عَنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ.

ب- المخلَّب الهلالي.

(١) البيت من الطويل.

روى: (ذلول) و(طويل) بدل (نجيب) من قصيدة لامية.

الشاهد فيه: فيناه، والأصل: فيينا هو.

الملاط: مقدم السنام. ورخو: إشارة إلى عظمه واتساعه. يصف بعيراً ضل عن صاحبه، فيئس منه، وجعل يبيع
 رحله، فبينما هو كذلك سمع منادياً يَشْتَرُ به. (عن الخزانة).

انظر: الكتاب ٣٢/١ الحاشية رقم (٣)، والقوافي للأخفش ٧، والأصول ٤٣٩/٣، ٤٦٠، والمسائل العسكرية
 ١٩٩، والتكملة ٢٢٤، والخصائص ٦٩/١، وشرح أبيات سبيويه ٣٣٢/١، وأمالي ابن الشجري ٥٠٨/٢،
 والإنصاف ٦٧٨/٢، واللباب ٤٨٨/١، وضرائر الشعر ١٢٦، وخزانة الأدب ٢٥٧/٥.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الوافر.

روايته في مصادره:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنْسًا فَتَى حَتَّاكَ يَا بَنَ أَبِي يَزِيدٍ

وروي: لا يلقاه ناسٌ.

انظر: شرح اللمع لابن برهان ٢٦١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٤/١، والمقرب ٢١٣، وشرح الكافية
 ١١٥٨-١١٥٧/٢/٢، والارتشاف ١٧٥٦/٤، والجنى الداني ٥٤٣-٥٤٤، وشفاء العليل ٦٦٨/٢، وخزانة
 الأدب ٤٧٤/٩.

(٤) قال: «ولا تقول: حناه». انظر: الكتاب ٢٣١/٤، وأيده ابن السراج وغيره. انظر: الأصول ٤٢٦/١، والمسائل
 البصريات ٦٨٧/١، وتوجيه اللمع ٢٥٦، وشرح التسهيل ١٦٨/٣.

(٥) نسب هذا للمبرد. انظر: شرح اللمع لابن برهان ٢٦١/١، وشرح الكافية ١١٥٧/٢/٢، وخزانة الأدب ٤٧٤/٩.

(٦) في ج: وقصرتها.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّ الْوَاوَ فِي الْقَسَمِ فَرَعٌ عَلَى الْبَاءِ فِيهِ، لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَهُوَ دُخُولُهَا عَلَى الْمُظْهَرِ وَالْمُضْمَرِ، وَالْوَاوُ تَدْخُلُ عَلَى الْمُظْهَرِ حَسْبُ، فَهَلَّا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي (حَتَّى) وَجَعَلْتَهَا فَرَعًا عَلَى (إِلَى)؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ كُلَّ قَسَمٍ دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْبَاءُ مِنَ الْمُظْهَرَاتِ دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْوَاوُ، وَ(حَتَّى) تَفْتَقِرُ إِلَى شَرَائِطَ حَتَّى تَكُونَ جَارَةً كـ(إِلَى):

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا، فَتَقُولُ: مَا مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى زَيْدٍ، وَلَوْ قُلْتَ: حَتَّى حِمَارٍ لَمْ يُجْزَ، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي (إِلَى). فَإِنْ قُلْتَ: قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى اللَّيْلِ، كَانَ قِيَاسًا جَيِّدًا، وَكَانَ تَقْدِيرُهُ: قَامَ الْقَوْمُ الْيَوْمَ أَوْ الزَّمَانَ حَتَّى اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ (حَتَّى) قَدْ يَنْتَهِي الْفِعْلُ عِنْدَ مَا بَعْدَهَا، وَقَدْ يَنْتَهِي بِهَا^(١)، فَإِنْ انْتَهَى عِنْدَهُ فَالْجَرُّ لَا غَيْرَ، وَإِنْ انْتَهَى بِهَا كَانَ الْإِتْبَاعُ وَالْجَرُّ.

وَالثَّانِي: أَنَّ مَا قَبْلَ (حَتَّى) فِي الْعَامِّ^(٢) يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرَ مِمَّا بَعْدَهَا، فَتَقُولُ: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدٍ، فَلَوْ قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا حَتَّى عَمَرُو، لَمْ يُجْزَ، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي (إِلَى).

وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ (حَتَّى) مَذْكُورًا لِتَعْظِيمِ أَمْرٍ أَوْ تَحْقِيرِهِ، كَقَوْلِكَ: قَدِمَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمَشَاةِ، وَمَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي (إِلَى)، لَوْ قُلْتَ: قَدِمَ الْقَوْمُ حَتَّى الرَّجَالِ لَمْ يَحْسُنْ، قَالَ الْأَخْفَشُ: وَأَحْسَنُ مِنْهُ قَوْلُهُمْ: قَدِمَ النَّاسُ حَتَّى النِّسَاءِ، وَلَوْ قُلْتَ: قَدِمَ الْقَوْمُ حَتَّى النِّسَاءِ صَحَّ وَحَسُنَ^(٣).

وَهَذَا عِنْدَ قَوْمٍ لَازِمٌ فِي كَوْنِهَا عَاطِفَةً وَجَارَةً، وَهُوَ مَذْهَبُ الرَّجَّاحِ^(٤)، وَعِنْدَ قَوْمٍ لَازِمٌ فِي الْعَاطِفَةِ حَسْبُ^(٥)، وَعِنْدَ قَوْمٍ لَازِمٌ فِي جَمِيعِ أَقْسَامِهَا^(٦).

(١) فِي ج: بِهِ.

(٢) فِي ج: الْعَدَمُ، وَفِي د: الْعِدَّةُ.

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ.

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ.

(٥) قَالَ الْمُرَادِي: «فَإِنْ قُلْتَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ (حَتَّى) الْجَارَةِ، وَ(حَتَّى) الْعَاطِفَةِ؟، قُلْتُ الْفَرْقُ مِنْ أَوْجِهِ: ... الثَّانِي أَنَّ الْعَاطِفَةَ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا غَايَةً لِمَا قَبْلَهَا، فِي زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ، وَأَمَّا الْجَارَةُ فَفِيهَا تَفْصِيلٌ: وَهُوَ أَنْ يَجْرُورَ هَا إِنْ كَانَ بَعْضُ مَا قَبْلَهُ مِنْ مَصْرُحٍ بِهِ، وَكَانَ مُنْتَهَى بِهِ فَهُوَ كَالْمَعْطُوفِ فِي اعْتِبَارِ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضًا لَشَيْءٍ لَمْ يَصْرَحْ بِهِ، أَوْ كَانَ مُنْتَهَى عِنْدَهُ لَمْ يَعتَبَرِ فِيهِ ذَلِكَ». الْجَنِّي الدَّائِي ٥٤٩.

(٦) انْظُرْ: شَرْحَ اللَّمَعِ لِابْنِ بَرَهَانَ ١٨٤/١-١٨٥.

وَلَيْسَتْ (حَتَّى) وَ(إِلَى) فِي بَابِهَا بِمِثْلِ (إِلَّا) وَ(غَيْرِ) فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، لِمَا ثَبَتَ مِنْ وُجُودِ
 الْمَعَانِي الْمُتَقَدِّمَةِ الَّتِي فِي (حَتَّى) وَلَيْسَتْ فِي (إِلَى)، وَأَنَّ (غَيْرًا) اسْمٌ، وَ(إِلَّا) حَرْفٌ، وَأَنَّ (غَيْرًا)
 مَنْقُولَةٌ مِنَ الْوَصْفِ إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَلَيْسَتْ (حَتَّى) كَذَلِكَ، وَمَنْعَ الْأَخْفَشِ مِنْ جَوَازِ: إِنَّ حَتَّى
 الْيَوْمِ زَيْدًا قَائِمًا، وَقَالَ: لَا أُجِيزُهَا حَتَّى يَتَقَدَّمَهَا كَلَامٌ^(١)، وَالَّذِي عِنْدِي فِي هَذَا أَنَّمَا امْتَنَعَ مِنْ
 أَجْلِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمًا حَتَّى الْيَوْمِ، فَفِي الْكَلَامِ تَقْدِيرٌ مَحْذُوفٌ، حَتَّى يَكُونَ مَا
 بَعْدَهَا مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا^(٢)، فَلَمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَيَّامًا فِي اللَّفْظِ كَانَ مُقَدَّرًا فِي الْمَعْنَى فَلَمْ تُقَدَّمْ عَلَى
 الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ تَدُلُّ عَلَى مَحْذُوفِهِ، فَكَأَنَّهُ مَعْمُولُ الْجُمْلَةِ فَلَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهَا، وَلَا شُبْهَةً فِي
 أَنَّمَا إِذَا كَانَتْ عَاطِفَةً فَمُتَمِّنٌّ ذَلِكَ فِيهَا، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ ضَعِيفًا فِي الْوَاوِ فَهُوَ فِي (حَتَّى)
 أَوْضَعُفٌ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْبَصْرِيَّ امْتَنَعَ مِنْ جَرِّ (كَلِيبٍ) فِي قَوْلِهِ^(٣):

فِيَا عَجَبًا حَتَّى كَلِيبٌ تَسْبِي^(٤)

لَأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَهَا مَا هُوَ مِنْ / ١٢٣ ب جِنْسٍ مَا بَعْدَهَا^(٥).

وَفِي (حَتَّى) مِنَ الْخِلَافِ مَا فِي (إِلَى) مِنْ دُخُولِ مَا بَعْدَهَا فِي حُكْمِ مَا قَبْلَهَا، وَالَّذِي
 أَوْجَبَ لَهَا ذَلِكَ أَنَّمَا لِلْغَايَةِ، وَالْغَايَةُ أَحَدُ طَرَفَيْ الشَّيْءِ، وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ طَرَفُ الشَّيْءِ
 مِنْ غَيْرِهِ، فَإِنْ قُلْتُ: قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى حِمَارٍ، كُنْتَ قَدْ جَعَلْتَ الْحِمَارَ طَرَفًا لِلْقَوْمِ وَمُنْقَطَعًا لَهُمْ،
 وَهَذَا مُحَالٌ، وَلِذَلِكَ كَانَ فِيهَا التَّعْظِيمُ وَالتَّحْقِيرُ، وَذَلِكَ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا أُخِذَ مِنْ أَدْنَاهُ فَأَعْلَاهُ

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَوْلِهِ.

(٢) فِي ج: مَا قَبْلَهَا مِنْ جِنْسٍ مَا بَعْدَهَا.

(٣) هُوَ الْفَرَزْدَقُ.

(٤) صَدَرَ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ، وَعَجَزَهُ:

كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشَعٌ

الشَّاهِدُ فِيهِ: رَفَعَ (كَلِيبٍ)، فَحَتَّى ابْتِدَائِيَّةٌ وَلَيْسَتْ جَارَةً.

انظر: ديوان الفرزدق ٥١٨/٢، والكتاب ١٨/٣، والمقتضب ٤٠/٢-٤١، والأصول ٤٢٥/١، وإعراب القرآن

للنحاس ٣٠٥/١، والحلل ٨٣، واللباب ٣٨٢/١، وشرح المفصل ١٨/٨، ٦٢، ومغني اللبيب ١٧٣، وشرح

شواهده ١٢/١، ٣٧٨، وخزانة الأدب ٤٧٥/٩.

(٥) انظر: علل النحو للوراق: ٣١٩.

غايةً، كالأنبياء مع^(١) الناس، وإذا أُخذَ من أعلاه فأدناه غايةً، كالأقوياء مع الضُعفاء، فتأمل ذلك.

ويلزمها إذا كانت جارةً من التعليلات ما يلزم في (إلى)، وفي هذا الفصل إشكال، وهو أنه يجوز أن يقال: قيم إلى زيد، فتقيم الجارَ والمجرورَ مقامَ الفاعلِ، ولا يجوز: جلسَ حتى عمرو، وعلة ذلك امتناعُ الشرائطِ التي منها الجنسية والعدد، وقد زالا، ولها نظير^(٢) إلى الاستثناء.

وتقول: لا آتيك حتى عشرٍ من الشهر، وإلى عشرٍ، ولم يُجيزوا: آتيك حتى عشرٍ، حتى تقول: وأواظبُ على إتيانك^(٣).

قال أبو الفتح: «وإذا كانت عاطفةً قلت: قام القومُ حتى زيد، ومررتُ بالقومِ حتى زيد، وضربتُ القومَ حتى زيداً»^(٤).

قال سعيد: أعلم أن العطفَ رواه سيويه عن أبي زيد^(٥)، ويلزم فيها ما لزم فيها وهي جارةٌ من الجنسية والعدّة والتّعظيم والتحقيق، فتقول: ضربتُ القومَ حتى زيداً، إذا كنتَ معظماً لزيد أو محقراً له، وبينها هنا وبينها إذا كانت جارةً فرق، وهو أنها إذا كانت جارةً لم يلزم أن يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها في حكمها، بل يكون داخلاً فيما قبلها في الجنسية، وقال المبرّد: بل يلزم أن يكون داخلاً فيما قبلها كما دخل في النسق، بخلاف (إلى)^(٦)، وفي هذا نظر.

(١) في ج: من.

(٢) في ج: نظر.

(٣) انظر: الأصول ١/٤٢٨.

(٤) اللمع ٧٧.

(٥) لم أجد روايته عن أبي زيد. وإنما قال: «... وتقول: رأيتُ القومَ حتى عبد الله، وتسكت، وإنما معناه: أنك قد رأيت عبد الله مع القوم، كما كان: رأيتُ القومَ وعبد الله على ذلك» (الكتاب ١/٩٦) فكلامه يدل على أنه جعلها عاطفة.

(٦) انظر: المقتضب ٢/٣٨.

وَمَنْ أَجَازَ دُخُولَ الْجَارِ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ لَمْ يُجِرْ دُخُولَ حَرْفِ الْعَطْفِ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ، أَعْنِي (حَتَّى). وَإِذَا كَانَتْ عَاطِفَةً كَانَ مَا بَعْدَهَا دَاخِلًا فِي حُكْمِ مَا قَبْلَهَا، كَمَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي حَرْفِ الْعَطْفِ الَّذِي هُوَ الْوَائِ، نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو.

وَيَبْنِيهَا إِذَا كَانَتْ عَاطِفَةً وَيَبْنِي الْوَائِ مُبَايَنَةً بِالشَّرَاطِطِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا، فَإِنْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِهِمْ حَتَّى زَيْدٍ، فَإِنْ أَرَدْتَ الْجَارَةَ^(١) لَمْ تَجِئْ بِالْبَاءِ بَعْدَ (حَتَّى)، وَإِنْ أَرَدْتَ الْعَاطِفَةَ جِئْتَ بِالْبَاءِ لِلْعَطْفِ عَلَى الْمُضْمَرِ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَإِذَا ابْتَدَأَ بَعْدَهَا الْكَلَامُ قُلْتَ: قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٌ قَائِمٌ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ^(٢) حَتَّى جَعَفَرٌ مَمْرُورٌ [بِهِ]^(٣)، وَيُرْوَى هَذَا الْبَيْتُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا
بِرَفْعِ (النَّعْلِ)، وَجَرَّهَا وَنَصَبَهَا^(٤)، فَمَنْ رَفَعَهَا فَبِالْإِبْتِدَاءِ، وَجَعَلَ (أَلْقَاهَا) خَبَرَهَا^(٥)،
وَمَنْ نَصَبَهَا عَطَفَهَا عَلَى (الزَّادِ)، وَجَعَلَ (أَلْقَاهَا) تَوْكِيداً^(٦)، وَإِنْ شَاءَ نَصَبَ^(٧) بِفِعْلِ
مُضْمَرٍ يَكُونُ (أَلْقَاهَا) مُفَسَّراً^(٨) لَهُ، وَمَنْ جَرَّهَا فَبِـ(حَتَّى) وَجَعَلَ (أَلْقَاهَا) تَوْكِيداً^(٩)، قَالَ
جَرِيرٌ:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ^(١٠)
قَالَ سَعِيدٌ: أَمَّا كَوْنُهَا حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ فَنَحْنُ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١١):

(١) فِي ج: الْجَارِ.

(٢) فِي اللَّمَعِ: بِالْقَوْمِ.

(٣) تَكْمِلَةٌ مِنْ د، وَاللَّمَعِ.

(٤) فِي اللَّمَعِ: يَرْوَى بَرَفْعِ النَّعْلِ وَنَصْبِهَا وَجَرَّهَا.

(٥) فِي اللَّمَعِ: خَبَرٌ عَنْهَا.

(٦) فِي اللَّمَعِ: تَوْكِيدٌ لَهُ.

(٧) فِي اللَّمَعِ: نَصَبُهَا.

(٨) فِي اللَّمَعِ: تَفْسِيرٌ.

(٩) فِي اللَّمَعِ: تَوْكِيدٌ أَيْضًا.

(١٠) اللَّمَعُ ٧٧-٧٨.

(١١) هُوَ أَمْرُ الْقَيْسِ.

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ^(١)
 فَلَا تَحْلُو (حَتَّى) فِي الْبَيْتِ مِنْ أَنْ تَكُونَ جَارَةً أَوْ عَاطِفَةً أَوْ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْإِتْدَاءِ،
 فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ جَارَةً لِمَا ظَهَرَ مِنَ الرَّفْعِ فِي الَّذِي بَعْدَهَا، وَحَكَى الْأَخْفَشُ: اجْلِسْ حَتَّى
 أَتَيْنَا يَخْرُجُ نَخْرُجُ مَعَهُ^(٢)، وَحَكَى: مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى زَيْدٌ مَمْرُورٌ بِهِ، فَلَوْ جَرَّ (زَيْدًا) بَقِيَ
 (مَمْرُورٌ) مَرْفُوعًا بِلا رَافِعٍ، وَالْأَخْفَشُ يَقُولُ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا: إِنَّ (حَتَّى) مُعْلَقَةٌ^(٣)،
 وَهَذَا طَرِيفٌ جَدًّا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْلَقُ بِأَبْ (عَلِمْتُ)، وَحَرْفُ الْجَرِّ لَا يُعْلَقُ^(٤)، وَقَدْ مَنَعَ سِيبَوِيهِ
 مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ: لَا يَجُوزُ: أَشْهَدُ بِكَذَاكَ^(٥).

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً لِدُخُولِ حَرْفِ الْعَطْفِ عَلَيْهَا وَهُوَ الْوَاوُ.
 فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ دَخَلَ حَرْفُ الْعَطْفِ عَلَى / ١٢٤ أ حَرْفِ عَطْفٍ فِي قَوْلِهِ^(٦):
 أَرَانِي إِذَا مَا بَتُّ بَتُّ^(٧) عَلَى هَوَىٍّ فَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا^(٨)

(١) البيت من الطويل.

روي: مطوت بهم. وروي بنصب (تكل) ورفعها.

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ١٧١، والكتاب ٢٧/٣، ومعاني القرآن للفراء ١٣٣/١، والمقتضب
 ٧٢/٢، وتفسير الطبري ٢٩٠/٤ (شاكِر)، والزاهر ٥٢٩/١، والإيضاح العضدي ٢٧٠-٢٧١، ٣٢٦، وشرح
 أبيات سيبويه ٦٠/٢، والمخصص ٦١/١٤، ١٢١، ٢٤٠، وشرح شواهد الإيضاح ٢٢٨، ومغني اللبيب ١٧٢،
 ١٧٤، وشرح شواهد ٣٧٤/١.

(٢) انظر هذا القول غير منسوب إلى الأخفش في: الأصول ٤٢٨/١.

(٣) لم أقف على قوله. ولكنني وجدت هذا القول منسوباً للزجاج في توجيه اللمع ٢٤٤، وله ولاين درستويه في مغني
 اللبيب ١٧٦.

(٤) انظر: الإغفال ٧٦/٢.

(٥) في الكتاب: أشهد بذلك. وفي نسخة: فكذاك. انظر: الكتاب ١٤٧/٣، وانظر: هامش رقم (٢).

(٦) اختلف في قائله، فقبيل:

أ- زهير بن أبي سلمى.

ب- صرمة بن أنس الأنصاري.

(٧) في أ: أبيت.

(٨) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: دخول الفاء على (ثم) وهما حرفا عطف.

انظر: ديوان زهير بشرح ثعلب ٢٨٥، وسر صناعة الإعراب ٢٦٤/١، ٣٨٦، وأمالى ابن الشجري ٩٠/٣،

وَدَخَلَ حَرْفُ اسْتِفْهَامٍ عَلَى حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ فِي قَوْلِهِ^(١):

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعُلُوقُ بِهِ رِثْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنَّ بِاللِّبَنِ^(٢)
فَاجْهَابُ: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَاءِ وَ(ثَمَّ) مُتَمَكِّنٌ فِي بَابِ الْعَطْفِ، فَجَازَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا
وَزِيَادَةُ أَحَدَهُمَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (حَتَّى)، إِذْ هِيَ دَاخِلَةٌ فِي بَابِ الْعَطْفِ عَلَى الْوَاوِ، وَلِهَذَا قُلَّ
مَنْ رَوَاهَا، وَقَلَّ تَصَرُّفُهَا فِيهَا، وَأَيْضًا فَإِنَّ هَذَا لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا وَجَدَ عَنْهُ مَنْدُوحَةٌ.
وَأَمَّا (أَمْ) وَ(كَيْفَ) فَلَا مَعْنِيَانِ، الْعَطْفُ وَالْاسْتِفْهَامُ، فَأُزِيلَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَعْنَى
الْاسْتِفْهَامِ مِنْهَا وَبَقِيَ فِيهَا مَعْنَى الْعَطْفِيَّةِ، وَلَمْ يُتَرَعَّ مِنْ (كَيْفَ) الْاسْتِفْهَامُ لِأَجْلِ أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ،
وَبِنَاؤُهَا لِأَجْلِ الْاسْتِفْهَامِ، فَلَمَّا لَمْ تَكُنْ جَارَةً وَلَا عَاطِفَةً بَقِيَ أَنَّ تَكُونَ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ
الْإِبْتِدَاءِ.

فَأَمَّا الْبَيْتُ [الْأَوَّلُ]^(٣) الَّذِي أَنْشَدَهُ وَهُوَ:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا
فَالثَّلَاثَةُ الْأَوْجُهُ جَائِزَةٌ فِيهِ: الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ، أَمَّا الرَّفْعُ فَمِنْ وَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنْ يَرْفَعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ(أَلْقَاهَا) خَبَرُهُ، كَمَا ذَكَرَ، وَيَكُونُ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ
الْإِبْتِدَاءِ.

وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ حَرْفًا عَاطِفًا، وَيَكُونُ قَدْ عَاطَفَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ، فَيَكُونُ
بِمِثْلَةِ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمَرُوْهُ أَكْرَمْتُهُ، وَلَا تُبَالِي بِالْمُنَاسَبَةِ.

وشرح المفصل ٩٦/٨، وشرح الكافية ٨٥٤/٢-٨٥٥، ومغني اللبيب ١٥٩، وشرح شواهد ٢٨٤/١،

وشرح أبياته ٣٦/٣، وخزانة الأدب ٤٩١/٨.

(١) هو أفنون بن صريم التغلبي.

(٢) البيت من البسيط.

العلوق: الناقة التي ترام بأنفها ولا تدر على الولد. (عن الأمازي واللسان..).

انظر: المفضليات ٢٦٣، والعين ١٦٢/١ (علق)، والبيان والتبيين ١٠/١، ومجالس العلماء ٤٢، وأمازي القالي

٥١/٢، وتهذيب اللغة ٢٤٤/١ (علق)، والبغداديات ٤١٩، وغريب الحديث للخطابي ٥٣٨/١، والخصائص

١٨٤/٢، ومقاييس اللغة ١٣٠/٤ (علق)، وأمازي ابن الشجري ٥٤/١، واللسان ٢٦٨/١٠ (علق)، ٢٢٣/١٢

(رأى)، وخزانة الأدب ١٣٩/١١.

(٣) سقط من أ.

وَأَمَّا النَّصْبُ فَمِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ (النَّعْلُ) مَعْطُوفَةً عَلَى (الزَّادِ)، وَيَكُونُ (أَلْقَاهَا) تَوْكِيدًا لَا يَلْزَمُ وَجُودُهُ، فَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ مَوْضِعَهُ نَصْبًا عَلَى الْحَالِ، عَلَى أَنْ تَكُونَ (قَدْ) مُقَدَّرَةً مَعَهُ^(١) وَتَكُونَ^(٢) فِيهِ (حَتَّى) حَرْفَ عَاطِفٍ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يُنْصَبَ (النَّعْلُ) بِفِعْلِ مُضْمَرٍ بَعْدَ (حَتَّى)، وَيَكُونُ (أَلْقَاهَا) تَفْسِيرًا لَهُ، وَلَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ كَمَا لَا مَوْضِعَ لِلْمُفَسِّرِ، وَلَا يُجُوزُ حَذْفُ (أَلْقَاهَا) هَا هُنَا فِي هَذَا الْوَجْهِ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنْ شَيْءٍ لَا يُجُوزُ حَذْفُهُ، وَيَكُونُ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ، وَتَكُونُ عَاطِفَةً أَيْضًا جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ.

وَأَمَّا الْجَرْفُ—(حَتَّى) وَيَكُونُ (أَلْقَاهَا) تَوْكِيدًا لَا يَلْزَمُ وَجُودُهُ، وَإِنْ شِئْتَ أَضْمَرْتَ مَعَهُ (قَدْ)، وَكَانَ حَالًا، وَفِي مِثْلِ هَذَا نَظَرٌ، وَهُوَ أَنَّ مَا بَعْدَ (حَتَّى) يَفْتَقِرُ إِلَى الشَّرَاطِ الْمَتَقَدِّمَةِ: الْجِنْسِيَّةِ وَالْعَدَدِ وَالتَّعْظِيمِ وَالتَّحْقِيرِ، وَهَذِهِ الشَّرَاطُ مَوْجُودَةٌ هُنَا، أَمَّا الْعَدَدُ فَإِنْ قَبَلَهَا (الصَّحِيفَةُ) وَ(الزَّادُ)، وَهَذَانِ شَيْئَانِ، وَالْإِثْنَانِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ جَمْعٌ^(٣)، وَابْنُ السَّرَاجِ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ^(٤)، وَلَكِنَّ (الزَّادَ) وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فِي اللَّفْظِ فَهُوَ فِي الْمَعْنَى جَمْعٌ، وَ(النَّعْلُ) شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَأَمَّا الْجِنْسِيَّةُ فَلَأَنَّ الْأَوَّلَ (رَحْلُهُ) كَالثَّانِي، وَأَمَّا التَّعْظِيمُ فَإِنَّهُ وَصَفَ شِدَّةَ مَا لَقِيَ حَتَّى لَمْ يَكُنْ لَهُ طَاقَةٌ بِالنَّعْلِ فَرَمَاهَا.

وَمِنْ^(٥) هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُمْ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا وَرَأْسَهَا وَرَأْسَهَا، فَالْجَرْفُ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ جَارٌّ، وَالنَّصْبُ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ عَاطِفٌ، وَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ أَيُّ: مَأْكُولٌ.

(١) فِي ج: مَعَهُ مُقَدَّرَةٌ.

(٢) فِي ج: تَكُونُ.

(٣) نَسَبَ هَذَا الْقَوْلَ لِلْخَلِيلِ. انْظُرْ: الْكِتَابُ ٤٨/٢. وَانْظُرْ: الْإِيضَاحُ فِي عِلَلِ النُّحُو لِلزَّجَاجِيِّ ١٣٧، وَرَوْضَةُ النَّاضِرِ

١٣٧/٢، وَنَهَايَةُ الْوَصُولِ لِلْسَّاعَاتِيِّ ٤٤٩/١، ٤١٥/٢، وَإِرْشَادُ الْفُحُولِ ١٢٣.

(٤) لَمْ أَجِدْ لَهُ نَصًّا، وَحَكَى أَبُو الْبَقَاءِ الْكَفَوِيُّ إِجْمَاعَ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ. (انْظُرْ: الْكَلِيَّاتُ ٣٣٢).

(٥) فِي ج: مِنْ.

وَالْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ^(١) لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ^(٢) يَصِفُ شِدَّةَ نَالَتِهِ^(٣).
 وَأَمَّا الْبَيْتُ الثَّانِي فَلِجَرِيرٍ، وَهُوَ:
 وَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تُمْجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ^(٤)
 وَقَبْلَهُ:
 رِقَابُ الْمَنَايَا تَسْتَدِيرُ عَلَيْهِمْ وَشُعْتُ النَوَاصِي لُجْمُهُنَّ تَصَلُّصُ
 بِدِجْلَةٍ إِذْ كَرُّوا وَقَيْسٌ وَرَاءَهُمْ صَفُوفًا وَإِنْ رَامُوا الْمَخَاضَةَ أَوْصَلُوا^(٥)
 /^(٦) وَرَأَيْتُ فِي نُسَخَةِ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ يَهْجُو بِهَا الْأَخْطَلُ، وَيَذْكُرُ الْجَحَافَ^(٧) وَإِيقَاعَهُ
 بِقَوْمِهِ:

- (١) من الطويل.
 انظر: ديوان المتلمس ٣٢٧، والكتاب ٩٧/١، والأصول ٤٢٥/١، والبصريات ٦٨٢/١، والإغفال ٧٢/٢، والتبصرة ٤٢٣/١، والجمل ٦٩، وشرح أبيات سيبويه ٤١١/١، وتحصيل عين الذهب ١٠٩، والحلل ٨٩، ومغني اللبيب ١٧٣، ٥٠٦، وخزانة الأدب ٢١/٣، ٤٧٢/٩.
 (٢) اختلف في قائله، فسيبويه نسبته إلى ابن مروان النحوي، وقيل: هو مروان (لابن مروان) بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة المهلي. أحد أصحاب الخليل بن أحمد. ونُسب إلى المتلمس الضبيعي، وأثبت محقق ديوانه البيتين، ونفى نسبتهم إليه. انظر: مصادر البيت.
 (٣) بعده في ج: وبعده.
 (٤) روي: (تمور دماؤها) بدل (تمج دماءها). و(مع المد) بدل (بدجلة).
 الأشكل: الذي نخالطه حمرة. (عن الديوان).
 انظر: ديوان جرير ١٤٣/١، والعين ٢٩٥/٥ (شكل)، وطبقات فحول الشعراء ٤٨١/٢، والزاهر ٥٦٤/١، ١٦١/٢، وغريب الحديث للخطابي ٢١٢/١، وتوجيه اللمع ٢٤٥، وشرح الكافية ١١٥٩/٢/٢، ومغني اللبيب ١٧٣، وشرح أبياته ١١٤/٣، ١٨٢/٦، وخزانة الأدب ٤٧٩/٩.
 (٥) الديوان ١٤٣/١. وفيه: (عُقَابُ المنايا) بدل (رقاب المنايا). و(أوحلوا) بدل (أوصلوا). قال: عقاب المنايا: الراية، شبهها بالعقاب.

- (٦) بعد هذا تقديم وتأخير في ج.
 (٧) هو الجحاف بن حكيم السلمي. وكان من خبره أن عمير بن الحباب السلمي خرج على عبد الملك بن مروان، وكان نازلاً في القرب من بني تغلب، فأساء مجاورتهم، فوقع بينهم قتال، حتى قُتِلَ بُنُوُ تَغْلِبِ عُمَيْرًا، وأرسلوا رأسه إلى عبد الملك، ثم إن الأخطل وفد على عبد الملك فدخل عليه الجحاف هذا، فقال الأخطل قصيدة استناره فيها، فغضب الجحاف، فأوقع ببني تغلب موقعة عظيمة، قتل فيها غوث والد الأخطل. فقال جرير هذه القصيدة

سَرَى نَحْوَكُم لَيْلًا كَانَ نُجُومُهُ قَنَادِيلُ فِيهِنَّ الذُّبَالُ الْمُفْتَلُّ

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى ... الْبَيْتَ وَفِيهَا:

بَكَى دَوْبَلٌ لَا يَرْقَأُ اللَّهُ دَمْعُهُ أَلَا إِنَّمَا يَنْكِي مِنَ الذِّلِّ دَوْبَلٌ^(١)

وَنَظِيرُهُ^(٢) لِلْفَرَزْدَقِ:

فِيَا عَجَبًا حَتَّى كَلِيبٌ تَسْبِي كَانَ أَبَاهَا فَهْشَلٌ أَوْ مَجَاشِعٌ^(٣)

وَالْبَيْتُ الَّذِي ذَكَرَهُ أَقْوَى / ١٢٤ ب فِي حُجَّةِ الرَّفْعِ لِبَقَاءِ (أَشْكَل) بِغَيْرِ رَافِعٍ، وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يُخَفِّضَ عِنْدَ قَوْمٍ مِثْلُ بَيْتِ الْفَرَزْدَقِ، وَيُجْعَلَ (تَسْبِي) حَالًا، وَلَيْسَتْ فِي الْبَيْتِ حَرْفَ جَرٍّ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يُلْعَى وَلَا يُعْلَقُ، وَلِأَنَّ مَعْنَى الْغَايَةِ مَوْجُودٌ فِيهَا. وَفِي هَذَا الْبَيْتِ شَيْءٌ، وَهُوَ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ يُجِيزُونَ جَرَ (كَلِيبٍ) وَيَجْعَلُونَ (تَسْبِي) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ^(٤)، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَ (حَتَّى) الشَّرَاطُ الْمُتَقَدِّمَةُ، عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ^(٥) يَزْعُمُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا زَمَانٌ فَلَا تَلْزَمُ الشَّرَاطُ لَهَا، وَلَمْ يَعْتَلِ لِذَلِكَ، وَهُمْ يَتَأَوَّلُونَ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّهُ: فِيَا عَجَبًا لِلنَّاسِ يَسْبُونَنِي حَتَّى كَلِيبٍ، احْتِقَارًا لِأَمْرِهِمْ، أَوْ: فِيَا عَجَبًا لِسَبِّ النَّاسِ حَتَّى كَلِيبٍ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ الْعَجَبُ مِنْ غَيْرِ مَعْجُوبٍ مِنْهُ، وَفِيمَا ذَكَرَ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يُرَاعَى كَمَا يُرَاعَى الْمَعْنَى، وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

وَقَالَ الْأَخْفَشُ: إِذَا قُلْتَ: انْتَظِرْ حَتَّى يَوْمٍ شَخَصْنَا مَضَى مَعَنَا، فَ—(يَوْمٍ) مَجْرُورٌ بِ—(حَتَّى)، وَ(مَضَى) جَوَابُ الَّذِي يَتَّقَدِيرِ الشَّرْطِ، وَكَذَلِكَ: انْتَظِرْ حَتَّى إِذَا تَهَيَّأَ أَمْرُنَا ذَهَبَ، فَ—(إِذَا) مَجْرُورٌ الْمَوْضِعِ عِنْدَهُ بِ—(حَتَّى)، وَ(ذَهَبَ) جَوَابُ: إِذَا تَهَيَّأَ^(٦).

جَرِيرٌ هَذِهِ الْقَصِيدَةُ فِي هِجَاءِ الْأَخْطَلِ، وَذَكَرَ وَقِيعَةُ الْجَحَافِ بِنِي تَغْلِبَ. انْظُرْ: خَزَانَةُ الْأَدَبِ ٤٨١/٩.

(١) دَوْبَلٌ: لَقَبُ الْأَخْطَلِ فِي صُغَرِهِ. انْظُرْ: الدِّيَّانُ ١٤١/١. وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٤٨٠/٩.

(٢) نَظِيرُ الْبَيْتِ الشَّاهِدِ (حَتَّى مَاءٌ دَجَلَةٌ أَشْكَل).

(٣) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

(٤) قَالَ الْبَطْلِيُّوسِي: «وَأَجَازُ الْكُوفِيُّونَ خَفَضَ (كَلِيبٍ) عَلَى الْغَايَةِ، وَيَكُونُ (تَسْبِي) تَأْكِيدًا». (الْحَلَلُ ٨٤).

وَجُوزُ الْجَرِّ، وَجَعَلَ (تَسْبِي) حَالًا، وَرُدَّ عَلَيْهِ. انْظُرْ: الْخَزَانَةُ ٤٧٦/٩.

(٥) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ. وَلَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ.

(٦) انْظُرْ: مَغْنِي الْبَلِيْبِ ١٧٤.

قال أبو الفتح: «وَقُولُ: إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (كَي)، أَطْعِ اللَّهَ حَتَّى يُدْخِلَكَ الْجَنَّةَ»^(١)، وَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى: (إِلَى أَنْ) قُلْتُ: اانتَظَرْتُهُ حَتَّى يَقْدَمَ، مَعْنَاهُ: إِلَى أَنْ يَقْدَمَ، وَتَقْدِيرُهُ^(٢) فِي الْإِعْرَابِ: حَتَّى أَنْ يُدْخِلَكَ الْجَنَّةَ، وَحَتَّى أَنْ يَقْدَمَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُجُوزُ إِظْهَارُ (أَنْ)^(٣)؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ مَرْفُوضٍ^(٤).

قال سعيد: (حتى) إِذَا دَخَلْتَ عَلَى الْأَفْعَالِ فَإِنَّ الَّذِي يَأْتِي بَعْدَهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ: مُسْتَقْبَلٌ، وَحَاضِرٌ، وَمَاضٍ^(٥)، فَالْمُسْتَقْبَلُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَنْصُوبًا؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَيَيْنِ: أَحَدُهُمَا يَكُونُ فِيهِ بِمَعْنَى (كَي)، وَالْآخَرُ بِمَعْنَى: (إِلَى أَنْ)، فَالَّذِي بِمَعْنَى (كَي) هُوَ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ عِلَّةً لِلثَّانِي، نَحْوُ قَوْلِكَ: أَطْعِ اللَّهَ حَتَّى يُدْخِلَكَ الْجَنَّةَ، أَيْ: كَي يُدْخِلَكَ الْجَنَّةَ، فَالِدُخُولُ^(٦) مَعْلُولٌ، عِلَّتُهُ الطَّاعَةُ^(٧)، بِلُطْفِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَا قَبْلَ (حَتَّى) يَكُونُ فِي هَذَا الْوَجْهِ مُحْتَمَلًا لِلْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ.

والثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا غَايَةً لِمَا قَبْلَهَا، تَنْتَهِي إِلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: اانتَظَرْتُكَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، أَيْ: إِلَى أَنْ، وَيَحْتَمِلُ الْفِعْلُ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا الْأَزْمَنَةُ الثَّلَاثَةُ، فَالْمَاضِي: كَقَوْلِكَ: سِرْتُ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُ إِلَّا مَاضِيًا، وَأَمَّا فِعْلُ الْحَالِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَرْفُوعًا أَبَدًا، وَذَلِكَ أَنْ (حَتَّى) إِنَّمَا تَعْمَلُ النَّصْبَ بِـ(أَنْ) مُقَدَّرَةً إِذَا كَانَتْ بِتَقْدِيرِ: إِلَى أَنْ، وَبِتَقْدِيرِ: كَي أَنْ، وَ(أَنْ) لَا تَدْخُلُ عَلَى الْحَالِ، فَبَطَلَ النَّصْبُ. وَالرَّفْعُ فِي الْفِعْلِ بَعْدَ (حَتَّى) عَلَى شَرِيطَةٍ أَنْ يَكُونَ حَالًا، وَأَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الَّذِي قَبْلَهَا عِلَّةً لِلْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا، وَهُوَ يَكُونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

(١) بعده في اللمع: معناه: كي يدخلك الجنة.

(٢) في اللمع: وتقديرهما.

(٣) بعده في اللمع: ها هنا.

(٤) اللمع ٧٩.

(٥) في ج: وماضٍ وحاضر.

(٦) في ج: مسبباً سببه الطاعة. عن نسخة.

(٧) في ج: والطاعة بلطف الله.

أحدهما: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ قَدْ مَضَى، والثاني: أَنْتَ فِيهِ^(١)، وَذَلِكَ تَعْرِفُهُ بِأَنْ يَحْسُنَ أَنْ يَقَعَ مَوْقَعُهُ الْمَاضِي، تَقُولُ: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ حَتَّى أُجِيبُ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ أُسْأَلُ عَنْهُ، فَيَحْسُنُ [فِيهِ]^(٢) أَنْ تَقُولَ: حَتَّى أُجِيبَ، مِثَالُ ذَلِكَ: شَرِبْتُ الْإِبِلَ حَتَّى يَجِيءَ الْبَعِيرُ يَجُرُّ بَطْنَهُ، وَمَرَضَ أَمْسٍ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ الْيَوْمَ، فَالسَّبَبُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الشَّرْبُ وَالْمَرَضُ، وَعَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٌ وَنَافِعٌ وَيَعْقُوبُ^(٣): ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٤) بِالرَّفْعِ، أَيْ: وَزُلْزِلُوا حَتَّى قَالَ الرَّسُولُ الْآنَ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَكُونَ هُنَا (حَتَّى) عَاطِفَةً، لِبُعْدِ الْمَشَاكِلَةِ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ، وَالْعَطْفُ نَظِيرُ التَّثْنِيَةِ.

وَالضَّرْبُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ قَبْلَ (حَتَّى) قَدْ مَضَى، وَالَّذِي بَعْدَهُ أَيْضًا قَدْ مَضَى، وَالْأَوَّلُ سَبَبٌ لِلثَّانِي، وَيَكُونُ حِكَايَةً حَالٍ يَحْسُنُ أَنْ يَقَعَ الْمَاضِي بَعْدَهَا، كَقَوْلِكَ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، فَالِدُخُولُ هُنَا يَكُونُ مُتَّصِلًا بِالسَّيْرِ، وَيُعْتَبَرُ بِأَنَّهُ لَا فَصْلَ بَيْنَهُمَا وَلَا مُهْلَةً، بِمِثْرَلَةِ الْفَاءِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ سَبَبًا لَمْ يَصِحَّ الرَّفْعُ، كَقَوْلِكَ: مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُثَبِّتْ سَيْرًا، فَيَكُونُ عَلَةً لِلدُّخُولِ، وَيَمْتَنِعُ الرَّفْعُ فِي قَوْلِكَ: سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، لِأَنَّ^(٥) السَّيْرَ لَيْسَ بِسَبَبٍ لِلطُّلُوعِ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ / ١٢٥ أ جَازَ فِيهِ الرَّفْعُ فَالْتَّصِبُ فِيهِ جَائِزٌ، وَلَا تَعَكِّسِ الْقَضِيَّةَ، كَذَا ذَكَرَ^(٦) النُّحَاةُ^(٧)؛ لِأَنَّ السَّيْرَ مُنْقَطِعٌ عِنْدَ الدُّخُولِ، رَفَعْتَ أَوْ

(١) في د: أَنْتَ فِيهِ مَحْيَرٌ.

(٢) تكملة من د.

(٣) سبق تخريجها، ولم أجد من نسبها إلى ابن عباس، ولا إلى يعقوب، بل إن يعقوب موافق للجمهور في النصب.

انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٣٢، والتذكرة ٢/٣٣٢، والبحر المحيط ٢/١٤٠، والبدور الزاهرة ١/١٩١،

وإتحاف فضلاء البشر ١/٤٣٦.

(٤) البقرة: ٢١٤.

(٥) في ج: أُنَّ.

(٦) في ج: ذكرت.

(٧) انظر: الكتاب ٣/٢٠.

رَفَعْتَ أَوْ نَصَبْتَ؛ لَأَنَّهُمْ ذَهَبُوا بِهِ مَذْهَبَ الْغَايَةِ، وَهَذَا قَوْلُ السَّيْرَانِي^(١) وَفِيهِ نَظَرٌ، وَإِذَا قُلْتَ: صَلَّيْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، لَمْ يَصِحَّ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مُسْتَقْبَلٌ، وَقَدْ رَوَى ثَعْلَبٌ^(٢):

وَلَا وَصَلَ حَتَّى تَصْنَعُونَ وَنَصَّنَا^(٣)

فَرَفَعَ الْأَوَّلَ، وَرَفَعَهُ مُشْكِلاً، لِأَنَّهُ قَدْ نَفَى الْوَصَلَ، ثُمَّ إِنَّهُ لَمَّا رَفَعَ الْأَوَّلَ عَادَ إِلَى الْقِيَاسِ فَنَصَّبَ الثَّانِي، وَهَذَا مُشْكِلاً؛ لِأَنَّهُ مَتَى رَفَعْتَ فَهِيَ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ، وَمَتَى انْتَصَبَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا فَهِيَ حَرْفٌ جَرٌّ، وَالْعَطْفُ نَظِيرُ التَّثْنِيَةِ، يَذُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ: مَا أَنْشَدَهُ الْفَارِسِيُّ^(٤) مِنْ قَوْلِهِ^(٥):

دَاوَيْتُ مَيْنَ أَبِي الدَّقِيشِ بِمَطْلِهِ حَتَّى الْمَصِيفِ وَتَعَلَّقَ الْقَعْدَانُ^(٦)

(١) انظر: شرحه للكتاب ٢٠٤/٣ أ.

(٢) مجالس ثعلب ٥٠/١. والبيت لعمر بن شأس.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

نذودُ الملوك عنكم ونذودُنا

وروايته في مصادره:

وَلَا صَلَّحَ حَتَّى تَضْبَعُونَ وَنَضْبَعَا

ولم أجد رواية المؤلف. وروي:

إِلَى الْمَوْتِ حَتَّى تَضْبَعُوا ثُمَّ نَضْبَعَا

وَالضَّبْعُ: مَدُّ الْأَيْدِي بِالسَّيُوفِ. وَضَبَعَ الْقَوْمُ لِلصُّلْحِ: مَالُوا إِلَيْهِ. (عن اللسان)

انظر: مجالس ثعلب ٥٠/١، وإصلاح المنطق ١٩٦، والصحاح ١٢٤٧/٣، وشرح الكافية ٨٦٨/٢/٢، واللسان

٢١٦/٨ (ضبع)، وخزانة الأدب ٥١٩/٨، وتاج العروس ٣٨٦/٢١.

(٤) قال الجرجاني: «ويقطع بأن الأمر على ما ذكرنا ... ما أنشده شيخنا رحمه الله عن أبي الفضل الرياشي من قول

الشاعر: دَاوَيْتُ ... البيت. (المقتصد ١٠٨٠/٢).

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) البيت من الكامل.

روايته في مصادره: (أبي الدهيق) بدل (أبي الدقيش)، و(تغلو) بدل (تعلق). وروي: (غبن) بدل (مين)، وروي

تصحيفاً (عين).

انظر: المقتصد ١٠٨٠/٢، والإنصاف ٥٩٩/٢، وتوجيه اللمع ٢٤٩.

فَعَطْفُهُ عَلَى (الْمَصِيفِ) (تَعَلَّقَ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ الْمَنْصُوبَ بِـ(أَنْ) هُوَ وَمَا عَمِلَ فِيهِ فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ، فَكَأَنَّهُمَا اجْتَمَعَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَقَدْ مَنَعَ سَبْيُوهُ مِثْلَ هَذَا، فَقَالَ: لَوْ قُلْتُ: سَرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا وَتَطْلُعَ الشَّمْسُ، لَمْ يَجْزُ فِي (تَطْلُعُ) النَّصْبُ وَالرَّفْعُ^(١).

وَلَوْ قُلْتُ: أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا، جازَ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ يَحْسُنُ فِي (يَدْخُلَهَا) الْمَاضِي، فَتَقُولُ: أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى دَخَلَهَا^(٢)، وَالِاسْتِفْهَامُ لَمْ يَقَعْ عَلَى السَّيْرِ، وَإِنَّمَا وَقَعَ عَنِ الْإِنْسَانِيِّ، وَلِهَذَا امْتَنَعُوا مِنْ: أَيِّ مَكَانٍ يَجْلِسُ أَحَدٌ، وَإِلَى أَيِّ النَّاسِ يَجْلِسُ أَحَدٌ، وَلَمْ يَمْتَنِعُوا مِنْ قَوْلِهِمْ: أَعِنْدَكَ أَحَدٌ؛ لِأَنَّكَ فِي (أَيِّ) مُثَبِّتٌ لِلْجُلُوسِ مُسْتَفْهَمٌ عَنِ الْمَكَانِ، وَ(أَحَدٌ) إِنَّمَا يَكُونُ لِنَفْسِي الْأَشْخَاصِ بِهِ، وَلَوْ قُلْتُ: أَسَرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، لَمْ يَجْزُ إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّ السَّيْرَ لَمْ يَثْبُتْ بَعْدُ؛ لِأَنَّ الْاسْتِفْهَامَ عَنْهُ، وَالْمَقْصُودُ فِي قَوْلِهِمْ: أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا، حِكَايَةُ الْحَالِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿هَذَانِ مِنْ : < = ﴾^(٣)، وَإِنَّمَا قَدَّرَهُ عُثْمَانُ بِـ(أَنْ)؛ لِأَنَّ (حَتَّى) حَرْفٌ جَارٌّ، وَلَا يَعْمَلُ حَرْفُ الْجَرِّ فِي الْفِعْلِ، فَقَدَّرَ مَعَهُ لَذَلِكَ (أَنْ) لِتَكُونَ هِيَ وَالْفِعْلُ اسْمًا، فَلَا تَخْرُجَ عَنْ بَابِهَا، يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ مَعَهَا (أَنْ) مُقَدَّرَةٌ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤):

حَتَّى يَكُونَ عَزِيزًا مِنْ نُفُوسِهِمْ أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعًا وَهُوَ مَخْتَارُ^(٥)

وَوُجُودُهَا بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ بَعْدَهَا يَدُلُّ عَلَى إِرَادَتِهَا بَعْدَ (حَتَّى)، وَإِنَّمَا لَمْ تَظْهَرْ (أَنْ) مَعَ الْفِعْلِ لِشَيْءٍ لَطِيفٍ، وَلَمْ أَسْمَعْ لِأَحَدٍ فِيهِ قَوْلًا مَرْضِيًّا، وَالَّذِي سَمِعْتُ فِيهِ عَنْ بَعْضِ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ (حَتَّى) غَايَةٌ، فَقَدْ^(٦) ثَبَتَ أَنَّ الَّذِي بَعْدَ (حَتَّى) يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ مَا قَبْلَهَا إِذَا كَانَتْ غَايَةً، فَلَوْ صَرَّحْنَا بِـ(أَنْ) لَكَانَ بَعْدَهَا اسْمٌ وَقَبْلَهَا فِعْلٌ، وَلَا يَلْزَمُ

(١) انظر: الكتاب ٢٦/٣.

(٢) انظر: الكتاب ٢٤/٣-٢٥.

(٣) القصص: ١٥.

(٤) هو يزيد بن حمّار السكوني. وفي شرح المرزوقي (حمّان).

(٥) البيت من البسيط.

انظر: ديوان الحماسة ١/١٠٨، وأملّي القالي ١/٤١، والتنبيه على شرح الحماسة (رسالة علمية) ١٢٠، والالائي

١٦٧/١، وشرح الحماسة المرزوقي ١/٣٠١، ولباب الآداب لأسامة بن منقذ ٢٦٧، ومغني اللبيب ٩٠٧،

وشرح شواهده ٢/٩٦٥.

(٦) في ج: وقد.

عَلَى هَذَا أَنَّ الطَّلُوعَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ السَّيْرِ؛ لِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا فِي الْفِعْلِيَّةِ، وَلَوْ صَرَّحْنَا بِ—(أَنْ) لَمْ يَكُنِ الْمَصْدَرُ مِنْ جِنْسِ الْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا ثَبَتَ فِي أَحَدِ قِسْمِي النَّصْبِ أَنَّ مَا بَعْدَ (حَتَّى) مُسَبَّبٌ وَمَا قَبْلَهُ سَبَبُهُ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْأَوَّلِ، لِمَا يَبَيَّنَاهُ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ لَهُ، وَلَمَّا ثَبَتَ فِي أَحَدِ الْقِسْمَيْنِ حَمْلُنَاهُ فِي الْآخَرِ عَلَيْهِ، وَهَذَا كَلَامٌ ظَاهِرُهُ الْاِحْتِلَالُ، أَمَّا قَوْلُهُ: «جَازَ ذَلِكَ لِاتِّفَاقِهِمَا فِي الْفِعْلِيَّةِ»^(١)، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُجِيزَ: قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى حَمَارٍ؛ لِأَنَّهُمَا اجْتَمَعَا فِي الْحَيَوَانِيَّةِ، وَذَا لَا يَجُوزُ، ثُمَّ عَادَ وَعَكَسَ الْقَضِيَّةَ، وَقَالَ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا، وَكَلَامُهُ مُحْتَلٌّ، وَإِنَّمَا لَمْ تَظْهَرْ (أَنْ) بَعْدَهَا لِأَجْلِ أَنَّنَا لَوْ صَرَّحْنَا بِ—(أَنْ) تَعَيَّنَ الْأِسْمُ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ الدَّالُّ عَلَى عُمُومِ الْفِعْلِ، وَيَكُونُ الَّذِي قَبْلَهُ خَاصًّا، فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا أَعَمًّا مِمَّا قَبْلَهَا، وَهَذَا مُنَاقِضٌ لِمَعْنَاهَا فِي الْأَسْمَاءِ.

الثَّالِثُ^(٢): أَنْ (حَتَّى) تَكُونُ عَاطِفَةً غَيْرَ عَامِلَةٍ، وَمَعْنَاهَا فِي الْعَطْفِ وَفِي غَيْرِهِ سَوَاءٌ، وَهُوَ مُتَقَارِبٌ فِي الْغَايَةِ وَالْجِنْسِيَّةِ، فَتَقُولُ: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا^(٣)، حَكَاهَا أَبُو زَيْدٍ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ (حَتَّى) وَ(إِلَى) قَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ، مِنْ دُخُولِ (حَتَّى) عَلَى الْمُظْهَرِ حَسَبُ، وَأَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا، / ١٢٥ ب وَأَنْ يَكُونَ أَقْلٌ مِمَّا قَبْلَهَا، وَأَلَّا يَقَعَ خَبَرًا عَنْ مُبْتَدَأٍ، وَأَلَّا يُقَامَ مُقَامَ الْفَاعِلِ، وَأَنْ فِيهَا مَعْنَى الْاِسْتِثْنَاءِ، وَ(إِلَى) لَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِيهَا، بَلْ حُكْمُهَا حُكْمُ (فِي) وَ(مِنْ) فِي الْعَمَلِ، وَأَجَازَ سَبِيوِيهِ: إِنَّمَا سَرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا، بِالنَّصْبِ، وَمَنْعَ مِنَ الرَّفْعِ إِذَا كُنْتَ مُحَقَّرًا لِسَيْرِكَ^(٤)، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّفْعَ يَدُلُّ عَلَى اتِّصَالِ السَّيْرِ وَطُولِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقُولُ: سَرْتُ فَإِذَا أَنَا أَدْخُلُهَا، وَالسَّيْرُ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ انْقَطَعَ لَمْ تَقُلْ: فَإِذَا أَنَا أَدْخُلُهَا؛ لِأَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ يَكُونَ فِي حَالَةِ دُخُولِ وَالسَّيْرِ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ لَا يَكُونُ مَعَ السَّيْرِ الْمُنْقَطِعِ، وَالنَّصْبُ لَا يُوجِبُ عَلَيْكَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّكَ قَدْ تَقُولُ: سَرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا فَإِذَا أَنَا لَمْ أَدْخُلُهَا، وَقَدْ أَجَازَ سَبِيوِيهِ: إِنَّمَا سَرْتُ قَلِيلًا حَتَّى أَدْخُلُهَا^(٥)، بِالرَّفْعِ، لَمَّا أَثْبَتَ سَيْرًا قَلِيلًا، فَكَأَنَّهُ تَضَادُّ، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ: الْمَسَافَةُ قَرِيبَةٌ،

(١) فِي ج: الْمَصْدَرِيَّة، وَفَوْقَهَا: الْفِعْلِيَّة دُونَ تَصْحِيحِ، وَلَا إِشَارَةَ لِنَسْخَةِ.

(٢) مِنْ أَضْرَبَ (حَتَّى).

(٣) انْظُرْ: أَسْرَارَ الْعَرَبِيَّةِ ٢٤٠.

(٤) انْظُرْ: الْكِتَابَ ٢١/٣-٢٢، وَشَرَحَ السَّيْرَ فِي ٢٠١/٣ ب.

(٥) انْظُرْ: الْكِتَابَ ٢٢/٣.

قَالَ^(١) سِيَّوِيهِ: لَوْ قُلْتُ: سِرْتُ حَتَّى يَدْخُلَهَا زَيْدٌ، لَمْ يَصِحَّ الرَّفْعُ، وَلَوْ قُلْتُ: سِرْتُ حَتَّى يَدْخُلَهَا ثَقَلِي، جَازَ الرَّفْعُ وَالتَّنْصِبُ^(٢)، وَفِيهِ نَظَرٌ.

(١) فِي ج: وَقَالَ.

(٢) انْظُر: الْكِتَاب ٢٦/٣.

قال أبو الفتح:

«بَابُ الإِضَافَةِ

وَهِيَ فِي الْكَلَامِ عَلَى ضَرِيْنٍ، أَحَدُهُمَا: ضَمُّ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ، وَهُوَ^(١) غَيْرُهُ بِمَعْنَى اللَّامِ، وَالْآخَرُ ضَمُّ^(٢) اسْمٍ إِلَى اسْمٍ هُوَ بَعْضُهُ بِمَعْنَى (مِنْ)^(٣).

قَالَ سَعِيدٌ: أَصْلُ الإِضَافَةِ الإِسْنَادُ، مِنْ قَوْلِكَ: أَضَفْتُ ظَهْرِي إِلَى الْحَائِطِ، أَيْ: أَسَدَّدْتُهُ إِلَيْهِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤):

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى جَنْبِ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشْطَبٍ^(٥)

وَكُلُّ اسْمٍ يَلِي اسْمًا لَيْسَ بِخَيْرٍ عَنْهُ وَلَا تَابِعٍ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ، فَالثَّانِي مَجْرُورٌ إِذَا كَانَ يَلِيهِ عَلَى شَرِيطَةٍ أَلَّا يَكُونَ الْمُرتَّبُ لَهُ الْفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ، فَ: ضَارِبٌ زَيْدًا، فِي حُكْمِ الْفِعْلِ، وَالْمَتَّبِعُ يُشْبِهُ عَامِلَ الْإِعْرَابِ، وَكَذَلِكَ الْمُبْتَدَأُ لِقِتْضَائِهِ الْخَبَرَ، وَكَذَلِكَ الْمَوْصُولُ لِقِتْضَائِهِ الصَّلَةِ، فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ كَالْعَامِلِ لِلْإِعْرَابِ، فَحُكْمُهُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْمَعْمُولِ، فَالْمُضَافُ قَدْ اجْتَمَعَ لَهُ أَمْرَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُتَمِّمٌ لِلأَوَّلِ وَمَعْمُولٌ لَهُ^(٦)، فَيَجِبُ مِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ أَنْ يَكُونَ ثَانِيًا، فَكُلُّ مُضَافٍ صَلَحَ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا عَنْ مُضَافِهِ فَهُوَ بِمَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ فَهُوَ بِمَعْنَى اللَّامِ، وَالْمُضَافُ إِنَّمَا عَمِلَ فِي الثَّانِي بِحُكْمِ النَّيَابَةِ عَنْ حَرْفِي الإِضَافَةِ، اللَّذَيْنِ هُمَا اللَّامُ وَ(مِنْ)،

(١) فِي اللَّامِ: هُوَ.

(٢) فِي اللَّامِ: هُوَ ضَمُّ.

(٣) اللَّامُ ٨٠.

(٤) هُوَ أَمْرُ الْقَيْسِ.

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ.

مَشْطَبٌ: الشَّطْبَةُ: طَرِيقَةٌ فِي مَتْنِ السِّيفِ (الْعَيْنُ ٢٣٩/٦) (شَطْبٌ).

انْظُرْ: دِيَوَانَ أَمْرِ الْقَيْسِ بِشَرْحِ الْحَضْرَمِيِّ ١٣٦، وَغَرِيبُ الْحَدِيثِ لِابْنِ سَلَامٍ ١٨/١، وَجُمْهُرَةُ اللُّغَةِ ٩٨/٣

(ضَفِي)، وَتَهْذِيبُ اللُّغَةِ ٧٣/١٢ (ضَافٌ)، وَمَقَائِيسُ اللُّغَةِ ٣٨١/٣ (ضَيْفٌ)، وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ ٥٧/٢ (ضَيْفٌ)،

وَتَوْجِيهِ اللَّامِ ٢٥٠، وَاللِّسَانُ ٢١٠/٩ (ضَيْفٌ).

(٦) الثَّانِي كَوْنُهُ مَعْمُولًا لَهُ.

و(من)، فَحُذِفَتِ اللَّامُ لِتَحْقِيقِ التَّعْرِيفِ أَوْ لِلتَّخْفِيفِ مَجَرَّدًا، وَحُذِفَتِ (مِنْ) لِلتَّخْفِيفِ مَجَرَّدًا، وَأَمَّا اسْتِحْقَاقُهُ الْجَرَ فَقَدْ بَيَّنَّاهُ مُتَقَدِّمًا، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

ثُمَّتَ نَجِيَّتَهُمْ مِمَّا أَصَابَهُمْ وَأَنْتَ مِنْ بَعْدِهِ نَجِيَّتَ ذَا الثُّونَا^(٢)

فَالْفَارِسِيُّ يَعْتَقِدُ أَنَّ الشَّاعِرَ وَقَفَ عَلَى الثُّونِ ثُمَّ حَرَّكَهَا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ^(٣)، وَهَذَا رَدِيٌّ، لِمَا يَلْزَمُ مِنْ: رَأَيْتُ غُلَامَ زَيْدًا، وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ رَكَبَ الْأَسْمِينَ وَأَعْرَبَ الْآخَرَ، كـ(حَضَرَمَوْتَ).

وَقِيلَ: إِنَّمَا اسْتَحَقَّ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الْجَرَ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: جَاءَنِي غُلَامٌ، وَأَنْتَ تُرِيدُ غُلَامَ زَيْدٍ لَمْ يُجْزَ، كَمَا أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: رَغَبْتُ فِي لَمْ يُجْزَ، فَشَابَهُ الْأَوَّلُ حَرْفَ الْجَرِّ، فَعَمِلَ الْجَرُّ. وَفِي الْإِضَافَةِ مَا لَيْسَ بِتَقْدِيرِ اللَّامِ وَلَا بِتَقْدِيرِ (مِنْ)، وَسَنَذْكُرُهُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَدْ تَقَعُ فِي كَلَامِهِمُ الْإِضَافَةُ لَا تُزِيلُ التِّبَاسًا بِوُجُودِهَا، كَقَوْلِكَ: شَمْسُ النَّهَارِ، وَبَدْرُ الدُّجَى، وَكَعَبُ السَّاقِ، وَنَحْوِهِ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «فَالْأَوَّلُ^(٤) مِنْهُمَا نَحْوُ قَوْلِكَ: هَذَا غُلَامُ زَيْدٍ، أَي: غُلَامٌ لَهُ، وَهَذِهِ دَارُ عَبْدِ اللَّهِ، أَي: دَارٌ لَهُ»^(٥).

(١) هو عمران بن حطان.

(٢) البيت من البسيط.

وروايته: (ثُمَّتَ نَجِيَّتَهُ).

انظر: شرح اللمع لابن برهان ٤٩٠/١. ولم أحده في غيره.

وقبله الشاهد الآخر:

نَجِيَّتَ يَا رَبُّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ	فِي فُلِّكَ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا
وَعَاشَ يَدْعُو بَايَاتٍ وَبَيْنَاتٍ	فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَا
ثُمَّتَ نَجِيَّتَهُ... الْبَيْت.	

(٣) انظر: شرح اللمع لابن برهان ٤٩٠/١. ينقله عن ابن جني عن شيخه.

(٤) في اللمع: الأول.

(٥) اللمع ٨٠.

قال سَعِيدٌ: الإِضَافَةُ الَّتِي بِمَعْنَى اللَّامِ عَلَى ضَرَبَيْنِ: إِضَافَةُ مُحَضَّةٍ وَإِضَافَةُ غَيْرِ مُحَضَّةٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْهَا إِلَّا قِسْمًا وَاحِدًا، وَالِإِضَافَةُ الْمُحَضَّةُ عَلَى ضَرَبَيْنِ: إِضَافَةُ مُلْكٍ، وَإِضَافَةُ تَخْصِيصٍ، فَإِضَافَةُ الْمَلِكِ: دَارُ زَيْدٍ، وَثَوْبُ عَمْرٍو، وَإِضَافَةُ التَّخْصِيصِ: سَرَجُ الدَّابَّةِ، وَمَسْجِدُ عَبْدِ اللَّهِ، وَكُلُّ الدَّرَاهِمِ مِنْ بَابِ اللَّامِ، وَذَلِكَ أَنَّ (كُلًّا) اسْمٌ لِأَجْزَاءِ الشَّيْءِ، وَكُلُّ جُزْءٍ مِنْهَا غَيْرُ الْآخَرِ، وَكُلُّ اسْمٍ / ١٢٦ أ لِعُمُومِ هَذِهِ الْأَجْزَاءِ، وَالْأَجْزَاءُ غَيْرُ الْمُتَجَزِّي، وَلَا تَكُونُ الْإِضَافَةُ فِيهِ بِمَعْنَى (مِنْ)، لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ الْفَسَادِ، وَذَلِكَ أَنَّ (كُلًّا) اسْمٌ لِلْأَجْزَاءِ جُمْعَ، فَإِذَا جِئْتَ بِـ (مِنْ) كَانَ عَكْسَ مَوْضُوعِهَا، فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ: كُلُّ^(١) مِنَ الدَّرَاهِمِ، فَتَكُونُ الدَّرَاهِمُ أَكْثَرَ مِنْ نَفْسِهَا، وَهَذَا مُحَالٌ، فَإِذَا ثَبَتَ فِي (كُلِّ) ذَلِكَ ثَبَتَ فِي (بَعْضٍ) مِثْلُهُ.

وَالِإِضَافَةُ غَيْرِ الْمُحَضَّةِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: اسْمُ الْفَاعِلِ، إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: السَّمَاعُ وَالْقِيَاسُ، أَمَّا السَّمَاعُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ Z Y X W ﴾ [١] ^ _ ﴿^(٢)﴾، فَوَصَفَ التَّنَكُّرَ بِهِمَا، وَصُورَةَ التَّعْرِيفِ مَوْجُودَةً فِيهِمَا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ^(٣):

سَلِّ الْهَمُومَ بِكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ نَاجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسٍ^(٤)
وَالْتَّنَكُّرُ لَا تُوصَفُ بِالْمَعْرِفَةِ، وَلَا تُوصَفُ الْمَعْرِفَةُ بِالتَّنَكُّرِ، وَيَذُكُّكَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْإِضَافَةُ غَيْرُ مُحَضَّةٍ إِدْخَالُ (رُبَّ) عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ^(٥):

(١) فِي أ: بِكُلِّ.

(٢) الْأَحْقَافُ: ٢٤.

(٣) هُوَ الْمَرَّارُ الْأَسَدِيُّ.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ.

مُعْطِي رَأْسِهِ: أَيِ إِنَّهُ مَنْقَادٌ. نَاجٍ: سَرِيعٌ. وَالصُّهْبَةُ: الْحُمْرَةُ. وَالْعَيَّسُ: بَيَاضٌ يَخَالِطُهُ شُقْرَةٌ يَسِيرَةً.

الشَّاهِدُ فِيهِ: مُعْطِي رَأْسِهِ، حَيْثُ إِنَّ إِضَافَةَ (مُعْطٍ) إِلَى مَا أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ لَمْ يَكْسِبْهُ تَعْرِيفًا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَضَافٌ إِلَيْهِ (كُلِّ)، وَ(كُلِّ) لَا تَضَافُ إِلَّا إِلَى نَكْرَةٍ.

انْظُرْ: الْكِتَابُ ١/١٦٨، ٤٢٦، وَالْإِيضَاحُ الْعِضْدِيُّ ١٧٣، وَشَرْحُ أَبِيَاتِ سَيَبَوِيهِ ١/١٠٢، وَالْمُخْتَسَبُ ١/١٨٤،

وَالْمُخَصَّصُ ٦٣/٧، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ١٢٣، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ١٧٤، وَإِيضَاحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ١/١٦٢،

وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٢/١٢٠، وَاللِّسَانُ ٦/١٣٨ (عَرَدَسَ).

(٥) هُوَ جَرِيرٌ.

يَا رَبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يُطْلَبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحَرِمَانَا^(١)
وَوَرَبِّ لَا تَدْخُلْ عَلَى مَعْرِفَةِ ظَاهِرَةِ الْبَيْتَةِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٢):

أَمَاوِيَّ إِنِّي رَبُّ وَاحِدٍ أُمِّهِ أَجَرْتُ فَلَا قَتْلَ لَدَيَّ وَلَا أَسْرُ^(٣)

فَإِنَّ (وَاحِدَ أُمِّهِ) وَ(عَبْدَ بَطْنِهِ) عِنْدَ الْعَرَبِ نَكْرَتَانِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْهَاءَ فِي (وَاحِدِ أُمِّهِ) وَ(عَبْدِ بَطْنِهِ) لَا تَعُودُ إِلَى (عَبْدٍ) وَلَا إِلَى (وَاحِدٍ) لِفَسَادِ الْمَعْنَى وَتَضَادِّهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ مُتَعَرِّفٌ بِالْبَطْنِ، وَالضَّمِيرُ إِذَا جُعِلَ لِلْعَبْدِ تَعَرَّفَتِ الْبَطْنُ بِهِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُعَرِّفَ الْعَبْدُ الْبَطْنَ، وَقَدْ تَعَرَّفَ بِهِ؟ وَهَكَذَا (وَاحِدِ أُمِّهِ) لَا تَعُودُ الْهَاءُ إِلَى (وَاحِدٍ) لِفَسَادِ الْمَعْنَى، إِذِ الْوَاحِدُ مُتَعَرِّفٌ بِالْأُمِّ، فَكَيْفَ تَتَعَرَّفُ الْأُمُّ بِالْوَاحِدِ؟ وَإِنَّمَا يَعُودُ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ مَذْكُورٍ، إِمَّا مُبْتَدَأً وَإِمَّا مَوْصُوفٌ، وَكَذَلِكَ هَذَا غُلَامٌ غُلَامِهِ، لَا تَعُودُ الْهَاءُ إِلَى (غُلَامٍ) الْأَوَّلِ، وَلَا الثَّانِي، لِفَسَادِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا تَعُودُ عَلَى غَيْرِهِمَا.

وَهُنَا نُكْتِتُ طَرِيفَةً، وَهِيَ أَنَّ التَّنْوِينَ إِنَّمَا حُذِفَ لِلِاسْتِخْفَافِ فِي قَوْلِكَ: هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ غَدًا، فَلَمْ حُذِفْ فِي (مُعْطٍ) وَقَدْ حَصَلَ بِحَذْفِهِ مَا هُوَ أَثْقَلُ مِنْهُ وَهُوَ الْيَاءُ؟ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَمْتَنَعَ هَذَا، كَمَا أَنَّهُمْ أَجَازُوا صَرْفَ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي الشَّعْرِ إِلَّا مَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ ذَلِكَ، وَذَلِكَ إِنَّمَا ارْتَكَبُوهُ لَزِيَادَةِ حَرْفٍ يَسْتَقِيمُ الْوِزْنُ بِهِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ فِي (حُبْلَى)؛ لِأَنَّهُمْ يَكُونُونَ قَدْ حَذَفُوا حَرْفًا وَجَازُوا بِعَوَضِهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى ارْتِكَابِ هَذِهِ الصَّرُورَةِ.

(١) البيت من البسيط.

انظر: ديوان جرير ١/١٦٣، والكتاب ١/٤٢٧، ومعاني القرآن ٢/١٥، والمقتضب ٣/٢٢٧، ٤/١٥٠، ٢٩٨، والجمال ٩١، ١٨٠، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٤٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٥٧، والحلل ١٢٤، ٢٥٨، والحماسة البصرية ٣/٩٧٤، ومغني اللبيب ٦٦٤، وشرح شواهد ٢/٧١٢، ٨٨٠.

(٢) هو حاتم الطائي.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (فإني وحدي) بدل (أماوي)، و(أخذت) بدل (أجرت)، و(عليه) بدل (لدي).

انظر: ديوان حاتم ٢٠١، والزاهر ١/٣٣٣، والعقد الفريد ١/٢٩١، وتهذيب اللغة ٥/١٩٩ (وحد)، والمستقصى ١/٥٣، والفائق ١/١٠٥، وشرح الكافية ١/٨٨٧، واللسان ٣/٤٤٩ (وحد)، وجمع الهوامع ٢/٤٧، وخزانة الأدب ٤/٢١٠.

وَالْجَوَابُ عَنِ الْفَصْلِ: أَنَّ الْيَاءَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَحْفَ مِنْ التَّنْوِينِ، بِدَلَالَةِ أَنَّ الْيَاءَ تُحْذَفُ لالتقاء الساكنين في اللفظ، والتَّنْوِينُ يُحَرِّكُ لالتقاء الساكنين في القول القوي، وَلَا يَلْزَمُنَا تحريك الياء في النَّصْبِ، فَإِنَّ حَرَكَتَهَا تُثَبِّتُهَا ثَبَتَ التَّنْوِينُ أَوْ حُذِفَ، وَأَيْضاً فَإِنَّ الْيَاءَ حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين، هِيَ وَالتَّنْوِينُ، فَإِذَا حُذِفَ التَّنْوِينُ عَادَتِ الْيَاءُ.

وَمَنْ جَعَلَ (مُطْرُناً)^(١) بَدَلًا مِنْ (عَارِضٍ) فَقَدْ تَعَسَّفَ^(٢)، إِذْ هُوَ صِفَةٌ، وَالصِّفَةُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مَوْصُوفٍ، فَيَكُونُ مَوْصُوفُهُ مَحْذُوفًا، وَهَذَا يَقْبَحُ، وَمَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ نَكِيرَةً إِيَّائِهِ مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ، كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ضَارِبٍ عَمْرٍو السَّاعَةَ أَوْ غَدًا، عَلَى تَقْدِيرٍ: مُقَدَّرًا. وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَإِنَّهُمْ نَزَلُوهُ مَتَرْلَةً الْفِعْلِ فِي الْعَمَلِ، كَمَا نَزَلُوا الْفِعْلَ الَّذِي بِمَعْنَاهُ مَتَرْلَتُهُ فِي الْإِعْرَابِ، لِمَا سَنَبَّيْنُ فِي بَابِهِ. فَأَمَّا إِضَافَتُهُ فَبِحُكْمِ الْأِسْمِيَّةِ الَّتِي هِيَ لَهُ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ أَحْكَامِ الْأَسْمِ بَاقٍ فِيهِ، وَلِهَذَا ابْتَدَى بِهِ، وَدَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ.

وَالثَّانِي^(٣): الصِّفَةُ الْجَارِيَةُ إِعْرَابُهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ لِمَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهِ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ، فَـ(الْوَجْهُ) يَرْتَفِعُ بِـ(حَسَنٍ)، وَنُقِلَ الضَّمِيرُ مِنَ (الْوَجْهِ) فَجُعِلَ فَاعِلًا لـ(حَسَنٍ) فَاسْتَرَفَّ فِيهِ، فَسَلَبَ الْوَجْهَ تَعْرِيفَهُ، وَعَوَّضَ عَنِ الْإِضَافَةِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ، وَلَمْ يَصِحَّ رَفْعُهُ؛ لِأَنَّ (حَسَنَ) لَا يَرْفَعُ شَيْئَيْنِ وَلَا يَنْصِبُهُ؛ لِأَنَّهُ / ١٢٦ ب لَا يَتَعَدَّى الْفِعْلُ مِنْهُ، فَالْأَوَّلَى بِالصِّفَةِ أَلَّا تَتَعَدَّى، وَ(الْوَجْهَ) مَعْرِفَةٌ فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزًا، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا حُذْفُ التَّنْوِينِ مِنَ الْأَوَّلِ وَجَرُّ الثَّانِي، وَيَدُلُّكَ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ وَصَفُكَ بِهِ النَّكِرَةَ، فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَصِلَ بِهِ مَعْرِفَةً أَدَخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى الْأَوَّلِ، وَإِنْ شِئْتَ جَرَرْتَ، لِمَا بَيَّنَّا، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ حَمَلًا عَلَى: الضَّارِبِ الرَّجُلِ، فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهَ، وَإِنْ [شِئْتَ]^(٤) جَرَرْتَ الثَّانِي مَعَ تَعْرِيفِ

(١) فِي آيَةِ الْأَحْقَافِ السَّالِفَةِ.

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ أَعْرَبَهُ بَدَلًا، وَإِنَّمَا أَعْرَبَ صِفَةً. انْظُرْ: مُعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ ٤/٤٤٥، وَالتَّبْيَانُ ٢/١١٥٧، وَالفَرِيدُ ٥/٦١٠، وَالدَّرُ الْمَصُونُ ٩/٦٧٤.

(٣) مِنَ الْإِضَافَةِ غَيْرِ الْمُحْضَةِ.

(٤) تَكْمِلَةٌ مِنْ د.

الأَوَّلِ [وَتُعَرِّفُهُ] ^(١) بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ، فَلَمَّا كَانَ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ: حَسَنٌ وَجْهَهُ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ فِي الْمَعْنَى، وَكَانَ الْأَوَّلُ نَكْرَةً كَانَ الثَّانِي نَكْرَةً، وَيَكْفِي فِي أَنَّ إِضَافَتَهُ غَيْرُ حَقِيقِيَّةٍ اجْتِمَاعُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْحَسَنِ الْوَجْهِ، وَأَنْتَ لَا تَقُولُ: الْغُلَامُ الرَّجُلُ ^(٢)، وَيَجُوزُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عِدَّةُ أَوْجْهِ، وَهِيَ فِي الْقِسْمَةِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ وَجْهًا، لِلتَّنْكِيرِ تِسْعَةً، وَلِلتَّعْرِيفِ فِي الْأَوَّلِ تِسْعَةً، وَالْبَصْرِيُّونَ يَمْنَعُونَ مِنْ بَعْضِهَا ^(٣)، وَسَنَذْكُرُهُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَجَعَلَ بَعْضُهُمُ الْأَلِفَ وَاللَّامَ فِي (الْوَجْهِ) وَ(العَبْدِ) [مِنْ قَوْلِكَ: زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ، وَفَارُهُ الْعَبْدُ، لِلْجِنْسِ، وَمَنْعَ وَصْفِ الْوَجْهِ وَالْعَبْدِ] ^(٤) لَا سِتْغَرَاقَهُمَا الْجِنْسَ جَمِيعَةً.

الثَّالِثُ: إِضَافَةُ (أَفْعَلٍ) إِلَى مَا هُوَ بَعْضٌ لَهُ، [نَحْوُ] ^(٥) قَوْلِكَ: أَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَهَذَا الْقِسْمُ يَعْتَقَدُ فِيهِ أَكْثَرُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ بِالْإِضَافَةِ، وَالْبَصْرِيُّونَ يَقُولُونَ هُوَ نَكْرَةٌ ^(٦)، وَيَعْتَلِّونَ بِالسَّمَاعِ وَالْقِيَّاسِ، أَمَّا السَّمَاعُ فَإِنَّهُمْ يَصِفُونَ بِهِ النَّكْرَةَ، فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلِ الْقَوْمِ، إِنَّهُ وَصْفٌ لَا بَدَلَ، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٧):

فَلَمْ أَرِ قَوْمًا مِثْلَنَا خَيْرَ قَوْمِهِمْ أَقْلَ بِهِ مِنَّا عَلَى قَوْمِنَا فَخْرًا ^(٨)

(١) تكملة من د.

(٢) قال ابن السراج: «واعلم أنك إذا قلت: حسن الوجه، فأضفت (حسنًا) إلى الألف واللام فهو غير معرفة، وإن كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، من أجل أن المعنى: حسن وجهه، فهو نكرة... ولا يجوز: الغلام الرجل».

الأصول ١٣٢/١-١٣٣.

(٣) انظر: الأصول ١٤/٢.

(٤) سقط من أ.

(٥) سقط من ج.

(٦) انظر رأي الفريقين البصريين والكوفيين في: الأصول ٨/٢.

واختار التنكير ابن السراج وأبو علي الفارسي، وفصل عبد القاهر في المسألة، ونقله المؤلف هنا. وأما سيبويه فهو يرى أن إضافة (أفعل) محضة مطلقاً.

انظر: الكتاب ٢٠٤/١، والأصول ٨-٧/٢، والمقتصد ٨٨٤/٢-٨٨٧، وشرح الكافية ٩٢٥/٢-٩٢٦،

وخزانة الأدب ٣٦١/٤.

(٧) هو زيادة بن زيد الحارثي.

(٨) البيت من الطويل.

فالهاءُ في (به) عائدةٌ إلى المصدرِ، والذي يدلُّ على المصدرِ (خيرٌ)، فلو لم يكن صفةً لما دلَّ على المصدرِ؛ لأنَّ البَدَلَ لا يدلُّ عليه، ألا تَرى كيفَ دَلَّتِ الصِّفَةُ عليه في قوله^(١):
 إذا نُهي السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ وخَالَفَ والسَّفِيهُ إلى خِلَافٍ^(٢)
 أي: جَرَى إلى السَّفِيهِ، كما دلَّ عليه الفعلُ في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا

ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾^(٣).

وأما القياسُ فإنَّ ابنَ السَّرَّاجِ ذَكَرَ أَنَّ ما يُضَافُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فَهُوَ بَعْضُ ما يُضَافُ إِلَيْهِ، فلو لم يكن في تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ لَكَانَ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، فَإِنَّ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالِهِ بِـ(من)^(٤)، وَإِذَا اتَّصَلَ (أَفْعَلُ) بِـ(من) فلا بُدَّ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي الْإِضَافَةِ، إِذْ ذَلِكَ هُوَ الْقَصْدُ^(٥)، وَتَحْقِيقُ الْكَلَامِ أَنَّ (أَفْضَلَ الْقَوْمِ) عَلَى ضَرَبَيْنِ^(٦):

أَحَدُهُما: أَنْ تُرِيدَ (من) وَتَحْذِفُهَا وَتُضِيفُ، وَهَذِهِ إِضَافَةٌ لَيْسَتْ بِمَحْضَةٍ، لِإِرَادَةِ (من).
 وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: الْمَعْرُوفُ بِالْفَضْلِ، ثُمَّ تُضِيفُ كَمَا تَقُولُ: فَاضِلُ الْقَوْمِ، فَلَا يَكُونُ مُشَارِكًا لَهُمْ فِي الْفَضْلِ، وَلَا مُفَضَّلًا عَلَيْهِمْ، وَإِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَأَنْتَ تَجْعَلُهُ وَاحِدًا مِنْهُمْ، فَهُوَ يُشَبِّهُ قَوْلَكَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنَ الْقَوْمِ، مِنْ وَجْهِ، وَيُفَارِقُهُ مِنْ وَجْهِ، أَمَّا الْمَفَارِقَةُ فَلَمَّا فِي (من)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جَمَلَتِهِمْ، وَإِذَا أَضَفْتَ كَانَ مِنْ جَمَلَتِهِمْ، وَأَمَّا الْمُشَابَهَةُ

روي: لم أر بإسقاط الواو مخروماً.

انظر: ديوان الحماسة ٨٣/١، والتنبيه على شرح مشكلاتها (رسالة علمية) ١٠٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٤٤/١، والحلل ١٣٣، والقرط على الكامل ٢٠٣، وشرح الكافية ٩٢٦/٢/١، وخزانة الأدب ٣٦٤/٤.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الوافر.

انظر: معاني القرآن للفراء ١٠٤/١، ومجالس ثعلب ٧٥/١، وتأويل مشكل القرآن ٢٢٧، وتفسير الطبري ١٨٩/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣٤٨/١، والخصائص ٤٩/٣، والمختسب ١٧٠/١، وأمالى المرتضى ٢٠٣/١، وأمالى ابن الشجري ١٠٣/١، ١٦٩، ٣٦/٢، ٣٨٥، والإنصاف ١٤٠/١، وخزانة الأدب ٢٢٦/٥.

(٣) آل عمران: ١٨٠.

(٤) في ج: استعمله عن.

(٥) انظر: الأصول ٧/٢-٨.

(٦) انظر هذا التفصيل في: المقتصد ٨٨٤/٢.

فَإِنَّكَ بِهَا تَعْرِفُ أَنَّهُ يَزِيدُ فَضْلُهُ عَلَى فَضْلِهِمْ، وَإِذَا قَصَدْتَ فِيهَا مَعْنَى (مِنْ) كُنْتَ كَأَنَّكَ قَدْ قُلْتَ: زَيْدٌ إِنْسَانٌ يَفْضُلُ الْقَوْمَ، وَهُوَ مِنْ جَمَلَتِهِمْ، وَإِذَا لَمْ تَقْصِدْ مَعْنَى (مِنْ) فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: زَيْدٌ الْمَعْرُوفُ بِالْفَضْلِ مِنْ بَيْنِهِمْ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ^(١): إِذَا قُلْتَ: أَفْضَلُ الْقَوْمِ، فَهُوَ مُنْفَصِلٌ مِنْ وَجْهِهِ وَغَيْرُ مُنْفَصِلٍ مِنْ وَجْهِهِ، أَمَّا وَجْهُ انْفِصَالِهِ فَتَصَوُّرُ مَعْنَى (مِنْ) فِيهِ، وَأَمَّا وَجْهُ اتِّصَالِهِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنَ الْقَوْمِ، لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْإِضَافَةِ غَيْرِ الْمُحْضَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَقْوَالَ الَّتِي مَضَتْ لِأَجْلِ الْإِضَافَةِ لَمْ تُفِدِ الْإِضَافَةَ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ الَّذِي يُفِيدُ عَدَمَهَا، وَالْقَوْلُ فِيهِ أَنَّ التَّعْيِيرَ فِي (أَفْعَل) مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: حَذَفَ (مِنْ) مِنْهُ، كَمَا حُذِفَ التَّنْوِينُ مِنْ (ضَارِبٍ).

الثَّانِي: أَنَّ الْمَحْذُوفَ مِنْهُ كَلِمَةٌ عَلَى حَرْفَيْنِ، وَالتَّنْوِينُ عَلَى حَرْفٍ، / ١٢٧ أ فَلِهَذَا كَانَتْ الْإِضَافَةُ فِيهِ أَغْلَظَ، وَجَعَلَ لَهَا حَظًّا مِنَ الْمَعْنَى الَّتِي لَا يُوجَدُ مَعَ عَدَمِهَا، وَهُوَ كَوْنُهُ مِنْ جَمَلَتِهِمْ مَعَ الْإِضَافَةِ، وَإِخْرَاجُهُ مِنْهُمْ مَعَ عَدَمِهَا، وَيَذُلُّكَ عَلَى أَنَّ (أَفْضَلَ النَّاسِ) يُرَادُ^(٢) بِهِ أَفْضَلُ مِنَ النَّاسِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ ۞ > ? @ A B C D E G I H ﴾^(٣) فَعَطَفَ عَلَى (أَفْعَل) الَّتِي لِلْإِضَافَةِ (مِنْ) فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ^(٤)، وَقَدْ يُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ: وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا رَجُلٌ لَهُ رَهْطٌ يَوَدُّ أَحَدَهُمْ، فَحَذَفَ^(٥). وَقِيلَ: لَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى مَا هِيَ بَعْضُهَا، فَقَدْ دَخَلَ فِي حَيْزِ اتِّسَاعِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ. وَهَذَا الْقِسْمُ الَّذِي هُوَ (أَفْعَل) يُسْتَعْمَلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ:

(١) هو عبد القاهر. انظر أقواله هذه في المقتصد ١٨٨٥/٢-٨٨٨.

(٢) في ج: يُرِيدُ.

(٣) البقرة: ٩٦.

(٤) وهو الذي عليه الأكثرون. انظر: معاني القرآن للفراء ٦٢/١، وتفسير الطبري ٤٢٨/١، ومعاني القرآن وإعرابه ١٧٨/١.

(٥) أجازته النحاس لَعَةً، قَالَ: «وَيَجُوزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ: وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدَهُمْ، بِمَعْنَى: مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا قَوْمٌ يَوَدُّ أَحَدَهُمْ. إِلَّا أَنَّ الْمَعْنَى فِي الْآيَةِ لَا يَحْتَمِلُ هَذَا، وَإِنْ كَانَ جَائِزًا فِي الْعَرَبِيَّةِ». إعراب القرآن للنحاس ٢٤٩/١، وجَوِّزَهُ غَيْرُهُ فِي الْآيَةِ، إِذْ جَعَلُوا الْوَقْفَ عَلَى (حَيَاةٍ) تَامًّا. انظر: المكتفى للداني ١٩٦. وانظر القولين في: كشف المشكلات ٧٧/١، وتفسير ابن عطية ١٨٢/١.

أَحَدُهَا: أَنْ يَتَّصِلَ بِـ (مِنْ) وَهَذَا الْقِسْمُ يَكُونُ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْاِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ، عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو: زَيْدٌ يَزِيدُ فَضْلُهُ عَلَى فَضْلِ عَمْرٍو، فَمَعْنَاهُ الْفِعْلُ وَالْمَصْدَرُ، وَكِلَاهُمَا لَا يُثْنَى وَلَا يُجْمَعُ وَلَا يُؤَنَّثُ^(١)، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ مَعْنَى (بَعْضٍ)؛ لِأَنَّهُ بَعْضُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ وَ(بَعْضٌ) لَا يُثْنَى وَلَا يُجْمَعُ وَلَا يُؤَنَّثُ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ، وَالْجُمْلَةُ لَا تُثْنَى وَلَا تُجْمَعُ وَلَا تُؤَنَّثُ، وَإِذَا اسْتَعْمَلْتَهُ بِـ (مِنْ) لَمْ يَدْخُلْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَلَا الْإِضَافَةُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ (مِنْ) تُخَصِّصُهُ، وَاللَّامُ تَجْعَلُهُ بِحَيْثُ تُطْرَحُ الْيَدُ عَلَيْهِ، وَالْإِضَافَةُ كَالْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَإِذَا كَانَ (أَفْعَلُ) صِفَةً لَمْ يَحْسُنْ حَذْفُ (مِنْ) مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ خَبَرًا جَازَ حَذْفُهَا، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْخَبَرَ يَجُوزُ حَذْفُ جَمِيعِهِ، فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ حَذْفُ بَعْضِهِ وَالْاجْتِرَاءُ بِبَعْضِهِ، كَمَا وَرَدَ: ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا، وَالصِّفَةُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ بَعْضِهَا، فَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ»^(٢) فَإِنَّ جَمَاعَةً يُقَدَّرُونَهُ بِكَامِلَةٍ^(٣)، وَهَذَا نَقْضٌ لِمَا أَصْلَنَاهُ^(٤)، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدِي: لَا كَمَالَ صَلَاةٍ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُقَامَهُ^(٥).

فَإِذَا أَدَخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَزِمَتْ تَثْنِيَّتُهُ وَجَمْعُهُ^(٦)، وَجَعَلُوا مُؤَنَّثَةً عَلَى غَيْرِ صِغَةٍ مُذَكَّرَةٍ، لِيُعْلَمُوا بِذَلِكَ أَنَّهُ غَيْرُ جَارٍ عَلَى الْفِعْلِ، فَقَالُوا فِيهِ: الْفُعْلَى، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ وَالْجَمْعَ هُوَ الْأَصْلُ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَتْ تَثْنِيَةُ الْأَوَّلِ وَجَمْعُهُ لِعِلَّةٍ، وَتِلْكَ الْعِلَّةُ قَدْ زَالَتْ فَعَادَتْ الْكَلِمَةُ إِلَى الْأَصْلِ، فَتَقُولُ: الزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ، وَالزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ وَالْأَفْضَلُ، وَهِنْدُ الْفُضْلَى، وَالهِنْدَانِ الْفُضْلَيَانِ، وَالهِنْدَاتُ الْفُضْلَيَاتُ وَالْفُضْلُ.

(١) انظر: الأصول ٧/٢.

(٢) رواه الشافعي في الأم، وعبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما عن علي رضي الله عنه. ورواه مرفوعاً إلى النبي

صلى الله عليه وسلم الدارقطني في سننه، والحاكم. انظر: الأم ١٦٥/٧، ومصنف عبد الرزاق ٤٩٧/١، ومصنف

ابن أبي شيبة ٣٠٣/١، وسنن الدارقطني ٤١٩/١، وشرح معاني الآثار ٣٩٤/١، والمستدرک ٣٧٣/١.

(٣) منهم ابن جني في الخصائص ٣٧٢/٢.

(٤) من عدم جواز حذف الصفة.

(٥) نقله عنه الزكشي في البحر المحیط في أصول الفقه ٤٧٠/٣.

(٦) هذا الضرب الثاني من استعمالات (أفعل).

وَالثَّالِثُ: الْإِضَافَةُ، فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ التَّشْبِيهُ وَالْجَمْعُ وَعَدَمُهُمَا، عَلَى طَرِيقَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ، فَإِذَا قَصَدْتَ بِقَوْلِكَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ، إِلَى أَنَّ فَضْلَهُ يَزِيدُ عَلَى فَضْلِهِمْ لَنْ تُثْنِيَ وَلَنْ تَجْمَعَ بِتَشْبِيهِ (زَيْدٍ) وَجَمْعِهِ؛ لِأَنَّكَ قَصَدْتَ بِهَا مَا قَصَدْتَ بِـ(مِنْ)، وَهَذَا هُوَ الْأَكْثَرُ، وَإِنْ قَصَدْتَ بِهِ الْمَعْرُوفَ بِالْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ كَمَا تَقُولُ: الْفَرَزْدَقُ أَشْعَرُ قَوْمِهِ، لَا تُرِيدُ أَنَّهُمْ شُعْرَاءُ وَهُوَ يَزِيدُ شَعْرَهُ عَلَى شَعْرِهِمْ، بَلْ هُوَ الْمَعْرُوفُ بِالشَّعْرِ مِنْ بَيْنِهِمْ، وَلَا تَتَعَرَّضُ لَهُ بِمَدْحٍ وَلَا ذَمٍّ جَازَتْ تَثْنِيَّتُهُ وَجَمْعُهُ وَتَأْنِيَّتُهُ، كَتَأْنِيَّتِهِ وَمَعَهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، فَتَقُولُ: زَيْدٌ أَعْظَمُ النَّاسِ، وَهَذَا عُظْمَى النَّاسِ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

تَرَاهُ الضَّبْعُ أَعْظَمَهُنَّ رَأْسًا^(٢)

فَالْقِيَاسُ: عُظْمَاهُنَّ رَأْسًا؛ لِأَنَّ الضَّبْعَ مُؤَنَّثٌ كَقَوْلِهِ^(٣):

مِنْحَتِكَ عُظْمَاهَا سَنَامًا...^(٤)

(١) اختلف في قائله، فقليل:

أ- حبيب بن عبد الله الأعمى الهذلي.

ب- ساعدة بن جؤية الهذلي.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

جُراهمة لها حرة وثيلٌ

والجراهمة: العظيمة الرأس. وجعلها خُنْثَى: لها حرة وثيل. (عن ديوان الهذليين).

وفي شرح أشعار الهذليين والمعاني الكبير ضبط الضَّبْعِ بضم الضاد، على أنه جمع.

انظر: ديوان الهذليين (شعر حبيب الأعمى) ٨٧/٢، وشرح أشعارهم ٣٢٢/٢، والمعاني الكبير ٢١٨/١، وتهذيب

اللغة ٣٦٢/١ (جعري)، والخصائص ٢٦/١، والمخصص ٧١/٨، واللسان ١٤٠/٤ (جعري)، ٩٧/١٢

(جرهم).

(٣) هو المخبَّل السعدي.

(٤) بعض بيت من الطويل، وتماؤه:

... أَوْ اِنْصَرَفَ بَرَزَقُكَ بَرَأَقُ الْمَنُونِ أَرِيْبُ

وفي مصدريه: (غَبَقْتُكَ) بدل (مِنْحَتِكَ).

انظر: معاني القرآن للفراء ٢٦٨/٣، والأغاني ١٩١/١٣.

وَهُوَ يَقْصِدُ التُّوقَ، هَكَذَا ذَكَرَ الْفَارِسِيُّ^(١)، وَعِنْدِي أَنَّهُ قَصَدَ أَنَّ الضَّبْعَ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ
وَالْأُنْثَى، كَمَا حُكِيَ^(٢)، فَقَدْ جَرَى عَلَى الْقِيَاسِ فِي تَغْلِبِ الْمَذَكَّرِ عَلَى الْمُؤَنَّثِ، وَبَعْضُهُمْ
يُجِيزُ فِي الْمُؤَنَّثِ أَفْعَلُهُنَّ^(٣)، وَغَيْرُهُ أُولَى، وَأَبُو عَلِيٍّ يَجْعَلُ هَذَا بِمِثْلَةِ تَذَكِيرِ الْمُؤَنَّثِ، وَعَلَى هَذَا
قَوْلُهُ^(٤):

وَقَدْ مَاتَ خَيْرَاهُمْ...^(٥)

وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٦):

وَأُمُّهُمْ خَيْرَةُ النَّسَاءِ عَلَى مَا خَانَ مِنْهَا الدَّحَاقُ وَالْأَتَمُ^(٧)
/ ١٢٧ ب وَقَالَ حَسَّانُ^(٨):

(١) لم أقف على قوله.

(٢) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٨/١.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢٣٢٦/٥-٢٣٢٧.

(٤) هو الفرزدق.

(٥) بعض بيت من الطويل، وتمامه:

عَشِيَّةً بَانَا رَهْطٍ كَعْبٍ وَحَاتِمٍ

... فَلَمْ يُهْلِكْ هَاهُمْ

وروي: (فلم يُخزِرْ رهطه) بدل (فلم يهلكاهم).

الشاهد فيه: (خيراهم) حيث ثني (خيراً) وهو اسم تفضيل.

انظر: ديوان الفرزدق ٧٦٤/٢، والتعازي والمراثي للمبرد ٥٣، والكامل ٢٩١/١، واللسان ٢٦٧/٤ (خير).

(٦) هو الجُمَيْحِ الْأَسَدِي.

(٧) البيت من المنسرح.

روي: (وَأُمُّهَا) و(وَأَمُّكُمْ) بدل (وَأُمُّهُمْ).

خان: نقص. والدحاق: خروج الرحم عند الولادة. والأتم: إفضاء أحد المسلمين على الآخر. يتهمكم بهم. (عن

شرح اختيارات المفضل).

الشاهد فيه: تأنيث (خير) بالتاء، وهو اسم تفضيل.

انظر: المفضليات ٤٣، وشرحها للأنباري ٨٥/١، ومقاييس اللغة ٣٣٢/٢ (دحق)، وشرح الحماسة للمرزوقي

١٧٠٨/٤، وشرح اختيارات المفضل ٢٠٧/١.

(٨) هو حسان بن ثابت بن المنذر. من بني النجار. (ت ٥٤ هـ) شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه.

قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هجاه المشركون: أحب عني ومعك روح القدس. انظر: الأغاني

١٣٩/٤، وتهذيب التهذيب ٢١٦/٢، وسير أعلام النبلاء ٥١٢/٢.

لَعَنَ اللَّهُ شَرَّةَ الدُّورِ كُوْتَى وَرَمَاهَا بِالذُّلِّ وَالْإِمْعَارِ
لَسْتُ أَعْنِي كُوْتَى الْعِرَاقِ وَلَكِنْ شَرَّةَ الدُّورِ دُورِ عَبْدِ الدَّارِ^(١)
وَجَازَ تَأْنِيثُهُ بِالتَّاءِ لَمَّا عَدِمَ لَفْظُهُ الصِّيغَةَ، وَقِيلَ فِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ اجْتِمَاعُ شَيْئَيْنِ
مِنْهَا فِيهِ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):
وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ^(٣)
فَلَيْسَ هَذِهِ (مِنْ) هِيَ الَّتِي فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَإِنَّمَا هِيَ ظَرْفِيَّةٌ بِتَقْدِيرِ
(فِي)، فَيَعْمَلُ فِيهَا (أَفْعَلُ) عَمَلُهُ فِي الظَّرْفِ فِي قَوْلِهِ^(٤):
وَإِنِّي رَأَيْتُ الْعِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ يَمَانٍ مُسَهَّمٍ^(٥)

(١) البيتان من الخفيف.

روي:

لَعَنَ اللَّهُ مَرَّةً بَطْنِ كُوْتَى وَرَمَاهُ بِالْفَقْرِ وَالْإِمْعَارِ
لَيْسَ كُوْتَى الْعِرَاقِ أَعْنِي وَلَكِنْ كُوْتَةُ الدَّارِ دَارِ عَبْدِ الدَّارِ
كُوْتَى اسْمٌ لِمَوْضِعَيْنِ، بِسَوَادِ الْعِرَاقِ، وَمَوْضِعٌ بِمَكَّةَ. (عن معجم البلدان)، وَالْإِمْعَارُ: قَلَّةُ النَّبَاتِ. (عن العين ١٣٩/٢ (معر).)

الشاهد فيه: (شرة) حيث أتى باسم التفضيل مؤنثاً بالتاء.

انظر: ديوان حسان ٢٨١، وتهذيب اللغة ٣٤٠/١٠ (كوث)، وغريب الحديث للخطابي ٧٢/٣، ومعجم ما
استعجم ١١٣٨/٤، والفائق ١٢٦/١، ومعجم البلدان ٤٨٧/٤، واللسان ١٨٢/٢ (كوث)، وتاج العروس
٣٣٧/٥ (كوث).

(٢) هو الأعشى.

(٣) البيت من السريع.

الحصى: العدد الكثير. عن (العين)

انظر: الصبح المنير ١٠٦، والعين ٢٦٧/٣ (حصى)، ونوادر أبي زيد ١٩٦، والاشتقاق ٦٥، والشيرازيات
٢٢-٢١/١، والتكملة ٣٢١، والخصائص ١٨٥/١، ومقاييس اللغة ١٦١/٥ (كثر)، والمفصل ٢٣١،
وشرحه ١٠٠/٦، واللسان ١٣٢/٥ (كثر)، ١٤٧/٩ (سدف)، ومغني اللبيب ٧٤٤، وشرح شواهد
٩٠٢/٢، وخزانة الأدب ٢٥٠/٨.

(٤) هو أوس بن حجر.

(٥) البيت من الطويل.

روي: (فإننا رأينا) بدل (وإني رأيت)، و(من برد) بدل (من ريط).

كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ فِيهِمْ حَصَى، أَي: المعروف بِكَثْرَةِ ذَلِكَ فِيهِمْ، وَقَالَ عُثْمَانُ: (مِنْ) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ التَّاءِ فِي (لَسْتُ)^(١)، وَهَذَا مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ (حَصَى) مَنْصُوبٌ بِـ(أَفْعَلَ) [عَلَى التَّمْيِيزِ]^(٢)، فَكَيْفَ يُفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ بِمَعْمُولٍ (لَيْسَ)؟ وَإِنَّمَا هِيَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (الْأَكْثَرِ).

وَإِذَا أَضَفْتَهُ بِتَقْدِيرِ (مِنْ) وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ قَدْ شَارَكَ الْأَوَّلَ فِي الصِّفَةِ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ يَنْفَرِدُ بِزِيَادَةِ الْمَعْنَى الَّتِي قَصَدْتَهُ، فَلَا تَقُولُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ الْخَيْلِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمْ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: الْمَلِكُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِنْسَانِ، لِظُهُورِ (مِنْ) وَقَوَّتِهَا، وَلَئِنَّهُ قَدْ يُوجَدُ لِلْإِنْسَانِ فَضِيلَةٌ، إِلَّا أَنَّ الْجَنَسِيَّةَ لَا تَلْزَمُ فِي (مِنْ)، وَإِنَّمَا تَلْزَمُ مُشَارَكَتُهُ فِي الْوَصْفِيَّةِ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣) - أَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ^(٤) وَكَانَ يَتَعَجَّبُ مِنْهُ وَيَرَاهُ مِنْ أَخْلَاطِ الْأَعْرَابِ^(٥) -:

نَحْنُ بَغْرَسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمُنَا مَنَا بَطْعَنِ الْكُمَاةِ فِي السُّدْفِ^(٦)

وَالرِّيَاطُ: كُلُّ مَلَاةٍ لَمْ تَكُنْ لِفَقِيْنٍ، وَكُلُّ ثَوْبٍ رَقِيقٍ. وَالْمُسَهَّمُ: الْمَخْطُوطُ. (عَنْ إِضْحَاحِ شَوَاهِدِ الْإِضْحَاحِ) الشَّاهِدُ فِيهِ: أَحْوَجُ سَاعَةً، حَيْثُ إِنَّ (سَاعَةً) ظَرْفٌ مَعْمُولٌ لِأَحْوَجِ.

انظر: ديوان أوس ١٢١، والتكملة ٣٢١، والحلبيات ١٧٩، والتنبيه على مشكلات الحماسة ٢١٨-٢١٩، (رسالة علمية) والمخصص ٨٦/١٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٢٩/١، وشرح المفضل ٦١/٢، ١٠٤/٦، وشرح الكافية ١/٢-٧٧٥-٧٧٦، واللسان ١٣٢/٥ (كثير)، وخزانة الأدب ٢٦٣/٨.

(١) انظر: الخصائص ٢٣٤/٣.

(٢) تكملة من د.

(٣) اختلف في قائله، فقليل:

أ- سعد القرقرة.

ب- قيس بن الخطيم.

(٤) في الشيرازيات ٤٥٤/٢.

(٥) نقل هذا عنه ابن هشام في المغني ٥٧٧.

(٦) البيت من المنسرح.

روي: (بركض الجياد) بدل (بطعن الكمأة)، و(السلف) بدل (السدف).

الودي: صغار النخل. والسدف: الظلمة. (عن شرح أبيات مغني اللبيب).

انظر: غريب الحديث لابن سلام ٢٠٢/٤، والفاخر ٧١، وتهذيب اللغة ٤٣٣/١٢ (سلف)، والصحاح

١٣٧٢/٤ (سدف)، ومقاييس اللغة ١٤٨/٣ (سدف)، ومجمع الأمثال ١٦٣/١، وضرائر الشعر ٢٨٣، واللسان

١٤٧/٩ (سدف)، ٣٨٦/١٥ (ودي)، ومغني اللبيب ٥٧٧، وشرح شواهد ٨٤٥/٢، وشرح أبياته ٣٣٥/٦.

فَجَمَعَ بَيْنَ (نا) وَبَيْنَ (من)، وَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ (نا) تَأْكِيدٌ لِلْمُضْمَرِ فِي (أَعْلَمَ)، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ قِيَاسُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ، فَجَاءَ بِالْمُتَّصِلِ فَأَوْقَعَهُ مَوْقِعَهُ، كَمَا قَالَ:

فَمَا أَبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كَدَيَّارٍ^(١)
يُرِيدُ: إِلَّا إِيَّاكَ، وَيُجَوِّزُ الْفَارِسِيُّ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ فِي قَوْلِهِ^(٢):

وَجِيرَانِ لَنَا كَأَنَّا كِرَامٍ^(٣)

تَأْكِيدًا لِمَا فِي (لَنَا) مِنَ الضَّمِيرِ، وَهِيَ مُشْتَغَلَةٌ بِغَيْرِهِ^(٤)، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ (نا) مِنْ (مِنَّا) تَأْكِيدٌ لـ(نا) فِي (أَعْلَمْنَا)^(٥)، فَجَاءَ بِحَرْفِ الْجَرِّ إِعْلَامًا أَنَّ الْإِضَافَةَ فِي تَقْدِيرِ (من)، فَلِذَلِكَ جَاءَ بِـ(من)، وَأَيْضًا فَإِنَّ (من) قَدْ يَدْخُلُ عَلَى مُفْرَدٍ مُعَيَّنٍ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ (من) لَمْ يُجْزِ ذَلِكَ، تَقُولُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَلَا تَقُولُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ الرَّجُلِ، وَهُوَ وَاحِدٌ، فَإِنْ قُلْتَ: أَفْضَلُ رَجُلٍ جَازَ.

وَأَحَازَ الْكُوفِيُّ: أَفْضَلُ قَائِمٍ إِخْوَتُكَ، بِتَقْدِيرِ: مَنْ قَامَ، وَلَمْ يُجِزُوا: أَفْضَلُ رَجُلٍ إِخْوَتُكَ^(٦)، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ، وَقِيلَ: إِنَّمَا قَدْ تَأْتِي وَلَيْسَ الْمَعْنَى بِمُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا، أَوْ تَقْدِيرُهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿R Q P O N M L﴾^(٧)، وَلَيْسَ فِي مُسْتَقَرِّ أَهْلِ النَّارِ خَيْرٌ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ © الْخَالِقِينَ﴾^(٨) وَإِنْ كَانَ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِنَّهُ

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو الفرزدق.

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فكيف إذا رأيت ديار قوم

انظر: ديوان الفرزدق ٨٣٥/٢، والكتاب ١٥٣/٢، والمقتضب ١١٦/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٤٠٠/١،

١٥/٣، والأزهية ١٨٨، واللائح ٧٥٨/٢، والحلل ٥٩، وأسرار العربية ١٣٤، واللسان ٣٦٧/١٣ (كون)،

ومغني اللبيب ٣٧٧، وخزانة الأدب ٢١٧/٩

(٤) انظر: البصريات ٨٧٥/٢.

(٥) انظر: ضرائر الشعر ٢٨٣.

(٦) انظر: مجالس ثعلب ٥٣١/٢.

(٧) الفرقان: ٢٤.

(٨) المؤمنون: ١٤.

إِلَّا اللَّهُ، فَإِنَّهُ قِيلَ هَذَا عَلَى زَعَمٍ مِّنْ زَعَمٍ غَيْرِ هَذَا، فَجَاءَ عَلَى طَرِيقِ الْحِكَايَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿Z Y [١] ﴾^(١)، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ يُقَالُ: (خَلَقْتُ) فِي الْآدَمِيِّ، فَأَمَّا قَوْلُ
 الشَّاعِرِ^(٢):

وَالْأَفَمِنْ آلِ الْمُرَارِ فَإِنَّهُمْ مُلُوكٌ عِظَامٌ مِنْ مُلُوكٍ أَعْظَمَ^(٣)
 فَشَادُّ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ اسْتَعْمَلَ (أَعْظَمَ) بِمَعْنَى: عَظِيمٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿C D
 E ﴾^(٤)، وَكَمَا قَالُوا: اللَّهُ أَكْبَرُ، بِمَعْنَى: كَبِيرٌ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):
 إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَكُمْ بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ^(٦)
 أَي: عَزِيزَةٌ طَوِيلَةٌ، وَقَالَ سَبْيُوِيَه: لَا تَقُلْ قَوْمٌ أَصَاغِرُ، وَلَا نِسْوَةٌ صُغُرُ^(٧)، فَأَمَّا قَوْلُ
 الشَّاعِرِ^(٨):

قُبْحَتُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرَا أَلَامٌ قَوْمٌ أَصْغَرًا وَأَكْبَرًا^(٩)
 فَشَادُّ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: صِغَارٌ وَكِبَارٌ، وَهَذَا الَّذِي غَلَطَ أَبَا نُوَّاسٍ^(١) حَتَّى قَالَ:

-
- (١) الدخان: ٤٩.
 (٢) لرجل أو امرأة من العرب مر بها عبید الله بن جعفر بن أبي طالب، أو عبید الله بن العباس، وللبیت قصة. انظر:
 مصادر التخریج التالية.
 (٣) البيت من الطویل.
 انظر: الفاضل ٣٢، وتاریخ دمشق ٢٧/٢٨١، وشرح الکافیة ٢/١/٧٨١، وخزانة الأدب ٨/٢٨٢.
 (٤) الروم: ٢٧.
 (٥) هو الفرزدق.
 (٦) البيت من الکامل.
 انظر: دیوان الفرزدق ٢/٧١٤، والعبین ١/٧٦، ومجاز القرآن ٢/١٢١، وتفسیر الطبري ٢١/٣٧، والزاهر
 ١/١٢٣، ومعاني القرآن للنحاس ٤/٢٢٨ (عز)، والصاحي ٤٣٤، والمفصل ٢٢٩، وسفر السعادة ٢/٦٠٤،
 وشرح المفصل ٦/٩٧، وشرح التسهيل ٣/٦٠، وخزانة الأدب ٨/٢٤٣.
 (٧) انظر: الکتاب ٣/٢٢٤-٢٢٥.
 (٨) لم أقف على قائله.
 (٩) من الرجز.
 انظر: المقتضب ٣/٢٤٧، والکامل ٢/٨٧٧، وشرح الکافیة ٢/١/٧٨٠، والمصباح المنیر ٢٧١، وخزانة الأدب
 ٨/٢٧٦.

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا^(٢)

فَأَتَى بِمَا بَعِيرِ أَلْفٍ وَلَا مِ، وَلَا يَجُوزُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ إِخْوَتِهِ^(٣)؛ لِأَنَّكَ لَمَّا أَضَفْتَ الْإِخْوَةَ إِلَيْهِ خَرَجَ مِنْهُمْ، فَلَمَّا خَرَجَ مِنْهُمْ لَمْ يَجْزُ إِضَافَةُ (أَفْعَل) إِلَيْهِمْ، / ١٢٨ أ وَيُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ قِيلَ لَكَ: مَنْ إِخْوَةُ زَيْدٍ؟ لَمْ تُعَدَّهُ مِنْ جَمَلَتِهِمْ، وَلَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ الْإِخْوَةِ، كَانَ حَسَنًا؛ لِأَنَّكَ لَوْ قِيلَ لَكَ: مَنْ الْإِخْوَةُ؟ لَعَدَدْتُهُ مِنَ الْجَمَاعَةِ، وَجَوَزَ بَعْضُهُمْ: زَيْدٌ أَفْضَلُ إِخْوَتِهِ^(٤)، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥):

قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ ذُؤَابًا فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَ وَأَجْزَعًا^(٦)
وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ (خَيْرًا) يَكُونُ حَالًا مِنْ (ذُؤَابٍ)، وَالْهَاءُ لِعَبْدِ اللَّهِ، كَأَنَّهُ قَالَ:
قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ ذُؤَابًا خَيْرَ لِدَاتِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَنْشَدُوا^(٧):

(١) هو الحسن بن هانئ بن صباح. أبو علي. (ت ١٩٥ هـ)، شاعر عباسي ذائع الصيت، طلب الحديث، والنحو، ثم انصرف إلى الشعر، وله شعر في الزهد والتوبة. انظر: الشعر والشعراء ٧٨٤/٢، وتاريخ بغداد ٤٧٥/٨، وسير أعلام النبلاء ٢٧٩/٩.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

حصباء دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

انظر: ديوان أبي نواس ٧٢، وتاريخ بغداد ٢٨٥/٨، ومجمع الأمثال ١٣٩/١، والمفصل ٢٣٠، وشرحه ١٠٢/٦، ومغني اللبيب ٤٩٨، وخزانة الأدب ٢٧٧/٨.

(٣) انظر: الأصول ٢٢٦/١، والخصائص ٣٣٣/٣، وهي مسألة مشهورة، جاءت في مناظرة السيرافي لمحق المنطقي. انظر: الإمتاع والمؤانسة ١٠٧/١، والحدود للرماني ٧٦.

(٤) نسب للكوفيين إجازته، انظر: القوط على الكامل ٢٠٣، وأشار أبو حيان إلى إجازته عند بعضهم. انظر: البحر المحيط ١٤٤/١، والبرهان ١٦٨/٤.

(٥) هو دريد بن الصمة.

(٦) البيت من الطويل.

ذُؤَابَ بْنَ أَسْمَاءَ بْنَ زَيْدِ بْنِ قَارِبٍ

روي عجزه:

وَحَيْرَ شَبَابِ النَّاسِ لَوْ ضَمَّ أَجْمَعَا

وروي:

انظر: ديوان دريد ٣٦، ١٣١، والأصمعيات ١١١، والكتاب ٤٣/٣، والاشتقاق ٢٩٢، والتبصرة ٤٠٠/١ - ٤٠١، وتحصيل عين الذهب ٣٩٨، واللائق ٦٩٠/٢، وأمالى ابن السجري ١٤٨/٢، وحماسه ٤٥/١، وخزانة الأدب ٣٠/٧.

(٧) أنشده المبرد في الكامل ١٤٦٢/٣. وهو لأبي عبد الرحمن العتيبي.

يا خير إخوانه وأفضلهم^(١)

وهذا غير معروف عند بصري البتة، فإن جعلت الهاء عائدة^(٢) إلى غير (خير) صحت المسألة، فإن جعلت (خيراً) في البيت الأول حالاً فهو على ما ذكرُوا، وإن جعلته مفعولاً به فلا حجة فيه، وأجاز بعضهم: أخرج ما أنت إليه النحو^(٣)، فأما قول الشاعر^(٤):

إلى ملك خير أربابه وإنا لما كل شيء قرارا^(٥)

فالهاء في (أربابه) تعود إلى الملك لا إلى (الملك)، كما كان الضمير في قولهم: من كذب كان شراً له^(٦)، يعود إلى الكذب لا إلى (كذب).

والقسم الرابع: إضافة الصفة إلى الموصوف، نحو: صلاة الأولى، وذلك أننا إن قدرناه على بابه لم يصح؛ لأن الصفة لا تضاف إلى الموصوف، والعلّة في ذلك أن المقصود من الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص، فلو كان الشيء يُعرف نفسه لم تكن في إضافته فائدة؛ لأن الأول هو الثاني، فنحن نكتفي بالأول، فإذا ثبت ذلك وقد ورد مثل هذا، احتجنا إلى تقدير شيء غير الظاهر، فيكون التقدير: صلاة الساعة الأولى، وكذلك: دار الآخرة، دار

(١) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

عليهم راضياً وغباناً

وروايته في الكامل: (وأعطفهم) بدل (وأفضلهم).

قال المبرد: «قوله: «يا خير إخوانه» محال وباطل، وذلك لأنه لا يُضاف (أفعل) إلى شيء إلا وهو جزء منه».

انظر: القرط على الكامل ٢٠٣.

(٢) في ج: راجعة، وفي هامش أ عن نسخة.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) هو الأعشى.

(٥) البيت من المتقارب.

انظر: الصبح المنير ٣٩. ولم أجده في غيره.

(٦) القول في الكتاب ٣٩١/٢، والمقتضب ١٣٦/٢، والأصول ٧٩/١.

الساعةِ الآخرةِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ | } ﴾^(١)، وَقَالَ تَعَالَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿ x y z ﴾^(٢) فَوَصَّفَ بِهَا، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣):

وترى الذِّنِينَ عَلَى مَرَاسِنِهِمْ يَوْمَ الْهِيَاجِ كَمَا زَنِ النَّمْلِ^(٤)
وَالْمَازِنُ: النَّمْلُ، فَإِنَّهُمْ جَعَلُوا الْمَازِنَ هُنَا بَيْضَ النَّمْلِ، وَكَذَلِكَ أَنْشَدُوا:
قَدْ أَقْسَمُوا لَا يَمْنَحُونَكَ نَفْعَةً حَتَّى تُمَدَّ إِلَيْهِمْ كَفَّ الْيَدِ^(٥)
فَالْكَفُّ بَعْضُ الْيَدِ، وَأَتَى بِالْيَدِ تَامَّةً، وَتَرَكَ^(٦) حَرَكَةَ الدَّالِ عَلَى مَا بِهَا، كَمَا رَوَاهُ
الْفَارِسِيُّ^(٧) فِي قَوْلِهِ^(٨):
فَلَوْ رَضِيتُ يَدَايَ بِهَا وَضَنْتُ لَكَانَ عَلَيَّ لِلْقَدَرِ الْخِيَارُ^(٩)

(١) يوسف: ١٠٩.

(٢) الأنعام: ٣٢.

(٣) هو الحادرة.

(٤) البيت من الكامل.

روايته في مصادره: (الذميم) بدل (الذنين). وروي (مناخرهم) بدل (مراسنهم). وروي (الجئل) بدل (النمل). وفي هامش ج فسر الذنين بالمخاط. والذميم مثله، وقيل: هو بشر يخرج في الأنف من الحر. (عن اللسان والتاج).
انظر: العين ١٧٩/٨ (ذم)، وجمهرة اللغة ٨٠/١ (ذمم)، والاشتقاق ١٨١، وتهذيب اللغة ٢٣٢/١٣ (مزن)،
٤١٦/١٤ (ذم)، والمبتهج ٤٩، والمخصص ٨٤/٥، واللسان ١٠٠/١١ (جئل)، ٢٢٠/١٢، ٢٢٣ (ذمم)،
٤٠٦/١٣ (ذنن)، وتاج العروس ٢٠٦/٣٢ (ذمم).

(٥) البيت من الكامل.

روي (بيعة) بدل (نفعة).

ولم أقف على قائله.

انظر: جمهرة اللغة ٤٨٥/٣، والمخصص ١٣٩/٣، واللسان ٤٢١/١٥ (يدي)، والتاج ٣٤١/٤٠ (يدي).

(٦) في أ: فترك.

(٧) لم أقف على ذلك.

(٨) هو الفرزدق.

(٩) البيت من الوافر. روي:

وَلَوْ أَنِّي مَلَكَتُ يَدِي وَنَفْسِي لَكَانَ عَلَيَّ لِلْقَدَرِ الْخِيَارُ
وَرُوي:

وَلَوْ رَضِيتُ يَدَايَ بِهَا وَقَرَّتْ لَكَانَ لَهَا عَلَى الْقَدَرِ الْخِيَارُ

فقال: يجوزُ أَنْ يَكُونَ (يَدَايَ) قَدْ رَدَّ لَامَهَا وَهِيَ مُفْرَدَةٌ، وَأَبْقَى الْحَرَكَةَ فِي الْعَيْنِ، وَالْفَرَاءُ يَجْعَلُ الْكَلِمَةَ مُثْنَةً، لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ غَيْرَ مُتَبَايِنَتَيْنِ أَجْرَاهُمَا مُجْرَى الْوَاحِدَةِ، وَلَا يَجِزُ عَلَى هَذَا: الرَّجُلَانِ قَامَ.

قال أبو الفتح: «الثاني»^(١): نَحْوُ قَوْلِكَ: هَذَا ثَوْبٌ خَزٌّ، فَالثَّوْبُ^(٢) بَعْضُ الْخَزِّ^(٣)، وَهَذِهِ جِبَّةٌ صُوفٌ، أَيْ [جِبَّةٌ]^(٤) مِنْ صُوفٍ^(٥).

قال سَعِيدٌ: إِذَا صَحَّ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي خَبَرًا عَنِ الْأَوَّلِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ بَعْضُ الثَّانِي، فَالْإِضَافَةُ بِمَعْنَى (مِنْ) إِذَا كَانَ مُضَافًا، نَحْوُ: ثَوْبٌ خَزٌّ؛ لِأَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ: الثَّوْبُ خَزٌّ، فَإِنْ لَمْ يُجْزَ ذَلِكَ كَانَتْ الْإِضَافَةُ بِمَعْنَى اللَّامِ، نَحْوُ: غُلَامٌ زَيْدٌ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: الْغُلَامُ زَيْدٌ، وَهُوَ عَلَى مَا كَانَ؛ لِأَنَّ الْغُلَامَ لَيْسَ بِزَيْدٍ فِي الْإِضَافَةِ وَلَا بَعْضُهُ، وَخَبَرُ الْمُبْتَدَأِ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا كَانَ هُوَ الْمُبْتَدَأُ، وَالثَّوْبُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كُلُّ الْخَزِّ، فَقَدْ يُقَامُ كُلُّ الشَّيْءِ مُقَامَ بَعْضِهِ، عَلَى مَا بَيَّنَّا. وَالْإِضَافَةُ بِمَعْنَى (مِنْ) إِضَافَةُ بَعْضِ الشَّيْءِ إِلَى جَنْسِهِ^(٦). فَإِنْ قُلْتَ: يَدُ زَيْدٍ، وَرَأْسُ الْفَرَسِ، فَالْإِضَافَةُ بِمَعْنَى اللَّامِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ رَأْسُ الْفَرَسِ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْفَرَسِ، وَلَا يَدُ زَيْدٍ يَقَعُ عَلَيْهَا اسْمُ زَيْدٍ مُنْفَرَدَةً، كَمَا يَقَعُ عَلَى الثَّوْبِ اسْمُ الْخَزِّ مُنْفَرَدًا، وَذَكَرَ الْأَخْفَشُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: ثَوْبٌ خَزٌّ، جَازَ، وَإِذَا قُلْتَ ثَوْبٌ خَزٌّ، عَلَى تَقْدِيرِ: ثَوْبٌ مِنْ خَزٍّ، لَمْ يُجْزَ؛ لِأَنَّ الْخَزَّ دَابَّةٌ، وَلَيْسَ الدَّابَّةُ بِالثَّوْبِ، وَالْقَرُّ هُوَ الثَّوْبُ^(٧)، وَيُجُوزُ فِي الثَّانِي الرَّفْعُ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ إِذَا لَمْ تُقَدَّرْ فِيهِ الْاشْتِقَاقُ، وَالْوَصْفُ / ١٢٨ ب إِذَا قُدِّرَ فِيهِ الْاشْتِقَاقُ، فَتُقَدَّرُ الْخَزُّ بِالنَّاعِمِ، وَالْحَدِيدُ

وروي: (فلو بخلت)، و(يداي بها وقلبي)، و(يداي بها ونفسي).

انظر: ديوان الفرزدق ٢٦٤/١، والكامل ١٩٨/١، وطبقات فحول الشعراء ٣١٨/٢، والزاهر ١٩٨/٢، والخصائص ٢٥٨/١، والصاحي ٤٢٤، ومجمع الأمثال ٦٣/٣، وخزانة الأدب ٥٥٣/٧، ٥٥٦.

(١) في اللمع: والثاني.

(٢) في اللمع: والثوب.

(٣) بعده في اللمع: أي ثوبٌ من خز.

(٤) سقط من أ.

(٥) اللمع ٨٠.

(٦) انظر: الأصول ٥٣/١.

(٧) لم أقف عليه.

بالصُّلب، هَذَا مَعَ التَّنْوِينِ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ مَعَ تَنْوِينِ الْأَوَّلِ، فِيمَنْ قَدَّرَهُ عَطَفَ بَيَانٍ فِي الرَّفْعِ، وَعَلَى الْحَالِ فِيمَنْ قَدَّرَهُ وَصَفًا عِنْدَ بَعْضِهِمْ، فَإِذَا قُلْتَ: ثَلَاثُمِائَةِ دِرْهَمٍ، فِإِضَافَةٌ الثَّلَاثِ إِلَى مِائَةٍ بِتَقْدِيرِ (مِنْ)، وَإِضَافَةٌ الْمِائَةِ إِلَى دِرْهَمٍ بِتَقْدِيرِ اللَّامِ؛ لِأَنَّ الْمِائَةَ عَدَدٌ، وَالْدِّرْهَمُ مَعْدُودٌ، وَجَمَاعَةٌ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ إِضَافَةَ الْمِائَةِ إِلَى الدِّرْهَمِ بِتَقْدِيرِ (مِنْ)، مِنْهُمْ ابْنُ السَّرَّاجِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ^(١): إِذَا قُلْتَ: ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ وَمِائَةُ دِرْهَمٍ، فَالثَّلَاثَةُ هِيَ الْأَثْوَابُ؛ لِأَنَّهُ اسْمُهَا، وَكَذَلِكَ: مِائَةُ دِرْهَمٍ، هَا هُنَا فِي مَوْضِعِ دِرَاهِمٍ، كَأَنَّهُ مِائَةُ مِنْ دِرَاهِمٍ، وَالْمِائَةُ اسْمُهَا، لَا مِنْ حَيْثُ هِيَ عَدَدٌ، إِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْدُودِ، وَالْعَرَبُ تُقِيمُ الْعَدَدَ مُقَامَ الْمَعْدُودِ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُضَافَ يَكْتَسِي مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَثِيرًا مِنْ أَحْكَامِهِ، نَحْوُ التَّعْرِيفِ، وَالِاسْتِفْهَامِ، وَمَعْنَى الْجَزَاءِ، وَالْعُمُومِ^(٢)، وَيَأْتِي هَذَا فِي أَمَاكِنِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^(٣).

قَالَ سَعِيدٌ: إِنَّمَا يَكْتَسِي الْمُضَافُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ جِيءَ بِهِ لَهُ، وَالْمُعْتَمَدُ عَلَى الْأَوَّلِ وَالْإِخْبَارُ عَنْهُ بِهِ، وَالثَّانِي لَمْ يَجِئْ لِمَعْنَى فِي نَفْسِهِ حَسْبُ، وَإِنَّمَا جَاءَ لِمَعْنَى مُكْمَلٍ لِلأَوَّلِ، وَلِهَذَا أُعْطِيَ الْجَزَاءُ، وَلَيْسَ لِلثَّانِي حُكْمٌ فِي نَفْسِهِ، بَلْ يَحْدُثُ فِي الْأَوَّلِ الْحُكْمُ الَّذِي لَهُ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَزُولُ عَنْهُ، كَالْتَّعْرِيفِ فِي غُلَامِي، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَجِيءُ فِي الْأَلْفَاظِ مَا هُوَ مُعَرَّفٌ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ التَّنْكِيرِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ حَصَلَ بِالإِضَافَةِ نَوْعٌ اخْتِصَاصٍ فَيَنْتَقِي الْحُكْمُ الَّذِي لِلأَوَّلِ عَلَيْهِ، إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ، نَحْوُ: غَيْرُكَ، وَمِثْلُكَ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَتَعَرَّفَانِ، وَإِنْ كَانَا مُضَافَيْنِ إِلَى مَعْرِفَةٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا عَدَاكَ غَيْرُكَ، وَكُلَّ مَا شَابَهَكَ مِثْلُكَ، وَكَذَلِكَ (وَاحِدٌ أُمُّهُ) وَ(عَبْدٌ بَطْنِهِ)، وَجَوَزَ الْخَلِيلُ أَنْ يَقَعَ مَعْرِفَةٌ^(٤)، وَلَمْ يُجَزْ ذَلِكَ فِي: حَسَنِ الْوَجْهِ، لِقَوْلِهِمْ: الْحَسَنُ الْوَجْهِ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ الْمَوْضُوعَ لَهُ الْأَوَّلُ يَزُولُ وَيَحْدُثُ فِيهِ الثَّانِي حُكْمُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

(١) لم أقف عليه في الأصول.

(٢) في اللمع: والجزاء ومعنى العموم.

(٣) اللمع ٨٠.

(٤) انظر: الكتاب ١٤/٢.

(٥) هو رجلٌ من طيئ.

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَيُّضَ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ يَمَانٌ^(١)
 فَرَالَ عَنْهُ تَعْرِيفُ الْعَلَمِيَّةِ، وَصَارَ تَعْرِيفُهُ بِالْإِضَافَةِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَجُزْ أَنْ يُحْكِيَ
 (زَيْدُنَا) فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: رَأَيْتُ زَيْدَنَا، فِي لُغَةِ الْحِجَازِيِّ؛ لِأَنَّ الْعَلَمِيَّةَ قَدْ زَالَتْ، كَمَا لَا
 تَقُولُ: مَنْ الرَّجُلُ، فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ: رَأَيْتُ الرَّجُلَ^(٢).

وَيَكْتَسِي الاستِفْهَامَ فِي قَوْلِكَ: غُلَامٌ مَنْ تَضْرِبُ؟ حَتَّى لَا يَجُوزَ
 دُخُولُ هَمْزَةِ الاستِفْهَامِ عَلَى (غُلَامٍ) هُنَا، وَالشَّرْطُ فِي قَوْلِكَ: غُلَامٌ
 مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ، حَتَّى لَا يَجُوزَ دُخُولُ حَرْفِ الشَّرْطِ، كَمَا لَا يَجُوزُ
 دُخُولُ هَمْزَةِ الاستِفْهَامِ، وَالْبِنَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾^(٣) فِي
 أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ^(٤)، وَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ^(٥): ﴿مَثَلُ مَا أَنْتُمْ نَطِقُونَ﴾^(٦) فِي أَحَدِ

(١) البيت من الطويل.

روي: (مشحوذ الغرار)، و(ماضي الشفرتين) بدل (من ماء الحديد).

انظر: الكامل ١٠٧١/٣، وسر صناعة الإعراب ٤٥٢/٢، ٤٥٦، وزهر الآداب ١٠٣٢/٢، والمفصل ٣٨،
 وشرحه ٤٤/١، واللسان ٢٠٠/٣ (زيد)، ومغني اللبيب ٧٥، وشرح شواهد ١٦٥/١، وشرح أبياته ٣٠٨/١،
 وخزانة الأدب ٢٢٤/٢.

(٢) في أ: من الرجل.

(٣) الأنعام: ٩٤.

(٤) البين هنا فسر بالوصل، أي تقطع وصلكم. فاكترى المضاف من المضاف إليه البناء ففتح (بين)، والموضع رفع.
 والقول الثاني: أن المعنى على إضمار (ما)، والتقدير: لقد تقطع ما بينكم. أو: تقطع الأمر بينكم. وهذا القول
 الآخر. انظر: مجالس ثعلب ٣١٧/١، وتفسير الطبري ٢٧٩/٧، ومعاني القرآن للنحاس ٤٥٩/٢، ومشكل
 إعراب القرآن ٥٢٥/٢.

(٥) قرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي كر بالرفع، والباقون بالنصب. انظر: السبعة ٦٠٩، والتذكرة ٦٩٣/٢،
 والتيسير ١٦٤.

(٦) الذاريات: ٢٣.

أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ^(١)، وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ بِالرَّفْعِ حَسَنَةٌ قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿مَجْمَعٌ بَيْنَهُمَا﴾^(٢) بِالْجَرِّ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَمْ يَمْنَعْ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حمامةً فِي غَضُنٍ ذَاتِ أَوْقَالٍ^(٣)
بِفَتْحٍ (غَيْرٍ)، وَإِنْ كَانَ فَاعِلًا، وَكَذَلِكَ قِرَاءَةُ نَافِعٍ^(٤) ﴿مَنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ﴾^(٥) بِفَتْحِ
الْمِيمِ، مَعَ عَدَمِ التَّنْوِينِ فِي (عَذَابٍ)^(٦)، وَذَلِكَ لِإِضَافَةِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِلَى غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَاتِ،
فَاكْتَسَى الْبِنَاءَ مِنْهَا، وَالتَّأْنِيثَ فِي قَوْلِهِ^(٧):
لَمَّا أَتَى خَيْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخُشْعِ^(٨)

(١) هذا قول سيبويه، والقول الآخر هو أن النصب على المصدر، كأنه قال: إنه لحقُّ حقًّا. انظر: الكتاب ١٤٠/٣، ومعاني القرآن للفراء ٨٥/٣، وتفسير الطبري ٤٢٤/٢٢، والأصول ٢٧٥/١، والخصائص ١٨٢/٢، والإنصاف ٢٩٠/١.

(٢) الكهف: ٦١.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو الحسن، (ت ١٦٩ هـ). أحد القراء السبعة. قرأ على عبد الرحمن بن هرمز، وعلى جمع من التابعين. وقرأ عليه خلق كثير، منهم ورش، وقالون، وإسماعيل بن جعفر. انظر: وفيات الأعيان ٣٦٧/٥، ومعرفة القراء الكبار ١٠٧/١، وغاية النهاية ٣٣٠/٢.

(٥) المعارج: ١١.

(٦) وهي قراءة الكسائي، وقد اختلف عن نافع، فروي عنه بالإضافة مع الفتح، وروي بالإضافة مع الكسر. انظر: السبعة ٣٣٦، والتذكرة ٤٥٩/٢، والإقناع ٧٩٢/٢.

(٧) هو جرير.

(٨) البيت من الكامل.

انظر: ديوان جرير ٩١٣/٢، والكتاب ٥٢/١، ومجاز القرآن ١٩٧/١، والمقتضب ١٩٧/٤، والأصول ٤٧٧/٣، وشرح أبيات سيبويه ٥٧/١، والخصائص ٤١٨/٢، واللائل ٣٧٩/١، والحماسة البصرية ٦٠٦/٢، وخزانة الأدب ٢١٨/٤.

فَأَنْتَ السُّورَ لِإِضَافَتِهِ إِلَى مُؤَنَّثٍ، وَكَذَلِكَ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ^(١) ﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾^(٢)
بِالْتَّاءِ لِإِضَافَةِ (بَعْضٍ) إِلَى الْمُؤَنَّثِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿c b a﴾^(٣)، وَ(الْمِثْلُ) مُذَكَّرٌ،
وَقِيلَ: إِنَّ مِثْلَ الْحَسَنَةِ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ مُؤَنَّثَةٌ^(٤)، وَالتَّذْكِيرُ فِي قَوْلِهِ^(٥):

لَقَدْ وَلَدَ الْأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ^(٦)
فَتَدَبَّرَ هَذِهِ النُّكْتِ.

(١) هي قراءة الحسن. انظر: معاني القرآن للفراء ٣٦/٢، وتفسير الطبري ٩٤/١٢، والمختسب ٢٣٧/١، والبحر المحيط ٢٨٤/٥.

(٢) يوسف: ١٠.

(٣) الأنعام: ١٦٠.

(٤) انظر: التبيان ٥٥٢/١، والبرهان للزكشي ٣٥٦/٣.

(٥) هو جرير.

(٦) البيت من الوافر.

وقد روي عجزه: مُقْلَدَةً مِنَ الْأُمَّاتِ عَارَا

وروي: لَدَى حَوْضِ الْحِمَارِ عَلَى مِثَالِ

وروي (قمع) بدل (باب).

الشاهد فيه: عدم لحاق الفعل تاء التأنيث، مع أن الفاعل مؤنث حقيقي، والذي سوغ ذلك أن الفاعل اكتسب التذكير من المضاف إليه.

والمسوغ عند عامة من اطلعت عليه الفصل بين الفعل والفاعل.

انظر: ديوان جرير ٢٨٣/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٠٨/٢، والمقتضب ١٤٨/٢، ٣٤٩/٣، والتكملة ٣٠٨،

٣٥٤، والخصائص ٤١٤/٢، والتبصرة والتذكرة ٦٢٢/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٣٣٨، والمفصل ١٨٧،

وأما ابن الشجري ٢٦٣/٢، ٤١٣، والإنصاف ١٧٥/١، وشرح المفصل ٩٢/٥، واللسان ٥٢٩/١ (صلب).

١٢٩ أ قال أبو الفتح - رحمه الله - :

«معرفة ما يتبع الاسم في إعرابه

وهي خمسة أضرب: وصف وتوكيد وبدل وعطف بيان وعطف بحرف^(١)، فأربعة من هذه تتبع الأول بلا واسطة^(٢)، وواحد يتبع الأول بواسطة^(٣) حرف، وهو العطف الذي يسمى^(٤) نسقاً^(٥).

قال سعيد: التتابع - كما زعم - خمسة - ما لم يمنع مانع، إما في الأول، وإما في الثاني، من بناء، أو مشابهة فعل، أو غير ذلك - عند سيبويه وجماعة من النحاة^(٦)، وقال قوم: هي ستة^(٧)، وأغفل سيبويه القسم السادس في باب التوكيد، وسببها إن شاء الله. واحتلف الناس في العامل في الصفة والتوكيد وعطف البيان؛ فزعم قوم أن العامل في التابع منها هو العامل في المتبوع، وهذا مذهب سيبويه^(٨).

وقال الأخفش: العامل في هذه الأشياء كونها تابعة لما قبلها^(٩)، فذلك المعنى هو العامل، بمنزلة الابتداء، ووقوع الفعل موقع الاسم، فحجة الأخفش [هو]^(١٠) أن في هذه الأشياء ما لا يصح أن يلي العامل، وهو أجمع وأكثع ونحوهما، فلما كانا كذلك علم أن العامل فيه غير العامل في الأول.

واحتج أيضاً بأن الوصف قد يكون معرباً، والموصوف مبنياً، نحو: يا زيد الطريف، ولا رجل فاضلاً، فـ(زيد) مبني وصفته مرتفعة ارتفاعاً صحيحاً، فلو كان العامل في الصفة

(١) (بحرف) سقط من اللمع.

(٢) في اللمع: بلا توسط حرف.

(٣) في اللمع: بتوسط.

(٤) في اللمع: المسمى.

(٥) اللمع ٨١.

(٦) منهم ابن السراج. انظر: الأصول ١٩/٢.

(٧) انظر: شرح شذور الذهب ٤٥٦.

(٨) انظر: الكتاب ٤٢١/١، وانظر: أسرار العربية ٢٦١.

(٩) انظر: أسرار العربية ٢٦١، واللباب ٤٠٦/١، وشرح الكافية ٩٦٣/٢/١.

(١٠) سقط من أ.

العامل في الموصوف لم تختلف حركاتهما، فتكون إحداهما إعراباً والأخرى بناءً، فمجيء هذا في النداء يدل على أن العامل فيهما مختلف، ولأن (يا) لا يمكن أن تلابس (الظريف)^(١)، فعلمنا أنها ليست عاملة فيه، ولو عملت فيه لم يكن عملها رفعاً، وكذلك تكون الصفة مبنية والموصوف معرباً، نحو: مررت بزيد الذي في الدار، ووجدت له دليلاً قوياً، وهو قول الشاعر^(٢):

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي المَثُوبُ قَالَ يَا لَا
وَقَدْ صَحَّ أَنَّ (نَحْنُ) تَأْكِيدٌ لِلْمُضْمَرِ فِي (خَيْرِ)، وَهُوَ يَجْرِي مَجْرَى المَظْهَرِ، وَ(أَفْعَلُ) لَا يَعْمَلُ فِي المَظْهَرِ فِي القَوْلِ القَوِيِّ، وَلَوْ عَمِلَ لَضَعُفَ هُنَا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَمَدٍ، إِذَا لَمْ يَكُنْ (خَيْرِ) مُبْتَدَأً، وَهُوَ أَنْقَضَ مَرْتَبَةً مِنَ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الفَاعِلِ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ عُلِمَ أَنَّ العَامِلَ فِي التَّابِعِ غَيْرُ العَامِلِ فِي المَتْبُوعِ، وَوَجَدْتُ لَهُ فِي المَسَائِلِ الكَبِيرِ شَيْئاً [لَطِيفاً]^(٤) طَرِيفاً، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: تَقُولُ: يَا مُنْطَلِقاً نَفْسُهُ وَإِخْوَتُهُ، إِذَا جَعَلْتَ (نَفْسُهُ) تَأْكِيداً لِلْمُضْمَرِ فِي (مُنْطَلِقَ) عَلَى قُبْحٍ^(٥)، فَلَوْ لَمْ يَطْلُ لَمَا انْتَصَبَ، وَمَا طَوَّلُهُ إِلَّا لِعَمَلِهِ فِي (نَفْسِهِ)، أَوْ يَكُونُ قَدْ نَظَرَ إِلَى المَعْطُوفِ عَلَى المُضْمَرِ فِيهِ، فَأَمَّا الضَّمِيرُ الَّذِي فِيهِ فَلَا يَطُولُ بِهِ، وَهَذَا يَقْوِي قَوْلَ سِيبَوِيهِ.

(١) لأنه لا يجوز نداء ما فيه الألف واللام.

(٢) اختلف في قائله، فقليل:

أ- زهير بن مسعود الضبي.

ب- سويد.

ج- الفرزدق. وليس في ديوانه.

(٣) البيت من الوافر.

المثوب: المنادي، وأصله أن المستصرخ يلوح بثوبه ليرى ويشتهر. (عن اللسان ٢٤٧/١ ثوب). و(يالا): أي: يا لبني فلان.

انظر: نوادر أبي زيد ١٨٥، والزاهر ٢٣٦/١، وكتاب الشعر ٢٧١/١، ٢٨٦، والبغداديات ٤١٥، والخصائص ٢٧٦/١، ٣٧٥/٢، ٢٢٨/٣، والمخصص ١٦٨/١٢، والحماسة البصرية ١٤١٥/٣، ومغني اللبيب ٢٨٩، وشرح شواهد ٥٩٥/٢، وشرح أبياته ٣٢٦/٤.

(٤) تكملة من د.

(٥) لأنه لا يحسن أن يؤكد الضمير المستتر إلا بعد تأكيده بضمير منفصل.

وَحُجَّةٌ سَيِّوِيهِ أَنَّ الصِّفَةَ [قَدْ] ^(١) تَقُومُ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ فِي مَوَاضِعَ شَتَّى، فَيَكُونُ الْعَامِلُ فِيهَا إِجْمَاعًا الْعَامِلَ فِي الْمَوْصُوفِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِقَائِمٍ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ ۝

۱۱ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْفِقِيكُمْ﴾ ^(٢)، وَالْفَاءُ إِنَّمَا تَدْخُلُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ، أَوْ فِي خَبَرِ الْمَوْصُولِ بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ عَدَا الشَّرْطِيَّةِ أَوْ الظَّرْفِيَّةِ، أَوْ فِي خَبَرِ النَّكْرَةِ الْمَوْصُوفَةِ بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ عَدَا الشَّرْطِيَّةِ أَوْ الظَّرْفِيَّةِ، وَ(الْمَوْتُ) لَيْسَ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فِي شَيْءٍ، وَقَدْ دَخَلَتْ الْفَاءُ فِي خَبَرِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِ(الَّذِي)، فَكَانَ الْعَامِلُ فِي (الْمَوْتُ) هُوَ الْعَامِلُ فِي (الَّذِي)، فَلِذَلِكَ دَخَلَتْ الْفَاءُ فِي خَبَرِ (الْمَوْتُ)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ^(٣):

وَكَرِّي إِذَا نَادَى الْمُضَافُ مُجْتَبَأً كَسَيِّدِ الْعَصَا نَبَّهْتُهُ الْمَتَّوَرِدُ ^(٤)

فَقَدْ فَصَّلَ بِالْحَالِ الَّتِي الْعَامِلُ فِيهَا الْفَعْلُ لَا مُحَالَةً، فَلَوْ كَانَ الْعَامِلُ فِي الصِّفَةِ التَّبَعِيَّةِ لَكَانَ هُنَا فَصْلٌ بِالْمَعْمُولِ الْأَجْنَبِيِّ، وَهَذَا يَرُدُّ عَلَى سَيِّوِيهِ، كَمَا يَرُدُّ عَلَى الْأَخْفَشِ، / ١٢٩ ب فَإِنْ جُعِلَ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَهُوَ قَلِيلٌ.

وَلَا يَرُدُّ مَا اعْتَرَضَ بِهِ الْأَخْفَشُ مِنَ التَّأْكِيدِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمَا أَلْفَاظُ مَوْضُوعَةٌ لِأَنَّهُ تَكُونُ تَابِعَةً لَشَيْءٍ قَبْلَهَا، وَإِذَا كَانَ فِيهَا شَيْءٌ يَصْلُحُ أَنْ يَلِيَ الْعَامِلَ لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ تَلِيَهُ.

فَأَمَّا اعْتِرَاضُهُ بِالْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ فَإِنَّ الصِّفَةَ إِذَا لَحِقَهَا أَمْرٌ أَخْرَجَهَا عَنْ بَابِهَا لَمْ يَتَعَدَّ إِلَى الْمَوْصُوفِ إِذْ هِيَ كَلِمَةٌ أُخْرَى، وَلَهَا حَرْفُ إِعْرَابٍ غَيْرُ الْأَوَّلِ، وَكَذَلِكَ إِذَا لَحِقَ الْمَوْصُوفُ

(١) سقط من أ.

(٢) الجمعة: ٨.

(٣) هو طرفه بن العبد. من معلقته المشهورة.

(٤) البيت من الطويل.

روي (مجتبأً) بدل (مجتبأً).

كري: رجوعي وعطفي. والمضاف: الذي أضافته الهموم. والجنب: صفة للفرس، وهو الناتئ العظام. والسيد: الذئب. نهته: هيجهته. والمتورد: المتقدم الذي يطلب الورد. (عن شرح القصائد السبع).

انظر: ديوان طرفه ٣٢، والحيوان ٤٩٥/٣، والمعاني الكبير ١٦٠/١، والشعر والشعراء ١٨٨/١، وشرح القصائد السبع ١٩٤، والعقد الفريد ٤٨٣/٣، وتهذيب اللغة ١٦٦/١٤ (ورد)، والفسر ٧٧٩/١، والمستقصى ٩٣/١، واللسان ٤٥٧/٣ (ورد)، وشرح شواهد المغني ٨٠١/٢.

حُكْمٌ أَخْرَجَهُ عَمَّا يَسْتَحِقُّهُ لَمْ يَتَعَدَّ إِلَى الصِّفَةِ، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الصِّفَةَ قَدْ تَكُونُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْمَوْصُوفِ؛ لَأَنَّهُمَا قَدْ تَكُونُ فِعْلاً وَظَرْفًا وَجَارًا وَمَجْرُورًا، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

وَيَدُلُّكَ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ سِيبَوِيهِ أَنَّ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ قَدْ يَجْرِيَانِ فِي مَوْضِعِ مَجْرَى الشَّيْءِ الْوَاحِدِ، حَتَّى لَا يَقُومَ أَحَدُهُمَا مَقَامَ الْآخَرِ فِي الْعَامِّ، وَذَلِكَ: جَاؤُوا الْجَمَاءَ الْعَفِيرَ، وَقَدْ جَعَلُوهُمَا مَعًا شَيْئًا وَاحِدًا، وَذَلِكَ نَحْوُ: لَا رَجُلَ ظَرِيفَ فِي الدَّارِ، وَيَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو، فَجَعَلَ (زَيْدًا) وَ(ابنًا) كَالِاسْمِ الْوَاحِدِ، وَأُضِيفَ إِلَى عَمْرٍو، وَلِذَلِكَ فُتِحَ دَالُ (زَيْدٍ)، وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى

شِدَّةِ اتِّصَالِ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿L K J I H G F M﴾^(١)، فَالصِّفَةُ تَمَّتِ الْفَائِدَةُ الْمَقْصُودَةُ.

فَأَمَّا الْبَدَلُ فَالْعَامِلُ فِي الثَّانِي غَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْأَوَّلِ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ ظُهُورُ الْعَامِلِ مُكَرَّرًا مَعَهُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿E D C B A @ ? > = <﴾^(٢)، وَسَنَبِّينُ مَا فِيهِ عِنْدَ ذِكْرِنَا إِيَّاهُ.

وَأَمَّا الْعَطْفُ فَقَالَ قَوْمٌ: الْعَامِلُ فِي الثَّانِي هُوَ الْعَامِلُ فِي الْأَوَّلِ بِدَلَالَةٍ: اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٍو^(٣).

وَقَالَ قَوْمٌ: الْعَامِلُ فِي الثَّانِي غَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْأَوَّلِ^(٤)، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَافِرًا وَرُحْمًا^(٥)

وَلَأَنَّهُ خِلَافُ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ، وَقِيلَ فِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ وَسَنَبِّينُ مَا فِيهِ فِي مَوْضِعِهِ، وَمَنْ قَالَ بِالْأَوَّلِ قَالَ إِنَّمَا لِلْأَوَّلِ التَّيَابَةُ بِوَسَاطَةِ الْحَرْفِ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَحْتَرِزَ فَيَقُولَ: إِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ عِلَّةٍ مَانِعَةٍ مِنَ الْإِتْبَاعِ، وَهِيَ الْبِنَاءُ وَتَرْكُ الصَّرْفِ فِي اللَّفْظِ وَالْقَصْرِ وَالْإِضَافَةِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(١) الماعون: ٤-٥.

(٢) الأعراف: ٧٥.

(٣) نسب هذا القول إلى سيبويه وجماعة من المحققين. انظر: شرح المفصل ٧٥/٣، وشرح الكافية ٩٦٥/٢/١.

(٤) هو رأي الفارسي كما نسبته إليه الرضي في شرح الكافية ٩٦٥/٢/١. وهو أيضاً رأي ابن جني. انظر: سر صناعة

الإعراب ٦٣٨/٢.

(٥) سبق تخريجه.

قال أبو الفتح رحمه الله:

«بَابُ الْوَصْفِ»

اعْلَمْ أَنَّ الْوَصْفَ يَتَّبِعُ الْأِسْمَ الْمَوْصُوفَ تَحْلِيَةً^(١) وَتَخْصِيصاً مِّنْ لَهُ مِثْلُ اسْمِهِ، بِذِكْرِ
مَعْنَى فِي الْمَوْصُوفِ أَوْ فِي شَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ^(٢).

قال سعيد: اعْلَمْ أَنَّ الصِّفَةَ تَتَّبِعُ الْمَوْصُوفَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ عِلَّةٍ مَانِعَةٍ، وَلَا يَصِحُّ تَقْدِيمُ
الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ؛ لِأَنَّهَا مُكَمِّلَتُهُ وَمُوضِحَتُهُ، وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ الَّتِي ذَكَرَهَا لَا يُقَدَّمُ شَيْءٌ
مِنْهَا عَلَى مَتَبُوعَاتِهَا، فَأَمَّا قَوْلُ عِمْرَانَ^(٣):

أَلْفَيْتَنِي أَعْظَمًا فِي قَرْقَرٍ قَاعٍ^(٤)

وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(٥):

مِنَ الصُّهْبِ السَّبَالِ وَكُلٌّ وَفَدٍ حُورٍ وَهِيَ أُنْمَلَةٌ حُورًا^(٦)

(١) في اللمع: تجلية.

(٢) اللمع ٨٢.

(٣) هو عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي الخارجي. أبو شهاب (ت ٨٤هـ) شاعر الخوارج وخطيبهم، وأحد رؤوسهم، أدرك الصجابة وروى عنهم، روى عنه أصحاب الحديث كالبخاري، واعتذروا بأنهم رَوَوْا عنه قبل أن يبتدع. انظر: تاريخ دمشق ٤٣/٤٨٥، وتهذيب التهذيب ٨/١١٣، وخزانة الأدب ٥/٣٥٠.

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدوره:

إِنْ أَنْتَ لَمْ تُبْقِ لِي شَيْئاً أَعِيشْ بِهِ

روي (صوفاً ولا غنماً) بدل (شيئاً أَعِيشْ بِهِ)، و(بالقرقر القاع) بدل (بقرقر قاع).

انظر: الشيرازيات ١/٢٣٤، وكتاب الشعر ٢/٣٤٧، ٣٩٦، وشرح اللمع لابن برهان ١/٢٣٢، والمختصص ١٠/٣٠، والبديع ١/٢٢٩.

(٥) هو الراعي.

(٦) البيت من الوافر.

روي:

يَضَعْنَ سِخَالَهُنَّ بِكُلِّ فَجٍّ خَلَاءٍ وَهِيَ لَازِمَةٌ حُورًا

وروي:

مِنَ الصُّهْبِ السِّخَالِ وَكُلٌّ وَهْدٍ حُورًا وَهِيَ لَازِمَةٌ حُورًا

انظر: ديوان الراعي ١٧٤، وكتاب الشعر ١/٢٢٣، والبديع ١/٣٢٨.

يُرِيدُ: مِنَ السَّبَالِ الصُّهْبِ^(١)، فَالثَّانِي بَدَلٌ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: قَاعٌ قَرَقَرٌ، وَقَرِقٌ^(٢)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ^(٣):

وَبِالطَّوِيلِ الْعُمَرُ عُمَرًا حَيْدَرًا^(٤)

أَي: وَبِالْعُمَرِ الطَّوِيلِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَرَابِيْبُ سُودٌ﴾^(٥)؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: أَسْوَدٌ غَرِيْبٌ، فَهُوَ فِي الْآيَةِ بَدَلٌ. وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْطُوفِ وَتَقْدِيمِهِ فَسَنَذْكُرُهُ.

وَأَمَّا مَا تَنَازَعَهُ الْخِلَافُ فَهُوَ قِسْمٌ يُسَمَّى الْإِتْبَاعَ^(٦)، نَحْوُ: عَطَشَانٌ نَطَشَانٌ^(٧)، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي حُكْمِ التَّوَكِيدِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ كَوْنُهُ تَأْكِيدًا لِلأَوَّلِ، غَيْرَ مُبَيِّنٍ لِمَعْنَى عَنْ نَفْسِهِ بِنَفْسِهِ، كَأَكْتَعَ وَأَبْصَعَ مَعَ أَجْمَعَ، فَكَمَا لَا يُنْطَقُ بِأَكْتَعَ بِغَيْرِ أَجْمَعَ فَكَذَلِكَ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ مَعَ مَا قَبْلَهَا، وَلِهَذَا الْمَعْنَى كُرِّرَتْ بَعْضُ حُرُوفِهَا فِي مِثْلِ: حَسَنٌ بَسَنٌ، كَمَا يُفْعَلُ فِي أَكْتَعَ أَبْصَعَ مَعَ أَجْمَعَ، فَإِنَّمَا لَمْ يُذَكَّرْ لِأَكْتَعَ وَنَحْوِهِ بِأَبَا؛ / ١٣٠ أ لَأَنَّهُ لَا يُعَدُّ قِسْمًا، إِذْ لَا يُعْقَلُ مِنْهُ مَعْنَى بَغَيْرِ مُتَّبِعٍ؛ لِأَنَّهَا أَلْفَاظٌ يَسِيرَةٌ جَرَتْ عَلَى أَلْفَاظٍ يَسِيرَةٍ، وَكَانَ حُكْمُهَا حُكْمَ أَكْتَعَ، وَمَنْ جَعَلَهَا قِسْمًا عَلَى حِدَةٍ فَحُجَّتْهُ مُفَارَقَتُهَا لِأَكْتَعَ، لَجْرِيَانِهَا عَلَى الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ بِخِلَافِ تِلْكَ، وَأَنَّهَا [غَيْرُ]^(٨) مُفْتَقِرَةٌ إِلَى تَأْكِيدٍ قَبْلَهَا بِخِلَافِ أَكْتَعَ.

وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ تَدْخُلُ فِي بَابِ التَّوَكِيدِ بِالتَّكْرَارِ، نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْدًا زَيْدًا، وَرَأَيْتُ رَجُلًا رَجُلًا، وَأَنَّهَا غَيْرُ مِنْهَا حَرْفٌ وَاحِدٌ لَمَّا يَتَجَنَّبُونَ فِي أَكْثَرِ كَلَامِهِمُ التَّكْرَارَ،

(١) السَّبَالُ: جَمْعُ سَبَلَةٍ، وَهِيَ اللَّحِيَّةُ. وَيُقَالُ لِلْأَعْدَاءِ: هُمْ صُهْبُ السَّبَالِ. (اللسان ٣٢٢/١١ (سبل)).

(٢) أَي مَسْتَوٍ. انظر: اللسان ٣٢١/١٠ (قرق).

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ.

(٤) مِنَ الرَّجَزِ.

انظر: الكشاف ١٩١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٩/١، والدر المصون ١٧٦/١-١٧٦، واللباب في

علوم الكتاب ٢٢٦/٥، ١٣١/١٦.

(٥) فَاطِر: ٢٧.

(٦) الْإِتْبَاعُ: هُوَ «أَنْ تُتْبَعَ الْكَلِمَةُ الْكَلِمَةُ عَلَى وَزْنِهَا، أَوْ رَوِيهَا، إِشْبَاعًا وَتَوَكِيدًا». انظر: المزهري ٤١٤/١.

(٧) النَطَشَانُ: مَأْخُذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَا بِهِ نَطِيشٌ، أَي: حَرَكَةٌ. فَمَعْنَاهُ: قَلَقٌ. انظر: الإِتْبَاعُ لِلْقَالِي ٧١.

(٨) سَقَطَ مِنْ ج.

وَيَذُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا كُرِّرَتْ فِي أَبْصَعٍ وَأَكْتَعِ اللَّامُ، وَهُنَا كُرِّرَتْ الْعَيْنُ وَاللَّامُ، نَحْوُ:
حَسَنٍ بَسَنٍ، وَشَيْطَانٍ لَيْطَانٍ^(١).

وَقَالَ قَوْمٌ: هَذِهِ الْأَلْفَاظُ تُسَمَّى تَأْكِيدًا وَإِتْبَاعًا^(٢)، وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ التَّأْكِيدَ غَيْرُ الْإِتْبَاعِ،
وَاخْتَلَفَ فِي الْفَرْقِ؛ فَقَالَ قَوْمٌ: الْإِتْبَاعُ مِنْهَا مَا لَمْ يَحْسُنْ فِيهِ وَאוُ الْعَطْفِ، كَقَوْلِكَ: حَسَنٌ
بَسَنٌ، وَقَبِيحٌ شَقِيحٌ، وَالتَّأْكِيدُ يَحْسُنُ فِيهِ الْوَاوُ، كَقَوْلِهِمْ: حَلٌّ وَبَلٌّ.

وَقَالَ قَوْمٌ: الْإِتْبَاعُ يَكُونُ لِلْكَلِمَةِ لَا مَعْنَى لَهَا [آخِرُ]^(٣) غَيْرُ التَّبَعِيَّةِ، فَلَا يُجُوزُ عَلَى هَذَا
أَنْ يُسَمَّى (نَائِعًا) تَابِعًا^(٤) لِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥):

لَعَمْرُ بَنِي شِهَابٍ مَا أَقَامُوا صُدُورَ الْخَيْلِ وَالْأَسَلِ النَّيَاعِ^(٦)

وَلَا يُجُوزُ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ أَنْ يُسَمَّى (نُوعًا) إِتْبَاعًا لِقَوْلِهِ فِي الدُّعَاءِ: (جُوعًا وَنُوعًا)^(٧).

وَالصِّفَةُ تُذَكَّرُ لِأَشْيَاءَ مِنْهَا: التَّخْصِصُ مِمَّا يَحْتَمِلُهُ أَمْثَالُهُ، تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَاتِبٍ
ظَرِيفٍ.

(١) اختيار المصنف هنا متابعة لرأي ابن جني في المنصف ٣٢٥/٢.

(٢) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٤١٠/١-٤١١.

(٣) سقط من أ.

(٤) في قولهم: جائع نائع.

(٥) اختلف في قائله، فقبيل:

أ- دريد بن الصمة.

ب- القطامي.

(٦) البيت من الوافر.

الأسل النباح: أي الرماح العطاش. (عن أدب الكاتب).

الشاهد فيه: مجيء (نائع) غير متبعة لجائع، فدل على أن لها معنى مستقلاً، غير معنى جائع.

انظر: أدب الكاتب ٤٧، والزاهر ٥٢/٢، وأما القالي ٢١٥/٢، وتهذيب اللغة ٢٢٠/٣ (ناع)، والمنصف

٣٢٦/٢، والمخصص ٣٥/١٤، ١٤٣، والآلئ ٨٣٦/٢، واللسان ٣٦٥/٨ (ناع).

(٧) لأنه لو كان الجوع نوعاً لم يحسن تكريره. انظر: تاج العروس ٢٨٧/٢٢ (نوع).

وَمِنْهَا الْمَدْحُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿Z﴾ | }^(١)، فَلَيْسَ هُنَا اسْمٌ يُشَارِكُ هَذَا
الاسمَ، فَيَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْفَصْلِ.

وَمِنْهَا الذَّمُّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿t s r q p﴾^(٢)، التَّقْدِيرُ: الْمَرْجُومُ.
وَمِنْهَا التَّأْكِيدُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْوَةُ الثَّالِثَةِ الْأُخْرَى﴾^(٣)، و﴿C B﴾^(٤)، و﴿إِلَهَيْنِ﴾^(٥)، و﴿[Z]﴾^(٦)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٧):
صَدَعَتْ غَزَالَةُ قَلْبِهِ بِفَوَارِسٍ تَرَكَتْ جُمُوعَهُمْ كَأَمْسِ الدَّابِرِ^(٨)
وَقَوْلُهُ^(٩):

رُبَّ عَجُوزٍ مِنْ أَنْاسٍ شَهْرَبَةٍ^(١٠)

(١) النمل: ٣٠.

(٢) النحل: ٩٨.

(٣) النجم: ٢٠.

(٤) الحاقة: ١٣.

(٥) النحل: ٥١.

(٦) النحل: ٢١.

(٧) اختلف في قائله، ف قيل:

أ- عمران بن حطان.

ب- شبيب بن يزيد الشيباني.

(٨) البيت من الكامل.

روي: (جمعه بعساكر * تركت كتائبه)، (تركت مدابره).

الشاهد فيه: أمس الدابر. فأمس لا يكون إلا دابراً.

انظر: شعر الخوارج ١٦٦، والعقد الفريد ٤٤/٥، والأغاني ٥٧/١٨، وشرح اللمع لابن برهان ٢٠٦/١،

وتاريخ دمشق ٤٣/٤٩٨، والحماسة البصرية ١/٢٢٦.

(٩) هو شظاظ الضبي، اللص.

(١٠) من الرجز.

روي: (من لكيز) و(من نمير) بدل (من أناس)، فلا شاهد فيه حينئذٍ، وروايته في مصادره (شهرة).

انظر: العين ١١٨/٤ (شهر)، والمعاني الكبير ٥٦٥/١، والاشتقاق ٥٤٤، وتهذيب اللغة ٥١٧/٦ (شهر)،

٢٨٤/٨ (قرق)، ومقاييس اللغة ٤٧١/٥ (نقض)، والمستقصى ١٦٧/١، واللسان ٨٩/٥ (نقض).

وَالْعَجُوزُ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ أَنْاسٍ، وَمَذْهَبُ صَاحِبِ الْكِتَابِ فِي الْوَصْفِ غَيْرُ الْمُفِيدِ فِي قَوْلِهِ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْعَلٌ»^(١)، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: تَقُولُ فِي الْاسْتِفْهَامِ إِذَا قَالَ: رَأَيْتُ زَيْدًا الْمَنِيَّ؟ فَهُوَ وَصْفٌ غَيْرُ مُفِيدٍ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: جِئْتُ بِشَيْءٍ مَا، أَيْ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ فَهُوَ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَهُنَا فَائِدَةٌ، وَهُوَ أَنَّهُ يُزِيلُ تَوَقُّعَكَ مَجِيءَ الصِّفَةِ الْمُفِيدَةِ، وَقَوْلُهُ: «بِذِكْرِ مَعْنَى فِي الْمَوْصُوفِ» هَذَا يَتَّجُهُ لَهُ، وَقَوْلُهُ: «أَوْ فِي شَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ» لَا يَدْخُلُ فِيهِ (أَفْعَلُ) وَ(مَائَةٌ) وَنَحْوُهَا، فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ شَيْءٌ مِنْ سَبَبِ الْأَوَّلِ فِي الْقَوْلِ الْقَوِيِّ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الصِّفَةَ تُخَالِفُ الْحَالَ مِنْ وَجْهِهَا، مِنْهَا:

أَنَّ الصِّفَةَ لَا تَكُونُ لِمَوْصُوفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي الْإِعْرَابِ عِنْدَ بَصْرِيِّ^(٢)، وَالْحَالَ تَصْلُحُ لِذَلِكَ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَوْضُوعَ الْحَالَ أَنْ يُخَالِفَ صَاحِبَهَا فِي الْوَضْعِ فِي الْغَالِبِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا الْغَالِبُ عَلَيْهِ التَّعْرِيفُ أَوْ التَّخْصِصُ، وَهِيَ لَا تَأْتِي إِلَّا تَكْرَةً، فَاسْتَحَازَتْ الْعَرَبُ الْجَمْعَ بَيْنَ حَالِي الْمُخْتَلَفَيْنِ الْإِعْرَابِ وَالْمُخْتَلَفِي الْمَعْنَى، نَحْوُ: هَذَا رَجُلٌ مَعَ امْرَأَةٍ مُنْطَلِقَيْنِ، وَالْمُخْتَلَفِي الْإِعْرَابِ وَالْمَعْنَى^(٣)، نَحْوُ قَوْلِهِ:

فَلَمَّا لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ...^(٤)

وَمِنْهَا: أَنَّ الْحَالَ تَكُونُ تَكْرَةً، وَالصِّفَةُ عَلَى حَسَبِ مَوْصُوفِهَا.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْحَالَ فِي عُرْفِ الْبَصْرِيِّ تُقَدَّمُ عَلَى صَاحِبِهَا، وَعَلَى عَامِلِهَا الْقَوِيَّ عَلَى مَا سَبَقَ، وَالصِّفَةُ لَا تَقَدَّمُ عَلَى مَوْصُوفِهَا^(٥).

(١) فِي هَامِشٍ أ: أَنْكَرَ أَبُو عِثْمَانَ الصِّفَةَ غَيْرَ الْمُفِيدَةِ. انْتَهَى.

قَالَ ابْنُ جَنِّي: «بَابٌ فِي إِسْقَاطِ الدَّلِيلِ: وَذَلِكَ كَقَوْلِ أَبِي عِثْمَانَ: لَا تَكُونُ الصِّفَةُ غَيْرَ مُفِيدَةٍ، فَلِذَلِكَ قُلْتُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْعَلٍ. فَصَرَفَ (أَفْعَلُ) هَذِهِ لِمَا لَمْ تَكُنِ الصِّفَةُ مُفِيدَةً، وَإِسْقَاطُ هَذَا أَنْ يُقَالَ لَهُ: قَدْ جَاءَتْ الصِّفَةُ غَيْرَ مُفِيدَةٍ، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ: رَأَيْتُ زَيْدًا: الْمَنِيَّ يَافِي، فَلَمَنِي صِفَةً وَغَيْرَ مُفِيدَةٍ» (الْخَصَائِصُ ١٩٩/١).

(٢) قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ: «تَقُولُ: لَقِيَ عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا رَاكِبِينَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: الرَّاكِبَانِ، وَلَا الرَّاكِبَيْنِ، وَأَنْتَ تَرِيدُ النِّعَتَ، وَذَلِكَ لِاخْتِلَافِ إِعْرَابِ الْمَنْعُوتَيْنِ» (الْأَصُولُ ٢١٩/١).

(٣) كَذَا فِي النِّسَخَتَيْنِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: الْمُخْتَلَفِي الْإِعْرَابِ وَالْمُتَّحِدِي الْعَامِلِ.

(٤) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

(٥) انْظُرْ: الْأَصُولُ ٢١٩/١.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْحَالَ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَتَّبَعَ فِي الْإِعْرَابِ، وَالصِّفَةُ تَتَّبِعُ.
وَمِنْهَا: أَنَّ الْحَالَيْنِ لَا تَكُونُ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ / ١٣٠ ب وَالصِّفَتَانِ تَكُونَانِ لِمَوْصُوفٍ
وَاحِدٍ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْحَالَ قَدْ تَقَعُ غَيْرَ مُشْتَقَّةٍ، وَالصِّفَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا مُشْتَقَّةً، أَوْ فِي تَقْدِيرِ ذَلِكَ.
وَمِنْهَا: أَنَّ الْحَالَ يُغْنِي عَنْ عَائِدِهَا الْوَاوِ وَالصِّفَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ.
وَمِنْهَا: أَنَّ الْحَالَ تَكُونُ مِنْ مُضْمَرٍ وَالصِّفَةُ لَا تَكُونُ لِمُضْمَرٍ.
وَمِنْهَا: أَنَّ الْحَالَ لَيْسَ فِي عَامِلِهَا خِلَافٌ إِذَا كَانَ فِعْلًا، وَفِي عَامِلِ الصِّفَةِ خِلَافٌ.
وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَسْمِينَ إِذَا اخْتَلَفَا فِي الْإِعْرَابِ فِي اللفظِ وَالْمَعْنَى وَكَانَ عَامِلُهُمَا وَاحِدًا نَحْوُ:
ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، فَلَا يُجُوزُ تَثْنِيَةُ الصِّفَةِ الْبَتَّةَ، فَلَا تَقُولُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا الْكَرِيمَانَ، وَلَا
الْكَرِيمَيْنِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ هِيَ الْمَوْصُوفُ فِي الْمَعْنَى، فَلَا يَكُونُ مَوْصُوفُهَا مَنْصُوبًا مَثَلًا وَهِيَ
مَرْفُوعَةٌ.

فَإِنْ اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى وَاخْتَلَفَا فِي الْإِعْرَابِ وَالْعَامِلُ وَاحِدٌ نَحْوُ: ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، لَمْ يُجْزَ
عِنْدَ بَصْرِيِّ وَصَفُهُمَا بِصِفَةٍ وَاحِدَةٍ^(١)، وَأَجَازَهُ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ وَهُوَ هِشَامٌ وَثَعْلَبٌ^(٢)، فَذَلِيلُ
الْبَصْرِيِّ مَا تَقَدَّمَ، وَذَلِيلُ الْكُوفِيِّ النَّظَرُ إِلَى الْمَعْنَى، وَالْمَعْنَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى
مَفْعُولٌ فِي الْمَعْنَى، وَيَحْمِلُهُ ثَعْلَبٌ عَلَى أَيِّهِمَا شَاءَ، وَيَحْمِلُهُ هِشَامٌ عَلَى الْمَرْفُوعِ؛ لِأَنَّهُ الْمُعْتَمَدُ فِي
الْجُمْلَةِ فِي اللفظِ^(٣)، فَتَقُولُ: ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا الْعَاقِلَانَ، وَثَعْلَبٌ يَقُولُ: الْعَاقِلَيْنِ وَالْعَاقِلَانَ.
فَإِنْ اتَّفَقَ الْمَوْصُوفَانِ فِي الْإِعْرَابِ وَاخْتَلَفَ الْعَامِلَانِ فَلَا يَخْلُو الْعَامِلَانِ مَنْ أَنْ يَكُونَا
مُخْتَلَفَيْنِ فِي اللفظِ وَالْمَعْنَى، نَحْوُ: أَكْرَمَ وَأَهَانَ، أَوْ مُخْتَلَفَيْنِ فِي اللفظِ وَالْمَعْنَى مُتَّفَقٌ، نَحْوُ: جَلَسَ
وَقَعَدَ، أَوْ مُخْتَلَفَيْنِ فِي الْمَعْنَى وَاللفظِ مُتَّفَقٌ، نَحْوُ: وَجَدَ إِذَا حَزَنَ، وَإِذَا عَلِمَ، أَوْ مُتَّفَقَيْنِ فِي

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١٩٢٥/٤.

(٢) انظر رأي هشام في: شرح الكافية ١٠٠٤/٢/١، وهشام الضير ٢٨٢، ورأيت هذا الرأي منسوباً لابن سعدان
في شرح الجمل لابن عصفور ٢١٠/١، والارتشاف ١٩٢٥/٤.

(٣) انظر رأي ثعلب وهشام في: شرح الكافية ١٠٠٤/٢/١، وهشام الضير ٢٨٢، وهو منسوب للفراء في شرح
الجمل لابن عصفور ٢١٠/١، والارتشاف ١٩٢٥/٤.

اللفظ والمعنى: فالأول كقولك: أَقْبَلَ زَيْدٌ وَأَدْبَرَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ، فَسَيُؤَيِّهِ يُجِيزُ ذَلِكَ^(١) وَيَمْنَعُ مِنْهُ غَيْرُهُ^(٢).

فَحُجَّةُ سَيُؤَيِّهِ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِمَا مِنْ جِهَةِ الْفَعْلِ وَهُوَ عَامِلٌ وَاحِدٌ؛ إِذْ هُوَ إِسْنَادٌ، وَأَنْتَ تَقُولُ: اخْتَلَفَ زَيْدٌ وَعَمْرُو الْعَاقِلَانِ إِجْمَاعاً، وَالْمُبْرَدُ وَابْنُ السَّرَّاجِ يَمْنَعُ مِنَ الْأُولَى^(٣)، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَامِلَيْنِ حَيْثُ اخْتَلَفَا لَمْ يُجْزَ أَنْ يَعْمَلَا فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ.

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ وَهُوَ اخْتِلَافُهُمَا فِي اللفظِ دُونَ الْمَعْنَى نَحْوُ: قَعَدَ زَيْدٌ وَجَلَسَ عَمْرُو، فَلَا شُبْهَةَ أَنَّ سَيُؤَيِّهِ يَجِيزُهُ، وَإِذَا أَجَازَ الْأُولَى^(٤) فَالْأُولَى إِجَازَةُ هَذِهِ عِنْدَهُ، لِاتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى، وَابْنُ السَّرَّاجِ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ^(٥)، وَكَذَا يُحْكِي عَنِ الْمُبْرَدِ^(٦).

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ وَهُوَ اخْتِلَافُهُمَا فِي الْمَعْنَى دُونَ اللفظِ، نَحْوُ: وَجَدْتُ مِنَ الْغَنَى وَوَجَدْتُ مِنَ الْغَضَبِ، تَقُولُ: وَجَدَ زَيْدٌ وَوَجَدَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ، فَسَيُؤَيِّهِ يُجِيزُ ذَلِكَ عَلَى مَا سَبَقَ، وَالْمُبْرَدُ وَابْنُ السَّرَّاجِ يَمْنَعَانِ مِنْ ذَلِكَ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ مُتَّفَقَيْنِ فِي اللفظِ وَالْمَعْنَى نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ وَقَامَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ فَلَا شُبْهَةَ فِي إِجَازَةِ سَيُؤَيِّهِ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ جَمَاعَةُ النُّحَاةِ، إِلَّا ابْنَ السَّرَّاجِ، فَإِنْ اعْتَقَدَ فِي الْعَامِلِ الثَّانِي التَّكْرَارَ أَجَازَ الْمَسْأَلَةَ^(٧)؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ عَامِلًا وَاحِدًا، وَامْتَنَعَ إِذَا لَمْ يَكُنِ الثَّانِي تَكْرَارًا كَيْلَا يَعْمَلَ عَامِلَانِ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ، وَلَمْ يُجْزَ بَعْضُهُمْ: رَأَيْتُ زَيْدًا فَعَمَرًا الظَّرِيفَيْنِ، وَلَا ثُمَّ عَمْرًا، كَمَا لَمْ يُجْزَ زَيْدٌ فَعَمْرُو قَامَا، وَلَا زَيْدًا ثُمَّ عَمْرُو قَامَا، لِأَجْلِ أَنَّ الْفَاءَ وَ(ثُمَّ) لَيْسَا لِلِاشْتِرَاكِ، فَإِنْ كَانَ رَفَعُهُمَا وَنَصْبُهُمَا وَجَرُّهُمَا مُخْتَلِفَيْنِ لَمْ يُجْزَ الْجَمْعُ بَيْنَ الصِّفَاتِ عِنْدَ الْخَلِيلِ^(٨)، وَأَجَازَهُ بَعْضُهُمْ^(٩)، وَذَلِكَ نَحْوُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَجَاءَ عَمْرُو

(١) انظر: الكتاب ٦٠/٢.

(٢) كالمبرد وابن السراج والزجاج وكثير من المتأخرين. انظر: شرح الكافية ١٠٠٥/٢/١.

(٣) انظر: المقتضب ٣١٥/٤، والأصول ٤٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٢/١، وارتشاف الضرب ١٩٢٤/٤.

(٤) في ج: الأول.

(٥) انظر: الأصول ٤٢/٢.

(٦) حكى ابن عصفور عن المبرد خلاف ذلك. انظر: شرح الجمل ٢١٢/١.

(٧) انظر: الأصول ٤٢/٢، وانظر أيضاً: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٢/١.

(٨) انظر: الكتاب ٥٩/٢، والمقتضب ٣١٥/٤.

العاقِلان، وَكَذَلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَإِنَّ عَمْرًا مُنْطَلِقُ الْعَاقِلَيْنِ، وَكَذَلِكَ: هَذَا لَابْنِ إِنْسَانَيْنِ كَرَامٍ، فَأَمَّا: هَذَا رَجُلٌ وَذَلِكَ آخَرُ قَائِمَانِ، وَهَذَا عَبْدُ اللَّهِ وَذَاكَ زَيْدُ الْعَاقِلَانِ، فَسَيُؤَيِّدُهُ يُجِيزُهُ^(٢)، وَأَبُو الْعَبَّاسِ يَأْبَاهُ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا مَا / ١٣١ أ تَقَدَّمَ، وَالْآخَرُ لاختلافِ الإِشَارَتَيْنِ؛ لِأَنَّ هَذَا لِلْقُرْبِ وَذَاكَ لِلْبَعْدِ^(٣)، وَأَجَازُهُ الْفَارِسِيُّ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَدْ يُسْتَعْمَلُ مَوْضِعَ الْآخَرِ^(٤)، وَابْنُ السَّرَاجِ يَمْنَعُهُ لِأَجْلِ أَنَّهُمَا عَامِلَانِ^(٥).

فَإِنْ كَانَ الْاسْمُ الْأَوَّلُ دَاخِلًا فِي حَيْزِ الاسْتِفْهَامِ وَالثَّانِي فِي حَيْزِ الْخَبَرِ لَمْ يَجْزِ الْجَمْعُ بَيْنَ صِفَتَيْهِمَا فِي كُلِّ مَذْهَبٍ، نَحْوُ قَوْلِكَ: مَنْ زَيْدٌ وَجَاءَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَخْلُطُ مَا لَهُ مَعْنًى ثَابِتٌ بِمَا لَيْسَ لَهُ مَعْنًى ثَابِتٌ، فَإِنْ كَانَ الْمُوصُوفُ كُنْيَةً لَمْ تَتَّبِعِ الصِّفَةُ إِلَّا الْأَوَّلَ، كَمَا لَمْ تَقْعِ التَّشْيِيعُ وَالْجَمْعُ إِلَّا بِالْأَوَّلِ، تَقُولُ: جَاءَنِي أَبُو بَكْرٍ الْكَاتِبُ، وَرَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ الْكَاتِبَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِأَبَاءِ بَكْرٍ الْكَاتِبَيْنِ، قَالَ الْفَرَّاءُ: إِذَا قُلْتَ ثَلَاثَةً أَثَوَابٍ خَزَّ، فَالرَّفْعُ رَدِيءٌ؛ لِأَنَّ الْأَثَوَابَ إِنَّمَا جِيءَ بِالثَّلَاثَةِ لِسَبَبِ الْعَدَدِ حَسَبُ^(٦)، وَكَذَلِكَ أَنْشَدَ^(٧):

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حُلُوبَةً سُودًا...^(٨)

(١) هو الجرمي، كما في شرح الحمل لابن عصفور ٢١١/١. ونسب إلى الأخفش في الهمع ١٨٨/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٦٠/٢.

(٣) انظر: المقتضب ٣١٥/٤.

(٤) لم أقف على ذلك.

(٥) انظر: الأصول ٤٢/٢.

(٦) لم أقف على نصه. وانظر موضع إنشاد البيت.

(٧) معاني القرآن للفراء ١٣٠/١، ١٣٨/٢. والبيت لعنترة بن شداد، من معلقته المشهورة.

(٨) بيت من الكامل، وتمامه:

... كخافية الغراب الأسحم

الحلوبة: التي تحلب. والخافية: آخر الريش من الجناح مما يلي الظهر. والأسحم: الأسود. (عن الديوان).

الشاه فيه: نصب (سوداً) اتباعاً للتمييز، ويجوز الرفع على أنه صفة لـ (اثنتان)، وقد أنشد بالرفع.

انظر: ديوان عنتره ١٩٣ وتخرجه ٣٤٢، والحيوان ٤٢٥/٣، والأصول ٣٢٥/١، وشرح القصائد السبع ٣٠٥،

وإعراب القرآن للنحاس ٤٥٣/٢، ٤٠٦/٣، وعلل النحو ٥١٧-٥١٨، وشرح اللمع لابن برهان ٥١٧/٢،

والمخصص ٣٦/٧، ١٣٨/١٦، ١٠٦/١٧، وشرح المفصل ٥٥/٣، ٣٤/٦، وخزانة الأدب ٣٩٠/٧.

وَلَا يُفْصَلُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِأَجْنَبِيٍّ مِنْ عَامِلِ الْمَوْصُوفِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(١):
 أَقُولُ لِقَوْمٍ فِي الْكَنِيفِ تَرَوُّحُوا عَشِيَّةً بَنَّا عِنْدَ مَاوَانَ رُزَحٍ^(٢)
 فَفَصَلَ بِمَعْمُولٍ (قُلْتُ) بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ، فَشَاذٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ^(٣):
 أَمَرْتُ مِنَ الْكَتَّانِ خَيْطًا وَأَرْسَلْتُ رَسُولًا إِلَى أُخْرَى جَرِيًّا يُعِينُهَا^(٤)
 فَـ(جَرِيٌّ) وَصَفُ (رَسُولٍ)، وَ(إِلَى) يَتَعَلَّقُ بِـ(أَرْسَلْتُ)، فَلَيْسَ (أَرْسَلْتُ) بِأَجْنَبِيٍّ مِنْ
 (رَسُولٍ)، وَلَكِنْ كَذَا ذَكَرَهُ الْأَخْفَشُ.
 وَقَدْ تَقَدَّمَ الصِّفَةُ عَلَى الْمَوْصُوفِ إِذَا كَانَتْ لاثْنَيْنِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَحَدُهُمَا كَقَوْلِهِ^(٥):
 وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرَّجَالِ ظُلَامَةً أَبِي ذَاكَ عَمِّي الْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا^(٦)

(١) هو عروة بن الورد.

(٢) البيت من الطويل.

روي: (قُلْتُ) بدل (أقول) مخروماً.

الكنيف: الحظيرة تتخذ للماشية. ترؤحوا: ساروا وقت الرواح. ماوان: مكان. رزح: مهزليل.
 انظر: شعر عروة بن الورد ٥٢، وتخرجه ٩٩، وأما القالي ٢٣٤/٢، ومقاييس اللغة ١٤٢/٥ (كنف)، ومعجم
 ما استعجم ١١٧٧/٤، واللالئ ٨٥٨/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٩٦/٢، ومعجم البلدان ٤٥/٥،
 والحماسة البصرية ٣٤١/١، وجمع الهوامع ١١٦/٢.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الطويل.

روي: جريًّا إلى أخرى قريباً تُعِينُهَا

الجرى: الرسول. وإمرار خيط الكتان كناية عن التفت. يذكر امرأة تنتظر زوجها، فهي تنهتاً له. (عن أمالي
 القالي).

انظر: أمالي القالي ١٩٥/١، والشيرازيات ٦٢١-٦٢٢/٢، والخصائص ٣٩٦/٢، والتمام ٩٣، والاحتساب
 ٢٥٠/٢.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: (الأكرمان) حيث تقدّم على أحد الموصوفين.

انظر: البديع ٣٨٢/٢/١، وضرائر الشعر ٢١٢، وارتشاف الضرب ١٩٣٦/٤، ومغني اللبيب ٨٠٣، وجمع
 الهوامع ١٢٠/٢، والأشئوني مع الصبان ٥٨/٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٨٩/٧، والدرر اللوامع ١٧/٦.

وَقَوْلِهِ^(١):

فَأَوْرَدْتُهَا مَاءً كَأَنَّ جَمَامَهُ مِنْ الْأَجْنِ حِنَاءً مَعاً وَصَبِيبٌ^(٢)
كَأَنَّهُ نَظَرَ إِلَى أَنَّ الْعَطْفَ كَالْتَنْيَةِ.

قال أبو الفتح: «وَلَا يَكُونُ الْوَصْفُ إِلَّا مِنْ فِعْلٍ أَوْ رَاجِعٍ^(٣) إِلَى مَعْنَى فِعْلٍ»^(٤).

قال سعيد: إنما لم تكن الصفة إلا من فعل؛ لأنها تتضمن معنى زائداً، وذلك المعنى يرجع إلى الفعل، وبهذا يتحمل الضمير، نحو: قائم، وقاعد، وحسن، وأحسن من زيد، فهي مفتقرة إلى ضمير يعود منها إلى الموصوف، وليس بمنزلة الخبر عند البصري؛ لأن الخبر يجوز أن يكون جامداً لا ضمير فيه؛ لأن الخبر أحد جزأي الجملة المفيدة، والصفة مكملة الفائدة، فكأنها فضلة، ولذلك حسن حذف الخبر ولم يحسن حذف الصفة؛ لأن الصفة فضلة فلا حاجة إليها، والخبر معتمد الفائدة فالحاجة إليه داعية، موجوداً كان أو معدوماً، وأما معنى الفعل فالتسبة وما أشبهها، ونحن نبين ذلك إن شاء الله.

وَأَعْلَمَ أَنَّ الصِّفَةَ تَكُونُ بِالْخُلُقِ نَحْوُ: سَمِيحٌ وَكَرِيمٌ، وَبِالْخُلُقِ نَحْوُ: حَسَنٌ وَطَوِيلٌ، وَبِالْعَمَلِ الظَّاهِرِ نَحْوُ: ضَارِبٌ وَقَاتِلٌ، وَبِالْأَعْمَالِ الْقَلْبِيَّةِ نَحْوُ: عَالِمٌ وَفَهِمٌ، وَبِالْحَرْفَةِ نَحْوُ: عَطَّارٌ، وَبِالْمَصْدَرِ نَحْوُ: زَوَّرٌ وَفَطَّرٌ، وَمِنْ قَوْلِهِمْ:
... فَهُمْ رِضَاءٌ وَهُمْ عَدْلٌ^(٥).

(١) هو علقمة بن عبدة.

(٢) البيت من الطويل.

الجمام: ما اجتمع من الماء. والأجن: التغير. فجمام مائه من التغير كالحناء. والصبيب: شجر يصبغ به، ويخضب به الرأس. (عن شرح اختيارات المفضل).

الشاهد فيه: تقدم (معاً) على (صبيب) مع أنها حال منها مع (حناء).

انظر: أشعار الشعراء الستة الجاهليين ١٤٦، والمفضليات ٣٩٣، والاختيارين ٦٥١، والعين ١٨٣/٦ (أجن)،

٩٠/٧ (صب)، وغريب الحديث لابن سلام ١٦٩/٤، وتهذيب اللغة ١٢٢/١٢ (صب)، ومقاييس اللغة

٢٨٠/٣ (صب)، وشرح اختيارات المفضل ١٥٨٥/٣، واللسان ٥١٨/١ (صب).

(٣) في اللمع: راجعاً.

(٤) اللمع ٨٢.

(٥) سبق تخريجه.

الأَوَّلُ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ، وَالثَّانِي فِي مَوْضِعِ فَاعِلٍ، وَبِالتَّسْبِيحِ نَحْوُ: بَصْرِيٌّ، وَقَالَ قَوْمٌ: يُوصَفُ بِالتَّبْجِيلِ وَالتَّعْظِيمِ، نَحْوُ قَوْلِهِ^(١):

فَأَوْمَأَتْ إِمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتِرٍ وَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتِرٍ أَيَّمَا فِتْيٍ^(٢)
وَهَذَا لَيْسَ بِوَصْفٍ هُنَا، وَإِنَّمَا يَكُونُ وَصْفًا فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيَّمَا رَجُلٍ، وَبِرَجُلٍ
كُلِّ رَجُلٍ.

وَبِالْجَوْهَرِ^(٣) نَحْوُ: ذِي مَالٍ، وَلَا ضَمِيرٍ فِي (ذِي)؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ هُنَا هِيَ الْمَوْصُوفُ، وَلَا
مَعْنَى لِلْفِعْلِ فِيهَا، وَإِنَّمَا جَاءُوا بِهَا تَوْصُلًا إِلَى وَصْفِ الْجَوْهَرِ بِالْجَوْهَرِ، أَوِ الشَّيْءِ بغيرِهِ. وَفِي
(ذِي) كَلَامٌ يَحْسُنُ بَيَانُهُ.

اعْلَمْ أَنَّ (ذُو) وَضِعَ فِي الْكَلَامِ لِأَنَّهُ يُضَافُ إِلَى أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ فَقَطْ، وَلَا يُضَافُ إِلَى
الْمُضْمَرَاتِ، فَلَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِيكَ، وَامْرَأَةً ذَاتِكَ، لِأَجْلِ أَنَّ الْمُضْمَرَ مَعْرِفَةٌ، وَالَّذِي
يُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةٌ، وَالتَّكْرَرُ لَا تُوصَفُ بِالمَعْرِفَةِ، وَجَازَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ؛ لِأَنَّهُ تَكْرَرٌ،
وَلَمَّا لَمْ يَجْزِ إِضَافَةُ (ذُو) إِلَى الْمُضْمَرِ / ١٣١ ب فِي أَوَّلِ حَالَةِ الْاسْمِ وَهُوَ التَّنْكِيرُ، رُفِضَ ذَلِكَ
فِي الْجَمِيعِ فَلَمْ يُقَلَّ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ذِيكَ، وَإِنْ كَانَ زَيْدٌ يَقْتَضِي وَصْفَهُ بِالمَعْرِفَةِ، وَإِنَّمَا يُقَالُ:
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِكَ، وَيَذُلُّكَ عَلَى أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْمَقْصُودُ لَا مَا أَشَارَتْ النُّحَاةُ إِلَيْهِ أَنَّهُمْ
لَمْ يُضَيِّفُوهُ إِلَى الْعَلَمِ فَيَقُولُوا: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ذِي عَمْرٍو، أَي: صَاحِبِ عَمْرٍو؛ لِأَنَّ (عَمْرًا)
مَوْضُوعٌ مَعْرِفَةٌ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ، وَإِنَّمَا يُضَافُ إِلَى مَا يَقَعُ تَكْرَرٌ ثُمَّ تَعَرَّفَ بِالْأَلْفِ وَالْلامِ، كَأَنَّهُمْ
نَظَرُوا فِيهِ إِلَى التَّكْرَرِ؛ لِأَنَّهُمَا أَوَّلٌ، وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّمَا لَمْ يُضَفْ إِلَى الْمُضْمَرِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِنَّمَا هُوَ

(١) هو الراعي.

(٢) البيت من الطويل.

روي: (فأومضت إيماءاً)، و(ثوباً) بدل (عيناً).

الشاهد فيه: أيما، حيث رفعه على الابتداء، والخبر محذوف.

انظر: ديوان الراعي ٢١، والكتاب ١٨٠/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٥/١، وغريب الحديث لابن قتيبة

٥٥٤/١، والزاهر ٣٦٩/٢، وشرح أبيات سيويه ٤٤٢/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٥٠٢/٣، وتحصيل

عين الذهب ٣٠٦، واللسان ٥٩/١٤ (أي)، وتذكرة النحاة ٦١٧، وخزانة الأدب ٣٧٠/٩.

(٣) أي: ويوصف بالجوهر.

الوصف بما بعده، والمضمّر لا يوصف به^(١)، فيقال له: المال والخيل لا يوصف بهما، وقد قلت: مررت برجل ذي مال وذي خيل، فعلمت أن المقصود إنما هو الأول، ويخرج عليه: زيد وعمرو.

وأما (ذو) التي بمعنى الذي فهي معرفة توصل بما يوصل به الذي، وتكون على صورة واحدة كالذي، تقول: هذا زيد ذو قال ذاك، ورأيت زيدا ذو قال ذاك، ومررت بريد ذو قال ذاك، وكذلك في المؤنث تقول: هذه هند ذو قالت ذاك، قال الطائي^(٢):

فإن الماء ماء أبي وجدي ويثري ذو حفرت وذو طويت^(٣)

أي: التي حفرت و[التي]^(٤) طويت، وقال بعضهم: المؤنث يستعمل معها (ذات) وتضم التاء في الأحوال الثلاث^(٥).

وبالجمل^(٦) مع التكرار نحو [قولك]^(٧): مررت برجل قام أبوه، وبتأويل نحو قولك: مررت بقاع عرفج كله^(٨)، وقوله^(٩):

فيطوى عن أخي الخنع اليراع^(١٠)

(١) لم أجد التعليل الذي أشار إليه، وإنما علل ابن يعيش عدم إضافة (ذو) إلى الوصف ولا إلى المضمّر بأنها «لم تدخل إلا وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس، كما دخلت (الذي) وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، وكما أتى بأي وصلة إلى نداء ما فيه (أل)». شرح المفصل ٥٣/١.

(٢) هو سنان بن الفحل.

(٣) البيت من الوافر.

انظر: تهذيب اللغة ٤٤/١٥، والأزهية ٢٩٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٩١/٢، وشرح اللمع لابن برهان ٢٣-٢٢/١، وأمالى ابن الشجري ٥٥/٣، والإنصاف ٣٨٤/١، وشرح المفصل ١٤٧/٣، ٤٥/٨، وشرح التسهيل ١٩٩/١، وتخليص الشواهد ١٤٣، وجمع الهوامع ٨٤/١، وخزانة الأدب ٣٤/٦.

(٤) زيادة يستقيم بها النص.

(٥) هو الهروي. انظر رأيه في: الأزهية ٢٩٥.

(٦) أي: ويوصف بالجملة.

(٧) سقط من ج.

(٨) انظر هذا القول في: الكتاب ٢/٢٤، والخصائص ١٢٢/١. وتأويله هنا: حشن. انظر: اللباب ١٣٦/١.

(٩) هو قطري بن الفجاءة.

(١٠) عجز بيت من الوافر، وصدرة:

ولا ثوب البقاء بثوب عز

قال أبو الفتح: «والمعرفة تُوصَفُ بالمعرفة، والنكرة تُوصَفُ بالنكرة، ولا تُوصَفُ معرفةً بنكرة ولا نكرةً بمعرفة»^(١).

قال سَعِيدٌ: طَبِيعَةُ الْمَعْرِفَةِ مُضَادَّةٌ لَطَبِيعَةِ النَّكَرَةِ، وَالصِّفَةُ مُكَمِّلَةٌ، وَلَا يُكَمِّلُ الشَّيْءُ مِمَّا يَنْبَغِي طَبِيعَتَهُ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمَعْرِفَةَ تَدُلُّ عَلَى الْخُصُوصِ، وَالنَّكَرَةُ تَدُلُّ عَلَى الشَّيْءِ، فَإِذَا قَالَ رَجُلٌ: مَا جَاءَنِي رَجُلٌ، جَازَ أَنْ يَكُونَ نَافِيًا لِلْجِنْسِ جَمِيعِهِ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ نَافِيًا وَاحِدًا، فَالشَّيْءُ مَوْجُودٌ فِيهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَدْخُلَ (مِنْ) عَلَيْهِ فَتَسْتَغْرِقَ الْجِنْسَ، وَلَيْسَ زَيْدٌ وَعَمْرُو بِهَذِهِ الْمِثْلَةِ، فَإِذَا قَالَ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ، لَمْ يَكُنْ نَافِيًا إِلَّا مَجْمُوعًا وَاحِدًا بَعِيْنَهُ، وَالصِّفَةُ هِيَ الْمَوْصُوفُ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى تُعْنِي الصِّفَةُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ عَنِ الْمَوْصُوفِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِقَائِمٍ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا﴾^(٢)، أَيْ: رَجُلًا بَرِيئًا، أَوْ شَخْصًا مُحْصَنًا.

وَقَدْ اسْتَغْنَى بِالْمَوْصُوفِ عَنِ الصِّفَةِ نَحْوُ: «لَا صَلَاةَ لِحَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ»^(٣)، فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ^(٤)، وَحَيْثُ كَانَتْ إِيَّاهُ تَبَعْتُهُ فِي الْإِعْرَابِ، لِيَدُلَّ اللَّفْظُ عَلَى أَهْمَا لِشَيْءٍ وَاحِدٍ، فَمِنْ حَيْثُ لَمْ يُجْزَأْ أَنْ يُوصَفَ الْوَاحِدُ بِالْجَمْعِ وَلَا الْجَمْعُ بِالْوَاحِدِ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُوصَفَ الْمَعْرِفَةُ بِالنَّكَرَةِ وَلَا النَّكَرَةُ بِالْمَعْرِفَةِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ^(٥): الْمَعْرِفَةُ لَا تُوصَفُ إِلَّا بِالْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّ صِفَةَ الْمَعْرِفَةِ لِإِزَالَةِ الشَّرَكَةِ الْعَارِضَةِ عَلَى الْمَعْرِفَةِ، وَلَوْلَا كَثْرَةُ التَّسْمِيَةِ لَمْ تَحْتَجْ إِلَى وَصْفٍ، وَالنَّكَرَةُ لَا تُزِيلُ الْإِشْتِرَاكَ الْعَارِضَ، وَقَالَ قَوْمٌ: حُكْمُ النَّكَرَةِ أَنْ تُوصَفَ بِالنَّكَرَةِ؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ أَحَقُّ

أَخُو الْخَنَعِ: الدَّلِيلُ، مِنَ الْخَنُوعِ. وَالْبِرَاعُ: الْجَبَانُ، (عَنْ شَرْحِ التَّبْرِيزِيِّ)، يَشْبَهُ الْبِرَاعَ، وَهُوَ الْقَلَمُ فِي خَلْوِ جَوْفِهِ.

فَالشَّاهِدُ فِيهِ: أَنَّهُ وَصَفَ بِالْجَامِدِ الْمَتَّأَوَّلِ بِالشَّقِّ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: فَيَطْوِي عَنْ أَخِي الْخَنَعَ الْجَبَانَ.

انظر: شعر الخوارج ١٠٩، وأمالِي المرتضى ٦٣٧/١، وشرح نهج البلاغة ١٦١/٣، والحماسة البصرية ١٢٥/١،

وشرح الحماسة للتبريزي ٢٤/١، وسير أعلام النبلاء ١٥٢/٤.

(١) اللع ٨٢.

(٢) النساء: ١١٢.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) وذلك إِذَا قُدِّرَ: لَا صَلَاةَ كَامِلَةً أَوْ فَاضِلَةً. انظر: الخصائص ٣٧٢/٢. وَقَدَّرَهُ الْمَصْنِفُ: لَا كَمَالَ صَلَاةٍ، كَمَا

سبق.

(٥) هُوَ الرَّبَّيعِيُّ. انظر رأيه فِي شَرْحِ اللَّع لَابْنِ بَرَهَانَ ٢٠٣/١.

بِالتَّقْدِيمِ، فَلَمْ يُجْزَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا أَحَقَّ بِالتَّقْدِيمِ أَنْ تَكُونَ تَابِعَةً لَهَا فِي الرُّتْبَةِ^(١)، وَحُكْمُ الصِّفَةِ أَنْ تَتَّبَعَ، وَأَيْضًا فَحُكْمُ الْمَوْصُوفِ أَنْ يَكُونَ أَحْصَى مِنَ الصِّفَةِ أَوْ مُسَاوِيًا لَهَا بِمِثْلَةِ خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ، وَلِهَذَا أَشْكَلَتْ مَسْأَلَةُ الْكِتَابِ: كَمْ غَيْرُهُ مِثْلُهُ لَكَ^(٢)، وَ(غَيْرُ)^(٣) أَعْمُ مِنْ (مِثْلٍ)، وَجَعَلَ سَبِيوِيَه (مِثْلُهُ) صِفَةً (غَيْرُهُ)، وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ أَحْصَى بِمِثْلَةِ الْخَيْرِ، فَلَوْ ذَكَرَ مَوْصُوفًا مَعْرِفَةً لَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُ، فَلَوْ وَصَفَهُ / ١٣٢ أ بِنَكْرَةٍ كَانَ بِمِثْلَةِ مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ، وَهَذَا تَضَادٌّ، وَكَذَلِكَ لَوْ عَكَسَ الْقَضِيَّةَ، وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ ذَلِكَ فِي مَا فِيهِ مَعْنَى مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ^(٤)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾^(٥) الَّذِي جَمَعَ مَا لَا : ﴿٥﴾، وَهَذَا لَا يَعْرِفُهُ بَصْرِيٌّ إِلَّا عَلَى الْبَدَلِ أَوْ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ^(٦)، وَكَذَلِكَ حَكَى سَبِيوِيَه عَنْ الْخَلِيلِ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَأَتَانِي أَخُوهُ أَنْفُسُهُمَا، قَالَ: هُوَ عَلَى هُمَا صَاحِبَايَ أَنْفُسُهُمَا، وَالتَّصْبُّ عَلَى: أَعْنِي أَنْفُسُهُمَا^(٧)، وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَخْرَجَ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ

١١ ٢ ﴿٨﴾ أَنْ يَكُونَ (الْأَوَّلِيَّانِ) صِفَةً (آخَرَيْنِ)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا وَصَفَهُ اخْتَصَّ، وَهَذَا لَا يَقُولُ بِهِ بَصْرِيٌّ غَيْرُهُ^(٩)، وَزَعَمَ عُثْمَانُ أَنَّ الصِّفَةَ لَا تَتَعَرَّفُ إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ^(١٠)، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ:

(١) هذا تمام كلام الربيعي، كما رواه ابن برهان في الموضوع المشار إليه.

(٢) ١٥٩/٢.

(٣) في أ: كم.

(٤) انظر رأي الكوفيين في ارتشاف الضرب ١٩٠٨/٤، وجمع الهوامع ١١٦/٢. وقد نسب ابن برهان هذا الرأي إلى

بعض البصريين، قال: «وأجاز بعض أصحابنا إجراء صفة المدح والذم على غير ذلك ... وقال تعالى: ﴿وَيْلٌ

لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾^(١) الَّذِي جَمَعَ مَا لَا : ﴿٥﴾ وغيره يحمله على البدل» شرح اللمع ٢٠٨/١-٢٠٩.

(٥) الهَمْزَةُ: ١، ٢.

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٨٧/٥، والبيان ٥٣٥/٢.

(٧) انظر: الكتاب ٦٠/٢.

(٨) المائة: ١٠٧.

(٩) تُنسب هذا القول إلى الأخفش، ولم يذكر في المعاني إلا البدل، قال: «قال بعضهم: (الأوليَّان)، وبها نقرأ؛ لأنه

حين قال: ﴿يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ﴾ ١١ كان كأنه قد حدَّهما حتى صارا كالمعرفة في المعنى، فقال:

(الأوليَّان)، فأجرى المعرفة عليهما بدلاً». معاني القرآن ٢٩٠/١ (قراءة)، وانظر: ارتشاف الضرب ١٩٠٨/٤،

وجمع الهوامع ١١٦/٢-١١٧.

مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِي عَمَرٍ، فَعَطَفُ بَيَانٍ، وَلَمَّا كَانَ تَقْدِيرُهُ: الْمَعْرُوفَ بِكَذَا انْطَلَقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْوَصْفِ، كَمَا قَالُوا: مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ، إِنَّ (الرجل) وَصَفٌ، وَهُوَ عَطَفُ بَيَانٍ^(٢).

وَأَعْلَمُ أَنَّ الصِّفَةَ تَجْرِي فِي التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَضْرُبٍ:
الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ وَصْفًا يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ فَيُؤَنَّثُ بِتَأْنِيثِ الْمَوْصُوفِ وَيُذَكَّرُ بِتَذْكِيرِهِ، كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ، وَامْرَأَةٍ قَائِمَةٍ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَخْتَصًّا بِالْمَوْثُوثِ فَلَا يُؤَنَّثُ بِقَرِينَةٍ فِي الْغَالِبِ، نَحْوُ: حَائِضٍ وَطَامِثٍ وَطَالِقٍ، فَالْكُوفِيُّ يَحذفُ التَّاءَ لِاخْتِصَاصِ الْاسْمِ بِالْمَوْثُوثِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى التَّاءِ إِنَّمَا هِيَ لِلْفَصْلِ^(٣)، وَالْفَصْلُ مَوْجُودٌ^(٤)، وَقَالَ الْبَصْرِيُّ: هَذَا فَاسِدٌ بِدَلِيلٍ: رَجُلٌ عَقِيمٌ وَامْرَأَةٌ عَقِيمٌ، وَرَجُلٌ أَيْمٌ وَامْرَأَةٌ أَيْمٌ، وَمُهْرَةٌ ضَامِرٌ وَفَرَسٌ ضَامِرٌ، وَرَجُلٌ بَادِنٌ وَامْرَأَةٌ بَادِنٌ، قَالَ الْخَلِيلُ: هَذَا بِتَقْدِيرِ النَّسَبِ، أَيْ: ذَاتُ حَيْضٍ^(٥)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْأَسْمَاءُ مِنْفَطِرِيهٗ﴾^(٦)، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّمَا مَعْنَى النَّسَبِ طَلَاقُهَا فِي الْحَالِ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ الْأَزْمِنَةَ الثَّلَاثَةَ، وَقَالَ سِيبَوِيهٌ: هُوَ بِتَقْدِيرِ شَخْصٍ^(٧)، فَأَلْزَمَا مَعًا: (امْرَأَةٌ قَائِمَةٌ) أَنْ يَجُوزَ فِيهَا قَائِمًا، فَأَمَّا عَجُوزَةٌ وَنَاقَةٌ فَالتَّاءُ لِلتَّأْكِيدِ عِنْدَ الْكُوفِيِّ^(٨)، وَمَنْ أَثَبَتَ التَّاءَ فِي (طَالِقٍ) فَعَلَى الْفِعْلِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَنْ قَالَ: امْرَأَةٌ طَالِقٌ لَمْ لَا يَقُولُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ؟
قِيلَ: لَمَّا يَلْزَمُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِنْ إِيجَادِ التَّاءِ لِلْمَوْثُوثِ وَذَا لَا يَجُوزُ.

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ١/٣٥٤.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ١/٣٥٦-٣٥٧.

(٣) في ج: الفصل.

(٤) انظر رأي الكوفيين في المذكر والمؤنث لأبي حاتم ٦٦، ولابن الأنباري ٨٥/٢، والإنصاف ٧٥٨/٢، وشرح الكافية ٦٠٨/١/٢، وائتلاف النصرة ٦٩.

(٥) انظر رأي الخليل في الكتاب ٣/٣٨٣-٣٨٤.

(٦) المزمّل: ١٨. وقد خرجها على معنى النسب الخليل كما في الكتاب ٤٧/٢، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢٤٣/٥، والفارسي في التكملة ٣٥٧. وغيرهم.

(٧) انظر: الكتاب ٣/٣٨٣.

(٨) قال أبو بكر بن الأنباري: «... فمن ذلك قولهم: شبيخة وعجوزة، أدخلوا الهاء على جهة الاستيثاق... وقالوا: حمل وناقعة، فأدخلوا الهاء في الناقعة على جهة الاستيثاق». المذكر والمؤنث ٥٣، ٥٥.

الثالث: أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ عَلَى (فَعُول)، فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، كَ: رَجُلٍ صَبُورٍ وَامْرَأَةٍ صَبُورٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ غَيْرُ جَارٍ عَلَى الْفِعْلِ عِنْدَ الْكُوفِيِّ^(١)، وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّ لِمَنَاسِبَتِهِ بِـ (فُعُول) الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ^(٢)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا ضَمَّةُ الْأَوَّلِ وَفَتْحَتُهُ.

الرابع: (فَعِيل) الَّذِي مَعْنَى مَفْعُولٍ، فَيَكُونُ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، نَحْوُ: كَفَّ خَضِيبٌ، وَلَحِيَّةٌ دَهِينٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ (مَفْعُول) عِنْدَ الْكُوفِيِّ^(٣)، وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّ مُشَابَهَتُهُ (فُعُولًا) الَّذِي شَابَهُ فُعُولًا.

الخامس: دُخُولُ التَّاءِ فِيهَا لِلْمُبَالِغَةِ، كَقَوْلِكَ: رَجُلٌ عَلَّامَةٌ، وَامْرَأَةٌ عَلَّامَةٌ، وَرَجُلٌ رَاوِيَةٌ، وَامْرَأَةٌ رَاوِيَةٌ.

السادس: أَنْ يَكُونَ الْمَذَكَّرُ عَلَى (أَفْعَل) وَالْمُؤَنَّثُ عَلَى (فَعَلَاء)، يَخْتَلِفَانِ فِي الْإِفْرَادِ وَيَتَّفِقَانِ فِي الْجَمْعِ، تَقُولُ لِهَما فَعْلٌ، تَقُولُ: رَجُلٌ أَسْوَدٌ، وَامْرَأَةٌ سَوْدَاءُ، وَنِسَاءٌ سُودٌ، وَرِجَالٌ سُودٌ.

السابع: أَنْ يَكُونَ الْمَذَكَّرُ عَلَى (فَعْلَان) وَالْمُؤَنَّثُ عَلَى (فَعْلَى) مَقْصُورٌ، كَقَوْلِكَ: رَجُلٌ عَطْشَانٌ، وَامْرَأَةٌ عَطْشَى.

الثامن: اخْتِلَافُ أَبْنَيْتِهِمَا بغيرِ عَلَامَةٍ، كَقَوْلِكَ: رَجُلٌ صَنَعَ الْيَدِ، وَامْرَأَةٌ صَنَاع. قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «فَالْأَسْمَاءُ الْمُضْمَرَّةُ لَا تُوصَفُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُضْمِرَتْ فَقَدْ عُرِفَتْ، فَلَمْ تَحْتَاجْ إِلَى الْوَصْفِ لِذَلِكَ»^(٤).

قَالَ سَعِيدٌ: هَذَا الْقَوْلُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُضْمِرَاتِ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ، وَسَنَدُكُوهَا فِي مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَإِنَّمَا لَمْ يُوصَفِ الْمُضْمَرُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الصِّفَةِ / ١٣٢ ب إِزَالَةَ الْإِشْتِرَاقِ، وَلَا يُضْمَرُ اسْمٌ إِلَّا وَقَدْ عُرِفَ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى صِفَتِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّ (كَمْ) وَ(إِذَا) لَا يُوصَفْنَ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَدُلُّ عَدَمُ وَصْفِهِنَّ أَنَّهُنَّ أَعْرَفُ

(١) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٦١، ولابن الأنباري ٥١/٢.

(٢) قال ابن جني: «... ذَكَرَ (بَعِيد) وَلَمْ يَقُلْ بَعِيدَةً، وَذَلِكَ لِمَا قَدَمْنَاهُ مِنْ تَشْبِيهِ الْعَرَبِ فِعْلًا بِفُعُولٍ، وَتَشْبِيهِ فُعُولٍ بِفُعُولٍ» انظر: التمام: ١١٦.

(٣) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٦٠.

(٤) اللمع ٨٢.

المعارف.

فالجواب: أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ امْتَنَعَتْ مِنَ الْوَصْفِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى، وَهِيَ إِيْغَالُهَا فِي شَبَهِ الْحُرُوفِ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ الْمُضْمَرَاتِ كَذَلِكَ.

قِيلَ: الْمُضْمَرَاتُ أَقْعَدُ فِي الْأَسْمَاءِ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ لِكَثْرَةِ تَصَرُّفِهَا وَقُصُورِ تِلْكَ. وَلَا يُوصَفُ بِالْمُضْمَرِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُشْتَقٍّ وَلَا مُقَارِبٍ لِلْمُشْتَقِّ، وَلَوْ كَانَ مُشْتَقًّا لَمْ يُوصَفْ بِهِ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ، وَالصِّفَةُ بِأُيُهَا أَنْ تَكُونَ دُونَ الْمَوْصُوفِ. فَإِنْ قِيلَ: يَكُونُ الْمَوْصُوفُ فِي الْإِضْمَارِ أَعْرَفَ مِنَ الصِّفَةِ فِيهَا، فَيَكُونُ مُتَكَلِّمًا أَوْ مُخَاطَبًا، وَالصِّفَةُ لَهَا بِمُضْمَرٍ غَائِبٍ.

قِيلَ: هَذَا يَفْسُدُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَذَلِكَ أَنَّ الصِّفَةَ هِيَ الْمَوْصُوفُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ غَيْرُ الْآخَرِ، وَالْكَسَائِيُّ حُكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ يُجِيزُ نَعْتَ الْمُضْمَرِ الْغَائِبِ^(١)؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ الْبَدَلُ مِنْهُ وَلَا يَجُوزُ نَعْتُهُ؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ جِيءَ بِهِ لِلْفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ، وَالْبَدَلُ جِيءَ بِهِ لِزَيْدِهِ تَعْرِيفًا، وَقَدْ جَوَزَ سَبِيوِيهِ: قُمْتَ أَنْتَ، فَجَعَلَ (أَنْتَ) وَصْفًا لِلتَّاءِ، لَكِنْ لَيْسَ عَلَى حَدِّ (الْعَاقِلِ)^(٢)، وَأَجَازَ أَيْضًا: ضَرَبْتُكَ أَنْتَ، فَجَعَلَ (أَنْتَ) وَصْفًا لِلْكَافِ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى حَدِّ الصِّفَةِ بِـ(عَاقِلٍ) وَغَيْرِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى حَدِّ التَّوَكِيدِ.

قال أبو الفتح: «تَقُولُ فِي التَّنْكِيرِ: هَذَا رَجُلٌ عَاقِلٌ، وَرَأَيْتُ رَجُلًا عَاقِلًا، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ، وَتَقُولُ فِي الْمَعْرِفَةِ: هَذَا زَيْدٌ الْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ»^(٣).

قال سعيد: بَيَّنَّ فِي هَذَا الْفَصْلِ شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْإِعْرَابَ وَالْآخَرَ الْمَعْنَى، وَهُنَا شَيْءٌ يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ وَهُوَ: أَنَّ فِي الصِّفَاتِ مَا يَتَّبِعُ مَوْصُوفَاتِهَا عَلَى لَفْظِهَا لَا غَيْرُ، وَمِنْهَا مَا يَصِحُّ أَنْ تَتَّبِعَ

(١) انظر رأي الكسائي في معاني القرآن للفراء ٤٧١/١، ومغني اللبيب ٦٣٩، وجمع الهوامع ١١٧/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣٨١/٢.

(٣) اللمع ٨٢.

مَوْصُوفَاتِهَا عَلَى مَوْضِعِهَا لَا عَلَى لَفْظِهَا، وَمِنْهَا مَا يَصِحُّ أَنْ تَتَّبَعَ مَوْصُوفَاتِهَا عَلَى لَفْظِهَا وَعَلَى مَوْضِعِهَا، وَمِنْهَا مَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُوصَفَ.

فَأَمَّا مَا يَتَّبِعُ عَلَى اللَّفْظِ لَا غَيْرُ فَكَقَوْلِكَ: ذَهَبَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْقَائِمِ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ، وَأَمَّا مَا يَتَّبِعُ عَلَى الْمَوْضِعِ لَا غَيْرُ فَكَقَوْلِكَ: جَاءَنِي هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءُ، وَجَمِيعُ مَا أَوْغَلَ فِي شَبِّهِ الْحَرْفِ إِذَا كَانَ مِمَّا يُوصَفُ.

وَأَمَّا مَا يَتَّبِعُ عَلَى اللَّفْظِ تَارَةً وَعَلَى الْمَوْضِعِ أُخْرَى فَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ بَعْضُهَا أَقْوَى مِنْ بَعْضٍ، وَذَلِكَ: لَا رَجُلٌ، وَالْمُضَافُ إِلَى مَا يَحْسُنُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَهَذَا لَهُ نَظَرٌ إِلَى الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ، فَيَجِبُ أَنْ يُبَيَّنَ هُنَا لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَالْمَقْصُودُ فِيهِ الْعَامِلُ مَعَ مَعْمُولِهِ، لَكِنْ نَذْكُرُهُ وَغَيْرَهُ لِنُبَيِّنَ بِذَلِكَ شِدَّةَ الْإِتِّصَالِ وَضَعْفَهُ، فَأَشَدُّ الْأَسْمَاءِ إِتِّصَالًا بِمَا قَبْلَهَا الْكَلِمَةُ الْمُفْرَدَةُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، كـ (زَيْدٍ)، فَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ زَائِهَا وَيَائِهَا وَدَالِهَا فِي شِعْرِ وَلَا غَيْرِهِ، وَلَا تَعْلُقُ لَهَا بِهَذَا.

الثاني في المرتبة: الاسمُ المركَّبُ نحوُ: مَعْدِيكَرَبٌ^(١)؛ لَأَمَّا وَإِنْ كَانَا اثْنَيْنِ فَحُكْمُهُمَا حُكْمُ الاسمِ الواحدِ، وَلَهُ نَظَرٌ إِلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، فَالْوَصْفُ لهما مَعًا فَتَقُولُ: مَضَيْتُ إِلَى مَعْدِيكَرَبِ الْكَرِيمِ، وَيَلْحَقُ بِهَذَا الْقِسْمِ (الذي) وَأَخَوَاتُهُ مَعَ صِلَتِهِ، وَإِنْ كَانَ دُونَهُ فِي الرُّتْبَةِ، وَلَا تَعْلُقُ لَهَا بِهَذَا.

الثالث في الرتبة: العاملُ مَعَ الْمَعْمُولِ الْمَبْنِيِّ مَعَهُ، وَهُوَ لَا رَجُلٌ، وَإِتِّصَالُ الاسمِ بِـ (لا) دُونَ إِتِّصَالِ الْمَرْكَبِ مِنَ الْأَسْمَيْنِ بِالْآخَرِ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَيْنِ يَكُونُ لهما مَعْنًى وَاحِدٌ نَحْوُ: حَضَرَمَوْتَ وَبَعْلَبَكَّ، فَهَذَا -أَعْنِي (لا رَجُلَ)- يَجُوزُ أَنْ تَصِفَهُ عَلَى لَفْظِهِ وَمَوْضِعِهِ، لِشِدَّةِ إِتِّصَالِهِ بِالْقِيَاسِ إِلَى غَيْرِهِ، وَعَلَى مَوْضِعِهِمَا. وَالْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ: إِتِّصَالُ الْمُضَافِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَهَذَا الْقِسْمُ إِتِّصَالُهُ دُونَ إِتِّصَالِ (لا رَجُلَ)؛ لِأَنَّ كُلَّ اسْمٍ مِنْهُمَا لَهُ مَعْنًى، وَهُوَ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ،^(٢) ٣٥٦ / (٣) وَلِهَذَا الْمَعْنَى جَازَ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ وَالظَّرْفِ إِذَا كَانَ ظَاهِرًا فِي الشَّعْرِ، وَقَدْ

(١) في ج: خمسة عشر. وفي الهامش: معديكرب.

(٢) بعد هذا سقط من كوبريللي، ومن هنا الترقيم من التيمورية.

(٣) من وسط الصفحة.

الشَّعْر، وَقَدْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِالْمَفْعُولِ بِهِ، فَمِثَالُ الْفَصْلِ بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ قَوْلُهُ:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَالَهْنَ بِنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ^(١)
وَمِثَالُ الْفَصْلِ بِالظَّرْفِ قَوْلُهُ:

لَمَّا رَأَتْ سَأَتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دُرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا^(٢)
وَمِثَالُ الْفَصْلِ بِالْمَفْعُولِ قَوْلُهُ:

فَرَجَّحْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ^(٣)
/ ٣٥٧ وَقَدْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِالْجُمْلَةِ، قَالَ الشَّاعِرُ ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ:

وَقَدْ مَاتَ خَيْرَاهُمْ وَلَمْ يُهْلِكْهُمْ عَشِيَّةَ بَانَا رَهْطٍ كَعْبٍ وَحَاتِمٍ^(٤)
أَي: عَشِيَّةَ رَهْطٍ كَعْبٍ وَحَاتِمٍ بَانَا، وَهَذَا الْبَيْتُ كَذَا وَقَعَ مَجْرُوراً فِيهِ (رَهْطٌ)، وَالْقِيَاسُ رَفْعُهُ، وَيَكُونُ (بَانَا) فِي مَوْضِعِهِ، وَتَقْدِيرُهُ: بَانَ رَهْطُ كَعْبٍ وَرَهْطُ حَاتِمٍ، وَالْحَقُّ الْأَلِفَ عَلَى قَوْلِهِ^(٥):

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا^(٦)

ثُمَّ حَذَفَ (رَهْطًا) وَأَرَادَهُ كَمَا قَالَ^(٧):

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) هو عمرو بن مقلط الطائي.

(٦) صدر بيت من السريع، وعجزه:

أولى فأولى لك ذا واقية

يصفه بالهروب، يقول: من كثرة تلفتك خلفك هارباً كانت عينك كأهما في قفاك. (عن شرح أبيات المغني).

الشاهد فيه: إلحاق الألف لـ(أَلْفَيْتَا).

انظر: نوادر أبي زيد ٢٦٨، والتنبيهات لعلّي بن حمزة ٣٣١، وغريب الحديث للخطابي ٣٧/٢، وسر صناعة

الإعراب ٧١٨/٢، وأما ابن الشجري ٢٠٠/١-٢٠١، والحماسة البصرية ٦٥/١، ومغني اللبيب ٤٨٥،

وشرح أبياته ١٥٤/٦، وخزانة الأدب ٢١/٩.

(٧) هو القطامي.

أَلَمْ تَرَيَا بَأْنَ حِبَالِ قَيْسٍ وَتَغْلِبَ قَدْ تَبَايَنْتِ انْقِطَاعاً^(١)
 أَي: وَحِبَالِ تَغْلِبَ، فَحَذَفَ، وَعَلَيْهِ أَنْشَدَ الْفَارِسِيُّ^(٢):

فَلَوْ أَنَّ طَبِيبَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ دَاوِيَا اللَّذِي بِي مِنْ عَفْرَاءَ مَا شَفَيْانِي^(٣)
 يُرِيدُ: طَبِيبًا، فَحَذَفَ، أَوْ أَنْ يَكُونَ يُرِيدُ: طَبِيبَ الْإِنْسِ وَطَبِيبَ الْجِنِّ، فَحَذَفَ، وَهَذَا
 الْقِسْمُ الَّذِي هُوَ الْمُضَافُ يَجُوزُ أَنْ تَصِفَهُ عَلَى اللَّفْظِ إِجْمَاعًا إِذَا كَانَ مُعْرَبًا، وَعَلَى الْمَوْضِعِ
 الْمَعْنَوِيِّ إِنْ كَانَ فِي الْأَوَّلِ مَعْنَى الْفِعْلِ عِنْدَ قَوْمٍ^(٤)، وَمَنْعَ مِنْهُ آخَرُونَ، وَجَعَلُوهُ مُتَّصِلًا مِنْ كُلِّ
 وَجْهٍ، فَتَقُولُ: أَعْجَبَنِي مُضَارَبَةُ زَيْدٍ الطَّوِيلِ، إِجْمَاعًا، وَالطَّوِيلُ، وَفِيهِ خِلَافٌ، وَعَلَى هَذَا جَاءَ
 قَوْلُ لَبِيدٍ:

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَهُ طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومِ^(٥)
 / ٣٥٨ فَوَصَفَ (الْمُعَقَّبِ) عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَبَعْضُهُمْ^(٦) يَقُولُ: (الْمَظْلُومُ) فَاعِلٌ
 (حَقَّهُ)، وَ(حَقَّهُ يُحَقُّهُ) فَعْلٌ، يَقَالُ: حَقَّهُ إِذَا طَالَبَهُ بِحَقِّهِ، وَبَعْضُهُمْ^(٧) يَجْعَلُ (الْمُعَقَّبَ) الْمَاطِلَ،
 فَيَكُونُ (مُعَقَّبٌ) مَفْعُولًا، وَ(حَقَّهُ) مَفْعُولٌ بِهِ لِلْمُعَقَّبِ، وَأَضَافَهُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ، وَ(الْمَظْلُومُ)
 فَاعِلٌ (طَلَبَ)، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ لِلْمَظْلُومِ^(٨)، وَعَلَى هَذَا لَا حُجَّةَ فِيهِ، وَتَقُولُ: أَعْجَبَنِي

(١) البيت من الوافر.

روي: (ألم يحزنك) و(ألم أحبرك) بدل (ألم تريا)، ورواية المؤلف لا توافق سياق القصيدة؛ لأنه يخاطب امرأة.
 انظر: ديوانه ٣٦، والأغاني ٢٣/٢٠٤، والحلل ٥٣، والبحر المحيط ٦/٣٠٨، وخزانة الأدب ٢/٣٦٨.

(٢) لم أقف على موضع إنشاده. والبيت لعروة بن حزام العذري.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (لو أن) بدل (فلو أن).

انظر: همع الهوامع ٥٢/٢، والدرر اللوامع ٥١/٥. ولم أحده في غيرهما، مع أن قصيدة عروة مثبتة في كثير من
 المصادر.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/٢٢٢، والإنصاف ١/٣٣١.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) هو ابن جني في المحتسب ١٣/٢.

(٧) هو أبو علي الفارسي في البصريات ٢/٧٤٧.

(٨) انظر الأقوال في إعراب البيت في خزانة الأدب ٢/٢٤٤.

ضاربُ زَيْدٍ الظريفِ والظريفَ.

المرتبة الخامسة: (إنَّ)، واتَّصَالُهَا بِالاسْمِ دُونَ اتَّصَالِ مَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ ظَرْفًا جازَ الْفَصْلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا بِهِ، فَهَذَا الْقِسْمُ لَا يُجُوزُ أَنْ يُوصَفَ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَقَدْ أَجَازَهُ بَعْضُهُمْ^(١) وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلَ اللَّهِ: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي ۖ ؕ ؕ ؕ ؕ﴾^(٢) فَيَمِّنُ رَفَعَ^(٣).
وَمَا الْحَقُّ بِيَابِ (لَا رَجُلَ) فِي الْوَصْفِ، وَلَيْسَ مِثْلُهُ: يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ وَالظَّرِيفُ، وَنُحْكِمُهُ فِي مَوْضِعِهِ.

وَمَا لَا يُوصَفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُظْهِرَةِ: (اللَّهُمَّ) عِنْدَ سَيِّوِيهِ^(٤)، و(كَيْفَ) وَ(كَمْ)، وَجَمِيعُ مَا أُوْغِلَ فِي شَبِّهِ الْحَرْفِ.

وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَا فِي الصِّفَةِ مِنَ الْخِلَافِ يُجُوزُ فِي الْعَطْفِ بِلَا خِلَافٍ فِي جَوَازِهِ عَلَى اللَّفْظِ - مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ مَانِعٌ - وَعَلَى الْمَوْضِعِ، وَذَلِكَ أَنَّ بَابَ الْعَطْفِ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ يُضْمَرُ مَعَهُ الْعَامِلُ عِنْدَ قَوْمٍ^(٥)، وَلَا يُجُوزُ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ، وَقَدْ سَوَّى بَيْنَهُمَا / ٣٥٩ جماعةٌ مِنَ التَّحْوِيلِينَ.

وَتَتَّبَعُ الصِّفَةُ الْمَوْصُوفَ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ إِذَا لَمْ يَعْمَلْ فِي ظَاهِرِ الرِّفْعِ وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَلِهَذَا مَنَعَ بَعْضُهُمْ مِنْ وَصْفِ (بَصْرَةٍ)^(٦) مِنْ قَوْلِهِمْ: أَمَّا الْبَصْرَةُ فَلَا بَصْرَةَ لَكُمْ^(٧)، وَإِنَّمَا لَمْ يَصِحَّ وَصْفُهُ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ نَكْرَةً، وَمَعْنَاهُ مَعْرِفَةٌ، فَامْتَنَعَ الْوَصْفُ، وَمَنَعَ الْأَخْفَاشُ مِنْ

(١) هو الزجاج، كما في معاني القرآن وإعرابه ٢٥٨/٤. ونسبه له أيضاً ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١٨٠/٢.

(٢) سبأ: ٤٨.

(٣) الجمهور على القراءة بالرفع، وقرئ بالجر شذوذاً، ولم أجد من نسبته له، قرأ بالنصب عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق وأبو حيوة وغيرهم. انظر: معاني القرآن للفراء ٣٦٤/٢، ومشكل إعراب القرآن ٥٩٠/٢، والبيان ٢٨٣/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٣٣٧/٢، والبحر المحيط ٢٩٢/٧.

(٤) انظر: الكتاب ١٩٦/٢.

(٥) هو رأي الفارسي، كما نسبته له الرضي. انظر: شرح الكافية ٩٦٥/٢/١. وهو رأي ابن جني. انظر: سر الصناعة ٦٣٨/٢.

(٦) لم أفق على من قال بهذا، وانظر الحديث عن إزالة التعريف منها في: إيضاح شواهد الإيضاح ٦٤٧/٢.

(٧) القول في: الكتاب ٣٨٩/١.

الْأَخْفَشُ مِنْ وَصْفِ (ابن عرس)^(١) إِذَا عَنَيْتَ أَنْتَى؛ لِأَنَّكَ [إِنْ]^(٢) قُلْتَ: صَغِيرَةٌ لَمْ تَحْتَرَمِ
اللفظ، وَإِنْ قُلْتَ: صَغِيرٌ لَمْ تَحْتَرِمِ الْمَعْنَى^(٣)، وَغَيْرُهُ لَا يَمْنَعُ مِنْهُ، كَمَا قَالَ^(٤):

إِذَا رَأَيْتَ بِوَادٍ حَيَّةً ذَكَرًا فَاذْهَبْ وَدَعْنِي أُمَارِسَ حَيَّةَ الْوَادِي^(٥)

وَذَكَرَ بَعْضُ النُّحَاةِ شَيْئًا عَجَبِيًّا، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ: لَوْ قُلْتَ: أَحَقُّ النَّاسِ بِمَالِ أَبِيهِ ابْنُهُ، لَمْ
يَحْسُنْ لِلْعَلَمِ بِهِ، وَهَذَا مَعْلُومٌ، فَإِنْ قُلْتَ: ابْنُهُ الظَّرِيفُ، لَمْ يَحْسُنْ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ فَضْلَةٌ، وَالْكَلامُ
لَمْ يَتِمَّ قَبْلُهَا، فَإِنْ قُلْتَ: أَحَقُّ النَّاسِ بِمَالِ أَبِيهِ ابْنُهُ الْبَارُّ بِهِ، صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ^(٦).

وَتُوصَفُ التَّكْرَةُ بِالْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ، كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوهُ قَائِمٌ، وَقَامَ أَبُوهُ، وَإِنْ يَقُمْ
أَقَمَ مَعَهُ، فَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ عَائِدٍ إِلَى الْمَوْصُوفِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٧):

وَتَبَسُّمٌ عَنْ أَلْمَى كَانَ مُنَوَّرًا تَخْلَلُ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصٌ لَهُ نَدٍ^(٨)

(١) هو دويبة دون القط. (العين ٣٢٩/١ عرس).

(٢) تكملة من د.

(٣) لم أقف على قوله هذا.

(٤) اختلف في قائله ففيل:

أ- حارثة بن بدر الغداني.

ب- أعشى طرود.

ج- عبيد بن الأبرص. وهو في ديوانه.

د- جعفر بن قرطوب الأسدي.

(٥) البيت من البسيط.

روي: (فإن) بدل (إذا)، و(وجدت) بدل (رأيت)، و(امض) بدل (فاذهب).

الشاهد فيه: حية ذكر. حيث خالف لفظ الأول معنى الثاني.

انظر: ديوان عبيد بن الأبرص ٧٠، والحيوان ٢٣٥/٤، والأغاني ٥٠٠/٢٣، والتكملة ٣٦٧، والمخصص

١٠١/١٦، وشرح شواهد الإيضاح ٤٢٨، ومختارات ابن الشجري ٣٧١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٢٦/٢،

واتفاق المباني واختلاف المعاني ١٢١.

(٦) انظر: الخصائص ٣٣٦/٣، ٣٣٨، وعزا ابن جني المنع للأخفش وأبي علي في: بقية الخطاريات ٣٢.

(٧) هو طرفة بن العبد، من معلقته.

(٨) البيت من الطويل.

عن ألى: عن ثغر ألى، والألى هو الأسمر اللثات، يمدحون سُمرة اللثة؛ لأنها تبين بياض الأسنان. والمنور:

الأقحوان الذي ظهر نوره، وهو الزهر. وحر الرمل: أطيب الرمل وأحسنه لوناً. والدعص: كثيب من الرمل ليس

فـ(كَأَنَّ) وَمَا بَعْدَهُ صِفَةٌ لِلأَلَمَى، وَلَا عَائِدَ ظَاهِرٍ فِيهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: التَّقْدِيرُ: كَأَنَّ مُنَوَّرًا هَذَا النَّعْرُ^(١)، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ مِنْ / ٣٦٠ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: جَعَلَ اسْمَ (كَأَنَّ) نَكِرَةً وَالْخَبْرَ مَعْرِفَةً.

وَالثَّانِي: إِعَادَةُ الْمُظْهَرِ إِلَى الْمُظْهَرِ بِغَيْرِ لَفْظِهِ، وَالْقَوْلُ فِيهِ: كَأَنَّ مُنَوَّرًا بِوُجُودِهِ تَحْلُلَ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

وَتَحْسَبُ سَلْمَى لَا تَزَالُ تَرَى طَلًّا مِنْ الْوَحْشِ أَوْ بَيْضًا مَمِثًّا مُحْلَلًا^(٣)

أَي: لَا تَزَالُ أَنْتَ تَرَى طَلًّا بِوُجُودِهَا، وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَخُوكَ عَاقِلٍ^(٤).

وَأِنَّمَا وَصِفَ بِالْجُمْلَةِ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ نَكِرَةٌ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ تَضَمُّنُهَا الْفَائِدَةَ، وَلَا يُجُوزُ

تَعْرِيفُهَا؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَهَا يَخْرِجُهَا عَنْ حَدِّهَا، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿H G F E﴾

I L K J﴾^(٥)، فَلَا تَخْلُو الْجُمْلَةُ مِنْ أَنْ تَكُونَ حَالًا لـ(ثَلَاثَةً) أَوْ وَصْفًا، فَلَا يُجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَالًا؛ لِأَنَّهُ لَا عَامِلَ يَعْمَلُ فِيهَا.

فَإِنْ قُلْتَ: أَقْدَرُ: هَؤُلَاءِ ثَلَاثَةٌ، فَأَعْمَلِ الْإِشَارَةَ.

قِيلَ: لَوْ أُشِيرَ إِلَيْهِ لَمْ يَقَعْ فِيهِمُ الْخِلَافُ. وَإِنْ جَعَلَهُ وَصْفًا لـ(ثَلَاثَةً) لَمْ يَحُلْ أَنْ يَكُونَ

بِالْكَثِيرِ. (عن شرح القصائد السبع).

انظر: ديوان طرفة ٢١، وشرح القصائد السبع ١٤٣، والمحتسب ١٨٢/٢، وزهر الآداب ٧٣٣/٢، والمحكم ٣٦٤/٢ (حر)، والبحر المحيط ٥١/٧.

(١) حكاه ابن جني عن الأخفش الأصغر في: المحتسب ١٨٢/٢.

(٢) هو امرؤ القيس.

(٣) البيت من الطويل.

الطلا: ولد الطيبة. والبيض: يعني به بيض النعام. والميثاء: الأرض السهلة. والمحلال: التي يكثر النزول فيها. (عن الخزانة).

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ٩٣، وشرح ما يقع فيه التصحيف ٢٢٧ (جزء منه)، وتثقيف اللسان ١٤٢، وتصحيح التصحيف والتحريف ١٧٦، وخزانة الأدب ٦٣/١، وتاج العروس ٣٢٦/٢٨ (حلل).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) الكهف: ٢٢.

جُمْلَةً أَوْ مُفْرَدًا، فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا فَأَعْمَلْتَ (رَابِعُهُمْ) لَمْ يُجْزَ عِنْدَ بَصْرِيِّ؛ لِأَنَّهُ مَاضٍ^(١)، وَإِنْ جَعَلْتَهُ جُمْلَةً لَمْ يُجْزَ؛ لِأَنَّ الْوَأَوَ قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا فِي مَوْضِعٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿R S﴾، فَعَلِمْتَ أَنَّهُمْ لَا يُرِيدُونَ الصِّفَةَ هُنَا، فَبَقِيَ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً. فَإِنْ قِيلَ: أَعْمَلُهُ وَإِنْ كَانَ مَاضِيًا عَلَى الْحِكَايَةِ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّ عَلَى الْأَصْلِ^(٢). قِيلَ: يَمْنَعُ مِنْهُ دُخُولُ / ٣٦١ الْوَأَوِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿U T S V﴾^(٣).

فَإِذَا اجْتَمَعَ الْمُفْرَدُ وَالْجُمْلَةُ فَالْأَكْثَرُ تَقْدِيمُ الْمُفْرَدِ عَلَى الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ، وَقَدْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ: ﴿f e d c﴾^(٤)، وَجَاءَ الْأَمْرُ بِضِدِّ هَذَا فِي التَّقْدِيمِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿V U T S﴾، وَعَلَيْهِ قَوْلُ [الشَّاعِرِ وَهُوَ]^(٥) النَّابِغَةُ:

كَلَيْنِي لِهَمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلِ أَفَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ^(٦)

-
- (١) يشترط البصريون لعمل اسم الفاعل كونه للحال أو الاستقبال. انظر: الكتاب ١/١٦٤، والمقتضب ٤/٤٨٨، والأصول ١/١٢٥.
- (٢) يُجْزِئُ الْكَسَائِي عمل اسم الفاعل وإن كان للماضي، ونسب للكوفيين عامة. انظر: المقتصد ١/٥١٢-٥١٣، وكشف المشكلات ١/٤١٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٤٠، وشرح الحمل لابن عصفور ١/٥٥٠، وشرح الكافية ٢/٧٢٦.
- (٣) الأنعام: ٩٢.
- (٤) في الأصل: (كتاب) بدل (ذكر)، وهو وهم.
- (٥) الأنبياء: ٥٠.
- (٦) تكلمة من د.
- (٧) البيت من الطويل.

كَلَيْنِي: دَعِيْنِي وَهَمِّي، مِنْ وَكَلَهُ يَكْلُهُ، إِذَا تَرَكَهُ وَإِيَّاهُ. وَبَطِيءُ الْكَوَاكِبِ: أَيِ إِنَّهُ طَوِيلٌ، كَوَاكِبُهُ لَا تَسِيرُ (عَنِ الدِّيَوَانِ).

الشَّاهِدُ فِيهِ: وَلَيْلِ أَفَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ. حَبْثٌ وَصَفٌ بِالْجُمْلَةِ (أَفَاسِي) ثُمَّ وَصَفٌ بِالْمُفْرَدِ (بَطِيء). انظر: ديوان النابغة ٤٠، والعين ١/١٣٧ (قطع)، والكتاب ٢/٢٠٧، ٢٧٧، ٣/٣٨٢، ومجاز القرآن ٢/١٨٤، وغريب الحديث لابن سلام ٣/١٣١، وتفسير الطبري ١٣/١٨٣، واللامات للزجاجي ١٠٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٤٥، وغريب الحديث للخطابي ١/٦١٠، والأزهية ٢٣٧، والحماسة البصرية ١/٣٦٥-٣٦٦،

وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

قَرَوْا أَضْيَافَهُمْ رَبْحاً بِبُحٍّ يَعِيشُ بِفَضْلِهِنَّ الْحَيُّ سُمْرٌ^(٢)
يَحْكُمُ بِأَنَّ الصِّفَةَ بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ أَقْوَى مِنَ الْوَصْفِ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ^(٣)؛ لَأَنَّ الصِّفَةَ بِأُهَا
الْإِفْرَادِ، وَالْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ أَشْبَهُ بِالْمُفْرَدِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ؛ لَأَنَّ اتِّصَالَ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ أَقْوَى مِنْ
اتِّصَالِ الْمُبْتَدَأِ بِالْخَبَرِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: إِذَا وَصَفْتَ بِفِعْلٍ فَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ حَالاً^(٤)؛ لَأَنَّ الْمَاضِي قَدْ اِضْمَحَلَّ وَفَنِي
وَتَقَضَّى، وَأَجِيزَ ذَلِكَ فِي الْمَاضِي؛ لِأَنَّهُ قَدْ شُوهِدَ وَرُئِيَ، وَعَلَيْهِ التَّزْيِيلُ، وَأَكْثَرُ مَا وَصِفَ مِنَ
الْأَفْعَالِ بِالْمَاضِي؛ لِأَنَّهُ مُحَقَّقٌ، وَأَمَّا الْمُسْتَقْبَلُ فَفِيهِ خِلَافٌ، فَإِنْ قَدَّرْتَ مَخَالِفَهُ تَقْدِيرَ وُجُودِهِ جَازَ
الْوَصْفُ / ٣٦٢ بِهِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ^(٥):

وَالْأَفْهَمُهَا ذِمَّةٌ سَتَضِيعُ^(٦)

وخزانة الأدب ٣٢١/٢.

(١) هو خُفَاف بن ندبة.

(٢) البيت من الوافر.

روي: (تحيُّ بعْبَقْرِيٍّ الْوَدْقِ سُمْرٍ)، و(المش) بدل (الحي).

الرَّيْحُ: هِيَ مَا يَرْجَحُونَ مِنَ الْمَيْسَرِ. وَالْبُحُّ: قَدَاحُ الْمَيْسَرِ. يَعْنِي: قَدَاحاً بُحّاً لِرِزَانَتِهَا. (عَنْ اللِّسَانِ)

الشَّاهِدُ فِيهِ: الْوَصْفُ بِجُمْلَةٍ (يَعِيشُ الْحَيُّ) ثُمَّ بِالْمُفْرَدِ (سُمْرٍ).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر خفاف بن ندبة) ٤٧٤، وجمهرة اللغة ٢٢٠/١، والأغاني ٦٨/١٥، وتهذيب اللغة

١٣/٤ (بح)، ٣٢/٥ (ربح)، ومقاييس اللغة ١٧٤/١ (بح)، ٤٧٤/٢ (ربح)، والحقم ٣٨٤/٢ (بح)، وشروح

سقط الزند ١٣٨٥/٣، والمفردات ٣٣٨ (ربح)، واللسان ٤٠٦/٢، ٤٤٣ (ربح).

(٣) نقل هذا ابن الأثير في البديع ٣٢٠/٢/١. ونقله عنه غير واحد من النحويين، كما أثبت ذلك محققه.

(٤) منهم ابن السراج، قال: «واعلم أن الصلة والصفة حقهما أن تكونا موجودتين في حال الفعل الذي تتذكره، لأن

الشيء إنما يوصف بما فيه، فإذا وصفته بفعل أو وصلته به فالأولى به أن يكون حاضراً كالاسم...». انظر:

الأصول ٢٦٨/٢. ونقل ابن الأثير القول في البديع دون نسبة ٣٢٠/٢/١-٣٢١.

(٥) هو الطرماح بن حكيم.

(٦) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أَعَامَ دِنِي إِذْ حُلَّتْ بَيْنِي وَبَيْنَهَا

عام: ترخيم (عامر) على لغة من ينتظر. ودني: من ودى يدي. أي دفع الدية. (عن الديوان).

الشَّاهِدُ فِيهِ: الْوَصْفُ بِالْمُسْتَقْبَلِ، فَسَتَضِيعُ وَصْفَ لَذْمَةٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: ذِمَّةٌ ضَائِعَةٌ.

وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَصِيدُ غَدًا، التَّقْدِيرُ فِيهِ: يُقَدَّرُ الصَّيْدُ غَدًا، وَأَمَّا الْحَالُ
فَلَا خِلَافَ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا مُشَاهِدَةٌ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):
حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ الْمُخْتَلَطُ جَاؤُوا بِضِيحٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُ^(٢)
وَقَوْلُهُ^(٣):

إِنَّمَا أَنْتَ أَخٌ لَا نَعْدُمُهُ^(٤)

فَإِنَّهُ يُتَأَوَّلُ إِلَى الْخَبَرِ، كَأَنَّهُ قَالَ فِي الْأَوَّلِ: جَاؤُوا بِضِيحٍ يَتَلَوَّنُ بِهَذَا اللَّوْنِ، وَفِي الثَّانِي:
وإِنَّمَا أَنْتَ أَخٌ مَدْعُوٌّ لَهُ بِالْمُوَاصَلَةِ.
فَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ فَإِنَّمَا نُبَيِّنُ مَذَاهِبَ النَّاسِ فِيهَا فِي بَابِهَا^(٥) إِنْ شَاءَ اللَّهُ [تَعَالَى]^(٦)، وَنُبَيِّنُ هُنَا
صِفَاتِهَا، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَلَّا تُوصَفَ، إِلَّا أَنَّهُ عَرَضَ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ اللَّبْسِ لِلِاشْتِرَاكِ الْوَاقِعِ فِيهَا
فَوُصِفَتْ بِهَذَا، وَقَالَ بَعْضُ النَّحَاةِ: إِنَّ الْأَفْضَلَ وَالْفُضْلَى اسْمَانِ وَلَيْسَا بِوَصْفَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَقْعَا
إِلَّا مَعْرِفَتَيْنِ، وَحُكْمُ الْوَصْفِ أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً ثُمَّ تَتَعَرَّفُ.
فَإِنْ قُلْتَ: فَقَدْ وَصِفَ بِهِ فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْأَفْضَلَ، فَإِنَّهُ قَدْ وَصِفَ بِالْمِائَةِ وَالْأَجْرِ
وغير ذلك.

انظر: ديوان الطرمح ١٨٠، والبصريات ٧٩٧/٢. ولم أجده في غيرهما.

(١) قيل: هو العجاج.

(٢) من الرجز.

روي (بمَذَقٍ) بدل (بِضِيحٍ).

والضبيح: هو اللبن الكثير الماء. (عن اللسان).

انظر: الكامل ١٠٥٤/٢، وتهذيب اللغة ١٠٦/٧ (خضر)، والمختسب ١٦٥/٢، والفسر ٦٢١/١، ٦٢٦،
والمختصص ١٧٧/١٣، وأسرار البلاغة ٣٣٦، وأمالى ابن الشجري ٤٠٧/٢، والإنصاف ١١٥/١، وشرح
المفصل ٥٣/٣، واللسان ٢٤٨/٤ (خضر)، ٣٤٠/١٠ (مذق)، ومغني اللبيب ٣٢٥، ٧٦١، وشرح أبياته ٥/٥،
وخزانة الأدب ١٠٩/٢.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) من الرجز.

انظر: الفسر ٦٣/١، والأشباه والنظائر ٢٣٥/٦. ولم أجده في غيرهما.

(٥) انظر: الغرة ٢ ب (قليح علي).

(٦) تكملة من د.

فَأَمَّا الْمُضْمَرُ فَلَا يُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ، وَأَمَّا الْعَلَمُ فَلَا يُوصَفُ بِهِ، وَإِنَّمَا يَجْرِي عَطْفُ بَيَانٍ، وَيُوصَفُ بِمَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَمَا أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ، وَبِأَسْمَاءٍ / ٣٦٣ الإشارةِ عِنْدَ سَيِّوِيهِ^(١)، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ عِنْدَ ابْنِ السَّرَّاجِ^(٢)؛ لَأَنَّ الْإِشَارَةَ عِنْدَهُ أَعْرَفُ مِنَ الْعَلَمِ، لِمَا سَنَبِّينُ فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ [تعالى]^(٣)، تَقُولُ: مَرَرْتُ بِزَيْدِ الطَّوِيلِ وَبِعَمْرٍو غُلَامِكَ وَبَبِكْرٍ هَذَا، فَكَأَنَّهُ إِذَا قَالَ: (هَذَا) قَالَ: الْحَاضِرُ، وَإِذَا قَالَ: (ذَاكَ) قَالَ: الْغَائِبُ، وَهُوَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْتَقًّا يَقُولُ إِلَى الْمُشْتَقِّ.

وَالْمَبْهُمُ لَا يُوصَفُ إِلَّا بِأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ مِمَّا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ هُوَ أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ تَأْتِي لِضُرُوبٍ تُعْرَفُ فِي بَابِهَا^(٤)، فَمِنْ جَمَلَةِ مَوَاضِعِهَا الْعَهْدُ وَالْحَضُورُ، فَلَوْلَا هَذَا لَا لَتَبَسَ الْأَمْرُ فِيهَا، إِذَا قُلْتَ: هَذَا الرَّجُلُ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: الْحَاضِرُ، إِذَا قُلْتَ: الرَّجُلُ، قُلْتَ: الْمَعْهُودُ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّكَ لَا تَصِفُهُ إِلَّا بِجِنْسٍ غَيْرِ مُشْتَقٍّ، فَإِنْ وَصَفْتَهُ بِمُشْتَقٍّ فَهُوَ عَلَى قُبْحٍ جَائِزٍ، وَهُوَ عَلَى إِقَامَةِ الصِّفَةِ مُقَامَ الْمَوْصُوفِ، وَلِشِدَّةِ اتِّصَالِ هَذِهِ الصِّفَةِ لَمْ يُجْزَ أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بِهَذَيْنِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ، عَلَى الصِّفَةِ، وَيَجُوزُ: مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الرَّكَعِ وَالسَّاجِدِ؛ لِأَنَّ^(٥) الثَّانِي جِئْنَا بِصِفَتِهِ لَهُ، وَالْأَوَّلُ جِئْنَا بِهِ لِأَجْلِ الصِّفَةِ.

وَلَا يُوصَفُ بِمُضَافٍ إِلَى مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ وَلَا غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ فِي تَقْدِيرِ شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَلْزَمُنَا / ٣٦٤ عَلَى ذَلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ غُلَامٍ عَمْرٍو، لَانْفِصَالِهِ مِمَّا ذَكَرْنَا هَذَا قَوْلُ الْمُبَرِّدِ^(٦)، وَغَيْرُهُ يَمْنَعُ مِنْهُ عَلَى مَا سَبَقَ، إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِهَذَا الطَّوِيلِ، فَهُوَ عَطْفُ بَيَانٍ أَوْ بَدَلٍ، وَإِذَا قُلْتَ: يَا هَذَانِ الطَّوِيلَانِ، فَهُوَ نَعْتٌ؛ لِأَنَّكَ فِي النَّدَاءِ لَا تَفْتَقِرُ إِلَى هَذَا فِي

(١) انظر: الكتاب ٦/٢.

(٢) لا يدل على ذلك كلامه في الأصول، فإنه قال: «فالموصوف منها أربع: الأول: وهو العلم الخاص، يوصف بثلاثة أشياء: بالمضاف إلى مثله، وبالألف واللام، نحو: مررت بزيد أخيك، والألف واللام، نحو: مررت بزيد الطويل، وما أشبه هذا من الإضافة والألف واللام. وأما المبهمة فنحو: مررت بزيد هذا، وبعمرى ذاك. والمرفوع والمنصوب في اتباع الأول كالمجروح». الأصول ٣٢/٢.

(٣) تكملة من د.

(٤) انظر: الغرة ٢٤ أ (قليج علي).

(٥) في د: لأنه وصفته قسم له شيء واحد فلا فرق بينهما، ألا ترى أن الثاني ...

(٦) انظر: المقتضب ١٤٩/٤.

أَحَدِ الْقِسْمَيْنِ لِأَجْلِ اللَّامِ فَتَجْعَلُهُ مَعْهُودًا، كَمَا افْتَقَرَتْ مَعَ (مَرَرْتُ) فَهُوَ فِي النَّدَاءِ كَـ (زَيْدٍ)، وَفِي الْإِخْبَارِ لَيْسَ كَـ (زَيْدٍ)؛ لِأَنَّهُ جِيءَ بِهِ لَمَّا بَعْدَهُ.

وَمَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ يُوصَفُ بِمَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ وَمَا أُضِيفَ إِلَى مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لَا غَيْرُ، وَبَعْضُهُمْ يُحِيزُهُ فِي غَيْرِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ دُونَ مَرْتَبَةِ غَيْرِهِ^(١)، وَلَا يُوصَفُ بِالْمُبْهَمِ؛ لِأَنَّهُمَا أَعْرَفُ مِمَّا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَسَبِيوِيهِ لَا يَصِفُ إِلَّا بِمَا هُوَ مِثْلُ الْمَوْصُوفِ فِي التَّخْصِيسِ أَوْ دُونَهُ^(٢)، وَلَا يُوصَفُ بِمَا هُوَ أَخَصُّ مِنَ الْمَوْصُوفِ فِي الْوَضْعِ، وَلَا يُوصَفُ مَا أُضِيفَ إِلَى الْأَلِفِ وَاللَّامِ بِمَا أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ وَضَعِيَّةٍ، وَلَا إِلَى مُضْمَرٍ، وَلَا إِلَى مُبْهَمٍ؛ لِأَنَّهُمَا أَعْرَفُ مِنْهُ، فَلَوْ قُلْتُ: رَأَيْتُ غُلَامَ الرَّجُلِ الظَّرِيفِ، كَانَ بَدَلًا، فَإِنْ قُلْتُ: (الظَّرِيفِ) كَانَ نَعْتًا.

فَأَمَّا الْمُضَافُ فَلَا يُوصَفُ إِلَّا بِمَا أُضِيفَ كِإِضَافَتِهِ، وَمَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مُضْمَرٍ أَوْ إِلَى عَلَمٍ جَازٍ أَنْ يُوصَفَ بِأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ عِنْدَ سَبِيوِيهِ^(٣)، وَهَذِهِ جَمْلَةٌ كَافِيَةٌ. وَأَعْلَمُ أَنَّهُمْ قَدْ وَصَفُوا الْمُضَافَ / ٣٦٥ إِلَيْهِ وَهُمْ يُرِيدُونَ الْمُضَافَ، قَالَ^(٤):

عَلَيَّ يَوْمَ تَمَلِّكَ الْأُمُورَا صَوْمُ شَهْوَرٍ وَجَبَتْ نُذُورَا^(٥)

وَنَحْوُ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾^(٦)، وَذَلِكَ فِي الْخَبَرِ^(٧)، عَلَى أَحَدٍ

(١) انظر: شرح الكافية ١٠٠١/٢/١.

(٢) انظر: الكتاب ٧-٥/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٧/٢.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) من الرجز.

الشاهد فيه: أَنَّ جَمْلَةَ (وَجَبَتْ) صِفَةٌ لَشَهْوَرٍ، وَهِيَ فِي الْمَعْنَى وَصَفٌ لِلصَّوْمِ.

انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٧٩/٢، وتفسير الطبري ١٩٨/١١، ٦٣٠/١٨ (شاكِر)، والبديع ٣٢٩/٢/١.

(٦) الشعراء: ٤.

(٧) يعني (خاضعين) فهي خبر (أعناق) قبل دخول الفعل الناسخ، ويصح أن يكون الخبر جمعا سالما، والمبتدأ جمع لغير العاقل، لإضافته إلى ضمير جماعة الذكور العقلاء، فجاء الخبر مطابقا لما أُضِيفَ الْمَبْتَدَأُ إِلَيْهِ. وجعل هذا نظيرا للحيء الصفة مطابقة لما أُضِيفَ الْمَوْصُوفُ إِلَيْهِ.

أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ^(١)، وَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَصِفَ الْمَعْرِفَةَ بِالْجُمْلَةِ أَتَيْتَ بِـ(الذي) وَجَعَلْتَ الْجُمْلَةَ صِلَتِهَا، وَوَصَفْتَ بِـ(الذي) وَتَتَيْتُهُ وَجَمَعْتُهُ وَأَنْتَ عَلَى حَسَبِ الْأَوَّلِ.
وَيَجُوزُ فِي كُلِّ مَوْصُوفٍ أَنْ تَجْمَعَ وَتُفْرِدَ صِفَاتِهِ عَلَى عِدَّتِهِ، كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرِجَالِ
كَاتِبٍ وَشَاعِرٍ وَبَزَّازٍ، عَلَى الْوَصْفِ وَالْبَدَلِ، وَيَجُوزُ: كَاتِبٌ وَشَاعِرٌ وَبَزَّازٌ، عَلَى التَّبْعِيضِ
بِالرَّفْعِ، وَإِنْ لَمْ تَسْتَوْفِ الْعِدَّةَ فَالرَّفْعُ لَا غَيْرُ، وَإِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مَعْرِفَةً جَارَ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ،
وَالرَّفْعُ عَلَى (هُوَ)، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ:

وَهُنَّ عَلَى خَدَّيْ شَيْبِ بْنِ عَامِرٍ أَثَرْنَ عُجَاجَاتٍ سَنَابِكُهَا كُذِرُ^(٢)
أَي: هِيَ كُذِرُ، وَقَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ^(٣):
قُلْتُ أَجِيبِي عَاشِقًا بِحَبِّكُمْ مُكَلِّفُ^(٤)
أَي: هُوَ، وَعَلَيْهِ أَجَازُوا: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَخْوَكُ، أَي: هُوَ أَخْوَكُ، وَعَلَيْهِ أَنْشَدُوا:
أَقْلَبُ فِي بَعْدَاذٍ عَيْنِي فَلَا أَرَى سَنَا الصُّبْحِ أَوْ دِيكَأً يَبْعُدَاذُ صَائِحُ
بِلَادٍ بِمَا كَانَتْ شِكَايِي فَلَمْ أَعُدْ وَلَوْ مِتُّ مَا قَامَتْ عَلَيَّ النَّوَاحِ^(٥)
/ ٣٦٦ أَي: هُوَ صَائِحٌ، وَلَوْ قُلْتُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَاتِبٍ وَشَاعِرٍ وَبَزَّازٍ، لَمْ يَحْسُنِ الرَّفْعُ

(١) القول الآخر: أَنْ (أعناق) بمعنى الجماعات من الناس. انظر: العين ١٦٨/١ (عنق). أو الرؤساء، أَي: فضلت رؤسائهم لها خاضعين. انظر: مجالس ثعلب ٤٩٩/٢.

وانظر القولين في معاني القرآن للأخفش ٦٤٣/٢-٦٤٤، والمقتضب ١٩٩/٤، وتفسير الطبري ٥٩/١٩-٦٠.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي. أبو الخطاب (ت ٩٣ هـ) شاعر أموي، كانت ولادته في الليلة التي قتل فيها عمر بن الخطاب رضي الله عنه. قتل في غازياً. انظر: الشعر والشعراء ٥٣٩/٢، والأغاني ٧١/١، ووفيات الأعيان ٤٣٦/٣.

(٤) البيت من مجزوء الرجز. ورواية الديوان:

قُلْتُ فَلْيَنِي هَـائِمٌ صَبُّ بَكْمٍ مُكَلِّفُ

انظر: ديوان عمر ٢٣٩، ومجالس ثعلب ١١٧/١، وتفسير الطبري ١٠٠/٢٠-١٠١، والزاهر ٥٨٥/١، وضرائر الشعر ١٧٤.

(٥) الببتان من الطويل. ولم أعرف قائلهما.

انظر: ضرائر الشعر ١٧٤، وارتشاف الضرب ٢٤٢٤/٥. ولم أجدهما في غيرهما.

وَحُسْنَ الْجَرْ، وَقَدْ أَجَاظَهُ بَعْضُهُمْ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: مَرَرْتُ بِثَلَاثَةِ رِجَالٍ كَاتِبِينَ وَشَاعِرٍ، كَمَا قَالَ^(١):

ذَوْدُ ثَلَاثٍ بِكْرَةٌ وَنَابَانُ^(٢)

وَيَجُوزُ إِفْرَادُ الْمَوْصُوفِينَ وَجَمْعُ الصِّفَةِ إِذَا اسْتَغْرَقَتِ الْعِدَّةُ، فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو وَخَالِدِ الظُّرَفَاءِ، وَقَدْ أَجَاظَ قَوْمٌ وَصَفَ بَعْضُهُمْ وَتَرَكَ بَعْضُهُمْ^(٣)، وَأَنْشَدَ:

كَأَنَّ حُمُولَهُمْ لَمَّا اسْتَقَلَّتْ ثَلَاثَةُ أَكْلِبٍ يَتَطَارِدَانِ^(٤)

وَقَالَ الْأَخْفَشُ: لَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ صَالِحٍ؛ لِأَنَّ (حَسْبُكَ) قَدْ شَمَلَ جَمِيعَ صِفَاتِ الْحُسْنِ، فَإِذَا اجْتَمَعَتْ صِفَتَانِ فَالصِّفَةُ الثَّانِيَةُ لِمَجْمُوعِ مَعْنَى الْمَوْصُوفِ وَالصِّفَةُ جَمِيعاً عِنْدَ قَوْمٍ^(٥)؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ تَابِعَةٌ، وَكَوْنُهَا مَوْصُوفَةٌ تُوجِبُ لَهَا أَنْ تَكُونَ مَتَّبِعَةً، وَأَيْضاً فَإِنَّ الصِّفَةَ الْأُولَى قَدْ تَكُونُ جَمَلَةً، وَالْجَمَلَةُ لَا تُوصَفُ، وَأَيْضاً فَلَوْ كَانَتِ الصِّفَةُ الثَّانِيَةُ لِلصِّفَةِ الْأُولَى لَمَا قِيلَ: إِنَّ الصِّفَةَ إِذَا وَقَعَتْ جَمَلَةً فَمَرَّتْ بِهَا التَّأْخِيرُ عَنِ الصِّفَةِ الْمَفْرَدَةِ، وَمَرْتَبَةُ الْمَفْرَدَةِ التَّقْدِيمُ، وَأَيْضاً فَلَوْ كَانَتِ الصِّفَةُ لِلثَّانِيَةِ لَمَا حُسِّنَ عَطْفُهَا عَلَيْهَا، وَقَالَ قَوْمٌ: هِيَ لِلأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَنَعَ أَنْ تُوصَفَ الصِّفَةُ، فَإِذَا / ٣٦٧ كَانَ فَاسِداً وَحَدَهُ كَانَ أَيْضاً فَاسِداً إِذَا انْضَمَّ إِلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الْمَانِعَةَ مَوْجُودَةً، وَأَيْضاً فَهِيَ الْأَوَّلُ^(٦) كَمَا أَنَّ الْأُولَى لِلأَوَّلِ، وَأَيْضاً فَإِنَّ الصِّفَةَ شَبِيهَةً بِالْفِعْلِ وَالْفِعْلُ لَا يُوصَفُ.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) من الرجز. وبعده:

غَيْرَ الْفُحُولِ مِنْ ذُكُورِ الْبُعْرَانِ

انظر: المخصص ١٢٨/٧، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري ٢٥٨/٨. ولم أحده في غيرهما.

(٣) انظر: شرح الكافية ١٠٠٨/٢/١.

(٤) البيت من الوافر. ولم أعرف قائله.

انظر: ضرائر الشعر ٢٥٥، وشرح الكافية ١٠٠٨/٢/١، وخزانة الأدب ٣٩/٥. وفيه: «لم أر هذا البيت إلا في

كتاب المعاينة للأخفش».

(٥) قال الزركشي: «قال صاحب البسيط من النحويين: إذا اجتمعت صفتان فصاعداً لموصوف واحد؛ قال قوم:

الصفة الثانية للأول وحده، وقال قوم: هي لمجموع الموصوف والصفة». البحر المحيط ٤٥٩/٣.

(٦) في د: للأول.

وَلَا يُجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِأَجْنَبِيٍّ مِنْ عَامِلِ الْمَوْصُوفِ، لَا تَقُولُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَةً وَعَمْرًا قَتَلْتُهُمَا، وَقَدْ جَاءَ عَلَى هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

فَصَلَقْنَا فِي مُرَادٍ صَلَقَةً وَصُدَّاءِ أَلْحَقَتْهُمْ بِالثَّلَلِ^(٢)
وَهَذَا شَاذٌ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَعْمُولَ الصِّفَةِ إِذَا لَمْ يُذَكَّرِ الْمَوْصُوفُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا، لَا تَقُولُ: نِعَمَ طَعَامَكَ أَكَلًا زَيْدًا، فَإِنْ ذَكَرْتَ الْمَوْصُوفَ جَازَ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ الصِّفَةِ عَلَيْهَا لَا عَلَى مَوْصُوفِهَا، كَقَوْلِكَ: نِعَمَ رَجُلًا طَعَامَكَ أَكَلًا زَيْدًا، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَشْرُ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾^(٣)، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٤):

فَأَبْلَغُ بَلِيدًا إِنْ عَرَضْتَ ابْنَ مَالِكٍ وَهَلْ يَنْفَعَنَّ الْعِلْمُ إِلَّا الْمَعْلَمُ^(٥)
فَإِنَّهُ فَصَلَ بِالْجُمْلَةِ، قِيلَ: هِيَ اعْتِرَاضٌ فَلَا اعْتِبَارَ بِهَا، وَهِيَ اعْتِرَاضَةٌ مُؤَكَّدَةٌ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَتَقُولُ فِيمَا تَصِفُهُ بِشَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ: هَذَا رَجُلٌ عَاقِلٌ أَبُوهُ»^(٦)، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ أَبُوهُ، وَلَوْ قُلْتُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ظَرِيفٍ، عَلَى الصِّفَةِ^(٧) لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا

(١) هو لبید بن ربیعہ.

(٢) البيت من الرمل.

الصلقة: الصوت الشديد. ومراد وُصْدَاء: قبيلتان. والثلل: الهلاك. (عن اللسان).

انظر: ديوان لبید ١٣٠، والعین ٢١٦/٨ (ثلل)، والاشتقاق ٤٧٦-٤٧٧، وجمهرة اللغة ٨٤/٣ (صلق)، وتهذيب

اللغة ٣٧٠/٨ (صلق)، ٦٥/١٥ (ثل)، والخصائص ٣٩٦/٢، ومقاييس اللغة ٣٦٨-٣٦٩ (ثلل)، واللسان

١٠٨/١ (صدأ)، ٢٠٥/١٠ (صلق)، ٩٠/١١ (ثلل)، والبحر المحيط ٢٠٨/٧.

(٣) ق: ٤٤.

(٤) هو الحُصَيْن بن الحُمَام المري.

(٥) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (تليد) بدل (بليد).

الشاهد فيه: الفصل بين الصفة والموصوف بجملة (إن عرضت) الاعتراضية.

انظر: المفضليات ٦٨، وشرحها للأنباري ١٧١/١، وشرحها للتبريزي ٣٤٠/١، ومنتهى الطلب ١٠٣/٢.

(٦) في اللمع: أخوه.

(٧) في اللمع: الوصف.

ثُوصَفُ / ٣٦٨ بالنَّكْرَةِ^(١).

قال سَعِيد: سَبَبُ الشَّيْءِ يَتَنَزَّلُ مَتَرَلَتُهُ فِي أَكْثَرِ أَحْوَالِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ يُعْرِفُ الرَّجُلُ بِصِفَةِ وَلَدِهِ أَوْ جَارِهِ أَوْ دَارِهِ، فَكُلُّ صِفَةٍ رَفَعَتْ ضَمِيرَ الْمُوصُوفِ رَفَعَتْ الَّذِي مِنْ سَبَبِهِ، إِلَّا مَا اسْتَشْنَيْتُهُ لَكَ، وَهُوَ أَفْعَلُ، فَإِنْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ أَبُوهُ، رَفَعْتَ (أَفْضَلَ) بِخَبَرِ الْإِبْتِدَاءِ، وَ(أَبُوهُ) مُبْتَدَأٌ، وَقَدْ جَوَّزُوا عَكْسَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ النَّكْرَةِ، وَمِثْلُهُ: مِثْلَكَ وَشَبْهُكَ [وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا]^(٢)؛ لِأَنَّهُمَا أَصْنَافُ جَوَامِدٍ^(٣)، وَكَذَلِكَ: سَوَاءٌ وَمِائَةٌ وَأَسَدٌ، إِذَا قَصَدْتَ الشَّدَّةَ، وَنَارٌ إِذَا قَصَدْتَ الْحُمْرَةَ، فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٌ أُمُّهُ وَأَبُوهُ، وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُهُمْ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٌ أَبُوهُ وَأُمُّهُ، وَكَذَلِكَ جَوَّزُوا: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِائَةٌ إِبْلُهُ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ أَبُوهُ، وَهُوَ قَلِيلٌ^(٤).

فَأَمَّا: [مَا]^(٥) رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنُ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ^(٦)، وَمَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ^(٧)، فَإِنَّ (الْكُحْلَ) وَ(الصَّوْمَ) يَرْتَفِعَانِ بِ(أَفْعَلٍ)؛ لِأَنَّ الْهَاءَ فِي (مِنْهُ) هِيَ لِصَاحِبِ أَفْعَلٍ، بِخِلَافِ الْمُتَقَدِّمِ، وَإِنَّمَا جَعَلْتَ الْكُحْلَ فِي عَيْنِهِ عَمَلًا لَيْسَ لَهُ فِي عَيْنِ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا كَرِهَ الْإِبْتِدَاءَ لِلِإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لَوْ قَدَّمْتَ وَجَعَلْتَ (أَحْسَنَ) مُبْتَدَأً، فَإِنْ أَخَّرْتَ (مِنْهُ) قَبَّحَ الْفَصْلُ، وَإِنْ جَعَلْتَ (الْكُحْلَ) مُبْتَدَأً جَازَتْ الْمَسْأَلَةُ إِذَا / ٣٦٩ قَدَّمْتَ (مِنْهُ)، وَجَوَّزَ عُثْمَانُ أَنْ تَجْعَلَ (الْكُحْلَ) بَدَلًا مِنَ الْمُضْمَرِ فِي (أَحْسَنَ)، وَرَفَعَ (أَحْسَنَ)

(١) اللع ٨٢-٨٣.

(٢) تكملة من د.

(٣) في د: لم تجر على الفعل.

(٤) جَوَّزَهُ سَبِيوِيَهْ عَلَى قَلَّةٍ. انظر: الكتاب ٢/٢٨، والأصول ٢/٢٨.

(٥) تكملة من د.

(٦) انظر الحديث عن هذه المسألة في: الكتاب ٣١/٢، والمقتضب ٢٤٨/٣، والأصول ١٣١/١، ٣٠/٢، ٤٢،

وشرح المقدمة المحسبة ٤٠٠، وشرح الكافية ١/٢/٧٩٠.

(٧) كَذَا يَرْوِيهِ النُّحَوِيُّونَ، وَفِي كُتُبِ الْحَدِيثِ: مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ الْعَمَلُ الصَّالِحَ.. وَفِيهِ رَوَايَاتُ أُخْرَى. انظر:

المسند ١/٢٢٤، ٢/٧٥، ١٣١، ١٦١، وسنن أبي داود ٢/٢٣٥، وابن ماجه ١/٥٥٠، والترمذي ٣/١٣٠.

(أَحْسَنَ)، وَرَفَعَ (أَحْسَنَ) وَيَكُونُ خَيْرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: الْكُحْلُ أَحْسَنُ^(١).
 فَإِنْ كَانَتْ (أَفْعَلُ) لَيْسَتْ الَّتِي تَصَحُّبُهَا (مَنْ) رَفَعْتَ الْمُظْهَرَ، تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْمَرَ
 أَبَوَهُ، وَزَرْقَاءَ عَيْنَاهُ، فَإِنْ ثَبَّتَ الْأَبَ لَمْ يُجْزِ الْكُوفِيُّ إِلَّا أَنْ تُثَنِّيَ (أَفْعَلُ) وَيَرْفَعُهُمَا^(٢)،
 وَالْبَصْرِيُّ يُجْرِي عَلَى مَا كَانَ يَفْعَلُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، فَيَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْمَرَ أَبَوَاهُ^(٣)،
 وَأَنْشَدُوا^(٤):

وَلَا يَشْعُرُ الرُّمَحُ الْأَصَمُّ كُعُوبَهُ^(٥)

وَأَجَازَ الْكُوفِيُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ (الْكُعُوبَ) عَلَى حَدِّ الْمُفْرَدِ^(٦)، وَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِرِجَالٍ أَحْمَرَ
 أَبَاؤُهُمْ، عَلَى قَوْلِكَ: أَحْمَرِينَ، وَإِنْ لَمْ يُقَلَّ، كَمَا قَالُوا: مَرِيضٌ وَمَرَضَى، وَإِنْ لَمْ يَقُولُوا:
 مُرَضٌ بَلْ تَوْهَمُوهُ^(٧)، وَرَأَيْتُ الْعَبْدِيَّ قَدْ مَنَعَ مِنْ عَمَلِ (أَحْمَر) وَ(أَسْوَد) فِي الظَّاهِرِ^(٨)، وَقَدْ
 يُحَذَفُ بَعْضُ الْكَلَامِ فِيهِ اخْتِصَارًا.

وَكُلُّ مَا كَانَ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ فَهُوَ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمَعْرِفَةِ إِلَّا الْفِعْلَ الْمَاضِي، فَإِنْ
 قَدَّرْتَ مَعَهُ (قَدْ) صَحَّ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا بِغَيْرِ قَرِينَةٍ تَخْصُّصُهُ، وَقَدَّرْتَهُ بِمُقَدَّرٍ صَحَّ، فَإِذَا

(١) لم أقف على قول ابن جني.

(٢) انظر قول الكوفيين في شرح السيرافي ١٧٤/٢ ب.

(٣) انظر: الكتاب ٤١/٢-٤٢.

(٤) للناطقة الجعدي.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بَشْرَوَةَ رَهْطٍ الْأَعْيَطِ الْمُتَظَلِّمِ

روي: (الأبلخ) بدل (الأعيط).

يقول: إن الرمح لا يشعر إذا طعن به بمن وقع، فوقوعه بالرجل الكثير الأهل والعشيرة كوقوعه بغيره. (عن شرح
 أبيات سيبويه).

انظر: ديوان النابتة الجعدي ١٤٤، والكتاب ٤٢/٢، وشرح القصائد السبع ٣٤٧، وشرح أبيات سيبويه

٦٠٧/١، والمخصص ٢٠٧/١٢، وشروح سقط الزند ٥٩٢/٢، واللسان ٣٥٧/٧ (عيط)، ٣٧٥/١٢ (ظلم)،

وتاج العروس ٤٩٦/١٩ (عيط).

(٦) انظر: شرح السيرافي ١٧٥/٢ أ.

(٧) انظر: الكتاب ٤٢/٢.

(٨) لم أقف على قوله.

قُلْتُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ أَبُوهُ، جَازَ أَنْ تَرَفَعَ (أَبُوهُ) بِـ(عَاقِلٍ)، وَ(عَاقِلٍ) صِفَةُ (رَجُلٍ)، وَجَازَ أَنْ تَرَفَعَ (عَاقِلًا) وَتَجْعَلَهُ خَبْرًا لِلْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (أَبُوهُ)، وَالْجُمْلَةُ صِفَةُ (رَجُلٍ)، فَإِذَا قُلْتُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَلِيلٍ مَا أَرَاهُ، جَعَلْتُ / ٣٧٠ (مَا) مَصْدَرِيَّةً، فَإِنْ جَعَلْتُ (مَا) زَائِدَةً نَصَبْتُ (قَلِيلًا)، وَتَكُونُ قَدْ وَصَفْتَ فِي الْأَوَّلِ بِمَفْرَدٍ وَفِي الثَّانِي بِجُمْلَةٍ، وَمَعَ الزِّيَادَةِ وَصَفْتَ بِجُمْلَةٍ، وَالْأَخْفَشُ يَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَشَيْكَ ذَهَابُهُ، فَإِنْ نَصَبْتُ (وَشَيْكًا) كَانَ عَلَى الظَّرْفِ، وَالْأَوَّلُ أَوَّلِي^(١).

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ أَبُوهُ»، فَيَجُوزُ أَنْ تَرَفَعَ الْأَبَ بِالْكَرِيمِ، وَالْهَاءُ تَعُودُ إِلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ إِلَى مَدْلُولِهِمَا، وَيَجُوزُ أَنْ تَرَفَعَ (أَبُوهُ) بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ(الْكَرِيمِ) خَبْرُهُ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ (زَيْدٍ)، وَالْعَائِدُ إِلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ مُضْمَرٌ مُسْتَكِنٌ، وَالْعَائِدُ إِلَى صَاحِبِ الْحَالِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْهَاءُ فِي (أَبُوهُ)، وَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَائِضٍ امْرَأَتُهُ، وَلَا تَقُلُ: بِالرَّجُلِ الْحَائِضِ الْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ لِلأَوَّلِ.

وَقَوْلُهُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الظَّرِيفِ»، وَقَوْلُهُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ظَرِيفٍ، لَا يَجُوزُ عَلَى الصَّفَةِ»، هُوَ كَمَا ذَكَرَ إِجْمَاعًا، لَكِنْ [يَجُوزُ]^(٢) عَلَى الْبَدَلِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْكُوفِيِّ لَمَّا سَنَدَكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ، وَقَدْ رَفَعَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى (هُوَ)^(٣).

وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ تَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِ إِذَا رَفَعْتَ الظَّاهِرَ فِي التَّوْحِيدِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ يُجْمَعُ جَمْعُ الصَّحَّةِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرِجَالٍ مُنْطَلِقٍ عُلَمَاؤُهُمْ، فَإِنْ قُلْتُ: مَرَرْتُ بِرِجَالٍ حُسْنٍ وَجُوهُهُمْ، فَالْأَوَّلَى جَمْعُ (حُسْنٍ)؛ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ جَمْعَ تَكْسِيرٍ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُفْرَدِ، فَيَكُونُ قَدْ [٣٧١] جَمَعَ اللَّفْظَ وَالْمَعْنَى^(٤).

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَتَقُولُ: هَذَا رَجُلٌ مِثْلُكَ، وَنَظَرْتُ إِلَى رَجُلٍ شَبِهُكَ، وَشَرَعَكَ مِنْ

(١) لم أقف على قوله.

(٢) تكملة من د.

(٣) لم أجد من تعرض لشرح عبارة ابن جني هذه، وإنما كررها الواسطي وأبو حيان، وتركها الثماني وابن برهان والكوافي وابن الخباز دون تعليق. انظر: شرح اللمع للواسطي ١٠٧، والمتبع ٤٠٣/٢.

(٤) انظر: شرح السيرافي ١٧٥/٢ ب ١٧٦ أ.

رَجُلٍ، وَهَذَا رَجُلٌ ضَارِبٌ زَيْدٍ وَشَاتِمٌ عَمْرُو^(١)، فَتَجْرِي هَذِهِ الْأَلْفَاظُ أَوْصَافاً عَلَى النِّكَرَاتِ، وَإِنْ كُنَّ مُضَافَاتٍ إِلَى مَعَارِفٍ^(٢)، لِتَقْدِيرِكَ فِيهِنَّ الْإِنْفِصَالَ، وَأَنْهِنَّ لَا يَخْصُصْنَ شَيْئاً بَعِيْنَهُ^(٣).

قَالَ سَعِيدٌ: الْمُضَافُ عَلَى ضَرِيْنٍ: مُضَافٌ إِلَى نَكْرَةٍ، وَمُضَافٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ، فَالْمُضَافُ إِلَى النَّكْرَةِ نَكْرَةٌ، وَالْمُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ عَلَى ضَرِيْنٍ: ضَرْبٌ يَتَعَرَّفُ بِإِضَافَتِهِ، وَضَرْبٌ لَا يَتَعَرَّفُ بِإِضَافَتِهِ، فَالَّذِي يَتَعَرَّفُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى مَعْرِفَةٍ: غُلَامٌ، وَدَارٌ، وَنَحْوُهُمَا، وَالَّذِي لَا يَتَعَرَّفُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى مَعْرِفَةٍ: مِثْلٌ، وَشَبَهُ، وَغَيْرُ، وَسَوَى، وَوَاحِدٌ أُمَّه، وَعَبْدٌ بَطْنِهِ، وَالْأَرْبَعَةُ الْأَصْنَافُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَدَّ النَّكْرَةِ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ شَائِعاً فِي جِنْسِهِ، فَكُلُّ مَا شَابَهُ فَإِنَّهُ مِثْلُهُ، كَقَوْلِكَ: (رَجُلٌ) يَصْلُحُ لِكُلِّ آدَمِيٍّ ذَكَرٍ بَلَغَ الْحُلُمَ فِي الْمُتَعَارَفِ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (مِثْلُكَ) لَنْ تَخْصَّ وَاحِداً بَعِيْنَهُ، بَلْ كُلُّ مَنْ كَانَ لَهُ بَعْضُ خِلَالِكَ أَوْ جَمِيعُهَا فَقَدْ مِثَّلَكَ فِيهَا، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي خَلَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَ(شَبِهُكَ) بِمِثْلَةٍ (مِثْلُكَ).

وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مِثْلِكَ، فَتَصِفُ بِهِ الْمَعْرِفَةَ إِذَا جَعَلْتَهُ الَّذِي هُوَ مَعْرُوفٌ / ٣٧٢. مُمِثَّلَتِكَ^(٤)، فَأَمَّا (شَبِهُكَ) فَمَعْرِفَةٌ لِلْمُبَالِغَةِ الَّتِي فِيهَا، يَعْنِي بِهِ الَّذِي يُشَبِّهُكَ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ^(٥).

فَأَمَّا (غَيْرُكَ) فَهُوَ أَنْكَرُ مِنْ (مِثْلِكَ)؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا عَدَاكَ غَيْرُكَ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا عَدَاكَ مِثْلُكَ، وَبَعْضُهُمْ^(٦) يَجْعَلُ (غَيْراً) مَعْرِفَةً إِذَا كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً بِشَيْئَيْنِ لَيْسَ غَيْرُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿؟ > = < @ A ؟﴾^(٧)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا مُنْعَمٌ

(١) فِي اللمع: بَكَر.

(٢) فِي اللمع: المَعَارِف.

(٣) اللمع ٨٣.

(٤) انظر رأي يونس فِي الْكِتَابِ ٤٢٨/١.

(٥) انظر: المقتضب ٢٨٨/٤.

(٦) نسب الرضي هذا القول للزجاج. انظر: شرح الكافية ٨٨٣/٢/١. ونسبه أبو حيان للسيرافي انظر: الارتشاف

١٨٠٣/٤.

(٧) الفاتحة: ٧.

عَلَيْهِ أَوْ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِ، فَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ صِفَةً لِّلَّذِينَ، وَرَدَّ ابْنُ السَّرَّاجِ هَذَا بِقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿أَخْرِجْنَا﴾^(١) نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ ۝ ۱۴ ۝ ۱۵ ﴿﴾^(٢)، وَلَيْسَ إِلَّا الصَّلَاحُ وَالْفَسَادُ،
فَقَدْ وَصَفَ بِهِ (صَالِحًا) وَهُوَ نَكِرَةٌ فَثَبَّتَ أَنَّهُ نَكِرَةٌ^(٣)، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ بَدَلٌ، وَكَذَلِكَ
قَوْلُهُ^(٤):

إِنْ قُلْتَ خَيْرًا قَالَ شَرًّا غَيْرُهُ أَوْ قُلْتَ شَرًّا مَدَّهُ بِمَدَادٍ^(٥)
(وَسَوَى) يَجْرِي مَجْرَى (غَيْرٍ)، وَلِهَذَا التَّقَارُبُ وَقَعَا فِي الصِّفَةِ وَالِاسْتِثْنَاءِ، وَيَجْرِي أَيْضًا
جَمَلَةٌ صِلَةٌ لِلَّذِي، وَلَا يَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، وَيَجْرِي صِفَةٌ لِلنَّكِرَةِ، تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سِوَاكَ،
وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ (عَبْدَ بَطْنِهِ) أَنْكَرَ مِنْ (وَاحِدِ أُمِّهِ)، وَدَلِيلُهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ صَارَ بِمَعْتَرِلَةٍ
الصِّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ^(٦):

عَلَامٌ يُعْبِدُنِي قَوْمِي وَقَدْ كَثُرَتْ فِيهِمْ أَبَاعِرُ مَا شَاءُوا وَعَبْدَانُ^(٧)

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ: أَرْجَعْنَا. وَهُوَ وَهْمٌ. اشْتَبَهَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿﴾ (* + , - . / مُوقُوتُونَ)
[السجدة: ١٢].

(٢) فاطر: ٣٧.

(٣) قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: «فَأَمَّا (مِثْلُ) وَ(غَيْرِ) وَ(سَوَى) فَإِنَّهُنَّ إِذَا أَضْفَنَ إِلَى الْمَعَارِفِ لَمْ يَتَعَرَفْنَ؛ لِأَنَّهُنَّ لَمْ يَخْصُصْنَ شَيْئًا
بِعَيْنِهِ». (الْأَصُولُ ٥/٢) ثُمَّ اخْتَلَفَ النُّقْلُ عَنْهُ، فَالْمَوْلُفُ هُنَا نَقَلَ رَدَّهُ عَلَى ذَلِكَ الرَّأْيِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي الْأَصُولِ،
وَكَذَلِكَ فَعَلَ الرُّضِّي فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٨٨٤/٢/١). أَمَّا ابْنُ عَصْفُورٍ، وَأَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ، وَابْنُ هِشَامٍ فَقَدْ
نَقَلُوا أَنَّ ابْنَ السَّرَّاجِ هُوَ صَاحِبُ الْقَوْلِ، وَأَنَّ (غَيْرًا) إِذَا كَانَتْ بَيْنَ ضِدَيْنِ تَعَرَفَتْ اسْتِدْلَالًا بِآيَةِ الْفَاتِحَةِ، ثُمَّ رَدُّوا
عَلَيْهِ بِآيَةِ فَاطِرٍ. وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ: «وَذَهَبَ ابْنُ السَّرَّاجِ إِلَى أَنَّ الْمَغَايِرَ وَالْمِثَالِ إِذَا كَانَ وَاحِدًا كَانَتْ (غَيْرِ) وَ(مِثْلُ)
نَكْرَتَيْنِ، وَإِنْ أُضِيفَا إِلَى مَعْرِفَةٍ، وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ ﴿؟ @﴾، وَمَرَرْتُ بِالْجَامِدِ غَيْرِ الْمُتَحَرِّكِ، وَزَعَمَ السِّيْرَانِيُّ
أَنَّ (غَيْرِ) تَتَعَرَّفُ، وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ ﴿؟ @﴾». (الْإِرْتِشَافُ ١٨٠٣/٤) وَقَدْ تَحَدَّثَ الْبَغْدَادِيُّ عَنْ هَذَا
الْإِضْطِرَابِ فِي الْخَزَانَةِ.

انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٧٣/٢، والبحر المحيط ٢٨/١، ومغني اللبيب ٢١٠، وخزانة الأدب ٢٠٧/٤.

(٤) هُوَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَعْفَرَ.

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ.

انظر: شرح الكافية ٨٨٤/٢/١، وخزانة الأدب ٢٠٧/٤. وَلَمْ أَجِدْهُ فِي غَيْرِهِمَا.

(٦) هُوَ الْفَرَزْدَقُ.

(٧) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ.

٣٧٣ / أي: يَتَّخِذُونِي عَبْدًا، وَجَاءَ الْمَصْدَرُ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ، قَالَ الشَّاعِرُ^(١):
 النَّاسُ عِنْدِي كُثْمَامِ الثَّمِّ يَرْضَوْنَ بِالْتَّعْيِيدِ وَالتَّأْمِّي^(٢)
 وَقَلَّمَا وَصِفَ بِـ(عَبْدٍ) مُفْرَدًا، فَيَقَالُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَبْدٍ، وَإِنْ كَانَ صِفَةً فِي الْأَصْلِ،
 فَإِنْ أَضْفَتْهُ جَارَ وَصَفُهُ بِهِ.
 وَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ نَعْتُ التَّكْرَةِ عَلَيْهَا انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: هَذَا
 قَائِمًا رَجُلًا، قَالَ الشَّاعِرُ:

لِعَزَّةٍ مُوَحِّشًا طَلَّلُ^(٣)
 وَيَجُوزُ أَنْ يُبَدَلَ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٤):
 إِذَا لَمْ تُطْعَمُونَا أَطْعَمْتَنَا بِحَمْدِ اللَّهِ مُعْصِفَةً جُنُوبُ^(٥)
 وَقَالَ^(٦):
 أَمَا أَقَاتِلْ عَنْ دِينِي عَلَى فَرَسٍ وَلَا كَذَا رَجُلًا إِلَّا بِأَصْحَابِ^(٧)

روي: (حَتَّامٌ) بدل (عَلَامٌ).

انظر: نوادير أبي زيد ٣١٥، ٤٨٤، وتفسير الطبري ٦٨/١٩، وتهذيب اللغة ٢٣٣/٢ (عبد)، وغريب الحديث
 للخطابي ٤٤٠/١، واللسان ٢٧٣/٣ (عبد)، والبحر المحيط ١٢/٧.

(١) هو رؤية.

(٢) من الرجز.

الثمام: نبت ضعيف، تحشى به الوسائد والتُّضُد. (عن اللسان ٨١/١٢ (ثم).

انظر: ديوان رؤية ١٤٣، والعين ٤٣٢/٨، وتهذيب اللغة ٢٣٣/٢ (عبد)، والمبهج ٢٠٧ (الثاني)، ومقاييس اللغة
 ١٣٦/١ (عبد) (الثاني)، والمخصص ١٤٣/٣ (الثاني).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) البيت من الوافر.

الشاهد فيه: إبدال (جنوب) من (معصفة) لما تقدمت صفة النكرة عليها.

انظر: التذكرة الحمدونية ٣٢٠/٨.

(٦) هو حيي بن وائل.

(٧) البيت من البسيط.

روي: (بأصحابي) بالإضافة. و(وهكذا) بدل (ولا كذا).

فـ(كَذَا) كَانَ وَصْفًا لـ(رَجُلٍ)، فَلَمَّا تَقَدَّمَ انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ:
وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيْنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهَدِ الْعَيْنَ تَشْهَدُ^(١)
وَقَالَ:
وَتَحْتَ الْعَوَالِي بِالقَنَا مُسْتَظَلَّةٌ طِبَاءُ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَاذِرُ^(٢)
وَقَالَ^(٣):
فَلَيْتَ أَمِيرَنَا وَعَزَلْتِ عَنَّا مَخْضِبَةً أَنَامِلُهَا كَعَابُ^(٤)
وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٥):
وَجَدْتُ أَبَاهَا رَائِضِيهَا وَأُمُّهَا فَأُعْطِيتُ فِيهَا الْحُكْمَ حَتَّى حَوَيْتُهَا^(٦)
وَمَثَلُهُ:
وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرَّجَالِ ظِلَامَةً أَبِي ذَاكَ عَمِّي الْأَكْرَمِينَ وَخَالِيَا^(٧)

انظر: شعر الخوارج ٧٦، ونوادر أبي زيد ١٤٨، والبارع ١٢٤، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤٦٤/١، وشرح
المفصل ١٣٣/٥، وشرح الشافية ٢٧٨/١، واللسان ٢٦٥/١١ (رجل)، وشرح شواهد الشافية ١٠٣.

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) هو عمرو بن أحمر الباهلي.

(٤) البيت من الوافر.

الشاهد فيه: نصب (مخضبة) على الحال، وكانت في الأصل صفة لكعاب، فلما تقدمت عليها انتصبت على
الحال.

انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٥٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٤٢/١، والأضداد ٢١٧، والمخصص
٣٦/١٧.

(٥) هو البعيث بن حريث الحنفي.

(٦) البيت من الطويل.

يصف ناقه، يقول: إنها تُتَجَّتْ مَرُوضَةٌ مُؤَدَّبَةٌ. لذا بذل في تملكها ما حكم به بائعها واستامها به. (عن شرح
المرزوقي).

انظر: ديوان الحماسة ٣٨١/٢، والتنبيه على شرح الحماسة ٥٠٢ (رسالة)، وشرح الحماسة للمرزوقي
١٨٠٤/٤.

(٧) سبق تخريجه.

٣٧٤ / وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، فَفِيهِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّهُ قَدَّمَ صِفَةَ الْأُمِّ فِي الْمَعْنَى عَلَيْهَا، وَعَلَى حَرْفِ الْعَطْفِ، وَالَّذِي جَسَّرَهُ عَلَى ذَلِكَ كَوْنُ (رَائِضِيهَا) صِفَةً لِلْأَبِ أَيْضًا. فَإِنْ تَقَدَّمتْ صِفَةُ الْمَعْرِفَةِ عَلَيْهَا أُعْرِبَتْ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ الْمَوْصُوفُ، وَجَعَلَتْ الْمَوْصُوفَ حِينَئِذٍ بَدَلًا كَقَوْلِهِ^(١):

يَتَرُكْنَ بِالْمِشْتَبَةِ الدَّوِيِّ
كُلَّ جَنِينٍ مَيِّتٍ أَوْ حَيٍّ
عُشًّا لِفَرْخِ الطَّائِرِ الْكَرْكِيِّ^(٢)

وَيَجُوزُ فِي التَّكْرَةِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ: (قَرَّرَ قَاع)^(٣).
فَإِنْ وَقَعَ (ابْنُ) وَصَفًا بَيْنَ عِلْمَيْنِ حَذَفَتْ التَّنْوِينُ مِنَ الْأَوَّلِ مِنَ الْفِظِ، وَحَذَفَتْ الْأَلِفَ مِنَ الْأَوَّلِ مِنَ الْفِظِ وَالْخَطِّ، فَقُلْتُ: هَذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو؛ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يُنَبِّهُوا عَلَى شِدَّةِ اتِّصَالِ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ، فَإِنْ كَانَ خَبْرًا أَوْ بَدَلًا أُبْقِيَ التَّنْوِينُ لَفْظًا وَالْأَلِفُ خَطًّا، وَعَلَى هَذَا قُرِئَ: ﴿o n m l k﴾^(٤)، فِيمَنْ جَعَلَهُ خَبْرًا، وَمَنْ جَعَلَهُ وَصَفًا قَرَأَ: ﴿عَزِيزُ بْنُ اللَّهِ﴾، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ ابْنِ ثَعْلَبَةٍ^(٦)

(١) هو أبو النجم.

(٢) من الرجز.

الأول والثاني في أساس البلاغة ١٤٥/١ (جهض)، وفيه: (الداوي) بدل (الدوي)، و(جهيضم) بدل (حنين). ولم أحده في غيره. والثالث في توجيه اللمع ٢٧٦. بلفظ: (عُشٌّ كَعُشٌّ) ولم أحده في غيره.
(٣) جزء بيت سبق تخريجه.

(٤) التوبة: ٣٠. قرأ بالتنوين عاصم والكسائي، وقرأ باقي السبعة بغير تنوين. انظر: السبعة ٣١٣، والتذكرة ٤٤٠/٢.

(٥) هو الأغلب العجلي.

(٦) من الرجز.

انظر: الكتاب ٥٠٥/٣-٥٠٦، ومعاني القرآن للفراء ٤٣٢/١، والمقتضب ٣١٤/٢-٣١٥، وسر صناعة الإعراب ٥٣٠/٢، والخصائص ٤٩١/٢، والتبصرة ٧٢٨/٢، واللائل ١٠٥/٣، وأما ابن الشجري ١٦٠/٢-١٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/٢، ومغني اللبيب ٨٤٤، وخزانة الأدب ٢٣٦/٢.

فإنه نون مضطرباً، أو يكون جعله بدلاً لا وصفاً.

واعلم أنك إذا لُقبْتَ مُفرداً بمفرد أضفته إليه، تقول: هذا قيسُ قُفَّةٍ يا فتى، وهذا سعيدُ كُرْزٍ يا فتى، فإن / ٣٧٥ لُقبْتُهُ بمضاف جَرى اللقبُ على الاسم كالتَّعْت، تقول: هذا زيدُ وزنُ سَبْعَةٍ، فإن لُقبْتَ مُضافاً بمضاف، أو ^(١) بمفرد ^(٢)، فكذلك، تقول: هذا عبدُ اللهَ وزنُ سَبْعَةٍ، وهذا عبدُ اللهَ كُرْزٌ؛ لأنَّ أصلَ الألقاب أن تجري على أصل التسمية، وليسَ حقُّ الرَّجُل أن يُسمَى باسمين مُفردَيْن، ولكن بمفرد ومُضاف، أو بمُضافين، نحو: زيدُ أبو فلان، وعبدُ اللهَ أبو فلان، والكنيةُ في المعرفة كالاسم، واللقبُ كذلك، وأمَّا الشَّاءُ والذَّمُّ فيفتقرُ كُلُّ واحدٍ منهما إلى شَرِيطَتَيْنِ عند الكوفيِّ، وإلى شَرِيطَةٍ واحدةٍ عند البصريِّ، فالكوفيُّ يفتقرُ إلى تقديمِ صفاتٍ تُوجبُ الشَّاءَ أو الذَّمَّ ^(٣)، والشَرِيطَةُ الثانيةُ أن يكونَ في الصفةِ معنى مَدْحٍ أو ذَمٍّ، وهذه الشَرِيطَةُ هي التي يفتقرُ إليها البصريُّ، وبعضُ النحاة يفتقرُ إلى شَرِيطَةٍ ثالثةٍ، وهو أن يكونَ معرفةً ^(٤)، وهذا الشرطُ إنما يكونُ في الاختصاصِ الجاري مجرى النداء، فأما المدحُ والذَّمُّ فلا يفتقران إلى التعريفِ في الوصفِ الممدوحِ به، وأنشدَ سيبويه ^(٥) في التَّكْرِرةِ الجاريةِ على المعرفةِ ذمًّا قولَ الشاعر ^(٦):

لعمري وما عمري عليَّ بهين لقد نطقتُ بطلاً عليَّ الأقرارُ
أقارُعُ عوفٍ لا أحاولُ غيرها وجوهُ قُرودٍ تبتغي من تُخادعُ ^(٧)

(١) في ج: مُفرداً.

(٢) في د: فإن لُقبْتَ بمضاف أو بمفرد.

(٣) هذا قول الزجاجي كما في الجمل (١٥)، ونسبه إليه الرضي ١٠٠٩/٢/١، وقد تعقبه شارحو الجمل، كابن السيد البطليوسي، وابن خروف، وابن عصفور وقالوا: إن هذا الشرط ليس بلازم. انظر: إصلاح الخلل ١١٤، وشرح الجمل لابن خروف ٣١٣/١، وشرحها لابن عصفور ٢٠٧/١.

(٤) اشتراطوا أن يكون معلوماً، بحيث لا يكون الغرض من الوصف التعريف. انظر: التبصرة ١٨١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٧/١، وشرح الكافية ١٠٠٩/٢/١.

(٥) الكتاب ٧٠/٢-٧١.

(٦) هو النابغة الذبياني.

(٧) البيتان من الطويل.

ورد في أكثر المصادر (تخادع) بدل (تخادع).

/ ٣٧٦ وَهَذَا لَا يَصِحُّ مِثْلُهُ فِي الْوَصْفِ، وَهُوَ ضِدُّ مَا أوردَهُ الْكُوفِيُّ فِي الْآيَةِ^(١)، وَأَنْشَدَ سَيَبَوِيه^(٢):

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٌ فِدْعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي
شَعَارَةٌ تَقْدُ الْفَصِيلَ بِرِجْلِهَا فَطَّارَةٌ لِقَوَادِمِ الْأَبْكَارِ^(٣)
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿r q p o n m l k j﴾^(٤) فِيمَنْ نَصَبَ^(٥)،
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

الأقارِع: عنى بني قُريِيع الذين سَعَوْا به إلى النعمان. والبُطل: الباطل. والمجادعة: المشاتمة. (عن شرح أبيات سيبويه).

الشاهد فيه: قطع الصفة وهي نكرة (وجوه) ونصبها على الذم، عن الموصوف المعرفة وهو (الأقارِع).
انظر: ديوان النابغة ٣٤-٣٥، والعين ٣١/٧ (بطل)، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٦/١، والتمام ١٠٧ (عجز الثاني)، والتبصرة ١٨٢/١ (الثاني)، وشرح اللمع لابن برهان ٢١٠/١ (عجز الثاني)، وأمالى ابن الشجري ١٠٢/٢ (الثاني)، وشرح الكافية ٥١٧/١/١ (الثاني)، ومغني اللبيب ٥١٠ (الأول)، وشرح شواهد ٨١٦/٢، وشرح أبياته ٢١٠/٦، وخزانة الأدب ٤٤٦/٢.

(١) لم يتقدم - في موضع قريب - نقل عن الكوفيين يتعلق بآية معينة، ولعله يعني آية الهزمة: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾

الَّذِي جَمَعَ مَالًا : ﴿وقد سبق الحديث عنها.﴾

(٢) الكتاب ٧٢/٢. للفرزدق.

(٣) البيتان من الكامل.

يقول: إِنَّ عِمَاتِكَ وَخَالَاتِكَ كَنَّ رَاعِيَاتٍ لِإِبْلِي. الفدعاء: التي أصابها الفَدْعُ في رجليها، من كثرة مشيها وراء الإبل. والفَدْعُ: ميلٌ في القدمِ بينها وبين الساق. والعِشَارُ: النوق التي دخلت في الشهر العاشر من حملها. والشَعَارَةُ: التي تشَعُرُ برجليها كما يشَعُرُ الكلبُ إذا بالَ. وَتَقْدُ الْفَصِيلَ: تضربه إذا دنا منها عند الحلب. والفَطْرُ: الحلبُ بأطراف الأصابع. يَصِفُ حَذَقَهَا ومعرفتها بالحلب؛ لأنها نشأت عليه. (عن الحلل في شرح أبيات الجمل).
الشاهد فيهما: نصب (شغارة) على الذم.

البيتان في: ديوان الفرزدق ٤٥١/٢-٤٥٢، وتحصيل عين الذهب ٢٦٨، والحلل ١٧٩، والبيت الأول في المقتضب ٥٨/٣، وتفسير الطبري ١١٨/٨، والأصول ٣١٨/١، وسر صناعة الإعراب ٣٣١/١، ومقاييس اللغة ٣٢٥/٤ (عشر)، وشرح المفصل ١٣٣/٤، واللسان ٥٧٣/٤ (عشر)، ومغني اللبيب ٢٤٥، وشرح شواهد ٥١١/١، وخزانة الأدب ٤٥٨/٦.

(٤) المسد: ٤، ٥.

(٥) هو عاصم وحده. والباقون بالرفع. انظر: السبعة ٧٠٠، والتيسير ١٨٣، والإقناع ٨١٥/٢.

سَقَوِي الْخَمْرَ ثُمَّ تَكْتَفُونِي عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ^(١)
وَقَالَتِ الْخَرْنَقُ^(٢):

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيْبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ^(٣)

وَعَلَيْهِ تَأَوَّلَ بَعْضُهُمْ^(٤) قَوْلَ اللَّهِ: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾^(٥)، وَالْكُوفِيُّ يَقُولُ: جَاعَنِي الرَّجُلُ الْعَاقِلُ الظَّرِيفَ، إِذَا قَدَّمَ الصِّفَةَ الْأُولَى الَّتِي تُوجِبُ الْمَدْحَ، وَرَوَّاهَا: هَذَا زَيْدُ الظَّرِيفِ، وَقَالُوا: لَيْسَ هَذَا مَدْحًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ مَدْحًا^(٦)، وَإِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّقْرِيبِ^(٧)، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: هَذَا زَيْدٌ أَبَاهُ^(٨)، وَلَا حُجَّةَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَعَادَ لَامَ الْكَلِمَةِ، كَمَا قَالَ^(٩):

(١) سبق تخريجه.

(٢) هي الخرنق بنت هفان القيسية، وقيل: الخرنق بنت بدر بن هفان من بني سعد بن ضبيعة. شاعرة جاهلية، قيل: هي أخت طرفة بن العبد لأمه، وقيل: هي عمته. ترجمتها في اللآلئ ٢/٧٨٠، وخزانة الأدب ٥٥/٥.

(٣) سبق تخريجهما.

(٤) انظر: الكتاب ٢/٦٣، ومجاز القرآن ١/١٤٢.

(٥) النساء: ١٦٢.

(٦) أي لم يسبق مدحاً.

(٧) التقريب: هو عمل اسم الإشارة في الجمل الاسمية عمل كان. قال السيوطي: «ذهب الكوفيون إلى أن (هذا) (هذه) إذا أُريدَ بهما التقريب كانا من أخوات (كان) في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب، نحو: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادمًا، وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة، وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود، نحو: هذا ابنُ صيَّاد أشقى الناس، فيعربون (هذا) تقريباً، والمرفوع اسم التقريب، والمنصوب خبر التقريب؛ لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم، وعن الشمس بالطلوع، وأتى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع، ألا ترى أنك لم تُشر إليهما وهما حاضران...» (المع ١/١١٣)، وانظر: مدرسة الكوفة ٣٩٤، ودراسة في النحو الكوفي ٢٣٧.

(٨) لم أقف على قول الكوفيين هذا.

(٩) هو أبو الحدرجان.

كَأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاتِ غَرِيبٍ^(١)

وَقَوْلُهُ: / ٣٧٧

وَلَوْ رَضِيتَ يَدَايَ بِهَا وَضَنْتَ لَكَانَ عَلَيَّ لِلْقَدَرِ الْخِيَارُ^(٢)
فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ^(٣)، وَيُجَوِّزُ أَنْ يَجْعَلَ الْيَدَيْنِ لَمَّا اصْطَحَبْتَا فَلَمْ يَفْتَرِقَا نَزْلاً مَتَرْلَةً الشَّيْءِ
الوَاحِدَ فَأَخْبَرَ عَنْ إِحْدَاهُمَا، كَمَا قَالَ^(٤):

لَمَنْ زُحْلُوقَةً زُلُّ بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ^(٥)

وَالرَّفْعُ فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ يَسْتَوِيَانِ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ التَّرْحُمُ بِالْمَسْكِينِ وَالْبَائِسِ وَنَحْوِهِ، وَلَا
يُتْرَحَّمُ بِكُلِّ اسْمٍ وَلَا كُلِّ صِفَةٍ، إِنَّمَا يُتْرَحَّمُ بِمَا تَرَحَّمَتْ بِهِ الْعَرَبُ، وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ يَقُولُ:

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تَقُولُ ابْنَتِي لَمَّا رَأَيْتَنِي شَاخِباً

الشاهد فيه: (أبات) حيث رد اللام المحذوفة، وهي واو، ثم قلبها ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها.
انظر: نوادر أبي زيد ٥٧٥، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٢/١، والخصائص ٣٣٩/١، ومقاييس اللغة ٢٥٢/٣
(شحب)، والإفصاح ١٥١، وشرح التسهيل ٤٠٧/٣، واللسان ٨/١٤ (أبا)، وارتشاف الضرب ٢٣٨١/٥،
وهمع الهوامع ١٥٧/٢.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) وهو أنه أعاد لام الكلمة، وهي ياء، ثم قلبها ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، على أن أصلها: يَدَيَّ، على فَعْل.
(انظر: الدر المصون ٤٥٢/١)، وهو خلاف المشهور، إذ إنَّ المفرد على (فَعْل)، قال ابن يعيش: «فأما يد،
فأصلها يَدَيَّ، ساكنة العين بلا خلاف». (شرح الملوكي ٤١٠، وانظر أيضاً: الأصول ٣٢٤/٣، والحلييات ٧،
والممتع ٦٤٢/٢). وهذا القول لم أقف على من قال به غيره.

(٤) هو امرؤ القيس.

(٥) البيت من الهزج.

والزحلوقة: مكان تزلج الصبيان، من فوق إلى أسفل. وقيل: هي لعبة للصبيان، يجتمعون فيأخذون خشبةً
فيضعونها على قَوْزٍ من رملٍ، ثم يجلس على أحد طرفيها جماعةٌ وعلى الآخر جماعةٌ. (عن اللسان).

الشاهد فيه: الإخبار عن الاثنين بالفعل المسند إلى ضمير الواحد، فلم يقل: تنهلان.

انظر: ملحقات ديوان امرئ القيس (محمد أبو الفضل) ٤٧٢، وأمالى القالي ٤٢/١، وتهذيب اللغة ٤٣٦/١٥
(أل)، وأمالى ابن الشجري ١٨٣/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٤٤/٢، واللباب ٤١١/١، واللسان ٢٦/١١
(أل)، وخزانة الأدب ١٩٧/٥، ٥٥٢/٧.

مَرَرْتُ بِهِ الْمَسْكِينِ، عَلَى الْبَدَلِ، وَفِيهِ مَعْنَى تَرْحُمُ^(١)، وَأَنْشُدُ^(٢):
 قَدْ أَصْبَحْتُ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا فَلَا تُلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا^(٣)
 وَقَالَ الْخَلِيلُ: مَرَرْتُ بِهِ الْمَسْكِينُ، وَرَفَعُهُ عَلَى: هُوَ الْمَسْكِينُ، وَعَلَى الْإِبْتِدَاءِ^(٤)، وَ(مَرَرْتُ
 بِهِ) خَبْرُهُ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى قَوْلِهِ:
 لَنَا يَوْمٌ وَلِلْكَرَوَانِ يَوْمٌ تَطِيرُ الْبَائِسَاتِ وَلَا تَطِيرُ^(٥)
 وَيُنْصَبُ الْأِسْمُ الْعَلَمُ عَلَى هَذَا إِذَا كَانَ فِيهِ هَذِهِ الْمَعَانِي مَعْلُومَةً، كَقَوْلِهِ:
 بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ^(٦)
 فَإِنْ خَلَا مِنْهَا نَصَبَتْهُ بِإِضْمَارِ فِعْلِ لَا مَدْحَ فِيهِ، كَقَوْلِهِ:
 وَمَا غَرَّنِي حَوْزُ الرِّزَامِيِّ مَحْصَنًا عَوَاشِيهَا فِي الْجَوِّ وَهُوَ خَصِيبُ^(٧)
 / ٣٧٨ وَزَعَمَ يُوسُفُ أَنَّهُ يَقُولُ: مَرَرْتُ بِهِ الْمَسْكِينِ، عَلَى قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِهِ مَسْكِينًا^(٨)،
 وَهَذَا لَا يَتَّجِهُ لَهُ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ^(٩)، وَزَعَمَ أَيْضًا أَنَّهُ يُتَّبَعُ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، فَيَقُولُ:

(١) انظر: الكتاب ٧٥/٢.

(٢) الكتاب ٧٥/٢. وهما للعجاج.

(٣) من الرجز.

يصف إبلاً قد بركت لما شبع من الرعي، فنام الراعي عنها، لعدم الحاجة إلى الرعي. وقرقري: موضع مخصب باليمامة. وأصل الكنوس للظباء، فاستعاره للإبل. (عن تحصيل عين الذهب).
 الشاهد فيه: نصب (البائس) على الترحم.

انظر: الجمل المنسوب للخليل ٩٣، وسر صناعة الإعراب ٦٨٩/٢، وتحصيل عين الذهب ٢٧٠، والإفصاح ٢٤٨، والانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب ٤٦، ومغني اللبيب ٦٣٩، وجمع الهوامع ٦٦/١، ١١٧/٢، ١٢٧.

(٤) انظر: الكتاب ٧٥/٢.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) سبق تخريجه.

(٨) أي على الحال.

(٩) انظر: الكتاب ٧٦/٢.

ضَرْبَانِي الْمَسْكِينَانِ، وَمَرَرْتُ بِهِمَا الْمَسْكِينَيْنِ^(١)، وَالْمُبْرَدُ يَخْتَارُ قَوْلَهُ فِي الْغَائِبِ^(٢)، وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهُ الْمَسْكِينُ أَحَقُّ، عَلَى هُوَ الْمَسْكِينُ، فَفَصَلَ، وَقَالَ سَبْيُوِيَه: وَهُوَ ضَعِيفٌ^(٣).
وَأَعْلَمَ أَنَّكَ إِذَا فَرَّقْتَ الْوَصْفَ عَلَى الْمُوصُوفِينَ فَأَحْسَنُهُ أَنْ تَجْعَلَ أَوَّلَ الْوَصْفِ لِأَخِيرِ الْمُوصُوفِينَ، وَآخِرَهُ لِأَوَّلِهِ؛ كَيْلَا يَكْثُرَ الْفَوَاصِلُ، تَقُولُ: زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَ أَخِيهِ الْعَاقِلِ الْعَاقِلُ الْعَاقِلُ، وَضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا الظَّرِيفَ الظَّرِيفُ.

(١) انظر: الكتاب ٧٧/٢.

(٢) رأي المبرد في شرح السيرافي ١٩٣/٢ أ.

(٣) انظر: الكتاب ٧٦/٢.

قال أبو الفتح:

«بَابُ التَّوَكُّيدِ»

اعْلَمْ أَنَّ التَّوَكُّيدَ لَفْظٌ يَتَّبِعُ الْأِسْمَ الْمُؤَكَّدَ لِرَفْعِ اللَّبْسِ وَإِزَالَةِ الْإِتْسَاعِ^(١).

قال سَعِيدٌ: التَّوَكُّيدُ عَلَى ضَرِيَيْنِ: لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ، فاللفظيُّ تَكَرُّرُ الْفِظِ اسْمًا كَانَ أَوْ فِعْلًا أَوْ حَرْفًا، فَتَقُولُ: رَأَيْتُ زَيْدًا زَيْدًا، وَرَأَيْتُ زَيْدًا رَأَيْتُ زَيْدًا، وَرَأَيْتُ زَيْدًا رَأَيْتُ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿y x w v u﴾^(٢)، وَقَالَ الرَّاجِزُ:

كَمْ نِعْمَةً أَسَدَيْتُهَا كَمْ كَمْ وَكَمْ^(٣)

وَقَوْلُهُ:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النِّجَاءُ بِبَغْلِي أَتَاكَ أَتَاكَ الْإِلَاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ^(٤)
/ ٣٧٩ وَقَالَ جَرِيرٌ^(٥):

هَلَّا سَأَلْتُ جُمُوعَ كِنْدَةَ حِينَ وَلَّوْا أَيَّنَ أَيْنَا^(٦)
وَقَوْلُهُ^(٧):

مَتَى مَتَى تَطْلُعُ الْمَثَابَا لَعَلَّ شَيْخًا مُهْتَرًا أَصَابَا^(٨)
فَهَذَا التَّحْوُّ لَا يُخَصُّ شَيْئًا بَعِيْنِهِ، وَالثَّانِي يُبَيِّنُ فِي مَوْضِعِهِ.

وَقَوْلُهُ: «يَتَّبِعُ الْأِسْمَ» الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرَ إِنْ لَمْ تَكُنْ عِلَّةً تَمْنَعُ، وَهَذَا الْقِسْمُ أَشَدُّ مُلَابَسَةً

(١) اللمع ٨٤.

(٢) الإنسان: ١٥، ١٦.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) نسبه غير المؤلف إلى عبيد بن الأبرص، وهو في ديوان عبيد ٢٨.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) لم أقف على قائله.

(٨) من الرجز.

ويعني بالمثاب: موضع حباله الصائد. وبالشيخ: الوعل. (عن اللسان).

انظر: مقاييس اللغة ٣٩٤/١ (ثوب)، واللسان ٢٤٤/١ (ثوب)، ٣٢/٣ (شيخ)، وتاج العروس ١٠٦/٢ (ثوب).

بما قبله من الصفة، وذلك أن الصفة يصح حذف موصوفها وإقامتها مقامه، تقول: رأيت الظرفاء، تريد: الرجال الظرفاء، وإن كان فيه قبح عند سيبويه^(١)، ولا يصح أن تقول: رأيت أجمعين، تريد: الرجال أجمعين^(٢)، فلما كان أشد ملابسة بما قبله كان أحق بالإتباع لما قبله من الصفة، وهو بمنزلة الصفة في كونه من جملة واحدة، وتابعا للأول وهو الأول.

وأما قوله: «لرفع اللبس» فهو كما ذكر، وذلك أن العرب قد أولعت بنسبة الفعل إلى غير من فعله إذا كانت^(٣) ١٣٣ / أ له به علقته، وكان فاعله مأمورا، فيقولون ضرب الأمير اللص، وضرب السلطان الدينار، فالسلطان لم يباشر ذلك بنفسه، ولكنه أمر به فنسب إليه، فلما كان كذلك كره اللبس في قولك: قام زيد، فخيف أن يتهم هنا ما توههم ثم، فإذا جاء التأكيد رفع اللبس فقلت: قام زيد نفسه.

وأما قوله: «وإزالة الاتساع» فهو كما ذكر، وهو مناسب لرفع اللبس، وذلك أنك تقول: جاء القوم، وإن كان قد بقي منهم رجل أو أكثر، فعُلب الأكثر، فتوههم أنه قد بقي منهم أحد، فإذا قلت: (كلهم) علم أنه لم يبق منهم أحد، كذا ذكر جماعة من التحويين^(٤)، وعندي أن يجعل إزالة الاتساع هو الفصل الأول، وهو أن يُزيل الاحتمال لضرب الدراهم الذي كان شائعا بين الملك وأصحابه، ويجعل لرفع اللبس قولك: جاء القوم، إذا كان قد بقي منهم بعضهم ممن لم يعتد به، فإن قلت: (كلهم) أو (أجمعون) ونحو ذلك علم أنه لم يبق أحد وزال اللبس.

وَأَعْلَمُ أَنَّ بَيَانَ الشَّيْءِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: بَيَانُ تَخْصِيصٍ، وَبَيَانُ جَمْعِ لَفْظَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ

(١) تحدث سيبويه عن أمثلة حذف الموصوف، ولم أر في كلامه ما يدل على قبحه. انظر: الكتاب ٣٤٥/٢-٣٤٦.

وقال ابن جني: «حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على كل حال قبيح وهو في

بعض الأماكن أقبح منه في بعض». انظر: سر صناعة الإعراب ٢٨٤/١. ونحو من ذلك في

الخصائص ٣٦٦/٢.

(٢) انظر: شرح اللمع لابن برهان ٢٢٦/١.

(٣) نهاية سقط نسخة كوبريللي.

(٤) لم أجد من فرق تفريق المؤلف. وانظر الغرض من التوكيد في الأصول ٢٠/٢، واللباب ٣٩٤/١، وشرح الكافية

١٠٤٩/٢/١.

لمعنى واحد، وبيان تأكيد، وهو إظهار دليلين لدلول واحد، كالتخصيص للوصف، والتوكيد والبدل يتقاربان؛ لأن المعنى في الثاني منهما والأول واحد إلا ما فرّق بينهما.

قال أبو الفتح: «وإنما تؤكد المعارف دون النكرات مضمّرها ومظهرها»^(١).

قال سعيد: التوكيد الأول^(٢) لا يخص معرفة ولا نكرة، ولكنّه لهما جميعاً، فأمّا هذا القسم الذي ذكره عثمان وزعم أنّه يؤكد به المعارف حسب، ففي ذلك خلاف بين الكوفي والبصري.

فالأسماء^(٣) المعرفة والنكرة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

قسم لا خلاف في تأكيده، وهو زيد وعمر، وجميع المعارف.

وقسم لا خلاف في أنّه لا يؤكد، وهو النكرات الشائعة غير المؤقتة، نحو: رجال ودرهم.

وقسم فيه خلاف بين البصري والكوفي، وهي النكرة المؤقتة، نحو: دينار ودرهم ويوم وليلة، فحكم هذا عند البصريين حكم الشائع، وحكمه عند الكوفيين حكم المعرفة فيه^(٤)، ويستدلون على ذلك بأنّه معروف القدر، فالمعنى الموجود في المعرفة موجود فيه، وقد جاء ذلك في الشعر، قال الشاعر^(٥):

يا ليتني كنت صبيّاً مريضاً تحملي الذلفاء حولاً أجمعاً^(٦)

(١) اللمع ٨٤.

(٢) يعني به التوكيد اللفظي.

(٣) في أ: والأسماء.

(٤) انظر المسألة في: الإنصاف ٤٥١/٢، وأسرار العربية ٢٥٧، واللباب ٣٩٥/١، وشرح المفصل ٤٤/٣، وائتلاف النصر ٦١.

(٥) لم أف على قائله.

(٦) من الرجز.

روي: (غلاماً) بدل (صبيّاً)، و(أكتعا) بدل (أجمعاً).

الشاهد فيه: تأكيد الحول، وهو نكرة مؤقتة.

انظر: تعليقا من أمالي ابن دريد ١٧٧، والعقد الفريد ٤٦٠/٣، والمقرب ٢٦٣، وضرائر الشعر ٢٩٤، واللسان ٣٠٥/٨ (كتع)، وجمع الموامع ١٢٣/٢، ١٢٤، وخزانة الأدب ١٦٨/٥.

وَأَنْشَدُوا^(١):

زَحَرَتْ بِهِ لَيْلَةٌ كُلُّهَا فَجِئْتُ بِهِ مُؤَيِّدًا خَنْفَقِيهَا^(٢)
وَأَنْشَدَ الْأَخْفَشُ^(٣):

لَوْ كَانَ ذَا الْمَرْبَدُ دَارًا أَجْمَعًا^(٤)
فَأَجَازَ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لـ(دار)، وَأَجَازَ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَى الْفَتْحِ، وَأَنْشَدَ^(٥):
قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا^(٦)
فَأَجَازَ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لـ(يَوْمٍ)، فَأَمَّا مَا أَنْشَدُوهُ مِنْ قَوْلِهِ^(٧):
عَدَانِي أَنْ أَزُورَكَ أَنْ يَهْمِي عِجَافُ كُلِّهَا إِلَّا قَلِيلًا^(٨)

(١) لشَيْمِ بْنِ خُوَيْلِدٍ.

(٢) البيت من المتقارب. روي:

وقد طلقت ليلَةً كُلُّهَا فجاءت به مؤدناً خَنْفَقِيهَا

وروي: (مخضت)، و(سهرت)، بدل (زحرت)، و(بها) بدل (به).

زحرت: بمعنى ولدت. والخَنْفَقِيُّ: الناقص الخلق. (عن اللسان)

الشاهد فيه: تأكيد الليلة وهي نكرة مؤقتة.

انظر: غريب الحديث لابن سلام ٤٤٥/٣، والحيوان ٨٢/٣، وتهذيب اللغة ١٢٢/٧ (مخض)، ٦٣٣ (خنفق)،

١٨٦/١٤ (ودن)، والمخصص ٨٩/٢، والإنصاف ٤٥٣/٢، واللسان ٩٣/١٠ (مخض)، ٩٣/١٠ (خنفق)،

٤٤٦/١٣ (ودن)، وتذكرة النحاة ٦٤١، وخزانة الأدب ١٧٠/٥.

(٣) في كتابه المسمى (المسائل) نص على ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ٢٩٣/٣.

(٤) من الرجز.

انظر: شرح التسهيل ٣٩٣/٣. وفيه: (خبزاً) بدل (داراً). ولم أحده في غيره.

(٥) لم أقف على موضع إنشاده. ولم أعرف قائل البيت.

(٦) من الرجز.

انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٨٠ (رسالة)، والإنصاف ٤٥٥/٢، وأسرار العربية ٢٥٨، وشرح

المفصل ٤٥/٣، والمقرب ٢٦٣، والمقاصد الشافية ١٩/٥، وجمع الهوامع ١٢٤/٢، وخزانة الأدب ١٦٩/٥.

(٧) هو أَرْطَاةُ بْنُ سُهَيْلَةَ الْمَرْيُ.

(٨) البيت من الوافر.

روايته في مصادره (عجاي) بدل (عجاف).

الْبَهْمُ: صغار الغنم. والعَجِيُّ: الذي يربى بغير لبن أمه. (عن اللسان).

فـ(كُلُّهَا) تَأْكِيْدٌ لِمَا فِي (عِجَافٍ) مِنَ الضَّمِيْر، كَمَا أُنْشَدُوا^(١):
 أَوْلَاكَ بَنُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كِلَيْهِمَا جَمِيعاً وَمَعْرُوفاً هُنَاكَ وَمُنْكَرًا^(٢)
 وَقَدْ أُنْشَدُوهُ (كِلَاهُمَا)^(٣)، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ تَأْكِيْدٌ لِمَا فِي (خَيْرٍ وَشَرٍّ) مِنَ الضَّمِيْر،
 وَأُنْشَدَ الْمُفْضَلُ^(٤) فِي تَفْسِيْرِ الْقُرْآنِ^(٥):
 أَرْسِلْ غُضْفًا كُلَّهَُا غِرَاثًا أَبْثُهَا فِي إِثْرِهِ إِبْثَاثًا^(٦)
 فَأَكْدَ بِـ(كُلٍّ) (غُضْفًا) وَهُوَ جَمْعٌ مُجْهُولٌ، وَهَذَا مُشْكِلٌ إِنْ أُنْشَدَهُ نَصْبًا، وَإِنْ أُنْشَدَهُ
 رَفْعًا سَهْلٌ أَمْرُهُ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ تَأْكِيْدًا لِلْمُضْمَرِ فِي (غُضْفٍ)، وَالْبَصْرِيُّونَ يَرْفَعُونَ مَا لَا تَأْوِيلَ
 فِيهِ، وَيُنْشِدُونَ^(٧):

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمِي أَجْمَعَا

انظر: جمهرة اللغة ٢٢٦/٣ (جعو)، وأما القالي ١١٤/١، وتهذيب اللغة ١١٧/٣ (عدا)، وغريب الحديث
 للخطابي ١٧٥/٣، ومقاييس اللغة ٢٤٣/٤ (عجى)، والمخصص ١٣٨/٧، واللائى ٣٤٢/١، وشرح التسهيل
 ٢٩٧/٣، واللسان ٥٦/١٢ (هم)، ٢٩/١٥ (عجا).

(١) لمسافع بن حذيفة العبسي.

(٢) البيت من الطويل. وروايته في مصادره بحر (معروف) و(منكر)، وروي: (ومعروف أَلَمَ ومنكر)، و(ومعروف
 أريد ومنكر)، و(وأبناء معروف أَلَمَ ومنكر).

أولاً: لغة في أولئك. وبنو خير: أراد أنهم ملازمون لفعل الخير والشر، والمعروف والمنكر. (عن الخزاعة).
 انظر: شعر غطفان (مسافع بن حذيفة) ٣٤٩، والحيوان ٨٩/٢، وديوان الحماسة ٤١١/١، والصناعتين ٤٨،
 ٣١٣، والتنبيه على شرح الحماسة ٢٨٠ (رسالة)، وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٩٠/٢، وشرح الكافية
 ١٠٦٨/٢/١، وخزانة الأدب ١٧١/٥.

(٣) لم أقف على إنشاده بالرفع.

(٤) لعله المفضل بن سلمة، وقد سبقت ترجمته.

(٥) للمفضل بن سلمة كتاب في معاني القرآن وتفسيره اسمه: ضياء القلوب. ذكره الخطيب في تاريخ بغداد
 ١٥٦/١٥، والقفطي في إنباه الرواة ٣٠٥/٣، وياقوت في معجم الأدباء ٢٧٠٩/٦.

(٦) من الرجز. ولم أقف على قائله.

وغُضْفٌ: جمع أغضف وغصفاء، وأصل الغُضْفِ: استرخاء الأذنين، وتسمى كلاب الصيد غُضْفًا. وغرث:
 جائعة. والبت: الإرسال، بث الصياد كلابه أي أرسلها. (اللسان ٢٦٧/٩ (غضف)، ١٧٢/٢ (غرث)،
 ١١٤/٢ (بث)).

(٧) لم أقف على هذا الإنشاد.

فَإِنْ أُنْشِدَ الْبَيْتُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُنَوَّنٍ، وَيَكُونَ الْأَلْفُ بَدَلًا مِنْ الْيَاءِ^(١)؛ / ١٣٣ ب لأنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ فِي الْإِضَافَةِ: هَذَا غُلَامًا، كَمَا قَالَ^(٢):

فَهِيَ تَرْتَلِي بِأَبَا وَأَبْنَامَا^(٣)

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ.

وإنما لم تُؤكَّدْ إِلَّا الْمَعَارِفُ لِشَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا مَعْنَوِيٌّ وَالْآخَرُ لَفْظِيٌّ، فَأَمَّا الْمَعْنَوِيٌّ فَإِنَّ النِّكَرَةَ لَمْ يَثْبُتْ لَهَا عَيْنٌ، فَالْحَاجَةُ إِلَى تَثْبِيتِ عَيْنِهَا أُولَى مِنَ الْحَاجَةِ إِلَى تَأْكِيدِهَا، وَأَمَّا اللَّفْظِيٌّ فَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاطَ الْمَوْضُوعَةَ لِلتَّأْكِيدِ جَمِيعُهَا مَعَارِفٌ بِالْإِضَافَةِ أَوْ بِتَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى (أَجْمَعُ) لَا يَنْصَرِفُ لِلتَّعْرِيفِ وَوَزَنَ الْفِعْلِ لَا لِلصِّفَةِ، وَلِذَلِكَ اتَّفَقَ سِيبَوِيهِ وَالْأَخْفَشُ فِيهِ إِذَا سُمِّيَ بِهِ وَنُكِّرَ، فَقَالَا: نَصَرِفُهُ^(٤)، وَاخْتَلَفَا^(٥) فِي (أَحْمَر) إِذَا سُمِّيَ بِهِ وَنُكِّرَ، فَسِيبَوِيهِ لَا يَصَرِفُهُ^(٦) وَالْأَخْفَشُ يَصَرِفُهُ^(٧)، وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ هُنَا أَنَّهُ لَا يَدْخُلُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَمَا لَا يَدْخُلُ فِي زَيْدٍ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ لَمْ تُؤكَّدْ بِهَا النِّكَرَةُ؛ لِأَنَّهَا فِي تَقْدِيرِ اسْمٍ وَاحِدٍ وَالْأَوَّلُ هُوَ

(١) قال العيني: «الرواية الصحيحة:

قَدْ صَرَّتِ الْبِكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعُ

على أن (يومًا) من غير تنوين، وأصله يومي، فالألف منقلبة عن ياء المتكلم، فأجمع توكيد للمعرفة» وقد تعقبه البغدادي. انظر: الخزانة ١٦٩/٥ - ١٧٠.

(٢) هو رؤية.

(٣) من الرجز.

رُوي: بِأَبِي وَأَبْنِيمَا.

وقبله:

بُكَاءَ تَكَلَّى فَقَدَتُ حَمِيمَا

قال الأعلام: «وفي بعض النسخ: (وابنأما)، وهو غلط؛ لأن القافية مردفة بالياء، والألف لا تجوز معها في الردف كما تجوز الواو».

انظر: ملحق ديوان رؤية ١٨٥، والعين ٢٣٥/٨ (رثي)، والكتاب ٢٢٣/٢، والمقتضب ٢٧٢/٤، وشرح أبيات سيبويه ٦٠٩/١، واللمع ١١٢، وتحصيل عين الذهب ٣٢٢، وشرح المفصل ١٢/٢، واللسان ٣٠٩/١٤ (رثا).

(٤) انظر رأي سيبويه في الكتاب ٢٠٢/٣ - ٢٠٣. ورأي الأخفش في المقاصد الشافية ٥٩١/٥ - ٥٩٢.

(٥) في أ، ج: اخْتَلَفَ.

(٦) انظر: الكتاب ٢٠٣/٣.

(٧) انظر رأي الأخفش في المقاصد الشافية ٥٩٢/٥.

الثاني بمترلة الوصف بل هو أقعد.

قال أبو الفتح: «والأسماء التي تُؤكَّد^(١) بها تسعة، وهي: نفسه وعينه وكله وأجمع وأجمعون وجمعاء وجمع وكلا وكلتا»^(٢).

قال سعيد: هذه الألفاظ تسعة^(٣)، وتنقسم إلى ثيف وعشرين لفظة في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع، وكل واحد من هذه اللفظات لها معنى، فأما نفسه وعينه فإثما تأكيداً لحقيقة الشيء، ويؤكد بهما ما يتجزأ وما لا يتجزأ، نحو: أنفقت الدرهم نفسه، عينه، وقام زيد نفسه، عينه، ولا يبيان العامل فيهما في اللفظ لمستتر فيحكم عليهما بما لم يستتر من جنسه، وهما تأكيدان؛ لأنهما يليانه غير تأكيد^(٤)، وذلك أن التأكيد ينقسم إلى ثلاثة أقسام: أحدها: لا يصح في التوكيد له أن يلي العامل قبل التوكيد به، وهو نفسه وعينه، فلا يجريان على المضمير المرفوع تأكيداً إلا بتأكيد المضمير؛ لأنهما يصلحان أن يكونا معموليه، فيلتبس الأمر فيهما؛ لأنك تقول: خرجت نفس زيد، وفقأت عينه، فلو قلت: هند خرجت نفسها، لم يعلم أفاعلة هي أم تأكيد للمضمير في (خرجت)، فإن جعلتها تأكيداً لـ (هند) جاز، وكان الأولى أن تقول: هند نفسها خرجت، والإشكال باق بعد؛ لأنه لا يعلم الضمير إلام يرجع، فإذا أردت تأكيد المضمير فيه قلت: هند خرجت هي نفسها، وكذلك عينه، فإن قلت: إن زيدا قام نفسه، فنصبت كان حسناً، فإن أردت المضمير في (قام) قلت: إن زيدا قام هو نفسه، فأكدت أولاً ثم أكدت بالنفس، ولا تحتاج إلى هذا التأكيد مع المنصوب والمجرور، فتقول: ضربتك نفسك، ومررت بك نفسك، وكذلك عينه، تقول: ضربته عينه، ومررت به عينه؛ لأن مضميرها لا بد من ظهوره في اللفظ، أو يكون محذوفاً في صلة أو صفة أو غيره، لكن لا يؤكد المحققون إذا حذف^(٥)، وأيضاً فإثما لا يُعيران صيغة الفعل، أعني المنصوب

(١) في اللمع: المؤكد.

(٢) اللمع ٨٤.

(٣) في ج: تسع.

(٤) إذا وليت النفس والعين العامل لا يحكم بأثما تأكيد حتى يؤتى بضمير؛ لأنهما يبيان العامل وهما غير تأكيد، فإن لم يؤت بضمير لم يعلم هل هما تأكيد أو فاعل لذلك العامل.

(٥) أجاز حذف المؤكد الخليل وسيبويه، كما في الكتاب (٦٠/٢)، والمازني وابن طاهر وابن خروف. انظر:

والمجرور.

والقسم الثاني: لا يصح أن يلي العامل معمولاً له أولاً، وإنما كان كذلك لأن التأكيد بمنزلة التكرير، ولم يتكرر الاسم فيكون معمولاً له غير تبع، وهو أجمع وأجمعون وأخواتهما، وهذا القسم يجري على كل مضمّر مرفوع ومنصوب ومجرور بتأكيد وبغير تأكيد، وسبب ذلك أمنهم اللبس؛ لأنه لا يصح أن يكون معمولاً؛ لأنه لا يقع أصلاً بنفسه من غير متبوع، وأنشدوا^(١):

تَرَى الثَّورَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ^(٢)
فـ(أَجْمَعُ) تَأْكِيدٌ لِلْمُضْمَرِ الَّذِي فِي (بَادٍ)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ^(٣):
فَإِنْ كَانَ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمْ فَإِنْ فُؤَادِي عِنْدَكَ الْيَوْمَ أَجْمَعُ^(٤)
فـ(أَجْمَعُ) تَأْكِيدٌ لِلْمُضْمَرِ [الذي]^(٥) فِي الظَّرْفِ، وَهَذَا الْقِسْمُ الَّذِي هُوَ أَجْمَعُ وَجَمْعَاءُ

الارتشاف ١٩٥٣/٤، ومنع منه الأخفش وتعلب والفراسي وابن جني، وتبعهم ابن مالك. انظر: الإغفال ٤٠٩/٢، والخصائص ١٢٧/١، وشرح التسهيل ٢٩٨/٣، ومغني اللبيب ٧٩٣.
(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الطويل.

يصف هاجرة، فمن شدتها يدخل الثور رأسه في الظل. (عن تحصيل عين الذهب).

انظر: الكتاب ١٨١/١، ومعاني القرآن للفراء ٨٠/٢، وتأويل مشكل القرآن ١٩٤، وتفسير الطبري ٢٤٨/١٣، والأصول ٤٦٤/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣٧٣/٢، وأما المرتضى ٢١٦/١، وتحصيل عين الذهب ١٥٠، ودرة الغواص ٤٦، وتصحيح التصحيف ٣٠٣.

(٣) اختلف في قائله، فقل:

أ- جميل بن معمر.

ب- كثير عزة.

(٤) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (الدهر) بدل (اليوم). وروي: بأرض سواكم، بالإضافة.

انظر: ديوان جميل ١١٨، وديوان كثير ٤٠٤ (عباس)، وأما القالي ٢١٧/١، واللائ ٥٠٥/١، وأما ابن الشجري ٥/١، والحماسة البصرية ١٠٥٣/٣، وشرح الكافية ٢٧٩/١/١، ومغني اللبيب ٥٧٩، وشرح شواهد ٨٤٦/٢، وخزانة الأدب ٣٩٥/١.

(٥) سقط من ج.

وَجَمْعَاءُ لَيْسَ عَلَى حَدِّ أَحْمَرَ وَحُمْرَاءَ؛ لِأَنَّ أَحْمَرَ وَحُمْرَاءَ وَصَفَانِ، وَأَجْمَعُ وَجَمْعَاءُ اسْمَانِ، وَإِنَّمَا هُوَ اتِّفَاقٌ وَقَعَ فِي اللُّغَةِ كـ (سَلْمَان) / ١٣٤ أ اسمَ رَجُلٍ وَ (سَلْمَى) اسمَ امْرَأَةٍ^(١)، وَلَيْسَ عَلَى عَطْشَانٍ وَعَطَشَى؛ لِأَنَّ هَذَيْنِ وَصَفَانِ وَذَيْنِكَ اسْمَانِ، وَلَا يُشْتَبَانِ اسْتِغْنَاءً عَنِ تَشْنِيتِهِمَا بِـ (كَلَا وَكَلْتَا) وَلَوْ تَشْنِيتُهُ لَأَغْنَى عَنْ ذِكْرِ (كَلَا وَكَلْتَا) فِي التَّأْكِيدِ، وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ الْكَسَائِيُّ وَالْأَخْفَشُ^(٢)، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: إِنَّمَا لَمْ يُجْزَ: مَرَرْتُ بِهِمَا أَجْمَعَيْنِ؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَهُ كَتَعْرِيفِ الْأَعْلَامِ، فَلَوْ تُنِّيَ لَدَخَلَتْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَوَقَعَ وَصْفًا لِأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ^(٣).

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَّا فُعِلَ بِهِ التَّشْنِيعُ كَمَا فُعِلَ بِالْعَلَمِ؟

قِيلَ: لَيْسَ هُوَ عَلَمًا^(٤) فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي عَلَى الْمُضْمَرِ وَالْمُظْهَرِ، وَتَشْنِيعُهُ ثَوَجِبُ لَهُ ضَرْبًا وَاحِدًا مِنَ التَّعْرِيفِ، وَإِنَّمَا جُمِعَ لِأَنَّ الْجَمْعَ أَشْبَهُ بِالْمُفْرَدِ؛ لِأَنَّهُ تُرْتَجَلُ لَهُ صِيغٌ، كـ: نِسْوَةٌ وَقَوْمٌ، وَهَذَا بُنِيَ (الَّذِي) وَ (الَّذِينَ) وَأُعْرِبَ فِي التَّشْنِيعِ، وَقَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: إِنَّمَا أُعْطُوا الْجَمْعُ الْوَاحِدُ فِي الرَّفْعِ حَمَلًا عَلَى الضَّمَّةِ فِي الْوَاحِدِ مِنْهُ^(٥).

وَهَذَا الْقِسْمُ إِنَّمَا يُؤَكِّدُ بِهِ الْوَاحِدُ الْمُتَجَزِّئُ، فَـ (أَجْمَعُ) لِلدَّرْهِمِ وَنَحْوِهِ، وَ (جَمْعَاءُ) لِلدَّارِ وَنَحْوِهَا، وَلَا يَقَعُ أَجْمَعُ لِلرَّجُلِ وَلَا جَمْعَاءُ لِلْمَرْأَةِ، وَأَجْمَعُونَ لِلْجَمَاعَةِ الْمُذَكَّرِينَ الْعُلَمَاءِ، وَلَيْسَ أَجْمَعُونَ جَمْعَ أَجْمَعٍ كـ: (زَيْدُونَ) مِنْ زَيْدٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَدَخَلَتْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَمَا تَدْخُلُ عَلَى الزَّيْدِينَ، فَلَمَّا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ عَلِمَ أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ بِنَفْسِهِ، وَأَنَّهُ اسْمٌ وَضِعَ لِلْجَمْعِ، كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو، فَأَمَّا أَجْمَعُ فَفِي تَعْرِيفِهِ خِلَافٌ: فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ إِنَّهُ تَعَرَّفَ بِالْإِضَافَةِ^(٦).

(١) انظر: الخصائص ٣٢١/١.

(٢) انظر رأي الكسائي في إصلاح الخلل ١٢٥. ونسب هذا إلى الكوفيين عامة والأخفش. انظر: إصلاح الخلل ١٢٥، وشرح الجزولية ٦٧٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٤/١، وشرح التسهيل ٢٩٣/٣، والبسيط ٣٦٨/١.

(٣) لم أفق على قوله هذا.

(٤) في النسختين: علم بالرفع، والصواب ما أثبتته.

(٥) لم أجد هذا، وإنما قال: «والضمة في جمع المؤنث نظيرة الواو في جمع المذكر، والتنوين نظير النون» (الأصول ٤٧/١).

(٦) نقل ابن خروف وأبو حيان أنه رأي سيويه. انظر: شرح الجمل لابن خروف ٣٣٩/١، والارتشاف ١٩٥١/٤. وقال سيويه: «وأجمع وأكتع إنما وصف بهما معرفة، فلم ينصرفا لأنهما معرفة، فأجمع هنا بمنزلة كلهم» (الكتاب

وَيَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بِمَرَاةِ الشَّاعِرِ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ:

إِنَّ الْخَلِيطَ بَانَ أَجْمَعُهُ^(١)

وهذا فاسدٌ من وجهين: أحدهما: أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ كَانَ مَبْنِيًّا كَـ: قَبْلُ وَبَعْدُ، والثاني: وَجُودُ النُّونِ فِي الْجَمْعِ، وَالنُّونُ وَالْإِضَافَةُ لَا يَجْتَمِعَانِ، أَلَا تَرَى أَنَّ تَقْدِيرَ الْإِضَافَةِ تُوجِبُ حَذْفَ النُّونِ كَمَا يُوجِبُهَا وَجُودُهَا فِي قَوْلِهِ^(٢):

يَا مَنْ يَرَى عَارِضاً أُسْرُ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجْهَةِ الْأَسَدِ^(٣)

وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ مَعْرِفَةٌ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ الْمُقَدَّرَةِ^(٤)، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ كَانَ مَبْنِيًّا كَـ(أَمْسِ)، فَإِنْ جَعَلْتَهُ مَعْدُولًا عَنْهُمَا كَـ(سَحَرَ) كَانَ قَرِيبًا.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: (أَجْمَعُهُ) فَإِنَّهُمْ أَوْقَعُوهُ مَوْقِعَ جَمِيعِهِ، وَلَمْ يَلْفِتُوا^(٥) عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ جَمِيعٌ، وَأَجْمَعُ وَإِنْ كَانَ وَاقِعًا مَوْقِعَ جَمِيعٍ، فَإِنَّهُمْ لَفَتُوا عَنْهُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، مِنْهُ أَنَّهُ كَانَ صِفَةً فَزَالَ عَنْهَا، وَأَنَّهُ^(٦) كَانَ يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ فَلَمْ يَتَحَمَّلْهُ، وَأَنَّهُ كَانَ يَجْرِي عَلَى فِعْلِهِ فَلَمْ يَجْرَ عَلَيْهِ،

كلهم» (الكتاب ٢٠٣/٣)، وقال: «وسألته عن جُمُعٍ وَكُنْتُ، فَقَالَ: هُمَا مَعْرِفَةٌ بِمَثَلَةِ (كُلُّهُمَّ)، وَهُمَا مَعْدُولَتَانِ عَنْ جَمْعِ جَمْعَاءَ وَجَمْعِ كَتَعَاءَ...» (الكتاب ٢٢٤/٣).

(١) لم أقف عليه.

(٢) هو الفرزدق.

(٣) البيت من المنسرح.

روي: (رَأَى) بدل (يَرَى)، و(أَرَقْتُ لَهُ)، و(أَكْفَكْفَهُ) و(أَسْرَ بِهِ) بدل (يَسِرُ بِهِ).

العارض: السحاب الذي يعترض الأفق. والذراعان والجهة من منازل القمر. (عن الخزانة).

الشاهد فيه: حذف نون للإضافة المقدرة، والتقدير: ذراعي الأسد وجهته.

انظر: ديوان الفرزدق ٢١٥/١، والكتاب ١٨٠/١، والمقتضب ٢٢٨/٤-٢٢٩، وسر صناعة الإعراب ٢٩٧/١،

والخصائص ٤٠٧/٢، وتحصيل عين الذهب ١٥٠، والحلل ٢١٣، والتبيان ١٠٣٦/٢، ومغني اللبيب ٤٩٨،

٨٠٩، وخرانة الأدب ٣١٩/٢.

(٤) القول الثاني في تعريفه أنه بالعلمية. انظر: البسيط ٣٧٦/١، وشرح الجمل لابن خروف ٣٤٠/١، والارتشاف

١٩٥١/٤. قالوا: وشبه العلمية فيه أنه معرف بغير أداة لفظية. انظر: المساعد ٣٥/٣.

(٥) في د: يلتفتوا.

(٦) في ج: أنه.

عليه، وَأَنَّهُ كَانَ نَكِرَةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾^(١)، أَلَا تَرَى أَنَّهُ وَصَفَهُ بِقَوْلِهِ (مُحْضَرُونَ) فَصَارَ مَعْرِفَةً، وَأَنَّهُ كَانَ يَتَعَرَّفُ بِقَرِينَةٍ فِي قَوْلِهِ^(٢):

عَهْدِي بِهَا الْحَيِّ الْجَمِيعِ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ^(٣)

فَعَدَلُوا عَنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِلَى أَنْ صَارَ اسْمًا وَصَارَ تَعْرِيفُهُ بِنَفْسِهِ، وَلَا يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ وَلَا يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مُقَدَّرًا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَلَا الْإِضَافَةُ، وَلَا هُوَ مُضْمَرٌ لظُهُورِ لَفْظِهِ، وَلَا مُبْهَمٌ لَوْجُودِ تَخْصِيصِهِ، وَعَدَمِ الْإِشَارَةِ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا تَعْرِيفُ الْوَضْعِ. فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: أَخَذْتُ الْمَالَ بِأَجْمَعِهِ، فَلَيْسَتْ بِـ(أَجْمَعَ) الَّتِي يُرَكَّدُ بِهَا؛ لِأَنَّ تِلْكَ مَعْرِفَةٌ وَهَذِهِ نَكِرَةٌ لِلْإِضَافَةِ الَّتِي فِيهَا، وَهُوَ جَمْعٌ (أَجْمَعَ) عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ، وَ(أَجْمَعَ) لَا يَلِي الْعَامِلَ وَهَذِهِ تَلِي الْعَامِلَ.

وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّمَا لَمْ يُضَفْ (أَجْمَعَ) لِأَنَّهُ (أَفْعَلٌ)، وَقَدْ أُنْسَ مِنْ هَذَا الْوِزْنِ أَنَّهُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى شَيْءٍ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هُنَا، فَعَوَّضُوهُ عَنِ الْإِضَافَةِ الْوَائِيَّةِ وَالنُّونِ، [وَأِنْ كَانَ (أَفْعَلٌ) صِفَةً لَا يَجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ]^(٤)، وَإِنَّمَا اعْتَذَرْتُ لِلْإِضَافَةِ وَلَمْ أَعْتَذِرْ لِلأَلْفِ وَاللَّامِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْبَابَ جَمِيعُهُ الْغَالِبُ عَلَيْهِ الْإِضَافَةُ.

وَأَمَّا (جَمْعَاءُ) فَإِنَّمَا لَمْ تَتَصَرَّفْ لِأَجْلِ أَلْفِ التَّأْنِيثِ الَّذِي انْقَلَبَتِ الْهَمْزَةُ عَنْهُ، وَهِيَ عِلَّةٌ تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ، وَلَوْ كَانَ عَوَّضُ الأَلْفِ تَاءَ التَّأْنِيثِ لَمْ يَنْصَرَفْ أَيْضًا، لِاجْتِمَاعِ التَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ.

وَأَمَّا جُمْعُ الْكَلَامِ فِيهِ طَرِيفٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ كَلَامِ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّهُ لَيْسَ بِجَمْعِ جَمْعَاءَ، كَمَا أَنَّ أَجْمَعِينَ لَيْسَ بِجَمْعِ أَجْمَعَ، ثُمَّ يَعْتَذِرُونَ لِعَدَمِ / ١٣٤ ب صَرْفِهِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ جَمْعُهَا.

(١) يس: ٥٣.

(٢) هو لبيد بن ربيعة.

(٣) البيت من الكامل.

انظر: ديوان لبيد ١٩٨، والكتاب ١/ ١٩٠، وشرح أبيات سيبويه ٢٦/ ١، وتحصيل عين الذهب ١٥٨-١٥٩،

واللسان ١٩٨/ ٤ (حضر).

(٤) سقط من أ.

وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ جَمْعُ جَمْعَاءَ عَلَى الْمَعْنَى^(١)، فَهَذَا حَسَنٌ، فَيَكُونُ بَعْتَلَةً (هَؤُلَاءِ) مِنْ (هَذَا)، وَيُؤَكِّدُ بِهِ مَنْ يَعْقِلُ مِنْ جُمُوعِ الْأَسْمَاءِ وَمَا لَا يَعْقِلُ، وَلَا يَنْصَرِفُ لِلْعَدْلِ وَالتَّعْرِيفِ، أَمَّا التَّعْرِيفُ فَظَاهِرٌ لَجَرِيهِ تَأْكِيداً عَلَى مَعْرِفَةٍ، وَامْتِنَاعِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ مِنَ الدُّخُولِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ بِمَبْنِيٍّ، وَأَمَّا الْعَدْلُ فَالْتُّحَاةُ فِيهِ عَلَى ضَرَبَيْنِ: فَبَعْضُهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ (جَمَاعَى) فَعَالَى^(٢)، كَمَا تَقُولُ فِي صَحْرَاءَ وَصَحَارَى؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ، كَمَا تَقُولُ: إِنَّ صَحْرَاءَ اسْمٌ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: هُوَ مَعْدُولٌ عَنْ جُمُعٍ كَمَا تَقُولُ حَمْرَاءَ وَحُمْرٌ^(٣)، وَيَعْتَلُّ فِي ذَلِكَ بِأَنَّهُ أَصْلُهُ الصِّفَةُ، فَالْتُّفَتْ إِلَى الْأَصْلِ فِيهِ، كَمَا فُعِلَ فِي قَوْلِهِ^(٤):

أَتَانِي وَعِيدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ دَارِمٍ فَيَا عَبْدَ قَيْسٍ لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَا^(٥)

(١) جاء في اللسان ٦٠/٨ (جمع): «وَأَجْمَعُونَ: جمع أجمع، وأجمع واحد في معنى جَمْعٍ، وَلَيْسَ لَهُ مَفْرَدٌ مِنْ لَفْظِهِ، وَالْمُؤَنَّثُ جَمْعَاءُ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجْمَعُوا جَمْعَاءَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ كَمَا جَمَعُوا أَجْمَعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَلَكِنَّهُمْ قَالُوا فِي جَمْعِهَا جُمُعٌ».

(٢) نسبه العكبري في الباب (٣٩٧/١) إلى أبي علي، وهو غير منسوب في أسرار العربية ٢٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/١.

(٣) ذهب إلى ذلك الزجاج، قال في ما ينصرف وما لا ينصرف (٥٤): «الأصل في جَمْعِ جَمْعَاءَ جُمُعٌ مِثْلَ حَمْرَاءَ وَحُمْرٌ وَلَكِنْ حُمْرٌ نَكْرَةٌ فَأَرَادَ أَنْ يُعْدَلَ عَنْ لَفْظِ النُّكْرَةِ فُعْدَلَ إِلَى فُعْلٍ» ورد عليه الفارسي كما في المخصص ١٣٢/١٧. ونسبه ابن عقيل إلى الأخفش والسيرافي. انظر: المساعد ٣٥/٣.

(٤) هو الأعشى.

(٥) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (عبد عمرو) بدل (عبد قيس).

وعنى بالحوص والأحوص أبناء الأحوص بن جعفر بن كلاب بن ربيعة، الذين يهجوهم.

استشهد به على انتقال (أفعل) من الوصفية إلى اسمية.

انظر: الصبح المنير ١٠٩، وإصلاح المنطق ٤٠١، والاشتقاق ٢٩٦، وتهذيب اللغة ١٦١/٥ (خاص)،

والمخصص ١٠٢/١، ٢١٢/١٣، والمفصل ١٨٣، والحماسة البصرية ١٣٨٧/٣، واللسان ١٩/٧ (حوص)،

وخزانة الأدب ١٨٣/١.

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ الْقِسْمَةِ الْأُولَى وَهُوَ: (كُلُّ)، وَهُوَ الْمُتَوَسِّطُ، وَلَيْسَ فِي حُكْمِ الْأَوَّلِ^(١) فِي الْحُسْنِ، إِذَا وَلِيَ الْعَامِلَ، وَلَا فِي حُكْمِ الثَّانِي^(٢) فِي الْقُبْحِ إِذَا وَلِيَهُ، فَلَهُ حَالَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ، وَهُوَ لِلإِحَاطَةِ وَالْعُمُومِ، فَقَدْ نَاسَبَتْ أَجْمَعِينَ، فَأَمَّا قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾^(٣) بَرَفَعِ (كُلُّ)^(٤)، فَإِنَّهُ وَإِنْ ارْتَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ، فَإِنَّهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ (إِنَّ)، وَالْخَبَرُ تَابِعٌ كَالتَّأَكِيدِ، فَهِيَ حِينَتُهُ بِمِثْلَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي الْعَمَلِ، لَمْ يَلْغُ قُوَّةُ الْفِعْلِ، فَاحْتَاجَ إِلَى اعْتِمَادِ مَا يُعِينُهُ، وَكَذَلِكَ: ظَنَنْتُ وَأَحْوَاتُهَا، لَا يُلْعِنُ مُتَقَدِّمَاتٍ، فَإِنْ تَقَدَّمَهُنَّ ظَرْفٌ أَوْ حَرْفٌ جَرٌّ -وَإِنْ كَانَ لَغَوًّا- اشْتَغَلَ الْحُلُّ فَوْقَ وَسَطٍ فِي اللَّفْظِ، فَجَازَ الْغَاوُهَا، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ ذَلِكَ.

و[تقول]^(٥): جَاعَنِ الْقَوْمُ كُلَّهُمْ، وَجَاعُونِي كُلَّهُمْ، فَإِنْ قُلْتَ: ضَرَبْتُ كُلَّكُمْ، فَلَمْ شَابَهَتْهَا لـ (بَعْضِ)^(٦)، وَالْأُولَى: ضَرَبْتُكُمْ كُلَّكُمْ، وَ(أَجْمَعُ) وَأَحْوَاتُهَا لَا يَصِحُّ فِيهَا ذَلِكَ، فَتَقُولُ: جَاعَنِ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ، وَجَاعُونِي أَجْمَعُونَ، وَقِيلَ: هُوَ مِنَ الْمَعْمُولِ الَّذِي لَا يَتَسَلَّطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ إِلَّا الْإِبْتِدَاءُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾^(٧)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾^(٨)، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ عَامِلٌ لَيْسَ لَهُ صُورَةٌ، فَصَارَتْ كَأَنَّهَا خَالِيَةٌ مِنْ عَامِلٍ، فَشَابَهَتْ التَّأَكِيدَ، وَلَمْ يَسْتَحْسِنُوا: ضَرَبْتُ كُلَّهُمْ، وَمَرَرْتُ بِكُلِّهِمْ، فَإِنْ قَالُوهُ فَلَمْ شَابَهَتْهَا بِيَعْضٍ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: بِكُلِّ قَائِمًا^(٩)، فَإِنَّمَا خَرَجَتْ عَلَى لَفْظِ النَّكِيرَةِ فَقَوِيَّتْ؛ لِأَنَّ النَّكِيرَةَ عَلَى الْأَصْلِ، فَوَلِيَتْ لِلْعَامِلِ. وَأَمَّا (كِلَا وَكِلْتَا) فَسَنَذْكُرُهُمَا فِي بَابِهِمَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

قال أبو الفتح: «تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ نَفْسِهِ،

(١) وهو النفس والعين.

(٢) وهو أجمع وجمع.

(٣) آل عمران: ١٥٤.

(٤) هي قراءة أبي عمرو وحده من السبعة، وقرأ بها يعقوب من العشرة. انظر: السبعة ٢١٧، والتذكرة ٣٦٤/٢.

(٥) سقط من ج.

(٦) في ج: ببعض.

(٧) مريم: ٩٥.

(٨) النمل: ٨٧.

(٩) مررت بكل قائمًا. المثال في الكتاب ١١٤/٢.

وَكَذَلِكَ: قَامَ أَخُوكَ عَيْنُهُ، وَرَأَيْتُهُ عَيْنُهُ، وَمَرَرْتُ بِهِ عَيْنَهُ، وَتَقُولُ: جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ، وَرَأَيْتُهُ كُلُّهُ أَجْمَعُ، وَمَرَرْتُ بِهِ كُلُّهُ أَجْمَعُ، وَجَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، وَرَأَيْتَهُمْ كُلَّهُمْ أَجْمَعِينَ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ كُلَّهُمْ أَجْمَعِينَ، وَجَاءَتِ الْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ، وَرَأَيْتُهَا كُلُّهَا جَمْعَاءُ، وَمَرَرْتُ بِهَا كُلُّهَا جَمْعَاءُ، وَجَاءَ النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ جُمْعُ، وَرَأَيْتُهُنَّ كُلُّهُنَّ جُمْعُ، وَمَرَرْتُ بِهِنَّ كُلُّهُنَّ جُمْعُ^(١).

قال سعيدٌ: قَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ، وَلَا بُدَّ أَنْ يُقَالَ فِي هَذَا الْفَصْلِ شَيْءٌ، فَاعْلَمْ أَنَّ الصِّفَاتِ يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ بِالْوَاوِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَعْنَى تَرْتِيبٍ، نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ الظَّرِيفُ وَالشَّرِيفُ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا مَعْنَى التَّرْتِيبِ جَازَ أَنْ تَعْطَفَ عَلَيْهِ بِالْفَاءِ فَتَقُولَ: جَاءَ زَيْدُ الرَّكَابِ فَالْسَالِبُ فَالْآيِبُ، وَالتَّأَكِيدُ لَا يَصِحُّ فِيهِ ذَلِكَ، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ فِي الصِّفَةِ مَعْنَى لَا يُدْرِكُ فِي الْمَوْصُوفِ، فَلَمَّا اخْتَلَفَتْ مَعَانِيهَا تَنَزَّلَتْ مَنَزَلَةَ الْأَجْنَبِيَّةِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى صَحَّ أَنْ يُحْذَفَ أَحَدُهُمَا وَيَقُومَ الْآخَرُ مَقَامَهُ، وَالتَّأَكِيدُ هُوَ الْمُؤَكِّدُ نَفْسُهُ، وَلَا يَصِحُّ عَطْفُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَكْثَرُ مِمَّا فِي الْأَوَّلِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُنْصَبَ شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهُنَّ مَعَارِفُ^(٢).

قال أبو الفتح: «وَيَتَّبِعُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ، وَيَتَّبِعُ / ١٣٥ أ أَجْمَعِينَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ، وَيَتَّبِعُ جَمْعَاءُ كَتَعَاءُ بَصْعَاءُ، وَيَتَّبِعُ جُمْعُ كُتْعُ بُصْعُ، وَمَعْنَى هَذِهِ التَّوَابِعِ كُلُّهَا شِدَّةُ التَّوَكِيدِ»^(٣).

قال سعيدٌ: فِي التَّأَكِيدِ أَلْفَاظٌ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا تَبَعًا بِمَنْزِلَةِ عَطَشَانٍ نَطْشَانٍ، وَحَسَنٍ بَسَنٍ، وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ أَكْثَرُ مَا يُعِيدُونَ فِي التَّوَكِيدِ وَالِإِتْبَاعِ لَامَ الْكَلِمَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَجْمَعُ وَأَكْتَعُ وَأَبْصَعُ الْهَمْزَةُ زَائِدَةٌ وَالْمُعَادُ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ هُوَ اللَّامُ حَسْبُ، وَكَذَلِكَ جَمْعَاءُ كَتَعَاءُ، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ تَبَاعُدُ لَامِ الْكَلِمَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْكَلِمَةِ الْأُولَى، فَانْسُوا اللَّفْظَ بِإِعَادَةِ الْمُتْبَاعِ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ مُلَاصِقَةٌ

(١) اللمع ٨٤-٨٥.

(٢) أجاز الفراء نصب (أجمع) و(جمعاء) على الحال. نقله عنه الفارسي في البصريات (١/٤٢٠)، ونقل ابن مالك عن ابن درستويه حاله أجمعين، واختاره. كما نقل أبو حيان عن ابن كيسان ذلك. انظر: شرح التسهيل ٢٩٥/٣، وارتشاف الضرب ١٩٥٢/٤.

(٣) اللمع ٨٥.

للكلمة الأولى، فُصِّقَتْهَا يُغْنِي عَنْ إِعَادَتِهَا، وَتَبَاعَدُ اللَّامُ يُحَوِّجُ إِلَى الْعَوْدِ إِلَيْهِ، وَأَيْضاً فَالِاتِّفَاتُ إِلَى لَامِ الْكَلِمَةِ بِالْعِنَايَةِ أُولَى، وَبِهَا يُعْرَفُ مَعْنَى حَالِ الْكَلِمَةِ؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الْإِعْرَابِ، وَأَيْضاً فَإِنَّمَا جُعِلَ ذَلِكَ فِيهَا عَوْضاً مِنَ التَّغْيِيرِ الَّذِي يَلْحَقُهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ صَحَّحَ الْحَوَكَةَ وَالْخَوَنَةَ وَالْغَيْبَ لَمْ يُصَحِّحْ عَصَا وَرَحَى، وَأَيْضاً فَإِنَّهُمْ تَرَكُوا فِي الْعَيْنِ الْقِيَاسَ لِبُعْدِهَا عَنِ الطَّرْفِ وَلَزِمُوا ذَلِكَ فِي اللَّامِ لِقُرْبِهَا، وَلِهَذَا إِذَا اجْتَمَعَا صَحَّتِ الْعَيْنُ وَأُعْلِتِ اللَّامُ، نَحْوُ: طَوَى وَشَوَى، فَأَمَّا آيٌ وَرَأَى فَشَاذٌ^(١).

قال أبو الفتح: «وَلَا يُجُوزُ تَقْدِيمُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ، وَذَلِكَ^(٢): جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ^(٣)، فَلَا يُجُوزُ^(٤) أَنْ تُقَدَّمَ (أَجْمَعِينَ) عَلَى (كُلٍّ) لِضَعْفِهَا وَقُوَّةِ (كُلٍّ) عَلَيْهَا^(٥)».

قال سعيد: اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ تَقْوَى وَتَضَعُفُ بِحَسَبِ مَعَانِيهَا، فَالنَّفْسُ أَقْوَى مِنَ الْعَيْنِ لِعُمُومِ النَّفْسِ بِاسْتِخْدَامِ الْأَعْضَاءِ وَقِيَامِهَا بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى الْأَعْضَاءِ، خَصَّهَا اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ، وَالْعَيْنُ دُونَهَا فِي الْمَرْتَبَةِ، وَأَمَّا جَعْلُهَا عِبَارَةً عَنِ الْجُمْلَةِ^(٦) فَمَجَازٌ، فَإِذَا اجْتَمَعَا قُدِّمَتِ النَّفْسُ عَلَى الْعَيْنِ، وَإِذَا جَاءَ مَعَهَا (كُلٌّ) أُخِّرَ عَنْهُمَا؛ لِأَنَّ (كُلًّا) لِلِإِحَاطَةِ وَالْعُمُومِ، وَالِإِحَاطَةُ وَالْعُمُومُ مَعْنَى يَرْجِعُ إِلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِحَالِ الذَّوَاتِ، وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ عِبَارَتَانِ عَنِ الذَّوَاتِ، وَأَيْضاً فَإِنَّ النَّفْسَ وَالْعَيْنَ يَكُونَانِ لِمَا يَتَبَعُضُ وَلِمَا لَا يَتَبَعُضُ، وَ(كُلًّا) لَا يَكُونُ إِلَّا لِمَا يَتَبَعُضُ، فَالنَّفْسُ أَعَمُّ، وَإِذَا جَاءَ مَعَهُنَّ (أَجْمَعُ) وَأَخَوَاتُهَا كُنَّ بَعْدَ (كُلٍّ)، أَلَا تَرَى أَنَّ (كُلًّا) يَصْلُحُ أَنْ تَلِيَ الْعَامِلَ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي (أَجْمَعُ) وَأَخَوَاتِهِ، وَ(أَكْتَعُ) تَابِعٌ لـ(أَجْمَعُ) لظُهُورِ لَفْظِ الْجَمْعِيَّةِ فِيهِ، وَ(أَكْتَعُ) يَرْجِعُ بِالتَّأْوِيلِ إِلَى مَعْنَى (أَجْمَعُ)؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَكْتَعَتِ الْجِلْدَةُ إِذَا اجْتَمَعَتْ وَتَقَبَّضَتْ، وَقَالُوا: كَتَعَ الرَّجُلُ إِذَا انْقَبَضَ وَانْضَمَّ^(٧)، وَ(أَبْصَعُ) تَابِعٌ لـ(أَكْتَعُ)

(١) حيث أعلت العين وصححت اللام.

(٢) في اللمع: وكذلك لو قلت.

(٣) في اللمع: القوم أجمعون كلهم.

(٤) في اللمع: لم يجوز أن تقدم.

(٥) اللمع ٨٥.

(٦) كذا في النسخ، وفي هامش أ: الجنة.

(٧) في اللسان ٣٠٦/٨ (كتع): «رَجُلٌ كُتِعَ: مُشَمَّرٌ فِي أَمْرِهِ، وَقَدْ كَتَعَ كَتْعًا وَكَتَعَ، وَقِيلَ:

لِـ (أَكْتَعَ) لِبُعْدِهِ فِي التَّأْوِيلِ مِنْ (أَجْمَعَ)، وَقِيلَ إِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ التَّبَصُّعِ^(١)، وَهُوَ الْعَرَقُ السَّائِلُ^(٢)، وَلَا يَسِيلُ حَتَّى يَجْتَمِعَ، وَقِيلَ: هُوَ مِنَ الْأَبْصَعِ وَهُوَ الْأَحْمَقُ^(٣)؛ لِأَنَّ الْأَحْمَقَ لَا يَكُونُ إِلَّا تَابِعًا، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ التَّرْتِيبُ، إِلَّا أَنَّهُ يَصْلَحُ أَنْ يُؤَكَّدَ بِالنَّفْسِ وَحْدَهَا، وَكَذَلِكَ الْعَيْنُ وَكَلَا وَكَلْتَا وَأَجْمَعَ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُؤَكَّدَ بِأَكْتَعَ إِلَّا وَقَبْلَهَا أَجْمَعَ وَلَا يُؤَكَّدُ بِأَبْصَعَ وَحْدَهَا إِلَّا وَقَبْلَهَا أَكْتَعَ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ^(٤)، وَقَدْ رَوَى قَوْلَ الشَّاعِرِ:

وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَكْتَعَ^(٥)

وَرَوَى قَوْلَ أَعْشَى بَنِي رَبِيعَةَ^(٦):

تَوَلَّوْا بِالْدَوَابِرِ وَاتَّقَوْنَا بُنْعَمَانَ بْنِ زُرْعَةَ أَكْتَعَيْنَا^(٨)
فَإِنْ اجْتَمَعَ تَأَكِيدٌ وَصِفَةٌ قُدِّمَتِ الصِّفَةُ قَبْلَ التَّأَكِيدِ، وَلَا يُجُوزُ عَكْسُ ذَلِكَ، فَتَقُولُ: قَامَ زَيْدُ الْكَاتِبِ نَفْسُهُ، وَلَا يَجُوزُ: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ الْكَاتِبُ، وَذَكَرَ ابْنُ كَيْسَانَ فِي كِتَابِ الْإِبْتِدَاءِ:

وَقِيلَ: كَتَعَ تَقَبَّضَ وَانْضَمَّ، كَكَتَعَ.

(١) فِي د: الْبَصِيع.

(٢) فِي مَقَائِيسِ اللُّغَةِ ٢٥٢/١ (بصع): «قَالَ الْخَلِيلُ: وَيُقَالُ تَبَصَّعَ الْعَرَقُ مِنَ الْجَسَدِ إِذَا نَبَعَ مِنْ أَصُولِ الشَّعْرِ قَلِيلًا، قَالَ الدُّرَيْدِيُّ: بَصَعَ الْعَرَقُ إِذَا رَشَحَ... وَقَالَ الدُّرَيْدِيُّ: الْبَصِيعُ الْعَرَقُ بَعَيْنَهُ».

(٣) الْقَامُوسُ الْمَحِيط ٥/٣ (بصع)، وَتَاجُ الْعُرُوسِ ٣٢٩/٢٠ (بصع).

(٤) هَذَا رَأْيُ الْجُمْهُورِ، وَأَجَازُ الْكُوفِيِّينَ وَابْنُ كَيْسَانَ إِغْنَاءُ أَكْتَعَ عَنْ أَجْمَعَ. انْظُرْ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ١٩٥٢/٤.

(٥) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٧٦/١، وَتَمْهِيدِ الْقَوَاعِدِ ٣٢٩٥/٧، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ ١٢٣/٢.

(٦) فِي أ، ج: بَن.

(٧) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَارِجَةَ بْنِ حَبِيبٍ. شَاعِرُ أُمَوِيٍّ، مَدَحَ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، وَكَانَ شَدِيدَ التَّعَصُّبِ لِبَنِي أُمَيَّةٍ.

انْظُرْ: الْأَغَانِي ٧٠/١٨.

(٨) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ.

رَوَى: (فَوَلَّوْنَا الدَّوَابِرَ)، وَ(نَوَلْنَا بِالْأَوَائِرِ) بَدَلَ (تَوَلَّوْنَا بِالْأَوَائِرِ).

انْظُرْ: الصَّبْحُ الْمُنِيرُ (أَعْشَى رَبِيعَةَ) ٢٨١، وَتَارِيخُ الطَّبَرِيِّ ٤٨٢/١، وَضُرَائِرُ الشَّعْرِ ٢٩٤، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ ١٢٣/٢،

وَالدَّرَرُ الْهُوَامِعِ ٣٨/٦.

عَبْدُ اللَّهِ نَفْسُهُ الظَّرِيفُ أَحْوَكُ، وَقَدَّمَ كَلَامًا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ (الظَّرِيفُ) صِفَةً^(١)، وَذَا لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ؛ لِأَنَّ التَّأَكِيدَ بِمِثْلَةِ التَّكْرِيرِ، وَلَا يُكْرَرُ الْأِسْمُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَتِمَّ، وَرَأَيْتُ عُثْمَانَ فِي كِتَابِ / ١٣٥ ب الخاطر^(٢) قَدْ ارْتَكَبَ مَذْهَبَ ابْنِ كَيْسَانَ فَقَالَ: وَتَقُولُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ الظَّرِيفَ، فَجَعَلَ (نَفْسَهُ) مُؤَكِّدًا، وَ(الظَّرِيفَ) وَصْفًا لَهُ، وَجَوَزَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ الظَّرِيفَ، فَجَعَلَ (الظَّرِيفَ) بَدَلًا مِنْ الْهَاءِ، وَلَمْ يَجُوزْ وَصْفَ النَّفْسِ بِالظَّرِيفِ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ التَّوَكِيدِ لَا تُوصَفُ.

وَأَجَازَ الْفَرَاءُ: أَنْتُمَا قَائِمَانِ أَنْفُسُهُمَا، أَنْفُسُكُمَا، وَلَوْ قَالَ: أَنْفُسُكُمَا، أَنْفُسُهُمَا، لَمْ يُجْزَ، وَرَأَيْتُ عُثْمَانَ يَأْبَاهُمَا^(٣).

وَلَوْ قُلْتُ: زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَهُ نَفْسَهُ نَفْسَهُ، جَازَ، فَإِنْ قُلْتُ: نَفْسَهُ نَفْسَهُ، جَازَ، وَنَفْسَهُ نَفْسَهُ، جَازَ، فَإِنْ قُلْتُ: نَفْسَهُ نَفْسَهُ، لَمْ يُجْزَ؛ لِأَنَّ (زَيْدًا) هُوَ الْهَاءُ، فَإِذَا أَكَّدْتَ (زَيْدًا) أَغْنَاكَ عَنْ تَأَكِيدِ الْهَاءِ، فَإِنْ قُلْتُ: قَامَ زَيْدٌ نَفْسَهُ نَفْسَهُ، لَمْ يُجْزَ، وَكَذَلِكَ إِنْ قُلْتُ: نَفْسَهُ نَفْسَهُ، لَمْ يُجْزَ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ وَمَا يُضَافُ إِلَيْهَا لَا يُؤَكَّدَانِ هُنَا.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَتَقُولُ فِي التَّشْبِيهِ: قَامَ الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا، وَرَأَيْتُهُمَا كِلَيْهِمَا، وَمَرَرْتُ بِهِمَا كِلَيْهِمَا، وَقَامَتِ الْمَرَاتَانِ كِلْتَاهُمَا، وَرَأَيْتُهُمَا كِلْتَيْهِمَا، وَمَرَرْتُ بِهِمَا كِلْتَيْهِمَا. وَ(كِلَا وَكِلْتَا) مَتَى أُضِيفَتَا إِلَى الْمُضْمَرِ كَانَتْ فِي الرَّفْعِ بِالْأَلْفِ، وَفِي الْجَرِّ وَالنَّصَبِ بِالْيَاءِ عَلَى مَا مَضَى، فَإِنْ^(٤) أُضِيفَتَا إِلَى مُظْهَرٍ كَانَا^(٥) بِالْأَلْفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، تَقُولُ: جَاءَنِي كِلَا أَخَوَيْكَ، وَرَأَيْتُ كِلَا أَخَوَيْكَ، وَمَرَرْتُ بِكِلَا أَخَوَيْكَ^(٦)، وَجَاءَتْنِي كِلْتَا أُخْتَيْكَ،

(١) هذا الرأي غير منسوب في الهمع ١١٥/٢.

(٢) لم أجد هذا الرأي في الخاطريات، المطبوع، بتحقيق د. ذو الفقار شاکر، ولا بقيتها التي حققها د. أحمد الدالي، ولا فيما لم يطبع وهو رسالة علمية في جامعة أم القرى. بتحقيق: سعيد القرني.

(٣) لم أقف على ذلك.

(٤) في اللمع: وإن.

(٥) في اللمع: كانتا.

(٦) سقطت الجملتان الأخيرتان من اللمع.

وَرَأَيْتُ كِلْتَا أُخْتَيْكَ^(١)، وَمَرَرْتُ بِكِلْتَا^(٢) أُخْتَيْكَ؛ لِأَنَّ (كِلا وَكِلْتَا) اسْمَانِ مُفْرَدَانِ غَيْرِ مُثَنَّيْنِ، وَإِنْ أَفَادَا مَعْنَى التَّثْنِيَةِ^(٣).

قَالَ سَعِيدٌ: (كِلا وَكِلْتَا) زَعَمَ الْبَصْرِيُّونَ^(٤) أَنَّهُمَا اسْمَانِ مُفْرَدَانِ، يُفِيدَانِ مَعْنَى التَّثْنِيَةِ، كَمَا أَنَّ (كُلًّا) اسْمٌ مُفْرَدٌ يُفِيدُ مَعْنَى الْجَمْعِ، وَيَسْتَدِلُّونَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ مَنْطُوقٌ بِهِ الْبَتَّةَ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُمَا يَكُونَانِ مَعَ الْمُظْهَرِ بِالْأَلِفِ فِي كُلِّ حَالٍ، فِي كُلِّ لُغَةٍ، وَلَوْ كَانَتْ أَلِفٌ تَثْنِيَّةٌ لَكَانَ حُكْمُهَا حُكْمَ أَلِفِ (الزَّيْدَانِ)، وَإِنَّمَا صَارَتْ أَلْفُهُمَا مَعَ الْمُضْمَرِّ يَاءً فِي الْجَرِّ وَالتَّصْبِ، لِشَبَهِهِمَا بِـ(عَلَى) وَ(لَدَى)، أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا يَكُونَانِ مَعَ الْمُظْهَرِ بِالْأَلِفِ وَمَعَ الْمُضْمَرِّ بَالِيَاءً؟ فَأَمَّا (كِلا) فِي الرَّفْعِ، فَلَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ (عَلَى) وَ(لَدَى) وَذَلِكَ أَنَّهُمَا ظَرْفَانِ، فَلَا يَقَعَانِ مَرْفُوعَيْنِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يُغَيَّرَا فِي الرَّفْعِ عَنِ الْأَلِفِ، وَإِنَّمَا انْقَلَبَتْ أَلِفُ (عَلَى) وَ(إِلَى) مَعَ الْمُضْمَرِّ يَاءً، لِیُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمُتَمَكِّنِ، نَحْوُ: عَصَا، كَمَا فُعِلَ ذَلِكَ بِالتَّثْنِيَةِ فِي (الَّذِي) وَ(ذَا)، أَلَا تَرَى [أَنَّكَ تَقُولُ]^(٥): (الَّذِي) وَ(الَّذَانِ) وَ(ذَا) وَ(ذَانِ)، وَتَقُولُ: الْعَمَى وَالْعَمَيَانِ، وَالْعَصَا وَالْعَصَوَانِ، وَالرَّحَى وَالرَّحَيَانِ، وَلَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِمَا مِنَ الْحُرُوفِ؛ لِأَنَّ (مِنْ) حَرْفٌ صَحِيحٌ، وَالْحُرُوفُ الصَّحَاحُ لَا مُنَاسِبَةَ لَهَا بِغَيْرِهَا كَمُنَاسِبَةِ حُرُوفِ الْعِلَّةِ وَانْقِلَابِ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ، فَأَمَّا (فِي) فَإِنَّكَ لَوْ غَيَّرْتَهَا لاحتَجَّتْ إِلَى تَغْيِيرِ حَرَكَةٍ وَحَرْفٍ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ لَا تَقَعُ قَبْلَهَا كَسْرَةً، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ تُرِكَتْ عَلَى حَالِهَا، وَوَجْهٌ مُنَاسِبَةٌ (كِلا) لِـ(عَلَى) وَ(لَدَى) لُزُومُهَا الْإِضَافَةَ، وَإِنَّمَا غُيِّرَتْ (كِلا) مَعَ الْمُضْمَرِّ وَلَمْ تُغَيَّرْ مَعَ الْمُظْهَرِ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا، أَلَا تَرَى إِلَى لَامِ الْجَرِّ كَيْفَ تُكْسَرُ مَعَ الْمُظْهَرِ وَتُتْرَكُ مَفْتُوحَةً مَعَ الْمُضْمَرِّ؛ لِأَنَّ أَصْلَ اللَّامِ الْفَتْحُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ [مِنَ الْحُرُوفِ]^(٦) فَأَصْلُهُ الْفَتْحُ، وَأَيْضًا فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي: عَلِمَ زَيْدٌ: عَلِمَ زَيْدٌ، إِذَا خَفَّفْتَ، وَإِذَا اتَّصَلَ بِالْمُضْمَرِّ قُلْتَ: عَلِمْتُ، فَردَدْتُهَا

(١) سقطت الجملة من اللمع.

(٢) فِي ج: بكلي.

(٣) اللمع ٨٥-٨٦.

(٤) انظر: الإنصاف ٤٣٩/٢.

(٥) سقط من أ.

(٦) تكملة من د.

فَرَدَدَتْهَا مَعَ الْمُضْمَرِ، وَأَيْضاً فَإِنَّكَ تَقُولُ: أَعْطَيْتُكُمْ دَرَهَمًا، فَتَحْذِفُ الْوَاوَ إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْمُظْهَرِ،
فَإِذَا اتَّصَلَتْ بِالْمُضْمَرِ رَدَدَتْهَا فَقُلْتَ: الدَّرَهَمَ أَعْطَيْتُكُمْوَهُ، فَعَرَفْتَ أَنَّ الْمُضْمَرَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى
أَصُولِهَا، وَأَيْضاً فَإِنَّ خَبَرَهُمَا كَثِيراً مَا يَقَعُ مُفْرَداً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلَّا الْجَنَيْنِ ءَانَتْ أَكْلَهَا﴾^(١)،
وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

كَلَا أَخَوَيْنَا إِنْ يُرْعَ يَدْعُ قَوْمَهُ ذَوِي جَامِلٍ دَثْرٍ وَجَمْعٍ عَرْمَرَمٍ^(٣)
وَقَالَ^(٤):

كَلَا يَوْمِي أُمَامَةٌ يَوْمٌ صَدٌّ وَإِنْ لَمْ أَلْقَهَا إِلَّا لِمَامَا^(٥)
وَقَالَ الْكُوفِيُّ^(٦): هُوَ اسْمٌ مثنى، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ قَدْ أُخْبِرَ عَنْهُمَا بِالتَّشْنِيعِ فِي
قَوْلِهِ^(٧): /^(٨)

(١) الكهف: ٣٣.

(٢) بعض بني أسد.

(٣) البيت من الطويل.

الجامل: اسم جمع للإبل. والدثر: الكثير. والعرمرم: الجيش العظيم. يقوله رجل اقتتل فريقان من قومه، فيقول:
كَلَا الْفَرِيقَيْنِ إِنْ يُفَزَّعَ يَسْتَعِثُّ بِقَوْمِ ذَوِي عَدَدٍ وَعَدَّة. (عن شرح المرزوقي).

الشاهد فيه: الأخبار عن (كَلَا) بالمفرد، حيث أسند الفعل في (إِنْ يَرْعَ يَدْعُ) إِلَى ضَمِيرِ الْوَاحِدِ.

انظر: ديوان الحماسة ٨٧/١، وشرحها للمرزوقي ٢٥٤/١.

(٤) هو جرير.

(٥) البيت من الوافر.

روي: (صدق) بدل (صد)، و(نأثمها) بدل (ألقها).

الشاهد فيه: الأخبار عن (كَلَا يَوْمِي) بالمفرد.

انظر: ديوان جرير ٧٧٨/٢، والتكملة ٢٤٤، والشيرازيات ٧٦/١، ٤١٧/٢، ٤٤٧، وكتاب الشعر ١٢٦/١،

وشرح شواهد الإيضاح ٢٩١، والإنصاف ٤٤٤/٢، وشرح المفصل ٥٤/١، واللسان ٢٢٩/١٥ (كَلَا).

(٦) رأي الكوفيين في الإنصاف ٤٣٩/٢، وأسرار العربية ٢٥٦، واللباب ٣٨٩/١.

(٧) هو الفرزدق.

(٨) نهاية نسخة كوبريللي.

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرِي بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي^(١)
 / ٣٣٧ فَحَمَلَ عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَقَالَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَعْفُرَ:
 إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ كِلَاهُمَا يَرْقَى الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي^(٢)
 فَحَمَلَ عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَأَنْشَدَ^(٣):
 كِلَا الثَّقَلَيْنِ قَدْ صَارَا عَدُوًّا^(٤)
 وَقَالَ^(٥):

كِلَا جَانِبَيْهِ يَعْسِلَانِ كِلَاهُمَا كَمَا اهْتَزَّ خُوطُ الْبَانَةِ الْمُتَابِعِ^(٦)

(١) البيت من البسيط.

الشاهد فيه: الإخبار عن (كلا) بالثنى في قوله: (قد أقلعا).

انظر: ديوان الفرزدق ٣٤/١، ونوادر أبي زيد ٤٥٢-٤٥٣، وكتاب الشعر ١٢٨/١، والشيرازيات ٧٧/١، والخصائص ٤٢١/٢، ٣١٤/٣، والمقتصد ١٠٥/١، والإنصاف ٤٤٧/٢، وشرح المفصل ٥٤/١، ومغني اللبيب ٢٦٩، وشرح شواهد ٥٥٢/٢، وشرح أبياته ٢٦٠/٤.

(٢) البيت من الكامل.

روايته في مصادره سوى البديع: (يوفي) بدل (يرقى).

يوفي: يعلو. والمخارم، جمع مَحْرَم: وهو منقطع أنف الجبل. وسواده: شخصه. يريد أن المنايا ترقبه وتستشرفه. (عن شرح المفضليات للأنباري).

انظر: الصبح المنير (أعشى فمشل) ٢٩٦، والمفضليات ٢١٦، ومجاز القرآن ٣٦/٢، ٣٨، وتفسير الطبري ٢٣٩/١٧، ٤٣٣/١٨ (شاكراً)، والصاحي ٣٥٤، واللائئ ١٧٤/١، ٣٦٨، والبديع ٣٤٢/٢/١، والحماسة البصرية ١٦٦٠/٤، والبحر المحيط ٣٠٨/٦، ومغني اللبيب ٢٦٩، وخزانة الأدب ٥٧٥/٧.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فَلَسْتُ أَحَبُّ مِنْ صُهْبِ السَّيَالِ

انظر: الشيرازيات ٤٤٧/٢. ولم أجده في غيره.

(٥) هو حميد بن ثور الهلالي.

(٦) البيت من الطويل.

روي: (طرفيه) بدل (جانيه)، وروي: (اختبَّ) بدل (اهتزَّ)، و(عود الساسم)، و(عود النبعة)، و(عود الشَّيْخَة) بدل (خوط البانة). و(المتتابع) بدل (المتتابع).

يعسلان: العسلان: مشي الذئب إذا بادر إلى شيء غريب الحديث لابن قتيبة ٥١٧/١. والخوط: الغصن.

وَقَالَ^(١):

أَنْعَتُ عَيْرِي صَبِيَّةً كِلَاهُمَا كَأَنَّ عِرْقَ سِدْرَةٍ لَوْنَاهُمَا^(٢)
 وَقَالَ سَبِيوِيهِ فِي كِتَابِهِ^(٣): كِلَاهُمَا وَتَمَرًا، أَي: كِلَاهُمَا ثَابِتَانِ لِي وَزِدْنِي تَمَرًا، فَأَخْبَرَ عَنْهُ
 بِالتَّشْنِيَةِ، وَلَوْ كَانَتْ مُفْرَدَةً لَكَانَتْ بِمِثْلَةِ (عَصَاً)، وَلَوْ كَانَتْ بِمِثْلَةِ (عَصَا) لَمْ تَخْتَلِفْ مَعَ
 مُضْمَرٍ وَمُظْهَرٍ، فَاِنْقَلَبَتْ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهَا تَشْنِيَةً، فَأَمَّا حَمْلُهَا عَلَى (عَلَى) فَلَا تَنْجُهِ؛ لِأَنَّ
 (عَلَى) حَرْفٌ وَ(كِلا) اسْمٌ، فَأَمَّا ثُبُوتُهَا فِي الْمُظْهَرِ [أَلْفَا]^(٤) عَلَى كُلِّ حَالٍ فَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛
 لِأَنَّهُمْ حَمَلُوهَا عَلَى لُغَةِ بِلْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ، وَكَانَ ذَلِكَ عَوَضًا فِيهَا عَمَّا أَخْلَّ بِذِكْرِ مُفْرَدِهَا
 فِي الْمَشْهُورِ مِنَ الِاسْتِعْمَالِ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُمْ قَالُوا: كِلَاهُمَا سَوَاءٌ، فَأَخْبَرُوا عَنْهَا بِ—(سَوَاءٍ)،
 وَ(سَوَاءٍ) لَا يُخْبَرُ بِهِ إِلَّا عَنِ التَّشْنِيَةِ، وَالْأَوَّلَى قَوْلُ الْبَصْرِيِّ لَمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ، وَأَمَّا الْإِخْبَارُ عَنْهَا
 بِالتَّشْنِيَةِ فَلِأَجْلِ مَعْنَاهَا، كَمَا تَدُلُّ (كُلُّ) بِمَعْنَاهَا عَلَى الْجَمْعِ، فَيُخْبَرُ تَارَةً عَنْ مَعْنَاهَا وَتَارَةً عَنْ
 / ٣٣٨ لَفْظُهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّ أُنثَى ذَخِيرٍ﴾^(٥)، وَقَالَ: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ
 فَرْدًا﴾^(٦)، وَيَدُلُّكَ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ إِضَافَتُهَا إِلَى الْاِثْنَيْنِ، وَالْعَرَبُ لَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِهِمَا
 اِثْنَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ إِضَافَةً الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ.
 فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ أَضَافَتْهَا الْعَرَبُ إِلَى الْمَفْرَدِ فِي قَوْلِهِ^(٧):

والبيان: شجر.

انظر: طبقات فحول الشعراء ٥٨٥/٢، والشعر والشعراء ٣٧٩/١، والمعاني الكبير ١٩٥/١، وتهذيب اللغة
 ٢٨٤/٢ (نبح)، ٣٢٢/١٣ (طرف)، والخصائص ٣١٤/٣، والحماسة البصرية ١٥١٠/٣، واللسان ٢١٩/٩
 (طرف).

(١) لم أقف على قائله.

(٢) من الرجز، ولم أقف عليهما.

(٣) ٢٨١/١.

(٤) تكملة من د.

(٥) النمل: ٨٧.

(٦) مريم: ٩٥.

(٧) هو عبد الله بن الزُّبَيْرِ. ونُسب إلى لبيد وهماً.

إن للخير وللشرّ مَدًى وكلا ذلك وجهٌ وقَبْلٌ^(١)
ولو كان مفرداً لم يُضَفْ إلى مفردٍ هو هو، ألا ترى أنّك لا تقول: مررتُ بهِ واحِدِه،
والهاءُ هي الواحدُ، كما لا تقول: اثناهما؟

فالجوابُ أنّ الإضافةَ إلى التثنيةِ هو المعهودُ فيها، فأما الإضافةُ إلى المفردِ فما جاء من
ذلك فشاذٌّ لا اعتدادَ بهِ، وقرأتُ من ذلك ما روي عن رؤية:

فيه خُطوطٌ من سَوادٍ وبلَقٌ كأنه في الجِلدِ تَوَلَّعُ البَهَقِ^(٢)
فهو لو أرادَ الخطوطَ لقال: كأنها، وإن أرادَ السَّوادَ والبلَقَ لقال: كأنَّهما، فقليلٌ له في
ذلك، فقال: أرَدْتُ ذاك^(٣)، فَحَمَلَ عَلَى الْمَعْنَى، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿e d c b a

f﴾^(٤)، فَأَمَّا قَوْلُ مُسَافِعِ الْعَبْسِيِّ^(٥):

أولاكُ بَنُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كليهما جميعاً ومعروفٌ هُنَاكَ وَمُنْكَرٍ^(٦)
وَ(كلاهما) بَدَلٌ مِنْ (خَيْرٍ) وَ(شَرٍّ)، لَا تَأْكِيدُ عِنْدَ بَصْرِيِّ وَلَا كُوفِيٍّ، أَمَّا / ٣٣٩
الْبَصْرِيُّ فَظَاهِرُ الْأَمْرِ أَنَّهُ نَكِرَةٌ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَحْسُنُ تَأْكِيدُ النَّكَرَةِ عِنْدَهُ إِذَا كَانَتْ

(١) البيت من الرمل.

انظر: شعر ابن الزبيري ٤١، والسيرة النبوية لابن هشام ١٣٦/٢، والشيرازيات ٤٥١/٢، والمفصل ١٠٣،
وشرح المفصل ٢/٣، ٣، والبحر المحيط ٢٠٩/١، ٢٥١، وأوضح المسالك ١٣٩/٣، ومغني اللبيب ٢٦٨،
وشرح شواهد ٥٤٩/٢، وشرح أبياته ٢٥١/٤.

(٢) من الرجز.

روايته في مصادره: (فيها) بدل (فيه).

الْبَلَقُ: سَوَادٌ وَبَيَاضٌ. والتوليع: استطالة البَلَقِ، يقال مولع ملّع: إذا كان في جسده بقع تخالف سائر لونه.
والبهق: بياض يخالف لون الجسد وليس ببرص. (عن الخزانة).

انظر: ديوان رؤية ١٠٤، ومجاز القرآن ٤٣/١، ومجالس ثعلب ٤٤٣/٢، والمحتسب ١٥٤/٢، والمخصص
٨٩/٥، والالائي ١٧٤/١، والكشاف ٢٨٧/١، واللسان ٤١١/٨ (ولع)، ٢٩١/١٠ (هق)، والبحر المحيط
٢٥١/١، ومغني اللبيب ٨٨٨، وخزانة الأدب ٨٨/١.

(٣) القائل هو أبو عبيدة. انظر حوارهما في مجاز القرآن ٤٤/١.

(٤) يونس: ٥٨.

(٥) هو مسافع بن حذيفة العبسي. شاعر فارس من شعراء الجاهلية. ذكره في الخزانة ١٧٣/٥.

(٦) سبق تحريجه.

مُؤَقَّتَةً، نَحْوُ: أَكَلْتُ رَغِيْفًا كَلَّهُ، وَصُمْتُ يَوْمًا كَلَّهُ، وَهَذَا عِنْدِي يُجُوزُ عَلَى قَوْلِ الْكُوفِيِّ؛ لِأَنَّ الْعُمُومَ فِيهِ بِمِثْلَةِ التَّوْقِيْتِ، وَأَمَّا الْبَدَلُ فَمَحْمُولٌ عَلَى (كُلِّ)، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا جَازَ، وَ(كُلُّ) اسْمٌ مُبِيهِمٌ، فَإِنَّهُ قَدْ يُحْمَلُ خَبَرُهُ عَلَى لَفْظِهِ تَارَةً وَعَلَى مَعْنَاهُ أُخْرَى، كَـ(مَنْ) وَنَحْوِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ الْحَمْلَ عَلَى لَفْظِ (كِلَا) أَكْثَرُ، وَعَلَى مَعْنَى (كُلِّ) أَكْثَرُ.

فَأَمَّا (كِلْتَا) فَهِيَ عِنْدَ سِيبَوِيهِ فِعْلِيٌّ^(١)، وَالتَّاءُ مُبْدَلَةٌ مِنْ وَاوٍ، وَهِيَ الْأَلْفُ الَّتِي كَانَتْ فِي (كِلَا)، وَإِنَّمَا حَكَمُوا بِأَنَّهَا وَاوٌ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُمَلَّ، وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الْيَاءِ لَأُمِلَّتْ، وَأَيْضًا فَإِنَّ التَّاءَ تُبْدَلُ مِنَ الْوَاوِ أَكْثَرَ مِمَّا تُبْدَلُ مِنَ الْيَاءِ، وَالْأَلْفُ الَّتِي فِي (كِلْتَا) لِلتَّائِيْتِ. وَقَالَ قَوْمٌ: الْأَلْفُ فِي (كِلَا) مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْيَاءِ^(٢)، وَالتَّاءُ فِي (كِلْتَا) بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ، وَاحْتَجُّوا بِأَنَّهُمْ سَمِعُوا إِمَالَةَ (كِلَا) فِي قِرَاءَةِ حَمْزَةِ^(٣) وَالْكَسَائِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿v u t﴾^(٤) بِالْإِمَالَةِ^(٥)، وَقَدْ أُبْدِلَتِ التَّاءُ مِنَ الْيَاءِ فِي: ثَنَتَيْنِ، وَهُوَ مِنْ ثَنَيْتُ، وَقَدْ شَبَّهَهُمَا سِيبَوِيهِ بِشَرَوَى^(٦)، وَالْوَاوُ فِي (شَرَوَى) بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ فِي شَرَيْتُ.

وَقَالَ الْجَرَمِيُّ: وَزَنْهُمَا فِعْعَلٌ، وَالْأَلْفُ هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ وَالتَّاءُ زَائِدَةٌ^(٧)، وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ /

(١) قَالَ: «وَأَمَّا (كِلْتَا) فَيَدُلُّكَ عَلَى تَحْرِيكِ عَيْنِهَا قَوْلُهُمْ: رَأَيْتُ كِلَا أَخَوَيْكَ فَـ(كِلَا) كـ (مِعًا) وَاحِدَ الْأُمْعَاءِ، وَمَنْ

قَالَ: رَأَيْتُ كِلْتَا أُخْتَيْكَ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ الْأَلْفَ أَلْفَ تَائِيْتٍ». (الْكِتَابُ ٣/٣٦٤). وَانْظُرْ: سِرُ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١٥١/١.

(٢) قَوَّى ذَلِكَ الْفَارْسِيُّ فِي الشِّيرَازِيَّاتِ (٤١١/٢)، وَجَاءَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (٥٤/١): «... وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا مُنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ رَأَاهَا أُمِلَّتْ، قَالَ سِيبَوِيهِ: «لَوْ سَمِيتُ بِكِلَا وَتَنَيْتُ لَقَلْبْتُ الْأَلْفَ يَاءً لِأَنَّهُ قَدْ سَمِعَ فِيهَا الْإِمَالَةَ»، وَالْأَمَثَلُ أَنَّ تَكُونَ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ وَاوٍ...» وَلَمْ أَحْدِ نَصَ سِيبَوِيهِ.

(٣) هُوَ حَمْزَةُ بَنِ حَبِيبِ بْنِ عِمَارَةَ الْكُوفِيِّ، الْمَعْرُوفِ بِالزِّيَّاتِ. (ت ١٥٦ هـ) أَحَدُ الْقُرَاءِ السَّبْعَةِ. أَخَذَ عَنْهُ الْكَسَائِيُّ وَغَيْرُهُ. كَانَ وَرِعًا وَزَاهِدًا. انْظُرْ: وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ٢/٢١٦، وَالبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ ١٠/١١٥، وَسِرُّ أَعْلَامِ النِّبَلَاءِ ٩٠/٧.

(٤) الْإِسْرَاءُ: ٢٣.

(٥) انْظُرْ قِرَاءَتَهُمَا فِي: التَّيْسِيرِ ٤٧، وَالدَّرُ النَّثِيرِ ٤٠٠، ٤٣٨، وَالنَّشْرِ ٢/٥٠.

(٦) انْظُرْ: الْكِتَابُ ٣/٣٦٤.

(٧) قَالَ الْفَارْسِيُّ: «فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ لَا تَكُونَ التَّاءُ زَائِدَةً، وَالْحَرْفُ الَّذِي بَعْدَهَا حَرْفُ التَّنْثِيَةِ، كَمَا يَقُولُهُ أَبُو عُمَرَ؟». (كِتَابُ الشَّعْرِ ١/١٣٠)، وَانْظُرْ رَأْيَهُ أَيْضًا فِي: سِرُ الصَّنَاعَةِ ١٥١/١.

/ ٣٤٠ وَجْهَيْنِ^(١):

أَحَدُهُمَا: أَنَّ تَاءَ التَّائِيثِ لَا تُزَادُ حَشْوًا.

وَالثَّانِي: أَنَّ قَبْلَهَا سَاكِنًا لَيْسَ بِالْأَلِفِ، وَالَّذِي جَسَرَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ رَأَى الْأَلِفَ ثَقُلَ مَعَ الْمُضْمَرِ، وَالْأَلِفُ التَّائِيثُ لَا يَكُونُ فِيهَا ذَلِكَ، وَأَيْضًا فَإِنَّ التَّاءَ إِذَا كَانَتْ زَائِدَةً فَهِيَ غَيْرُ مُنْقَلِبَةٍ، وَإِذَا كَانَتْ غَيْرَ زَائِدَةٍ هُنَا فَهِيَ مُنْقَلِبَةٌ، فَحَمَلُهَا عَلَى كَوْنِهَا غَيْرَ مُنْقَلِبَةٍ أَوَّلَى، وَأَيْضًا فَقَدْ وَجَدَ الشَّاعِرُ قَدْ حَذَفَ الْأَلِفَ فِي قَوْلِهِ^(٢):

كَلِمَتَ كَفَيْهِ تُوَالِي دِيمًا بجيوشٍ مِنْ عِقَابٍ وَنِعَمٍ^(٣)

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَالْأَلِفُ التَّائِيثُ لَا تَحْذِفُهَا الْإِضَافَةُ الَّتِي هِيَ غَيْرُ نَسْبَةٍ^(٤)، وَقَدْ تَحْذِفُ لَامَ الْكَلِمَةِ فِي نَحْوِ: لَدُنْ زَيْدٍ، وَلَدُ زَيْدٍ، فَتَأْمَلُ ذَلِكَ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُمْ أَجَرُوا أَلِفَ (كَلِمَتَا) وَهِيَ لِلتَّائِيثِ مُجْرَى أَلِفِ (كَلَا) وَهِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ، فَقَلَّبُوهُمَا كَمَا قَلَّبُوهُمَا فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِالْمَرَّاتَيْنِ كَلَّتِيهِمَا، وَرَأَيْتُهُمَا كَلَّتِيهِمَا، وَكَذَلِكَ أَجَرُوا أَلِفَ (حُبْلَى) فِي الثَّنِيَةِ مُجْرَى أَلِفِ (مِعْزَى) فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ^(٥).

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَخْلُو (كَلَا) فِي الْإِضَافَةِ مِنْ أَنْ يُضَافَ إِلَى مُظْهَرٍ أَوْ إِلَى مُضْمَرٍ، وَلَا يَخْلُو الْمُضَافُ إِلَى الْمُظْهَرِ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُظْهَرُ مُثَنًى غَيْرَ مُضَافٍ أَوْ مُثَنًى مُضَافًا، فَإِنْ كَانَ مُثَنًى غَيْرَ مُضَافٍ فَكَقَوْلِكَ: كَلَا الرَّجُلَيْنِ قَامَ، وَكَلِمَتَا الْمَرَّاتَيْنِ قَامَتَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: / ٣٨١^(١) ﴿كَلِمَاتًا﴾

(١) انظر: الرد على الجرمي في: كتاب الشعر ١/١٣٠-١٣١.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الرمل.

روايته في مصدريه: (دائمًا) بدل (ديمًا).

الشاهد فيه: حذف أَلِفِ (كَلِمَتَا).

والمعنى أن إحدى يديه تفيد النعم لأوليائه والأخرى توقع النقم بأعدائه. (عن الخزاعة).

انظر: شرح الكافية ١/١-٨٨، ٨٩، وخزانة الأدب ١/١٣٣. ولم أجده في غيرهما.

(٤) انظر: كتاب الشعر ١/١٣١، والشيرازيات ٢/٤٤٥، ولم أجد نص كلامه.

(٥) الألف في حبلى زائدة للتأنيث، وفي معزى زائدة للإلحاق، وحكمهما عند الثنية أن تقلبا ياء؛ لأنهما في اسم

مقصور زائد على ثلاثة أحرف. وليس بينهما فرق إلا أن حبلى ممنوعة من الصرف ومعزى مصروفة. ولم أجد

خلافًا في شيء من أحكام تثنيتهما. انظر: الكتاب ٣/٣٩٠، والمقتضب ١/٢٥٨.

(١) ﴿كَلِمَاتُ الْجَنَانِ عَائَتْ﴾^(٢)، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ حِينَ حَمَلَ عَلَى الْمَعْنَى:
 كَلَا الثَّقَلَيْنِ قَدْ صَارَا عَدُوًّا فَلَسْتُ أُحِبُّ مِنْ صُهْبِ السَّبَالِ^(٣)
 وَإِنْ كَانَ مُضَافًا فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا، فَإِنْ كَانَ مُظْهِرًا
 فَكَقَوْلِهِ:

كَلَا يَوْمَي أُمَامَةٍ يَوْمٌ صَدٌّ^(٤)
 وَإِنْ كَانَ مُضْمَرًا فَكَقَوْلِهِ: كَلَا عَبْدِيكَ قَامَ، وَكَلِمَاتُ جَارِيَتِكَ قَامَتْ.
 وَالْمُضْمَرُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ: مُتَكَلِّمٌ وَمَخَاطَبٌ وَغَائِبٌ، فَالْمُتَكَلِّمُ يَقُولُ فِيهِ: قُمْنَا كِلَانَا،
 قَالَ النَّمِرُ بْنُ تَوَلَبٍ:

فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُنِي وَوَهْبًا وَيَعْلَمُ أَنْ سَنَلْقَاهُ كِلَانَا^(٥)
 وَالْمَخَاطَبُ وَالْغَائِبُ يَجْرِيَانِ مَجْرَى الْمُتَكَلِّمِ عَلَى مَا سَبَقَ، يَقُولُ: قُمْتُمَا كِلَاكُمَا، وَقَامَا
 كِلَاهُمَا، وَقَدْ أُضِيفَ إِلَى مُفْرَدٍ ذَالٍ عَلَى الْكَثْرَةِ، كَمَا قَالَ:
 وَكِلا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلٌ^(٦)

فَأَوْقَعُوا ذَلِكَ عَلَى التَّثْنِيَةِ، كَمَا قَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ﴾^(٧)، وَهُوَ يُرِيدُ
 الْفُرُوضَةَ وَالْبَكَارَةَ. وَمِنْ وَقُوعِهِ عَلَى الْكَثْرَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿(* + , -)﴾
 / ^(٨). وَقَالَ الْفَارِسِيُّ: لَوْ قُلْتَ فِي الشَّعْرِ: جَاءَنِي كِلَا زَيْدٍ وَعَمْرٍو جَازَ عَلَى قَوْلِهِ^(٩):

(١) هنا تقديم وتأخير في الصفحات.

(٢) الكهف: ٣٣.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) البيت من الوافر.

انظر: شعراء إلاميون (شعر النمر) ٣٩٥، والشيرازيات ٤٤٨/٢، والمفصل ١٠٣، وشرح المفصل ٣/٧٧،
 والتخمير ٢٤/٢، والمنخل ٤٢٢/١ (رسالة علمية).

(٦) سبق تخريجه.

(٧) البقرة: ٦٨.

(٨) الزُّخْرُف: ٣٥.

(٩) هو الفرزدق.

كلا السيف والساق الذي ضُربت به على دَهَشِ ألفاهُ يا بَشْنُ صاحِبِه^(١)
لأنَّ العطفَ بالواوِ نَظِيرُ التثنية^(٢).

فإن قلتَ وَ(كِلْتَا) لِلتَّائِيثِ فما وَجْهُ / ٣٨٢ قوله^(٣): أَنشَدَهُ الْفَارِسِيُّ فِي التَّذَكُّرَةِ:

هَمْ أَهْلُ بَطْحَاوِي قَرِيشٍ كِلَيْهِمَا هَمْ صُلْبُهَا لَيْسَ الْوَشَائِظُ كَالصُّلْبِ^(٤)
فـ(بَطْحَاوِي) تَثْنِيَةُ بَطْحَاءَ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، يُرِيدُ بَطْحَاوِي مَكَّةَ.

قيل: هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى. وَلَوْ قُلْتَ: كِلَا أَخِيكَ وَأَبِيكَ ذَاهِبٌ، لَمْ يُجْزَ فِي الْكَلَامِ.
وَقَالَ الْأَخْفَشُ: لَا يُجُوزُ: اخْتَصَمَ الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا؛ لِأَنَّ (اخْتَصَمَ) لَا يَكُونُ إِلَّا لِأَكْثَرِ مِنْ
وَاحِدٍ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَأْكِيدِهِ^(٥)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: جَاءَنِي الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا؛ لِأَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ
الْمَجِيءُ لِرَجُلٍ وَاحِدٍ.

فإن قيل: فَلِمَ لَا يُخَافُ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ جَمْعًا، فَإِذَا قُلْتَ: (كِلاهما) بَيَّنْتَ أَنَّهُمَا اثْنَانِ؟

(١) البيت من الطويل.

روى:

كلا السيف والعظم الذي ضربا به إذا التقيا في الساق أوهاه صاحبه
وروي (بائنين) بدل (يا بثن). وروي:

على مهل يا بثن ألفاه صاحبه

انظر: ديوان الفرزدق ٧٧/١، والشيرازيات ٤٥٣/٢، والتنبية على شرح مشكلات الحماسة ٢٨٠-٢٨١
(رسالة)، والبدیع ٣٤١/٢/١، وشرح المفصل ٣/٣، والمقرب ٢٣٢.

(٢) قوله في الشيرازيات ٤٥٣/٢.

(٣) هو الأخطل.

(٤) البيت من الطويل.

روايته في شعره:

على ابن أبي العاصي قريش تعطففت له صلبها ليس الوشائظ كالصلب
فلا شاهد فيه.

والوشائظ: الدخلاء، جمع وشيظ. (عن اللسان).

انظر: شعر الأخطل ٤٣، وأساس البلاغة ٥٠٨/٢ (وشظ)، واللسان ٤٦٥/٧ (وشظ).

(٥) قرر هذا الفارسي دون أن ينسبه، قال في الشيرازيات (٤٦٦/٢): «هذا باب ما لا يجوز أن يؤكد بكلا. وذلك
الأفعال التي لا تكون إلا من اثنين فصاعداً، نحو: اختصم الرجلان...».

فالجواب: أَنَّ (كِلَا) لم يُوضَعِ لِلتَّغْلِيلِ، وَإِنَّمَا وُضِعَتْ لِلتَّكْثِيرِ.
وَأَعْلَمُ أَنَّ (كُلًّا) يُقْطَعُ عَنِ الْإِضَافَةِ وَهِيَ مَعْرِفَةٌ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي كِلَا وَكِلْتَا؛ لِأَنَّ
الْجَمِيعَ بِمَثَلَةِ الْمُفْرَدِ فِي الْارْتِجَالِ، وَالتَّشْنِيعُ مُحْمُولَةٌ عَلَى الْإِفْرَادِ فَلَمْ تَقْوِ (كِلَا) قُوَّةَ (كُلٍّ)، أَلَا
تَرَى أَنَّ التَّشْنِيعَ لَا تُعْرَبُ إِلَّا بِالْحُرُوفِ، وَالْجَمْعُ قَدْ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ وَبِالْحَرَكَاتِ كَالْمُفْرَدِ؟
وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْإِضَافَةَ مُرَادَةٌ فِي (كُلٍّ) نَصْبُ الْحَالِ عَنْهُ [مُقْتَضِعًا]^(١) عَنِ الْإِضَافَةِ، فِي
قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَسْتَحْسِنُوا وَصْفَهُ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ؛ لِأَنَّهُمْ إِنْ
وَصَفُوهُ عَلَى لَفْظِهِ سَلَبُوهُ مَعْنَاهُ، وَإِنْ وَصَفُوهُ عَلَى مَعْنَاهُ لَمْ يَحْتَرِمُوا لَفْظَهُ.
وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ / ٣٨٣ عَلَى كُلِّ وَبَعْضٍ، فَبَعْضُهُمْ لَا يُجِيزُهُ
لِتَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ فِيهِ، عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ نَصْبِ الْحَالِ عَنْهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُهُ اعْتِبَارًا بِنَصْبِهِ عَلَى
الْحَالِ فِي قَوْلِهِ: مَرَرْتُ بِهِمْ كُلًّا، فَلَوْ كَانَ لِلْإِضَافَةِ فِيهِ تَأْثِيرٌ لَمْ يُنْصَبْ عَلَى الْحَالِ، وَلَكِنْ
مَبْنِيًّا^(٢).

(١) تكملة من د.

(٢) منع جمهور النحويين من دخول الألف واللام على كل، وأجازه الأخفش والزجاجي والفارسي والجوهري وابن
درستويه، وتابعهم ابن خروف. انظر: كتاب الشعر ١/١٦٨، والصحاح (كلل) ٥/١٨١٢، والتبيان ١/١٠٨،
وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٣٤٨، وجمع الهوامع ٢/٥١.

قال أبو الفتح - رحمه الله -:

«بابُ البَدَل»^(١)

قال سَعِيدٌ: هذا البابُ يُسمِّيهِ البَصْرِيُّ البَدَلَ، وَيُسَمِّيهِ الكُوفِيُّ التَّرْجِمَةَ^(٢).
اعْلَمْ أَنَّ البَدَلَ والمُبَدَلَ مِنْهُ فِي تَقْدِيرِ جَمَلَتَيْنِ، وَلَيْسَ الصِّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ وَالتَّأْكِيدُ وَالْمُؤَكَّدُ
وَعَطْفُ الْبَيَانِ وَمَا قَبْلَهُ كَذَلِكَ، وَيُؤَكَّدُ ذَلِكَ عِنْدَكَ أَنَّ إِظْهَارَ الْعَامِلِ فِي الثَّانِي قَدْ جَاءَ فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿؟ > = <﴾^(٣) F E D C B A @ ،^(٤)
فإِظْهَارُ اللَّامِ يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

خَيْرُ حَيٍّ لَمَعْدٌ خُلِقُوا لِفَقِيرٍ وَلِجَارٍ وَابْنِ عَمٍّ^(٦)
وَقَوْلُهُ^(٧):

-
- (١) اللمع ٨٧.
(٢) عبر الفراء بالترجمة عن البديل في مواضع من معاني القرآن: ١٦٨/١، ١٥٩/٢، ١٥٤/٣. وانظر: مدرسة الكوفة ٣١٠ (بيروت).
(٣) في الأصل: (قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم) وهو وهم.
(٤) الأعراف: ٧٥.
(٥) هو طرفة بن العبد.
(٦) البيت من الرمل.
روايته في مصادره إلا البديع: (لكفي) بدل (لفقير)، وروي: (من معد) بدل (لمعد).
والكفي: المكافئ والمماثل. (عن المعاني الكبير).
الشاهد فيه: تكرير العامل في المبدل منه في البديل، وهو لام الجر.
انظر: ديوان طرفة ٩٠، والمعاني الكبير ٥٥٦/١، وكتاب الشعر ٢٢٠/١، وأشعار الشعراء الستة ٤٤٣،
ومختارات ابن الشجري ١٧١، والبديع ٣٤٤/٢-٣٤٥.
(٧) اختلف في قائله، ف قيل:
أ- سيرة بن عمرو الأسدي.
ب- هند بنت معبد الأسدية.
ج- بنت خالد بن نضلة الأسدي.

أَلَا بَكَرَ النَّاعِي بِخَيْرِي بَنِي أَسَدٍ

بِعَمْرٍو بْنِ مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدِ^(١)

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿X Y Z { |﴾^(٢)، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿! " # \$ % &﴾^(٣)، فَلَا تَقُومُ الثَّانِيَةُ بَدَلًا مِنَ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَأَعَادَ هَمْزَةَ الْاسْتِفْهَامِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: / ٣٨٤ ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا ۖ μ ¶ د﴾^(٤).
وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ، فَلَوْ قُلْتُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِالظَّرِيفِ، لَمْ يُجْزُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا ثَقُلَ إِعَادَةُ الْعَامِلِ إِذَا كَانَ فِعْلًا، وَيَحْسُنُ فِي الْحَرْفِ لِثِقَلِ ذَلِكَ وَخِفَةِ هَذَا.
فَإِذَا قُلْتُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا يَدَهُ، فَالْعَامِلُ فِي (زَيْدٍ) (ضَرَبْتُ) بِحَقِّ الْأَصْلِ الَّذِي لَهُ، وَالْعَامِلُ فِي (يَدِهِ) (ضَرَبْتُ) بِحُكْمِ التَّيَابَةِ عَنْهُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلِ الْعَامِلُ فِي الثَّانِي فِعْلٌ مُضْمَرٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ هَذَا الظَّاهِرُ^(٥)، وَكِلَاهُمَا قَوْلٌ.
وَالْمُبَرَّدُ يَعْتَقِدُ فِي الثَّانِي الْوُقُوعَ مَوْقِعَ الْأَوَّلِ وَاطِّرَاحَ الْأَوَّلِ^(٦)، فَأُفْسِدَ عَلَيْهِ بِقَوْلِكَ: جَاءَنِي

(١) البيت من الطويل.

روي: (بخير) بدل (بخيري).

الشاهد فيه: تكرير العامل في المبدل منه في البديل، وهو (من) الجارة.

انظر: ديوان بني أسد ٦٤/٢، ١١١، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٣/٣، وإصلاح المنطق ٤٩، والبيان والتبيين ١٨٠/١، وتفسير الطبري ٣٤٧/٣٠، والزاهر ١٧٩/١، والإبدال لأبي الطيب ٢٥٧/٢، وأما القالي ٢٨٨/٢، ١٩٥/٣، وتهذيب اللغة ١٥٠/١٢ (صمد)، والمخصص ٣٠٣/١٢، واللائئ ٩٣٢/٢-٩٣٣، وخزانة الأدب ٢٦٩/١١.

(٢) الأنعام: ٩٩.

(٣) النبأ: ١، ٢.

(٤) الحج: ٢٢.

(٥) ذهب إلى ذلك الفارسي وتابعه أبو البركات الأنباري وابن خروف. انظر: أسرار العربية ٢٦٥-٢٦٦، وشرح الجمل لابن خروف ٣٥٣/١، وشرح التسهيل ٣٣٠/٣.

(٦) قال: «اعلم أن البديل في جميع العربية يحل محل المبدل منه، وذلك قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٍ، وبأخيكَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَمَرَرْتُ بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ...». (المقتضب ٢١١/٤)، فلعل هذا هو ما دعا بعض النحويين إلى نسبة هذا القول له. ثم إنه أورد على نفسه ما أورده المصنف فقال: «... وَلَوْ كَانَ الْبَدَلُ يُبْطِلُ الْمُبْدَلَ مِنْهُ لَمْ يُجْزُ أَنْ تَقُولَ: زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ لَمْ تَعْتَدْ بِأَهْلَاءِ فَقُلْتَ: زَيْدٌ مَرَرْتُ بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ

جاءني الذي مررت به زيد، فالمسألة صحيحة، ولا يجوز وقوع (زيد) موقع الهاء^(١)، وكذلك قول الشاعر^(٢):

وَكَاثَهُ لَهَقُ السَّرَاةِ كَاثَهُ مَا حَاجِيَهُ مُعَيِّنٌ بِسَوَادٍ^(٣)
فـ(ما) زائدة، والهاء اسم (كأن) و(حاجييه) بدل من الهاء، و(معين) خبر الحاجيين،
فلو أن الأول في نيّة الطرح من كل وجه لم يصح أن يخبر عن الحاجيين وهما اثنان بمفرد.
وكذلك قوله^(٤):

إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوَّهَا وَرَوَاحَهَا تَرَكْتَ هَوَازَنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْضَبِ^(٥)
فالغُدُو والرواح مصدران مُذَكَّرَانِ، و(تركت) خبر (إن)، والمصدران بدل من
(السيوف)، ولو لم تُراع الأول لم تُلحق التاء بالفعل، وقد أنشد: / ٣٨٥
غُدُوَّهَا وَرَوَاحَهَا تَرَكَا^(٦)

الله كان خلفاً؛ لأنك جعلت زيدا ابتداءً ولم تُرد عليه شيئاً، فالمبدل منه مُثَبَّتٌ في الكلام» (المقتضب ٤/٣٩٩).

(١) انظر: شرح اللمع للواسطي ١١١.

(٢) اختلف في قائله، فقليل:

أ- الأعشى.

ب- أبو حية النميري.

(٣) البيت من الكامل.

اللهق: البياض. والسراة: أعلى الشيء. والمعين: ثور بين عينيه سواد. يصف ثوراً وحشياً شبه به بغيره لسرعته ونشاطه. (عن الخزانة).

انظر: الصبح المنير ٢٤٠، والكتاب ١/١٦١، وكتاب الشعر ١/٧٧، ٢/٥١٧، والبغداديات ٣٤٣،
والشيرازيات ١٠٢، وشرح المفصل ٣/٦٧، وضرائر الشعر ٦٩، وشرح الكافية ١/١٠٨٩، وتذكرة النحاة
٢٤٧، وجمع الهوامع ٢/١٥٨، وخزانة الأدب ٥/١٩٧.

(٤) هو الأخطل.

(٥) البيت من الكامل.

الأعضب: المكسور القرن. (عن اللسان).

انظر: شعر الأخطل ٧٤، وغريب الحديث لابن سلام ٢/٢٠٧، وطبقات فحول الشعراء ٢/٤٧٧، والكامل
١٠٦/٩٠، والزاهر ٢/١٥، وكتاب الشعر ٢/٥١٧، وشرح الكافية ١/١٠٩٠، واللسان ١/٦٠٩ (عضب)،
وخزانة الأدب ٥/١٩٩، والأشتموني مع الصبان ٣/١٣٢.

(٦) في معاني القرآن للأخفش ١/٢٣٧ (قراءة).

وَلَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ [عَلَى الْمُبَرِّدِ، بَلِ الْحُجَّةُ لَهُ فِيهِ] ^(١).

وَأَمَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ وَإِنَّمَا مَوْضِعُهُ لَهُ فَقَوْلُهُ صَحِيحٌ بِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ فَسَادِ ضِدِّهِ، فَإِنَّهُ فِي شِبْهِ الْأَوَّلِ كَالصِّفَةِ وَالتَّوَكِيدِ، وَكَمَا أَنَّ مَا قَبْلَ هَذَيْنِ لَيْسَ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ فَكَذَلِكَ الْبَدَلُ، وَيُضَافُ إِلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْأَوَّلَ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ مَانِعٌ، وَهِيَ الْعَوَائِدُ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْأَوَّلُ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ ^(٢)؛ قَوْلُكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: ضَرَبْتُ رَأْسَ زَيْدٍ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْأَوَّلِ، فَأَمَّا: ضَرَبْتُ أَخَاكَ زَيْدًا، فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الثَّانِي فِيهِ بَيَانٌ لِلأَوَّلِ كَالْوَصْفِ، وَأَجَازُ الْأَخْفَشُ: زَيْدٌ قَامَ عَمَرُو أَخُوهُ، إِذَا كَانَ (أَخُوهُ) عَطْفَ بَيَانٍ أَوْ وَصْفًا، وَمَنْعَ مِنْهُ إِذَا كَانَ بَدَلًا ^(٣)، ثُمَّ عَادَ وَأَجَازَ الْمَسْأَلَةَ بَدَلًا وَعَطْفًا.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «اعْلَمْ أَنَّ الْبَدَلَ يَجْرِي مَجْرَى التَّوَكِيدِ فِي التَّحْقِيقِ وَالتَّشْدِيدِ، وَمَجْرَى الْوَصْفِ فِي الْإِيضَاحِ وَالتَّخْصِصِ» ^(٤).

قَالَ سَعِيدٌ: الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرَ، وَهُوَ أَنَّ الْبَدَلَ يُنَاسِبُ التَّوَكِيدَ وَالْوَصْفَ مِنْ وَجْهِهِ وَيُفَارِقُهُمَا، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ إِعْلَامُ السَّامِعِ بِمُجْمُوعِي اسْمِ الْمُسَمَّى عَلَى جِهَةِ الْبَيَانِ، وَالْمُنَاسِبَةُ بَيْنَ التَّوَكِيدِ وَالْبَدَلِ أَنَّهُمَا تَكْثِيرَانِ يَلْحَقَانِ الْأَوَّلَ [فِي أَحَدِ أَقْسَامِ الْبَدَلِ] ^(٥)، وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ / ٣٨٦ مِنْهُمَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى صَاحِبِهِ، وَأَنَّ إِعْرَابَهُمَا كإِعْرَابِ مَا يَجْرِيَانِ عَلَيْهِ، وَأَنَّكَ فِي التَّوَكِيدِ مُشَدَّدٌ مَعْنَى الْمُؤَكَّدِ، وَكَذَلِكَ ^(٦) فِي الْبَدَلِ تُعْنَى بِالْأَوَّلِ فُتَبَدَّلُ مِنْهُ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى وَقَعَ الْخِلَافُ بَيْنَ الْكُوفِيِّ وَالْبَصْرِيِّ فِي إِبْدَالِ النَّكْرَةِ الْمُحْضَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ ^(٧)، فَأَمَّا إِذَا

(١) تكملة من د.

(٢) قصر الرضي نية طرح العامل على بدل الغلط فقط. انظر: شرح الكافية ١٠٨٩/٢/١.

(٣) رأي الأخفش في شرح التسهيل ٣٣٠/٣.

(٤) اللمع ٨٧.

(٥) تكملة من د.

(٦) في ج: ولذلك، والتصويب من د.

(٧) جاء في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٢٢١): «وأبدل النكرة من المعرفة، والنكرة بغير لفظ المعرفة، وهذا شيء يأباه البغداديون، ويقولون: لا تبدل النكرة من المعرفة حتى تكونا من لفظ واحد ... ورد ذلك أبو الحسن». ويعني بالبغداديين الكوفيين كما هو معلوم من اصطلاحه.

خُصِّصَتِ التَّنْكِيرَةُ بِالْوَصْفِ أَوْ الْإِضَافَةِ لَمْ يَقَعْ خِلَافٌ فِي جَوَازِهِ.

وَمِنْ الْمُقَارَبَةِ الَّتِي بَيْنَ الْوَصْفِ وَالْبَدَلِ أَنَّ الصِّفَةَ مُوضَّحَةٌ كَمَا أَنَّ الْبَدَلَ مُوضَّحٌ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ، بَيَّنْتَ بِـ(ظَرِيفٍ) الرَّجُلَ، وَإِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَالِحٍ وَرَجُلٍ طَالِحٍ، بَيَّنْتَ بِالْبَدَلِ الْمُرُورَ بِهِ.

وَالْمُبَايَنَةُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الصِّفَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِمَا يُشْتَقُّ أَوْ بِتَقْدِيرِ ذَلِكَ، وَالْبَدَلُ لَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِيهِ، بَلْ يَكُونُ بِالْمُشْتَقِّ وَغَيْرِهِ، وَالتَّوَكُّيدُ الْمَعْنَوِيُّ يَكُونُ بِالْفَظِّ مَعْدُودَةً مُحْصُورَةً، وَلَيْسَ الْبَدَلُ كَذَلِكَ، وَأَيْضًا فِي الْبَدَلِ مَا يَلْزَمُ فِيهِ ضَمِيرٌ ظَاهِرٌ إِلَى الْفَظِّ، وَذَلِكَ الْبَعْضِيُّ وَالِاشْتِمَالِيُّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصِّفَةُ إِذَا كَانَتْ لِلأَوَّلِ، بَلْ يَكُونُ مُسْتَتِرًا غَيْرَ ظَاهِرٍ إِلَى الْفَظِّ، وَالْبَدَلُ يَكُونُ بِالْفِعْلِ مِنَ الْفِعْلِ، وَلَا يَكُونُ الْوَصْفُ كَذَلِكَ، وَالْبَدَلُ يَكُونُ نَكْرَةً وَإِنْ كَانَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ مَعْرِفَةً، وَيَكُونُ مَعْرِفَةً وَإِنْ كَانَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ نَكْرَةً، وَالصِّفَةُ وَالتَّأَكُّيدُ يَتَّبَعَانِ الْأَوَّلَ فِي التَّعْرِيفِ / ٣٨٧ وَالتَّنْكِيرِ، وَفِي الْبَدَلِ مَا لَا يَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا بَيِّنَةً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصِّفَةُ.

وَقَوْلُهُ: «إِنَّ الْبَدَلَ فِي التَّحْقِيقِ وَالتَّشْدِيدِ بِمِثْلَةِ التَّأَكُّيدِ» أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ لِرَجُلٍ لَيْسَ لَهُ إِلَّا أَخٌ وَاحِدٌ: مَرَرْتُ بِأَخِيكَ، عَرَفَهُ، فَإِذَا أَرَدْتَ تَشْدِيدَ ذَلِكَ وَتَحْقِيقَهُ قُلْتَ: زَيْدٌ، فَتَنْزَلُ مِثْلَةً قَوْلِكَ: عَيْنُهُ وَنَفْسُهُ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ فِي الْإِضَاحِ وَالْبَيَانِ كَالصِّفَةِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِأَخِيكَ، لِمَنْ لَهُ إِخْوَةٌ جَمَاعَةٌ، فَإِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ، أَوْضَحْتَهُ مِنْ بَيْنِهِمْ وَبَيَّنْتَهُ، فَتَنْزَلُ مِثْلَةَ الْوَصْفِ، وَإِنَّمَا أُبْدِلَ التَّنْكِيرُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَالْمَعْرِفَةُ مِنَ التَّنْكِيرِ بِخِلَافِ الْوَصْفِ؛ لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ عَامِلٍ آخَرَ لِمَا بَيَّنَّا.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَالْبَدَلُ يَصْلُحُ أَنْ يُحْذَفَ الْأَوَّلُ وَيُقَامَ الثَّانِي مَقَامَهُ»^(١).

وَهُوَ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَضْرُبٍ: بَدَلُ الْكُلِّ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ، وَبَدَلُ الْإِشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ وَالنَّسْيَانِ»^(٢).

قَالَ سَعِيدٌ: أَمَّا حَذْفُ الْأَوَّلِ وَإِقَامَةُ الثَّانِي مَقَامَهُ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى أُعْرِبَ بِإِعْرَابِهِ مِنْ رَفَعٍ وَنَصْبٍ وَجَرٍّ وَجَزْمٍ، إِذْنًا بِأَنَّ مَحَلَّهُ مَحَلُّ الْأَوَّلِ، وَاخْتَرَلَ الْعَامِلُ فِيهِ؛

(١) فِي اللمع تأخرت هذا العبارة، فوقع قبل تفصيله لأنواع البدل.

(٢) اللمع ٨٧.

لئلا يَكُونَ بِعَامِلٍ يَسْتَعْنِي بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ، فَحَذَفُوا عَامِلَ الثَّانِي لِيَكُونَ حَاجَتُهُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى^(١) دَاعِيَةً، وَأَظْهَرُوهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ تَنْبِيْهَا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَأَنَّهُ بِخِلَافِ الْوَصْفِ، وَمَا / ٣٨٨ أَظْهَرُوهُ أَظْهَرُوا حَرْفَ الْجَرِّ لَتَشْتَدَّ حَاجَتُهُ إِلَى الْأَوَّلِ.

وَسَأَلَ الْفَارِسِيُّ عُثْمَانُ^(٢) عَنْ قَوْلِهِ: رَأَيْتَكَ فِيهَا إِيَّاكَ قَائِمًا، هَذَا الْحَالُ مِمَّ هُوَ؟ فَقَالَ: مِنْ (إِيَّاكَ)؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ، وَالْعَامِلُ فِيهِ (رَأَيْتُ)؛ لِأَنَّ عَامِلَهُ مُخْتَرَلٌ لَا حُكْمَ لَهُ^(٣).

وَأَمَّا قِسْمَةُ الْبَدَلِ فَهِيَ كَمَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ ضُمَّ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ لَهُ بِالْأَوَّلِ تَعَلُّقٌ أَوْ لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِهِ، فَإِنْ كَانَ لَهُ بِهِ تَعَلُّقٌ فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ غَيْرَ الْعَامِلِ فِي الْأَوَّلِ، أَوْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ الْعَامِلُ فِي الْأَوَّلِ، فَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ غَيْرَ الْأَوَّلِ فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْعَامِلَيْنِ فَاصِلٌ أَوْ لَا فَاصِلَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ لَمْ يَخْلُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ حُكْمًا وَمَعْنًى أَوْ يَكُونَ إِيَّاهُ حُكْمًا لَا مَعْنًى، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ حُكْمًا وَمَعْنًى فَهُوَ كُلِّيٌّ، أَوْ يَكُونَ بَعْضَ الْأَوَّلِ، أَوْ يَكُونَ مُتَنَبِّسًا بِالْأَوَّلِ، لَكِنْ يَكُونُ هَذَا الْقِسْمُ الْأَكْثَرُ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ لَهُ وُجُودٌ إِلَّا بِوُجُودِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ، وَالَّذِي يَكُونُ الْأَوَّلُ حُكْمًا لَا مَعْنًى هُوَ الَّذِي يَكُونُ غَيْرَ الْأَوَّلِ مُحْمُولًا عَلَى الْأَوَّلِ، وَلَا مُلَابَسَةً لَهُ فِي الْمَعْنَى بِالْأَوَّلِ، وَهَذَا هُوَ بَدَلُ الْغَلَطِ وَالنَّسْيَانِ.

وَأَدْخَلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى (كُلِّ)، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ / ٣٨٩ عَلَيْهِ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَيَجُوزُ أَنْ تُبَدَلَ الْمَعْرِفَةُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَالتَّكْرَةُ مِنَ التَّكْرَةِ، وَالْمَعْرِفَةُ مِنَ التَّكْرَةِ، وَالتَّكْرَةُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَالْمُظْهَرُ مِنَ الْمُظْهَرِ، وَالْمُضْمَرُ مِنَ الْمُضْمَرِ، وَالْمُظْهَرُ مِنَ الْمُضْمَرِ، وَالْمُضْمَرُ مِنَ الْمُظْهَرِ^(٤)، وَكُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ^(٥)».

قَالَ سَعِيدٌ: هَذَا الْقِسْمُ يَتَعَلَّقُ بِدَلِ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي بَعْضِهَا وَفَاقٌ وَفِي بَعْضِهَا خِلَافٌ؛ أَمَّا الْكُوفِيُّ وَالْبَصْرِيُّ فَمُجْمِعُونَ عَلَى إِبْدَالِ الْمَعْرِفَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ إِذَا

(١) فِي ج: الْأَوَّلِ.

(٢) فِي ج، د: وَسَأَلَ الْفَارِسِيُّ عُثْمَانُ الْفَارِسَانِ. وَيَبْدُو أَنَّهَا وَهْمٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٣) الْمَسْأَلَةُ فِي الْخَصَائِصِ ٤٢٨/٣.

(٤) فِي اللَّمَعِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ بَيْنَ الْمُظْهَرِ وَالْمُضْمَرِ.

(٥) سَقَطَتْ (كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ) مِنَ اللَّمَعِ. ص: ٨٧.

كانا ظاهرين.

وَأَمَّا إِبْدَالُ النَّكِرَةِ الْمُحْضَةِ مِنَ النَّكِرَةِ الْمُحْضَةِ فَالْكُوفِيُّ وَالْبَصْرِيُّ مَجْمُوعُونَ عَلَيْهِ، وَمَنْعُهُ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ^(١)، وَأَكْثَرُهُمْ يُجِيزُهُ عَلَى مَا بَيْنَا.

وَأَمَّا النَّكِرَةُ الْمُحْضَةُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ فَمُخْتَصٌّ بِالْبَصْرِيِّ وَلَا يُجِيزُهُ كُوفِي^(٢).

فَإِنْ كَانَتِ النَّكِرَةُ مَوْصُوفَةً تَوَافَقَ الْكُوفِيُّ وَالْبَصْرِيُّ عَلَى إِجَازَتِهِ^(٣)، وَبَعْضُ الْكُوفِيِّينَ يَمْنَعُهُ أَيْضًا إِلَّا فِيمَا تَكَرَّرَ لَفْظُهُ قِيَاسًا عَلَى الْآيَةِ^(٤).

وَقَوْلُهُ: «الْمُظْهَرُ مِنَ الْمُظْهَرِ» لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ الْمَعْرِفَةَ وَالنَّكِرَةَ؛ لِأَنَّهُمَا ظَاهِرَانِ، وَالْمُضْمَرُّ مِنَ الْمُضْمَرِّ مَا فِيهِ خِلَافٌ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ سَبِيوِيَه قَدْ أَجَازَ بَدَلَ الْمُضْمَرِّ الْمُخَاطَبِ مِنَ الْمُضْمَرِّ الْمُخَاطَبِ، قَالَ: تَقُولُ: قَمْتَ أَنْتَ^(٥)، فَيَكُونُ (أَنْتَ) بَدَلًا مِنَ التَّاءِ.

وَالْمُظْهَرُ مِنَ الْمُضْمَرِّ فِيهِ خِلَافٌ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مُخَاطَبًا، فَالْبَصْرِيُّ لَا يُجِيزُهُ إِلَّا

الْأَخْفَشُ^(٦)، وَيَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: / ٣٩٠ ﴿٧﴾ S U T V W X Y [

(١) لم أقف على هذا.

(٢) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٢١.

(٣) انظر رأي الكوفيين في شرح التسهيل ٣/٣٣١، وارتشاف الضرب ٤/١٩٦٢، والمساعد ٢/٤٢٩، وخزانة الأدب ٥/١٨٦. قال أبو حيان: «وكلام الكوفيين على خلاف النقل، قال الكسائي والفراء في (قتال) من قوله تعالى: ﴿؟ > @ A B C﴾ [البقرة: ٢١٧] حفضه على نية (عن) مضمره». انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٤١، وإعراب القرآن للنحاس ١/٣٠٧.

(٤) لم يتقدم ذكر آية. وهو يعني قوله تعالى: ﴿؟ μ ¶ نَاصِيَةُ كَذِبٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق].

(٥) أجاز سبيويه (قمت أنت) على أنه تأكيد، ولم يظهر لي أنه جعله بدلاً. انظر: الكتاب ٢/٣٨١-٣٨٢، وشرح السيرافي ٣/١٥٤ ب - ١٥٥ ب.

(٦) رأي الأخفش في معاني القرآن ٢/٤٨٢. والمسألة في إعراب القرآن للنحاس ٢/٥٨، وشرح المفصل ٣/٧٠، وشرح الكافية ٢/١٠٨٧، والبحر المحيط ٤/٨٢-٨٣.

(٧) في الأصل: (الله لا إله إلا هو ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون) وهو وهم، لأن الآية التي ذكرها ﴿! " # \$ % ' () * + , - / أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، ليس موضع الشاهد آخرها.

[٨] [٨ - ٨] ﴿١﴾، وَلَا دَلِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا إِعْرَابَ فِيهِ ظَاهِرٌ، فَحَمَلَهُ عَلَى الْأَوَّلِ، وَلَوْ ظَهَرَ لَكَانَ مُتَأَوَّلًا، فَيَحْتَمِلُ هُنَا أَنْ يَكُونَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَوْ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ، أَوْ يَكُونَ خَبَرُهُ (فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)، وَلَوْ ظَهَرَ إِعْرَابُهُ نَصَبًا جَازَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الدِّمِّ، وَإِذَا احْتَمَلَ هَذِهِ الْوُجُوهَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ احْتِجَاجٌ، وَعَلَيْهِ أَنْشَدُوا^(٢):

وَلَا أَحْشَانُكَ مَشَقَّصًا أَوْسًا أَوْيسُ مِنَ الْهَبَالَةِ^(٣)

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾^(٤) فَلَيْسَ ذَلِكَ بِبَدَلٍ كُلِّيٍّ، وَإِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ بَعْضٍ، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: مِنْكُمْ. فَإِنْ كَانَا غَائِبِينَ لَمْ يَكُنْ فِي جَوَازِهِ خِلَافٌ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ مُتَكَلِّمًا لَمْ يَكُنْ فِي امْتِنَاعِ الْبَدَلِ الْكُلِّيِّ إِذَا كَانَ ظَاهِرًا خِلَافٌ.

فَمِثَالُ بَدَلِ الْمَعْرِفَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ : < ﴾﴾^(٥) وَقَوْلُهُ:

عُشُّ كُعُشُّ الطَّائِرِ الْكَرْكِيِّ^(٦)

(١) الأنعام: ١٢.

(٢) لأسماء بن خارجة.

(٣) البيت من مجزوء الكامل.

روايته في مصادره: (فلأحشأنك) بدل (ولأحشأنك).

أحشأنك مشقصاً: أي: أضع في حشاك مشقصاً. وأويس: تصغير أوس، وهو من أسماء الذئب. الهبالة: اسم ناقته. خاطب بهذا الذئب. (عن اللسان).

والشاهد قوله (أوساً)، فقد جعلها بعضهم بدلاً من الكاف. وقيل: إن أوساً مصدر (أس يؤوس). بمعنى العوض، أي: لأحشونك مشقصاً عوضاً عن ما غنمت مني. قال الفارسي في الحلييات: «ولا يجوز أن يكون بدلاً من الاسم المنصوب؛ لأن في البديل ضرباً من البيان كالصفة، والمتكلم والمخاطب لا يحتاج إلى ذلك معهما».

انظر: الحيوان ١/١٩٨، والزاهر ١/٣٩٩، والحلييات ١٤٤، والخصائص ٢/٧٢، ومقاييس اللغة ٢/٦٥ (حشو)، والمخصص ٨/٦٦، واللالئ ١/٤٣٧، واللسان ٦/١٨ (أوس)، ١١/٦ (أبل)، ١١/٦٨٧ (هبل).

(٤) الأحزاب: ٢١.

(٥) الفاتحة: ٦، ٧.

(٦) سبق تخريجه. فقد ذكره المؤلف وقبلة بيتان بلفظ غير هذا اللفظ، وهو بهذا اللفظ في: توجيه اللمع ٢٧٦.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ مَسَّحَهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ^(٢)
فَـ(الطَّيْرِ) بَدَلٌ مِنْ (العائذاتِ).

وَبَدَلُ النَّكْرَةِ الْحَضَةِ مِنَ النَّكْرَةِ الْحَضَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿! " # \$ % & ﴾^(٣)،
وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤): ٣٩١ /

فَأَلْقَتْ قِنَاعاً دُونَهُ الشَّمْسُ وَأَثَقَتْ بِأَحْسَنِ مَوْصُولَيْنِ كَفٍّ وَمِعْصَمٍ^(٥)
وَتَحْتَمِلُ الْآيَةُ أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ مَوْصُوفاً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿. / فِيهَا﴾^(٦)، أَي: فِي
الْحَدَائِقِ، وَالْبَيْتُ لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَمِثَالُ الْبَدَلِ النَّكْرَةِ الْمَوْصُوفَةِ مِنَ النَّكْرَةِ الْمَوْصُوفَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿S R Q P O﴾

(١) هو النابغة الذبياني.

(٢) البيت من البسيط.

روايته في مصادره: (بمسحها) و(تمسحها) بدل (مسحها). وروي (السعد) بدل (السند). وروي (الغيل) بكسر
الغين وفتحها.

المؤمن العائذات: يعني الله تبارك وتعالى، أمنها أن تهاج أو تصاد في الحرم، والعائذات: ما عاذ بالبيت الحرام، قيل:
يعني الحمام.. والغيل: الشجر الملتف، وكذلك السعد. وقيل: الغيل والسند موضعان بين مكة ومنى. وبمسحها:
أي يبرون عليها ولا يهيجونها، (عن الديوان والخزانة).
الشاهد فيه: الطير، فهي بدل من العائذات.

انظر: ديوان النابغة ٢٥، والحيوان ١٩٣/٣، والزاهر ١٨٠/١، وكتاب الشعر ٣٩٥/٢، ومقاييس اللغة ١٣٥/١
(أمن)، والمفصل ١٠٦، وشرح المفصل ١١/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٤١٥/١، والحماسة البصرية
٥٤٦/٢، والبحر المحيط ٣١١/٧، وخزانة الأدب ٧١/٥.

(٣) النبأ: ٣١، ٣٢.

(٤) هو أبو حية النميري.

(٥) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: بأحسن موصلين كفٍّ، حيث أبدل النكرة من النكرة.

انظر: البيان والتبيين ٢٢٩/٢، والعقد الفريد ١٦٥/٦، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٣٦٩/٣، وأمالى المرتضى
٤٤٦/١، وزهر الآداب ٢١٨/١، واللائئ ٦٨٤/٢، والحماسة البصرية ١١٣٧/٣، وخزانة الأدب ١٨٧/٥.

(٦) النبأ: ٣٥.

U T [Z Y X W \] ﴿^(١)﴾، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ الْبَدَلُ فِيهَا
مَوْصُوفٌ وَالْمُبْدَلُ مِنْهُ كَذَلِكَ، وَالَّتِي قَبْلَهَا الْبَدَلُ وَالْمُبْدَلُ مِنْهُ غَيْرُ مَوْصُوفٍ، وَمَا يُوصَفُ
الْبَدَلُ وَلَمْ يُوصَفِ الْمُبْدَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ^(٢):

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتِ^(٣)
وَمِنْ [ذَلِكَ]^(٤) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَرَّيْبُ سُودٍ﴾^(٥)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿! " # \$ % & ' ()﴾^(٦)، إِلَّا أَنَّهُ وَصَفَ النَّعَاسَ بِقَوْلِهِ: ﴿(* +)﴾.
وَبَدَلِ التَّنْكِرَةِ غَيْرِ الْمَوْصُوفَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٧):
إِنِّي رَأَيْتُ بَنِي جَلَّانَ كُلَّهُمْ كَسَاعِدِ الضَّبِّ لَا طُولٍ وَلَا قِصَرَ^(٨)
فَهَذَا يُفْسِدُ قَوْلَ الْكُوفِيِّ.

وَمِثَالُ بَدَلِ التَّنْكِرَةِ الْمَوْصُوفَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿μ ¶ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ﴾

(١) آل عمران: ١٣.

(٢) هو كثير عزة.

(٣) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: رجل صحيح، فهو بدل من رجلين، وهو موصوف، و(رجلين) لم يوصف.
انظر: ديوان كثير ٥٥، والكتاب ٤٣٢/١-٤٣٣، ومعاني القرآن للفراء ١٩٢/١، ٢٤٦/٣، ومجاز القرآن
٨٧/١، والمقتضب ٢٩٠/٤، وتفسير الطبري ١٩٤/٣، وأمل القالي ١٠٨/٢، والمخصص ١٨٩/١٦، والحلل
٢٦، وارتشاف الضرب ١٩٦٤/٤، والبحر المحيط ٣٩٣/٢، ومغني اللبيب ٦١٤.

(٤) تكملة من د.

(٥) فاطر: ٢٧.

(٦) آل عمران: ١٥٤.

(٧) لم أقف على قائله.

(٨) البيت من البسيط.

روي: (إنا وجدنا) بدل (إني رأيت)، و(عظم) بدل (قصر). وروي البيت برفع حرف الروي.

الشاهد فيه: إبدال التنكرة غير الموصوفة (طول) من المعرفة (ساعد الضب).

انظر: الحيوان ١١٢/٦، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٩/١، ٥٠٣/٢، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة
٢٢٢ (رسالة)، وشرح اللمع لابن برهان ٢٣٣/١، وشرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ١٤٢/٣، وشرح
الرضي ١٠٨٣/٢/١، واللسان ١٢٢/١١ (جلل)، وخزانة الأدب ١٨٣.

خَاطِئَةً^(١)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

نَهَلَ الزَّمَانُ وَعَلَ غَيْرَ مُصَرَّدٍ مِنْ آلِ عَتَّابٍ وَآلِ الْأَسْوَدِ
مِنْ كُلِّ فَيَاضٍ الْيَدَيْنِ إِذَا غَدَتْ نَكَبَاءُ تُلْوِي بِالْكَنِيفِ الْمُوصَدِ^(٣)
وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٤): ٣٩٢ /
فَلَا وَأَيِّكَ خَيْرٍ مِنْكَ إِنِّي لِيُؤْذِنِي التَّحْمَحُمُ وَالصَّهِيلُ^(٥)
وَقَالَ^(٦):
وَلَّى وَصُرْعُنَ مِنْ حَيْثُ التَّبَسُّنِ بِهِ مُضَرَّجَاتٍ بِأَجْرَاحٍ وَمَقْتُولُ^(٧)

(١) العلق: ١٥-١٦.

(٢) هو رجل من خثعم.

(٣) البيتان من الكامل.

النهل: الشرب الأول. والعلل: الشرب الثاني. والتصريد: تقليل الشرب. والنكباء: الريح التي لا تأتي من جهة واحدة، سميت نكباء لأنها تنكبت عن جهات الرياح الأربع. وتلوي: تذهب. والكنيف: الحظيرة من الشجر. والموصد: المغلق المطبق. يقول: استوفى الزمان ما أراد دفعة بعد أخرى، غير مقلل ولا مطفف، من هؤلاء الذين تفيض أيديهم بالعطاء في الأوقات العصيبة. (عن شرح المرزوقي).
الشاهد فيه: من كل فياض اليمين، فهو بدل من (آل عتاب).

انظر: ديوان الحماسة ٣٣٣/١، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٢١ (رسالة)، وشرح الحماسة للمرزوقي ٨٠٥/٢-٨٠٦، ومحاضرات الأدباء ٥٤٤/٢ (الأول)، وخزانة الأدب ١٨٣/٥ (الأول).

(٤) هو شمير بن الحارث الضبي.

(٥) البيت من الوافر.

روي: (ليؤذني) بدل (ليؤذيني). و(خير) روي بالجر والرفع.
التحمحم: صوت الفرس إذا طلب العلف. والصهيل: صوته مطلقاً. يخاطب امرأة لامته على حب الخيل، يقول:
إني ليؤذيني ويغمي فقد التحمحم والصهيل، أو سماع التحمحم والخيل ليست في ملكي. (عن الخزانة).
الشاهد فيه: (خير) فهو بدل من الأب، والأب معرفة للإضافة.

انظر: نوادر أبي زيد ٣٨٢، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٢٢ (رسالة)، والمقرب ٢٦٩، وشرح التسهيل ٣٣١/٣، وشرح الكافية ١٠٨٣/٢/١، واللسان ١٠/١٣ (أذن)، وخزانة الأدب ١٧٩/٥.

(٦) هو عبدة بن الطبيب.

(٧) البيت من البسيط.

روي: (في حيث) بدل (من حيث)، و(مجرَّحات) بدل (مضرَّجات).

وَبَدَّلَ الْمَعْرِفَةَ مِنَ النَّكِيرَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ : ; < = > ? @﴾^(١)،
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿G F E D C B A﴾^(٢) فَـ(هَؤُلَاءِ) بَدَّلَ مِنْ (كُلِّ).

وَأَمَّا بَدَّلَ الظَّاهِرِ مِنَ الْمُضْمَرِ فَنَحْوُ قَوْلِهِ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ أَسَدٍ:
 دَعَوْتُ فَتَى أَجَابَ فَتَى دَعَاهُ بَلَيَّيْهِ أَشْمٌ شَمْرَدَلِي^(٣)
 فَأَبْدَلَ مِنَ الْهَاءِ^(٤)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿p يَلْعَنُ v u t s r﴾^(٥)
 فَـ(أَحَدُهُمَا) وَ(كِلَاهُمَا) بَدَّلَ مِنَ الْأَلِفِ فِي (يَلْعَنُ) فِيمَنْ قَرَأَ بِهَا^(٦)، ذَكَرَهُ الزَّجَّاجُ^(٧)، وَفِيهِ
 نَظَرٌ، وَقَوْلُهُ^(٨):

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمًا^(٩)

يصف ثوراً وكلاباً أرسلها الصائد، يقول: ولَّى الثور، وصُرِّعَتِ الكلابُ. التبسن: احتلطن. مضرجات: مصبوغات بالدم. (عن شرح الأنباري).

الشاهد فيه: (مضرجات) فهي بدل من الضمير في (صُرِّعَن).

انظر: المفضليات ١٤٠، ونوادر أبي زيد ١٥٩، وشرح المفضليات للأنباري ٣٦٢/١، والتكملة ٤٢٠، وشرح شواهد الإيضاح ٥١٨، وشرح اختيارات المفضل ٦٦٥/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٧٥/٢، ومنتهى الطلب ٢٦٨/٢، واللسان ٤٢٢/٢ (جرح).

(١) الشورى: ٥٢-٥٣.

(٢) الإسراء: ٢٠.

(٣) البيت من الوافر.

يقول: دعوت فتى فأجابني بالتلبية. أشم: كريم، وأصل الشمم طول الأنف. والشمردل: الطويل. (عن شرح المرزوقي).

انظر: ديوان الحماسة ٣٨٥/٢، وشرحها للمرزوقي ١٨١٧/٤، واللسان ٢٣٩/١٥ (لبي)، وخزانة الأدب ٩٨/٢.

(٤) أبدل (أشم) من الهاء في (لبي).

(٥) الإسراء: ٢٣.

(٦) هما حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٣٧٩، والتذكرة ٤٩٨/٢، والإقناع ٦٨٥/٢.

(٧) في معاني القرآن وإعرابه ٢٣٥/٣.

(٨) هو الفرزدق.

(٩) البيت من الطويل.

وَقَدْ أَنْشَدُوهُ: ضَنْتَ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ^(١)، فَلَا يَكُونُ فِيهِ اسْتِشْهَادٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿! " # \$﴾^(٢) فِي أَحَدِ الْأَقْوَالِ^(٣)، وَمِنْهُ قَوْلُ^(٤) الشَّاعِرِ:
كَأَنَّ فِي أَدْنَابِهِنَّ الشُّوْلُ مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونِ الْإِيْلِ^(٥)
وَأَمَّا بَدَلُ الْمُضْمَرِ مِنَ الظَّاهِرِ، وَالْمُضْمَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ، وَهُوَ هُوَ فَلَمْ أَجِدْهُ فِي التَّرْتِيلِ، لَكِنَّهُ
شَائِعٌ حَسَنٌ فِي الْكَلَامِ.
/ ٣٩٣ قال أبو الفتح: «وَعِبْرَةُ الْبَدَلِ أَنْ يَصْلَحَ حَذْفُ الْأَوَّلِ وَإِقَامَةُ الثَّانِي مُقَامَهُ»^(٦).

قال سعيد: هَذَا الْقَوْلُ قَدْ تَقَدَّمَ فِيهِ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ، وَلَوْ احْتَرَزَ فَقَالَ: مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ مَانِعٌ،
كَانَ حَسَنًا.
قال أبو الفتح: «تَقُولُ فِي بَدَلِ الْكُلِّ: قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ، وَرَأَيْتُ أَخَاكَ جَعْفَرًا»^(٧).
قال سعيد: أَمَّا الْمِثَالُ عَلَى بَدَلِ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ فَقَدْ تَقَدَّمَ بِمَا يُغْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ.
قال أبو الفتح: «وَتَقُولُ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ: ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ، وَمَرَرْتُ بِقَوْمِكَ نَاسٍ

روي (على ساعة) بدل (على حالة).

الشاهد في (حاتم) حيث كان بدلاً من الهاء في (جوده).

انظر: ديوان الفرزدق ٨٤٢/٢، والكمال ٣٠٦/١، وشرح اللمع لابن برهان ٢٣٣/١، والمخصص ٨٦/١٤،
والبدیع ٣٤٧/٢/١، وشرح المفصل ٦٩/٣، وشرح التسهيل ٣٣٢/٣، واللسان ١١٣/١٢ (حتم).

(١) أنشده بهذه الرواية المبرد في الكامل ٣٠٤/١.

(٢) الإخلاص: ١.

(٣) وهو أن يكون لفظ الجلالة بدلاً من (هو). انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٠٨/٥، والبحر المحيط ٥٢٨/٨.

(٤) في ج: الراجز (بخط صغير قبل الشاعر). وهو أبو النجم العجلي.

(٥) من الرجز.

قال في المقاييس: «شبه ما التزق بأذناهن من أبعارهن فيبس بقرون الأوعال». انظر: العين ٣٤٣/١ (عبس)،
وإصلاح المنطق ٨٣، والاشتقاق ٤٤، ٤٣١، وأما القالي ٧٨/٢، وغريب الحديث للخطابي ٤٦١/١-٤٦٢،
وسر صناعة الإعراب ١٧٦/١، ومقاييس اللغة ١٥٩/١ (أيل)، ٢١١/٤ (عبس)، والمخصص ١٢٥/١٦،
والآلئ ٧١٢/٢.

(٦) اللمع ٨٨.

(٧) اللمع ٨٨.

منهم^(١).

قال سعيد: بدل البعض يفتقر الثاني فيه إلى ضمير يرجع منه إلى الأول، إذ ليس هو بالأول، فإذا لم يكن الأول تنزل منزلة خبر المبتدأ إذا كان جملة فاحتاج إلى رابط. وهذه الأقسام من التعريف والتذكير وغيره يصح أن تكون^(٢) في بدل البعض، إلا بدل المضمر من المضمر، والمضمر من المظهر؛ لأن المضمر ليس له صيغة تبعية. وأجاز بعضهم: رأيتهما إياه منهما، كما تقول: رأيت الرجلين زيदा منهما، ولم يجزه أحد يوثق به^(٣).

وإذا ذكرت الطرفين جاز أن يكون بدلاً كلياً، كقولك: ضربت زيदा اليد والرجل؛ لأنهما طرفاه فاستغني بذكرهما عن ذكر جملة، وهذا كثير في كلام العرب، ألا ترى أنك تقول: ضربت زيदा، فـ(ضربت) جنس، ولعلك لم تفعل / ٣٩٤ منه إلا مرة واحدة، ثم تقول: زيदा، ولعلك لم تضرب غير عضو واحد منه، وكذلك أتيت بالتاء وهي كناية عن جملتك، ولعلك لم تفعل منك إلا عضو واحد، فإن جعلت اليد والرجل بدل بعض من كل جاز، وفيه أنك حذفت العائد، والتقدير فيه: منه، وسوغ حذف الضمير أن الألف واللام قد سدت مسدده، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾^(٤)، فهذا بدل الكل من الكل، باجتماع الجنسين؛ لأنهما لا يخلو منهما، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا^(٥) آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٦). ولو قلت: ضربت زيदा اليد، لم يكن إلا بدل البعض على تقدير: منه. وقال الأخفش: إن قلت: قطع زيد يده، جاز، ولو قلت: كسر زيد أنفه، لم يجوز^(٧)؛ لأنه يجوز أن تقول: قطع زيد، وأن

(١) اللمع ٨٨.

(٢) في ج: أن تكون في الأول في بدل البعض. والتصحيح من د.

(٣) لم أقف على من أجاز. انظر الرأي في ارتشاف الضرب ١٩٦٣/٤.

(٤) الأنعام: ١٥١.

(٥) في ج: البلد. وهو وهم.

(٦) البقرة: ١٢٦.

(٧) لم أقف على رأي الأخفش.

تَعْنِي يَدَهُ، فَيَفْهَمُ الْمَعْنَى^(١)، وَلَا تَقُلْ: كُسِرَ زَيْدٌ، وَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْفَهُ، فَإِنْ ذَكَرْتَ الْبَدَلَ الْبَعْضِيَّ فَيَجِبُ أَنْ تَذْكُرَ مَا يُوَافِقُ الْعَدَدَ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يُذْكَرَ لَهُ ثَلَاثُ تَذَكُّرٍ ثَلَاثُهُ، وَكَذَلِكَ مَا لَهُ نَصْفٌ وَرُبْعٌ يُذْكَرُ نَصْفُهُ وَرُبْعُهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ ذِكْرُهُ، فَلَا تَقُولُ: رَأَيْتُ الْجَمَالَ ثَلَاثَهَا، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ، وَهَكَذَا فِي السُّدُسِ وَالسَّبْعِ وَالثَّمَنِ إِلَى آخِرِ الْأَجْزَاءِ، وَعِبْرَةُ الْبَابِ عِنْدَ الْأَخْفَشِ أَنَّكَ تَنْظُرُ / ٣٩٥ الْأَوَّلَ؛ إِنْ جَازَ السَّكُوتُ عَلَيْهِ جَازَ أَنْ تُبَدَلَ الثَّانِي مِنْهُ، مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: قُطِعَ الْقَوْمُ، فَإِنْ أَرَدْتَ الْأَيْدِيَّ صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ، فَقُلْتَ: قُطِعَ الْقَوْمُ الْأَيْدِيَّ مِنْهُمْ، وَإِنْ أَرَدْتَ الْأَنْوْفَ لَمْ تَصِحَّ، وَذَلِكَ أَنَّكَ لَا تَقُولُ: قُطِعَ الْقَوْمُ، وَأَنْتَ تُرِيدُ الْأَنْوْفَ، وَإِنَّمَا تَقُولُ: جُدَعَ الْقَوْمُ، وَكَذَلِكَ: تَزَوَّجْتُ قَوْمَكَ، لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: امْرَأَتَيْنِ مِنْهُمْ، فَإِنْ قُلْتَ: تَزَوَّجْتُ نِسَاءَكَ امْرَأَتَيْنِ مِنْهُمْ، صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ.

قال أبو الفتح: «وَتَقُولُ فِي بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ: يُعْجِبُنِي زَيْدٌ عَقْلُهُ، وَعَجِبْتُ مِنْ جَعْفَرٍ جَهْلُهُ وَغَبَاوَتِهِ»^(٢).

قال سَعِيدٌ: بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ هُوَ الَّذِي يَكُونُ الْمَعْنَى مُشْتَمِلًا عَلَيْهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ، وَيَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ مُقْتَضِيًا لِلثَّانِي كَمَا يَكُونُ مُقْتَضِيًا لِلأَوَّلِ، وَالنَّفْسُ إِذَا ذَكَرْتَ الْأَوَّلَ طَالَبَتْ بِالْمَعْنَى الَّذِي يُسْتَفَادُ، وَذَلِكَ الْمَعْنَى مُشْتَمِلًا عَلَى الثَّانِي مَعَ اتِّصَالِهِ بِالْأَوَّلِ لَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَقَوْلُكَ: أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، إِذَا قُلْتَ: أَعْجَبَنِي زَيْدٌ، ذَهَبَتْ النَّفْسُ طَالِبُ الْمَعْنَى الْمُعْجَبِ مِنْ زَيْدٍ، وَهُوَ إِمَّا عِلْمُهُ وَإِمَّا عَقْلُهُ وَإِمَّا غَيْرُ ذَلِكَ، وَلَوْ ذَكَرْتَ الثَّانِي مَعَ الْأَوَّلِ عَلَى وَجْهِ الْإِضَافَةِ لَغَنَيْتَ عَنْ إِخْرَاجِهِ مُخْرَجَ الْبَدَلِ، فَقُلْتَ: أَعْجَبَنِي عِلْمُ زَيْدٍ، وَكَذَلِكَ فِي الْبَدَلِ الْبَعْضِيِّ فِي هَذِهِ الْإِضَافَةِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ تَسْكُنُ النَّفْسُ فِيهِ إِلَى الْأَوَّلِ سُكُونًا تَامًّا، وَهِيَ / ٣٩٦ غَيْرُ مُطَالِبَةٍ بِالثَّانِي، لَوْ لَمْ يُذْكَرْ، بِخِلَافِ بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ.

وقيل: إِنَّمَا قِيلَ فِيهِ بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عَقْلُهُ، فَإِنَّكَ لَمْ يُعْجِبْكَ زَيْدٌ وَحْدَهُ، وَلَا الْعَقْلَ مُطْلَقًا وَحْدَهُ هُنَا، وَإِنَّمَا عَجِبْتَ مِنْ عَقْلٍ مُتَعَلِّقٍ بِزَيْدٍ، فَكَأَنَّ الْعَجَبَ يَشْتَمِلُ عَلَيْهِمَا، فَسُمِّيَ بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ. وَمِنْ بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿؟ > @

(١) لأن الأقطع وصف لمقطوع اليد، دون غيرها من الأعضاء. انظر: العين ١٣٥/١ (قطع).

(٢) اللمع ٨٨.

A B C E | F G H ﴿^(١)﴾ فَلَمْ تَكُنِ الْمَسْأَلَةُ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ، إِذْ هُوَ مَعْلُومٌ، وَإِنَّمَا الْمَسْأَلَةُ عَنْ حُكْمٍ يَقْتَرِنُ بِهِ، كَالْقِتَالِ وَالصَّوْمِ أَوْ الزَّكَاةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا حَكَمَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّتُهُ تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمُ سَائِمُ^(٣)
وَالْتَقْدِيرُ: لَقَدْ كَانَ فِي ثَوَاءٍ حَوْلِ ثَوِيَّتِهِ، فَهَذَا بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ هَذَا فِي الْمَصَادِرِ، وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُهُ كَمَا قَدَّمْنَا فِي بَدَلِ الْبَعْضِ، وَهَذَا أَوْلَى بِالضَّمِيرِ، فَلَوْ قُلْتَ: أَعْجَبَنِي زَيْدُ الْعِلْمِ، أَوْ عِلْمٌ، لَمْ يَصِحَّ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿+
، - . / ذَاتِ الْوُقُودِ﴾^(٤) فَ(النَّارُ) بَدَلٌ مِنَ (الْأُخْدُودِ)، وَالْأُخْدُودُ حُفْرٌ فِي النَّارِ، وَفِي هَذَا شَيْئَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ النَّارَ لَيْسَتْ بِمَصْدَرٍ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا ضَمِيرَ فِيهَا رَاجِعًا إِلَى الْأُخْدُودِ.

فَأَمَّا كَوْنُهَا / ٣٩٧ لَيْسَتْ بِمَصْدَرٍ فَيَجُوزُ، كَمَا تَقُولُ: سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ، وَإِنَّمَا قُلْتُ: الْغَالِبُ فِي اسْتِعْمَالِهِ الْمَصْدَرُ.

وَأَمَّا الْمُضْمَرُّ الْعَائِدُ فَقَدْ قِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ سَدًّا مَسَدَّهُ^(٥).

(١) البقرة: ٢١٧.

(٢) هو الأعشى.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (تَقْضَى لُبَانَاتٌ وَيَسْأَمُ).

الثَوَاءُ: الْإِقَامَةُ. وَاللُّبَانَاتُ: الْحَاجَاتُ. (عن الحلل).

انظر: الصبح المنير ٥٦، والكتاب ٣٨/٣، ومجاز القرآن ٧٢/١، وتأويل مشكل القرآن ٢٠٧، والمقتضب ٢٧/١،

٢٦/٢، ٢٩٧/٤، والأصول ٤٨/٢، والتبصرة ١٥٩/١، والإفصاح ٣٤٠، والحلل ٣٠، وشرح التسهيل

٢٢٩/١، وارتشاف الضرب ١٩٦٧/٤.

(٤) البروج: ٤-٥.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٩٢/٥، وقد نسبته مكِّي للكوفيين. انظر: مشكل إعراب القرآن ٨٠٩/٢.

والفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٧٢/٦.

وَالثَّانِي: أَنَّ قَوْلَهُ [تَعَالَى] ^(١): ﴿إِذْ هَرَعَلَيْهَا قُعُودٌ﴾ ^(٢) أَغْنَى عَنِ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ مِنَ النَّارِ؛ لِتَعَلُّقِهِ بِالْجُمْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ^(٣).

وَقَدْ كَانَ بَعْضُهُمْ يَهْرُبُ مِنْ هَذَا لِعَدَمِ الْعَائِدِ إِلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، كَأَنَّهُ قَالَ: قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ أُخْدُودِ النَّارِ ^(٤)، فَهَذَا يُخْرِجُهُ إِلَى بَدَلِ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ. وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿C B A @ ? >﴾ ^(٥) هُوَ بَدَلُ الشَّيْءِ مِنْ زَمَانِهِ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿+ -﴾ ^(٦)، بَدَلُ فَوْقِ الشَّيْءِ مِنْ مَكَانِهِ ^(٧)، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٨):

بَلَعْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَفَعَلْنَا وَإِنَّا لَنَرْجُو بَعْدَ ذَلِكَ مَظْهَرًا ^(٩)

فَمَنْ أَنْشَدَ (مَجْدُنَا) بِالرَّفْعِ كَانَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَإِذَا أَنْشَدَ نَصْبًا كَانَ عَلَى حَذْفِ الْبَاءِ، أَوْ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ، وَلَوْ جُعِلَ بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلٍّ لَمْ يُجْزِ إِجْمَاعًا. قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَتَقُولُ فِي بَدَلِ الْغَلَطِ: عَجِبْتُ مِنْ زَيْدٍ عَمْرٍو، وَأَكَلْتُ خُبْرًا تَمْرًا، غَلَطْتَ فَأَبْدَلْتَ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ، وَهَذَا الْبَدَلُ لَا يَقَعُ ^(١٠) فِي قُرْآنٍ وَلَا شِعْرٍ» ^(١١).

(١) تكملة من د.

(٢) البروج: ٦.

(٣) انظر: تفسير الطبري ١٣٥/٣٠.

(٤) نُسِبَ هَذَا الْقَوْلُ لِابْنِ هِشَامِ الْخَضْرَاوِيِّ. انظر: ارتشاف الضرب ١٩٦٧/٤، والبحر المحيط ٤٥٠/٨. وقد أخذ به السهيلي. انظر: نتائج الفكر ٣٠٨.

(٥) البقرة: ٢١٧.

(٦) البروج: ٤.

(٧) لم أقف على هذين القولين.

(٨) هو النابغة الجعدي.

(٩) البيت من الطويل.

روي: (جدودنا) و(سناؤنا) بدل (فعالنا).

انظر: ديوان النابغة الجعدي ٦٨، وغريب الحديث لابن قتيبة ٣٦٠/١-٣٦١، والزاهر ٢٧٥/١، وإعجاز القرآن ٩١، ودلائل الإعجاز ٢١، والنهاية في غريب الحديث ١٦٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٣/٣، والتذكرة الفخرية ٤٠، واللسان ٥٢٩/٤ (ظهر)، وأوضح المسالك ٤٠٦/٣.

(١٠) في اللمع: لا يقع مثله.

(١١) اللمع ٨٨-٨٩.

قال سَعِيدٌ: هَذَا الْقِسْمُ لَا يَقَعُ فِي شِعْرِ؛ لِأَنَّ الشَّاعِرَ لَا يُنْشِدُ قَصِيدَةً حَتَّى يُنْقِصَهَا وَيُسَوِّيَهَا فَيَرْتَقِ خَلْلَهَا، وَأَمَّا التَّرْتِيلُ فَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا، / ٣٩٨ وَإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا فِي كَلَامِ النَّاسِ الْمُسْتَعْمَلِ غَيْرِ الْمُثَبَّتِ فِيهِ، فَيَكُونُ الْمُتَكَلِّمُ [بِهِ] ^(١) سَاهِيًا، وَبَابُهُ أَنْ تَأْتِيَ بِـ(بَلْ)؛ لِيُعْلَمَ أَنَّكَ مُضْرِبٌ عَنِ الْأَوَّلِ لَافِتٌ إِلَى الثَّانِي، وَهَذَا ضَرُورَةٌ تَقَعُ فِي الْكَلَامِ لَا يَقَعُ فِي شِعْرِ.

قال أبو الفتح: «قال الله تعالى: ﴿ | ~ حُجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ^(٢) فهذا بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ» ^(٣).

قال سَعِيدٌ: فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَجْهَانِ مِنَ الْإِعْرَابِ:
أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ (مَنْ) فِي مَوْضِعِ جَرٍّ لِكَوْنِهَا بَدَلًا مِنْ (النَّاسِ) بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، وَذَلِكَ أَنَّ الْكَلَامَ لَوْ حُمِلَ عَلَى (النَّاسِ) أَدَّى إِلَى الشَّيَاعِ، وَلَكَانَ الْحُجُّ مُفْتَرَضًا عَلَى كُلِّ آدَمِيٍّ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ مُطْلَقًا، لِأَجْلِ الطِّفْلِ، وَالشَّيْخِ الْهَمِّ ^(٤)، وَالْعَجُوزِ، وَالْمُجَاهِدِ الْمَشْغُولِ بِالْجِهَادِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ عُلِمَ أَنَّ الْمَقْصُودَ الثَّانِي الَّذِي هُوَ الْمُسْتَطِيعُ، وَالْمُسْتَطِيعُ قَدْ اخْتَلَفَ فِي اسْتَطَاعَتِهِ؛ فَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا الصَّحَّةَ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ وَالْأَمْنَ ^(٥)، وَهَذَا أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِالْفُقَهَاءِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالتَّقْدِيرُ فِيهِ: وَلِلَّهِ حُجُّ الْبَيْتِ عَلَى مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَفِيهِ أَنَّهُ حَذَفَ الْعَائِدَ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَتَقْدِيرُهُ: مِنْهُمْ، كَمَا قَالُوا: السَّمْنُ مَنْوَانٌ بِدِرْهِمٍ، أَيُّ: مِنْهُ.
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ (مَنْ) رَفْعًا بِـ(الْحُجِّ) الَّذِي هُوَ مَصْدَرٌ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ أَنْ / ٣٩٩ يُحُجَّ الْبَيْتَ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ وَمَعَهُ الْفَاعِلُ،

(١) تكملة من د.

(٢) آل عمران: ٩٧.

(٣) اللع ٨٩. وقد قدم عليها المثال التالي، وجاء بلفظ: وأما قوله تعالى.... فهذا بدل البعض.

(٤) الهم: الكبير الذي قد ذهب لحمه، من قولهم: هم الشحم، أي ذاب. انظر: الاشتقاق ٢٢٢، والزاهر ٦٠٦/١.

(٥) انظر: الأم ١١٦/٢، والإحكام في أصول الأحكام ٣٥٥/٧، والمهذب ١٩٦/١، وشرح السنة للبغوي ١٤/٧، وبداية المجتهد ٢٣٣/١.

لَكِنَّهُ حَسَنٌ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ، قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

أَمِنْ رَسَمِ دَارٍ مَرْبَعٍ وَمَصِيفٍ لِعَيْنِكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفٍ^(٢)
أَي: أَمِنْ أَجْلِ أَنْ رَسَمَ دَاراً مَرْبَعاً وَمَصِيفاً.

قال أبو الفتح: «وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ : < = > ﴿^(٣)،
فَهَذَا بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ^(٤)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ > ? @ A B C ﴾^(٥) فَهَذَا بَدَلُ
الاشْتِمَالِ^(٦)».

قال سَعِيدٌ: أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ : < > فَهُوَ بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ
الشَّيْءِ وَهُوَ هُوَ، أَلَا تَرَى أَنَّ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ هُوَ الصِّرَاطُ الَّذِي أَنْعَمَ بِهِ عَلَى الْقَوْمِ الْمُهْتَدِينَ،
فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ > ? @ A B C ﴾ فَهَذَا بَدَلُ اشْتِمَالٍ؛ لِأَنَّ
الشَّهْرَ الْحَرَامَ لَيْسَ بِالْقِتَالِ، وَلَا الْقِتَالُ بِبَعْضِهِ، وَالْقِتَالُ مَصْدَرٌ، وَالشَّهْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا
كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ وَاقِعَةً عَنِ الْقِتَالِ، وَالضَّمِيرُ الَّذِي فِيهِ قَدْ عَادَ إِلَى الشَّهْرِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُنْسِنِيهِ إِلَّا﴾ : < > ^(٧) ف: (أَنْ أَدْكُرُهُ) فِي مَوْضِعِ
نَصَبٍ بِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ / ٤٠٠ الْحُوتُ، وَالتَّقْدِيرُ: وَمَا أُنْسَانِي ذِكْرَ الْحُوتِ إِلَّا

(١) هو الخطيئة.

(٢) البيت من الطويل.

الرسم: مصدر رَسَمَ المطر الدار، أي: صَيَّرَهَا رَسْماً بِأَنْ عَقَّاهَا. والمربع: مطرُ الربيع، والمصيف: مطرُ الصيف.

الشؤون: مجاري الدمع من الرأس إلى العين. والوكيف: السيلان شيئاً فشيئاً. (عن الخزانة).

انظر: ديوان الخطيئة ١٦٦، والإيضاح العضدي ١٨٤، وأمالِي المرتضى ٤٧/٢، والمقتصد ٥٥٩/١، وشرح

شواهد الإيضاح ١٣٠، وأمالِي ابن الشجري ١١١/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٧١/١، وشرح المفصل

٦٢/٦، والحماسة البصرية ٤٣٧/١، واللسان ٢٤١/١٢ (رسم)، وخزانة الأدب ١٢١/٨.

(٣) الفاتحة: ٦، ٧.

(٤) تقدمت في اللمع على الآية السابقة. وفيه: فهذا بدل الكل.

(٥) البقرة: ٢١٧.

(٦) اللمع ٨٩.

(٧) الكهف: ٦٣.

الْحُوتِ إِلَّا الشَّيْطَانُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿S R Q P O N M﴾^(١) فـ(هُوَ) مَرْفُوعٌ إِمَّا بِـ(مَا) وَإِمَّا بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ(أَنْ يُعَمَّرَ) بَدَلٌ مِنْ هُوَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (أَنْ يُعَمَّرَ) مَرْفُوعاً بِـ(مُزَحِّحِهِ).

وَهَذَا الْبَدَلُ فِي هَذَا الْبَابِ يُجُوزُ أَنْ يُبَدَلَ فِيهِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ، بِخِلَافِ الْبَدَلِ الْكُلِّيِّ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا^(٣)
فـ(حِلْمِي) بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ^(٤). وَإِذَا جَازَ فِي الْمُتَكَلِّمِ فَهُوَ فِي الْمُخَاطَبِ أَجُوزُ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ^(٥):

وَهَمْ عَطْفَاهُ نَدَى أَنْ يَنْبُعَا^(٦)

أَي: بِنَدَى، وَ(أَنْ يَنْبُعَا) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: (عَطْفَاهُ).

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَبَدَلُ الْمَعْرِفَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ قَوْلُكَ: قَامَ أَخُوكَ [زَيْدٌ]^(٧)، وَبَدَلُ النَّكِرَةِ مِنَ النَّكِرَةِ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غُلَامٌ^(٨)، وَالْمَعْرِفَةُ مِنَ النَّكِرَةِ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٌ، وَالنَّكِرَةُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ: ضَرَبْتُ زَيْدًا رَجُلًا صَالِحًا، وَالْمُظْهَرُ مِنَ الْمُضْمَرِ: مَرَرْتُ بِهِ أَبِي مُحَمَّدٍ،

(١) البقرة: ٩٦.

(٢) اختلف في قائله، فقليل:

أ- عدي بن زيد.

ب- رجل من بجيلة أو من خثعم.

(٣) البيت من الوافر.

انظر: ديوان عدي بن زيد ٣٥، والكتاب ١٥٦/١، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٤/٢، ومعاني القرآن للأخفش

٥٠٢/٢، والأصول ٥١/٢، والتمام ٢١، والإفصاح ٢٨٦، وشرح المفصل ٦٥/٣، ٧٠، وشرح الجمل لابن

عصفور ٢٨٩/١، وارتشاف الضرب ١٩٦٧/٤، وخزانة الأدب ١٩١/٥.

(٤) في د: التاء.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) من الرجز. ولم أقف عليه.

(٧) سقط من ج.

(٨) في اللمع: غلام رجل.

محمد، قال الشاعر:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمًا
جَرَّ (حاتمًا)؛ لِأَنَّهُ بَدَلَ مِنَ الْهَاءِ فِي (جُودِهِ)، وَالْمُضْمَرُ مِنَ الْمَظْهَرِ: رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ،
وَالْمُضْمَرُ مِنَ الْمُضْمَرِ: رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ^(١).

قال سَعِيدٌ: لَيْسَ فِي جَمِيعِ مَا مَثَّلَ بِهِ حُجَّةٌ إِلَّا الْبَيْتَ، وَالْبَيْتُ يُرَوَى عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ،
/ ٤٠١ ثَمَّ إِنَّ التَّمَثِيلَ يَجِبُ أَنْ يُوَافِقَ الْمَذْهَبَ إِذَا ثَبَتَ لِلْمَذْهَبِ حُجَّةٌ لِيُقْبَلَ، وَقَدْ رُوِيَ:
ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ^(٢).

وَمِنْ بَدَلِ الْمَظْهَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ قَوْلُ سَاعِدَةَ بْنِ جُوَيْيَةَ^(٣) فِي صِفَةِ السَّحَابِ:
حَيْرَانَ يَرْكَبُ أَعْلَاهُ أَسَافِلُهُ يُخْفِي جَدِيدَ تُرَابِ الْأَرْضِ مِنْهُمْزِمَ^(٤)
فـ(مُنْهَزِمِ) بَدَلَ مِنَ الْهَاءِ^(٥) فِي (أَسَافِلِهِ)، وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَنْشَدْنَا:
دَعَوْتُ فَتًى أَجَابَ فَتًى دَعَاهُ يُلَيِّئُهُ أَشْثَمَ شَمَرْدَلِي^(٦)
وَقَدْ مَثَّلْنَا ذَلِكَ بِاسْتِشْهَادَاتِهِ بآيَاتٍ وَأَبْيَاتٍ، وَمِنْ بَدَلِ الْمَظْهَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ قَدْ جَاءَ فِي
كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ مَثَّلْنَا مِنْهُ بَشْيَءً، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ i h g f e ﴾^(٧).

(١) اللمع ٨٧-٨٨. فقد تقدم هذا الفصل في اللمع قبل قوله: (وعبرة البدل). وسقط في آخره قوله: والمظهر من المظهر كقولك: رأيت زيدا أحاك.

(٢) سبق الحديث عن البيت ورواياته، وهذه الرواية في الكامل ٣٠٤/١.

(٣) هو ساعدة بن جوية الهذلي. شاعر محسن، أدرك الإسلام وأسلم. انظر: اللآلئ ١١٥/١، وشرح أبيات المغني ١٢/١.

(٤) البيت من البسيط.

روي: (يُخْفِي).

حيران: أي لا يأخذ جهة واحدة. شبهه بالحيران المتردد. يخفي: يثيره ويستخرجه. منهزم: أي: منفجر بالماء. (عن شرح أشعار الهذليين). جديد الأرض: ما صلب منها ولم يدمن. (عن المعاني الكبير).

انظر: ديوان الهذليين ١٩٨/١، وشرح أشعارهم ١١٢٩/٣، وتخرجه ١٤٩٣/٣، والمعاني الكبير ٧٢٧/٢، وغريب الحديث للحري ٨٤١/٢، وخزانة الأدب ١٦٤/٨.

(٥) النص ساقط من د. و، وفي ج: الهاء، والصواب ما أثبتته.

(٦) سبق تخرجه.

(٧) ص: ٥٠.

فـ(الأبواب) بَدَلٌ مِنَ الْمُضْمَرِ الَّذِي فِي (مُفْتَحَةٍ)، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

أَمَسْتُ تَمْنَى أَنْ يَكُونَ لِقَوْمِهَا مِنْ الْعِزِّ مَا تَبْنِي سُلَيْمٌ مُحَارِبٌ^(٢)
فـ(سُلَيْمٍ) بَدَلٌ مِنَ الْهَاءِ فِي (قَوْمِهَا)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ (قَوْمِهَا)، وَمِنْ ذَلِكَ
قَوْلُهُ^(٣):

غَضِبْتُ إِلَى سَيْفِي فَنَازَعْتُ جَفْنَهُ حُسَامٌ بِهِ أَثَرُ قَدِيمٍ مُسَلَّسٍ^(٤)
فـ(حُسَامٍ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْهَاءِ فِي (جَفْنِهِ)، أَوْ بَدَلًا مِنْ (سَيْفِي)، وَمِنْ ذَلِكَ
قَوْلُهُ^(٥):

وَتَنَجَّتْ مَيْتَةً جَنِينًا مُعْجَلًا عِنْدِي قَوَائِلُهُ الرِّجَالُ مُسْتَرٌّ^(٦)
/ ٤٠٢ فـ(مُسْتَرٌّ) بَدَلٌ مِنَ الْهَاءِ فِي (قَوَائِلِهِ). وَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِنَ الْكِرَامِ جَعْفَرٍ
وَجَعْفَرٍ وَجَعْفَرًا، فَالْجُرُّ بَدَلٌ مِنْ (رَجُلٍ)، وَالنَّصْبُ بَدَلٌ مِنْ مَوْضِعِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، وَالرَّفْعُ
بَدَلٌ مِنَ الْمُضْمَرِ فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ. وَتَقُولُ: زَيْدٌ إِنَّهُ أَخَاكَ عَاقِلٌ، فـ(أَخَاكَ)
بَدَلٌ مِنَ الْهَاءِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُبَدَلَ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ إِذَا وَافَقَهُ فِي الزَّمَنِ وَالْمَعْنَى، نَحْوُ: إِنْ تَقَمَّ تَنْهَضُ أَنْهَضُ

(١) لم أقف على قائله.

(٢) لم أقف عليه. وهو من الطويل.

(٣) هو مربع بن وعوعة الكلبي.

(٤) البيت من الطويل.

روي:

حُسَامًا بِهِ أَثَرُ قَدِيمٍ مُسَلَّسٍ

فَرِغْتُ إِلَى سَيْفِي فَنَازَعْتُ غِمْدَهُ

انظر: معجم البلدان ٣٩١/٢. ولم أجده في غيره.

(٥) هو حاتم الطائي.

(٦) البيت من الكامل.

روايته بحر الرجال.

جاء في الإفصاح (٢٠٠): «قال أبو علي في تفسير معناه: إنه أراد الزَّند، أي ما ينتج ميت لا روح فيه؛ لأنه نار، وهو مع كونه لا روح فيه فهو عَجَلُ الخُروج، بخلاف الولد إذا مات في بطن أمه، فإنه يكون عَسِرَ الوضع، وهو مُسْتَرٌّ، وإنما يقدحهُ الرجال في الغالب، جعل القادح له بمثلة القابلة للجنين».

انظر: ديوان حاتم ٢٥٧، والبصريات ٨٨٥/٢، والإفصاح ١٩٩، وتوجيه اللمع ٢٧٨.

مَعَكَ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ ٦٨ يَضَعُفُ : ; ﴿١﴾، وَقَالَ الشاعِرُ ٢: :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا ٣
وَمِنْهُ قَوْلُهُ ٤: :
إِنَّ عَلِيَّ اللَّهِ أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا ٥
وَمِنْهُ قَوْلُهُ ٦: :
رُوَيْدَ بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ تُتْلَقُوا غَدًا خَيْلِي عَلَى سَفَوَانِ
تُتْلَقُوا حِيَادًا لَا تَحِيدُ عَنِ الْوَعَى إِذَا مَا غَدَتْ فِي الْمَازِقِ الْمُتْدَانِي ٧

(١) الفرقان: ٦٨، ٦٩.

(٢) هو عبید الله بن الحر الجعفي.

(٣) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: تأتينا تلمم، فقد أبدل الفعل الثاني من الأول، لتوافقهما معنى وزماناً.

انظر: الكتاب ٨٦/٣، والمقتضب ٦٣/٢، والزاهر ١٠٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٥/٢، وشرح أبيات سيبويه ٦٦/٢، وسر صناعة الإعراب ٦٧٨/٢، والتبصرة ١٦٢/١، والإنصاف ٥٨٣/٢، وشرح المفصل ٥٣/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٩/١، وارتشاف الضرب ١٩٧٢/٤، وخزانة الأدب ٩٠/٩.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) من الرجز.

الشاهد فيه: إبدال الفعل (تؤخذ) من الفعل (تبائع).

انظر: الكتاب ١٥٦/١، والمقتضب ٦٣/٢، والأصول ٤٨/٢، وشرح التسهيل ٣٤١/٣، وشرح الكافية ١٠٩٠/٢/١، والمقاصد الشافية ٢٢٨/٥، والأشموقي مع الصبان ١٣١/٣، وخزانة الأدب ٢٠٣/٥.

(٦) هو الودّاء بن ثميل المازني.

(٧) البيتان من الطويل.

روي: (رويدا بني شيبان)، وروي عجز الثاني:

إِذَا الْخَيْلُ جَالَتْ فِي الْقَنَا الْمُتْدَانِي

رويداً: تصغير إرواد تصغير ترخيم، منصوب بفعل مضمر، وقد يعرب اسم فعل أمر بمعنى ارفق. وسَفَوَان: اسم

ماء من البصرة على أميال. والمَازِق: المضيق. (عن شرح المرزوقي).

الشاهد فيه: إبدال (تلاقوا) في البيت الثاني من (تلاقوا) في البيت الأول.

انظر: ديوان الحماسة ٣٢-٣٣/١، والعقد الفريد ١٠٧/١-١٠٨، ٢٠١/٥، والتنبيه على شرح مشكلات

وَلَا تَكُونُ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ عَطْفَ بَيَانٍ؛ لِأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ بِمِثْلَةِ الْوَصْفِ، وَالْفِعْلُ لَا يُوصَفُ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ تَأْتِي تَأْكُلُ أَكَلٌ مَعَكَ؛ لِأَنَّ الْأَكْلَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْإِتْيَانِ.
 وَقَدْ تُبَدَّلُ / ٤٠٣ الْجُمْلَةُ مِنَ الْجُمْلَةِ إِذَا اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى وَاخْتَلَفَا فِي الْوَضْعِ كَقَوْلِهِ^(١):
 ذَكَرْتُكَ وَالْخَطِيئُ يَخْطُرُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهَلْتُ مَنَا الْمُثَقَّفَةُ السُّمُرُ^(٢)
 أَجَازَ عُثْمَانُ أَنْ تَكُونَ: وَقَدْ نَهَلْتُ بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ: وَالْخَطِيئُ يَخْطُرُ بَيْنَنَا^(٣)، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ بَدَلٌ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.
 وَيَجُوزُ أَنْ تُبَدَلَ الْحَرْفُ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْحَرْفِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، كَقَوْلِكَ: سَأَلْتُ عَنْ النَّاسِ عَنْ كُتُبِهِمْ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ ذَلِكَ.
 وَلَا يُبَدَّلُ مِنَ الْمَوْصُولِ حَتَّى يَتِمَّ بِصِلَتِهِ.
 وَلَا يُقَدَّمُ الْبَدَلُ عَلَى الْمُبَدَّلِ مِنْهُ، فَلَا يَجُوزُ: ضَرَبْتُ الَّذِي زِيدًا فِي الدَّارِ، وَلَا ضَرَبْتُ زَيْدًا الَّذِي فِي الدَّارِ، وَ(زَيْدٌ) بَدَلٌ مِنَ (الَّذِي).
 وَمِنْ حُكْمِ الْبَدَلِ أَنَّهُ إِذَا اسْتَغْرَقَ الثَّانِي الْعِدَّةَ جَازَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا وَقَطْعًا مِنَ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِكَ: جَاءَنِي رَجُلَانِ زَيْدٌ وَعَمْرُو، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَا بَدَلًا مِنَ الرَّجُلَيْنِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَا خَبَرِيٍّ مُبْتَدَأٍ تَقْدِيرُهُ: هُمَا زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَكَذَلِكَ: رَأَيْتُ الْقَوْمَ ثَلَاثَةَ زَيْدًا وَعَمْرًا وَخَالِدًا، وَزَيْدٌ وَعَمْرُو وَخَالِدٌ. فَإِنْ قَصُرَتْ عَنْ عِدَّةِ الْأَوَّلِ فَالْقَطْعُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مِنْهُمْ زَيْدٌ وَمِنْهُمْ عَمْرُو، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤):
 تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ

الحماسة ٥٣ (رسالة)، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢٧/١-١٢٨، ومعجم ما استعجم ٧٤٠/٣ (الأول)،

وتفسير ابن عطية ٣٩٠/١، وشرح التسهيل ٣٣٤/٣، ومغني اللبيب ٥٩٥، وشرح شواهد ٨٥٣/٢.

(١) هو أبو عطاء أفلح بن يسار السندي.

(٢) البيت من الطويل.

الخطي: الرمح. نهل: أي رويت من دمانا. والمثقف السمر: الرماح. (عن شرح شواهد المغني).

انظر: ديوان الحماسة ١٣/١، وشرحها للمرزوقي ٥٦/١، وشروح سقط الزند ١١٠٨/٣، وشرح المفصل

٦٧/٢، والبحر المحييط ٥٩/٢، وارتشاف الضرب ١٩٧٢/٤، ومغني اللبيب ٥٥٧، وشرح شواهد ٨٤٠/٢.

(٣) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٤ (رسالة).

(٤) هو النابغة الذبياني.

رَمَادٌ كَكَحْلِ الْعَيْنِ لَا أُسْتَبِينُهُ وَنُؤْيٍ كَجِذَمِ الْحَوْضِ أَتْلَمُ خَاشِعٌ^(١)
 فَالَرْفَعُ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ الْآيَاتِ جَمَاعَةً، وَالرَّمَادُ وَالنُّؤْيُ اثْنَانِ، وَمَنْ نَصَبَ أَرَادَ بِالْآيَاتِ
 اثْنَيْنِ، وَإِنْ كَانَ جَمَاعَةً فِي اللفظِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِخْوَةٌ فَلِأُمَّه السُّدُسُ﴾^(٢)، وَالْفُقَهَاءُ
 مَا عَدَا ابْنَ عَبَّاسٍ يَحْجُبُونَ بِالْإِثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ الْأُمِّ^(٣)، فَدَلَّ أَنَّ الْجَمْعَ وَقَعَ عَلَى اثْنَيْنِ^(٤).

وَالْبَيْتُ^(٥) الَّذِي أَنْشَدَهُ لِلْفَرَزْدَقِ مِنْ أَيْبَاتٍ أَوَّلُهَا:
 وَلَمَّا تَصَافْنَا الْإِدَاوَةَ أَجْهَشْتُ إِلَى عَيْوُنِ الْعَنْبَرِيِّ الْجُرَاضِمِ
 فَجَاءَ بَجُلْمُودٍ لَهُ مِثْلُ رَأْسِهِ لِيَسْقِي عَلَيْهِ الْمَاءَ بَيْنَ الصَّرَائِمِ
 عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمًا^(٦)

(١) البيتان من الطويل.

روي: (لأياً أبينه) و(ما إن أبينه) بدل (لا أستبينه).

الآيات: العلامات. لستة أعوام: أي بعد ستة أعوام. رماد ككحل العين: من العلامات التي عرفت بها الدار: رماد ككحل العين، ونؤي كجذم الحوض، وإنما شبه الرماد بالكحل لأنه إذا قدم عهده اسودَّ. والنؤي: حاجر حول البيت. والجذم: الأصل. والأثلَم: المتهدم المتثلَم. والخاشع: المطمئن اللصق بالأرض. (عن الديوان).
 انظر: البيتين في ديوان النابغة ٣٠، والتذييل والتكميل ١٤٨/٤ ب، وارتشاف الضرب ١٩٧٣/٤-١٩٧٤، والمقاصد الشافية ٢٠٢/٥. والأول في: الكتاب ٨٦/٢، ومجاز القرآن ٣٣/١، والمقتضب ٣٢٢/٤، والأصول ١٥١/١، والزاهر ١٧٢/١، والحجة للقراء السبعة ٢٥٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩١/١، والبحر المحيط ١٦٠/١.

(٢) النساء: ١١.

(٣) انظر: تفسير الطبري ٢٧٨/٤، وتفسير الرازي ٥١٧/٩، والمغني لابن قدامة ١٩/٩.

(٤) انظر المسألة في: الكتاب ٤٨/٢، ومعاني القرآن للقراء ١٩٥/٢، وشرح السيرافي ١٧٨/٢ أ، والإيضاح في علل النحو ١٣٧.

(٥) سبق تحريجه.

(٦) انظر: ديوان الفرزدق ٨٤١/٢. وليست هذه أول القصيدة، ولا الأبيات التي تسبق الشاهد مباشرة، وهي من قصيدة طويلة، ورواية الأول في الديوان: (غُضُون) بدل (عُيُون).

قال أبو الفتح:

«باب عطف البيان»

وَمَعْنَى عَطْفِ الْبَيَانِ أَنْ تُقِيمَ الْأَسْمَاءَ الصَّرِيحَةَ غَيْرَ الْمَأْخُودَةِ مِنَ الْفِعْلِ مُقَامَ الْأَوْصَافِ الْمَأْخُودَةِ مِنَ الْفِعْلِ، تَقُولُ: قَامَ أَخُوكَ مُحَمَّدٌ، كَقَوْلِكَ: قَامَ أَخُوكَ الظَّرِيفُ، وَرَأَيْتُ^(١) أَخَاكَ مُحَمَّدًا، وَمَرَرْتُ بِأَخِيكَ مُحَمَّدٍ^(٢).

قَالَ سَعِيدٌ: اعْلَمْ أَنَّ التَّابِعَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُكَمَّلًا لِلأَوَّلِ، وَإِمَّا أَلَّا يَكُونَ مُكَمَّلًا لَهُ، فَالَّذِي لَا يَكُونَ مُكَمَّلًا لِلأَوَّلِ هُوَ الْمَعْطُوفُ بِحَرْفِ الْعَطْفِ، وَالَّذِي يَكُونَ مُكَمَّلًا لِلأَوَّلِ هُوَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي تَقْدِيرٍ / ٤٠٥ جَمَلَتَيْنِ، أَوْ فِي تَقْدِيرِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ، فَالَّذِي يَكُونَ فِي تَقْدِيرِ جَمَلَتَيْنِ هُوَ الْبَدَلُ، وَقَدْ بَيَّنَّا حُكْمَهُ، وَالَّذِي يَكُونَ فِي تَقْدِيرِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: إِمَّا أَنْ يُفِيدَ فَائِدَةَ الْمُشْتَقِّ فَيَتَضَمَّنُ الضَّمِيرَ، وَإِمَّا أَلَّا يُفِيدَ.

فَالْمُفِيدُ مِنْ ذَلِكَ هُوَ الْوَصْفُ، وَالَّذِي لَا يُفِيدُ فَائِدَةَ الْمُشْتَقِّ فِي الْمَعْنَى هُوَ إِمَّا بِالْفِظِ مَعْدُودَةٍ تُفِيدُ مَعْنَى الْأَوَّلِ، وَإِمَّا أَلَّا يَكُونَ كَذَلِكَ، فَالْأَوَّلُ التَّوَكِيدُ، وَالثَّانِي عَطْفُ الْبَيَانِ. وَالَّذِي أَذْكُرُهُ الْآنَ هُوَ أَوَّلَى مِنَ الْأَوَّلِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مُكَمَّلًا لِلأَوَّلِ أَوْ غَيْرَ مُكَمَّلٍ، فَغَيْرُ الْمُكَمَّلِ هُوَ الْعَطْفُ بِالْحَرْفِ، وَالْمُكَمَّلُ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ فِي تَقْدِيرِ جُمْلَةٍ أُخْرَى أَوْ مُتَّصِلًا بِالْعَامِلِ مَعْمُولًا لَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، فَالْأَوَّلُ الْبَدَلُ، وَالثَّانِي لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَا فِي الْأَوَّلِ لَا غَيْرَ، سِوَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْجَازِ فِي غَالِبِ الْأَمْرِ، أَوْ يَكُونَ فِيهِ مَعْنَى لَا يُعْرَفُ بِالْأَوَّلِ، فَالْأَوَّلُ هُوَ التَّوَكِيدُ، وَالثَّانِي [هُوَ]^(٣) لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا وَغَيْرَ مُشْتَقِّ، فَالْمُشْتَقُّ هُوَ الْوَصْفُ، وَغَيْرُ الْمُشْتَقِّ هُوَ عَطْفُ الْبَيَانِ.

وَسَيَبْوِيهِ لَمْ يُفَرِّدْ لَهُ بَابًا، لَكِنْ ذَكَرَهُ فِي ضِمَنِ الْأَبْوَابِ^(٤).

وَهَذَا الْقِسْمُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ الْجَوَامِدِ، وَأَكْثَرُ مَا يَتَبَيَّنُ فِي النَّدَاءِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصِّفَةِ إِلَّا تَحْمُلُ الضَّمِيرِ وَالِاشْتِقَاقِ، وَمِنْ ذَلِكَ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ غُلَامٌ / ٤٠٦ زَيْدٌ، فَ(غُلَامٌ

(١) فِي اللَّمَعِ: وَكَذَلِكَ: رَأَيْتُ.

(٢) اللَّمَعُ ٩٠.

(٣) سَقَطَ مِنْ د.

(٤) ذَكَرَهُ ضَمِنَ بَابِ النَّدَاءِ ٢/ ١٨٤-١٨٥.

زَيْدٍ) لَا يَكُونُ بَدَلًا مِنَ الرَّجُلِ وَلَا وَصْفًا لَهُ؛ لِأَنَّ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَا يُوصَفُ بِمَا يُضَافُ إِلَى الْعَلَمِ، وَكُلُّ صِفَاتِ الْإِشَارَةِ عَطْفُ بَيَانٍ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا اشْتِقَاقَ فِيهَا.

وَجَمَاعَةٌ يُسَمُّونَهُ صِفَةً^(١)؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ قَدْ يَقَعُ بَعْدَهَا مَا لَا يُشْتَقُّ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ، وَأَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ لَيْسَتْ كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهَا وَصَفَتْهَا بِمِثْلِ شَيْءٍ وَاحِدٍ كَمَا بَيَّنَّا، فَجَازَ أَنْ يُسَمَّى نَحْوُ الرَّجُلِ وَالْمَرَأَةِ مَعَهُ وَصْفًا؛ وَلِأَنَّ كُلَّ وَصْفٍ فَإِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ لِأَجْلِ الْمَوْصُوفِ، وَإِنَّمَا الْإِشَارَةُ جِيءَ بِهَا لِأَجْلِ وَصْفِهَا.

وَمِمَّا يَفْرُقُ بَيْنَ عَطْفِ الْبَيَانِ وَالْبَدَلِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ لِلرَّجُلِ لَهُ أَخٌ وَاحِدٌ: مَرَرْتُ بِأَخِيكَ زَيْدٍ، كَانَ (زَيْدٍ) بَدَلًا، وَلَمْ يَكُنْ عَطْفَ بَيَانٍ، وَلَوْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَقُلْتَ: مَرَرْتُ بِأَخِيكَ زَيْدٍ، كَانَ (زَيْدٍ) عَطْفَ بَيَانٍ.

وَلَمَّا كَانَ عَطْفُ الْبَيَانِ كَالْوَصْفِ كَانَ لِإِزَالَةِ اللَّبْسِ، وَلَا لَبَسَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى فِي مِثَالِ عَطْفِ الْبَيَانِ: يَا أَخَانَا زَيْدًا، فَلَيْسَ (زَيْدٌ) بِوَصْفٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُشْتَقٍّ، وَلَا بَدَلًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَبْنِيٍّ، وَلَوْ كَانَ بَدَلًا لَكُنْتَ تَقُولُ: يَا أَخَانَا زَيْدٌ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ عَطْفُ بَيَانٍ.

وَقَالَ الْفَارِسِيُّ: إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَاحِدٍ، فَـ(وَاحِدٌ) عَطْفُ بَيَانٍ^(٢)؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ، وَكَذَلِكَ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ زَيْدٌ، (زَيْدٌ) عَطْفُ بَيَانٍ / ٤٠٧ وَلَيْسَ بِبَدَلٍ مِنَ الرَّجُلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ مَوْقِعُهُ، فَإِنْ أَبْدَلْتَهُ مِنْ (أَيٍّ) جَازَ، وَبَنَيْتُهُ عَلَى الضَّمِّ، وَكَذَلِكَ: يَا هَذَا زَيْدٌ وَزَيْدًا، رَفَعًا وَنَصْبًا.

(١) انظر هذه المسألة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٧/١، وشرح التسهيل ٣٢٠/٣-٣٢١، ٣٢٦، والمقاصد الشافعية ٤٣/٥-٤٤.

(٢) ذهب الفارسي إلى أن عطف البيان يكون في النكرة تابعاً لنكرة، وهو رأي الكوفيين، وهو اختيار ابن جني والزمخشري، وابن عصفور وابن مالك. وجعل بعضهم منه قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]. انظر: شرح التسهيل ٣٢٦/٣، وارتشاف الضرب ١٩٤٣/٤، والدر المنون ٨٠/٧، ٤٠٨/٨، والمقاصد الشافعية ٤٦/٥-٤٩.

قال أبو الفتح:

«بَابُ الْعَطْفِ»

وَهُوَ عَطْفٌ^(١) النَّسَقِ، وَحُرُوفُهُ عَشْرَةٌ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثَمَّ، وَأَوُ، وَلَا، وَبَلْ، وَلَكِنْ الْحَفِيفَةُ، وَأَمَّ، وَإِمَّا مَكْسُورَةٌ مُكَرَّرَةٌ، وَحَتَّى، وَقَدْ مَضَى ذِكْرُهَا^(٢).

قَالَ سَعِيدٌ: بَعْضُهُمْ يَجْعَلُ حُرُوفَ الْعَطْفِ ثَلَاثَةً حَسَبُ، وَهُوَ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ^(٣)، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثَمَّ، وَيَجْعَلُ أَصْلَ الثَّلَاثَةِ الْوَاوُ^(٤)، وَهَذَا قَوْلُ وَاهٍ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ حُرُوفَ الْعَطْفِ اثْنَيْ عَشَرَ حَرْفًا، وَيَزِيدُ عَلَيْهَا لَيْسَ، وَكَيْفَ، وَهُوَ هَشَامٌ، وَيَجْعَلُ (كَيْفَ) عَاطِفَةً بَعْدَ النَّفْيِ^(٥)، فَتَقُولُ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ فَكَيْفَ أَخُوهُ، وَمَا رَأَيْتُ زَيْدًا فَكَيْفَ أَخَاهُ، وَمَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَكَيْفَ أَخِيهِ، وَفِي هَذَا مَا فِيهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يُزِيلُ (كَيْفَ) وَيُدْخِلُ (لَيْسَ)^(٦).

فَوَجْهُهُ فَسَادُ أَنْ (كَيْفَ) حَرْفُ عَطْفٍ؛ أَلَمَّا اسْمٌ، وَلَمْ نَرِ اسْمًا عَاطِفًا.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُجِيءُ مُقَدِّمًا، وَيَدْخُلُ عَلَيْهِ فِي أَكْثَرِ الْمَوَاضِعِ حَرْفُ الْعَطْفِ، وَأَمَّا (لَيْسَ) فَهِيَ فِعْلٌ، وَالْعَاطِفُ لَا يَكُونُ فِعْلًا، وَتَكُونُ مُتَقَدِّمَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَّبَعَ شَيْئًا. وَيَسْتَدِلُّ الْكُوفِيُّ^(٧) عَلَى كَوْنِهَا عَاطِفَةً بِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٨): ٤٠٨ /

(١) سقط (عطف) من اللمع.

(٢) اللمع ٩١.

(٣) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه. (ت ٣٤٧هـ) نحوي بارز، أخذ عن المبرد وابن قتيبة، وكان شديد الانتصار لمذهب البصريين، له تصانيف جيدة، طبع منها: تصحيح الفصح. انظر: تاريخ بغداد ٨٥/١١، ومعجم الأدباء ١٥١١/٤، وإنباه الرواة ١١٣/٢.

(٤) انظر هذا القول منسوباً لابن درستويه في توجيه اللمع ٢٨٣، وشرح المفصل ٨٩/٨، والبحر المحيط للزركشي ٣٢٢/٢. ولم يعتد أبو حيان بقول ابن درستويه، فقد قسم حروف العطف إلى قسمين، قسم متفق على أنه من حروف العطف، وهو: الواو والفاء وثمَّ، وأو، وبَلْ، وَلَا، وقسم مختلف فيه... انظر: الارتشاف ١٩٧٥/٤.

(٥) رأي هشام في ارتشاف الضرب ١٩٧٧/٤، ١٩٧٩، وهشام بن معاوية الضرب ٢٩٣.

(٦) وهم الكوفيون. انظر رأيهم في شرح التسهيل ٣٤٣/٣، ٣٤٦، وارتشاف الضرب ١٩٧٧/٤.

(٧) جاء في مجالس ثعلب (٥١٥/٢): «... والفراء يقول: إذا حسنت (ليس) في موضع (لا) جاز، وأنشد: إنما يجزي...». وانظر: نسبة القول إلى الكوفيين في شرح التسهيل ٣٤٦/٣، والتذيل والتكميل ١٥١/٤ ب.

(٨) هو لبيد بن ربيعة.

وَإِذَا جُوزِيَتْ قَرْضًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ^(١)
وَيَقُولُ عَلَى هَذَا: جَاءَنِي رَجُلٌ لَيْسَ زَيْدٌ، وَرَأَيْتُ رَجُلًا لَيْسَ زَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَيْسَ
زَيْدٌ، وَهَذَا الْبَيْتُ لَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ خَبَرٌ (لَيْسَ) فِي الْبَيْتِ مُحذُوفًا تَقْدِيرُهُ: لَيْسَ الْجَمَلُ
يَجْزِي^(٢)، وَحَسَنَ حَذْفَ الْخَبَرِ شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا: مَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّنْفِي، فَأَشْبَهَتْ (لَا)، فَجَازَ
حَذْفُ الْخَبَرِ مَعَهَا، كَمَا جَازَ فِي (لَا). وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ مَا نَابَ عَنِ الْخَبَرِ، وَإِذَا
كَانَ قَدْ حُذِفَ خَبَرُ (إِنَّ) فَالْأَوَّلَى حَذْفُ خَبَرٍ (لَيْسَ)، قَالَ الشَّاعِرُ:
إِنَّ مَحَالًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا وَإِنْ فِي السَّفَرِ لَوْ مَضَوْا مَهَالًا^(٣)
وَقَالَ:

سَوَى أَنْ قَوْمًا مِنْ قُرَيْشٍ تَقَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْأَكَارِمَ نَهَشَلَا^(٤)
وَرَوَى ابْنُ السَّكَيْتِ أَنَّ الْفَرَّاءَ سَأَلَ أَعْرَابِيًّا: (إِنَّ الزَّبَابَةَ فَأَرَةُ الْبَرِّ) فَقَالَ: إِنَّ الزَّبَابَةَ وَإِنَّ
الْفَأْرَةَ، أَيْ: الزَّبَابَةُ زَبَابَةٌ وَإِنَّ الْفَأْرَةَ فَأَرَةٌ^(٥).

(١) البيت من الرمل.

روي: (أقرضت) بدل (جوزيت)، و(غير الجمل) بدل (ليس الجمل).

يقول: من جازاك بشيء فردده عليه، فإن الذي يجزي بما يعامل به من حسن وقبيح هو الإنسان ليس البهيمة.
(عن الديوان).

انظر: ديوان لبيد ١٢٣، والكتاب ٣٣٣/٢، والمقتضب ٤/٤١٠، ومجالس ثعلب ٢/٥١٥، والأصول ١/٢٨٦،
٣٠١، ومعاني القرآن للنحاس ١/٢٤٧، وشرح أبيات سيويه ٢/٤٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٣٧٠،
ودلائل الإعجاز ٣٥٣، وتفسير ابن عطية ٢/١١٥، وخزانة الأدب ٩/٢٩٦.

(٢) هذا تقدير سيويه فيما رواه عنه ثعلب، ولم أجده في كتابه، قال بعد أن أورد البيت: «قال سيويه: يقول: ليس
الجمل يجزي، فجعله فعلاً محذوفاً واستراح». انظر: مجالس ثعلب ٢/٥١٥.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) قال السيرافي: «يُحْكَى أَنَّ أَعْرَابِيًّا قِيلَ لَهُ: الزَّبَابَةُ الْفَأْرَةُ، فَقَالَ: إِنَّ الزَّبَابَةَ، وَإِنَّ الْفَأْرَةَ، وَتَقْدِيرُهُ: إِنَّ الزَّبَابَةَ زَبَابَةٌ
وَإِنَّ الْفَأْرَةَ فَأَرَةٌ» (شرح الكتاب ٨/٨ أ)، وقال ابن سيده: «قِيلَ: الزَّبَابُ جِنْسٌ مِنَ الْفَأْرِ لَا شَعْرَ عَلَيْهِ، وَالْجَمْعُ
الزَّبَابُ، وَقِيلَ: الزَّبَابُ الْفَأْرُ. قَالَ الْفَارِسِيُّ: قِيلَ لِأَعْرَابِيٍّ: الزَّبَابَةُ وَالْفَأْرَةُ سَوَاءٌ، فَقَالَ: إِنَّ الزَّبَابَةَ وَإِنَّ الْفَأْرَةَ.

ذَهَبَ إِلَى الْخِلَافِ مِنْهُمَا، وَأَرَادَ: إِنَّ الزَّبَابَةَ زَبَابَةٌ وَإِنَّ الْفَأْرَةَ فَأَرَةٌ» (المخصص ٨/٩٨).

وَقَالَ الْفَارِسِيُّ وَغَيْرُهُ: حُرُوفُ الْعَطْفِ تِسْعَةٌ^(١)، وَأَزَالُوا (إِمَّا) مِنَ الْعَطْفِ^(٢)، وَسَبَبُ ذَلِكَ نَذْرُهُ عِنْدَ ذِكْرِنَا لَهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا ثَمَانِيَةً^(٣)، وَيُزِيلُ (إِمَّا) وَ(حَتَّى) مِنْهَا، وَيَقُولُ: (حَتَّى) حَرْفٌ جَرٌّ، وَلَيْسَ لَهَا فِي الْعَطْفِ نَصِيبٌ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «فَهَذِهِ الْحُرُوفُ تَجْتَمِعُ كُلُّهَا فِي إِدْخَالِ الثَّانِي فِي إِعْرَابِ الْأَوَّلِ. / ٤٠٩ وَمَعَانِيهَا مُخْتَلِفَةٌ»^(٤).

قَالَ سَعِيدٌ: الْمَعْمُولُ بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ الْعَامِلَ فِيهِ الْعَامِلَ الْأَوَّلَ بِتَوَسُّطِ الْحَرْفِ^(٥)، وَيَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو الظَّرِيفَانِ، إِجْمَاعًا، فَلَوْ كَانَ الْعَامِلُ فِي الثَّانِي غَيْرَ الْعَامِلِ فِي الْأَوَّلِ لَمْ يُجَزَّ: الظَّرِيفَانِ، عِنْدَ مَنْ مَنَعَ: جَاءَ زَيْدٌ وَأَتَى عَمْرُو الظَّرِيفَانِ، وَهُوَ ابْنُ السَّرَاجِ^(٦)، وَلَوْ كَانَتْ الْوَائِ عَامِلَةً لَعَمِلَتْ شَيْئًا وَاحِدًا، وَمَا بَعْدَهَا يَكُونُ عَلَى حَسَبِ مَا قَبْلَهَا، فَتَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، فَلَمَّا اخْتَلَفَ مَا بَعْدَ الْوَائِ عُلِمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ عَامِلَةً، وَأَيْضًا فَإِنَّكَ تَقُولُ: أَعْلَمَ جَعْفَرُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ، وَبَكَرُ خَالِدًا مُحَمَّدًا خَيْرَ النَّاسِ، وَيَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ الظَّرُوفُ وَالْمَصْدَرُ وَالْأَحْوَالُ وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَلَا يَكُونُ ثُمَّ شَيْءٌ مُضْمَرٌ عَامِلٌ لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ، مِنْهَا أَنَّ الْعَامِلَ الْجَارَ لَا يُضْمَرُ فِي الْغَالِبِ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنْ زَيْدٍ وَإِنْ عَمْرٍو^(٧)،

(١) انظر: الإيضاح العضدي ٢٩٥.

(٢) نص الفارسي على خروجها عن حروف العطف في كتاب الشعر ٧/٨-٨. وإزالتها من حروف العطف مذهب يونس وابن كيسان. كما في شرح التسهيل ٣/٣٤٣-٣٤٤. وعبد القاهر الجرجاني كما في المقتصد ٢/٩٤٥.

(٣) أخرج الكوفيون (حتى) من حروف العطف. انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٩٩٨.

(٤) اللمع ٩١.

(٥) هذا رأي سيبويه. انظر: الكتاب ١/٤٣٧، وشرح السيرافي ٢/١٥٠ ب.

(٦) قال: «وتقول: هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمٌ، فهذا ينتصب؛ لأنَّ الهاءَ التي في (معه) معرفة، وانتصابه عندي بفعل مضمر، ولا يجوز نصبه على الحال، لاختلاف العاملين؛ لأنه لا يجوز أن يعمل في شيء عاملان» (الأصول ٢/٤٠). وانظر النقل عنه في: الارتشاف ٤/١٩٢٤، والمساعد ٢/٤١٤، والتصريح ٣/٤٨٧.

(٧) رواه سيبويه عن يونس قال: «... وَمِنْ ثَمَّ قَالَ يُونُسُ: «أَمَرُّ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرٍو» يَعْنِي إِنْ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَوْ مَرَرْتُ بِعَمْرٍو» الكتاب ١/٢٦٣.

وَهُوَ شَاذٌّ، فَإِذَا قُلْنَا: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، جَرَرْتُ (عَمْرٍو)، وَلَمْ يُجْزَ أَنْ يُضْمَرَ حَرْفُ الْجَرِّ عَلِمْنَا أَنَّ الْجَرَّ لِلْبَاءِ الْأُولَى.

وَأَيْضاً فِيهِمْ أَجَازُوا: زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمراً وَأَخَاهُ، وَلَمْ يُجْزُوا: زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمراً وَضَرَبْتُ أَخَاهُ.

وَأَيْضاً فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ مَا لَا يَصِحُّ ظُهُورُ الْعَامِلِ بَعْدَهُ، / ٤١٠ وَهُوَ (لا)، وَيُشِيدُ هَذَا الْقَوْلَ أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ بِالْعَاطِفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لَمْ تَحْكُ، فَلَوْ كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ فِعْلاً مُضْمِراً لَحَكَيْتَ.

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْوَائِ هِيَ الْعَامِلَةُ^(١)، فَحُجَّتُهُ أَنَّ الْعَامِلَ الْأَوَّلَ قَدْ اشْتَغَلَ بِمَعْمُولِهِ، وَلَا شَيْءَ فِي الْكَلَامِ غَيْرُ الْحَرْفِ، وَالْمَعْمُولُ لَا يَعْمَلُ فِي نَفْسِهِ، وَأُفْسِدَ قَوْلُهُ بِعَدَمِ الْحِكَايَةِ أَيْضاً، وَعَلَيْهِ أَنْ يُقَالَ: لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا (زَيْدًا وَعَمْرًا) مِنْ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، لَمْ تَحْكُ، وَلَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْعَامِلَ الَّذِي تَدَّعِيهِ غَيْرُ مَوْجُودٍ مَعَ الْمَعْمُولِ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ: أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٍو؟ فَيَكُونُ اسْتِفْهَامًا مُتَّصِلًا، وَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ مُرَادًا كَانَ عَلَى تَقْدِيرٍ: أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ قَامَ عَمْرٍو، فَيَكُونُ مُنْقَطِعًا، وَفِي كَوْنِهِ مُتَّصِلًا عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا فِعْلَ مَعَهُ مُقَدَّرٌ، فَثَبَّتَ أَنَّهُ مُرْتَفِعٌ بِالْعَاطِفِ، أَعْنِي الْحَرْفَ دُونَ الْفِعْلِ، وَأَيْضاً فَإِنَّكَ تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ، فَلَوْ كَانَ (عَمْرٍو) مُنْتَصِبًا بَعِيرٍ (إِنَّ) الْأَوَّلَى لَكَانَ مُنْتَصِبًا بِـ (إِنَّ) مُضْمَرَةً وَ(إِنَّ) لَا تُضْمَرُ وَتَعْمَلُ، وَلِهَذَا لَمْ يُجْزَ الْعَطْفُ عَلَى عَامِلَيْنِ.

وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْعَامِلَ الْحَرْفَ بِالنِّيَابَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَارِسِيِّ^(٢) وَابْنِ جَنِي^(٣)، احْتَجَّ بِأَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ (عَمْرٍو) مِنْ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَالْوَائِ مَعَهُ لَحَكَيْتَ، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ عَامِلَةً لَمْ تَحْكُ، وَالَّذِي يَدْفَعُ هَذَا أَنَّ هَذَا / ٤١١ الْحَرْفَ يَتَّبِعُ مَا بَعْدَهُ مَا قَبْلَهُ، فَإِذَا ثَبَّتَ لَهُ حُكْمٌ فِي مَحَلٍّ وَعُدِمَ مَتَّبِعُهُ لَمْ يَتَّغَيَّرْ عَنْ حَالِهِ.

(١) قال الفارسي: «وصفة حروف العطف أن تشترك الاسم أو الفعل في إعراب ما قبله» (الإيضاح العضدي ٢٩٥).

(٢) نسبه ابن يعيش له في: شرح المفصل ٧٥/٣.

(٣) لم أجد هذا القول منسوباً له، وإنما قوله الذي يليه.

وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْعَامِلَ فِي الثَّانِي [فِعْلٌ] ^(١) مَقْدَرٌ غَيْرُ الْأَوَّلِ ^(٢)، وَيَحْتَجُّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٣):

يَا دَارَ عَفْرَاءٍ وَدَارَ الْبَخْدَنِ

ثُمَّ قَالَ:

فِيكَ الْمَهَا مِنْ مُطْفِلٍ وَمُشْدِنٍ ^(٤)

فَعَلِمْتَ أَنَّهُمَا دَارٌ وَاحِدَةٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ^(٥):

أَيَا بِنَةَ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنَةَ مَالِكٍ وَيَا بِنَةَ ذِي الْبُرْدَيْنِ وَالْفَرَسِ الْوَرْدِ

ثُمَّ قَالَ:

إِذَا مَا صَنَعْتَ الزَّادَ فَالْتَمِسِي لَهُ أَكِيلاً فَإِنِّي لَسْتُ أَكِلُهُ وَخَدِي ^(٦)

(١) تكملة من د.

(٢) نسبه الرضي للفارسي عن كتابه (الإيضاح الشعري)، ولم أجده في المطبوع. انظر: شرح الكافية ٩٦٥/٢/١. وهو رأي ابن جني. انظر: سر الصناعة ٦٣٨/٢، والخصائص ٤٠٩/٢.

(٣) هو رؤية بن العجاج.

(٤) من الرجز.

روي: (بك) بدل (فيك).

البخدن: اسم. (عن الجمهرة).

انظر: ديوان رؤية ١٦١، والكتاب ١٨٨/٢ (الأول)، وجمهرة اللغة ١١١٦/٢ (بعلبكي)، وشرح أبيات سيبويه ٤٦٠/١، والمخصص ٢٩/٣، ١٦١ (الأول)، وتحصيل عين الذهب ٣٠٨ (الأول).

(٥) اختلف في قائله فقييل:

أ- حاتم الطائي.

ب- أبو الجؤاس الحارثي.

ج- قيس بن عاصم المنقري. وهو الذي صححه أحمد شاكر. انظر هامش لباب الآداب.

(٦) البيتان من الطويل.

روي: (النهد) بدل (الورد)، و(أكله) بدل (أكله).

انظر: ديوان حاتم ٢٩٤-٢٩٥ (في الشعر المنسوب له وليس له)، والبيان والتبيين ٣٠٩/٣-٣١٠، والكامل ٧٠٩/٢، والأغاني ٦٨/١٤-٦٩، وشرح مشكلات الحماسة ٤٦٧ (الأول)، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٦٦٨/٤، وأمثالي المرتضى ١٦١/٢، ولباب الآداب لابن منقذ ١٢٠، والحماسة البصرية ١٢٩٨/٣، وحاشية البغدادى على شرح بانت سعاد ١٢٤/١.

فَعَلِمْتَ أَنَّهُ بِنْتُ وَاحِدَةٍ، فَلَمَّا كَرَّرَهَا عَلِمْتَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: قَامَ غُلَامٌ زَيْدٌ وَعَمَرُو، وَهُوَ لُهُمَا أَنَّ [ليس] ^(١) ثُمَّ غُلَامًا آخَرَ جَارًّا لِعَمَرُو، فِي الْبَيْتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيفًا وَرُحْمًا ^(٢)

و(الرُّمَحُ) لَا يَنْتَصِبُ بِـ(مُتَقَلِّدٍ)، وَإِنَّمَا هُوَ: وَمُتَقَلِّدًا رُحْمًا.

فَأَمَّا الْإِعْتِرَاضُ بِعَدَمِ الْحِكَايَةِ فَلَأَجْلِ عَدَمِ صُورَةِ الْفِعْلِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا زَيْدًا مِنْ قَوْلِكَ: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، أَعَرَبْتُهُ، وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ آخَرَ نَائِبًا عَنِ الْمُظْهَرِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ ^(٣).

وَأَمَّا الْإِعْتِرَاضُ بِقَوْلِهِمْ: زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ، وَامْتِنَاعُ الْمَسْأَلَةِ لَوْ ظَهَرَ الْفِعْلُ فَلَا حِثْرَامَ / ٤١٢ اللفظ، أَلَا تَرَى إِلَى إِدْخَالِهِمْ (إِنَّ) مَعَ (مَا) الزَّمَانِيَّةِ وَتَأْخِيرِهِمُ اللَّامَ عَنِ الْمُبْتَدَأِ مَعَ (أَنَّ) الَّتِي بِمَعْنَى نَعَمْ؟

وَهَذِهِ الْحُرُوفُ تَجْتَمِعُ فِي إِعْرَابِ الثَّانِي بِإِعْرَابِ الْأَوَّلِ، مَا لَمْ يَكُنْ ثُمَّ عَلَّةٌ، لَكِنْ تَخْتَلِفُ أَحْكَامُهَا.

فَمِنْهَا مَا يُدْخِلُ الثَّانِي فِي حُكْمِ الْأَوَّلِ لَفْظًا وَمَعْنَى.

وَمِنْهَا مَا تُدْخِلُهُ لَفْظًا وَلَا يَدْخُلُهُ مَعْنَى.

وَلَيْسَ فِيهَا مَا يُدْخِلُ الثَّانِي فِي حُكْمِ الْأَوَّلِ مَعْنَى لَا لَفْظًا.

وَتَجْتَمِعُ فِي أَنَّ مَا بَعْدَهَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ فِي

الْوَاوِ، قَالَ الشَّاعِرُ ^(٤):

جَمَعْتَ وَبُخْلًا غِيَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِلَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي ^(٥)

(١) زيادة يقتضيهما السياق.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر المسألة في: الإنصاف ٨٢/١.

(٤) هو يزيد بن الحكم الثقفي.

(٥) البيت من الطويل.

روي: (وفحشاً) بدل (وبخلاً)، و(خلاً ثلاثاً) بدل (ثلاث خلال).

الشاهد فيه: تقديم ما بعد الواو (المعطوف) على ما قبلها (المعطوف عليه) ضرورة.

فَأَمَّا قَوْلُهُ^(١):

أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ^(٢)
فَمَتَّأَوَّلٌ عَلَى تَقْدِيرِ عَطْفِ (رَحْمَةُ اللَّهِ) عَلَى الْمُضْمَرِ فِي (عَلَيْكَ)، وَ(السَّلَامُ) مُبْتَدَأٌ^(٣)،
وَهَذَا يُقَوِّي [قَوْلَ]^(٤) مَنْ قَالَ إِنَّ (مَالاً) مِنْ قَوْلِكَ: عَلَيْكَ مَالٌ، مَرْفُوعٌ بِالِابْتِدَاءِ. وَأَجَازُوا:
قَامَ وَزَيْدٌ عَمَرُو، وَأَحْسَنُ مِنْهُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ: ضَرَبْتُ وَزَيْدًا عَمَرًا، فِي الشَّعْرِ، وَلَا يُجُوزُ وَزَيْدًا
ضَرَبْتُ عَمَرًا، وَلَا يُجُوزُ فِي الْمَخْفُوضِ^(٥)، وَلَمْ يُجَازُوا: إِنَّ وَعَمَرًا زَيْدًا قَائِمَانِ؛ لِأَنَّ (إِنَّ) أَدَاةٌ،
وَيُجَازُونَ: كَيْفَ وَعَمَرُو زَيْدًا، وَيَقُولُونَ: كُلُّ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ رَافِعًا لَمْ تَلِهَ الْوَاوُ، نَحْوُ: هَلْ
وَزَيْدٌ عَمَرُو قَائِمَانِ^(٦)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (كَيْفَ) رَافِعَةٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّ، / ٤١٣ وَالْمَنْصُوبُ
بِمِثْلَةِ الْمَرْفُوعِ فِي التَّقْدِيمِ كَمَا أَنْشَدْنَا، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٧):

لَعَنَ الْإِلَهِ وَزَوْجَهَا مَعَهَا هِنْدَ الْهُنُودِ طَوِيلَةَ الْبُظْرِ^(٨)

انظر: الأصول ٣٢٦/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣١٦/٥، وأملالي القالي ٦٨/١، والخصائص ٣٨٣/٢، وأملالي
ابن الشجري ٢٧١/١، ٢٧٥، وضرائر الشعر ٢١٠، وجمع الهوامع ٢٢٠/١، وخزانة الأدب ١٣٠/٣.

(١) نسب إلى الأحوص.

(٢) البيت من الوافر.

رواه ثعلب عجزه:

بُرُودُ الظِّلِّ شَاعَكُمْ السَّلَامُ

أي: تبعكم. فلا شاهد فيه على هذه الرواية.

ذات عرق: موضع. والنخلة: كناية عن امرأة. وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهماهم عن ذكر النساء في
أشعارهم، فصاروا يكون عنهن بالشجر وغيرها. (عن الحلل).

انظر: شعر الأحوص هامش ص: ٢٣٩، ومجالس ثعلب ٢٣٩/١، والأصول ٣٢٦/١، ٢٢٦/٢، والجمل ١٤٨،
وإعراب القرآن للنحاس ٤٠٠/١، والخصائص ٣٨٦/٢، والحلل ١٨٩، وأملالي ابن الشجري ٢٧٦/١، ومغني
اللبيب ٤٦٧، وخزانة الأدب ٣٩٨-٣٩٩.

(٣) هذا تأويل سيبويه كما في الحلل ١٩٠، وقد أخذ به ابن جني في الخصائص ٣٨٦/٢.

(٤) تكملة من د.

(٥) انظر: الأصول ٧٧/٢، والجمع ١٤١/٢.

(٦) انظر: الأصول ٧٧/٢.

(٧) هو حسان بن ثابت رضي الله عنه، يهجو أباسفيان بن الحارث، وزوجه هند بنت عتبة قبل إسلامهما.

(٨) البيت من الكامل.

وَإِنَّمَا لَمْ يُجْزِ الْعَطْفُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهَا مَا يَرَفَعُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُبْتَدَأً أَوْ فِي حُكْمِ الْمُبْتَدَأِ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يُجِيزُهُ مُبْتَدَأً: وَزَيْدٌ عَمَرُو قَائِمَانِ، وَ(إِنَّ) بِمِثْلَةِ الْإِبْتِدَاءِ، وَهِيَ لَا تَرْفَعُ عِنْدَ كُوفِيٍّ^(١). وَتَقُولُ: زَيْدٌ رَغِبَ فِيكَ وَعَمَرُو، زَيْدٌ فِيكَ رَغِبَ وَعَمَرُو، وَلَا يُجُوزُ: زَيْدٌ فِيكَ وَعَمَرُو رَغِبَ؛ لِأَجْلِ الْفَصْلِ وَتَقْدَمِ الْمَعْطُوفِ عَلَى الْعَامِلِ، وَلَا يُجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى (زَيْدٍ)، لِلْفَصْلِ، وَلَكَانَ يَجِبُ أَنْ تَقُولَ: رَغِبَا، وَيُجُوزُ أَنْ تَقُولَ: رَغِبَ، لَوْلَا الْفَصْلُ^(٢).

وَيُجُوزُ: زَيْدٌ رَاغِبٌ وَعَمَرُو فِيكَ، إِنْ عَطَفْتَهُ عَلَى الْمَضْمَرِ، فَإِنْ عَطَفْتَهُ عَلَى (زَيْدٍ) لَمْ يُجْزَ لِلْفَصْلِ.

وَتَقُولُ: زَيْدٌ وَعَمَرُو قَامَا، وَيُجُوزُ: زَيْدٌ وَعَمَرُو قَامَ، عَلَى حَذْفِ خَبَرِ أَحَدِهِمَا، وَتَقُولُ: زَيْدٌ ثُمَّ عَمَرُو قَامَ، وَزَيْدٌ فَعَمَرُو قَامَ، وَقَدْ جَوَزَ بَعْضُهُمْ: قَامَا، مَعَ الْفَاءِ وَثُمَّ^(٣)، وَالْأُولَى: قَامَ، وَلَا يُجِيزُونَ مَعَ (أَوْ) وَ(إِمَّا) وَ(لَا) إِلَّا التَّوْحِيدَ؛ لِأَنَّكَ لَوْ ثَبَّتَ الْقِيَامَ مَعَ (أَوْ) جَعَلْتَهُ لُهُمَا، وَهُوَ لِأَحَدِهِمَا^(٤)، وَقَدْ جَوَزُوا تَقْدِيمَ الْفَاءِ وَ(ثُمَّ) عَلَى مَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا، وَنُبَيِّنُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ، وَجَوَزَهُ أَيْضاً فِي (أَوْ)، وَأَنْشَدُوا فِي (ثُمَّ):

أَاطَّلَالَ سَعْدَى بِالسَّبَاعِ فَحُمَّتِ سَأَلْتُ فَلَمَّا اسْتَعْجَمْتُ ثُمَّ صَمَّتِ^(٥)

/ ١١٤ يُرِيدُ: سَأَلْتُ فَحُمَّتْ فَلَمَّا صَمَّتْ ثُمَّ اسْتَعْجَمْتُ، كَمَا قَالَ^(٦):

الشاهد فيه: تقدم المعطوف على المعطوف عليه ضرورة.

انظر: ديوان حسان ٢٨٢، وتاريخ الطبري ٧٠/٢، والأغاني ١٩٢/١٥، والمقرب ٢٥٧، وجمع الهوامع ١٤١/٢.

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٣١٠-٣١١، والإنصاف ١٥٣، والتبيين ٣٣٣.

(٢) انظر: الأصول ٧٦/٢.

(٣) انظر: الأصول ٧٧/٢، والجمع ١٤١/٢.

(٤) انظر: الأصول ٧٦-٧٧.

(٥) البيت من الطويل.

وهو لكثير عزة.

روي (بالتثنية) بدل (السباع).

انظر: ديوان كثير ٥٨، ومعجم ما استعجم ١٢٩٢/٤، ومعجم البلدان ٣٢٩/٥، واللسان ١٤٩/٨ (سبع)،

وجمع الهوامع ١٤١/٢، والدرر اللوامع ١٥٨/٦.

(٦) هو امرؤ القيس.

صُمَّ صَدَاها وَعَفَا رَسْمُها فَاسْتَعْجَمَتْ عَنْ مَنْطِقِ السَّائِلِ^(١)
فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَاقِرًا فَإِنَّهُ أُولَىٰ بِيَهُمَا﴾^(٢) فَإِنَّ الْفَارِسِيَّ يَقُولُ: الضَّمِيرُ
يَرْجِعُ إِلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِظُ، لَا عَلَى نَفْسِ الْفِظِ^(٣)، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمَّا جَرَى ذِكْرُ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ
وَقَعَتِ الدَّلَالَةُ مِنَ الْفِظِ عَلَيْهِمَا؟ وَمِمَّا جَاءَ فِي (أَوْ) قَوْلُهُ^(٤):

لَا هُمْ إِنْ عَامَرَ بَنَ عَمْرٍو

الْأَعْوَرَ الْأَعْسَرَ أَوْ لَا أَدْرِي

أَخَذَهَا عَائِدَةً بِحَجَرٍ^(٥)

كَأَنَّهُ قَالَ: أَخَذَهَا عَائِدَةً بِحَجَرٍ أَوْ لَا أَدْرِي، وَعَلَى هَذَا تَأَوَّلَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ^(٦):

أَنَا الْبَطْلُ الْحَامِي الذَّمَّارَ وَإِنَّمَا يُدْفَعُ عَنْ أَحْسَائِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي^(٧)

(١) البيت من السريع.

صم صداها: بادت حتى لم يكن لها صوت. (عن الديوان).

انظر: ديوان امرئ القيس ١٧٢ (السندوبي)، والعين ١٣٩/٧ (صدي)، والزاهر ٢٨٨/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٧/١، والخصائص ٧٦/٣، ومقاييس اللغة ٣١٤/٣ (صدي)، ٢٤٠/٤ (عجم)، والمخصص ٨٧/١، واللسان ٣٤٥/١٢ (صمم).

(٢) النساء: ١٣٥.

(٣) لم أجد قول الفارسي هذا في الآية، وإنما وجدته تكلم عن قول الراجز الذي منه:

أحجراً أم مدرّاً تراهما

فقال: كان القياس: أحجر أم مدرّ تراهما... «فيحوز أن يقال: إن هذا في (أم) مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ

فَقِيرًا فَإِنَّهُ أُولَىٰ بِيَهُمَا﴾، ويجوز أيضاً أن يكون حمل على المعنى، لما كان الحجر والمدر المذكوران هنا هما القرنين،

فثنى، وإن كان في التقدير مفرداً، لأنه في المعنى للقرنين، وهما تثنية». انظر: كتاب الشعر ٢١٢/١-٢١٣.

(٤) هو عنترة. ولم أجد لها في ديوانه.

(٥) من الرجز.

انظر: البصريات ٥٧١/١، والشيرازيات ١٩٥/١، وضرائر الشعر ٢١١، والتذيل والتكميل ١٨٠/٤ ب،

وارتشاف الضرب ٢٤٣٢/٥.

(٦) هو الفرزدق.

(٧) البيت من الطويل.

روي صدره:

يُرِيدُ: مِثْلِي أَوْ أَنَا^(١)، وَهَذَا فِيهِ تَعَسُّفٌ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ قَدْ أَخَّرَ حَرْفَ الْعَطْفِ عَنِ (أَنَا)، وَأَوَقَعَهُ عَلَى (مِثْلِي)، وَإِنَّمَا يَرِدُ كَثِيرًا فِي الْوَاوِ كَمَا قَالَ^(٢):

ثُمَّ اشْتَكَيْتُ لِأَشْكَانِي وَسَاكِنِهِ قَبْرِ بَسْنَجَارٍ أَوْ قَبْرِ عَلَى قَهْدِ^(٣)
وَأَنْشَدَ^(٤):

كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَحْقَبَ لَاحَهُ وَرَمِي السِّفَا أَنْفَاسَهَا بِسَهَامِ
جَنُوبٌ ذَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ ذَبَابِ السَّيِّبِ صِيَامِ^(٥)

أَنَا الضَّامِنُ الرَّاعِي عَلَيْهِمْ وَإِنَّمَا

وروي: (الذائد) بدل (الحامي).

الذمار: ما لزمك حفظه مما يتعلق بك. وقيل: الذمار: العهد. (عن شرح شواهد المغني).

انظر: ديوان الفرزدق ٧١٢/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢٤٣/١، والحليبات ٢٢٨، والحجة للقراء السبعة ١٦٣/١، والمختص ١٩٥/٢، وغريب الحديث للخطابي ٦٣٦/١، وشرح اللمع لابن برهان ٧٤/١-٧٥، والبيان ١٣٧/١، وشرح التسهيل ١٤٨/١، ومغني اللبيب ٤٠٧، وشرح شواهد ٧١٨/٢، وشرح أبياته ٢٤٨/٥.

(١) لم أقف على من تأوّل هذا التأويل، وقال البغدادي: «...» وبيت الفرزدق قد قيل: إنه ضرورة، وادّعاء مراعاة المعطوف وهو (مثلي) عكس المسموع في نحو: ﴿أَشْكُنْ أَنْتَ ۖ أَجَنَّةٌ﴾ [البقرة: ٣٥]، (شرح أبيات مغني اللبيب ٢٥٣/٥).

(٢) هو صَنَانُ بن عباد اليشكري.

(٣) البيت من البسيط.

قوله: (ثم اشتكيت) عطف على البيت السابق له، وهو قوله:

لَوْ كَانَ يُشْكِي إِلَى الْأَمْوَاتِ مَا لَقِيَ الْـ — أَحْيَاءُ بَعْدَهُمْ مِنْ شِدَّةِ الْكَمَدِ

وسنجر، وقَهْد: موضعان. (انظر: معجم ما استعجم، ومعجم البلدان).

الشاهد فيه: أشكاني وساكنه قبر، التقدير: أشكاني قبر بسنجر وساكنه، فقدم المعطوف على المعطوف عليه.

انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢١٩ (رسالة)، وشرح الحماسة للمرزوقي ٨٠٤/٢، والحماسة بترتيب الأعلام ٢١/٢، ومعجم ما استعجم ٧٦٠/٣، ومعجم البلدان ٤١٨/٤، وضرائر الشعر ٢١١، وارتشاف الضرب ٢٤٣٢/٥.

(٤) لذي الرمة.

(٥) البيتان من الطويل.

روايته في مصادره: (لاحها) بدل (لاحه).

يُرِيدُ: جَنْوَبٌ وَرَمِي السَّفَا، وَقَدْ جَوَزَ ابْنُ السَّرَاجِ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمَرُو، وَيَكُونُ (عَمَرُو) مَضْرُوبًا، أَي: وَعَمَرُو كَذَلِكَ^(١).

قال / ٤١٥ أبو الفتح: «فَمَعْنَى الْوَائِ اجْتِمَاعُ، تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو، أَي: اجْتَمَعَ لُهُمَا الْقِيَامُ، وَلَا تَدْرِي كَيْفَ حَالُهُمَا^(٢) فِيهِ»^(٣).

قال سعيد: الواو لا تخلو أن تكون مُتَّصِلَةً بِالكَلِمَةِ اتِّصَالَ وَاوٍ (جَوْهَرٍ) أَوْ مُنْفَصِلَةً، فَإِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً فَلَا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ أَصْلًا أَوْ زَائِدَةً، فَلْأَصْلُ نَحْوُ: وَعَدْتُ، وَتَوَبْتُ، وَعَدُو، وَالزَّائِدَةُ تَكُونُ لِلْإِلْحَاقِ وَغَيْرِ الْإِلْحَاقِ، وَلَا تَكُونُ أَوَّلًا زَائِدَةً الْبَتَّةَ، فَالَّتِي لِلْإِلْحَاقِ نَحْوُ: حَوَقَلُ وَجَوَهَرَ وَجَهَوَرَ^(٤) وَسَنَوَرَ^(٥)، أَوْ لِلْمَدِّ نَحْوُ: عَجُوزُ، أَوْ لِلتَّكْثِيرِ نَحْوُ: قَمَحْدُوةٌ^(٦).

وَأَمَّا الْمُنْفَصِلَةُ^(٧) فَسَبْعُ وَاوَاتٍ: الْأُولَى: جَامِعَةٌ عَاطِفَةٌ. وَالثَّانِيَةُ: جَامِعَةٌ غَيْرُ عَاطِفَةٍ. وَالثَّالِثَةُ: وَاوُ قَسَمٍ. الرَّابِعَةُ: وَاوُ الْحَالِ. الْخَامِسَةُ: وَاوُ رُبٍّ. السَّادِسَةُ: عَامِلَةٌ فِي قَوْلِ

الأحقب: الحمار الوحشي الذي في موضع الحَقَبِ منه بياض، ولاحها: غيرها وأضرها، والضمير يعود إلى أولاد الأحقب. وجنوب: فاعل (لاح)، أي ربح من الجنوب. والسفا: شوك البهيمى. وأنفاسها: أنوفها، وهو موضع النفس. والسَّهَامُ: شوك البهيمى. يريد أن الرِّيحَ اقتلعت السفا فرمت به أنوف الحمير. والتناهي: جمع تَنْهِيَةٍ، وهي موضع ينتهي إليه السيل، فيقف فيه مدة حتى يجف. وذوت: جفت. والسَّيِّبُ: الذنب. يقول: أنزلت الجنوب بهذه الحمر يوماً شديداً الحر، فهي تذبُّ بأذنانها من شدة الحر. وقوله: كأننا: يشبه رواحلهم بهذه الحمر التي وصفها لشدة سرعة تلك الرواحل. (عن الديوان وشرح أبيات سيويه).

انظر: ديوان ذي الرمة ١٠٧١/٢-١٠٧٣، والكتاب ٩٩/٢-١٠٠، وشرح أبيات سيويه ٤٨٣/١، والمخصص ٢١٦/١٣، والحلل ١٨٩، واللسان ٣١٤/١٢ (سهم) (الأول)، والتذيل والتكميل ١٨٠/٤ أ، وشرح الأشموني (مع الصبان) ١١٨/٣-١١٩.

(١) وقد اشترط لجوازه أن يكون المحذوف معلوماً ولم يُلبس. انظر: الأصول ٧٨/٢.

(٢) في اللمع: كيف ترتيب حالهما.

(٣) اللمع ٩١.

(٤) جَهْوَرَ: من الجهر، وهو الإعلان، ويقال: فَرَسٌ جَهْوَرٌ: وهو ما ليس بأجش الصوت ولا أغن. انظر: اللسان ١٥٠/٤ (جهر).

(٥) السنور: من أسماء الهر. انظر: اللسان ٣٨١/٤ (سنر).

(٦) القمحدوة: هي الناتئة في القفا، منحدره عن الهامة، بحيث إذا استلقى الرجل أصابت الأرض من رأسه. انظر: اللسان ٣٦٨/٣ (قمحد).

(٧) في ج: الْمُتَّصِلَةُ، والتصويب من د.

الجرمي^(١)، ومُضمرةٌ بعدها (أَنْ) في قولِ سيبويه. السابعة: زائدةٌ في قولِ الكوفي^(٢).
فأما الجامعةُ العاطفةُ فالتّي نحنُ بصددِها، والواواتُ جُمعٌ قد ذكرناها في أبوابها، إلاّ
الواوَ الزائدةُ والعاطفةُ الجامعةُ.

فالنائدةُ نحو قولِهِ تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ ۞
۞﴾^(٣)، التّقديرُ فِيهِ عِنْدَهُمْ: حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا فَتُحَتَّ أَبْوَابُهَا، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشّاعِرِ^(٤):
حَتَّىٰ إِذَا قَمَلَتْ بُطُونُكُمْ وَرَأَيْتُمْ أَوْلَادَكُمْ شَبُّوا
٤١٦ /

وَقَلَبْتُمْ ظَهَرَ الْمَجْنِّ لَنَا إِنَّ اللَّئِيمَ الْغَادِرَ الْخَبَّ^(٥)
يُرِيدُ: قَلَبْتُمْ، وَقَالَ^(٦):
وَلَمَّا رَأَى الرَّحْمَنُ أَنَّ لَيْسَ فِيهِمْ رَشِيدٌ وَلَا نَاهٍ أَخَاهُ عَنِ الْعَدْرِ
وَصَبَّ عَلَيْهِمْ تَغْلِبَ بَنَةُ وَائِلٍ وَكَانُوا عَلَيْهِمْ مِثْلَ رَاغِيَةِ الْبَكْرِ^(٧)

(١) انظر رأي الجرمي في الإنصاف ٥٥٥/٢.

(٢) انظر رأي الكوفيين في: معاني القرآن للفراء ١٠٧/١، ٢٣٨، ٥١/٢، ومجالس ثعلب ٧٤/١، والإنصاف ٤٥٦/٢.

(٣) الزُّمَر: ٧٣.

(٤) هو الأسود بن يعفر.

(٥) البيتان من الكامل.

روي: (أبناءكم) بدل (أولادكم)، و(العاجز)، و(الفاحش) بدل (الغادر). و(الخبّ) بدل (الخب)، قال الفراء-
وقد ضبط بالفتح-: الخبُّ: الغدار، والخبُّ: الغدر. (معاني القرآن ٢٣٨/١).
قملت: كثرت. والبطون: القبائل. (عن المعاني الكبير).

انظر: الصبح المنير (أعشى نهشل) ٢٩٣-٢٩٤، ومعاني القرآن للفراء ١٠٧/١، ٢٣٨، ٥١/٢، وتأويل مشكل
القرآن ٢٥٤، والمعاني الكبير ٥٣٣/١، ومجالس ثعلب ٧٤/١، والمقتضب ٨١/٢، وشرح القصائد السبع ٥٥،
وسر صناعة الإعراب ٦٤٦/٢، وأمالي ابن الشجري ١٢١/٢، والإنصاف ٤٥٨/٢.

(٦) هو الأخطل.

(٧) البيتان من الطويل.

رواية الديوان: (أمال) بدل (صبّ) فلا شاهد فيه على هذه الرواية.

الراغية: الرُّغَاء، اسم فاعل بمعنى المصدر. والبكر: الصغير من الإبل. يريد بالبكر ولد ناقة صالح عليه السلام، فإنه

يُرِيدُ: صَبَّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿! " # \$ % & ﴾^(١)، يُرِيدُ: نَادِيَاهُ،
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ﴾^(٢)،
أَي: لِيَكُونَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿W V U T S R Q ﴾
X^(٣)، أَي: ضِيَاءٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ الْآيَاتُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ μ
¶ ﴾^(٤)، أَي: لِيَعْلَمَ اللَّهُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَن يَقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةً إِلَّا أَرْضَ ذَهَبًا وَلَوْ
أَفْتَدَى بِهِ ﴾^(٥)، أَي: لَوْ افْتَدَى بِهِ، وَأَنشَدُوا لِكُثِيرٍ^(٦) [عِزَّة]^(٧):
فَإِذَا وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا حِينَهُ فَإِذَا مَضَى شَيْءٌ كَانَ لَمْ يُفْعَلِ^(٨)

لما قتل قدار بن سالف الناقة رغا ولدوها، فصاح برغائه كل شيء له صوت، فهلكت ثمود عند ذلك، فضربتته
العرب مثلاً في كل هلكة عامة. (عن الخزانة).

انظر: شعر الأخطل ٤٤٢-٤٤٣، وتاريخ دمشق ٦٩/٧٠، وضرائر الشعر ٧٢، وشرح التسهيل ٣/٣٥٥،
١٠٣/٤، وشرح الكافية ١٣٢١/٢/٢، وخزانة الأدب ١١/٥٤.

(١) الصافات: ١٠٣-١٠٤.

(٢) الأنعام: ٧٥.

(٣) الأنبياء: ٤٨.

(٤) آل عمران: ١٤٠.

(٥) آل عمران: ٩١.

(٦) هو كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة الخزاعي، أبو صخر، (ت هـ)، شاعر أموي مجيد، كان رافضياً، واشتهر
بحبه لعزة الضمرية حتى نسب إليها، اشتهر بالغزل والمديح. انظر: طبقات فحول الشعراء ٥٣٤/٢، ٥٤٠،
والشعر والشعراء ١/٤٩٤.

والبيت ليس لكثير، فلم ينسبه له أحد ممن رجعت إلى كتبهم، وليس في ديوانه، وإنما نسب لأبي ذؤيب في قواعد
الشعر المنسوب لثعلب وحده، ولأبي كبير الهذلي في باقي المصادر.

(٧) تكملة من د.

(٨) البيت من الكامل.

روي: (إلا ذكره) بدل (إلا حينه).

انظر: ديوان الهذليين ١٠٠/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٣٠٧/١، ومجالس ثعلب ١٢٧/١، وقواعد الشعر ٨٠،
وشرح أشعار الهذليين ١٠٨٠/٣، وتهديب اللغة ٦٧٥/١٥، والخصائص ١٧١/٢ (العجز)، وشرح اللمع لابن
برهان ٢٤٦/١، والصناعتين ٤٤٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٩/٣-١٢٦٠، وخزانة الأدب ١١/٥٨.

يُرِيدُ: فَإِذَا ذَلِكَ، وَأَنْشَدَ الْأَخْفَشُ^(١):
 فَإِذَا وَذَلِكَ يَا كُبَيْشَةَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلَمَةً حَالِمٍ بِخِيَالِ^(٢)
 يُرِيدُ: فَإِذَا ذَلِكَ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي خِرَاشٍ^(٣): ٤١٧ /
 لَعَمْرُ أَبِي الطَّيْرِ الْمُرَبَّةِ غُدُوَّةٌ عَلَى خَالِدٍ لَقَدْ عَكَفَنَ عَلَى لَحْمٍ
 وَلَحْمٍ امْرئٍ لَمْ تَطْعَمِ الطَّيْرُ مِثْلَهُ عَشِيَّةَ أَمْسَى لَا يُبَيِّنُ مِنَ الْبَكَمِ^(٤)
 يُرِيدُ: لَحْمٌ؛ لِأَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٥):
 وَإِنْ رَشِيداً وَابْنَ مَرَوَانَ لَمْ يَكُنْ لِيَفْعَلَ حَتَّى يُصْدِرَ الْأَمْرَ مَصْدَرًا^(٦)
 وَرَشِيدٌ هُوَ ابْنُ مَرَوَانَ، وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ، وَمِنْهُ عِنْدَهُمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلَّمَا عَاهَدُوا﴾
 ③ ﴿٧﴾، وَهَذَا جَمِيعُهُ مُتَأَوَّلٌ تَأْوِيلًا يُخْرِجُهُ عَنِ زِيَادَةِ الْوَاوِ، عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ زَادُوا حُرُوفاً

(١) في معاني القرآن ٣٠٦/١، ٣٢٢، ٦٧٣/٢. والبيت لتميم بن مقبل.

(٢) البيت من الكامل.

روي: (إلا كحملة) و(إلا توهم) بدل (إلا كلمة).

انظر: ديوان ابن مقبل ١٨٩، وتفسير الطبري ٣٦/٢٤، وشرح اللمع لابن برهان ٢٤٥/١، وشرح التسهيل ٣٥٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٩/٣، واللسان ٥٥١/١٢ (لم)، وتذكرة النحاة ٤٥، وخزانة الأدب ٥٨/١١.

(٣) هو حويلد بن مرة، أحد بني قرد بن معاوية بن تميم بن سعد بن هذيل. شاعر مخضرم، أدرك الإسلام وهو شيخ كبير فأسلم وحسن إسلامه، وتوفي في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه. انظر: شرح أشعار الهذليين ١١٨٩/٣، وخزانة الأدب ٤٤٣/١.

(٤) البيتان من الطويل.

روي: (وقد قلت للطير) و(ألا أيها الطير) بدل (لعمري أبي الطير).

والمُرَبَّةُ: المقيمة. (عن الخزانة).

انظر: ديوان الهذليين ١٥٤/٢ (الأول)، وشرح أشعارهم ١٢٢٦/٣ (الأول)، والمعاني الكبير ١٢٠٠/٣ (الأول)، وشرح اللمع لابن برهان ٢٤٦/١، وضرائر الشعر ٧١، وشرح الكافية ١٠١٦/٢/١ (الأول)، وخزانة الأدب ٧٥/٥، ٨١، وشرح شواهد الشافية ١٨ (الثاني).

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) البيت من الطويل.

انظر: معاني القرآن للفراء ٣٤٥/٢، وتفسير الطبري ٢٥٨/٢٠ (شاكراً)، وأحكام القرآن للخصاص ٢٤٥/٤.

(٧) البقرة: ١٠٠.

كثيرةً، من ذلك اللام في قوله:

فَلا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا شِفَاءً^(١)
وَأِنَّمَا حَوَابُ الْآيَاتِ وَالْأَبْيَاتِ مَحذُوفٌ عِنْدَ الْبَصَرِيِّ^(٢)، وَيَجُوزُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ (طِبْثُ)
مَعَ عَامِلِهِ هُوَ الْجَوَابُ، وَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ: قُلْنَا لَهُمْ طِبْثُ^(٣)، وَحَذَفُ الْقَوْلِ كَثِيرٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿ o n m l k j i h g ﴾^(٤)، وَضِدُّ دَعْوَاهُمْ قَوْلُ الشَّاعِرِ وَهُوَ الْهُذَلِيُّ^(٥):
فَأَصْبَحْنَ يَنْشُرْنَ آذَانَهُنَّ فِي الطَّرْحِ طَرْفًا شِمَالًا يَمِينًا^(٦)
أَي: وَيَمِينًا، فَأَعْمَلَ الْمَصْدَرَ وَفِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي الظَّرْفِ، وَأَنْشَدَ الْهُذَلِيُّ:
فَرَامَتْ بِنَا مَشْرِقًا مَغْرِبًا [غُبَارًا] وَحَسًّا صَحَارَى حَزُونًا^(٧)
أَي: مَشْرِقًا وَمَغْرِبًا / ٤١٨ وَأَنْشَدُوا:
كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أُمْسَيْتَ مِمَّا يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ^(٨)

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر تخريجات البصريين في الإنصاف ٤٥٩/٢.

(٣) في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَىٰ ۖ زُمرًا حَقَّ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ ۖ

﴿فَادْخُلُوهَا خِلْدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣].

(٤) الرعد: ٢٣-٢٤. والتقدير: يقولون سلام عليكم.

(٥) لم أقف على اسمه.

(٦) البيت من المتقارب.

روي: (ينشُرْنَ) بدل (ينثرن).

انظر: البديع ٣٥٦/٢/١، وضرائر الشعر ١٦١، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ١٢٦.

(٧) ما بين معقوفين سقط من ج، والبيت كله ساقط من د. والتصويب من مصدريه.

والبيت من المتقارب.

انظر: البديع ٣٥٧/٢/١، والفصول المفيدة ١٢٦، وهو تالٍ للبيت السابق في الفصول المفيدة.

(٨) البيت من الخفيف.

ولم أقف على قائله.

روي: (يثبت) و(ينبت) و(يغرس) بدل (يزرع).

انظر: العقد الفريد ٣١١/٢، والخصائص ٢٩٠/١، ٢٨٠/٢، وديوان المعاني للعسكري ٢٢٥/٢، وشرح

الحماسة للمرزوقي ١٤٠١/٣، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقيرواني ١٦٨، وضرائر الشعر ١٦١، وجمع

وَقَوْلُهُ^(١):

وَكَيْفَ لَا أَبْكِي عَلَى عَالَتِي صَبَائِحِي غَبَاتِي قِيلَاتِي^(٢)
وَرَوَى أَبُو زَيْدٍ: أَكَلْتُ سَمَكًا لَحْمًا تَمْرًا^(٣).

وَإِذَا عَطِفَتْ جَمْلَةٌ عَلَى جَمْلَةٍ فِيهَا ضَمِيرٌ جازَ حَذْفُ الْوَائِ وَإِثْبَاتُهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

R Q P | N M L K J I H G F E ﴿

S ﴿^(٤)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ﴾^(٥) وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْخَنِثِ

الْعَظِيمِ ﴿^(٥)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿Z Y X W V [\] ^ _ ` a﴾^(٦)، فَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ بِحَذْفِ الْوَائِ وَإِثْبَاتِهَا لِأَجْلِ السَّبْعَةِ وَالثَّمَانِيَةِ فِي الْأَعْدَادِ فَلَا يَعْرِفُهُ نَحْوِي^(٧).

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْقِيَاسَ أَلَّا يُحذفَ مِنَ الْحُرُوفِ شَيْءٌ وَلَا يُزَادَ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ جَاءُوا بِهَذِهِ الْحُرُوفِ اخْتِصَارًا، وَلِهَذَا لَمْ يُعْمَلُوا أَكْثَرَهَا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فزِيدَتْهَا إِسْهَابٌ، وَحَذْفُهَا إِخْلَالٌ وَإِجْحَافٌ بِالْغَرَضِ الَّذِي جِئَتْ بِهَا مِنْ أَجْلِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا حُرُوفٌ مَعْنَى؟ وَالْمَعْنَى

الموامع ١٤٠/٢.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) من الرجز. روي:

مَا لِي لَا أَسْقِي حُبِّيَّاتِي

وروي: (مَا لِي) بدل (وكيف).

الغبوق: الناقة تحلب عشياً، والصبوح: الناقة تحلب صباحاً. والقبيلة: شرب وسط النهار. (عن اللسان).

انظر: تهذيب اللغة ٢٦٦/٤ (صبح)، ٣٠٥/٩، والخصائص ٢٩٠/١، ٢٨٠/٢، وسر صناعة الإعراب ٦٣٥/٢،

والأزمنة والأمكنة ١٦٢، وضرائر الشعر ١٦١، واللسان ٥٠٣/٢ (صبح)، ٢٨١/١٠ (غبق)، ٥٧٩/١١

(قيل).

(٣) حكاها ابن جني عن المازني عن أبي زيد في الخصائص ٢٩٠/١، والتمام ١٢٢.

(٤) الكهف: ٢٢.

(٥) الواقعة: ٤٥-٤٦.

(٦) الذاريات: ١٦-١٧.

(٧) نقل الثعلبي في تفسيره (١٦٢/٦) في آية الكهف عن بعضهم: «هذه الواو واو الثمانية، فإن العرب يقولون:

واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، سبعة، وثمانية؛ لأن العِدَّةَ كَانَ عِنْدَهُمْ سَبْعَةً». ومن أثبتها الحريري في

درة الغواص ٦٥. وانظر: واو الثمانية بين الإقرار والإنكار ٤٤.

يَتَعَلَّقُ بِهَا، فَحَذَفُهَا يُخِلُّ بِالْمَعْنَى، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَا يُجِيزُ أَبُو الْحَسَنِ: جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُ زَيْدًا، فَيُبَدَلُ مِنَ الْهَاءِ الْمَحذُوفَةِ، وَلَا جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُ نَفْسَهُ، فَتَوَكَّدُ الْهَاءُ الْمَحذُوفَةُ؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ / ٤١٩ مِنْ مَوَاضِعِ الْإِخْتِصَارِ، وَالْبَدَلُ وَالتَّوَكُّيدُ مِنْ مَوَاضِعِ الْإِسْهَابِ، فَتَضَادَّ الْأَمْرُ فِيهِمَا^(١)، وَقَدْ أَجَازَ مِثْلَ ذَلِكَ الزَّجَّاجُ فِي كِتَابِهِ فِي الْقُرْآنِ^(٢)، فَإِنْ قُلْتَ: جَاءَنِي الَّذِي قَامَ زَيْدًا، فَأُبَدِلَ مِنَ الْمُضْمَرِّ فِي (قَامَ) كَانَ حَسَنًا.

وَأَمَّا الْوَاوُ الَّتِي فِي هَذَا الْبَابِ فَالنَّاسُ فِيهَا عَلَى ضَرْبَيْنِ: فَالشَّافِعِيُّ -رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ- وَأَصْحَابُهُ، وَقِيلَ: هُوَ مَذْهَبُ ثَعْلَبٍ، وَقِيلَ: هُوَ مَذْهَبُ الرَّبِيعِيِّ^(٣) أَهْلًا لِلتَّرْتِيبِ^(٤)، وَمَذْهَبُ النُّحَاةِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَهْلًا لِلْجَمْعِ^(٥)، فَحُجَّةٌ مَنْ زَعَمَ أَهْلًا لِلتَّرْتِيبِ مَا رُوِيَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمَّا سَمِعَ سُحَيْمًا^(٦) يُنْشِدُ:

عميرة ودّع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا^(٧)

(١) انظر رأي الأَخْفَشِ فِي الْخَصَائِصِ ١/١٢٧.

(٢) جاء ذلك فِي تَقْدِيرِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: (إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ) فِي قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ وَرَوَايَةِ حَفْصٍ: نَعَمْ هَذَا لِمَا سَاحِرَانِ. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٣. وانظر اعتراض الفارسي عليه فِي الْإِغْفَالِ ٢/٤٠٨.

(٣) هُوَ عَلِيُّ بْنُ عِيسَى بْنِ الْفَرَجِ الرَّبِيعِيُّ، أَبُو الْحَسَنِ (ت: ٤٢٠هـ-)، أَخَذَ عَنِ السَّيْرَانِي، وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ، وَكَانَ ابْنُ أُخْتِهِ، لَهُ عَدَدٌ مِنَ الْمَصْنُفَاتِ، انظر: تاريخ بغداد ١٣/٤٦٣، وإنباه الرواة ٢/٢٩٧، والفلاحة والمفلوكين ١١٦.

(٤) انظر رأي الشافعية فِي الْبَرَهَانِ لِلْجَوِينِيِّ ١/١٣٧. وَالتَّبَصُّرَةِ لِلشَّيرَازِيِّ ٢٣١، وَالْإِهْمَاجِ لِلْسَّيْكِ ٣/٨٦٩. وانظر النقل عن ثَعْلَبٍ فِي التَّبَصُّرَةِ لِلشَّيرَازِيِّ ٢٣١، وَارْتِشَافِ الضَّرْبِ ٤/١٩٨٢، وَقَالَ فِي الْمَجَالِسِ: «إِذَا قُلْتَ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو، فَإِنْ شِئْتَ كَانَ عَمَرُو بِمَعْنَى التَّقْدِيمِ عَلَى زَيْدٍ، وَإِنْ شِئْتَ كَانَ بِمَعْنَى التَّأخِيرِ، وَإِنْ شِئْتَ كَانَ قِيَامَهُمَا مَعًا، فَإِذَا قُلْتَ: قَامَا مَعًا كَانَا فِيهِ سَوَاءً لَا غَيْرَ» (مَجَالِسُ ثَعْلَبٍ ٢/٤٥٤)، فَكَلَامُهُ يَخَالِفُ النُّقْلَ عَنْهُ. أَمَّا الرَّبِيعِيُّ فَلَمْ أَجِدْ مِنْ نَسَبِهِ إِلَيْهِ.

(٥) هُوَ مَذْهَبُ سَيَّوِيَّةٍ، انظر: الْكِتَابُ ١/٤٣٧. وَقَالَ السَّيْرَانِيُّ: «وَأَجْمَعَ النُّحَوِيُّونَ وَاللُّغَوِيُّونَ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ أَنَّ الْوَاوَ لَا تُوجِبُ تَقْدِيمَ مَا تَقَدَّمَ لِفِظِهِ وَلَا تَأْخِيرَ مَا تَأَخَّرَ لِفِظِهِ». شرح السَّيْرَانِيِّ ٢/١٥٠ ب. وانظر رأي الْأَحْنَافِ فِي الْبَرَهَانِ لِلْجَوِينِيِّ ١/١٣٧، وَالْإِهْمَاجِ ٣/٨٦٩.

(٦) هُوَ سَحِيمُ عَبْدِ بَنِي الْحَسْحَاسِ وَهُمْ بَطْنٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ. كَانَ أَسْوَدَ أَعْجَمِيًّا. شَاعِرٌ مَخْضَرٌ، أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ فَأَسْلَمَ، قَالَ ابْنُ سَلَامٍ: كَانَ حَلُّ الشَّعْرِ، رَفِيقُ حَوَاشِي الْكَلَامِ. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٧٢، ١٨٧، وَالْأَغَانِي ٢٢/٣٢٦، وَالْإِصَابَةُ ٣/٢٥١ (الْبَجَاوِي).

(٧) سبق تخرجه.

فَقَالَ: لَوْ قَدَّمْتَ الْإِسْلَامَ عَلَى الشَّيْبِ لَكَانَ أَوْلَى بِكَ^(١). وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعَصِيهِمَا فَقَدْ غَوَى، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ، قُلْ: وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ غَوَى»^(٢)، فَلَوْ كَانَتْ الْوَائِدُ تُفِيدُ الْجَمْعَ دُونَ التَّرْتِيبِ لَكَانَ قَدْ نَهَاهُ عَنِ شَيْءٍ وَأَمَرَهُ بِمِثْلِهِ. وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ: كَيْفَ تُقَدِّمُ الْعُمْرَةَ عَلَى الْحَجِّ وَقَدْ قَدَّمَ اللَّهُ تَعَالَى الْحَجَّ / ٤٢٠ عَلَى الْعُمْرَةِ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(٣)، فَقَالَ: كَمَا قَدَّمَ اللَّهُ

تَعَالَى الْوَصِيَّةَ عَلَى الدِّينِ وَأَنْتَ تُقَدِّمُ الدِّينَ عَلَى الْوَصِيَّةِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿S R Q﴾ W V U T^(٤)؛ لَأَنْهُمْ فَهَمُّوا مِنْ تَقْدِيمِ اللَّفْظِ تَقْدِيمَ الْمَعْنَى^(٥)، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْوَائِدَ تَقْتَضِي التَّرْتِيبِ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ رَجُلًا لَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا: أَنْتَ طَالِقٌ وَطَالِقُ، وَقَعَتْ الْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ، فَلَوْ كَانَتْ الْوَائِدُ لِلْجَمْعِ دُونَ التَّرْتِيبِ لَوْقَعَتْ الطَّلَقَتَانِ، كَمَا لَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتَ طَالِقٌ طَلَقَتَيْنِ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: قَامَتْ هِنْدٌ وَزَيْدٌ، فَتَوَثَّ لَتَأْنِيثِ الْأَوَّلِ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لِلأَوَّلِ أَوْلَى.

وَحُجَّةٌ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُمَا لِلْجَمْعِ دُونَ التَّرْتِيبِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَمْرِيءُ أَقْنِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾^(٦)، وَالسُّجُودُ بَعْدَ الرُّكُوعِ^(٧). وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿@ ? > = < ^﴾ ; وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿@ ? > = < ^﴾

(١) الخبر في الأغاني ٢٢/٣٣٠، والتبصرة في أصول الفقه ٢٣٣، والمحصول ٥١٦، والإحكام للآمدي ١/١٠٠.

(٢) أخرجه مسلم ٥٩٤/٢، وأحمد ٢٥٦/٤. باختلاف في العبارة لا يسقط الاستشهاد به.

(٣) البقرة: ١٩٦.

(٤) النساء: ١٢.

(٥) الأثر، والتعليق عليه في: التبصرة في أصول الفقه للشيرازي ٢٣٣.

(٦) آل عمران: ٤٣.

(٧) انظر: البيان في شرح اللمع ٢٩٦.

(٨) في النسختين: إن هي، وهو وهم، اشتبه بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا﴾ ; ﴿[الأنعام: ٢٩]﴾

وبقوله: ﴿إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧].

? @ A B ﴿^(١)﴾، وَهَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَمْ يَكُونُوا يُؤْمِنُونَ بِالرَّجْعَةِ، وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى عَنْهُمْ:
 ﴿١١﴾ μ ` ¶ ، يُرِيدُ: نَحْيَا وَنُحْتُ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿+ ، - ، .
 / ﴿^(٢)﴾ وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿[^ _ ` a ﴿^(٣)﴾، وَالْقِصَّةُ وَاحِدَةٌ.
 وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَبُ الرِّيسِ وَثَمُودُ μ ` / ٤٢١ ¶ ، لُوطُ
 ﴿١٣﴾ وَأَصْحَبُ الْأَيْكَةِ﴾ ﴿^(٤)﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿. قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْنَادِ ﴿١٣﴾ وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ
 وَأَصْحَبُ لَيْكَةِ﴾ ﴿^(٥)﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿: ; < = > ? @ A B C
 D E F G H I J K L ﴿^(٦)﴾ وَمُوسَى قَبْلَ دَاوُدَ بِزَمَانٍ، فَكَيْفَ

بِسُلَيْمَانَ وَعِيسَى. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّاجِزِ ﴿^(٧)﴾:

وَمَنْهَلٍ فِيهِ الْغَرَابُ مَيْتُ
 سَقَيْتُ مِنْهُ الْقَوْمَ وَاسْتَقَيْتُ^(٨)
 وَإِنَّمَا هُوَ اسْتَقَى ثُمَّ سَقَى. وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(٩):

(١) الجاثية: ٢٤.

(٢) البقرة: ٥٨.

(٣) الأعراف: ١٦١.

(٤) ق: ١٢ - ١٤.

(٥) ص: ١٢ - ١٣.

(٦) النساء: ١٦٣ - ١٦٤.

(٧) اختلف في قائله، فقبيل:

أ - أبو محمد الفقعسي.

ب - العجاج.

(٨) من الرجز.

روي: (الغراب الميت)، و(الناس) بدل (القوم).

انظر: أمالي القاضي ٢/٢٤٤، والحجة للقراء السبعة ٦/٢١٢ (الأول)، وغريب الحديث للخطابي ١/٥٤٤،

واللآلئ ١/٢٠٠ - ٢٠١، ٢/٨٦٩ - ٨٧٠، وشرح الفصيح للزمخشري ١/٣٤ (الأول)، وأمالي ابن السجري

١/٢٣٢ - ٢٣٣، واللسان ٩/٢٧١ (غفف).

(٩) هو أبو النجم.

نُعْلُهُ مِنْ جَانِبٍ وَنَنْهَلُهُ^(١)

وَالْعَلَلُ بَعْدَ النَّهْلِ. وَقَالَ لَبِيدٌ:

أُغْلِي السَّبَاءَ بِكُلِّ أَدَكْنٍ عَاتِقٍ أَوْ جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا^(٢)
وَالْمَقْدَحَةُ هِيَ الْمَغْرَفَةُ، وَإِنَّمَا تُعْرَفُ الْخَمْرُ بَعْدَ قَلْعِ الطِّينِ. وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ: «مَا تَحْفَظُ مِنَ الْقُرْآنِ؟» فَقَالَ: الْكَثِيرَ الطَّيِّبَ، قَالَ: «وَمَا
هُوَ؟» قَالَ: فَمَنْ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُقَدِّمُ اللَّهُ الْخَيْرَ وَتُؤَخِّرُهُ!» فَقَالَ الْعَرَبِيُّ مُنْشِدًا:

خُذَا بَطْنَ هَرَشَى أَوْ قَفَاهَا فَإِنَّمَا كِلَا جَانِبَيْ هَرَشَى لَهْنٌ طَرِيقُ^(٣)

(١) من الرجز.

روي: (من حلب) بدل (من جانب).

النهل: أول الشرب. (اللسان ١١/٦٩٠)، والعلل، والشربة الثانية. (اللسان ١١/٤٦٧).

انظر: الكثر اللغوي (كتاب الإبل للأصمعي) ١٣١، وشرح اللمع لابن برهان ١/٢٣٨، وشرح المفصل ٨/٩٢.

(٢) البيت من الكامل، من معلقته المشهورة.

أغلي: أشتره غالباً. والسبأ: اشتراء الخمر، لا يستعمل في غيرها. والأدكن الزق الأغبر. والعاتق: الخالصة، أو
التي لم تفتح، أو التي عتقت. والجونة: الخاوية، المطلية بالقار. وقدحت: اغترف منها. وختامها: طينها. (عن
الديوان).

انظر: الديوان ٢٢٨، والزاهر ٢/٢٧، وإعراب القرآن للنحاس ٥/١٨٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٣، وشرح
اللمع لابن برهان ١/٢٣٩، وأسرار العربية ٢٦٨، وشرح المفصل ٨/٩٢، واللسان ٢/٥٥٧ (قدح)، ١٠/٢٣٧
(عتق)، ١٣/١٥٧ (دكن)، وخزانة الأدب ١١/٣.

(٣) البيت من الطويل.

روي صدره:

طريق قفا هرشى وآخر تحته

وروي: (صدر هرشى) و(بطن هرشى) بدل (أنف هرشى).

وهرشى: ثنية في طريق مكة قريبة من الجحفة، ولها طريقان، فكل من سلك واحداً منهما أفضى به إلى موضع
واحد. (عن معجم البلدان).

انظر: مصادر الخبر التالي، وزد عليها: مقاييس اللغة ١/١٤٧ (أنف)، ٦/٤٧ (هرش)، والمخصص ١٥/١٨١،
ومعجم ما استعجم ٤/١٣٥١، والآلئ ١/٤٣٦-٤٣٧، ومعجم البلدان ٥/٣٩٧.

فَلَمْ يُنْكِرِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتِدْلَالَهُ^(١).

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ / ٤٢٢ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «قُلْ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شِئْتُ»^(٢)، فَلَوْ كَانَتْ الْوَاوُ لِلتَّرْتِيبِ لَمْ يَنْقُلْهُ مِنْ الْوَاوِ إِلَى (ثُمَّ).

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ يَسْأَلُهُ فِي دَمٍ فَأَجَابَ، فَقَالَ لَهُ: قَدْ وَهَبْتُ الدَّمَ لِلَّهِ وَلَوْجُوهِكُمْ، فَقَالَ لَهُ الْحَسَنُ: هَلَا قُلْتَ: اللَّهُ ثُمَّ لَوْجُوهِكُمْ!^(٣) فَلَوْ كَانَتْ الْوَاوُ لِلتَّرْتِيبِ لَمَا نَهَى عَنْهُ وَأَتَى بِثُمَّ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

كَلَا السِّيفِ وَالسَّاقِ الَّذِي ضَرَبْتَ بِهِ^(٤)

وَ(كَلَا) إِنَّمَا تُضَافُ إِلَى اثْنَيْنِ، فَلَوْ لَمْ تَكُنِ الْوَاوُ لِلْجَمْعِ لَمَا جَازَ ذَلِكَ فِيهَا. وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو مَعًا، وَلَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا. وَأَيْضًا فَلَوْ قُلْتَ: وَقَفْتُ هَذَا الْمُلْكَ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي، كَانَ وَقَفًا لَهُمْ فِي زَمَنِ وَاحِدٍ، وَلَوْ قُلْتَ: وَقَفْتُ هَذَا الْمُلْكَ عَلَى أَوْلَادِي فَأَوْلَادِ أَوْلَادِي، لَمْ يَكُنْ لِلثَّانِي إِلَّا بَعْدَ انْقِرَاضِ الْأَوَّلِ. وَأَيْضًا فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: زَيْدٌ وَعَمْرُو قَامَا، فَكَمَا أَنَّ الْأَلِفَ لَا تَقْتَضِي تَرْتِيبًا فِي الْفَاعِلَيْنِ، وَكَذَلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَتْ الْوَاوُ لِلتَّرْتِيبِ لَوَقَعَتْ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ.

(١) لم أقف على هذا الخبر مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما ذكر عن عمر بن عبد العزيز وذكر عن الحجاج، وذكر وقد أغفل فيه السائل، كما ورد بآية الزلزلة، وبغيرها مما لا يصلح شاهداً للمسألة، والأعرابي المسؤول هو عَقِيلُ بْنُ عُفَّةٍ. انظر: طبقات فحول الشعراء ٧١٤/٢، والأغاني ١٢/١، ومحاضرات الأدباء ١٧٧/١، والكشاف ٢٧٦/٤، ومعجم البلدان ٣٩٧/٥-٣٩٨، وتاريخ دمشق ٤/٢٤.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٣٧١/٦، والنسائي في السنن ٦/٧، وابن ماجه ٦٨٤/١.

(٣) انظر الخبر مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم في مصنف ابن أبي شيبة ١٣٧/٧، وسنن الدارقطني ٥١/١، وشعب الإيمان للبيهقي ٣٣٦/٥، بلفظ: «يا أيها الناس! أخلصوا أعمالكم لله عز وجل، فإن الله لا يقبل إلا ما أخلصَ له، ولا تقولوا: هذا لله وللرحم، فإنها للرحم وليس لله منها شيء، ولا تقولوا: هذا لله ولوجوهكم، فإنها لوجوهكم وليس لله منها شيء». وانظره موقوفاً على الحسن نحو لفظ المصنف في البيان والتبيين ٢٦١/١.

(٤) سبق تحريجه.

وأيضاً فإنَّ (بَيْنًا) إنما وَقَعَتْ في الكلام لِتُضَافَ إلى أَكْثَرِ مِنْ واحدٍ، أو لَفْظٍ دالٍّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أو جَمْعٍ كَقَوْلِكَ: المَالُ بَيْنَ الزَّيْدَيْنِ وَالزُّيُودِ، وَتَقُولُ: / ٤٢٣ المَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، فَلَوْ كَانَتْ الواوُ تَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ لَأَضَفْتَهَا إلى الواحدِ، وَلَجَازَ دُخُولُ الْفَاءِ مَعَهَا، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(١):

بِسِقْطِ اللَّوْى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ^(٢)

فَالدَّخُولُ مَوَاضِعُ شَتَّى^(٣). وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ (افْتَعَلَ) وَ(تَفَاعَلَ) إِذَا كَانَ مِنْ اثْنَيْنِ مَعْطُوفٌ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ لَمْ يَكُنِ الْعَاطِفُ إِلَّا الْوَاوُ. وَأَيْضاً فَطَرِيقُ التَّحْلِيلِ يَشْهَدُ بِأَنَّ الْوَاوَ لِلْجَمْعِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ مَا مَعْنَاهُ الْجَمْعُ إِلَّا الْوَاوُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْفَاءَ لِلتَّعْقِيبِ، وَ(ثُمَّ) لِلْمُهْلَةِ، وَمَا بَقِيَ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ لَيْسَ لَهَا مَعْنَى جَمْعٍ، فَلَوْ جَعَلْنَاهَا لِلتَّرْتِيبِ اسْتَغْنَيْنَا عَنْهَا وَأَفْقَدْنَا مَعْنَى الْجَمْعِ، وَجَعَلْنَاهَا لِمَعْنَى وَاحِدٍ حَرْفَيْنِ.

وَاسْتَدَلَّ قَوْمٌ أَنَّهُا لَيْسَتْ لِلتَّرْتِيبِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ Z [\] ^ ` a b c d e f g h i j k l m n ﴾^(٤)، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: (بَعْدَ ذَلِكَ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُا لَيْسَتْ لِلتَّرْتِيبِ، إِذْ لَوْ كَانَتْ لِلتَّرْتِيبِ لَمَا احتاجَتِ الْجُمْلَةُ إلى (بَعْدَ)^(٥)، وَيُفْسِدُ هَذَا

(١) هو امرؤ القيس. وهو مطلع معلقته.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدده:

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومزَلٍ

سقط اللوى: منقطع الرمل. (عن شرح القصائد السبع).

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ٢٥، ومجالس ثعلب ١/١٢٧، وشرح القصائد السبع ١٥، وإعراب

القرآن للنحاس ٣/١٤١، ومعجم ما استعجم ٢/٥٤٨ والبحر المحيط للزركشي ٢/٢٦٢... وغيرها كثير.

(٣) قال ياقوت: «الدَّخُولُ: مَوْضِعٌ يَشْتَمِلُ عَلَى مَوَاضِعَ، فَلَوْ قُلْتُ: عبد الله بين الدَّخُولِ، وَأَنْتَ تُرِيدُ: بين مَوَاضِعِ

الدخول، لَتَمَّ الْكَلَامُ... فَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ: بَيْنَ الدَّخُولِ ثُمَّ عَطَفَ بِالْفَاءِ، وَأَرَادَ بَيْنَ مَوَاضِعِ الدَّخُولِ وَبَيْنَ مَوَاضِعِ

حَوْمَلٍ». (معجم البلدان ٢/٣٢٥-٣٢٦)

(٤) النزاعات: ٢٧-٣٠.

(٥) اختلف المفسرون في البعدية، فذهب بعضهم إلى غير المعنى الظاهر لِبَعْدِ. انظر: تفسير الطبري ٣٠/٤٥، ومعاني

القرآن للنحاس ٦/٢٤٨.

هَذَا النَّظْرَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿K^(١) J I H G﴾^(٢)، وَ(ثَمَّ) لِلْمُهْلَةِ بِلَا خِلَافٍ، وَيُقَالُ عَلَى هَذَا إِنَّهُ لَا دَلَالَةَ فِي الْجُمْلَةِ إِذَا جَاءَتْ بَعْضُهَا بِإِثْرٍ بَعْضٍ لِمَا سَنَدُكُرُّهُ فِي فَصْلِ (ثَمَّ)، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ حُجَّةً إِذَا جَاءَتْ / ٤٢٤ الثَّانِيَةُ مُتَعَلِّقَةً بِالأُولَى، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣):

فَكَانَ سَيَّانٍ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ^(٤)
وَإِنَّمَا حَسَرَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ وَجَدَ (أَوْ) يَقَعُ لِلِإِبَاحَةِ، وَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جَالِسِ الْفُقَهَاءَ أَوْ
الْثُّحَاةَ، جَازَ لِلْمَأْمُورِ أَنْ يُجَالِسَهُمَا، فَأَقَامَهَا فِيهِ مَقَامَ الْوَائِ، وَبَعْضُهُمْ يُنْشِدُهُ: وَيُسْرَحُوهُ^(٥)،
وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ (أَوْ) نَائِبَةً عَنِ الْوَائِ^(٦)، وَتَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ قَامَ أَمْسٍ وَلَمْ يَقْعُدْ، وَلَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ

(١) في ج: من بعد ذلك. وهو وهم.

(٢) الأنعام: ٥٤.

(٣) هو أبو ذؤيب.

(٤) البيت من البسيط.

وهو في ديوان الهذليين ملفق من بيتين، هما:

وقال ماشيهم سَيَّانٍ سِيرُكُمْ وَأَنْ تُقِيمُوا بِهِ وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ
وَكَانَ مِثْلَيْنِ أَلَّا يُسْرَحُوا نَعْمًا حَيْثُ اسْتَرَادَتْ مَوَاشِيَهُمْ وَتَسْرِيحُ

ماشيهم: صاحب الماشية منهم. والسوح: جمع ساحة. يقول: سواء سيركم وإقامتكم فالأرض جدد كلها.
واسترادت: بمعنى رادت في طلب المرعى. والتسريح: السرح. (عن شرح أشعار الهذليين).

انظر البيتين في: ديوان الهذليين ١٠٧/١-١٠٨، وشرح أشعارهم ١٢٢/١، وتخريجه ١٣٧٦/٣، وخزانة الأدب ١٣٧/٥. وانظر البيت ملفقاً كما أورده المصنف في الإيضاح العضدي ٢٩٥-٢٩٦، وكتاب الشعر ٣٢٣/١، والخصائص ٣٤٨/١، ٤٦٥/٢، والمقتصد ٩٣٩/٢، وأمالى ابن الشجري ٩٣/١، ٧١/٣، وشرح المفصل ٨٦/٢، ٩١/٨، واللسان ٤١٢/١٤ (سوا)، والبحر المحيط ٣٦٨/٧، ومغني اللبيب ٨٩.

(٥) لم أجد هذه الرواية، وقال ابن سيده: «وإنما حمل أبا ذؤيب على أن قال أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا كَرَاهِيئِهِ الْخَبْنِ فِي مُسْتَفْعِلِنَ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ: وَيَسْرَحُوهُ لَكَانَ الْجَزْءُ مَخْبُونًا» (المحكم ٦٤٠/٨ هندواوي)، وانظر: اللسان ٤١٢/١٤ (سوا).

(٦) ذهب إلى ذلك الرماني كما في البيان في شرح اللمع ٣٠٢. وحواز مجيء (أَوْ) بمعنى الواو مذهب الكوفيين. انظر: الإنصاف ٤٧٨/٢، واللباب ٤٢٤/١.

قام أمس ويقعد، لم يجز.

قال أبو الفتح: «ومعنى الفاء التفرُّق على مُواصلة، أي إنَّ الثاني^(١) يتبع الأول بلا مُهلة^(٢)».

قال سعيد: الفاء تكون أصلاً وبدلاً ومُتبعَةً وزائدةً.
فالأصل تكون فاءً وعيناً ولاماً، وذلك نحو: فصل وصفر وصرف.
والبَدَل قولهم: حذَف في حَذَث، لقولهم في جمعه: أجدَث.
ومُتَبِعَةٌ عَلَى ضَرِيْن: مُتَبِعَةٌ عَاطِفَةٌ، وَمُتَبِعَةٌ غَيْرُ عَاطِفَةٍ؛ فَالْمُتَبِعَةُ الْعَاطِفَةُ نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ فَعَمَّرُوا، وَالْفَاءُ هُنَا تُوجِبُ أَنَّ الثَّانِيَ بَعْدَ الْأَوَّلِ بِلَا مُهْلَةٍ. وَقَوْلُهُ: «وَمَعْنَاهَا التَّفَرُّقُ عَلَى مُوَاصَلَةٍ» هُوَ كَلَامُ الرَّجَّاحِ^(٣)، كَذَا حَكَاهُ عُثْمَانُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ^(٤) ثُمَّ قَالَ: «وَقَدْ أَجَادَ الْعِبَارَةَ عَنْهَا»، أَي: لَيْسَتْ حَالُهَا كَحَالِ الْوَائِي الَّتِي مَا عُطِفَ بِهَا مَعَ مَا قَبْلَهَا بِمِثْلَةِ مَا جُمِعَ فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ. / ٤٢٥ وَقَوْلُهُ: «عَلَى مُوَاصَلَةٍ» أَي: لِمَا فِيهَا مِنْ قُوَّةِ الْإِتْبَاعِ، وَأَنَّهُ لَا مُهْلَةَ فِيهَا، يُؤَكِّدُ ذَلِكَ عِنْدَكَ هُوَ^(٥) أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا دَنَا مِنَ الشَّيْءِ فَقَدْ يَجْرِي مَجْرَى مَا هُوَ حَادِثٌ فِي وَقْتِهِ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ، وَذَلِكَ كَقَوْلِ الْعَرَبِيِّ: أَشْكُرُهُ إِذَا أَعْطَانِي، وَهُوَ لَمْ يَشْكُرْهُ وَقَتَ الْعَطِيَّةِ، وَإِنَّمَا شَكَرْهُ عُقِيبَ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ^(٦):
لَمَّا أَتَانِي ابْنُ عُمَيْرٍ رَاغِباً
أَعْطَيْتُهُ عَيْسَاءَ مِنْهَا فَبَرِقَ^(٧)

(١) في اللمع: أي الثاني.

(٢) اللمع ٩١.

(٣) انظر نسبة هذا القول للزجاج في: البديع ٣٥٨/٢/١، وشرح ألفية ابن معطي ٧٧٨-٧٧٩.

(٤) لم أفق على هذا، وإنما نقل هذا الزكشي فقال عن الفاء: «...ولهذا قال المحققون منهم إنَّ معناها التفرُّق على مُواصلة، وهذه العبارة تُحْكِي عن الزجاج وأخذها ابنُ جني في لَمَعِهِ» (البحر المحيط للزكشي ٢٦١/٢).

(٥) كذا في ج، والنص ساقط من د. ولا وجه لوجود (هو)، ففاعل يؤكد هو المصدر المؤول.

(٦) نسبه ابن السكيت إلى العُقَيْلي، ونسبه التبريزي إلى الأعور بن براء الكلابي، كلاب بن مرة.

(٧) البيت من الرجز.

العيساء صفة للناقة. والعيس: البياض المشرب شقرة. (اللسان (عيس) ١٥٢/٦). ويرق بصره: تاللاً من شدة العجب أو الدهول. (عن المقاييس).

انظر: العين ١٥٦/٥ (برق)، وإصلاح المنطق ٤٥، ١٩٣، وتفسير الطبري ١٧٩/٢٩، والحجة في القراءات

فـ(لًا) مَنْصُوبَةٌ الْمَوْضِعِ بِـ(أَعْطَيْتُ)، وَلَمْ يُعْطِهِ حِينَ إِتْيَانِهِ رَاغِبًا، وَإِنَّمَا أَعْطَاهُ عَقِيْبَهُ،
 فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿t s r q p o n m﴾^(١)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿% \$﴾
 & (') (٢)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿F E D C B A﴾^(٣) فَالتَّقْدِيرُ
 فِي الْآيَةِ الْأُولَى: وَإِذَا أَرَدْتَ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ، فَاكْتَفَى بِالْمُسَبَّبِ عَنِ السَّبَبِ، فَالْمُسَبَّبُ
 الْقِرَاءَةُ وَالسَّبَبُ الْإِرَادَةُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿T | R Q P﴾^(٤) مَعْنَاهُ:
 فَضْرَبَ فَاَنْفَجَرَتْ، وَالْوَجْهَ الْآخِرُ أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا إِنْ
 مَفَاتِحَهُ لِنَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ﴾^(٥)، التَّقْدِيرُ: مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِهَا الْعُصْبَةُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(٦):

وَإِنِّي مَتَى مَا أَدْعُ بِاسْمِكَ لَا تُجِيبُ وَكُنْتَ جَدِيرًا أَنْ تُجِيبَ فَتَسْمَعَا^(٧)
 / ٤٢٦ أي: أَنْ تَسْمَعَ فَتُجِيبَ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٨):
 صَبَّحْتَهُمْ بِكَلَابِ الْعَوْتِ يُؤْسِدُهَا مُسْتَوْضِحِينَ يَرَوْنَ الْعَيْنَ كَالْأَثَرِ^(٩)

السبع المنسوب لابن خالويه ٣٥٧، وغريب الحديث للخطابي ٤٦٧/٢، ومقاييس اللغة ٢٢٤/١ (برق)،
 والمخصص ١٠٧/١، وتهذيب إصلاح المنطق ١٥٠/١.

(١) النحل: ٩٨.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) الأعراف: ٤.

(٤) البقرة: ٦٠.

(٥) القصص: ٧٦.

(٦) هو متمم بن نويرة.

(٧) البيت من الطويل.

روي: (لم تحب) بدل (لا تحب)، و(حرًّا) بدل (جديرًا). وروايته في جميع مصادره: أَنْ تُجِيبَ وَتُسْمِعَا، العطف
 بالواو، والفعل مضارع (أسمع)، وقال الأنباري: «ويروى: أَنْ تُجِيبَ وَتُسْمِعَا، والمعنى فيه التقديم، أَنْ تَسْمَعَ
 وَتُجِيبَ. قال الأصمعي: لو كان على هذه الرواية: فَتَسْمَعَا، على أَنْ الْفَاءُ فِي الْمَعْنَى لِتُجِيبَ كَانَ أَحْسَنَ».
 انظر: المفضليات ٢٦٧، وشرحها للأنباري ٧٣/٢، والشعر والشعراء ٣٢٦/١، والعقد الفريد ٢٦٤/٣، وشرح
 اختيارات المفضل ١١٧٦/٣، والقرط على الكامل ٢٠٠، والتذيل والتكميل ١٥٥/٤ ب.

(٨) هو الراعي النميري.

(٩) البيت من البسيط.

أَي: يَرُونَ الْأَثَرَ كَالْعَيْنِ.

وَقِيلَ: إِنَّ كُلَّ فَعْلَيْنِ تَقَارَبَا فِي الْمَعْنَى جازَ تَقْدِيمُ أَيَّهِمَا شِئَتْ.
وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّلَاثَةُ فَقِيلَ: إِنَّ الْهَلَاكَ وَقَعَ بَعْضُ الْقَوْمِ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ
أَهْلَكْنَا بَعْضَهَا، فَجَاءَهَا بَأْسُنَا فَأَهْلَكْنَا الْجَمِيعَ^(١)، وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا فِي (أَوْ) قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٢):
وَنَعْرُزُ أَنْسَاءَ عِزَّةٍ يَكْرَهُونَهَا فَنَحْيَا كِرَامًا أَوْ نُمُوتُ فَنَقْتَلُ^(٣)
فَالْمَوْتُ هُنَا مُتْقَارِبَةٌ أَسْبَابُهُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ © مَكَانٍ﴾^(٤)، أَي: أَسْبَابُهُ.

وَالْمُتَبِعَةُ غَيْرُ الْعَاطِفَةِ هِيَ الَّتِي تَأْتِي فِي جَوَابِ الشَّرْطِ إِذَا وَقَعَ جُمْلَةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، أَوْ أَمْرٍ
وَنَحْوِهِ، نَحْوُ: إِنْ جِئْتَنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ رَبَطُوا الْجُمْلَةَ بِالْجُمْلَةِ بِالْفَاءِ؛ لِأَنَّهَا لِلِاتِّبَاعِ بِلا
مُهْلَةٍ، وَحُكْمُ الْجَزَاءِ أَنْ يَكُونَ وَقَعًا بِالشَّرْطِ^(٥) يَتْلُوهُ بِلا مُهْلَةٍ.
وَكَذَلِكَ الْفَاءُ فِي جَوَابِ (أَمَّا) لَيْسَتْ لِلْعَطْفِ، وَإِنَّمَا هِيَ لِلِاتِّبَاعِ؛ لِأَنَّ فِي (أَمَّا) مَعْنَى
الشَّرْطِ، وَإِنْ كَانَ حُكْمُ الْفَاءِ أَنْ تَلِيَ الْجُمْلَةَ، لَكِنْ قَدَّمُوا أَحَدَ الْجُزْأَيْنِ تَحْسِينًا؛ لِكَيْلَا يَلِي

روى: (وَصَبَّحَتْهُ كِلَابٌ) و(صَبَّحَتْهُ كِلَابٌ) بدل (صَبَّحَتْهُمْ بَكْلَابٌ). و(مستوضحون) بالرفع.
يُؤَسِّدُهَا: يُهَيِّجُهَا وَيَغْرِيبُهَا بِالصَّيْدِ. ومستوضحون: ينظرون هل يرون شيئاً. يعني صيادين. (عن المعاني الكبير).
انظر: ديوان الراعي ١٥٣، والمعاني الكبير ٧٤٢/٢، ١١٩٣/٣، وتأويل مشكل القرآن ١٩٦، وأمالي المرتضى
٢١٦/١، وضرائر الشعر ٢٦٧.

(١) انظر هذا القول غير منسوب في: تفسير القرطبي ١٥٣/٩، وفتح القدير ٢١٤/٢.

(٢) هو الأخطل.

(٣) البيت من الطويل.

رواية البيت في مصادره إلا التذييل والتكميل: وَنَعْرُزُ أَنْسَاءَ عَرَّةٍ. وروى: (جميعاً) بدل (كراماً)، وفي العين
(فنعذراً) بدل (فنفقتل) والبيت من قصيدة لامية مضمومة.

نعرهم: تقع بهم وقعة منكرة. العر: أن تعر الإنسان بما يكره. (عن الديوان).

انظر: شعر الأخطل ٣٣، والعين ٨٥/١، وغريب الحديث لابن سلام ١٨/٤، وتهذيب اللغة ١٠١/١ (عر)،
واللسان ٥٥٨/٤ (عر)، والتذييل والتكميل ١٥٥/٤ ب.

(٤) إبراهيم: ١٧.

(٥) لعل الصواب: بعد الشرط.

(إمّا)^(١).

وَمِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ سَيَبَوِيهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَخَذْتُهُ بِدِرْهِمٍ فَصَاعِدًا^(٢)، لَمْ يَسْتَحْسِنْ السَّوَاوَ هُنَا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِي أَشْيَاءَ مُتَعَدِّدَةٍ تَتَرْتَّبُ / ٤٢٧ وَكَانَ شَرِيًّا أَوَّلَهَا بِدِرْهِمٍ، ثُمَّ زَادَ عَلَى ذَلِكَ فِي الشِّرَاءِ الثَّانِي فَقَدَّرَهُ بِقَوْلِكَ: فَزَادَ الثَّمَنُ صَاعِدًا، وَلَا تَحْسُنُ (ثُمَّ) حُسْنُ الْفَاءِ. وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ حَرْفٌ عَطْفٍ يَعْمَلُ مَا بَعْدَهُ فِيمَا قَبْلَهُ إِلَّا الْفَاءُ الَّتِي فِي (أَمَّا)، وَالَّتِي فِي الْأَمْرِ فِي قَوْلِكَ: بَزِيدٌ فَامْرُرْ.

وَأَمَّا الزَّائِدَةُ فَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣):

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفِسًا أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(٤)
وَمِنْهُ قَوْلُهُ فِيمَا رَوَاهُ الْأَخْفَشُ: زَيْدٌ فَوَجَدَ^(٥)، يُرِيدُ: وَجَدَ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٦):
يَمُوتُ أَنْاسٌ أَوْ يَشِيبُ فَتَاهُمْ وَيَحْدُثُ نَاسٌ وَالصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ^(٧)

(١) في د: لكيلا تلي (إمّا) الفاء.

(٢) انظر: الكتاب ٢٩٠/١.

(٣) هو النمر بن تولب.

(٤) البيت من الكامل.

روي: (إن منفس) بالرفع.

والمنفس: النفيس. (عن اللسان).

الشاهد فيه: كون إحدى الفاءين زائدة في قوله: (فعند ذلك فاجزعي)؛ لأن إذا لا تقتضي جوابين.

انظر: شعراء إسماعيليين (شعر النمر) ٣٧٥، والكتاب ١٣٤/١، والمقتضب ٧٦/٢، والكامل ١٢٢٩/٣، وإعراب

القرآن للنحاس ٢٠٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٦٠/١، والأزهية ٢٤٨، واللائح ٤٦٨/١، والمفصل ٧٣،

واللباب ٤٢٢/١، واللسان ٢٣٨/٦ (نفس)، ومغني اللبيب ٥٢٧، وشرح شواهد ٤٧٢/١.

(٥) حكاه في المعاني: بلفظ: أخوك فوجد. انظر: معاني القرآن ٣٠٦/١، وحكاها عنه الفارسي بهذا اللفظ في

البغداديات ٣٠٩.

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: زيادة الفاء في قوله: (فيكبر)، والتقدير: والصغير يكبر.

انظر: ضرائر الشعر ٧٣، وشرح عمدة الحفاظ ٦٥٣/٢، وتذكرة النحاة ٤٦، والبحر المحيط ٢٤/٣، وجمع

المواضع ١٣١/٢، وخزانة الأدب ٤٩١/٨، ٦١/١١، والدرر اللوامع ٨٩/٦.

وَقَالَ أَبُو كَبِيرٍ:

فَرَأَيْتُ مَا فِيهِ فَثُمَّ رَزَيْتُهُ فَلَبِثْتُ بَعْدَكَ غَيْرَ رَاضٍ مَعْمَرِي^(١)
أَيُّ: ثُمَّ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

أَرَانِي إِذَا مَا بَتُّ بَتُّ عَلَى هَوَى فَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا^(٢)
وَبَعْضُ النُّحَاةِ يَجْعَلُ (ثُمَّ) زَائِدَةً^(٣) احْتِرَامًا لِلتَّقْدِيمِ، وَأَنْشَدُوا^(٤):

لَمَّا رَأَى يَبِيدُ عَظِيمَ جِرْمُهَا فَتَرَكْتُ ضَاحِي كَفِّهِ يَتَذَبَذَبُ^(٥)

وَقَالَ الْفَرَّاءُ: إِذَا كَانَ الْفِعْلَانِ يَقَعَانِ مَعًا جَازَ أَنْ تُقَدَّمَ أَيُّهُمَا شِئْتَ، تَقُولُ: أَعْطَيْتَنِي فَأَحْسَنْتَ، وَأَحْسَنْتَ فَأَعْطَيْتَنِي، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَلَيْسَ هُنَا فِعْلَانِ مُخْتَلِفَانِ، بَلْ كِلَاهُمَا وَاحِدٌ^(٦)، وَقَدْ رُدُّ عَلَيْهِ / ٤٢٨ بِقَوْلِهِمْ: أَعْطَيْتَ فَأَجَزْتُ، وَمَشَيْتَ فَأَسْرَعْتَ، وَلَوْ عَكَسْتَ لَمْ يَحْسُنْ. وَقَدْ فَصِّلَ بَيْنَهُمَا بِشَيْءٍ غَيْرِ مَرْضِيٍّ فَتَرَكْنَا ذِكْرَهُ.

(١) البيت من الكامل.

روي صدره:

ثُمَّ انصرفت ولم أثبتك حبيتي

فلا شاهد فيه على هذه الرواية. وروي: (راضي المعمر) بدل (راضٍ معمر).

رأيت ما فيه: أي من خصال الخير. والمعمر: العمر. والرزية: المصيبة، أي: أصبت به. (عن ديوان الهذليين).
انظر: ديوان الهذليين ١٠٢/٢، وشرح أشعارهم ١٠٨٢/٣، وجمهرة اللغة ٣٨٧/٢، وضرائر الشعر ٧٣، واللسان ٦٠٤/٤ (عمر)، وخزانة الأدب ٤٩١/٨، ٦١/١١.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) ممن حكم بزيادتهما في هذا البيت: ابن الشجري في أماليه ٩٠/٣.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) البيت من الكامل.

روايته في مصادره: (لما اتقى) بدل (لما رأى).

قال البغدادي: والجرم: الذنب، كذا رأيته مضبوطاً في سر الصناعة في نسخة صحيحة الضبط. وضبط بكسر الجيم، بمعنى الجسد. ويتذبذب: يتحرك، يذهب ويجيء.
الشاهد فيه: دخول الفاء زائدة في قوله: (فتركت).

انظر: سر صناعة الإعراب ٢٦٩/١، والأزهية ٢٤٨، والبحر المحيط ٢٤/٣، ومغني اللبيب ٢٢٠، وشرح أبياته ٥٤/٤.

(٦) انظر: معاني القرآن ٣٧١/١.

قال أبو الفتح: «وَمَعْنَى (ثُمَّ) الْمُهْلَةُ وَالتَّرَاخِي، تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمَرُو، أَي: بَيْنَهُمَا مُهْلَةٌ»^(١).

قال سَعِيدٌ: (ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِمُهْلَةٍ، وَكَانَ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ يَقُولُ فِيهَا قَوْلًا غَيْرَ مَرْضِيٍّ، وَهُوَ أَنَّهُ جَعَلَ الثَّاءَ بَدَلًا مِنَ الْفَاءِ، وَالْفَاءُ بَدَلًا مِنَ الْوَاوِ لِتَقَارُبِ الْمَخْرَجِ^(٢)، وَيَجْعَلُ أَصْلَ الْحُرُوفِ الْوَاوَ^(٣).

وَمَا يَذُّكَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي (ثُمَّ) مَعْنَى الْفَاءِ أَنَّهُمْ لَمْ يُوقِعُوهَا فِي جَوَابِ الشَّرْطِ.
وَهِيَ تَقَعُ لِلْمُهْلَةِ إِذَا وَقَعَتْ مَعَ الْمُفْرَدَاتِ، وَأَمَّا فِي الْجُمْلِ فَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِيهَا، قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى: ﴿x w v u t s r q p o n m﴾^(٤)، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿y x w﴾

z { | ~ } أَوْ إِطْعَمُوهُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ بَيْنَمَا ذَا © ﴿١٥﴾ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾ ثُمَّ كَانَ مِنَ
 ' μ ¶ [,] ﴿٥﴾ ﴿٦﴾، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿١٧﴾ i h g f e ﴿١٨﴾ k j l
 m ﴿١٩﴾، قِيلَ: يَعْنِي دَاوَمَ عَلَى التَّوْبَةِ ﴿٢٠﴾، كَمَا قَالَ: ﴿٢١﴾ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٢٢﴾، وَقَالَ:
 ﴿٢٣﴾ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ كُفْرُكُمْ... ﴿٢٤﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿٢٥﴾ J K L M N P
 Q R S T U V X Y Z [\] ﴿٢٦﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿٢٧﴾ ^ _
 ` a ﴿٢٨﴾ وَمُوسَى أَوْتِيَ الْكِتَابَ قَبْلَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قُلْ تَقْدِيرُهُ ﴿٢٩﴾: يَا مُحَمَّدُ /

(١) اللمع ٩٢.

(٢) نقل هذا التعليل الزركشي في البحر المحيط ٣٢٢/٢-٣٢٣.

(٣) انظر: توجيه اللمع ٢٨٣، وشرح المفصل ٨٩/٨.

(٤) الانفطار: ١٧-١٨.

(٥) تکملة من د.

(٦) البلد: ١٢ - ١٧.

(۷) طه: ۸۲.

(۸) قال الزجاج: «ثم اهتدى: ثم أقام على إيمانه». (معاني القرآن وإعرابه ۳/۳۷۰).

(٩) الفاتحة: ٦.

(١٠) الأنعام: ١٥١.

(١١) الأنعام: ١٥٣.

(١٢) الأنعام: ١٥٤.

السَّلامُ، قُلْ تَقْدِيرُهُ^(١): يا محمدُ / ٤٢٩ ثمَّ آتَيْنَا^(٢)، وَقِيلَ: إِنَّ (ثُمَّ) بمعنى الواو^(٣)، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٤):

قُلْ لَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ^(٥)
وَالصَّوَابُ أَنَّ (ثُمَّ) لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ فِي الْجُمْلِ، وَإِنَّمَا تَقْتَضِي الْمُهْلَةَ فِي الْمَفْرَدَاتِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا﴾^(٦)، وَلَا شَكَّ أَنَّ أَمْرَهُ لِلْمَلَائِكَةِ قَبْلَ خَلْقِهِمْ وَتَصْوِيرِهِمْ.
وَقَالَ الْأَخْفَشُ: (ثُمَّ) بمعنى الواو^(٧)، كَمَا قَالَ:
سَأَلْتُ رَبِيعَةَ مَنْ خَيْرُهَا أَبَا ثُمَّ أُمًّا فَقَالَتْ لِمَهُ^(٨)
وَمِنْ ذَلِكَ: ﴿P Q R S T U V W X Y﴾^(٩) وَالتَّقْدِيرُ: فَتَحْرِيرُ

(١) هكذا في ج، والنص ساقط من د. ولعل الصواب: تقديره: قل يا محمد. كما في تفسير الطبري.

(٢) قال الطبري: «يعني جل ثناؤه بقوله: (ثم آتينا موسى الكتاب)»: ثُمَّ قُلْ بَعْدَ ذَلِكَ يَا مُحَمَّدُ آتَى رَبُّكَ مُوسَى الْكِتَابَ، فَتَرَكَ ذِكْرَ (قُلْ) إِذْ كَانَ قَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْقِصَّةِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُرَادٌ فِيهَا، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّكُمْ عَلَيْكُمْ) فَقَصَّ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ وَأَحْلَى ثُمَّ قَالَ: ثُمَّ قُلْ آتَيْنَا مُوسَى...» (تفسير الطبري ٨/٨٩).

(٣) انظر: الفصول في الأصول للجصاص ٩١/١، وأحكام القرآن له ٣٨٨/١.

(٤) هو أبو نواس.

(٥) البيت من الخفيف.

روي: إِنَّ مَنْ سَادَ... وروي عجزه:

قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

انظر: ديوان أبي نواس ٤٩٣، وتفسير الثعلبي ٤/٢٠٥، ٨/١٤٦، والمنحول للغزالي ٨٧، وتفسير ابن عطية ٤/٥١٩، وشرح الكافية ٢/١٣١٦، ورصف المباني ٢٥٠، والجنى الداني ٤٢٨، ومغني اللبيب ١٥٩، والمقاصد الشافية ٥/٨٨، وخزانة الأدب ١١/٣٧.

(٦) الأعراف: ١١.

(٧) رأي الأخفش في الجنى الداني ٤٢٧، وبه وجه بيت أبي نواس. انظر: خزانة الأدب ١١/٣٩.

(٨) البيت من المتقارب.

في ج: (له) بدل (لمه)، والبيت ساقط من د. والتصويب من مصادر البيت.

الشاهد فيه: أما ثم أما، والمعنى: أباً وأماً.

انظر: تفسير الطبري ١١/٣٢٢ (شاعر)، والصاحبي ٣١٥، وتفسير الثعلبي ٤/٢١٨.

(٩) المجادلة: ٣.

رَقَبَةٌ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا، هَذَا قَوْلُ الْأَخْفَشِ^(١)، وَمِثْلُهُ: ﴿a b c d e f g h i j k﴾^(٢) تَقْدِيرُهُ: فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ.
وَقِيلَ: (ثُمَّ) [لا]^(٣) تَكُونُ لِلتَّرْتِيبِ فِي الْجُمْلِ، وَإِنَّمَا تَكُونُ فِي الْإِحَادِ كَمَا تَقَدَّمَ.
وَقَدْ جَاءَتْ مَعَانِي الْأَحْرُفِ الثَّلَاثَةِ فِي آيَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ﴾^(٧٩) وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَالَّذِي يُمَيِّتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ ﴿٨١﴾، وَلَيْسَ لِلطَّعْمِ وَالسَّقْيِ تَرْتِيبٌ، وَالشِّفَاءُ عَقِيبُ السَّقْمِ، وَالْإِحْيَاءُ بَعْدَ الْمَوْتِ بِزَمَانٍ.
وَجَوَّزَ الْأَخْفَشُ أَنْ تَكُونَ (ثُمَّ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿% & ' () * + [, - . / أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾^(٥) ثَمَرَتَابَ عَلَيْهِمُ ﴿٦﴾ زَائِدَةً^(٧).
وَأَعْلَمَ أَنَّ / ٤٣٠ الهَمْزَةُ تَدْخُلُ عَلَى الْوَائِ وَالْفَاءِ وَ(ثُمَّ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَوْكَلِمَا عَهْدُوا ©﴾^(٨)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿% & ' () [(٩)﴾^(١٠)، وَقَالَ: ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا

(١) انظر: معاني القرآن ٢/٧٠٥.

(٢) النمل: ٢٨.

(٣) سقط من ج، والنص ساقط من د. ولعل الصواب ما أثبت، قال ابن فارس: ((وقوله جل ثناؤه: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا﴾ [الأنعام: ٢]، وقد كان قضى الأجل، فمعناه: أخبركم أنني خلقتكم من طين، ثم أخبركم أنني قضيت الأجل، كما تقول: كلمتك اليوم ثم كلمتك أمس، أي: إني أخبرك بذلك، ثم أخبرك بهذا. وهذا يكون في الجمل، فأما في عطف الاسم على الاسم، والقعب على القعب، فلا يكون إلا مرتباً أحدهما بعد الآخر)). (الصاحي ٢١٦). وقال المالقي: «والأظهر في الجمل الانفصال في المراد إلا حيث يدل الدليل على أن مقصود الكلام واحد». (رصف المباني ٢٥١)، ونقله المرادي في الجني الداني ٤٣٢.

(٤) الشعراء: ٧٩-٨١.

(٥) تكملة من د.

(٦) التوبة: ١١٨.

(٧) لم أف على هذا القول منسوباً للأخفش، وإنما هو بغير نسبة في الصاحي ٢١٦.

(٨) البقرة: ١٠٠.

(٩) تكملة من د.

(١٠) يونس: ٤٣.

وَقَعَ ﴿١﴾ ﴿٢﴾. وَهَذِهِ الْحُرُوفُ كُلُّهَا تَدْخُلُ عَلَى (هَلْ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿E D C﴾ ﴿٣﴾،
وَذَلِكَ أَنَّ الهمزة تَدْخُلُ فِي الْإِيجَابِ فِي قَوْلِهِ: ﴿٤﴾:

أَطْرَبَا وَأَنْتَ قَنْسَرِي ﴿٥﴾

فَلَمْ يُسْتَفْبَحْ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْحُرُوفُ بَعْدَهَا، بِخِلَافِ (هَلْ)؛ لِأَنَّ الهمزة إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ
(هَلْ) دَخَلَتْ عَلَيْهَا كَمَا دَخَلَتْ حُرُوفُ الْعَطْفِ عَلَيْهَا.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَمَعْنَى (أَوْ) الشَّكُّ، تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو، وَتَكُونُ تَخْيِيرًا، تَقُولُ:
اضْرِبْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا، أَيْ أَحَدَهُمَا، وَتَكُونُ إِبَاحَةً، كَقَوْلِكَ: جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ،
أَي: قَدْ أَجْمَعْتَ مَجَالِسَةَ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ النَّاسِ، وَأَيْنَ وَقَعْتَ (أَوْ) فَهِيَ لِأَحَدِ شَيْئَيْنِ» ﴿٦﴾.

قَالَ سَعِيدٌ: (أَوْ) تَقَعُ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ:
أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ لِلشَّكِّ، كَقَوْلِكَ: جَاعَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو، فَيَجُوزُ فِي هَذَا أَنْ يَكُونَ
الْكَلَامُ مَضًى صَدْرُهُ عَلَى الْإِخْبَارِ، ثُمَّ جِئْتَ بِأَوْ فَسَارَ الشَّكُّ مِنَ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ، وَهَذَا إِنَّمَا
يَكُونُ فِي الْخَبَرِ أَوْ الاسْتِخْبَارِ، وَكَذَلِكَ الْإِبْهَامُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَدْرُ الْكَلَامِ مَضًى عَلَى
الشَّكِّ، فَيَنْتَحِلُ ﴿٧﴾ فِي الْيَدِ مِنْهُمَا مَعْنَى أَحَدِهِمَا.

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ لِلتَّخْيِيرِ، وَهَذَا الْبَابُ أَصْلُهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَمْرِ أَوْ النَّهْيِ فِيمَا يَكُونُ
مَحْظُورًا عَلَى الْإِنْسَانِ، فَإِذَا / ٤٣١ خَيْرُهُ أَطَاعَهُ فِي أَحَدِهِمَا، وَبَقِيَ الْآخَرُ عَلَى حَظَرِهِ،

(١) فِي ج، د: أَمْ إِذَا جَاءَهُمْ، وَهُوَ وَهُمْ فَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ.

(٢) يُونُس: ٥١.

(٣) الْمَائِدَةُ: ٩١.

(٤) هُوَ الْعِجَاجُ.

(٥) مِنَ الرِّجْزِ.

الْقَنْسَرِيُّ: الْكَبِيرُ الْمُسْنُ. (عَنْ شَرْحِ آيَاتِ سَبْيُوهِ).

انظر: دِيَوَانُ الْعِجَاجِ ٣١٠، وَالْكِتَابُ ٣٣٨/١، وَالْمُقْتَضَبُ ٢٢٨/٣، ٢٦٤، ٢٨٩، وَجُمْهُرَةُ اللُّغَةِ ١١٥١/٢

(بَعْلَبَكِي)، وَالْإِيضَاحُ الْعُضْدِيُّ ٣٠٠، وَشَرْحُ آيَاتِ سَبْيُوهِ ١٥٢/١، وَشَرْحُ الْحِمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ١٨١٨/٤،

وَالْمَخْصَصُ ٤٥/١، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٤٠٠/١، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ٢٤٧، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٢٧٤/١١.

(٦) اللَّمَعُ ٩٢.

(٧) يَنْتَحِلُ: يَصِفُو. انظر: اللِّسَانُ ٦٥١/١١ (نُحْل).

كَقَوْلِكَ: خُذْ مِنْ مَالِي عَشْرَةَ دَرَاهِمَ أَوْ دِينَارًا، فَمَالُكَ مُحْظُورٌ عَلَى غَيْرِكَ مِلْكُهُ، فَلَمَّا أَمَرْتَهُ
بِالْأَخْذِ حَلَّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِغَيْرِ عَيْنِهِ، وَبَقِيَ الْحَظْرُ فِي الْآخِرِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، فَإِذَا^(١) نَهَيْتَهُ
فَقُلْتَ: لَا تَأْخُذْ مِنْ مَالِي عَشْرَةَ دَرَاهِمَ أَوْ دِينَارًا، فَالْنَهْيُ يَتَنَاوَلُ حَظْرَ مَا جَعَلَ حَلَالًا لَهُ
بِالْأَمْرِ، وَبَقِيَ الْآخِرُ عَلَى حُرْمِهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَقَوْلُهُ^(٢):

حَتَّى خَضَبْتُ بِمَا تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي أَكْنَافَ سَرَجِي أَوْ عِنَانَ لَجَامِي^(٣)
لَيْسَتْ (أَوْ) لِلشَّكِّ، إِنَّمَا هِيَ الَّتِي يُرَادُ بِهَا أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ عَلَى مَعْنَى التَّعَاقُبِ^(٤)، كَمَا تَقُولُ
لِلرَّجُلِ: مَا كَانَ طَعَامُكَ؟ فَيَقُولُ: الْحِنْطَةُ أَوْ الْأُرْزُ، أَيْ: أَحَدُ هَذَيْنِ، عَلَى أَنْ يَكُونَ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَلًا مِنْ صَاحِبِهِ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ فِيهَا مَعْنَى الْإِبَاحَةِ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، فَيُقَارِبُ
مَعْنَى الْوَاوِ فِي أَحَدِ الْأَقْسَامِ وَبَابُهَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْهُ، وَإِنَّمَا حَصَلَ مَا حَصَلَ فِيهَا بِقَرِينَةٍ أُخْرَى،
وَمِثَالُهُ أَنْ تَقُولَ لَهُ: الْبَسْ مِنْ مَالِكَ قَمِيصًا أَوْ جُبَّةً، فَإِنْ لَبَسَ أَحَدَهُمَا فَقَدْ عَمِلَ بِمُقْتَضَى
(أَوْ)؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ، فَإِنْ لَبَسَهُمَا جَمِيعًا فَقَدْ امْتَثَلَ الْأَمْرَ مِنْكَ وَفَعَلَهُ
الْآخَرَ مِنْهُمَا، لِأَجْلِ أَنَّهُ مَالِكُهُ، وَمِلْكُهُ لَا يَحْظَرُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ، وَلَوْ كَانَتْ الْوَاوُ مَكَانَ (أَوْ)
وَفَعَلَ أَحَدَهُمَا كَانَ مُخَالَفًا أَمْرَهُ، / ٤٣٢ وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: جَالِسِ النُّحَاةَ أَوْ الْفُقَهَاءَ، عَلَى
مَا سَبَقَ فِي الْإِبَاحَةِ، وَلَوْ قُلْتَ لَهُ: لَا تَخَالِطِ الْجُهْلَاءَ أَوْ الشُّرَاةَ، فَخَالِطَ أَحَدَهُمَا كَانَ عَاصِيًا
لِلنَّهْيِ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ خَالِطَ الْقَبِيلَ الْأَوَّلَ كَانَ طَائِعًا فِي الْأَمْرِ بِمُقْتَضَى (أَوْ)، وَلَوْ خَالِطَهُمَا جَمِيعًا
كَانَ عَاصِيًا، كَمَا أَنَّهُ لَوْ خَالِطَ الْقَبِيلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ كَانَ طَائِعًا فِي الْأَمْرِ عَلَى الْأَصْلِ الْأَوَّلِ، وَمِثْلُهُ
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا أَمْرٌ لَهُ مِنَ اللَّهِ إِلَّا مَا يَشَاءُ﴾^(٥)، فَإِنَّهُ لَا يُجُوزُ لَهُ طَاعَةُ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: لَا تُطِيعُ

(١) فِي ج: فَإِذَا.

(٢) هُوَ قَطْرِي بْنِ الْفَجَاءَةِ.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ.

انظر: شعر الخوارج ١١٢، وأمالى القالي ١٩٠/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٣٧/١، وزهر الآداب

١٠٢٨/٢، واللائى ٨٠٦/٢، والحماسة البصرية ١٢٦/١، وخزانة الأدب ١٠/١٦٠.

(٤) أَيْ هَذَا مَرَّةً وَذَاكَ أُخْرَى.

(٥) الْإِنْسَانُ: ٢٤.

أَحَدَ هَذَيْنِ الصَّنَفَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الَّذِي ^(١) دَاخِلًا عَلَى أَمْرِ بِطَاعَةِ أَحَدِ الْقِسْمَيْنِ فِي الْمَعْنَى وَلَكِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ ذَلِكَ مِنَ الْكُفَّارِ لَهُ.

وَتَقُولُ: لِأَضْرِبَنَّهُ ذَهَبًا أَوْ مَكَّةَ، عَلَى تَقْدِيرِ الْحَالِ، وَلَا تُفْرِدِ الْفِعْلَ؛ لِأَنَّ التَّكْرِيرَ أَفَادَ الشَّرْطَ إِفَادَةَ الْحَالِ، وَلَا يَقَعُ مَوْقَعُهُ فِعْلُ الْمُسْتَقْبَلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْرِيرٍ، فَإِذَا دَخَلَتْ الْهَمْزَةُ جِئْتَ بِأَمٍّ.

وَالرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ لِلْإِبْهَامِ، وَذَلِكَ إِذَا صَدَرَتْ مِنَ الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، أَوْ مِمَّنْ يُرِيدُ أَنْ يُبَيِّنَ، كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ ^(٢)، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلِمَاحِ الْبَصْرِ﴾ ^(٣) هُوَ اقْرَبُ ^(٤)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿q p o n m﴾ ^(٥).

فَفِي الْآيَةِ الْأُولَى خَمْسَةُ أَقْوَالٍ ^(٦): مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ (أَوْ) مَعْنَاهَا التَّخْيِيرُ هُنَا، كَأَنَّهُ قَالَ: لَوْ رَأَيْتُمُوهُمْ لَقُلْتُمْ كَذًا وَكُنْتُمْ بِالْخِيَارِ فِيهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعْنَاهَا / ٤٣٣ الشَّكُّ لَكُمْ، أَي: لَوْ رَأَيْتُمُوهُمْ لَشَكَّكْتُمْ فِي عِدَّتِهِمْ، فَكُنْتُمْ قَائِلِينَ كَذًا.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبْهَمَ لِمَصْلَحَةٍ لَا نَقِفُ عَلَيْهَا، وَنَحْوُ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ ^(٧) وَلَوْ شَاءَ [اللَّهُ تَعَالَى] ^(٨) لَبَيَّنَ.

وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ: أَنَّ (أَوْ) بِمَعْنَى الْوَاوِ، وَعَلَيْهِ أَنْشَدُوا ^(٩):

فَلَوْ كَانَ الْبُكَاءُ يَرُدُّ شَيْئًا بَكَيْتُ عَلَى جُبَيْرٍ أَوْ عُفَاقٍ

(١) كذا في ج، والنص ساقط من د. وأرى أن (الذي) زائدة.

(٢) الصافات: ١٤٧.

(٣) في ج: بالبصر. وهو وهم.

(٤) النحل: ٧٧.

(٥) البقرة: ٧٤.

(٦) انظر الأقوال متفرقة في: المقتضب ٣/٣٠٤، وتفسير الطبري ١/٣٦٢، ومعاني القرآن للنحاس ٦/٦٠، وزاد

المسير ٧/٨٩، والبحر المحيط ٧/٣٧٦، ومغني اللبيب ٨٧.

(٧) الإسراء: ٨٥.

(٨) تكملة من د.

(٩) لمتَّم بن نويرة.

عَلَى الْمُرَائِنِ إِذْ هَلَكَا جَمِيعاً لَشَأْنُهُمَا بُحْزَنٍ وَاشْتِيَاقٍ^(١)
وَكَذَا قَوْلُهُ^(٢):

فَقُلْتُ الْبَثَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثٍ إِلَى ذَاكُمَا مَا غَيَّبْتَنِي غِيَاباً^(٣)
وَالْقَوْلُ الْخَامِسُ: أَنَّ (أَوْ) بِمَعْنَى (بَلْ)، وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ لِلْكُوفِيِّينَ^(٤)، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ
الشَّاعِرِ^(٥):

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْتِقِ الضُّحَى
وَصُورُتُهَا أَوْ أَنْتِ وَالْعَيْنُ أَمْلَحُ^(٦)

(١) البيتان من الوافر.

روي: (بحير) و(يزيد) بدل (جُبَيْر)، و(هما المرآن) بدل (على المرأين). و(بشجو) بدل (بحزن).
الشاهد فيه: مجيء (أَوْ) بمعنى الواو؛ لأنه يريد: بكيت على بحير وعفاق، بدليل أنه أبدل منما: على المرأين إذ
هلكا ...

انظر: تفسير الطبري ١٤٩/١، والمسائل المنشورة ٢٤٧، واللسان ٢٥٤/١٠ (عفق)، وخزانة الأدب ١٣١/٧،
وتاج العروس ١٦٤/٢٦ (عفق).

(٢) هو ابن أحمر.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (فذلكما شهرين)، و(قرى عنكما شهرين) و(ألا فالبثا) بدل (فقلت البثا).
الغياصة والغياص: كل موضع ما يُغَيَّب. ولذا أنث على إرادة الغياصة. (عن إعراب القرآن للنحاس وحاشية
الصاحبي).

الشاهد فيه: مجيء (أَوْ) بمعنى الواو؛ لأنه يريد: البثا شهرين ونصف الثالث.
انظر: تأويل مشكل القرآن ٥٤٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣١٦/٢، والخصائص ٤٦٠/٢، والصاحبي ١٧٢،
والإنصاف ٤٨٣/٢.

(٤) بمعنى (بل) قول الفراء، كما في المعاني ٣٩٣/٢، وحكاية ثعلب عنه في المجالس ١٣٦/١. وقد قال به الخليل وأبو
عبيدة. انظر: العين ٤٣٨/٨، والجمل المنسوب له ٣١٠، ومجاز القرآن ١٧٥/٢.
ومعنى الواو قول قطرب. انظر: سر صناعة الإعراب ٤٠٦/١، والخصائص ٤٦١/٢.
وانظر الخلاف في: الإنصاف ٤٧٨/٢، واللباب ٤٢٤/١.

(٥) هو ذو الرمة.

(٦) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (في العين) بدل (والعين). وروي (أم أنت) بدل (أو أنت)، فلا شاهد فيه.

وَأَعْلَمَ أَنَّ (أَوْ) تَقَعُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ أَوْ أَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةِ الْأَوْقَاتِ يَتَنَاوَلُهَا، فَتَذْكُرُ (أَوْ) لِتَقَرَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي وَقْتِهِ، كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ: مَا كُنْتَ تَأْكُلُ بِيَعْدَاذٍ؟ فَيَقُولُ: بَطِيخًا أَوْ نَارِيْنَجًا، أَيْ: أَكُلْتُهُمَا جَمِيعَهُمَا، وَلَا أَجْمَعُ بَيْنَهُمَا.

وَذَكَرُوا أَنَّ (أَوْ) تَكُونُ عَلَى ضَرِيَيْنِ؛ مُتَّصِلَةً أَوْ مُنْقَطِعَةً، فَالْمُتَّصِلَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا مِنْهُمْ إِثْمًا أَوْ كُفُورًا﴾^(١)، فَهَذِهِ لَوْ كَانَتْ لِلِإِبَاحَةِ قَبْلَ دُخُولِ (لَا) قَرَرَتْ الْإِثْمَ كَالْكُفُورِ فِي / ٤٣٤ الْمُخَالَطَةِ، فَكَمَا أَنَّ الْحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ وَاحِدٌ فِي الْمُخَالَطَةِ، فَلَمَّا دَخَلَتْ (لَا) اسْتَغْرَقَ النَّهْيُ الْاِثْمَيْنِ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ لَا النَّهْيُ لَكَانَ مُقْتَضَى الْأَمْرِ يُجِيزُ لَهُ مُخَالَطَتَهُمَا، وَقَالَ سِيبَوِيه: لَوْ قِيلَ: أَوْ لَا تُطْعِمْ مِنْهُمْ كُفُورًا، لَانْقَلَبَ الْمَعْنَى^(٢)، يَعْنِي أَنَّهُ كَانَ يَكُونُ إِضْرَابًا عَنِ الْأَوَّلِ فَيَجُوزُ طَاعَتُهُ، وَلَا يَصِحُّ هَذَا.

وَأَمَّا الْمُنْقَطِعَةُ فَكَقَوْلِكَ: أَنَا أَخْرُجُ أَوْ أَقِيمُ، أَضْرَبْتَ عَنِ الْخُرُوجِ وَأَتَيْتَ بِالْإِقَامَةِ. فَاعْلَمْ أَنَّ النَّهْيَ إِذَا وَلِيَ الَّتِي لِلِإِبَاحَةِ اسْتَغْرَقَ الْجَمِيعَ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ، كَقَوْلِكَ: لَا تَأْكُلْ خُبْزًا أَوْ لَحْمًا أَوْ سَمَكًا، فَإِنَّهُ قَدْ نَهَى عَنِ الْجَمْعِ، فَإِذَا كَانَ نَهْيٌ تَخْيِيرٌ فَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ^(٣).

فَأَمَّا ابْنُ كَيْسَانَ فَإِنَّهُ يَجْعَلُهُ لِوَاحِدٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، وَيَدْعُ الْآخَرَ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ (أَوْ) قَبْلَ النَّهْيِ، هُوَ كَقَوْلِكَ: خُذْ دِينَارِي أَوْ دِرْهَمِي، فَإِذَا قُلْتَ: لَا تَأْخُذْ دِينَارِي أَوْ دِرْهَمِي، إِنَّمَا نَهَيْتَكَ عَنْ وَاحِدٍ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا عِنْدَ الْجَمَاعَةِ غَيْرِهِ^(٤).

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَلَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٥) وَقِيَاسُ الْعَرَبِيَّةِ: فَلَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ؛ لِأَنَّ هَا هُنَا (أَوْ) وَالْعَائِدُ إِلَى أَحَدِهِمَا لَا إِلَيْهِمَا.

انظر: معاني القرآن للفراء ٧٢/١، والمحاسب ٩٩/١، والخصائص ٤٥٧/٢-٤٥٨، وتفسير الثعلبي ٢٢١/١، والإنصاف ٤٧٨/٢، ٤٨١، واللباب ٤٢٤/١، واللسان ٥٤/١٤ (أوا)، وخزانة الأدب ٦٥/١١.

(١) الإنسان: ٢٤.

(٢) انظر: الكتاب ١٨٨/٣.

(٣) انظر: رأي البصريين في شرح السيرافي ٦٨/٤ ب.

(٤) انظر رأي ابن كيسان في شرح السيرافي ٦٨/٤ ب.

(٥) النساء: ١٣٥.

وَالْجَوَابُ عِنْدَ النُّحَاةِ: أَنَّ هَذَا كَلَامٌ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى^(١)، وَالصَّوَابُ عِنْدِي أَنَّ هَذِهِ
الْجَمَاعَةَ عَارِضَةٌ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ إِنَّمَا هُوَ: ﴿ > = < ٥ ﴾^(٢)، وَإِذَا كَانَ قَدْ
فُصِّلَ / ٤٣٥ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ بِالْجُمْلَةِ الْعَارِضَةِ فِي قَوْلِهِ^(٣):
وَقَدْ أَذْرَكْتَنِي -وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ- أَسِنَّةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عُزْلٌ^(٤)
فَأَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ بِجُمْلَةٍ عَارِضَةٍ أَوَّلَى.
قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَمَعْنَى (لَا) التَّحْقِيقُ لِلأَوَّلِ وَالتَّنْفِي عَنْ الثَّانِي، تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ لَا
عَمْرُو»^(٥).

قَالَ سَعِيدٌ: لـ(لَا) فِي الْكَلَامِ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ وَجْهًا:
أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ لِلنَّهْيِ، كَقَوْلِكَ: لَا تَقُمْ.
وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ لِلتَّنْفِي، كَقَوْلِكَ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَوَاللَّهِ لَا يَقُومُ زَيْدٌ.
وَالثَّلَاثُ: أَنْ تَكُونَ مُهَيَّئَةً، كَقَوْلِكَ: لَوْلَا زَيْدٌ جَاءَ عَمْرُو، فَـ(لَوْ) كَانَتْ تَلِي الْفِعْلَ
فَصَارَتْ بـ(لَا) يَلِيهَا^(٦) الْأِسْمَ، وَهِيَ مُعَيَّرَةٌ أَيْضًا، لِأَنَّ (لَوْ) مَعْنَاهَا امْتِنَاعُ الشَّيْءِ لَامْتِنَاعِ

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٩٥/١، ومشكل إعراب القرآن ٢١٠، والتبيان ٣٩٧/١، والبحر المحيط
٣٧٠/٣.

(٢) النساء: ١٣٥.

ورأيه هذا قد اختاره ابن مالك وغيره، واعترضه ابن هشام فإنه ذكر هذه الآية من أمثلة الفصل بالجملة بين
الشرط وجوابه، ثم قال: «والظاهر أن الجواب (فالله أولى بهما) ولا يردُّ ذلم تنبيه الضمير كما توهموا؛ لأن (أو)
هنا للتنويع، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة، نصَّ عليه الأبدئي، وهو الاحقُّ». (مغني اللبيب ٥٠٩).
وانظر رأي ابن مالك في شرح التسهيل ٣٧٦/٢.

(٣) هو جويرية بن زيد، وقيل: حويرثة، من بني دارم.

(٤) البيت من الطويل.

عُزْلٌ: جمع أعزل، وهو من لا رمح له. (عن شرح أبيات المغني).

انظر: الحليبات ١٤٦، ٢٥٧، والخصائص ٣٣١/١، ٣٣٦، وسر صناعة الإعراب ١٤٠/١، وأمالى ابن الشجري
٣٢٨/١، واللسان ٦٢٦/١٢ (هيم)، ومغني اللبيب ٥٠٦، وشرح شواهد ٨٠٧/٢، وشرح أبياته ١٨٣/٦،
٢٠٦.

(٥) اللمع ٩٣.

(٦) في ج، د: تلي. والصواب ما أثبتته.

لَا مِتْنَاعَ غَيْرِهِ، فَلَمَّا دَخَلَتْ (لَا) صَارَ مَعْنَاهَا امْتِنَاعُ الشَّيْءِ لَوْجُودِ غَيْرِهِ.

وَالرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (لَمْ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿UT S R﴾^(١)، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

وَأَيُّ خَمِيسٍ لَا أَفْأْنَا نِهَابَهُ^(٣)

وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤):

وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا^(٥)

وَالْخَامِسُ: أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿μ ٩﴾^(٦)، وَقَالَ تَعَالَى:

﴿Z [١] ٨﴾^(٧)، وَمِثْلُهُ قَوْلُ زُهَيْرِ^(٨):

(١) القيامة: ٣١.

(٢) هو طرفة بن العبد.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَأَسِيفُنَا يَقْطُرُنْ مِنْ كِبْشَةِ دَمَا

الخميس: الجيش، وأفأنا: رددنا. (عن الكامل) والنَّهَابُ: الغنائم.

الشاهد فيه: لَا أَفْأْنَا، فالمعنى: لم نُفْعَ.

انظر: ديوان طرفة ١٩٥، ومجاز القرآن ٢/٢٧٨، وتأويل مشكل القرآن ٥٤٨، والكامل ٢/١٠٤٤، والصاحي

٢٥٧، وأمالى ابن الشجري ٢/٥٣٦، والبحر المحيط ٨/٣٩٠، والدر المصون ١٠/٥٨١.

(٤) اختلف في قائله، ف قيل:

أ- أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ.

ب- أَبُو خِرَاشٍ الْهَذَلِيُّ، قَالَهُ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، كَمَا فِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ.

(٥) من الرجز.

الشاهد فيه: قَوْلُهُ: لَا أَلَمَ، يَرِيدُ: لَمْ يُلَمَّ.

انظر: ديوان أُمَيَّة ٢٦٤، وشرح أشعار الهذليين ٣/١٣٤٦، والعين ٨/٣٢١ (لم)، وطبقات فحول الشعراء

١/٢٦٧، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢/٣٠١، وتفسير الطبري ٢٧/٦٦، وأمالى ابن الشجري ٢/٥٣٦،

والإنصاف ١/٧٦، والحماسة البصرية ٤/١٦٨٧، واللسان ١٢/١٠٤ (جهم)، ١٢/٥٥٠، ٥٥٣ (لم)، ومغني

اللبيب ٣٢١، وخزانة الأدب ٢/٢٩٥.

(٦) الحديد: ٢٩.

(٧) فَصَّلَتْ: ٣٤.

(٨) هو زهير بن أبي سلمى المزني. من فحول شعراء الجاهلية، ومن أصحاب المعلقات السبع، كان معروفاً بتنقيح

شعره، فاشتهر بحوليَّاته. روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أثني على شعره. انظر: طبقات فحول الشعراء

مُورَثُ الْجَدِ لَا يَغْتَالُ هِمَّتَهُ عَنِ الْمَفَاخِرِ لَا عَجْزٌ وَلَا سَأَمٌ^(١)
وَقَالَ الْهَذَلِيُّ^(٢):

أَفْعَنَكَ لَا بَرْقٌ أُرِيكَ وَمِضَةٌ عَانٍ تَسْنَمُهُ ضَرَامٌ مُثْقَبٌ^(٣)
/ ٤٣٦ وَقَدْ تُزَادُ مَرَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ أَنْشَدَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ^(٤):
فَمَا الدُّنْيَا بِبَاقِيَةٍ [بِحُزْنٍ]^(٥) أَجَلٌ لَا لَا وَلَا بِرِذَاذٍ مَالٍ^(٦)
وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ [Z] ١ [] ﴾^(٧) فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ (لَا) زَائِدَةً، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ زِيَادَةٌ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ.
وَالثَّانِي: أَنَّهُ قُرِئَ بِاللَّامِ، تَقْدِيرُهُ: لِأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ^(٨).

٥٠/١، والشعر والشعراء ١/١٣٧، والأغاني ٩/٢٩٨.

(١) البيت من البسيط.

روي (الرياسة) بدل (المفاخر).

الشاهد فيه: زيادة (لا) في قوله: لا عجز.

انظر: ديوان زهير ١٦٣، والصاحي ٢٥٨، والحماسة البصرية ١/٣٧١.

(٢) هو ساعدة بن جؤيئة.

(٣) البيت من الكامل.

روي: (أمنك) بدل (أعنك)، و(كأن) بدل (أريك)، و(غاب) بدل (عان)، و(تشيّمه) بدل (تسنّمه).
أفعنك: أعن شقّك وناحيتك. أي أعن ناحيتك هذ البرق؟ والضرام: النار في الحطب. والمثقب: الموقد. (عن
شرح أشعار الهذليين).

الشاهد فيه: زيادة (لا) في قوله: لا برق.

انظر: ديوان الهذليين ١/١٧٢، وشرح أشعارهم ٣/١١٠٣، وتهذيب اللغة ١٥/٤١٨ (لا)، والصاحي ٢٥٩،

والمخصص ١٤/٦، وتفسير ابن عطية ٢/٣٣٣، ٣٧٨، واللسان ١٢/٢٣٠ (شيم).

(٤) أبو بكر محمد بن القاسم. ولم أقف على موضع إنشاده. ويبعد أن يُريدَ أبا البركات، فهو معاصر له.

ولم أقف على قائل البيت.

(٥) الكلمة غير واضحة في ج، والبيت ساقط من د. وما أثبتته من الإنصاف.

(٦) البيت من الوافر.

وروايته في مصدره: (ولا برحاء بال) بدل (برذاذ مال).

انظر: الإنصاف ١/٧٥، ولم أحده في غيره.

(٧) القيامة: ١.

وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ رَدًّا لِكَلَامٍ مَنْ أَنْكَرَ الْبَعْثَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾.

وَالسَّادِسُ^(٢): أَنْ تَكُونَ مُزِيلَةً لِلْبَسِ، كَقَوْلِكَ: مَا قَامَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو، فَلَوْلَا (لَا) لَجَازَ أَنْ يَنْفِي اجْتِمَاعَ قِيَامِهِمَا فِي زَمَنٍ وَاحِدٍ، وَإِذَا قُلْتَ: وَلَا عَمْرُو، زَالَ اللَّبْسُ. وَالسَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ جَوَابًا، كَقَوْلِكَ لَمَنْ قَالَ: أَزِيدُ فِي الدَّارِ: لَا.

وَالثَّامِنُ: أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً لِلْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ بَعْدَ الْقَسَمِ، كَقَوْلِكَ: وَاللَّهِ لَا يَقُومُ زَيْدٌ. التَّاسِعُ: أَنْ تَكُونَ نَائِبَةً عَنِ الْجُمْلَةِ، وَهِيَ (لَا) فِي قَوْلِكَ: إِمَّا لَا، أَيْ: إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غَيْرُهُ، وَالْعَرَبُ تُمِيلُهَا.

وَالْعَاشِرُ: أَنْ تَكُونَ بِتَقْدِيرِ (لَيْسَ)، وَهَذَا سَبَقَ ذِكْرُهُ. وَالْحَادِي عَشَرَ: أَنْ تَكُونَ عَوَضًا مِنْ حَذْفِ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ وَإِحْدَى الثَّوَيْنِ فِي (أَنْ) وَإِيلَاءِ الْحَرْفِ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ.

وَالثَّانِي عَشَرَ: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (غَيْرِ)، وَلَا بُدَّ مِنْ تَكْرِيرِهَا، كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا شَجَاعَ وَلَا جَبَانَ، وَلَوْ قُلْتَ: لَا شَجَاعَ / ٤٣٧ وَحَدَهُ، لَمْ يُجْزَ، فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا يَوْمٌ لَا حَرٍّ وَلَا حَرٍّ^(٣)، جَازَ، وَإِنْ جَرَرْتَ لَمْ يُجْزَ.

وَالثَّلَاثَ عَشَرَ: أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي فَيَكُونَ دُعَاءً، كَقَوْلِهِمْ: لَا غَفَرَ اللَّهُ لِفُلَانٍ. الرَّابِعَ عَشَرَ: أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً، وَلَا يَظْهَرُ بَعْدَهَا فِعْلٌ؛ لِأَنَّ يَلْتَبَسَ بِالْإِعْدَاءِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ كَلَامٍ مَنفِيٍّ؛ لِأَنَّ (لَا) إِنَّمَا تَنْفِي عَنِ الثَّانِي مَا يُوجِبُ لِلأَوَّلِ، وَإِذَا صُدِّرَ الْكَلَامُ بِنَفْيٍ فَمَاذَا تَنْفِي عَنِ الثَّانِي؟

وَتَقُولُ: أَنْتَ غَيْرُ قَائِمٍ وَلَا قَاعِدٍ، تُرِيدُ: وَغَيْرُ قَاعِدٍ، وَكَذَلِكَ: أَنْتَ غَيْرُ الْقَائِمِ وَلَا الْقَاعِدِ، وَلَا يُجِيزُونَ ذَلِكَ فِي الْمَعَارِفِ الْأَعْلَامِ، لَا تَقُولُ: أَنْتَ غَيْرُ زَيْدٍ وَلَا عَمْرُو، وَلَا يُجُوزُ أَنْ يُنْسَقَ عَلَى (لَمْ) وَ(لَنْ) (لَا) مَعَ الْأَفْعَالِ، لَا تَقُولُ: لَمْ يَقْعُدْ عَبْدُ اللَّهِ وَلَا يَقُمْ، وَلَنْ يَقُومَ

(١) هي رواية قُبلت عن ابن كثير من السبعة، ومن غيرهم قرأ بها الحسن والأعرج. انظر: السبعة ٦٦١، وتفسير الطبري ١٧٢/٢٩، وحجة القراءات لابن زنجلة ٧٣٥.

(٢) من أوجه (لَا).

(٣) كذا في ج، ولعلها: وَلَا قَرٍّ.

عَبْدُ اللَّهِ وَلَا تَقْعُدْ؛ لَأَنَّ (لا) إِنَّمَا تَأْتِي فِي الْعَطْفِ لِتَنْفِي عَنِ الثَّانِي مَا يُوجِبُهُ الْأَوَّلُ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ عِنْدِي غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لَأَنَّ (لا) لَيْسَتْ هُنَا لِلْعَطْفِ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَتِ الْمَسْأَلَتَانِ فِي الرِّفْعِ؛ لَأَنَّ (لم) لِنَفْيِ الْمَاضِي، وَ(لا) تَنْفِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَتَضَادَّ الْأَمْرُ فِيهِمَا، وَ(لَنْ) تَنْفِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَ(لا) وَإِنْ نَفَتْ الْمُسْتَقْبَلِ فَيَكُونُ جَوَابَ الْقَسَمِ، وَ(لَنْ) لَا يَكُونُ جَوَابَ الْقَسَمِ، فَتَخَالَفَ أَمْرُهُمَا.

وَقَدْ حُذِفَتْ (لا) وَهِيَ مُرْدَاةٌ، أَجَازَ يُؤُسُّ: كَالْيَوْمِ رَجُلًا^(١)، يَرِيدُ: لَا كَالْيَوْمِ، وَقَالَ أَوْسٌ^(٢): ٤٣٨ /

حَتَّى إِذَا الْكَلَابُ قَالَ لَهَا كَالْيَوْمِ مَطْلُوبًا وَلَا طَلَبًا^(٣)
وَقَالَ النَّمِرُ:
وَقَوْلِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ تُنَاقِضُهُ حَتَّى يَكُونُ الْمُنْخَلُ^(٤)
وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٥):

(١) لم أقف على من نسب الإجازة ليونس. وقال الزمخشري: «... ومنه قولهم: كاليوم رجلاً، بإضمار: لم أر» (المفصل ٦١).

(٢) هو أوس بن حجر بن عتاب. شاعر جاهلي قديم، كان عاقلاً في شعره، كثير الوصف لمكارم الأخلاق. انظر: الشعر والشعراء ١/١٩٨، وخزانة الأدب ٤/٣٧٩.

(٣) البيت من الكامل.

يريد: قال للبقر والكلاب: لم أر كاليوم مطلوباً ولا طالباً. (عن أمالي ابن الشجري).

انظر: ديوان أوس ٣، وأمالي المرتضى ٢/٧٣، والمفصل ٦١، والكشاف ٢/٢٠١، ٤/٥٧، وأمالي ابن الشجري ٢/١٢٦، وشرح المفصل ١/١٢٥، وأمالي ابن الحاجب ١/٤٤٠.

(٤) البيت من الطويل.

يقول: إذا أرسلوا بعيرهم أقول لا يعود أبداً، ولا يرده أحد، لما أجد في نفسي من الضعف. و(تلاقونه) أي لا تلاقونه، وهو الشاهد. وقيل: المحذوف قسم، أي: والله لا تلاقونه. والمنخل: شاعر أثم بالمتجرده زوجة النعمان ابن المنذر، فغيبه النعمان فلم يعلم خبره. (عن شرح شواهد المغني وخزانة الأدب).

انظر: ديوان النمر ٣٦٧، وطبقات فحول الشعراء ١/١٨، والمعاني الكبير ٣/١٢١٥، وشرح التسهيل ٣/٢١١، وارتشاف الضرب ٤/١٧٨١، ومغني اللبيب ٨٣٥، وشرح شواهد ٢/٦٢٩، وخزانة الأدب ١٠/٩٩.

(٥) هو المنذر بن درهم الكلي.

رَأَيْتَكَ يَا بْنَ الْحَارِثِيَّةِ كَالَّتِي صِنَاعَتُهَا أَبَقَتْ وَلَا الْوَهْيَ تَرْقَعُ^(١)
فَحَذَفَ (لا) مِنْ هَذَا جَمِيعَهُ.

قال أبو الفتح: «وَمَعْنَى (بَل) الْإِضْرَابُ عَنِ الْأَوَّلِ وَالْإِثْبَاتُ لِلثَّانِي، تَقُولُ: مَا قَامَ^(٢)
زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو»^(٣).

قال سَعِيدٌ: اعْلَمْ أَنَّ فِي (بَل) قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا لِلْبَصْرِيِّ وَالْآخَرُ لِلْكُوفِيِّ، فَأَمَّا الْبَصْرِيُّ:
فَإِنَّمَا يُسْتَدْرَكُ بِهَا بَعْدَ النَّفْيِ وَالْإِيجَابِ، فَيَقُولُ: مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو، وَقَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو،
وَيَحْمِلُونَهَا عَلَى (لَكِنْ)، وَعِلَّةُ الْكُوفِيِّ^(٤) فِي ذَلِكَ الْمُتَدَاوُلُ بَيْنَ النَّاسِ، وَهُوَ إِتْيَانُهَا بَعْدَ النَّفْيِ،
وَذَلِكَ أَنَّهُ يَرَى مَا بَعْدَهَا يَخَالِفُ مَا قَبْلَهَا، فَيَقُولُ: مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو، فَيَكُونُ عَمْرُو قَدْ
قَامَ، فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو أَنْ يَكُونَ عَمْرُو مَا قَامَ، لِيَخَالَفَ
الثَّانِي حُكْمَ الْأَوَّلِ، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ، فَيَجِبُ أَلَّا يُجُوزَ، وَالْبَصْرِيُّ يَحْمِلُهُ فِي الْإِيجَابِ عَلَى
الْمَعْنَى، فَيَقُولُ فِي: قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو، التَّقْدِيرُ فِيهِ: بَلْ قَامَ عَمْرُو، فَتَكُونُ قَدْ أَضْرَبْتَ عَنْ
الْإِخْبَارِ بِقِيَامِ زَيْدٍ وَأَخْبِرْتَ بِقِيَامِ عَمْرُو، وَقَدْ جَوَزَ أَصْحَابُ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَا قَامَ
زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو، وَجْهَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: بَلْ مَا قَامَ عَمْرُو، فَاسْتَدْرَكَتِ الْكَلَامَ
كُلَّهُ، / ٤٣٩ وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: بَلْ قَامَ عَمْرُو، فَاسْتَدْرَكَتِ الْفِعْلَ وَحْدَهُ^(٥)، وَإِذَا
قُلْتَ: مَا قَامَ زَيْدٌ لَا بَلْ عَمْرُو، فَ(لا) لِتَوْكِيدِ الْكَلَامِ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا تَشْتَغِلَنَّ بِهَذَا الْإِخْبَارِ
الْأَوَّلِ وَاعْتَمِدِ عَلَى الثَّانِي.

(١) البيت من الطويل.

المعنى: لا صِنَاعَتُهَا أَبَقَتْ.

انظر: ضرائر الشعر ١٥٦، وارتشاف الضرب ٢٤٢١/٥، وجمع الهوامع ١٥٦/٢.

(٢) في اللمع: قام زيد.

(٣) اللمع ٩٣.

(٤) انظر رأي الكوفيين في الصاحي ٢٠٨، وشرح عيون الإعراب ٣٧٦، والجنى الداني ٢٣٧، ومغني اللبيب ١٥٣.

وقد نقل ابن فارس عن هشام قوله: «محالٌ ضربتُ أخاك بَلْ أباك؛ لأنَّ الأول قد ثَبَّتَ له الضرب».

والمعروف من مذهب الكوفيين خلاف هذا، فهم يميزون العطف ببل بعد الإيجاب، وعليه حملوا العطف ولكن

في الإيجاب الذي منعه البصريون. انظر: الإنصاف ٤٨٤/٢. ويمكن أن يخرج على أنه قول هشام وحده.

(٥) انظر هذا الرأي في: المقتصد ٩٤٦/٢-٩٤٧.

قال أبو الفتح: «وَمَعْنَى (لَكِنْ) الاستِدْرَاكُ، تَقُولُ: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو، وَمَا رَأَيْتُ زَيْدًا^(١) لَكِنْ جَعَفَرًا، إِلَّا أَنَّهُ لَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْعَطْفِ إِلَّا بَعْدَ النَّفْيِ، فَلَوْ^(٢) قُلْتَ: قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو، لَمْ يَجُزْ، فَإِنْ جَاءَتْ بَعْدَ الْوَاجِبِ وَجَبَ^(٣) أَنْ تَكُونَ بَعْدَهَا الْجُمْلَةُ، تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو لَمْ يَقُمْ، وَمَرَرْتُ بِمُحَمَّدٍ لَكِنْ جَعَفَرٌ لَمْ أَمُرْ بِهِ^(٤)».

قال سعيد: (لَكِنْ) أَنْقَضُ رُتْبَةً مِنْ (بَل) فِي بَابِهَا؛ لِأَنَّ (بَل) لَمْ تُنْقَلْ مِنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ، وَ(لَكِنْ) تُنْقَلُ مِنَ الْمُشَدَّدَةِ إِلَى الْمُخَفَّفَةِ، وَمِنْ الدُّخُولِ عَلَى الْجُمْلَةِ إِلَى عَطْفِ الْمَفْرَدِ، فَتَقْصِتُ عَنْ مَرْتَبَتِهَا، وَلِهَذَا الْمَعْنَى دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الْعَطْفِ وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَى (بَل)، فَتَقُولُ: مَا قَامَ زَيْدٌ وَلَكِنْ عَمَرُو، وَلَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ فِي (بَل)، لَا تَقُولُ: مَا قَامَ زَيْدٌ وَبَلْ عَمَرُو، وَلِهَذَا الْمَعْنَى تَجَاذَبَهَا الْخِلَافُ، وَذَلِكَ أَنَّ يُؤَسَّ لَا يَسْتَعْمَلُهَا عَاطِفَةٌ، وَأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مُخَفَّفَةً بَمَرْتَبَتِهَا إِذَا كَانَتْ مُشَدَّدَةً، قِيَاسًا عَلَى (إِنَّ) وَ(أَنَّ) وَ(كَأَنَّ) إِذَا خَفَّفْنَ^(٥)، فَإِذَا قُلْتَ: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو، فَفِي (لَكِنْ) ضَمِيرُ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ [وَقَدْ حُذِفَ]^(٦)، وَ(عَمَرُو) مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، وَكَذَلِكَ: مَا رَأَيْتُ زَيْدًا / ٤٤٠ لَكِنْ عَمَرًا، وَمَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ لَكِنْ عَمَرُو، وَحَمَلُهُ عَلَى ذَلِكَ مُرَاعَاةُ أَصْلِهَا فِي التَّشْدِيدِ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الثَّانِي صَحِيحًا لَجَازَ النَّصْبُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مَعَ ظُهُورِ الْخَبَرِ.

وَإِذَا شُدِّدَتْ (لَكِنْ) جَازَ عِنْدَ الْبَصَرِيِّ وَجُودُ الْوَائِ وَعَدَمُهَا، وَالْكِسَائِيُّ إِذَا خَفَّفَهَا أَجَازَ عَدَمُهَا، وَإِذَا ثَقُلَ أَجَازَ وَجُودُهَا^(٧).

وَأَعْلَمُ أَنَّ (لَكِنْ) لَمْ نَعْلَمْ شَيْئًا عَلَى مِثَالِهِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، وَهِيَ مِثْلُ (إِنَّ) وَ(أَنَّ) فِي

(١) في اللمع: أحداً.

(٢) في اللمع: ولو.

(٣) في اللمع: جاز.

(٤) اللمع ٩٣.

(٥) انظر رأي يونس في شرح المفصل ٨/٨١، والتسهيل ٦٥، وارتشاف الضرب ٣/١٢٧٤، والجنى الداني ٥٨٦،

ومغني اللبيب ٣٨٥.

(٦) تكملة من د.

(٧) لم أقف على هذه الآراء. وهذه الأوجه كلها جائزة.

التخفيف، إِلَّا أَنْ (إِنَّ) وَ(أَنَّ) يَخَالِفَانِ (لَكِنْ)، أَمَّا (أَنَّ) فَعَامِلَةٌ مُخَفِّفَةٌ وَمُثَقِّلَةٌ، وَأَمَّا (إِنَّ) فَعَامِلَةٌ مُثَقِّلَةٌ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يُعْمَلُهَا مُخَفِّفَةً، وَلَيْسَ فِي الْعَرَبِ مَنْ أَعْمَلَ (لَكِنْ) مُخَفِّفَةً فِي اسْمٍ ظَاهِرٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ إِذَانًا بِأَنَّ قِيَاسَ هَذِهِ الْحُرُوفِ إِذَا خُفِّفَتْ أَلَّا تَعْمَلَ، كَمَا لَمْ يُجَازُوا بِكَيْفٍ^(١)، وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ فِيهَا عِنْدَ الْفَارِسِيِّ أَنْ يُجَازُوا بِهَا حَمَلًا عَلَى (أَيْنَ)^(٢)، لِيَدُلُّوا عَلَى أَنَّ أَصْلَ الْأَسْمَاءِ أَلَّا يُجَازَى بِهَا، وَقَدْ كُفَّتْ بِمَا، كَمَا كُفَّ غَيْرُهَا، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ، وَلَنْ تَجِيءَ (لَكِنْ) مُخَفِّفَةً إِلَّا وَهِيَ غَيْرُ مُعْمَلَةٍ، كَمَا أَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ^(٣):

وَمَا دَهْرِي بِشَتْمِكَ فَاعْلَمْنَاهُ وَلَكِنْ أَنْتَ مَخْذُولٌ كَبِيرٌ^(٤)
وَقَالَ زُهَيْرٌ:

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى وَلَكِنْ أُمُّ أَوْفَى لَا تُبَالِي^(٥)

/ ٤٤١ وقال الرُّمَانِيُّ: إِذَا خُفِّفَتْ (لَكِنْ) بَطَلَ عَمَلُهَا، وَدَخَلَتْ فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ مُضَارَعَتِهَا (لَا) فِي الْعَطْفِ فِي إِجَابِهَا لِمَا قَبْلَهَا وَنَفْيِهَا لِمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، فَحَسُنَ إِضْمَارُ ضِدِّ النَّفْيِ مَعَهَا إِذَا قُلْتَ: مَا جَاءَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو، كَمَا حَسُنَ إِضْمَارُ ضِدِّ الْمُوجِبِ مَعَ الْعَطْفِ، إِذِ الْحَرْفُ الْعَاطِفُ يَقُومُ مَقَامَ الْحَذْفِ، فَيَكْفِي مِنْهُ عَامِلًا وَغَيْرَ عَامِلٍ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَا قَامَ زَيْدٌ وَلَكِنْ بَكَرٌ، دَلَّتْ بِمَا وَضِعَتْ لَهُ مِنَ الْمَعْنَى فِي الْمُخَالَفَةِ عَلَى: وَلَكِنْ قَامَ عَمَرُو،

(١) أي يجعلوها اسم شرط.

(٢) لم أقف على هذا الرأي في كتب الفارسي، ولا على من نسبه إليه، وإنما هو منسوبٌ للكوفيين وقطرب. انظر: الإنصاف ٦٤٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٢/١، ١٩٥/٢، وارتشاف الضرب ١٨٦٨/٤.

(٣) في النوادر ٣٠٢. وهو لزيد الخيل.

(٤) البيت من الوافر.

وما دهري بكذا: أي وما هميت وإرادتي وغايتي. تاج العروس (دهر) ٣٤٨/١١.

الشاهد فيه: (ولكن أنت)، حيث وقع ما بعد لكن ضمير رفع.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر زيد الخيل) ١٧٥، ولم أحده في غيره هو والنوادر.

(٥) البيت من الوافر.

مظعنُها: مسيرها. (عن الديوان).

الشاهد فيه: رفع ما بعد (لكن) على الابتداء، فهي غير عاملة.

انظر: ديوان زهير ٣٢٤، واللامات ٧٦، وشرح اللمع لابن برهان ٢٥٤/١، واللسان ٧٥/١١ (بيل)، والبحر

الحيط ٨٥/١، ومغني اللبيب ٥١٦، وشرح شواهد ٨٢١/٢، وشرح أبياته ٢٢٧/٦.

كما أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو، دَلَّتْ (لَا) فِي النَّفْيِ عَلَى أَنَّكَ تُرِيدُ: لَا قَامَ عَمْرُو، أَوْ لَمْ يَقُمْ عَمْرُو، وَالَّذِي رَوَاهُ يُونُسُ أَنَّ (لَكِنْ) الْخَفِيفَةُ لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ يُقَوِّي ذَلِكَ أَنَّ أَخَوَاتِهَا مَنْ خَفَّفَهُنَّ لَمْ يُخْرِجْهُنَّ بِالتَّخْفِيفِ عَنْ أَصْلِهِنَّ الَّذِي كُنَّ عَلَيْهِ، فَإِذَا وَافَقَ حَالُ التَّخْفِيفِ حَالَ التَّشْدِيدِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ (حَتَّى) الَّتِي تَكُونُ لِمَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ، مَعَ أَنَّ اللَّفْظَةَ وَاحِدَةً، فَيَقَالُ: إِنَّ (حَتَّى) وَإِنْ كَانَتْ عَلَى لَفْظَةٍ وَاحِدَةٍ فَإِنَّ الْمَعْنَى الَّتِي تَدُلُّ عَلَيْهَا مُخْتَلِفَةٌ، فَالْعَطْفُ بِهَا غَيْرُ كَوْنِهَا جَارَةً، وَوُقُوعُهَا لِلْمُبْتَدَأِ غَيْرُ ذِيْنِكَ، وَكَذَلِكَ الْوَاوُ فِي أَقْسَامِهَا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَلَّا تَخْرُجَ عَنْ بَابِهَا مُشَدَّدَةً.

وَلِذَلِكَ يُجَوِّزُ يُونُسُ أَنْ تَقُولَ: مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ وَلَكِنْ / ٤٤٢ طَالِحٌ، فَيَجْرُهُ بَيَاءٌ مُضْمَرَةٌ يَدُلُّ عَلَيْهَا الْبَاءُ الْمُقَدَّمَةُ، كَمَا حَكَى سَبْيُوِيَه عَنْهُ^(١)، وَيُضْمَرُ الْقِصَّةُ فِي (لَكِنْ) كَمَا أَضْمَرَهَا فِي (إِنْ) وَ(أَنَّ) فِي قَوْلِهِمْ: أَمَّا إِنْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ^(٢)، فَإِنْ قَالَ: مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٌ^(٣)، عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: لَكِنْ هُوَ طَالِحٌ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: لَمَّا خَفَّفْتَ صَارَتْ مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ، كَمَا صَارَتْ (إِنْ) كَذَلِكَ، وَلِذَلِكَ وَقَعَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ، وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْوَاوُ عِنْدَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا عَاطِفَةٌ أَبْقَى فِيهَا مَعْنَى الْإِسْتِدْرَاكِ، وَانْتَقَلَ الْعَطْفُ مِنْهَا إِلَى الْوَاوِ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤):

سَائِلٌ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا أَهْلُ رَأُونَا بِوَادِي السَّفْحِ ذِي الْأَكَمِ^(٥)

(١) هذا خلاف ما حكاه سبويوه عنه، قال: «وتقول: ما مررتُ برجلٍ مسلمٍ فكيفَ رجلٌ راعِبٌ في الصَّدَقَةِ، بمِثْلَةِ: فَأَيْنَ راعِبٌ في الصَّدَقَةِ. وزعمَ يُونُسُ أن الجرَّ خطأ؛ لأنَّ (أَيْنَ) ونحوها يُبتدأُ بهن ولا يُضمرُ بعدهنَّ شيءٌ...» (الكتاب ٤٣٥/١). وقال السيرافي: «يُريدُ أنهن لا يجرين مجرى حروفِ العطفِ التي يعملُ فيما بعدهنَّ الاسمُ الذي قبلهنَّ، وهذا لا يجوزُ في حروفِ الاستفهامِ ... و(لكن) و(بل) لا يكونان مبتدئين فيشبهنَّ بحروفِ العطفِ إذ كنَّ لا يُبتدأُ بهن» (شرح الكتاب ١٤٩/٢ ب).

(٢) انظر هذا القول في: المقتضب ٩/٣.

(٣) في ج: صالح.

(٤) هو زيد الخيل.

(٥) البيت من البسيط.

روي: (بسفح القاع)، و(بسفح القف) بدل (بوادي السفح).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر زيد الخيل) ٢٠٦، والمقتضب ٤٤/١، ٢٩١/٣، وكتاب الشعر ٨٨/١،

فَأَخْرَجَ الِاسْتِفْهَامَ مِنْ (هَلْ) وَأَبْقَاهُ فِي الْهَمْزَةِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ:

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعُلُوقُ بِهِ رِثْمَانٍ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنَّ بِاللِّبَنِ^(١)

أَخْرَجَ الِاسْتِفْهَامَ مِنْ (أَمْ) وَأَخْلَصَهَا لِلْعَطْفِ، وَلَوْ خَرَجَ الِاسْتِفْهَامُ مِنْ (كَيْفَ) لَأَزَالَ الْبِنَاءَ عَنْهَا وَأَعْرَبَهَا؛ لِأَنَّ (كَيْفَ) لِلِاسْتِفْهَامِ بُنِيَتْ، وَيُونُسُ يُشَدِّدُ مَعَ دُخُولِ الْوَاوِ وَيُخَفِّفُ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَالْقِيَاسُ هُوَ الْأَوَّلُ لِعَدَمِ النَّصْبِ فِيهَا كَمَا قُلْنَا.

وَلَمَّا كَانَتْ مَنْقُولَةً عَنْ شَيْءٍ ضَعُفَتْ عَنِ الْحَرْفِ الَّذِي وُضِعَ أَصْلًا لِهَذَا الْمَعْنَى، فَلَنْ تَدْخُلَ إِلَّا عَلَى التَّنْفِي، فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مُوجِبًا وَضَعًا احْتَجَّتْ إِلَى أَنْ تَكُونَ بَعْدَهَا جُمْلَةً، فَتَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ جَعَفَرٌ لَمْ يَقُمْ، وَإِذَا قُلْتَ ذَلِكَ كَانَ لَكَ / ٤٤٣ في (لَكِنْ) وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ حَرْفَ عَطْفٍ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ.

وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ حَرْفَ عَطْفٍ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ ابْتِدَاءً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿...﴾

وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي أَنْتَ مُخَيَّرٌ فِي الْوَقْفِ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَالْوَصْلِ لَهُ بِالثَّانِي^(٢)، فَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ لَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَى مَا قَبْلَهَا،

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَا قَامَ أَحَدٌ لَكِنْ عَمَرُو، فَإِنَّهُمْ يَمْنَعُونَهُ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ الِاسْتِثْنَاءِ^(٣).

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَمَعْنَى (أَمْ) الِاسْتِفْهَامُ، وَلَهَا فِيهِ مَوْضِعَانِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ تَقَعَ مُعَادِلَةٌ لِهَمْزَةِ^(٤) الِاسْتِفْهَامِ عَلَى مَعْنَى (أَيَّ)، وَالْآخَرُ: أَنْ تَقَعَ مُنْقَطِعَةً عَلَى مَعْنَى (بَلْ)، الْأَوَّلُ نَحْوُ قَوْلِكَ: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمَرُو؟ وَمَعْنَاهُمَا^(٥): أَيُّهُمَا عِنْدَكَ، وَأَزِيدُ رَأَيْتَ أَمْ عَمَرَا؟ مَعْنَاهُ:

والخصائص ٤٦٢/٢، ومعجم ما استعجم ١٢٩٧/٤، والمفصل ٣٢٦، وأما ابن الشجري ١٦٣/١، ١٠٨/٣، وشرح المفصل ١٥٢/٨، والبحر المحيط ٣٩٣/٨، ومعني اللبيب ٤٦٠، وشرح أبياته ٦٧/٦، وخزانة الأدب ٢٦١/١١.

(١) سبق تخريجه.

(٢) النساء: ١٦٦.

(٣) قال أبو جعفر النحاس في بيان حكم الوقف على آخر الآية السابقة لها: ﴿[Z] \ [^]﴾ قطع تام؛ لأن (لكن) إذا كان بعدها جملة صلحت بعده للإيجاب. (القطع والائتناف ١٦٨).

(٤) وذلك أن (عمرًا) ليس ببعض (أحد)، والشرط أن يكون المستثنى بعض المستثنى منه.

(٥) في اللمع: معادلة همزة.

(٦) في اللمع: ومعناه.

مَعْنَاهُ: أَيُّهُمَا رَأَيْتَ؟ الثَّانِي^(١): هَلْ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عِنْدَكَ عَمْرُو؟ وَمَعْنَاهُ: بَلْ أَعِنْدَكَ عَمْرُو^(٢)، تَرَكْتَ السُّؤَالَ الْأَوَّلَ وَأَخَذْتَ فِي الثَّانِي. وَقَدْ تَقَعُّ فِي هَذَا الْوَجْهِ بَعْدَ الْخَبَرِ، تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ عَمْرُو، وَمَعْنَاهُ: بَلْ أَقَعَدَ عَمْرُو، وَمِثْلُهُ مِنْ كَلَامِهِمْ: إِنَّهَا لِابِلٌ أَمْ شَاءَ، مَضَى صَدْرُ كَلَامِهِ عَلَى الْيَقِينِ ثُمَّ أَدْرَكَهُ الشَّكُّ فَاسْتَشَبَّ فِيهَا بَعْدُ، فَقَالَ: أَمْ شَاءَ، إِلَّا أَنَّ مَا بَعْدَ (بَلْ) مُتَحَقِّقٌ، وَمَا بَعْدَ (أَمْ) مَشْكُوكٌ فِيهِ مَسْئُولٌ عَنْهُ، قَالَ عُلُقَمَةُ / ٤٤٤، بَنُ عَبْدِةَ:

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدَعْتَ مَكْتُومٌ أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأْتِكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ
أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحَبَّةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ^(٣)
قَالَ سَعِيدٌ: أَعْلَمُ أَنَّ (أَمْ) تَكُونُ زَائِدَةً وَمُتَّصِلَةً وَمُنْقَطِعَةً، فَالزَّائِدَةُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ^(٤) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥):

يَا دَهْرُ أَمْ مَا كَانَ مَشِييَ رَقْصَا بَلْ قَدْ تَكُونُ مَشِييَ تَوْقُصَا^(٦)
وَأَنْشَدُوا^(٧):

يَا لَيْتَ شِعْرِي لَا مَنَجَى مِنَ الْهَرَمِ
أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ^(٨)

(١) في اللمع: الثاني نحو قولك.

(٢) سقط: ومعناه... من اللمع.

(٣) اللمع ٩٣-٩٤.

(٤) هو أبو زيد وحده كما ذكر المبرد. انظر: المقتضب ٢٩٦/٣-٢٩٧.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) من الرجز.

روي: (يا دهن) - ترخيم دهناء - بدل (يا دهر).

الرَّقْصُ: شبيه بالنقران من النشاط. والتوقُّصُ: تقارب الخطو. (عن أمالي ابن الشجري).

الشاهد فيه: زيادة (أَمْ)، فالمعنى تامٌّ دونها.

انظر: المقتضب ٢٠٧/٣، والمنصف ١١٨/٣، وأمالي ابن الشجري ١١٠/٣، وضرائر الشعر ٧٤، واللسان

٣٦/١٢ (أمم)، وخزانة الأدب ٦٢/١١.

(٧) لساعدة بن جؤية.

وَعَلَيْهِ حَمَلَ عُثْمَانُ فِي أَحَدِ الْأَقْوَالِ ^(٢) قَوْلُهُ ^(٣):
 فَأَجَبْتُهَا أُمُّ مَا بِجِسْمِي أَنَّهُ أَوْدَى بَنِيَّ مِنَ الْبِلَادِ فَوَدَّعُوا ^(٤)
 وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ هُذَيْلٍ ^(٥): بَلْ جَاءَنِي أَمْرَجُلٌ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ مِنْهُمْ ^(٦):
 ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعْعَاتِي يَرِمِي وَرَأْيِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسَلَمَهُ ^(٧)
 فَإِنَّهُ يُبْدِلُ (أُم) مِنْ (أَل)، فَيَجْعَلُهَا بِمِثْلَةِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، فَهُوَ يُرِيدُ: بِالسَّهْمِ وَالسَّلْمَةِ، وَفِي
 الْحَدِيثِ: «لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَصِيَامُ فِي أَمْسَقٍ» ^(٨)، فَإِنَّهُ يُرِيدُ: لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ أَصِيَامُ فِي السَّفَرِ،
 رَوَاهُ قَوْمٌ هَكَذَا ^(٩)، وَهَذَا لَا يَكُونُ تَنَاقُضًا ^(١٠)؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَكَلَّمَ عِنْدَ كُلِّ

(١) البيت من البسيط.

روي: (ولا منجى). و(ألا منجى).

انظر: ديوان الهذليين ١/١٩١، وشرح أشعارهم ٣/١١٢٢، والتخريج ١٤٩٣، وأمالي ابن الشجري ٣/١٠٩،
 ومعجم البلدان ٥/١٦٠، وضرائر الشعر ٧٤، واللسان ١٢/٣٦ (أمم)، ومغني اللبيب ٧٠، وشرح أبياته
 ٢٨٤/١، وخزانة الأدب ٨/١٦١، ١١/٦٢.

(٢) انظر: المنصف ٣/١١٧-١١٨.

(٣) هو أبو ذؤيب.

(٤) البيت من الكامل.

روي: (أما لجسمي).

انظر: ديوان الهذليين ١/٢، وشرح أشعارهم ١/٦، والمفضليات ٤٢١، وشرحها للأنباري ٢/٤١٧، والمنصف
 ٣/١١٧، وشرح اختيارات المفضل ٣/١٦٨٥، وخزانة الأدب ١١/٦٣.

(٥) انظر نسبتها إلى هذيل في: معاني الحروف للرماني ٧٢، والمشهور أنها لغة حمير. انظر مصادر الشاهد التالي.

(٦) قائله هو بحير بن عنمة الطائي.

(٧) البيت من المنسرح.

روي: بامسيّف.

يريد: بالسَّهْمِ وَالسَّلْمَةِ. والسَّلْمَةُ: الحجر. (عن اللسان).

انظر: غريب الحديث لابن سلام ٤/١٩٤، والزاهر ١/١٦٠، ٢/١٧٨، والصحاح (سلم) ٥/١٩٥١، ومقاييس
 اللغة ٣/٩١ (سلم)، واللسان ١٢/٢٩٧ (سلم).

(٨) جاء بهذا اللفظ عند أحمد في المسند ٥/٤٣٤، والطبراني في المعجم الكبير ١٩/١٧٢. وغيرهما.

(٩) وبهذا اللفظ عند أحمد ٥/٤٣٤، والدارمي ٢/١٧، وأبي داود ٢/٣١٧، والترمذي ٣/٩٠، وابن ماجه ١/٥٣٢.

(١٠) في د: مُنَاقِضًا لِلغَتِّهِ.

عِنْدَ كُلِّ قَوْمٍ بُلْغَتِهِمْ، وَمِنْ كَلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ لَمَّا حُوصِرَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْيَوْمَ طَابَ امْضَرُّبٌ وَحَلَّ امْقِتَالُ»^(١)، يُرِيدُ: طَابَ / ٤٤٥ الضَّرْبُ وَحَلَّ الْقِتَالُ، فَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَجْعَلُ الْمِيمَ بَدَلًا مِنَ اللَّامِ لِقُرْبِ مَا بَيْنَهُمَا^(٢)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا لُغَتَيْنِ^(٣)؛ لِأَنَّ الَّذِينَ يَقُولُونَ هَذَا لَا يَقُولُونَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْمُتَّصِلَةُ فَهِيَ أَنْ يَجْتَمَعَ فِي الْكَلَامِ ثَلَاثَةُ شَرَائِطَ:
أَوَّلُهَا: أَنْ تَكُونَ مُعَادِلَةً لِلْهَمْزَةِ، فَيَنْتَخِلُ فِي الْيَدِ مَعْنَى أَيَّهَما، وَإِنَّمَا يُعَادِلُ الْهَمْزَةَ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ قَدْ تَذَكَّرْهَا وَأَنْتَ مُحَقِّقٌ كَقَوْلِ الرَّاجِزِ:
أَطْرَبَا وَأَنْتَ قَنَسْرِي^(٤)

وَهُوَ يُؤَبِّخُ نَفْسَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا يُجُوزُ ذَلِكَ فِي (هَلْ).
وَالشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ السَّائِلُ عَالِمًا وَاحِدًا مِنَ الْمَسْئُولِ عَنْهُمْ بِغَيْرِ عَيْنِهِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ أَوَّلًا: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَوْ عَمَرُو؟ فَتَقْدِيرُهَا: أَحَدُهُمَا عِنْدَكَ، فَتَقُولُ: لَا أَوْ نَعَمْ، يَكُونُ الْجَوَابُ بِالْحَرْفِ، فَإِنْ قُلْتَ نَعَمْ عَلِمَ كَوْنُ أَحَدِهِمَا بِغَيْرِ عَيْنِهِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ فِي جَوَابِ ذَلِكَ: زِيدُ أَوْ عَمَرُو؛ لِأَنَّهُ يَنْتَخِلُ مِنْهُمَا مَعْنَى أَحَدِهِمَا، فَإِذَا قَالَ: أَحَدُهُمَا عِنْدَكَ لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يُقَالَ لَهُ: زِيدُ أَوْ عَمَرُو، فَتَقُولُ لَهُ حِينَئِذٍ: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمَرُو؟ فَيَنْتَخِلُ مِنْ ذَلِكَ مَعْنَى أَيٍّ، وَيَذُلُّكَ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

فَأَيُّ بَعْلِيكَ رَأَيْتَ خَيْرًا
أَلْعَظِيمُ خَصِيَّةً وَأَيُّرَا
أَمِ الَّذِي حَوَى نَدَى وَضَيْرَا^(٦)

(١) انظر: غريب الحديث لابن سلام ١٩٣/٤، والإمامة والرد على الرافضة لأبي نعيم ٣٣٣، والانتصار في الرد على المعتزلة القدريّة الأشرار ٨٩١/٣، وتاريخ دمشق ٤٣٧/٣٩.

(٢) انظر: الزاهر ١٧٨/٢، والإبدا لأبي الطيب ٣٨٢/٢ (حاشية ابن مكتوم)، وسر الصناعة ٤٢٣/١.

(٣) انظر: غريب الحديث لابن سلام ١٩٤/٤.

(٤) سبق تحريجه.

(٥) لم أقف على قائلها.

(٦) لم أقف عليها، وهي من الرجز.

وَلَا يَصِحُّ فِي جَوَابِ هَذَا لَا أَوْ نَعَمْ.

/ ٤٤٦ والشَّرِيطَةُ الثالثة: أَلَّا يَكُونَ بَعْدَهَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَلَا فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا فِعْلٌ وَفَاعِلٌ وَقَبْلَهَا فِعْلٌ وَفَاعِلٌ وَفَاعِلٌ الثَّانِي هُوَ فَاعِلُ الْأَوَّلِ فِي الْمَعْنَى، كَقَوْلِكَ: أَقَامَ زَيْدٌ أَمَّ قَعْدَ، وَأَضْرَبْتَ زَيْدًا أَمَّ قَتَلْتَهُ، فَإِنْ قُلْتَ: أَزِيدُ قَائِمٌ أَمَّ عَمَرُو، وَأَقَامَ زَيْدٌ أَمَّ قَعْدَ عَمَرُو، وَأَزِيدُ قَائِمٌ أَمَّ عَمَرُو مُنْطَلِقٌ، وَأَقَامَ زَيْدٌ أَمَّ عَمَرُو مُنْطَلِقٌ، كَانَتْ (أَمَّ) مُنْقَطِعَةً وَلَمْ تَكُنْ مُتَّصِلَةً.

فَإِنْ جِئْتَ بِأَفْعَلٍ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا إِلَّا (أَمَّ) دُونَ (أَوْ)، وَكَذَلِكَ إِذَا جَاءَ مَا لَا يَحْسُنُ السَّكُوتُ عَلَى مَا تَعْطِفُ عَلَيْهِ كَانَ بِأَمَّ دُونَ (أَوْ)، نَحْوُ قَوْلِكَ: مَا أَبَالِي أَضْرَبْتَ زَيْدًا أَمَّ عَمَرًا.

فَإِنْ اسْتَغْرَقَ الْاسْمُ الْمُسْتَفْهَمُ بِهِ مَعْنَى (أَيَّ) وَعَطِفْتَ عَلَيْهِ اسْمًا كَانَ بِـ(أَوْ) دُونَ (أَمَّ)، نَحْوُ قَوْلِكَ: مَنْ يَقُومُ أَوْ يَقْعُدُ، وَأَيُّ النَّاسِ يَقُومُ أَوْ يَقْعُدُ، وَإِذَا جِئْتَ بَعْدَ اسْمِ الْاسْتِفْهَامِ فَجِئْ بِأَوْ دُونَ (أَمَّ)، كَقَوْلِكَ: أَيُّ النَّاسِ قَامَ أَوْ قَعْدَ، وَإِذَا جِئْتَ بَعْدَ (أَفْعَلٍ) جِئْتَ بِأَمَّ، كَقَوْلِكَ: أَزِيدُ أَفْضَلُ أَمَّ عَمَرُو.

وَأَمَّا الْمُنْقَطِعَةُ فَإِنَّمَا تَأْتِي بَعْدَ الْاسْتِفْهَامِ وَالْخَبَرِ، فَمِثَالُهَا بَعْدَ الْاسْتِفْهَامِ: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمَّ عِنْدَكَ عَمَرُو؟ كَأَنَّهُ اسْتَفْهَمَ أَوَّلًا عَنْ زَيْدٍ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ عَنْ ذَلِكَ الْاسْتِفْهَامِ فَاسْتَفْهَمَ عَنْ عَمَرُو، فَهِيَ فِي تَقْدِيرِ: بَلْ وَالْهَمْزَةُ، فَأَمَّا تَقْدِيرُهَا بِبَلْ فَلِلْإِضْرَابِ / ٤٤٧ عَنْ الْأَوَّلِ، وَأَمَّا تَقْدِيرُهَا بِالْهَمْزَةِ فَلِأَجْلِ الْاسْتِفْهَامِ، فَقَدْ تَضَمَّنَتْ مَعْنِيَّتَهُمَا.

وَلَا تَأْتِي إِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ تَامَ قَبْلَ كَلَامٍ تَامَ؛ لِأَنَّكَ مُضْرِبٌ عَنِ الْأَوَّلِ، وَلَا تُضْرِبُ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِهِ، وَأَنْتَ تُجَدِّدُ الْاسْتِفْهَامَ عَنِ الثَّانِي، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً لِتَصْدُرَ الْاسْتِفْهَامُ لَهَا، وَلَا يُقَدَّرُ بِبَلْ وَحْدَهَا؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ (بَلْ) مُتَحَقِّقٌ، وَمَا بَعْدَ (أَمَّ) لَيْسَ كَذَلِكَ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿c b a ` _﴾ ^(١) إِذَا انْتَرَعْنَا مِنَ الْكَلَامِ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ وَجَعَلْنَاهَا بِمَعْنَى (بَلْ) وَحْدَهَا كَيْفَ يَكُونُ حَالُ الْمَعْنَى؟ وَقَدْ قَدَّرَهَا بَعْضُهُمْ بِبَلْ فِي قَوْلِ

الشاعر^(١):

فَوَاللَّهِ مَا أُدْرِى أَسْلَمَى تَعَوَّلْتُ سُرَى اللَّيْلِ أَمْ كُلُّ إِلَيَّ حَيْبٌ^(٢)
أَي: بَلْ كُلُّ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَا أُبَالِي أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمَرُو، فَلَا يَصِحُّ هُنَا (أَوْ)؛ لِأَنَّهُمْ نَزَلُوهَا مَتَرَلَةً: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتُ أَمْ قَعَدْتُ، قَالَ الْفَارِسِيُّ: وَأَمَّا: مَا أُدْرِى أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَوْ عَمَرُو، وَمَا أُدْرِى أَقُمْتُ أَمْ قَعَدْتُ، وَلَيْتَ شِعْرِي أَقُمْتُ أَمْ قَعَدْتُ، تُسْتَعْمَلُ بِأَوٍ وَبِأَمٍّ، قَالَ الْفَارِسِيُّ: لِأَنَّ الْعَرَبَ نَزَلَتْ لَيْتَ شِعْرِي، وَمَا أُدْرِى مَتَرَلَةً (عَلِمْتُ) فَجَرَى الِاسْتِفْهَامُ عَلَيْهَا كَمَا جَرَى عَلَى (عَلِمْتُ)، وَ(مَا أُبَالِي) لَيْسَ بِمَتَرَلَةٍ (عَلِمْتُ)، وَإِنَّمَا جَرَى عَلَيْهِ الِاسْتِفْهَامُ كَمَا جَرَى عَلَى التَّسْوِيَةِ، ٤٤٨/ وَالَّتَّسْوِيَةُ تَكُونُ بِاثْنَيْنِ^(٣)، وَذَكَرَ سَيَبَوِيهِ فِيهِمَا (أَمْ) كـ (سَوَاءً)^(٤) إِلَّا أَنَّكَ قَدْ تَقُولُ: عَلِمْتُ أَيُّهُمَا فِي الدَّارِ، وَقَالَ: لِأَنَّكَ لَا تَدْرِى أَيُّهُمَا هُوَ، وَقَالَ: «تَقُولُ: مَا أُدْرِى أَقَامَ أَوْ قَعَدَ، إِذَا أَرَدْتَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: لَا أَدْعِي أَنَّهُ كَانَ مِنْهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ قِيَامٌ وَلَا قُعُودٌ، أَي: لَمْ أَعُدَّ قِيَامَهُ قِيَامًا وَلَمْ يَسْتَبِنْ لِي قُعُودٌ بَعْدَ قِيَامِهِ»^(٥)، قَالَ: وَإِذَا كَانَ بَعْدَ (سَوَاءً) أَلِفُ الِاسْتِفْهَامِ فَلَا بُدَّ مِنْ (أَمْ) اسْمَيْنِ كَانَا أَوْ فِعْلَيْنِ، تَقُولُ: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتُ أَمْ قَعَدْتُ، وَأَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمَرُو. وَإِذَا كَانَ بَعْدَهَا فِعْلَانِ بَغَيْرِ أَلِفِ الِاسْتِفْهَامِ عُطِفَ الثَّانِي بِأَوٍ، وَتَقُولُ: سَوَاءٌ عَلَيَّ

(١) هو عُقْبَةُ بْنُ كَعْبٍ بْنِ زَهَيْرٍ بْنِ أَبِي سُلَيْمَى. يَسْمَى: الْمَضْرَبُ الْمَزِينِ.

(٢) البيت من الطويل.

روي (أَمْ النِّوْمُ) بِدَلِّ (سُرَى اللَّيْلِ).

تَعَوَّلْتُ: تَلَوْنْتُ وَتَصَوَّرْتُ. مِنَ الْعَوْلِ، إِنَّمَا تَنْزِينٌ وَتَتْلُونَ. (عَنِ الْهَمْعِ).

انظر: معاني القرآن للفراء ٧٢/١، ٢٩٩/٢، وتفسير الطبري ٤٩٣/٢، ٤٩٠/١٩، وتعليقاً من أمالي ابن دريد ١٠٢، والصاحبي ١٦٨، والأزهية ١٢٩، وأمالي المرتضى ٥/٢، واللسان ٤٢١/١٠ (درك)، ٣٦/١٢ (أمم)، وجمع الهوامع ١٣٣/٢.

(٣) لم أقف على كلام الفارسي هذا، وإنما وقفت على حديث عن (ليت شعري أزيد أفضل أم عمرو) في المسائل المنشورة ٢٠١، والمسائل البصريات ٧٢٠/١، و(ما أبالي أقمت أم قعدت) في المنشورة ١٩٩.

(٤) انظر: الكتاب ١٦٩/٣.

(٥) الكتاب ١٧١/٣.

قُمتُ أم قَعَدْتُ؛ لأنَّ معناها الجراءُ.

وإنَّ كانا اسمين بلا ألفٍ عطفَ الثاني بالواو، لأنَّ معناها التَّعديلُ، وإنَّ كانَ بَعْدَهَا مَصْدَرٌ إنَّ كانَ الثاني بالواو وبِأَوِّ حَمَلًا عَلَيْهَا، فَإِذَا قُلْتُ: أَقَامَ زَيْدٌ أم قَعَدَ؟ فَالْبَدءُ بِالْفِعْلِ أَوَّلِي؛ لِأَنَّهُ الْمُسْتَفْهَمُ عَنْهُ، فَإِذَا قُلْتُ: أَزِيدُ أَلْقَيْتَ أم عَمَرًا؟ فَالْبَدءُ بِالاسْمِ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهُ الْاسْمُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ ثَبَتَ، قَالَ سَيُويهِ: فَإِذَا قُلْتُ: مَا أَدْرِي أَقَامَ أَوْ قَعَدَ، فَإِنَّمَا تَقُولُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا / ٤٤٩ زَمَنٌ، وَكَانَا غَيْرَ مُعْتَدٍّ بِيَمَا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: لَا أَدْعِي أَنَّهُ كَانَ مِنْهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ قِيَامٌ، أَيْ: إِنِّي لَمْ أَعُدَّ قِيَامَهُ قِيَامًا وَلَمْ يَسْتَبِنْ لِي مِنْهُ قُعُودٌ^(١).

وَأَمَّا الْبَيْتَانِ^(٢) اللَّذَانِ رَوَاهُمَا عُثْمَانُ فَـ(أَم) فِيهِمَا مُنْقَطِعَةٌ؛ لِأَنَّ بَعْضَ شُرَاطِطِ الْمُتَّصِلَةِ قَدْ اخْتَلَّ بِوُجُودِ (هَلْ)، وَالْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ بَعْدَ (أَم).

وَأَمَّا إِثْبَاتُهَا بَعْدَ الْخَبَرِ فَقَوْلُهُمْ: إِنَّمَا لِإِبْلٍ أم شَاءُ^(٣)؟ كَأَنَّهُ لَمَحَ أَشْخَاصًا فَاعْتَقَدَهَا إِبْلًا، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَأَضْرَبَ فَاسْتَفْهَمَ، كَأَنَّهُ قَالَ: بَلْ أَهْيَ شَاءُ؟ وَإِذَا قُلْتُ: أَزِيدُ عِنْدَكَ أم عَمَرُو عِنْدَكَ؟ كَانَتْ مُنْقَطِعَةً؛ لِأَنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَقُولَ: أَيُّهُمَا عِنْدَكَ، فَإِنْ جَعَلْتَ (عِنْدَكَ) مُؤَكَّدَةً جَازَ أَنْ تَكُونَ (أَم) مُتَّصِلَةً.

وَمِنْ الْمُنْقَطِعَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿! " # \$ ﴿^(٤) ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿ , -

(١) انظر: الكتاب ١٧١/٣.

(٢) بيتا علقمة بن عبدة.

وهما من البسيط.

قال الأعلام في شرحه: هل تبوح بما استودعتك من سرِّها يأساً منها، أو تصرِّمُ حبلها لبعدها عنك، ثم قال: أو هل كبير بكى، فاستأنف السؤال والتقرير، أراد بالكبير نفسه، أي: هل تحازيك لبكائك على إثرها وأنت شيخ؟ المشكوك: المجازي.

انظر: ديوان علقمة ٥٠، والمفضليات ٣٩٧، والكتاب ١٧٨/٣، والمقتضب ٢٩٠/٣، والاشتقاق ١٤٠ (الثاني)، والمحتسب ٢٩١/٢، والأزهية ١٢٨، وتحصيل عين الذهب ٤٤٩، وشرح اختيارات المفضل ١٦٠٠-١٦٠١، وشرح المفضل ١٨/٤ (الثاني)، وخزانة الأدب ٢٨٦/١١.

(٣) انظر: الكتاب ١٧٢/٣، ١٧٤، والأصول ٢١٣/٢.

(٤) السجدة: ٢-١.

١. ﴿١﴾، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿Y X W V U T I R Q P O N﴾ ﴿٢﴾

تَقْدِيرُهُ: أَمْ أَنْتُمْ بُصْرَاءُ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى ﴿U T﴾ كَانَ قَدْ عَمَّ السَّوَالُ. وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ لَا؟ لِأَنَّهُ مُسْتَعْنٍ عَنْ: أَمْ لَا؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ، فَكَأَنَّهُ أَضْرَبَ عَنْ اسْتِفْهَامِ الْوَاجِبِ وَاسْتَفْهَمَ عَنِ النَّفْيِ، وَلَوْ قَالَ: هَلْ عِنْدَكَ شَعِيرٌ أَمْ بُرٌّ؟ لَقَالَ: لَا أَوْ نَعَمْ، فَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: هَلْ عِنْدَكَ شَعِيرٌ أَوْ بُرٌّ؟ لَقَالَ: لَا أَوْ نَعَمْ، وَبَيْنَهُمَا / ٤٥٠ فَرْقٌ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ جَوَابٌ عَنِ الاسْتِفْهَامِ الثَّانِي، وَالثَّانِي جَوَابٌ عَنْهُمَا مَعًا.

فَإِنْ قُلْتَ: الْحَسَنُ أَوْ الْحُسَيْنُ أَمْ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ أَفْضَلُ؟ فَجَوَابُهُ أَحَدُهُمَا، وَفِي مَذْهَبِ الْكَيْسَانِيَّةِ (٣) ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ، فَإِنْ قُلْتَ: الْحَسَنُ أَفْضَلُ أَمْ الْحُسَيْنُ أَوْ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ؟ فَجَوَابُهُ الْحَسَنُ أَوْ الْحُسَيْنُ أَوْ أَحَدُهُمَا.

وَقَدْ تُحْذَفُ الْأَلِفُ وَهِيَ تُزَادُ، كَقَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ:
لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانٍ (٤)
أَي: أَبَسَّبِعُ، وَقَوْلِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفَرَ (٥):
لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا شُعَيْبُ بْنُ سَهْلٍ أَمْ شُعَيْبُ بْنُ مِنْقَرٍ (٦)

(١) السجدة: ٣.

(٢) الزُّحُرْف: ٥١-٥٢.

(٣) هي فرقة من فرق الشيعة، زعيمهم المختار بن عبيد الثقفي، كان يلقب بكيسان، خرج وطلب دم الحسين، ودعا إلى إمامة محمد بن علي، وهو محمد بن الحنفية. انظر: مقالات الإسلاميين ١٨، والفرق بين الفرق ٢٧.

(٤) البيت من الطويل.

انظر: ديوان عمر ٣٨٠، والكتاب ١٧٥/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، والكامل ٧٩٣/٢، ١٠٩٥/٣، وشرح أبيات سيبويه ١١/٢، والمختص ٥٠/١، والصاحي ٢٩٧، وأمالى ابن الشجري ٤٠٦/١-٤٠٧، ١٠٩/٣، وشرح المفصل ١٥٤/٨، ومغني اللبيب ٢٠، وخزانة الأدب ١٢٢/١١.

(٥) ونسب أيضاً:

أ- لأوس بن حجر، كما في تفسير الطبري.

ب- وللعين المنقري، كما في الكامل.

(٦) البيت من الطويل.

روي:

شعيت بن سهم أم شعيت بن منقر

فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَسَقَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالاً^(٢)
فِيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ^(٣).
وَإِذَا تَصَدَّرَ الْكَلَامَ (هَلْ) جِئْتَ مَرَّةً بِأَمْ وَمَرَّةً بِأَوْ، قَالَ مَالِكُ بْنُ الرَّيْبِ^(٤):
أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَتِ الرَّحَى
رَحَى الْحَرْبِ أَمْ أَضَحَتْ بِفُلْجٍ كَمَا هِيَ^(٥)

الشاهد فيه: إسقاط همزة الاستفهام، والمراد: أشعيب بن سهم.

انظر: الصبح المنير (أعشى فمشل) ٢٩٩، والكتاب ١٧/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، والكمال ٧٩٣/٢، ١٠٩٥/٣،
وتفسير الطبري ٤٨٤/١١ (شاكراً)، والمختضب ٥٠/١، وضرائر الشعر ١٥٩، ومغني اللبيب ٦٢، وشرح
شواهد ١٣٨/١، وخزانة الأدب ١٢٨/١١.

(١) هو الأخطل.

(٢) البيت من الكامل.

وروايته في جميع مصادره: (غلس) بدل (غسق).

كذبتك: أي أوهمتك. والغلس: ظلام آخر الليل. (عن اللسان). وواسط: قرية غربي الفرات. (عن معجم
البلدان).

انظر: شعر الأخطل ٨٤، والكتاب ١٧٤/٣، ومجاز القرآن ٥٦/١، ١٣٠/٢، والمقتضب ٢٩/٣، والكمال
٧٩٣/٢، وتفسير الطبري ٤٨٤/١، وغريب الحديث للخطابي ٣٠٣/٢، وشرح أبيات سيويه ٦٧/٢، ومقاييس
اللغة ٣٩٠/٤ (غلس)، ومعجم البلدان ٣٨٤/٥، واللسان ٧٠٦/١ (كذب)، ١٥٦/٦ (غلس)، ومغني اللبيب
٦٦، وخزانة الأدب ١٣١/١١.

(٣) انظر الوجهين في الكتاب ١٧٤/٣.

(٤) هو مالك بن الرب المازني. كان فاتكاً لصاً، ثم لحق بجيش سعيد بن عثمان بن عفان لغزو خراسان. ومات هناك
بعد أن رثى نفسه بالقصيدة المشهورة التي منها البيت الشاهد. انظر: الشعر والشعراء ٣٤١/١، واللائل
٤١٨/١.

(٥) البيت من الطويل.

روي: (رحى المثل) و(رحى الحزن) بدل (رحى الحرب).

والرحى: موضع عالٍ فيه استدارة. والمثل: موضع، والحزن كذلك. وفلج: موضع أيضاً. المراد: هل تغير ذلك
المكان أو أضحى في مكانه بفلج. (عن شرح أبيات سيويه).

انظر: الكتاب ١٧٨/٣، واللامات ١٧٣، وأمالى القالي ١٣٧/٣، وشرح أبيات سيويه ١١٣/٢، والأزمية
١٢٧، ومعجم ما استعجم ١١٨٤/٤، واللسان ٦١٦/١١ (مثل)، وخزانة الأدب ٢٠/٢، ٢٩٤/١١.

وَيُرَوَّى بِأَوٍّ^(١). قَالَ سَيُؤَيِّهِ: لَوْ قُلْتَ: هَلْ تَضْرِبُ أَوْ تَقْتُلُ، أَوْ هَلْ تَضْرِبُ أُمَّ تَقْتُلُ؟ لَكَانَ وَاحِدًا^(٢)، يَعْنِي أَنَّ (أَوْ) تَطْلُبُ الْفِعْلَ فِي مَوْضِعٍ / ٤٥١ (أُم) تَطْلُبُ الْاسْمَ، وَلَا تَصَوِّرُ هُنَا الْمَسْأَلَةَ، وَأَمَّا (هَلْ) فِي الْبَيْتِ الَّذِي ذَكَرَهُ قَبْلَهُ فَفِيهِ (أُم) وَنَحْوُهُ، كَقَوْلِهِ^(٣):
 أبا مالكٍ هل لُمْتَنِي مُذْ حَضَضْتَنِي عَلَى الْقَتْلِ أُمْ هَلْ لَامْتَنِي فِيكَ لَائِمٌ^(٤)
 فَبَعْضُهُمْ^(٥) يُزِيلُ عَنْهَا الِاسْتِفْهَامَ، وَيَجْعَلُهَا بِتَقْدِيرِ (قَدْ)، حَمَلًا عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَذَا أَقَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مَنَ الْذَهْرِ ۖ أَمْ لَا ۚ﴾^(٦)، وَفِيهِ نَظَرٌ لِدُخُولِهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ فِي بَيْتٍ عُلْقَمَةٍ، وَإِنَّمَا الِاسْتِفْهَامُ فِي الْبَيْتِ بَاقٍ، لَكِنَّهُ مَسْلُوبٌ عَنْ (أُم)؛ لِأَنَّ لَ— (أُم) مَعْنِيَيْنِ؛ الِاسْتِفْهَامُ وَالْعَطْفُ، فَإِذَا سُلِبَتْ الِاسْتِفْهَامُ بَقِيَ الْعَطْفُ، كَمَا قُلْنَا فِي (كَيْفَ)، وَبَعْضُهُمْ لَا يُخْرِجُ الْحُرُوفَ عَنْ أَوْضَاعِهَا، وَإِنَّمَا يَتَأَوَّلُ الِاسْتِفْهَامَ تَأْوِيلًا يُخْرِجُهُ إِلَيْهَا فِي الْآيَةِ^(٧).
 وَبَعْدَ الْبَيْتِ:

(١) رواية (أُم) في اللامات للزجاجي فقط.

(٢) انظر: الكتاب ١٨٣/٣.

(٣) اختلف في قائله، قيل:

أ- زفر بن الحارث.

ب- الجحاف بن حكيم السلمي.

(٤) البيت من الطويل.

روي: (لك) بدل (فيك).

انظر: الكتاب ١٧٦/٣، ١٧٧، وطبقات فحول الشعراء ٤٨١/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٥٦٩/٢، وحروف المعاني للزجاجي ٤٩، والمسائل المنثورة ٢٠١، والتمام ١٧٤-١٧٥، وتحصيل عين الذهب ٤٤٧، وارتشاف الضرب ٢٠٠٩/٤.

(٥) ذهب إلى ذلك أبو عبيدة والمبرد والفارسي، وغيرهم. انظر: مجاز القرآن ٢٧٩/٢، والمقتضب ٤٣/١-٤٤، ٢٨٩/٣، والمسائل المنثورة ٢٠١.

(٦) الإنسان: ١.

(٧) كابن جني، فإنه قال بعد أن ذكر القول الأول: «وَقَدْ يُمْكِنُ عِنْدِي أَنْ تَكُونَ مُبَقَّاةً فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى بَابِهَا مِنَ الِاسْتِفْهَامِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ - اللَّهُ أَعْلَمُ -: هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ هَذَا. فَلَا بُدَّ فِي جَوَابِهِ مِنْ (نَعَمْ) مَلْفُوظًا بِهَا أَوْ مُقَدَّرَةً، أَيْ: فَكَمَا أَنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَيَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَحْتَقِرَ نَفْسَهُ...» (الخصائص ٤٦٢/٢).

لم أَدْرِ بِالْبَيْنِ حَتَّى أَزْمَعُوا ظَعْنًا كُلَّ الْجِمَالِ قُبِيلَ الصُّبْحِ مَزْمُومٌ^(١)
 قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَمَعْنَى (إِمَّا) كَمَعْنَى (أَوْ) فِي الْخَبَرِ وَالشَّكِّ^(٢) وَالْإِبَاحَةِ وَالتَّخْيِيرِ،
 تَقُولُ: قَامَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو، وَكُلُّ إِمَّا خُبْرًا وَإِمَّا تَمْرًا^(٣)، إِلَّا أَنَّهَا أَقْعَدُ فِي لَفْظِ الشَّكِّ مِنْ
 (أَوْ)؛ لِأَنَّكَ تَبْتَدِئُ بِهَا^(٤) شَاكًّا، فَتَقُولُ: قَامَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو، وَ(أَوْ) يَمْضِي صَدْرُ
 كَلَامِكَ عَلَى الْيَقِينِ ثُمَّ تَأْتِي بِأَوْ فِيمَا بَعْدُ، فَيَعُودُ الشَّكُّ سَارِيًّا مِنْ آخِرِ الْكَلَامِ / ٤٥٢
 إِلَى أَوَّلِهِ^(٥).

قَالَ سَعِيدٌ: فِي (إِمَّا) خِلَافٌ بَيْنَ التُّحَاةِ، فَسَيُؤَيِّدُهُ يَزْعُمُ أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ (إِنْ) وَ(مَا)،
 وَدَلِيلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٦):

سَقَتَهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا^(٧)
 فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ أَصْلَ (إِمَّا) إِنْ مَا^(٨)، ثُمَّ أُدْغِمَتِ النُّونُ فِي الْمِيمِ.
 وَغَيْرُهُ يَزْعُمُ أَنَّهَا غَيْرُ مُرَكَّبَةٍ، وَلَكِنَّهَا مُفْرَدَةٌ^(٩)، وَالَّتِي فِي الْبَيْتِ (إِنْ) هِيَ شَرْطِيَّةٌ، وَلَوْ
 كَانَتْ الْعَاطِفَةُ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْبَيْتِ لَكُرِّرَتْ بِلَفْظِهَا عِنْدَ سَيُؤَيِّدِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ^(١٠):

(١) البين: الفراق. وأزمعوا: أجمعوا أمرهم. والظعن: الارتحال. مزوم: مأخوذ بزمامه. انظر: ديوان علقمة ٥٠،
 وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ١٤٩.

(٢) (والشك) سقط من اللمع.

(٣) في اللمع: إما تَمْرًا وإما سَمَكًا.

(٤) في اللمع: تبتدئها.

(٥) اللمع ٩٥.

(٦) هو التمر بن تولب.

(٧) البيت من المتقارب.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر النمر) ٣٨١، والكتاب ٣٦٧/١، والمعاني الكبير ١٠٥٤/٣، وكتاب الشعر

٨٥/١، والخصائص ٤٤١/٢، والمنصف ١١/٣، والأزهية ٥٦، وشرح المفصل ١٠٢/٨، ومغني اللبيب ٨٤،

٨٧، وشرح شواهد ١٨٠/١، وخزانة الأدب ٩٣/١١.

(٨) انظر: الكتاب ٣٦٧/١.

(٩) كالهروي. انظر: الأزهية ١٤٣.

(١٠) هو دريد بن الصمة.

لَقَدْ كَذَبْتَكَ نَفْسُكَ فَكَذِبَتْهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبِرٌ^(١)
 فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هُنَا شَرْطِيَّةً، لِعَدَمِ الْجَزَاءِ، وَلَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا مُغْنِيًا عَنِ الْجَزَاءِ، لِأَجْلِ
 الْفَاءِ^(٢)، وَيَجُوزُ: فَإِنْ جَزَعٌ وَإِنْ إِجْمَالًا صَبِرٌ، عَلَى: فَإِنْ مَا أَمْرُكَ جَزَعٌ، وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٣):
 قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَدَارُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلَ^(٤)
 فَهِيَ شَرْطِيَّةٌ، وَمَا قَبْلَهَا يُغْنِي عَنِ الْجَزَاءِ، وَإِنْ كَانَ مَاضِيًا لِعَدَمِ الْفِعْلِ الشَّرْطِيِّ، وَقِيلَ:
 الْفَاءُ هِيَ الْجَوَابُ.

وَالْأَصْمَعِيُّ يَعْتَقِدُ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ^(٥) أَنَّ (إِنْ) فِيهِ شَرْطِيَّةٌ لِعَدَمِ التَّكَرُّارِ وَعَدَمِ الصُّورَةِ^(٦)،
 وَبَعْضُهُمْ يَدَّعِي أَنَّهَا عَلَى وَزْنِ (فَعْلَى)^(٧) وَحُذِفَتْ فِي الشَّعْرِ ضَرُورَةً كَمَا حُذِفَتْ فِي قَوْلِهِ فِي

(١) البيت من الوافر.

وروي:

فَقَدْ كَذَبْتَكَ نَفْسِكَ فَكَذِبَتْهَا فَإِنْ جَزَعٌ وَإِنْ إِجْمَالًا صَبِرٌ

انظر: ديوان دريد ١١٠، والكتاب ٢٦٦/١، ٣٣٢/٣، والمقتضب ٢٨/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف
 للزجاج ١٦٦، وكتاب الشعر ٨٦/١، والبغداديات ٣٢٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٩/١، وعلل النحو ٣٧٧،
 واللائي ٤٣٦/١، وشرح المفصل ١٠١/٨، والجنى الداني ٢١٢، وخزانة الأدب ١٠٩/١١.

(٢) انظر: علل النحو للوراق ٣٧٧-٣٧٨.

(٣) هو النعمان بن المنذر.

(٤) البيت من البسيط.

وهو في قصة النعمان حينما وشى لبيد بن ربيعة بجليسه الربيع بن زياد.

روي: (قد قيل ما قيل) بدل (قد قيل ذلك)، و(من قول) بدل (من شيء).

انظر: الكتاب ٢٦٠/١، والزاهر ١٩٨/١، والأغاني ٢٩٥/١٥، وشرح أبيات سيبويه ٣٥٢/١، وأمالى المرتضى
 ١٩٣/١، وأمالى ابن الشجري ٩٦/٢، ١٣٠/٣، والحماسة البصرية ١٤٠٣/٣، ومغني اللبيب ٨٦، وشرح
 شواهد ١٨٨/١، وخزانة الأدب ١٠-٩/٤.

(٥) بيت النمر بن تولب.

(٦) قال الفارسي: «وقال الأصمعي: (إِنْ) للجزاء، كأنه قال: سقته الرواعد من صَيْفٍ، وَإِنْ سقته من خريف،
 فحذف الفعل بعد (إِنْ)؛ لَأَنَّ (إِنْ) قد يحذف بعدها الفعل، وَإِنْ لم يجر له في الكلام ذَكَرٌ، فإذا جرى له ذَكَرٌ
 كان حذفه أقوى وأبين» كتاب الشعر ٨٧/١.

(٧) لم أقف على هذا الرأي، إلا في باب التسمية بها، قال الفارسي في البصريات (٨٨١/٢): «إذا سميت رجلاً
 بـ(إِلَّا) إِنِّي أَجْعَلُهُ (فَعْلَى)، وَلَا أَجْعَلُهُ (فَعْلَل) كما قال المازني في (إمّا) سواء».

الْبَيْتِ الَّذِي لِلْهُذَلِيِّ^(١): ٤٥٣ /

دَرَسَ الْمَنَا مُمْتَالِعٍ فَأَبَانَ^(٢)

يُرِيدُ: الْمَنَازِلَ.

وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: النَّوْنُ فِي (إِنْ) بَدَلٌ مِنَ الْمِيمِ، وَأَمَّا مَا أُلْزِمَ سَبِيوِيهِ مِنْ عَدَمِ التَّكَرَّارِ فَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

تُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خَيَالُهَا^(٤)
وَقَالَ قَوْمٌ: هِيَ هُنَا وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ (أَوْ)^(٥)، وَهَذَا مُحَالٌ؛ لِذُخُولِ الْوَائِ عَلَيْهِا، فَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ الْفَارِسِيُّ^(٦):

لَعَلَّكَ مَيِّتٌ إِمَّا غُلَامٌ تَبَوَّأَ مِنْ شَمَنْصِيرٍ مَقَامًا^(٧)

(١) البيت للبيد بن ربيعة. ولم أجد من نسبه لأحد من هذيل.

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

فَتَقَادَمَتْ بِالْحُبْسِ فَالسُّوبَانِ

مُتَالِعٍ، وَالْحُبْسِ وَالسُّوبَانِ مَوَاضِعٌ، وَأَبَانَ جَبَلَ. (عن معجم ما استعجم واللسان وشرح شافية ابن الحاجب).
انظر: ديوان لبيد ٢٦٦، والعين ١٧٣/١، ٧١/٢، والخصائص ٨١/١، ٤٣٧/٢، ومعجم ما استعجم ٤٢٠/١،
واللآلئ ١٣/١، واللباب ٤٠٠/١، واللسان ٣٧/٨ (تلع)، ٦٨/١١ (نزل)، ٥/١٣ (أبن)، ٢٩٤/١٥ (منال)،
وشرح شواهد الشافية ٣٩٧.

(٣) اختلف في قائله، قيل:

أ- الفرزدق.

ب- ذو الرمة.

(٤) البيت من الطويل.

تَهاضُ: يتجدد جرحها. وتَقَادَمَتْ: قدمت. (عن الخزانة).

الشاهد فيه: عدم تكرار (إِمَّا)، والتقدير: تَهاضُ إِمَّا بدار وإِمَّا بِأَمْوَاتِ.

انظر: ديوان الفرزدق ٦١٨/٢، وديوان ذي الرمة ١٩٠٢/٣، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٠/١، وكتاب الشعر ٨٦-٨/١، والبصريات ٦٥١/١، والأزهية ١٤٢، وأمالي ابن الشجري ١٢٧/٣، وضرائر الشعر ١٦١-١٦٢،
ومغني اللبيب ٨٧، وشرح أبياته ١٦/٢، وخزانة الأدب ٧٦/١١.

(٥) هو رأي الفراء. انظر: معاني القرآن ٣٩٠/١.

(٦) لم أقف على موضع إنشاده، والبيت لصخر الغي الهذلي.

(٧) البيت من الوافر.

فَتَقْدِيرُهُ: إِنَّ غُلَامًا مَا. وَقَدْ اعْتَاضُوا عَنْ (إِمَّا) الثَّانِيَةَ بِأَوْ فِي الشَّعْرِ، قَالَ^(١):
 إِمَّا مُشِيفٌ عَلَى مَجْدٍ وَمَكْرُمَةٍ أَوْ أُسْوَةٌ لَكَ فِيمَنْ يُهْلِكُ الْوَرَقَ^(٢)
 وَقَدْ فَتَحَ بَعْضُهُمْ هَذِهِ الْهَمْزَةَ فِي رِوَايَةِ قُطْرُبٍ وَأَنْشَدَ^(٣):
 سَأَحْمِلُ نَفْسِي عَلَى آلَةٍ فَأَمَّا عَلَيْهَا وَأَمَّا لَهَا^(٤)
 وَ(أَمَّا) الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةُ فَعَلَى ضَرَبَيْنِ: ضَرْبٌ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَبَعْضُهُمْ يَقْلِبُ إِحْدَى
 الْمِيمَيْنِ يَاءً، فَتَقُولُ: أَيَّمَا، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِيْمَا، وَأَنْشَدُوا^(٥):
 فَيَمَّا^(٦) حُبُّهَا عَرَضًا وَإِيْمَا بَشَاشَةً كُلِّ عِلْقٍ مُسْتَفَادٍ^(٧)

شمصير: جبل لهذيل، والشاعر يرثي ابنه، ويخاطب نفسه يقول: لعلك تموت إن مات غلام. (عن شرح أشعار الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ٦٦/٢، وشرح أشعارهم ٢٩٢/١، والتخريج ١٤٠٨/٣، وجمهرة اللغة ١١٥٢/٢ (بعلبكي)، وتهذيب اللغة ٤٥٠/١١، والخصائص ٢٠٥/٣، ومعجم ما استعجم ٨١١/٣، ومعجم البلدان ٣٦٤/٣، واللسان ٤٧٤/١١ (لعل)، وتاج العروس ٢٢٤/١٢ (شمصير).

(١) لم أقف على قائله، وقد تمثل به المختار بن عبيد الثقفي لما أُحيطَ به.

(٢) البيت من البسيط.

أشافَ على الشيء: أشرف عليه.

انظر: الإشراف على منازل الأشراف لابن أبي الدنيا ١٢٥، والمحكم ١٢٧/٨ (هنداوي)، واللسان ١٨٥/٩ (شوف).

(٣) للخنساء.

(٤) البيت من المتقارب.

والآلة: الحالة التي يؤول إليها الأمر. (عن ديوانها، والمقاييس).

انظر: ديوان الخنساء ٣٣، والعين ٣٩/٨، وجمهرة اللغة ٢٤٨/١ (بعلبكي)، والخصائص ٢٧١/٢، ومقاييس اللغة ١٦١-١٦٢ (آل)، والمفردات للراغب ٩٩، والحماسة البصرية ٦٥١/٢، واللسان ٣١٥/١٠ (فوق)، ٨٨/١٥ (علا).

(٥) للمتلمس.

(٦) مضبوط بكسر الهمزة وفتحها.

(٧) البيت من الوافر.

العرَض: المعارض من غير طلب. والعِلْق: المال الكريم. (عن الديوان).

انظر: ديوانه ١٧١، وجمهرة اللغة ١٣٢١/٣ (بعلبكي)، وتهذيب اللغة ٤٥٦/١ (عرض)، واللسان ١٨٥/٧

وَطَلَعَ فَرَسٌ فَقَالَ رَجُلٌ: هُوَ أَيُّمَا مَفْلُوقُ اللِّسَانِ، وَأَيُّمَا مَرَضُوضٌ^(١)، وَأَنْشَدَ الْفَرَّاءُ^(٢) لِأَبِي الْقَمْقَامِ^(٣):

تُنْتَجِّهَا أَيُّمَا شِمَالٍ عَرِيَّةٌ وَأَيُّمَا صَبًا جُنَحَ الظَّلَامِ هَبُوبٌ^(٤)
 / ٤٥٤ وَقَدْ سَأَلَ بَعْضُهُمُ الْمُتَنَبِّيَّ^(٥) وَقَدْ أَنْشَدَ:
 أَيُّمَا لِإِبْقَاءٍ عَلَى فَضْلِهِ أَيُّمَا لِتَسْلِيمٍ إِلَى رَبِّهِ^(٦)
 فَقَالَ لَهُ: إِنَّ الْمُبَرَّدَ يَرُدُّ هَذَا فِي الشَّكِّ وَالتَّخْيِيرِ، وَيُجِيزُهُ فِي الْإِخْبَارِ، فَقَالَ الْمُتَنَبِّيُّ: يُقَالُ فِي الْخَيْرِ أَيُّمَا وَإِيْمَا^(٧)، وَأَنْشَدَ^(٨):
 بِذِي هَيْدَبٍ أَيُّمَا الرُّبَا تَحْتَ وَدَقِهِ فَيَرَوَى وَأَيُّمَا كُلِّ وَادٍ فَيَرَعَبُ^(٩)

(عرض)، وتاج العروس ٤٠٣/١٨ (عرض).

(١) لم أقف على هذا القول.

(٢) لم أقف على موضع إنشاده، وروى ذلك عنه المرادي في شرح التسهيل ٨١٤.

(٣) هو أبو القمقام بن مصعب الأسدي. انظر: معجم الشعراء ١٦٠، والمبتهج ١٧٧، وفرحة الأديب ٤٢، واللائح ٣٨٦/١.

(٤) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (تُنْفَحُّهَا) بدل (تُنْتَجِّهَا). وروي (تُلْقَحُّهَا)، وروي (العشي) بدل (الظلام).

انظر: تثقيف اللسان ٢٣٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٢/١، والمقرب ٢٥٣-٢٤، ورصف المباني ١٨٤،

وشرح التسهيل للمرادي ٨١٤، وجمع الهوامع ١٣/٢، وخزانة الأدب ٨٧/١١، والدرر اللوامع ١٢٠/٦.

(٥) هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد، أبو الطيب، الملقب بالمتنبي (ت ٣٥٤ هـ) الشاعر المشهور.

كان ذا صلة بآبائيه وخالويه وابن جني وعلي بن عيسى الربيعي من النحويين. انظر: تاريخ بغداد ١٦٤/٥، وبغية

الطلب ٦٣٩/٢، وقد أفرد بدراسات كثيرة جدًا من أهمها كتاب (المتنبي) لمحمود شاكر.

(٦) ديوان المتنبي ٢١٧/١، والفسر ٦٤٣/١.

(٧) لم أقف على هذا الخبر.

(٨) لمليح بن الحكم الهذلي.

(٩) البيت من الطويل.

روي: (أما إذا ما علا الربا) بدل (أما الربا تحت ودقه). و(تروى) بدل (يروى)، و(كلُّ وادٍ فيرَعَبُ) بدل (كلُّ

وادٍ فيرَعَبُ).

الهيدب: السحاب المتدلي. ويرعب: يملأ. (عن شرح أشعار الهذليين).

انظر: شرح أشعار الهذليين ١٠٥٠/٣، وتهذيب الألفاظ ٥٢٩، وإصلاح المنطق ٢٢٥-٢٢٦، وتهذيب اللغة

وَأَمَّا فِي الشَّكِّ وَالتَّخْيِيرِ فَأَهْلُ الْحِجَازِ وَمَنْ جَاوَرَهُمْ يَقُولُونَ (إِمَّا وَأَمَّا) وَقَيْسٌ وَأَسَدٌ
وَبَعْضُ بَنِي تَمِيمٍ يَقُولُونَ (أَمَّا) ^(١) بِفَتْحِ الْأَلِفِ، وَأَنْشَدَ الْفَرَّاءُ:

أَمَّا تُغَالِي وَأَمَّا هَاجَهُمْ فَزَعٌ ^(٢)

وَأَمَّا الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةُ فَعَلَى ضَرِيَيْنِ: ضَرَبٌ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَضَرَبٌ تَكُونُ فِيهِ مُرَكَّبَةٌ
مِنْ (أَنْ) وَ(مَا)، كَقَوْلِهِ ^(٣):

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ ^(٤)

تَقْدِيرُهُ: لَئِنْ كُنْتَ، وَ(مَا) عِوَضٌ مِنَ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ، وَ(ذَا) نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ ^(٥)، هَذَا
مُخْتَصَرُ الْقَوْلِ فِيهَا.

فَأَمَّا بَسْطُهُ فَاعْلَمْ أَنَّ (أَمَّا) تَكُونُ عَلَى ضَرِيَيْنِ:

ضَرَبٌ تَكُونُ فِيهِ بَسِيطَةً، وَهِيَ يُفَصَّلُ بِهَا الْخَبْرُ الْمَحْمَلُ، وَقَدْ اسْتَصْعَبَ الزَّجَاجُ الْكَلَامَ

٣٩٤/٢ (مرع)، والمخصص ١٢٦/٩، واللسان ٤٢١/١ (رعب)، ٣٣٥/٨ (مرع).

(١) انظر هذه اللغات في شرح التسهيل ٣٦٥/٣-٣٦٦، وارتشاف الضرب ١٩٩٢/٤.

(٢) شطر بيت من البسيط.

ولم أقف على تنمّة له، ولا مصدر.

(٣) هو العباس بن مرداس.

ونسبه الجاحظ لخفاف بن ندبة، وهو خطأ؛ وإنما قيل هذا الشعر له، فـ(أبو خراشة) كنية خفاف.

(٤) البيت من البسيط.

روي: (كنت) بدل (أنت).

الضبع: قيل: يريد السنة الجديدة. وقيل: إن الناس إذا أجذبوا ضعفوا عن الانتصار، وسقطت قواهم فعانت فيهم
الضباع فأكلتهم. وقيل: أراد أن قومه لم يقتلوا فتعيث فيهم الضباع. (عن أمالي ابن الشجري والخزانة).

انظر: ديوان العباس بن مرداس ١٢٨، والكتاب ٢٩٣/١، وغريب الحديث لابن سلام ٤٦/٣-٤٧، والحيوان
٢٤/٥، ٤٤٦/٦، والاشتقاق ٣١٣، وكتاب الشعر ٥٨/١، والبغداديات ٣٠٤، والخصائص ٣٨١/٢،
والمنصف ١١٦/٣، وأمالي ابن الشجري ٤٩/١، ١١٤/٢، والإنصاف ٧١/١، واللسان ٢٩٤/٦ (خرش)،
٢١٧/٨ (ضبع)، ومغني اللبيب ٥٤، ٨٤، ٥٧٢، ٩١١، وخزانة الأدب ١٣/٤.

(٥) ووجه آخر في إعرابه أنه خبر كان المحذوفة، و(أنت) اسمها، والأصل —كما ذكر— لئن كنت، فلما حذف الفعل
انفصل الضمير. انظر: المفصل ٩٢، وخزانة الأدب ١٦/٤.

فيها^(١)، وذلك أنها من مُشكلاتِ كتابِ سيبويه، وذلك أنها قدّرتِ بجملةٍ شرطيّةٍ تقديرُها: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ^(٢)، ولذلك لَزِمَتِ الفاءُ في الجوابِ / ٤٥٥ وحذفتِ الجملةُ الشرطيّةُ وَعَوِضَ مِنْهَا أَمَّا، وَلَا يَلِيهَا فِعْلٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِعْلاً شَرْطِيًّا، لِكَوْنِهِ بِمَثَلَةِ الْفَرْدِ فِي الْحَاجَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَلِهَا فِعْلٌ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ نَابَتِ عَنِ الْفِعْلِ، وَكَانَ حُكْمُ الْفَاءِ أَنْ تَتَصَدَّرَ الْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ وَتُلَاصِقَ (أَمَّا)، فَكَرِهُوا ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهَا جُمْلَةٌ مُحَقَّقَةٌ، أَوْ مُفْرَدٌ لَتُعْطِيَ حَقَّ تَبَعِيَّتِهَا، فَقَدَّمُوا أَحَدَ الْاسْمَيْنِ وَاتَّبَعُوهُ الثَّانِي، وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مَرْتَبَةَ الْفَاءِ التَّقَدُّمُ إِجَازَتُهُمْ: أَمَّا زَيْدًا فَضَرَبْتُ، فَأَعْمَلُوا مَا بَعْدَ الْفَاءِ فِيمَا قَبْلَهَا، وَلَا يَجِيزُونَ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْأَمْرِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدًا فَاضْرِبْ، وَفِيهِ خِلَافٌ^(٣).

وأما قولهم: أَمَّا زَيْدٌ فَإِنِّي أَضْرِبُ، فَلَا يَجِيزُونَهُ إِلَّا بِالرَّفْعِ، لِحُرْمَةِ (إِنَّ)، وَقَدْ أَجَازَهُ الْكِسَائِيُّ، وَرَوَى عَنِ الْعَرَبِ: أَمَّا قُرَيْشًا فَإِنِّي أَفْضُلُهَا^(٤)، وَهَذَا أَشْكَلُ مِمَّا ذَكَرْنَا. فَأَمَّا إِنْ قُلْتَ: أَمَّا خَلْفَكَ فَإِنِّي قَائِمٌ، جَازَتْ الْمَسْأَلَةُ؛ لِأَنَّ (أَمَّا) تَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ، لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ.

فَإِنْ قُلْتَ: أَمَّا عِلْمًا فَإِنِّي عَالِمٌ، وَجَعَلْتَ (عِلْمًا) مَصْدَرًا حَقِيقِيًّا، لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا فِعْلٌ أَوْ مُشْتَقٌّ مِنْهُ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ مَصْدَرًا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، أَوْ مَفْعُولًا لَهُ، جَازَتْ الْمَسْأَلَةُ لَعَمَلِ (أَمَّا) فِيهِ.

وَتَقُولُ: أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ، رَفْعًا وَنَصْبًا، إِذَا رَفَعْتَ كَانَ (عِلْمًا) مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ فِي الْمَسْأَلَةِ / ٤٥٦ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَإِذَا نَصَبْتَ كَانَ (عِلْمًا) مَنْصُوبًا عَلَى الْمَصْدَرِ أَوْ الْمَفْعُولِ لَهُ، فَأَمَّا

(١) لم أقف على استصعابه الحديث فيها، وقد قدّرها بمهما يكن من شيء، في معاني القرآن وإعرابه ١٠٥/١.

(٢) انظر: الكتاب ١٣٧/٣.

(٣) يجوز أن يعمل ما قبل هذه الفاء فيما بعدها، وفي شرط ذلك خلاف، فسيبويه والمازني والزجاج وابن السراج يجيزونه شرط أن يجوز حذف (أَمَّا) والفاء، فما جاز أن يعمل فيه بعد تقدير حذفهما جاز أن يعمل فيه مع وجودهما، وأجاز المبرد وابن درستويه العمل بلا شرط. انظر: البغداديات ٣٠٥، والجنى الداني ٥٢٦، ومغني اللبيب ٨٣.

(٤) رواية الكسائي في شرح الكافية ١٤٢٧/٢/٢.

قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا تُمُودُ فَهَدَيْتَهُمْ﴾^(١) فَمَنْ رَفَعَ فَعَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَمَنْ نَصَبَ فَبِفِعْلِ مُقَدَّرٍ بَعْدَ الْفَاءِ^(٢)، وَهَذِهِ (أَمَّا) يَلْزَمُ تَكْرِيرُهَا فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ، وَرَوَوْا فِيهَا (أَيُّمَا)، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ. وَأَمَّا (أَمَّا) الثَّانِيَةُ فَمَا حَكَاهُ سَبِيؤِيهِ عَنِ الْعَرَبِ: أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ^(٣)، فَهِيَ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةُ، وَأَصْلُهَا: لَئِنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا، فَحَذِّفُوا الْفِعْلَ اخْتِصَارًا، وَكِرِهُوا إِيْلَاءَ الْاسْمِ (أَنْ) فَجَاؤُوا بِمَا عَوِضًا مِنْهَا، وَجَاؤُوا بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ عَوِضَ الْمُتَّصِلِ.

وَلَأَبِي عَلِيٍّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ: مَرَّةً يَقُولُ: هِيَ الْعَامِلَةُ فِي (أَنْتَ) وَ(ذَا) فِي الْبَيْتِ بِحُكْمِ النَّيَابَةِ، وَتَارَةً يَقُولُ: الْعَامِلُ هُوَ الْمَحْذُوفُ وَ(ذَا) مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ (كَانَ) التَّامَّةُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا نَكْرَةً^(٤)، وَقَدَّرَ سَبِيؤِيهِ (أَنْ) بِإِذْ هُنَا؛ لِأَجْلِ إِيْلَائِهَا الْاسْمَ، وَقُرْبِهَا مِنْ مَعْنَاهَا^(٥)، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ أَشْكَلَ دُخُولُ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ^(٦)
لَأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ: لَئِنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِذَا قَوْمِي، وَكَذَلِكَ: لِأَنَّ أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّ فَيَقُولُ: هِيَ (أَنْ) فُتِحَتْ / ٤٥٧ لَمَّا وَلِيَهَا الْاسْمُ^(٧)، وَيُنْشِدُونَ^(٨):

(١) فَصَّلَتْ: ١٧.

(٢) الرفع قراءة الجمهور، وقرأ عبد الله بن أبي إسحاق والأعمش وعيسى بن عمر وغيرهم بالنصب. انظر: تفسير الطبري ١٠٥/٢٤، ومشكل إعراب القرآن ٦٤١/٢، والبحر المحيط ٤٩١/٧، وإتحاف فضلاء البشر ٤٤٢/٢. وانظر المسألة في الكتاب ١٤٨/١، ومعاني القرآن للفراء ١٤/٣، والتبصرة والتذكرة ٣٢٦/١، وأمالى ابن الشجري ١٣١/٣.

(٣) الكتاب ٢٩٣/١.

(٤) قوله: إن العامل في (أنت) فعل محذوف في: البغداديات ٣٠٨، وكتاب الشعر ٥٨/١-٥٩.

(٥) انظر: الكتاب ٢٩٤/١.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) قال الفراء في الآية التالية (أن تضل إحداهما): «يَفْتَحُ أَنْ، وَتُكْسَرُ. فَمَنْ كَسَرَهَا نَوَى بِهَا الْإِبْتِدَاءَ فَجَعَلَهَا مَنْقُطَةً مِمَّا قَبْلُهَا. وَمَنْ فَتَحَهَا فَهُوَ أَيْضًا عَلَى سَبِيلِ الْجَزَاءِ، إِلَّا أَنَّهُ نَوَى أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، فَصَارَ الْجَزَاءُ وَجَوَابَهُ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ». معاني القرآن للفراء ١٨٤/١.

وانظر النقل عن الكوفيين في شرح الكافية ٨٠٧/٢/١، ومغني اللبيب ٥٣.

(٨) لم أقف على قائله.

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهُ يَحْفَظُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ^(١)

فَكَسَرُوهُ مَعَ الْفِعْلِ وَفَتَحُوهُ مَعَ الْاسْمِ، لِقُرْبِ مَا بَيْنَهُمَا، وَلِذَلِكَ قَرِيءٌ: ﴿h j i﴾^(٢) كَسَرًا وَفَتْحًا^(٣)، وَرَوَى ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: أَمَّا زَيْدٌ يَنْطَلِقُ أَنْطَلِقَ مَعَهُ^(٤)، وَرَوَى الْكِسَائِيُّ جَزَمَهُمَا مَعًا، وَهَذَا لَا يَعْرِفُهُ بَصْرِيٌّ^(٥).

وَأَمَّا (إِمَّا) فَهِيَ عَلَى ضَرَبَيْنِ: شَرْطٌ، وَمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ^(٦)، وَهِيَ فِي هَذَا الْبَابِ تَكُونُ عَلَى ضَرْوَبِ (أَوْ)، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الشَّكَّ سَارٍ فِي (أَوْ) مِنْ آخِرِ الْكَلَامِ إِلَى أَوَّلِهِ، وَفِي (إِمَّا) تَبْتَدِئُ شَاكًّا، وَلَيْسَ فِي (أَوْ) خِلَافٌ فِي كَوْنِهَا حَرْفَ عَطْفٍ، وَذَكَرَ بَعْضُ النُّحَاةِ مِنْ أَصْحَابِ الْفَرَاءِ أَنَّ (إِمَّا) لَا تَكُونُ لِلْإِبَاحَةِ كَمَا تَكُونُ (أَوْ) لِقُصُورِهَا عَنْهَا^(٧).

وَأَمَّا (إِمَّا) فَلِلنُّحَاةِ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: مِنْهُمْ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا حَرْفَا عَطْفٍ^(٨)، لَكُنْ مَا بَعْدَ الثَّانِيَةِ تَابِعًا لِمَا قَبْلَهَا، وَيُفْسِدُ هَذَا أَنَّ الْأَوَّلَى لَيْسَ قَبْلَهَا مَا يُحْمَلُ مَا بَعْدَهَا عَلَيْهِ فِي قَوْلِكَ:

(١) البيت من البسيط.

روي: (أنت ذا سفر) بدل (أنت مرتحلاً)، و(يكأ) بدل (يحفظ).

ولم أقف على قائله.

انظر: تهذيب اللغة ٦٢٩/١٥، والمفصل ٩٢، وأما ابن الحاجب ٤١١/١، وشرح المفصل ٩٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٤١٨/١، وشرح الكافية ٨٠٧/٢/١، واللسان ٤٧/١٤ (أما)، ومغني اللبيب ٥٤، وشرح شواهد ١١٨/١، وخزانة الأدب ١٩/٤.

(٢) البقرة: ٢٨٢.

(٣) الكسر قراءة حمزة وحده من السبعة، وقرأ الباقون بفتحها. انظر: السبعة ١٩٣، والتذكرة ٣٤٣/٢-٣٤٤.

(٤) لم أقف على هذا.

(٥) قال سيبويه (١٠١/٣-١٠٢): «وسألت [يعني الخليل] عن قوله: أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلِقُ مَعَكَ، فَرَفَعَ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو، وَحَدَّثَنَا بِهِ يُونُسُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَجَازِي بِأَنْ كَأَنَّهُ قَالَ: لِأَنْ صِرْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلِقُ مَعَكَ»، قَالَ الْفَارَسِيُّ مَفْسَرًا كَلَامَ سَيْبَوِيهِ وَمُعَلِّقًا عَلَيْهِ: «يُرِيدُ أَنَّهُ رَفَعَ (أَنْطَلِقُ) وَلَمْ يَجْزِمْهُ عَلَى أَنَّهُ جَزَاءٌ. وَحَكَى أَبُو عَمْرٍو الْجَرْمِي عَنْ الْأَصْمَعِيِّ فِيمَا أَظُنُّ الْجَازَاةَ بِـ(أَمَّا)، الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةَ، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَحْكِهِ غَيْرُهُ...» (البغداديات ٣٠٧-٣٠٨).

(٦) أي عاطفة.

(٧) لم أقف على هذا.

(٨) في د: لكونهما معاً حرفا عطف.

قَامَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿G F E D C B A @ ? >﴾^(١)؛ لَأَنَّهُ لَا تَخْلُو أَنَّ تَعَطُّفَ مُفْرَدًا عَلَى مُفْرَدٍ، أَوْ جَمْلَةً عَلَى جَمْلَةٍ، وَلَيْسَ هَذَا هُنَا. وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْأُولَى لَيْسَتْ حَرْفَ عَطْفٍ لَمَّا بَيَّنَّاهُ، وَالثَّانِيَةُ حَرْفُ / ٤٥٨ عَطْفٍ لِلِإِتْبَاعِ^(٢)، وَهَذَا يُفْسِدُ دُخُولَ الْوَاوِ عَلَيْهَا دُخُولًا وَاجِبًا، وَالصَّحِيحُ الْقَوْلُ الثَّلَاثُ؛ أَنَّهُمَا لَيْسَا حَرْفِي عَطْفٍ، لَمَّا بَيَّنَّاهُ، وَهَذَا قَوْلُ الْفَارَسِيِّ^(٣) وَالزَّجَّاجِ^(٤) وَغَيْرِهِمَا^(٥)، وَإِنَّمَا ذُكِرَتْ فِي هَذَا الْبَابِ لِمُنَاسَبَتِهَا حُرُوفَ الْعَطْفِ فِي الْإِتْبَاعِ، وَلَا سِتْغْنَاءَ الثَّانِيَةِ عَنْ عَامِلٍ، فَتَدَبَّرْ ذَلِكَ.

وَقَالَ الْفَارَسِيُّ: إِذَا قُلْتَ: جَاعَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو، فَـ(زَيْدٌ) مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ بَعْدَ (إِمَّا) عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ، وَلَا يَرْتَفِعُ بِالْفِعْلِ الْمَوْجُودِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ (إِنْ) وَلَا يَعْمَلُ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا^(٦).

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَأَعْلَمَ أَنَّكَ تَعَطِّفُ الْأِسْمَ عَلَى الْأِسْمِ إِذَا اتَّفَقَا فِي الْحَالِ»^(٧).

قَالَ سَعِيدٌ: لَوْلَا اخْتِلَافُ لَفْظِ الْاِثْنَيْنِ لَمَّا افْتَقَرَ إِلَى حَرْفِ عَطْفٍ إِذَا اجْتَمَعَا فِي الْحُكْمِ الْوَاحِدِ، وَلَكِنَّهُمْ يَسْتَعْنُونَ بِالصَّيْغَةِ الْوَاحِدَةِ الْمُثَنَّى عَنِ الْعَطْفِ. وَفِي كَلَامِهِ إِسْرَافٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُضْمَرَ الْمُتَّصِلَ الْمَرْفُوعَ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِتَأْكِيدٍ، وَلَا يُعْطَفُ هُوَ عَلَى غَيْرِهِ الْبَتَّةَ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ، وَالْمُحْرُورُ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ الْبَتَّةَ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ، وَلَا يُعْطَفُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ، وَالْمُضْمَرُ الْمُتَّصِلُ الْمَنْصُوبُ وَإِنْ عُطِفَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يُعْطَفُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ، لَمَّا سَنَدُكُرُّهُ، وَلَوْ قَالَ (الْمُظْهَر) لَزَالَ الْإِعْتِرَاضُ.

(١) الكهف: ٨٦.

(٢) ذهب إلى ذلك الزجاجي والصيمري وأخذ به الجزولي والمالقي. انظر: الجمل ١٧، والتبصرة ١/١٣١، ١٣٩، والجزولية ٧٢، ووصف المباني ١٨٣.

(٣) انظر: الإيضاح العضدي ٢٩٧.

(٤) لم أقف على رأيه هذا في معاني القرآن وإعرابه، ولا على من نسب له.

(٥) وهو قول يونس وابن كيسان أيضاً، انظر: التسهيل ١٧٤، ومغني اللبيب ٨٤.

(٦) لم أقف على نص كلامه هذا، وإنما ذكر في معرض احتجاجه لإخراج (إمّا) من حروف العطف: أن حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفرد، أو جملةً على جملة، فإذا قلت: ضربتُ إمّا زَيْدًا وإمّا عمراً، لم تكن من هذين القسمين. انظر: الإيضاح العضدي ٢٩٨، والمقتصد ٢/٩٤٤.

(٧) اللمع ٩٥.

٤٥٩ / قال أبو الفتح: «وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ عَلَى الْفِعْلِ إِذَا اتَّفَقَا فِي الزَّمَانِ، تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ يَصِحُّ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلَا تَقُولُ: مَاتَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ؛ لِأَنَّ الشَّمْسَ لَا يَصِحُّ مَوْتُهَا، وَتَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ، لِاتِّفَاقِ زَمَانِيهِمَا، وَلَا تَقُولُ: يَقُومُ زَيْدٌ وَقَعَدَ، لِاخْتِلَافِ زَمَانِيهِمَا»^(١).

قال سعيد: إِذَا صَحَّ قِيَامُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِعْلَيْنِ مَعَ فَاعِلِهِ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى فِعْلِ غَيْرِهِ احْتِرَازًا مِنْ: اخْتَصَمَ وَتَخَاصَمَ، فَلَا تَقُولُ: اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَاخْتَصَمَ عَمَرُو، صَحَّ عَطْفُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ جِنْسًا وَاحِدًا وَالْفَاعِلَانِ مُخْتَلِفَانِ وَقَدْ صَحَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ أَنْ يَكُونَ [فَاعِلًا]^(٢) لِذَلِكَ الْفِعْلِ صَحَّ حَذْفُ الْفِعْلِ الثَّانِي اجْتِرَاءً بِالْأَوَّلِ عَنْهُ، فَتَقُولُ فِي: قَامَ زَيْدٌ وَقَامَ عَمَرُو: قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو، إِذَا اتَّفَقَا فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: قَامَ عَمَرُو، وَلَمَّا لَمْ يَصِحَّ أَنْ تَقُولَ: مَاتَتِ الشَّمْسُ، الْمَوْتَ الَّذِي يَمُوتُهُ زَيْدٌ، لَمْ يَصِحَّ أَنْ تَقُولَ: مَاتَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَشْتَرِكَا فِي الْفِعْلِ، فَإِذَا لَمْ يَصِحَّ الْفِعْلُ الثَّانِي مُنْفَرِدًا بِهِ، لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُجْعَلَ لَهُ حِصَّةٌ فِي الْفِعْلِ الْأَوَّلِ الَّذِي نَابَ عَنِ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ، فَإِنْ تَقَارَبَا فِي الْمَعْنَى جَازًا، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيفًا وَرُمْحًا^(٣)

/ ٤٦٠ / وَكَذَلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمَرًا، وَهَكَذَا لَا يُقَالُ: تَبَسَّمَ الرَّجُلُ وَالْفَرَسُ.

فَأَمَّا عَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى الْفِعْلِ [إِذَا]^(٤) اتَّفَقَا فِي الزَّمَانِ فَحَسَنٌ، وَلَا تُرِيدُ بِذَلِكَ التَّرْتِيبَ إِذَا أَتَيْتَ بِالْوَاوِ، وَهُوَ كَالِاسْمِ فِيمَا ذَكَرْنَا، فَأَمَّا إِذَا اخْتَلَفَا فِي الزَّمَانِ فَإِنَّهُ لَمْ يُجْزَ عَطْفُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ لِتَبَايُنِ وُجُودِهِمَا، فَيَصِيرُ ذَلِكَ بِمِثْلَةِ عَطْفِ الْاسْمِ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ الْفِعْلِ عَلَى الْاسْمِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾^(٥) فَإِنَّمَا عَطْفُ

(١) اللمع ٩٥.

(٢) تكملة من د.

(٣) سبق تحريجه.

(٤) تكملة من د.

(٥) الحديد: ١٨.

(وَأَقْرَضُوا) عَلَى مَعْنَى صَلَّيْتُ اسْمِي (إِنَّ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى (الْمُصَدِّقَاتِ) لِتَأْنِيثِهِ، وَلَا عَلَى (الْمُصَدِّقِينَ) لِلْفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ بِـ (الْمُصَدِّقَاتِ)، فَبَقِيَ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى مَعْنَى مَجْمُوعِهِمَا^(١)، وَعِنْدَ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ هُوَ مَحذُوفُ الْمَوْصُولِ، تَقْدِيرُهُ: وَالَّذِينَ أَقْرَضُوا، فَحُذِفَ، وَكَثِيراً يَرْتَكِبُونَ هَذَا^(٢)، وَذَا مُشْكِلٌ. وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ل k j i h g m﴾^(٣) فَـ (يَقْبِضَنَّ) عِنْدِي خَيْرٌ مُبْتَدَأً مَحذُوفٌ، أَيْ: وَهِنَّ يَقْبِضَنَّ كَمَا سَبَقَ، وَيَصِحُّ عَطْفُ الْجُمْلَةِ عَلَى الْمَفْرَدِ إِذَا كَانَا حَالَيْنِ وَلَا يُحْتَاجُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ، وَقَدْ سَبَقَ قَرِيبٌ مِنْ هَذَا فِي الْوَصْفِ، أَوْ يَكُونُ حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي (صَافَاتٍ) وَالْعَامِلُ فِيهِ (صَافَاتٍ)، أَوْ حَالاً مِنَ (الطَّيْرِ) وَالْعَامِلُ / ٤٦١ (يَرَوُا)، عَلَى تَقْدِيرٍ: قُمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنُهُ^(٤). فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿+ سَكِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٥) فَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ [الْحَالِ]^(٦) عَلَى مَا سَبَقَ، وَقِيلَ: كَفَرُوا بِتَقْدِيرٍ: يَكْفُرُونَ^(٧)، أَوْ يَكُونُ (يَصُدُّونَ) بِتَقْدِيرِ صَدُّوا^(٨)، كَقَوْلِهِ^(٩):

(١) انظر هذه المسألة مستوفاة في الحلبيات ١٤١-١٥٣.

(٢) رأي الكوفيين في جواز حذف الموصول في الإنصاف ٧٢٢/٢.

(٣) المُلْك: ١٩.

(٤) هذا قول مأثور عن العرب، انظر: إصلاح المنطق ٢٣١، والتمام ٢٧. والتقدير: قمت وصككت عينه.

(٥) الحج: ٢٥.

(٦) تكملة من د

(٧) انظر: تهذيب اللغة ٤٩/١.

(٨) نقل ابن جني عن الفارسي أنه سأل أبا بكر بن السراج عن الأفعال يقع بعضها موقع بعض، فقال ابن السراج:

«كَانَ حُكْمُ الْأَفْعَالِ أَنْ تَأْتِيَ كُلُّهَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهَا لِمَعْنَى وَاحِدٍ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْغَرَضُ فِي صِنَاعَتِهَا أَنْ تَفِيدَ

أَزْمِنَتَهَا، خُولِفَ بَيْنَ مُثْلِهَا لِيَكُونَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى الْمَرَادِ فِيهَا، قَالَ: فَإِنْ أُمِنَ الْبَسَ فِيهَا جَازَ أَنْ يَقَعَ بَعْضُهَا مَوْضِعَ

بَعْضٍ» انظر: الخصائص ٣٣١/٣. ونقله ابن الشجري وقال بعده: «قال أبو الفتح: وهذا كلامٌ من أبي بكرٍ عالٍ

سديد» انظر: أماليه ٣٥/٢.

(٩) اختلف في قائله، فقبل:

أ- زياد الأعجم، وعليه الأكثرون.

ب- الصَّلْتَانِ الْعَبْدِي.

وإذا مررت بقبيره فأنحر له كُومَ الهجان وكلَّ أجردَ سايح
والطخ جَوَانِبَ قَبْرِهِ بِدِمَائِهَا فلقد يكونُ أحادِمَ وذبائح^(١)
وقيل: (أقرضوا) حالٌ مُقَدَّرٌ مَعَهُ (قد)، كما قال تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ
أَمْوَاتًا﴾^(٢) أي: وقد كنتم، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ وَأَتَّبَعَكَ ۝﴾^(٣)،
وبعضهم يجعلها جملةً مُعْتَرِضةً لا موضع لها من الإعراب ولا صلة^(٤).
قال أبو الفتح: «ويعطف^(٥) المظهرُ على المظهر^(٦)».
قال سعيد: الأمرُ على ما ذكرَ كما بيَّنَّا، وكان يجبُ أن يقول: إذا اتَّفقا في الحال.
قال أبو الفتح: «والمُضْمَرُ على المضمَر^(٧)».
قال سعيد: يفتقرُ إلى احتراز؛ لأنَّ المضمَرَ المتَّصِلَ لا يصحُّ عطفُه على شيءٍ، والمُضْمَرُ
المتَّصِلُ المرفوعُ والمجرورُ لا يُعْطَفُ عليهما شيءٌ إلا بتأكيدِ المرفوعِ وإعادةِ عاملِ المعطوفِ في
المجرورِ، وقوله: «المُضْمَرُ» يعمُّ الجنسَ متَّصِلَهُ وَمُنْفَصِلَهُ.
قال أبو الفتح: «والمُظْهِرُ على المضمَر^(٨)».

(١) البيتان من الكامل.

روي: (كوم المطي) بدل (كوم الهجان)، وفي جميع مصادره (طرف) بدل (أجرد).

الكُوم: جمع كوما، وهي الناقة السمينية. والسايح: من سبح الفرس إذا جرى بقوة. (عن الخزانة).

الشاهد فيه: قوله: (فلقد يكون) بمعنى: فلقد كان.

انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥١/٢ (الثاني)، وذيل الأمالي ٩، وأمالي المرتضى ١٩٩/٢، ٣٠١، وأمالي ابن

الشجري ٦٧/١ (الثاني)، ٣٥/٢، ٤٥٣، والحماسة البصرية ٦١٤/٢، ووفيات الأعيان ٣٥٤/٥، واللسان

٣٦٨/١٣ (كون) (الثاني)، وخزانة الأدب ٤/١٠.

(٢) البقرة: ٢٨.

(٣) الشعراء: ١١١.

(٤) يعني آية الحديد السالفة، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمَصْدَقِينَ وَالْمَصْدَقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾. وقد ذكر هذه

الأقوال الفارسي في الحلبيات ١٤١-١٥٣. وانظر أيضاً: كشف المشكلات ١٣٢٤/٢، والبيان ٤٢٢/٢،

والتيبان ١٢٠٩/١، والبحر المحيط ٢٢٣/٨، والدر المصون ٢٤٨/١٠.

(٥) في اللمع: تعطف.

(٦) اللمع ٩٥.

(٧) اللمع ٩٥.

قال سعيد: هذا الفصل يحتاج / ٤٦٢ إلى احتراز لما بيننا من المرفوع والمجرور منه، وسنبين علل ذلك إن شاء الله.

قال أبو الفتح: «المضمَرُ عَلَى المَظْهَرِ»^(١).

قال سعيد: هذا أيضاً إرسال يجب أن يحتراز فيقول: (المنفصل)؛ لأن المتصل لا يقوم بنفسه، فكيف يعطف بغير عامل ظاهر.

قال أبو الفتح: «تقول في عطف المظهر على المظهر: قام زيد وعمرو، وفي عطف المضمَر على المضمَر: رأيتك وإياه، وفي عطف المظهر على المضمَر: رأيتك»^(٢) وزيداً، وفي عطف المضمَر على الظاهر: قام زيد وأنت»^(٣).

قال سعيد: هذا الفصل تمثيل لما تقدم ذكره، وسنبين ما يمتنع من العطف وما لا يمتنع إن شاء الله.

قال أبو الفتح: «فإن كان المضمَر مرفوعاً»^(٤) لم يعطف عليه بشيء حتى تؤكد^(٥)، تقول: قم أنت وزيد، ولو قلت: قم وزيد - من غير تأكيد - لم يحسن، قال الله تعالى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَالْجَنَّةُ﴾^(٦)، وربما جاء في الشعر غير مؤكد، قال عمر بن أبي ربيعة:

قلتُ إذ أقبلتُ وزهراً هادى كعجاج الملا تعسفن رملًا^(٧)

قال سعيد: للمرفوع ضميران؛ متصل ومفصل، والكلام في المنفصل كالكلام في الظاهر، يدل ذلك على قول الشاعر:

(١) اللع ٩٥.

(٢) اللع ٩٥.

(٣) في اللع: رأيت.

(٤) اللع ٩٥-٩٦.

(٥) في اللع: مرفوعاً متصلاً.

(٦) في اللع: لم تعطف عليه حتى تؤكد.

(٧) البقرة: ٣٥.

(٨) اللع ٩٦.

أَنَا الْبَطْلُ الْحَامِي الذَّمَّارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي^(١)

/ ٤٦٣ ٤ فَيَاتِيَانُهُ بِـ (أَنَا) مَعَ الْيَاءِ الَّتِي تَصْلُحُ لِلْمَذَكَّرِ الْغَائِبِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَثَلَتَهُ بِمَثَلَةِ الْمُظْهَرِ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَلَوْ جَاءَ بِالْهَمْزَةِ الَّتِي تَصْلُحُ لِلْمُتَكَلِّمِ لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا. وَأَمَّا الْمُتَصِلُ الْمَرْفُوعُ فَإِنَّمَا لَا يَصِحُّ الْعَطْفُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ مِنَ الْفِعْلِ بِمَثَلَةِ الْجُزْءِ الْوَاحِدِ، الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ، فَمِنْ حَيْثُ لَمْ يَجُزْ عَطْفُ الْأِسْمِ عَلَى الْفِعْلِ لَمْ يَجُزْ عَطْفُ الْمُظْهَرِ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: قَدْ يُمْكِنُ إِضْمَارُ الْفَاعِلِ حَتَّى يَضْعُفَ ظُهُورُهُ الْبَتَّةَ، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ قَامَ، فَلَوْ عَطَفْتَ عَلَى الْفَاعِلِ الْمُضْمَرِ لَكَانَ عَطْفًا عَلَى الْفِعْلِ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا الْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ لَمَّا غَيَّرَ صَيَغَتَهُ فَلَمْ يُغَيِّرْهُ الْمُظْهَرُ وَلَمْ يُعْطَفْ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْمَنْصُوبِ، فَإِنَّهُ لَا يُغَيِّرُ مُضْمَرُهُ صَيَغَةَ الْفِعْلِ، فَعُطِفَ مُظْهَرُهُ عَلَيْهِ، هَذَا قَوْلُ سَيَبَوِيهِ^(٢)، وَنَزَّلُوا الضَّمِيرَ الْمَلْفُوظَ بِهِ مَثَلَةً غَيْرَ الْمَلْفُوظِ بِهِ فَأَلْحَقُوهُ بِهِ، فَإِنْ أَكَّدْتَ الضَّمِيرَ الْمَرْفُوعَ حَسُنَ الْعَطْفُ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّأَكِيدَ قَدْ قَوَّى حُكْمَ الْأِسْمِيَّةِ فِيهِ، فَأَلْحَقَهُ بِحُكْمِ الظَّاهِرِ، وَفَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، فَتَقُولُ: قُمْ أَنْتَ وَزَيْدٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ ۝ الْجَنَّةَ﴾^(٣)، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿q p o n m l k j﴾^(٤)، وَقَدْ أُجْرِيَ طُولُ الْكَلَامِ مُجْرَى التَّأَكِيدِ، فَأَجَازُوا الْعَطْفَ مَعَهُ بِلا تَوْكِيدٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿l k ٤٦٤ / j i h g﴾^(٥)، كَمَا حَسَّنَ طُولُ الْكَلَامِ الْحَذْفَ فِي الصَّلَةِ فِي قَوْلِهِمْ: مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا. وَيُجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوَأُو فِي مَعْنَى (مَعَ)، وَ(مَنْ) بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ الْمَوْضِعِ. فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُؤُنَا﴾^(٦) فَالْتِّحَاقُ يُدْخِلُونَهَا فِي بَابِ طُولِ الْجُمْلَةِ، وَالْعَوْضُ عَنِ التَّأَكِيدِ^(٧)، وَجَعَلَ الْفَارِسِيُّ (لَا) نَائِبَةً عَنِ الضَّمِيرِ، وَيُفْسِدُ هَذَا أَنَّ (لَا) بَعْدَ الْوَأُو لَا قَبْلَهَا^(٨)، وَقَدْ بَاشَرَتِ الْوَأُو

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: الكتاب ٣٧٨/٢.

(٣) البقرة: ٣٥.

(٤) الأعراف: ٢٧.

(٥) آل عمران: ٢٠.

(٦) الأنعام: ١٤٨.

(٧) انظر: الكتاب ٣٧٨-٣٧٩، والمقتضب ٢١٠/٣، والإغفال ٨٤/٢، ومشكل إعراب القرآن ٣٢٣/١،

قَبْلَهَا^(١)، وَقَدْ بَاشَرَتْ الْوَاوُ الْمَعْطُوفَ بِوَسَاطَةِ (لَا).

وَالْقَوْلُ عِنْدِي فِي ذَلِكَ أَنَّ (آبَاؤَنَا) غَيْرُ مَعْطُوفٍ عَلَى النُّونِ وَالْأَلِفِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفُ الْخَبَرِ، تَقْدِيرُهُ: مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا أَشْرَكُوا، وَيَقْرُبُ مِنْ هَذَا: حَضَرَ الْيَوْمَ الْقَاضِي امْرَأَةً، لِأَجْلِ الطُّوْلِ. وَقَدْ كَثُرَ الْعَطْفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ فِي الشَّعْرِ، قَالَ طَرَفَةُ^(٢):

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُمَدَّدِ^(٣)

فَمَنْ رَفَعَ (أَهْلًا) عَطَفَ عَلَى الْوَاوِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٤) -أَنْشَدَهُ سَيَبُويَه^(٥):-

فَلَمَّا التَّقِينَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَا يَا لَكَلْبٍ وَأَنْتَمِينَا لِعَامِرِ^(٦)

وَقَالَ^(٧):

والتبيان ٥٤٦/١.

(١) نصَّ سيبويه على أَنَّ العطف على الضمير المرفوع في الآية إنما حُسِّنَ لِأَجْلِ (لَا). ونقل قوله ابن عطية في تفسيره، ثم قال: «قال أبو علي: وهذا إنما يستقيم أن يكون عوضاً إذا وقع قبل حرف العطف، فهناك يكون عوضاً من الضمير الواقع قبل حرف العطف، فأما إذا وقع بعد حرف العطف فلا يسدُّ مسدَّ الضمير...». انظر: الكتاب ٣٧٩/٢، وتفسير ابن عطية ١٩٧/٢.

(٢) هو طرفة بن العبد بن سفيان البكري. أحد شعراء الجاهلية المشهورين، وأحد أصحاب المعلقات السبع، هجا عمرو بن هند، فأرسله إلى عامله على البحرين بكتاب يأمره بقتله، فقتل شاباً. انظر: طبقات فحول الشعراء ١٣٧/١، والشعر والشعراء ١٨٢/١، واللائل ٣١٩/١.

(٣) البيت من الطويل.

بنو غبراء: الصعاليك. والطراف: بيت من جلد، وأهله الأغنياء. يقول: يعرفني الفقراء والأغنياء. (عن شرح القصائد السبع).

انظر: ديوان طرفة ٣١، والعين ٤١٦/٧ (طرف)، والمعاني الكبير ١٢٤٨/٣، والاشتقاق ٢١٤، وشرح القصائد السبع ١٩٢، واللسان ٥/٥ (غبر)، ٩٢/١٤ (بني)، والجني الداني ٣٤٧، وجمع الهوامع ٧٦/١.

(٤) هو الراعي النميري.

(٥) في الكتاب ٣٨٠/٢.

(٦) البيت من الطويل.

روي: (لحقنا) بدل (التقين)، و(اعتزينا) بدل (انتمينا).

انظر: ديوان الراعي ١٦٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٥/٢، والمحكم ١٠٩/٢ (عمر)، وتحصيل عين الذهب ٣٨١، واللسان ٥٣/١٥ (عزا)، ٦٠٨/٤ (عمر).

(٧) هو رجل من بني بختر بن عتود.

ولستُ بنازلٍ إِلَّا أَلَمَّتْ برحلي أو خيالتها الكذوب^(١)
وَقَالَ^(٢):

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَنَا يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ^(٣)
وَأَنْشَدَ سَبِيوِيَه^(٤):

وَرَجَا الْأَخِيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنَالَا^(٥)
/ ٤٦٥ فَهَذِهِ الْأَبْيَاتُ قَدْ اجْتَمَعَ فِيهَا عَطْفُ الْمُظْهَرِ عَلَى الْمُضْمَرِ، وَالْمُضْمَرِ عَلَى الْمُضْمَرِ،
وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّكَ إِذَا أَكَّدْتَ فَقُلْتَ: قُمْتُ أَنَا وَزَيْدٌ، فَـ(زَيْدٌ) مَعْطُوفٌ عَلَى التَّاءِ لَا عَلَى
(أَنَا) الْمُؤَكَّدَةِ؛ لِأَنَّكَ [لَوْ عَطَفْتَ عَلَيْهِ لَا طَرَحْتَ حُكْمَ الْأَوَّلِ]^(٦)، وَكَانَ كَادِغَامِ الْمُلْحَقِ^(٧).

(١) البيت من الوافر.

الإلام: زيارة لا لبث معها. والخيالة: الخيال. (عن شرح المرزوقي).
الشاهد فيه: عطف الخيالة على ضمير ألم.

انظر: ديوان الحماسة ١١٢/١، والتنبيه على شرح مشكلاتها ١٢٣ (رسالة)، وشرحها للمرزوقي ٣١٠/١،
ومختارات ابن الشجري ٢٠٤، وشرح الكافية ١٠٢١/٢/١، واللسان ٢٣٠/١١ (خيل)، وجمع الهوامع
١٤١/٢، وخزانة الأدب ١١٩/٥.

(٢) هو المسيب بن علس.

(٣) البيت من الطويل.

في هامش ج: (أيومٌ) بدل (مظلم)، ولم أجدها في مصادره.

الشاهد فيه: عطف (أنتم) على الضمير في (التقينا).

انظر: الكتاب ١٠٧/٣، وشرح أبياته ١٨٥/٢، وتحصيل عين الذهب ٤٢٦، وشرح المفصل ٩٤/٩، وضرائر
الشعر ١٨١، واللسان ٣٧٨/١٢ (ظلم)، ومغني اللبيب ٥٠، وشرح شواهد ١٠٩/١.

(٤) لم أقف عليه في الكتاب المطبوع، والبيت لجرير.

(٥) البيت من الكامل.

الشاهد فيه: عطف (أب) على الضمير المستتر في (يكن).

انظر: ديوان جرير ٥٧/١، والكامل ٤١٨/١، ٩٣٢/٢، وشرح السيرا في ١٥٦/٣ أ، والإنصاف ٤٧٦/٢،
وشرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ٢٤٠/١، ٣٨١، وأوضح المسالك ٣٩٠/٣، والمقاصد الشافية ١٥٢/٥،
وجمع الهوامع ١٣٨/٢.

(٦) من د، ومكانه في ج: لأنك أطرحته وأكدته.

(٧) وذلك أنه ممتنع لتفويت الغرض الذي أتى به له.

وَالْبَيْتُ^(١) الذي أَنشَدَهُ عُثْمَانُ بَعْدَهُ:

قَدْ تَنْقَبِنَ بِالْحَرِيرِ وَأَبْدَيْتَنَ عَيْنُونَا حُورَ الْمَدَامِجِ نُجَلَا^(٢)
قال أبو الفتح: «فَإِنْ كَانَ الْمُضْمَرُّ مَنْصُوبًا حَسَنَ الْعَطْفُ عَلَيْهِ^(٣)، تَقُولُ: رَأَيْتُكَ
وَمُحَمَّدًا^(٤)».

قال سَعِيدٌ: الْمَفْعُولُ لَيْسَ بِمِثْلَةِ الْفَاعِلِ فِي الْإِتِّصَالِ بِالْفِعْلِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَمْ تَسْكُنْ لَأَمِ
الْفِعْلِ لَهُ، وَلَمْ يُعَرَّبِ الْفِعْلُ بَعْدَهُ، وَاجْتَمَعَ بِهِ مُتَحَرِّكَاتٌ أَرْبَعَةٌ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ بِهِ الْإِنْفَصَالُ، وَإِذَا
كَانَ مُنْفَصِلًا مِنَ الْفِعْلِ -خِلَافَ الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ، لَا أَعْنِي بِهِ ضِدَّ مُتَّصِلِهِ- جَازَ الْعَطْفُ عَلَيْهِ،
وَلِهَذَا الْمَعْنَى يُؤَكِّدُ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ، وَلَا يُؤَكِّدُ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ الْمَرْفُوعُ بِهِمَا حَتَّى
يُؤَكِّدَ بِشَيْءٍ آخَرَ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿R Q P﴾^(٥)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿GF
H﴾^(٦)، وَمِثَالُ عَطْفِ الْمُظْهَرِ عَلَى الْمُضْمَرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿> = < ; > ?﴾^(٧).

قال أبو الفتح: «فَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ^(٨) مَجْرُورًا لَمْ تَعَطِفْ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ، تَقُولُ:

(١) من الخفيف.

الرُّهْرُ: جمع زهراء، وهي البيضاء. وتهادى: تميل في مشيها. والنعاج: نعاج الوحش. والملا: الصحراء. وتعسفن
رملاً: أي إن هؤلاء النسوة يمشين مثل مشي النعاج في الرمل، فينقلن قوائمهن نقلاً بطيئاً. (عن شرح أبيات
سيبويه).

انظر: ديوان عمر ٣٢٠، والكتاب ٣٧٩/٢، والكمال ٤١٨/١، ٩٣٢/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٠١/٢،
والخصائص ٣٨٦/٢، والإنصاف ٤٧٥/٢، واللباب ٤٣١/١، وشرح المفصل ٧٦/٣.

(٢) ديوان عمر ٣٢٠. وهما بيتان مفردان، من المنسوب له.

(٣) بعده في اللمع عن نسخة: بغير توكيد.

(٤) اللمع ٩٧.

(٥) الإسراء: ٣١.

(٦) سبأ: ٢٤.

(٧) إبراهيم: ٣٥.

(٨) في اللمع: المضمَر.

مَرَرْتُ بِكَ وَبَزِيدٍ، وَنَزَلْتُ / ٤٦٦ عَلَيَّ^(١) وَعَلَى جَعْفَرٍ، وَلَوْ قُلْتُ: مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ،
كَانَ لَحْنًا، عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ أَنْشَدُوا^(٢):

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ^(٣)

قَالَ سَعِيدٌ: اَعْلَمْ أَنَّ الْمُضْمَرَ الْمَجْرُورَ يُوَافِقُ الْمُضْمَرَ الْمَنْصُوبَ مِنْ وَجْهِ وَيُخَالِفُهُ مِنْ وَجْهِ،
فَالْمُوَافَقَةُ هُوَ أَنَّهُ يُؤَكِّدُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ كَمَا يُؤَكِّدُ الْمُضْمَرُ الْمَنْصُوبُ، وَالْمُخَالَفَةُ هُوَ أَنَّهُ
كَالضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ وَلَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ كَمَا يُعْطَفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَنْصُوبِ.

وَيُوَافِقُ الضَّمِيرَ الْمَرْفُوعَ مِنْ وَجْهِ وَيُخَالِفُهُ مِنْ وَجْهِ، فَأَمَّا مُوَافَقَتُهُ لَهُ فَإِنَّهُ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ
فِي حَالِ السَّعَةِ كَمَا لَا يُعْطَفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ، وَمُخَالَفَتُهُ لَهُ أَنَّ الْمُضْمَرَ الْمَجْرُورَ يُؤَكِّدُ
بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ، وَالْمُضْمَرُ الْمُتَّصِلُ الْمَرْفُوعُ لَا يُؤَكِّدُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ حَتَّى يُؤَكِّدَ قَبْلَهُمَا، لَكِنَّ
الْمُضْمَرَ الْمَرْفُوعَ إِذَا أُكِّدَ عُطِفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَذَا فِي الْقَوْلِ الْقَوِيِّ، وَإِنَّمَا لَمْ يُعْطَفْ
عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ مَوْجِعَ التَّنْوِينِ، وَالتَّنْوِينُ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَاَلْمُظْهَرُ الْمُضَافُ كَذَلِكَ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ التَّنْوِينَ أَشْبَهَ بِالْمُضْمَرِ، لِكَوْنِهِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فِي الْغَالِبِ، فَلَا يُفْصَلُ
بَيْنَهُمَا، وَأَنَّهُ مَبْنِيٌّ كَالْتَّنْوِينِ، وَأَنَّهُ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ كَالْتَّنْوِينِ، وَقَدْ يُحْذَفُ / ٤٦٧ وَيُرَادُّ، كَمَا
يُحْذَفُ التَّنْوِينُ فِي: يَا غُلَامَ، فَلَمَّا أَشْبَهَهُ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ جَرَى مَجْرَاهُ، فَلَمْ يُعْطَفْ عَلَيْهِ. فَإِنْ
أَكَّدْتَ بِالنَّفْسِ فَسَيَبْوَيه يُجْرِيهِ مُجْرَى غَيْرِ الْمُؤَكَّدِ، وَلَا فَصْلَ عِنْدَهُ بَيْنَهُمَا^(٤)، وَالْجَرْمِيُّ يُجْزِئُ
الْعُطْفَ عَلَيْهِ مَعَ التَّأْكِيدِ، كَالْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ^(٥)، وَالْقَوْلُ قَوْلُ سَيَبْوَيه لَمَّا بَيَّنَّاهُ، وَقَالَ الْمَازِنِيُّ: إِنَّمَا
لَمْ يُعْطَفْ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ لَا لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْجِعَ التَّنْوِينِ وَصَحَّ الْعُطْفُ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ
الضَّمَائِرِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا صَحَّ أَنْ تَقُولَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَإِيَّاكَ، صَحَّ أَنْ تَقُولَ: ضَرَبْتُكَ وَزَيْدًا، وَلَمَّا

(١) فِي اللَّمَعِ: عَلَيْهِ.

(٢) فِي اللَّمَعِ: أَنْشَدُوهُ.

(٣) اللَّمَعُ ٩٧.

(٤) انْظُرْ: الْكِتَابُ ٣٨١/٢-٣٨٢، وَشَرْحُ السِّيَرَانِي ١٥٧/٣ ب.

(٥) لَمْ أَقِفْ عَلَى رَأْيِ الْجَرْمِيِّ.

صَحَّ أَنْ تَقُولَ: قَامَ زَيْدٌ وَأَنْتَ، صَحَّ أَنْ تَقُولَ: قُمْتُ وَزَيْدٌ، وَلَمَّا لَمْ يَصِحَّ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَكَ، لَمْ يَصِحَّ أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٌ^(١)، يَعْنِي أَنَّهُ لَمَّا كَانَ لِلْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ مُنْفَصِلٌ وَمُتَّصِلٌ، وَعُطِفَ الْمُنْفَصِلُ عَلَى الْمُظْهَرِ عُطِفَ الْمُظْهَرُ عَلَى مُتَّصِلِهِ، وَالْجُرُورُ ضَمَائِرُهُ مُتَّصِلَةٌ، فَلَمَّا لَمْ يُعْطَفْ عَلَى غَيْرِهِ لَمْ يُعْطَفْ غَيْرُهُ عَلَيْهِ، وَلَا يَلْزِمُ عَلَى هَذَا: قُمْتُ وَزَيْدٌ، لَمَّا بَيَّنَّا.

فَأَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٢) بِالْجُرْ^(٣)، فَإِنَّهَا قِرَاءَةٌ شَاذَّةٌ، وَفِي كِتَابِ التَّذَكُّرَةِ الْمُهَذَّبَةِ عَنِ الْفَارِسِيِّ^(٤): أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ قَالَ: لَوْ صَلَّيْتُ خَلْفَ إِمَامٍ يَقْرَأُ: ﴿مَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي﴾^(٥)، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ لَأَخَذْتُ نَعْلِي وَمَضَيْتُ^(٦)، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ قَسَمًا؛ لِأَنَّ ٤٦٨ / الْعَرَبُ تُقْسِمُ بِالرَّحِمِ، وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ مُرَادَةً فَحَذَفَهَا كَمَا حَذَفَهَا فِي قَوْلِهِ^(٧):

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا^(٨)

(١) انظر رأي المازني في شرح السيرافي ١٥٧/٣ أ، وشرح المفصل ٧٨/٣.

(٢) النساء: ١.

(٣) بالجر قراءة حمزة وحده من السبعة. انظر: السبعة ٢٢٦، والتذكرة ٣٧١/٢، والإقناع ٦٢٧/٢.

(٤) ههنا ابن جني، وهي مختارات من تذكرة الفارسي، عرفت بها مع مؤلفات ابن جني في القسم الأول من هذه الرسالة.

(٥) إبراهيم: ٢٢. وكسر الباء قراءة حمزة وحده أيضاً من السبعة، وروي عنه الفتح كالجُمهور. انظر: السبعة ٣٦٢.

(٦) انظر: تهذيب التذكرة ٨٤ ب. التي عثر عليها د. صالح العايد مؤخرًا، وهذا النص مما يثبت كونها تهذيب التذكرة، لا التذكرة نفسها.

(٧) اختلف في قائله، فقبيل:

أ- الأخوص الرياحي. وعليه الأكثر.

ب- الفرزدق.

(٨) البيت من الطويل.

يروي بنصب (ناعب) وجره.

الشاهد فيه: جر (ناعب) على توهم تقدم الباء الزائدة في خبر (ليس).

انظر: الكتاب ١٦٥/١، ٣٠٦، ٢٩/٣، والبيان والتبيين ٢٦١/٢، وإصلاح المنطق ١٥١، وشرح أبيات سيبويه

١/٧٤، ٢/١٠٥، والخصائص ٢/٢٥٤، ودرة الغواص ٨٩، والإنصاف ١/١٩٣، ٣٩٥، ٢/٥٦٥، ومغني

اللبيب ٦٢٢، وخزانة الأدب ٤/١٥٨.

فَجَرَّ وَإِنْ لَمْ تَتَقَدَّمْ بَاءً، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَمَّا لَمْ يَصِحَّ الْعَطْفُ عَلَى الْمُضْمَرِ تَأَوَّلُوا فِعْلاً نَاصِباً،
وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى الْمُضْمَرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿U V W﴾^(١) بِالنَّصْبِ حَمَلاً عَلَى
الْفِعْلِ، وَقَوْلُهُمْ: مَا لَكَ وَزَيْدًا، وَمَا شَأْنُكَ وَزَيْدًا. قَالَ الرَّجَاجُ: الْجَرُّ فِي «وَالْأَرْحَامِ» خَطَأٌ فِي
الْعَرَبِيَّةِ وَخَطَأٌ فِي الْأَصُولِ، أَمْرُ الدِّينِ عَظِيمٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «لَا تَخْلِفُوا
بِأَبَائِكُمْ»^(٢)، فَكَيْفَ يَكُونُ يَتَسَاءَلُونَ بِهِ وَبِالرَّحِمِ عَلَى ذَا؟ وَرَأَيْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِسْحَاقَ^(٣)
يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْحَلْفَ بِغَيْرِ اللَّهِ أَمْرٌ عَظِيمٌ، وَأَنَّهُ خَاصٌّ بِاللَّهِ تَعَالَى^(٤). وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ^(٥)

وَقَدْ جَرَّهُ بَعْضُهُمْ^(٦)، فَمَنْ نَصَبَهُ فَبِتَقْدِيرِ: لِيَكْفِكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ، وَقَدْ رَفَعَهُ بَعْضُهُمْ
عَلَى: لَتَكْفِ وَلِيَكْتَفِ الضَّحَّاكَ^(٧)، وَرَفَعَ (سَيْفًا) عَلَى الْمَعْنَى كَمَا قَالُوا فِي:
لِيُنِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخَصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ^(٨)

(١) في ج: لمنجوك. وهو وهم.

(٢) العنكبوت: ٣٣.

(٣) رواه البخاري ١٣٩٤/٣، ٢٤٤٩/٦، ومسلم ١٢٦٧/٣، وأحمد ١٩/١، ٣٢.

(٤) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد الأزدي، أبو إسحاق، (٢٨٢هـ)، محدث، وفقه على مذهب
مالك، أخذ عن علي بن المديني وغيره، ولي قضاء بغداد زمناً طويلاً حتى توفي. انظر: تاريخ بغداد ٢٧٢/٧،
ومعجم الأدباء ٦٤٧/٢، وسير أعلام النبلاء ٣٣٩/١٣.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٦/٢.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) وهو موضع الشاهد، عطفاً على الضمير المجزور في (حسبك).

(٨) هذا الأوجه الثلاثة في: الأصول ٣٧/٢.

(٩) البيت من الطويل.

وقد اختلف في قائله على أقوال كثيرة، منها أنه:

أ- الحارث بن هنيك.

ب- الحارث بن ضرار النهشلي.

ج- هشل بن حري.

روي:

وَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّمَا حُمِلَ الْمَعْنَى قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَقَدَّمَ الْمُبْتَدَأُ فَكَانَ الْخَبَرُ قَدْ تَقَدَّمَ،
كَمَا قَالَ: / ٤٦٩

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأُمِيلُ^(١)
كَذَا ذَكَرَهُ عُثْمَانُ^(٢)، وَيَلْزِمُهُ عَلَى هَذَا: إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو فِي الدَّارِ، فَيُعْطَفُ عَلَى مَوْضِعِ
(إِنَّ) قَبْلَ تَمَامِ الْخَبَرِ. وَقَالَ الْأَخْفَشُ: إِذَا قُلْتَ: حَسْبُكَ وَزَيْدًا دِرْهَمَانِ، فَـ(حَسْبُكَ) مُبْتَدَأٌ،
وَ(دِرْهَمَانِ) فَاعِلُهُ^(٣)، وَ(زَيْدٍ) مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَعْنَى، فَإِنْ جَرَرْتَ (زَيْدًا) قَبْحٌ، فَإِنْ أَكَّدْتَ جَازَ
عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَهُوَ قَبِيحٌ. فَإِنْ قُلْتَ: حَسْبُ زَيْدٍ وَعَمْرُو دِرْهَمَانِ، لَمْ تَضْطَرَّ إِلَى الرِّفْعِ
وَالنَّصْبِ، وَكَانَ الْجَرُّ الْوَجْهَ، وَقَدْ جَاءَ عَطْفُ الْمُظْهَرِ الْمَجْرُورِ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ فِي الشَّعْرِ،
قَالَ الشَّاعِرُ^(٤):

وَقَدْ رَامَ آفَاقَ السَّمَاءِ فَلَمْ يَجِدْ لَهُ مَصْعَدًا فِيهَا وَلَا الْأَرْضِ مَقْعَدًا^(٥)
وَمِنْهُ الْبَيْتُ الَّذِي أوردَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ^(٦):

لِيُبِكَ يَزِيدُ بِأَنْسٍ لِمُضَاعَةٍ وَأَشْعَثُ مَمَّا طَوَّحَتْهُ الْمَطَاوِجُ
الضَّارِعُ: الذَّلِيلُ. وَالْمَخْتَبِطُ: السَّائِلُ. وَتَطْيِجُ: تَهْلِكُ. وَالطَّوَاتِحُ: بِمَعْنَى الْمَطِيحَاتِ، أَيْ الْمَهْلَكَاتِ. (عَنْ شَرْحِ آيَاتِ
سَبْيُوِيَه).

وَالشَّاهِدُ: تَقْدِيرُ الْفِعْلِ، فَكَأَنَّهُ إِذْ قَالَ: لِيُبِكَ يَزِيدُ، يُقَالُ: مَنْ يَبْكِيهِ؟ فَجَوَابُهُ: يَبْكِيهِ ضَارِعٌ لِمُضَاعَةٍ...
انظر: الْكِتَابَ ٢٨٨/١، ٣٦٦، ٣٩٨، وَالْمَقْتَضِبَ ٢٨٢/٣، وَتَفْسِيرَ الطَّبْرِيِّ ٢١/١٤، وَالْأَصُولَ ٤٧٤/٣،
وَشَرْحَ آيَاتِ سَبْيُوِيَه ١١٠/١، وَالْخَصَائِصَ ٣٣/٢، ٤٢٤، وَالْمَحْتَسِبَ ٣٢٠/١، وَمَشْكَلَ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ
٢٥٧/١، وَشَرْحَ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ٩٤، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ ٨٠/١، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ٦٢٠، وَهَمْعَ الْهُوَامِعِ ١٦٠/١.

(١) سبق تخريجه.

(٢) لم أقف على كلام ابن جني هذا.

(٣) قال أبو حيان: «وذهب بعضهم إلى أنه مبتدأ [يعني حسب]، و(درهمان) معموله تقديره: ليكلفك درهمان»
(الارتشاف ٢٢٩٩/٤).

(٤) لم أعرف قائله.

(٥) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: عطف (الأرض) على الضمير في (فيها).

انظر: الْبَدِيعَ ٣٧٧/٢/١، وَضُرَائِرَ الشَّعْرِ ١٤٨، وَتَفْسِيرَ الْقُرْطُبِيِّ ١٣/٦، وَتَفْسِيرَ الشُّوَكَاكِيِّ ٤٨٠/١.

(٦) لم أقف على قائله.

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ^(١)
وَأَنْشَدَ الْكُوفِيُّ^(٢):
مَا إِنْ بِهَا وَالْأُمُورِ مِنْ تَلَفٍ مَا حُمَّ مِنْ أَمْرِ غَيْبَةٍ وَقَعَا^(٣)
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٤):
أَمُرُّ عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَسْتُ أَدْرِي أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أُمٌ سِوَاهَا^(٥)
فـ(سِوَاهَا) مجرورُ المَوْضِعِ بِفِي، وَعَلَى هَذَا حَمَلَ بَعْضُهُمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿E D C J I H G F﴾^(٦)، فَعَطَفَ عَلَى الْكَافِ وَالْمِيمِ^(٧)، وَعِنْدِي أَنَّهُ مُحْمُولٌ عَلَى فِعْلٍ
مُضْمَرٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(٨): ٤٧٠/
هَلَّا سَأَلْتُ بِذِي الْجَمَاحِمِ عَنْهُمْ وَأَلْيَ نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمَحْرَقِ^(٩)

(١) البيت من البسيط.

الشاهد فيه: عطف (الأيام) على الضمير في (بك).

انظر: الكتاب ٣٨٣/٢، والمقتضب ١١٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١، وحجة القراءات لابن زنجلة ١٩٠، والإنصاف ٤٦٤/٢، وشرح المفصل ٧٨-٧٩، وجمع الهوامع ١٢٠/١، ١٣٩/٢، وخزانة الأدب ١٢٣/٥.

(٢) لذي الإصبع العدواني.

(٣) البيت من المنسرح.

روي:

فِيئَهَا وَالْأُمُورِ مِنْ تَلَفٍ

الشاهد فيه: عطف (الأمور) على الضمير في (بها).

انظر: منتهى الطلب ٢٧٩/٢، وتفسير القرطبي ١٣/٦، وتفسير الشوكاني ٤٨٠/١.

(٤) هو العباس بن مرداس.

(٥) البيت من الوافر.

انظر: شرح السيرافي ١٥٧/٣ أ، وتفسير القرطبي ١٣/٦، وشرح التسهيل ٣٧٧/٣، وخزانة الأدب ١٢٥/٥، وتفسير الشوكاني ٤٨٠/١.

(٦) الحجر: ٢٠.

(٧) جوزه الفراء على قلة، انظر: معاني القرآن ٨٦/٢، وانظر: تفسير الطبري ١٨/١٤.

(٨) لم أقف على قائله.

(٩) البيت من الكامل.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(١):

أَوْ بَيْنَ مَمْنُونٍ عَلَيْهِ وَقَوْمِهِ إِنَّ كَانَ شَاكِرَهَا وَإِنْ لَمْ يَشْكُرْ^(٢)
وَالْكُوفِيُّ يُجِيزُ عَطْفَ الظَّاهِرِ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ وَلَا يَمْنَعُ مِنْهُ^(٣)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:
أَبْكَ أَيْهَ بِي أَوْ مُصَدَّرٍ مِنْ حُمُرِ الْجِلَّةِ جَابٍ حَشُورٍ^(٤)
وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(٥):

يَعْلَقُ فِي مَثَلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا فَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَائِفُ^(٦)

الشاهد فيه: عطف (أبي نعيم) على الضمير في (عنهم).

انظر: معاني القرآن للفراء ٨٦/٢، والإنصاف ٤٦٦/٢، وشرح التسهيل ٣٧٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٢/٣، وشرح عمدة الحفاظ ٦٦٢/٢، وخزانة الأدب ١٢٥/٥.

(١) هو عوف بن عطية التميمي.

(٢) البيت من الكامل.

الشاهد فيه: عطف (قومه) على الضمير في (عليه).

انظر: المفضليات ٣٢٧، وشرحها للأبناري ١٨٧/٢، وشرح اختيارات المفضل ١٣٧٥/٣.

(٣) نقل القرطبي عن ابن الدهان هذه العبارة، ثم ذكر أكثر الآيات السابقة. انظر: تفسيره ١٢/٦-١٣.

وانظر نسبة هذا الرأي للكوفيين في الإنصاف ٤٦٣/٢، وشرح التسهيل ٣٧٣/٣، واتتلاف النصرة ٦٢. إلا أن ما وصل من كلام أئمة الكوفيين يخالف هذا، فقد استقبحه الفراء في معاني القرآن ٢٥٢/١، ٨٦/٢، وروى ثعلب عن الكسائي أنه لا ينسق على المضمر ولا يؤكد، ولكنه يجعل منه قطعاً. انظر: مجالس ثعلب ٣٩١/١. وقد صرح السيرافي بإجماع النحويين على هذا، قال: «وَأَمَّا قُبْحُ عَطْفِ الظَّاهِرِ الْمَجْرُورِ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ فَلَيْسَ بَيْنَ النُّحَوِيِّينَ فِيهِ خِلَافٌ» (شرح الكتاب ١٥٧/٣ أ).

(٤) من الرجز.

أَبْكَ: بمعنى وملك. والمصدر: الشديد الصدر. والجأب: الغليظ. والحشور: الخفيف. والجللة: المسنات. والتأبيه: الدعاء. (عن تحصيل عين الذهب).

الشاهد فيه: عطف (مصدر) على الضمير في (بي).

انظر: الكتاب ٣٨٢/٢، وغريب الحديث لابن قتيبة ٦٧٦/٣، والمعاني الكبير ٨٣٢/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٨٢، وشرح التسهيل ٣٧٧/٣، واللسان ٢٢١/١ (أوب).

(٥) هو مسكين الدارمي.

(٦) البيت من الطويل.

السواري: الأعمدة. والكعب: العظم الناتئ في الرجل. والغوط: المطمئن من الأرض. والنفائف: جمع نفنف، وهو الهواء بين الشيعين.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(١):

أَرِيحُوا الْبِلَادَ مِنْكُمْ وَدِيْبَكُمْ بِأَعْرَاضِكُمْ مِثْلَ الْإِمَاءِ الْوَلَائِدِ^(٢)

فَأَمَّا مَا يُنَازِعُهُ الْخِلَافُ فَهُوَ قِسْمٌ يُسَمَّى الْإِتْبَاعَ^(٣)، نَحْوُ: عَطْشَانُ نَطْشَانُ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي حُكْمِ التَّوَكِيدِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ^(٤)، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ كَوْنُهُ مُؤَكِّدًا لِلأَوَّلِ غَيْرَ مُغْنٍ بِنَفْسِهِ فِي نَفْسِهِ كـ (أَكْتَعَ) وَ (أَبْصَعَ) مَعَ (أَجْمَعَ)، فَكَمَا لَا يُنْطَقُ بِـ (أَكْتَعَ) بِغَيْرِ (أَجْمَعَ) فَكَذَلِكَ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ مَعَ مَا قَبْلَهَا، وَلِهَذَا الْمَعْنَى كُرِّرَ بَعْضُ حُرُوفِهَا فِي مِثْلِ: حَسَنَ بَسَنَ، كَمَا فَعَلَ بِـ (أَكْتَعَ) مَعَ (أَجْمَعَ).

وَأِنَّمَا لَمْ يُذَكَّرْ لـ (أَكْتَعَ) وَنَحْوِهِ بَابٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ قِسْمًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْقَلُ مِنْهُ مَعْنَى بَغَيْرِ مَتَّبِعٍ، وَإِنَّمَا هِيَ أَلْفَاظٌ يَسِيرَةٌ جَرَتْ عَلَى أَلْفَاظٍ يَسِيرَةٍ، فَكَانَ حُكْمُهَا حُكْمَ (أَكْتَعَ)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا قِسْمًا عَلَى حِيَالِهِ، وَحُجَّتُهَا مُفَارَقَتُهَا (أَكْتَعَ) بِجَرَيَانِهَا عَلَى الْمَعْرِفَةِ / ٤٧١ وَالتَّنْكِرَةِ بِخِلَافِ تِلْكَ، وَأَمَّا غَيْرُ مُفْتَقِرَةٍ إِلَى تَأْكِيدِ قَبْلَهَا بِخِلَافِ (أَكْتَعَ).

وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ تَدْخُلُ فِي بَابِ التَّأْكِيدِ بِالتَّكْرَارِ، نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْدًا زَيْدًا، وَرَأَيْتُ رَجُلًا رَجُلًا، وَإِنَّمَا غُيِّرَ مِنْهَا حَرْفٌ وَاحِدٌ لِمَا يَتَجَنَّبُونَهُ فِي أَكْثَرِ كَلَامِهِمُ التَّكْرَارَ، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا كُرِّرَ فِي (أَجْمَعَ) وَ (أَكْتَعَ) الْعَيْنُ، وَهَذَا هُنَا كُرِّرَ الْعَيْنُ وَاللَّامُ، نَحْوُ:

الشاهد فيه: عطف (الكعب) على الضمير في (بينها).

انظر: ديوان مسكين ٧٥، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٢/١، ٨٦/٢، والحيوان ٤٣٠/٦، وتفسير الطبري ٢٢٦/٤،

وإعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١، ومقاييس اللغة ٣٥٨/٥ (نف)، والإنصاف ٤٦٥/٢، وشرح المفصل ٧٩/٣،

وشرح التسهيل ٣٧٧/٣، والبحر المحيط ١٤٨/٢.

(١) هو الخطيئة.

(٢) البيت من الطويل.

وروايته في الديوان: (بأعراضنا) بدل (بأعراضكم)، و(العواهر) بدل (الولائد).

الشاهد فيه: عطف (دييبكم) على الضمير في (منكم).

انظر: ديوان الخطيئة ٣١٣. ولم أجده في غيره.

(٣) هذه الفقرة مكررة، فقد ذكر هذه المسائل في مطلع باب الوصف ١٢٩ ب.

(٤) انظر: المنصف ٣٢٥/٢.

حَسَنٍ بَسَنٍ وَشَيْطَانٍ لَيْطَانٍ.

وَقَالَ قَوْمٌ: هَذِهِ الْأَلْفَاظُ تُسَمَّى تَأْكِيداً وَإِتْبَاعاً، وَزَعَمَ أَنَّ التَّأْكِيدَ فِيهَا الْإِتْبَاعُ^(١)، وَاخْتَلَفَ فِي الْفَرْقِ، فَقَالَ قَوْمٌ: الْإِتْبَاعُ مِنْهَا مَا لَمْ يَحْسُنْ فِيهِ وَاوٌ، كَقَوْلِكَ: حَسَنٌ بَسَنٌ، وَقَبِيحٌ شَقِيحٌ، وَالتَّأْكِيدُ يَحْسُنُ فِيهِ الْوَاوُ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: حِلٌّ وَبِلٌّ^(٢).

وَقَالَ قَوْمٌ: الْإِتْبَاعُ لِلْكَلِمَةِ الَّتِي لَا يَخْتَصُّ بِهَا مَعْنَى مُفْرَدٌ بِهَا، وَالتَّأْكِيدُ لِلْكَلِمَةِ الَّتِي لَهَا مَعْنَى يَنْفَرِدُ بِهَا، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى مَتْبُوعٍ^(٣)، فَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا أَنْ يُسَمَّى (نَايِعاً) تَابِعاً لِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤):

لَعَمْرُ بَنِي شِهَابٍ مَا أَقَامُوا صُدُورَ الْخَيْلِ وَالْأَسَلَ النَّيَاعَا^(٥)
وَلَا يَجُوزُ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ أَنْ يُسَمَّى (نَوْعاً) إِتْبَاعاً، لِقَوْلِهِمْ فِي الدُّعَاءِ: جَوْعاً وَنَوْعاً^(٦).

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ونسأل الله الإعانة والتوفيق والرشاد.

(١) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٤١٠/١-٤١١.

(٢) انظر: اللسان ٣٦٥/٨ (نوع).

(٣) انظر: الإِتْبَاعُ لِأَبِي عَلِيٍّ الْقَالِي ٧١.

(٤) اختلف في قائله، فقليل:

أ- القطامي.

ب- دريد بن الصمة.

(٥) البيت من الوافر.

الأسل: أطراف الرماح. النَّيَاع: العطاش. (عن الزاهر).

الشاهد فيه: أن (النَّيَاع) جمع (نَايِع) ليس تابِعاً، لاستقلاله بمعنى خاص به.

انظر: أدب الكاتب ٤٧، والزاهر ٥٢/٢، وأما القالي ٢١٥/٢، والإِتْبَاعُ لِلْقَالِي ٨١، والمنصف ٣٢٦/٢،

واللآلئ ٨٣٦/٢، والمخصص ٣٥/١٤، ١٤٣، والاقتضاب ٥٩/٣، واللسان ٣٦٥/٨ (نوع).

(٦) انظر: جمهرة اللغة ٩٥٥/٢ (نوع) (بعلبيكي).

الفهارس الفنيّة

- ١ - فهرس الآيات الكريمة.
- ٢ - فهرس الأحاديث الشريفة.
- ٣ - فهرس الأمثال والأقوال المأثورة.
- ٤ - فهرس الشعر.
- ٥ - فهرس الأعلام.
- ٦ - فهرس الكتب الواردة في المتن.
- ٧ - قائمة المصادر والمراجع.
- ٨ - فهرس الموضوعات.

١- فهرس الآيات الكريمة

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	٥	٥٠٠
﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ : < ; >﴾	٦	٧٧٣، ٧٨٤، ٨٢٣
		٥٥٨
﴿A @ ? > = < ;﴾	٧	٧٢٨
سورة البقرة		
﴿وَإِذَا خَلَوْاْ ۞ μ ۞ مَعَكُمْ﴾	١٤	٤١٩
﴿H G F E D C B﴾	١٩	٤٢٨
﴿I﴾		
﴿X W V U T ۞ R Q P O﴾	٢٠	٣٢٨
﴿b a ` _ ^] \ [Z Y﴾		
﴿c﴾		
﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا﴾	٢٨	٨٦٢
﴿أَسْكُنْ أَنْتَ ۞ الْجَنَّةَ﴾	٣٥	٨٦٤، ٨٦٥
﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُّلتَقُوا رَبَّهُمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾	٤٦	٣٥٢
﴿وَأَنفَقُوا يَوْمًا لَّا يَجْزَىٰ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾	٤٨	٤٠٧، ٢٢٢، ٤٠٩
﴿۞ μ ۞﴾	٥٨	٨١٢
﴿i h g f e﴾	٦٠	٤٦٦
﴿T R Q P﴾	٦٠	٨١٨
﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾	٦٨	٣٤٨

الصفحة	رقمها	الآية
٧٦٤	٦٨	﴿عَوَانُ بَيْتِ ذَٰلِكَ﴾
٨٢٨	٧٤	﴿ q p o n m ﴾
٣٤٦	٧٨	﴿ + , - . / إِلَّا أَمَانِي ﴾
٤٦٦	٨٣	﴿وَأِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾
٤٥٣	٨٤	﴿ ! " # \$ % & ﴾
٦٠٠	٨٨	﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾
٣١١	٩١	﴿ l k j ﴾
٤٧٤ ، ٤٦٦		
٦٧٣	٩٦	﴿ > ? @ A B C D ﴾ ﴿ H G E ﴾
٧٨٥	٩٦	﴿ SR Q P O NM ﴾
٨٢٥ ، ٨٠٨	١٠٠	﴿ أَوْ كَلِمَاتٍ عَاهَدُوا © ﴾
٣٤٤	١٠٢	﴿ f e d c b a ` _ ﴾ ﴿ h g ﴾
٧٧٩	١٢٦	﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنْ الشَّرَائِعِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾
٣٣٤	١٣٠	﴿ ^] \ [Z Y X W V ﴾
٣٨٩	١٣٥	﴿ *) (' & % \$ # " ! ﴾ ﴿ , + ﴾
٤٥٢	١٣٥	﴿ (, + *) (﴾

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ P N M L K J I ﴾	١٥٧	٣٥٣
﴿ R Q ﴾		
﴿ كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾	١٦٧	٣٧٨
﴿ . - , + * ﴾	١٧٠	٣٥٨
﴿ M L K J ﴾	١٧٧	٣٨٥
﴿ b a ` _ ﴾	١٨٤	٢٦٠
﴿ T S R Q P ﴾	١٨٧	٥٨٧
﴿ x w v u t ﴾	١٩٥	٦١٥
﴿ وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾	١٩٦	٨١١
﴿ () * + , - . / الْحَجَّ ﴾	١٩٧	٢٧٧
﴿ G F E C B A @ ? > ﴾	٢١٧	٧٨١ ،
﴿ H ﴾		٧٨٤ ، ٧٨٢
﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ نَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾	٢٣٣	٣٣٥
﴿ } ~ فَضْلٍ ﴾	٢٤٣	٢٢٨
﴿ E D C B ﴾	٢٤٦	٤١١
﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾	٢٤٨	٢٢٩ ، ٢٢٣
﴿ > = < ; : ﴾	٢٤٩	٥٢٢
﴿ C B A @ ﴾	٢٧١	٥٨٢ ، ٥٨١
﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾	٢٨١	٤٠٧
﴿ j i h ﴾	٢٨٢	٨٥٨
سورة آل عمران		
﴿ < D ﴾	٤	٣٢٨
﴿ X W U T S R Q P O ﴾	١٣	٧٧٤

الآية	رقمها	الصفحة
﴿] \ [Z Y ﴾		
﴿ H G F ﴾	٣١	٥٨٢
﴿ يَمْرِيءُ أَفْتَى لِرَبِّكَ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَعِي مَعَ	٤٣	٨١٢
الرَّكْعَتِ ﴾		
﴿ ! " # \$ % & ﴾	٤٦	٤٨٨ ، ٣٣٨
﴿ ' ﴾		
﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾	٥٢	٥٨٩
﴿ + *) (' ﴾	٦٢	٣٣٦
﴿ إِنْ أُولَى ' μ ¶ ﴾	٦٨	٢٠٢
﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ	٩١	٨٠٦
أَفْتَدَى بِهِ ﴾		
﴿ m l k j i h g f ﴾	٩٦	٢٠٢
﴿ ~ } حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ أَسْطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	٩٧	٧٨٣
﴿ F E D C ﴾	١١٠	٥٨٢
﴿ ¶ μ ' نَدَاوُلَهَا بَيْنَ ﴾	١٤٠	٨٠٦
﴿ / . - + *) ﴾	١٥٤	٤٨٤
﴿ أَنْفُسُهُمْ ﴾		
﴿ ! " # \$ % & ') ﴾	١٥٤	٧٧٥
﴿ , + *) ﴾	١٥٩	٥١٤ ، ٢٥٦
﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَاءِ أَنْفُسِهِمْ اللَّهُ مِنْ	١٨٠	٦٧٢ ، ٣٧٢
فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ أَلَهُمْ ﴾		
﴿ k j i h g f e ﴾	١٩١	٤٨٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ M L K J I ﴾	٢	٥٨٩
﴿ ~ } { z y x ﴾	٤	٥٠٨ ، ٤٩٧
﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ۚ ۖ إِخْوَةُ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ۚ ۖ ﴾	١١	٧٩١ ، ٥٦٣
﴿ WVU T S R Q ﴾	١٢	٨١١
﴿ ، ۖ μ ﴾	٤٣	٣٤٥
﴿ } { z y x w v u t s r ﴾	٤٨	٥٨٣
﴿ ~ ﴾		
﴿ يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾	٧٣	٤١٩
﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ ۚ ﴾	٧٩	٤٦٦
﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ : ﴾	٨٨	٤٥٨
﴿ } { z y x w ﴾	٩٠	٤٨٧
﴿ ~ قَوْمُهُمْ ﴾		
﴿ (' & % \$ # " ! ﴾	٩٥	٥٥٧
﴿ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾	١٠٥	٣٦٠
﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا ﴾	١١٢	٧٠٥
﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا ﴾	١٣٥	٨٣٠ ، ٨٠٢
﴿ > = < ; : ﴾	١٣٥	٨٣٠
﴿ # " ! ﴾	١٥٥	٦٠٦
﴿ ` _ ^] \ [Z Y ﴾	١٥٧	٥٤٣
﴿ v u t s r q p ﴾	١٥٩	٥٥٠
﴿ فَيُظْلَمُونَ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ ﴾	١٦٠	٦١٩
﴿ لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا	١٦٢	٧٣٥

الآية	رقمها	الصفحة
أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴿		
﴿ @ ? > = < ; : ﴾	١٦٣	٨١٢
I G F E D C B A		
﴿ L K J ﴾		
﴿ L K J I ﴾	١٦٤	٣١٠
E D C B A @ ? > ﴾	١٦٤	٥٨٣
﴿ G F ﴾		
f d c b a ` _ ﴾	١٦٦	٨٤٠
﴿ g ﴾		
﴿ F E D ﴾	١٧١	٣٨٩
سورة المائدة		
﴿ , + *) (﴾	٦	٥٨٧
﴿ / إلى الكعبين . - ﴾	٦	٦١٢
﴿		
﴿) (' & % \$ ﴾	٦	٨١٨
﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾	٢٢	٢٢٢
﴿ ~ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ © بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ ﴾	٤٥	٢٥٣
﴿ إِنَّ © ءَامِنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصْرَى مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ ﴿ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾	٦٩	٢٤٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ \$ # " ! ﴾	٧١	٢٤٠
﴿ E D C ﴾	٩١	٨٢٥
﴿فَتَاخِرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ	١٠٧	٧٠٦
﴿ μ ¶ ﴾		
﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾	١١٩	٤٠٧
سورة الأنعام		
﴿ [Y X W V U T S ﴾	١٢	٧٧٢ ، ٧٧٣
﴿ ` _ ^] \ ﴾		
﴿ z y x ﴾	٣٢	٦٨٣
﴿ , - . / اللَّهُ سَمِعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَنِمَ عَلَى	٤٦	٣٨٣
﴿ قُلُوبِكُمْ مَنِ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ ﴾		
﴿بِالْعَدْوَةِ وَالْعِشَى﴾	٥٢	٣٩٧
﴿ K J I H G ﴾	٥٤	٨١٦
﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا	٥٩	٥٤٨
﴿فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا		
﴿وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي		
﴿كِتَابٍ مُبِينٍ﴾		
﴿وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ	٧٥	٨٠٦ ، ٣٨٠
﴿وَلَيْكُونَ مِنْ :		
﴿ V U T S ﴾	٩٢	٧١٦
﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾	٩٤	٦٨٦
﴿ { z y x ﴾	٩٩	٧٦٧
﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾	١٠٩	٦١٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ t s r q ﴾	١٢٨	٤٥٢
﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُنَا ﴾	١٤٨	٨٦٥
﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾	١٥١	٧٧٩
﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ... ﴾	١٥١	٨٢٣
Q P N M L K J Y X V U T S R	١٥٣	٨٢٣
﴿ \ [Z ﴾		
﴿ a ` _ ^ ﴾	١٥٤	٨٢٣
﴿ c b a ﴾	١٦٠	٦٨٨
سورة الأعراف		
﴿ F E D C B A ﴾	٤	٨١٨
﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا ' ﴾	١١	٨٢٤
﴿ ¶ μ ﴾		
﴿ q p o n m l k j ﴾	٢٧	٨٦٥
﴿ ¶ μ ' , مِّنْ غَلٍ ﴾	٤٣	٥٨٢
﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ﴾	٤٣	٦٢٤
﴿ B A @ ? > ﴾	٥٩	٥٣٨
﴿ > = < ; : ﴾	٧٣	٤٥٨
B A @ ? > = < ﴿	٧٥	٧٦٦ ، ٦٩٢
﴿ F E D C ﴾		
﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾	١٠٢	٢٥٩
﴿ وَأَخْبَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾	١٥٥	٣٣٣ ، ٣٠٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ a ` _ ^] ﴾	١٦١	٨١٢
سورة الأنفال		
﴿ r q p o ﴾	٦	٢٥٥
﴿ { z y x w v ﴾	٧	٢٤٢
﴿ وَمَا كَانُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانُ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾	٣٣	٤٨٦
سورة التوبة		
﴿ J H G F E D ﴾	٣	٢٥٣
﴿ o n m l k ﴾	٣٠	٧٣٢
﴿ . / أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾	٦٣	٢٤٢
﴿ k j i h ﴾	٩٧	٥٦٣
﴿ وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾	٩٩	٥٦٣
﴿ μ ﴾		
﴿ } ~ أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾	١٠٤	٥٩٥
﴿ G F E ﴾	١٠٨	٦٣٩
﴿ , + *) (' & % ﴾	١١٨	٨٢٥
﴿ - / أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾		
سورة يونس		
﴿ , + *) (﴾	٢	٣٩٦
﴿ V U T S R Q ﴾	١٠	٢٦١ ، ٢٠٩
﴿ W ﴾		

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ w v u t s r ﴾	١٢	٤٨٨
y x w v u t s r ﴿	١٨	٤٨١
﴿ ~ اَللّٰهُ } { z		
﴿ G F E D C B A ﴾	٢٢	٥٠٠
﴿ : ; ﴾	٢٧	٦١٧
﴿ (' & ﴾	٤٣	٨٢٥
﴿ اَمْرًا اِذَا مَا وَقَعَ ﴾	٥١	٨٢٥
﴿ f e d c b a ﴾	٥٨	٧٦١
﴿ فَاجْمَعُوا اَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾	٧١	٤٣٩
﴿ f e d c ﴾	٩٣	٦٢٢
﴿ (' & % \$ # " ! ﴾	٩٨	٥٤٣
﴿) ﴾		

سورة هود

﴿ n m l k ﴾	١	٤٠٩
﴿ وَمَا نَزَّلْنَاكَ اَتَّبَعَكَ μ ¶ ,	٢٧	٥٣٣
﴿ بَادِيَ الرَّأْيِ ﴾		
﴿ عَاصِمَ الْيَوْمِ مِنْ اَمْرِ اَللّٰهِ اِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾	٤٣	٥٣٨
﴿ فَاسْرِ بِاهْلِكَ يَقْطَعُ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْنَفِتْ	٨١	٥٢٨
﴿ مِنْكُمْ اَحَدٌ اِلَّا اَمْرًا نَكَ ﴾		
﴿ يَنْقُورُ اَرَأَيْتُمْ اِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّنْ μ ¶	٨٨	٣٨٤
﴿ حَسَنًا وَمَا اُرِيدُ اَنْ اُخَالِفَكُمْ اِلَىٰ مَا		
﴿ اَنْهَكُمْ عَنْهُ اِنْ اُرِيدُ اِلَّا الْاِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ		
﴿ وَمَا تَوْفِيقِي اِلَّا بِاللّٰهِ ﴾		

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ٩ μ ٩ ٠ ١ ١ ﴾	١١٦	٥٤٣
يَهْوُونَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ		
﴿ مِنْهُمْ ﴾		
﴿ G F E D C B A @ ? ﴾	١٢٠	٥٨٣
﴿ H ﴾		

سورة يوسف

﴿] \ [Z Y X ﴾	٨	٢٢٧
﴿ j i h ﴾	٩	٣٣٥
﴿ } ~ الزَّهْدِيْتِ ﴾	٢٠	٢٢٢
﴿ } ~ الزَّهْدِيْتِ ﴾	٢٠	٤٧٩
﴿) (﴾	٢٣	٣٢٩
﴿ حَشَّ لِلَّهِ ﴾	٣١	٥٦٥
﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرَّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾	٤٣	٣٣٠،
		٦٢٢، ٥٩٩
﴿ # " ﴾	٤٤	٣١٦
﴿ k j ﴾	٨٢	٤٩٧،
		٦٤٠، ٥٢٤
﴿ } ﴾	١٠٩	٦٨٣

سورة الرعد

﴿ z y x w ﴾	١١	٥٨٧
﴿ c b a ` _ ^] ﴾	٢٣	٤٤٢
﴿ n m l k j i h g ﴾	٢٣	٨٠٨
﴿ o ﴾		

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ *) (﴾	٤٣	٦١٤
سورة إبراهيم		
﴿ r q p o ﴾	٩	٥٩١
﴿ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ © مَكَانٍ ﴾	١٧	٨٢٠
﴿ ? > = < ; ﴾	٣٥	٨٦٨
﴿ o n m l k ﴾	٤٧	٢٢٨
سورة الحجر		
﴿ / . - , + *) ﴾	٢	٦٠٤
﴿ J I H G ﴾	٢٠	٤٧٩
﴿ J I H G F E D C ﴾	٢٠	٨٧٣
﴿ r q p o n m l k j ﴾	٤٢	٥١١
﴿ t s ﴾		
﴿ نَبِّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾	٤٩	٣٧٨
﴿] \ [Z Y X W V U T ﴾	٥٨	٥٤٨
e c b a ` _ ^		
﴿ g f ﴾		
﴿ ٩١ , هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْحِحِينَ ﴾	٦٦	٤٥٢
﴿ . / تُؤْمَرُ ﴾	٩٤	٣٣٣
سورة النحل		
﴿ \ [Z ﴾	٢١	٦٩٦
﴿ إِلَهُينَ ' ﴾	٥١	٦٩٦
﴿ جَرَمَ أَنَّهُمُ النَّارَ ﴾	٦٢	٢٣٩
﴿ كَلِمَاحِ الْبَصَرِ © هُوَ أَقْرَبُ ﴾	٧٧	٨٢٨

الآية	رقمها	الصفحة
s r q p o n m ﴿	٩٨	٨١٨ ، ٦٩٦
﴿ t		
﴿ n m l k ﴾	١٢٤	٢٢٩ ، ٢٢٣
سورة الإسراء		
﴿ % \$ # " ! ﴾	١	٣١١
﴿ G F E D C B A ﴾	٢٠	٧٧٧ ، ٣٤١
﴿ v u t ﴾	٢٣	٧٦١
u t s r ﴿ يُلْغَاَنَّ p ﴾	٢٣	٧٧٧
﴿ v		
﴿ R Q P ﴾	٣١	٨٦٨
﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ ﴾	٧٣	٢٥٩
﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾	٨٥	٨٢٨
﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾	٩٦	٣٣٦
سورة الكهف		
I H G F E ﴿	٢٢	٧١٦
﴿ L K J		
I H G F E ﴿	٢٢	٨٠٩
P N M L K J		
﴿ S R Q		
﴿ كُلَّمَا جَنَّائِنِ ءَانَتْ أَكُلَهَا ﴾	٣٣	٧٦٣ ، ٧٥٧
﴿ O N M L ﴾	٣٨	٢٣٥
﴿ مَجْمَعٌ بَيْنَهُمَا ﴾	٦١	٦٨٧
﴿ G F E D C B A @ ? > ﴾	٨٦	٨٥٩

الصفحة	رقمها	الآية
٥٠٨ ، ٤٩٧	١٠٣	﴿ g f e d ﴾
سورة مريم		
٢١٣	٢٣	﴿ يَلَيْتَنِي مِثُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ ﴾
٤٦٦	٣٣	﴿ } { z y ﴾
٣٣٦	٣٨	﴿ أَسْمِعْ يَوْمَ وَأَبْصُرْ ﴾
٤٠٩	٣٩	﴿ # " ! ﴾
٣٩٨	٦٢	﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾
٤٤٩	٧١	﴿ c b a ` ﴾
٥٩٥	٧١	﴿ i h g f e ﴾
٧٦٠ ، ٧٥١	٩٥	﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا ﴾

سورة طه

٢٤٥ ، ٢٤٥	٦٣	﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَٰنِ ﴾
٥٩٠	٧١	﴿ z y x F ﴾
٢١١	٧٤	﴿ إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا ﴾
٨٢٣	٨٢	﴿ l k j i h g f e ﴾
		﴿ m ﴾
٣٦٠ ، ٢٦١	٨٩	﴿ . / أَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾

سورة الأنبياء

٥٥٤	٢٢	﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ ﴾
٨٠٦	٤٨	﴿ W V U T S R Q ﴾
		﴿ X ﴾
٢٠٥	٧٣	﴿ *) ﴾
٥٨٧	٧٧	﴿ ^] \ [Z Y ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الحج		
﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا ۖ μ ۙ﴾	٢٢	٧٦٧
﴿		
﴿+ , - . / سَبِيلَ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ	٢٥	٨٦٢
الْحَرَامِ﴾		
﴿J I H G F﴾	٢٦	٦٢٢
﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾	٣٠	٥٨٢
﴿- . / دِينَهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا	٤٠	٥٤٤
رَبُّنَا اللَّهُ﴾		
﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾	٤٦	٢١١
سورة المؤمنون		
﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ ۝ الْخَالِقِينَ﴾	١٤	٦٨٠
﴿{ } ~ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ	٣٥	٤١٠، ٢٤٢
﴿		
﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾	٤٠	٢٥٦
﴿, - . / وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾	٦١	٤٣٠
سورة النور		
﴿إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾	٦	٢٣٢
﴿- . / دَابَّتْ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ	٤٥	٥٤٣
وَمِنْهُمْ : < = > ? @ B A﴾		
سورة الفرقان		
﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى ۝﴾	١	٣٢٨
﴿لَا نَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا : <﴾	١٤	٣١٧، ٣١٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ : < ﴾	٢٢	٢٥٤
﴿ Q P O N M L ﴾	٢٤	٦٧٩
﴿ R ﴾		
﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ © ﴾	٤١	٣٣٣
﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْوَحْيِ الَّذِي : ; ﴾	٥٨	٥٩٥
﴿ V U T ﴾	٥٩	٦١٨
﴿ © خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَمًا ﴾	٦٣	٥٣٧
﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفُ : ﴾	٦٨	٧٨٨
﴿ ; ﴾		
سورة الشعراء		
﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾	٤	٧٢١
﴿ v u t s r ﴾	٧٢	٣٤٠
﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَالَّذِي يُبَسِّئُنِي ثُمَّ يُجْبِينِ ﴾	٧٩	٨٢٥
﴿ ê ë ì ê ì ﴾	١١١	٨٦٣ ، ٤٨٧
﴿ k j i h ﴾	١٩٣	٣٢٨
سورة النمل		
﴿ S R Q P ﴾	٦	٣٩٨
﴿ s r ﴾	١٩	٤٦٥
﴿ i h g f e d c b a ﴾	٢٨	٨٢٤
﴿ k j ﴾		
﴿ } { z ﴾	٣٠	٦٩٦
﴿ > = < ; : ﴾	٣٧	٤٦٥

الآية	رقمها	الصفحة
﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾	٧٢	٦٢٢
﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ دَخِيرٍ﴾	٨٧	٧٦٠ ، ٧٥٢
سورة القصص		
﴿ M L K J I H G ﴾	٨	٦٢٢ ، ٤٢٨
﴿		
﴿هَذَا مِنْ : < =﴾	١٥	٦٦٣ ، ٦٠٥
﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾	٥٨	٣٣٤
﴿ L K J I H ﴾	٦٢	٣٤٨
﴿مَا إِنْ مَفَاتِحُهُ لِنُفُوسِ الْعُصْبَةِ﴾	٧٦	٨١٨
﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾	٨٢	٢٦٣
سورة العنكبوت		
﴿ y x w v u t s ﴾	٢	٢٦٤ ، ٢٤٠
﴿ W V U ﴾	٣٣	٨٧٠
سورة الروم		
﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ﴾	٤	٤٢٦
﴿ E D C ﴾	٢٧	٦٨٠
سورة السجدة		
﴿ \$ # " ! ﴾	١	٨٤٧
﴿ . - , ﴾	٣	٨٤٧
سورة الأحزاب		
﴿ d c b ﴾	١٠	٣٥٤
﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾	٢١	٧٧٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ g f e ﴾	٤٩	٣١٢
﴿ O N ﴾	٥٦	٣١٠
سورة سبأ		
﴿ هَلْ نَدُكُمُ عَلَى رَجُلٍ يَنْتَحِكُمْ إِذَا مِزَّقَتُهُ كُلُّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾	٧	٤١٠
﴿ H G F ﴾	٢٤	٨٦٨
﴿ y x w v u ﴾	٢٨	٤٧٨
﴿ بَلْ مَكْرُ أَلِيلٍ : ﴾	٣٣	٤٠١
﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي ۖ ءَ ءَ ءَ ﴾	٤٨	٧١٣ ، ٢٥١
سورة فاطر		
﴿ _ ` c b a ﴾	١٤	٣٤٠
﴿ وَعَرَابِيْبُ سُودٌ ﴾	٢٧	٧٧٥ ، ٦٩٤
﴿ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَدَقَاتٍ غَيْرَ ۖ μ ¶ ﴾	٣٧	٧٢٨
﴿ I H G F E ﴾	٤٠	٥٨٦
سورة يس		
﴿ N M L K J I H G F ﴾	٣١	٢٤٢
﴿ P O ﴾		
﴿ فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾	٥٣	٧٤٩
سورة الصافات		
﴿ & % \$ # " ! ﴾	١٠٣	٨٠٥
﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾	١٤٧	٨٢٨
﴿ ^] \ [Z Y ﴾	١٦٤	٥٨٤ ، ٤٤٩
﴿ j i h ﴾	١٦٧	٢٥٩

الآية	رقمها	الصفحة
سورة ص		
﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾	٢٩٩	
﴿ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْنَادِ ﴿١٢﴾ وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ لَيْكَةِ ﴾	١٢	٨١٢
﴿ i h g f e ﴾	٥٠	٧٨٧
﴿ ä ê é ﴾ ﴿٨٢﴾ إِلَّا آ	٨٢	+ *) ﴿
﴿ الْمُخَلَصِينَ ﴾		﴿ ,
سورة الزمر		
﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾	٦٧	٤٧٧
سورة غافر		
﴿ I H G F E D C B ﴾	١٠	٤٠٩
N M L K J		
﴿ P O ﴾		
﴿لِنُذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ ﴿١٥﴾ يَوْمَ هُمْ بَرْزُوقٌ ﴿	١٥	٤٠٣
﴿ وَأَنْذَرُهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ ﴾	١٨	٤٠٩
﴿ d c b ﴾	٣٦	٢١٣
﴿ , - . ﴾	٦٧	٥٠٨
سورة فصلت		
﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَهُمْ﴾	١٧	٨٥٧
﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾	١٩	٢٥٣
﴿ ^] \ [Z ﴾	٣٤	٨٣٢ ، ٣٠٠
﴿ c b a ` ﴾	٣٤	٣٤٠
﴿ M L K J I ﴾	٤٨	٣٤٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الشورى		
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	١١	٦٢٦ ، ٦٢٦
﴿وَإِنَّكَ = < ; : ﴾	٥٢	٦٢٤
﴿وَإِنَّكَ @ ? > = < ; : ﴾	٥٢	٧٧٧
سورة الزحرف		
﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ	١٩	٣٦٢
إِنشَاءً﴾		
﴿ / . - , + *) ﴾	٣٥	٧٦٤
﴿] \ [Z Y X W V ﴾	٣٩	٤١٠
﴿ ^		
U T R Q P O N ﴾	٥١	٨٤٧
﴿ Y X W V		
﴿ T S R Q P O N ﴾	٨٠	٢٦٤
سورة الدخان		
﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا﴾	٤	٤٦٠
﴿] \ [Z Y ﴾	٤٩	٦٨٠
سورة الجاثية		
﴿ *) (' & % \$ # " ! ﴾	٢٣	٣٨٤ ، ٣٦٢
﴿ / بَصَرٍ غَشَوَهُ فَمَنْ يَهْدِيهِ ﴾		
﴿ B A @ ? > = < ; ﴾	٢٤	٨١٢
﴿ î ï إِيَّاظَنَّا ﴾	٣٢	٥٥٢ ، ٣٤٦
سورة الأحقاف		
﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانِ عَرَبِيًّا﴾	١٢	٤٦٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ Z Y X W ﴾ [\] ^	٢٤	٦٦٨
﴿ _ ﴾		
سورة محمد		
﴿ W V ﴾	٤	٣٩٠
سورة الفتح		
﴿ v u t ﴾	١٢	٣٥٠
سورة ق		
﴿ كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ وَثَمُودُ ﴾	١٢	٨١٢
﴿ لُوطٍ ١٣ ﴾ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ ﴿		
﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ ﴾	١٧	٤٢٠
﴿ ~ حَسْرَةً عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴾	٤٤	٧٢٣
سورة الذاريات		
﴿ A @ ? > = ﴾	١٣	٤٠٤
﴿ Z Y X W V ﴾ [\] ^ _ `	١٦	٨٠٩
﴿ a ﴾		
﴿ ~ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ ﴾	٢٣	٦٨٦ ، ٤٦١
﴿ نَنْطِقُونَ ﴾		
سورة الطور		
﴿ c b a ` _ ﴾	٣٩	٨٤٥
﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا ١ ﴾ وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا ﴾	٩	٤٠٦
﴿ μ ' ﴾		
سورة النجم		
﴿ . - , + ﴾	٣	٥٩٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةِ الْآخِرَى﴾	٢٠	٦٩٦
سورة القمر		
﴿ ! " # \$ % ﴾	٧	٤٦٩
﴿ S R Q P O N ﴾	١٢	٤٤٣
﴿ إِنَّا كُلَّ آ حَلَقْنَاهُ ﴾	٤٩	٣٤١
سورة الرحمن		
﴿ C B A @ ? > ﴾	٧٤	٦١٥
سورة الواقعة		
﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ ﴾ ﴿٥٥﴾ وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى	٤٥	٨٠٩
الْحَنَثِ الْعَظِيمِ ﴿		
﴿ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴾	٧٤	٦١٣
سورة الحديد		
﴿ E D ﴾	١٣	٣١١
﴿ إِنَّ الْمُضْذِقِينَ وَالْمُضْذِقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا	١٨	٨٦١
حَسَنًا ﴾		
﴿ ' μ ¶ ﴾	٢٩	٨٣٢، ٣٠٠
سورة المجادلة		
﴿ W V U T S R Q P ﴾	٣	٨٢٤
﴿ Y X ﴾		
سورة الحشر		
﴿ ' & % \$ # " ! ﴾	١٧	٢٤٢
سورة الصف		
﴿ W V U T ﴾	٨	٣٢٩

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الجمعة		
﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ مِنْهُ فَإِنَّهٗ مُلْقِيكُمْ﴾	٨	٢١٧، ٢٨٩، ٢٩١
سورة المنافقون		
﴿q p o n m﴾	١	٢٣٣
سورة التغابن		
﴿~ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾	٧	٣٦١، ٢٦١
سورة الملك		
﴿m l k j i h g﴾	١٩	٨٦١
﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ لَآ فِي﴾	٢٠	٢٥٧
سورة القلم		
﴿t s r q p﴾	٥	٣٣٦، ٦١٦
سورة الحاقة		
﴿C B﴾	١٣	٦٩٦
سورة المعارج		
﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۖ وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾	٦	٣٦٠
سورة نوح		
﴿P O N M L﴾	١٧	٣٢٠
سورة الجن		
﴿U T S R Q P O N M L﴾	٥	٢٦٤، ٢٦١
﴿M L K J I H G﴾	١٨	٢٤٢
سورة المزمل		
﴿%\$﴾	٢	٦٤٤

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ Q P O ﴾	٨	٣٢٠
﴿ n m l ﴾	١٢	٢٢٢
﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾	١٨	٧٠٧
﴿ F E D ﴾	٢٠	٢٠٩
﴿ H G F E D ﴾	٢٠	٢٦١

سورة المدثر

﴿ نَذِيرًا لِلْبَشَرِ ﴾	٣٦	٤٥٣
-------------------------	----	-----

سورة القيامة

﴿] \ [Z ﴾	١	٨٣٣
﴿ تَنْظُرُونَ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾	٢٥	٢٤٠
﴿ U T S R ﴾	٣١	٨٣١ ، ٣٠٠

سورة الإنسان

﴿ y x w v u ﴾	١٥	٧٣٩
﴿ وَلَا اٰ مِنْهُمْ اٰثِمًا اَوْ كٰفِرًا ﴾	٢٤	٨٢٩ ، ٨٢٧

سورة النبأ

﴿ " ! ﴾	١	٥٧٨
﴿ & % \$ # " ! ﴾	٢	٧٦٧
﴿ & % \$ # " ! ﴾	٣١	٧٧٤
﴿ . / فِيهَا ﴾	٣٥	٧٧٤
﴿ e d c b ﴾	٤٠	٤٠٩

سورة النازعات

﴿ / لَكَ اِلَّا اَنْ تَرْكَنِي ﴾	١٨	٥٨٨
﴿ d c b a ` ^] \ [Z ﴾	٢٧	٨١٦

الآية	رقمها	الصفحة
m l k j i h g f e		
﴿ n ﴾		
﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ (٤٠)	٤٠	٣٦٩
﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾		
﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾	٤٣	٥٧٨
﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مَنِ يَخْشَاهَا﴾	٤٥	٢٥٦
سورة الانفطار		
w v u t s r q p o n m ﴿﴾	١٧	٨٢٣
﴿ x ﴾		
سورة المطففين		
﴿﴾ (٢) إِذَا كَانُوا عَلَى النَّاسِ يَتَوَفَّوْنَ ﴿٢﴾ وَإِذَا كَانُوا لَهُمْ ﴿﴾	٢	٥٩٧
سورة الانشقاق		
﴿ . - , ﴾	١	٥٠٢ ، ٤٠٤
﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يَكْذِبُونَ﴾ (٢٢) وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ ﴿٢٣﴾ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ	٢٢	٥٤٣
ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴿﴾		
سورة البروج		
﴿ + , - . / ذَاتِ الْوُفُودِ ﴾		٧٨٢ ، ٧٨١
﴿إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ﴾	٦	٧٨٢
سورة البلد		
﴿ f e d c b ﴾	٧	٢٦٢
﴿ z y x w ﴾ { } ~ أَوْ إِطْعَمُوا فِي	١٢	٨٢٣
يَوْمِ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا ﴿١٥﴾		

الآية	رقمها	الصفحة
﴿مَتَرَبِّهِ ۝١٦ ثُمَّ كَانَ مِنْ ۞ μ ۞﴾		سورة العلق
﴿TS R Q P O N M L K﴾	١	٣٠٨
﴿k j i﴾	٧	٣٥١
﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾	١٤	٢٠٥
﴿μ ۞ ۞ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾	١٥	٧٧٥
		سورة القدر
﴿B A @﴾	٥	٦٤٨
		سورة الهُمزة
﴿وَبَدَّلْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةً ۝١﴾ الَّذِي جَمَعَ مَا لَا	١	٧٠٦
﴿ :		
		سورة الماعون
﴿L K J I H G F﴾	٤	٦٩٢
﴿M﴾		
		سورة المسد
﴿o n m l k j﴾	٤	٧٣٤ ، ٣٨٥
﴿r q p﴾		
		سورة الإخلاص
﴿! " # \$﴾	١	٧٧٨

٢- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.

٣٥٢	أَتَقُولُهُ مُرَائِيًّا
٣١٦	إِذَا أَتَيْتَهُمْ فَارِضٌ فِي دَارِهِمْ ظَبِيًّا
٧٧٨	بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ، قُلْ: وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ غَوَى
٧٨١	قُلْ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَتَّ
٣٤٥	كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ
٥٩٢	لَا تَتِمُّ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسْبِغَ الْوُضُوءَ، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى، فَيَغْسِلُ وَجْهَهُ
	وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَيَمْسَحُ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ
٨٣٤	لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ
٦٧٨، ٦٤٨	لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ
٨٠٨	لَيْسَ مِنْ أَمْرٍ أَمِصِيًّا فِي امْسَفَرٍ
٥٤١	مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أَخْطَأَ خَطِيئَةً، أَوْ هَمَّ بِخَطِيئَةٍ لَيْسَ يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا
٥٤٤	مَا وُصِفَ لِي شَيْءٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَرَأَيْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ، إِلَّا وَرَأَيْتُهُ دُونَ الْوَصْفِ،
	لَيْسَكَ
٥٦١	مُزَّقٌ وَمُزَّقَتٌ أُمَّتُهُ
٥٦١	مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ، إِلَى كِسْرَى عَظِيمِ الْفُرْسِ
٥٩٢	وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ

٣- فهرس الأمثال والأقوال المأثورة

٢٣٩	أنت السوقَ أَنتَ تشتري لي شيئاً
٣٣٠ ص	أَبْصَرْتُ كَلَامَهُ
٤٢٨	أَتَيْتَكَ خُفُوقَ النَّجْمِ
٤٢٨	أَتَيْتَكَ خِلَافَةَ فَلَانٍ
٦٥٤	اجْلِسْ حَتَّى أَتِينَا يُخْرِجُ نَخْرُجُ مَعَهُ
٤٣٤	اخْتَرْتُ الرِّجَالَ زَيْداً
٧٤٨	أَخَذْتُ الْمَالَ بِأَجْمَعِهِ
٨١٩ ، ٧٨٧	أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِداً
٣٨٠	أَرَأَيْتَكَ زَيْداً مَا فَعَلَ
٢٦١	أَرَدْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ
٣٠٧	اسْتَيْسَتْ الشَّاةُ
٣٠٧	اسْتَحْجَرَ الطِّينُ
٣٠٧	اسْتَنَوقَ الْجَمَلُ
٢٣٣	أَشْهَدُ إِنَّكَ كَاذِبٌ
٥٩٢ ، ٥٨٥	أَطْعَمْتُهُ عَنْ جُوعٍ
٢٣٥	أَعْطَيْتُهُ مَا إِنَّ شَرَّهُ خَيْرٌ مِنْ جَيِّدٍ مَا مَعَكَ
٥٠٥	أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ
٣٣٠	أَقْشَعَ السَّحَابُ
٣٣٠	أَكْبَّ الرَّجُلُ عَلَى وَجْهِهِ
٦٥٧	أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَسِهَا
٨٠٨	أَكَلْتُ سَمَكاً لَحْماً تَمراً
٥٤٦	أَكَلْتُ لَحْماً خُبْزاً تَمراً
٧١٣	أَمَّا الْبَصْرَةُ فَلَا بَصْرَةَ لَكُمْ
٨٣٨	أَمَّا إِنْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ

- ٨٥٧ أَمَّا زَيْدٌ يَنْطَلِقُ أَنْطَلِقُ مَعَهُ
 ٨٥٦ أَمَّا قُرَيْشًا فَإِنِّي أَفْضَلُهَا
 ٧٩٤ إِنَّ الزَّبَابَةَ وَإِنَّ الْفَأْرَةَ
 ٢٣٠ إِنَّ زَيْدًا لَبِكَ لَوَاقِقُ
 ٢٥٨ إِنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلِقُ
 ٢٤٩ إِنَّ زَيْدًا وَأَنْتَ ذَاهِبَانِ
 ٢٣٢ إِنَّ زَيْدًا وَجْهَهُ لِحَسَنُ
 ٥٦٩ إِنَّ فُلَانًا لَا يُطِيقُ أَنْ يَحْمِلَ الْفِهْرَ، فَمِنْ بَلَهْ أَنْ يَأْتِيَ بِالصَّخْرَةِ
 ٦٣٢ إِنَّ كَذَا دَرَهْمًا مَالُكَ
 ١٩٣ إِنَّ لَثَمَ شَرِّ طَوِيلُ
 ١٩٤ إِنَّ وَرَاكِبَهَا
 ٢٥٩ إِنَّ يَزِيدَ لَنَفْسِكَ وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ
 ٣٣٠ أَنْزَفَتِ الْبَثْرُ
 ٨٤٦ إِنَّهَا لِأَبْلَى أَمَّ شَاءَ
 ٦١٦ بِحَسْبِكَ قَوْلُ السُّوءِ
 ٤٨٥ الْبُرُّ الْكُرُّ بِسْتَيْنِ
 ٤٨٢ بَعْتُ الشَّاةَ شَاةً وَدَرَهْمُ
 ٣٣١ بَلَمَتِ النَّاقَةُ
 ٢٧٥ جِئْتُ بِمَا مَالُ
 ٤٥٥ جَاءَ زَيْدٌ وَحَدَهُ
 ٤٥٥ جَاؤُوا الْجَمَاءَ الْعَفِيرَ
 ٥٢٥ جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ
 ٨٧٦ جَوْعًا وَنَوْعًا
 ٥٦٥ حَاشَا الشَّيْطَانَ الرَّجِيمَ وَأَبَا الْإِصْبَغِ
 ٢٩٨ حَسْبُكَ يَنْمِ النَّاسُ
 ٣٩١ خَيْرٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

٤٢٣	دَارُكَ مَنِّي فَرَسَخَانِ
٤٥٥	دَخَلُوا الْأَوَّلَ فَلَاوَّلَ
٥٨٨	الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبِلُ
٤٥٦، ٤٥٥	رَجَعَ عَوْدُهُ عَلَى بَدْئِهِ
٣٠١	الرُّطْبُ وَالْحَرُّ شَدِيدُ
٥٩٢، ٥٨٥	سَقَاهُ عَنِ الْعِيْمَةِ
٦٢٣	سَقَطَ لَفِيهِ
٧٨٣	السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمِ
٦٣٦	سَوْ أَفْعَلُ
٤٣٤	الشَّاءُ شَاءَ وَدِرْهَمُ
٤٦٩	شَتَّى تَوُوبُ الْحَلَبَةِ
٦٣٨ ص	ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زِيدًا
٤٥٥	طَلَبْتُهُ جَهْدَكَ
٣٤٧	ظَنَنْتُ ذَاكَ
٢٧٥	غَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ
٣٢٧	فَتَنَ الرَّجُلُ
٥٦٥	فَعَلَ اللَّهُ بِكُمْ وَصَنَعَ، حَاشَا الشَّيْطَانَ الرَّجِيمَ وَأَبَا الْإِصْبَغِ
٥٩٠	فُلَانٌ عَاقِلٌ فِي حِلْمٍ
٤٨١	فِيكَ لَأَرْغَبَنَّ
٣٥٧	قَدْ جَرَبْتُكَ الْأُمُورَ، وَجَرَسْتُكَ الدَّهْورَ، وَعَجَلْتُكَ الْبَلَايَا، فَأَنْتَ وَلِيُّ مَا
	وُلِّيتَ، لَا نَنْبُو لَدَيْكَ، وَلَا نَخُولُ عَلَيْكَ
٢٦٩	قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ
٤٨٥	قُمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنُهُ
٢٠٠	كَأَنَّ الدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ، وَكَأَنَّ الْآخِرَةَ لَمْ تَزَلْ
٦٣٢	كَأَيِّ مِنْ رَجُلٍ جَاءَكَ
٥٩٢، ٥٨٥	كَسَاهُ عَنِ الْعُرْيِ

٣٣١	كَسِيَ زَيْدٌ ثَوْبًا
٣٠١	كُلُّ ثَوْبٍ وَثْمُهُ
٤٤١ ، ٤٤٠	كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ
٥٥٨-٥٥٧	كُلُّ شَيْءٍ مَهَةٌ وَمَهَاهُ مَا النَّسَاءُ وَذِكْرُهُنَّ
٦٣٢	كُنْ كَمَا أَنْتَ
٤١٤	كَيْفَ أَنْتَ إِذَا أُقْبِلْتَ النَّقْبَ الرَّكَّابُ
٥٣٥	لَا تَكُونَنَّ مِنْ فُلَانٍ إِلَّا سَلَامٌ بِسَلَامٍ
٨٣٣	لَا غَفَرَ اللَّهُ لِفُلَانٍ
٢٩٥	لَا كَزَيْدٍ أَحَدٌ
٢٩٢	لَا تَوَلِّكَ أَنْ تَفْعَلَ
٦١٦	لَأُضْرِبَنَّهُ جَاءَ بِهِ الدَّهْرُ مَا جَاءَ بِهِ
٢١٤	لَعَلَّ زَيْدًا سَوْفَ يَقُومُ
٣١١	لَعْنَةُ اللَّهِ أَنْ يَلْعَنَهُ
٢٦٩	لَقِيْتُهُ أَمْسِ الدَّابِرِ
٦٨٠	اللَّهُ أَكْبَرُ
٣٩١	اللَّهُ لَا فَعْلَنَ
٢٢٥	لَهْنَكَ لِرَجُلٍ صَدَقَ
٢٠٤	لَيْتَ الدَّجَاجَ مُذْبِحًا
٥٥٩	لَيْسَ غَيْرُ
٥٦٠	مَا أَتَتْ امْرَأَةٌ لَا تَكُونُ فُلَانَةً
٦٣٥	مَا رَأَيْتُهُ إِلَّا كَمُذِ انْصَرَفَتْ مِنَ الصَّلَاةِ
٦٣٨	مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَنِي
٥٣٧	مَا زَادَ إِلَّا مَا نَقَصَ
٥٥٠	مَا زَيْدًا إِلَّا عِمَامَتُهُ
٨٦٩	مَا شَأْنُكَ وَزَيْدًا
٥٧٤	مَا قَامَ إِلَّا صَغِيرٌ وَلَا مَا خَلَا أَخَاكَ كَبِيرٌ

٨٦٩	مَا لَكَ وَزَيْدًا
٣٣١	مَجَدْتُ الْإِبِلَ
٣٨٩	الْمَرْءُ مُقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ، إِنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَرٌ، وَإِنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ
٥٢٦	مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَا طَالِحٍ
٧٠٣	مَرَرْتُ بِقَاعٍ عَرَفَجٍ كُلُّهُ
٧٥١	مَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا
٣٢٣	مَرَرْتُ بِهِمْ جَمِيعًا
٦٨١	مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ
٦٨١	مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ
٣٤٧	مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ
٤١٣	مَنَاطُ الثُّرَيَّا
٤٨١	نَهَارُكَ صَائِمٌ
٤٨٠	هَذَا بُسْرًا أَطِيبُ مِنْهُ رُطْبًا
٧٣٤	هَذَا زَيْدٌ أَبَاهُ
٤٥٥	هَذِهِ جَبَّتُكَ خَزًّا
٣٣٥	هُمْ هِيئَتُهُمْ
٤١٣	هُوَ مِنِّي مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ
٤٩٦	هُوَ يَا لَمْ بَطْنُهُ
٤٩٦	هُوَ يَنْجَعُ ظَهْرَهُ
٣٥٦	وَجَدْتُ عَلَى الرَّجُلِ مَوْجِدَةً
٨٠٨ ص	الْيَوْمَ طَابَ امْضِرْبُ وَحُلِ امْقِتَالُ

٤ - فهرس الشعر

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
حرف الهمزة المضمومة				
إذا أنا لم	وَرَاءُ	الطويل	عُتَيُّ بن مالك	٤٢٥
وَأَعْلَمُ	سَوَاءُ	الوافر	أبو حزام العُكلي	٢٣٢
فلا والله	شَفَاءُ	الوافر	مسلم بن معبد	٨٠٩، ٦٣٢، ٥٦٥
وَبَلَدُ	أَعْمَاؤُهُ	الرجز	رؤية	٦١٠، ٣٩٢
كَأَنَّ	سَمَاءُ	الرجز	رؤية	٦١٠
وَمَا أراها	تُنْكُوهَا	المنسرح	ابن هرمة	٣٧٠
أو مَنَعْتُم	العَلَاءُ	الخفيف	الحارث بن حِلْزَة	٣٧٩
حرف الهمزة المكسورة				
طَلَبُوا صَلَحَنَا	لِقَاءِ	الخفيف	أبو زُبَيْد الطائي	٢٩٩
قُلْتُ لَشَيْبَانَ	شَوَائِهِ	الرجز	لأبي النجم	٦٣٤
شَامِذَا	الطَّلَاءِ	الخفيف	أبو زُبَيْد الطائي	٤٦٩
رُبَّمَا ضَرَبَ	نَجْلَاءِ	الخفيف	عدي بن الرَّعْلَاءِ	٦٠٦
فَأَقْبَلَهَا الشَّمْسُ	العِشَاءِ	المتقارب	المرار الفقعسي	٤١٤
حرف الباء المفتوحة				
ألم تَرِ	دَائِبَا	الطويل	—	٣٩٥
وَزَعْتُ بِمَثَلِ	تَصَبَّيَا	الطويل	ربيعة بن مَقْرُوم	٥٠٠
وَلَيْسَ مُجِيرًا	الْمُتَعَبِيَا	الطويل	الأعشى	٥٣٢
فَأَصْبَحْنَا لَا	تَصَوَّبَا	الطويل	الأسود بن يعفر	٦١٨
ضَاقَتْ أَمَامَهُ	وَمُتَّقَبَا	البسيط	الحُطَيْئَةُ	٥٠٧
تمشي القَطُوفُ	النُّجْبَا	البسيط	ابن هرمة	٥٧٠
يَسُرُّ المَرءَ	ذَهَابَا	الوافر	قيس بن الخطيم	٥٦٨
فَإِنْ أَهْلِكَ	ضَبَابَا	الوافر	بشر بن أَبِي خَازِم	٦٠٤
فَإِنْ أَهْلِكَ	التَّهَابَا	الوافر	ربيعة بن مَقْرُوم	٦١١
وَزَعْتُ	وَتَابَا	الوافر	ابن عادية السلمي	٦٢٨
حَتَّى إِذَا	طَلَبَا	الكامل	أوس بن حجر	٨٣٦
أُمُّ العُجَيْرِ	شَهْرَبَةُ	الرجز	مختلف فيه	٢٤٦، ٢٢٧
هَلْ هُوَ	يُصَيِّبَا	الرجز	—	٥٥٠
رُبَّ عَجُوزٍ	شَهْرَبَةُ	الرجز	شظاظ الضبيُّ	٦٩٦
جَارِيَةٌ	تَعْلَبَةُ	الرجز	الأغلب العجلي	٧٣٢

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
مَتَى مَتَى	أَصَابَا	الرحز	—	٧٣٩
		حرف الباء المضمومة		
هذا لعمرُكُمُ	ولا أبُ	الطويل	—	٢٨٢
أَمِنَ السَّوِيَّةَ	الأَجْنَبُ	الطويل	ابنُ أحمَرَ الكِنَانِي	٢٨٣
كَذَاكَ أَدَّبْتُ	الأَدَبُ	البسيط		٣٦٨
إِذَا وَارَتْ	أَصْهَبُ	الطويل	الكميت	٥٤٨
فَقَلْتُ	قَرِيبُ	الطويل	كعب الغنوي	٢٠٧
فَقَلْتُ ادْع	قَرِيبُ	الطويل	كعب الغنوي	٢١١
فَمَنْ يَكُ	لَغَرِيبُ	الطويل	ضابئُ البرجمي	٢٤٦
بَأَيِّ كِتَابٍ	وَتَحْسِبُ	الطويل	الكميت	٣٤٦
وَأَشْفَقُ مِنْ	فَرَاكِبُهُ	الطويل	ابن مَيَّادَةَ	٣٧٤
وَمَا غَرَنِي	خَصِيبُ	الطويل	—	٧٣٧، ٣٨٦
فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ	جَالِبُ	الطويل	الفضل القُرَشِيُّ	٣٨٧
وَمَا حَلَّ	لَهُ أَبُ	الطويل	اللعين المنقري	٤٦٠
لَئِنْ كَانَ	لَحَبِيبُ	الطويل	مختلف فيه	٤٧٨
لَأُخْتُ بَنِي	أَرْغَبُ	الطويل	الفرزدقُ	٤٨٢
وَقَالَتْ لَهُ	أَطِيبُ	الطويل	الفرزدق	٤٨٢
أَتَهْجُرُ	تَطِيبُ	الطويل	مختلف فيه	٤٩٨
فَمَا لِي	مَذْهَبُ	الطويل	الْكُمَيْتُ	٥٤٤
وَلَكِنَّهُ	شَرَابُ	الطويل	هذيل الأشجعي	٥٤٦
فَلَا تَتْرُكْنِي	أَجْرَبُ	الطويل	النابعة الذبياني	٥٨٨
فَإِنْ تَسْأَلُونِي	طَبِيبُ	الطويل	علقمة الفحل	٦١٩
فَبَيْنَاهُ يَشْرِي	نَجِيبُ	الطويل	مختلف فيه	٦٥٠
منحتك عَظْمَاهَا	أَرِيبُ	الطويل	المخبل السعدي	٦٧٥
فَأَوْرَدْتُهَا مَاءً	وَصَيْبُ	الطويل	علقمة بن عبدة	٧٠٢
تقول ابنتي	غَرِيبُ	الطويل	هو أبو الحدرجان	٧٣٥
كلا السيفِ	صَاحِبُهُ	الطويل	الفرزدق	٨١٤، ٧٦٤

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
أَمَسْتُ ثَمَنِي	مُحَارِبُ	الطويل	—	٧٨٨
فَوَاللَّهِ مَا	حَبِيبُ	الطويل	عُقْبَةُ بْنُ كَعْبٍ	٨٤٦
تُنْتَجِّهَا	هَبُوبُ	الطويل	أَبُو الْقَمْقَامِ	٨٥٦
بِذِي هَيْدَبٍ	فَيْرَعَبُ	الطويل	مَلِيحُ بْنُ الْحَكَمِ	٨٥٦
مَشَائِمُ لَيْسُوا	غُرَابُهَا	الطويل	مُخْتَلَفٌ فِيهِ	٨٧١
تَشْكُو	الْوَصْبُ	البيسيط	ذُو الرُّمَّةِ	١٩٥
أَدْعُوهُ	اللقَبُ	البيسيط	لِرَجُلٍ مِنْ فِزَارَةَ	٣٦٨
الشَّرُّ مُنْتَشِرٌ	بَابُ	البيسيط	جَمِيلُ بْنُ مَعْمَرٍ	٤٦٢
مُعَرَّسًا فِي	مُنْجَذِبُ	البيسيط	ذِي الرُّمَّةِ	٥١٩
هَذَا سُرَاقَةٌ	ذِيبُ	البيسيط	—	٥٩٩
إِذَا لَمْ تُطْعَمُونَا	جَنُوبُ	الوافر	—	٧٣٠
فَلَيْتَ أَمِيرَنَا	كَعَابُ	الوافر	عَمْرُو بْنُ أَحْمَرَ	٧٣١
وَلَسْتُ بِنَازِلٍ	الكَذُوبُ	الوافر	رَجُلٌ مِنْ بَنِي بَحْتَرِ بْنِ عَتُودٍ	٨٦٧
وَالْقَوْمُ فِي	وَحَابُوا	الكامل	—	٣٧٤
لَدُنْ بِهِزٍّ	الثَّغْلُبُ	الكامل	سَاعِدَةُ بْنُ جَوْيَةَ	٤١٣
عَوْدٌ وَهَيْثُ	يَتَلَهَّبُ	الكامل	زَيْدُ الْفَوَارِسِ	٤٥١
جَانِيكَ مِنْ	الْجُرْبُ	الكامل	ذُوَيْبُ بْنُ كَعْبٍ	٤٩٧
حَتَّى إِذَا	شَبُّوا	الكامل	الْأَسْوَدُ بْنُ يَعْفَرَ	٨٠٧
وَقَلْبَتُمْ	الْحَبُّ	الكامل	الْأَسْوَدُ بْنُ يَعْفَرَ	٨٠٧
لَمَّا رَأَى	يَتَذَبَذَبُ	الكامل	—	٨٢٣
أَفْعَنَكَ لَا	مُتَقَبُّ	الكامل	سَاعِدَةُ بْنُ جَوْيَةَ	٨٣٤
بَنَّا تَمِيمًا	الضَّبَابُ	الرجز	رُؤْبَةُ	٧٣٧، ٣٨٦
فِي لَيْلَةٍ	كَوَاكِبُهَا	المنسرح	مُخْتَلَفٌ فِيهِ	٥٣١
تَسْمَعُ لِلْجَنِّ	ثَعَالِبُهَا	المنسرح	زَهِيرُ بْنُ أَبِي سُلْمَى	٦٢٣
لَدَمْ ضَائِعٍ	وَالْجُنُوبُ	الخفيف	أَبُو زَيْيدٍ الطَّائِي	٥٥٤

حرف الباء المكسورة

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
ولا هيَ	مشاربِ	الطويل	زهير بن مسعود	٢٩٢
وما ماءُ	الدوائِبِ	الطويل	مختلف فيه	٣٦٣
أَعَاذِلْ قُولِي	ذُنُوبِي	الطويل	النمر بن تولب	٣٦٩
شَهِدْتُ وفائِثُونِي	وتَغِيي	الطويل	النَّمرُ بن تولب	٣٧٣
أَقِيمُوا بَنِي	تَقَضَّبِ	الطويل	جندل بن عمرو	٤١٧
إذا كُنْتُ	راكِبِ	الطويل	حاتم	٤٦٥
ولا عيبَ فيهِم	الكتائبِ	الطويل	النابعة الذبياني	٥٤٣
فلَمَّا دَخَلْنَاهُ	مُشْطَبِ	الطويل	امرؤ القيس	٦٦٦
كَلِيبِي لَهُمَّ	الكواكِبِ	الطويل	النابعة	٧١٧
هُمُ أَهْلُ	كالصُّلْبِ	الطويل	الأخطل	٧٦٥
أَمْرُثُكَ	نَشَبِ	البيسيط	مختلف فيه	٣٣٣
كَأَنَّ صُعْرَى	الذهبِ	البيسيط	أبو نُوَاسٍ	٦٨١
أَمَّا أَقَاتِلُ	بأَصْحَابِ	البيسيط	حيي بن وائل	٧٣٠
كِلَاهُمَا حِينَ	رَابِي	البيسيط	الفرزدق	٧٥٨
فَالْيَوْمَ قَرَّبْتُ	عَجَبِ	البيسيط	—	٨٦٩، ٨٧٣
مِنْ وَسْطِ	جَوَابِ	الكمال	القتال الكلابي	٤٢٤
وَلَكِنَّ لَقَيْتُكَ	الأَحْزَابِ	الكمال	عترة	٤٤٩، ٦٩٧
بِاللَّهِ رَبِّكَ	بِالبَابِ	الكمال	إبراهيم بن هرمة	٤٧٤
إِنَّ السُّيُوفَ	الأَعْضَبِ	الكمال	الأخطل	٧٦٩
أَيُّمَا لِإِبْقَاءِ	رَبِّهِ	مجزوء الكامل	الْمُتَنَّبِي	٨٥٦
ضَرَبْتُ بِالسَّيْفِ	أَتَى بِهِ	الرجز	لزنبا ع المرادي	٦١٧
إِنَّ مَنْ	الْخُطُوبِ	الخفيف	الأعشى	٢١٠
لَيْسَ بَيْنِي	الرَّقَابِ	الخفيف	أعشى تغلب	٥٤١
كَأَنَّ	تُخَضَّبِ	المتقارب	النابعة الجعدي	٤٥٢
حِجَارَةٌ غِيلِ	الطُّحْلِبِ	المتقارب	النابعة الجعدي	٤٥٢
حرف التاء المضمومة				
وَجَدْتُ أَبَاهَا	حَوَيْثُهَا	الطويل	البعيث بن حريث	٧٣١

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
رُبَّمَا أَوْفَيْتُ	شَمَالَاتُ	المديد	جُذَيْمَةُ الْأَبْرَشُ	٦٠٥
أَلَا رَجُلًا	تُبَيْتُ	الوافر	عمرو بن قَعَّاس	٢٩٨
وإنَّ حَمِيَّتَنَا	حَمِيْتُ	الوافر	عروة بن الورد	٤٨٤
فَإِنَّ الْمَاءَ	طَوَيْتُ	الوافر	سنان بن الفحل	٧٠٤
وَمَنْهَلٍ	وَاسْتَقَيْتُ	الرجز	مختلف فيه	٨١٤

حرف التاء المكسورة

هَنِيئًا	اسْتَحَلَّتْ	الطويل	كثير عزة	٤٥٣
بأيدي رجالٍ	سَلَّتْ	الطويل	مختلف فيه	٤٨٤
أَسِيئِي بِنَا	تَقَلَّتْ	الطويل	كثير	٤٩٩
قَلِيلَةُ جَرَسٍ	خُفَاتِ	الطويل	ذِي الرُّمَّةِ	٦٠٠
وَكُنْتُ كَذِي	فَشَلَّتْ	الطويل	كثير عزة	٧٧٦
أَطْلَالَ سَعْدَى	صَمَّتْ	الطويل	لكثير عزة	٨٠٣
مَنْ كَانَ	وَأَغْدَتْ	الطويل	مختلف فيه	٥٣٨
إِلَّا كَنَاشِرَةً	الْمُتَنَّبِتْ	الكامل	مختلف فيه	٥٣٩
وَكَيْفَ لَا	قِيَلَاتِي	الرجز	—	٨١١

حرف التاء المفتوحة

أُرْسِلُ غُضْفًا	إِبْثَانَا	الرجز	—	٧٤٤
------------------	------------	-------	---	-----

حرف التاء المضمومة

متى ما	نَفَيْتُ	الوافر	صَخْرُ الْعَيِّ	٥٩٧، ٥٨٥
كالبيضِ	طَامَتْ	الرجز	رؤبة	٦١٥

حرف الجيم المفتوحة

متى تَأْتَنَا	تَأَجَّحَا	الطويل	عُبَيْدُ اللَّهِ الْجَعْفِي	٧٨٩
---------------	------------	--------	-----------------------------	-----

حرف الجيم المضمومة

شَرِينٌ بِمَاءٍ	نَبِيحُ	الطويل	أبو ذؤيب	٦١٩، ٥٨٦
-----------------	---------	--------	----------	----------

حرف الجيم المكسورة

كَأَنَّ أَصْوَاتَ	الفراريحِ	البسيط	ذو الرمة	٢١٧، ٧١١
-------------------	-----------	--------	----------	----------

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
أَمَّا النَّهَارُ	السَّاج	البسيط	الجرنفس بن يزيد	٤٨١
حرف الجيم الساكنة				
من عن	سماهير	الرجز	رجل من بني سعد	٥٩٢
نَضْرِبُ	بالفرج	الرجز	النابعة الجعدي	٦١٦
حرف الحاء المفتوحة				
يا لَيْتَ	ورمحا	مجزوء الكامل	عبد الله بن الزبيرى	٨٠٠، ٦٩٢، ٣٩
٨٦٢				
حرف الحاء المضمومة				
دَأْبْتُ	يَمْصَحُ	الطويل	الراعي النميري	٣٢٠
وَجِيفَ	فَتَرَوْحُوا	الطويل	الراعي النميري	٣٢١
لَقَدْ كَانَ	مُتَرَحِّزُ	الطويل	جران العود	٣٤٣
أَلَا إِنَّ	ومنادح	الطويل	حيان بن جلبة	٤٠٤
تَرَكْتُ بِنَا	ناضح	الطويل	جرير	٤٢٢
أَيَّيْتُ عَلَى	يَتَبَطَّحُ	الطويل	ذو الرمة	٦٣١
بِلَادُهَا	التوائح	الطويل	—	٧٢٢
أَقْلَبُ فِي	صائح	الطويل	—	٧٢٢
بَدَتْ مِثْلَ	أَمْلَحُ	الطويل	ذو الرمة	٨٣٠
لِيُنْكَ يَزِيدُ	الطوائح	الطويل	مختلف فيه	٨٧٢
فَإِنْ تُمَسِّ	تَصِيحُ	الطويل	أبو ذؤيب	٥٤٠
بِوَدِّكَ مَا	وَرِيحُهَا	الطويل	عمرو بن قميئة	٦١٩
وَرَدَّ جَازِرُهُمْ	مصبوح	البسيط	مختلف فيه	٢٨٩
فَكَانَ سَيَّانَ	السُّوحُ	البسيط	أبو ذؤيب	٨١٨
مَنْ فَرَّ	لا براح	مجزوء الكامل	سعد بن مالك	٣٠٠، ٢٨٠، ٢٧٧
يا بُؤْسَ	فاستراحوا	مجزوء الكامل	سعد بن مالك	٢٩٥
حرف الحاء المكسورة				
أَقُولُ لِقَوْمٍ	رُزَّحَ	الطويل	عروة بن الورد	٧٠١
إِنْ أَشْرَبَ	صاح	البسيط	أوس بن حجر	٤١٠

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
بيننا كذاك	سِرْدَاح	الكامل	ابن ميادة	٦٣١ ، ٣٤٨
وإذا مررتَ	سابع	الكامل	مختلف فيه	٨٦٣
وَالطَّخْ جَوَانِبَ	وذباح	الكامل	—	٨٦٣

حرف الدال المفتوحة

فَإِنْ يَغْفُ	عَوَّدا	الطويل	—	٢٣١
أَعِدْ نَظْرًا	المُقَيِّدا	الطويل	الفرزدق	٢٥٤
وَيُصْبِحُ	ووسائدا	الطويل	الأعشى	٣٣٦
وَكَانَ وَإِيَّاهَا	تَقَدَّدا	الطويل	كعب بن جُعيل	٤٣٧
وَإِنِّي لَعَبْدُ	العَبْدَا	الطويل	المُقَنَّع الكندي	٥٣٠
وَقَدْ رَامَ	مَقْعَدَا	الطويل	—	٨٧٣
قَالَتْ	نَفْدَا	البيسيط	الحطيئة	٢١٥
مَرُّوا	لَمَجَّهَوْدَا	البيسيط	—	٢٣٣
يا صاحِبِيَّ	رَشْدَا	البيسيط	—	٢٦٣
أَنْ تَحْمَلَا	وَيَدَا	البيسيط	—	٢٦٣
أَنْ تُقْرَأَنَّ	أَحْدَا	البيسيط	—	٢٦٤
أَمْسَى بِأَسْمَاءَ	عِيدَا	البيسيط	مختلف فيه	٣١٠
لَعَمْرُكَ	سُعَادَا	الوافر	جرير	٢١٥
وَجَدْتُ	جُدودَا	الوافر	خداش بن زُهَيْر	٣٥٦
أَتَوَعِدُنِي	العِبَادَا	الوافر	شقيق بن جزء	٤٤٤
بِمَا جَمَعْتَ	وَالجِيَادَا	الوافر	شقيق بن جزء	٤٤٤
قَدْ أَقْسَمُوا	الِيدَا	الكامل	—	٦٨٣
لَيْتَ عَلَى	أَعْدَا	الرجز	—	٢١٢
إِذَا تَمِيمٌ	حَشْدَا	الرجز	عطاء بن أسيد	٤٣٨
لم يبقَ	والِدَا	الرجز	—	٥٥١
فَزَجَّحْتُهَا	مَزَادَه	مجزوء الكامل	—	٧١١ ، ٢١٨

حرف الدال المضمومة

وَلَكِنَّمَا	وَمَوْحَدُ	الطويل	ساعدة بن جُوَيَّة	٢٥٥
--------------	------------	--------	-------------------	-----

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
أَلَا لَيْتَ	يَعُودُ	الطويل	جميل بن معمر	٤٠٤
إِذَا الْمَرْءُ	شَدِيدُ	الطويل	المعلوط بن بدل	٤٧٨
تَنَادُوا وَمَا	وَيُرْفَدُ	الطويل	—	٤٨٣
وَلَمْ يُورِدُوا	يُورَدُ	الطويل	—	٤٨٣
إِذَا كَانَتْ	مُهَنَّدُ	الطويل	جرير	٥٠٤
قَلِيلُ غَرَارٍ	الرَّعْدُ	الطويل	للأخطل	٦٣٠
نَظَارَةٌ	تَحْدِيدُ	البيسيط	مختلف فيه	٣٢١
الْخَيْرُ تَزْدَادُ	زَادُ	البيسيط	للأفوه الأودي	٤٦٣
ثُمَّ انْتَصَبْنَا	جَدُّ	البيسيط	غَاسِلِ بْنِ غُزَيَّةَ	٤٨٥
حَجَّاجُ أَنْتَ	الصَّمَدُ	البيسيط	ليلى	٥٢٧
وَبِالصَّرِيمَةِ	وَالْوَتْدُ	البيسيط	للأخطل	٥٥٤
وَلَقَدْ عَلِمْتُ	مرصودُ	الكمال	—	٢٢٩ ، ٢٢٣
يَا صَاحِ	لَهَيْدُ	الكمال	—	٢١٤
وَلَقَدْ	مَرَّصُودُ	الكمال	—	٢٢٢
تَاللَّهِ يَشْفِي	لَدُودُ	الكمال	قيس بن العيزارة	٣٦٩
مَنْ رَامَهَا	الْمُزِيدُ	الكمال	عمر بن أبي ربيعة	٥٦٧
يَعْجِبُهُ	مَزِيدُ	الرجز	رؤبة	٣١٨
تَيْسُ تُيُوسِ	نَقْدُ	المنسرح	صخر الغي	٤٩٧
قُلْ لِمَنْ	جَدُّهُ	الخفيف	أبو نواس	٨٢٥

حرف الدال المكسورة

ثُرَيْدِينَ	غَمْدُ	الطويل	أبو ذؤيب	٣٣٠
أَيَا بَنَةَ	الْوَرْدِ	الطويل	مختلف فيه	٧٩٩
إِذَا مَا صَنَعْتَ	وَحْدِي	الطويل	مختلف فيه	٧٩٩
فَقُلْتُ لَهُمْ	المُسَرَّدُ	الطويل	دريد بن الصمة	٣٥٨ ، ٣٥٢
وَمَا لَامَ	يَدِي	الطويل	—	٤٦٢
وَبِالْجِسْمِ	تشهد	الطويل	—	٧٣٠ ، ٤٦٢
فَإِنْ يَلْتَقِ	المُصَمَّدُ	الطويل	طرفة بن العبد	٥٨٨

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
وَكَرَّيْ إِذَا	الْمُتَوَرِّدِ	الطويل	طرفة بن العبد	٦٩١
رَأَيْتُ بَنِي	الْمُمَدَّدِ	الطويل	طرفة	٨٦٧
أَرِيحُوا الْبِلَادَ	الْوَلَانْدِ	الطويل	الحطيئة	٨٧٦
وَمَا زِلْتُ	بِلَادِ	الطويل	كثير عزة	٢٣٣
كَأَنَّهُ	مُفْتَأَدِ	البيسيط	النابعة الديباني	٢٥١، ١٩٩
قَالَتْ أَلَا	فَقَدِ	البيسيط	النابعة الديباني	٢٥٤
أَقُولُ	تُرْدِ	البيسيط	العريان بن سهلة	٣٤٢
فَكَمَلْتُ	الْعَدَدِ	البيسيط	النابعة	٣٥٤
وَقَفْتُ فِيهَا	أَحَدِ	البيسيط	النابعة الديباني	٥٣٤
إِلَّا الْأَوَارِيَّ	الْجَلَدِ	البيسيط	النابعة الديباني	٥٣٤
وَلَا أَرَى	أَحَدِ	البيسيط	النابعة الديباني	٥٦٥
وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ	وَالسَّنَدِ	البيسيط	النابعة الديباني	٧٧٥
ثُمَّ اشْتَكَيْتُ	قَهْدِ	البيسيط	صنَّان بن عباد	٨٠٥
إِذَا رَأَيْتَ	الْوَادِي	البيسيط	مختلف فيه	٧١٤
أَشْمُ	النَّوَادِي	الوافر	—	٢١٩
أَرَى الْحَاجَاتِ	الْبِلَادِ	الوافر	مختلف فيه	٢٩١
كَأَنَّا رَدَّ	شَدِيدِ	الوافر	صخر الغي	٣٥٦
وَأَعْلَمُ عِلْمَ	الْعِتَادِ	الوافر	للمتلَّمس	٣٥٨
تَرَكَتَهُمْ	مُفِيدِ	الوافر	ساعدة بن العجلان	٣٧٣
فَدَى نَفْسِي	النَّجَادِ	الوافر	أبو دُوَاد	٥٧٠
أَلَمْ يَأْتِيكَ	زِيَادِ	الوافر	قيس بن زهير	٦١٥
فَلَا وَاللَّهِ	زِيَادِ	الوافر	—	٦٥٠
فَإِذَا حُبُّهَا	مُسْتَفَادِ	الوافر	للمتلَّمس	٨٥٥
حَرَّتِ الرِّيحُ	مِيعَادِ	الكامل	الأسود بن يعفر	٢٥٥
شَلَّتْ	الْمُتَعَمِّدِ	الكامل	عاتكة بنت زيد	٢٥٨
وَمَلَكَتْ	وَمُعَاهَدِ	الكامل	ابن مِيَادَة	٣٢٩
فَلَا بُغْيَنِيكُمْ	ضَرْعَدِ	الكامل	عامر بن الطفيل	٤١٣

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
فَصَدَقْتُ عَنْهُمْ	مُسْنَدٍ	الكامل	الحارث بن هشام	٤٣٢
إِنْ قُلْتَ	بِمَدَادٍ	الكامل	الأسود بن يعفر	٧٢٩
إِنَّ الْمَنِيَّةَ	سَوَادِي	الكامل	الأسود بن يعفر	٧٥٨
وَكَأَنَّهُ	بِسَوَادٍ	الكامل	مختلف فيه	٧٦٩
نَهَلَ الزَّيْمَانُ	الْأَسْوَدَ	الكامل	رجل من خثعم	٧٧٧
مِنْ كُلِّ	الْمُوصَدِ	الكامل	رجل من خثعم	٧٧٧
فَلَا وَالَ	هَنْدٍ	الهنزج	—	٣٠٦
الْحَمْدُ لِلَّهِ	الْوَاكِدِ	الرجز	—	٣٥٥
يَا مَنْ يَرَى	الْأَسَدَ	المنسرح	الفرزدق	٧٤٨
حرف الدال الساكنة				
أَلَا بَكَرَ	الصَّمَدَ	الطويل	مختلف فيه	٧٦٧
حرف الراء المفتوحة				
قَرَعْتُ	قَسْرًا	الطويل	—	٣١١
هَوَى بِهِمْ	قَطْرًا	الطويل	الأسود بن يعفر	٥٨٣
فَأَصْبَحَ	قَنْطَرًا	الطويل	النابعة الجعدي	٢٤٤
عليها امرؤ	وَأَصْبِرَا	الطويل	مختلف فيه	٢٨٧
فَلَا أَبَ	تَأَزَّرَا	الطويل	مختلف فيه	٢٨٥
وَحَلَّتْ يُيُوتِي	طَائِرَا	الطويل	لِلنَّابِغَةِ الذِّبْيَانِي	٤٣٢
حَذَارًا عَلَى	حَرَاتِرَا	الطويل	لِلنَّابِغَةِ الذِّبْيَانِي	٤٣٢
لَكُمْ مَسْجِدًا	وَأَقْتَرَا	الطويل	الْكُمَيْتِ	٤٤٨
نَحْنَا سَأَلْنَا	وَمَعَزَرَا	الطويل	حذيفة بن أنس	٥٣٨
تَقُولُ وَقَدْ	ابْنُ أَحْمَرَا	الطويل	ابن أحمر	٥٨٨
فَلَمْ أَرِ	فَخْرَا	الطويل	زيادة بن زيد	٦٧١
أُولَاكَ بَنُو	وَمُنْكَرَا	الطويل	مُسَاعِفِ بْنِ حَذِيفَةَ	٧٤٣
بَلَعْنَا السَّمَاءَ	مَظْهَرَا	الطويل	النابعة الجعدي	٧٨٣
وَأَنَّ رَشِيدًا	مَصْدَرَا	الطويل	—	٨٠٩
لَوْ لَمْ	مُضَرَا	البسيط	الفرزدق	٢٧٥

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
وَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ	وَالْقَمَرَا	البسيط	جرير	٤٣٧
حَتَّى ظَهَرَتْ	القَمَرَا	البسيط	مختلف فيه	٥٨٤
مَتَى مَا	وُتْسَطَارَا	الوافر	عنتره بن شداد	٤٤٩
رَعْنَهُ	وَاسْتَنَارَا	الوافر	الراعي النميري	٥٩٦
مِنَ الصُّهْبِ	حُورَا	الوافر	الراعي	٦٩٣
يَا صَاحِبِيَّ	وَمَزُورَا	الكامل	جرير	٦٢٨ ، ٢٩٥
مَشَقَّ الهَوَاجِرُ	وَصُدُورَا	الكامل	جرير	٤٥٥
يَا جَارَتَا	عَفَارَةٌ	مجزوء الكامل	الأعشى	٥٠٥
يَا لَيْتَهُ	مِسْمَارَا	الرجز	العجاج	٢٠٣
حَتَّى إِذَا	جِدَارَا	الرجز	العجاج	٣٢٣
يَذْهَبْنَ	غَاثِرَا	الرجز	مختلف فيه	٣٣٦
إِذَا سَمِعَتْ	الصَّرَارَا	الرجز	للعجاج	٤٧٠ ، ٤٦٧
وَلَا أُلُومُ	تَسْخَرَا	الرجز	مختلف فيه	٥١٤
تَسْمَعُ لِلْجَرَعِ	خَرِيرَا	الرجز	العجاج	٦٢٥
فَبُحِثُمْ	وَأَكْبَرَا	الرجز	—	٦٨١
وَبِالطَّوِيلِ	حَيْدَرَا	الرجز	—	٦٩٤
عَلَيَّ يَوْمَ	نُذُورَا	الرجز	—	٧٢١
فَأَيَّ بَعْلِيكَ	خَيْرَا	الرجز	—	٨٤٥
أَكُلُّ أَمْرِيَّ	نَارَا	المتقارب	مختلف فيه	٣٩٢
أَأَزْمَعَتْ	نُزَارَا	المتقارب	الأعشى	٥٨٦
عَلَى أَنَّهَا	بَصِيرَا	المتقارب	الأعشى	٦١٨
إِلَى مَلِكٍ	قَرَارَا	المتقارب	الأعشى	٦٨٢

حرف الراء المضمومة

ولكنَّ أَجْرًا	وَالْأَجْرُ	الطويل	—	٦١٧
كَأَنَّ	الْبَدْرُ	الطويل	أبو تمام	٢١٢
بأيِّ بلاءٍ	وَلَا صَدْرُ	الطويل	جرير	٢٨٣
وَهَنَّ عَلَى	كُدْرُ	الطويل	—	٧٢١ ، ٦٠٣

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
أَمَاوِيَّ إِنِّي	أَسْرُ	الطويل	حاتم الطائي	٦٦٩
تَرَاهُ كَأَنَّ	وَفَرُ	الطويل	مختلف فيه	٤٤٠
فَمَا جَنَّةَ	وَالْتَمَرُ	الطويل	حكيم بن قبيصة	٣٧٣، ٣٩٦، ٣٤٦
ذَكَرْتُكَ	السُّمَرُ	الطويل	أفصح بن يسار	٧٩٠
فَدَعُ عَنْكَ	يَتَيَسَّرُ	الطويل	بشر بن أبي خازم	٣١٦
تَرَى خَلْفَهَا	يَتَمَرَمَرُ	الطويل	ذو الرمة	٤٥٨
وَتَحْتَ الْعَوَالِي	الْجَاذِرُ	الطويل	ذو الرمة	٧٣٠، ٤٦٢
فَمَا لِي	نَاصِرُ	الطويل	الكميت	٥٥٧، ٥٤٥
فَأَحْسِنُ وَأَجْمِلُ	أَسْرُ	الطويل	—	٦٣٣
يَمُوتُ أَنَاسُ	فَيَكْبُرُ	الطويل	—	٨٢٢
هَبُونِي امْرَأً	كَبِيرُ	الطويل	مختلف فيه	٣٦١
هَلِ الدَّهْرُ	غَيَارُهَا	الطويل	أبو ذؤيب	٣٩٤
أَبِي الْقَلْبُ	وَنَارُهَا	الطويل	أبو ذؤيب	٣٩٥
فَطَلَّتْ بِمَلَقَى	أَمِيرُهَا	الطويل	ذو الرمة	٤١٥
فَلَا تَغْضَبَنَّ	يَسِيرُهَا	الطويل	خالد الهذلي	٤٢٣
تَبَيَّنُ أَعْجَازُ	صُدُورُهَا	الطويل	شبيب بن البرصاء	٤٧٠
ترتع	إِدْبَارُ	البيسيط	الخنساء	٢٠٨
نَرَضَى عَنْ	بَشْرُ	البيسيط	حرير	٣٥٨
بِالْأَرَاخِيزِ	الْخَوَرُ	البيسيط	حرير	٣٦٧، ٣٧٢
مِثْلُ الْقَنَافِدِ	هَجَرُ	البيسيط	الأخطل	٤٩٦
إِمَّا أَقَمْتُ	تَذَرُ	البيسيط	—	٨٥٩
وَالنَّاسُ أَلْبُ	وَزَرُ	البيسيط	كعب بن مالك	٥٤٥
فَمَا أُبَالِي	دَيَّارُ	البيسيط	—	٥٦٢، ٦٧٩
حَتَّى يَكُونَ	مُخْتَارُ	البيسيط	يزيد بن حمار	٦٦٣
أَبِي	النُّضَارُ	الوافر	بشر	٢٥٢
نُغَالِي	الْقُدُورُ	الوافر	رجل من قيس	٣٣٥
لَنَا يَوْمُ	نَطِيرُ	الوافر	طرفة بن العبد	٣٨٥، ٧٣٧

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
فلو رَضِيتُ	الخِيارُ	الوافر	الفرزدق	٧٣٦ ، ٦٨٣
وما دَهْرِي	كَبِيرُ	الوافر	لزيد الخيل	٨٣٩
قالوا	الغادرُ	الكامل	مسعود بن عبد الله	١٩٣
إِنَّ الخلائفَ	أَحْقَرُ	الكامل	الحُميد بن ثور	٢٢٧
إِنِّي	جديرُ	الكامل	عبد الله بن وهب	٢٣٦
إِنَّ الخِلافةَ	أطهارُ	الكامل	جرير	٢٤٨
إِنْ يَقْتُلُوكَ	عارُ	الكامل	ثابت قطنة	٦٠٢
كَأَنَّ	وَحْمَرُها	الرجز	—	٢٠١
نَحْنُ بَنِي	فَرُّ	الرجز	—	٣٨٥
وَبَلَدُ	مُؤَزَّرُ	الرجز	رُؤْبَة	٦٠٣
قَرَبْنَهُ	نارُ	الخفيف	أبو دؤاد	٢٢٠
كَأَنَّ قُتُودِي	الغَرِغَرُ	المتقارب	الراعي	٣٩٩

حرف الراء المكسورة

وإِنَّ حَرَاماً	عَلَى عَمْرٍو	الطويل	مختلف فيه	٢١٤
ثمانين حولاً	العُمَرُ	الطويل	عُروة بن عتبة	٢٢٩
وُتِبْتُ حَوَّاباً	عَمْرٍو	الطويل	جرير	٢٩٢
فَبَاسَتْ بَنِي	نَصْرٍ	الطويل	للحطيئة	٥٦٦
وَتَذَكُرُ نَعْمَاهُ	كَالتَّسْرِ	الطويل	—	٥٨٩
ولَمَّا رَأَى	العَدْرُ	الطويل	الأخطل	٨٠٧
وَصَبَّ عَلَيْهِمُ	البَكْرُ	الطويل	الأخطل	٨٠٧
رَأَيْتُكَ لَمَّا	عَنْ بَكْرٍ	الطويل	راشد بن شهاب	٤٩٠
أولَاكَ بَنُو	وَمُنْكَرٍ	الطويل	مُسَافِعِ العَبْسِيِّ	٧٦١
لَعَمْرُكَ مَا	مِنْقَرٍ	الطويل	الأسود بن يَعْفَرُ	٨٤٩
فلو	المشافرُ	الطويل	الفرزدق	٢٠٠
وَقَدْ عَلِمْتَ	بِالْحَوَافِرِ	الطويل	—	٢٩٤
فَلَمَّا التَّقِينَا	لِعَامِرٍ	الطويل	الراعي النميري	٨٦٧
فِيَا عَجَباً	قِصَارٍ	الطويل	—	٦٢٩

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
تَمُرُّ	صُدُورِهَا	الطويل	—	٢١٩
إِنِّي رَأَيْتُ	قَصِرَ	البيسيط	—	٧٧٦
صَبَحَتْهُمْ	كَالْأَثَرِ	البيسيط	الراعي النميري	٨٢٠
إِنَّ امْرَأً	مَكْفُورٍ	البيسيط	أبو زييد الطائي	٢٢٢، ٢٢٨
هُنَّ الْحَرَائِرُ	بِالسُّورِ	البيسيط	—	٢٧٦
حَارِ بْنِ كَعْبٍ	الجماحيرِ	البيسيط	حسان بن ثابت	٢٩٧
أَنَا ابْنُ	عَارٍ	البيسيط	سالم بن دارة	٥١٨، ٤٦٥، ٣٢٦
جَنِي بِمِثْلٍ	سَيَّارٍ	البيسيط	حرير	٣٣٦
قَرَوْا أَضْيَافَهُمْ	سُمِرِ	الوافر	خُفَاف بن ندبة	٧١٧
لَقَدْ كَذَبْتُكَ	صَبِرِ	الوافر	دريد بن الصمة	٨٥٢
سَقَوِي الْخَمَرِ	وَزُورِ	الوافر	عُروة بن الورد	٣٨٥، ٧٣٤
أَنْتَ الْفَدَاءُ	مُنْقَرٍ	الكامل	—	٣٢٠
مُنِعَ الْحَمَامُ	مُطَيَّرٍ	الكامل	—	٣٢٠
لَا يَبْعَدُنَ	الْجُزْرِ	الكامل	الخرنق بنت هِفَان	٣٨٤، ٧٣٤
النازِلِينَ	الْأُزْرِ	الكامل	الخرنق بنت هِفَان	٣٨٤، ٤٩٠
نَصَفَ النَّهَارُ	يَدْرِي	الكامل	المُسَيَّب بن علس	٤٨٣، ٤٨٧
وَلَقَدْ شَهِدْتُ	نَارِهَا	الكامل	النمر بن تولب	٥٩٥
عَنْ ذَاتِ	شِفَارِهَا	الكامل	النمر بن تولب	٥٩٥
لِمَنِ الدِّيَارِ	ذَهْرٍ	الكامل	زُهَيْر بن أَبِي سُلَمَى	٦٣٩
صَدَعَتْ غِرَالُهُ	الدَّابِرِ	الكامل	مختلف فيه	٦٩٦
كَمْ عَمَّةٍ	عِشَارِي	الكامل	الفرزدق	٧٣٤
شَعَارَةٌ	الْأُبْكَارِ	الكامل	الفرزدق	٧٣٤
وَنَتَجَتْ مَيِّتَةً	مُسْتَرٍ	الكامل	حاتم الطائي	٧٨٨
فَرَأَيْتُ	مَعْمَرِي	الكامل	أَبُو كَبِيرٍ	٨٢٢
لَعَنَ الْإِلَهَ	الْبَظَرِ	الكامل	حسان بن ثابت	٨٠٢
أَوْ بَيْنَ مَمْنُونٍ	يَشْكُرِ	الكامل	عوف بن عطية	٨٧٥
أَقُولُ	الضَّوَامِرِ	الرجز	—	١٩٤

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
رَكَبُ	جُمُهورِ	الرجز	العجاج	٤٣٠
لَاهُمَّ	عَمَرُو	الرجز	عنتره	٨٠٣
أَبِكَ آيَةٍ	حَشَوْرِ	الرجز	—	٨٧٥
بَاعَدَ أُمَّ	أَسِيرِهَا	الرجز	أبو النجم	٤٩٠، ٣٩٧
وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ	لِلْكَاتِرِ	السريع	الأعشى	٦٧٧
لَسْتُ أَعْنِي	عَبْدِ الدَّارِ	الخفيف	حسان	٦٧٧
لَعَنَ اللَّهُ	وَالْإِمْعَارِ	الخفيف	حَسَّانُ	٦٧٧

حرف الراء الساكنة

فَقَتَّلًا	اتَّأَرُ	الطويل	المُهَلَّل	٣١٩
فَنَلْنَا وَنَالَ	الظَّفَرُ	الطويل	أوس بن حجر	٦٠٤
قَدْ جَبَرَ	فَجَبَرُ	الرجز	للعجاج	٣٣١
وَجَبَلًا طَالَ	الدَّهْرُ	الرجز	الفضل بن قدامة	٤١٧
إِنْ كَانَ فِيهَا	وَحَجَرُ	الرجز	—	٤٤٧
جَاءَتْ بِكَفِّي	البشرُ	الرجز	—	٤٤٧
مَدَّتْ عَلَيْكَ	طِمْرُ	السريع	مختلف فيه	٤٣١
لَقَدْ عَلِمْتُ	النُّصْرُ	المتقارب	أوس بن حجر	٢٢٣

حرف الزاي المفتوحة

إِنَّ الْعَجُوزَ	قَفِيزَا	الرجز	—	٤٦٩
لَا تَنْكِحَنَّ	جَرُوزَا	الرجز	—	٤٦١
وَمِنْ ظَنٍّ	عَجَزَا	المتقارب	الخنساء	٣٤٩

حرف الزاي المضمومة

وَبُرْدَانِ	مَاعِزُ	الطويل	الشَّمَاخُ	٥٩٧
-------------	---------	--------	------------	-----

حرف السين المفتوحة

وَبَيضاءَ مِنْ	الْمَالِيسَا	الطويل	الحُسَيْلُ بْنُ سَجِيحٍ	٤٢٩
قَدْ أَصْبَحَتْ	البَائِيسَا	الرجز	للعجاج	٧٣٧

حرف السين المضمومة

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
وَيَقْدِفُ شَمَّاحُ	أَشْوَسُ	الطويل	زيد الخيل	٦٠١
أَفِي حَقِّ	السَّرِيسُ	الوافر	أبو زبيد الطائي	٢٤٢
كَأَنَّ	الشمسُ	الرجز	عمارة بن عقيل	٢١١
إِلَّا الْيَعْفِيرُ	العيسُ	الرجز	مختلف فيه	٥٤١
وَبَلَدِ	أَنِيسُ	رجز	مختلف فيه	٦٤٩ ، ٥٤١

حرف السين المكسورة

فَنَافِسُ	مُنَافِسِ	الطويل	—	٢٣٠
فَأَيْنَ إِلَى	أَحْسِ	الطويل	—	٧٣٩ ، ٣٠٩
هَلْ مِنْ حُلُومٍ	وَتَضْرِيسِي	البسيط	حرير	٣١٤
عَلَاقَةٌ	المُخْلِسِ	الكامل	المرار الأسدي	٢٥٣
مُسْتَعْجَلِينَ	بِالْأَمْسِ	الكامل	رجل من بني بكر	٣٩١
سَلِّ الْهَمُومَ	مُتَعَيِّسِ	الكامل	المرار الأسدي	٦٦٨
عَدَدْتُ قَوْمِي	لَيْسِي	الرجز	رؤبة	٥٦٠

حرف الصاد المفتوحة

وَمَا خَلْتُ	القلاصا	الطويل	الأعشى	٣٧٠
أَتَانِي وَعِيدُ	الأحواصا	الطويل	الأعشى	٧٥١
يَا دَهْرُ	تَوْقَصَا	الرجز	—	٨٤٣

حرف الضاد المفتوحة

إِذَا أَكَلْتُ	عَرَضَا	الرجز	رجل من عمان	٤٥٥
----------------	---------	-------	-------------	-----

حرف الطاء المكسورة

فَحُورٌ قَدْ	الرَّيَاطِ	الوافر	المتنخل الهذلي	٦١٠
فِيمَا تُعْرِضُنَّ	النَّبَاطِ	الوافر	المتنخل الهذلي	٦١٠
وَمَا أَنَا	الضَّابِطِ	المتقارب	أسامة بن الحارث	٤٤٤

حرف الطاء الساكنة

حَتَّى إِذَا	قَطُ	الرجز	العجاج	٧١٨
--------------	------	-------	--------	-----

حرف العين المفتوحة

قَدْ صَرَّتْ	أَجْمَعَا	الرجز		٧٤٤
--------------	-----------	-------	--	-----

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
لَعَلَّكَ	أَجْدَعَا	الطويل	مُتَمِّم بن نُويرَة	٢٠٧
فلو أنَّ	فَتَسَرَّعَا	الطويل	الراعي النميري	٢١١
تَعْدُون	المُقَنَّعَا	الطويل	مختلف فيه	٢٣٦
تَلَفْتُ نَحْوَ	وَأَخْدَعَا	الطويل	الصمة القشيري	٤٩٧
وَهُمْ صَلَبُوا	بِأَجْدَعَا	الطويل	مختلف فيه	٥٩١
ندودُ الملوك	وَنَصْنَعَا	الطويل	لعمرو بن شأس	٦٦٢
فَقَتَلْتُ بَعْدَ اللَّهِ	وَأَجَزَعَا	الطويل	دريد بن الصمة	٦٨١
وإني متى	فَتَسَمَّعَا	الطويل	مُتَمِّم بن نُويرَة	٨٢٠
لَعَمْرُ بَنِي	النَّيَّاعَا	الوافر	مختلف فيه	٦٩٥
أَلَمْ تَرَيَا	انْقِطَاعَا	الوافر	القطامي	٧١٢
ذَرِينِي إِنْ	مُضَاعَا	الوافر	مختلف فيه	٧٨٦
لَعَمْرُ بَنِي	النَّيَّاعَا	الوافر	مختلف فيه	٨٧٧
ما كُنْتُ	خَدُّوعَا	الكامل	—	٣٢٩
يا ليتَ	رَوَاجِعَا	الرجز	العجاج	٢٠٢
يا رَبِّ	دَعَا	الرجز	ليبيد بن ربيعة	٦٠٣
يا ليتني كُنْتُ	مرضعا	الرجز	—	٧٤٢
لو كانَ	أَجْمَعَا	الرجز	—	٧٤٢
وَهُمَّ عِطْفَاهُ	نَدَى أَنْ يَنْبُعَا	الرجز	—	٧٨٦
إِنَّ عَلِيَّ	طَائِعَا	الرجز	—	٧٨٩
الألمعيُّ	سَمَّعَا	المنسرح	أوس بن حجر	٣٥٢
مَا إِنْ بِهَا	وَقَعَا	المنسرح	ذو الإصبع العدواني	٨٧٤

حرف العين المضمومة

وَأَنْتَ امْرُؤُ	فَاجِعُ	الطويل	مختلف فيه	٢٨١
بَكَتْ جَزَعًا	رُجُوعُهَا	الطويل	—	٢٩١، ٢٨١
مَنَّا الَّذِي	الزَّعَارِغُ	الطويل	الفرزدق	٣٣٢
بِهَا كُلُّ	ظَالِعُ	الطويل	بلعاء بن قيس	٣٦٩
على حينَ	وَازِعُ	الطويل	النابعة الذبياني	٤٠٦

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
كَأَنَّ مَجْرًا	الصَّوَانِعُ	الطويل	النابعة الذبياني	٤١٥
طَعَنَّا	القَوَاطِعُ	الطويل	عمرو بن مخلاة	٤٦٤
بَرَى النَّحْرُ	الجَرَاشِعُ	الطويل	ذو الرمة	٥٤٩
فَيَا عَجَبًا	مُجَاشِعُ	الطويل	الفرزدق	٦٥٩ ، ٦٥٢
أَعَامِ دِنِي	سَتَضِيعُ	الطويل	الطرماح	٧١٨
لَعَمْرِي	الْأَقَارِعُ	الطويل	النابعة الذبياني	٧٣٣
أَقَارِعُ	تُخَادِعُ	الطويل	النابعة الذبياني	٧٣٣
تَرَى الثَّوْرَ	أَجْمَعُ	الطويل	—	٧٤٦
ترى الثور	أَكْتَعُ	الطويل	—	٧٥٥
فَإِنْ كَانَ	أَجْمَعُ	الطويل	مختلف فيه	٧٤٧
كَلا جَانِبِيهِ	الْمُسْتَابِعُ	الطويل	حميد بن ثور	٧٥٩
تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ	سَابِعُ	الطويل	النابعة الذبياني	٧٩١
رَمَادٌ كَكُحْلِ	خَاشِعُ	الطويل	النابعة الذبياني	٧٩١
رَأَيْتُكَ يَا بَنَ	تَرْفَعُ	الطويل	المنذر بن درهم	٨٣٧
لَوْ سَاوَفَتْنَا	قَنَعُوا	البيسيط	تميم بن مقبل	٥٦٦
حَمَالُ أَثْقَالٍ	أَسْعُ	البيسيط	أبو زبيد الطائي	٥٧٠
أَبَا خُرَاشَةَ	الضَّبْعُ	البيسيط	العباس بن مرداس	٨٥٧ ، ٨٥٩
وخيل قد	وَجِيعُ	الوافر	عمرو بن معديكرب	٥٤٠
بَيْنَا تَعَنُّقِهِ	أَرْوَعُ	الكمال	أبو ذؤيب	٣٤٩
وَكَاثِنَهَا بِالْجَزَعِ	مُجْمَعُ	الكمال	أبو ذؤيب	٤٤١
وَكَاثِنٌ	وَيَصْدَعُ	الكمال	أبو ذؤيب	٥٩٧
لَمَّا أَتَى	الْخُشْعُ	الكمال	جرير	٦٨٧
فَأَجَبْتُهَا	فَوَدَّعُوا	الكمال	أبو ذؤيب	٨٤٣
يَحْسَبُ	أَسْرَعُوا	الرجز	—	٢٦٣

حرف العين المكسورة

فَلَمَّا بَلَعْنَا	المضاجع	الطويل	مختلف فيه	٣٥٧
إِنْ أَنْتَ لَمْ	قَرَقَرِ قَاعٍ	البيسيط	عمران بن حطان	٦٩٣

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
كَأَنَّ	الصُّدَاعِ	الوافر	مرداس بن حُصَيْن	٢٠١
بينَا نَحْنُ	رَاعِ	الوافر	رجل من قيس	٣٤٨
ولا ثوبُ	اليراعِ	الوافر	قطري بن الفجاءة	٧٠٥
لا تَجَزَّعِي	فاجزَّعِي	الكامل	النمر بن تولب	٨٢٢
لا نَسَبَ	الرائعِ	السريع	شقران	٢٧٨
إنَّ الذي	للناجعِ	السريع	شُقرانَ	٢٧٩

حرف العين الساكنة

مُزْبِداً	رَتَعَ	الرمِل	سويد بن أبي كاهل	٤٦٩
في حُرُورٍ	كَالسَّقَعِ	الرمِل	سويد بن أبي كاهل	٦٣٠
يا سَيِّداً	الذُّراعُ	السريع	السفاح بن بكير	٥٠٥

حرف الفاء المفتوحة

إنَّ الربيعَ	والصُّيُوفَا	الرجز	رؤبة	٢٤٨
--------------	--------------	-------	------	-----

حرف الفاء المضمومة

وقالَ	أُعْرِفُ	الطويل	تميم بن مُقبل	٢٣٩
ونحنُ مَنَعْنَا	يُتَنَكَّفُ	الطويل	كثير	٢٦٤
لعمري	يعرفُ	الطويل	مختلف فيه	٣١٦
عَلا رَأْسَهَا	النَّوَادِفُ	الطويل	لأوس بن حجر	٦٢٩
أَمِنْ رَسَمٍ	وَكَيفُ	الطويل	الحطيثة	٧٨٥
يَعْلُقُ فِي	نَفَانِفُ	الطويل	مسكين	٨٧٥
بَنِي غُدَانَةَ	الْخَزَفُ	البسيط	—	٢٥٧
قُلْتُ أَجِيبِي	مُكَلَّفُ	مجزوء الرجز	عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ	٧٢٢

حرف الفاء المكسورة

كَفَى بِالْمَرْءِ	شَافِ	الوافر	بشر بن أبي خازم	٤٦٤
إذا نُهِيَ	خَلاَفِ	الوافر	—	٦٧٢
نحنُ بَعْرَسِ	السُّدْفِ	المنسرح	مختلف فيه	٦٧٨

حرف القاف المفتوحة

مِثْلُ النَّعَامَةِ	والعُنُقَا	البسيط	—	٥١٨
---------------------	------------	--------	---	-----

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
زَحَرَتْ بِهِ	حَنَفَقِيْقا	المتقارب	شَيْمٌ بن خويلد	٧٤٢
حرف القاف المضمومة				
فَلَوْ	صَدِيقُ	الطويل	—	١٩٢
فلا تَحْسَبِي	أَفْرُقُ	الطويل	جعفر بن عُلبة	٢٥٢
ولا أنا	أَحْرَقُ	الطويل	جعفر بن عُلبة	٢٥٢
وَأَكْفِيهِ ما	لَا حِقُ	الطويل	—	٦٤٩
فلا الظلُّ	تَذوقُ	الطويل	حُميد بن ثور	٣٣٨
يُعَالِجُ عَرِينًا	وَبُرُوقُ	الطويل	عمرو بن الأَهم	٤٣٩
خُذا بَطْنَ	طَرِيقُ	الطويل	—	٨١٥
ولا تَدْفِنَانِي	أَذوقُها	الطويل	أبو محجن	٢٦٢
إِما مُشِفٌ	الوَرقُ	البسيط	—	٨٥٤
تُكَلِّفُنِي	السَّوِيقُ	الوافر	زياد الأَعم	٤٤٣
دَعَهَا	صَدِيقُها	الرجز	رؤبة	٢٤٧
حرف القاف المكسورة				
فَلَوْلا جَنانُ	يَمَزَّقُ	الطويل	سلامة بن جندل	٤٨٦
لا شيءَ في	باقِ	البسيط	تأبَّطَ شِراً	٥٢٩
جمومُ	سَحِيقِ	الوافر	المُفَضَّلُ التُّكْرِي	١٩٨
فَلَوْ كانَ	عُفاقِ	الوافر	مَتَمُّ بن نويرة	٨٢٩
عَلَى المَرَّائِنِ	واشْتِياقِ	الوافر	—	٨٣٠
تَذَرُ الجِماجِمَ	تُخَلِّقِ	الكَامل	كعب بن مالك	٥٦٩
هَلَّا سَأَلْتُ	الْمَحْرَقِ	الكَامل	—	٨٧٤
إِنَّ بَغِيضًا	وَاثِقِ	السريع	مختلف فيه	٢٧٩
حرف القاف الساكنة				
تَحِيدُ عَن	الْفَرَقِ	الرجز	رؤبة	٦٢٧
لَوَاحِقُ	كَالْمَقِقُ	الرجز	رؤبة	٦٢٦
فِيهِ خُطُوطُ	الْبَهَقِ	الرجز	رؤبة	٧٦٠
لَمَّا أَتَانِي	فَبِرَقِ	الرجز	مختلف فيه	٨١٩

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
حرف الكاف المفتوحة				
تَجَانَفُ عَنْ	لِسَوَائِكَا	الطويل	الأعشى	٥٥٧، ٤٢٠
يَا أَبَتَا	عَسَاكَا	الرجز	رؤبة	٢٠٦
حرف اللام المفتوحة				
سِوَى أَنْ	نَهْشَلَا	الطويل	الأخطل	٢٤٣، ٧٩٦، ٢١٥
إِذَا قَالَ	إِنَّ لَا	الطويل	—	٢٤٤
وَلَا قَوْمَ	وَأَوَّلَا	الطويل	خُرَاشَةُ بن عمرو	٥٢٩
وَتَرَكَبُ	وَالْكُلَى	الطويل	زيد الخيل	٥٩١
اشْرَبْ هَنِيئًا	مَحَلَالَا	البسيط	أبو الصلت	٤٩٣
قَدْ قِيلَ ذَلِكَ	قِيَلَا	البسيط	النعمان بن المنذر	٨٥٣
فَلَيْتَ	طَوَالَا	الوافر	—	٢٠٣
رَأَيْتُ النَّاسَ	فِعْعَلَا	الوافر	للأخطل	٥٦٤
فَخَيْرٌ نَحْنُ	يَالَا	الوافر	مختلف فيه	٦٩٠
وَلَقَدْ عَلِمْتُ	شَمَالَا	الكامل	الأخطل	٢٢٤
إِنَّا لَنَعْجَلُ	الْأَبْطَالَا	الكامل	الأخطل	٢٢٤
رَأَيْتُ الصَّالِحِينَ	سَلْسَبِيلَا	الوافر	عبد العزيز بن زرارة	٤٣٨
عَدَانِي أَنْ	قَلِيلَا	الوافر	أرطأة بن سُهَيْلَة	٧٤٣
ذَهَبَ السَّبَاعُ	وَحْيَالَا	الكامل	المرقش الأكبر	٤٣٨
أَنْتَ الْخَلِيفَةُ	تَنْكِيَلَا	الكامل	الراعي	٣٣٤
لَوْ شِئْتُ	غَلِيلَا	الكامل	جرير	٣٥٦
رَحَلْتُ سُمِيَّةً	بَدَا لَهَا	الكامل	الأعشى	٣٦٣
أَزْمَانٌ قَوْمِي	مَمِيلَا	الكامل	الراعي النميري	٤٤٤، ٤٠٧
حَتَّى وَرَدَنَ	وَبِيلَا	الكامل	الراعي	٦٢٥
كَذَبْتُكَ عَيْثُكَ	خِيَالَا	الكامل	الأخطل	٨٤٩
وَرَجَا الْأَخِيْطَلُ	لِينَالَا	الكامل	جرير	٨٦٨
وَلَا خَشَانُكَ	الْهَبَالَة	مجزوء الكامل	أسماء بن خارجة	٧٧٤
لَمْ يَبْقَ	وَالْجَلَا جَلَا	الرجز	—	٥٥٠

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
فَلَا أَرَى	حائلاً	الرجز	رؤبة	٦٣٣
نَعْلُهُ مِنْ	وَنَنْهَلُهُ	الرجز	أبو النجم	٨١٤
إِنَّ مُحَلًّا	مَهَلًا	المنسرح	الأعشى	٧٩٦، ٢١٥
وَأَذْكُرِي مَوْقِفِي	الرَّجَالًا	الخفيف	—	٤٢٣
قُلْتُ إِذْ	رَمَلًا	الخفيف	عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ	٨٦٥
قَدْ تَنْقَبْنَ	نُجَلًا	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٨٦٨
كَأَنَّ	مَالًا	المتقارب	أبو داود	١٩٩
سَاحِلُ نَفْسِي	وَأَمَّا لَهَا	المتقارب	للخنساء	٨٥٥

حرف اللام المضمومة

يَذْمُونَ لِلدُّنْيَا	تُعْلُ	الطويل	عبد الله بن همام	٦٢٣
أَلَا كُلُّ	زَائِلُ	الطويل	ليبيد	٥٦٨
أَرَى النَّاسَ	وَاسِلُ	الطويل	ليبيد	٥٧١
فَمَا زَالَتْ	أَشْكَلُ	الطويل	جرير	٦٥٤
سَرَى نَحْوَكُمْ	الْمُفْتَلُ	الطويل	جرير	٦٥٩
بَكَى دَوْبُلُ	دَوْبُلُ	الطويل	جرير	٦٥٩
رِقَابُ الْمَنَايَا	تَصَلَّصُلُ	الطويل	جرير	٦٥٨
إِنِّي لَأَمْنَحُكَ	لَأَمِيلُ	الطويل	—	٨٧٣
وَلَكِنَّ	أَعَزُّ	الطويل	أمية بن أبي الصلت	٢١٠
بِمَخْلَفَةٍ	سَبِيلُ	الطويل	—	٢١٧
فَلَا تَلْحَنِي	بَلَابُلُهُ	الطويل	—	٢٢٠
وَلَا تَحْرِمِ	سَائِلُهُ	الطويل	—	٢٠٦
وَإِنَّ لِسَانَ	لَدَلِيلُ	الطويل	مختلف فيه	٢٢٨
لَقَدْ بَسَمَلْتُ	الْمُبَسْمَلُ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٣٣٧
وَأَعْلَمُ عِلْمًا	ذَلِيلُ	الطويل	مختلف فيه	٣٥٨
وَإِنَّا لَقَوْمٌ	وَسَلُولُ	الطويل	السموأل بن عادية	٣٥٩
إِذَا نَظَرَ	أَقْبَلُ	الطويل	—	٤٥٠
وَمَا زَالَتْ	أَشْكَلُ	الطويل	جرير	٦٥٨

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
عَضِبْتُ إِلَى	مُسَلْسَلُ	الطويل	مربع بن وعوة	٧٨٨
وَنُغْزِرُ أَنْاسًا	فَنَقْتَلُ	الطويل	الأخطل	٨٢١
وَقَوْلِي إِذَا	الْمُنْخَلُ	الطويل	النَّمِرُ	٨٣٦
بَسَطْتُ لِبَاغِي	فُضُولُهَا	الطويل	لكثير عزة	٥٧٠
وَذِي رَحِمٍ	بِلَالُهَا	الطويل	عمرو بن البراء	٦٠٤
تُهَاضُ بَدَارٍ	خَيَالُهَا	الطويل	مختلف فيه	٨٥٤
وَمَا هَجَرْتُكَ	جَمَلُ	البيسيط	الراعي	٢٨٠
أَمَلْتُ خَيْرَكَ	الْأَمَلُ	البيسيط	الرَّاعِي	٢٨٢
فِي فِتْنَةٍ	وَيَنْتَعِلُ	البيسيط	الأعشى	٢٦٢
أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ	وَالْعَمَلُ	البيسيط	—	٣٠٣
السَّالِكُ	الْفُضْلُ	البيسيط	المنتخل الهذلي	٣٢٢
إِنِّي أَنَا ابْنُ	وَالْجَبَلُ	البيسيط	اللعين المنقري	٣٧٢
فَقُلْتُ لِلرَّكَبِ	قَبْلُ	البيسيط	القطامي	٥٩٢
أَتَنْتَهُونَ	وَالْفُتْلُ	البيسيط	الأعشى	٦٣٠
كَأَنَّهُ وَاضِحٌ	الْأَنَاصِيلُ	البيسيط	الأخطل	٣٩٢، ٣٣٣، ٣٠٣
٤٢٣، ٤١٣				
أَرْجُو وَأَمْلُ	تَنْوِيلُ	البيسيط	لكعب بن زهير	٣٦٨
وَلَى وَصْرَعَنَ	وَمَقْتُولُ	البيسيط	عبدة بن الطبيب	٧٧٧
تَرَاهُ الضَّبْعُ	وَتِيلُ	الوافر	مختلف فيه	٦٧٥
فَلَا وَأَبِيكَ	وَالصَّهِيلُ	الوافر	شمير بن الحارث	٧٧٧
إِنِّي لَأَمْنَحُكَ	لَأَمِيلُ	الكامل	الأحوص	٣١٣
يَجْتَابُهُ مِنْ	يَتَغَلَّعُلُ	الكامل	—	٤٢٥
وَلَقَدْ سَدَدْتُ	مِنْ عَلُ	الكامل	الفرزدق	٤٢٥
إِنَّ الَّذِي	وَأَطُولُ	الكامل	الفرزدق	٦٨٠
لِعَزَّةَ	خَلَلُ	الهمزج	لكثير	٤٧٥، ٤٦٣
٧٣٠، ٥٠١				
لَمِنْ زُحْلُوقَةٍ	تَنْهَلُ	الهمزج	امرؤ القيس	٧٣٦

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
ما لك	رَمْلَةٌ	الرجز	—	٥٤٦
حرف اللام المكسورة				
أَنَا الْبَطْلُ	مِثْلِي	الطويل	الفرزدق	٨٦٥، ٨٠٤
وَقَدْ أَذْرَكْتَنِي	عُزْلٍ	الطويل	جويرية بن زيد	٨٣٢
فليتَ	نَاعِمِي بِالِ	الطويل	عدي بن زيد	٢١١
أَلَا أَنْعَمَ	الخالِ	الطويل	لامرئ القيس	٢٩٧
أَلَا رُبَّ	تِمثالِ	الطويل	امرؤ القيس	٦٠٢
وَتَحَسَّبُ سَلَمِي	مُحلالِ	الطويل	امرؤ القيس	٧١٥
أَعْيَاشُ	فَاصْطَلِ	الطويل	حرير	٣١٠
رَأَى بَرْدَ	بِالْأَصَائِلِ	الطويل	—	٣٣٨
أَلَا زَعَمْتَ	أَمْثَالِي	الطويل	لامرئ القيس	٣٦٠
لَعَلَّكَ يَا	الْمُتَذَلِّلِ	الطويل	ذي الرُّمَّةِ	٤٧٤
أَلَا رُبَّ	جُلْجُلِ	الطويل	امرئ القيسِ	٥١٣
كَأَنَّ ثَبِيرًا	مُزَمِّلِ	الطويل	امرؤ القيس	٥٢٤
وَلَا عَيْبَ	النَّمْلِ	الطويل	مختلف فيه	٥٤٤
تَصُدُّ وَتُبْدِي	مُطْفَلِ	الطويل	امرؤ القيس	٥٩٣
وتضحى	تَفْضُلِ	الطويل	امرؤ القيس	٥٩٤
غَدَتِ مِنْ	مَجْهَلِ	الطويل	مُزاحم العُقَيْلِي	٥٩٦
قفأ نبك	فَحَوَمَلِ	الطويل	امرؤ القيس	٨١٧
فَمِثْلِكَ حُبْلَى	مُحَوَّلِ	الطويل	امرؤ القيسِ	٦١٠
أُرِيدُ	سَبِيلِ	الطويل	كثير	٣٢٨
فَقُولَا	عَوِيلِ	الطويل	عبد الله بن مسلم	٢٠٥
لم يمنع	أَوْقَالَ	البسيط	أبو قيس بن الأسلت	٦٨٧، ٤٠٢
كُمْنِيَّة	مَالِي	الوافر	زيد الخيل	٢٠٩
فَمَا لَكَ	بِالرَّجَالِ	الوافر	مِسْكِينُ	٤٤٢
لَوْرَدَ	الكمالِ	الوافر	ليبد بن ربيعة	٥٩٤
فَكُونُوا	الطُّحَالِ	الوافر	—	٤٣٣

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
كَلاَ الثَّقَلَيْنِ	السَّبَالِ	الوافر	—	٧٦٣، ٧٥٩
فَمَا الدُّنْيَا	مَالِ	الوافر	—	٨٣٤
لَقَدْ بَالَيْتُ	تُبَالِي	الوافر	زُهَيْرٌ	٨٣٩
أَبْنُو كَلِيبَ	كَعْقَالِ	الكامل	للفَرَزْدَقِ	٤٧٤
أَمْ لَا سَبِيلَ	السُّلَسِلِ	الكامل	أَبُو كَبِيرٍ	٥٨٩
أَزْهَيْرَ	بِهِضَلِ	الكامل	أَبُو كَبِيرِ الهذلي	٦٠٩
وَتَرَى الذِّنِينَ	النَّمْلِ	الكامل	الحادرة	٦٨٣
فَإِذَا وَذَلِكَ	يُفْعَلِ	الكامل	كُثَيْرٌ	٨٠٨
فَإِذَا وَذَلِكَ	بِخَيَالِ	الكامل	تَمِيم بن مَقْبَل	٨٠٨
أَوْ تُصْبِحِي	المُوَلِّي	الرجز	مختلف فيه	٥٢٢
كَأَنَّ نَسَجَ	المُرْمَلِ	الرجز	رُؤْبَة أو العجاج	٥٢٤
وَمَنْهَلٍ	مَنْهَلِ	الرجز	مختلف فيه	٥٩٤
رَسْمَ دَارٍ	جَلَلَه	الرجز	جَمِيل بن مَعْمَر	٦١١
كَأَنَّ فِي	الإَيْلِ	الرجز	أَبُو النجم	٧٧٩
صُمَّ صَدَاهَا	السَّائِلِ	السريع	امرؤ القيس	٨٠٣
رُبَّ رَفْدٍ	أَقْتَالِ	الخفيف	الأعشى	٦٠١
رُبَّمَا تَكَرَّرَهُ	العِقَالِ	الخفيف	مختلف فيه	٦٠٧
مَا بُكَاءُ	سَوَالِي	الخفيف	الأعشى	٦١٩

حرف اللام الساكنة

رُبَّ ابْنِ	الكَسَلِ	الرجز	مختلف فيه	٤٠٠
إِنَّ الْفَقِيرَ	يَتَكَلَّ	الرجز	—	٤١٩
فَصَيِّرُوا	مَأْكُولَ	الرجز	مختلف فيه	٦٣٢
فَرَمَيْتُ	بِالْمُفْتَعَلِ	الرمَل	ليبيد بن ربيعة	٣٢٠
فَصَلَقْنَا فِي	بِالْثَّلِ	الرمَل	ليبيد بن ربيعة	٧٢٣
إِنَّ لِلْخَيْرِ	وَقَبْلَ	الرمَل	عبد الله بن الرُّبَيْرِي	٧٦٤، ٧٦٠
وَإِذَا جُوزِيتَ	الْجَمَلِ	الرمَل	ليبيد بن ربيعة	٧٩٦

حرف الميم المفتوحة

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
لعلِّي	يَتَنَدَّمَا	الطويل	ثابت قطنة	٢١٤
هما سيِّدانَا	غَنَمَاهُمَا	الطويل	أبو أُسَيْدَةَ الدُّبَيْرِي	٣٧٥
وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ	تَكَرَّمَا	الطويل	حَاتَمٌ	٤٢٧
وَلَا أَشْتُمُ	مُضْرِمَا	الطويل	حاتم	٤٣٠
أَلَا طَرَقَتْ	وإِكَامَا	الطويل	—	٤٣٧
فَذَلِكَ إِنِّ	فَرَبَّمَا	الطويل	مختلف فيه	٦٠٧
أَلَا لِيَتَنِي	مُحَرَّمَا	طويل	—	٢٠٣
فَأَبْلَغُ بَلِيدًا	المُعَلَّمَا	الطويل	الحُصَيْن بن الحُمَام	٧٢٤
وَأَيُّ خَمِيسٍ	دَمَا	الطويل	طرفة بن العبد	٨٣٣
أَدُّوا الَّتِي	حَكَّامَا	البسيط	أبو مُكْنَعَت	٥١١
مَهَامَهَا	وَالْبُومَا	البسيط	الأسود بن يعفر	٥٢٩
سَمِعْتُ	حَمَامَا	الوافر	جرير	٣٣٩
مُطَوَّقَةً	اسْتَقَامَا	الوافر	جرير	٣٣٩
كَلَا يَوْمِي	لِمَامَا	الوافر	جرير	٧٦٣، ٧٥٨
لَعَلَّكَ مَيِّتٌ	مَقَامَا	الوافر	صخر الغي	٨٥٤
فَمَتَى أَلَاقُكُمْ	مُعَلَّمَا	الكامل	قرواش بن حَوْط	٤٢٩
مَتَى تَقُولُ	وَقَاسِمَا	الرجز	هدبة بن خشرم	٣٦٢
فَهِيَ تَرْتِي	وَابْنَامَا	الرجز	—	٧٤٤
وَأَيُّ عَبْدٍ	أَلَّمَا	الرجز	مختلف فيه	٨٣٣
لَمَّا رَأَتْ	لَا مَهَا	السريع	عمرو بن قميئة	٢١٧، ٤٠٠
				٧١١، ٤٧٦
الحمدُ لله	ظَلَّمَا	المنسرح	مختلف فيه	٣٦٠
نُودِي قِيلَ	مَا زَعَمَا	المنسرح	مختلف فيه	٣٦٠
ذَاكَ خَلِيلِي	وَأَمْسَلَمَه	المنسرح	بحير بن عنمة الطائي	٨٤٤
فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ	أَيَّنَمَا	المتقارب	النمر بن تولب	٦٠٨
سَأَلْتُ رَبِيعَةَ	لِمَه	المتقارب	—	٨٢٥
سَقَّتْهُ الرِّوَاعِدُ	يَعْدَمَا	المتقارب	النَّمر بن تولب	٨٥٢

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
حرف الميم المضمومة				
وَعَلَّقْتُ لَيْلَى	حَجَمُ	الطويل	قيس بن الملوح	٤٤٩
وَلَيْدَيْنِ نَرْعَى	الْبُهْمُ	الطويل	قيس بن الملوح	٤٤٩
فَأُقْسِمُ أَنْ	مُظْلِمُ	الطويل	المسيب بن علس	٨٦٧
لَقَدْ كَانَ	سَائِمُ	الطويل	الأعشى	٧٨٢
أبا مالكٍ	لائمُ	الطويل	مختلف فيه	٨٥٠
تَحَلَّلُ	حَالِمُ	الطويل	مختلف فيه	٢٥٤
ألا يا	كرِئِمُ	الطويل	مختلف فيه	٢٢٤
فَرَطْنِ فلا	عَلَسِمُ	الطويل	مُزاحم العُقيليِّ	٢٨٠
لَقَدْ رُزِئْتُ	يَضِيْمُهَا	الطويل	سمعان بن مُسيكة	٦٠٦
فإنَّ بَنِي	نُجُومُهَا	الطويل	مختلف فيه	٤١٤
أُنِيخْتُ	بُغَامُهَا	الطويل	ذو الرمة	٥٥٥
مُورَثُ المجدِ	سَاءَمُ	البيسيط	زُهَيْر	٨٣٤
هَلْ مَا عَلِمْتُ	مَصْرُومُ	البيسيط	عَلَقَمَةُ بْنُ عَبْدِةَ	٨٤٢
أَمْ هَلْ	مَشْكُومُ	البيسيط	عَلَقَمَةُ بْنُ عَبْدِةَ	٨٤٢
لم أَدْرِ	مَزْمُومُ	البيسيط	عَلَقَمَةُ بْنُ عَبْدِةَ	٨٥١
إِنَّ الخليفةَ	الخَوَاتِيمُ	البيسيط	جرير	٢٣٥
سلامك	الذُّمُومُ	الوافر	أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصلتِ	٢٨٥
تمرُّونَ	حَرَامُ	الوافر	جرير	٣٣٣
لَقَدْ وَلَدَ	وَشَامُ	الوافر	جرير	٦٨٨
ألا يا	السَّلامُ	الوافر	الأحوص	٨٠١
فلا لَعُوْ	مُقِيمُ	الوافر	-	٢٨٤
حَتَّى تَهَجَّرَ	المُظْلُومُ	الكامل	ليبيدُ	٧٤٩، ٢٥٠
عَهْدِي بها	وَنِدَامُ	الكامل	ليبيد بن ربيعة	٧٤٩
ولقد	سَهَامُهَا	الكامل	ليبيد بن ربيعة	٣٤٥
غُلْبَ تَشَدَّرُ	أَقْدَامُهَا	الكامل	ليبيد بن ربيعة	٦٢٠
فَعَدَّتْ كَلَا	وَأَمَامُهَا	الكامل	ليبيد بن ربيعة	٤١٩

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
وَلَقَدْ حَمِيتُ	لجأؤها	الكامل	ليبد بن ربيعة	٤٢١
أُغْلِي السِّبَاءَ	ختامها	الكامل	ليبد	٨١٥
بَلْ بَلَدٌ	وَجَهْرُمَةٌ	الرجز	رؤبة	٦١١
لَا تَشْتُمِ	تُشْتَمُ	الرجز	لرؤبة	٦٣٤
إِنَّمَا أَنْتَ	نَعْدَمَةٌ	الرجز		٧١٨
وَأُمُّهُمْ خَيْرَةٌ	وَالْأَتَمُ	المنسرح	الجميح الأسدي	٦٧٦

حرف الميم المكسورة

وإنَّ غداً	بالأزَمِ	الطويل	أبو خراش	٤١٠
طَوِيلٌ مِثْلٌ	الجَرَمِ	الطويل	عمر بن عمار	٥٠٦، ٤٥٦
لعمري أبي	لَحْمِ	الطويل	أبو خراش	٨٠٩
ولحم امرئ	البَكَمِ	الطويل	أبو خراش	٨٠٩
فلَوْ كُنْتُ	بِسْلَمِ	الطويل	الأعشى	٥٠٢
وَلَمَّا تَصَافَتَا	الجُرَاضِمِ	الطويل	الفرزدق	٧٩٢
وإنَّ حراماً	الخضارمِ	الطويل	الفرزدق	٢٠١
تناوَلْتُهُ	وَلِلْفَمِ	الطويل	—	٦٢٤
وَقَدْ مَاتَ	وَحَاتَمِ	الطويل	الفرزدق	٧١١، ٦٧٦
وإني رأيت	مُسَهَّمِ	الطويل	أوس بن حجر	٦٧٧
وإِلَّا فَمِنْ	أَعَاظِمِ	الطويل	—	٦٨٠
وَلَا يَشْعُرُ الرُّمَحُ	الْمُتَظَلِّمِ	الطويل	للنابغة الجعدي	٧٢٦
كَلَّا أَحْوَيْنَا	عَرَمَرَمِ	الطويل	بعض بني أسد	٧٥٧
فَأَلَقْتُ قِنَاعاً	وَمِعْصَمِ	الطويل	أبو حية النميري	٧٧٥
عَلَى حَالَةٍ	حَاتَمِ	الطويل	الفرزدق	٧٨٧، ٧٧٩
كَأَنَّا عَلَى	بِسَهَامِ	الطويل	ذو الرمة	٨٠٥
جنوبٌ ذَوَتْ	صِيَامِ	الطويل	ذو الرمة	٨٠٥
حيرانَ يَرْكَبُ	مُنْهَزِمِ	البيسيط	ساعدة بن جُوَيْة	٧٨٧
سَائِلُ فَوَارِسَ	الْأَكَمِ	البيسيط	زيد الخيل	٨٤١
يَا لَيْتَ	نَدَمِ	البيسيط	ساعدة بن جُوَيْة	٨٤٣

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
ندمتُ	عِكمِ	الوافر	الخطيئة	٢٠٤
أَلَسْتُمْ	الخيَامِ	الوافر	الفرزدق - جرير	٢٠٦
أبي الإسلامِ	تَمِيمِ	الوافر	مختلف فيه	٢٩٤، ٢٩٠
إذا بَعْضُ	اليتيمِ	الوافر	جرير	٤٠٧
مِنَا أَنْ	الظَّلَامِ	الوافر	لبعض قُضاعة	٥٨٥
وإنَّهُما	الحَوَامِي	الوافر	معقل بن خويلد	٦١٦
فكيف إذا	كَرامِ	الوافر	الفرزدق	٦٧٩
عُوجَا	حُذَامِ	الكامل	امرؤ القيس	٢٣٩، ٢٠٦
وَوَطِئْنَا	الهَرَمِ	الكامل	مختلف فيه	٣١٢
ولقد نزلتِ	المُكْرَمِ	الكامل	عنتره بن شداد	٣٤٧
شَطَطَتْ مَزَارِ	مَخْرَمِ	الكامل	عنتره بن شداد	٥٠٠
لَعَبَتْ بِهَا	المُتَهَدَّمِ	الكامل	بشر بن أبي حازم	٥٢٢
يا جَارَ نَضْلَةٍ	هَدَمِ	الكامل	الجميح الأسدي	٥٦٧
حاشا أبي	وَالشَّتَمِ	الكامل	الجميح الأسدي	٥٦٣
فِيهَا اثْنَانِ	الْأَسْحَمِ	الكامل	لعنتره بن شداد	٧٠٠
حَتَّى خَصَبَتْ	لجَامِي	الكامل	قطري بن الفجاءة	٨٢٨
لو قلتِ	وَمِيسَمِ	الرجز	مختلف فيه	٥٥٠
النَّاسُ عِنْدِي	وَالتَّامِّي	الرجز	رؤبة	٧٢٩
مَاوِيَّ يَا	بِالمِيسَمِ	السريع	ضمرة بن أبي ضمرة	٦٠٩
مَا خِلْتَنِي	الْأَلَمِ	المنسرح	—	٣٧١
وَلَا يَخِيمُ	كَرَمَةٍ	المنسرح	من شعراء حمير	٤٣٠
كَيْفَ أَصْبَحَتْ	الكَرِيمِ	الخفيف	—	٨١٠

حرف الميم الساكنة

فيوماً	السَّلَمِ	الطويل	مختلف فيه	١٩٨
وَكَذَاكَ لَا	بِدَائِمِ	مجزوء الكامل	مختلف فيه	٢٧٢
كم نعمة	كَمْ وَكَمْ	مجزوء الكامل	—	٧٣٩، ٣٠٩
وَلَمْ يُضِعْ	الْوَضَمِ	الرجز	العجاج	٣٢٣

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
فَتَعَدَّيْتُ	زَعَمَ	الرملي	المثقب	٣٤٦
كَلَّتْ	وَنَعَمَ	الرملي	—	٧٦٢
خَيْرُ حَيٍّ	عَمَ	الرملي	طرفة بن العبد	٧٦٧

حرف النون المفتوحة

ولا يَنْطِقُ	سَوَاتِنَا	الطويل	المرَّار بن سلامة	٤٢٠
ها إِنَّ ذَا	الكوانينا	البيسيط	مسهر بن عمرو	٣٩٩
مَا بِالْمَدِينَةِ	مَرَوَانَا	البيسيط	الفرزدق	٥٥٥
كَأَنَّ رَبَّكَ	إِنْسَانَا	البيسيط	قُرَيْط بن أَنَيْف	٥٥٨
ثُمَّتَ نَجَّيْتَهُمْ	النُّونَا	البيسيط	عمران بن حطان	٦٦٧
يَا رَبَّ	وَحَرَمَانَا	البيسيط	جرير	٦٦٩
فَمَا إِنَّ	آخِرِينَا	الوافر		٢٥٧
أَجْهَالًا	مُتَجَاهِلِينَا	الوافر	الْكُمَيْت بن زيد	٣٦٢
صَدَدَتِ الْكَأْسُ	الْيَمِينَا	الوافر	عمرو بن كلثوم	٤٢٠
إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ	وَالْعِيُونَا	الوافر	الراعي النميري	٤٤٠
تَوَلَّوْا	أَكْتَعِينَا	الوافر	أَعَشَى بَنِي رَبِيعَةَ	٧٥٥
فَإِنَّ اللَّهَ	كَلَانَا	الوافر	النَّمِر بن تَوَلَّب	٧٦٣
أَمَّا الرَّحِيلُ	تَجَمَّعُنَا	الكاملي	عمر بن أبي ربيعة	٣٦٢
بَكَرَ	وَأَلْوُمُهُنَّ	مجزوء الكامل	عبد الله بن قيس	٢٤٢
وَيُقْلَنَ	إِنَّهُ	مجزوء الكامل	عبد الله بن قيس	٢٤٣
هَلَّا سَأَلْتُ	أَيْنَ أَيْنَا	مجزوء الكامل	عبيد بن الأبرص	٧٣٩، ٣٠٩
قَالَ جَوَارِي	إِسْمَاعِينَا	الرجز	بعض بني نَمِير	٣٦٤
يَا خَيْرَ	وَعُضْبَانَا	المنسرح	أبو عبد الرحمن العتيبي	٦٨٢
فَأَصْبَحْنَ	يَمِينَا	المتقارب	الهُذَلِيُّ	٨١٠
فَرَامَتْ بِنَا	حُزُونَا	المتقارب	الهُذَلِيُّ	٨١٠

حرف النون المضمومة

على كالخنيف	أُجُونُ	الطويل	مختلف فيه	٦٢٨
أَمَرَّتْ مِنْ	يُعِينُهَا	الطويل	—	٧٠١

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
أَظُنُّ لَا	الْبَسَاتِينُ	البسيط	—	٣٤٤
عَلَامٌ يُعْبِدُنِي	وَعَبْدَانُ	البسيط	الفرزدق	٧٢٩
دَاوَيْتُ مَيِّنَ	الْقَعْدَانُ	الكامل	—	٦٦٢
وطعن	مَلَانُ	الهمزج	الفنيد الزماني	٤٥٢
حرف النون المكسورة				
طِفْنُ	الكنائن	الطويل	الطرمّاح	٢١٩
سَرَيْتُ بِهِم	بِأَرْسَانِ	الطويل	امرؤ القيس	٦٥٥
عَلَا زَيْدُنَا	يَمَانِ	الطويل	رجلٌ من طيئ	٦٨٦
فَلَوْ أَنَّ طَبِيبَ	شَفِيَانِي	الطويل	عروة بن حزام	٧١٢
وَتَبَسُّمُ عَنْ	لَهُ نَدِ	الطويل	طرفة بن العبد	٧١٥
رُوَيْدَ بَنِي	سَفَوَانِ	الطويل	الودّاك بن ثميل	٧٨٩
ثُلَاثُوا جِيَادًا	الْمُتَدَانِي	الطويل	الودّاك بن ثميل	٧٩٠
لَعَمْرُكَ مَا	بِثْمَانِ	الطويل	عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ	٨٤٩
لَا هَ ابْنُ عَمِّكَ	فَتَحْزُونِي	البسيط	ذو الإصبع	٥٩٣
أَمْ كَيْفَ	بِالْبَلَنِ	البسيط	أُفْنُونُ بْنُ صَرِيمٍ	٨٤١، ٦٥٦
أَلَا يَا	تَلْدُنِي	الوافر	النمر بن تولب	٢٠٢
تَرَاهُ	فَلَيْبِي	الوافر	عمرو بن معديكرب	٢٠٩
إِذَا حَاوَلْتُ	مَنِّي	الوافر	النابعة الذبياني	٥٣٥
وَكُلُّ أَخٍ	الْفَرْقَدَانِ	الوافر	مختلف فيه	٥٥٣، ٥٤٣
كَأَنَّ حُمُولَهُمْ	يَتَطَارَدَانِ	الوافر	—	٧٢٢
دَرَسَ الْمَنَا	فَالسُّوبَانِ	الكامل	للبيد بن ربيعة	٨٥٣
وَوَجْهٍ	حُقَّانِ	الهمزج	—	١٩٧
تَرُدُّ	الْعُيُونِ	الرجز	—	٤٦٧
يَا دَارَ	الْبَحْدَنِ	الرجز	رؤبة	٧٩٩
فِيكَ الْمَهَا	وَمُشْدَنِ	الرجز	رؤبة	٧٩٩
إِنَّ عَمْرًا	الْأَحْزَانِ	الخفيف	—	٢١٨

حرف النون الساكنة

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
قُلْتُ	لِيْ إِنْ	الكامل	—	٢٤٣
أُنْشِدُ	الألوانُ	الرجز	—	٣٥٥
وَصَالِيَات	يُؤْتَيْنُ	الرجز	خطام المجاشعي	٦٣٢
ذَوْدُ ثَلَاثُ	وَنَابَانُ	الرجز	—	٧٢٢
أنا أبو	الأحيانُ	السريع	بعض بني أسد	٤٢٢
وُبَيِّتُ	الْيَمَنُ	المتقارب	الأعشى	٣٤٧
أَصَافُوا إِلَيْهِ	يُجَنُّ	المتقارب	للأعشى	٣٦٣

حرف الهاء المفتوحة

إذا رضيت	رضاهَا	الوافر	القحيف العقيلي	٦٠٤ ، ٥٩٦
أمرُّ على	سِوَاهَا	الوافر	العباس بن مرداس	٨٧٤
فَعَلَفْتُهَا	عِينَاهَا	الكامل	من بني أسد	٤٣٩
أَلْقَى الصَّحِيفَةَ	أَلْقَاهَا	الكامل	—	٦٥٦ ، ٦٥٤

حرف الهاء المضمومة

على أَنِّي	قَلَاهُ	الوافر	الهُذَلِيُّ	٤٠٥
أَنْعَتُ عَيْرِي	لُونَاهُمَا	الرجز	—	٧٥٩
بينما نحنُ	أَنِيهِ	الخفيف		٢٦٠

حرف الواو المكسورة

جمعتُ وبُخلاً	بُمرَعَوِي	الطويل	يزيد بن الحكم	٨٠١ ، ٤٣٥
---------------	------------	--------	---------------	-----------

حرف الألف اللينة

فَأَوْمَأْتُ	فَتَى	الطويل	الراعي	٧٠٣
--------------	-------	--------	--------	-----

حرف الياء المفتوحة

أَتَيْنَاكَ	دَاعِيَا	الطويل	للفرزدي	٢٠٣
وأَخْرَجُ	خَالِيَا	الطويل	مختلف فيه	٢٠٩
فيا لَيْتَ	الْخَوَالِيَا	الطويل	—	٢٣٦
هِيَ الدَّارُ	لِيَالِيَا	الطويل	ذو الرمة	٢٩٥
فَجَالَ عَلَى	يَمَانِيَا	الطويل	سحيم	٣٧١
وإنَّ الذي	كَمَا هِيَا	الطويل	جزء بن كليب	٣٧٩

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
جُنُونًا بِهَا	وَبَادِيَا	الطويل	مختلف فيه	٤٦١
وَلَسْتُ مُقَرَّأً	وَوَحَالِيَا	الطويل	—	٧٣١
أَذَا الْعَرْشِ	قَاضِيَا	الطويل	جَرِير	٤٦٣
عَلَيَّ إِذَا	حَافِيَا	الطويل	المجنون	٤٧٩
يُطَالِبُنِي	ثَمَانِيَا	الطويل	عروة بن حزام	٥٥٠
فَيَصْبِحُ	العَوَارِيَا	الطويل	—	٥٦٠
عَمِيرَةٌ وَدَّعَ	نَاهِيَا	الطويل	سُحَيْمٌ	٦١٥
تَبَعَى ابْنُ	لِيَالِيَا	الطويل	لجزء بن كليب	٦٢٣
أَرَانِي إِذَا	غَادِيَا	الطويل	مختلف فيه	٨٢٣، ٦٥٥
وَلَسْتُ مُقَرَّأً	وَوَحَالِيَا	الطويل	—	٧٠١
عَمِيرَةٌ وَدَّعَ	نَاهِيَا	الطويل	سُحَيْم	٨١٢
فَقُلْتُ الْبَنَّا	غِيَابِيَا	الطويل	ابن أحمر	٨٣٠
أَلَا لَيْتَ	كَمَا هِيَا	الطويل	مالك بن الربيع	٨٥٠
أَلْفِينَا	ذَا وَاقِيَه	السريع	عمرو بن مقلط	٧١٢
إِنَّمَا تَقْتُلُ	كَمِيَا	الخفيف	عمرو بن الإطناية	٢٥٥
أَبْلَغِ	عَلِيَا	الخفيف	عمرو بن الإطناية	٢٥٥
ضَاحِكًا مَا	عَلِيَا	الخفيف	—	٤٧٠

حرف الياء المضمومة

وَبَلَدَ	إِنْسِي	الرجز	العجاج	٥٧٥
أَطْرَبًا	فَنَسْرِي	الرجز	العجاج	٨٤٤، ٨٢٧
أَدَانَ وَأَنْبَاهُ	وَفِي	المتقارب	أبو ذؤيب	٣٧٧
فَلَمْ يَبْقَ	وَالنَّوِي	المتقارب	أبو ذؤيب	٤٢١

حرف الياء المكسورة

يَتَرْمُكَنَّ	الدَّوِي	الرجز	أبو النجم	٧٣١
دَعَوْتُ فَتَى	شَمَرْدَلِي	الوافر	رَجُلٌ مِنْ أَسَدٍ	٧٨٧، ٧٧٨
لَا هَيْشَمَ	لِلْمَطِي	الرجز	—	٢٦٩
عُشْنَا	الكَرَكِي	الرجز	أبو النجم	٧٧٤، ٧٣٢

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
			حرف الياء الساكنة	
ألم تكن	المَطِي	الرجز	—	٢٣٢ ، ٢٣٠

أنصاف الأبيات

٧٤٨	إِنَّ الْخَلِيطَ بَانَ أَجْمَعُهُ
٤٦٦	وَقَدْ فَرَّ عَمْرُو هَارِباً مِنْ مَنِيَّةٍ
٨٥٦	أَمَّا تُغَالِي وَأَمَّا هَاجَهُمْ فَزَعٌ
٤٦٠	يَا عَيْنُ جُودِي بِدَمْعٍ مِنْكَ مَجْهُودَا
٢٣٣	وَلَكِنِّي مِنْ حَبِّهَا لَعَمِيْدُ
٥٥٧	فَلَمْ يَيْقَ سَوَى هَامِدٍ
٦٣٣	فِيهَا كَهَنٌ تُبَاعُ بُوْعاً يَبِيْنًا

٥٥- فهرس الأعلام

٥٣٤	أبي بن كعب
٥٩٩، ٥٥١	الأحمر
٢٧٨	ابن أحمر الكناني
٦٣٣	الأخطل
٢٦٣، ٢٥٤، ٢٦٠، ٢٥٢، ٢٣٩، ٢٤٥، ٢٣٧، ٢١٢، ٢١٦، ٢٣٣	الأحفش
٣٢٦، ٣١٦، ٢٩٢، ٣٠٥، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٧٨، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٦٧	
٣٧٢، ٣٦٦، ٣٦٥، ٣٦٠، ٣٥٩، ٣٥٧، ٣٥٥، ٣٤١، ٣٣٠	
٤٨٦، ٤٦٦، ٤٥٩، ٤٤٦، ٤٢٢، ٤٠٧، ٤٠٤، ٣٩٠، ٣٧٦	
٥٤٥، ٥٤٤، ٥٤٢، ٥٣١، ٥١٦، ٥٠٤، ٥٠٢، ٤٩٥، ٤٩٤	
٦١٧، ٦١٦، ٦١٤، ٥٨٦، ٥٨١، ٥٦٢، ٥٥٨، ٥٥٢، ٥٤٩	
٦٧٤، ٦٦٤، ٦٦٣، ٦٦٢، ٦٥٧، ٦٣٤، ٦٣٠، ٦٢٩، ٦٢٦	
٧٣٨، ٧٣٣، ٧١٦، ٧١٤، ٧١٢، ٦٩٧، ٦٩٤، ٦٨٧، ٦٧٩	
٧٩١، ٧٨٧، ٧٧٤، ٧٤٨، ٧٤١	
٨٣٤	إسماعيل بن إسحاق (القاضي)
٨١٢، ٧٢٧، ٥٦٣	الأسود بن يعفر
٣٣٥	أسيد بن حضير
٨١٦	الأصمعي
٣٥٤	الأعشى
٥٣٤	الأعمش
٧٧٧، ٤٩٤	الإمام الشافعي
٣٤٩، ٢٦١	الإمام أبو حنيفة
٥٨٨	امرؤ القيس
٣٥١، ٢٧٩	أمية بن أبي الصلت
٥٤٧، ٧٩٩، ٨٢٢	ابن الأنباري

٢٧٤	أنس بن العباس
٣٣٥	أنس بن مالك رضي الله عنه
٨٠١	أوس بن حجر
٥٠٥، ٣٠٩	بشر بن أبي خازم
٧٧٨، ٦٧١، ٦٠٨، ٤٥٦، ٣٧١	ثعلب
٣٥٣	الجاحظ
٢٩٢، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٦٨، ٤٢٤، ٤٨٧، ٧٣١	الجرمي
٣٦٢، ٤٥٠، ٧٠٩، ٣٤٩، ٢٧٧	جرير
٥٤٨	الجميح الأسدي
	ابن جني = عثمان
٤٥٢، ٤١٨	حاتم الطائي
٦٥٠	حسان بن ثابت رضي الله عنه
٧٨١، ٥٩١، ١٩٩	الحسن البصري
٤٩١	الحطيئة
٧٣٠	حمزة
٥٣٤	ابن خالويه
٧٧٥	أبو خراش الهذلي
٧٠٥	الخرنق بنت هفان
٥٤٢، ٦٧٨، ٤٦٦، ٤٤٦، ٣٢١، ٣٨٦، ٢٣٨، ٣٢٠، ١٩٥، ٢٣٤	الخليل بن أحمد
	٧٠٧، ٦٧٩
٧٨٩، ٧٦٢	ابن درستويه
٥٨٧، ٢٢٨	ابن دريد
٣٨٣، ٥٧٦	أبو ذؤيب الهذلي
٥٧٩، ٤٦١، ٤٤٩	ذو الرمة
٦٠٩، ٧٢٩، ٦٠٤، ٥٨٢	رؤبة بن العجاج
٤٣١، ٣٨٧، ٢٧٧	الراعي النميري

٧٧٨	الربعي
٥٩٢	رفاعة بن رافع رضي الله عنه
٦٠٨	الرماح
٤١٩، ٣٧٠، ٢٦٩، ٢٦٣	الرماني
١٩٣	ابن الزبير رضي الله عنه
٣٣٤، ٣٠٦، ٣١٥، ٣١٣، ٣٠٥، ٢٦٣، ٢٣٧، ٢٢٦، ٢٢٣	الزجاج
٣٥٤، ٣٩٠، ٤٣٢، ٤٤٤، ٤٧٣، ٥٠٠، ٥٢٥، ٦٢٦، ٧٧٧	
٨٣٤، ٨٣٣، ٨٢٣، ٧٨٤، ٨٢٠	
٣٥١، ١٩٥	الزجاجي
٨٠٤، ٧٩٨	زهير بن أبي سلمى
٨٠٣، ٥٥٠، ٧٧٧، ٢٠٦، ٥٤٦	أبو زيد
٧٥٤	ساعدة بن جؤية
٧٧٨	سحيم عبد بني الحسحاس
٤٩٨، ٤٥٨، ٣٩٢، ٣٩٠، ٣٦٨، ٢٩٧، ٢٣٧، ٢١٥، ٢٠٤	ابن السراج
٥٥٣، ٥٥٥، ٥٨٤، ٦٣٢، ٦٤٦، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٩١، ٦٩٩	
٧٦٤، ٧٧٢	
٦٣٦، ٦٢١، ٥٣٨، ٥١٣، ٥٠٢، ٣٣٤، ٤٣٢، ٢٦٧، ٢٩٦	أبو سعيد السيرافي
٢٢٧، ٥٩٩	سعيد بن جبير
٥٢٧، ٧٦٣	ابن السكيت
٢٠٣، ٢٣٤، ٢٢٣، ٢٤٦، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٣	سيويو
٢٥٦، ٢٦٠، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٨٥	
٢٩٦، ٢٨٩، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥	
٣١٦، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٩، ٣٥٥	
٣٥٧، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧٠، ٥١٣، ٣٧١، ٣٩٩	
٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٦، ٤١١، ٤١٩، ٤٢٤، ٤٣٠، ٤٤٣، ٤٤٤	
٤٤٥، ٤٤٦، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٦، ٤٨٢، ٤٨٣	

سيويه

٤٩ ، ٥١١ ، ٥١٤ ، ٥٢٠ ، ٥٢٧ ، ٥٣٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ،
 ٥٥٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٧٢ ، ٥٧٩ ، ٥٩٥ ، ٦٠٤ ، ٦٠٩ ،
 ٦١٨ ، ٦٢٥ ، ٦٣٠ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٥٤ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ،
 ٦٦٤ ، ٦٦٩ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٨ ، ٦٨٠ ، ٦٨٥ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ،
 ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧١٠ ، ٧١٤ ، ٧٢٨ ، ٧٣٠ ، ٧٤١ ،
 ٧٦٠ ، ٧٧٢ ، ٧٨٧ ، ٨٠٤ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨٢٠ ، ٨١٧ ، ٨٢٢ ،

٨٢٨ ، ٨٣٠ ، ٨٣٣

٣٣٦

ابن سيرين

٥٩١

الشعبي

٢٧٤

شقراڻ مولى سلامان

٥٧٦

الشمّاخ

٥٧٧

صخر الغي الهذلي

٣١٦

الضحّاك بن سفيان

٦٩٧ ، ٢٢١

أبو طالب العبدى

٨٢٩

طرفة بن العبد

٣٤٥

طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه

٣٨٥

ابن عامر

٣٣٥

عباد بن بشر رضي الله عنه

٧٧٨ ، ٧٥٨ ، ٦٣٥

عبد الله بن عباس رضي الله عنه

٦٢٢

عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

٣٣٦

عبدة السلمي (عبيدة السلمي)

٥٥١

أبو عبيد القاسم بن سلام

٥٩٩

أبو عبيدة معمر بن المثنى

٢٢٨

أبو عثمان الأشداني

٨٠٨

عثمان بن عفان رضي الله عنه

٤٥٤

العجاج

٥٦١

العلاء بن الحضرمي رضي الله عنه

٨٠٦

علقمة بن عبدة

١٩٦، ٢٠٦، ١٩٩، ٢١٠، ٢٣٤، ٢١٤، ٢٥٤، ٢٣٧، ٢٥٥، ٢٥٨،

أبو علي الفارسي

٢٦٣، ٢٦٨، ٢٨٣، ٢٧٣، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٤٨، ٢٩٧، ٣٥٣،

٣٧٨، ٣٥٤، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٥،

٤٤٨، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٦٧، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩٧،

٥٦٩، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٩١، ٦٠٠، ٦٠٩، ٦١١، ٦٢٢، ٦٤١،

٦٤٩، ٦٥٢، ٦٥٦، ٦٦٩، ٦٨٤، ٧١٦، ٧٣١، ٧٣٣، ٧٤٠،

٧٦١، ٧٦٣، ٧٦٥، ٧٧٠، ٨٠٣، ٨٢٢، ٨١٧، ٨٢٣، ٨٢٤،

٨٢٩، ٨٣٣

٥٩٢

علي بن أبي طالب رضي الله عنه

٨١٢

عمر بن أبي ربيعة

٧٧٨، ٣٤٥

عمر بن الخطاب رضي الله عنه

١٩٩

عمر بن عبد العزيز

٧٢٠، ٣٨٦

أبو عمرو بن العلاء

٤٧١

غاسل بن غزية الهذلي

٢٢٠، ٢٢٧، ٢٢٣، ٢٤٠، ٢٩٧، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٩٢،

أبو الفتح عثمان بن

٤١١، ٤١٧، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٩، ٤٥٤، ٤٦٤، ٤٩٣، ٤٩٤،

جني

٥٥٩، ٥٩٠، ٥٩٦، ٦١٣، ٦١٥، ٦١٦، ٦٢٣، ٧٢٤، ٧٤٠،

٧٦٥، ٨٠٧، ٨٣١، ٨١١، ٨٣٥

٢٠١، ١٩٢، ٢٠٣، ٢١٣، ٢١٥، ٢٤٥، ٢٢٣، ٢٥٤، ٢٩٤، ٢٦٥،

الفراء

٣١٨، ٣٣٩، ٣٧١، ٣٤٦، ٤٠٤، ٤٤١، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦،

٤٥٧، ٤٦٠، ٤٩٥، ٥٠٠، ٥٣١، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٩٦، ٦٠١،

٧٢٤، ٧٨٨، ٧٦٣، ٨١٩، ٨٢٣

٢٨١، ٢٧٠، ٤٦٠، ٤٦٧، ٦٣٣، ٥٨٢، ٧٥٨،

الفرزدق

٤٣٩	الفند الزماني
٥٤٤	ابن قتيبة (القتبي)
٨١٨ ، ٢٢٧	قطرب
٨١٩	أبو القمقام
٧٨٨	أبو كبير الهذلي
٧٧٤	كثير عزة
١٩٣ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١١ ، ٢٢٩ ، ٢٢٠ ، ٢٤٤ ، ٢٣٨ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٦٥ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٣٧١ ، ٣٧٧ ، ٤٤٠ ، ٤٥٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٢ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٩٦ ، ٦٢٣ ، ٦٨١ ، ٧٣ ، ٨٠٣ ، ٨٢٣	الكسائي
٥٦١	كسرى
٤٢٤	كعب بن جعيل
٥٢٧	كعب بن مالك رضي الله عنه
٥٢٩ ، ٤٣٥	الكميت بن زيد
٧٩٦ ، ٥٤١ ، ٧٢٤	ابن كيسان
٧٨٠ ، ٥٥١ ، ٢٤٧	لبيد بن ربيعة
٥٩٩ ، ٥٩٠	الليحياني
٣٦٢	اللعين المنقري
٢٥٨ ، ٣٦٥ ، ٢٦٣ ، ٣٦٦ ، ٤٠٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤١ ، ٤٦٧ ، ٤٨٢ ، ٥١٣ ، ٨٣٣ ، ٥١٤	المازني
٨١٣	مالك بن الريب
٢١٤ ، ١٩٥ ، ٢٣٠ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٥٧ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٨ ، ٣١١ ، ٣٢٠ ، ٣٣٤ ، ٣٧٠ ، ٣٩٠ ، ٣٩٩ ، ٤٣٠ ، ٤٤٤ ، ٤٥٥ ، ٤٨٢ ، ٤٩٩ ، ٥٢١ ، ٥٣٥ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٥ ، ٥٧٠ ، ٥٧٩ ، ٥٨٨ ، ٥٩١ ، ٥٩٩ ، ٦٠٣ ، ٦١٨ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٧٠٨ ، ٧٣٦ ، ٨١٩ ، ٧٣٧ ، ٨٣٣	المبرد
٨١٩	المتني

٦٣٥ ، ٢٥٧ ، ٥٩١	مجاهد بن جبر
٢٤٥	محمد بن سليمان الهاشمي
٧٣٠	مسافع العبسي
٤٣٠	مسكين الدارمي
٧١٣ ، ٢٢٣	المفضل بن سلمة
٣٢٢	ابن ميادة
٢١٢	ميرمان
٣٥١ ، ٢٤١ ، ٢٨١	النابعة الجعدي
٣٤٤	النابعة الذبياني
٦٣٥	نافع المدني
٨٠١ ، ٥٧٤	النمر بن تولب
٨٠٨	أبو هريرة رضي الله عنه
٦٧١ ، ٤٦٨ ، ٤٤٠ ، ٣٨٩ ، ٣١٩ ، ٣١٨	هشام الضرير
٦٣٥	يعقوب الحضرمي
٣٤٩	أبو يوسف (صاحب أبي حنيفة)
٥٩٩ ، ٦٩٨ ، ٥٢٥ ، ٤٤٤ ، ٤٠٥ ، ٣١٦ ، ٣٨٦ ، ٢٩٢ ، ٢٨١ ، ٢٢٧	يونس
٨٠٥ ، ٨٠٤ ، ٨٠٠ ، ٧٠٧	

٦- فهرس الكتب الواردة في المتن

٢٨٣	الإغفال
٣٥١	أمالى الزجاجي
٥٨٤	الإيضاح
٧٣٣	التذكرة
٨٣٣	التذكرة المهدبة (تهذيب التذكرة لابن جني)
٧١٣	تفسير القرآن للمفضل
٤٣٨	التمام
٥٩٦	الحدود للفراء
٣٥٨	الحماسة
٧٢٤	الخاطر (الخاطريات)
٥٥١	الزاهر
٢٦٧	شرح السيرافي
٣٥٤	الشيرازيات
٥٥١	الغريب المصنف
٢٣٥	القصریات
٨٢٠ ، ٧٢٨ ، ٦٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٦٢ ، ٣٤٩ ، ٢٩٨	الكتاب
٤٩٥ ، ٢٥٤	المسائل
٥٠٢	المسائل الصغيرة
٦٦٣ ، ٣٠٥ ، ٢٤٥ ، ٢١٩	المسائل الكبيرة
٧٧٧	معاني القرآن للزجاج
٤٩٩	المقتضب
٢٥٧	ما أغفل سيبويه (مسائل الغلط)

٦- قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- ائتلاف النصر في اختلاف نخاة الكوفة والبصرة. للزبيدي. تحقيق: د. طارق الجنابي. ط: ١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ.
- ٣- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة. لأبي عبد الله بن بطه. تحقيق: عثمان عبد الله آدم الأثيوبي. ط: ٢. السعودية: دار الراية للنشر، ١٤١٨هـ.
- ٤- إبراز المعاني من حرز الأماني. لأبي شامة. تحقيق: إبراهيم عطوة عوض. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي،
- ٥- ابن جني النحوي. د. فاضل السامرائي. ط: ١. عمان: دار عمار، ١٤٢٦هـ.
- ٦- الإبهاج في شرح المنهاج. لعلي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين. تحقيق: د. أحمد جمال الزمزمي ود. نور الدين عبد الجبار صغيري. ط: ١. دبي: دار البحوث والدراسات وإحياء التراث، ١٤٢٤هـ.
- ٧- أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية. لمحمد عبد الخالق عزيمة. ط: ١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٥هـ.
- ٨- الإتياع. لأبي علي القالي البغدادي. تحقيق: كمال مصطفى. القاهرة: مكتبة الخانجي،
- ٩- إتحاف فضلاء البشر. لأحمد بن محمد البنا. حققه: د. شعبان محمد إسماعيل. ط: ١. بيروت-القاهرة: عالم الكتب-مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٧هـ.
- ١٠- اتفاق المباني وافتراق المعاني. لسليمان بن بنين الدقيقي. تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر. ط: ١. عمان: دار عمار، ١٤١٥هـ.

- ١١- الأثر الفلسفي في التفسير. د. بكار محمود الحاج جاسم. ط: ١. دمشق: دار النوادر، ١٤٢٩هـ.
- ١٢- أحكام القرآن. لابن العربي. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط: ١. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢١هـ.
- ١٣- أحكام القرآن. لأبي بكر الجصاص. تحقيق: محمد الصادق قمحاوي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ.
- ١٤- أحكام القرآن. للكنيا الهراسي. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ.
- ١٥- الإحكام في أصول الأحكام. للآمدي. تحقيق: د. سيد الجميلي. ط: ١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ.
- ١٦- إحياء النحو. لإبراهيم مصطفى. ط: ٢. القاهرة: ١٤١٣هـ.
- ١٧- إحياء علوم الدين. لأبي حامد الغزالي. بيروت: دار المعرفة،
- ١٨- أخبار القضاة. لمحمد بن خلف بن حيان. بيروت: عالم الكتب،
- ١٩- أخبار النحويين البصريين. للسيرافي. تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء. ط: ١. دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ.
- ٢٠- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعاً ودراسة. د. بدر البدر. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ.
- ٢١- الاختيارين. للأخفش الأصغر. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.
- ٢٢- أدب الكاتب. لابن قتيبة. تحقيق: د. محمد الدالي. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ.
- ٢٣- ارتشاف الضرب. لأبي حيان. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.
- ٢٤- إرشاد الفحول. للشوكاني. بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٩هـ.

- ٢٥- الأزمنة والأمكنة. للمرزوقي. بلا بيانات نشر.
- ٢٦- الأزهية. للهروي. تحقيق: عبد المعين الملوحي. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠١هـ.
- ٢٧- أساس البلاغة. للزمخشري. ط: ٣. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م.
- ٢٨- الاستغناء في أحكام الاستثناء. للقراقي. تحقيق: د. طه محسن. بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٠٢هـ.
- ٢٩- الاستيعاب في معرفة الأصحاب. لابن عبد البر. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط: ١. بيروت: دار الجيل، ١٤١٢هـ.
- ٣٠- أسرار العربية. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. فخر صالح قدارة. ط: ١. بيروت: دار الجيل، ١٤١٥هـ.
- ٣١- الأسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم. د. حسام أحمد قاسم. ط: ١. القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٤٢٨هـ.
- ٣٢- الأشباه والنظائر. للسيوطي. تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.
- ٣٣- الاشتقاق. لابن دريد. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٣. القاهرة: مكتبة الخانجي،
- ٣٤- الإشراف في منازل الأشراف. لابن أبي الدنيا القرشي. تحقيق: د. نجم عبد الرحمن خلف. ط: ١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١١هـ.
- ٣٥- أشعار الشعراء الستة الجاهليين. للأعلم الشنتمري. ط: ١. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٢هـ.
- ٣٦- الإصابة في تمييز الصحابة. لابن حجر. بيروت: دار الكتب العلمية،
- ٣٧- إصلاح المنطق. لابن السكيت. تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون. ط: ٤. القاهرة: دار المعارف،

- ٣٨- الأصمعيات. اختيار الأصمعي. تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. ط: ٣. القاهرة: دار المعارف،
- ٣٩- أصول التفكير النحوي. د. علي أبو المكارم. القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٧م.
- ٤٠- أصول السرخسي. لمحمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي. بيروت: دار المعرفة،
- ٤١- الأصول في النحو. لابن السراج. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. ط: ٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.
- ٤٢- الأصول. د. تمام حسان. ط: ١. الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤٠١هـ.
- ٤٣- الأضداد لأبي بكر بن الأنباري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١١هـ.
- ٤٤- أضواء على آثار ابن جني في اللغة الآثار المخطوطة والمفقودة. د. غنيم بن غانم الينبعاوي. ط: ١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.
- ٤٥- إعجاز القرآن. للباقلاني. تحقيق: السيد أحمد صقر. ط: ٥. القاهرة: دار المعارف،
- ٤٦- إعراب القراءات الشواذ. للعكبري. تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز. ط: ١. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٧هـ.
- ٤٧- إعراب القرآن للنحاس. تحقيق: د. زهير غازي زاهد. ط: ٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٩هـ.
- ٤٨- إعراب ثلاثين سورة. لابن خالويه. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٦هـ.
- ٤٩- الأغاني. لأبي الفرج الأصفهاني. أشرف على طبعته: الشيخ عبد الله العلايلي. ط: ٢. بيروت: دار الثقافة، ١٣٧٦هـ.
- ٥٠- الإغفال. للفارسي. تحقيق: د. عبد الله الحاج إبراهيم. الإمارات العربية المتحدة: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، والمجمع الثقافي،
- ٥١- الإفصاح. للفارقي. تحقيق: سعيد الأفغاني. لا ط. بيروت: مؤسسة الرسالة،

- ٥٢- الأفعال. للسرقسطي. تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف. القاهرة: مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، ١٤٢٣هـ.
- ٥٣- الاقتراح. للسيوطي. تحقيق: د. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل. ط: ١. ١٤٢٠هـ.
- ٥٤- الاقتضاب. للبطليلوسي. تحقيق: مصطفى السقا ود. حامد عبد المجيد. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م.
- ٥٥- الإقناع في القراءات السبع. لابن الباذش. تحقيق: د. عبد المجيد قطامش. ط: ٢. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ.
- ٥٦- الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى. لابن ماكولا. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.
- ٥٧- الأُمّ. للإمام الشافعي. ط: ٢. بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٣هـ.
- ٥٨- الأماكن ما اتفق لفظه واختلف مسماه. لأبي بكر الهمداني. بلا بيانات نشر.
- ٥٩- أمالي ابن الحاجب. تحقيق: د. فخر صالح قدارة. بيروت-عمان: دار الجيل-دار عمار، ١٤٠٩هـ.
- ٦٠- أمالي ابن الشجري. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ.
- ٦١- أمالي الزجاجي. لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٢. بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧هـ.
- ٦٢- أمالي المرتضى. للشريف المرتضى. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي،
- ٦٣- أمالي المرزوقي. تحقيق: د. يحيى الجبوري. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٥م.
- ٦٤- أمالي اليزيدي. لأبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي. بلا بيانات نشر.

- ٦٥- الإمامة والرد على الرافضة. لأبي نعيم. تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي. ط: ٣. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٥هـ.
- ٦٦- الإمتاع والمؤانسة. لأبي حيان التوحيد. صححه: أحمد أمين وأحمد الزين. دار مكتبة الحياة،
- ٦٧- أمثال العرب. للمفضل الضبي. بلا بيانات نشر.
- ٦٨- إنباه الرواة. للقفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: ١. القاهرة-بيروت: دار الفكر العربي - مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦هـ.
- ٦٩- الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب. لعلي بن عدلان الموصلي. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
- ٧٠- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار. بيحيى بن أبي الخير العمراني. تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف. ط: ١. الرياض: أضواء السلف، ١٤٢٠هـ.
- ٧١- الانتصار لسيوييه على المبرد. لابن ولاد. تحقيق: د. زهير سلطان. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ.
- ٧٢- الأنساب. لأبي سعيد السمعي. تحقيق: عبد الله عمر البارودي. ط: ١. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٨م.
- ٧٣- الإنصاف. للأنباري. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ.
- ٧٤- أوضح المسالك. لابن هشام. شرح: محمد محيي الدين عبد الحميد. صيدا-بيروت: المكتبة العصرية،
- ٧٥- الأيام والليالي والشهور. للفراء. تحقيق: إبراهيم الإبياري. ط: ٢. القاهرة-بيروت: دار الكتاب المصري-دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٠هـ.
- ٧٦- الإيضاح العضدي. للفارسي. تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود. ط: ٢. دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٨هـ.

- ٧٧- إيضاح الوقف والابتداء. لأبي بكر الأنباري. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد رمضان. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٠هـ.
- ٧٨- إيضاح شواهد الإيضاح. للقيسي. تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ.
- ٧٩- الإيضاح في شرح المفصل. لابن الجاجب. تحقيق د. موسى بناي العلايلي. الجمهورية العراقية: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،
- ٨٠- الإيضاح في علل النحو. للزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك. ط: ٦. بيروت: دار النفائس، ١٤١٦هـ.
- ٨١- البحر الرائق شرح كتر الدقائق. لابن نجيم. ط: ٢. بيروت: دار المعرفة.
- ٨٢- البحر المحيط في أصول الفقه. للزركشي. قام بتحريره: الشيخ عبد القادر عبد الله العاني. راجعه: د. عمر سليمان الأشقر. ط: ٢. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٣هـ.
- ٨٣- البحر المحيط. لأبي حيان. ط: ٢. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ.
- ٨٤- البخلاء. للجاحظ. تحقيق: طه الحاجري. ط: ٥. القاهرة: دار المعرف،
- ٨٥- بدائع الصنائع للكاساني. ط: ٢. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٢م.
- ٨٦- بداية المجتهد ونهاية المقتصد. لابن رشد. بيروت: دار الفكر،
- ٨٧- البداية والنهاية. لابن كثير. بيروت: مكتبة المعارف.
- ٨٨- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة. لعمر بن قاسم النشار. تحقيق: علي محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود. شارك في تحقيقه: أحمد عيسى المعصراني. ط: ١. بيروت: دار عالم الكتب، ١٤٢١هـ.
- ٨٩- البديع في علم العربية. لمجد الدين بن الأثير. تحقيق: د. صالح حسين العايد، د. فتحي أحمد علي الدين. ط: ١. مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ.
- ٩٠- البرصان والعرجان. للجاحظ. بلا بيانات نشر.

- ٩١- البرهان في أصول الفقه. لأبي المعالي الجويني. تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب. ط: ٤. المنصورة: دار الوفاء، ١٤١٨هـ.
- ٩٢- البرهان في علوم القرآن. للزركشي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم الرياض: دار عالم الكتب، ١٤٢٤هـ.
- ٩٣- البسيط في شرح جمل الزجاجي. لابن أبي الربيع. تحقيق: د. عياد الشبي. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.
- ٩٤- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز. للفيروزآبادي. تحقيق: محمد علي النجار. ط: ٣. القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٤١٦هـ.
- ٩٥- البصائر والذخائر. لأبي حيان التوحيدي. تحقيق: د. وداد القاضي. ط: ٤. بيروت: دار صادر، ١٤١٩هـ.
- ٩٦- بغية الوعاة. للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية، ٩٧- بقية الخاطريات. لابن جني. تحقيق: د. محمد أحمد الدالي. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤١٣هـ.
- ٩٨- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. رمضان عبد التواب. مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.
- ٩٩- البيان في شرح اللمع. للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي. تحقيق: د. علاء الدين حموية. ط: ١. عمان: دار عمار، ١٤٢٣هـ.
- ١٠٠- البيان في غريب إعراب القرآن. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. طه عبد الحميد طه. ومراجعته: مصطفى السقا. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.
- ١٠١- البيان والتبيين. للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ١. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٦٧هـ.
- ١٠٢- تاج العروس. للزبيدي. تحقيق مجموعة من الأساتذة. ط: ٢. الكويت: وزارة الإعلام، ١٤١٤هـ.

- ١٠٣- تاريخ الأدب العربي. لكارل بروكلمان. نقله إلى العربية: عبد الحليم النجار. ط: ٥. القاهرة: دار المعارف،
- ١٠٤- تاريخ الإسلام. للذهبي. تحقيق: د. عمر عبد السلان تدمري. ط: ٢. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٠هـ.
- ١٠٥- تاريخ الطبري. لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ١٠٦- التاريخ الكبير. للبخاري. تحقيق: السيد هاشم الندوي. بيروت: دار الفكر،
- ١٠٧- تاريخ بغداد. للخطيب البغدادي. تحقيق: د. بشار عواد معروف. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ.
- ١٠٨- تاريخ دمشق. لابن عساكر. تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ.
- ١٠٩- تأويل مختلف الحديث. لابن قتيبة. تحقيق: محمد زهري النجار. بيروت: دار الجليل، ١٣٩٣هـ.
- ١١٠- تأويل مشكل القرآن. لابن قتيبة. شرحه ونشره: أحمد صقر. المكتبة العلمية،
- ١١١- التبصرة في أصول الفقه. لأبي إسحاق الشيرازي. تحقيق: د. محمد حسن هيتو. ط: ١. دمشق: دار الفكر، ١٤٠٣هـ.
- ١١٢- التبصرة والتذكرة. للصيمري. تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين. ط: ١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.
- ١١٣- التبيان في إعراب القرآن. للعكبري. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط: ٢. بيروت: دار الجليل، ١٤٠٧هـ.
- ١١٤- تبين الحقائق شرح كثر الدقائق. لفخر الدين الزيلعي. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٣١٣هـ.
- ١١٥- التبيين. للكبري. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. ط: ١. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ.

- ١١٦- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان. لابن مكي الصقلي. تحقيق: د. عبد العزيز مطر. القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٤٢٥هـ.
- ١١٧- تجديد النحو. د. شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف،
- ١١٨- تجريد الأغاني. لابن واصل الحموي. تحقيق: د. طه حسين، وإبراهيم الأياري. بيروت: دار إحياء التراث العربي،
- ١١٩- التعبير شرح التحرير في أصول الفقه. لأبي الحسن علي بن سليمان المرداوي. تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح. ط: ١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢١هـ.
- ١٢٠- التحرير والتنوير. للطاهر بن عاشور. بلا بيانات نشر.
- ١٢١- تحصيل عين الذهب. للأعلم الشنتمري. تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ.
- ١٢٢- تخلص الشواهد. لابن هشام. تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي. ط: ١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ.
- ١٢٣- التذكرة الحمدونية. لابن حمدون محمد بن الحسن بن محمد بن علي. تحقيق إحسان عباس، بكر عباس. ط: ١. بيروت: دار صادر، ١٩٩٦م.
- ١٢٤- التذكرة الفخرية. للصاحب بهاء الدين المنشئ الإربلي. تحقيق: د. نوري حمودي القيسي. ود. حاتم صالح الضامن. بغداد: المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ.
- ١٢٥- التذكرة في القراءات الثمان. لابن غلبون. تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم. ط: ١. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٠هـ.
- ١٢٦- التذييل والتكميل في شرح التسهيل. لأبي حيان. تحقيق: أ.د. حسن هندراوي. ط: ١. دمشق: دار القلم، ١٤٢٢هـ.
- ١٢٧- تسهيل الفوائد. لابن مالك. تحقيق: محمد كامل بركات. القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ.

- ١٢٨- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف. للصفدي. تحقيق: السيد الشرقاوي. راجعه: د. رمضان عبد التواب. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٧هـ.
- ١٢٩- التصريح بمضمون التوضيح. لخالـد الأزهرـي. تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري. ط: ١. ١٤١٣هـ.
- ١٣٠- التعازي والمراثي. للمبرد. تحقيق: خليل المنصور. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.
- ١٣١- التعريفات. للجرجاني. ط: ١. بيروت: دار الفكر، ١٤١٨هـ.
- ١٣٢- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. للدماميني. تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى. ط: ١. ١٤٠٣هـ.
- ١٣٣- تعليق من أمالي بن دريد. تحقيق: د. السيد مصطفى السنوسي. ط: ٢. القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤١٣هـ.
- ١٣٤- التعليقة على المقرب. لابن النحاس الحلبي. تحقيق: د. خيرى عبد الراضى عبد اللطيف. ط: ١. المدينة المنورة: دار الزمان، ١٤١٦هـ.
- ١٣٥- التعليقة على كتاب سيويه. للفراسي. تحقيق: د. عوض القوزي. ط: ١. ١٤١٥هـ.
- ١٣٦- تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز). لابن عطية. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.
- ١٣٧- تفسير أسماء الله الحسنى. للزجاج. تحقيق: أحمد يوسف الدقاق. دار الثقافة العربية،
- ١٣٨- تفسير البغوي (معالم التنزيل). تحقيق: محمد عبد الله النمر وزميليه. ط: ١. الرياض: دار طيبة، ١٤٢٣هـ.
- ١٣٩- تفسير البيضاوي. ط: ١. بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٤١٠هـ.
- ١٤٠- تفسير الثعالبي (الجواهر الحسان في تفسير القرآن). لعبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات،

- ١٤١- تفسير الطبري (جامع البيان). لابن جرير الطبري. ط: ٣. مصر: مكتبة البابي الحلبي،
- ١٤٢- تفسير العز بن عبد السلام. تحقيق: د. عبد الله بن إبراهيم الوهي. ط: ١. بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٦هـ.
- ١٤٣- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن). للقرطبي. تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ.
- ١٤٤- التفسير القيم للإمام ابن القيم. جمعه: محمد أويس الندوي. حققه: محمد حامد الفقي. لا ط. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ.
- ١٤٥- التفسير الكبير. للفخر الرازي. ط: ٤. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ.
- ١٤٦- تفسير الماوردي (النكت والعيون). لأبي الحسن الماوردي. تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم. لا ط. بيروت: دار الكتب العلمية،
- ١٤٧- تفسير الواحدي. تحقيق: صفوان عدنان داودي. ط: ١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٥ هـ.
- ١٤٨- تفسير آيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي. اختصار: أبي المرشد سليمان بن علي المعري. تحقيق: مجاهد محمد محمود الصواف، ود. محسن غياض عجيل. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث، ١٣٩٩هـ.
- ١٤٩- التفكير اللساني في الحضارة العربية. د. عبد السلام المسدي. ط: ٢. الدار العربية للكتاب، ١٩٨٦م.
- ١٥٠- تقويم الفكر النحوي. د. علي أبو المكارم. القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٥م.
- ١٥١- التكملة. للفارسي. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. ط: ٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩هـ.

- ١٥٢- التمام في تفسير أشعار هذيل. لابن جني. تحقيق: لأحمد ناجي القيسي وزميليه. لا ط. بغداد: مطبعة العاني،
- ١٥٣- التمهيد لابن عبد البر. تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري. المغرب: وزارة عموم الأوقاف، ١٣٨٧هـ.
- ١٥٤- التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريين. لأبي الفضل محمد بن ناصر السلامي. تحقيق: د. وليد محمد السراقي. أبو ظبي: الجمع الثقافي، ١٤٢٤هـ.
- ١٥٥- التنبيهات. لعلي بن حمزة. تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي. ط: ٣. القاهرة: دار المعارف،
- ١٥٦- تهذيب إصلاح المنطق. للخطيب التبريزي. تحقيق: د. فوزي عبد العزيز مسعود. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
- ١٥٧- تهذيب الأسماء واللغات. للنووي. تحقيق: مكتب البحوث والدراسات. ط: ١. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٦م.
- ١٥٨- تهذيب الألفاظ. لابن السكيت. هذبه الخطيب التبريزي. ضبطه وجمع رواياته: الأب لويس شيخو اليسوعي. القاهرة: دار التراث، ١٤١٦هـ.
- ١٥٩- تهذيب التهذيب. لابن حجر العسقلاني. ط: ١. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤هـ.
- ١٦٠- تهذيب اللغة. للأزهري. تحقيق: جماعة من الأساتذة. مصر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر،
- ١٦١- توجيه اللمع. لابن الخباز. تحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب. ط: ١. القاهرة: دار السلام، ١٤٢٣هـ.
- ١٦٢- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم. لابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي. تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م.

- ١٦٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. للمرادي. تحقيق: أ.د. عبد الرحمن علي سليمان. ط: ١. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ.
- ١٦٤- التوطئة. لأبي علي الشلوبيني. تحقيق: د. يوسف المطوع. لا ط. ١٤٠١هـ.
- ١٦٥- التيسير في القراءات السبع. لأبي عمرو الداني. عني به أوتويرتزل. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ.
- ١٦٦- الثقافة المنطقية في الفكر النحوي نحاة القرن الرابع نموذجاً. د. محيي الدين محاسب. ط: ١. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٨هـ.
- ١٦٧- ثمار الصناعة. للدينوري. تحقيق: د. محمد بن خالد الفاضل. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ.
- ١٦٨- الجمل المنسوب للخليل. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط: ٥. ١٤١٦هـ.
- ١٦٩- الجمل في النحو. لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق: د. علي توفيق الحمد. ط: ٥. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.
- ١٧٠- جمهرة أشعار العرب. لأبي زيد القرشي. تحقيق: علي محمد البجاوي. القاهرة: دار النهضة،
- ١٧١- جمهرة الأمثال. لأبي هلال العسكري. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٨هـ.
- ١٧٢- جمهرة اللغة. لابن دريد. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية،
- ١٧٣- الجني الداني. للمرادي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.
- ١٧٤- جهود ابن جني في الصرف وتقومها في ضوء علم اللغة الحديث. د. غنيم الينعاوي. ط: ١. مكة المكرمة: المكتبة التجارية، ١٤١٦هـ.
- ١٧٥- حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد لابن هشام. تحقيق: نظيف محرم خواجه. بيروت: دار صادر،
- ١٧٦- حاشية الشهاب على البيضاوي. بيروت: دار صادر،

- ١٧٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني. لمحمد بن علي الصبان. دار الفكر،
- ١٧٨- حجة القراءات. لابن زنجلة. تحقيق: سعيد الأفغاني. ط: ٥. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ.
- ١٧٩- الحجة في القراءات السبع. المنسوب لابن خالويه. تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم. ط: ٦. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.
- ١٨٠- الحجة للقراء السبعة. للفراسي. تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي. مراجعة: عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق. ط: ٢. بيروت: دار المأمون، ١٤١٣هـ.
- ١٨١- الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري. د. محمد فاضل صالح السامرائي. ط: ١. عمان: دار عمار، ١٤٢٤هـ.
- ١٨٢- الحدود. للرماني. تحقيق: د. إبراهيم السامرائي. عمان: دار الفكر،
- ١٨٣- الحديث النبوي في النحو العربي. د. محمود فجال. ط: ٢. الرياض: أضواء السلف، ١٤١٧هـ.
- ١٨٤- الحذف والتقدير في النحو العربي. د. علي أبو المكارم. القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٨م.
- ١٨٥- حروف المعاني. للزجاجي. تحقيق: د. علي توفيق الحمد. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.
- ١٨٦- الحلل في شرح أبيات الجمل. لابن السيد البطليوسي. تحقيق: د. مصطفى إمام. ط: ١. القاهرة: مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر، ١٩٧٩م.
- ١٨٧- حلية الأولياء. لأبي نعيم. ط: ٤. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ.
- ١٨٨- الحماسة البصرية. لصدر الدين البصري. تحقيق: د. عادل سليمان جمال. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٠هـ.
- ١٨٩- الحماسة الشجرية. لابن الشجري. تحقيق: عبد المعين الملوحي، وأسماء الحمصي. دمشق: دار الثقافة، ١٩٧٠م.

- ١٩٠- الحيوان. للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. مصر: مكتبة البابي الحلبي،
- ١٩١- الخطاريات. لابن جني. تحقيق: علي ذو الفقار شاكر. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ.
- ١٩٢- خريدة القصر وجريدة العصر. قسم شعراء العراق. لأبي عبد الله عماد الدين الأصبهاني. تحقيق: محمد بهجة الأثري. العراق: الجمع العلمي العراقي، ١٣٧٥هـ.
- ١٩٣- خزانة الأدب. للبغدادلي. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٣. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٩هـ.
- ١٩٤- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري. د. سعود بن غازي أبو تاي. ط: ١. القاهرة: دار غريب، ١٤٢٥هـ.
- ١٩٥- الخصائص. لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية،
- ١٩٦- الخلاف بين النحويين. د. السيد رزق الطويل. ط: ١. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥هـ.
- ١٩٧- الدر المصون. للسمين الحلبي. تحقيق: د. أحمد الخراط. ط: ١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٦هـ.
- ١٩٨- الدر النثير والعذب النмир في شرح كتاب التيسير. لأبي محمد عبد الواحد المالقي. ط: ١. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٢٧هـ.
- ١٩٩- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني. د. حسام سعيد النعيمي. بلا بيانات نشر.
- ٢٠٠- دراسة في النحو الكوفي من خلا معاني القرآن للفراء. المختار أحمد دير. ط: ١. بيروت - دمشق: دار قتيبة، ١٤١١هـ.
- ٢٠١- درة الغواص في أوهام الخواص. للحريري. تحقيق: د. الشريف عبد الله البركاتي. ط: ١. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٤١٧هـ.
- ٢٠٢- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. لابن حجر. بيروت: دار إحياء التراث العربي،

- ٢٠٣- الدرر اللوامع على همع الهوامع. لأحمد بن الأمين الشنقيطي. تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.
- ٢٠٤- دقائق التصريف. للقاسم بن محمد المؤدب. تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي وزميليه. المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ.
- ٢٠٥- دلائل الإعجاز. للجرجاني. قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر. ط: ٥. القاهرة- الرياض: مكتبة الخانجي- مكتبة المعارف، ١٤٢٤هـ.
- ٢٠٦- دلالة الألفاظ. د. إبراهيم أنيس. ط: ٧. مصر: مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٩٢م.
- ٢٠٧- الدلالة اللغوية عند العرب. د. عبد الكريم مجاهد. عمان: دار الضياء،
- ٢٠٨- دور الرتبة في الظاهرة النحوية. لعزام محمد ذيب إشريده. ط: ١. عمان: دار الفرقان، ٢٠٠٤م.
- ٢٠٩- ديوان ابن المعتز. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ.
- ٢١٠- ديوان أبي نواس. تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٢هـ.
- ٢١١- ديوان أحيحة بن الجلاح. تحقيق: د. حسن محمد باجودة. الطائف: نادي الطائف الأدبي، ١٣٩٩هـ.
- ٢١٢- ديوان الخطيئة برواية وشرح ابن السكيت. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٧هـ.
- ٢١٣- ديوان الخنساء. تأليف: د. إبراهيم عوضين. ط: ١. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٠٥هـ.
- ٢١٤- ديوان الطرماح. تحقيق: د. عزة حسن. ط: ٢. بيروت: دار الشرق العربي،
- ٢١٥- ديوان العجاج. رواية الأصمعي وشرحه. تحقيق: عزة حسن. بيروت: دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ.

- ٢١٦- ديوان الفرزدق. عني بجمعه: عبد الله إسماعيل الصاوي. ط: ١. مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٤هـ.
- ٢١٧- ديوان القتال الكلابي. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة، ١٤٠٩هـ.
- ٢١٨- ديوان القطامي. تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. ط: ١. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٠م.
- ٢١٩- ديوان المعاني. لأبي هلال العسكري. بيروت: دار الجيل،
- ٢٢٠- ديوان المهلهل. شرح: طلال حرب. بيروت: الدار العالمية، ١٤١٣هـ.
- ٢٢١- ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: ٢. القاهرة: دار المعارف،
- ٢٢٢- ديوان الهذليين. ط: ٢. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥م.
- ٢٢٣- ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي. تحقيق: د. أنور أبو سويلم، ود. علي الهروط. ط: ١. عمان: دار عمار، ١٤١٢هـ.
- ٢٢٤- ديوان أمية ابن أبي الصلت جمع وتحقيق ودراسة. صنعة: د. عبد الحفيظ السطلي. دمشق: المطبعة التعاونية، ١٩٧٤م.
- ٢٢٥- ديوان أوس بن حجر. تحقيق: د. محمد يوسف نجم. ط: ٣. بيروت: دار صادر، ١٣٩٩هـ.
- ٢٢٦- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي. تحقيق: عزة حسن. بيروت-حلب: دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ.
- ٢٢٧- ديوان بني أسد أشعار الجاهليين والمخضرمين. جمع وتحقيق: د. محمد علي دقة. ط: ١. بيروت: دار صادر، ١٩٩٩م.
- ٢٢٨- ديوان تائب شرًا. تحقيق: علي ذو الفقار شاكر. ط: ٢. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤١٩هـ.

- ٢٢٩- ديوان تميم بن مقبل. تحقيق: عزة حسن. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٢م.
- ٢٣٠- ديوان جران العود النميري. رواية السكري. ط: ٢. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥.
- ٢٣١- ديوان جرير. بشرح محمد بن حبيب. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه. مصر: دار المعارف،
- ٢٣٢- ديوان جميل بثينة. بيروت: دار صادر،
- ٢٣٣- ديوان حاتم الطائي. صنعة: يحيى بن مدرك الطائي. رواية: هشام بن محمد الكلبي. تحقيق: د. عادل سليمان جمال. ط: ٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ.
- ٢٣٤- ديوان دريد بن الصمة. تحقيق: عمر عبد الرسول. القاهرة: دار المعارف،
- ٢٣٥- ديوان ذي الرمة. شرح أبي نصر الباهلي. تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح. ط: ٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.
- ٢٣٦- ديوان رؤبة بن العجاج. اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي. الكويت: دار ابن قتيبة،
- ٢٣٧- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس. تحقيق: عبد العزيز الميمني. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ.
- ٢٣٨- ديوان شعر المتلمس الضبعي. تحقيق: حسن كامل الصيرفي. ط: ٢. القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٤١٨هـ.
- ٢٣٩- ديوان شعر المثقب العبدى. تحقيق: حسن كامل الصيرفي. ط: ٢. القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٩٩٧م.
- ٢٤٠- ديوان طرفة بن العبد. بيروت: دار صادر، ١٤٠٢هـ.
- ٢٤١- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات. تحقيق: د. محمد يوسف نجم. بيروت: دار صادر،

- ٢٤٢- ديوان عبيد بن الأبرص. تحقيق: تشارلز لايل. قدم للطبعة الثانية وترجم التعليقات: د. محمد عوني عبد الرؤوف. ط: ٢. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٣هـ.
- ٢٤٣- ديوان عدي بن زيد العبادي. تحقيق: محمد جبار المعيد. بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية،
- ٢٤٤- ديوان عمر بن أبي ربيعة. شرحه: عبد أ. علي مهنا. ط: ٢. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ.
- ٢٤٥- ديوان عمرو بن قميئة. تحقيق: حسن كامل الصيرفي. جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، ١٣٨٥هـ.
- ٢٤٦- ديوان عمرو بن كلثوم. شرحه وضبطه: د. عمر فاروق الطباع. بيروت: دار القلم،
- ٢٤٧- ديوان عنتره. تحقيق: محمد سعيد مولوي. ط: ٣. الرياض دار عالم الكتب، ١٤١٧هـ.
- ٢٤٨- ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق: د. ناصر الدين الأسد. ط: ٢. بيروت: دار صادر، ١٣٨٧هـ.
- ٢٤٩- ديوان قيس لبنى. جمع وتحقيق: د. إميل بديع يعقوب. ط: ١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٤هـ.
- ٢٥٠- ديوان كثير عزة. شرحه: مجيد طراد. ط: ١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٣هـ.
- ٢٥١- ديوان لبيد بن ربيعة. شرح الطوسي. وضع هوامشه: د. حنا نصر الحتي. ط: ١. بيروت: دار الكتب العربي، ١٤١٤هـ.
- ٢٥٢- ديوان مجنون ليلى. شرح: د. يوسف فرحات. ط: ١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٢هـ.

- ٢٥٣- ديوان مسكين الدارمي. تحقيق: كارين صادر. ط: ١. بيروت: دار صادر، ٢٠٠٠م.
- ٢٥٤- الذيل على طبقات الحنابلة. لابن رجب. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. ط: ١. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٥هـ.
- ٢٥٥- ربيع الأبرار. للزمخشري. بلا بيانات نشر.
- ٢٥٦- الرد على النحاة. لابن مضاء القرطبي. تحقيق: د. شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف،
- ٢٥٧- رسالة الغفران. لأبي العلاء المعري. تحقيق: فوزي عطوي. بيروت: الشركة اللبنانية للكتاب،
- ٢٥٨- رصف المباني. للمالقي. تحقيق: د. أحمد الخراط. ط: ٢. دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ.
- ٢٥٩- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب. لتاج الدين السبكي. تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود. ط: ١. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩هـ.
- ٢٦٠- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه. د. مازن المبارك. ط: ٣. دمشق: دار الفكر، ١٤١٦هـ.
- ٢٦١- الروض الأنف. للسهيلي. تحقيق: عبد الرحمن الوكيل. ط: ١. دار الكتب الإسلامية، ١٣٨٧هـ.
- ٢٦٢- روضة الناظر وجنة المناظر. لابن قدامة. ط: ٣. الرياض: مكتبة المعارف، ١٤١٠هـ.
- ٢٦٣- زاد المسير. لابن الجوزي. ط: ٤. بيروت-دمشق: المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.
- ٢٦٤- زاد المعاد. لابن قيم الجوزية. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط. ط: ١٤. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ.

- ٢٦٥- الزاهر. لأبي بكر الأنباري. تحقيق: د. حاتم الضامن. بغداد: دار الرشيد، ١٣٩٩هـ.
- ٢٦٦- زهر الآداب. للحصري القيرواني. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط: ٢. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي،
- ٢٦٧- السبعة. لابن مجاهد. تحقيق: د. شوقي ضيف. ط: ٣. مصر: دار المعارف،
- ٢٦٨- سر صناعة الإعراب. لابن جني. تحقيق: د. حسن هندراوي. دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ.
- ٢٦٩- سفر السعادة وسفير الإفادة. للسخاوي. تحقيق: د. محمد الدالي ود. شاكر الفحام. ط: ٢. بيروت: دار صادر، ١٤١٥هـ.
- ٢٧٠- سمط اللآلي. لأبي عبيد البكري. حققه: عبد العزيز الميمني. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤هـ.
- ٢٧١- سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار الحديث، ١٤١٤هـ.
- ٢٧٢- سنن أبي داود. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الفكر،
- ٢٧٣- سنن البيهقي الكبرى. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ.
- ٢٧٤- سنن الترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت: المكتبة العلمية،
- ٢٧٥- سنن الدارقطني. تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني. بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٦هـ.
- ٢٧٦- سنن الدارمي. لأبي محمد الدارمي. تحقيق: فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي. ط: ١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧.
- ٢٧٧- سنن النسائي (المجتبى). تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. ط: ٢. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ.

- ٢٧٨- سير أعلام النبلاء. للذهبي. أشرف على التحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط: ٩. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.
- ٢٧٩- السيرة النبوية . لابن هشام. تحقيق: مصطفى السقا وزميليه. مؤسسة علوم القرآن،
- ٢٨٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. لابن العماد الحنبلي. بيروت: دار إحياء التراث العربي،
- ٢٨١- شرح أبيات سيويه. لابن الدهان. تحقيق: د. علاء محمد رأفت. القاهرة: دار الطلائع،
- ٢٨٢- شرح أبيات سيويه. لابن السيرافي. تحقيق: د. محمد علي سلطاني. لا ط. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٦هـ.
- ٢٨٣- شرح أبيات مغني اللبيب. للبغدادى. تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق. ط: ٢. دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٧هـ.
- ٢٨٤- شرح اختيارات المفضل. للخطيب التبريزي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط: ٢. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ.
- ٢٨٥- شرح أشعار الهذليين. لأبي سعيد السكري. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. ط: ٢. القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٤٢٥هـ.
- ٢٨٦- شرح الألفية لابن الناظم. لبدر الدين بن مالك. تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. بيروت: دار الجيل،
- ٢٨٧- شرح التسهيل. لابن مالك. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد. ود. محمد بدوي المختون. ط: ١. القاهرة: دار هجر، ١٤١٠هـ.
- ٢٨٨- شرح التسهيل. للمرادي. تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد. ط: ١. المنصورة: مكتبة الإيمان، ١٤٢٧هـ.
- ٢٨٩- شرح الحدود النحوية. للفاكهي. تحقيق: د. صالح بن حسين العايد. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،

- ٢٩٠- شرح الحديث المقتفى في مبعث النبي المصطفى. لأبي شامة المقدسي. تحقيق: جمال عزون. ط: ١. الشارقة: مكتبة العمرين العلمية، ١٤٢٠هـ.
- ٢٩١- شرح الحماسة. للمرزوقي. نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون. ط: ١. بيروت: دار الجليل، ١٤١١هـ.
- ٢٩٢- شرح الدروس. لابن الدهان. تحقيق: د. إبراهيم الأدكاوي. ط: ١. القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٤١١هـ.
- ٢٩٣- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. تحقيق: د. حسن الحفظي ود. يحيى بشير مصري. ط: ١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ.
- ٢٩٤- شرح السلم في المنطق للأخضري. لعبد الرحيم فرج الجندي. القاهرة: المكتبة الأزهرية، ١٤١٨هـ.
- ٢٩٥- شرح السنة. للبغوي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش. ط: ٢. بيروت - دمشق: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.
- ٢٩٦- شرح الفصيح. للزمخشري. تحقيق: د. إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.
- ٢٩٧- شرح ألفية ابن معطي. لابن القواس. تحقيق: علي موسى الشوملي. ط: ١. الرياض: مكتبة الخريجي، ١٤٠٥هـ.
- ٢٩٨- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. لأبي بكر بن الأبناري. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٢. القاهرة: دار المعارف،
- ٢٩٩- شرح القصائد العشر. للتبريزي. قدم له: فواز الشعار. ط: ١. بيروت: مؤسسة المعارف، ١٤١٨هـ.
- ٣٠٠- شرح الكافية الشافية. لابن مالك. تحقيق: د. عبد المنعم هريدي. ط: ١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

- ٣٠١- شرح الكوكب المنير. المسمى بمختصر التحرير. لابن النجار محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي. تحقيق: د. محمد الزحيلي، د. نزيه حماد. ط: ٢. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٣ هـ.
- ٣٠٢- شرح اللمع في النحو. للقاسم بن محمد الواسطي. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٠ هـ.
- ٣٠٣- شرح اللمع لابن برهان العكبري. تحقيق: د. فائز فارس. ط: ١. الكويت، ١٤٠٤ هـ.
- ٣٠٤- شرح اللمع للأصفهاني. لأبي الحسن علي بن الحسين الباقر. تحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة. ط: ١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٠ هـ.
- ٣٠٥- شرح المفصل الموسوم بالتخمير. لصدر الأفاضل الخوارزمي. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠ م.
- ٣٠٦- شرح المفصل. لابن يعيش. بيروت: عالم الكتب،
- ٣٠٧- شرح المفضليات للأنباري. تحقيق: د. محمد نبيل طريفي. ط: ١. بيروت: دار صادر، ١٤٢٤ هـ.
- ٣٠٨- شرح المقدمة الجزولية. لأبي علي الشلوين. تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي. ط: ١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٣ هـ.
- ٣٠٩- شرح المقدمة المحسبة. لابن بابشاذ. تحقيق: خالد عبد الكريم. ط: ١. الكويت، ١٩٧٦ م.
- ٣١٠- شرح الملوكي. لابن يعيش. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط: ١. حلب: المكتبة العربية، ١٣٩٣ هـ.
- ٣١١- شرح الهداية. للمهدوي. تحقيق: د. حازم سعيد حيدر. ط: ١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٦ هـ.

- ٣١٢- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. تحقيق: د. صاحب أبو جناح،
- ٣١٣- شرح جمل الزجاجي. لابن خروف. تحقيق: د. سلوى عرب. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- ٣١٤- شرح ديوان المتنبي. المنسوب للعكبري. ضبطه: مصطفى السقا، وزميلاه. بيروت: دار المعرفة،
- ٣١٥- شرح ديوان امرئ القيس. شرحه: حسن السندوي. ط: ٣. القاهرة: مطبعة الاستقامة، ١٣٧٣هـ.
- ٣١٦- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري. وضعه وضبط الديوان: عبد الرحمن البرقوقي. بيروت: دار الكتاب العربي،
- ٣١٧- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى. لأبي العباس ثعلب. ط: ٢. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥م.
- ٣١٨- شرح ديوان كعب بن زهير. صنعه: أبو سعيد السكري. ط: ٢. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥.
- ٣١٩- شرح شواهد الإيضاح. لابن بري. تحقيق: د. عيد مصطفى درويش ومراجعة: د. محمد مهدي علام. القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥هـ.
- ٣٢٠- شرح شواهد المغني. للسيوطي. لجنة إحياء التراث العربي،
- ٣٢١- شرح عمدة الحفاظ. لابن مالك. تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري. بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ.
- ٣٢٢- شرح عيون الإعراب. لعلي بن فضال المجاشعي. تحقيق: حسناء عبد العزيز القنيعير. ط: ١. ١٤١٣هـ.
- ٣٢٣- شرح فتح القدير. لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي. ط: ٢. بيروت: دار الفكر،

- ٣٢٤- شرح قطر الندى. لابن هشام. ومعه سبل الهدى لمحمد محيي الدين عبد الحميد. ط: ١. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٤هـ.
- ٣٢٥- شرح كتاب سيويه للسيرافي. تحقيق: د. رمضان عبد التواب وآخرين. الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٠م.
- ٣٢٦- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف. للعسكري. تحقيق: عبد العزيز أحمد. ط: ١. مطبعة الباي الحلبي، ١٣٨٣هـ.
- ٣٢٧- شرح مشكل شعر المتنبي. لابن سيده. تحقيق: د. محمد رضوان الداية. دمشق: دار المأمون للتراث،
- ٣٢٨- شرح نهج البلاغة. لأبي حامد عز الدين بن أبي الحديد المدائني. تحقيق: محمد عبد الكريم النمري. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.
- ٣٢٩- شروح سقط الزند. تحقيق: مصطفى السقا وآخرين. ط: ٣. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ.
- ٣٣٠- الشريعة. لأبي بكر الآجري. تحقيق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي. ط: ٢. الرياض: دار الوطن، ١٤٢٠هـ.
- ٣٣١- شعب الإيمان. للبيهقي. تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ.
- ٣٣٢- شعر ابن ميادة. جمع وتحقيق: د. حنا جميل حداد. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٢هـ.
- ٣٣٣- شعر الأحوص الأنصاري. تحقيق: عادل سليمان جمال. ط: ٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ.
- ٣٣٤- شعر الأخطل. صنعة السكري. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط: ٤. دمشق: دار الفكر المعاصر، ١٤١٦هـ.
- ٣٣٥- شعر الخوارج. تحقيق: د. إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة، ١٩٧٤م.

- ٣٣٦- شعر الكميت بن زيد الأسدي. جمع وتقديم: د. داود سلوم. ط: ٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٧هـ.
- ٣٣٧- شعر بني كنانة في الجاهلية وصدر الإسلام. جمع وتحقيق: د. إبراهيم النعانة. ط: ١. عمان: دار عمار، ١٤٢٨هـ.
- ٣٣٨- شعر عروة بن الورد العبسي. صنعة أبي يوسف يعقوب السكيت. تحقيق: د. محمد فؤاد نعناع. ط: ١. القاهرة- الكويت: مكتبة الخانجي - مكتبة دار العروبة، ١٤١٥هـ.
- ٣٣٩- شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي. جمعه: مطاع الطرايشي. ط: ٣. دمشق: مكتبة دار البيان، ١٤١٤هـ.
- ٣٤٠- شعر غطفان في الجاهلية وصدر الإسلام. جمع وتحقيق: د. إبراهيم النعانة. ط: ١. عمان: دار جرير، ١٤٢٨هـ.
- ٣٤١- شعر قبيلة كلب حتى نهاية العصر الأموي. جمع وتحقيق: أحمد محمد علي عبيد. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٩م.
- ٣٤٢- الشعر والشعراء. لابن قتيبة. تحقيق: أحمد محمد شاكر. القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٣هـ.
- ٣٤٣- شعراء إسلاميون. د. نوري حمودي القيسي. ط: ٢. بيروت: علم الكتب - دار النهضة العربية، ١٤٠٥هـ.
- ٣٤٤- شعراء النصرانية. للويس شيخو. القاهرة: مكتبة الآداب،
- ٣٤٥- شعراء أميون. د. نوري حمودي القيسي. ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٣٩٦هـ.
- ٣٤٦- شفاء العليل. للسلسيلي. تحقيق: د. الشريف عبد الله البركاتي. ط: ١. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٤٠٦هـ.
- ٣٤٧- الصاحي. لابن فارس. تحقيق: أحمد صقر. القاهرة: البابي الحلبي،

- ٣٤٨- الصبح المنير في شعر أبي بصير الأعشى والأعشى الآخرين. ط: ٢. الكويت: دار ابن قتيبة، ١٩٩٣. (مصور من طبعة: آدلف هلز هوسن، ١٩٢٧م).
- ٣٤٩- الصحاح. للجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط: ٣. بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٤هـ.
- ٣٥٠- صحيح البخاري . للإمام محمد بن عبد الله البخاري . استانبول : المكتبة الإسلامية،
- ٣٥١- صحيح مسلم. للإمام مسلم بن الحجاج. تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي. ط: ١. القاهرة: دار الحديث، ١٤١٢هـ.
- ٣٥٢- ضرائر الشعر(ما يجوز للشاعر في الضرورة). للقيرواني. تحقيق: د. محمد زغلول سلام، ود. محمد مصطفى هدارة. الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية،
- ٣٥٣- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر. للآلوسي. شرحه: محمد بهجة الأثري. ط: ١. القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٤١٨هـ.
- ٣٥٤- الضرائر. لابن عصفور. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. ط: ٢. ١٤٠٢هـ.
- ٣٥٥- الضرورة الشعرية في النحو العربي. د. محمد حماسة عبد اللطيف. مكتبة دار العلوم.
- ٣٥٦- طبقات الشافعية الكبرى. للسبكي. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي ود. عبد الفتاح الحلو. ط: ٢. دار هجر، ١٤١٣هـ.
- ٣٥٧- طبقات الشافعية. لمحمد بن عمر بن قاضي شُهبة. تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان. ط: ١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ.
- ٣٥٨- الطبقات الكبير. لابن سعد. تحقيق: د. محمد علي عمر. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ.
- ٣٥٩- طبقات المفسرين. للدواودي. تحقيق: علي محمد عمر. ط: ٢. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١٥هـ.

- ٣٦٠- طبقات النحويين البصريين. للسيرافي. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا. ط: ١. دار
الاعتصام، ١٤٠٥هـ.
- ٣٦١- طبقات النحويين واللغويين. للزبيدي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: ٢.
مصر: دار المعارف،
- ٣٦٢- طبقات فحول الشعراء. لابن سلام. تحقيق: محمود شاكر. جدة: دار المدني،
- ٣٦٣- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين القدامى والمحدثين. د. عبد الفتاح حسن
علي البجة. ط: ١. عمان: دار الفكر، ١٤١٩هـ.
- ٣٦٤- العقد الفريد. لابن عبد ربه. شرحه وضبطه: أحمد أمين وزميلاه. القاهرة: لجنة
التأليف والترجمة والنشر، ١٣٨٤هـ.
- ٣٦٥- علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم. د. محمد أحمد خضير. القاهرة:
مكتبة الإنجلو المصرية،
- ٣٦٦- العلة النحوية نشأتها وتطورها. د. مازن المبارك. ط: ١. دمشق: المكتبة الحديثة،
١٩٦٥م.
- ٣٦٧- علل النحو. للوراق. تحقيق: د. محمود جاسم محمد الدرويش. ط: ١. الرياض:
مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ.
- ٣٦٨- علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق. د. فايز الداية. ط: ٥. دمشق: دار الفكر
المعاصر، ١٤٢٧هـ.
- ٣٦٩- علم الدلالة. د. أحمد مختار عمر. ط: ٣. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٢م.
- ٣٧٠- عمدة القاري شرح صحيح البخاري. لبدر الدين العيني. بيروت: دار إحياء التراث
العربي،
- ٣٧١- العمدة في محاسن الشعر وآدابه. لابن رشيق القيرواني. بلا بيانات نشر.
- ٣٧٢- غاية النهاية في طبقات القراء. لابن الجزري. نشره: ج. برجستراسر. ط: ٣.
بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.

- ٣٧٣- غرائب القرآن ورغائب الفرقان. لنظام الدين النيسابوري. تحقيق: إبراهيم عطوة عوض. ط: ١. مصر: مكتبة مصطفى الباي الحلبي، ١٣٨١هـ.
- ٣٧٤- غريب الحديث. لإبراهيم بن إسحاق الحربي. تحقيق: د. سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد. ط: ١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ.
- ٣٧٥- غريب الحديث. لابن قتيبة. تحقيق: د. عبد الله الجبوري. ط: ١. بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ.
- ٣٧٦- غريب الحديث. للخطابي. تحقيق: عبد الكريم العزباوي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.
- ٣٧٧- غريب الحديث. للقاسم بن سلام الهروي. تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان. ط: ١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٦هـ.
- ٣٧٨- الغريب المصنف. للقاسم بن سلام. تحقيق: د. محمد المختار العبيدي. ط: ٢. تونس: الجمع التونسي لعلوم والآداب والفنون - دار سحنون للنشر، ١٤١٦هـ.
- ٣٧٩- الفائق للزمخشري. تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. ط: ٢. بيروت: دار المعرفة،
- ٣٨٠- الفاخر. للمفضل بن سلمة. تحقيق: عبد العليم الطحاوي. القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٧٤م.
- ٣٨١- الفاضل. للمبرد. تحقيق: عبد العزيز الميمني. ط: ٣. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٤٢١هـ.
- ٣٨٢- فتاوى السبكي. تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي. بيروت: دار المعرفة،
- ٣٨٣- فتح القدير. للشوكاني. ط: ١. دمشق - بيروت: دار ابن كثير - دار الكلم الطيب، ١٤١٤هـ.
- ٣٨٤- الفريد في إعراب القرآن المجيد. للمتجيب الهمداني. تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح. ط: ١. المدينة المنورة: مكتبة دار الزمان، ١٤٢٧هـ.

- ٣٨٥- الفريدة في شرح القصيدة. لابن الخباز. تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٠هـ.
- ٣٨٦- الفسر. لابن جني. تحقيق: د. رضا رجب. ط: ١. دمشق: دار الينايع، ٢٠٠٤م.
- ٣٨٧- الفصول في الأصول. للجصاص. تحقيق: د. عجيل جاسم النشمي. ط: ١. الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ١٤٠٥هـ.
- ٣٨٨- الفصول في القوافي. لابن الدهان. تحقيق: د. صالح حسين العايد. ط: ١. الرياض: دار إشبيليا، ١٤١٨هـ.
- ٣٨٩- الفلاكة والمفلوكون. لأحمد بن علي الدلجي. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.
- ٣٩٠- فهرسة ابن خير الاشبيلي. لأبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي. تحقيق: محمد فؤاد منصور. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.
- ٣٩١- الفهرست. لابن النديم. بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٨هـ.
- ٣٩٢- فوات الوفيات. للكتبي. تحقيق: د. إحسان عباس. بيروت: دار صادر،
- ٣٩٣- في أصول النحو. لسعيد الأفغاني. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.
- ٣٩٤- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح. لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي. تحقيق: أ.د. محمود يوسف فجال. ط: ١. دبي: دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ١٤٢١هـ.
- ٣٩٥- القاعدة النحوية تحليل ونقد. د. محمود حسن الجاسم. ط: ١. دمشق: دار الفكر، ١٤٢٨هـ.
- ٣٩٦- القرط على الكامل. لابن سعد الخير. بلا بيانات نشر.
- ٣٩٧- قواطع الأدلة في الأصول. لأبي المظفر السمعاني. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.

- ٣٩٨- قواعد الشعر. لأبي العباس ثعلب. تحقيق: د. رمضان عبد الوهاب. ط: ٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٥م.
- ٣٩٩- القياس في النحو. د. منى إلياس. ط: ١. دمشق: دار الفكر، ١٤٠٥هـ.
- ٤٠٠- الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح. لابن أبي الربيع. تحقيق: د. فيصل الحفيان. ط: ١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٢هـ.
- ٤٠١- الكافي في العروض والقوافي. للخطيب التبريزي. تحقيق: الحساني حسن عبد الله. ط: ٣. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٥هـ.
- ٤٠٢- الكامل في التاريخ. لأبي الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني. تحقيق: عبد الله القاضي. ط: ٢. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.
- ٤٠٣- الكامل. للمبرد. تحقيق: د. أحمد الدالي. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.
- ٤٠٤- كتاب الإبدال. لأبي الطيب اللغوي. تحقيق: عز الدين التنوخي. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٨٠هـ.
- ٤٠٥- كتاب الأمالي. للقيلي. ط: ٢. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٤٤هـ.
- ٤٠٦- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل. لأبي بكر بن خزيمة. تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهبان. ط: ٥. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٤هـ.
- ٤٠٧- كتاب الحلال في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. لابن السيد البطليوسي. تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي.
- ٤٠٨- كتاب الحماسة بترتيب الأعلام الشنتمري. تحقيق: مصطفى عليان. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ.
- ٤٠٩- كتاب الشعر. للفارسي. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ.

- ٤١٠- كتاب الصناعتين الكتابة والشعر. لأبي هلال العسكري. تحقيق: علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٦هـ.
- ٤١١- كتاب العين. للخليل بن أحمد. تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال،
- ٤١٢- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار. لأبي بكر بن أبي شيبة الكوفي. تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط: ١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ.
- ٤١٣- كتاب سيبويه. لأبي بشر عمرو بن عثمان. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٣. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.
- ٤١٤- الكشف. للزمخشري. بيروت: دار الفكر،
- ٤١٥- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس. لإسماعيل بن محمد العجلوني. تحقيق: أحمد القلاش. ط: ٤. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
- ٤١٦- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. لحاجي خليفة. بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.
- ٤١٧- كشف المشكلات وإيضاح العضلات للباقولي. تحقيق: د. أحمد الدالي. مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٥هـ.
- ٤١٨- الكشف عن وجوه القراءات السبع. لمكي بن أبي طالب. تحقيق: د. محي الدين رمضان. ط: ٥. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ.
- ٤١٩- الكليات. للكفوي. أعده للطبع: د. عدنان درويش ومحمد المصري. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ.
- ٤٢٠- الكوكب الدرّي. للإسنوي. تحقيق: د. محمد حسن عواد. ط: ١. عمان: دار عمار، ١٤٠٥هـ.

- ٤٢١- اللامات. للزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك. ط: ٢. بيروت: دار صادر، ١٤١٢هـ. (مصور من مجمع اللغة العربية بدمشق).
- ٤٢٢- لباب الآداب. لأبي منصور الثعالبي. تحقيق: أحمد حسن ليج. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.
- ٤٢٣- لباب الآداب. لأسامة بن منقذ. تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ.
- ٤٢٤- اللباب في علوم الكتاب. لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ.
- ٤٢٥- اللباب. لأبي البقاء العكبري. تحقيق: غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان. ط: ١. دمشق - بيروت: دار الفكر - دار الفكر المعاصر، ١٤١٦هـ.
- ٤٢٦- لسان العرب. لابن منظور. ط: ١. بيروت: دار صادر، ١٤١٠هـ.
- ٤٢٧- لسان الميزان. لابن حجر العسقلاني. تحقيق: دائرة المعارف النظامية-الهند. ط: ٣. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٦هـ.
- ٤٢٨- اللغة العربية معناها ومبناها. د. تمام حسان. الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤٢١هـ.
- ٤٢٩- اللغة بين المعيارية والوصفية. د. تمام حسان. الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤١٢هـ.
- ٤٣٠- لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة. ، لعبد الملك بن عبد الله الجويني. تحقيق: فوقية حسين محمود. ط: ٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ.
- ٤٣١- لمع الأدلة. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: سعيد الأفغاني. دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ.
- ٤٣٢- اللمع في العربية. لابن جني. تحقيق: فائز فارس. الكويت: دار الكتب الثقافية،

- ٤٣٣- اللمع في العربية. لابن جني. تحقيق: حامد المؤمن. ط: ٢. بيروت: عالم الكتب- مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ.
- ٤٣٤- اللمع في العربية، لابن جني. تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف. ط: ١. ١٣٩٩هـ.
- ٤٣٥- المؤلف والمختلف. للآمدي. بلا بيانات نشر.
- ٤٣٦- ما ينصرف وما لا ينصرف. للزجاج. تحقيق: د. هدى محمود قراعة. ط: ٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٤هـ.
- ٤٣٧- المبرد سيرته ومؤلفاته. د. خديجة الحديثي. ط: ١. بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٠م.
- ٤٣٨- المبسوط. للسرخسي. بيروت: دار المعرفة،
- ٤٣٩- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة. لابن جني. تحقيق: د. حسن هندراوي. ط: ١. دمشق-بيروت: دار القلم-دار المنارة، ١٤٠٧هـ.
- ٤٤٠- المتبع في شرح اللمع. لأبي البقاء العكبري. تحقيق: د. عبد الحميد حمد محمود الزوي. ط: ١. بنغازي: جامعة قار يونس، ١٩٩٤م.
- ٤٤١- المثل السائر. لابن الأثير. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٥م.
- ٤٤٢- مجاز القرآن. لأبي عبيدة. تحقيق د. فؤاد سزكين. القاهرة: مكتبة الخانجي،
- ٤٤٣- مجالس ثعلب. لأبي العباس أحمد بن يحيى. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٥. القاهرة: دار المعارف،
- ٤٤٤- مجمع الأمثال للميداني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مكتبة الحلبي،
- ٤٤٥- مجمل اللغة. لابن فارس. تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.

- ٤٤٦- مجموع فتاوى ورسائل شيخ الإسلام ابن تيمية. جمعه: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، بلا بيانات نشر.
- ٤٤٧- المجموع. للنووي. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٧م.
- ٤٤٨- المحاسن والأضداد. للجاحظ. ط: ٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٥هـ.
- ٤٤٩- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء. لأبي القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني. تحقيق: عمر الطباع. بيروت: دار القلم، ١٤٢٠هـ.
- ٤٥٠- المحتسب. لابن جني. تحقيق: علي النجد ناصف وزميليه. القاهرة، ١٤١٥هـ.
- ٤٥١- المحصول في أصول الفقه. لأبي بكر بن العربي. تحقيق: حسين علي البدري وسعيد فودة. ط: ١. عمان: دار البيارق، ١٤٢٠هـ.
- ٤٥٢- المحصول في علم الأصول. لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي. تحقيق: طه جابر فياض العلواني. ط: ١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٠هـ.
- ٤٥٣- المحكم والمحيط الأعظم. لابن سيده. تحقيق: عبد الحميد هندراوي. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
- ٤٥٤- المحكم والمحيط الأعظم. لابن سيده. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. ط: ١. معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ١٣٧٧هـ.
- ٤٥٥- المحلى. لابن حزم. بيروت: دار الآفاق الجديدة،
- ٤٥٦- مختارات شعراء العرب. لابن الشجري. تحقيق: علي محمد البجاوي. القاهرة: دار نهضة مصر،
- ٤٥٧- مختصر ابن خالويه. عناية: برجشتراسر. القاهرة: مكتبة المتنبي،
- ٤٥٨- مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل. لابن الحاجب. تحقيق: د. نذير حمادو. ط: ١. بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٧هـ.
- ٤٥٩- المخصص. لابن سيده. بيروت: دار الكتب العلمية،

- ٤٦٠- المدارس النحوية. د. شوقي ضيف. ط: ٧. القاهرة: دار المعارف،
- ٤٦١- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. د. مهدي المخزومي. أبو ظبي: الجمع الثقافي، ١٤٢٣هـ.
- ٤٦٢- المذكر والمؤنث. لأبي بكر بن الأنباري. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة. القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٤٠١هـ.
- ٤٦٣- المذكر والمؤنث. لأبي حاتم السجستاني. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. ط: ١. دمشق- دبي: دار الفكر-مركز جمعة الماجد، ١٤١٨هـ.
- ٤٦٤- المذكر والمؤنث. للفراء. تحقيق: د. رمضان عبد التواب. القاهرة: دار التراث، ١٩٧٥م.
- ٤٦٥- مرآة الجنان وعبرة اليقظان. لأبي محمد عبد الله بن أسعد اليافعي. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ.
- ٤٦٦- مراتب النحويين. لأبي الطيب اللغوي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي.
- ٤٦٧- المرتجل. لابن الخشاب. تحقيق: علي حيدر. دمشق، ١٣٩٢هـ.
- ٤٦٨- المزهرة. للسيوطي. شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك وزميله. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٨هـ.
- ٤٦٩- المسائل البصريات. للفارسي. تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد. ط: ١. القاهرة: مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ.
- ٤٧٠- المسائل الحلبيات. للفارسي. تحقيق: د. حسن هندراوي. دمشق: دار القلم، ١٤٠٧هـ.
- ٤٧١- مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي. د. محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله السبيهي. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٦هـ.

- ٤٧٢- المسائل الشيرازيات. للفارسي. تحقيق: د.حسن هنداوي. ط: ١. الرياض: كنوز أشبيليا، ١٤٢٤هـ.
- ٤٧٣- المسائل العسكرية. للفارسي. تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد. ط: ١. القاهرة: مطبعة المدني، ١٤٠٣هـ.
- ٤٧٤- المسائل العضديات. للفارسي. تحقيق: د.علي جابر المنصوري. ط: ١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٦هـ.
- ٤٧٥- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات. للفارسي. تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي. بغداد: وزارة الأوقاف،
- ٤٧٦- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي . تحقيق: مصطفى الحدري. دمشق: مجمع اللغة العربية،
- ٤٧٧- مسائل خلافية في النحو. للعكبري. تحقيق: محمد خير الحلواني. ط: ١. بيروت: دار الشرق، ١٤١٢هـ.
- ٤٧٨- المساعد. لابن عقيل. تحقيق: د. محمد كامل بركات. ط: ١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.
- ٤٧٩- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. لابن فضل الله العمري. تحقيق: أ.د. محمد عبد القادر خريسات وزميله. العين الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتراث والتاريخ،
- ٤٨٠- المستدرك على الصحيحين. لأبي عبد الله الحاكم. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.
- ٤٨١- المستصفى في علم الأصول. لأبي حامد الغزالي. تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.
- ٤٨٢- المستقصى في أمثال العرب. للزمخشري. ط: ٢. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م.

- ٤٨٣- المسلسل في غريب لغة العرب. لأبي طاهر محمد بن يوسف التميمي. تحقيق: محمد عبد الجواد. القاهرة: مكتبة الخانجي،
- ٤٨٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل. إشراف: د. سمير طه مجذوب. إعداد: محمد سليم إبراهيم سمارة وآخرين. ط: ١. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤١٣هـ.
- ٤٨٥- مشكل إعراب القرآن. لمكي بن أبي طالب. تحقيق: د. حاتم الضامن. ط: ٤. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.
- ٤٨٦- المصباح لما اغتم من شواهد الإيضاح. لابن يسعون. تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني. ط: ١. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٢٩هـ.
- ٤٨٧- المصنف. لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط: ٢. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.
- ٤٨٨- المقصور والممدود. لابن ولاد. عني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني. ط: ٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ.
- ٤٨٩- المطلع على أبواب الفقه (المطلع على أبواب المقنع). لمحمد بن أبي الفتح البعلي. تحقيق: محمد بشير الأدلبي. بيروت: المكتب الإسلامي، دار النشر: المكتب الإسلامي، ١٤٠١هـ.
- ٤٩٠- معاني الحروف. للرماني. تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلي. ط: ٣. بيروت: دار الشروق، ١٤٠٤هـ.
- ٤٩١- معاني القراءات. للأزهري. حققه: أحمد فريد المزيدي. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ.
- ٤٩٢- معاني القرآن الكريم. للنحاس. تحقيق: محمد علي الصابوني. ط: ١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ.
- ٤٩٣- معاني القرآن وإعرابه. للزجاج. تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلي. ط: ١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ.

- ٤٩٤- معاني القرآن. للأخفش. تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد. ط: ١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.
- ٤٩٥- معاني القرآن. للأخفش. تحقيق: د. هدى قراعة. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ.
- ٤٩٦- معاني القرآن. للفراء. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. دار الكتب المصرية،
- ٤٩٧- المعاني الكبير. لابن قتيبة. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.
- ٤٩٨- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص. لعبد الرحيم العباسي. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. لا ط. بيروت: عالم الكتب، ١٣٦٧هـ.
- ٤٩٩- المعتمد في أصول الفقه. لأبي الحسين البصري. تحقيق: محمد حميد الله. ومعاونيه. دمشق: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، ١٣٨٤هـ.
- ٥٠٠- معجم الأدباء. لياقوت الحموي. تحقيق: د. إحسان عباس. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.
- ٥٠١- معجم الشعراء. للمرزباني. بلا بيانات نشر.
- ٥٠٢- معجم القراءات د. عبد اللطيف الخطيب. ط: ١. دمشق: دار سعد الدين، ١٤٢٢هـ.
- ٥٠٣- المعجم الكبير. للطبراني. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط: ٢. الموصل: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٤هـ.
- ٥٠٤- معجم ما استعجم. لأبي عبيد البكري. تحقيق: مصطفى السقا. ط: ٣. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.
- ٥٠٥- معجم مقاييس اللغة. لابن فارس. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل، ١٤٢٠هـ.
- ٥٠٦- معجم البلدان. لياقوت الحموي. بيروت: دار صادر،

- ٥٠٧- معرفة السنن والآثار عن الامام أبي عبد الله محمد بن أدریس الشافعي. لأبي بكر البيهقي. تحقيق: سيد كسروي حسن. بيروت: دار الكتب العلمية،
- ٥٠٨- معرفة القراء الكبار. للذهبي. تحقيق: بشار عواد معروف وزميليه. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.
- ٥٠٩- مغني اللبيب. لابن هشام. تحقيق: د. مازن المبارك، وعلي حمد الله ومراجعة: سعيد الأفغاني. ط: ٦. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥م.
- ٥١٠- المغني في النحو. لابن فلاح اليمني. ط: ١. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٩.
- ٥١١- المغني. لابن قدامة. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط: ٣. المملكة العربية السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤١٧هـ.
- ٥١٢- المفردات. للراغب الأصفهاني. تحقيق: صفوان داودي. ط: ٣. دمشق: دار القلم، ١٤٢٣هـ.
- ٥١٣- المفصل. للزمخشري. تحقيق: د. فخر صالح قدارة. ط: ١. عمان: دار عمار، ١٤٢٥هـ.
- ٥١٤- المفضليات. اختيار المفضل الضبي. تحقيق: أحمد شاکر وعبد السلام هارون. ط: ٨. القاهرة: دار المعارف،
- ٥١٥- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة. للسخاوي. تحقيق: محمد عثمان الخشت. ط: ١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ.
- ٥١٦- المقاصد الشافية. للشاطبي. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين وآخرين. ط: ١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.
- ٥١٧- المقتصد في شرح الإيضاح. للجرجاني. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. لا ط. العراق: دار الرشيد، ١٩٨٢م.

- ٥١٨- المقتضب. للمبرد. تحقيق: د. عبد الخالق عزيمة. بيروت: عالم الكتب،
- ٥١٩- المقرب. لابن عصفور. تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري. بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،
- ٥٢٠- المكتفى في الوقف والابتداء. لأبي عمرو الداني. تحقيق: جاييد زايد مخلف. الجمهورية العراقية: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٣م.
- ٥٢١- الملخص في ضبط قوانين العربية. لابن أبي الريع. تحقيق: د. علي سلطان الحكمي. ط: ١. ١٤٠٥هـ.
- ٥٢٢- الممتع في التصريف. لابن عصفور. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط: ١. بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ.
- ٥٢٣- من أسرار اللغة. د. إبراهيم أنيس. ط: ٧. القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٩٤م.
- ٥٢٤- من تاريخ النحو. لسعيد الأفغاني. الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٧٨م.
- ٥٢٥- مناهج البحث في اللغة. د. تمام حسان. الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤٠٧هـ.
- ٥٢٦- مناهج اللغويين في تقرير العقيدة. د. محمد الشيخ عليو محمد. ط: ١. الرياض: مكتبة دار المنهاج، ١٤٢٧هـ.
- ٥٢٧- المنحول في تعليقات الأصول. لأبي حامد الغزالي. تحقيق: د. محمد حسن هيتو. ط: ٢. دمشق: دار الفكر، ١٤٠٠هـ.
- ٥٢٨- المنصف. لابن جني. تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين. ط: ١. مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ.
- ٥٢٩- المنطق الصوري والرياضي. لعبد الرحمن بدوي. ط: ٤. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٧م.
- ٥٣٠- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية. د. عبد الأمير محمد أمين الورد. ط: ١. بيروت - بغداد: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - مكتبة دار التربية، ١٣٩٥هـ.

- ٥٣١- المذهب في فقه الإمام الشافعي. لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي. بيروت: دار الفكر،
- ٥٣٢- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف. د. خديجة الحديثي. الجمهورية العراقية: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨١م.
- ٥٣٣- نتائج الفكر. للسهيلى. تحقيق: د. محمد البناء. القاهرة: دار الاعتصام.
- ٥٣٤- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي. د. أحمد عبد الستار الجوارى. المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ.
- ٥٣٥- النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج. د. عبده الراجحي. بيروت: مكتبة النهضة العربية، ١٩٧٩م.
- ٥٣٦- النحو وكتب التفسير. د. إبراهيم رفيدة. ط: ٣. مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م.
- ٥٣٧- نزهة الألباء في طبقات الأدباء. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. إبراهيم السامرائي. ط: ٣. الزرقاء: مكتبة المنار، ١٤٠٥هـ.
- ٥٣٨- النشر في القراءات العشر. لابن الجزري. صححه: علي محمد الضباع. الرياض: مكتبة الرياض الحديثة،
- ٥٣٩- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين. د. حسن خميس سعيد الملخ. ط: ١. عمان: دار الشروق، ٢٠٠٠م.
- ٥٤٠- نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية. د. مصطفى بن حمزة. ط: ١. ١٤٢٥هـ.
- ٥٤١- نكت الهميان في نكت العميان. لخليل بن أيك الصفدي. بلا بيانات نشر.
- ٥٤٢- النكت في تفسير كتاب سيويه. للأعلم. تحقيق: زهير سلطان. ط: ١. الكويت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٤٠٧هـ.

- ٥٤٣- نهاية الأرب في فنون الأدب. للنويري. تحقيق: مفيد قميحة وآخرين. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.
- ٥٤٤- نهاية الوصول. للساعاتي. تحقيق: د. سعد السلمي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ.
- ٥٤٥- النهاية في غريب الحديث والأثر. لابن الأثير. تحقيق: د. طاهر الزواوي ود. محمود الطناحي. بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ.
- ٥٤٦- السواد في اللغة. لأبي زيد الأنصاري. تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد. ط: ١. بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ.
- ٥٤٧- هدية العارفين. لإسماعيل باشا البغدادي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.
- ٥٤٨- هشام بن معاوية الضرير حياته وآراؤه ومنهجه. د. تركي بن سهو العتيبي. ط: ١. ١٤١٦هـ.
- ٥٤٩- همع الهوامع. للسيوطي. تحقيق: أحمد شمس الدين. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.
- ٥٥٠- همع الهوامع. للسيوطي. عني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني. ط: ١. مصر: مكتبة الخانجي، ١٣٢٧هـ.
- ٥٥١- الوافي بالوفيات. لخليل بن أبيك الصفدي. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ.
- ٥٥٢- واو الثمانية بين الإقرار والإنكار. د. زين كامل الخويسكي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م.
- ٥٥٣- الوحشيات. لأبي تمام. تحقيق: عبد العزيز الميمني. زاد في حواشيه: محمود محمد شاكر. ط: ٣. القاهرة: دار المعارف،
- ٥٥٤- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لابن خلكان. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة،

ثانيًا: المخطوطات:

- ١ - التذييل والتكميل في شرح التسهيل. لأبي حيان. (مخطوط في دار الكتب القومية رقم: ٦٠١٦هـ).
- ٢ - تهذيب تذكرة الفارسي. لابن جني. (مخطوط).
- ٣ - شرح كتاب سيويه. للسيرافي. (مخطوطة دار الكتب والوثائق القومية رقم: ١٣٧ نحو).
- ٤ - الغرة في شرح اللمع. لابن الدهان. (مخطوطة في مكتبة قليج علي برقم: ٩٣٠).

ثالثًا: الدوريات:

- ١ - مجلة التراث العربي. العدد: ٩٢. ديسمبر ٢٠٠٣ - ذو القعدة ١٤٢٤هـ. والعدد: ٦٤. صفر ١٤١٧هـ.
- ٢ - مجلة الجامعة الإسلامية. العدد: ١١١. ١٤٢١هـ.
- ٣ - مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها. الجزء: ١٧. العدد: ٣٢. ذو الحجة ١٤٢٥هـ.
- ٤ - مجلة حوليات التراث. العدد: ٧. ٢٠٠٧م.
- ٥ - مجلة عالم الكتب. المجلد: ٢٥. العدد: ٣، ٤. سنة: ١٤٢٤-١٤٢٥هـ.
- ٦ - مجلة اللسانيات، العدد العاشر، جامعة الجزائر. ٢٠٠٥م.

رابعًا: الرسائل العلمية:

- ١ - الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي. إعداد: عبد الرحمن بن مردد بن ضيف الله الطلحي. جامعة أم القرى. ١٤٢٤هـ.
- ٢ - التنبيه على شرح مشكلات الحماسة. لابن جني. تحقيق: يسري قاسم القواسمي. كلية الآداب جامعة القاهرة. ١٩٧١م.

- ٣- شرح كتاب سيويه. للرماني. تحقيق: محمد إبراهيم يوسف شيبه. جامعة أم القرى. ١٤١٤-١٤١٥هـ.
- ٤- المباحث الكاملية. تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد. جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ١٣٩٨هـ.
- ٥- المنخل في إعراب أبيات المفصل. لعز الدين المراغي وجمال البخاري. تحقيق: سليمان بن عبد الرحمن بن عبيد الحمود. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٨هـ.

٧- فهرس الموضوعات

٣	المقدمة
٧	التمهيد
٨	أ- ابن جني ومؤلفاته
٢٠	ب- كتاب اللمع
٢٨	ابن الدهان ومؤلفاته
٣٨	الفصل الأول
	منهج ابن الدهان
٣٩	المبحث الأول: طريقته في شرح اللمع
٤٣	المبحث الثاني: طريقته في شرح شواهد
٤٦	المبحث الثالث: طريقته في شرح أمثله
٤٧	المبحث الرابع: طريقته في الاستدراك
٤٨	المبحث الخامس: الاستقصاء والتفريع
٥٣	الفصل الثاني
	مصادر ابن الدهان
٥٧	المبحث الأول: العلماء
٦١	المبحث الثاني: الكتب
٦٩	الفصل الثالث
	الخلافاً عند ابن الدهان وموقفه منه
٧٠	المبحث الأول: عنايته بالخلافاً
٧٢	المبحث الثاني: موقفه من البصريين
٧٥	المبحث الثالث: موقفه من الكوفيين
٧٨	المبحث الرابع: موقفه من ابن جني

٨٠

الفصل الرابع

أثر المعنى الشرعي في الخلاف النحوي عند ابن الدهان

٨٣

المبحث الأول: الدلالة التركيبية

٨٨

المبحث الثاني: الدلالة الشرعية

٩٦

المبحث الثالث: أقوال الفقهاء

٩٩

الفصل الخامس

شخصية ابن الدهان النحوية

١٠٠

المبحث الأول: مناقشاته

١٠٥

المبحث الثاني: نقده واعتراضاته

١٠٨

المبحث الثالث: آراؤه واختياراته

١١٥

الفصل السادس

الأصول النحوية عند ابن الدهان

١١٦

المبحث الأول: الأصول السماعية

١٢٣

المبحث الثاني: القياس

١٣٤

الفصل السابع

التعليل عند ابن الدهان

١٣٨

المبحث الأول: العلل التعليمية والقياسية

١٤٣

المبحث الثاني: الجدل واستخدام المنطق في التعليل

١٤٨

الفصل الثامن

العوامل النحوية عند ابن الدهان

١٥٥

المبحث الأول: العوامل اللفظية

١٥٩

المبحث الثاني: العوامل المعنوية

١٦٣

المبحث الثالث: تقدير العامل

١٦٦

المبحث الرابع: تعدد المعمولات

الفصل التاسع

قيمة كتاب الغرة

١٦٨

١٦٩

المبحث الأول: مزاياه

١٧٣

المبحث الثاني: المآخذ عليه

١٧٦

المبحث الثالث: أثره فيمن بعده

١٨١

الخاتمة

١٨٣

القسم الثاني: التحقيق

١٨٤

توثيق نسبة الكتاب

١٨٥

منهج التحقيق

١٨٥

وصف النسخ

١٩١

باب إن وأخواتها

١٩١

عملها

١٩٢

الخلاف في رفع خبر (إن) وأخواتها

١٩٣

معانيها

١٩٣

-إنَّ

١٩٥

-أَنَّ

١٩٥

-كَأَنَّ

١٩٩

-لَكِنَّ

٢٠١

-لَيْتَ

٢٠٤

-لَعَلَّ

٢٠٧

اتصال هذه الحروف بنون الوقاية

٢١١

تقديم أخبار إن وأخواتها

٢٢٠

اللام المرحلة

٢٣٢

كسر همزة (إن) وفتحها

- ٢٤٠ مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم)
- ٢٤٢ العطف على اسم إن وأخواتها
- ٢٥٢ تخفيف (إن) و(أنَّ)
- ٢٦١ باب (لا) في النفي
عملها
- ٢٦٣ الخلاف في حركة اسم (لا)
- ٢٦٦ أقسام اسم (لا)
- ٢٦٧ العامل في خبر (لا)
- ٢٦٧ مراتب النفي
- ٢٦٩ الفصل بين (لا) واسمها
- ٢٧١ أحكام العطف على (لا) واسمها
- ٢٨٠ أحكام تابع اسم (لا)
- ٢٨٧ تثنية اسم لا
- ٢٩٣ أقسام (لا) العاملة وغير العاملة
- ٢٩٤ المرفوعات عند الكوفيين
- ٢٩٦ معرفة الأسماء المنصوبة
- ٢٩٩ باب المفعول المطلق وهو المصدر
تعريف المصدر
- ٢٩٩ ذكر الخلاف في أصل المشتقات
- ٣٠٠ أغراض المفعول المطلق
- ٣٠٢ تثنية المصدر وجمعه
- ٣٠٧ عمل الفعل في المصدر
- ٣٠٩ ما هو بمتزلة المصدر
- ٣١٨ باب المفعول به
تعريفه وناصبه
- ٣١٨ أضرب الفعل من حيث التعدي واللزوم
- ٣١٩

٣٢٧	موضع الجار والمجرور الواقعين معمولاً للفعل
٣٢٩	أضرب الفعل المتعدي بنفسه
٣٣٢	ضرباً الفعل المتعدي إلى مفعولين
٣٤٢	الأفعال المتعدية إلى مفعولين
٣٥٧	إعمال ظن وأخواتها وإغاؤها
٣٦٥	المتعدّي إلى ثلاثة مفعولين
٣٧١	مسألة: أرايتك
٣٧٣	المفعول المنصوب بفعل مضمر
٣٧٩	باب المفعول فيه وهو الظرف
٣٨٣	باب ظرف الزمان
٣٨٣	تعريف ظرف الزمان
٣٨٥	ضروب ظرف الزمان من حيث التصرف وعدمه
٣٩٢	إضافة الظرف إلى الجملة
٣٩٩	باب ظرف المكان
٤٠٤	الحديث عن (مع)
٤٠٦	الحديث عن (عند)
٤٠٧	ما يكون من الظروف اسماً
٤٠٨	العامل في الظرف
٤١٤	باب المفعول له
٤١٤	العامل فيه
٤١٥	شروطه
٤٢١	باب المفعول معه
٤٢١	الحروف المعدية
٤٢٩	أحكام ما بعد الواو
٤٣٢	الخلافاً في العامل فيما بعد الواو
٤٣٤	المشبه بالمفعول

٤٣٥	باب الحال
٤٣٥	تعريفها
٤٤١	شروطها
٤٥٣	العامل فيها
٤٥٧	تقديم الحال على عاملها
٤٦٢	تقديم الحال على صاحبها
٤٦٨	وقوع الجملة حالاً
٤٧٤	باب التمييز
٤٧٤	تعريفه
٤٧٤	شرط تنكيره
٤٧٦	تمييز العدد
٤٧٧	تمييز المقادير
٤٨٠	تمييز النسبة
٤٨٢	تقديم تمييز النسبة على عامله
٤٣٩	باب الاستثناء
٤٩٣	تعريفه
٤٩٣	أحكام فقهية في الاستثناء
٤٩٦	أدوات الاستثناء
٤٩٦	-إلا
٤٩٩	أحكام المستثنى بيلاً
٤٩٩	وجوب النصب والعامل فيه
٥٠٧	البدل من المستثنى منه
٥٢٦	تقدم المستثنى
٥٣٠	الاستثناء المفرغ
٥٣٣	- غير
٥٨٣	- سوى

- ٥٣٩ - ليس ولا يكون
- ٥٤٤ - خلا وعدا وحاشا
- ٥٤٩ دخول (ما) عليها
- ٥٤٩ - بله
- ٥٥٣ مسائل فقهية في الاستثناء
- ٥٥٦ معرفة الأسماء المجرورة
- ٥٥٧ باب حروف الجر
- ٥٥٧ ذكر عدد حروف الجر، والخلاف في ذلك
- ٥٥٩ معانيها
- ٥٦٠ معاني (من)
- ٥٦٧ معاني (إلى)
- ٥٦٩ معاني (في)
- ٥٧١ معاني (عن)
- ٥٧٤ معاني (على)
- ٥٧٧ - (رُبَّ)
- ٥٨٣ أحكام مدخول (رُبَّ)
- ٥٩٠ معاني الباء
- ٥٩٨ معاني اللام
- ٦٠٣ معني الكاف
- ٦١٢ باب (مذ) و(منذ)
- ٦١٤ الخلاف في المرتفع بعد (مذ) و(منذ)
- ٦١٩ حركة بنائهما
- ٦٢٢ باب (حتى)
- ٦٢٢ أقسام (حتى)
- ٦٢٨ (حتى) العاطفة
- ٦٢٩ (حتى) الابتدائية

- ٦٣٤ (حتى) التي ينتصب الفعل المضارع بعدها
- ٦٤٠ باب الإضافة
- ٦٤٠ تعريفها
- ٦٤١ أنواع الإضافة
- ٦٤١ الإضافة بمعنى اللام
- ٦٤٧ أضرب استعمال (أفعل)
- ٦٥٧ الإضافة بمعنى (من)
- ٦٥٨ الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه
- ٦٦٢ معرفة ما يتبع الاسم في إعرابه
- ٦٦٢ أنواع التوابع والعامل فيها
- ٦٦٦ باب الوصف
- ٦٦٧ الإلتباع
- ٦٦٨ أغراض الصفة
- ٦٧٠ وجوه الاختلاف بين الصفة والحال
- ٦٧١ اتفاق الموصوفين واختلافهما
- ٦٧٤ ما يُوصَفُ به
- ٦٧٦ أحكام (ذو)
- ٦٨٢ ما يُتبع على لفظه وما يتبع على معناه
- ٦٨٦ الوصف بالجملة
- ٦٩٥ النعت السببي
- ٦٩٨ أنواع المضاف من حيث تعريف المضاف إليه وتنكيره
- ٧٠٣ قطع النعت للمدح أو الذم
- ٧٠٧ قطع النعت للترحم
- ٧٠٩ باب التوكيد
- ٧٠٩ نوعا التوكيد
- ٧١٠ الغرض منه

٧١١	أقسام الاسم من حيث إمكان توكيده
٧١٤	ألفاظ التوكيد
٧٢٥	كلا وكلتا
٧٣٥	باب البدل
٧٣٥	العامل فيه
٧٣٨	الغرض منه
٨٣٩	أنواع البدل
٧٤٠	بدل الكل من الكل
٧٤٧	بدل البعض من الكل
٧٤٨	بدل الاشتمال
٧٥١	بدل الغلط
٧٥١	أمثلة على البدل
٧٦٠	باب عطف البيان
٧٦٢	باب العطف، وهو عطف النسق
٧٦٢	الخلافاً في عدد حروف العطف
٧٦٤	العامل في المعطوف
٧٧٢	معنى الواو
٧٨٤	معنى الفاء
٧٨٩	معنى (ثمَّ)
٧٩٢	معنى (أو)
٧٩٧	معنى (لا)
٨٠١	معنى (بل)
٨٠٢	معنى (لكنْ)
٨٠٦	معنى (أم)
٨١٥	معنى (إمّا)

٨٢٤	عطف الاسم على الاسم
٨٢٤	عطف الفعل على الفعل
٨٢٧	العطف على الضمير
٨٣٨	الإتباع

٨٤٠	الفهارس الفنية
٨٤٠	فهرس الآيات الكريمة
٨٦٢	فهرس الأحاديث النبوية
٨٦٤	فهرس الأمثال والأقوال الماثورة
٨٦٩	فهرس الشعر
٩٠٠	فهرس الأعلام
٩٠٧	فهرس الكتب الواردة في المتن
٩٠٨	قائمة المصادر والمراجع
٩٥٧	فهرس الموضوعات

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات